

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232469

UNIVERSAL
LIBRARY

﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ ﴾
 ﴿ يس على شرح الفا كهسى على قطرانى ﴾

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٨	مقدمة فى مبادئ فن النحو
١١	شرح الكلمة قول مفرد
١٩	تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام
٢٥	الاسم خبر بان معرب الخ
٢٩	تنبيه اختلف فى الاسم قبل التركيب الخ
٦٥	واما الفعل فتلاثة اقسام
٩٨	مطلب شرح الكلام
١٠٥	فصل فى انواع الاعراب وعلاماته
١٥٣	فصل فى الاعراب التقديرى
١٥٩	فصل فى الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونهيه وجزمه
١٨٦	تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف موهوها وتبقى هى الخ
١٩٩	فصل فى تسمي الاسم الى نكرة ومعرفة
٢١٢	العلم
٢٢١	الاشارة
٢٢٦	الموصول
٢٤٨	المعرف باللام
٢٥٣	باب المبتدأ والخبر

بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدبر وبالاجابة جدير ولخصت ما يتعلق
 بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
 الشيخ أبي بكر الشنوافي رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحلال مع أبحاث نفيسة
 ختمتها اليها وفوائد ثمينة نهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرابع من التخفض اعز وساطانه) لا يخفى
 ما فيه ونظائر الآية من راحة الاستلال وبينان الفعل المحمود عليه والتنبيه على
 استحقاق الحمد على الصفات كالذات لحمل الحمد اتخص به واللام في قوله اعز
 لأنه ليل لاصلة لا تخفض لان التخفض للصفة بآدابها ولا يبدل الذات وقد منع
 بعضهم كونه القرافي من قولهم سبحانه من تواضع كل شيء اعظمته وقال قوم يجوز
 بهذا الالاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع من الذات
 والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
 له إلى آخر ما طالع في كتاب الفرق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
 تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العادة امتنع ور بما كان كفرا وهو الظاهر
 وان أراد بالتواضع غير العادة وهو الفخر والابقاء لارادة الله تعالى وقضائه
 وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة
 تواضع وان جعلت لاتعليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والباطان الخلة
 والبرهان (قوله المفيض على من نخاه) من أفاض الاناء لاه لا من فاض الماء اذا
 كثير كبره م صنيع النبي وقوله فكان الواجب ما زاد على موضعه فسال من
 جوانبه لا يأتي الا برفع سبحانه ولا يخفى بلالانه وبالجملة فالمفيض مستعار
 الواهب استعاره تعبيرة بان اعتبر التشبيه بين الواهبية أعنى اصدار الواهب وبين
 الافاضة ثم اشترق من الافاضة مفيض ولا يشك كل الاطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
 أسماء وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف الحلاق الالافظ على ذاته
 لا اطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
 والعقور ترك عقوبة المحرم والستر عليه بعدم المؤاخذه والغفران ستر ما صدر من
 نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سبحانه جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
 كان لما قبله وجه وهو ان شأن الكريم المفعول المذنبين وفي ايراد الصفات
 مسرودة بلا عطف تنبيه على استقلال كل صفة على حاليها (قوله المعنى بواسع فضله)
 من إضافة المفعول الى موصوفها وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فصفة الفضل
 كثرة تعلقاته مجاز والجود كمال السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي ان ينبغي
 لا يعجز فهو أخفى من الاحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملي

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد
 خاتم النبيين والمرسلين وآله
 وصحبه أجمعين * الحمد لله
 الرفع من التخفض لعزه
 ووساطانه المفيض على من
 نخاه وقصدته سبحانه
 عفوه وغفرانه المعنى بواسع
 فضله من اقتصر لجوده
 واحسانه القائل لما
 يشاء فلا مماندة في فعله
 ولا مماثل في شأنه والصلاة
 والسلام

البسملة والحمد لله تنبئ على استقلال كل بالمقصودية بالابراء بخلاف الصلاة لأنه
 لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى
 والصحيح جوازها بدليل وسيد وصوراً وقيل لا يطلق الا على الله وقيل يتنوع
 الملاقاة عليه وحكي من مالك والسيد المتولى للسراد أي الجماعة الكثيرة والذي
 يفوق قدره ويرتفع قدره عليهم وعلى الخلق الذي لا يستغفره غضبه وعلى المكرم
 وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني قرشياً هاشمياً (قوله بالآيات
 والمعجزات) لا يريد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها
 عطف عام على خاص ويحتل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت
 عند دعوى النبوة أو لاها العطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الكثيرة وفيه
 نعت الجميع بالمفرد وهو سائق في جمع ما لا يقل والأصح المطابقة لجمع العاقل
 مطلقاً بخلاف جمع الكثيرة لما لا يقل فالأصح فيه الافراد (قوله التباد) جمع
 عديم وهو يقال على أثره بمنزلة هو المقصود هنا عبد الاتحاد وهو المعنى بقوله إذا
 أتى الرحمن عبداً (قوله ويسان أحكامهم) تفسير بتميز أحوال العباد ومن الحل
 والحكمة تفسير للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها إذا خلل ضد الحرام في تناول
 الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ويتناول الصحيح والحرام
 والباطل بناء على تناول الحكمها (قوله ونعته بصفات) أي وصفه بها بقوله
 يا أيها النبي أنا أرسلناك الآية (قوله بنقطة) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم
 بذلك الشأن نقطة صدر مجردة لا در منضاف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي بخلاف
 نقطة وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي بخلاف الله نطق محمد صلى الله
 عليه وسلم ليكون وصفاً لله في تناسب الكلام ولعل هذا وجه جعل الحشى النطق
 متضمناً بمعنى الفعل حيث قال أي يجعل الله له نطقاً فهو مصدر مضاف لمفعوله
 (قوله بفصل الخطاب) إشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
 بمعنى مفصول لأنه يقتضيه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله
 بين الحق والباطل والصلوب والخطأ (قوله صموماً) أي عطف عموم أو عطفاً
 عاماً وإذا صوم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك إلا رحمة
 للعالمين قال السيد الصفوى لم يتعرضوا للبيان في الغضب منه وقد قصد من وقته
 أن لا يؤمن به قوم فيه منهم وليس يحصر نظراً الى العموم لانه بعض اذا لاقى
 حينئذ دخول اداة الحاضر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك
 رحمة الا للعالمين لانها تدخل على ما رأينا ثباته ويحجب بأن المقصود الذات الرحمة
 والغضب بالاتباع بل في حكم الهم فمقتضيهما التوبة وان المعنى لاجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه
 الله من خلاصة العرب
 بالآيات والمعجزات الخيرة
 ونعته بتميز أحوال العباد
 وبيان أحكامهم في الحل
 والحكمة ونعته بصفات
 التكامل وكذلك بنقطة
 بفصل الخطاب والحكمة
 وعطف على الأنام صموماً
 نارسله فكان كما أخبر
 لا اله الا الله ونخص من
 آمن به فجعل له بللى الجنة

كل لا للغضب على الكل أو لأجل الرحمة عليهم في الجملة ويكفي في الطلب اثبات
 رحمة (قوله عشرة أمثالها) أي جزء مشرحات أمثالها وهذا مأخوذ من
 ثمة الشريعة وهي وان نزلت في الذين آمنوا بعد الله - بعرفه وعفت لهم الحسنة
 سر أمثالها والله أجرب - معانة لكن الظاهر صوم من جاء وصوم الحسنة
 صر العدد فيها ذكر كما في النهر (قوله فحصل لائقته الخ) دليله وما جعل عليكم
 الدين من حرج أي ضيق بشكايب ماشق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الآية
 كالكيف الشاقة كقصر موضع النجاسة والفوائد جمع فائدة وهي لفظة مستفيدة
 في علم أحوال وأصلها ما يترب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك
 حيث فائدة تتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كر الصلاة الظهارة
 طمته صلى الله عليه وسلم وجميعا في الجملة الآية والفعلية لفائدة الأولى
 ثبات والادوام والثانية التجدد والحديث والمطلوب بجملة الصلاة أص
 تدعى ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لانهاية ما فيه حذف واستعمال
 عام في الخاص بقربة ان طلب الحاصل غير مفعول (قوله المقتفين) أي المتبعين
 من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متعبد بنفسه الى واحد
 له لا لوضع المسالك) الام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)
 ويان على المفعولية المطابقة اصله وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ
 بعضها اسقاط وسلم في سلاما منصوب بجمدوف على القول بجواز حذف عامل
 صدر الما كدوشيه له فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من
 لف الجمل وقوله دائرين نعمت لهما ما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما ان كان يلزم
 مع نعمت النكرة مع انه لم يسبقه نعمت آخر وقوله عدد حبات نعمت مقطوع
 كذلك لذلك ولتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتذكير المنعوت للاحال
 من ضمير دائرين لان شرط الحال التذكير وجازا فراده مع ان المنعوت متعدد لجموده
 والنعت بالجامد لانه مصدر لانه اسم عدد ونص الرضى على النعت بالجامد اذا كان
 اسم عدد لان عدد الدس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية
 على حذف مضاف أي قدر عدد فتأمل هذا ويحصل لادنى بمثل هذه الصيغة أجر
 زائدة على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من
 عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهي في الاصطلاح
 رقة القوام أو كونه شفا فاما لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر
 صغير الحجم ان يكون الشيء شفا فاسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فالخلق اسم السبب
 على السبب ومن قال المراد رقيق لا يمتدري اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فما أتت
 جوده وما أعجمه فصل
 لائقته به تسهيل الفوائد
 الصعوبة * وسلا باله مادة
 الابدية والامن من العذاب
 والعقوبة * صلى الله عليه
 وعلى آله وأصحابه المقتفين
 لا وضع المسالك أعني الهدى
 صلاة وسلاما دائرين عدد
 حبات الارض وقطر الندى
 (أما بعد) فهو ما شرح
 الخفيف وضعه

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرم) أي
أدعو بخضوع وذلة فاصدا اليه لان الخضوع لغة الذل والخضوع رقة تكرر
استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر اللفظ في السنة أهل الشرع مرادا
به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفخ) قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول
إلى الخير وما يتوصل به إلى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالظفر
مع حصول السلامة (قوله الامل) أي الرجاء يقال أملت الشيء تخففا أمله بهذا
الهمزة ككل يأكل وأخلفته بالتشديد أو ملة أي رجونه (قوله انه خير) بكسر
همزة ان على انه تعليل مستأنف ويصح الفتح أي لانه والموفق لا يطلق على غيره
تعالى فخير فاعل تفضيل على حد احسن السابقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو
استثناء يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يصح كون الا
بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به
(قوله ولا أموال الاخيرة) أي مرحق وخبر لا محذوف وخير مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لأعلى البدل من انهم لان انما انهم
في مكره متفنية وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أي به زيادة
الاهتمام واستدراار الامعاء اليه ليقبل عليه السامع فيمكن فصل عن
والا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم القول
كاستعمال المشترك في معانيه لا يدل لانه يقتضي بصيرة الضمير وهو أعرف
المعارف في معنى التكرار ونحو ان اشركت ليحيط عملك وما أشبه ذلك فهو على
الله عليه وسلم ليس متصورا بالخطاب ولا هو المخاطب وإنما مصدر غيره بل الخطاب
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسست فيه الحكم غير من هوله كما ظن
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكرنا ان الشروع مراتب
أصلية فمقرر ويتوقف على التصور بوجهما والتصدق بقائده تعالى نزاعا للذوات
في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة
و يتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه
تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح المراتبة الاخيرة فكان عليه أن ينبه على
عدم الاختصاص فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينبغي وجوب
تصور ذلك عليه (قوله بجده أو رسمه) أي بأحدهما المتأخر عنده فيصحب توجهه اليه
وفي قوله بجده اشكال لان معرفة الحد لا تمكن الا بعد الوقوف على جميع المعاني
فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحدود وعن القطة

والله أضرم وأتوسل ان
ينفع به طالبيه وان يعيجه
خالصا لوجهه الكريم
وسبيل الفوز بنجات النعم
وأن يبلغني أحسن الامل
وأن يبلغني في القول والعمل
وأن يوفقني في كل ما
انه خير موفق ومعين لرب
غيره ولا أموال الاخيرة
(مقدمة) اعلم ان من أراد
الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغي له
أن يتصور أولا حقيقة

ويعاين ذلك بالنسبة للواضع للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ذلك
 فليتناول (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل أنه مصدر
 بمعنى تبصر أو تصور بأمر عام كونه شيئاً نافعاً شاملاً وغيره (قوله في طلبه)
 أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب
 وهو مسبوقة قبل الباتصور بوجه متوفان طلب مالم يعلم بوجه محال (قوله من عجميا)
 المتن الظاهر وهو قوام السيد تبنى عليه سائر أعضائه ويستعار لاصل العلم وهو
 أمهات مسائمه اذ به تقوم به كنهه ولطافة وضافة من الى عجميا سانية أي ركب
 طريقة لا يمتد سالكها إلا بالاعلم لا يمدى غيره للطريق وقيل عجميا سفة كحذوف
 أي من نافة عجميا والعشوائية في بصرها سوء تخطئ مرة ونصيب أخرى وأضاف
 الخطيب لاركان وان كان سفة للنافة على تقدير حذف موصوف عجميا لان قول
 الدجبة يضاهيها ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبهة في الظاهر أقوى
 وذلك لعدم اعتناء العجميا بالكلمة للقصود ان خطب العشوا انهم لعدم توفيقها في
 الحركة وجه التشبيه منها والخطيب اذ التقدير خطبها مثل خطب العشوا فوجه
 التشبيه في المشبهة الظاهر (قوله وان يعرف موضوعه) عبر أو لا بالتصور وهما بالنعرف
 إشارة الى انه لا ينبغي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه
 الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه والعوارض الذاتية التي
 تلحق الشيء لذاته كحقوق الادراك للانسان بالقوة أو الجزئ سواء كان أعم كالخبر
 اللاحق للانسان لانه جسم أو مساو له كالشكك اللاحق للانسان لانه ناطق أو لامر
 خارج عنه مساو له كحقوق التحجب للانسان لانه مدرك وأما بالحقيقة لا سراج
 أعم كالحركة اللاحقة للإيض لانه جسم أو أخص كالحسك العارض للحيوان لانه
 انسان أو مبين كالحرارة العارضة للنساء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث
 عن اعراض الموضوع لذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف
 أو على جزئته نحو الكلمة امامعربة أو بنية أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية
 أو على اعراض التويع نحو المعرب اما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وان
 يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل احتياري فلا بد أن يعلم
 أو لا أن لذلك العلم فائدة مما والالامتنع الشروع فيه كإبتيان في موضعه ولا بد
 أن تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل
 ذلك العلم والامكان شروعه فيه وطلبه بعد ان عبثا عرفا وبذلك يفرج عنه فيه
 قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم
 تكن أياها لم يجز ان اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيه بصبره فيه

على بصيرة في طلبه فان من
 ركب من عجميا خطب عشوا
 وان يعرف موضوعه وهو
 ما يبحث في ذلك العلم عن
 عوارضه الذاتية اللاحقة له
 وان يعرف غايته هي الثمرة
 التي لاجلها يطلب ليسون
 شعبة من العتب فتهذا
 العلم الذي نحن بصدده

في تخصيصه عينا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتمدة المرتبة عليه فإنه تمكمل رغبته فيه ويبلغ في تخصيصه كما هو حقه ويرد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائل تلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمه قول المشرح وان يعرف دون ينشور وتعليقه يدل على ان المراد أن يعرف أنها فائدة معتد بها أو ما معرفة أن له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وان نزع في ذلك فهي عما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم باصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الأصلي له وان أطلق على المسكاة والمسائل أقوله باصول وأنى بالبناء لانه يقال علمه وعلم به اوضح منه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو الزايدة والضابط والافان أن الفاظ مترادفة والمراد باحوال الأواخر الامور العارضة وخرج بذلك ما عدا النكاح والصرف حتى اللغة لانها يعرف بانفس الابنية لا احوالها وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الاواخر من ابنية الحكم وبقي ما يعرف به ذلك كالتأهب والادغام والتخفيف اذا كانت في الاخر فاخرج به بقوله اعرابا وبنائه ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنب منها ادراك جزئية هي معرفة كل فرد فوهم جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها الممكن ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له محال فلا تستغرق عرق والمراد ممكن المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الأصول لا مركبة تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها منها والاحوال امور جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكتابات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف للنكاح باعتبارها في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آله فهو آله قانونية تعصم من عاينها اللسان عن الخطأ في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور وانه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغير المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما ورد في التقي السبكي من ان المقصد من الحدائق الحقيقية وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشأ عن اعم بقائهما على جهاتهما فالعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي من معرفة الاحوال اعرابا وبنائه لاننا في معرفة غيرها فلا يرد ان النكاح يعرف به غير ذلك من التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر ان غيره ليس من النكاح بل تنمذله أو لزومه اليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات رتبة حيثيات مختلفة يقع البحث بآثارها وليس يمكن البحث عن سائر حيثياتها

علم باصول يعرف بها احوال
أواخر الحكم اعرابا وبنائه
وموضوعه الكلمات الحركات
لانه يبحث فيها عن الحركات
الاعرابية والبنائية وفاته
الاحتمال من الخطأ
في اللسان والاستعانة على
فهم معاني الكتاب والسنة
ومسائل الفقه ومخاطبة
العرب بعضهم ببعض

من أجزاء العلم قيد الحقيقة وتخصيص الحركات بالذات كقولنا الأصل والألف الحروف
 منها هو بالبحث المذكور راسماً نفاً (قوله ولما كان الخ) بياناً لسبب إيراد
 تعريف الكلمة في مقتضى هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض
 من تحصيله لأن كتابه لأصلي الذي لا يكون تحصيله الاقصر بافلا ينفعه في التحصيل
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لسؤال المراد ببدء معرفة وهي ذكر
 ذكر الشيء قبل المقصود بالذات أن أراد بدأ كتابه الذي منه البسملة فإن أراد بدأ
 مسائل كتابه فالبدء حقيقة (قوله ببيان الموضوع) أن أراد بيان أن موضوع
 العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وإن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع الخوف في نفس
 الإمبريد كتر تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سوق الكلام لأن الذي
 من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كالمسألة ثم إن الموضوع الكلمات كما
 أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لأن البحث في النحو عن الكلمات في حالي
 الاجتماع والافتراء وهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة
 والكلام لأن النحوي يبحث عن أحوالها وعن أحوال ما تنوقف معه سرفته على
 معرفتها من أقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام
 في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهراً وأما البحث عن حال
 الكلام أن كان مراد فالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك
 وحينئذ كان الأولى تعريف الجملة لأن الجملة هي ما يتبع مذكوره بإفظ الجملة
 لا للكلام وإن كان الكلام أخص من الجملة والبحث عن الكلام خفي لأن يجعل
 بعض الباحث راجعاً إليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام
 بأنه يجب أن تكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضاً لأنها يبحث
 عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل الزنجشري
 في الفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث
 عن الكلام في قوله سم الكلام أما خبر أو انشاء لأنه ليس بحثاً نحوياً بخاصة ولهذا
 لم يذكره في الكافية (قوله تركا) هو وما عطف عليه معلقة لا ابتداء فان جعل
 كل معلقة ابتداءً لما تضمنه الابتداء من الايمان إذا لم يخصص بـ تلمز العام فلا يرد
 أن التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى أن الحديث عنه
 بالافصاح انما هو الكلمة لا حركاتها لأنه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فصح
 المكاف الخ أفصح من كسرهما فانما يلزم من كلامه وصف المفرد بالافصاح فسطح
 ما قبل مراده من وصف الحركات والكون بالافصاح وصف اللفظ المتصف به
 ولا يرد أن الافصاح انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك

ولما كان موضوع هذا العلم
 الكلام العربية وكان البحث
 في كل علم عن أحوال
 موضوعه بدأ المصنف ببيان
 الموضوع فقال بعد الابتداء
 بالبسملة تبركاً باسمه القديم
 واقتداءً بالكتاب الكريم
 وعملًا بقول النبي العظيم كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم
 الله فهو أبتر أي أقطع
 (الكلمة) بفتح الـ كاف
 وتكرار الـ لام أفصح من فتحها
 وتكرارها مع الـ كان الـ لام
 فيها

أصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة يقال للجمال المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة يقال لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكره لفظ الكلمة باعتبار معناها بالنسبة لقوله واسطلاحا قول الخ والمراد بالجمال الجنس الصادق بالجملة والاكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل بمعنى الجمع والمراد بالمفيدة لدالة على معنى يحسن السكون عليه وهذا الاطلاق مجازي كإتيان فلاوجه لا نكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد ودون قال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكنت عن بيانها لأنه علم من ذكره الاطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة مسار لا اصطلاح (قوله وهو من المطلق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شيئا بالكلية فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان الملاقاة على الجملة لا يختص بالمفيدة وان اشترى التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذلك كرتوجيه الاستعارة وقول ربنا يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذا الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبهة أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حر وفها (قوله قول) ليرى قوله ليطابق الخبر المتبادر في التأنيث لأن من شرط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا أو في حكمه والقول هو وان كان بمعنى المشتق أي مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار حاله المتعلق اليها على ان الوضئ صريح في التناهي لا تلحق من المصادر الاما وضع وصفنا ثم ان التناهي في الكلمة للوحدة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعرف بها تعريف المعروف بناء على ان الجسمية كالعهدية لا تدخل الاعلى ما حصل بهناه في ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه الالفاظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تعابير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لانه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماسد في فائنا يجري في القضية المحصورة وما هنا الطبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ملخص فيه هذا والحق انه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصويروسياتي قريباً ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرفة والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومهما واحد فلا يرد ان يعرف هاتين المفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقدير) أي

وهي لغة يقال للجمال المفيدة
كقوله تعالى كذا نملها كلمة
هو قائمها وكلمة الله في العالمين
وتنت كلمة ربك وهو من
الملاقاة الجزم مراد به الكمال
واسطلاحاً (قول) أي مقول
تحقيقاً أو تقدير استعمالاً
للمصدر بمعنى المفعول
واللفظ بمعنى المفعول

كالضمائر المستمرة والطلاق القول عليها وان كان مجازا القبول بالكتابة حقيقة غير
 فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقة مع مجازه ولا الاشتراك في الحسد وتسمية ما
 في النفس قولاً في وأمر وأقول لكم ويقولون في أنفسهم اغويهم وقالوا لافط انما
 تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطابق على ما في النفس فلا
 اشتراك في القول باعتبارها فلا يلزم استعمال المشترك في الحار (قوله وهو اللفظ
 الخ) انما هو لفظ حقيقة أو حكماً قد دخل كلمات الله لأن من شأنها أن يلفظ بها
 قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى لا يرد أنه يلزم
 كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفهم فلا يقال لفظ الله كما يقال
 قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع ببناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلاً
 على المعنى لا تخصيص شيء بشئ بحيث اذا فهم الا قول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره
 لان الدلالة لا التزامية مهجورة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
 والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بناء على تجزئته عنه وخرج بالموضوع المهملات
 والالفاظ الدالة بالطبيع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب
 وأوردان معنى تذكر في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك فلا راجب
 بان الموضوع لعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يلفظ به الانسان) أي حقيقة
 ومنه المحدثات أو حكماً وذلك كالضمائر المستمرة فانها كما قال الرضي ليست بحرف
 ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعني باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريج
 ومراعاة ان المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتباري محض وكيف والاستتار هو
 الاخفاء تحت شيء أو جوده والاصوات اعراض شبيهة لا يتصور لها تحت ولا
 خوف وانما يخص الحرف والصوت بالذكر لان احتمال تغيرهما وهذا ظاهر جداً
 اسكن خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى
 بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكناً جسمياً
 أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فاطلاقه
 انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
 مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف هو به في قوله
 اذ ارجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزءاً من الكلام ومنه
 أيضاً كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر
 مما يلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يلفظ به الانسان
 عليه ان ما يلفظ به الانسان مقارن بالشخص لما يلفظ به غيره راجب بانه
 فليس في غير ملتفت اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تحريماً للتصور

وهو اللفظ الموضوع
 مفرداً كان أو مركباً
 كان أو غير مفرد
 ما يلفظ به الانسان

العلم واعترض بان أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور واجب بان اللفظ المعروف
 الاصطلاح واللفظ المعروف بمعنى ايجاد اللفظ أي الكلام القوي المعلوم لكل
 أحد وبان هذا شرح مفهوم اللفظ لانه لا يقال بوجود اللفظ محال لان
 الحروف والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا منتزاع التلفظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بانفسها
 فيلزم الدور لا نقول يجوز ان تلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما
 في الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بقوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان
 أو مستعملا) المهمل الذي لم يوضع وبقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من
 المستعمل الآن يريد المستعمل بالقوة فبرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكنه
 لا تظهر من كلمة القول ودعوى انها الاختصاص باله من غير اسم لان مهملا
 أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأضمار (قوله المشاركة للكلمة
 في الدلالة على المعنى) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعتز من
 الشيء أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعتز من اللفظ أي ما يعتز ان يعتز
 أو ما يعتز بالفعل ونبهه على صحة الإخراج وان المعنى خرج عما يتناول المفرد
 ويؤيده قوله بعد ومع الإخراج الخ قد كرر الإخراج صحيح وقول الجاسمي والدوال
 الاربع غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى تقييدها وكذا قال المصنف في شرح
 المحقق ذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار إليه الشارح بقوله ومع الخ
 مستلك آخر فظن (قوله وإن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزؤا لكلمة
 ولا شك انه اسم اقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئي متناهيان
 فليس يمكن على الجزئي دون الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار
 خصوص مادته وجزء باعتبار ماهيته ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزؤ من هذا
 الجواب يسقط ان فردا الشيء لا يكون جنسا له لان المفرد خاص (قوله مهموم من
 وجه) أي وخصوص من وجهه في الكلام اكفاء (قوله واقول مع فصله الخ)
 الظاهر انه لا يتنوع تركيب الماهية ولو حقيقة فمن أمرين بينهما ماهية النسبة بدليل
 ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقة وذو كمالا فانه ان الناطق
 يقال على غير الحيوان كالمالك لان الحيوان يعتبر فيه النعم والمالك لا ينعم به نقل عن
 امام الحرمين انما فهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه يرد على
 كونها كلمة ماهية اعتبارية انما قول والقول موجود في الخارج ويوجب بان
 القول يكون مهموما وخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية
 ليس على التنسبين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قوله كذلك)

مهملا من أو مستعملا
 فانقول اخص منه لا اختصاصه
 بالوضع فكل قول انظر
 ولا ينعكس بالمعنى اللغوي
 فخرج القول غيره كالدوال
 الاربع وهو الخط والاشارة
 والله قد والنصب المشاركة
 للكلمة في الدلالة على المعنى
 ومع الإخراج به وان كان
 جنسا لما قالوه من ان الجنس
 اذا كان بينه وبين فصله
 مهموم وخصوص من وجهه
 مع ان يخرج به ما يتناوله
 مهموم فصله والقول مع فصله
 الذي هو (مفرد) كذلك
 لصدقه ما على زيد ونحوه
 وانفراد القول بصدقه على
 المركب والمفرد بصدقه على
 المعنى دون اللفظ كما قال
 مستفي مفرد والمراد بالمفرد

أي بين ما هو مركب من وجه وفيه نظر سبعة (قوله ما لا يدل) أي لفظ
 موضوع لا يدل لأن هذا تعريف للأفراد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ
 الموضوع ويدخل فيه عند فهم الاعلام المركبة والمحققون من التحاق على أنها
 مركبات وبذلك يصحح كلامهم في ما لا ينصرف والمفرد عندهم المفرد بافظ
 واحد بحسب العرف إذ تظهر في اللفظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب
 قد يشتمل على اعرابين وإنما كانت مفردات عند المنطقي لأن نظره في المعاني أصالة
 وبما تقرر علم الأفراد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول
 الشارح أنه يفرد عن القول تقدير وإضافة جزء من تعريف المفرد والمركب للعهد
 الذهني بالاصطلاح البياني فلا تقدير تعريف فيكون الجزء في تعريف المفرد مذكورة
 في سياق التي فيفيد العموم بخلاف في المركب فأن في الأبحاث فالعنى ان المفرد ما لا
 يدل شئ من أجزائه والمركب ما يدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين
 طردوا عكس لأن الغين مثلاً لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق
 على ما على التعريفين طردوا عكساً أو أن قيد الحيثية مراد في تعريف ما يختلف
 بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وإن دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث أنه جزء
 وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفرداً ومركباً باعتبارين مختلفين
 ولا محذور فيه فلا حاجة إلى حذف وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين
 استعماله في المعنى فلا يلزم عليه أن لا يكون لفظ النائم والساهي ومن لم يرد معنى
 مركب بل مفرداً أولاً لا يكون مفرداً أيضاً (قوله زيد) صوابه زه يده بالحاني ها
 السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافاً لما في الشرح) يمكن حمل ما فيه
 على تقدير مضاف أي معنى الزاى والباء والدال على ان الحسك على اللفظ وبه
 حكم على معناه أو به الاقربية (قوله فنكل منها لا يدل) أي باعتبار وضع اللغة
 فلا يرد دالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف الباني)
 سميت بذلك لأن الكلمات تبني وتركب منها (قوله حروف المعاني) سميت بذلك لأنها
 توصل معاني الأفعال إلى الأسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع
 للباحثين فالوصف به - هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك أن سميت فلا
 يدل الأعلى أنه الفائق في أهل عصره ولا تدل على أنه جمع جميع أقسام العلوم على
 أنه لو سلم أن ذلك صار اصطلاحاً لهم فخطا فته اغرض صحيح (قوله على المحلى) أي
 كتابه أو معناه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كمال في الشرح ما هو دال بالوضع
 وليس بعض اسم كذا زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعن هذا الابدان الحرف
 لا يستقل بالمفهوم وبه فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعتراض البدر

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد فان أجزائه هي ذوات
 حروفه الثلاثة التي هي
 زى دوكل منها لا يدل على
 معنى وليست أجزاؤه
 الزاى والباء والدال خلافاً
 لما في الشرح بل هذه أسماء
 معيانية أجزاؤه ومعانيها
 لا تدل على معنى إنما يقال
 لها حروف الباني وتطلق
 بأزاء حروف المعاني التي
 هي قسمة الأسماء والأفعال
 كما صرح به العلامة ابن أبي
 شمر في حاشيته على المحلى
 ويخرج بالمفرد المركب وهو
 ما يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد لا يرد زاد ابن مالك
 في تعريفها في التسهيل
 مستعمل لاخراج بعض
 الكلمات الدالة على معنى

الله ما يعني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما ليس مفتقرا الى غيره تفسيره
 بما ذكره من غير ان تعصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام البيان واما لاننا لم
 شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مسدود ذلك البعض
 بواسطة وان تعصبه للمستهقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا
 شك ان معرفة مستقلة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كحرف المضارعة)
 الانساقفة للابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة
 المضارعة التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جئنا اليه الرضى) أي مال الى
 مثله يعني ان المصنف جئنا لئلا نل ذلك فاستقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض
 غير كامات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كامات لشدة الامتزاج وبهم هذا
 يندفع ان الرضى انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
 المصنف به هذا والا قرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكامات
 لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الله ما يعني والسبب فهمي خارجة بقيد القول (قوله على
 آخره) أي آخر ما هي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في التمرح في التثني
 وجميع المذكور السالم المدخلة تحت الكاف في كلامه ومصرحهم ما غيره فان الاعراب
 لم يجعل فهم ما على آخر ما فيه العلامة بل نفي آخر ما هي فيه وذكر الرضى
 الابعاض التنوين ولا م التعريف ولا يعني ان الاعراب في نحو الرجل انما هو في
 الثاني الذي استحقه لا للجمع والمركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل
 الاسم الاعراب لم ينسبه مما كبا مع التنوين بناء الفعل مع التنوين وأيضاً لم يكن للتنوين
 معه امتزاج قوى الأثرى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة مع اللام وضعف
 الامتزاج لم يعرف على التنوين كما عرف على ناء التانيث وانما لم يدرا الاعراب على
 نون التوكيد على القول بان الفعل مع ما عرف بكادار على ناء التانيث وناء التانيث
 لشابهة التنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولشابهة انقلاب الغنة في نحو
 لفسما (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
 التزامية مهيورة في التعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع المعنى وهو
 المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجه فلا حاجة لقيد آخر لاخراج
 (قوله لكن خالف) لا موقع لهذا الاستدلال لان مخالفة في تعريف الكلام
 لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غاية انه يحتاج
 اسقاطه في تعريف الكلام للكلمة والاستدراك انما يشبهه على نكتة اختيار
 القول هنا على اللفظ فلو آخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال لهذا
 ولكونه جنسا الخ افاد ان الايتار لا من اذلا شك ان اغناء عن قيد الوضع يمكن

كحرف المضارعة و ناء
 التانيث و ناء التانيث و ناء
 المضارعة فانما ليست بكامات
 لعدم استقلالها واسقاطه
 المصنف كغيره اهله لما جئنا
 اليه الرضى من انما هي
 فيه كامتان ما رتا كالكلمة
 الواحدة لشدة الامتزاج
 فجعل الاعراب على آخره
 كما ركب المزجي واسقط
 أيضا من التعريف الوضع
 المخرج للمهملة للاستغناء
 عنه بتعبيره بالقول الموضوع
 المعنى لا غير ولم يكن خاف
 في تعريف الكلام فغير
 باللفظ دون القول وأثر
 القول على اللفظ لكونه
 خاضعا قريبا

ان يكون علم لا يثارة كسكونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) فديقته في هذا
 انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما مر في الشرح فتم اللفظ متوسط
 لانه قريب بالنسبة للثبوت بعيد بالنسبة للعقول (قوله بطريق الاشتراك) ان اراد
 بحسب الاصطلاح فهو نوع لانه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ
 المخصوص والملازمة على غيره مما مر وان اراد بحسب العرف فلا يضر كالاتي
 وبهذا يعلم ان التعبير به اول من اللفظ واما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
 يكفي لانه قد يقال ان القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي قرينة المقام
 فهم اقتدير (قوله وقدم تعريف الكلمة) فديقته لاجابة لسئلة قد تدعىها فقد
 ارفعت ان المصنف يدعي انها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والجزء مقدم على
 الكل طبعاً) الاقرب الى الحقيقة مصدر محذوف بقرينة ما قبله والقدم طبعاً
 انما يجب ان يقدم وضعه اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
 وزل الآخر فهو ظهوره وشهرته فلا يجب ما قد قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف
 ثم قول لانه جنس للكلمة موكل بجنس مقدم وما لم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم
 الكلام (قوله اذ يقع التناهم) أي فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقادير
 اوردان الكلمة فديعبر بها عن المقاصد كما في التعداد وأجيب بان الغالب في
 المقاصد التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كائن أو مستعمل
 لمساهمة هي جنس الكلمة أي للاشارة الى المفهوم الكلي لدخوله لا افراده وقوله
 لمساهمة الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقة تمام مفهوم
 قول مفرد فالفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للفهوم بالمفهوم ولم يرد
 بالجنس والمساهمة معاً المتطابق ليرد انهما لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول
 بان الجنس والمساهمة قول مفرد واختار كون الجنس لانه الغالب في التعريف
 وما قيل انه لا يكون التعريف للحقيقة لا لا فرد عليه ان من جعلها للعهد اراد
 الكلمة المستعملة عند الحاجة والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كزيد فيرجع
 العهد للجنس وبه يدفع قول بعضهم لا ماساغ للعهد لازوم كونه حصه من الجنس
 وهذا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة
 ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ويجعل ال للجنس علم ان قوله الكلمة
 قول مفرد طبيعته متلزمة للكلمة لا مهولة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد
 وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص
 بمسائل العلوم كأي عبارة بعضها لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا
 والقول بانها محصورة كناية مبني على ان ال للاستفراق هذا والجواب بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا لفظ
 يعنى عليه وعلى غيره
 والقول وان أطلق على غير
 اللفظ من الرأى والاعتقاد
 بطريق الاشتراك فالمراد به
 هنا اللفظ القرينة الدالة
 على ذلك فاستعمله في الحد
 أولى وقد تم تعريف الكلمة
 على الكلام لانها جزوه
 والجزء مقدم على الكل
 طبعاً فقدم وضعه بالوافق
 الوضع الطبع ومن قدم
 الكلام فلانه أهم اذ يقع
 التناهم والتخاطب واللام
 في الكلمة كما قال الرضى
 لمساهمة الجنس

من القضية بأي نوع مبيتي على ان المعرفة محمول على المعرفة وفيه خلف فشي السعد على
 ان المعرفة محمول على المعرفة حل مواطأة بجعل المعرفة موضوعا ذكر بالا حقيقيا
 اذا المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرفة الانفراد كما أشير اليه
 الحفيد بقوله حمل بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف
 تصوير محض لا حمل فيه وأجاب الدواني بأنه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء
 الحمل فان المقصود من الكتابات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فاعلم
 أعطى المعرفة أو أجزاءه حركة الرفع لتجرده وحركة كماله على أول أحواله فتدبر
 (قوله من حيث هي هي) الضمير ان فيه عاثر ان ما على ماهية الجنس لكن الأول
 باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بما هي
 الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي في التماثل) جراب
 هما يقال الام قيد صلاحية وفوق الكامة على الكثير لكونها لا تستغرق
 والتماثل قيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان الام للجنس لا للاستغراق
 بل امتنافة بين الجنس والوحدة بخلاف انما يتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس
 يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جراب جلد لي والتحقيق
 التماثل ليست للوحدة جنس أشار اليه الام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في
 كونها افراد له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلتين معا فرد هذا المفهوم وهذا الانافي
 المكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التناقض على تقدير الاستغراق
 الاول كانت التماثل للوحدة الشخصية ولا داعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية
 كما قاله الهندي أو الجنبسية كما قاله الجاحي والمعنى جميع افراد هذا النوع وهذا
 الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التماثل في مثل هذا بل في
 تخوذهما واستخراجا وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة
 في كلاهما نعم قد يقال التماثل للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكامة
 ولاتنافي بينها وبين الجنس لامن حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو
 البعض وانما التماثل بينهما وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
 وقوله التماثل في مثل عمدة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التناقض بل الخلاف
 وكم بينهما من فرق بين كلمته وكلهم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون
 الثانية على أنه يمكن تجزئتها عن ارادة الوحدة بقرينة التجميع بينهما كالتجمع
 بين العام ومخصصه واللفظ الدل على الحقيقة وقرينة التجاز والاول كان معنى ال
 الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد بدلا عن الآخر امتناع وصف مدخولها
 بالتجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر امتناعا فلا تنافي

من حيث هي هي من غير
 دلالة على قلة ولا كثرة فلا
 تنافي التماثل في الوحدة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
 والملزوم لا ينافي باللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
 القلة والكثرة لا ينافي بالوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
 (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم فيود متباينة
 أو متغايرة الى مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما يحسب
 الصدق كما في ما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
 فان المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
 مجموع المقسم والقيد فاضمه في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
 ومفهومها يستعمل الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
 غير متفرق برمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
 ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة الى الالف الى أحدها فاندفع أ ب ضميران عاد للفظ
 الكلمة وور أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
 مي وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي الطلاق ان
 المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق ويكون لفظا كأسماء الاعمال
 وأسماء المصادفان معناه على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
 لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر
 ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدرون عامل الطرف
 هكذا انحصرت بالاستقراء وعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
 من التهورات التي لا يقام عليها الدلائل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
 وهو لا يقتضي الاضم القيسد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
 أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الأقسام والحصر ما عطف على بان يحكم
 العقل بجرد ملاحظة مفهوم القسمه بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج في
 الحكم به الى التبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتبنيه
 أو برهان ويسمى حصرا قطعا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع
 قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
 العطف مقدا على الحمل وانما عر ب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
 لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للمراد
 وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
 وقراء اسم الخبر على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
 ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في
 مقام التعريف التنبيه من
 أول الأمر على أن الكلمة
 لا تصدق على أفرادها
 الا بالوحدة الصرفة دون
 الاجتماع فلا يقال لمجموع
 زيد قائم ثلاثا كلمة (وهي)
 بالاستقراء والتقسيم
 العقلية ثلاثة (اسم وفعل
 وحرف) لا رابع له الآن
 علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ
 العرب فلم يجدوا غيرها
 ولان الكلمة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
 والملزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
 القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
 (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيد متباينة
 أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما بحسب
 الصدق كما هيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
 فان المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
 مجموع المقسم والقيد فانه يبر في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
 ومفهومها يستقسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
 غير متفرق ترين برهان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
 ليست بمعنى أو اذ هي متشعبة اليها الى أحد هافان دفع أو الضمير ان عاد للفظ
 الكلمة وور أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
 مى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس باللفظ وفي الحلاق ان
 المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق يكون لفظا كأسماء الافعال
 وأسماء المصادرفان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
 لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر
 ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف
 هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بمعاذ كره بل لان التقسيم
 من التعورات التي لا يقع عليها الدليل كما لا يخفى لان العرض منه تحصيل المقسم
 وهو لا يقتضي الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
 أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الأقسام والحصر اما عقلي بأن يحكمكم
 العقل مجرد ملاحظة مفهوم الفسمة بالانحصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
 الحكم به الى التسبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتقريبه
 أو برهان أو يسمى حصرا طبيعيا أو يسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة الى أن مجموع
 قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متشعبة الى هذه الثلاثة لا الى أحد هافان يكون
 العطف مقاما على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
 لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للاراد
 وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
 وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر بدفع
 ذلك وقال التقدير وهي متشعبة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التأني في
 تمام التعريف الفعلي من
 قول الامر على أن الكلمة
 لا تصدق على افرادها
 الا بالوحدة الصرفة دون
 الاجتماع فلا يقال لمجموع
 زيد قائم مثلاً أم كلمة (وهي)
 بالاستقراء والقسم
 العرفية ثلاثة (اسم وفعل
 وحرف) لا رابع لها لأن
 علماء هذا الفن يتبعوا ألفاظ
 العرب فلم يجدوا غير هذا
 ولأن الكلمة

للبالغة والعطف على الأصل (قوله من تقسيم الكل الخ) سبق معنى التقسيم
 والكل الذي يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئ يسمى
 والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم
 لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام ويقابلها
 الجزئية وهي اثبوت لبعض الأفراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قبل
 ان كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان
 الواو توجب الجمع ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى
 اجزائه اذا لم يكن اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على
 المجموع فلا يصح المطلق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكل الى
 جزئياته فان الواو فيه مطلق الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم
 فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصعح اطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة
 (قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح التمهيد بان تقسيم الكل الى اجزائه
 يتوقف على صدق المقسم على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد
 من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال انتهى فهي ليست أقساما للكلام بالمعنيين
 وقول بعضهم الكل انما يعدم بانعدام جزء حقيقى لا اعتبارى انما يتحقق في عدم
 توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كالايجافى (قوله
 صدق اسم المقسم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحفل ويستعمل
 به في وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في التقسيم ضم قيود الى أمر مشترك
 ليحصل امور متعددة هي أقسامه ولكل من تلك الامور باقياس الى الكل الاعم
 بمعنى قسمها باقياس الى الشخص الحاصل من ضم قيد آخر قسميا والكل الاعم
 باقياس الى تلك الامور المخصوصة قسميا والتقسيم الذي اقسامه من مائة كما نحن
 فيه حقيقى وهو المتبادر عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثانى)
 وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو والحج عرفة أى مظهر أركانه
 عرفة وتوجه ما رده على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال
 عرفة الحج والافئس التركيب انما يحل فيه القسم على المقسم ويردنا على كون
 الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أى لهما ما يجب الوضع
 فلا يراد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للسنداء أو اراد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم
 للسنداء المستداليه فى المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا
 وكذا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكامة
 تعليق شئ بها على وجه يحتمل الكلام منه الصدق والكذب والاسماء المستداليه

من تقسيم الكل الى جزئياته
 كانقسام الحيوان الى انسان
 وفرس ومن جعلها أقساما
 للكلام أو للكلام فهو من
 تقسيم الكل الى اجزائه
 كانقسام السكك بين الى داخل
 وعمل وعلامة الاصل صدق
 اسم المقسم على كل من
 اقسامه بخلاف السابق فقد
 ظهر الفرق بينهما وقسم الاسم
 في الذكر للاخبار به وعنه

في الجملة الانشائية لم يخبر عنها والاسناد اليها اعم (قوله للاخبار به) أي وفيه
 فلا يرد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر بها
 أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا بصر محه لفظا لكنه راجع اليه معني
 ألا ترى أن معنى قولك اضرب الطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشكال
 أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به انما هو باعتبار جزمه عنه وهو يلحق
 لاسم تقال هذا الجزء بالفهومية وأما مجموع معناه فمفهومه متقل فلا يصلح لذلك
 لا يصلح للاخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المعنى هو عليه وبه يكون المحفوظ
 بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه
 قيد للحدث والحادث السكن في الزمان لمخوض اعتبر من حيث انه متناهي الى
 الغير (قوله لعدمها فيه) معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبوعنا
 بخبر دلالة والالفاظ الحرف يخبر به كشواها الحرف في ولا وافظ الفصل يخبر عنه
 كونه ولانها ب فعل ماض (قوله وكذا خبر) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
 لها (قوله وان كان احداً نط) أي والحال أنه أصط فهو أتم فائدة وأكمل
 تحتية (قوله لا طراداه وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود والوجود والانعكاس
 استلزام العدم للعدم (قوله بحالها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس
 قبل المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز
 كونها شاملة وقال السيد لا حاجة للردول عن الظاهر لان المطرد بالانعكاس
 يسمى عند الخوئين حلق أي معرفاً ونهياً وانما قال أي معرفاً لان الحد انما يكون
 بالذاتيات قال بعضهم فقوله الاسم يعرف بالجر صحيح وقوله الاسم ما قبل الجر غير
 صحيح انتهى ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما قبل الجر بالطر قال السيد اذا كانت
 الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
 وبالعكس فالمرجع فيه لقرائن فقط ما قبل يجوز أن يكون معنى التعريف
 بالعلامة ان الاسم ما قبل هو أو معناه احدى هذه العلامات أو مجموعها أو ما قبل
 بعض افرادها والجر وهذا صحيح مطرد من عكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة
 ولو انشائية لان المعبر في المعرف كونه موصلاً الى التصور اما السكينة أو بوجهة
 سواء من الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسمية) علة لا ترفع مفهومه
 لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت الاشارة ليس وقت
 التسمي قلت لعل المراد قصد التسمي وزمنه وزمن الاشارة واحد (قوله
 على المبتدى) بالهز وبالدعاء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حاله يستقر
 بصورة المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باستحضار غا

وانتبه بالفعل للاخبار به لانه
 وأختر الحرف لعدمها فيه
 واكمل من الاقسام الثلاثة
 علامات وكذا احد يعرف
 بها وتبين بها عن قسميه
 وأثر التمييز بالعلامة على
 الحد وان كان الحد أصيلاً
 لا طراداه وانعكاسه بخلافها
 ان لا تنعكس تسمية لا على

الأحكام أمكنه إقامة الأدلة فهو انتهى (قوله فقال) معطوف على أثر إنشاء
 المفيدة للتعقيب الذي كرى أوله تعقيب مفصل على مجمل (قوله فاما الاسم) أي
 ما صدقته في الجملة قال للعهد الذي على رأي المعاقين ويجوز جعل ال للحقيقة
 والجنس وذلك لا يقتضي تميز كل فرد إذا الجنس بوجوه ويحقق في ضمن بعض
 الأفراد فالتعريف لا يقتضي تميز الأفراد لتعريف الجنس قطعا فلا يرد أنه لا تميز بها في كيف
 مثلا وان تكون للشمول بناء على أن المراد بغير الاسم هذه العلامات تميز
 بمجموعها أو بمجموعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بغيره فلا يرد ما تقدم أيضا
 والأقرب أن ال في كلامه لا عهد الخارج أي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع
 ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كعلم
 مما هو وكان المقام مقام الاضمار ولكن العدول للإظهار لا يتوهم عود الضمير
 للفعل أو الحرف لقرنه فالظاهر أو وضع خصوصاً للابتداء المقصود من الكتاب بالذات
 (قوله وهو مادل) أي كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد أن في ما لها ما والحدود تصان عنه
 وتندفع النقض بالدوال الأربع وهو ظاهر وبه نفس الحد لأنه مركب والمكامة
 قول مفرد والفعال الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازاً مشهوراً
 فاعني كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم
 والفعال والحرف ثم عرف كلاهما بالذات (قوله في نفسه) في معنى البناء أو الظرفية
 مجاز عن دلالة الماظة عليه بلا حاجة إلى الغير والنفس تطابق حقيقة على معان من
 حياتها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعما ما في نفسك وليس ذلك
 لما كان تعلم ما في نفسي يدل على كبر بكم على نفسه الرحمة ولا مشا كلمة ولا تختص
 حقيقة بماله حياة أي كون الملاحظة على غيره مجازاً فيلزم أخذ المجاز في الحد والضمير
 في نفسه عائداً إلى ما المراد أن لا يحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص بأن
 لا يتوقف فهم معناه عليه يخرج الحرف لا يحتاج إليه وقول السيد في شرح الفتح
 أن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج
 فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما
 احتاجت من مثالي الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لفهوم الابتداء
 المطابق أو المخصوص كانه مابل لكل واحد من الابتدائات المخصوصة كالسكان
 بين السير واليكوف وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فمال يعقل طرفاه
 المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر
 أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلتي أحدهما الفعل أو شبهه والأخرى
 ما يذكر بعده لا على ذكرهما وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ

فقال (فاما الاسم) وهو مادل
 على معنى في نفسه

وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفلك عن خبره تحقفاً
وتعقلاً فلا ينفلك لفظه عن لفظ غيره لاجتماعه فيكون اللفظ على وفق المعنى
واكتفى بذلك كرماءه لده لوصول الحاذة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل
كثيراً ما يكون أمراً عاماً يظهر لكل الظهور ويكون كذلك كونه بخلاف ما بهد غالباً
فهو بالذ كرأولى وقد يحذف متعاقب بعض الحروف كما في بحروف الإتيان نحو زعم
وبلى فإن قلت حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخصوص فهو يدل وشعاع على
الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء
اسماً للحرف كالفعل دال تضمناعلى معنى متقل قلت لم يثر خذ الابتداء على مفهومه
مطلقة أى لا المطلق ولا المتبدل إلا من حيث كونه آلة للاحاطة الغير وما كان كذلك
لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان
رابطاً فإن المطلق الذي في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بأن المتغير
في مفهوم الحرف أمراً جالياً يصدق عليه أنه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى جميع
خصوصية يته للزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا ولا يخرج ذو
وتحوه لعدم الاحتياج في فهم معناه منه إلى المتعلق وانما وجب المتعلق لقرض
آخر ولا اسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن)
حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقاً والمراد السلب
الذكى فيخرج الفعل لأن أحده منبئ المستقلين مقترن وان دفعان معنى الفعل
غير مقترن لأن الزمان جزمه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا
يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك إنما انشأ من جعل غير مستقلة لاهنى
أو حالاً منه اقتربه وعدم التفسير ولا حاجة لما قيل في دفعه أن معنى الاقتران
عدم الانفكاك وتتمام معنى الفعل لا ينفلك عن جزئيه ولما قيل المراد به دم الاقتران
أن لا يجعل الواضع أحد الأربعة جزءاً للمعنى وبالاقتران أن يجعل أحدهما جزءاً (قوله
بأحد الأربعة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال في وقوعها
في التعريف سواء كانت حقيقة عرقية أو مجازاً مشهوراً لم يكتب بقوله بالزمان
إشلاء يخرج نحو سبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لاصح لأن آل في
الازمنة تبطل معنى الجمعية إلا أنه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع
بزمانين بوضهين وبانظر إلى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا
يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يبدل وشعاع على الزمان المعين لانه
من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضي معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود
منتظرو بلزمه ما الزمان المعين وليس مدلوله أو معنى الفعل ثبوت الحدوث

غير مقترن أحد الأربعة
الثلاثة

الزمان المعين فعني الأول شيء ماضٍ والثاني شيء في زمن ماضٍ (قوله وضعاً) تنصب
 على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
 الدالين على معنى بنفسه غير مترن بالزمان عقلاً وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا
 يراد استعماله في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفاعل والمفعول
 في الاستعمال بالزمان من الافعال كقوله سال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
 بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضعه فان فاعله اراد على الوضع الاول الا انه
 يشك بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هي أسماء أفعال
 باعتبار بن والامور المتخلفة بالاعتبار فقد الحثية راعى فيها أو يقال انها أسماء
 دائماً بعد المنة لانه لم يبق فيها شيء من آثار الوضع الاول من الفعل وطلب الفاعل
 بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا يخرجها من غير خلط في الكلام ولم يرد بقوله
 وضعاً ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كما توهم والا
 يخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج لان يكون المعنى
 بعض ما وضع له والا يخرج الاسماء الموضوعات لعان لاجزائها كلفظ الجلالة بن
 المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعاً له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
 في معناه وحده أو مع غيره فشمع الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أي كل
 فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
 تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أي من المطلق
 ال وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو مع غيره (قوله واختصت به) لما كان
 امتياز الشيء بالعلامة فرعاً عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لان موضوعه
 الخ) أي لانها لا إشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح له ما لان
 ذلك متوقف على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات وأورد ان جزء معنى الفعل
 وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيينه هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة
 عرفت لتعيين بعض معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وعن صرح
 بان النسبة معتمدة برة في مفهوم المشتقات السيد الا أن يحاج بان جزء معنى الفعل انما
 هو الحدث المهم من حيث انه مهم فلو عين خرج عن وضعه وقديمتع أن الواضع
 اعتبره في الفعل من حيث انه مهم بان يكون الاسم ام من شرط تحقق الموضوع له بل
 الظاهر انه اعتبره ما كنا عن اتمامه موعدهم يمكن أن يقال لما كان الملاحظ
 في المشتقات أولاً هو الذات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما ليس بهذه المنابة
 فتع دخول اللام لتعريفه على الابل وأر رداً بضاها لم لا يجوز تعريفه باعتبار
 الزمان الا ان يدعى اعتبار اتمامه أيضاً (قوله ومراوده ما يمكن الخ) أي ما يصح

وضعا (يعرف) أي يتميز عن
 قسميه (بال) المعروفة من أوله
 (كالرجل) اذهى التبادرة
 عند الاطلاق حتى اذا أريد
 غيرها قيلت فيقال بال
 الوضوء أو الزائدة
 واختصت به لانها موضوعه
 لتعريف ورفع الابهام وانما
 قبل ذلك الاسم ومراوده
 ما يمكن دخول آل عليه
 كما دل لان كذا من الاسماء
 لا يدخلها آل كالمفردات
 والجماعات

عليه الاسم في الجملة وليست ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل
لا يبغي علامة الامالا يعكس على ماض ولا ينافي هذا ما سلفناه من جواز ارادة
الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لاسكل واحد ويمكن
ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر ايضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انه تدخل في بعض
الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة والى في الاعلام اما للمع اوله فكبير
مادخلته (قوله ما هو أعم لتدخل الخ) فيه ان ذلك يشمل الاسماء مادية وهي التي تدخل
على الفعل الماضي كالحكا قطرب في قولهم آل فلنت لسن ذلك غريب كما في المعنى
فلا يرد (قوله وكل منهما مختص بالاسم) أى فصيح ان يجعل علامة عليه (قوله
وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكا) انظر ما المراد بالموافقة في الحكم
اذلا يصح كون الاختصاص بالاسم لانه المعلل فلهذا المصادرة وعبارته في الفواكه
الجنية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلوافقتهما للمعرفة صورة اعطا
حكمهما انتهى والعجب من الخشي حيث لم يتعرض لكلام الشرخ وانما قال فان
فلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل جمل على المعرفة
للخشيتين وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة الى
الحمل على انه لم يحمل تنوين الترتيم والغالى على التثنية والاربع فالحمل في بعض
المواضع دون بعض يتحكم انتهى فلوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك أيضا لم يتعرض
لاختصاص الموصولة وأغر بمن ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالفة
الكلامهم كالا يخفى وأعجب العجب ان شخنا العلامة الغنيمة لم يتعقبه بشئ غير انه
كتب قوله وفيه نظرية نظر لان الزائد مؤكدر فيه كلام يراجع في بحث الحقيقة
والجواز (قوله على انه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو
المتبادر من الطلاقة (قوله بل قال الجرجاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء على تجويز
تخطئة أرباب اللسان برفع الوثوق بالدلة الواودة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ)
يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ كيف يكون غير
المتبادرة هو ظاهر الاطلاق (قوله اذ لا يقال الخ) هذية تنفي الامتناع لا الاولوية
الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير الصريح (قوله لشعوله الخ) فيه ان التعبير بال شامل
لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا لجزئها
والهمزة لا تافرقها فلو قال اسموله حرف الذكاء أولى وان كان المصنف لم يتعرض
له اظهرا اختصاصه وقد علم من كون العلامة اختصاص التعريف بالاسم دلالة
التعريف مطلقا (قوله ولا بداهة) قد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول ان
لادخلوها بالفعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم

د أكثر الاعلام ويجوز ان
يراد بال ما هو أعم من
المعرفة لتدخل الموصولة
والزائدة وكل منهما من
خواص الاسم أيضا وذلك
لموافقتهما ال المعرفة صورة
وحكا ويحصل دخول
الموصولة على المضارع على
انه ضرورة أو شاذ بل قال
الجرجاني انه خطأ باجماع
وهذا الاحتمال هو ظاهر
الطلاقة هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى
كلامه في الاوضح والجامع
وتعبيره بال أولى من تعبير
من غير بالالف واللام اذ
لا يقال في هل الهاء واللام ولا
في بل الاء واللام وتعبيره
بأذا في التعريف أحسن من
تعبيره بال اسموله لال واللام
على قول من يراها وحدها
هي المعرفة ولا بداهة على
لغة غير كقوله عليه الصلاة
والسلام ليس من امير
امير بام في اسفر (و) يعرف
أيضا من آخره

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينفي الاولوية (قوله بالتنوين) هو
 في الاصل مصدر فونت الكلمة اذا لحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون
 كما هو منه بعض العبارات ثم غلب فصار اسم النون المذكورة بذلك يندفع
 اعتراض السهيلي بان التنوين فعل النون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه
 العلامة قوله الام على لولان لونها علم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها
 الجر وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علم لذلك اللفظ لان
 مثل ذلك موضوع موضع غنى لا قصدى اشئ بعينه غير متناول غيره فيكون علما
 وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعدورده السهيلي في بحث تنكير المسند اليه من شرح
 المفتاح لانه مبني على دلالة الالفاظ على نفسها وهي ان سلمت فليست بالوضع
 واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها (قوله
 سا كنة) أي اصالته لا يخرج تنوين محظورا النظر عما حرك لا انقضاء السا كنين ولولا
 ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفه اذا حرك كما حذفوا النون الحقيقية
 في اضرب المقوم لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم ضربة على اللاحقة
 لافعل اشرف الاسم وخرج التحركة اصالته كالتون الاولى في ضمين وحذف قول
 غيره تلحق الآخر لان قوله لا خطأ يعني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كقول
 انطلق ومن طاق وفون التوكيد الثقبلة والحقيقة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا
 بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان يكتب بصورتها أو بعوضها من الف ومن
 ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيدا لخراجها وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها
 في الخط لا لخراج فون التوكيد الحقيقية بعد الاف بناء على انه أراد بالخط رسم
 النون نفسها كما وهم والمراد اسقوط خطا قياسا فلا يردان التنوين في كائن لم يسقط
 خطا بل رسم فونا لان ذلك على خلاف القياس حسنة انه لما دخل في التركيب اشبه
 النون الاصلية ويكفي في السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد رأيته في الالف في الوقف
 لانه يسقط رفعه وجره أو ما سقطه في الدرج فلا يكفي في دفع الابراد المبني على ثبوته
 خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان يكتب بتفدير الابداع والوقف عليها فتقدير
 ولا يخفى قال زيد بن عمرو والتعريف مبني على الاعم الاغلب وبهذا يجاب ايضا عن
 الثبوت خطا في كائن (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما اختص التنوين بالاسم حتى
 صرح أن يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتى بتلك الاسماء لاجلها لا تتصور في غير
 الاسم وكان على التمرح ان يتعرض لذلك كما اسلف في آل واستشكل الاستدلال بها
 على الاسمية بلزوم الدوران معرفة تلك الانعام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها
 اذا يعرف أن التنوين للممكن الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرف بغيره فهو هكذا

(بالتنوين) وهو نون ثابتة
 افعالها خطأ استغناء عنها
 تنكيرها الحركة واقسامه
 المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطأ
 لا بخصوص الاسم وأنه تعريف لفظي بخلافه من عرف تلك الاسماء ولو
 بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا التمكن وهكذا ورد على ما ذكره من أن المختص
 هو الاربعة اعداد الترتيم والغالي مما أثبت في ما يأتي تختص أيضاً ولهذا قيل
 ما عداها ارجع للاربعة وليس بقنوين لان تنوين صرف مالا ينصرف والمبادئ
 تنوين لان الضم ورفعا أبحاث التنوين أبحاث الضم في الأول
 والاعراب في الثاني وان توزع وجود الملتصين في الأول وسبب البناء في الثاني
 وتنوين الحكاية ليس مستقلاً لان الذي كان قبل التسمية حكمي بعدها وأما تنوين
 الشذوذ فاختر ابن مالك فيه انه كذا ونصبين كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظيره
 في المعنى واعتضد الدماميني (قوله أحدها) أي أولها عدل عنه دفعاً عن أول الامر
 لتوهم سؤال الترتيم المبرج (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال اليه
 المدلول اذ التمكن هنا ما رقبنا على المعنى المعبر عنه بالامكنية به اندفع ما قيل
 الا على التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو ممكنه لا على وصف
 الواضع الذي هو التمكن ولا حاجة الى دعوى ان التمكن مصدر مجهول وان دفع
 أيضاً الى الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل على ما احبب لم يشبه الاسم الفعل
 والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع بالف واء) أي
 والمضاف والعلم الموصوف بالين والعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل
 لهما منفردة لقبولها التنوين انصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيراً بالما هو
 بالقوة منزلة ما هو بالفعل ليس ذلك على وجه الحقيقة وقد بدع من عدم استثناء
 المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أي كتنوينهما
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للذكورة كبراً يكون مدلوله نكرة وغايباً لو كان كذلك
 لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكوراً وقد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير
 زال وخلفه تنوين التمكن وأيضاً يردصه اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع
 كونه علماً وتنوينه في الاصل للتنكير وأيضاً الامتافاة بين التمكن والتنكير معاً أما
 كونه للتنكين فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا بعينه فان
 سمي به ثبت المتابع من اعتبار التنكير دون التمكن فيخص كونه تنوين تمكين كما
 اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالانيمات والمختص بها التمكن كما
 سبأ في لبقال لولم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث
 دخلت ال لا ناقل في زواله ليس لزاله بل لان بينه وبين ال تضاداً ولهذا لم يثبت
 مذكوراً بحسن ثم ادخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك

أحدها تنوين التمكن وهو
 اللاحق للاسم المعرب
 المنصرف ما عدا الجمع بالف
 واء اشعاراً بيقانه على
 انه التمكن لم يشبه الحرف
 فينبى ولا الفعل فيمنع من
 الصرف وذلك (كرجل)
 ورجال الثاني تنوين
 التنكير وهو اللاحق لبعض
 الأسماء

رجل (قوله المبينة) فهم ان التنوين فيما سكر من الاعلام نحو سمعت رمضان
ورضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين في نحو أحمد
وأبراهيم فليس بمتعمض للتنكير بل هو لالتصمين أيضا لان الاسم منصرف وأنا
لا أرى شعاعا ان يكون تنوين واحد للتمكين والتذكير معا وعليه فالمتخصص ببعض
المنيات المتعمض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هو لانه لحن مبنيا وليس للتنكير
الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم
الصوت كان أولى ليدفع عنه انه لحن لكون آخره صوتا وليفيدا اختصاصه بالصوت
واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متعصفا عند الرضى ومن تبعه لكن عذره فيما عبر
به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاسوات وأما غيره فافكا لـ
الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى
الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لقوله الفعل الذي هو
جمعناه كما في أسامته وإذا قدر نكرة كان لواحد من أحاد الفعل الذي يتعدى اللفظ
به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقبل من قبيل المعرف باللام الحضور به باعتبار
المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقبل العهدية لان معنى انا حدث
الحديث العهد وانما لم يحجر التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم
الفعل من جملة الاسماء فاجزوه مجزاه ولا ضرورة تدعو له في الفعل والطلاق
التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل
التعريف وانما يكون ذلك فيما يخصه التنوين وبما تقدم راندفع قول التصريح
كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على ان مدلوله المصدر واماعلى القول
بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه بويه
انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه
علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يخالف الدال عليه تعريفه وتذكيره
الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبار ان العلمين
وعدمه وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة بمعنى
وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح وتقول صاحب
الغريب غاف غافا فاذالم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها
كانت نكرة مهمة ودلت على معنى مهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة
في نظر فان أجهاء الاصوات المحكي بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة
أو نكرة وعن صاحبها نابت أسماء الجاهلي وان كان احكام الاسماء وقد
يقال معنى كونه معرفة انه محال لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم لاحظ

المبينة اشهارا بان المراد غير
معين وهو معنى قولهم فرقا بين
معرفة وانكسرتما وتبع
بها في باب اسم الفعل كصه
وقيل في العلم المختوم بويه
كسبويه السات تنوين
المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان هذا وماصرح به
 الجاهلي مخافا لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات
 كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فلا يرجع كلامهم فان ما هنا
 مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف واء) وليس للتمكين كما قال الربيع
 والزخشرى واللام ثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
 والتأنيث وقول الزخشرى انه لم يسقط لان التأنيث في عرفات ضعيف لان النساء
 التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة للجمع مردود بأن عرفات
 مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا تمحض ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
 الا مؤنثا واختار الرضى انه للتمكين وعلى عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه
 الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسرية
 متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة واللام يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
 عنها الكسرية فيها هذا العوض فان قيل هذا التساؤل يرى ان الكسرة عوض
 عن الفتحة والتنوين عوض منها قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرة فلو
 كان التنوين عوضا لاجتماع العوض والعوض عنه وعلى ما اختار الرضى انه لا مانع
 من افادة حرف فائتين اسكون تنوين نحو سلمات غير علم للتمكين والتشكيل والمقابلة
 وعلى المقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط
 قال الرضى لكن خطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان
 لالنون أقوى واجل للسبب حركتها انتهى لكن ذكرنا ايضا في قوله تعالى
 فاذا أفقتم من عرفات ان آل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فيجر (قوله تنوين
 العوض) الاضافة يمانية ثم صار لقباً للتنوين الهال على المعنى المذكور فاندفع ان
 الاولى التعبير بالتعويض لتكوين الاضافة حقيقة وهي من اضافة المسبب الى
 السبب أى تنوين سبب الاتيان به التعويض أى قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
 الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كـ يبدل فان تنوينه عوض
 عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين صرف
 بدليل جره بالكسرة قال وايس ذهب الالف التي هي علم الجمعية كـ ذهب
 الباء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعمى ويعمل مصغرى أعمى
 ويعلى ومرا دة بمضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار بالاعوض عن جملة
 أو جعل نحو يومئذ تحدث أخبارها فانه عوض عن الجمل في اذ ارتل الخ
 والذي يظهر كما قال أبو عبيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جازلا واجب وقد يحذف
 جزء الجملة فيظن من لا خبره انه أضيفت الى المفرد نحو

وهو اللاحق للجمع بألف
 واء كسمات يسمى بذلك
 لان العرب جعلوه في مقابلة
 التنوين في جمع المذكور السالم
 الرابع تنوين العوض وهو
 اللاحق لاوكل وبعض
 وأى عوضا عن مضافه اذا
 حذف نحو وأنتم حينئذ وكل
 في فلك تلك الرسل فضاءنا
 بعضهم على بعض أيا ما تدعوا
 والجمع التناهي المعنى اللام
 اذا حذفت ياؤم كجوار
 وغواش فالنوين فيها عوض
 عن الباء المحذوفة

والعيش منقلب إذ ذاك أنفانا * أي إذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين
 الملاحق لا تنوين الفكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك أنه
 جعل بناء ما نشأ عن اضافته الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ويرد
 على زمتها البناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر نحو وأنت اذ صبح وبأنه
 سبق لاذ حكم البناء والاصل استعجابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب بنت
 الظرف المضاف لاذولا على له الا كونه مضافا لى وبأنهم قالوا يومئذ اذ انفتح النزال
 منونا ولو كان معربا لم يحذفه لانه مضاف اليه فدل على انه بنى على الكسرة تارة لانه
 الاصر في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل الحق
 غيراذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه
 الرضوي وقبل تنوينهما تنوين تكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقبل
 لا محالة في الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين
 صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه
 تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبنى انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما
 بدل على أنه ليس بتنوين صرف اسكن ما المانع من كونه للتنكير أيضا بناء على أنه
 لا يخص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على
 اطلاقه الاعلى المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثل امانع من
 التنكير هذا ويرد على التمليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لامل
 تنوين لا تنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهل بسيبويه ومقاله
 أقوال مذكورة ردها في المعنى وغيره واختلاف في تفسير كلام سيبويه فقبل ان منع
 الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الباء حالة الجر مفتوحة فأصل
 جوارى جوارى بالضم لان تنوين واللام يكن منع الصرف متماوان وقع للرغى ومن
 رده خلافا استتمت الضمة على الباء فحذفت ثم وجدت في آخره مزيد فعل الكونه
 بما مكسورا ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر فتعدي اعرابه استتمت الا فاذا اخلا من آل
 والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التحويل فحذف الباء وعوض
 عنها بالتنوين لا يكون في اللفظ اخلا بالصبغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم
 على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوارى الكلمة مقدم على منع
 الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها فأصله جوارى بالضم والتنوين
 استتمت الضمة على الباء فحذفت ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة
 الجمع لا تسمى موجودة تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا لا يحصى الاعراب
 على الاعراف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الباء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح وأما التنوين
 الاخر

المصرف المستعمل لفظا بكونه مقصودا ومعنى بالقرينة فعوض التنوين من الياء
لقطع طاعة رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف اللذان كقوله وكان
قدى ويهى تنوين ترثم أو عوضا عن حرف غيره ويهى الغالى كقوله وان
وللاعار يض القفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مدتنوين ترثم نحو *
أقلى اليوم عاذل والعتابن * أو غيره فتتوين غال نحو * قالت نبات العم ياسملى وان *
والعروض اسم لا يخرج من النصف الأول من البيت واقفاة المائة للضرب من
غير تغيير والمصرعة التى غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب
اسم لا يخرج من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشاء كله (قوله
ويؤنه خطأ الخ) * ذكر الرانخشري ان تنوين الترثم يقع فى انشاد الشعر مكان حرف
الاطلاق إذا وصل المنشد ولم ينف وهو نفس فى أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد
على الطلاقة هنا) أى الاطلاق التنوين أو الاطلاق المصنف التنوين إضافة المصدر
الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل فى التنوين للعهد اذا لمعهود
بصرف اللفظ اليه عنه من تذكره العلامات وبانها اقامتها واختصاصها بالاشعر
لم يعتبرهما السكون يرد على جواب الشارح ان ما عداها من أقسام التنوين غير
مختص بناء على قوله ان المختص الاربع المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشعة
الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترثم
وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة ليبيبة وحكيمة على ما كان
عليه وتنوين الضمور وهو تنوين صرف مالا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله
وتنوين المهور كقولهم هم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين
المنادى فى تنوين الضرورة * (قوله بالحديث عنه) أى اللفظ أو اقول كما يشهد
ما ليه قول الشارح فيما ساقى على ان جماعة اعتبروا فى الاسناد القول الخ أ
الشئ أو مثل هذه العبارة كالمفعول به للعبارة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى
الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم
ايانز الدور لان معرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال فى الفواكه
الجنسية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا لفظا
بجمل مستندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مستندا أى لانه
وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مستندا لبعض معناه الى الفاعل
فهو مستندا الاعتبار مستندا لان تمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل
وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاختبار عنه على
ما علمت فيما سبق وفى هذه العلامة خلاف فوشام وزعلب ومن واقعهما من

لروى البيت وهو الحرف الذى
تقرى له القصيدة وللأعارين
الاقفاة والمصرعة قد سميت
تنوينا مجازا لا حقيقة
اعدم اختصاصه بالاسم
وجاء منه الوبونه خطأ
ووقفوا وحذفه فى الوصل نص
عليه ابن مالك فى التحفة وتبعه
ابن تيمية فى تسكت الحاشية
والنصف فى الاوضح فلا يرد
على الطلاقة هنا وقد أنهمى
ابن الجباز فى شرح الجزولية
أقسام التنوين الى عشرة
وجعلها بعضهم فى قوله
أقسام تنوينهم عشر عليهم
فان قسمها من خبر ما حُرزا
مكن وعوض وقابل وانكر وزد
رثم أو احل اضطرار غال
وما همزا *
(و) يعرف أيضا بالحديث
هذه أى الاسناد اليه

بالكوفيين على جواز الاستناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصرين على المنع
 مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المستند اليها قابليا وبقايتها
 يتعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى اللفظ
 وقوله يتم به الفائدة قاصر اذ لا يتم زيدان فى ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما
 هو واقع فى المركبات الناقصة فلان ظاهر ان مطلق الاستناد ولونا فصاعدا على الاسم
 (قوله كفاء ضربت) أى كالحديث عنه والاستناد اليه الذى فى تاء ضربت
 فى التاء الاستناد اليه بمعنى انه مستند اليه أى متصف بذلك والا فالاستناد فعل
 الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتثليثها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى
 المعنى المتبني به مساواة الحركات أو التغير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها
 (قوله ولكن وضرب) أى فانه ما ايمان والسكون والفتحة فهما للكتابة ويدل
 على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلاوها
 عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير بكما مضرب
 فم كونه المضاعف اليه غير اسم كفى المعنى وعدم ذكر مرتبة لمق لمن وانما أعاد الكاف
 فى قوله ولكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول
 حرف الجر عليه ولانه نوع من الاستناد غير ما قبله ولان السكاف الاولى من كلام
 المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل
 أو بيان (قوله وهل هذا الاتفاض) أى لغة فالإشارة الى الاسمية وعدمها
 الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة الى القضيتين المتدرجتين بالقوة فى
 قوله من حرف جر ضرب بفعل ماض اذا الاول فى قوة قولك من لم من حرف والثانى
 فى قوة قولك ضرب باسم ضرب بفعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى
 وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبارهما هما فهو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم
 ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار اسمه قال السيد وما ذكره كلام طاهرى ليس
 بصحيح لان دلالة الانفاط على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها فى الانفاط
 المهمة كقولك جئت مهنلا ودعوى وضع المهمات للدلالة على أنفسها مما لا يندم
 عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الانفاط وذهب الى انه لا وجه
 لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أى يدرهما مجرد اللفظ ونحو ذلك
 كلامهم يستند اليه وما ذكره من اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر مرتبة
 الحرف فهى أحوال كاهات اذا استعملت فى معانها وعلى هذا فاقس ضرب
 فعل ماض لا به موضوع لعملاء والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل فى معناه لا يستند
 اليه متوجها الى المعنى أو معناه لا يستند اليه معبر عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما يتم به
 الفائدة (كفاء ضربت)
 بتثليثها بالحركات فانما اسم
 لانك قد حدثت عنها بالضرب
 ولكن وضرب من قولك من
 حرف جر وضرب فعل ماض
 فان قيل اذا كانا اسمين فكيف
 اخبرت عن الاول بأهـ حرف
 وعن الثانى بأنه فعل وهل
 هذا الاتفاض قلت قال
 الرضى ليس المراد انهما فى
 هذا التركيب حرف وفعل
 بل المراد انهما اذا استعملوا
 فيما وضعه اخبرجت من
 الكوفة وضرب زيدان كان
 من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف ولا اشكال وفي كلام البعض ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع قصدي بل معنى ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعنى في الاشتراك الوضع اقصى والمدلول مغاير لادال (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلوة فانه اعود على الحكم الذي اصله من اهمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن مالك لا يرى باهميته ما واهل يخفح لمال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم اهمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر وايضا هذه العلوة تقتضي ان الكلام اول ما مبنى على ان الاسناد ولولا لفظهما من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى ملاقبلا له لانه نص في ان الاسناد الى معناهما متدبر فالظاهر ان يمثل الاسناد اللفظي بمنزل ضرب ثلاثا تحرف ومن حرفان عمالا داعي فيه لا اعتبار الاسناد لعنايه عدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكرنا هو بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وافي الجمهور كما هو ظاهر قوله

على ان جماعة منهم ابن مالك
وتبعه الخبيص اعتبروا
في الاسناد الى القول اسناد
مالعنايه لخرج ما اسناد اليه
مالم يظه كالمثالين المذكورين
واما اسناد ذخير

وان نسبت لاداء حكا * فاحك أو أعرب واجعلها اسما
وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانياً ما صححوا وهذا بخلاف ما لو
جعل نحو ذلك علما لغيره للفظ فانه لا يضعف اذا كان الثاني صحيحا ويحول من باب
ما حذف لامه نسباً وهي حرف عملة قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الأخير هو
الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علماً للفظها فلا يرد عليه انه
ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولانه كيف يعرب به من غير تضعيف والشبه
الوضعي موجود فيه ووجه دفع هذه مانه على ثلاثا تحرف بحسب الأصل
ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلاف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية
التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص
بالاسم وغيره لم يشبهه بل جعل الاسناد معنوياً كما علمت وقوله كل حكم ورد على
اسم فهو على مدلوله الاقرية كن حرف جر وضرب بعن ماض مبنى على كلام ابن
مالك والسيد واما عند الرضى وابن هشام فالصواب ان يقال الاقرية كزيد ثلاثي
(قوله اسناد مالعنايه) أي اسناد شئ ثابت لمعناها كزيد قائم فقائم ثابت اعني زيد وهو
مسماه وقائم اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم حاجب
بأننا نسلم لأن معنى قائم شئ متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمعناه اذ هو شئ

متصرف بالقبام (قوله الى تسمع) أى وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فوقل) أى على
 حذف ان وهما فى تأويل المصدر أى سماعتك فلا تستأدى الحقيقة اليه وهو اسم
 وقال البيضاوى الفعل انما يمنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق
 وأزيد به اللفظ أو مطلق الحديث المدلول عليه من على الاتماع فهو كالاسم
 فى الاضافة والقول استناد اليه انتهى وانظر على هذا هل فى نحو يتقع من هذا يوم يتقع
 ضمير مستتر اصرار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل يتقع وحده
 فى محل جر أو جر مقدرا وانما اللفظة على التأويل فى أمثال هذا العلم القينى بان
 المعنى الفاعل على غير مراده فى عبارة الشارح مساهلة لان المؤثر قول المستند
 اليه لا الاستناد وعبارته فى الإفوا كما وما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تزييل
 الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبنى
 وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انما مبنية لشبهها بالحروف المهمة
 فى انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد
 بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبنى لان انقسام الشئ الى
 أقسام لا يقتضى انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر
 فى المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب ليست معربة كما يأتى وأما
 بالنسبة للمبنى ففيه نظرا ذقتيه انه لا يتصرف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله
 فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو فى الاسماء القابلة للاعراب كما يعلم
 مما يأتى (قوله ضربان) الضرب والنوع والجمع معنى قال فى القوا كالحنية
 وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى من تقسيم الشئ الى ما هو اخص منه مطقة الامن
 تقسيم الشئ الى ما هو اعم منه كقوله به بعضهم اذ التقسيم ضم شخص الى مشترك
 فوجب كون القسم اخص مطلقا من التقسيم انتهى وستقف أول تعريف المعرب
 على ايضاحه (قوله أى الغالب) أى الرابع فى نظر الواضع فاندفع به لاعمى للاسالة
 والفرعية فى الأنواع على ان ذلك فى الأنواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم
 الاصل فى الاسماء الاعراب بسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان اسماء الاصوات
 لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كما فى الاصل والثانى اسماء
 حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التى ليست بكلمات ومن ثم كانت
 أوائلها الحروف المحكية اللفظة لا الحروف امكان النطق بالالف الساكنة (قوله
 فى الاسماء) متعلق باصل لانه مبنى متأصل أو مخدوف أى وجوده أى وجود اعرابه
 على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله
 وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع فى قوله تسمع بالعربى
 خبر من أن تراه فوقل (وهو)
 أى الاسم بعد التركيب
 (ضربان) أى نوعان
 أحدهما معرب وهو
 الاصل فى الجماء أى
 الغالب ولهذا قسمه

الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي
 في حالة الافراد غير متحركة لا اعراب بل منبئة فالاصل البناء لان الواضع لم يضع
 الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخافة انظر الواضع
 فبناء لمفردات وان كانت اصولا للركبات عارض لها ~~الكون~~ استعملها مفردة
 عارضاً غير وضعي (قوله ويسمى متمكناً) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله
 أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بانه اسم تفضيل من تمكّن وبناء وده منه شاذ
 ورد بانه سمع من كلامهم ممكن كناية فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله تتعاقب
 معان) أي تركيبة (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع
 (قوله فينبغي الكلام عليه أولاً) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه
 ولم يتكلم على الاعراب أصلاً فضلاً عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بانه
 قدم حد المعرب نظراً الى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فنقد عليه بغيره
 تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمة اجل مراده بقوله اذ معرفة
 المشتق الخ في الجملة والافعال المعرب الاصطلاح لا توقف معرفته على الاعراب عند
 التأمل الصادق ولو سلم فالجمله متمكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود
 ولما نسب من معانيه الابانة اذا القصده ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في القواكه
 ان التعبير انساب المعنى الاصطلاحى هذا وقد انسى بعضهم معاني الاعراب
 اللغوية الى عشرة منها التحجب ومناسبتها ان المتكلم بالاعراب يحبب الى السامع
 والمتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة
 البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره قيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير
 اذا فسدت وأعربتها أى أفسدتها والهزة للسلب كاشكيت الرجل اذا زلت
 شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية أكاد أخفيها أى أنزل خفاها حتى
 تظهر والمعنى ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه قول من
 قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربتها اذا أفسدت والهزة للتعدية
 لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسداً بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي
 لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحاً في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق
 لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرّب من باب فعمل واحل التحمها هنا
 (قوله أثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى
 قول التمهيل ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
 لكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهراً
 أو مدبراً مع الإيجاز فنه دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمكناً كذا أمكن ان
 انصرف وانما كان الاصل
 فيه الاعراب لا اختصاصه
 تتعاقب معان عليه لا يميزها
 الا الاعراب بخلاف الفعل
 اذ يمكن تمييزها بتغيره والمعرب
 مشتق من الاعراب فينبغي
 الكلام عليه أولاً اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة
 المشتق منه فالاعراب انما
 البيان والتشهير والتحسين
 يقال أعرب عن حاجته اذا
 أبان عنها وأعرّبت معدة
 البعير اذا تبغيرت افساد
 وجارته عربت أى حسنت
 واسطلاحاً على الاول بأنه
 لفظي أثر ظاهر

مالم يوظف بها وان تعلقا بما فوط ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر
 معنى الملقوط بشرية مقابلة بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مقروض او جود
 (قوله بجوابه العامل) أى يطلبه ويفتضيه لا يجد منه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
 الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعاً واحسن ترزبه عن حركة النقل
 والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يصح كون اعرابا لان العامل لم يجلبها (قوله
 فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان العرب الحروف الاثرفية نفس الآخر لان
 التثنية فى المثنى والجمع بمنزلة التثنية فكما ان التثنية امر وضه لم يخرج ما قبله عن
 أن يكون آخر الحروف فكذا التثنية وقد يقال الواقع بعداً كتره وف الكلمة
 كانه واقع بعد الكل وثملت الكلمة المرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر
 المعرب فرار من الدور وان اجيب عنه والغرض من هذا التفسير بيان محل الاعراب
 من الكلمة وليس باختيار اذ ليس لنا آثار تعلم الاعمال فى غير آخر الكلمة حتى
 يجتزئ عنها قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرء اما
 اعراب عند الكوفيين فلا يجتزئ عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين
 فدخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها
 وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو البقاء أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما
 جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن
 الذات والدال على التأخر متأخر (قوله أو ما نزل منزله) أى كدال يدلان ما بعدها
 ترك تسمية نسبياً وكأف اثني عشر لان عشر حال محل الذن وهى بمنزلة التثنية (قوله
 وعليه المصنف فى الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتعيين
 المعانى والتعيين انما يكون بالآثر ولو مقدر او هو فى حكم الملقوط ولا يرد عليه قوله
 حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يمكن فى التغاير
 كونهم من قبيل اضافة انعام الى الخاص وأيضاً قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب
 رفع ونصب وجرو ونوع الجنس يستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع
 فوجب كونه افظماً ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على
 الاعراب فعبّر عن المعنوى باللفظى مجازاً (قوله وعلى القول بأنه معنوى) نسب
 لظاهر كلام سيبويه وقواه الرضى بان البناء نفسه وهو عدم الاختلاف اتفاقاً
 ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضم بالعدم فانه لا يتخلو عن تأمل
 ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيير الالفاظ المصدر
 وانما الحاصل به أو هو مصدر مبنى للمفعول أى كون الاواخر مغيرة اسكن قال أبو
 حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخبرات ثم اعطاء بناء المصدر للمفعول

أو مقدر بجوابه العامل فى
 آخر الكلمة أو ما نزل منزله
 وعابه المصنف فى الاوضح
 والشذور وعلى القول بأنه
 معنوى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منه (قوله أو آخر الكلام) أي ذاتا تابا يتقبل
 حرف بحرف آخر حقيقة كالتثنية والجمع جرا ونصباً أو حكماً كما في حال الرفع لأن
 الالف والنون وصار الشينين بعدما كانا شيناً واحداً إذا كان اعرابه بالحروف أو صفة
 بان يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما في زيد نصباً وجراً وحكماً كما في غير المنصرف
 حال جره بعد نصبه إذا كان اعرابه بالحركة والمبراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب
 الاصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الاضافي على أن آخر الجزء
 الأول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعاً وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير
 أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن له عامل لكن قيد اختلاف العوامل
 لم يأت الا بعد وضافة أو آخر الكلام جنسية كلام الكلام بطلان معنى الجمع فلا يلزم
 عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أو آخر التي هي أقل الجمع لثلاث كالم التي هي
 أقل الجنس الجمعي (قوله لاختلاف العوامل) أي تغييرها ودخول أحدها في
 الآخر والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود
 فيدخل اعراب المعرب ابتداءً وعيبر بالاختلاف لما كانه تغيير وأل في العوامل
 للجنس فمطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بقول رابعا وتغيير نحو
 غلامى بالياء فليس بأعراب بل الاعراب التغيير التقديرى وصار الحد مطرداً منعكسا
 (قوله الداخلة عليها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر
 والمعنوي أو المسطرة عليها كما يدل عليه كلام السارح في تعريف المعرب فيدخل
 ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسطر كالمؤكد في نحو اناك اناك الاحقون
 فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاستراز لا يكون التغيير بسبب
 العوامل الا وهي داخلة على انه ولو لم يفسر بالسلط يمكن أن يكون احتراز عن
 حركة الحكماء بها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظاً أو تقديرًا)
 حالان من تغيير على امها مصدران بمعنى اسم المفعول أي مفعولها اثره لان نفس
 التغيير ليس مفعولاً أو مصدرًا وذلك نحو عصافانه استحقاق الاعراب ولم يظهروا مانع
 فقدر انه متغير بخلاف المبني الواقع في محن المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان
 في محله معرب لم تغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والمحلى واعلم ان عدم
 استحقاق الاعراب اعلان اللفظ لا يقبله أصلاً كما في المبني أولاً لان العامل لا يقضيه
 كما في نحو صرت بزيد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يمارى الجرح ويحرف زائد مع ان
 اعرابه محلى وفي هذا الاعراب مجيء الحال من الخبر ونوعها مصدران مكره وهومع
 أكثره لا ينفاس ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضاً أي تغييراً
 مفعولاً أو مصدرًا على ما سلف وعلى التمييز

أو آخر الكلام أو منزل منزلة
 لاختلاف العوامل الداخلة
 علم باللفظ أو تقديرًا وعليه
 كذا من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التفسير فلاضافة
لأدنى ملائمة لأن الآخر يحصل التغير فالتقدير متعلق به وعلى الخبر به كان
المحدوفة مع اسمها أي سواء كان ماذ كر لفظ الخ وتجويز أن يكون قوله لفظا
أو تقديرًا تفصيلًا للتفسير لا واخرًا واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع
المصدرين بمعنى على أن التنازع يجري في المسلمين الجاهدين وصرح في
الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في شرح الحدود أنه قضية وذكر
أنه تعريف بالفهوم وإن تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي
أوتيت) إشارة إلى أن ما يحتمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى
لفظًا لأنها خبر موصوفة وقوله وهو شأنه التذكير لئلا يكتفى حقيقة للفهوم
بالمفهوم قبل ولا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد
فلا تكون كلمة ما جansa فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقى إن ما على كل تقدير
واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرف كلامهم ما دل على أن
التعريف التسمي وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويز اعميته
مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني اعم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم
للمعرب فعدل على أنه اخذ الاسم في التعريف ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
لأن المحتاج إلى التعريف انما هو المعرب إذا الاسم قد علم وما كان كذلك يشار
في تعريفه إلى المعلوم مجمل ولا يفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم
الانف الا فطس انف ذو قصير فكانه قال الاسم المعرب كلمة تقبل آل والتثوين
والاستناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله مائة تغيير آخره) أي
يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب اليه ابن الحارث أوما يصلح لاستحقاق
التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزحشري ويوافق ابن الحارث قول ابن مالك
أن الأسماء قبل التركيب مبنية واعلم أن المراد بالأفعال في النعارة يف مجرد ثبوت
الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمن وعلى كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرر في
وتوهمها في الحدود حينئذ لا يقال التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق
تركيبها فيما مضى ان عبر بتغيير مضابا أو اريد تركيبها بعد ان عبر بتغيير ان كان
مضارعًا لودلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى
وتغير فيما يأتي (قوله هبة آخره) أي حاله شبهة بالهيئة والصفة لا هيئة بصفة
حقيقة لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكم اتابعه وتقدير الهيئة
لأنه لا تغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات وان يكون أم الحروف
فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة مع

وهو ظاهر تعريفه للمعرب
بقوله (وهو ما) أي الذي
أوتيت (بتغيير) هبة (آخره)

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقت باسمه
 الاسم على نائبه اعطاءه لانايب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لان المقصودة
 وانفروع محمولة على ما أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقة ولو تقديرنا
 في مواضع التباينة اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا لاعراب بالحروف بعد
 ذلك لانه نظرية للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
 في الفواكه على التعبير في العرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة تغيير
 لاعراب المتغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرنا) ان قبل المبني
 بتغيير آخره تقدير لا يختلف العوامل اجيب بالنعم لان الاعراب التقديرى أن
 يتغير الاعراب على محله وهو الحرف الاخير مانع من الظهور كانه غير والاستقبال
 والمبني لا يتغير على آخره لار السانغ في جملته وهو مشابه للمبني وقد يكون في آخره
 كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع لا أى في موضع لو كان فيه
 اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقته الرضى وتلقوه بالتبول ومن ههنا يشكى
 دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبني كفاعل المصدر الجهر وربها والظرف
 اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان
 اللام للجنس قد بطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المقتضية لبيان ان المراد
 الاستتلاف في العمل وليس لدفع التقض بمثل ان زيد ماضى وبانى ضربت
 زيدا وانى صار زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
 آخر المعرب لانه لا تقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا التقض أرده
 الباسمى في قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
 ومن ظن الاتحاد وقع في الخلل والنسب (قوله لفظا أو تقديرنا) فيه قصور لانه
 يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولنا جازيد
 وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
 وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء هي خبر
 في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
 كزيد مفعول فعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تخاشا
 عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كإطلاق
 الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متحدة في الخارج
 لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للذات الضرورى والكيفية نسبية من
 الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة
 على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

لفظا أو تقديرنا (بسبب
 العوامل) المقتضية
 رفعاً أو نصباً أو جراً (الداخلية
 عليه) لفظاً أو تقديرنا (كزيد)
 مكالجنس للمعرب قد خل فيه

الاولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين فالسابعة المركبة من التسمية والخاصة من موجوده في الخارج وجود جزئياتهم فيه والمشاركة الاعم من احزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغير الكائن الخ) أى ذو التغير أو التغير بمعنى التغير لان الداخل المتغير لا التغير ولو حذف الكائن كان أظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كوناعا ما وجب حذفه الا ان يقال هو بمعنى كون خاص أو يستحق على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج آخره تغيير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج جدى تغييرهما اذا لم يكن معه تغيير الآخر بان لم يكن معر بأو بطلما يمكن من حيث تغيير الاوائل والاواسط أما من حيث تغيير الآخر فداخل لانه معر ب ونسب خروج ما ذكره هذا القيد ليس به وان كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان اولى قوله أو تقديره في الموضوعين للتقسيم لا الشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظي الخ) لوقال ما يظهر اعرابه وما يقدر كذا أخره واولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظي أو اثره على القول بأنه معنوي (قوله كافى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والتبع (قوله ومنه مضوا القاضى) فصله عنه تنقيده بقوله رفعا وجرأوقس عليه ما بعده والاوّل مطابق (قوله وجمع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو متصدرة استعفا لا عند ابن الحاجب وتعدرا عند غيره وهو وجيه وأما التثنية المضاف الى ياء المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف في الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع بالالف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلماى مفعول بالياء المتفوح ما قبلها المدخمة في ياء المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدخمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما في حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء المدخمة في ياء المتكلم وانما قدرت الواو في الرفع لان الصامل يقتضى خصوصه وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الباء (قوله والتثنية رفعا) أما في حالة النصب والجر فاعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الف في حالة الرفع الدال عليها بوجوده وانقضت (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها أما من حيث تغير آخره فتدبر ابيها فداخل قبل والاولى ان يقول ما تغير آخره لا يسميها التثنية ما تغير آخره لا بسبب كَيْفَ اذا فتح بعد ضمها أو بسبب آخر كالحركة انبعاثا أو فلا أو حكاية أو تحذرا من كونين انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يغير آخرها ذهب الفاتحة تعدد قوهى من حيث كل لفة على حدة لم تتغير (قوله اشارة الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط قد دخل العامل المتأخر

والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقولنا لفظا أو تقدير اشارة الى ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقدرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالشئى وغلامى ومنه مضوا القاضى رفعا وجرأ وجمع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كسلى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكور مطاوعا وتثنية رفعا اذا شئت الى كلمة أو لها ساكن نحو جاء أو الحمدن ومسلو القوم وصالحا القوم به عليه السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالتابع والتفصيل والحكاية والتثنية الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير لأجل العواضل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضمير بزيد أم تأخر كزيد اضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل مفعولا تاما ومقدرا كما في بكم درهم اشتريت اذ

ادراج الحروف في هذا التمهيد لان المتوب عنه من الاحوال فاطلقت اسمها في
الاسم على نائبه اعطاءه لانا ثبت حكم المتوب عنه او نظرا للاصول لان المقصود
والفروع محمولة على ما اولى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا ولتقدير
في مواضع التباين اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا لاعراب بالحروف بعد
ذلك لانه نظريته للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
في القواعد على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الدان هذا وفي تقديره شيء تغير
لا عراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا وتقديرا) ان قيل المبني
بتغيير آخره تقدير لا اختلاف العوامل أجيب بالمنع لان الاعراب التقديرية
تتبدل الاعراب على محلها وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كالتعذر والاستتقال
والمبني لا يقدري على آخره لار السان في جملة وهو مشابهة للمبني وقد يكون في آخره
كفي جملة نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع مثلا في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقه الرضى وتلقوه بقبول ومن هنا يشكك
دعوى ان الاعراب المحذرة لا يختص بالمبني كفاعل المصدر والمجرور به والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسه لان
اللام للجنس قبله معنى الجمعية (قوله المتضمنة الخ) صفة مختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف في العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيد مضروب وفي ضربت
زيدا وفي ضارب زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعالية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقض اورد
الباسم في قول الكافية وحكمه ان يختلف آخره وليست العبارة هناك
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والتسادم (قوله لفظا وتقديرا) فيه مقصود لانه
يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولنا جاز
وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعل محذوف أي كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس نحاشا
عن اطلاق الجنس على المشترك في ماهيات الاعتبار فانه محاذ كاطلاق
الفصل على المختص ببعضه لان الفصل الحقيقي ما تحتها ماهيات متخلفة في الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروية والكيفية تسم من
الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشارك فيها اللفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشارك فيها بعض ما يشارك في

لفظا وتقديرا (سبب
العوامل) المختلفة المتضمنة
رفعا أو نصباً أو جراً (الداخله
عليه) لفظاً وتقديراً وذلك
(كزيد) وموسى قوله ما يتغير
مكالجنس للمعرب فدخل فيه

ولا يجتمع عام لان الخ) أى لا يجوز اجتماعها ما عدا لان العوامل الخفية وان كانت
علامات الانهم - ثم تزولها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ
والابتداء عام لان في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في نحو: نعلم تفعلوا لان لم عملت في
تفعلوا انما وان في لم تفعلوا محلا وقوله لا محل للعرف من الاعراب محمول على حالة
انفرادهم وعدم انضمامه لغيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا
شبهيا بل انه مظهر لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكره مطلوب لان اذا المعلق
نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو مررت بزيد مطلوب بل لانه لا يتعدى الابه
بمخلاف الزائد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
أيضا في نحو زيدا عندك وادكان عندك متصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبر لان
المنصوب انما بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير قد بر
والمراد انهم لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير
فانه توالي على بشير عام لان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كاهوطا هدر ولا يمكن القول
بان المعمول لجا مجموع من بشير وان بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا يجبان
لكونه مع مجزوره في محل اعراب كما أنشأنا اليه آتيا واما زيدا وعمر فائتمت في قوة
معمولين ويستثنى ما اذا تمثال العام لان فيجوز اجتماعهما - ما نحو جاء زيدا واني
عمر والظن يقان لان تمانا لهما منزلة العامل الواحد قوله ولا يجتمع ان يكون له
ملاحظات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدي يجب جملة
في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جازا لم يندفع بعضها على ما يعلم من
محله وقد انتهت المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت الفاعل والحال والتمييز
والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع
الافهم لان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله واما اختلاف النوع
فهو ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل
الفعل في حرف ولا الاسم في حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله
فلشابهة العامل الخ) أو لتضمن العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالقول
كعمل اسم الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنيمي وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز من
المفرد نحو عشرين درهما (قوله والهج في الاعراب انه زائد الخ) جزمه أبو حيان
وذكر ابن مالك انه جزمه نهار وهاء أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب
بالجر كانت أما بالجر وفليس زائدا من محله أيضا على القول بان الاعراب انما
(قوله ومقارن للوضع) أى والهج ذلك قال الزجاج في أسرار النحوان الكلام

ولا يجتمع عام لان على معمول
واحد ولا يجتمع ان يكون
له معمولات والاصل
نحوا فمع المعمول في النوع
فان كانا من نوع واحد
فلشابهة العامل لا يكون
من نوع المعمول والهج
في الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة وقيل انه مجزئ
منها ومقارن للوضع (و)
الثاني (مبنى وهو) اما كان
(بمخلافه) أى المعرب

ما سبق الاعراب في المرتبة وهل تعلقته العرب بزمانا غير معرب ثم رأيت اشتباه
 الماهي فاعربت به أو نطقته معربا في أول تبديل استنها ولا يقدح ذلك في سبق
 رتبة الكلام كقد ديم الجسم الأسود على السواد وان لم يزايله خلاف للخاصة
 وفي الباب لا يبقا أن النحو بين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام
 عند التركيب لا بد ان يعرض فيه ليس في حكمته تقتضي ان يضع الكلام معربا
 فيتم في الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو مذهب شيوخه
 وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف اطف الامر وعوض
 الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحذف قبل الحرف اجماع النحو بين على أن الواو
 في نحو بعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لا تهيدل على ان الواو في بعد بين
 الباء التي هي ادنى الهماس فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى الهماس العين بعدها
 ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في بعد بين فتحة وعين ولما قال
 انها بعده ان الحركة تبت أم نها بعض الحرف وكان الحرف لا يجتمع حرفا آخر فكذا
 بعضه لا يبت مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز ان يستوزر
 أن حرفا من الحروف حدثت بعضه مضافا للحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف
 لا في زمان واحد ولا في زمانين بانه لما يدغم الحرف المتحرك فيما بعده فهو
 طلال دل على أن بينهما ما حازوا ليس الا الحركة والمسئلة بسوطة في الاشياء والنظام
 (قوله ما كان بخلافه) لو قدر انظ كثن كان مع اخذ صاره وموافقة لقولهم ينبغي
 تقابل المجدوف ما أمكن اظهر لئلا يمتدح ما يلزم على تقديره من حذف الموصول
 وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الياضي قول
 المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تعلق
 بشئ وتجزؤها لفظا والخبر واعرابه مقبر او محلى على ما فيه (قوله أى ما لم يتغير
 آخره) أى على الوجه المتقدم في تعريف المعرب قد دخل ما لا يتغير أصلا ومنه
 الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه بحيث لا يمكن بدخل
 فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا بد فيه من قد تغير قبل بسبب العوامل
 الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل
 في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما
 في غيره فيجوز من انما ومن اوفى ومن اكرم فلا تأمل (قوله لان الاعراب خد الباء
 الخ) أى فيفيد التعريف بعد عدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي
 الاولوية ان المراد ملتبس بخلافته بخلافه ما يتأمن ولا يحتاج ان كافهم من قوله
 وهو ضل لان الثاني الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله

أى ما لم يتغير آخره بسبب
 العوامل الداخلة عليه ولو
 قال وهو بعده لمكان أولى
 لان الاعراب خد الباء
 والاضدان لا يجتمعان
 والخلافان قد يجتمعان
 كانهود والضمك وهو مشتق
 من الباء وهو واحد ونوع شئ
 على شئ على صفة

الآتي في زوم الكسر في زوم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة
 قيل والاولى ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والاضدان
 قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال
 صرح بعضهم في غلامى والمتبع والمحكى انه لا معرب ولا مبني فراعاه هذا الثالث
 لا بأس بما وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لالغة
 لان نقيض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
 فلا يصح التعبير بالنقيضين الاعلى وجبه المساحة باعتبار ان أحدهما ساو
 لالنقيض لان لا معرب مثلاه والمبني قد يرفع في هاتين وهو ان التضاد انما يكون بين
 الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض
 دهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء
 ولم يقل لان المعرب ضد المبني فقطن (قوله يراد بها الثبوت) احترز به عن الوضع
 لاعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى
 العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أنى
 به لرفع الابهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحها معنئى أى من
 الامر المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفاً وكونه في آخر الكلمة
 ولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمه لام فليس (قوله وليس
 حكاية الخ) أى وليس هو أى ما جى به لالبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا
 فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة اكن ما هي
 فيه معرب تقديرها وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب فهو مقدر للتعدوان كان
 اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما
 مشبها للحرف أو فعلا غير منارعا أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فتسمى
 حركة بناء نحو كف وزه ومنذ وأمس والاقدر ما يستحقه فتعوض مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقدم من قد افلح مبني على سكون مقدر منع من
 ظهوره حركة الفعل وقل من قل ادعو مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص
 من الساكنين وهذا يجمع بين ما هنا وما سبأني في أسباب البناء على الحركات وهذا
 هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكى بين خبري الرفع وفعول فعل
 مقدر في التنبؤ وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس عاملا في المعرب
 في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكى بين واسطة لا معرب ولا مبني (قوله أو اتباعا)
 كقراءة قريدين على الحمد لله بكسر الهمزة والفتح واللام وقيل ان المتبع واسطة
 وقيل انه مبني والصحيح انه اعراب تقديره ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

يراد بها الثبوت واصطلاحا
 على القول بأنه لفظي ما جى
 به لالبيان مقتضى العامل
 من شبه الاعراب وحركة
 أو حرف أو سكون أو حذف
 وليس
 أو نقلا

للعرف أو نفع لا مضارها كما مر وأما مبنى أن كان غيرهما أو اتباع الشيء الشيء هو
 الاتيان به تبعاً ومناسبة له وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم
 في البيت وقع الدين حيث يكسر ها اتباعاً للباء ثم كسرة الاتباع ما بالكسرة
 متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه التثنية يكسر الهمزة والباء متأخرة كما في
 غلامى وصيت أو لاء متقدمة نحو في أم الكتاب يكسر الهمزة في قراءة الأخوين
 ثم الكسرة التي تتبع ما لا غير الاتباع كما تقدم أو لاء للاتباع نحو كسرة عين عسى فانها
 لا تتبع كسرة الصاد التي هي اتباع للباء وقولهم تسلم الباء غير محرر بدليل السلامة
 في حيز ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى اتباع للباء ولا شك أن
 تنسب الاتباع بما ذكر يشبههما ولا نص بنا فيه لكن الجمهور يقولون كسرة معيم نحو
 غلامى لمناسبة الباء وعليه فزادها في تلك الحركات (قوله أو تخلصاً من سكونين)
 نحو من يشاء الله يفعل له ولا يشك كل عدهم من أسباب البناء على السكت حركة
 التخلص من الساكنين لأن ذلك لا فرا من التقاء الساكنين والمحرز عنه ما يكون
 ليختص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذلك فيما كان مبنيًا وهذا فيما هو معرب
 فندبر وكذا يقال في الاتباع لأنهم عدوا حركته بناءً هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء
 وأسلفنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل فإن الأول خلاف الظاهر والثاني
 متفوه من الاتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناءً نحو فروض وشهد وكذا
 التخصيص نحو قل ادعوا بني هاشم وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا
 والسكون في ضربت على المختار من أن الماضي فمما بني على فتح مقدر وإن
 الضم للنسبة والسكون لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
 وليس للبناء فكان ينبغي أن يراد في التعريف لاخراجهما ولا للنسبة ولا
 لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن يقال هو تعريف
 بالاعتماد على القول بجواز تقدير (قوله لزوم آخر الخ) لزوم جنس وخرج
 بانساقته لا آخر لزوم ما عدا حركة واحدة فليس بناءً كما أنه ليس أعراباً وخرج
 بقوله حالة واحدة المرب الختاف الآخر وبقوله غير عامل ما لم حالة واحدة
 للزوم مطلقاً واحدة كما نظر وفغير المتصرفه ولم يزم النسب على المصدرية
 وقوله ولا اعتلال لا حاجة اليه لأن المرب المعتل مختلف الآخرة مقديراً الآن
 يقال آخر لم يختلف من حيث فظة ولا احترامه من هذه الحسية وأورد عليه
 ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد يقال المراد بالزوم المذكور وعدم
 تغير آ خسبيل كلمة بسبب ما يدخل علم من الإوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل
 لغة في اناني الاقوال اللغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحسية (قوله وانما مبنى

أو تخلصاً من سكونين
 وعلى القول بأنه معزوي
 لزوم آخر الكلمة حالة
 واحدة أنه غير عامل ولا اعتلال
 وعليه المصنف في شرح
 الشذور وظاهر عبارة المتن
 تنضيه وانما مبنى

الاسم إذا شبه الحرف شهاقو بالخ) اقتضى كلامه أمرين الأول حصر سبب
البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافاً لابي حبان بل صرح به
غير واحد كابن جنى والزجاجي وابن العطار لكن أوردناه ذكر في باب الاضافة من
أسباب البناء الاضافة للمبنى وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أي شبه من الحروف
غالباً بدليل كلامه في باب الاضافة أو أن الكلام هنا في المبنى لزوماً ولا سبب له الاشبه
الحرف بخلاف المبنى جوازاً فقد يكون سببه نحو الاضافة للمبنى وحينئذ فالاسم معرب
ومبنى وجو بالشبه من الحروف ومبنى جوازاً الغير شبه من الحروف بدليل باب
الاضافة وظاهر حصر تعبير الالفية عنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد
من تلك الأنواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات انما بنيت لتكونا أشبهت الحروف
المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعاً آخر وهو شبه
الاعمالى واجيب بأنه يمكن ادخاله في شبه الاستعمالى فهو قسم منه لا زائد عليه
وزاد بعضهم أيضاً شبه الجمودى وهو أخص من جيع لما ذكر وزاد بعضهم شبه
اللفظى فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا
يغنى عن حقا وقد الاسمية كذا ذكر ابن الحاجب الاوّلين والمصنف الثلاثة في المغنى
ليكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعى بنساء على انه لا يشترط في الثاني كونه
حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا
للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغنى في الباب الثامن والكلام في أسباب
البناء الواجب بقى هنا شئ وهو ان هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم
لانه لو لم يتقدم موضعه لم يتحقق عملة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبه
وهذا بعيد لان الحرف غير مفصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف
يتقدم على ما هو المقصود ويحتاج بعدم لزوم ذلك ويكفى في تحقيق عملة البناء تقدمه
في التصور وان تأخر في الوجود الخارجى (قوله يذنيه منه) أى يشرب الشبه الاسم
من الحرف والجملة صفة كاشفة اقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم
موضوعاً على حرف أو حرفين اما مطلقاً أو بشرط كون الثاني حرفين كما قاله
الشافعى ودل كلامهم هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافى
ما في الصرف ان الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الأصل مقول بحسب
ما هو المناسب للطبيع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجى أى الكثرة
الخارجية فالأول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب فهو أب
وأخ ويروى لانه على ثلاثة أحرف ونسبها وأعلمت بحذف حرف العملة اختصاراً

الاسم اذا شبه الحرف فاشبه
قوله يذنيه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتبار الحرف من قياس أب وأخ القاب لتحرك حرف الهمزة وانتاج ما قبله كفاي عصى وقياس يدودم الاثبات لسكون ما قبل حرف الهمزة كفاي طحي وقلو وعسا هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والخيار عند الرضى ولاهما المحذوفة الا ان المتقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت ويرى أن ذلك انما يكون فعلا محذوف لا منه نسبيا ولو كان حذف الالام نسبيا لم يقدرا الاعراب فيها ان أنردت وجعله نسبيا في حال دون أخرى شحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثانيا وضعا لان أغلب احوالها الاضافة التي هي من خواص الاسماء فاعتدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعي ذكره ابن مالك وقال أبو عبيان لم أقف عليه لغيره واعتز به المصنف بقول سيدي به اذا سميت شيئا ضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالأعراب ورد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعي معتبر في لسان العرب كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهة ما التافية والثاني أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم اعربوا البعسى ولو كان على حرف أو حرفان نحو يا نحو عن فكان وضع التسمية لما كان طارعا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالأعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالأسماء أو لا كالأشياء فلهذا لا يلزم أن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بنى ويدخل التامى لان المقصود عند التضمن وهو كونه نادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التخصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لئلا يكون رد على هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بنى الاستغراقية كفاي قوله * إلا أن سبيل الى هذا * إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلاف حرف في معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محل الحرف كالتضمن الظرفى معنى نفي والتبميز معنى من فان قيل الاضطرار التي تسمى بالحرف في المعنى حروف لا اسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطية لكانها وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاسماء) ضابطه كفاي الاوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كان ينبوع الفعل فلا يدخل عليه عامل غير مؤثر فيه وكان يفتقر افتقارها متصلا الى جملة قد دخل فيه الا فتارة ارى والاهم الى بناء على

أو المعنى أو الاسماء

أن الحروف أعم من المستعملة أو المهمة وقوله إلى جملة أي افتقار الإلزام إلى جملة
 أي أو عوض منها كالتنوين في هذا وقائم مقامها كالوصف في آل الموصولة وتورد
 عليه ذوا الطائفة والذين عند من اعترضوا ويحاجب بأن الكلام في الاستسباب
 الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا المضابط يطالب من
 الأوضح وشوحيه (قوله فلو عارض الخ) تفرع على قوله ششها أو يوسيان لان
 المراد به ما لم يعارض وذلك كالتثنية في اللذان واللتان وهاتان ولزوم
 الإضافة لفرد في أي الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صرح جعل الإضافة
 دافعة للبناء مع مجيئ عذر زید درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة فالجواب أن
 ملازمها للإضافة دافعة لتختم بناؤها ولذا جاز اعراضها وهي لغة قيسية قيل وأحسن
 منه أن يبال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها لم يذكروا أن الشبه الوضعي
 يعارض ولو سلم فقد تنفع المعارضة فيها هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو غير
 صورته وان كان على وضعه انتهى وضع لزوم إضافتها الذي أشار إليه بقوله ولو
 لم يلزمه ما غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة وتؤيد على قوله لم يذكروا أن
 الشبه الوضعي يعارض ما من القول بمعارضته ومع وجري على ذلك القول في
 الهمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما سلفنا من أن الشبه العنصري إذا
 لم يكن من الوضعي يجوز للبناء ما لا موجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجته فيه إذا اختلف
 إلى دعوى أنه عورض لان تختلف جاز قد تبر (قوله لانه الأصل في الاسم) أي دون
 الفعل فهو فرع فيه ما تقدم وعكس بعضهم وقالوا لا يكونون أصل فيه ما وقوله في
 الاسم متعلق بالأصل لانه بمعنى تناصر أو تحذف والتقدير لان وجوده الأصرف في
 الاسم تحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضمير واتصل (قوله وانما
 لم يعرب الحرف الخ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب
 أن مطلق المشابهة لا توجب إعطاء حكم أحد المتشابهين للأخر بل لابد من المشابهة
 في علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التي أشبه
 الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فشكل منها ما يشبهه الآخر في علة
 حكمه والحق في الجواب أن الحرف لما كان قاررا لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة
 لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة في علة الحكم قد تبر (قوله اذا لا تعتوره
 المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلا تنقض بالمشارك من الحروف كمن والاعتوار
 التداول يقال اعتوروا الشيء وتماوروا اذا تداولوه أي أخذ جماعة واحد بعد
 واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا
 تنبيه فهو معرب لا معني كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فبقرا أسا كذا وهو معنوع لان

فما عارض فيه الحرف
 ما يقتضي الاعراب استعجب
 لانه الأصل في الاسم وانما
 يعرب الحرف عند مشابته
 الاسم كما ينبغي الاسم لثابته
 له لعدم مقتضى لاهرابه
 اذا تعتوره المعاني حتى
 يعرب إيبان ما أريد منها
 تنبيه على اختلاف في الاسماء
 قبل التركيب

مقتضى البناء ليس بالأعدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى
 الجدول عن الاصل مع امكانه والتميز هنا بالمعنى القوي وهو الانقضاء لا بالمعنى
 الاصطلاحي وهو عنوان بحث يدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث
 لو لم يذكر العلم منها بأدنى تأمل كالا يخفى فالشارع اليه بهذا اما الانقضاء أو المعاني ومن
 ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب هنا الانقضاء ليكون العنوان بخلاف
 المعاني لان عنوان الشيء ما يدل عليه وفي كون معاني الانقضاء بحيث يدل عليها
 الانقضاء السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر علمت منها بأدنى تأمل نظر اه
 (قوله فقبل مبنية لوجود الشبه الا هم الى الخ) تقدم أن الشبه الا هم الى داخل
 عند المصنف في الاستعجالى وعليه ما بين مالك وكذا ابن الحارث لم يكن علمه بعدم
 التركيب (قوله وقيل معرفة حكم) بناء على أن عدم التركيب ليس بهما والشبه
 المذكور بمنزوع لانها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام في أسماء
 لم تشبه الحرف شهاقو ياما اتفق على اقتضائه البناء أمهات كالمفهرات واسماء
 الاشارة فبقية اتفقا فبقية له ولا تغرب بالاطلاق في الاسماء ولما لا أفعال قبله
 التركيب فهل يحرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهو هذا القول اختيارا لم يخشى
 وقد صرح في الكشف بأن اسماء السور التي هي من جملة تلك الاسماء معرفة
 وسكونها للوقوف للبناء وبسط الكلام في ذلك فلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى
 أن السكون في نحو بانناهل هو سكون وقف أو سكون بهاء وانظر هل هناك ثمرة
 فطبعة يتوقف علمها بالاطلاق لو هو مجرد تحوير في الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى
 الخ) أى وسكون آخرها واصلها قدسا كن نحو قاف وايس في الاسماء ما يكون كذلك
 ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر وهذا اختيار أى حيان (قوله وهذا هو
 المثبت للواسطة) أى التي الكلام فيها وهي الاسماء قبل التركيب أو ان المقصود هو
 المثبت للواسطة على القول بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة
 فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بماذا كراذمه من يقول ان المضاف
 الى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب وسماء
 خصيا ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من
 المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة اقسام) أى صادق عليها ولو حذف على
 كان أخصر وأظهر وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفعول به فلا يرد بناء
 الامر والمتبادى واسم لا على ما ذكرى أو ايام على أن هذه فرع من الحصر يعرض
 قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرار الامر دائما أو غالبا على
 نسخ واحد وعلى بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية وبقية

قبل مبنية لوجود الشبه
 الا هم الى فم الانه لا حاجة
 ولا معرفة واختاره ابن
 مالك وقيل معرفة حكم وقيل
 معرفة لعدم مقتضى
 للاصواب وسبب البناء وهذا
 هو المثبت للواسطة واعلم
 أن المبنى على أربعة اقسام
 مبنى على الكسر ومبنى
 على التثنية ومبنى على الضم
 ومبنى على السكون وتقدم
 ما كان مبنيا على الحركة
 نجر يا على العادة في تقديمها
 وان كان الانصب بتقديم
 السكون لاصاحته في البناء
 خص الكسر بالتقديم

فهم السكون علم لغائه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه
 على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك الالف) عبارة بعضهم لانه
 أبعد الحركات من الاعراب وأقربها إلى أصل البناء لانه لا يوهم اعرابا ألا يكون
 اعرابا لامع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك
 كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل
 محذوف تقديره ما عني وقوله في لزوم الكسر أي بلاتنوين في الأشهر فلا ينافي أنه
 جاء معه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى الكسب لبيان وجه
 التشبيه (قوله والالف للتنبيه) هالما ذكر ليس بعد ألفه همزة كخسبته
 الدماميني في باب اسماء الإشارة وهو علم على الكلمة تنكير ودخلت عليه لئلا يخل
 الاضافة في قوله اسماء التنبيه (قوله لتضمنها معنى الإشارة) علمه بالاسماء
 الإشارة وأما علم اعراب الذين وتبين فشمسها مجتبات الاسماء وانما قال على قول لان
 ابن الحاجب قال بينا انها وان كان صبغتان مرتجلتان للرفع وذي وتبين
 للتصريح والجر والاضافة في معنى الإشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزج
 فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذننا وهي حرف فقد
 وضعوا للإشارة حرفا غاية ما في الباب أنها الإشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين
 الظاهرية وانظر وجه تقييده بذهننا فانه يشار بها إلى معهود ذننا غير أن هذه
 الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الإشارة ولا يضر ذلك
 في المنازعة لانه لا فرق بين الذهبية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الإشارة بنيت
 لتضمنها معنى الإشارة هو ما قاله ابن مالك واعتراه أبو حيان وقال الذي ذكره
 الناس انها بنيت لتسمها بالحرف في الافتقار إلى معمار الالف قال ويمكن أن يجعل
 لما ذهب إليه ابن مالك أن الإشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف
 كما وضع لاسم المعاني من الاستفهام ونحوه ولكن العرب لم تضع لها حرفا وإلى هذا
 أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في اسماء الإشارة تضابط الافتقار عند
 المصنف لانه اشترط فيه الافتقار المتأصل إلى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن
 الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر
 من الالف على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير
 مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف
 الموجود في جامع ان كلامه غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع
 وهو ما دل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى
 المتضمن وحديثه فلا حاجة إلى ما قاله أبو حيان من التعميل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك الالف
 واليه اشار في المثال في قوله
 (كهؤلاء في لزوم الكسر)
 في الاحوال الثلاثة وهو من
 اسماء الإشارة والالف فيه
 للتقريب وكلها مبنية الا الذين
 وتبين على قول لتضمنها معنى
 الإشارة فانه من معاني
 الحروف وان لم يوضع له حرف
 يؤدي به كما وضع لتعني والترجي
 وانما كان موجبا للبناء لان
 حتى الاسم ان يدل على معنى
 في نفسه فقط فاذا وجد مع
 ذلك قد دل على معنى في غيره
 كان مشبها للحرف

لنزع بعضهم قهـ دبر وبه تعلم في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي
 ما ذكر من الدلالة على معني في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عاداتها (قوله
 وبني على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التفتاء
 الساكنين على لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصطلاحية على أن تكون الحركة
 مخصوصة بالكسر فظهر أن كلامه مطابق لقوله من الالفاظ على حركة يسأل
 عنه ثلاثة أمثلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الاتيان
 بالكاف لانها مقترنة مع العاطف (قوله للاشارة الى أن النبي الخ) أي ولولا
 الكاف توهم رجوع قوله في لغة الجاهليين أي هؤلاء فلم يفسد الكلام النبي
 نوعان في أنه ما الحكمة في الاتيان بمقتضى هذا ولا قال وكذا ما يكون مشاركا
 لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المعولية لافعل المحذوف ويكون من
 عطف الممرات وأما على ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لا كقولك خبر
 مقدم وخبر مؤخر وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله بما هو على وزن فعال) يفتح
 أوله (أي معدولا كما قيل في التسهيل) وقال شراحه واحتراز بقوله معدولا
 محال ليس بمعدول اسم مرد انحور جناح أو مصدر انحور ذهاب أو صفة انحور جواد
 أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت بشئ من انصرف قولا واحدا لما كان مؤثما
 كمناف فهو نوع من الصرف وبه يعلم ما في الاطلاق الشارح أن فعال علمائون مبنى
 عند الجاهز بين فان ذلك انحور في المعدول وفي اطلاق المحشى ان هذه الاربعة
 معربة منصرفة (قوله علمائون) افهم أنه لو سمي به مذكر لم يكن وهو كذلك بل
 يكون معربا منصرفا من الصرف للعلمية والقرن عن مؤث غير ويجوز صرفه لانه انما
 كان مؤثنا لارادته ما عدل عنه فلما زال العلم زال التأنيث بزواله (قوله
 مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كالا يخفى لانه ما انصبا وجرا (قوله قيل تشبها
 له بفعال الدال على الامر) أي فانه مبني بما توافقه وأهل الجاهز قال في التسهيل
 وانه قواعلى كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار به مجرى الاعلام
 أو صفة ملازمة للتداء وكلها معدول عن مؤث فان سمي ببعضه أمدا كرفه وكعناق
 وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤث فهو كرفاش على المذهبين انتهى وبه مع
 ما سلف تعلم أن فعال يفتح أوله أكثر من ثمانية أسماء وان المعدول أكثر من
 أربعة ومثال الامر نزال والمصدر نزال وحامد الحال نحو يمدن قوله
 وذكر من لبن الخلق شربة * والخيل تعدو بالصغير يمداد
 والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للنبية وهمام للداهمة والملازمة لاداء نحو
 يافساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فيمنع صرف

في ذلك اذا دلالة على معنى في
 انزعاجهم من شأن الحروف
 وبني على الكسر للتخلص
 من التفتاء الساكنين بالحركة
 الاصطلاحية في ذلك ولأن بكاف
 التشبيه مع حرف العطف
 في قوله (وكذلك الجاهز) للاشارة الى
 في لغة الجاهز على الكسر نوعان
 أن النبي على بناءه كهؤلاء وقد
 متفق على بناءه كهؤلاء وقد
 من الكلام عليه ويختلف
 في كسره وأما ما محذوم
 ونحوه مما هو على وزن فعال
 يفتح أوله علمائون كسوار
 اسم تسمية ولفظ فاراسم لبلدة
 وكتب اسم قمر من وسبحاح
 بهجته في آخره اسم الكدابة
 التي ادعت النبوة فأهل
 الجاهز ينفخه على الكسر
 مطلقا قيل تشبها له بفعال
 الدال على الامر قال الشاعر
 اذا قالت خدام فستدوها
 فان الولى ما قالت خدام

هذا وجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث وجه العدل في الشبه به أن نحو زال
 معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو التزلة كما قال المبرد لأن انزل كما قال الجوهري
 ووجه علمية ترال مؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكرنا من جماد كرا ينافي ما سبق
 من حصر سبب البناء بنسبه الحروف لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا
 وبدونها وقيل لمجلة بنائه تضمنه معنى ها التأنيث والميم ذهب الرضي وقيل توالي
 العمل والميم ذهب المبرد وقال لأنهم إذا منعوا الصرف لسببين فليمنوا الثلاثة ورد
 بأن أذر يميان فيه خمسة أسباب وهو معرب وقد يحجب بأنهم نهوا بأعرابه عتلى أن
 اجتماع الأسباب مجتزئة لا بالأمواج ببق أن الشارح لم يذ كر سبب بنائه على
 حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سياتي وبني على حركة الخاص بأمر
 بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائه أو أعرابه أو أعرابه ما لا ينصرف وإن كان ما قاله
 على ما فيه يمكن اجراءه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بني تميم الخ) وذلك حرصا على
 الامالة التي هي مذهبهم فلو أعربوه أعرابه ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو
 مقنونة فلا يتأتى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لأن الامالة مذهب الجميع
 لا الجوهري فقط ثم إن الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فإن كان للبناء
 سبب عندهم فهو المتضمن له والا فلا يصح البناء فتدبر (قوله قيل وهو الظاهر إذ
 لا يعدل الخ) أي لأن العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب به المبردي وغيره بأن
 الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيديوه منقولة عن فاعلة المنقولة
 عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيديويه لما وجد فيها اعتبار
 العدل من غير نزاع إذا ثبت وذلك فيما ختم بالراء للحصول سبب البناء إذا السببان
 وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه فقد وافق المبردي هذه الحالة على اعتبار العدل
 اعتبارا لعدل فيما لم يختم بالراء للحصول على النظائر لا الحصول سبب منع الصرف وهذا
 يحصل ما أجاب به الخاسي كغيره وهو مني على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالي
 العمل وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل
 إن وبار الثاني ليس باسم كوار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة ومابعد ها
 فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلك وقال أولا هلك باتأنيث على
 معنى القليلة وثان باروا بالتذكير على معنى الخي وعلى هذا القول فيكتب
 باروا بالواو والالف كما يكتب سباروا (قوله وأعراب الثاني) لأن قواي القصيدة
 مرفوعة فالثاني مرفوع على أنه فاعل هلك (قوله مطلقا) أي رفاة ونسبا
 وجرا بلانتموين وبه كافي الهمع (قوله إذا أريد به معين) عبارة الاوضع اليوم
 الذي يليه يومك وعبارة البدرين مالاك اليوم الذي قبل يومك ثم قالوا ذلك بما إذا

وأكثر بني تميم
 في كل ما ختم براء فيه على
 الكسر مطلقا ويعرب غيره
 أعراب ما لا ينصرف وغير
 الأكثر منهم ذهب إلى الأعراب
 مطلقا أعراب ما لا ينصرف
 للعلمية والعدل عن فاعلة عند
 سيديويه وللعلمية والتأنيث
 المعنوي عند المبرد قيل وهو
 الظاهر إذ لا يعدل إلى العدل
 إلا إذا لم يوجد سبب غيره وقد
 أمكن اعتبار التأنيث فلا
 وجه لالتسكيف إلى غيره وقد
 جمع الاعشى بين اللغتين
 التميميتين في قوله
 ومردهر على وبار
 فهلكت جهرة وبار
 فبني وبار الأول على الكسر
 وأعراب الثاني وأما أمس
 فأهل الحجاز يذونه على
 الكسر مطلقا إذا أريد به
 معين ولم يضاف ولم يعرف بال
 ولم يكسر

ذكر فبقى ما اذا أريد به من الأيام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حديثاً
حكم ما اذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه الغالب في
ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرع تبعاً للشذور بما اذا أريد به معين بل كن
فيه في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس بصغر وليسكن
سببويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لا يصغر وكذا اخذوا استغناءً بتصغير
ما هو أشد تمسكاً وهو اليوم والميلة وأجيب بأن المسبود ذكر انما تصغر وكذا ابن
برهان في الغرة (قوله وعلمته بانه تضمنه الخ) ولذا لم يبين عدم كونه معرفة لانه
لم تضمنها لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس
لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غداً لانه في معنى الفعل المستقبل وهو معرب
واستدل في الاشياء والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه
معرفة في المعنى لانه لا تملك على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فسدل ذلك على
تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالام واللام كقولهم أمس الدابر
ولولا انه معرفة بتقدير الالام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا بما وقعته
معرفة قبل نكثته (قوله وبني على الحركة الخ) قد جرى من بني على التعرض
لجواب الاسئلة الثلاث فيما بنى على حركته من الاسماء صريحاً (قوله لا يعلم أن له
أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند السكالك على أسباب البناء على الحركة
ولم يذكره ونياسياً وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب
البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالأولى أن يعلم بأن له حالة
اعراب وبالفرار من التقاء الساكنين وهو المناسب لما علم به كون الحركة كسرة
(قوله مطلقاً) أي رفة أو نصباً أو جر أو نقل في الهمع أن منهم من أعرابه منصرفة
مطلقاً (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز
معها الظهور ال بخلاف التضمن فلذا أعرب المعدول وبني التضمن به يعلم سراً عراب
سحر وبناء أمس عند الجازين وقبل العدل تغيير صيغة الكامة اللفظية مع بقاء
معناها والتضمن استعمالها في المعنى الاصلي فزيد عليه معنى آخر (قوله يخص
ذلك) أي اعرابه اعراب ما لا يصرف بحالة الرفع كقوله

اغتنم بالرجاء ان عن يأس * وتأس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعرابه) فيه نظراً من العرب من يذهب البناء مع ال كقوله

واني وقت اليوم والامس قبله * يبايك حتى كادت الشمس تغرب

بـ كسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في تخريج آية
تكون الزائدة غير تعريف واستعجاب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلمته بانه عندهم
تضمنه معنى لام التعريف
وبقي على الحركة كعلم ان له
أصلا في الاعراب وكانت
كسرة لان الأصل في التخصيص
من التقاء الساكنين وأما
بنو تميم ففهم من أعرابه اعراب
فلا يصغر فمطلقاً للعلمية
والعدل عن الامس
وأكثرهم يخص ذلك بحالة
الرفع وينسب على الكسر
في غيرهما فان فقد شرط من
الشروط التقية فلا خلاف
في اعرابه وصرفه وان
استعمات الجبر والارادة
معين لمرفاً

المسرفة وجعل اضممار الباء فالكسرة اعراب لابتداء (قوله فبني اجماعا) كذا
 في الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزاج عن بعضهم انه كسج
 طرعا ونقل الزاجي عن ابن اعراب من يثنيه وهو طرف على الفتح فتحصل ان فيه
 خمس لغات جال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أي
 نظائره شبه النظائر بالأخوات لما يفهم ما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم
 المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التعريرية (قوله إلى تسعة عشر) بادخال
 الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول إحدى عشرة وانه يصير
 الاستعارة مقطوعا ومثل كلامه ثمان عشرة ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح
 والاسكان وحذفها مع بقاء كسر التثنية وفتحها لان الفتح هو الواو (قوله في لزوم
 الفتح) متعلق بمعنى السكاف من قوله كأحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل
 من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الاوضح باعتبار القياس أو بشرط الأفراد فلا
 يرد أن للعدد المركب اذا أنشئ لمستحق العدد نحو خمسة عشر وكسرة عشر زيد
 يجوز فيه اعراب الجزم مع بقاء المصدر مفتوحا واعراب المصدر مع جزم الجزم بالإضافة
 لأن ذلك ليس بقياس هندسي يوجب خلافا لابن مالك بالإضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل
 به الاقصاء للام اتفاقا في نحو الأحد عشر وان كان بالإضافة من خواص الاسماء
 والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حاكم خبير وفوق الاخفش
 والافراء بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما يكون مبيغا نحو الآن والذي
 وأخواته وأما المضاف فلا يكون الامهرا بالالف وأخواته لا ترى إلى اعراب أي
 لازوم اضافته مع ثبوت هذه البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواته مع الاضافة
 والبناء عنده القطع عنها وبناء حيث واذا واذا ونحو قوله على حين عابت فعارض
 (قوله فلا فتقاربه إلى الثاني) أي فشا به الحرف وفيه ان الشبه الافتقاري لا يوجب
 البناء الا اذا كان متصلا لا يؤثر في جملة الافتقار إلى مفرد لا يؤثر كسج ان الله
 ويحباب بأن ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصلي وما هنا بناء عارض
 بالتركيب وهو يكفي في حديه الشبه في مطلق الافتقار وعلى الحامي بناءه بوقوع آخره
 وسطا لكلمة الذي ليس محلا للاعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلتنزه
 منزلة صدر الاسم واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض باعراب المركب
 الاضافي من الاعلام فان قيل انما أعرب هذا استعصا بالاعراب السابقة قيل فهلا
 أعرب جزوا العددي الأول أيضا لذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالمرج
 بخلاف الاضافي اذا مخرج فيه قلنا مخرج بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مخرج
 ولذا لان لا يدل شيء من أجزائه على جزئه معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعا كذا في الاوضح
 وأشار إلى القسم الثاني بقوله
 (وكأحد عشر وأخواته)
 من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر
 بتدوير العشرة في المذكور
 وأنشأ في المؤن وعكس
 ذلك فيما دونها (في لزوم
 الفتح) في الاحوال الثلاثة
 وكلها مبنية على الفتح صدرا
 وعجزا أما الأول فلا فتقاربه
 إلى الثاني وقيل تنزله منزلة
 صدر الاسم وأما الثاني

الغرض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء العاجب منه
 من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن
 البناء إنما يكون في الآخر كالأعراب ولا يختص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما
 ذكر وإذا انتفى الأعراب خلفه البناء إلا واسطة أو بأنه لم يبدل الأعراب على
 وصف في المعرب ويجب آخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عنه مدى أخذنا
 بأبي عن شرح اللباب أن يقال إنه بنى كائناً في لفظه معنى الحرف ويدعى تخمين
 المركب بقامه لذلك (قوله فلتضمه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
 أن الثاني متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشغل على معنى اسمين وحرف فالتضمين
 للحرف هو المركب لأحد جزأيه إلا أن الحرف لما قد في الثاني قالوا أنه يتضم
 الحرف (قوله للماهر) أي ليعلم أنه أصل في الأعراب (قوله وانما لم يخرج
 الاسمان الخ) قال الرضي وانما خرجوا التيف مع هذا الغرض بخلاف سائر
 العفوف وخمسة عشر بن وأخواته مائة ألف تقرب هذا المركب من مرتبة
 الأحاد التي ألفاظها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون)
 يدل على أنه لا يضاف كما يضاف أخواته ولا يقال اثنا عشر له لأنه كائناً قال البدري
 ابن مالك فإن قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح
 وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع النونين من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك
 في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثني عشر لما علمت
 أن التركيب متأخر عن الأفراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح
 في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد الثاء منه ليس متأخر عن ثبوت النونين
 في خمسة بل متقدم عليه لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الأعراب
 المقارن للنونين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع التأخر انتهى ونعم موضع هذا
 الكلام أشكل على بعضهم فلم يمتد بضائنه للبرام وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة أوضاع
 المفردات وهي الأوضاع الأولى وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع عنوان عن
 أوضاع المفردات لأن تركيب المزج حقيقة أن تعدد إلى مفردين فمخرج منه
 واحد أو أوضاع المركبات الاسنادية وهي متأخرة عنها ما ضرورة أن مركب
 الاسناد أن تعدد إلى المفردات والمعزجات فتؤلف منها كلاماً إذا عرفت هذا فاعلم
 أن النونين انما يقع بعد الأعراب والأعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادي
 فالنونين انما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تارة في الوضع الأول
 وإذ علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بحدسية دعوى وقوع التأخر موقع
 المتقدم واستحالة العكس وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى

فلتضمه معنى حرف العطف
 أي الأوّل أصل أحد عشر
 مثلاً أحد وعشرة حذف
 الواو منه المزعج الاسمين
 وجعلهما اسماً واحداً وكان
 البناء على الحركة للماهر وكانت
 ففتحه حذف التحقيف الثقيل
 الحاصل بالتركيب وانما لم
 يخرج الاسمان في نحو لارجل
 وامرأه لأن الاحد والعشرة
 هاترت عن عدد واحد كعشرة
 ومائة بخلاف لارجل وامرأة
 وأما اثنا عشر واثنا عشرة
 فلا يبنى الصدر منهما موقع النون
 المزجي في ما وقع النون فكيف
 أن الأعراب ثابت مع النون
 أثبت مع الواقع موقعها وترك
 المصنف استثناءه أحالة على
 ما سيأتي من أنه يعرب
 امرأته

موقع المقدم موقع التثنية لان التثنية بنى على ما بنى جدي في المرتبة الثالثة والتركيبة
 جدي في المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع المقدم موقع التثنية لان التثنية
 موجودة في المرتبة الاولى والمقدم موجود في المرتبة الثانية وهذا وحيث ثبت أن
 تركيب العددي من المزيج عندهم وإن أشكل عليه ضابط المزيج بأنه كل كلمتين
 اثنتين هما منزلة ناء اثنايت مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على
 الثاني إلا أن يقال انه ذكر في المزيج المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني
 عشر واثني عشرة لا محمل له من الاعراب لان حق اعراب المزيج أن يكون في آخره
 لانه صار كلمة واحدة وقد تذرهننا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون للثاني محمل
 من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام اثنيون التي لا محمل لها ويجعل أن يقال محله
 الرفع الذي كان له قبل التركيب لسكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محمل جر
 بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله وبنى العجز فيهما لتضمنه حرف العطف) قال
 المصنف في الحواشي قلت الطالب لم يبن عشر في اثني عشر فقال لوقوعه بموقع التثنية
 في اثنيان فقلت له يلزمك أن تبني الصلاة في المسمى الصلاة فقال آخر لتضمنه
 معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط بالامن جهة
 العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا للمافهسي كزيد في غلام زيد
 فكما لا يصح ان يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثنا عشر فكذلك أن تقول
 الاضافة تضر بان اضافته تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت واثنا عشرة تشبيهية
 ولا يلزم فيها ذلك بخلافه كارب على امة من يضاف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال
 ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجي هذا الموضع ويقال لنا اضافة على
 معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا درن بقية اخوانه بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا
 على اعراب المصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن
 تركيب المزيج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقضى للبناء كالترجيع من غير
 مرجح انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البديريين مالكا المتقدم
 (قوله كالجبهات الست) أي كاسمائها والست نعت للجبهات وأما أسماءها فثلاث
 من ست والمراد بعضها والافذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجبهات
 الست باعتبار الكائن في المكائن فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المسموع
 من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقد ام ووراء
 وخلف ودون وأول ومن على ولا يقاس عليها ما هو جمعها نحو يمين وشمال وآخر
 وغير ذلك انتهى فاسمها أسماء الجبهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لسكن
 الظاهر الارض يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الى فصل فيها ولم

وبنى العجز فيهما لتضمنه
 حرف العطف وأشار
 الى الثالث بقوله (وكذلك)
 وبعدوا خواتمها كالجبهات
 الست

يتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظا هر كلامه عارض المشابه القاسمي في حواشي
 الجاهلي كلامه تبعاً للرضي (قوله وحسب) أي تكون السين وأما بفتحها نحو هذا
 بحسب هذا أي بقدره وعنده فليست مرادة هنا ولا الساكنة السين استعملان
 أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نوعاً للشيء
 وحالاً من المعرفة لأنها لا تعرف إلا بالاضافة حملاً على ما هي به بناء واستعمال الأسماء
 فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال
 الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت
 رجلاً بحسب كأنك قلت بحسب أو بحسبك فأضمرت ذلك ولم تتون وافضض كلام
 الألفية أنها تعرب نصباً إذا نسكرت كقول وكذا كلام الشارح خصوصاً وسبق قول
 ومثلاً في جميع ما قدمناه أسماء الحركات وما عطف عليها قال أبو حسان ولا وجبه
 لنصها لأنها غير طرف إلا أن نقل عنهم نصهم أحالاً إذا كانت نكرة هذا المخلص ما في
 الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو أول بوزن أفعال قبيل الهمزة الثانية وأما
 ثم أدرهم بدليل جمعه على أوائل وأنه لا يستلزم تأنيباً وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف
 الأخيرة فيضني أو لوله استعمالاً أحدهما أن يكون صفة أي أفعال تفضيل بمعنى
 الأسبق فيعطى حكم أفعال التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالثاء ودخول من
 عليه وهو الثاني أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقبته عاماً ولا قال أبو حسان وفي
 محفوطي أن هذا يؤثرت بالثاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف
 كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة فراجع الأوضح
 وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل طرف مكان اسم لا في مكان باعتبار مكان المضاف
 إليه كقولك جئت دون زيد ثم استعمل في الترتيب المنفاوة كزيد دون عمرو ثم في
 مطلق التفاضل من حكم إلى آخر نحو فعلت زيداً أكراماً دون الأمانة أو عن محكوم
 عليه إلى آخر نحو أكرم زيداً دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة
 التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أسفل نحو
 أنت دون زيد إذا كان زيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب
 قبل الوصول إلى زيد وفي صرف فيهما هذا المعنى نحو هذا شيء دون أي خسيس ومعناها
 لا خير غير ولا تنصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أن اتخذ من دونه آلهة كأن
 المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكنى ولا أطلب الله الذي خلفهم وراهم فهم كأنهم
 قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي ترك من
 اللفظ (قوله فبينا لذلك) أي عنده فاللام لا بوقت لآلهة (قوله ومن قبل الخ) تمامه
 فما عطف مولى عليه وهو ظرف هو محل الشاهد معلوم والمراد بانمولي هنا ابن العم

وحسب وأول ودون
 (في لزوم الضم) بشرط (إذا
 حذف اللفظ) المضاف إليه
 ونوى معناه دون أفعلة نحو
 لله الأمر من قبل ومن بعد
 بالضم في قراءة السبع أي
 من قبل الغلب ومن بعده
 فحذف اللفظ المضاف إليه
 ونوى معناه فبينا لذلك
 بخلاف ما إذا صرح بالمضاف
 إليه كجئتك قبل زيد ومن بعده
 أو حذف ونوى ثبتت أفعلة
 كقوله
 ومن قبل نادى كل مولى قريته
 أو حذف ولم ينوئ أصله
 كقوله

ويعمل الثاني بدل من الضمير في عليه تقدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
 ليعزوه فيما هو فيه من خزن أو نازلة فمارحهم أحدهم ولا اجابه لدعائه (قوله فساغ
 في الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له نازلة فادركه والشاهد ظاهر قال
 الله ما بنى معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فساغ بواحد ما سار بواحد ما سار ولا
 ينوي تقدم ولا تأخر على شيء من وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر
 من حيث هو وأما في حال الاضافة فالتيه ما التقدم والتأخر على شيء بعينه انتهى
 وأعص من غص من باب علم يعلم والقرات العذب السائق ويرى بالماء الحميم
 أي البارد من الاضداد والقرات أنسب لأن الحميم يطلق على الحار وليس مرادا
 قال الشاطبي عند قول ابن مالك وأعرابوا نصبا إذا ما ذكر قبلا الخ تخصيص النصب
 في هذه الاشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى والتأخر
 لم يخص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله وأخضعنا من) اختصت من
 بذلك لتكون أم الباب واكمل باب أم تخصص بخاصة دون أخواته قال الرضي ومن
 الداخلة على الظروف غير المصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك ومن
 بعدك ومن بيننا وبينك محاب وأما جئتك من عندك وهب لي من لك فلا بداء
 الغاية وقال مالك أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواته ما زائدة وانظر ذلك مع أن
 مذهبه أن من لا ترد في الإيجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) اذهما
 في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما ما للممكن قال ابن مالك في شرح الكفاية
 وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بتيه الاضافة لأنه أعرب
 لأنه جعل ملحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين
 لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف اليه بما يعمل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين
 قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار
 الرضي ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه
 الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الأول فإنه إذا أعرب كان المضاف
 اليه في حكم الثابت وإذا بنى كان المضاف اليه في حكم الساقط نسبيا وقبل الفرق
 بين معربا ومبينهما وإن كان المضاف اليه في الحالين محذوفا فإنها مبنية متضمنة لمعنى
 المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أن الحرف الاستفهام وإذا أعربت كان
 المضاف اليه محذوفا في نفسه لا أن شيئا يتضمنه فيسمى كالظروف في قولك خرجت
 يوم الجمعة في أن الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وقال بعضهم إنما أعربت
 لعدم تضمن معنى الاضافة لأن معنى وكنت قبلا أي قديما وأبدأ به أولا أي متقدما
 ومعنى من قبل من بعد متقدما ومتأخرا لأن من زائدة وكلام الشارح بواقفه

فساغ في الشراب وكنت قبلا
 أكاد أعص بالماء القرات
 فانهم في هذه الأحوال
 الثلاثة يعربان كما يفهم
 ذلك من كلامه نصبا على
 الظرفية أو خضعنا من
 تبرك التنوين في الحالة
 الثانية مراعاة للاضافة
 وبوجوبه في الثالثة لزوال
 ما يعارضه في اللفظ والتقدير

وانما اعرابا في الاحوال
الثلاثة لانه لم يكمل فيها شبه
الحرف فيقياسه في مقتضى
الاصل وهو الاعراب وبنيا
عند وجود الشرط
المذكور اشابهتهما الحرف
من حيث تضمهما معنى
الاضافة الذي هو معنى
الحرف مع ما فيهما من شبه
الحرف بالجمود والافتقار
والتوغل في الابهام وقيل
شبههما بحرف الجواب في
الاستغناء بهما عن لفظ
ما بعدهما وبنيا على الحركة
لما مروا كانت في جبرها
بأقوى الحركات لما لحقهما
من الوهن يحذف المضاف
اليه مع ان معناه مقصود
أولاً ~~بكم~~ لانهما جميع
الحركات لانهما في حال
الاعراب اما مجروران
أو منصوبان أو مخفان
حركة بنائهما حركة اعرابهما
ومثلها في جميع ما قدناه
أسماء الجهات وما عطف
عليها مما روي وتسمى هذه
الظروف غائبات صيرورتها
بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطاً (تنبيه)
الحق في هذه الظروف وفي
البناء

(قوله اذهما في هذه الحالة تسكران) أي دائماً بخلافه في غيرها فتارة يتكونان
معرفة وتارة تسكران فانه قد قيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان
وفيه نظر لان المضاف اليه الملقوظ أو المقتضى قد يكون تسمية كما قد يكون معرفة
ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة
اما اذا كان تسمية فانه ما يعرف بان سواه فويبت بمعناه أو لا انتهى وفي الارتشاف واذا
قطعا عن الاضافة لفظا وبنيا ما أضيف اليه وكان معرفة بنياء على الضم وقد يتوقف
في تعريفه لما لاضافة الى معرفة لانها متوغلان في الابهام كما صرح به الشارح
(قوله لانه لم يكمل فيها شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع
أن تضمن الالتماع معنى الحرف كاف في البناء لهما فتم ما يدل اعرابهما في أكثر
الاحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتاج لذلك لما في الاول من الخفاء على ما يعرف
عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجمودى هنا لا يناسب حصر
شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في
شبه الحرف ويحاج عن ذلك كما بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء لا العارض
يحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الاصل وهو المحصور في
شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقق في شروح الالفية عند قولها الشبه من الحروف
الخ وأشرنا اليه فيما مر قريباً (قوله والافتقار) يوافق قول الرضى وانما بنيت هذه
الظروف عند قطعهما عن المضاف اليه لما شابهتهما الحرف لا احتياجهما الى معنى ذلك
المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهل لا يثبت
معهما كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة فيها
يرجح جانب اسميتهما الاختصاص بها بالأسماء انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف
المضاف وبنيا لفظه ولم يبنيا ظروفاً حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت
كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما
حيث رادافنا وان كانت مضافة الى الجملة الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجملة فكان المضاف محذوف
ولما أبدل في بعض وكل التثوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كأنه ثابت
بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها مألوفة
قليلة التصرف أو عادتته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف
الاعرابي (قوله لما مر) أي ليعلم ان الهمزة أصلاً في الاعراب ومما فيه (قوله
اما مجروران أو منصوبان) أي في الأغلب (قوله صيرورتها الخ) أي
الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف اليه لانه من تسميته اذ هو المنسوب اليه و به تعريفه فاذا حذف وتضمنه
 المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل واحد من غايته بل حصول العوض عن
 المضاف اليه (قوله والاعراب) أى مطابقة لان خصوص النصب على الظرفية
 والجرجن لا يجرى في غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة
 ما بعده اما بالذات نحو ممرت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه
 غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا المساهبة والالاتية بل بضمه ويزيد غير
 عمر وفان ما هيتهما واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فتقول اذا ذكر
 المضاف اليه قبضت عشرة وليس غيره ما رفع غيره على حذف الخبر و بنصبها على اضمار
 الاسم واذا حذفته ونويت بثبوته ليس غيره بالفتح كذا في المعنى والظاهر انه يجوز في
 هذه الحالة الرفع ايضا على حذف الخبر قال البدرد المامبني ويجوز ان تكون غير
 حيث فتحت أضيفت أو قطعت افظاها الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز
 بناء غير اذا أضيفت لبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبنى كقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نقطت * حجارة في غصون ذات أو قال
 قال الدمامبني وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا في البيت
 أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تضاف في
 الحقيقة الا لعرب فقلت العرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري
 وصلته فبني الاتراهم بقولون المجموع في موضع كذا انتهى والذي أوقع هذا
 البعض ظنه ان المضاف اليه المبني حمله ان نقطة لان عبارة المعنى تحتها وله والذي
 ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بنائها
 وأنشد البيت وجعل ان هي المضاف اليه على التوسع باعتبار ان مصدر الجملة
 والجزء الملاقي أولاً فلا ينافي ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف ما في قول
 المحشي ومحل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن مصدر مضاف اليه ان والا
 فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله في المعنى ومن البناء قول الشاعر
 لم يمنع الشرب منها غير ان نقطت * حجارة في غصون ذات أو قال
 ففتح غير مع كونها فاعلا ليمتع ولكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى
 بسبب اضافته اليه أصلا لان الحرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي
 تكسب سبب البناء وتقبله في غير ما مضى فكيف تكون داعية اليه وأول ما سألوا
 به انتهى فتأمله ونظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المعنى في الباب الرابع
 وتقول اذا حذف المضاف اليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير
 بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للممكنين ولا يلحق الا للمعربات

والاعراب انظمة غير الواقعة
 بعد الأولى كما في قوله
 قبضت عشرة لبنى غير
 بالضم أى ليس المقبوض
 غيرها

فأضمر اسم ليس فيها
وحذف ما أضيف اليه غير
ونوى معناه فنبت على الضم
لشاركتها في الابهام
وتعريف المصنف في الاوضح
غير بالواقعة وهذا ليس يقتضي
ان الواقعة هذا لا تثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في
شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير لمن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس
أو بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه
الرحماني في الفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحوا كلامه ونههم
الحق قون وقد سمع وقوع غير
هذا لا أنشد ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل
قوله * جوابه تخو اعتمد فورينا
نحن محل أسلفت لا غير تسأل
فيعمل به من غير توقف
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يعتبره وأشار الى الرابع
بقوله (وكن وكن في لزوم
السكون) في الاحوال الثلاثة
ولا ترق في من بين ان تكون
اسميا مية أو شرطية
أو موصولة أو نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى أي عدد
أو خبرية بمعنى عند كثير
ونبت من في الجميع

أو للعرض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فأضمر اسم ليس الخ) يحتمل ان غير
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير ما مقبوضا ولهذا قال في الاوضح فهي
اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها
ضممة بناء لا اعراب وان غير اشتهت بالغايات كقبيل وبعد ففي هذا يحتمل أن
تسكون اسمها وأن تكون خبرا وقل الاخفش ضممة اعراب لبناء لانه ليس باسم
زمان كقبيل وبعد ولا كال كفوف وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ويقول ليس غير بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعراسية لان التنوين اما للممكن
ولا يلحق الامثلة اعرابات أول العوض وكان المضاف اليه مذكور (قوله لشاركتها
في الابهام) علة للالحاق وابهام غير لا تعرف بالاضافة امام ملما أو اذا لم تقع
بين ضممين وهي أشد ايهام من مثل لان لا تنفي ولا تجمع وقولهم غيران وأخبار
ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبين مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة
كإدله عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس لذكر
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في المكافاة) أي على ما في بعض النسخ
(قوله وقد سمع وقوع غير هذا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لخصوص
الضم حتى انه اذا قبل لأ غير امه لا يمكن لاجتماع اتفاق والقول بأن المراد سمع وقوع
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان المفعول خصوص
الضم (قوله أنشد ابن مالك) والظاهر انه لا يستشهد بالاجماع به الاستشهاد به
(قوله في لزوم السكون) أي لا آخرهما بحسب الوضع فلا تأتي انه ما قد يحركا
لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لاقامة فليس قضية
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما
نكرتان كنظائرهما في ما تنبيه على تأني من أيضا نكرة تامة وذلك عند أي على
قاله في قوله * ونعم من هو في سر واعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ أخبره ما قبله أو خبر مبتدأ محذوف
وقال ابن مالك من موصول على ما يدرسه في المغني في مواضع وتأني أيضا زائدة فيها
زعم السكسائي في قوله * وكفي بنا فضلا على من غيرنا * وذلك بسهل على قاعدة
السكسائي ان الاعتراف والحق انهما موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرفا ينقل الشاطبي
ان ابن جني اعترض على من اعتدل لبناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرف حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصولة لا تقتصر الى جملة لانها توصف بالمفرد ايضا نحو مرتب من محبوب للنوا شبه
 في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما
 الأول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهرا وأما في الخبرية فلانها
 تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أورب أو حرف مقدرو شفعه وعن
 ابن الحاجب والأندلسي تضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة
 الاستفهام وحرف التخصيص فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية
 فان قيل الخبر ينافي الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أول تضمنها معنى
 الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم
 رجال عندي يتحمل الانشاء والاختيار اما الانشاء فن جهة التكثير لان المتكلم
 عبر عما في ياطنه من التسمية بقوله رجال والتكثير بمعنى متحقق ثابت في النفس
 لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان مطابق فصدق وان لم يطابق فكذب
 والاختيار باعتباره العذبة فان كونه عنده وجوده في الخارج والكلام باعتباره محتمل
 فلا مرين بالاخبار من المذكورين المحتملين انتهى وذكر الرضوي بعد ان ذكر
 ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دابل كونها خبرية
 ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمنكالم لا يقصد ان له خارجا بل
 هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة الاستكثار فلا يصح ان يقال
 لمن قال كم رجل لقيته كذبت فان قلت ما استكثر الالفاء وان صح أن يقال له ما لقيت
 رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكم يبرين لا ما تعجب من كثرتهم (قوله
 وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى انه ليسب أنواعا عدم الجنس
 الشامل لها معنوية سيما ان قلنا ان البناء لفظي أي الأرجح منها قال المصنف وقولنا
 الاصل كذاله أحكام فهم انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الابهام
 الاعراب لانها قد تخرج عنه فأما قول ابن الخباز الاصل في الحروف البناء فغلط
 في استعمال لفظ الاصل ومنها انه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره وقول ابن
 معطي الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف ورفع ومنها ان اذا
 قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وقته فن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والافعال
 الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
 الاسم وعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب
 قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن
 الاصل ولم يعمل بمقتضاها ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
 ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم ينجي التميميون نحو خدام مع مشابته لتزال

اشبهها بالحرف في الوضع
 أو في المعنى فيما اذا كانت
 شرطية أو استفهامية
 وفي الافتقار فيما اذا كانت
 موصولة أو موصوفة ونسبت
 كم في الحالتين لشمها
 بالحرف في الوضع أو في المعنى
 ولما كان تأخيرها للسكون
 بهم انهم خلاف الاصل
 أشار الى رفع ذلك التوهم
 بقوله (وهو أصل البناء)

ولم يفي المضارع مع نون التوكيد والانا مع قيام المشابهة المنقضية للاعراب ولم يني
 على السكون مع نون الانا مع ان كل شيء كان له ما فيه بعد الاعراب استحق البناء
 على الحركة (قوله لحقته وتقل البناء) له لانه يلزم حالة واحدة وعلت اصالته
 أيضا بانه ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركة فأصل البناء السكون وبأنه أخف
 من الحركة فذا سبب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الأشعوني وأما باب
 البناء على الحركة خمسة وذكرا ذكره الشارع وحينئذ فانكشاف استقصائية لكن
 بعضهم نادى أسبايا يستغنى عنها بما ذكره من كراهية الساطبي من أسباب البناء على
 الحركة قوة الطلب للحركة تحذيت وكيت كناية من الحدوث ببناء على حركة لان
 تأهلهما التأنيت وهي تطلب تحريك ما قبلها فإحدى هي والفرق بين أداتين نحو انا
 وان وخص أولهما بالحركة لمزية الاسمية وانه في البسيط على أربعة كما
 في الاشياء والنظائر واستقط كونها عرصة الخ ولعله لان ما قبله يغني عنه ان لم يكن
 عينه (قوله وكونها أصل في التمكن) قد يقال هذا في قولهم ان فائدة
 تكوين التمكن الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف
 فيبني وقوله ان المبني لا يتمكن ولا أمكن فانه يدل على ان كل مبني غير متمكن
 وأظاهرا أن يقال بدل هذا وكونه له حالة اعراب أو وكونه متمكنا في بعض أحواله
 فانهم لم يمتثلوا له الا بما عرّب تارة وبني أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر
 في البسيط عن هذا بقوله وأما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا له
 على فعل الامر ~~وتنبيه~~ ذكره الشارع أسباب البناء على مطلق الحركة وبقي
 الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
 تسهيلا للفائدة فأما أسباب البناء على ~~الساكنين~~ الاصل في التخاص من التقاء
 الساكنين كما من ومناسبة العمل كبناء الجر وكونه حركة الاصل نحو يا مضار
 ترخيم مضار اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والأشعوني ونظريه بان
 حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين أداة وإداة كاللام
 الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو ولوسى عبدا والاتباع كفرامز
 من فزوذه من أسماء الإشارة والأشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح
 التخفيف كما بين وشبهه بمحلهما قبل ناء التأنيث كبعثك ومجاوراة الاف كإيان
 وكونه حركة الاصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنى أداة
 واحدة كيانز يدلعمر ووالاتباع كعض أمر من المضارع وأين وكيف عند نوم
 والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيه مما تمثيل بعضهم للاتباع
 بكيف والتخفيف بأين ليس اتبعه فاندفع ما يقال ما الفرق وهو لا قبل بالاتباع فيهما

لحقته وتقل البناء واستحقا
 للاصل وهو عدم الحركة فلا
 يعدل عنه الا لسبب كالتقاء
 الساكنين في نحو أمس
 وكون الكلمة على حرف
 واحد كبعض المضمرات
 وكونها عرصة لان يبدأ بها
 كلام الامتداد وكونها لها
 أصل في التمكن كأول وشبهها
 بالمعرب كضرب فانه مشابه
 المضارع

إذا ساكن غير حصين فهما أو بالتحفيف فهما وأسابب الضم أن يكون في الكلمة
 كالواو في نظيرتها كخن ونظيرها همو وشبه المبني بحا هي فيه كذلك نحو واخشا
 أقوم قاله المرادى والظاهر أن هذا الالتقاء الساكنين للبناء كما قال الساطعي أما
 الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بناء لئلا يلبس في هذا الموضع وانما هي حركة اتقاء
 الساكنين انتهى وقد اسلفنا أن حركة اتقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن
 لا تكون للكامة حال الأعراب كقبل وبعد وشبه المبني بما لا يكون له حالة الأعراب
 كيازيد وكونه حركة الأصل نحو ياخاج ترخيم تحتاج مصدرة تحتاج إذا سمي به وفيه
 ما علم ولا تباع كرد أمر من ردومند (قوله في وقوعه صدقة الخ) لا يخفى أن الواقع
 كذلك هو الجملة الساكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتباره أو المراد
 وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثبت بالفعل
 لانه الأغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين) ثقل الضم لحصوله من
 استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم)
 في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظرا لأن ثقل الضم والكسر ليس سببا
 لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما
 في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا أول ما يشي الشارح
 على سنن لانه على دخول الساكن في الكلام الثلاث بالبناء والفتح يقر به
 منه فكان المناسب لذلك أن يعمل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بعدهما
 عن السكون أو كان يعمل دخول السكون والفتح في الكلام الثلاث بحفظهما
 (قوله دون الفعل) أي فلم يدر خلافه في السكون بين ثقيلين وإما عوش في بيان على
 الحذف ورد بضم الدال في معنى على السكون تقدير أو الضم في نحو ضرب بالنسبة
 للبناء والبناء على الفتح تقدير كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا
 عن الواو (قوله لثقله) أما لفظا فلأنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط
 وأما معنى فلأنه على الحدوث والزمان وطلبه المرفوع بطريق الالة ودلالة
 اسم الفاعل عند العمل عليهم عارضة بواسطة حمله على الفعل كاحمل عليه في نصب
 المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى في نفسه) أي كلمة دلت على معنى
 بالتضمن هو الحدوث كثن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى
 ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدوث
 والزمان وانسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل
 المعين وبذلك علمت أن من قال هنا أي كلمة دلت ولو بالتضمن التبر عليه هذا
 لإتمام مقام تسمية الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم لاسم والفعل

في وقوعه صدقة وشرطا
 وخبرا وحالا ومن أجل أن
 الأصل في البناء السكون
 دخل في الكلام الثلاث كهل
 وقم وكم ولما كان الفتح
 أقرب للحركة كان إلى
 السكون لحصوله بأدنى فتح
 الفتح دخل أيضا في الكلام
 الثلاث كسوف وقام وأين
 ولما كان الكسر والضم
 ثقيلين اختصا بالحرف
 والاسم لحفظهما دون الفعل
 لثقله (وأما الفعل) وهو
 ما دل على معنى في نفسه
 واقترب أحدث الأزمنة
 الثلاثة ونسبا (ثلاثة
 أقسام) عند جمهور
 البصريين وقسمان عند
 الكوفيين والآخرين
 بإسقاط الأمر بناء على أنه
 مقتطع من المضارع فهو
 عندهم معرب بالإم الاصلي
 مقدرة

فالتأني في ظاهره بخلافه في لسان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون
مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وهذا القيد يخرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء
من معناه الوضعي بالاضمية فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل
ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم
منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يتوهم به وآخر يقع عليه شيء ما
معلوم كل احدهما أوجبا ذكره على معنى ليفهم منه الحدث فصح انه لا يحتاج
الى ذكره على لفهمه وانما أوجبا ذكره فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة
في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا يجوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وقدم
في تعريف الاسم ما اغشى عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قولنا دلالة على الزمان بالتضمن وأنت
خير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء من معناه والفعل المتبادل على الزمان
بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان بخلاف
يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما ادال على
معنى لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما مادا اعل معناه مطابقة لا تضيقا وكذا اللفظ
المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء من معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين
وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث
والزمان بالاتزام لان الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال
بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانما
نقسم المصنف في المعنى وقواه) قال فيه لان الامر معنى فحقه ان يؤدي بالحرف ولانه
أخذ النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتفصيل الحدث بالزمان
المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولا نهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
انتم أنتم يا ابن خير قريش * فلتنقض حوائج المسلمين

وكفرهم جماعة في ذلك فله فرحوا وفي الحديث لناخذوا مضافكم ولانك تقول
اغز واخر وارم واخر باواخرى كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجسدة عن الزمان كعبث
وأثمت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
لا يتكلم اذ كان ذلك في نحو قولهم لانه ليس له حالة غير هذه وحيدته فكل فعلية
فاذا ادعى ان أصله تنقسم كان الدال على الانشاء لا لام الفعل انتهى ورد ما ذهبوا
اليه بان ضمما الجازم ضعيف كضمما الجار قيل وبانه خاف من القول بناء على

وانتصر له المصنف
في المعنى وقواه وانما كانت
الأفعال ثلاثة لا تخص
الزمان في ذلك

راعى امامهم الكسافى ان حرف المضارعة هو لغة الاعراب وهو متغىف فيجب انتفاء
 الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان
 الاعراب أصل في الافعال أيضاً أولاً فعلى الاول هو معرب أيضاً لانه أصل فيه
 ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبنى لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ورجعنا على
 الكوفيين ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كأصله والبصريون لا يرون ذلك بل
 يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبنى على الخلاف في اصله (قوله
 لان للفعل) أى وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الخ (قوله علم اليوم والامس)
 اما ان يجعل نصباً على المصدرية أى أعلم علماً متعلقاً بهذين اليومين أو يجعل
 مفعولاً به بأن يقال اعلم بمعنى احصل (قوله علم) صفة مشبهة يقال رجل عليم القلب
 أى جاهل (قوله ماضى) أصله ماضى استعملت الضمة على الياء فخذفت ثم الياء لانه
 الساكنين (قوله مادل وضع الخ) أى فدل بحسب الوضع بالتضمن على حدث
 أو زمان بان يكون جزءه تام حدثاً أو زماناً انقضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى
 تقدم فيه أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فإن
 التلطف به ليس متأخراً عن الزمان المدلول عليه بخروجك عند صدوره قبلية بالذات
 كقبلية امس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشك كل التعريف
 بالمفرد الماضى فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا أراده
 الزمان فقط اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضى وان اراده به شئ كان
 في الماضى فلان الفعل مادل على معنى أى حدث معين وذال يدل الأعلى شئ من
 الاشياء غير معين ولا يضر به في لم يضر لان دلالاته على الزمان الماضى عارضة
 ولا بالماضى المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كما في الانشاء وعند الإشارة الى
 القطع بالوقوع أو عند التيقن بلاوان في جواب القسم وبعد كالمجازاة غير لوقوع
 ما التامة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما
 وحيث وحرف التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل
 أتانى وفي التعاريف أيضاً لانه في أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى
 أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل بمطابقه نه وحينئذ يقتضى بما
 لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ الزمان مع
 الإرادة والخلق ويجاب بانه كفى في ذلك توهم الفعل للزمان ولا ناصر للزمان
 في حواشى التصريف تحقيق تشيع به من ليس له فراجع ان شئت (قوله اذ هو
 متفق على بنائه) هذا انما ياسب عند كرايمنى من الافعال الآن يقال ما جاء
 على الاصل له قوة تقتضى تقديره في كل مقام (قوله الا بالزيادة) هي حروف

لان الفعل الذى هو الحدث
 امامه قدم على زمان الاخبار
 أو متاخر له أو متأخر عنه
 فالاول هو الماضى والثاني
 الحاضر والثالث الاستقبال
 وقال ابن الجوزي لا دليل على
 ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
 له ما بين أيدينا وما خلفنا
 من ذلك وقول زهير
 وأعلم علم اليوم والامس قبله
 واسكنى من علم ما في غد
 (ماضى) وهو مادل وضعاً على
 حدث زمان انقضى وسمى
 ماضياً باعتبار زمانه المستفاد
 منه وقدمه على فعل الامر
 لانه جاء على الاصل اذ هو
 متفق على بنائه ولان
 علامته مفردة وقدمه على
 المضارع لانها قد يكونان
 مجردين والمضارع لا يكون
 الا بالزيادة والنزول فيه

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقيود من قعد اذا قيل باشفاق قعد
من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يبين القعود
بانه زيد من قعد وان كان أزيد بمعنى ان الحر وف فيه أكثر كان استخراج أكثر
من ضرب وليس فرعه (قوله لما شبه الاسم قوي وشرف) لان مشابهة الاشرف
شرف وشبهه اشرف على الاشرف هو رجع تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من
المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر
المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه وتوطئة للبحث عن اعرابه وبنائه
و بان معناه امل هو وجوده وقرب كلاهما ما خير من العدم وان سبق له وجود
(قوله التأخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالماضي والحالية والاستقبال
بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن الماضي
متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة للذوات كبوم الخميس مع طرفيه اذ ترتيب
في الانصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس متحقق انصافه بالحالية والماضي
بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله ثناء التأنيث) أي بهجة دخول
مسمى ثناء التأنيث أو قبوله والمراد بهجة الدخول اسم فاعلة المعنى وعدم الامتناع
بحسب اللغة ومعرفة ذلك بكون بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فاندفع
ان معرفة الفعل بجهة دخوله اذ هو متوقف كل على الآخر (قوله الدالة على
تأنيث فاعله) بهجة لانه لا بد من التمسك بالمتحركة الا لاحقة له مات كذلك فناء
التأنيث مطاعا لا تخفى الأمانة فاعل كالأفعال والصفات اسكن سكنت مع الافعال
وحركت مع الصفات لما ذكره لوقال مرفوعة اسكن أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله
الافعال التي تعجب الخ) أي وتبازك على مفي شرح الكفاية الشافية وان نقل الجاني
في شرح الآجرومية قبولها التاء التأنيث ومثله نحو تباركت اسماء الله والظاهر أن
مثله لا يمال الا عن سماع (قوله وحذا) عبارة غير واجب من حذا (قوله في قولهم
كفي منند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية
فانها تقبل التاء نحو كفت هذا بنا أي وقته ومن استعملها بهذا المعنى قوله تعالى
وكفى الله المؤمنين فتنة فما قبل لا يخفى انهم التزموا تذكيرا لافعال في غير كفي
الذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في
الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من
عدم قبولها لتاء عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكيرا فاعلها انظر
بالنسبة لكفي في كفي منند بناء على أن هذا فاعل فالظاهر أن بعلل عدم التصح بالنسبة
لكفي بان العرب التزمت بتجريد هاهنا علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا للغة

فرع عن المجرد وعكس
في الأوقع فتقدم المضارع
لانه لما شبه الاسم قوي
وشرف وأخر الماضي
تأخره في الوجود لانه
مسبوق بالحال والاستقبال
ولزم على هذا توسل الاسم
ويعرف أي عن قسمه
(بناء التأنيث الساكنة)
الدالة على تأنيث فاعله
وتلحقه متصرفا
أوجامدا الأفعال التعجب
وحبذا في المدح وأفعال
الاستثناء وكفي في قولهم كفي
به ندولا يقدح ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكيرا فاعلها

ز ياء الياء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث
 لاجلها وفي المعنى في حرف البناء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
 حيث قال والغالبة أى الزائدة الغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج
 دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن يمكن ويصح قوله كفى بالله
 أمر وفعل خبرا يثبت عليه أى ليقيد بدليل جزم يثبت وتوجيه قولهم كفى من يدترك
 البناء فان احتج بالفاصل فهو محقق ز لا موجب بدليل وما سقط من ورقة وما
 تخرج من ثمة فان عورض بقولنا أحسن من هذا البناء لا تلحق صبيغ الامر وان كان
 معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الالكتة اوصحة قوله موقوفة على
 جواز تعلق الجار بضمير المفعول وهو قول الفارسي والزم في أجاز امر ورى يزيد
 حسن وهو بهرو قبيح واجاز الكوفيون اهماله في الظرف ومنع جمهور البصريين
 اهماله مطلقا والفعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرمهم ندان الاصح
 ان الجبرور فاعل فالظاهر ان يعمل بنحو ما ذكر في فاعل كفى وفي بعض النسخ الأفعال
 في التعجب فلا إشكال لان فاعله مذكور وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان
 فاعلها ضمير مذكور في مرجعه خلاف مقرر في ياءه (قوله وانما اختصت البناء
 الساكنة) أى البناء المتقدمة والبناء داخلة على المقصور وعليه والقصور حتى يناء
 على ان المراد به البناء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص البناء الساكنة
 بالفعل يعلم وجه حملها علامة عليه (قوله في ثبوت كسر الخ) كان عليه ان يزيد أو تنسخ
 نحو قاتنا (قوله ولا بحركة التاء الساكنين) أى من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفراق
 الخ) لو عمل بنحوه أو نقل الفعل لم يتحقق قوله ولم يمتكس الخ (قوله الى ثقل الفعل) أى
 ز ياء ثقله (قوله الساكنة بالذات) أى التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال
 المرادى الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانهم انحدر للثقل أيضا الساكنة اكتفى بدخوله
 تحت المكاف (قوله بحركة الثقل) نحو قالت امه (قوله المتحركة) أى وضعا (قوله وعلى
 الحرف) فيه ان الكلام في البناء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف
 لتأنيث اللفظ كما يصير ح في الساكنة للاحققة ولذا صرح غيره بان المتحركة
 مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وخرا والمراد البناء المتحصنة للدلالة على
 التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في البناء
 للاحققة آخر أو على كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء ساكنة
 تلحق آخر المسمى أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة
 بناء) أى عارض وفي التسهيل انه يقال هفت موضع هنا وعليه قد دخل المتحركة بحركة
 بناء أصل الاسم كذا قبل وفيه ان هفت هذه ساكنة لانه استدلل عليها في الشرح

وانما اختصت البناء الساكنة
 به لا لفرق بين تاء الأفعال
 وتاء الاسماء ولم يعكس لثلا
 يفتى ثقل الحركة الى ثقل
 الفعل والمراد بها الساكنة
 بالذات فلا يضر ضميرها
 أعارض كأن يلائمها
 ساكن في ثبوت كسر نحو
 قالت امرأة العزيز أو ضم
 نحو وقالت اخرج عليهن
 ولهذا قال المرادى
 ولا اعتدله بحركة الثقل
 ولا بحركة التاء الساكنين
 اعبر وضهما وخرج
 بالساكنة المتحركة فانها
 تدخل على الاسم كقائمة
 وعلى الحرف كرت وثبت
 ألان حركتها في الاسم حركة
 اعراب وفي الحرف حركة بناء
 نحو لا حول ولا قوة وأما
 قولهم ربت وثبت بالسكون
 على قلة حيث دخلت على
 الحرف فلا يرد على الحلاقة
 لعدم دلالتها على تأنيث
 الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكروا ههنا وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتهم مضبوطة بخط المصنف
 بالسكون وفي بعض تهملق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم انصت به
 تاء التانيث الساكنة الا هذه انتهى وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل
 ما لا شذوذ فيه (قوله لتانيث اللفظ) معناه كما قال التميمي مخالفا لاداميني ان دخول
 التاء في هذه الكلمات ليهكون لفظها وتضاعف اسم امرادها ما عنيها التي لا تنصف
 بتانيث (قوله فالمراد به تانيث المعنى) يمكن يرد عليه نحو قالت عملة اذا كان
 لذكر فانه يجوز لحاق الفعل انما وليس دالة على تانيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله
 في بيان حكمه) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصرا واظهر وكان وجه
 اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس
 بالتصديق به ثم قصده بانه بالحكاية والتألف وبيان اما مصدر من بان أنه يظهر
 فاضافة للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أى يظهر فاضافة
 اضافة الى المفعول (قوله لفظا) بخوض ضرب وضرب بش ومنه ضرب باعلى الاصح كما قال
 الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الاقضية في النظر
 في بخوضر بافهل قال انه مبني على فتحه مدرة على ابعاده هذه الموجودة لاجل
 الاف فلا تكون هي العلامة وتظهر ذلك مررت غلامى فاهم قد يكون كسرة الجعلان
 الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فتحة طاهرة يفرق بينهما وبين نحو
 غلامى محل تأمل انتهى الفرق ظاهر لاجل حركة المناسبة سابقه على دخول العامل
 فلم يكن يندم التقدير وتظهر ان يضرب باعلى مذهب سيبويه بخلاف الفتح في ضربا
 فانهم موجوده قبل وجود الاف ولم توجد لاجل مناسبة تاهل اكنفى بها قدبر (قوله
 أو تقدير) بخورمى وقضى وغزا (قوله أو باعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس
 وكذا ما بعده (قوله لمشابه المضارع فيما مر) أى وقوعه متوسلة وحالا وخبر
 وقمة التعليق والمضارع معرب والاصل فى الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
 أن يعد عن السكون الذى هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذى هو الحركة
 (قوله والاسم بوقوعه موقعه) بخورمى برجل ضرب أى ضارب بالمضارع لما شبه
 الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء
 على الحركة (قوله طابا للجنة) ولانه لو بنى على الضم اجتمع ضمتان فى مثل شرف
 وطرف ولو بنى على المكسر اجتمع كسرتان فى مثل علم وشرب (قوله اذا كان الخ
 مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبناءه على الفتح كل حالة الاحالة كونه
 مع واو الجماعة فهو تفرع فى الحال كما هو ظاهر (قوله للناسبة) أى مناسبة الواو
 واعتبر بان كونها للناسبة ينافى كونها نسبة بناء فالشأن اولاما فاما اذا قد

تتأنيث اللفظ والمصنف
 وان الحاق التانيث فالمراد به
 تانيث المعنى كما قرأنا اليه
 اذ هو والتبادر عند الالحاق
 وانما فرغ من تبيينه شرع
 في بيان حكمه فقال
 (وبناءه على الفتح) لفظا
 أو قدبرا ثلاثيا كان
 أو رباعيا أو خماسيا
 أو سداسيا ولا يزد على
 ذلك وبنى على الحركة
 لمشابهته المضارع فيما مر
 والاسم بوقوعه موقعه
 ونخص بالفتحة طابا للجنة
 (الا) اذا كان (مع)
 واو الجماعة فيضم آخره
 (كضربوا) لمناسبة الواو
 وانما نحو دعوا واشتروا

صرحوا بان الكسرة في امس للبناء مع كونها للتخاص من اتقاء الساكنين فتأمل
 (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واشتروا وتحرك كل من الواو
 والياء وانفتح ما قبله فقلب الفاء ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو
 مضموما تقدير (قوله المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو يبعثه المتصل بافعال
 كثنائي ضرب بناريذ لان الحرف المتصل بالفاعل من تامتحرك (قوله كراهة توالي
 أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها فاصرة اذ لا يوجد التوالي
 الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو وانطلق والكثير لا تتوالي فيه فخر اعانه
 أولى و بان تواليها لم يعمل بدليل غلب وعرض وجنبدل ولو كان مقصودا لاهمال
 وضعه لم يضر والى دون ضرورة ولد باب التأنيث الفاء نحو شجرة قال وانما
 سببه تميز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا
 للساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على
 الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالي فيه
 اوجه سلا فراعته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فانه لم يتوال
 في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قوله هم قلندوة
 وقعدوة فلم يعتبر التاء لو حب قلب الواو ياء والضممة كسرة لفرضهم الواو
 المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الأصل في قلندوة وقعدوة وهو المفرد موضوع
 على التاء والحذف طار كافي الجمع نحو قلانس وقاحد بخلاف نحو شجرة
 فان الأصل بدون التاء واما نحو علبط وعرض وجنبدل فراء عن الأصل والأصل
 علبط وعرض مثل قرنفل وجنبدل ثم ما ذكر من منع العلة الفاصرة احدى واين
 ذكره ما ابن الانباري وصحح الجواز اني ان الساكنون حيث دللنا على كماله
 وبناء الفعل على الساكن جار على الأصل فلا يسأل عنه ليجتاج لتعليقه (قوله
 كجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفع المنصوب)
 نحو ضربت اذ لا يلزم توالي ما ذكر لان ضمير المنصب في معنى الانفصال (قوله
 وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربت فانه مبني على الفتحة الظاهرة او المقدرة
 على ما مر واما الواو فمبني معها على الضم على مقدمه (قوله وقد شمل ذلك كلمة محوم
 المستثنى) وهو قوله وبنائه على الفتح (قوله عارضان أوجهم ما مر) أي المناسبة
 وكراهة ما ذكره على هذا فاما مبنيان على فتحة مقدرة استتقالا منع من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل
 ولا يتخلو عن تأمل أما تقدير الفتحة استتقالا في ضربت فقط هو رخص به بعضهم
 وأما تقديرها استتقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادران يكون التقدير فيه لا تعذر

ففيه اعلال معروف (أو)
 كان مع (الضمير المرفوع
 المتحرك فيمكن)
 تسكين بناء (كضربت)
 بتقليب التاء كراهة توالي
 أربع متحركات فيما هو
 كالسكامة الواحدة لأن
 الفاعل كجزء من فعله
 وخرج بالرفع المنصوب
 وبالمتحرك الساكن غير
 الواو في هاتين الحالتين يعني
 على الفتح كما اذا تجرد وقد
 شمل ذلك كلمة محوم المستثنى
 منه وذهب بعضهم الى بناءه
 على الفتح مطلقا وأما نحو
 ضربت وضربوا فالسكون
 والضم عارضان أوجهما
 ما مر وعليه المصنف في
 الاوضح وبعبارة المتن
 كالمرح

يستحيل تحريك الجرف الواحد بحركة في آن واحد وما يؤيد أنهم للتعذر ماض حوا
 به من ان تقدير الحركة في المحكي والمضاف لباء التذكير لا تشتغال المحل بحركة
 الحكاية والثانية (قوله توههم ان الماضى الخ) أى والله مبنى على السكون
 مع الضمير المذكور اسكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه مبنى بخلاف بناءه على الضم
 مع الواو فنم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك تشرح الشارح الكلام
 ولعل الاقرب ان مراد المصنف وبنائه على الفتح انظرا لامع أى فلا يبنى على
 الفتح لفظا بل تقدير اوله هذا حكمه قول الشارح توههم دون يقتضى اسكن حله
 الكلام على خلاف المرام بما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله يضم فيمكن دون ان
 يقول يبنى على الضم فبنى على السكون مشعر بواقعة فى الاوضح وبما تقرره علم
 ان ما فى بعض النسخ من قوله وما ذكرته من انه مبنى على الضم مع واو الجماعة هو
 مقتضى ما فى المتن والشرح وبه صرح قريبه فى حاشيته على الاوضح عن بعضهم
 اسكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على ان الضم لا يدخل الفعل كالسكر
 فليأمل انتهى مع انه غير ظاهر زائد لا حاجة اليه فى العجب التسمية عليه وعاء
 التعرض لما فى اثباته فعليك بالتدبر التامه ذاقا لالراعى فى شرح الافية عند
 الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير فى الفعل الماضى
 نحو ضمير باملصه هكذا قالوا اظهروا الماضى والامر المسند الى الالف والواو
 انهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والامر مبنى على ما يجزم به مضارعه
 من حذف أو سكون فكذلك الماضى عند اتصاله ما به مبنى على حذف النون لأن
 سيمبو يرحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف انك تعد اليه النون اذا سميت به
 فتقول يا ضمير بان ويأمر بون وهذا دليل على انه مبنى على حذفها (قوله ومنه) أى
 عند جميع البصريين والكوفيين (قوله لقبولهما) أى عند جميع
 الغيوب (قوله التاء المذكورة) فيه نظرا لالتاء المذكورة الدالة على تأنيث
 الفاعل والتاء المذكورة انعم وبس ليست كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا
 لبعثهما ما لان معناه ما ان كان أمدا أو أذم فواضح وان كان حسن وقبح فلا أن
 الفاعل هو الجفس الذى هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بكورة ولا اؤنة
 او هو مذكر الا ان يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرد المقصود بالحكم وقال
 الرضى ودليل فعليتهما لالحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق
 الفعل واربعه أحرف لات وشت وربت ولعلت (قوله من توصأ الخ) من شرطية
 وتوصأ فعل ماض والفاء فى فهم بارطة والضمير يرجع الى الرخصة والتجارة تعلق
 بمحذوف أى فى الرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توههم ان الماضى مع واو
 الجماعة مبنى على الضم
 وليس كذلك تقدير ماض حوا
 عند الكلام على ألقاب
 البناء ان الضم لا يدخل
 الفعل كالسكر وتوههم
 ذلك تأمل (ومنه) أى من
 الماضى (نعم وبس)
 لقبولهما التاء المذكورة فى
 الحديث من نون يوم الجمعة
 فها ونعمت وفيه أيضا وأعوذ
 بك من الخيانة فانها ليست
 البطانة (و) هكذا (صلى
 ولىس)

مستتره مفسر بغير تعقيب محذوف وكذا المحذوف بالمدح محذوف والتقدير ونعمت
رخصة الوضوء ولكن قال بعضهم ان تميز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم
مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما قبل ال
فلا يكون مثلاً وغيره او فعل من ولا كلمة ما خلا فاعلاً ورائعاً ونحشراً ولا يكاد يجمع
بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه التاء وفي
الرضي واعلم ان الضمير المهم في نعم وبشس على الاظهر الاغلب لا يتقى ولا يجمع ولا
يؤتى اتفاقاً بين أهل البصرة وكذلك في كلام غيره وعلة بعثتين لكن في بعض شروح
الافقية ما يخالفه في التأنيس وجعل منه الحديث (قوله اقبلوهما ان شاء الله) فيه
ما عرفت لان مر فوهما ليس فاعلاً لعناها لان معناهما النبي والرجاء ومر فوهما
لم يفعل النبي والرجاء الا ان يقال معنى ليس الا انتفاء وهو قائم بمر فوهما فهو مثل ماتت
هنا ومن قال معناها النبي فراد به الانتفاء لان المصدر كثيراً ما يراد به الحاصل
بالمصدر اول جمله مصدر المبني للفعل والمراد بفعل الفعل ما يشتمل من قام به الفعل
(قوله بويكول) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توليتهم) خبر عسى وعند الكوفيين
بدل اشتمال (قوله اى الصبح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه
لا يحمله (قوله وقيل ان نعم وبشس اسمان عند جمهور الكوفيين) لعل وجه بناءهما
حينئذ نفعهما الانشاء بحسب الوضع وهومن معاني الحروف وفيه ان الانشاء
بالجملة لا بنعم أو بشس وحدها هذا واختلاف في حكاية الخلاف على طريقين
أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية حذرهما بن عصفور فقال لا خلاف في
أن نعم وبشس فعلاً وانما الخلاف فيهما بعد الاستناد الى الفاعل فذهب البصريون
الى ان نعم ال رجل جملة فعلية وكذلك بشس وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها
اسم يوم أو المدح نقلت عن اصلها وبشيها وذهب الفراء الى ان الاصل
في نعم ال رجل زيد رجل نعم ال رجل زيد حذف الموصوف وانتم الصفة التي هي
الجملة من نعم وبشس فاعلها ما قام فيكم اها بحكمه فذهب الرجل وبشس الرجل
عندهما ارفعان زيد كالوقت مدح زيد ومذموم عمر وذهب الرضى الى طريقة
اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب ولان الاصول تدعو اليها واحداً لها انما
صار امع فاعلها بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كدرد قطيعة فسني نعم
جيد فكما هي صفة مشبهة وكان تقدير نعم ال رجل جيد في غاية الجودة فصارت اجراً
جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم ال رجل خبر مقدم وما وزيد مبتدأ وخبر أي
زيد رجل جيد قال ولم يخج الى الضمير العائد الى المبتدأ لأن الخبر في تقدير المفرد
واصل ان الكلام في نعم وبشس الجامدين وذلك اذا استعمل لا انشاء المدح أو الذم

وَبَشِّرِ السَّمْعَانَ
وَبَشِّرِ السَّمْعَانَ
أَيُّ الْعَجْجِ وَقَبِيلِ أَنْفَسِ
أَنْفَسِهِ (عَلَى) قَوْلِ (الْأَمْرِ)
عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِالْفِعْلَةِ
عَسَيْتُمْ أَنْ تَوَلَّيْتُمْ وَالْحَسْبُ
لَكُمْ عَلَيْهِمْ يَوْكِبُ فَهَلْ
بِضَمِّ الْزَايِغِ خَوَلِيَسُوا سِوَاهُ
وَلَيْسَتْ مَفْهُومَةٌ وَلَا تَصَالُحُهَا
تَخَوُّعُ هُنَا إِنْ تَقْلُحْ
لَقَدْ وَاهِمَا الْتَأَهُ أَيْضًا

فانهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبه الحرف لذلك أما اذا استعمل استعمال الافعال المتصرفية وبنيت منها المضارع والامروا هما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة والبنوس فليس اسمان محمل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشروط اسمها ان يكون ضميرا او وحيدة فحرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجهومور في الملاقا اقول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وعلب في الملاقا اقول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفية ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الجبابرة ان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم
 أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عاها) أي بالطراد وكثرة كما قال الرضي بخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متفق عليه بخلاف نعم و بنس (قوله نعم السيرة على بنس العير) قاله شخص قد سار الى محبوته على حمار طيء السيرة وقول الدم مامني في المنزل الصافي ان السيرة هنا جلد يوضع في عنق الحمار غفلة عن أصل الفصة والعير بفتح العين المهمة الحمار وحشيا كان أو انسيا ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فوراً افخ عينك ولا تخفي لطف الاضافة (قوله أي يقول فيه) عبارة التصریح وأجيب بان الأصل ما هي يولد مقول فيه نعم الولد ونعم السيرة على غير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجمله انما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاثم بعضهم متقدم جربن أو في نحو منا نحن وأقام رماني قومها بفضلها أي فربن طعن وفربن أقام وواحدة بفضلها وكلا الأمرين متفق في المثالين وانما احتج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع نفسها الا بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فانه تقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وما ذكر من الجواب يقال في قوله

سبحك الله بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكان ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان البيت محمول على جعل نعم اسما أصيب الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال

لدخول حرف الجر عاها
 في قوله ما هي بنعم الولد ونعم
 السيرة على بنس العير وأجيب
 بان مدخول حرف الجر
 محذوف أي يقول فيه نعم
 الولد وعلى غير مقول فيه بنس
 العير وسأني الكلام في باب
 الفاعل على اعراب مرفوعها
 على هذا القول

ثين الزمي لان لان زمته * على كثرة الواشين أى معون

فوقع الزمي على لان ثم ادخل عليها ان فاجراها بحرى اسم حين دعت الحاجة الى ان
يعامل انظروا عاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عيسى
وايس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما
فقول قال الفارسي وأما لحاق الضمير في لست ولستما فليس بهما بالفعل لكونه على
ثلاثة احرف و بمعنى كان وكونه رافعا وانصبا كالحق الضمير هاتوا وهاتوا هاتى مع
كونه اسم فعل اقوة مشابهة الافعال انظروا كذا قوله الرضى قال الدمايني خلاص
من ذلك ان ابا على تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة
لحاقها هو مشبه بالفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها (قوله
والثاني حرف نفى) في الارشاد زعم الكوفيون انها تكون عاطفة في المفردات
شول قام القوم ليس زيد وضررت القوم ليس زيدا وضررت بالقوم ليس زيدا ولا
يجوز هذا عند البصريين (قوله اعدم دلالتهم على الحدث والزمان) بين بعضهم
عدم دلالة ليس على المضى يجوز ليس زيدا قائما غدا اذ لو دل على المضى لم يجز
ذلك كما لا يجوز كان زيدا قائما غدا واستدل على حرفيته ما أيضا بعدم تصرفها
واجب بان عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو
الدليل المثلث للدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه
الحرفية (قوله بجمع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لان اسم انهما
لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والافاق قياس ذلك
قال في المكشاف في تفسير قوله تعالى عوانين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشار به
الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكرنا انتهى والتأويل بالمدكور كالتأويل
بما ذكر بناء على ان ال في الوصف الصريح موصولة وان اريد به التبعيض وما اقتضاه
كلامه من ان اسم الاشارة اذا كان مفردا و مرجعه متعدد يؤول بالموصول
بخالف ما اشار اليه في سورة الانعام في تفسير قوله من الله غير الله انكم بذلك
اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح
في ان اسم الاشارة اذا خالف اشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى
للتأويل بما يحتاج الى تأويل بل مع امكان التأويل بالثنائي أولا وقد اعترف بما
أشار اليه في سورة الانعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى
على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظر من فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما
لم يجمع اسم الاشارة الى التأويل لانه كالموصول في كون تنبيهه او جمعه ما
وتأنيته ما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد منهما الى غيره عنه من

وقيل ان عيسى وليس
حرفان الاول حرف نرج
كامل والثاني حرف نفى كما
التاقية لعدم دلالتهم على
الحدث والزمان ولان افادة
معناها مشتقة على
غيرهما كسائر الحروف
واجب بجمع الاول ولولم
عدم دلالتهم على الحدث
والزمان فارض وبيان توقف
افادة معناه على ذكر
التماق بعدهما انما هو
لشبهتهما بالحرف في عدم
التصرف فلما شابهاه أعطيا
حكمه في التوقف المذكور
اذ بعض الحكماء قد يعطى
حكم بعض آخر لثابتة
بينهما كالضامن

المفرد والثنائي والمجموع تذكيرا وتأنيسا انما هو لتمييز عند المخاطب وذلك انما يحتاج
اليه فيها وغائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التي هي محل هذا
الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانما انما تستعمل اذا
كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يتكفيا في التمييز واعلم انه اذا
خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان مميزة أقوى وهو الحس الظاهر
ولان فيه تقليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ
هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح خزانة لانه لا وجه للزعم المذكور الا ان عدم
دلائلها على الحدوث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان
الظاهر في الجواب ان يقال ان أر يد عدم دلائلها على ذلك وانه فهو ممنوع
وان أر يد استعماله فهو مسلم لكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبأن
توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والظاهر أن يقال وبسليم الثاني الآن توقف
افادة المعنى على الغيبة لا يقتضي الحرفية مطلقا بل اذا كانت لذات الكلمة
لا لأمراض كما هنا فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعدم جاتها هو الخ
فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو طوف على متوهم أي قال كذا وأشار
ومثله شائع والاشارة لغة الافهام بالبدو ونحوها وفي عرف البيانين الالكمانية عن
الشيء بوسائط قلبية غير خفية فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل
أبدا) أي مستقبل زمني لا يفتل عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار
الحدث المأمور بإيقاعه وأما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء
هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه
انشاء وان من الانشاء ما حدث منه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت
وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدث منه مسند الى غير المتكلم
باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا الزمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من
حيث الحدوث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول وثبات الحال للافعال
الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وانما بثبوتها من ضرورة الوقوع
فلا ينافي هذا اني ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدر
في فعلية العروضة لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع
فلم يتوارد الي والاثبات على محل واحد (قوله أودوام ما حصل نحو يا أيها
النبي اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الخبر بخوارم ولا حرج فانه بمعنى رمية
والحالة هذه والا لكان أمره بالتجديد الرمي وايس كذلك انتهى ويجوز ان يكون
بمعنى اعتد بالرمي أي اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثاني من
أقسام القول في قوله (وأمر)
وهو مستقبل أبدا اذ
المقصود به حصول
بمعنى أودوام ما حصل
(ويعرف) أي يقين
بمعنى (بدلته)

على الطلب أي بنفسه
 لا بانضمام غيره إليه لخرج
 نحو لا تضرب فان الدلالة
 على الطلب وان فهمت منه
 فهي بواسطة حرف النسي
 الذي هو طلب الترك ولا بد
 (مع) ذلك من (قبوله) ^{المخاطبة}
 وقري عينا أو نون التوكيد
 كاذان والمراد بياء المخاطبة
 بياء الفاعلة وهي اسم مضمرة
 عند سيبويه والجمهور ورفله
 دلت كلمة على الطلب ولم
 تقبل الباء أو النون فهي
 اسم فعل كتران أو مصدر
 كضربا زيدا أو حرف نحو
 كلا بمعنى انت أو قبلتهما
 ولكن لم يدل على الطلب
 فهي فعل مضارع نحو
 ليسجن ولنكونا أو فعل
 تعجب نحو أحسن بزيد فانه
 ليس أمرا على الأصح بل
 على صورته وإنما قال بياء
 المخاطبة ولم يدل بياء المتكلم
 لان هذه تكون في الاسم
 والفعل والحرف نحو مربي
 أخى فأكرمه نى ولما فرغ
 من تمييزه شرع في بيان
 حكمه فقال (ويناؤه على
 السكون)

من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك لعل الخ (قوله على الطلب)
 أي لحدته (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله لخرج نحو لا تضرب)
 وتضرب فان دلالة على الطلب بواسطة اللام والتثنية به أولى لانه طلب فعل فتوهم
 دخوله أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وإن دل على الطلب
 بدليل جزم المضارع في جوابه وقيل بياء المخاطبة ليست دلالة على ذلك بنفسه بل
 باللام المقدرة ونحوه والطلاقات يتبعن وما أشبهه بمحذاته على الطلب عارضة
 وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى وكان عليه ان يقول ولیدخل ما يستعمل من
 شعبة الأمر في نحو الاباحة بقرينة دلالاته على الطلب بنفسه وإنما استعيد الاباحة
 بقرينة أو مما قرر علم انه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعهد مع الاقتران مع
 قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر
 ان هذا التركيب على حذف زائد وان كان غنيا فهو مجمل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر
 انه جمل معنى لم يرد ان مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر
 والظاهر ان سمع في موقع الحال من الضمير في بدلاته أى حالة كونه مصكورا مع قبول
 الخ (قوله نحو كل الخ) الأولى التثنية بالمجرى من الباء لانه الذي قبلها (قوله بياء
 الفاعلة) أى الموضوع بطريق الاصاله للفاعلة والمراد بياء الفاعلة الخاصة أو
 اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضرب زيدا
 اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل انها حرف والفاعل
 مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حرفا
 لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الباء في التثنية كناء التانيث وبان
 علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا
 الغنيبي رحمه الله ظاهره ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا
 بان اسم الفعل جمعه منقول اما عن المصادر الأصلية الكائنة في الأصل أصواتا
 أو عن الظرف أو عن الجسار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سأتى في هذا الشرح
 من ان اسم الفعل امام شغل وهو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل أو منقول وهو
 ما وضع غيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومثله المربى بنزال ونحوه مما يدل على
 الطلب (قوله بمعنى انت) تفسير للمقصود من الردع والافعى الانتهاء معنى الارتداع
 لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير بمعنى الحرف بضمون الكلام على انه منع دلالتها
 على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر اذ لا يقبل بياء
 المخاطبة ولا نون التوكيد الاشد وذاعلى ما في المعنى (قوله فانه ليس امرا) بل هو
 فعل ماضى جى به على صورة الأمر وعليه فالظاهر انه مبنى على فتحة مفردة على آخره

منع من ظهورها مجيئها على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صيغة
الامروان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب
أو تقدير نحو اضرب بالرجل وعض واهلم وقد اجتمع على قوله

من أيا قاسم وأما أباه * ولزيدا ومن أيا الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأيا قاسم مفعول به أي كذب أيا قاسم يافلان
وان شئت نصبت أيا قاسم على النداء وأما فعل أمر من أم يؤم وأيا مفعول به منصوب
بأما أي أقصد فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي ولي وزيدا مفعول به أي قاريه
وأيا الثاني مفعول من الثاني أي كذب أيا والجهولا نعت أباه والفسه للاطلاق
والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتي بذلك حتى يصير الاستثناء

الآتي منقطع الان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوم الخ لا يدخل فيما لم يتصل به
الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى
ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * تنبيه * علم عامر
في ول زيد ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد ومثله

تحمذ زيد الخ الجود والفضل * واهمال ما ار جوه من ذلك من البسل

لان محمد محم منادى مر خمس ودفع فعل أمر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبسل
الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه الا حركة كما أشار اليه الدماميني ملغزا بقوله
أقول بأسماء قولي ثم يازيد قل * وذلك لجلتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أي جبهني عذمت حذف الياء لبناء ونقلت حركة الهضمة للام
قبلها وحذفت (قوله ضمير تنبيه) نحو قومافانه يبنى على حذف النون (قوله)
ولاشمير جمع) نحو قومافانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة)
نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بناءه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقديرًا والابني على الفتح نحو اضرب بن واضرب بن ومنه

يارا كبا بلغ اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لانهاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله)
وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ
اشافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشعمل ما أوله أو
أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف
آخره خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أو لا و بناؤه على
السكون ولله الم يقدر يبنى مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ
كرهية الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولا يله

اذا كان صحيح الآخر ولم
يتصل به ضمير تنبيه ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة
المخاطبة (كاضرب) وانطاق
واستخرج اذ مضارع مجزوم
بالسكون (الا المعتل) وهو
ما آخره أو أو الف أو ياء
(فعل حذف آخره) بناؤه
وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (٧٩) (كأغزو واخسر وارم) اذ مضارعه يجوز بحذف

آخره فأغزوني على حذف الواو واخسر على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعهما مثلها (و) (الا نحو قوما) مما هو صحيح لا خروا اتصل به ضمير تنية (و) نحو (قوما) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجوز بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزى وان اتصل بالنون النسوة بنى على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة تخوق واقعان واعلم ان المصنف لو قال كافى الاوضع بناؤه على ما يجوز به مضارعه لكان أحسن لكن لما ذكر ان للماضى ثلاثة احوال أراد ان يذكر بالتفصيل ان الامر كذلك (ومنه) أى من فعل الامر (هلم فى لغة) بنى (تقيم) المحققين بها الضمائر بحسب من هي مستندة اليه نحو هلم يازيد

و بنى بهم ذلك انه من كلامه (قوله لكن يشترط ان لا يتصل به ما تقدم أى من الضمائر فله حينئذ بنى على حذف النون كالصحيح كما بأتى وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتثنية بل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كاحل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أو نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً والبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المنكسر) الانسب ان يقول فان اتصل بالمتصل ذلك فكأن صحيح كما صنع فى لاحقه لان كلامه بيان لفهوم قوله السابق لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزوا بواوين الاولى لام اليكامة والثانية واو الضمير بحذف حركة اللام لان الضمة على الواو تقبله ثم اللام لا لتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا (قوله اغزى) أصله اغزى استقلت الكسرة على الواو وحذفت ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الواو لمناسبة الياء لا لتقلب الياء واو الوقوعها ساكنة بعد ضمة وان حذفت قلت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لا لتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو افر من ياهدات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصلى ذهب فليجز (قوله ولو قال كافى الاوضع و بناؤه الخ) فيه انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث محصا كان أو متصلا فانه مبنى على السكون ومضارعه ليس يجوز ما يبدئ به على السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصصا الى المعتل وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج هذا لو كان معر باو يرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرة نون التوكيد فانه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يقال ان مضارعه يجوز بحذف النون بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارعه له كهات على ما قاله الجوهري ولا يعلم ما حكم الامر الذى مضارعه ليس معر باعلى تلك الزيادة فتعوى الاحـ تبة غير حسن (قوله ومنه) فصله بتمه لان فيه خلافا (قوله هلم فى لغة تقيم) أى على لغة تقيم لانهم استعمالوه على وجه علم منه انه فعل أمر نبنى على لغتهم فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له امضارعا من قيل له هلم فقال لا اهل وقيل هى فى لغة تقيم اسم غلب فيه جانب الفعلية لا التزام فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لخرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاطهار واجيب بأن التزام احد الجانبين لا يجزى جها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرهما عن بعض

وهي ياهدو هلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهدات واما اهل الحجاز فبنى عندهم اسم فعل لازم طريفة واحدة لا يختلف بحسب من استند اليه وبلغتهم جاء التثنية نحو

بني تميم وإذا اتصل بهم أها الغائب نحو هلم لم تضم بل تفتح أيضا وكذا إذا اتصل
 بهم أسا كن نحو هلم الرجل ولا ينافي اسميتها الحقوق الضمائر البارزة لها الماسرى عسى
 وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) منه المصنف في شرحه على أنه تبين من هاتين
 الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومدة معدة فإن كانت بمعنى قرب وأجسر كانت متعديّة
 وإن كانت بمعنى أقبل فهي لازمة وقد تسمى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات)
 أشار بقوله وكذا دون أن يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه إلى أن قوله في الأصح
 عائذ إلى هات وتعال فقط لا إلى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الأصح صريح
 في ذلك لا يمكن قد عرف بما عرفت الخلاف في أعاد النجوى بين في لغتهم وحينئذ
 فقول المصنف في الأصح راجع للجميع كما أثرنا إليه عند قوله ومنه قال الرضي
 هات بمعنى أعط وتنصرف بحسب المأمور أفرادا وتثنية وجعاً وبه كبراً وتثنية
 تقول هات هاتباها تهاها في إلى هاتين وتنصرفه دليل فعليته تقول هات لاهاتين
 وهات إن كان بك مهنات وما هاتيك كما أعطيك قال الجوهر ي لا يقال منه
 هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس يتسام التنصرف ثم قال ومن قال هلم
 اسم فعل قال لحق الضمائر لقوة مشابهة للأفعال ويقول في مهنات وهاتيت أنه
 مشتق من أهاتي كأحاشي من حاشي ويسمى من يسم الله انتهى وقال صاحب الفتح
 والأصح عندي أنه ليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر من أتى الشيء إذا أعطاه
 أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله مالم يتصل به ضمير جماعة الخ) فإن اتصل
 به ضمير الاثنين نحو هاتبا يازيدان أو ياهذان استمر على كسر التاء وكان مبنيًا
 على حذف النون (قوله لا غير) أي وإن اتصل به ضمير الجماعة أو غير نحو قل
 زعالوا لم يضم مع الواو لطفة الفتحة بخلاف ما إذا كان قبل الواو كمرقة لمب ضمة
 لائقن أو ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قبل أصل تعال إن يدعى به الإنسان
 إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو
 ارتفاع المنزلة فكانه دعاء إلى ما فيه رفعة كقولك غير ما غرت شرى بالقول له قال تعالى
 قل تعالوا آل نبيكم عليكم (قوله وقوله مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو يوزن
 التوكيد لطفة المسافة من التوقف لما قال في التصريح ثم النظر في هات وتعال هل
 يقبلان التوكيد فيه خلاف في علامة الأمر أو لا فيخالف ما اختاره أولاً فهما
 (قوله وتعال) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابع مع عدم انضمام
 ما قبلها فبقى تعال ياء من حذف كسرة الياء الأولى للاستتقال والياء لا لقاء
 الساكنين بينهما وبين ياء الضمير (قوله فلن أمرت به ما مذكرا) أي مفردا
 (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي إن لم يتباشرها منون التوكيد

قل هلم شهداءكم والمثاليين
 لاخوانهم هلم البنا (و) كذا
 (هات) بكسر التاء مالم يتصل
 به ضمير جماعة المذكورين
 فيضم نحو هاتوا (وتعال يفتح
 اللام) لا غير (في الأصح) أي
 الجمع لا تها على الطلب
 وقوله ما مع ذلك ياء
 المخاطبة كهيأت وتعال
 فاذا أمرت بهما مذكرا
 كان بناؤهما على حذف
 حرف العلة فتقول هات
 وتعال كأم وأخس

لفظا وتقدبر أو لا كان بناؤه ما على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤثنا) أي
مفردا أو ما إذا أمرت بهما جميع مؤثنا فأنهما يثنيان على السكون نحو فتعالين
وهاتين ياءندات ومثل المفرد في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما متى مطلقا
أو جمع مذ كرنحو تعالينا وهاتين يانيدان أو ياهندان في المثنى وهاتوا وتعالوا
في جمع المذكر ولو قال وحكم بناهنا علم من حكم بناء المقتل كان أولى (قوله وقيل
إنهما اسماء فعلين الخ) قاله الزنجشیری للزومهما الأمر والحوق الضمائر بهما القوة
مشابهة لفظا للأفعال فالخاتمة لهما واعتراض بأنه يدل على أن هاتين لا تستعمل إلا
على صيغة الأمر وليس كذلك فإنه يقال هاتين للماضى كعاطى وأصريفه كعصر يفه
ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه قال ولله ما يعاطى وما يعاطى أى
ياخذ (قوله ما دل وضعا الخ) أى فعل يفهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير
احتياج إلى ذكر شيء معه ولا يقتضى ذلك أنه تمام مدلوله لمعارف أن لطاق الفعل
الذى هذان جزئياته مدلولان ثالثا وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا
ذكر الفاعل المعبر ودخل بقوله وضعا المضارع المنفى بـ لا فإنه يدل بالوضع
على حدث غير منقضى وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحاصل فيما مضى ومثله
المضارع في سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وجذا وسأوى
الماضى في سياق الشرط فإن دلالاتها على الحال والاستقبال وتجردها عن
لماضى أمر عارض والعبارة بأصل الوضع وبذلك سار التعريف فجاء ما نال لكن
يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الأمر لأنه يصدر عن حدث وزمان غير
منقضى وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقضى حاضرا كان أو مستقبلا
محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غاية أنه نص في أن المضارع مشترك وتصح
التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم
كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم وأومستقبلا عطف ومعطوف
والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى
وأوائل المستقبل مع الجزأ الحاضر وليس المراد منه عند النخاة الآن وهو الزمان
الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا أتاهم بقولون يصلى من قول
انما زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماضى وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة فى الآتات السكتية المتتالية واقعة فى الحال وطاهر كلامه أن المضارع من
قبيل المشترك وهو طاهر مذهب سيبويه وأيدوه بأن الإطلاقه على كل منهما
لا يحتاج إلى استوغ بـ خلاف الإطلاقه على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ
واختار بعض المحققين أنه حقيقة فى الحال مجازى الاستقبال لأنه إذا تجرد عن

وان أمرت بهما مؤثنا كن
بناؤه ما على حذف النون
فتقول هاتين وتعالى كرى
واخشى إنباء الأمر على
ما يجزى مضارعه وقيل
إنهما اسماء فعلين وأشار إلى
الاسم الثالث بقوله
(ومضارع) وهو ما دل
وضعا على حدث وزمان غير
منقضى حاضرا كان
أو مستقبلا

الفرائض لم يحمل الاعلى الى الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذه اشارة
 للحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للعال صيغة خاصة كالأخويه واختار
 بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم
 حالاً ثم ماضيا فالاستقبال أسبق فهو أحق بالمثال وردائه لا يلزم من أسبقية المعنى
 أسبقية المثال وقيل انه لا يكون الال للعال وعاءه ابن الطراوة لان المستقبل غير محقق
 في الوجود فاذا قلت زيد يقوم فعناه بنوى ان يقوم غدا وقيل لا يكون الال للمستقبل
 وعليه الزجاء وانكر أن يكون للعال صيغة اقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر
 ما تنطبق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وردائه المراد بالحال الماضى غير
 المنقطع لا الآن التماس بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور
 المستقبل يفتح الباء اسم مفعول والقباس يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما
 يقال الماضى (قوله وسعى مضارعا) عالت التعمية في هذا دون الاخر للتحقق فيه
 (قوله هذا التركيب) احتز بذلك عن المعاني الافرازية فلا يراد ان نحو من يحتمل
 معاني كبيان الجنس والتبعض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف
 كلام الامر ولا مكي لان صورته ما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي
 ولا في النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقديم العامل على لام كي
 ووقوع لام الامر ابتداء وان يفتى بغير لام أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا
 النهاية على انه لا يفيد في نحو جئتكم انصر بزيد فان اللام تختمل أن تكون
 للامر والتركيب جملة وان تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شيء
 آخر لو أقام لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك
 في الاسم نحو ما أحسن زيد في الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلام
 التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا
 لا عراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما تعرض به على الجمهور
 كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب
 واحد وليس كذلك وبان الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه
 يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو لاكن اعتكف أو مكنه فالحق ان الاسم
 انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التي
 نظرفها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصورات في الفهم المضارع انما كانت لتوارد
 عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة فاعرب (قوله وقضية ذلك الاشتغال
 في الاعراب) انما تخفى هذه القضية لوزكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم
 يجر ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكرانه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وتسمى مضارعا من المضارعة
 وهي المشابهة لما يشابه الاسم
 في ان كلامهما يطرد عليه
 بعد التركيب معان مختلفة
 متوالية على صيغة واحدة
 وقضية ذلك الاشتغال في
 الاعراب

فيه تيمان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي
أن يقول وقضية ذلك أصاته في الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية
كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما
كانت المعاني الخ) أو ردانه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره
كان يقال ما أحسن إلى زيد بشئ في النفي وما أحسن ز بدعيته أم أنفه في الاستفهام
وما أحسن ز يداعلي غيره في التعجب ولهذا كان الحق أن توارد المعاني المقتضية
لأعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كإظهار
العوامل المقدرة من ان في التعجب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرع
في المضارع) هذا قول البصريين وقال السكوفيون أصل فهم ما وقال بعض المناخرين
أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لانه بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله
في الإيهام والتخصيص) لأن الاسم يكون مهابا بالتكثير ويخصص بالتعريف
والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل بخلاف السين
وسوف ولا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسماء لانه
يستفيد من المضاف اليه نعتا أو تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم
لأن ما هناك حكم على المجموع أي مجموع الأسماء لا يكون الا في الاسم
أولا يكون أصالة اللفظية على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء
على أنه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا إشكال أصلا (قوله وقبول لام
الابتداء) لأن لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لهبرة وعلى الفعل نحو
ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات
لا تشخصها أفيد دخل نحو يقتل بالنسبة إلى اسم فاعله والماء الجريان لفظا أو تقدير
لبدخل يقوم بالنسبة لفاعله لأن أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت
الحركة من الواو لئلا تكون الهمزة قبلها (قوله مرده ابن مالك) فيه أن ابن مالك لم يرده
من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لأعرابه فقال أما الاول والثاني
ولأن الماضي قبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت
قدومه فتخصص وأما الثالث لأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
جوابا للو وأما الرابع فليس بطرد ولو سلم فالماضي يجري أيضا على الاسم كفرح
فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة في تلك الامور
بمعزل عما سجي بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر
ان ما قالوه ليس بتمام في نفسه وبته تدبر تمامه لا يفيد لأن تلك الامور الاربع ليست
هي السبب في اعراب الاسم حتى يقترب على ثبوت ما في المضارع اعرابه لأن شرط

لكن لما كانت المعاني
التعاقبة على الاسم لا يميزها
الا لاعراب وعلى المضارع
يميزها غيره أيضا كان الاسم
أشبه احتياجا إلى الاعراب
من المضارع فجعل الاعراب
أعلا فيه فرع في المضارع
وما قيل من ان العلة في التسمية
مشابهة للاسم في الإيهام
والتخصص وقبول لام
الابتداء والجريان على
حركات اسم الفاعل وسكانه
فرد ابن مالك في شرح
التسهيل (ويعرف أي يميز
عن جميعه

(لم) أي بدخولها عليه نحو
 لم يلد ولم يولد وما يميزه
 أي ما دخول حرف التنفيس
 عليه كـوف وكذا دخول
 اللام أو الالاطيبتين وإنما
 اقتصر المصنف على لم كان
 مالم في ألفيته لأن لها
 امتزاجا بالفعل بتغير معناه
 إلى الماضي حتى سارت
 كغيره قاله الرضي (وافتحاه)
 بالرفع على الابتداء كما هو
 قضية كلامه في الترح
 يكون (بحرف) واحدا زائد
 (من) أحرف (نابت) أي
 بعدت أو أئبت أي أدركت
 (نحو) قولك (نقوم وأقوم
 ويقوم) زيد (وتقوم)
 بأهم ولم يذكر هذه الأحرف
 ليعرف بها المضارع
 لوجودها في أول الماضي
 وانما ذكرها تهديد للعكم
 الذي بعدهما كما سيأتي ومن
 النجاة من جعل افتتاحه
 بأحداهما من علامته أيضا
 وهو ظاهر كلام المصنف بل
 قيل إن التمييز بها أولى من
 التمييز بلم لعدم انفكاكها
 عنه ولا اتصالها به وللتنصيص
 على جميع أمثله بخلاف
 لم وعليها اقتصر ابن مالك
 في التسهيل وعليه فيشترط
 في المزة أن تكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولأنه نقول إنها وإن لم تكن سبب الأعراب
 إلا أنه يصح إلحاقها بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لا يمكن فيه أن قياس
 الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة لأن قياس العلة متعذر
 لأن هذه أعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الأعراب لا مطلقا (قوله لم)
 أي بفتح دخولها عليه والمراد به الاستقامة المعنى وعدم الامتناع بسبب العلة
 ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور
 في تعريف المضارع (قوله الطائيتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف
 سواء استعملافيه أو في غيره وانظر في التنبيه هل هي من باب التغليب أو يكفي
 الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لأن لها امتزاجا إلخ) هذا انما يتجده على قول المبرد
 من صرفها معنى المضارع إلى الماضي ونأظفها وأما على قول سيبويه أنها تصرف
 لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجده هذا التعليل وأيضا
 انما يتجده على القول بأن لما سركية من لم وهو قول الأكثرين أما على القول
 باليساطة فيحتاج إلى زيادة في التعليل كان يقال مثلا اقتصر على لم أن ذكر ولاها
 أول حر وفأهسي كالأصل لما أول أنها ادخل في الجزئية من لم بديل حذف الفعل
 بعد ما دونها وعلى بعضهم لا يقتصر عليها بأنها أشهر عوالمه بقي أن حرف التنفيس
 يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولد الميعمل ويحجب بأنه لا تغيير
 في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف
 من نابت ولولا كلام الشارح أمكن حزه عطفًا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من
 أحرف نابت) أي من الأحرف المجموعة في نابت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو
 أكرم وزجر وبنوا تعلم (قوله تهديد الحكم إلخ) هو قوله ونضم أوله إلخ كما يصرح
 به الشارح قريبا والتهديد التوطئة قوله وهو ظاهر كلام المصنف (أي في المتن) قوله
 لعدم انفكاكها عنه (هذا ظاهره) على كلام سيبويه والبصريين فيما إذا اجتمع تأني
 مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتشاء وتعمل نحو فانت له تسمى ونارا تطلق
 من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى لهشام والكوفيين وعدم
 الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك الخفيف بالحذف بما تصدر
 فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا وفي هذه
 القراءة دليل على أن المحذوف من نزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة
 المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الظاهر قوله تعالى وكذلك نجني
 المؤمنين في قراءة عامم أصله نجسي ولذلك سكن آخره (قوله ولا اتصالها به) أي
 على أنها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في المزة إلخ)

لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان أحرف تأيت صارت علما في الاصطلاح على
ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المصنف ما تقدم لان الطالب
قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما ابتداء (قوله للمتكلم وحده) أي مذكرا كان
أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم فاندفع ما تبديل الصواب ان يقول للمتكلم مع الانفراد
وقس عليه فابعده لان ما ذكره يوجب صدق حده الضمير على أحرف المضارعة
واحترز به عن همزة لا تكون للتكلم نحو أقاموا كرم فان قيل لك ما تقول في الخفي
من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قتل من سكن ألباء فهو عنده مضارع ومن
فكها ففاض وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أي متفرا أو التعريف
فيه العهد الذهني والعهد ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملة أو منعول مطابق
للحال المقدرة أي يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحد أو نصب على الظرفية
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن
الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال
الدمايني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل
منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من المذكورين والآنث
أو مضافا ومقتضى عبارة المصنف يعني ابي مالك وكثيرين ان النون للمتكلم حالة
كونه مشاركا في مشاركة قبدي ثبوت المتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن
يشاركه معالي السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للعظم نفسه
ولو ادعاء) أي أو للمتكلم المعظم نفسه اكونه عظيم ما بحسب الواقع أو بحسب
الادعاء وقيل انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة
أو لان اتباعه يشاركونه في غائب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع
لعدم المعظم كجماعة ولم يحسب منه في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به
كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فادته الملائكة والمنادي جبريل وحده
فلان الجمع الحلي باللام ينسج منه في مثل هذا الموضوع معنى الجمعية فيكون مفردا
في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح السعد في المطول في بحث ان استغراق المفرد
اشتمل ان الجمع لا يتسمى بالتحصيص لو احدثوا قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب
واحد محجاز فالأولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة وانه مجاز وانما نحو يا أيها
التي اذا طلقتم النساء فن باب تغليب المخاطب على الغائب أي اذا طلقته أنت
وأنت وانما يخص بالنداء لان الكلام معه ولانه امام أمته وأما تجوز الكشف
والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع له عظيم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحوه القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفي النون
أن تكون للمتكلم ومن معه
أو للعظم نفسه ولو ادعاء
وفي الماء ان تكون

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط الاوحد فلا يدل على
 مجيئه بل على ان المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
 انما جاء به بحال من غير واحد عن القيام ومنه اياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله
 للغائب المذكور مطلقا) أى مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره المراد اللفظ الغائب فلا
 يراد ان الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التبذير والتأنيث
 اذ هما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر
 فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله وجمع الغائبات) أى ظاهرا كان الاسم
 كيقوم الهندات أو مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كامرا أو غيره نحو
 السموات يقطرن جمعا سائلا كان الاسم كامرا أو مكسر نحو الهنود يقمن والا عين
 يدمعن ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالياء الفوقية كمفردة (قوله
 ان يكون الخطاب مطلقا) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع
 مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب لتقديمه اسكون الخطاب معه كقوله تعالى
 فن تبعلن منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكرا ومؤنث
 فالقياس تغليب المذكور (قوله ولغائبة) أى لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها
 نحو تقوم هند ومضمراها نحو هي تقوم والحقيقى كما مثل والمجازى نحو تنفطر السماء
 وهي تنفطر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تحصى الكتاب على معنى الغيبة ونحو
 تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تنبيه غائبة وشمل
 الظاهر نحو تقوم الهندات والمضمرة نحو الهندات تهومان والحقيقى كما تقدم
 والمجازى نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لسكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير
 الغيبة فهل تقول هما تفعلان بناء فوقية تعنى امرأتين حملا للمضمرة على المظهر ورعا
 للمعنى وانظرا الى ان الصمات ترد الاشياء الى أسوأها وهو قول ابن ابي العافية
 وتقول هما يفعلان بناء تحمية رعا للفظ فان هذا اللفظ يكون للأن كربين وهو
 قول ابن البادش والروح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة
 اقصر على أخى بد محدثا * وما لهما ان تعلمتا متأخر
 لعلهما ان تبغيا حاجة * وان ترجيا ما رجا كت أحصر
 (قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أى هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل
 حروفه أسولا) يخصر في الرباعي المجرد كما مثل والمحقق به كجورب وتجابب (قوله
 أم بهضها زائد) هو اللانئ المزيد فيه وهو ثلاثتا أبواب الأعمال كيكرم
 والتفعيل كيف فرح والمفاعلة كيف اذل (قوله ويفتح أوله في غيره) أى في اللغة المشهورة
 وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مريدا فيهما) اما حرج واحد نحو ويد حرج

لغائب المذكور مطلقا
 لو جمع الغائبات وفي التاء
 أن تكون للخطاب
 مطابقة أول الغائبة أو للغائبتين
 وبهذا يظهر ان التعبير
 بأنيت أنسب بالفسحة
 للتضمية من تعبيره بأنيت
 والحكم الذي أشيرنا اليه فيما
 مر هو قوله (ويضم أوله)
 أى المضارع أى الحرف
 المفتوح به (ان كان مضميه
 رباعيا) سواء كان كل
 حروفه أسولا (كيد حرج)
 اذ ماضيه مدرج أم بهضها
 زائدا كيجيب (ويكرم)
 اذ ماضيه ما أجاب وأكرم
 والهززة فهم ما زائدة لان
 وزنه ما أفعول (ويفتح أوله
 في غيره) أى غير المضارع
 الذي ماضيه رباعي بأن كان
 ماضيه ثلاثيا (كضرب)
 اذ ماضيه ضرب ولا يكون
 الا أصلى الحروف أو خماسيا
 أو سداسيا كينطلق
 (ويستخرج) اذ ماضيه ما
 انطلق واستخرج ولا يكونان
 الا مريدا فيهما ومن
 الخماصى نحو

ما حرّنان نحو وانطلق أو ثلاثة نحو واستخرج (قوله نحو خصم وقيل يجوز في فائهما
 يقع بقتل حركة المدغم الياء والكسر لانهما الساكنين وهذا أولى لان لا دقل
 تبايناً بين الهمزة والياء من العرب من اذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول
 خصم وقيل بكسر الخاء والصاد والفاء والتاء وقياس المضارع من الاول في قتل
 مثلاً بقتل بفتح الفاء ومن الاخيرين يقتل بكسر هاو يقتل بكسر حرف المضارعة
 أيضاً اتباعاً للقياس ثم هذا التقدير من قياس في كل فعل ادغم فيه تاء لا فتعال (قوله
 ادغمت التاء) أي بعد نقل حركتها الى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي همزة
 الوصل استغناء عنها بفتح ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح)
 قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا
 نحو اهر يق واسطبع) أي يستثنى ذلك وأهر يق بسكون الهاء يصح التقرير
 الآتي اما اهر يق يشتبه فهو من هراق ابدلوا من الهمزة تاء ثم صرفوا الفعل بها
 لانهم انما حذفوا الساكنة همزة في يرق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج
 فهو مدحرج قالوا يرق فهو مهران (قوله فان الهمزة فيها مضمومة) احتراز عن
 مضارع استطاع حذفوا تاءه لجانسة الطاء كما حذف أحد المتلين نحو ظلت ومست
 ففتح مضارعه كما يفتح يستطبع (قوله ليس رباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء) لان
 الشاذ لا يجب ان يدخل في القواعد (قوله أو ان الهاء والسين زائدتان على خلاف
 القياس) والاصل اراق والطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل الطوع مثلاً نقلت
 حركة العين ثم قلبت الفاء لتحركها في الاصل وانما حاق ما قبلها في اللفظ ثم زيدت
 السين عوضاً من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العلة وان لم تذهب
 من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت ونمات للتحذف عند سكون اللام في نحو لم
 يطع وأطاعت فلا حاجة لقول ابن عصفور رمؤ ولا ان السين زيدت لتسكون عوضاً
 عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اري اكون الحرف عوضاً من شيء
 في حال دون آخر معدوم الظاهر ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن
 موجوداً وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفاء انتهى وانما حكى بان أصلهما
 اراق والطاع لانهم مالم يسموا بنية الافعال ومعناها ما معنى الرباعي كذا قيل
 ووافقته في استطاع قول سيبويه انما هي الطاع لانه معترض كما نقله ابن الزبير
 من المغاربة بان معنى استطاع اندر ومعنى الطاع انقاد ولم يقل أحد من أهل اللغة
 عن العرب بان استطاع بمعنى الطاع انتهى واجود ما يثبت في دفعه ما ذهب اليه
 ابن الطبري ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذال فلا يبعد

خصم وقيل بالتشديد فان
 أصلها ما اخصم واقتل
 ادغمت التاء فيما بعدها
 وحذفت الهمزة ولهذا وقع
 حرف المضارعة فيها
 ويستثنى من كلامه نحو انا
 فان الهمزة منه مكسورة
 على الافصح وكذا نحو
 اهر يق واسطبع فان
 الهمزة فيها مضمومة مع ان
 ما مضى ما وهو اهر يق وقد
 واسطاع ليس رباعي وقد
 يقال بانهم ما من الشواذ فلا
 استثناء وأن الهاء والسين
 زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انقاد من طاع واذا كان كذلك فقد
 آل معنى اطاع بمعنى استطاع من حيث ان القائل اطعت بمعنى صيرت غيري منقادا
 كأنه قال قدرت واستطعت فيكون سيدي به انما جعل استطاع من اطاع
 لاتقانها بمعنى لان كل اقلعة عين الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل
 استطاع حذف التاء وقطعت الهمزة ووه وضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار
 من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرًا) مكان للتفريق نحو
 كأن الأرض ليس بها شام فانه قد ان في الكلام تسامح لان كلامهما في التقدير
 رباعي قطعاً (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل
 بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الالف ومقابل الاصح ما ذهب اليه
 ابن طحطا والسهيلي وابن درستو به وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه
 فهو يقدري الحرف الذي كان فيه ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه
 بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل
 كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عذمي (قوله لغوات
 شئ بالاسم الخ) فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالثون التي لا تلحق
 الأسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كالم يمنع ذلك الاسم
 خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كما صرح في أن سبب
 الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التي ترات منزلة الجزء من
 الفعل فصارا كالثاني الواحد وصر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل
 لذلك وقد يوجه كلام الشارح بامر من الاول ان الشبه المقضي لا عرابه مشروط
 بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات الشبه بغوات شرطه اذ يلزم من عدم
 الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطاً بشئ لكن
 لان لم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد
 فات هذا لان الثون مارت كجزء من الفعل ولهذا سكن آخره كالماضي وان لم
 يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على
 حركات اسم الفاعل وسكناته فكذلك ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغني وهو مبنى
 على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس
 بمرضى عند الشارح تبعاً لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم وصر عن
 ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم
 الا ان يقال ما هنا مبنى على كلام الجهمور (قوله باتصاله بالثون الخ) أو رده عليه
 بأنه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنان أو الواو الجمع أو ياء المخاطبة واجب

فكأنهما على أربعة
 أحرف تقديرًا (ويستكن
 آخره) تسكين بناء على الاصح
 ان كان (مع نون النسوة
 نحو) والمطافات (يترصد
 والا ان يعنون) وبني الفعل
 معها رجوعاً الى الاصل من
 بناء الفعل لغوات شئ
 بالاسم المقضي لا عرابه
 باتصاله بالثون التي لا تلحق
 الا بالفعل وبني على
 السكون لانه الاصل في البناء

وحلا على الماضي المتصل

بها واذا دخل عليه عامل نحو
لم يضرب من أولن يضرب من لم
يؤثر فيه افظا والى ذلك أشار
بعضهم مغزرا حيث قال
وما ناسب للفعل أراجزم له
ولا حكم للأعراب فيه يشاهد
وزن يعقون يعقون والواو فيه
لام الكلمة لا ضمير الجماعة
والنون ضمير النسوة لا نون
الرفع بخلاف الرجال يعقون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكلمة مخذوفة والنون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعقون يواوين
أولا هم الام الكلمة فاستقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
فحذفت الواو الاولى فبقى
يعقون على وزن يعقون
وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة وانها آخر الفعل
ولام التل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفت والام
الكلمة في نحو قاض وغار دون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخر وحي منه لغنى
وكما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين يجسر
الحقائب

بانه انما اعرب والحالة هذه اسمه بالثني والجمع واورد ايضا عليه انه يلزم بناء
المفرون بحرف التنقيص ونحو لم الجازمة واجب بالفرق بين النون وما ذكر بان
النون لما انصبت بالآخر وصارت **ك**الجزء تعذرا لأعراب بالحركة والحرف
وتقديرهما الاحبة اليه ولا داعي له لانه يرجع الى الاصل (قوله وحلا على الماضي)
الا قرب انه عطف على قوله لانه فهو وتعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه ان
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضا الصحيح ان الماضي مع
النون مبنى على الفتح المقدرا للسكون الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول بان
الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من
كلام الرضي قال شيخنا القمي الظاهر انه عطف على رجوعا فتأمله انتهى وعليه
فهو تعليل ثان لاصل بناء لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك ما مر وهذه
والثالثة تركيبه معها لانها كالجزم لان الفاعل كالجزم من فعله وبيده هذا يجب
اظهارنا خبرنا وحلا عن قوله وعلى السكون تقدير وار رد على هذه العلة انه ان
اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناء الماضي لاجل اتصال النون به بدليل انه
مبنى قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم الا ان
يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للام وان
اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف واما العلة الثالثة فريد على كون
التركيب سببا للبناء على ما سلف تعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد واما
لزوم بناءه حينئذ مع ضاهرا التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنقيص ونحوه فقد عرف
جوابه مما سلف وانما عل بناء المضارع وان كان ابتداء أصلا في الافعال لان
الأعراب قد صار له أصلا ثانيا أو ما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء
فراجعه (قوله لم يؤثر فيه افظا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم ولم ونصب بلن
وعلى مقابل الصحيح يكون معربا (قوله وخصت) أي الواو التي هي لام الكلمة
(قوله بخلاف الثانية) أي واو الضمير (قوله لانها كلمة) متعلق بحذف واو هو بدل من
قوله ولذلك أتى به لانه أدل على التصوفا لا يرد ان الفعل لا يتعدى الى معمولين من
نوع واحد الا بالتابع وهنا قد ذكرت هلة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويرجعن) قاله
اعشى همدان على الصحيح ومصدره * يمررون بالدهنا خفا فاعياهم * والدهنا بالقصر
والله لكنه مقصور ههنا وضعه بلا تميم وعياهم جمع عبيه وهي ما يجعل فيه الثياب
ويحمل خالب الراكب ويخرجن عطف على يمررون وانت فاعله بتأويل الجماعة
وبر وي بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتى منه بالطيب ويجبر
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهي الممثلة والحقائب جمع حقيبة وهي

وعاء يجعل فيه الر جل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع اسكان أولى) أى ابدخل فيه
 بنون الذى كثر ضميرا كما مثل أو علامة كقوله يصعرون السبط اثار به واجب
 بانهم ما بنون الاناث استعيرت للذكورين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن
 وان لم تستعمل فيهن هذا وقد يقال الاولى بنون المؤنث ويحاج بان المصنف له اصطلاح
 على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الانصب قال الامام ابو حيان
 والحركة التى قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة عارضة
 لالتقاء الساكنين وهو نص صيدويه وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل هل
 تضرين عند صيدويه والمبرد وابن السراج والقارسي فتحه بناء وقيل فتحه اتقاء
 الساكنين وهو مقتضى قول السرافي وزيد الزجاج الى صيدويه والصحيح القول
 الاول بدليل هل تضرين ولم يلق ساكنان انتهى (قوله لفظا وتقديرا) بالواو لا بأو
 كفى بعض النسخ (قوله تركيبه مع هاء تركيب خمسة عشر) أى ولا اعراب فى الوسط
 والنون حرف لاحظ له فى الاعراب فىنى الجزآن ولم تعرب بالكسامة على النون عند
 الامتزاز كما عرب الاسم بالبناء على التاء عذمه ولا على ما قبل النون كما عرب الاسم
 مع امتزاجه بالتقوين على ما قبله لان الاسم لسانته فى الاعراب روى اعرابه بقدر
 الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدى سبب وبما تقرظهر الدليل والا
 فمعجزة التركيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فهم اوقد رأيت بخط المصنف
 ما نصه الذى تحصل لى ان التركيب لا يستدعى البناء ولا تلازم بينهما ما بدليل بعلمك
 وحضر موت لان حقيقة جعل الكلامين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء
 انما يقتضى التخفيف فيصع ان يجعل على كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة
 فى أصل البناء ألا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا يشبه الحرف ولا تركيب فى
 المبروف فى أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد فى الحرف أصلا ولا يليق به
 فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى
 والاولى ما فى المتوسط انه انما بنى لأنه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مستند الى
 الواحد أو الى الجمع فى مثل هل تضر بن ولو أعرب على نفس النون لجرى الاعراب
 على ما يشبه التقوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه
 معرب عند عدم اتصال النون بدخول علامة الرفع عند الوقف على المؤنث
 بالخفية تقول هل تفعلن يازيدون فاذا وقعت على الفعل حذف النون وردت
 واذا جاء بنون الزم وقت هل تفعل ولو كان مني لم يختلف حاله وصل لا ووقفها
 (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشك كل نحو لا رسل بالبناء على انفتح رسا بقى
 منه (قوله مطاوعا) اسوا تصلى به الف اثنين أو اوجع أو يا اله الخاطبة قال فى

فلو عبر بنون الجمع لكن
 أولى وله صدق عموم قوله
 فيما بعد ويعرب فيما عدا
 ذلك (ويفتح) آخره فتح بناء
 ان كان (مع نون التوكيد)
 خفيفة كانت أو ثقيلة
 (المباشرة) وهى المتصلة به من
 غير خارج (لفظا أو تقديرا)
 هذا مذهب الجهمود وبه
 جزم ابن مالك وطائفة وعلة
 البناء عندهم تركيبه معها
 تركيب خمسة عشر بدليل
 انه لو فصل بين الفعل والنون
 فاصل لم يحكم ببنائه لانهم
 لا يركبون ثلاثة أشياء كشي
 واحد ومعنى مباشرته
 تقديرا أن لا ينوى هذا
 فاصل وذهب قوم الى البناء
 مطاوعا لان النون لما لحقه

أكدت فيه الغلبة وردته الى أصله من البناء (٩٥) وذهب جمع الى الاعراب ملطسا والاصح الاقل ولم يثبتون

التسوية بما قبله بهون التوكيد
لانما لا يكون الالامباشرة
مخلاف انؤكد فانما قد
تكون مباشرة (نحو ينفذون)
بالبناء للماء ولوقد لا تكون
كسباني (وبعرب) أي
المضارع (فيما عدا ذلك)
المتقدم وهو ما اذا عرا
عن النونين (نحو يقوم زيد)
وما اذا لم يباشروا بون التوكيد
لفظا أو تقديرًا وان اتصلت
به لفظا بأن فعل يبتدئ بينها
فصل حسبا كان أو مقدرًا
فالأول نحو (ولا تتبعان)
أصله قبل التوكيد وانهم
تبعان بختفيف بون الرفع
فدخل الحازم فحذف بون
الرفع ثم أكد بالنون التثنية
فاتى ساكنان الالف والنون
المدغمة ولم يحذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا
النون لغوات المقصود منها
فحركات النون بالكسر
تشبهان بون التثنية الواقعة
بعد الالف (ولتبانون)
مضارع بلي يلوم بلي للمجهول
مسند لجماعة الذكور أصله
قبل التوكيد لتبانون بواو
أولاهم الام السكامة تعبرك
حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت
الواو ألفًا ثم حذف لانتقاء

الارتشاف فحذف بون الرفع البناء عذا التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج واني
على في الايضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لانها من خصائص الفعل فاذا أكدها
بعد من مشابهة الاسم ونقصت شبهة لانه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيها ما هو ورد
ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمضارع بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة
لانما تقتضي بالفعل بل هي أبون بالفعل من جهة انها تأسبت الفعل لفظا ومعنى
والنون تأسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكد (قوله وذهب جمع الى
الاعراب) كما له قبل ان تدخل عليه النون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق
على الفعل هانئا لا معرب ولا مبني كإضافة الى ياء المنسكاه فله حال بين حالين (قوله)
وقد لا تكون هذا التركيب يقع كثير للمصنفين واستعمله المناطقة في سورة السالبة
الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي ونص في المعنى على اختصاصها بالفعل
للتعريف الخبري المتيقن ومثله في الهمع فاحفظ (قوله المتقدم) اعذر عن افراد
اسم الاشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل يبتدئ وبينها فاصل وهو ألف
الاشين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح
أو علامات على مقابلة (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لئلا لا التباس لان النون
مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرهما مع فعل
الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل
التمييز وهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو لتضمر في يقوم
كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فهاز يادة مدسوغ اجتماع الساكنين
وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فحذف مع الثقيلة قياسا على
الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة لقياس حذفها مع الثقيلة لهما ثم ان اغفار
الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده اعدم كونهما في كلمة واحدة على القول
باستراطجه والافعال على القول بأنه على حده اعدم استراط ذلك فلا شك (قوله)
فحركات النون بالكسر لا ينبغي ان المحرك بالكسر انما هو النون المدغمة ثم لا
المدغمة وان أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا ياء) فهو من البلا وهو
التجربة والاختبار (قوله مبني للمجهول) أي مبني للانداد للمفعول المجهول فعلا أي
المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لضرب جماعة الذكور أي المخاطبة
(قوله فحذف بون الرفع) انما خصت بالحذف بون التوكيد وان كان كل منهما
لمعي لان بون الاعراب اذا حذف دل عليها بون التوكيد من غير عكس لان بون
التوكيد اما بنية مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة أو
مفتوحة فادب بون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

الساكنين فصار لتبانون ثم أكد بالتثنية ما جمع

أحدهما بفركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار ثلثون على وزن ثعمون (ظلماتين) أصله قبل التوكيد ترايين ثقلت حركاتهمزة الى ما قبلها ثم حذفت همزة فصار رين بنفع الراء وكسر الباء الاولى واسكان الثانية فتحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت الفاء ثم حذفت لانهاء الساكتين فصار رين ثم دخل الحازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون التقبيلة فالتقى سا كنان باء المخاطبة والثون المدحمة ففركت الباء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار رين على وزن ثعمين والساقى نحو (ولا يصدونك) أصله قبل التوكيد يصدونك فتدخل الحازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى سا كنان الواو والثون المدحمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح أصله قبل دخول الحازم يصدونك فلما دخل الحازم

جازم فلم ضرورة ان تون الرفع محذوفة لان الثابتة لا تصلح ان تكون علامة الاعراب (قوله لاستعمال توالي ثوبات) أي زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخران للتوكيد بخلاف نحو النساء حيث في الماضي ويجوز في المضارع لان مهماتين من أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعد حذف أحدهما) قيل لو قال وتعد حذفه ما السكت أولى أما الثون فلغوات المقصود من الاثبات بها أو ما الواو فاعدم ما يدل عليها انتهى ولذا ان تقول انه لو قال ماذا كرتوهم انه لا يتعذر حذف أحدهما فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد عني ان المحكوم عليه بالتعذر انما هو وهم أحدهما وهو أمر كل متعدي في فردة فتأمل (قوله ففركت الواو الخ) ولم تحرك الثون محافظة على الأصل واعروض الضمة لم تقلب الواو أنفاً لتحرركها وانفتح ما قبلها (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل على المحذوف بعدما لا على ما حذف قبلها والوجه انما انما ضمت لادالة على أصل المحذوف لانه كان يفهم لو نطق به ولنا نسبة الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أي التي هي عين الكلمة والتموز اذ لك الالف الضرورة تخفيفاً لما كثرة الاستعمال (قوله فتحركت الباء) أي الاولى التي هي لام الكلمة ولان تقول في الجميع استعملت الضمة على الواو والمكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لانقاء الساكتين وما قاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ويعني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان القلب تغيير الى بدل وهو أولى من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير ما مر (قوله فتاوع في الاوضع الخ) أي لمساتين من ان كلاما من المثاليين المذكورين مجزوم بحذف النون لاجل الحازم وهو غير الاعراب التعمدي ويوافق ما في الاوضع قوله في الشرح في ولا يصح ذلك وقدرا الفعل معر بارأجاب بعضهم بأن كونهم معارفين بتقدير امين على دخول الحازم عليهم ما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قال الرضى من ان الفعل المؤكد المسند الى أحد الحرف الثلاثة معر مقدار الاعراب لاستغفال محله بحركة الفرق أي الحركة الفارقة بين المفرد والمذكر وجمع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكيد الفعل الحالى عن الطلب وما الحق به نادر لا يليق بتخرج التعديل عليه وأجيب ايضا بأنه لم يقصد بذلك كرهما التتميل لما هو بصدده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معر مع ما تقدمت به

ظاهره حذف تون الرفع انما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الحالى عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني من معر لفظا اذا الاعراب فيها ظاهر اذ هو مجزوم في الاول انه معر في الاول والثالث تقديره كالثاني وهو ثوبون وهو انما بين فيها على الاعمال لا تفتقد تركيبة من ثلاثة اشياء فيكونون اسكتين واحدا والضاظ

ظاهرة التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبههما على ان التعميم ليس مراداً وانما
 هذا اعنى كونه مع غير المباشرة بعرب تقديره في بعض الصور كما في تباين (قوله في
 ذلك) أي المذكر كور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أي ما تضمن ذلك لان
 الضابط القضية البكائية لان ما كان الخ لانه مفرد (قوله وانما بني الخ) اشارة الى
 الجواب مما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذي اتصل به النون ولم تباشره
 هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء في ذلك ليس لنون التوكيد
 بل لنون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى في غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة
 على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل باعادته وزاد قوله فقط تبعاً للجزولي وغيره من
 المحققين لاجراخ الفعل لانه يدل على معنى في غيره أيضاً وهو النسبة على ما علم في
 في تعريفه ولا خراج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كما في
 الشرط والاستثناء من الشرطية مثلاً الدالة على شيئين أحدهما الشخص
 العامل وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسم لانه معنى في نفس الكلمة كما
 في قرأت انسان وهو معناها الواسعي والثاني معنى الشرطية أعنى عقداً سببية
 والمسببية بين الجملةتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها في تضمينها معنى
 ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من
 علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) اشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم عما
 ذكره هنا وما لم يذكره واعتبر بأن حوالته على مجهول وأيضاً لا يحسن التعريف
 به لانه يقتضى ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المتنافية له و يعلم
 انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفاه فيه وأجيب بأن المقصود
 بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف بين له ما لم يذكره
 المصنف وقبل المراد العلامات المذكورة واعتبر بأن من الكلمات ما لا يقبل
 المذكر كور هنا وليس بحرف كغزال وأخبر انه رقط في قولك ما فعلته فقط وأجيب بأن
 هذا من التعريف بالاعم وقد أجازاه المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان قيل ل
 الخطاب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مودة لخطابه اذ قد
 بعته حرفية بعض الاسماء لا ناقل الموقف بين له ما يستفاد به عدم حرفية تلك
 الكلمات التي انفتحت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصح
 على الجملة فام لا تقبل شيئاً مما ذكر أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة
 بخلافه ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عددها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن الحرف
 جهتين جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معاً لو ما ومن الثانية يكون عدده علامة

في ذلك ان ما كان من المضارع
 رفعه بالضمه اذا أكد
 بانثون بني علي الفتح وما كان
 رفعه بنبات الثون اذا أكد
 بالثون يبقى على اعرابه لفظاً
 أو تقديره لعدم مباشرته اليه
 وانما بني مع عدم مباشرته اليه
 في تحوّل نضر من انما عند ان
 لوجود المقضى لبيانه وهو
 ظاهر وانما قدم المصنف
 حالة بيانه على اعرابه لانه
 الاصل فيه (وأما الحرف)
 وهو ما دل على معنى في غيره
 فقط (في عرف) أي يتميز عن
 قسميه (بأن لا يقبل شيئاً من
 علامات الاسم المتقدمة
 ولا غيرها) (ولا) شأن
 علامات (الفعل) المتقدمة
 ولا غيرها فينبغي منع كونه
 واحداً منه ما فبعض كونه
 حرفاً اذا لم يخرج عن ذلك كما
 دل عليه الاستقراء (تحوّل)
 من حروف الاستفهام ويدخل
 على الجملةتين الاحتمالية
 والفعلية حيث لم يكن في
 خبرها فعل

أما إذا كان فمختص بالفعل فلا منافاة حيث ينبغي ما ذكره هنا (٩٤) وبين قواهم في باب الاشغال من انه

يجب النصب اذا وقع الاسم
بهذا ما يخص بالفعل كقول
والله في ذلك ما قاله الرضي
وعنه من ان اصلها أن
تكون بمعنى قد كافي من
أنى على الانسان وقد منته
بالفعل فكذلك اصلها ان
لما تطلعت على همزة
الاستفهام انحطت ربتها
من قد في اختصاصها بالفعل
فانحصرت به فيما اذا كان في
جزءها لانها اذا رأت في جزءها
تذكرت عهدا بالحمسى
وحذت الى الاف المألوف
وعاشته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم تر في
جزءها تسلت عنه ذاهلة
(وبل) من حروف العطف
ومعناها الاضراب (و)
الحرف (ليس منه موما)
لعود الضمير عليه في نحو موما
ثابتا به من آية والضمير
لا يعود الا على الاسم عوقبل
انه حرف (و) لا (اذا) بل هي
طريق زمان بمنزلة متى فاذا
قلت اذا اقم اقم فعنا متى
تقم اقم ويدل على اسميتها انها
كانت قبل دخول ما اسمها
والاصل بناء شئ على ما كان
عليه وقيل انها حرف بمنزلة
ان الشئية وان المعنى في

للعرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا الابراد لا يتوجه على التصف أصلا لانه
لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظ مخصوصة يمكن معرفتها
بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفا قبول
العلامات على انتفاء الفعلية والاممية مع ان العلامة ملزمة لا لزجة فهي مطردة
غير منعكسة أجيب بانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم
من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرط ولازم لا من جهة كونها علامة لكن
كون الشئ شرط او علامة بعيدا في مفهومهما فلا يتجهما على شئ واحد الا
ان يصح في التباين الاعتباري والاولى ان يجاب بان اللازم في العلامة عدم
لزم الانعكاس ولا ينافي انه قد تنعكس أو ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا
حيث أريد العلامات المبدأ كورة وغيره ما تنعكس فليحذر (قوله) أما اذا كان
فمختص به أى فلا تدخل الاعليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها شئ فلا يقال
هل زيد قام الا في الشعر وفا قال يديويه (قوله) أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله
جماعة وانكروا آخرون منهم أبو حيان وقال الرخشي ان معناه اقدوان الاستفهام
المفهوم منها ان همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناه اذا قرئت بالهمزة نحو
أهل عرف الدار بالقرين (قوله) لما تطلعت على همزة الاستفهام في عدم
الاختصاص كهل الا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
أو فعلا لا خلاف هل قام الا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
شئوذ قاله الرضي (قوله) وحذت) بالتخفيف بمعنى مات وعطفت من حنا
يخنوخناو بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحسن حيننا (قوله) اعود الضمير
علم الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم انها لازمة للحرفية
ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير
عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تكون حروفا لا ينقض الاستدلال عليه
(قوله) والضمير لا يعود الا على الاسم أى بالاستقراء ولا يرد نحو اعد دلوا هو
أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر لان الضمير عائد على المصداق والمفهوم
منه وهو العدل لا على الفعل نفسه (قوله) وأجيب عما تقدم أى من القول
بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازما والظاهر أنه غير مراد اذا الزمان معنى
منقول يدل عليه المنطق بنفسه فلا يكون معنى الحرف وأن المراد انها للشرط في
الزمان المستقبل كما ان للشرط في الماضي مع عدم دلالة على الزمان قطعاً وفي
الارتكاف والفرق بين اذا وان ان لا تدخل على الزمن بحسب الوضع بل بحسب
الالتزام لسكن قد يقصدها الرما مجازاً وعلى ضعف نقول ان احمر البسر فأنى

وان أقدم وهو الاصح كافي الإوضع وأجيب عما تقدم ان اد قد سلب موما

وانما تدخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى أفان مت فهم
 الخالدون انتهى وأما تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلي)
 وهو الزمان الماضي وفيه إشارة إلى عدم ما قبل من ان نقله إلى أخرجهما عن وضعها
 فانما قد تأتي للاستقبال (قوله كانت للماضي) أي موضوعه له (قوله واستعملت
 مع ما الزائدة الخ) أي على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فحاشا
 لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والحزم ونظر فيه بأن اذ فيه معنى الشرط وهو
 للاستقبال ولا تعمل عند لحوق مالهها فكيف تعمل اذ الموضوع للماضي كذا
 في شرح اللباب وفي الرضي وأما الاعتراض باذ فلا يلزم - بما اخص بعض
 السكاهات ببعض أحكام اختيارها منهم - بل مرجع الا ترى ان حيث مثل اذ انضم
 لمعنى الشرط بل اذ اذ فيه ويتجزم حيث مع مادون اذ أو ما حيث ما قبل ما فيها
 كافة حيث عن الاضافة لازادة كافي متى ما واذ ما وذلك ان حيث كانت لازمة
 للاضافة فكأن مختصة بسبب المضاف اليه فكأن ما عن طلب الاضافة لتصير
 مهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا ما منه وأما ما ذهبي عند سيبويه حرف
 كان ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للاستقبال
 وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط
 الموضوع للماضي فاذا عند غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أحد اذ من النحاة
 ذكر اذ ما - برب سيبويه وأصحها به انتهى فانظر قوله فاذا عند غير مركبة مع قول
 الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان وبخره (قوله بدل ان المضارع الخ)
 قد يفرق بينهما بأن المضارع لم يكنان واذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع
 للحال أو الاستقبال) أشار إلى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال صحت
 (قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوكة وهي وما بعدها بالمصدر بل لأن
 تقول ان الذي يسلك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أي لتحقق ضموم
 الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا
 قال بعضهم ان جوابا قد يقرن بالفاعل وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف
 وجود ولو جود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفته ما في المطول قال سيبويه ولما
 لوقوع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لوقوعهم منه بعضهم انما حروف شرط
 كالأول ولا تنفاه الثاني لاتقاء الأول ولما الثبوت الثاني لتبوت الأول انتهى
 وصحح بعضهم حرفته اورجح أيضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت طرفا
 والجملة بعدها في موضع خض لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في
 عروس الافراح ولما التعليل عند سيبويه بتدل على ربط جملة بأخر ربط السببية

معناها الأصلي بعد دخول ما
 بدليل انما كانت للماضي
 فصارت للاستقبال واستعملت
 مع ما الزائدة استعماله ان
 فكانت حرفا في الشرط وفيه
 نظر قلت ولعل وجه النظر
 انه لا يلزم من تعقيب زمانها
 ان لا يخرجه عن الاستقبال الى
 الحرفية بدليل أن المضارع
 موضوع للحال أوله
 ولا يستعمل واذ ادخلت عليه
 لم قابت معناه إلى الماضي ولم
 تخرج افطمة عن كونه مضارعا
 (بل) منه (ما المصدرية)
 وهي المسبوكة مع ما بعدها
 بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أي
 عنكم وقبل انما اسم (ولما
 الرابطة) أي لوجود شيء تبي
 وهي عند سيبويه به حرف وجود
 لوجود

وعلى هذا فاللام في قوله هم حرف وجود لوجود وقوله هم حرف وجوب لوجوب لام
 التعديل انتهى فهي من دسيو به حرف بمعنى اللام فعني لما جازي يدجاء عمر وان
 محبي عز يد لأجل محبي عمرو (قوله وقيل انما ظرف) رد بجواز لما أكرمتني أمس
 أكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاما لها جوابا او الواقع في اليوم لا يكون أمس
 وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي أمس أكرمتك (قوله بمعنى حين)
 وابيض فهم معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قلت لادالة على سببية
 الاول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظرية بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية
 على مجرى الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن
 وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهـل ذلك لتسببه عنه أو
 بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك وأجيب أن هذا مجرد دعوى لا تنفي
 ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالمضى) أي يلزم الفعل ماض ولونه تقدير الكافي قوله
 أقول بعد الله ما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس هاتم

فسقاونا فاعل بفعل محذوف يفسر وهما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
 بـأمريل أقول (قوله والاشارة الى الجملة) أي الفعلية فانها مختصة بها كافي الاوضح
 (قوله وعليه) أي القول بالظرفية (قوله فعاما لها جوابا) الظاهر أن المراد ما في
 جوابها من قول أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
 يزعمون أنهما مضافا قبلها يلزم اضافة اليه وشبهه وخبره لا يعملان في المضاف ولا فيما
 قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقصدهما الذي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أنشئت
 اليه كما تقدم معه ولـلـمـنـفـي لا يجوز بدغير شرط قال شيخنا العلامة الغنوي لكن
 ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو الجاني الرجلان فزيد أحدهما
 انتهى وهو معنى على انما انتخاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لـسـكـنـه لم يذكر الا
 اسمية خبرها فعل لاسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال
 المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيب بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما
 قضى الله عليه الموت ما دلهم على موته والثاني كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم
 يشركون وفي قوله ورد مع اقتضائه على أن القائل الجواب ميل الى القول بالحرفية
 ولكن هذا منه تبعاً للمصنف معنى على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين
 باسميتها لا يقولون بأنها انما الى ما عدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذاعلى قول
 المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذاعدها ولا غير مضافة كما يقول الجمهور
 اذا جرمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار لما في الايجائية التي بمعنى
 الاو التافيه والوجودية مع انها قد تجب فعلا وفعلا فنقول لما لو ان لمعت الشيء

وهـل انما ظرف وقال ابن
 تيمية في حين وقال ابن مالك
 بمعنى انفسه معنى الشرط
 واستظهره المصنف في المعنى
 وعمله بأنها مختصة بالمضى
 والاشارة الى الجمل كما هو
 شأن اذ وعليه فعاما لها
 جوابا ورد بأنها أجيب بما
 التافيه واذا انما تافيه وما
 بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
 ولا خلاف بينهم أن التافيه
 حرف ويختص بالاضارع
 وكذا لما لا يجيء الا انما
 تدخل على الجملة الاسمية
 وعلى الماضي لفظا لا معنى
 كما صرح به في المعنى
 والحكم دلي هو ما اذا
 بالاسمية وعلى ما ولما
 بالحرفية انما هو (على الاصح)
 من القواين فيها وقد مر أن
 الاصح في اذا انما حرف
 فقوله على الاصح منظور فيه
 بالنسبة اليها وما حكاه من
 الخلاف في ما المصدرية
 حكاه غيره وحكى ابن خروف
 الاتفاق على حرفيتها ورد على
 من نقل فيها خلافا قال في
 المعنى والصواب مع ناقل
 الخلاف قد صرح الاخفش
 رأوا بذكر باسمها

أي جمعته (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف
ثلاثة أقسام مشتركة ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وان حق المشترك الاله مال
وحق المختص بقيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لزم منه ضرورة
الاقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الاصل في المشترك الاله مال وفي
المختص العمل الخاص لا الاله مال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان
ما خالف ذلك خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يقيد ذلك بل يوهم ان كل
ذلك على الاصل فن الجنب التعرض في شرح كلامه ليكون حق المختص العمل
وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن
نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح وهما شبهة سقطت وهي
ما لا مقتضى لكون حق المشترك الاله مال والظاهر أن حكمه عدم العمل
الخاص لعدم العمل مطاقا حتى اذا عمل عمل غير خاص لا يحتاج لئلا يكون حكمهم
ينوزا لئلا ذلك كما عرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والافعال) أي بواحد
منهما والا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما
(قوله ولا يعمل) أي على ما هو الاصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)
أي على خلاف الاصل (قوله كالأحرف المشبهة بليس) أفاد انها انما عملت
لعارض الحمل على ليس قال غيره على ان من العرب من يعملون على الاصل وهذا
مبنى على أن حق المشترك الاله مال وفيه ما عرفت وظاهر سنيعهم هنا أنه ليس
في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حتى حرف مشترك وعملت الجرفي
الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الافعال فليس مختصا مع أن الصحيح انه ليس
بها بل بأن ضميرة بعدهما ويحجب بأن حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على
الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل) أي على الاصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما
كان الاختصاص موجب العمل ليطهر أثر الاختصاص وايضا حجة أن اختصاص
الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على
حسب المعنى (قوله أوالنصب والرفع) هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع
والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه ولما قال الاثنيون ان حق المختص
ان يعمل العمل الخاص بقيله قال وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف النداء الجر
لما يذكر في موضعه وانما عملت ان واخواتها النصب دون الجر مجلا
على لا التافهة للجنس لانها جعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى (قوله
ولا يعمل فيها كلام التعريف) أي على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع
أحدها ما لا يختص بالاسماء
ولا بالافعال بل يدخل على
كل واحد منهما ولا يعمل
كهل الثاني ما لا يختص بهما
ولكنه يعمل كالأحرف
المشبهة بليس الثالث ما يختص
بالاسماء ويعمل فم الجر
كفي أو النصب والرفع كمن
واخواتها الرابع ما يختص
بالاسماء ولا يعمل فيها كلام
التعريف الخامس ما يختص
بالافعال

ويعمل فيها الجزم كالم أو
النصب كان السادس ما يخص
بالأفعال ولا يعمل فيها كقد
والسين وتشف (و جميع
الحروف مبنية) باجاء لاحظ
لها في الاعراب لانها
لا تنصرف ولا يتعاقب عليها
من المعاني التركيبية تماثناج
مفعلة الى الاعراب ثم منها ما هو
مبنى على السكون كقد ولم
وما هو على الفتح كان وليت
وما هو على الكسر كلام الجر
وبانه وما هو على الضم ككنذ
في لغة من جريها وقد تقدم
أن الاصل في البناء السكون
لما مر فاذا جاء ثبتي بما الاصل
فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
سبب بناءة لمجيئه على أصله ثم
ان جاء مفعلة على السكون فلا
يسأل أيضا عن سبب بناءه
عليه لذلك أو على حركة مثل
عنه مثل ان لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان
جاء ثبتي بما الاصل فيه الاعراب
مبنيا على السكون مثل عنه
سؤال واحد لم يبن على حركة
مثل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن
ولم عدل الى الحركة ولم كانت
الحركة فيه كذا (والسكلام)
لغة عبارة عن التول وما
كان مكثفا بنفسه كذا
في القاموس

من الاسم لانها تعين المعنى تعين الاوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كالم) أي
على ما هو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كالم) فيه ما علمت لان النصب
لا يخص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلاهما كجزء
من الفعل اذا الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصانه حتى يدل على موضع
له فها معهما منزلة فعل موضوع دال على الزمان المشتق من غير اشتراك واما قد
فتدخل على الماضي والمستقبل ثم انهما تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان
الفعل فصارت كالسين وسكونها كالجزم من الفعل لم فصل بينهما فاصل (قوله
و جميع الحروف مبنية) ولو وليت في نحو الام على لو وهل ينفع شيأليت اسمان
لان المراد لفظهما كما علم بما مر ومثله ما ما أشبههما (قوله لا تنصرف) أي
تنصرف الأفعال فلا بد نحو سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف
في البناء من غير حاجة الى عدم التصرف (قوله والسكلام) أل فيه للحمية لان أل
الداخل على المعارف لها كافي المطول و بواقعه ما مر في بحث السكامة لكن قال
بعضهم أل في السكلام للعضور أي هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به
اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كواقعه في عبارة من قال
السكلام عند الغمر بين عبارة الخ وحينئذ فامر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع
تدبر (قوله لغة) بين المعنى الغوى لظهور المناسبة بينهما وبين المقول اليه (قوله
عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كعصر أي تلفظ بما يدل استعمال بمعنى اسم
المفعول (قوله عن القول) أي ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان
مكتفيا بنفسه) أي وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه في أداء المراد غير القول من
لمشارة وكناية وقد وزع وبان حال فقه التعرض لاطلاق السكلام على القول
ولهذا قيل انه أشد مناسبة لما اصططح عليه فلا ولي أن يجعل النقل عنه وأفادته لا بد
من كون الاشارة مفهومة وكذا الكناية فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان
الكناية انما سميت كلاما لقيامها مقام السكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه
يفتني تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لاحقيق فلا يشترط فيه ما ذكر قال
شخصا وفيه أن المجاز لا بد له من علاقة وقرينة وان تكون تلك العلاقة معتبرقا كل
علاقة تشكفي في المجاز (قوله لفظ) أي عربي لان الجوانما وضع للبحث عن
أحوال اللفظ العربي (قوله أي ملفوظ) أي لا الرمي فانه فعل الرمي والسكلمات
خاصة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو السكلام بل السكلام متلفه وبما
ذكر من أن اللفظ بمعنى المملوط اندفع أن اللفظ جميع لفظه فليزم أن لا يكون كلاما
الا وجد فيه ثلاث (قوله كالتخايق) أي انه مصادر بمعنى اسم المفعول

الآن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الهم) اعلم انه اختلف في اللفظ في اللغة فقبل انه معني الرمي مطلقا يقال أكلت الثمرة وافظت الثمرة ولو بدون ادخالها الهم كذا في الحواشي العصامية على الجاهي وقال في شرحه للعصامية انه الرمي من الهم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز مرسل به في الاساس وكلام الشارح موافق للأول لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يستعمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الهم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على المفخوط من الإطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معني اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون المفخوط الحروف أو غيرها كالترجمة من الهم وقال غيره ان الإطلاق نحوي وانه خاص بكون المفخوط الحروف الهجائية (قوله ما ليس بلفظ) أي مما تناوله عموم مفيد وبهذا صحت قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبمصدر الحد باللفظ لم تدخل الدوال الأربع كما أثرنا اليه في تعريف السكامة ومنه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول بما هو مفيد لا يهاهم قوله وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج ما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله أي دال) المراد الدلالة الوضعية بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج الجاز فانه غير موضوع قلت ممنوع بل هو موضوع بالتووع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من المتكلم) هو أرجح الأقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة غيره (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظاراتا ما كالذي يبقى مع المستدبدون المستدبوه والعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما لاعلى تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشي ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر التكلم المفعول به لتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبدكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظاراتا لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لا ناقصا لاحتياج الى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له ولو بنى للفعل كفي المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محمول توقف (قوله أي المتر كيبية) يومهم أن المتر كيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تعسير بالاعم (قوله والاسنادي المسمى به) أي ما فيه اسناد في الأصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الهم ثم أطلق عليه من باب الإطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في السكامة لمكان أولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنس المسامر (مفيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت مفيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غيرها من تدبيرها في نظريهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نخره

ودخل فيه ما لا يحيل معناه
كالسما فنفقنا والارض
تحتنا الآن يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما
وعليه جرى بعضهم واقتصاره
هنا على ذكر المفيد كما في
الافصح مغن عن ذكر
المركب اذا المفيد بالمعنى
المدكور يستلزم التركيب
واعبر بعضهم في الكلام
القصد لخرج كلام النائم
ونحوه فانه عار من القصد
يجرى عليه في المغنى والشذور
وأستقطه قوم اقدم اعتبره
عندهم وصححه أبو حيان
وتبعهم المصنف هنا وفي
الافصح وما قبل في الاعتذار
عن المصنف في عدم ذكره
من أن المفيد يستلزمه اذ
حسن سكوت التكم عليه
يستدعى أن يكون قاصدا
لمساكتكم به فغير مسلم ولو سلم
فيكون قوله في الغنى وغيره
مقصود مستدرك الا أن
يقال انه من قبيل التصريح
بمعالم التزام ما علم أن بين
اللفظ والافادة هو ما سن
وجه لصدها على قام زيد
ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
على المفيد والافادة بصدقه
على الإشارة والصور التي
يتألف منها الكلام

الافيد او بقي عليه أن يقول والاسنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد
واسماطه مناسب لتفسيره الفائدة الزائدة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر (قوله
ودخل فيه ما لا يحيل معناه) سبأني عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله
المفيد بالفعل) وكأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد المخاطب ما يحيله فانه
اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الواضحة بان يحسن السكون
بالمعنى السابق ولو فيما لا يحيل له أحد والوجه الثاني قال أبو حيان والاسكان الشيء
الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يحيله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يحيله
وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج من كونه واحد الغنى وعرفا ومحل الخلاف ما اذا
ابتدى به فبعض أن يقال زيد قائم كأن النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل
أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يحيل ويفيد بالوضع وحينئذ فينبغي أن ما هو معلوم
الثبوت أو الافتقار بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يحيله أحد لكن كلام الشارح
وكلامه عام بدليل ما مثله من نحو السماء فوقنا والنار حارة فليحرر ثم ان قوله
ومحل الخلاف الخ لا يتخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشبّه فليس
الكلام فيه أو المشبه فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفردنا ولا فليحرر
والوجه أن الفائدة المعبرة في الكلام هي المعبرة في باب الابتداء وان كل ما صعب
الابتداء به كان كلاما اصطلاحا بالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لا اعتبارا لفائدة
الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما
لا يحيل ولو اختلف البسا بان لزم اما وجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء
أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) اى بناء على الاكتفاء
بدلالة الالتزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) اى
لفظا أو تقديرا كنعم وبلى في الجواب وبذلك يطل زعم ابن طليحة أنه قد يكون بسيطا
مستدلا بحصول الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن قد يراد أن الافادة توجد
بلا تركيب في الاعداد المسروقة (قوله غير مسلم) نقل في النسخة أن المصنف
قال في تعليقه على الافية ان المتحرر في هذا المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما
هو مقصود ولم يعلم بالضروة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فلا اعتذار مسلم
موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود في الغنى والشذور وتصريح بما
علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام
الشيخ خال من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضى أن بعضهم يقول
بان ما يتلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف في هذا
الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بين اللفظ والافادة) اى وذى

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لاسم اللفظ
 والافادة (قوله ستة) بقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجلة وتامة وهي تألفه من
 حرف واسم نحو ألأما لان ألأ التي للتمييز لا خبر لها عند سيبويه لا فظ ولا تقدير او يتم
 الكلام جملا على المعنى وهو أتمى ماء وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم
 كما قالوا في الجواب عن نحو يازيد وان أمكن الفرق بأن ياتى ثابتة عن أدعو وألا يست
 ثابتة عن أتمى بل معناه هذا والذي في أكثر النسخ ستة باتساء وفيه نظر لان المعدود
 مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويحجب بان محمل تذكير العدد مع
 المؤنث وتأنيثه مع المذكور اذا كان المميز وهو المعدود مذكور رابعه لاسم العدد
 وأما اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكور والمؤنث
 على ما نقله الاستاذ الصفي عن الثوري وسبأ في ما فيه في باب العدد وجماعه عرفت
 من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا
 مخذوف وعند حذفه يجوز التأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه بست
 من شوال أي ستة أيام على ان للسبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف
 في شرحه لوله أربع سور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي
 لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعة لانه في الحقيقة من تركيب
 اسم هو المبتدأ وجمله هي الصفة والمضاف الى المبتدأ خارج ثم ان أبا حيان حين
 عددا الصور قال ما نصه واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان وهما دون حرف على
 مذهب أبي الحسن فتأمل (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبس
 فيه المصنف والذي في الرضي أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
 الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعترف في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذي
 في الجملة القسمية لان التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء
 وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط فغيره بحث والحق أن
 الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا وحده لان الصدق
 والكذب انما تعاقبا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر
 بالتأمل في قولنا ان ضربتني ضربت فانه قد لا يوجد من ذلك ضرب الخاطب أصلا
 ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكتابة وتحقيق البحث بعلم
 من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المستند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمل
 الصدق والكذب) أي يجوز العقل صدق مضمونه وكذبه لولم يعلم تحقق مضمونه
 أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا
 نقض بالخبر التي يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والنار حارة

ستة اسمان فعل واسم فعل
 واسمان فعل وثلاثة اسماء
 فعل وأربعة اسماء جملة الشرط
 وجوابه أو القسم وجوابه
 وهو خبر ان احتمل الصدق
 والكذب والافاتساء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معني الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابلة أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب أن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كضرب فطلب وإن قارنه فأنشأ قال الشمس البر ما يرى ويظهر ترجحه لأنه إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فأنشأ قدمه بين الطلب والانشاء وقال شيخ الإسلام الخلاف اللفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء معنى واحدا متفاداة أفرادها ومن ثلثها جعل كلامهم - ما لفرده من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الانفراد لأن نحو ضرب مدلوله طلب الضرب وهو موقارن للفظه وإنما يتأخر الامتنال وابتعاد الطلب فتدبر واعلم أن قواهم أن اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كعبث فإنه يشئ معناها الذي هو القلب لا يوجد فلا يتحقق بدونه لا في نحو ضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تأويل قواهم بالفسبلة إما على ما مراد في نحو ضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قواهم أنه لانشاء المعنى على المشاحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لتبويه وإن لم يوجد اللفظ لأن الطلب مبني للنفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذلك التجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا وما على أن المراد بانشاء المعنى وابتعاده فهم ذات المعنى منه وإن اللفظ وضع للمعنى للحكاية وبيان تبويه كما في الخبر (قوله وإن الجملة أعم منه) أي والاصح أن الجملة أعم من الكلام مجموع ما مطلقا إذ شرطه إلا فادع بخلافها ولهذا سمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الإطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفه وأوهو ظاهر كلام الزمخشري والطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لأن كلامها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن مجرد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على ما انتهى (قوله وأقول اتلناه) يرد عليه ألا ما على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أقطها التنبية كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمر ونحوه لا يعرف فلا يكون فيه تبوين لأن التبيين حرف (قوله وأوحى) منه نحو جسي مهمل لأن اللفظ إذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وإن كان موهوما وأما القول بأن تقديره لفظ جسي فليس بجاسم لاشبهه لأنه يتبع الأشكال في أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسما (قوله مع مرفوعة المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما وإن
الجملة أعم منه (وأقول
اتلناه) عند التمام خبرا
كان أو انشاء (من اسمين)
حقيقة كهذا زيد أو حكا
(كتريد قائم) فإن الوصف
مع مرفوعة المستتر في حكم
الاسم المفرد

قيد في؟ لتضمن بحج وقضية أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
 وهو ما اقتضاه كلام المغني في تقسيم الجملة الى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد
 في بحث تقديم المسند اليه أنه كل وصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر
 وعلمه في المطول بأنه جعل تابعا للمبتدأ الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
 السكاكي وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه اي جعل تابعا لعارف المسند
 الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فيكم بأنه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
 كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا وفي المطول بعد
 قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانعه وأما في صلة الموصول فاقام حكم
 بذلك لكونه فيها لا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخوله في صورة
 لام التعريف على صريح الفعل انتهى وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف
 لاجلة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
 والوصل وسند ~~يذكر~~ كلامه لكونه قال السيد في حواشيه هناك وأما نحو أقام
 الزيدان فكلام وجمله لانه مؤول بالفعل فاستاده أصلى وايضا مقصود بالذات
 والصفة الواقعة صلة مع فاعله لاجلة لكون اسنادها أصليا لتأويلها بالفعل وليست
 بكلام اذ ليس اسنادها مقصود الذات انتهى وذكر نحو في حواشيه شرح المفتاح
 ومحمود قوله والصفة الواقعة صلة الخ تشمل الفاعل الضمير فيكون موافقا لما مر
 عن المطول وقوله وأما نحو أقام الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
 معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره مما قرر في باب اعمال الصفات
 وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو أقام أبوه جملة وهذا يخاف ما ذكره السيد
 والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناطم
 في باب المبتدأ والخبر ان قلت اذا قلنا زيد أقام أبوه هـ لا كان الوصف مع مرفوعه
 جملة فهذه مسألة ~~كثيرا ما يسأل عنها~~ نفهم اجوابان أحدهما ان جريان الوصف
 مجرى الفعل في العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيدون المبتدأ
 شرط في كون الوصف وفاعله جملة فاصدق انما جئنا للمبتدأ بخبره وجملة اعترض
 بأنه يلزم منه ان لا يكون قام في زيد قام جملة لان افعال انما جاء بعد المبتدأ اذ لو قدر
 أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أولم يجئ
 ولا يتوقف فاعله على ان يجيئ مبتدأ بل قام زيد وانما توقف على المبتدأ هنا
 هذا الفاعل الخاطئ وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
 فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
 اسمي واحد فيهما كثنى واحد والثنى الواحد ليس جملة فكذلك ما تزل منزلة الثنى

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن يترلا مترلة الشيء الواحد وهذا الجواب قد يستترض بان المبتدأ
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشيء الواحد لانهما المسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو أن مشابهة الوصف مرفوعة للشيء الواحد من ثلاثة أوجه ~~ك~~ وهم المسمى
واحد وهذا يشاركه فيه المبتدأ والخبر وأن الفاعل ابداع رافعه كالشيء الواحد
وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء
الواحد الذي لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضمير الم يكن له لفظ اذا لم يفصل سواء
كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير لغائب فقط قدل على شدة اشتباه الوصف للزوم استناده فيه فان قلت
هلا قيدت بكلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثلهما في يقومان ويقومون بدليل انتمسلاهما للعوامل وانما هما بمنزلة رجلان
وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدأ ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نفي أو اسمة فهم فحقوا قائم
الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ
الواقع خبرا ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مرت رجل قائم أبوه وبين
غيره فتدبر وبانهم ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي
اذلا شبهة أن الوصف مع مرفوعة الظاهر كلام اذا اعتمدت اسما وان لم يعتمد
الاختصاص وابن مالك ومن تبعوه لانه لا يشترط في الكلام الاسناد الاصلى نعم من
يشترطه كالرشي لا يحتمل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول
فقال في أول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصود الذاتية والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلى سواء كان مقصود الذاتية أو لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصود لذاته انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكر وا في النسبة بينهما الا التساوي أو العموم والخصوص المطلق
نعم أو رد بعضهم على ذلك ان ألاما كلام لا جملة ويجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه
وأضافه فرد نادر نظريه الجانب المعنى وبجلا حظته يسكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تنبيهه ولا جمع)
أي والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انتمسلاهما للعوامل كما
مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز في التنبيه
أو الجمع بخلاف الفعل مع
مرفوعة المستتر فقط ما قبل
ان زيد قائم ثلاثة أسماء
لا اسمان فقط كذا قيل

التكلم والخطاب والغيبة نحو أن أقام وأنت قائم وهو قائم كلاً لا يتغير الخالي عن
الضمير نحو أن أرجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر
بالإتمال أن كون الاسم في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين
(قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل
بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره فتأمل أى لانه حينئذ يكون
من التألف من اسم وجهته بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أو مبتدأ
خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن أنت
خبر بأن المخصوص في المثال غير مذكور فلا بد من اجزاء الكلام (قوله أن
يتلظ بهم امعا) معية لفظ لا آخر بمعنى البعدية أو معية لا تقتضى الاتحاد في الزمن
كما مرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب اليه ابن طهجة ومرجعنا فيه
(قوله وقوع الالفاظ الخ) الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين
باسناد احدهما الى الأخرى أو اضافتهما اليها وصفها بهما أو نحو ذلك بخلاف
ضمهما اليها بدون شيء من ذلك كما علق (قوله فهو اخص من التركيب) أى مطلقا
فصل هو تغيير من التراجيح عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة فاصلة ما عداها عما قبلها التميزها عنها أو مفصلة عنها وتقدم عند قول
الشارح تنبيه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا (قوله وعلاماته) أى علامات
أنواعه وكان الظاهر وعلاماته المذكور لأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في
الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أى من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب
اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد أنواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان
أراد أنواع اعرابها ما فهي ستة والواو في قوله وأنواع استثنائية وهو قليل جدا
والمعهود هي الجملة للاستثناء بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي
الحفيدي على المختصر والنوع والضرب والصفة والقسم الفاظ متقاربة المعنى
أو متحدته بمعنى ان بعض افرادهم يسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا
منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع
كالضمه والواو والالتزام والنون للرفع وهو شبه كل اذا التقدر المشترك بين هذه
الأربعة متشابه وهو مظهر الالفاظ ليس تمام حقيقة لها والا كان جميع افراد الانواع
الاربعة نوعا واحدا وهو ما لا يوافق الشارح الذي هو جنس لها عند النكاح يشبه لذلك
(قوله أربعة) ذكر ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الأجناس

فليتأمل (أو من فعل واسم)
كتاب زيدا ونعم العبد ولا
يشترط في جزأى الكلام
أن يلفظ بهما معا كما نزل
بل قد يلفظ باحدهما دون
الأخر كما ستعلم وقد لا يلفظ
بهما كما تقدم بعد زعم في جواب
من قال أقام زيدا إذا الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح
والتأليف وقوع الالفاظ بين
الجزئين فهو اخص من
التركيب اذ هو قسم كلمة الى
أخرى فأكثر فكل مؤلف
مركب ولا عكس بالمعنى
اللعوي

فصل
عقده لأنواع الاعراب
وعلاماته وقد تقدم معنى
الاعراب لغة واصطلاحا
(وأنواع الاعراب) الذي
هو جنسها عند النكاح
(أربعة)

والتمصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك
 الاحتمال ولا إشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كحركات الإشارة
 لنظيره (قوله بالاستعراء) أي لا العقل (قوله وهي رفع). جعل قوله رفع
 وماعطف عليه خبرا لمبتدأ محذوف وإظهاره أنه بدل مفصل من مجمل وعلى كل
 يحتاج لجعل العطف سابقا على الأخبار أو البديلية على ما علم مما مر في نظائره ثم
 الأولى وهو بالتدكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور
 به ما فلا ينافي أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الأعراب لفظي فمكن
 الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وفس عليه ما بعده
 وأول التنويع فأنه قد يقع ما قبل أن الرفع ليس أحد الأمرين من غير تعيين ومثله ما بعده
 (قوله بذلك) أي المذكور وليس أفراد الإشارة لأن ما بعد العطف باولان أو التي
 يفرد بعدها نحو الإشارة التي للشيء لا التي للتوزيع كما هنا (قوله أو حذف). أي
 للتون (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره أنه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدأ
 محذوف وهو غير متعين لجواز جعله مفعلة لرفع ونصب والمزج لا يصير المجموع كلاما
 واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضرب التصريح بمقتضى الخبر مع كونه
 كونا عاما في المزج على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا
 تقديره يوجد هذا وقد في التصريح به هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع
 ونصب يشتركان في اسم وفعل وجزم مختص بمعنى في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل
 اه وذلك هو المناسب لأنه انما يقدر المنعاق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص
 وكان الشارح عدل عنه لأن الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الأمر
 بالعكس ثم أنه قدراً ولا الفعل وثانيا الاسم إشارة لجواز الأمرين وأما تقديره ثانيا
 بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى في بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) أي نحو الرفع
 في ذلك نفس عليه ما بعده (قوله ولأن كل مجرور) أي بحرف أو بالماض فلا حاجة
 إلى زيادة أو المضاف إليه في الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه
 أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليهما
 (قوله يسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المنزلة والنون
 من الأفعال الخمسة ولوقال وجزم بمحذوف كان أخصر (قوله وقبل انما اختص
 الخ) نقله ابن مالك وذكره ما نه انما اختص الجرب بالاسم لا متنازع دخول
 عامه على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لا متنازع دخوله عامه على الاسم وقيل
 إلى آخر ما هنا وأصل وجه التمرير أن الاسم لا يولد في الاسم لأدنى وجوده إلى
 عدمه وذلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحرر الساكنين فلا يؤدى وجوده إلى

نابالاستعراء وهي (رفع) بحركة
 أو حرف (ونصب) بذلك أو
 محذوف وكلاهما يوجد (في)
 المعرب (من اسم وفعل)
 فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم)
 والنصب فيهما نحو (ان زيدا)
 لن يقوم وجز) بحركة أو حرف
 ولا يوجد (في اسم) لحفته
 ولأن كل مجرور مخبر عنه
 في المعنى والخبر عنه لا يكون
 الاسما (نحو) صرحت
 (زيد) فزيد في المعنى مخبر
 عنه بأنه مجرور به (وجزم)
 يسكون أو حذف ولا يوجد
 (في فعل) وذلك (نحو)
 يقوم) لئله وليكون الجزم
 فيه كالعرض من الجرف
 الاسم لما فاته من المشاركة
 فيه فيحصل لكل من صنف
 المعرب ثلاثة أوجه من
 الأعراب وقبل انما اختص
 به لانه لو دخل الاسم لأدى
 وجوده إلى عدمه وما أدى
 وجوده إلى عدمه كان باطلا
 وذلك أن المان من الأسماء
 ان جزم تأتي فيه ساكنان
 الحرف المجزوم والتنوين

عَدْمُهُ وَأَيْضًا فَتَحْرِيكُهُ يُؤَدِّي إِلَى عَدْمِهِ فِي اللفظ لَاقِي التَّعْدِيرِ بِمَحْوِلِ مَكْنِ الَّذِي
كَفَرُوا قَالَ شَيْخُنَا الْغَنَمِيُّ يُمْكِنُ أَنْ يُوْجِهَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ دَخُولُهُ حَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى مَحْذُورٍ
بأن يَدْخُلَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تُنَوِّنُ فِيهَا كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ بِالْكَسْرِ لَا يَدْخُلُ كُلَّ الْأَسْمَاءِ
وَأَمَّا يَدْخُلُ الْمَصْرُفُ مِنْهَا الْوُجُودَ الْمَانِعُ مِنَ الدَّخُولِ فَتَأْمَلْهُ (قَوْلُهُ فَيَحْرِيكُ السَّاكِنَ)
الْأَوَّلُ (يَعْنِي كُلَّهُوَ الْغَالِبُ) (قَوْلُهُ لَعْدَمُ اسْمِ اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ) أَيْ بِالْفَرْسِيَّةِ إِلَى
النَّصْبِ وَالْجَرِّ أَوْ دَائِمًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِخِلَافِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَسْتَعْنِي عَنْهُمَا
دَائِمًا فَانْدَفَعَ مَا قَبِلَ أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مُبَيَّنَتَيْنِ وَإِنْ أَجِيبَ عَنْهُ
بأن الْمُرَادَ بِالرَّفْعِ وَلَوْ حَكَوْا وَانْدَفَعَ أَيْضًا أَرَادَ نَحْوُ الْأَمَّا فَإِنَّهُ كَلَامٌ وَلَا رَفْعَ فِيهِ (قَوْلُهُ
لَا شَرَاكَ الْأَسْمَاءُ وَالْفِعْلُ فِيهِ) أَيْ فَهُوَ أَعْمُ وَالْأَعْمُ أَقْدَمُ وَاسْبِقَ إِلَى الْبَالِ فَتَأْسِبُ
أَنْ يَقْدُمَ فِي الذِّكْرِ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الْمَشْتَرَكَ كَالْمُرَكَّبِ وَالْمُخْتَصَّصَ كَالْبَسِيطِ وَالْمُرَكَّبُ
مِنْ شَيْئَيْنِ يُؤَخَّرُ عَنْهُمَا وَيُجَابُ بِأَنَّ الشُّكْلَ لَا تَتَرَاخَمُ (قَوْلُهُ وَكَوْنُ الْحَرَكَاتِ)
أَيَّ وَالْحُرُوفِ وَالْحَذْفِ لَا يَقَالُ إِذَا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ وَالْحُرُوفُ أَنْوَاعَ الْأَعْرَابِ وَقَدْ
تَقَرَّرَ أَيْضًا أَنَّهَا أَنْوَاعُ الْبِنَاءِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ
مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُمَا مُضَادَّانِ لَا تَأْتِيَانِ قَوْلُ لَيْسَتْ الْمَذْكُورَاتُ بِمَجْرَدِهَا أَعْرَابًا وَلَا بِنَاءً مَعْنَى
يَلْزِمُ مَا ذَكَرْ بَلْ كَانَ مَحْذُورًا لِلْعَامِلِ فَهِيَ أَعْرَابٌ وَالْأَقْلَابُ لَزِمَتْ الْآخِرُ فَهِيَ
بِنَاءٌ وَالْأَفْهَى أَعْمُ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْجَزْمُ مَخْصُوصَةٌ
عِنْدَ الْبَصْرِيِّ بِالْأَعْرَابِ وَالضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ بِالْبِنَاءِ وَأَمَّا الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ
وَالْكَسْرَةُ فَتَنْعَمُ بِالْحَرَكَاتِ الْأَعْرَابِيَّةِ وَالْبِنَاءِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا كَضَمَّةِ قَافٍ وَقَافٍ وَالْكَوْفِيُّ
يَطْلُقُ كَلَامًا عَلَى كُلِّ قَائِلٍ جَعَلَ الْمَذْكُورَاتُ أَنْوَاعًا يَتَأَنَّ فِي جَعْلِ بَعْضِهَا أَصُولًا
وَبَعْضُهَا فُرْعًا وَالْأَصُولُ الْفَرْعِيَّةُ لَا تَعْقِلُ فِي الْأَنْوَاعِ بِخِلَافِ الْعَلَامَاتِ قُلْتُ
الْأَنْوَاعُ الَّتِي لَا يَعْقِلُ فِيهَا ذَلِكَ الْمُنْطَقِيَّةُ وَلَيْسَتْ مُرَادَةٌ وَلَوْ سَلِمَ ارْتَادَتْهَا فَلَمْ تَمْنَعِ تَفَرُّعَ
بَعْضِ أَفْرَادِ النَّوْعِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أَفْرَادًا لِذَلِكَ النَّوْعِ وَالْمُرَادُ بِالْإِسَالَةِ
هَذَا أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ الْأَفْرَادِ كَثْرًا مَعْمَالًا أَوْ غَلَبًا أَوْ أَرَجَحَ فِي نَظَرِ الْوَاضِعِ وَمِثْلُ
هَذَا مَعْقُولٌ فِي الْأَنْوَاعِ أَوْ دَائِمًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِخِلَافِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَسْتَعْنِي
عَنْهُمَا دَائِمًا (قَوْلُهُ مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْعَرَبِ) مَا عِبَارَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ
أَوْ حَذْفٍ فَانْدَفَعَ التَّقْضُ بِالْعَامِلِ وَالْمَقْتَضَى وَالْإِسْنَادُ وَالْمَتَكَلِّمُ وَالسَّكُونُ الْمَقْدَمُ
أَوَّالًا لِحَقِّهِ وَالْمُرَكَّبُ سَهْوًا مِنَ الْحَرَكَةِ قَدْ كَلَامُهَا وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِلَاخْتِلَافِ لَكِنْ
لَيْسَ بِحَرَكَةٍ وَلَا حَرْفٍ وَبَنَى التَّقْضُ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ حَرْفًا وَاحِدًا كَحَرْفِ الْجَرِّ
فَلَوْ أُرِيدَ بِحَرْفٍ الْمُسَابِقِ وَهُوَ التَّبَادُلُ دَرَجَتَيْنِ مُقَارَنَتُهُ بِالْحَرَكَةِ أَوْ أُرِيدَ بِحَرْفٍ آخَرٍ لَمْ
يَتَجَهَّزْ وَذَلِكَ وَلَوْ جَعَلَتْ مَا عَلَى عَمُومِهِمَا خَرَجَ الْعَامِلُ وَمَا بِهِدَهُ بِالسَّبَبِيَّةِ الْقَرِيبَةِ

فَيَحْرِيكُ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ
فَيُؤَدِّي وَجُودَ الْجَزْمِ إِلَى
عَدْمِهِ وَغَيْرِ النَّوْنِ مَحْمُولٍ
عَلَيْهِ وَقَدْ رَفَعَ لَعْدَمُ
اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُمَا
زَيْدٌ ثُمَّ النَّصْبُ لَا شَرَاكَ
الْأَسْمَاءُ وَالْفِعْلُ فِيهِ وَلَا نَاحِلَةٌ
قَدْ يَكُونُ فِعْلًا وَالْعَمَلُ لَهُ
بِالْإِسَالَةِ فَيَكُونُ مَعْمُولًا
أَصْلًا بِالنَّسْبَةِ لِلْعَجْمِ وَرُثْمُ
الْجَرِّ لَا خِصَاصَ لَهُ بِالْأَشْرَفِ
وَكَوْنُ الْحَرَكَاتِ أَنْوَاعَ
الْأَعْرَابِ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ
الْمَصْنُفِ مِنْ أَنَّ الْأَعْرَابَ
مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْعَرَبِ

المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالنسبة للركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب
 وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ فان ما قبل الآخر تابع
 للآخر وبإضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن
 أبوك وآخر الحروف نحو من أيلك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
 آخر غلامى وبصرى وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لان كسر آخر
 الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلاف به آخر المبنى ومن
 قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحاشية اى يختلف آخر المعرب من حيث انه معرب
 لاخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه
 آخر الكلمة ولا يكون الشيء سببا لاختلاف نفسه قلت الآخر أعظم من كل حرف
 مخصوص فالالف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان
 بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف لاجتماع كين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما
 ولا على اعراب المعرب ابتداء فلا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له
 دخل في الاختلاف أو ما يحصل بمحصله بلا احتياج الى شيء بعده وكل حركة كذلك
 في نفس الامر ولو في بعض الموانع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون
 (قوله لأنه) أى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أى تغيره ذاتا أو صفة حقيقة
 أو حكما وبقي من التعريف لا اختلاف العوامل لفظا أو تقدير او شرحه يعلم بعامر
 (قوله لان الاعراب عنده لفظي) قال شيخنا الغني عنى معنى فيكون الرفع نفسه وكذا
 ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذه معنى كلامه ولأن فيه نظر وهو انه
 يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار
 الخمسة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظا مضافا لافعالها والشارح
 وبتأمل ما قررنا يندفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب
 ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كما هو واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب
 لفظي فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسر به بأنه تعبير
 شخصي وحيث فلا فرق بين التعبير بالأنواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين

لأنه اختلاف آخر المعرب
 على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالأنواع دون الألقاب
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب
 عنده لفظي ولان من حق
 اللقب أن يصدق على ما لقب
 به كان يقال الاعراب الرفع
 وكذا البواقي وهو متمنع
 لا يلتزم حمل الاخص على
 الاعم ولهذه الأنواع الأربعة
 علامات أصول وعلامات
 فروع ثابتة عنها أشار الى
 الاول بقوله (فريق) اى
 المرفوع من اسم وفعل
 (نقطة ونصب) أى المنصوب
 منها (بنقطة ويجر) اى
 المجرور من اسم (بكسرة
 ويجزم) اى المجرور من فعل
 (بجلف حركة)

انه ليس المراد بالأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من غير القاب الاعراب
 أراد أن لفظ الرفع مثل القاب على النوع ونفسه حيث شئت فقل
 فان فسر بأنه لفظي فسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه اسم
 معنوي فسر بأنه تعبير مخصوص فتأمل انتمى (المرفوع) إشارة الى
 أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذي مرفوع وأراد بالمرفوع
 ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحريكه أو أراد بغير معنى يوجب

ويحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضمير عاثرًا على اسم وفعل يتأثر بهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه أى بوجد الرفع ويحقق بوجود الضمة من تحقق الكلى في جزئية لكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ويحتمل أن يقرأ قترع بالبناء للفاعل على أنه مسند للضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم ومعرفة الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعاً للقوم ولهذه الأنواع الاربعة علامات الخبايا انما يتجه على القول بأن الاعراب معنوية لا افظى وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالدة العلامات جميع علامة بمعنى علم أو جمع علم كما مطبلات جميع امطبل فالضمة علم الخ ورد بما حمله انه ان أراد علم الجنس لم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه صرف قطعاً وأعلم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لساثر افراد الرفع وأجيب أيضاً عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من حيث عموم كونها أثراً جليلة العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والحزم وان اتحدوا في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا ان رادى ما قبله فذلك والافالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجبولة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها أن تكون مجبولة له معنى واحد لا يكون مجبولة وغير مجبولة فكيف يتصور اتحادهما في الخارج أو أيضاً فالاعراب هو الأثر الخارجى والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختصار بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب معنوية جرت على السنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يقيد أصالة النسخة بالنسبة للكسرة في الجمع بالف وتناول مسألة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ولأصالة الفتحة بالنسبة الى حذف النون في الأفعال الخمسة (قوله الاعتداء مذكروهما) قد يقال ما عرّب بالحروف لا يتغير فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح في الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات يمكن (قوله باعتبار المحل) أى المواضع التي تقع فيها النياية (قوله لا النائب) أما باعتبار عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) فيفيد تأخيرهما قبله وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلأنه أشرف

بالحركات والسكون أصل
للاعراب بالحروف والحذف
اذ لا يعدل عنهما الاعتداء
تعدرهما وخارج عن ذلك
الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة أبواب أعربت بغير
ما ذكر وتسمى ابواب النياية
لان الاعراب الواقع فيها نائب
عن الاصل ووجه اختصارها
في سبعة أن النائب فيها
أما حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المتنى
وباب جمع المذكر السالم
أو حركة عن حركة وهو باب
الجمع بأف وتاء وباب مالا
ينصرف أو حرف عن حركة
وحذف عن حركة أو سكون
وهو باب الأمثلة الخمسة
أو حذف حرف فقط عن
سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها
مفردة والمفرد سابق على
المتنى والجمع ومع أتبعه بالمتنى
لكونه يليه ثم أتى بجمع المؤنث
السالم شرف المذكر ثم
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم
بالأمثلة الخمسة قبل الفعل
المعتل لشمه آخرها في غالب
الاحوال لكن كان الاولى

أن تبدأ بأما تالفه حركته عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة

منها لانه اسم (قوله فمكان ينبغي الخ) فيه ان التثنيات لا تتراحم وقد أسلف ان
 تأخيرها اشبه بالفعل (قوله وان لم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع
 النظر عن نظيره فسقط ما قبل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى
 جانب الاسماء الستة لانهما اشترى بكاهما في الاعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع
 للنظر عن نظيره ثم ان المصنف لم يذ كر شيئا من أحكام ما ناب في حركة عن حركة غير
 جهة التباينة فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما
 كان يظهرون لولا تكام المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتاء
 وذ كر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي انه كان
 المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى يلزم عليه الفصل بين
 ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات وتسايم انه أراد
 ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى في احدى
 لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى
 ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدأ
 وهو قوله فجنى مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة تبدل أو بيان وما قبله وهو
 قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بشرية الاستثناء لان التثنية في الاثباته
 قد نعم نحو علقت نفس مائة مت وأخرت أى الرفع بالضمه والنصب بالقعة ثابت
 في كل اسم والجزم بحركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف
 عليها (قوله بنقص الهم) قال شيخنا الغنيمي لم يقل باسقاط الهم لما في التعبير
 بمبدأ كرم من التورية الطريفة والمقابلة اللطيفة (قوله جوار اتانما) أى اثباته
 واعرابه بالحروف (قوله على هذا الامثلة) أى على كلماتها (قوله وان أطلقت
 على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن أطلقت
 على ما شمل ذواتها (قوله على أقارب الزوجية) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه
 أى أقارب زوجته (قوله يكى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضاف كان كناية
 عن التسكرات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم
 انه اذا لم يضاف يكى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد
 الله اعطاك فضلا من عطيتك * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى حسنا وعبد الله
 وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحسية وظاهر كلام الشارح
 كالمصنف في الشرح انما كناية عن الالفاظ الهة على الاجناس وهو ظاهر قول
 بعضهم انها تكون كناية عن العلم السكن في الصحاح انها كناية عن نفس الشيء
 لاعن لفظه ويمكن ارجاع القولين لمعنى (قوله بما يستفج التصرح به) أى من

فكان ينبغي ان يبقى بما لا ينصرف
 لكونه مفردا وان لم منه
 الفصل بين ما يعرب بالحروف
 بما يعرب بالحركة اذا تقرر
 هذا فقول (الا الاسماء الستة)
 وما عطف عليها من المثنى
 وغيره مما سأتى منصوب على
 الاستثناء مما قبله وهذا هو
 الباب الاول مما خرج عن
 الاصل

وهى أبوه وأخوه وجوها
 وفوه وهنوه وذو مال
 أى صاحبه وبعضهم عددا
 خمسة بنقص الهم منسكرا
 جوار اتانما كإسائى والاسماء
 الستة علم بالغلبة على هذه
 الامثلة كافة على العبادلة
 والعشرة بالنسبة الى الصحابة
 رضى الله عنهم وان أطلقت
 على غيرها فتوسع والحم أقارب
 الزوج أبأ كان أو أخا أو
 غيرهما ولهذا أنت الضمير
 وقد يطلق على أقارب الزوجة
 وابن اسم يكى به عن اسماء
 الاجناس وقيل مختص بما
 يستفج التصرح به وقيل
 عن الفرج خاصة

العورة والافعال القبيحة (قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى
 المضافة لولا لانها ملازمة للانسانة لغير اليباء كفى الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو
 المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا مراده
 بالوصف المعنى القبيح بما لا يغير لا الوصف النجوى ومراده أيضا غير المشتق كجملة
 بقوله وفوق كل ذى علم عليهم لا المشتق فان المضاف اليه لانه أنى بها وصلة لما يصح
 الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم انماقتها
 للمشتق وخرج علمها اقراء ابن مسعود وفوق كل ذى علم عليهم وأجاب الاكثرون
 عنها بأن العلم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى رائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل
 الصفة كما قاله الفهامة الدماميني في شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يصفن أى
 ذو وفورعه الا الى اسم جنس ظاهر قال في الشرح أى يشترط في الاسم الذى يصفن
 اليه ان يكون ظاهرا احتراز من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال
 واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق ولهذا صرح قوله بعد ذلك
 ظاهرا فلا يقال ذو عاقل وعال ذلك ثم قال وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم
 الجنس التكررة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل
 ذارحك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذواعرش المجيد ذى
 الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتعين مراده ليعلم منه ما وقع
 للشارح هنا من الاختصار المحل فان قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر
 ذواضافة الخ ان أراد انهما مثلها في مطلق الاعراب تلك الحروف فهو مسلم لكن يرد
 عليه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليهم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر
 وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ يدخل
 فيه نحو وفوق كل ذى علم وقدمه مثل في شرحه لاسم الجنس بقوله نحو وذات
 حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضى للغايرة أو تشبيهه الشئ
 بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل وان أراد بقوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس
 ظاهر وذواضافة الى العلم الخ ان المثلية فيها بالمراد كما كان اضافتها الى اسم جنس
 بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية
 مطردة كما صرح به أيضا الدماميني راد على ابي حيان ومن تبعه هذا ماهر وشيخنا
 العلامة الغنيمي قال وما كشف عنى غممة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى
 انه انما جازت الاضافة الى العلم في ذوربه وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى
 صاحب هذه الاسماء وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذى تسلم) أى في وقت
 صاحب سلامة قال بالظرفية وذى صفة لزم من محذوف تكرة وهى بمعنى صاحب وقبل

ومثل ذوال أى المضافة
 الى اسم جنس ظاهر ذو
 المضافة الى علم نحو أنا لله ذو
 بكة أو وصف نحو
 ذى علم عليهم أو جملة نحو
 اذهب بذى تسلم فلو قال كما
 في العمدة وذو المعرب

بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلتها والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه
ورده فى الباب الثانى من المعنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك
كما تقول لفعله مقرونا بسلامتك وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الباء أى والله يسلمك
(قوله اسكان أحسن) لشموله للمضافة للعلم وما بعد فقال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره
اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة
التي خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق
بى بمضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتعبد بذلك وقوله على ان الكلام
الحل لم يظهر معناه (قوله والتقييد بالعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا التقييد
فانه نطق بمضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول
وبعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوالطائية) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته
والفرق بينهما وبين ذو بمعنى صاحب ان الذى لا تقع صفة المعرفة لانهما
معرفة بالصلة والذى بمعنى صاحب يوصف بها التكرار ان أضيف التكرار والعرفان
أضيفت لمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسبأى
فى التشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كلها غالبا وفى الجمع انما مبنية
على الواو وقيل مبنيّة على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا
واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتسكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكلى اعرابها على كون الشبه الاقترارى موجب البناء
املا ذلك فى المشهور ونغمة الجمهور أو لان اقترارها ليس متأصلا ولا على حصر
أبواب النيبية فى سبع لان من اعرابها أدرجها فى تلك الأبواب كما يؤخذ من قول
الشارح فالأسماء حية ثمانية وعشرة وعبرى ما ذكر فى اعراب الذين رفعا عند بعضهم
(قوله فالأسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا
الغنيمة ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغبية على ما عرّب
بها هذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غيبة الامران الستة بحسب اللفظ
وان كانت معانها أكثر وفرب من ذلك ما قبل فى الافعال الخمسة (قوله فترفع
بالواو) علة لسكون باب الاسماء الستة من أبواب النيبية ولوقال فان رفعا بالواو وكان
أولى (قوله فلوثبتت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدلل على ان لامه واو وقيل
بأنه من الخمسة لان احماء الرأى محمومون واذومال وهوان وفوا الزيد (قوله
والجمعوع الخ) ظاهر كلامه انها تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت
بالالف والتاء بأن أريد بالاب وما ذكر معه مما يجب مع الواو والتون من لا يعقل
أعرابت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمة وعموم كلامه شامل

لسكان أحسن والتقييد
بالعرب لاخراج ذوالطائية
فان المشهور بناؤها وقد
تعرب فتعرب مجرى ذى
المعرب كما قال ابن مالك فالأسماء
تحيث تسبعة (فترفع بالواو)
نيابة عن الضمة نحو أبونا
شيخ كبير (وتنصب
بالالف) نيابة عن الفتحة
نحو أن ابانا فى خلال مبن
(وتعرب بالياء) نيابة عن
الكسرة نحو أوجعوا الى
أبيكم ولا اعرابهم بـ
الاحرف شروط أربعان
تكون مفرقة فلوثبتت أو
جمعت أعرابت اعراب
المثنى والجمع وان تكون
مكبرة فلوصغرت أعرابت
تجر كان ظاهرة وان تكون
منفصلة

للحم والهن فليجوز وقال المصنف في شرحه لم يحسم مع منها جمع تصحيح الالاب والالاح
والحم انتهى وظاهره - سماع هذا الجمع في اللحم وقال ابن مالك ولو قيل في حم حو
لم يمنع لكن لا أعلم أنه سماع قال أبو حيان ينبغي ان يمنع لان القياس يأباه وحكي
بعضهم سماع هتون وديون وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان
وهذا في غاية الغرابة (قوله لغيرياء المتكلم) التقيد بالمتكلم ايضا لان الياء المضاف
الها لا تكون اغيرة ودخل في كلامه لا بالزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف
واللام متعجمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخليل والجمهورية وغير معتد بها
ولهذا أعرب ما قبلها بديل ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا كان مضافا أو
شبهها بالمضاف وبشكل علمهم لا بأبى وانما تعرب الاسماء الستة بالأحرف اذا
كانت مضافة للياء واسكنهم معتد بها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة
(قوله ولو تقدرا) هو ما جوزه ابن مالك تبعه الكوفيون والاختف وخصه البصريون
بالضرورة (قوله كقوله) أى العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي
له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أى كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد
والكوفيون وابن مالك يجوز دما حذف منها وادغامه فيقال أبى بالتشديد قال

فلا وأبى لأن الـ حتى * ينسى الواله الصب الحنينا
وهو مخصوص عند البصريين بالشعور ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع أبى
جميع سلامة وذكرا ابن مالك ان المبرد يجوز ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره
ابن الحاجب كل من شئى من انه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعاً لان الانيات في
كلام الثقات مقدم على التي ويقال في فم في في الاكث ويجوز في وأسلمه فوه بالفتح
والسكون حذف الهاء وانقلب الواو ميما لانهم ما شفوتان حذرا من سقوطها
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها قال الشهاب
ابن قاسم في حواشي ابن الناطح - والثاني يعنى من الامر ان هذه يعنى أخى وأبى
وفي بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو ام مقدرة
لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جميع المذكر اسم اذا أضيف للياء
نحو جاء مسلي في نفسه نظرو ولا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أو الكتاب
وشرط ذا الاعراب أن يضمن للياء لانه مبنى على عدم ردة هذه الاسماء عند الاضافة
الى الياء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر
على الثلاثة لانهم محمل وفاق والافاق له يجزى في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك
والذى لم يستبعد كلامهم بهم ح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصح من
ان الاعراب بحركات مقدرة فاقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو

لغيرياء المتكلم ولو تقدرا
كقوله * خالط من سلمى
خباشيم وفا * أى
خباشيمها وفاها فلا وضيفت
الى الياء أعربت على اللاح
بحركات مقدرة وكما أضاف
الى الياء

بأعر بت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعر بت بقطع النظر عن ذلك لكون إشارة
 الى القول بانها مبنية أولاً ولا ان ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للباء
 الذي من افراد ما هنا بقي هنا شي وهو ان اقم اذا اضيف الى الباء رقت له الواو
 وقلبت ياء عند الجمهور أيضاً فهل يقال انه معرب بالحروف المقدرة فرفعوا نصباً للثقل
 والظاهرة جراً أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من الالفاظ فهم انها اذا
 اضيفت الى ياء المتكلم أعر بت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب
 بالحركة لا يظهر اذا افرق بينه وبين سلمي تحكم إلا ان يقال لو قيل في حال النصب
 فاي لو جب السلككم بأن الباء في في اعراب فلما قيل في مطلقاً علم ان الباء المدخلة في
 الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه في حال افراده دون
 اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معرباً بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم
 تقاب ياء اهدم المقضى قبلها كما لم تقاب ألف التثنية لكن نقل في الاشباه والنظائر
 عن ابن يعش الفرق بين الالفين لانه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضي قلبها
 وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا جدد بيان اقليم ياء وهو وقوعها مفعول مكسور
 وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فتوى جيب
 قلبه ولم يعتمد بالمعارض (قوله الاذو) فانها الاتصاف للضمير مطلقاً بل تلزم الاضافة
 الى اسم جنس غير مفعولة فلا ينافي كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز
 اضافتها الى المضمرة واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ويدل على شذوذه انه لم يستعمل
 مضام الى مضمرة الاجزاء المفردة (قوله باشرط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع
 النسبة وأما تأويلك بالمضاف فيه الشخص المنسوب الى الأب لا الأب الذي هو من
 الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصریح بحذركها الخ) يقال عليه
 الاستغناء لما هو فيها هذا كونه مضافة لغيرها المتكلم فان المفهوم من النطق بها
 مضافة لما خصوص ما اضيفت اليه وحينئذ قلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما
 اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما معومه فنشمل ما اذا اضيفت
 الى ياء المتكلم وقد قرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم
 على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
 (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق به وخالياً من الميم وبدون مضافا وذو لا يعنى
 صاحب لا يضاف واعلم ان صاحباً أعم من ذواتها تضاف الى اسم الجنس وغيره
 (قوله ودونه) أى التضعيف وقوله متفوصاً أى محذوف الآخر لما من ضمير ميمه
 وان كان مضاماً اليه لان المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطف على بحركات السابق
 (قوله تصراً ونقصاً) قيل كان ينبغي ان يقول وتضعيفاً لما من اللغات العشر تليث

الاذو وان لم يكن غير منسوب
 اليها فلو نسب اليها كانت
 معربة بالحركات بناء عليه ابن
 الصانع والهورى وغيرهما
 وهو مستغنى عنه باشرط
 الاناقة فاذا توفرت هذه
 الشروط لم أعر بت بالحروف
 واستغنى عن التصریح
 بحذركها في النطق بها كذلك
 كما استغنى عن تعيينه وذو
 بمعنى صاحب وفوقه بالخول من
 الميم فان لم تغل منها أعر بت
 بحركات ظاهرة مع تضعيف
 ميمه ودونه من موصو بحركات
 مقدرة مقدراً كما هي ولا
 قلباً فانه تصراً ونقصاً

الفاء مع التضعيف وهو وهم سري من قول التسهيل أو يضعف مفتوح الفاء
أو مضمومها بعد قوله بتثنية فاء الفم مقصوراً أو مقوصاً فتوهم منه ان المضعف
ليس مقوصاً وليس كذلك وعذران ثالث في افراد المضعف عن المقصور والمتقوص
انه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المتقوص والمقصور والشارح ذكرها في
المضعف قاله شيخنا (قوله واتباعها الميم) لم يقل حركة اعرابه ليدخل مثل هذا الميم
بكسر الفاء في الحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية (قوله افصحها)
أي النصيحة من بينها (قوله واقصر في التسهيل الخ) لانه أسقط الكسر مع التضعيف
وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لان الحروف وان كانت الخ)
مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لم يكن موقع الا والاواكن ليس بتخبرين بل
هما للاستدراك لكونهما واقعا موقع الخبر والخبر مقدّر حسب ما يقتضيه المقام
(قوله فاخترنا وهذه الاسماء) لوقال اسماء كان أولى أقوله بعد وخصوصاً هذه الاسماء
الخ (قوله في ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب) أي سمعنا بخلاف سائر الاسماء
المحذوفة لا يحجاز كيدفانه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عنده الاعراب والمراذان في
آخرها ذلك في الجملة ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الفم ليس لامه حرف علة وإنما
هي باء محذوفة اعتباراً لما وان المراد آخرها حرف علة أي الموحود المنطوق به وان لم
يكن لا ما وعبارة بعضهم وخصوصاً من بين المفردات المشابهة للمثنى اصل حجة لام
بعضها وهي الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل
منها الخ) أي معاني كل منها لان كلام المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام
المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيما فقيه خفاء ثم ان ظاهراً كلامه جعل
كل وجهاً للشبه وفيه ان الولد والوالدوا اقرب الى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى
فالاولى واستلزام بدون إعادة في ولا يرد ان مجموعهما يوجد في ابن لان همزة الوصل
فيه بدل من اللام فكأنها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل وجهاً الشبه ان فيها
حرفاً بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم ينون التثنية والجمع المضاف اليه والتنوين
واللام هذا وقد بين الجاهل وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار
كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب ان يقال المغرب بالحروف في الفروع
والمحجب به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وألوه عشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
أصلان انتهى وفيه ان الفروع أزبك يعلم من الاوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام
الزائدة) فيه أمران الاول ليس المراد بالزائدة هنا الزائدة على الحروف الاصول
بل المراد به الزائدة على الكلمة في حال افرادها وعدم اضافتها بديل جعل الزائدة
وصف اللام الثاني ان كون الظاهر اللام لا يأتي في فوك وذو مال فان الظاهر انما هو

واتباعها الميم فهذه عشرين
أفصحها فتح فائه مقوصاً
واقصر في التسهيل على تسع
وانما أمرت بالحروف
لان الحروف وان كانت
فروعاً عن الحركات الا انها
أقوى منها لان كل حرف علة
لحركاتين فيكونه اسبق
المثنى والمجموع الفرعين
عن المفرد بالاعراب الاقوى
فاخترنا وهذه الاسماء
وجعلنا هذه بالحروف
ليكون في المفردات الاعراب
بالاصل وهو الحركة والاقوى
وهو الحرف وخصوصاً هذه
الاسماء لمشاهاة المثنى
والمجموع في ان آخرها
حرف علة يصلح للاعراب وفي
استلزام كل منها ذاتاً أخرى
كلاخ للاخ والاب لابن
وخصوصاً ما ذكر بحال
ما فتها تظهر تلك اللام الزائدة
فتقوى المشابهة وفضت على
المثنى والمجموع باستيفاء
الحروف الثلاثة لاصالتها
بالافراد وما تقدم من انها عربية
بالحروف

العين ولام الكلمة محذوفة اما قولك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في
الجمع أفواه وفي التصغير فويه وفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وأفواه لاندل
على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو
حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتباطا غير مطردة ولتب الواو ميم بالاسم لم تقلب
لا تقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيد شذيتنقي ساكنان الالف والتنوين
فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمم على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية
الكوفيين شربت ماشادة فلا يعتد بهم واو كان القلب الى الميم لانها من أحرف
الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة كفى الواو ومثف كانت أولى من غيرها
من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والامر ان في الحاشية وأقول
في الرضى مانصه فخصوا ذلك بحال الاضافة ليعتد ذلك اللازم فتقوى المشابهة
انتهى المقصود منه وحينئذ في الشرح تحذف وصوابه لتظهر تلك الذات
اللزومة فيسقط الامر ان وأما ما قرع عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجوز على
الكلايين لان قوة المشابهة تظهر اللام التي هي حرف علة وتظهر اللام الذي
هو الذات الاخرى بقي هائتي وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضى اسماء لم تضاف
لم تظهر اللام الزائدة بل تعدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم في
توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في الذكر مطاعا
وفي المعرفة حال كونه موصوفا نحو الابو السكريم والابا السكريم والابى السكريم
وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابوالعلاء الا انه قليل بالنسبة
الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصه ابن مالك
بأن الاعراب انما سجي به ليبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدم متنازع فيه
دليلا ولا نفعه ظاهر واف بالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الأقوال في اعراب هذه
الاسماء اثنا عشر فراجع (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل
العامل وأجب بأن ذلك لا يمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أى فلم يبق
الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة
على حرف واحد فقول الراد الاعراب يزيد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا
دائما لم ينوع وان أراد ولو اعتبارا فاسلم لا يمكنه ما ذكره من البقاء على
حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر فعاوجرا) أى ثم يمكن الآخر لانه بعد
الاتباع استقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجراء
لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعها وحز لانها قبل في حالة النصب والواو تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهب حركة الباء ثم حركت ابتداءا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة
ورد بأن الاعراب زائدة على
الكلمة فيؤدي الى بقاء عين
وذي مال على حرف واحد ولا
تظهر لذلك وأجب بأنه لا
محذور في جعل الاعراب حرفا
من نفس الكلمة اذا صلح
له كما جعلوه في التثنية والجمع
من نفسهما وهو علامة
التثنية والجمع وقيل انها عربية
بحركتها فتدور على أحرف
العلة كما في المقصور واتباع
فيها ما قبل الآخر لا آخر فعا
وجراوه وهذه الجملة

الواو ثم انقلب الواو الفاقيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
 قلت حركة الباء عارضة فلا تنضم موجبة لقلب الواو المتحركة ألساقلت حركة الباء
 في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة علم غير أنهم قد روا حدتها والاتيان بحركة
 الاتباع ليحزى الباب كله على سنن واحد فعملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
 الأصلية في اتباع وجهه الأصلية من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية (قوله وصححه
 المصنف) أى في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
 المشهور ويحتمل أنه تسامح في جعله الاعراب بالأحرف لتكون الحركات لا تظهر
 والحروف تقيد ما تنبذ الحركات لوطهرت (قوله ورجمه) بغير ذلك الخ حيث قال
 ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عام
 فيكون بالواو كقوله أبو جده وازفلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
 تسمية الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الأمر
 بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هم الحروف
 مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال
 المذكور وما أشبهه وما إذا طالت تلك الأقوال صح ما اختاره سيدويه وتعين المصير اليه
 ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصربه القول المشهور وابن مالك قدّم ذكره قبل
 ذلك فتم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أى غير الباء كما علم مما
 مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في الغياب اليه لكونه مصدر او قيد
 بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أى منقوص معرب)
 الظاهر ما في بعض النسخ أى منقوصا معربا بالخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
 أى عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتكثير
 كالنعت كذا يحذف شخبنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على
 النسخين لان التفسير لجموع الجمار والمجرور لا للمجرور فقط والجموع في محل
 نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
 وتكثيرا قلنا يعرب ما بعد أى هنا لا لبيان لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
 تخالفه مع البدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لاه) من فيه للبيان لانه على تقدير
 مضاف أى من باقى ما حذف لاه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله
 اعتبارا) أى لا لاهل موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
 من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانسب وهو الذى يقول يا فلان وقوله فأعضوه
 همزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة بحجة أى قولوا له أعضض

وصححه جماعة منهم المصنف
 وابن مالك ورجمه بان الاصل
 في الاعراب ان يكون بحركات
 ظاهرة أو مقترنة فاذا أمكن
 التفتيح لم يرد وجود الظاهر لم
 يدل عدمه وقد أمكن في هذه
 ورجمه بغير ذلك مما يطول
 ابراهه ثم نفعه (والأفصح
 استعماله من) مضافا (كقوله)
 أى منقوصا معربا بحركات
 ظاهرة كما عراب عد ونحوه
 مما حذف لاه اعتبارا
 وجعل الاعراب على عينه
 فهذا هو لا أفصح من هذا
 هو كونه الحديث من تعزى
 بعزاء الجاهلية فأعضوه
 من أبيه ولا تكلموا

واعلم ان لغة النقص مع كونها

أكثر استعمالها هي أفصح

فيها سالان ما كان ناقصا في

الافراد فحقه ان يبقى على نفسه

في الاضافة كما في يدنا حذف

لامه في الافراد وجعل

الاعراب على ما قبل اللام

استحبوا ذلك حال الاضافة

فأعربت بالحرف كقوله في

شرح الشذور وفي كلامه

هذا اشارة الى ان اعرابه

بالحروف لغة قبله وهو

كذلك وانقلها وليكن غير

مشهورة لم يطلع عليها القراء

ولا الزجاجي فادعيا ان العرب

بالحروف خمسة اسماء لاستة

وكثير من النحاة يذكرونه مع

هذه الاسماء ولم ينهوا على

قوله اعرابه بالحروف فيؤهم

ذلك فساوانه ان قال ابن مالك

ومن لم ينهه على قائمه فليس

بصيب وان حطى من الفضل

بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد

بالنقص هنا النقص النحوي أي

حذف الآخر وجعل ما قبله آخر

ولا يختص بالهن بل يجوز قوله

في الاب والاح والحلم ومنه قوله

بأيه اعدى عدى في الكرم *
ومن يشابه أبه فما ظلم *
وحكي أبو زيد جاني أحد
الفراء هذا حمل فدل على

استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده وتكنوا بفتح التاء وتكون النكاح

ومعنى لا تكتنوا اذكروا له صريح اسم الذكور (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)

جواب عما قال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا الا ان البست

أفصح بمعنى انها غير مختصة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند

الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل

أصل بل الذي حذف لعله والذي لم يحذف لعله كيدخلة ان يبقى على نفسه حال

الاضافة لم يكن بقي انها مختصة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع

تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الانتماء في هن وفي باقي

الاسماء الستة وبه تعلم ان الفصحى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس وان

الانتماء في هن مختلف القياسين هذا والمذكور في الشرح وللاستعمال الكثير

فيذكر وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الى بدل على نفسه

الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي واللام يكن لهذا الكلام وقع

ولم تصح الاشارة اذ لو لا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قبل

ومن ثم صرح قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحماين فصيح مع ان حذف

الفصاحة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو

أفضل لتحررها وانفتاح ما قبلها الاخذ بها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور في

في الشرح وقد يقال لمخالفته القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني مالا

يكون على وفق ما ثبت عن الواضحة وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول

ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح الفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي

ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لوقال الى ان اتقاه لغة قبله يعني سواء

كان معر يا بالحروف أو بحر كات مقدرة علم أو غير ذلك من الاقوال لمكان أولى

(قوله النقص النحوي) أي أحد ما صدقات النقص النحوي وقد يقال يدخل فيه قولك

وذو مال لان الآخر فهم محذوف والموجود انما هو اعين كما صرح به الرضي واحتج

بالنحوي عن الاصطلاح كقاضي (قوله ومنه قوله باب الخ) أي ومن النقص في

الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخ وحسبك في قول ربة يمدح عدى بن

حاتم الطائي وما عطف عليه واختلاف في معني في الظلم قبل ما ظلم في وضع الشيء

وضعه وقبل ما ظلم أبوه حيث وضع ربه حيث أدى اليه الشيء وقبل ما ظلمت

أمه حيث لم ترن بدليل مشابهة الولد لآبيه ورد هذين القوانين بأن اسم الشرط علمهما

لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلعا) أي المتقلبة عن لامهن

في الاحوال الثلاثة فتعرب بحر كات مفسدة (قوله فدل ذلك على انه لغة

لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الياء من الاول والاف
من الثاني للضرورة فان ثقل أحد من الائمة انه حذف ذلك واللام ثبت بقص أب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالفرقة بين أب وأخ وحم في ان النقص فيهن الائمة
وقد يجاب أيضا بان المسئلة طنية ولا شك ان الظاهر انقص (قوله ان أباهما
الح) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغنا في الجد غاية ماها * والشاهد
في أبيات المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر في الثالث قطاعلم انه قصر فيما قبله وان
كانت ان بمعنى نعم فالقصر قطع في الجميع وألف غاية ما للاشباع اذ لام في اللثنية
والضمير المتصل به لا مجدوانه وحلله على معنى الرفع ويحتمل أن اللثنية وجاء على
لغة من يعرب المتني بالحركات المقدرة على الاف وضمير غاية ماها السلي في قوله واهما
السلي واراد غاية المجد من جهة أبها وغاية من جهة أمها (قوله مكره أخاك لا بطل)
مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الاف وذ كر الاخ
للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم
اعتماده و بطل معطوف بلا على مكره كما أعرب به غير واحد قال شعبة وهو لا يشك كل
عليه وقولهم شرط العطف لا لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر وهل يجاب
بعدا ان سليم ان مكره في قوة قولك جيان فلم يصدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله
انه يقال للمرأة حماسة) استدلال على القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر
استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
فلما اتصلت التاء انتقل الاعراب من الاف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكور على
أصله في قدر الاعراب فيه ونظير ذلك في وثاة (قوله والامثلي) أي في إحدى
لغاتنا سابقا انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الح) أي اسم
دل وضعا على شيتين اثنتين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن
المتعاطفين فمادل جنس وعلى اثنتين فصل أول مخرج ماد دل على أقل كرجلان
وجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فار جمع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة
اذا البصر لا يتقلب خافتا وهو حسيم كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثني وانما
هو ملحق به كالمثني وسعديك ولادالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقص بما
سمى به من المثني وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج نحو كلاك أو ما قوله
في كات رجلا ما لا يفي زائده فالالف محذوفة للضرورة وشفع وز كالتنوين اسم
لشيتين بناء على قول البذر ابن مالك انهم ما يدلان على اثنتين وفيه نظر لان ما يصدقان
على اثنتين لا يدلان عليهما لان شفعهما مقابل الفرد وهذا أعم من اثنتين والاعم يصدق
على الاخص ولا يدل عليه فخر جبال الفصل بالاول وان أجيب بأنه يدل عليه عموما

لا ضرورة ويجوز في الاب
والياء القصر أيضا وهو
الترام الاف مطلبا في آخرها
وهو أشهر فمن النقص كونه
* ان أباهما وأبأبها *
وقول بعضهم
مكره أخاك لا بطل وحكي
الاصحى انه يقال للمرأة
حماسة (و) الا (المتني) وهو
مادل على اثنتين وأغنى عن
المتعاطفين كل ما يدلان أصله
زيد وزيد

لا خصوصاً وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في أتمنا قائمان وعلى اثنين
واثنين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن
الاول بان المراد متعاطفين معربين أحدنا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره
عن باب التغليب والمراد بما في قوله ما دل اسم مغرب بقوله نسبة الكلام في باب
المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من أفعله لا من معناه (قوله
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مفروض ممنوع الا في الضرورة
كقوله * كان بين فكهما واهل * ورجبا جاء في الترتيب هذا أو قصد التذكير
كقوله * لوعة قبر وتبركان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاء في رجل طويل
ورجل قصير أو مفرد كقول الحاج الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخني
قال الرضي وقد تكررت التسمية بدون عطف خصوصاً ما ورد كاد كوا كراهية بياء مخففة
(قوله اشموله لنحو العمرين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال
أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده معنى
حقيقة نعم في أصله تجوز ولا ينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والحجاز لعدم
الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو محتار ابن مالك كما يأتي في
كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله
ثمانية بشرط) قيل في شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يشي كل
ولا يجمع لعدم الفائدة فهم ما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب لا فادتها
العموم وكذا اسم الشرط وان كان معرباً بالفائدة ذلك نافي عما لا يشبهه على فلا
يشي ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون
الاعلى لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغني يمكن ان يقال اشتراط الفائدة
معلوم من قوله واتفق المعنى فانه يقتضي تعدد وفي تثنية كل المعنى واحداً لتعدد فيه
بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعدد وذلك فيما اذا أريد
بكل منه لا مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فقلت الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
عندى من الرجال والنساء قلت الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
كما رأيت ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يشي الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه
نحو لبنين ومعين أي ضربين منهما وأما الاشتراط الثاني فلما منع فيه عارض نشأ من
التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يشي (قوله الافراد) فلا يجوز تثنية
المشي ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة ومنها ما
ما يسمى به منها اذا أعرب اعرابها للزوم المحذور فيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار والمراد
بالتعاطفين المتفقين
في اللفظ دليل اشتراطهم
في التثنية اتفاقاً لهذا
فقط ما قيل من ان هذا
الحدف يرمي الى شموله نحو
العمرين ويشترط في كل
ما يشي ثمانية بشرط وهي
الافراد

تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلان ويدان
لأنه لا يخرج بذلك عن غاية زيادة الاسم وهي -بعة أحرف وإن اجتمع في آخره
أربعين واثنين لاف ما تجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع
اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك ولا
المكسر التناهي لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيرهم من جموع التذكير ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وما من أى ضرب بين
منهما ونذر قولهم في الجمع أقاسان -وداوان وقولهم عند التفرق في الهجاء هماين
وفي اسم -ه قوله -هم هما الإخوان وجوزاين مالت تثنية اسم الجمع قال ومها فذلكان
أكرم آية في فثنين يوم اتقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر مالم ينجم عن ذلك عدم
شبه الواحد كساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع لأن
الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن
العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا
للبرودونه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال والزائدة في مكان ومثون
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي
لا والتداء سابق على البناء ونحو ذان والذان وضع للمثنى وليس منه أول ما نفي أعرب
والذان وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيبا أساسا
نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي -لا فالكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم
بوجه -لا فابعضهم واختاره السيوطي فان ثبت أو جمعت المزجي على من جعل
الاعراب في الآخر قلت حضر موتان وحضر موتون أو على من أعربه أعراب المتضايقين
قلنا حضر موت وحضر موت والمختوم بوجه تلحقه العلامة بالحذف وقيل يحذف
محذره وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما
وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وأبأ البكرين وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجهه
بذاوذر وقال الرضي وإضافة ذوهها ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما
في ذات مرة واحتشك كل بما تقرر من أن ذولا تضاف إلى اسم جنس فينبغي
التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى أنه يتوصل إلى التثنية بكلا والجمع
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الأفراد بان يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا
ولا مركبا لأن المفرد يطلق على ما يقابل كلاما من المثنى والمجموع والأسماء الخمسة
ومن المركب إلى غير ذلك من الالفاظه وليس له الالفاظ على ما يعمل الأعم (قوله
والتذكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع بأقبا على علميته بل إذا أريد ذلك قدر تذكيره
ولهذا كان الأجود أن يجلي بالعرض عما صاحب من تعريف العلمية وإن اختلف

والاعراب وعدم التركيب
والتذكير

التعريفان لانه غاية المحمود في الخصال من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان
يؤثر قول واحد من الامة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قوله -م لكل فرعون موسى والطريق الثاني
لا يحرى في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمعنى يعلم
الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين
مختلفين ثم ورد اللفظ استعمال فيه مراداه واحد من المسمين بولايتي ويجمع
ملا يقبل التسمية كالكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الإشارة
والموضولات اللازمة - ما للتعريف ونوع فيه ويستثنى من سلب التسمية والجمع
العلمية نحو جادين اسمي الشهران وعمانين اسمي جبلين وأدريات وعرفات فلا تسلب
العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تصف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا يختص
بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يفتى ولا يجمع الاسماء الواقعة
على ما لا تأتي له في الوجود كشمس وقر والتراب اذا قصدت الحقيقة وأما قولهم نعموس
وأقمار فتسكن ثمرطاعها جعلوها متكاثرة وأما قوله -م قران للشمس والقمر
فتغليب ومر ما فيه والكلام على تعريفه وشرطه وبجاريته يطلب من رسالتنا
الموضوعة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمنع تسمية الجواز
والاشتراك وجميع ما باعتبار ردلولها لهما المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك
فيما سأل على العطف ولوروده في والله آيات ابراهيم واسماعيل واسحاق والابدي
ثلاثة واقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفاقا في المعنى الموجب للتسمية نحو
الاحمران للذهب والزعفران والافالنج (قوله وجودتان في الخارج) فلا يفتى
ولا يجمع نحو شمس وقر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان
لا يستغنى بتسمية غيره عن تسميته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تسميته فلا
يثنى بعض وسواء وضبه ان اسم الذكر للاستغناء بجوز ان تسمية جزء وسيمان تسمية
وضبه ان تسمية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبعانان وسوا آن ولا يثنى ولا يجمع
أسماء العدد خلافا للاحش غير مائة وألف لانه يغنى عن تسمية ثلاثة وجميعها ستة
وتسعة والمسلم يمكن ان يظن يغنى عن تسمية مائة وألف وجميعها ثانيا وجميعا ولا يثنى
أجمع وجميعا على رأى البصريين للاستغناء عنهم باكلا وكلاهما يجمع بارساء استغناء
عنه يجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا توفرت فيه هذه الشروط
كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسامح لان الميم حرف ميمى ليس بكلمة فضلا عن
كونه منهو بارانها وحمل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أى على انه
صفة جمع أى السالم مفردة عن التغيير ولا يفتى في ذلك بل يجوز جوده على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق
الاسمى ووجود ثان له
في الخارج وان لا يستغنى
بتسمية غيره عن تسميته فاذا
توفرت هذه الشروط
(فبرفع) حينئذ (بالالف)
نداية عن الضمة كجاء
الزبدان ويقال فيه
مثنى حقيقة (و) الا (جمع)
الذكر السالم بنصب الميم

لأنه كبر بل هو أولى لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي
وهو الأسماء الستة على الراجح والتمني على غيره (قوله ليجمعهما الخ) علة في الحقيقة
لعدم انهما الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما
دل على أكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء واحدة) أي لفظاً أو تقديرًا يخرج به جمع
التكسير المتغير واحدة لفظاً كرجال أو تقديرًا كصنوان والمراد مع سلامة ما ذكر
غير اعلال للتأخير منه ما غير فيه بناء واحدة للاعلال فهو قاضون والاعلون
(قوله ما اشترط في المتني) قد نهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المتني
التكسير وجبته فلا بد من اشتراط التكسير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا المفرد
الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علماً كاذ كره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني
في سؤال ما امر شرط وجوده * لا امر فلم تفض النعارة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلًا * ايتم حصول الحكم اللاحقة
والجواب ان العلمية شرط للاقدم على جمعه والتكبير شرط لثبوت الجمع بالفعل
(قوله علماً) أي غير مدلول عند المازني فانه منع تسمية عمر وجمعه تعجباً وتكبيراً
وقال أقول جاءني رجلان كلاهما امر ورجال كلاهما عمر وقال أبو حيان ولا أعلم
أحدًا واقعه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علماً كرجيل وغايم
وسكيران (قوله لمد كرماعقل) أي فلا اعتبار باللفظ اذا خلاصلاف ذلك لو سميت
رجلاً بزينب أو سلمى جمعه بالواو والنون واذا اجتمع مذكرو مؤنث غلب المذكر الا
ما شذ من شذ من والقياس ضبعاً فان أوعاقل وغيره غلب الماعقل فيقال زيدوا هـ تدان
مقسلون وزيدوا الحبر من طاقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذكراً عاقل لا
والتعجب برأعقل أولى من التعجب بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرجع أسماءه
تعالى لان أسماءه متوقفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره
ان يجمع شيئاً منها وكذا لا يرجع صفاته تعالى على قوله بعد اوصافه لمد كرماعقل
لان الجمع فيها أيضاً لا ينقاس ولا يرجع على التعجب بهما جمع صفات من لا يعقل
ولا يعلم نحو آتينا طائعين لان ذلك التشبيه غير أولى العلم هم في الصفات لا يكون مصدر
تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفاعل وكل في ذلك يسبحون هذا يخرج
المقام وخص أولى العلم بالجمع الصحيح الواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والجهة
في الجمع أشرف من التكبير (قوله خال) صوابه خاليا لانه صفة لعلماء ويمكن
أن يقال انه نعت مقطوع ونعت التكسير قطع اذا كان قبله نعت والامر هنا
كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجروراً على الجوار (قوله من تأء التأنيث)
احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبل وسلمى وأسماء وجر اعداء الرجال

وعطفه على ما قبله قبل انهاء
الكلام على التني ليجمعهما
في مائتي الجبر والنصب
لاشتراكهما فيهما بمحاظفة
على الاختصار وتفتنا
في العبارة وهو ما دل على
أكثر من اثنين مع سلامة
بناء مفردة ويشترط فيه
ما اشترط في التني زيادة
على ذلك ان يكون مفردة
علماً لمد كرماعقل خال من
تاء التأنيث

وعبر بقاء التأنيت دون هائه ليشمل نحواً أخت و بنت ومسلان اعلام رجال ثم انقله
 فيما ذكر أنه لا يتخلو اما ان يحذف له التاء أولاً ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الأول اخلال لانها حرف معني وقد صارت لازمة بالعلبة لأن
 الاعلام تصان عن التغير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
 التاء هذا الجمع فقالوا طهون لانه سمع علافون وربعون في جميع علانية لارجل
 المشهور وربعه اعتدل القائمة وقباسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى
 الى حذف التاء كقوله * وعقبه الاعقاب في الشهر الاسم * وأجيب عن السماع
 بشذوذهم عن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيته التاء المحذوفة ولأن تأنيث
 في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسير غير مسلم لانه لم ير منه سوى البيت فلا
 يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
 المغاربة لتأنيثه) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث
 فانه يجمع هذا الجمع وتركة بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس يجمع بهج بل
 ملحق به كسيأتي (قوله أوصفة الخ) عطف على علماء وانما خاص من بين العقلاء العلم
 والوصف دون غيرهما نحو رجل و انسان جبر العلم بالتصحيح لمسافته من زوال
 التعريف العلمي ووصوله عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التعبير المنافي لنصب
 العلامة وتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
 كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤدياً عنه ملاءمة لعلامة تصحيحه
 وهي في الفعل وادفك داف الوصف وان كانت واول الاسم حرفاً واول الفعل اسماً
 (قوله قابلة لها) أي تاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للضاف بدون المضاف
 البية أي قاله لتاء وان لم تكرر للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
 صفة قبلها الا معنى التأنيث بأن تكون للبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
 نحو رحيم لانه يقال امرأة رحيمة كما مر جوابه وأمر من فينبغي امتناع جمعه
 مختص بالله تعالى واسماؤه توقيفية لكن مر جوابه لا يقال الرحيمون ولا
 لما ذكره يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اراد به غيره تعالى والنظر
 فيما اذا اطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو حيان في صفة قبل التاء
 وتجمع كذلك بالاختلاف وهو ما كان خاصاً بالذكر كخصي المرادى اذ لا يصدفه
 معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء طرداً احترازاً نحو مسكين فانهم قالوا
 مسكينة على غير قياس ولا يقال مسكينون بقباس (قوله على التفضيل) أي
 أو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرول أو مضانة الى نكرة نحو
 الفضلون وأفضلهم بنو فلان بخلاف اسم التفضيل ليس كذلك فلا يجمع بل

المغاربة لتأنيثه
 أو صفة لذكرها في حالة
 من تاء التأنيث قابلة لها أو
 دالة على التفضيل فلا يجمع
 هذا الجمع

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفضل التفضيل فلا اعتراض على الحلاق قوله
أودالة على التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذر قلت جمع ذو شاذ لانه
ليس بعلم ولا صفة فهو من المحقق تمامل وانما اعتبر في الصفات قبول التألان
القابلة للتاء شبهة بالفعل فانه قبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعري منها
عند التأنيث كبر نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقه في أنه اذا وصف به
المد كرحمة بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد
وانما يجمع الأفضل لاتزام التعريف فيه وهو فرع التثنية كبر فاشبه بالفعل
في الفرعية فعمل عليه وجوز السكونيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا
يقبل التاء واستدلوا بقوله

من الذي هو مان طر شاره * والعائون ومن المرد والشيب

فجمع عائنا وهو من الصفات التي تقع على الذكرو المؤنث بلفظ واحد وذلك عند
البصريين من السادر الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم
ولا صفة فان جعل علما للذكور عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب
مما كان علما للمؤنث فان جعل علما للذكور جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني
وانظر لاي شيء قبل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للمعرف الزائد منزلة تاء
التأنيث ولم يقل في زينب مة ولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة لطفة (قوله
وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا
الجمع (قوله ولطفة) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع
نحو لطفون وقبل لطفات فاعطى حكم المؤنث اعادة باراء لفظه وقبل في العدد ثلاثة
لطفات بالحاق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بجمع تاء
انتهى قال بعض الأفاضل المراعي المعتبر عندهم أولا بالذات انما هو والمعنى فاذا
وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هذا ما يمنع
من مراعاة المعنى في لطفات فراعه وفي باب جمع المذكر السالم هذا ما يمنع من
مراعاة المعنى في لطفة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا لطفون وراعوا اللفظ وجمعه جمع
المؤنث ثلاثيته الأمران (قوله وسيدويه و برق نخره) لوجه ذلك هنا لانه
بصددين مازاد من الشروط على ما سبق في المثني والاذ كبر بنية محترقات الشروط
السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لم (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث
فهذا شرط وع في محترقات قوله أو صفة فوماذا كقبله محتر قوله ان يكون مفردة علما
(قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو
علامة من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للباينة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب واشق
ولطفة وسيدويه و برق نخره
ولا نحو حائض وسابق
وعلامة

وراو وراوية (قوله وخرج الخ) أي ونحو وخرج وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فاعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرأيناه وبين ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الإفعال أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الأصل للأصل والفرع للفرع والحكم المذكر كوران غالبان ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ اما اذا لم يذكر فينبغي أن يجمع هذا الجمع فليجوز أفعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقه التاء نحو ناقرة ركوبة أو صفة مؤنثها على فعل فاعل لا تقبل الاعند بني أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فاذا توفرت هذه الشروط) الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أي من جمعها (قوله ولو تقدير) نحو جاء مصطفون بشحنة قبل الواو وأصله مصطفون استقبلت الصفة فحذفت ثم الياء لساكنين ويبدو أن يرجع قوله ولو تقدير الى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكره في المتن (قوله ويجران) قدم الجرا لساكني من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقدير) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفين استقبلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء لساكنين وهل التقدير يجري في المتن أم لا فليجوز (قوله وفي المتن بالعكس) أي والنون في المتن ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المتن كثن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتسكن النون (قوله حمل للنصب على الجر) ولم يعكس لما سبق في قوله وانما الخ (قوله في كون كل منهم افضلة) أي اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما كذلك في الجملة وبحسب الأصل فلا يراد خبر كان واسم ان ومفعول على ظن ولا يخافه قول ابن مالك في التسهيل ان النصب لافضلة والجرا بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يجئني قيام زيد وفي موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فناسب ان يجعل لها النصب بخفة علامته والجرا بينهما لان علامته الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقيل فناسب جعلها للوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر مفعول به أو مقدر (قوله فانه عمدة) أي اعراب ما هو عمدة كالفعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة اليها لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعد علامة التشبيه) ما نائب فاعل حركه وهي عبارة عن النون (قوله المزيدي لرفع توهم الخ) برفع المزيدي على ثبوت صفة ما اما توهم الاضافة في نحو جاء خيلان موسى وعيسى اذ لولا النون اتهمت الاضافة واما

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقدير نياية عن الصفة كخاء الزيدون والعاقلون وأشار الى ما اشتر كافيته بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ما قبلها ولو تقدير المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المتن بالعكس نياية عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما احلا للنصب على الجر دون الرفع لا شراهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء الياء واخصص المتن في الرفع بالالف والجمع فيه بالواو ولان المتن أكثر ورأى ان الكلام من الجامع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في السكتين والثقل في التليل ليكثر في كلامهم ما يستحقون ويقل ما يستحقون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التشبيه المزيدي

توهم الأفراد في نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الأفراد كذا مثل المرادى
 وليس يجسد لان هذان ليس معنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الحوز لان تنزلة
 الحوز في لغة والا فالكسر قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم
 يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحري الباء على سن واحد وقوله لدفع الخ علة
 لقوله المز يدوقوله فرار علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاسمية) يعني ان أصل
 هذه النون أن تكون ساكنة لآم احرف مبنى الا انها حركت لانقاء الساكنين
 والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي انها حركت
 لكونها على حرف واحد وقوله في ذلك أى في الفرار من التقاء الساكنين (قوله
 ورجما فتح) أى ما بعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الباء) هو لغة لبي أسد
 كقوله * على أحوذ بين استقلت عشية * الرواية بفتح النون وقيل لا يتخصص فتح النون
 بمصاحبة الباء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه
 بحركات مقدرة عليها كالمصور كما قيد بذلك ابن عصفور اسكن المصنف أطلان
 في الاوضع ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للنقح مع الالف وقول المحشى ان ظاهر
 كلامه كالارضع ان النقح يجري مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب
 بقي انهم استشهدوا على النقح مع الالف بقوله

أعرف ما الجيد والعينانا * ومنخرين أشبه الطيبانا

وروه هكذا ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص النقح مع الالف بلغة
 من يلزمه الالف قد دبر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشياى لغة لاهاشيت
 بالفتح غصيان ومنه قوله

يا بئى أرقى العذنان * فالنوم لانا فقه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلا على شدة
 الامتزاج) يقتضى بظاهرة أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد
 بوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها
 المأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا
 كان قبلها ما يجانساها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمل كذا بخط شيخنا
 الغنيمى (قوله وليس لما) أى الواو والياء من التغير عما هو والناسب لها وقوله
 والانه لا ب من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لانتقلت
 ياء لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقليب ياء ولو ضم ما قبل الباء لانتقلت
 واو لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقليب واو (قوله وحركت بنون الجمع المزيدة
 الخ) أم توهم الاضافة في نحو ضربت بينين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهم

بالحركة الاسمية في ذلك
 ورجما فتح مع الباء وضم
 مع الالف وفتح ما قبلها لان
 الالف لا يكون قبلها
 الا فتحة والياء محمولة عليها
 وضم ما قبل الواو وكسر
 ما قبل الياء في الجمع ليكون
 ذلك دليلا على شدة الامتزاج
 وليس لما من التغير والانه لا ب
 وحركت بنون الجمع المزيدة
 أيضا لدفع توهم
 أو افراد

الاضافة ما توهم الافراد في نحو مررت بالمتدين وبالعاشرين والمتين اذ لولا
 التنون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحري الباب
 على سبيل واحد وما ذكره من أن التنون في المتن والجمع مع زيد لما ذكره
 ما اختاره ابن مالك وأوردانه لاعتبر توهم الافراد لا متبعت اضافة الجمع
 المنفوس المنسوب أو الجرح وكرأيت فأنشيت ومررت بقاضيك لانتباهه بالفرد
 واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
 لانه توقف عليه حينئذ برد التنون ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد
 التنون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتى وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل
 أن سقوط التنون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن
 فيه على ذلك التقدير وقال سيدي به التنون عوض عن حركة الواحدة وتوهمه أى لفظا
 كالزائد أو تقديرا كالأحرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم
 تظهر كانت كالأدغم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام فثبت التنون معها ثبات الحركة
 وجانب التنون مع الاضافة فحذف معها ولم يعكس الا يلزم الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف
 قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانه قول الاحرف عوض عما كان
 من الاعراب بالحركات والتنون عوض عنه وعن دخول التنون معا (قوله هربا
 الخ) علة اقوله وحركة والتعبير هنا بمر بارفيمما تقدم بقرارا الظاهر انه نقى
 كقوله هنا وحركة نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفحكت
 تخفيمما في اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكن بحركة ما قبل
 الياء فارقا للخلاف في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذا قائل ان يقول هذا الخلف
 لا بضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المتن والجمع بغير حركة ما قبل الآخرون
 الا ان في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المتن في الجمع يقال جاء
 المصطفون وفي المتن المصطفين كما سيأتى وحينئذ يقال في النصب والجرح في الجمع
 المصطفين ياء بين الفاء والنون وفي المتن المصطفين ياء بين ياءهم لان الفاء المتن
 تقلب ياء لا اشتباه فيها على أنه اذا كان الفرق بحركة التنون لخلاف الفرق بحركة
 ما قبل الآخري في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين اسقوط التنون الذي
 فرق بحركته او كان يكفي أن يقال لم يكن ياء كرمالعة في الفرق (قوله انقل
 اللفظ جدا) أى نقلنا بليغا فدرامته صوب على انه معقول مطلق (قوله ضرورة) أى
 وليس بلفظ خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفر او بنى أيسه * وانكرنا زنا عاف آخري

هر بامن التفاء الساكنين
 وفحكت تخفيمما في الانطلاق
 قبلها في الرفع واوا قبلها ضمة
 وفي الجرح والنصب ياء قبلها
 كسرة فلو ضمت أو كسرت
 لنقل اللفظ جدا وربما
 كسرت بعد الياء ضرورة
 واعربا بالحروف ملبا
 للناسب من حيث انهما
 كالرفع بالنسبة للفرد
 لكونهما من زيادة عليه
 فلا عراب بالحروف فرع
 بالنسبة الى الاعراب
 بالحركات

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا نثي أى أريد تنثيته (قوله) وكان محججا) وهو ليس آخره حرف علة كزبدورجل هذا والمصطلح عليه لكن عطف قوله أو هموزا لفتح تنقضى تخصيصه بغير المهموز (قوله أو هموزا جاريا مجراه) وهو ما كان آخره واو أو ياء قبله ما ساكن كظبي ودلو وعلى ومرمى ومغزق (قوله أو هموزا) قيل المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر لأن قوله بعد ذلك ورد بالانقوص يعني أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى وردها إن كانت محذوفة كفاض منكرا وعلى العموم فشدأ بان وأخان وفى شرح المكافاة لابن مالك اذا نثي ما ليس مقصورا ولا مدورا إليه ما حذف منه إن كان يرد فى الإضافة والا فلا فيرد نحو فاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويد دم وحر وغد وفم وشد فيان وفوان وقوله يديان يضاهى وان عند محكم ضرورة انتهى قبل الله على لغة من قال فى المفرد يدي كرحى كجاء رحبان وديمان على لغة من قال (قوله أو هموزا غير محدود) كرشأ ودخل فيه نحو ما فان أصله موه قلبت الواو تاء والهاء همزة فلا يسمى محدودا كإنص عليه الفارسي اعروض المد فيه اذا ألفه أو فى الأصل (قوله أو هموزا همزته أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضى وخارج ماذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التأنيث كهمراء قلبت واو الهمزة زائدة محضة نهى بالابدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى القل وحمل على التسبب وإن كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كسا وقلب الواو همزة لتطير فيها ثم ألف زائدة ترجع اقرار الهمزة على قلم او واو نظر للصورة الأصلية وإن كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله علىاى ساغزائدة للالحاق بهرطاس ثم أبدت الياء همزة ترجع الاعلال وهو قلب الهمزة واو على التصحيح تشبها بهمزة حراء من جهة أن كلابدل من حرف زائد غير أصلى وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشد فى ألية وخصبة البيان وخصيان والقبيلس ألبتان وخصبتان وقيل هما تنثية إلى وخصى المذكورين وشدقراوان بقلب الهمزة الأصلية واو وفى كلام بعضهم ما يقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه المقلب (قوله وأما المنصور) لم يأت لأما بعدال والظاهر وإن كان مقصورا (قوله فالفه ان كانت زائدة الخ) أى بان تكون رابعة كحبر وملهى أو خامسة كعطى أو سادسة كستدى فقلب الألف ياء فقول جيلبيان وملهبان ومسطبيان وشدقراوان مذروران لظهور فى الالية والأصل مذرر بان لانه تنثية مذرر فى التقدير لكن ههنا تصححه

ثم الاسم اذا نثي وكان محججا
أو هموزا جاريا مجراه أو
منقوصا أو هموزا غير
محدودا أو هموزا أصلية
لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد
ياء المنقوص وأما المنصور
فالفه ان كانت زائدة على
بلاية

أنه لم يستعمل الالتمني فلم تثبت ألف نط في مفردة حتى قلب وفهقران وخوخلان
بالجذف (قوله أو بدلا) يعني أولم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء
تكتفي فترجع الى أصلها في التنبيه قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان
وشذ في تنبيه محي بكسر الحاء المهمله حوان حكاها الفراء فان ألفه مبدلة من
ياء تقول حيث المكان حامية والقياس حيان وقد يكون للالاف أصلان باعتبار الالتمني
فيخوزفها ووجهان كرحي فانها يائية في لغة من قال رحيت واوية في لغة من قال
رحوت فيخوز رحيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الاصل أو أصلية
وأميات) أي أو ثالثة مجهولة الاصل وأميات أو ثالثة أصلية وأميات فقوله
وأميات راجع للاصلية والمجهولة قال الرضي وان كانت الالف الثالثة أصلا غير
منقلبة عن شيء يكتفي وعلى إذا أعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء أصل
أو كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في ممكن الاصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها
الاملة ولم يكن هناك سبب للاملة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قبلها ياء وان لم
يسمع قالوا أو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين أولى سمعت الامالة أولا
ليكونه أخف من الواو اتهمى وصرح الدماميني رجوع القيد لهما لكنه لم يمتثل
للمجهولة المائلة فليظن (قوله والافواو) أي وان لم يكن كذلك قلب واو وذلك
بأن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة
الأصل ولم تمل نحو دوا وهو اللهو فاه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من
الدوا ولا الدمنى ومثما بالنون ددن ومقصورا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء
لان الالف في الثلاثي العربي لا بد أن تكون عن أحدهما والثاني أكثر فتقول
ددوان حملا على الأكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على وإذا إذا سمى بها فتقول
علوان وإذا وان وهذا ذهب سيدي به وهناك أقوال أخرى فان الالف الأصلية
والمجهولة قلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أي حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
أي زائد على المتن فلا يرد أن الممدود الذي همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستقي
الا المقصور والمقصور) قال في التسهيل الا أن آخر المقصور والمقصور يحذف
في جميع التذكير وتلي علامته فتحة المقصور ومطلقا قل المماضي أي سواء كانت
منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحلب إذا سمى بها وعلم من قوله
في جميع التذكير أن آخر المقصور والمقصور لا يحذف في جميع التأنيث ووجه
الفرق ان علامة جمع التذكير قبله وهي الواو والياء فلا تجتمع ياء المقصور
ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التنبيه بعلامة جمع المؤنث حقيقة
فجازان تجتمعان اما علامة جمع الصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أو بدلا عن ياء أو مجهولة
الأصل أو أصلية وأميات
قلبت ياء والافواو وكسبه
إذا جمع كما إذا تثنى من لحوق
العلامة من غير تغيير ولا
دستني الا المقصور والمقصور

وأما علامة التثنية فالألف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً بخلاف ياء الجمع
فإنها مكسورة ما قبلها انتهى وقبل انهما قلبت في المثني ولم تحذف مع التثنية الساكنين
فيه لئلا ياتم في الرفع إذا أنصيف بالفردي نحو جاءني أعلا اخوتك بخلاف الجمع
فإنك تقول أعلاوا اخوتك وأعلمهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو الالف
في المقصور والياء في المنقوص (قوله يحذف لاتقاء الساكنين) كافي وانتم
الاعلون في المقصور فان أصله الاعليون تحركت الياء المبدلة من واو في الاصل لانه
من العلو وانفتح ما قبلها فلبت القاء ثم حذفت لساكنين وبقيت الفتحة لئلا
علموا وهذا بخلاف المثني من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء
في المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول
في جمع القاضى مما ياءه أصلية والداعى مما ياءه متعاقبة عين واو والقاضون
والداعون والاصل فيه والقاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستتقال
ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا
يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة انكر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة المناسبة
الواو وان شئت قلت استقبلت الضمة على الياء فهم ما قبلت منها الى ما قبلها
بعد سلب حر كنه ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين (قوله وان لم تسكن منهما) حال
أى والحال انهم لم تسكن منهما (قوله منها) متعلق بقوله هنا أى في هذا
الكتاب وانما قيد به لان ما لحق لا ينصرف في الأربعة المذكورة بل منه ما يسمى به
كاسمى في الشر وغير ذلك فانظر انكسكت وغيره فلو ما ذكره في كلا وكذا هو اللغة
المشهوره وكذا تدعى بونهما مضافين الى المظهر أيضاً اعراب المثني ومن العرب من
يلزمهما الالف في الأحوال كلها أضيفا الى مضمرا ومظهره نقله صاحب العبر قال
الرفعي ولا أدري ما صحتهم (قوله وهما كلا وكذا) فيه تغيير لا اعراب المثني فان كلا وكذا
مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثني وكذا اجعله مع المضمرا خبر السكبان المحذوفة مع
اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكذا المستتر في الخبر مع ان حذف كان هنا غير
مشهور وقد تقدم ما فيه وألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه
لانه الغالب في المتطرفة ولا نها أمليت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كذا فان لاها
عن واو مثل تجاه وبنت واخت لا عن ياء كيان اذ لا ثاني له وأما الالة فللكسرة
أو للرجوع الى الياء جراً ونصباً وألف كذا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو
وقال الجرجي الالف لام والتاء لتأنيث فهو يسمى به ثم تسكر لم ينصرف عند سيبويه
واذا صرف عند الجرجي ويرد عليه انه لا يعرف وزن ففتل وان التاء لا تقسح حشوا
ولا بعد سائر أصحح ولا أبو على انما أبدلوا لام كذا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف
لاتقاء الساكنين ثم
ينفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف ويضم
ما قبل آخر المنقوص في الرفع
ويكسر في غيره مناسبة
للحرف ونحوه الحق بكل من
المثني والجمع ومع القاطع
شابههم ما في الدلالة على
معناها وان لم تسكن منهما
لقدما اعتبر فهم ما من
الشرط منها فالجواب
بالمثني هنا أربعة ألقاط
انظروا بشرط (و) هما
(كلا وكذا)

ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او ضمير والشرط في الحاقهما ما كونهما (مع الضمير) في تنذير فعان بالاف ويحران وينصبان بالباء (كلثني) لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير قائب كانا تابعين للثني تأكيذا له كجاء الزيدان كلاهما في عمل واقفين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير منكم أو مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يعيران على المثني أصلا فلذا لم يلحق به وجه الاعراب ما يحركان مفردة على الآخر كلفصورتظيرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلنا الجنة آتت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله (وكذا اثنتان واثنان مطلقا) أي ضمير اضيفا

ولا بد من اختلاف لفظ المذكور والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت القال لا تسمى انهم قالوا أحد واحد وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكور والمؤنث الذي علامته تأنيده الاء (قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي واء علم ان كلا وكلا ايضا فان الا الى المعارف كاليجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثني اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر نحو كلا زيد وحمير ووالحاق التاء بكلاما اذا اضيفا الى المؤنث أفصح من تجر يده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المعنى نحوهم مع بسط وتعليل في المعنى ان ابن الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك مسنان وأجاز الكوفيين اضافتها الى التكررة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلاين قد تخصص بوصف ما بالظرف وحكما كاتجاريتين عندك مقطوع بدها أي تاركه للغزل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالذلة على اثنتين (قوله مع الضمير) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلا وكلانا انتهى وهو ظاهر كافي المعنى أيضا في امتناع كلا كم لانه جمع اللهم لا انما يجوز به عن الاثنتين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما ما جاء في بعد ذكر تخصصين فلا يكون تأكيذا وكذا كلا كاجتماعهما وكلانا جثنا وهل يقال ان من غير الاغلب أيضا زيد وحمير وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير منكم أو مخاطب) نحو جثنا كلانا وجثما كلا كافانما وال الحال ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثني من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثني في الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفردة معربا فلا يصح في ذلك أن تكون كلا تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مثني فقبل بالطرده هذا معي كلامه وحينئذ فلا يخالف قول الرضي انهما في هذه الحالة جاريان على المثني لانه أراد بالمثني ما دل على اثنتين لا المثني في الاصطلاح قال شيخنا الغني مني ~~ص~~ كن قضية وقضية كلام الرضي انه اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثني المعرب وأقول قد صرحوا في باب النداء انه يقال يا عمي كلهم وكلهم ومثله باعلاما زيد كلا وكلاهما على الاصل وحينئذ في هذه الصورة قد تبع المثني المقرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانما لا يعيران على المثني أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك انتهى (قوله وكذا اثنتان واثنان) أي ومثل المذكور من كلا وكلا في انهما كلثني اثنتان بالثنية للمذكورين والمؤنث واثنان بالثنية للمؤنثين ومثله ثنتان في لغة تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيتان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او ضمير والشرط في الحاقهما ما كونهما (مع الضمير) في تنذير فعان بالاف ويحران وينصبان بالباء (كلثني) لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير قائب كانا تابعين للمثني تأكيذا له كجاء الزيدان كلاهما في عمل واقفين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير منكم أو مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يعيران على المثني أصلا فلذا لم يلحق به وجه الاعراب ما يحركان مفردة على الآخر كلفصورتظيرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلنا الجنة آتت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله (وكذا اثنتان واثنان مطلقا) أي ضمير اضيفا

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر)
 أي غير متني قال في التوضيح في باب العدد ولا يجمع بينهما أي بين الواحد والاثنتين
 وبين المعداد ولا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية
 والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
 انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معداد بل كان المراد من اثنتين شخصين
 مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الانضافة لانتفاء اضافة
 الشيء الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافتهما الى ضمير المتني وبه عين ذلك
 في الانضافة الى المفرد وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن يحمل
 الامتناع اذا أضيف الى المعداد أو اذا أضيف الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما
 أي غلامهما (قوله فيعر بان اعرابه) انفاء للسببية والمعنى لأن وضعهما وضع
 المتني فيسبب ذلك يعر بان اعراب المتني وليست هي انفاء التي ينصب المضارع
 بعدها اذا تقدمت في كإقع في الوهم لفساده (قوله وكلامه بوهم الخ) يقال عليه
 هذا الابهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الانضافة الى الظاهر وليس كذلك فان
 اضافتهما الى المتني ممنوعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة)
 قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا اثناهم واثناهم
 وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ تقول وكذا القول
 في الانضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي في تحرير المسألة
 ولم أره متقولا انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الانضافة مطلقا لا فرق بين
 المتني وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شيء واحد امتنع
 الانضافة مطلقا أما المتني فلما فيه من اضافة الشيء الى نفسه وأما الى غيره فله عدم
 التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض شيخنا الغني (قوله)
 نص في الاثنتين فاضافة الاثنتين اليه من اضافة الشيء الى نفسه) يؤخذ منه امتناع
 اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال
 بل ذكره لانه أراد بالمتني ما سمى متني ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق
 بالمتني كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله)
 فيرفع بالا ل الخ) هذا أوضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته
 حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده
 انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر فكذا اذا سمى بغير
 المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن
 يعرب اعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمير أم لم
 يضافا لان وضعهما وضع المتني
 وان لم يكونا متنيين حقيقة
 اذ لم يثبت لهما مرفوع فيعر بان
 اعرابه (وان ركبنا) مع العشرة
 كجاء في اثنا عشر واثنا عشرة
 وكلامه بوهم جواز اضافتهما
 الى كل مضمير وليس كذلك
 فان اضافتهما الى ضمير التثنية
 ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان
 اثناهما والمرأثنا اثناهما
 أو ثناهما لان ضمير التثنية
 نص في الاثنتين فاضافة الاثنتين
 اليه من اضافة الشيء الى نفسه
 نية عليه في شرح المعية
 (تنبه) لم يذكر فيما ألحق
 بالمتني في الاعراب ما سمى به
 منه كزيدان علما فكان
 الأولى ذكره كما ذكر فيما
 ألحق بالجمع الآتي ما سمى به
 منه فيرفع بالالف ويجوز
 وينصب بالياء ويجوز فيه
 أن يجرى مجرى سيمان

في عرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (١٣٤) واذا دخل عليه ال جربا لكسرة كقوله

النون وفيه نظر والجواز بعيد (قوله في عرب اعراب مالا ينصرف) في قوله في
 التمهيد بان لا يجاوز سبعة احرف فان جازها كشيء هيبا بان لم يجز اعرابه
 بالحرركات (قوله واذا دخل عليه ال) كذا في التصريح وهل يؤخذ منه انه اذا سمي به
 مقرونا بال يمنع من الصرف لان ال جزء كانه محل نظر (قوله الا ياد بار الحلي بالسبعان)
 صديريت بحجته * ابكى عليها باليلي الملو ان * قاله تميم بن ابي مشبل والشاهد في السبعان
 فانه في الاصل تنبيه سبع فاجراه مجرى سلمان اذ لو اجراه مجرى التثنية لقال
 بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهي مالا واحد لها من لفظها) أي غالبا فلا يرد أن
 العالمين اسم جميع لعالم (قوله لا واحد له من انظره) لانه لم يأت أول في المفرد بخلاف
 ذو وفاته جميعه وحققة (قوله يفتح العين والسين) فان قيل ان شين عشرة ساكنة في
 لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم أو تقع قلت هذا في التركيب نحو اثنا عشرة عينا فقرأ
 بالسكون والكسر وأما في غير التركيب ففتوح الشين والعين كما ذكره الشارح
 فاقباس في جمعه كذلك (قوله لا ختمه صمد بن يعقل) منع بعضهم ذلك ونقل عن
 الراغب انه يشمل غيرهم أيضا وانما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم وثبوته
 ما سلف أن كون العقول لبعض المجموع كاف وبقتدير الاختصاص فهو جمع
 لعالم مراد به العاقل وعلى التقديرين لا يصح كون الجمع أخص من مفردة بل اما
 مساو أو أوسع دائرة لان عمومهم شمولي وعموم المفرد بدلي لسكن هذا لا يقتضي كونه
 جمعا حقيقة وان وقع ذلك في شرح التوضيح لان المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم
 جنس فهو من المجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح الا ان يقال انه
 اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط لكن بملاحظة أن الذي جمع
 انما هو المراد به العاقل أو انه الم أغلب اذا الصفة لا بد أن تسكون للعاقل كما لا يخفى هذا
 وقال بعضهم الجمع مع قد يكون أخص من المفرد اذا فاعلون أخص من فاعم اذا فاعم
 يطابق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أي سيبويه) أي امتنع (قوله يعمر
 الحاضر بن والبادين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف
 وهي أرض فيها زرع وخصب والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله
 والاعراب خاص بالبادين) ان كان المراد البادين من العرب فالامر ظاهر وان
 كان المراد أن الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو النجم كما قيل به فيكون
 بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع تعجب الخ) وذلك
 بأحد الطريقتين المتقدمتين اما منع اختصاص الجمع بالعلاء وسوغه التغليب أو

ألا ياد بار الحلي بالسبعان
 (و) الخلق بالجمع المذكور
 السالم في اعرابه أربعة
 أنواع أحدها أسماء جموع
 وهي مالا واحد لها من لفظها
 فها (أولوا) بمعنى أصحاب اسم
 جمع لا واحد له من لفظه بل
 من معناه وهو ذو نوح ولا
 يأتى أولو الفضل منكم
 والسعة أن يؤثروا أولى القرى
 ونحوه في ذلك لعمدة لأولى
 الأبواب (وعشرون) اسم جمع
 وليس مفردة عشرة والابار
 الملاقعة على ثلاثين لو جوب
 الملاقع الجمع على ثلاثة
 مقادير الواحد ووجب أن
 يقال عشرون يفتح العين
 والشين (واخوانه) وهي من
 ثلاثين إلى تسعين بادخال
 الفخاية (وعالمون) يفتح اللام
 اسم جمع لعالم لا جمعه
 لا ختمه صمد بن يعقل والعالم
 فلم فيه وفي غيره والجمع لا يكون
 أخص من مفردة ولذلك أبي
 سيبويه أن يجعل الاعراب
 جمع عرب لان العرب يعمر
 الحاضر بن والبادين
 والاعراب خاص بالبادين

هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تعجب لم يستوف الشروط لان عالم اسم
 ليس بعلم ولا صفة (و) الثاني جموع تعجب لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع
 وابل وهو المطر الغزير لانما

ادعاء أن المزداد المفرد العقل فقط قد تبر (قوله إسماعيلين ولا صفتين) اعترض
 بأن الأول صفة اقوالهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى
 ذى القرابة لا بمعنى المستحق لشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقتضي الباء المقصورة
 بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي مالم يسلم فيها بناء واحد) أى
 غير اعلال فلا تقتضي نحو الاءلون من جميع التهجج المتغير لا اعلال والمراد عدم
 السلامة اما لفظاً أو تقدير الاءل يدخل نحو منوان جمع صنو مما تغير تقديره أن تقرر
 حركة صنو وسكونه مثلهما فى سلم وحركة منوان وسكونه مثلهما فى غلمان وأما
 دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التهجج فتحكم الآن يفرق بأن تلك زائدة
 على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها فى التكسير والقول بأن نحو منوان جمع تهجج
 امكن ليس كل جمع تهجج يعرب بالحروف لتخالف ذلك فيما لم يستوف الشر وط
 لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لان مفردة
 أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحدف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكره
 مع سنين لينسب على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فتحته لانه تاب عن أرضات
 قال المنف و يجوز اسكانها فى الشعر وعبارة الدمايين وحكى اسكانها وانما اسكان
 الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء
 من عباده وقوله سم فى تصغيرها أرضة (قوله ولا مها واوها) أوفيه لاشك
 العارض من الجمع ومن مجىء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم فى الجمع الخ) أى
 لان الجمع مردد الاشياء الى أصولها واعترض بأن فيه وران لان الجمع فرع الافراد
 وقد توقف العلم بالصلة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع وأجيب بمنع الدور
 لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على
 ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتجدد جهة التوقف (قوله ولجىء الفعل الخ) أى
 والفعل المسند الى ضمير متكلم أو مخاطب بربد الاشياء الى أصولها وانما ساحتدوا
 الواو والهاء عوضاً عنه التاء فى محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب
 حركات الاعراب على الواو لا غلالتها وعلى الهاء لخفاؤها وقد يقال لادلالة فى الجمع
 ومجىء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور وجواز أن يكون له
 أصلان باعتبارهما الاختلاف الجمع ومجىء الفعل على ما ذكر (قوله جمعاً ثلاثي)
 عبارة ابن الناطم ثلاثي فى الاصل وفى بعض النسخ ثلاثي الاصول وقصبتها أن منه
 مزيد الثلاثي لانه لم يعرض اسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع
 الذى هو محذوفها اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة فتكسر فى الجمع وقد
 تضم حكى ابن مالك سنون تضم ومكسورها كفضة فتضم فى جمعه غالباً وقد تقدم

إسماعيلين ولا صفتين (و)
 الثالث جوع تكسير وهي
 مالم يسلم فيها بناء واحد
 منها (أرضون) بفتح الراء جمع
 أرض يسكونها وجمع هذا
 الجمع لانه ربما يورد فى مقام
 الاستعظام كقوله
 لقد ضجبت الارضون اذ قام
 من بنى سدوس خطيب فوق
 أعواد منبر (وسنون) بكسر
 السين جمع سنة بفتحها ولا م
 راو أوهاء لقولهم فى الجمع
 سنوات أو سنوات ولجىء الفعل
 على سائيت وسائيت وأصل
 سائيت سائوت فقلبت الواو
 باء لتجاوزها مطرفة ثلاثة
 أحرف (وبابه) وهو كل
 ما كان جمعاً ثلاثي حذف
 لاه وعوض عنها التانيث

نقله الصاغاني في هزين ومضمومها كثة فيجوزو الجتمع ضمها وكسرها (قوله
ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث جوع تكسيرا
(قوله كثة) بكسر العين المهملة وفتح الراء الفرقة من الداس وأصلها عزى فالهاء
عوض من الباء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزى والعزى الفرق من الناس
المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله
عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بغضكم بهضا
فلامها هاء وقبل أصلها عضون قواهم عضيته نعضية اذا فرقة فلامها واو ويدل
للاول تصغيرها على عضية والثاني جمعها على عضوات لان كل من التصغير والجمع
يرد الشيء الى أصله (قوله بخلاف ثرة) أي وبخلاف الرابحي (قوله ونحو عدة
وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلها او وعد ووزن بكسر
أواه ما وسكون ثا نينها فاستقلت الكسرة على الفاء فتقلت الى ما بعدها ثم حذفت
الوار وعوض منها الهاء وشذذ دون جميع لدة وأصلها ولدة وهي المد اوى الى البدن
ومحل ما ذكره الى كذا وناعلمين لذكر فان كانا علمين له جمعها هذا الجمع فيقال
عدون وزنون وهذا بخلاف شقة وشاة اذا جعلنا علمين فلا يجمعها هذا الجمع لما
شرطه بعدهم من كون الكلمة لا تسكمر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني وكان
ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المختار عنه (قوله ونحو يدوم) أي مما
حذفت لامه ولم يعوض منها شيء وأصلها ما يدومى يسكون الدال والميم وذهب
الكوفيون الى فتح الدال والمبرد الى فتح الميم (قوله وشذأبون) أي ادم التعويض
ولو قال شذبا لفاء لكن أولى وكأين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر
(قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم وباء التأنيث في بنت والفرق
بين التأني والهاء أن باء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتسكتب مجرورة وها التأنيث
توقف عليها بالهاء وتسكتب مبرورة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث
لان ما قبلها اساس كن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للحاق بجذع وللتثاني
بالتثاني ولو سمى بأخت و بنت مذكر لم يجمعها هذا الجمع خلافا للفرء فانه أجاز
حذف التاء وجمعها بالواو والتون (قوله ونحو شاة وشقة) أصل شاة شوهة
يسكون الواو فلما اقيمت الواو والهاء لزم افتتاحها فان قلبت الفاء فصار شاة فحذفت
لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياء شواهة ايت الواو ايت لا تكسر
ما قبلها وأصل شقة شقهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث
والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وانما لم يجمعها بالجرور لان العرب
استغثت بكسرها عن تصغيرها وشذ نخوطين جمع طيبة مع انهم كسروها

ولم يكسر كثة وعزى وعضة
وعضين بخلاف نحو ثرة لادم
الحذف ونحو عدة وزنة لان
المحذوف الفاء ونحو يدوم
لادم التعويض وشذأبون
وأخون ونحو واسم و بنت
لان العوض غير الهاء ونحو
شاة وشقة تسكمر بهما على
شياه وشناه

على طباء ولام طبية المحذوفة واوقالوا لطبوتها اذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف
 (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست من
 الأنواع الأربعة واعلم قصدي بها الإشارة الى انها خافت باب بن ولوجعلها
 الشارح مما خرج بقيد هذا التأييد وقال بعد اسم وشذبه نو جاد (قوله لعله تصير بنية
 الخ) قيل هي خفة التثنية ونقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع
 ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو محذوف اللام بزيادة منسبا في الجمع
 كما حذف في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان
 ينهموا على ان القاء في الأصل مفتوحة انتهى وهو أخوذ من كلام اللام مني في شرح
 التسهيل وكتب شيخنا الغني قدس بقا ولم أره منقولا ان صورة المعروض عنه وهو
 الواو موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية وبقيت بان
 لوجود اللبس بالبيان وهي الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدفوري
 بما مضى من حقه شرح التوضيح ما نصه وذلك لان ابنا أصله بنو وحذفت لامه
 للتخفيف وعروض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت
 الواو وحذبت همزة ثم حذفت الواو لعله والمحذوف لعله كالتأنيث فلم تبق الهمزة
 وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يفتضى حذفها لانها متحركة بالتفتح
 والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلورجعت لزال ذلك الغرض
 والمانع من حذفها الورجعت ومن قلمها ألفا ~~سكون~~ ما بعد ما حذفت لصار
 اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان المكف بخلاف بنون (قوله فنه علميون) أي عما سمي
 بالحق وانظر حكمه التمثيل به دون أن يمثل عما سمي به من الجمع (قوله اسم لا على
 الجنة) استدلل على ذلك في النص يرجع بقوله تعالى ان كتاب الابرار في عليين وفيه
 أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يصار الى اضممار والتقدير
 محل كتاب وفي الرضى وهو اسم لديوان الخير على ما نُسره الله تعالى في قوله كتاب
 مرقوم يشهد المقر بون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن جمع
 المنسوب الى عليه وهي الغرقة والقياس أن يقال في المنسوب اليها على ككسري
 في المنسوب الى كسري وان كان علميون غير علم بل هو جمع عالية وليس بمنسوب اليها
 بمعنى الاماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو
 شاذ لعدم العقل (قوله جميع على لم يفتوف الشر وط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل
 علما فان قيل ما سجد الشارح في ان المصنف أراد عليون المسمى به اذ يحتمل انه
 من جموع التصحيح التي لم يفتوف الشر وط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد
 ذلك كبره مع أهلين ولم يفسد بينهما بنون وبابه ومعلوم انه ليس من باب سبني

(و بنون) جمع ابن وقياس
 جمعه جمع السلامة
 ابنون كما يقال في التثنية
 ابنان واسكن خالف تصحيحه
 تثنية لعله تصير بنية أدت
 الى حذف الهمزة (و)
 الرابع ما سمي به منه أو عما
 أطلق به فنه (عليون) اسم
 لا على الجنة وهو في الأصل
 جمع على بكسر العين واللام
 مع تشديد اللام والياء وزنه
 فعيل من العلو

لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله اولوا الضمير يرجع
 للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى علمين مع العطف عليه أو على أولونا أمل (قوله
 في هذا أو ما قبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أولوا معطوف (قوله ويجوز
 في هذا ان يحجر بحجر غسيل) اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يحجر بحجر
 غسيل والغسيل هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم وبعضهم يطرده هذه
 اللغة في الجمع نفسه كالخق به والشرطي في الاجزاء المذكورة ان لا يتجاوز سبعة أحرف
 كشيبيابين فان تجاوزها عرّب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول
 اعراها بالحروف وبما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير
 خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى
 الاخفش ومن جملة ما ربه انه تقدير في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه
 لم يحتاج الى تغييرهما كالمحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل باء التكلم الثالث
 ان الحروف دلالة الاعراب بمعنى انك اذا رأيت افكاً فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر
 أبو علي مذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة
 وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع ان الاعراب ببقاء
 الالف والواو فعلاً وانقلابهما نصباً وجراً عليه المازي وطائفة وهو يبنى على ان
 الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
 فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً فكان ترك العلامة يوم مقام العلامة فلما دخل عامل
 النصب والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا
 اعراب ظاهر ولا مقدور ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات
 ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل
 وسيدويه الخ خارج عن المذاهب الاربعه خلافاً لمن خلط وخططه شخناً (قوله
 قد ردّ جميعاً هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
 هذا القول ورده ابن مالك أيضاً بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم تنبيه النصب
 والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما
 جعلوا النصب على حالة الجر أجزوا الحكم على الياء حكماً واحداً فكأن قدروا الكسرة
 قدروا الشبهة تحقيقاً للعمل وعن الثاني بان المسامحة من فهم اقصا الفرق بين المثني
 المذكور وروغـيره وان كان اقياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظـه من العرب
 من يجري المثني بالالف مطلقاً انتهى وأجيب أيضاً بأنه ليس للمقدّر حكم المافوظ
 وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات
 مقدور ولا حصل على ذلك التقدير لار النصب بفتح مقدرة على الياء والجر بكسرة

(وشبهه) مما سمي به كزيدون
 علمانه أو ما قبله من الأنواع
 (كالمجمع) المذكر المألوف
 اعراها بالحروف ويجوز
 في هذا أن يحجر بحجر
 غسيل في لزوم الباء الاعراب
 بالحركات الظاهرة على
 الثبوت متونة ان لم يكن
 أممياً فان كان كمنسرين
 امتنع التنوين وأعرب
 اعراب ما لا تصرف وما
 تقدم من أن انتهى والجمع
 معربان بالحروف هو
 المشهور من أربعة مذاهب
 فهم ما وكلها مشككة ومذهب
 الخليل وسيدويه ان هذه
 الاحرف محال للاعراب
 كاللادال من زيد والحركات
 مقدرة اختياره العلم
 هو أقوى
 قد ردّ جميعاً
 جوابه في المسولات ومذهب
 الزجاج الى أنهم ما بنوا
 لتضمين ما معنى وارا العطف
 كخمسة عشر وليس
 الاختلاف اعراها عنده
 بل كل واحدة صيغة
 مستأنفة كما قيل في هذان
 واللدان عند غيره

مقدرة على الياء فاعني ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قبلوا الالف
الياء في حالة الجر وان يكن اعراب الالف مسورة السكامة في أحوالها ولما كانت الياء
أنسب بحالة الجر لما بها السكامة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لما نسبته
له في أن كلاً فضيلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافق في تقدير اعرابه وان تقاب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورد الرضى) بانه لم يحذف المعطوف في
خمس عشرة حرفاً وحذف العطف فبني اما المثني والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكرراً وبحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على الشئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واو واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف
لو سلمنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بل فظ واحد
لا على وجه العطف كافة كذا الا أن كلاً لم يسم تقعر على المفرد لم يتجس الى علامة المثني
لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كافة كل إلا أن
كل لم يتجس الى علامة الجمع مع اذ لا تلبس بالمفرد لان المفرد لم يوضع له وليس كل لفظ مفرد
يطابق على ذي اجزاء تضمنها الواو والعطف والاوجب بناء ألفاظ العدد كخمس وخمسة وخمسة
كل ورجال بل اذن لم يوضع كلمة واحدة للمجموع ويبتل مذهب الزجاج اعراب
نحوه - المات و رجال اتفاقا مع اطراف ما ذكر فهم انتهى ملخصا (قوله كالمصور)
وأما ثبوت هذه الحالة فظاهر كلامها انها مكسورة وقال ابن عصفور ويجوز ان فتحها
على هذه اللغة (قوله ويعرب بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيباني هذان خليلان
(قوله والا أولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا لعله لئلا يظنهم باعرابه كذلك
ولا يخفى ما فيه اذ جمع المذكور السالم نطق بكثير من المحققات ومع ذلك اخرها الا
أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه وقال بعض الافاضل انما
قدمه ليتوصل بالمحققات قبله وان لم يكن من جذورها ويمكن أن يقال انما قدمه على
قوله وما جمع اثلا يقع في الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول السكاف
في قوله كالمجمع فيقوم انه من الملحق بجمع المذكور وان قوله فينصب بالسكامة
يختص بالولات قال شيخنا وأصل أولات وأليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء
أنفاسم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزيتين ووزنه فعات وهو كذا ويزم
الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر الخ) أي بناء على ما في بعض النسخ
والذي في غالها **نكر** وما سمي به منهم أي من أولات وما جمع بالف وتاغمز يدين
(قوله كاذرات وعرفاء) قيل في التمييز بذلك نظرا ذ لا واحد لكل منهم فانه

ورده الرضى ومن العرب
من يلزم المثني الالف مطلقا
ويحذف بحركات
على الالف كلمة ويردونها
من يلزمه الالف دائما
ويحذف بحركات ظاهرة
على التثنية اجراء له يجري
المفرد (و) الا (أولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحدة من لفظه بل من
معناها وهو ذوات وجميع الآن
أولوف كونه اسم جمع الآن
أولوي مختص بالعاقول ولم يذكر
هنا اهل على جمع المؤنث
السالم غيره ومنه ما سمي به
منه كاذرات وعرفاء

لم يوجد اذرة وعرفة وقول الناس عرفة شبيهة بمولد وليس بموت محض كافي للصالح
عن القراء عوجاب بأن ما في الصالح عجيب قد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة
كلاهما موقف لكنه يبقى النظر بالنسبة لأذرة ويمكن الجواب على بعد بان الضمير
في قول الشارح منه راجع الى ما في قوله مما حمل عليه أو راجع الى جمع المؤنث
السالم بناء على انه علم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا
ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغسيرا ولان وجلة ومثله
ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يمثل له اظهوره (قوله
بالتنوين فيها) وهو للفتاة فلا يرد ان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة العلمية
والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع
في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التنوين وان لم يكن للصرف لكونه مشبها
له في الصورة قال الاشعري في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر ثابتة
عن الفتحة لانه عندهم لا غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي
به مذكور كان مصروفا ووجهه ان التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لانهم صرحوا بان
مثيل هذه التسمية للتأنيث وان تاء التأنيث التي تنوع الصرف هي التي تقلب
في الوقت هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسميات من انه لا فرق حيث
مثل له ينداء علم لم رجل او امرأة محل نظر الا على قول غير الجمهور راسها كهاء
التأنيث (قوله تنويرتها من أذرة وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس السكندى
في شعره وبشعره * يثرب ادنى دارها انظر على * ومعنى تنويرتها انظر الى نارها
بقلمي وأدنى أقرب الى الأرض وهو مبتدأ خبره نظر اى منظوراً وأذن ونظر قال شيخنا
عبد الله الدونيرى المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر على أى الراى
اذا أراد أن ينظر الى دارها لابد أن ينظر في محال فكيف بمن هو بأذرة
فلاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ونظر على (قوله بأف
وتاء مريدتين على مفردة) أى بان لا يكونا في المفرد أصلاً أو يكونا لكن لا يقابلان
بالقاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت ككنية علمه الدمامى في شرح لامية
العجم رداعلى الصفدى وانما وجبت له علم لامتنان ليكونا كز يادى جمع المذكر
وخصت الزيادة بالاف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقى وكل
واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحالة وضاربة لاسكن
قل الراعى في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية
وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جرياعلى الغالب) وقد
يقال انه صار فى الاصطلاح اسما للجمع بأف وتاء مريدتين ومع ذلك فتعبر المصنف

بالتنوين فمـ ما وبعضهم
يخففه مراعاة العلمية
والتأنيث وبعضهم يعرب
هذا النوع اعرابا لا
ينصرف مراعاة للتسمية
المذكورة بالوجه الثلاثة
في قول امرئ القيس * تنويرتها
ابن أذرة وأهلها * وما
يجمع بأف وتاء مريدتين
على مفردة وعلى عن تعبير
هو جمع المؤنث السالم
ان كان جرياعلى الغالب
يقال الخبيصى الى ما قاله تبعاً
الذى حبان ليشمل ما كان
مفردة مذكرة

كحما مات وما سلم فيه بناء
 الواحد كذا كر وما تغير
 فيه ذلك كسجدات كمن
 برده عليه ان الذي جمع بألف
 ونا فرديتين هو المفرد
 وهو لا ينصب بالكسرة
 ويحجب بما قاله ابن الصائغ
 ان الذي جمع م ما عناء
 الذي رقع عليه ما يجمع
 بهما وهو المجموع م ما فهو
 المفرد بوصف ضم غيره اليه
 لا المفرد قبل ضم غيره اليه
 واشترط كغيره أن تكون
 الالف وائتاء فرديتين
 المستترا من نحو قضاة
 وأيتاء اذ الالف في الاول
 وائتاء في الثاني أصليتان
 قال جدي رحمه الله تعالى
 في شرحه على الأجر ومبة
 ولا حاجة الى هذه الزيادة
 لان ذلك غير داخل
 قولنا ما يجمع بألف ونا اذ
 المتبادر من ذلك أن تكون
 الالف وائتاء مستحدين
 لاجل الجمع وللهذا اقتصر
 ابن مالك على قوله
 وائتاء وائتاء قد جمع
 والذي يجمع بألف ونا
 قياسا مطردا خمسة أنواع
 ذواتها مطلقا

أولى لانه لا يهتم فيه (قوله كحما مات) لو قال طلحات كان أولى وجمع حمام على
 حمامات غير مطرد على ما سبأني (قوله كذا كر) أي في قوله خلق الله السموات وهذا
 بناء على ان ذ كر بصيغة الماخى المبني للعلوم فان كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد
 كذا كر في قول الشاعر حمام حمامات (قوله كسجدات) يفتح الجيم جمع سجدة
 يسكونه والكلبي وحبليات وصحراء وصحراوات الا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة
 قلبت واوا وكسرة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الهمزة والالف وفتحها
 (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب
 بل المعرب هذا الاعراب بمجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى الجواب بان المراد
 الجمع الذي جمع م ما أي الذي آله جمعيته الحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الالف
 والياء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) لا يصدق عليه والحال ما ذكرناه جمع م ما
 بخلافه مع اعتبار الضم اليه وما له ان الذي يعرب هذا الاعراب هو المسمى
 بالجمع م ما يعني ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهي الياء في الاول
 والواو في الثاني لا تقلب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قسبة وغزوة
 يفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضمهما بعد قلب اللام لئلا تحركهما وانفتح
 ما قبلها فزايينها وبين المفرد كفتاة وانما قدرنا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا
 الوزن في الصحيح والمعتل اذا شكك أمره يحتمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك
 وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدي الخ) أي تبعه غيره
 من شراح الالفية وغيرها وهو مبني على ان الباء صلة تجمع وذلك لانه يؤخذ من باء
 الالة المتعلقة بجمع زيادة الالف وائتاء فلا حاجة للتفديد بزيادة ما وما عا تبعا
 للتسهيل مبني على ان الباء للالاسه وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل جمع
 أي ما يجمع ملتبسا بذلك ففيد فرديتين لا بد منه فكل الامرين صحيح ويتقدح من
 هذا ان تحقق الاحتراز بتوقف على تلك الزيادة لان خروج المختصر عنه بدورها
 مبني على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان الخرجات لم يدل على جمعيتها
 بالالف وائتاء واسالة احدهما الاثنى في ذلك (قوله لان ذلك) أي قضاة وأيتاء
 (قوله قياسا مطردا) أي قياسا مطردا وقياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد
 (قوله خمسة أنواع) أي وما رواها مفعول على السماع وذلك كارتباط وسجلات
 وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما بكسر
 من نحو ساردق وحمام وهو ما نقله الرضى عن الفراء في كل خماسي أصلى الحروف
 لا يستكره انكسر (قوله ذواتها مطلقا) أي تاء التأنيث المبذلة في الوف
 هاء كتمه يمكن ما قبلها كبت وأحت وكذا كبت وذيت لوسمي مما ولو

المفعول به بالنسبة الى الابدان فلا يقتضى أن يكون موجوداً أو جسد الفاعل فيه
 الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجوداً والا كان تحميلاً للحاصل (قوله وبعضه
 مسموع) كسموات لان مفرد ليس واحداً من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان
 كان اسم حنفس ~~كان~~ مائة مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرّف في قوله تعالى
 وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهـ مزة بدل من واو أصلية لانها
 لام الكلمة قلبت هـ مزة لتطرفها بعد ألف زائدة كفى كما وليست الهمزة
 بدلا من ألف التانيث لان ألف التانيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من
 أقسام الالف الزائدة (قوله وأن مافيه تاء التانيث الخ) أى تكافى بنت وأخت
 وهذا بناء على ان التاء فيها للتانيث وتفضيل الكلام في ذلك في باب النسب
 من التوضيح (قوله والا لا ينصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف أى
 الاسم الفاعل للصرف وهو الفاضل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين
 أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر
 أثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو أحران
 وتسلمون علمين للتون لان التون فيها ليست التمكن كذا كرنا حتى يحذف
 فيقبسه الكسر وأيضاً فان النصب فيها ما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل
 ان سمي بها واعر بالاعراب المفرد أى جعل التون مفتقر الاعراب وجب منع
 صرفهما للعلمين لان فيها ما تنوين التمكن ولا يتبع منهما الجر (قوله الذى هو
 التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكن الدال على معنى يكون الاسم به أمكن
 وذلك المعنى هو عدم مشابهة للحرف والفعل فدخل جوار واعيم تصغير أعمى
 (قوله وحده) أى دون الجر بالـ كسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق
 للاشتقاق من الصريف الذى بهنى التصويبات اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين
 ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقبل صرفه للضرورة
 مع انه لا جرفيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين
 بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بهنى التصرف والتقلب في الجهات والجر
 زيادة قلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفاً في حركات الاعراب من
 غير المنصرف ونوزع فيه بانه ان سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان
 منعه لمكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به
 في الحركات (قوله لوجود علمتين الخ) أى شيئين مسميين بعلمتى منع الصرف
 معتبرين فلا يشكل من اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبعى يستدعى حالة
 غير طبعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحتمل

وهذه مائة من كينات في جمع
 بنت وبعضه مسموع كسموات
 جمع سماء وان مافيه تاء
 التانيث اذا أريد جمع هذا
 الجمع تحذف تاءه هـ بان
 اجتماع علمتى تانيث
 في كلمة واحدة (ر) لا (ملا)
 ينصرف وهو الاسم
 المعرب الفاعل للصرف
 الذى هو التنوين وحده
 لوجود علمتين فرعيتين فيه
 من علمتين أو واحدة تقوم
 مقامهما كما سياتى آخر
 الكتاب وأما الجر فليس
 داخل في مسماه

المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
 يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازا لأن كل واحد جزء علة لآلة تامة إذا الحكم
 انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وادعى العصام أن إطلاق العلة على
 المجموع هو المجاز وإن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف
 المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء
 مزيدتين علما كاذرعان وما جمع يواو ونون علما لمؤنث كـلمون وإن لم يحذف
 منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهة للفعل
 في علتين مما ذكر لضعفهما إذ لم يشبه الفعل انطام مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط
 بهما العمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع
 في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير
 ظاهرة ولا قوية إذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها
 إلى تكافؤ وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة
 كما يحس عظم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم
 الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم
 تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وأيسر ذلك ما أطلق المناسبة وحصر العلل
 في التسعة استغنى (قوله بدليل أن الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك أن الجربا بالكسرة
 عادية في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته إذا لوزن يستقيم بالتنوين
 وحده ولو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة إليه
 إذ مع الضرورة لا يرتكب الإقذار الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله
 فليس داخل الخ وضمير حذف للجربا بالكسرة قال الرضي وقووا هذا القول بأنه لم
 يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر أن
 سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجربا والتنوين
 مع حذفهما للعتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام أن
 غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه
 مع ما يطرق الأصل أو المنوعان هما والتنوين والكسر بطريق التسبع
 (قوله لا تلبس بالمبنى على الكسر) لأن الكسرة لا تكون أعرابا إلا مع التنوين
 أو الألف واللام أو بالإضافة وقيل لا لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وانما حذف
 واجتزأ بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان أنها
 لغة في غير النداء وعليه أنشد * شرق دموع من فم فم يحوم * أراد دموعي
 وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجربا خاص أيضا تتبع الخاص الخاص

بدليل أن الشاعر في أنه طرأ
 صرف المنوع تونه وانما
 حذف تبع الحذف والتنوين
 ولأنه لو جبر بعد حذف التنوين
 لا تلبس بالمبنى على الكسر
 كنزال ودرأ

(فيجرب بالفحة) نيابة عن

الكسرة بحال الجهر على النصب دون غيره لان الفحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فعملت على الاقرب (نحو) مررت بأفضل منه) وبمساجد ومصرات وهذا الحكم سقيم فيه (الامع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالفضل) وباليزيد ونحو قوله * تبت ببليل أم أرمذ اعتاد أو قاسم * (أو) مع (الاضافة) ولو تقديرا (نحو) مررت (بافضلكم) وقوله ابدأ من أول * في رواية الكسر بالتونين على نيابة المضاف اليه فانه حينئذ يجرب بالكسرة لفظا أو تقديرا على الأصل لان الكسرة انما حذف تبع الحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما اليه تتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باقي على منع صرفه لانه يجرب بالكسرة وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجاء والمنع مطلقا لا يقد التنوين

(قوله فيجرب بالفحة) لا يقدح بحال في مؤنث من الجمع بألف وتاء وما الخ بقائه على انه معرب اعراب أصله لا لان الأصل انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري أولا يوشف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الامع أل) استنبأ من محذوف والتقدير فيجرب بالفحة في سائر أحواله الاحالة كونه مع أل ومع الانضافة (قوله) أو بدلها كام في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشايات الحوام * بخفض الحوام بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالافضل) مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعال التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالاعشى والامم واليقظان على الاصح كما في المغني وغيره قوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوايد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض ين يدخل ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علمية ويحتمل انه قد وفيه الشوع فصار زكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه وعليه فلا شاهد (قوله تبت ببليل الخ) مثال للمامة بدل أي تبت ببليل الارمد والولوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعمامتنا لان الاعلام لا تضاف حتى تنسكروا ذاصار نحو عثمان نسكرة زات منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذ كر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته وانما يتعارض في المختصرات للامور المشهورات (قوله) وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للمتنين نفى ما قبله وما قبله هو الجاء بالفحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر بالفحة والظاهر بقا ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لاثمة لهذا الخلاف وبعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يصح جعل الخلاف بالسكينة (قوله الصرف مطلقا) وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمساواة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله لا فقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على ان الصرف هو التنوين لانه لان القول بالمنع مطلقا يقتضي على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر وذلك لان المنعوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تاءه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا

من خصائص الاسماء لا نأقول هوليس من الخصائص المترتبة بالاسم الصائفة معه
 كلمة واحدة بخلاف ما ذكرنا لآ ترى ان العامل يتخطى آل ويعمل فيما هو مدخولها
 وان المضاف يتكسب من المضاف اليه التعريف وغيره بصير المضاف اليه علة
 تمامه قوله والتفصيل ان زالت الخ قال الاستاذ الصفوي وفي وجه الخلاف اشكال
 لان الظاهر منه انهم من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أو لا واذ لم يبق
 العلتان فما وجه القول بمنع المصروف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
 بالعلتين قبل الام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمية
 والتأنيذ ان زالت انتهى وقوله وان زالت كأن يقال مثلاً في ابراهيم اذا نكرانه
 غير منصرف لان العلتين فيه قبل التذكير وقد يلزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة
 للتسمية بذلك الاجراء حكماً لا ينصرف عليه فتأمل وقال ابن جماعة الحق انه
 لا خلاف وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول آل) أي
 المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والآ امثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه
 الامثلة الخمسة لا نفسها (قوله سميت بذلك) أي بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
 المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها
 ليست الى الخ ناظر للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضي رجوع الضمير
 الى الموصوف فقط الخالف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لانها
 ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها
 ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكتفى بها) أي يعبر بها للفراد السكينة اللغوية
 لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كالاختصاص (قوله وسميت خمسة) الظاهر ان يقول
 وعدت خمسة لانه المطابق للراد والموافق لقوله بعدد الاحسن ان تعدسته (قوله
 والاحسن ان تعدسته) قال الشهاب القاسمي وأقول على قياسه تكون سبعة لاستة
 نظرا للغائبين كما ستعرفه (قوله فله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك الى
 هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول
 ان التعريف للمماثلة وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني انه يفهم
 ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فكل يصدق الحد على المحدود واجب بان
 التعريف بما به وكل وانما سجي به البيان الالطرادو بأن المحدود في الحقيقة اتحاد
 الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مخاطبين كانا نحو انما تفعلان
 أو مخاطبتين نحو انما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان تفعلان
 والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المتني لشموله لنحو
 زيد وعمر وبقولهم (قوله أو او جماعة) أي جماعة الذكور حاضرة نحو انتم تقومون

والتفصيل ان زالت منه احب

العلتين بالاضافة أو بال

صرف كالعلم فانه تزول منه

العلمية بالاضافة أو بدخول

آل عليه والا فلا كالوصف

وهو المختار وسكت عن رفعه

ونصبه لانهم اعلى الاصل

وحينئذ يعلم أيضا استواء

جرو ونصبه في الاعراب بالفتحة

ويظهر الفرق بينهما كما قال

ابن مالك بالاعمال والتابع

(و) الا (الامثلة الخمسة)

سميت بذلك لانها ليست أفعالا

بأعيانها كما ان الاسماء الستة

أسماء بأعيانها وانما هي أمثلة

يكتفى بها عن كل فعل كان جازما

فان يفعلان كناية عن يذهبان

أو يستخرجان ونحوهما

وكذلك الباقي وسميت خمسة

على ادراج المخاطبتين تحت

المخاطبين والاحسن ان تعد

سبعة فله المصنف في شرح

اللمعة (وهي) كل فعل مضارع

اتصل به ألف اثنين أو او ووجه

أرباعا لمخاطبة نحو (يفعلان)

بالباء التحمئة

أو غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع يشمله
 لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان بفعلا
 (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان يقومون والمراد بالغائب غير المخاطب
 (قوله للمخاطبين) أى المذكرين نحو أنما يازيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنما
 ياهندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو أنما يهندان تقومان فانه
 مغاير لما قبله لان التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي الاول
 للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال
 هما تفعلان بالفوقية حملا للضمير على المظهر ورعا للمعنى ونظر الى ان الضمائر ترو
 الاشياء الى أصولها أو يفعلان بالتحية رعا اللفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ذهب
 الى الاول ابن ابي العافيه وهو المرجح وبه جاء الجمع الى الثاني ابن الباذش كما
 قد تقدم في بحث الفعل المضارع فظهر ان المعاني سبعة والافاط خمسة (قوله ولا
 فرق بين ان تكون الافالخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف ألفاثنين الخ أولى
 من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا لا على التنثية والجمع وذلك في
 فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب وقد مثل الشارح
 للغائبين والجمع الغائبين وبقي عليه المؤنثتين الغائبتين نحو تقومان الهندان وكان
 ينبغي ذكر ذلك لحقائه وشهره ما ذكره وليكون توطئة لما يأتي عن المسكودي (قوله فلا
 يكون الا ضميرا على الاصح) وقبلها حرف خطاب عند المازني والاختفص (قوله
 واذا بسطت) من حيث كون الاف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لان
 الواو تكون علامة في جمع المذكر والاف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر
 وفي مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف
 وابن قاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على
 مؤنث وان كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء
 الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنما ياهندان والزيدان فهل يقال تفعلون
 بالفوقية تعليما للمخاطبتين على الغائبين وان كانا مذكرين أو محمل الكلام فيها اذا
 اتحدتا كبرواتين وأحيث قد يقال في المثال المذكور بفعلاون بالتحية تعليما
 للذكور وغير ذلك الى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وماتانيته باعتبار
 اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابين شجيتان على تأويلهما بالحيقتين وقد يقال
 ان العدد باعتبار النظر الى مجرد الافاط لا الى معانيها فليتأمل (قوله بشيوت النون)
 أى بالنون النابتة وانما أعربت هذا الاعراب لانهم أرادوا ان يسمروها بالحروف
 كما أعربوا نظيرها من الاسماء لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق

لغائبين (و تفعلون) بالياء
 كذلك للغائبين (و) نحو
 (تفعلان) بالتاء الفوقية
 للمخاطبتين (وتفعلن) بالتاء
 كذلك للمخاطبتين (وتفعلن)
 بالتاء كذلك للخطابية ولا
 فرق بين ان تكون الاف
 والواو ضميرين نحو الزيدان
 يفعلان والزيدون يفعلون
 أو علامتين في لغة لمي نحو
 يفعلان الزيدان ويفعلون
 الزيدون وأما ما للمخاطبة فلا
 تكون الا ضميرا واذا بسطت
 هذه الامة كانت ثمانية كما
 قاله المسكودي وكما أخرجت
 عن الاصل في جميع الاحوال
 (تفرع بشيوت النون)

الحركات والاسكتات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة في الاداء الى اجتماع اثنين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف الالهة ولذا اندغم في الواو والياء وزيت ساكتة في نحو جمل كازيدت واو فدوكس وياء مبدع وواف عذافروا بدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قول هو الله أحد الله الصمد ثم حذفوا الالجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كاجلوه على الجري نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجري الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد افعال لان الضمير المرفوع المتصل كالجزم خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكسامة معها كصور وسدين وعماد واعرهما بما ذكره هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المتن كذلك وعليه فهي حروف وافاعل مستتر فليحذف وقيل الاعراب معتر قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الالف) أي على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمتن (قوله غاليا) وقد تقع بعد الالف قرئ انعداني ان أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح في نفسه واستدل بما قرئ شاذ اطعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد اختها) أي الواو والياء للخفض وقيل تشبيها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر في ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف الالهة العامة لا يجوز الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم ولم تفعلوا في محال جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم يضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاما عامل في تفعلوا على جهة التنارع اذ لا تنارع في الحرف الاعلى قول ابن العلي (قوله أنت تدعين) أصله تدعون حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لتناسبتها الياء وليلا تتقلب الواو ياء فصارت وزنه تدعين بعد ان كان تدعين (قوله وانما جازون) جواب سؤال متدرشا من ان الاعمال الخمسة ترفع بثبوت النون فاباها احذفت فأجاب بان المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفتل وقرأ نافع بالحذف في تأمرني أعبد أيها الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمروني بالفتل وقرأ الباقر بالادغام وأراد بنحو ما جازون ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترزنا بنون الاعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فافهم الايجوز حذفها مع أحدها واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لا يراعى بخلاف نون الضمير ونون التوكيد

الالهة كسورة بعد الالف غاليا
المفتوحة بعد اختها أي ياءه من
الضمة نحو أنتم تفعلون لانها
شبيهة بالواو ومن حيث انها تحذف للجازم
ومن حيث انها تنصب بخذوها نياية
(وتجزم وتنصب بخذوها) نياية
عن السكون والفتحة (نحو فان
لم تفعلوا وان تفعلوا) ولا فرق
فيما ذكر بين أن يكون الفعل
المتصل به ما تقدم جميع الآخر
أو معقب له وان لحقه شيء من
الحذف أو التبغير كافي نحو
أنت تدعين الالهة تصريحية
وقدم الجزم على النصب لان
النصب محمول على الجزم كما
حمل على الجري المتن والجمهور
على حذوه لان الجزم نظير الجري
في الاختصاص وانما نحو
أنا جازون فالمحذوف منه نون
الوقاية على الاصح

جى بها الاجله منظوفيه اذ هو اصل بنون الرفع هذا ماجرى عليه في الشذور وء كس في الاصح فصح ان المحذوف تون الرفع تبعه لا بن مالك وقد تقدم ان المحذوف أيضا اتوا الى الامثال وأما حذفها لغير ذلك فساد نثرا ونظما كقوله

أبيت أسرى وتبني تداسكي * وجهك بالعبر والمسل الذي (و) الا الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وسهيت أحرف علة لأن من شأنها ان تقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتبديده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحترار اذ لا يعرف من الانفعال سواء (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نسيان من السكون لان أحرف العلة لغيره بها تكونها صارت كالحركات فيسلط عليها العاقل تسلطه على الحركات (نحو) زيد (لم يغز ولم يتجسس ولم يرم) بحذف أو آخرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله

ألم يأتك والانباء تنمى *

علاقت لبون بي زياد * وهو ردة عند الجمهور

عند

(قوله لا تون الرفع الخ) ولا تون الرفع علامة الاهراب فينبغي الحساسة عليها ولا تون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصح ان المحذوف تون الرفع) لا مورد منها ان تون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يهـ بذلك في تون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أى في نحو له سمع من رضم العين والحذف لتوالي الامثال واجب ولتوالي المثالي كما هنا جاز (قوله فساد) فلا تقياس عليه في الاختيار (قوله نثرا) كقوله تعالى في قراءة ساحران نظاهرا أى أتماسا احرا نظاهرا ان الحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الحذف من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجو يا رجلة أسرى في محل نصب خبره الشاهد في تبني وتداسكي ان كان المقصود مجردا لاخبار وان كان المقصود استكرا حاليها أو التمجيد وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبني منصوب بابان مضمره بعدوا والمعبية في جواب الاستفهام والتقدير أبيت أسرى وتبني تداسكي انك راضية الجمع بين الحسالي أو التمجيد منها فالشاهد اذن في تداسكي فقط اذ هو مرفوع قطعاً فالمداميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز ان يكون بدلا من الفعل المنسوب فلا شاهد فيه قطعاً فأنما بلطف (قوله المعتل الآخر) بانضافة المعتل الى الآخر اضافة افظية أى الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافة افظية وقوعه من قبل لا نكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر يدل أنزعت مقطوع ولا يصح كونه عطفاً بان أو نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) أى فعل آخره في اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا و يصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل المضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نداء وهو الخبر وتبنى بفتح التاء الفوقية تنتشر في الاطراف وفاعل يأتي مالاقت والانباء زائدة فيه وجملة والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما نساء على ان يأتي وتبنى نساء عا ماعل الثاني وضمير الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذا الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره والانباء جملة الابل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت اليباء قد ذكرنا خبرها ونحوه لم تنمى و لا ترضاها فأثبت الواو والالف مقدر اجزمها ومنع بعضهم ذلك في الالف محتملا بان الواو واليباء يحركان فصبا في النسب ورفعا في الشعر قياسا للرفع على الت نصب

عند الضرورة فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتمل من الحذف
ولا يتأتى ذلك في الألف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اخذ لافهم فيما حذفه الجازم
فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل
المقدرة وعليه فيجوز اقرار الألف ويشهد له قوله ولا ترشاهما والاولى تأويله على الحال
أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدمايني أن السكون مقدّر على
أحرف العلة ويصكون فيها سكونان وخصوصا في الألف ظاهرة ومقدّر لأجل
الاعراب والظاهر خلافه وعبرة الرضى فتقدّر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم (قوله واخذه عند ابن مالك) لعله في غير التسميل ما فيه فقال فيقدر لأجلها
أي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي الاشارات والحروف
الموجودة تحريفها شاعرا بقوله ثلث عن الحركات (قوله وهو محمل الاعراب) أي
آخر السكامة المطلقة ويحتمل آخر السكامة المعثلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤوّل
بما قاله في شرح التسميل) من ان من موصولة لشرطية فاثبات ياء تبقى جائز بل هو
الواجب واسكان الرأى ليس جزمًا وانما هو تخفيف الحركة الرفع مثل وما يشعركم
باسكان الرأى وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر يخرج التنزيل عليه انتهى ودخلت
الفاء في الخبر لان المبتدأ شبه الشرطي العموم وقيل انه جار على القول بأن
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تخف درك ولا تخشى (قوله نحو ويح الله
الباطل) أي بناء على أن يح مرفوع وليس محذوف وما بالاعطف على يختم قال المصنف
في حواشي الألفية يدل على رفعه أمران أحدهما الاستئناف الظاهر معه
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصرح به في ويحق والثاني رفع ويحق
وهذا عدله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله
تعالى بنحوه وبعض الباطل واقع لان المرائد هنا باطلا معينا فأل للعهد وهو الذي
قالوه (قوله اذا كان أصليا) أي ليس مبدلا من همزة ولا يرد أن الفيتخشي ليس
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقال له العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة
مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجاز ابن عصفور الخ) اعلم أن
الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وقد قال ابن
عصفور وتبعه المصنف في الاوضح في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء
على الاعتماد بالعرض وهو الابدال وعدم الاعتماد بالعروض فعلى الاول
يحذف حرف العلة الجازم لانه كالأصل وعلى الثاني ثبت حرف العلة لانه لا يحذف

واخذه عند ابن مالك والجزم
مقدّر على حرف العلة لانه
آخر السكامة وهو محمل
الاعراب ظاهر ومقدّر
وقوله تعالى انه من تبقى
ويصبر على قراءة فتيل مؤوّل
وقد يحذف حرف العلة لغير
جازم نحو ويح الله الباطل
سندع الزبانية لا تنبيه محمل
حذف حرف العلة الجازم
اذا كان أصليا وأما
العارض فلا يحذف عند
الاكثر وأجاز ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل
دخول الجازم وجرى عليه
في الاوضح وما ذهب اليه
من أن علامة الجزم فيها
حذف حرف العلة

من ان هذه الاعمال لا يقدر
فيها الاعراب في حالتها الرفع
وانصب لاننا انما قدرنا
الاعراب في الاسم لانه فيه
أصل فتجب المحافظة عليه
وفي الفعل فرع فلا حاجة
للتقدير وجعل الجازم
كالدواء المسهل والحركة
كالفضلة في الجسم فالجازم
ان وجد فضلة أزالها أو لا
أخذ من قوى البدن وذهب
سببويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلى قوله لما دخل الجازم
حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة
الجزوم والمرفوع واحدة
فرقوا بين ما يحذف حرف
العلّة وحرف العلة محذوف
عند الجازم لانه أو على قول
ابن السراج الجازم حذف
حرف العلة نفسه فقد ظهر
ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجزم يحذف حرف
العلّة ومن يقول بالتقدير
يقول ان الجزم ليس يحذف
الآخر بل يحذف الحركة
وحذف الآخر للفرق بينه
عليه المصنف وغيره وقوله
هنا ان الجزم يحذف الآخر
لا تناسب ما سبق في ريبا
من ان الفعل المضارع يقدر
فيه الاعراب

الا الحرف الاصلى وعدم الاعتماد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر
وأما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمزة
سما كنه لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركتها ماقوله
قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقصدا وهو محو حذف الحركة
التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر هذا ما في الاوضع وشرحه
قال شيخنا وبتأمله يظهر ما في كلام الشارح من الابعاز المحذول فان ظاهره أنه
لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك
فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد
أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ من علّة ما بقوله فلا يحذف عند الاكثر تأمله
واذا ثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم
يسكون مقدرا كما قاله لكن هل يقدر على الالف مثلا أو على ما قبلها وهل تقديره
لثقل أو لا تعذر (قوله انما يتشبه على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على
أنه يتشبه على غير قوله لانه ذكر في تعاميل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع
ما نه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال
اي أو لا تعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الاحرف علامة مشاهم للحركة فحذفه
انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف ان تصريحه في شرح اللمحة بأن الجازم على
قول سيبويه لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ وأورد على
ما قاله الرضي انه لا حذف للحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة
للتقدير) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي
لانه اذا لم يقدر الاعراب في الاعراب ولهذا قيل انها عند مبنية وقيل معربة
ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذ من تحقيق أبي حيان انها عند ابن
السراج مرفوعة بنفس الحرف لكن يبقى النظر فيما عنده في حالة انصب (قوله
وذهب سيبويه الخ) أيده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة فمعه مقدرة ولان الاعراب زائد على
ماهية الكلمة وهذه الحروف منها الانشاء أصلية أو متعاقبة عن أصل والجازم
لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور
ومنع التمهات القاهي ما قاله اذا ما منع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع
ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب فلا يكون زائدا كما في الاسماء
الستة ولا مانع من حذف الاصل كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة وما يدل
على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز ليزوال منصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

التعريف بالاعمال لم يحتاجوا للتمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل أحدهما لفظي
والآخر معنوي الا أن يقال قد يظن حذف العامل

فصل في الاعراب التقديرية (قوله اما جميع حركته) لم يقل جميع الحركات
بل أتى به مضافا لما سبأني ان نحو يحشى يقدر فيه حركتان فقط لان الحركات لا يدخل
الافعال كما هو ظاهر فاقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لاجتماع الحركات الثلاث
(قوله سبحانه الخ) في نسخة بدل هما هنا وهي حنة لسانها من الاشارة الى
أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو غلامي) دخل فيه
ما يشبه الصحيح نحو دولو ونظي وكرسي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى
ياء المتكلم وهو كذلك (قوله الى ياء المتكلم) أي ملفوظة كانت أو مقدرة نحو
يا غلام ولبدل الباء حكم الباء نحو يا غلاما بقلب الياء ألفا ويا أبت ويا أمت بالياء
ويا أبتا ويا أمنا والتمثيل الآتي واف لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة
والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكأن التعبير بذلك وقع في بعض
نسخ الشارح فاعتزله المحشي بالقصور (قوله وليس مني) ولومه قصورا أو تنقصا
أما المثني فيعرب بالالف رفعها وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول جاء مسلمان
ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي وقوله ولا يجوز عالج ولومه قصورا أيضا أما
الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاسقف قال فتقول جاء مسلمي وتظهر الياء جرا ونصبا
نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره
ان الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته الى ياء المتكلم مطلقا لا اشتغال المحل وليس
كذلك فان جمع التكسير المنفوس نحو جوار وغواش ولبال اذا أنصيف الى ياء
المتكلم وكذلك جمع التكسير المنفوس نحو حبالى جميع حبالى يقدر فيه الحركات
الثلاث لكن للمعذرة في الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل ان ذات
الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالى والحاصل ان جميع التكسير فيه تفصيل
فيه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالى
وغلمانى ومنه ما يقدر فيه ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جميع
سلامة فلا دخل في المثني منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لا اشتغال محله بحركة
المناسبة كغلامى فتقول فيه مسلمانى ومنه انى في الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه
لهجة أخرى بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحيفته قوله ولا منفوصا
ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا المفهوم قوله ولا لاجمعا جميع سلامة فلا كرفي
الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منفوصا أما لو كان منفوصا
فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للمعذرة فتقول جاء قاصى بادغام الياء في ياء المتكلم

فصل
في الاعراب التقديرية وهو
جار في الاسماء والافعال
وهو في كل من سماء هان
لان المتذر في العرب اما
جميع حركته أو بعضها
فانقسم الاول من الاسماء
وهو ما يقدر فيه جميع حركته
سبأنا منها المضاف الى ياء
التكلم والمقصود قد أشار
الى ما قبله (وتقدر جميع
الحركات) الثلاث (في نحو
غلامى) من كل ما أنصيف الى
ياء المتكلم وليس منى ولا
نحوه وما جمع سلامة فلا
ولا منفوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي ومررت بقاضي ووجه استثنائه لما هزلان التقدير فيه ليس
 لاشتهغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي
 اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها
 مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهيالا لان الأصل
 تبيان الاقسام وأما المقصور ونحوها رأيت فتاى ومررت فتاى فبقدر فيه
 الاعراب قبل الاضافة وبقي معها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب
 فيها اشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة واظهار عدم تقدير حركة المناسبة على
 ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو داعي (قوله لاشتغال محل بحركة المناسبة)
 المتقدمة على العامل لوجوده متضمنها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل
 على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل والالزم
 تخصيص الحاصل وانما جاز جعل علامة تائية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين
 وهما الالف أو الياء في التثنية والواو أو الياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتخصيص
 أحدهما الاعلى التعيين والعامل لتخصيصه لخصوصية أحدهما قبل والمراد
 لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليجزج نحو فتاى وداعي فيكون
 التقدير فيها المندرج لسكون ما قبل الآخر فيها واظهار انه لا تقدير للكسرة فيها
 المناسبة للياء وفيه انه انما يحتاج للعبثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف
 اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو
 غلامى يصكن اشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقبدها (قوله ورد بأنها
 مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثني والواو في الجمع
 مستحقة قبل التركيب فكأن القياس فهم ما تقديرأ فو واو انتهى ومرجوا به
 فان قيل لم لا يجوز في حال الجزر والاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها
 مع بقاء سببها مع ان الأصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر
 خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب)
 خرج بالاسم الفعل نحو تحشى والحرف نحو على والى وبالاعراب المبني نحو اذا وهذا
 وما ومتى (قوله آخره) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالزوم في الالف والياء
 لزوم الوجود في أحوال الاعراب كما اللفظ كالفتى والقاضي أو تقدير كفتى
 وقاضى لكأنه يشكّل بجزر ج مائه الالف والياء العارضيتان بسبب انقلابهما
 من همزة كالفقري والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقرى مضارع أنرى فان
 التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجوار انطق بالهمزة التي هي
 الأصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص

لاشتهغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهيالا لان الأصل تبيان الاقسام وأما المقصور ونحوها رأيت فتاى ومررت فتاى فبقدر فيه الاعراب قبل الاضافة وبقي معها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب فيها اشتغال محل الاعراب بحركة المناسبة واظهار عدم تقدير حركة المناسبة على ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو داعي (قوله لاشتغال محل بحركة المناسبة) المتقدمة على العامل لوجوده متضمنها وهو الاضافة الى الياء والعامل انما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل والالزم تخصيص الحاصل وانما جاز جعل علامة تائية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين وهما الالف أو الياء في التثنية والواو أو الياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتخصيص أحدهما الاعلى التعيين والعامل لتخصيصه لخصوصية أحدهما قبل والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليجزج نحو فتاى وداعي فيكون التقدير فيها المندرج لسكون ما قبل الآخر فيها واظهار انه لا تقدير للكسرة فيها المناسبة للياء وفيه انه انما يحتاج للعبثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو غلامى يصكن اشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقبدها (قوله ورد بأنها مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثني والواو في الجمع مستحقة قبل التركيب فكأن القياس فهم ما تقديرأ فو واو انتهى ومرجوا به فان قيل لم لا يجوز في حال الجزر والاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع ان الأصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج بالاسم الفعل نحو تحشى والحرف نحو على والى وبالاعراب المبني نحو اذا وهذا وما ومتى (قوله آخره) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالزوم في الالف والياء لزوم الوجود في أحوال الاعراب كما اللفظ كالفتى والقاضي أو تقدير كفتى وقاضى لكأنه يشكّل بجزر ج مائه الالف والياء العارضيتان بسبب انقلابهما من همزة كالفقري والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقرى مضارع أنرى فان التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجوار انطق بالهمزة التي هي الأصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص

بالشاذ (قوله تعذر نحو بك الالف الخ) لأنها هوائية تجرى مع النفس
لا اعتمادها في الهم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة فلم
يحمه معها وله - لذا إذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لا ممتنع منه) لأنه منع
المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده
وتقابل المدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو
دعامة مقصورا اذ ليس في الفعل مدود وأما نحو شاعو يشاء فلا يسمى عند الأكثرين
مدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية من قبله عن العين (قوله أولانه قصر
الخ) قال في شرح الحدود فان مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا
قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرافها كالنار ورقة لازجاجة المعروفة
سميت بذلك لتقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزبروخة قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لأنه اسم وبالجملة فالتعليل
الأول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقيل داود
جالوت ونرى الناس سكارى والعاديات شجعا والمتبادران مثلية المدغم والمحكي
للقصوري في تقدير الحركات الثلاث أما في المدغم فاتفقا وأما في المحكي فمن فعل
الاصح فيما إذا كان المحكي مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب
التقدير ويحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر وسكون السبب التعذر
صرح به الخشبي في حواشي الازهرية في المدغم وقباس قوله الآتي في المسكن
للتخفيف وقول الرضى في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستتقال
والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر والاستتقال وانما الكلام في تعيين واحد
منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما اشتغل آخره بحركة
المناسبة عرضي وفي المقصر لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه مع عرض
المنايع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله افسيره فالسبب التعذر هكذا
ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجاري على السنة المعربين فيما عدا
المقصود والمقصود من قولهم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون
العارض لكذا محتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الأحوال واسطة
بين التعذر والنقل فليقتطع لذلك (قوله والمحكي من) الوجه ترك التقييد من
لان مما يقدر فيه الأعراب الجملة اذا جعلت علميا نحو تأبط شرا فان الذي رجحه
السيد انه معرب تقدير والمحكي في نحو قولك في الاعراب زيادة فعول به قال في
جميع الجوامع كالقسميل ويحكي المنذر المنسوب لفظه - كما ويجرى مع بابوجه

لـ تعذر نحو بك الالف الخ
بقا كونها ألفا (ويسمى)
هذا (مقصورا) لا ممتنع
منه أولانه قصر من
ظهور الحركات في أي
منع منها ومثله المدغم
والمحكي من واعرابه
بالحركات الثلاث خصوصا
بالنصرف منه أما غير النصرف
منه كوتى فالتقديرية الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة
لعدم دخولها فيه هذا مذهب
الجمهور ومذهب ابن فلاح
اليماني التقديرها أيضا فيه
لانها انما امتنع فيها
لأنصرف كجسد الثقل

الاعراب اسماء السكامة أول لفظ انتهى فاندفع ان في الاوضح وشرحه ان حكاية
 المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل
 ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوعه جاز من منه من
 كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره
فتمة اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة
 لعدم الحصر تقصير فيما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفوا والتقدير فيه
 للثقل لا لتعذر كاصرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافة فان قيل اذا وقف
 بالسكون فذكر نطقه والحركة معه لانها متعديتان قلت الوقف بالسكون
 ليس متعديا لانه قد ير وم الحركة فيقف بالر وم وهو الايمان ببعض الحركة لكن
 الايمان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما شغل آخره بحركة
 الاتباع وما سكن آخره للتحفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به المحتفى في
 حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض اندلج مذكر ثم ان الحركات كانت قد سر في
 النعل المعتل فذكر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في موانع خلافا لما يوهمه
 اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح اذا سكن آخره
 لا لدغما نحو يضرب بكر وألم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم
 قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم
 وما سكن آخره للتحفيف نحو وان الله يأمركم بسكون آخره وكفره راء وبعواتهم
 بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النثر
 كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمر وحكامه عن نسخة تميم خلافا لمن منعه
 مطلقا ومن منعه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين
 نحو لم يكن الذين كفروا في الله هو زادا يدل لنا محض على اللغة الضعيفة
 وفي نحو لم يلد ضارعا ولا اذا سكن لانه وفقت الدال لالتقاء الساكنين
 أو وصل بضمير وفقت الدال أو كسرت نحو لم يلد آتوان وفيما كان الحرف
 الاخير منه مدغما فيه نحو لم يشدد وهل التقدير في ذلك لتعذر أو للثقل وما حرك
 في الوقف من القسوا في وقفه ثم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة
 (قوله ولا ثقل مع التقدير) قال الحشوي ريان الفتحة ثقلت لنيابتها عن تعجيل انتهى
 وهذا مما يتجرب منه وكأه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت
 بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر
 الفتحة في نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فاذا
 تقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش

ولا ثقل مع التقدير والقسم
 الثاني من الاسماء وهو ما يقدر
 فيه بعض حركاته هو الاسم
 المنقوص وهو المشار اليه بقوله
 (والضمة والكسرة في نحو
 القامح)

الجمع المتشابه فان كان
فالمقدر فيه حينئذ الضمة
والفتحة كجوارسافرى
المقصود وانما تظهر الفتحة
فيه حالة الجر لبيانها عن حركة
ثقيلة فعولت معاملةها
(ويسمى) هذا (منقوصا) لانه
نقص منه بعض الحركات أو
لانه تحذف لامه لاجل
التنوين كذا قيل هذا ما
يقدر في الاءاء وأما
يقدر في الأفعال فاشارة الى
اقسم الاول منها وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله (والضمة
والفتحة في نحو) زيد (يتحشى
وان يتحشى) من كل فعل معتل
بالالف اتعذر تحريكها والى
الثاني منها بقوله (والضمة في
نحو) زيد (يدعو يقضى) من
كل فعل معتل بالواو والياء
ثقلها عليهم (وتظهر الفتحة
في) المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو والياء (نحو ان
القاضي ان يقضى ولن يدعو)
لحقها * تنبيه * قد مر ان من
يقول بفتح الحركات في
المعتل يرى ان جزئه بفتح
الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
فيه يرى أن جزئه بفتح آخره
والمصنف جميع بين دعوى

الحاشية ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو برى
و بالمغرب المبني نحو الذي وذى وباللازمة غيرها كياء المتى جوارسافرى وبقاها
كسرة نحو طي (قوله ثقلها على الياء) أى الياء المذكورة وهى المكسورة ما قبلها
وذلك محسوس اضعف الياء وتقل الحركات من مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
ما قبلها لم تستغن عن الحركات كطبي وكبرى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) اما لو كان على
صيغة منتهى الجموع فلا تدرى الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوارسافرى بالتنوين
للعوض وهو مجرور وعلامة جر فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
المعوض عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لان
الصرف كذلك نحو أعجم تصغير اعجم فان مانه من الصرف الوصف ووزن الفعل
وكذا نحو قاض علم امرأته فان مانه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرى
علم فان مانه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءنى جوارسافرى وقاض
ويرم ومررت بجوارسافرى وأعجم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجمع في حالة
الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا
سكن أثم وربما أشار الشارح بقوله كما مر في المنقوص ويرعى من كونه مخصوصا
بالمنصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
كلامه منا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال
في المنصرف وكلا التعليلين لا يتخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرم نقص
منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل
التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومر ما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية
لا يلزم المراد (قوله وتظهر الفتحة في المنقوص) يستثنى منه الموكب المزجي اذا
أعرب اعراب المتضادين وكان آخر الجزء الاول ياء كعدى كرب فلا يظهر في آخر
الاول الفتحة بخلاف استهما بالحكمه ما حالى البناء مع الصرف قاله أبو حيان
ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء ساكنها حالة النصب
اذا كان الاعراب متهولا في ساكنه سواء كان مضافا ولا نحو والمقيمى الصلاة
بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفوا الناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء
وحذفت ثوبه للاضافة واعرابه ليس متهولا فتفتح ما قبلها ولا جمل ذلك لم يحذف حرف
اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جميع المذكور السالم الخ) وكالواو الياء فيه
بخطبة في أشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموى مع بلاغة المعنى
واطف المبني

قد مر الحركات وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخاف للقولين جميعا ثم اقتصر على الحركات يوهم اختصاص
المنقوص بها وليس كذلك بل الحروف أيضا قد تدرى كواو في جميع المذكور السالم المضاف للياء نحو وسلى كاهن

الندل مشروضا له رزقه * والحر بالاعتار مرفوض
لذلك المنقوص لم ينقص * وأشرف الاسماء المنقوص

والالف في المتن اذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقلد لان الالف لا تنقص لعدم ما يدل عليها بل تبقى وتتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضفت الى كلمة أو لها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستئصال كماله ع ابن الحماجب واعترض عليه بأن التلاطف باعراب مسلمي قبل الاعلال مستعمل وبعده منعتذر فلم يجعل اعراب نحو الفتي من المتعذر ونحو مسلمي من المستعمل وأجيب بان اعراب نحو الفتي قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف بالآخر فلما قبلت الياء أو الواو انما تعذر اعراب اعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتي للتعذر للاستئصال بالحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذروا ما مسلمي فأعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقلها يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستئصال للتعذر فان قبل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجرى كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستئصال مع انه في ما قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر وكلمتي والجمع حال الحكاية فانه يقدر اعراب ما للتعذر كقولهم دعنا من تمران في جواب ألك تمران أو نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمران لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيد من قال ضربت الزيد وأما الاسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو أبو بكر فتحكي بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها اختلاف وتارة مضافة الى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو تضر بان) أي من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو كد بالنون النقية أو ما عد ألف الاثنين أو كد بالخفية فتواخا حذفت النون في الأول لتوالي الامتثال والثاني جلالا للخفية على النقية (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لان التوكيد بالخفية لا تقدر فيه لانه اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فاقول في آخر من يا قوم واخر من يا هناد اذا وقعت علم ما اضر بواضرب يردوا والضمير وبائه وتقول في هبل تضر بن وهل تضر بن اذا وقعت علم ما هل تضر بن وهل تضر بن يردوا والياء والنون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لان الالف خيل المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاء له انتهى وأما اذا

والنون في نحو تضر بان
واضر بن وتضر بن مطلقا
وتضر بن وتضر بن وصلا
عليه في الجامع ومن ذهب
الى أن الأعراب في الاسماء
الستة المتن والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى هذه في
العلم التهديري

بأنه قد فقهه فانه يجب ابد الها أنفا كما نقول في فن اذا وقعت عليه قما

فصل يرفع المضارع **﴿﴾** قوله يرفع المضارع ان قلت نفسية صناعه حيث قال في التصويب ينصب بكذا وفي المجزوم يحزم بكذا اولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا ان الرفع له ليس هو التجرد قلت اهل وجهه عدوله ليكون جارا على كل المذاهب مع ما فيه من الابعاء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليل الحكم على الوصف بشهرا بالية (قوله اذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أساءه أو أراد بيان رفعه ولو جلا وقد لم الرفع لكونه أقوى الحركات والانصب بتوقعه على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خالبا) أشار الى ان خالبا خبر لكان مخذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جوه له حال من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجازم يحزمه) اخترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهم لين تحوان تفرآن ولم يوفون والمصنف لم يتحجج للتقييد بل ان الوصف حقيقة في المتبعض بالفعل (قوله محذوف الخ) محذوف من حذف منه حرف التثنية او نفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبالي الوبال أبدات واودتاء كافي تنجاء وراث وقال العيني الفساد وقيل الحق دوا العداوة فالجازم فيه مقتضى رأي فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا لفظا وتقدرا او قد لم يخل من الجازم تقدرا (قوله فاليوم أثرب الخ) صدر بيت وعجزه * اثما من الله ولا واغل * فضرورية أي والضرورة لا ترد نقضا وقضيته انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع ولكنه حذف الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع منزلة عضد لانهم قد يجرون المنفصل بحري المتصل كما في شرح الشذور والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحدها الجواز في السعة كما احتاره ابن مالك (قوله وهو الاصح) أي بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدمه والدوران بشهرا بالية (قوله بل هو الاثبات الخ) هو أولى من قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مختصا عن لفظ يقتضي تقييده اذ الوجودي له معنيان أحدهما الوجود ثانياً - ما ليس في مفهومه سلب والعدي يقابله فهم ما والتجريد بالمعنى الذي ذكره ليس وجودا بواحد من المعنيين أما الأول فظاهراً وأما الثاني فلان في مفهومه ما بالان التلخيص فيه معنى التقييد ويحتمل ما في التصريح من انه كون المضارع خالياً من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى التقييد ولو سلم ان التجريد بالمعنى الذي قاله موجودي بالمعنى الثاني لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول للوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو التثنية على وجه مخصوص وكل منهما أمر

﴿فصل﴾

في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه جزؤه (رفع) الفعل (المضارع) اذا سلم من توثيق التوضيح والاثبات وكان مع ذلك خالبا من ناصب ينصبه (وجازم) يحزمه (مخوياً قومز بد) باجماع من النجاة وأما قول على رضي الله عنه

* محمد قد فقهه كل نفس *

فالجازم فيه مقتضى رأي لتفد

وقول بعضهم * فالיום أثرب

غيره تنجب * فضرورية ورافعه

تجرده من الناصب والجازم

عند الفراء وموافقوه وهو

الاصح وما نيل من ان التجرد

أمر عدي والرفع وجودي

والعدي لا يكون علة للوجودي

ممنوع بل هو الاثبات بالمضارع

على أول أحواله وهذا ليس

بعدي ولو لم فلا نسلم انه لا

يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أى حقيقة فلا يرد ان الرضى صرح بان عوامل
 الخوع عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا من اجتماع عاملين على معمول
 واحد (قوله وقيل رافعه حلولة محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم
 مرفوع كما زيد يضرب أو مجرور كما في سررت برجل يضرب أو منصوب نحو
 رأيت رجلا يضرب لانه ارفع لوقوع موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو
 مرفوع وانما ارفع لخلولة محل الاسم لانه يكون اذن كلامهم فأعطى أسبق اعراجه
 وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماسخى وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه
 العامل واعتصر عن هذا القول بان المصارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
 الاسم كفى الصلة نحو الذى يضرب ونحو سيقوم ونحو خير كاذبو كاذر يديه قوم وفى
 نحو يقوم الزيدان وفى نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التخصيص ويمكن
 الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بان الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم
 تغيره اذا أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر ما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه
 تكلف وأجاب فى الفصل بأنه من مظان جهة وقوع الاسماء لان من ابتداء كلاما
 منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يقوله اسم أو فعلا بل
 مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من التعبير قول
 السكاكى ان رافعه حروف المضارعة ورد بان جزء النفى لا يعمل فيه وبانه يلزم ان
 يكون مرفوعا أبدا ورد بان عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله قال أبو حنبلان
 ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقى (قوله وعامل الرفع معنوى) فيه قصور
 بالنسبة لقول السكاكى ان العامل أحرف المضارعة لانه ليست من العامل المعنوى
 فلو قصر على قوله لانه يكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يذهب مذهب السكاكى
 لان الرضى قوام على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث
 الحروف فاحاطه عليها أولى من احاطته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين
 بقى هنا شبهة تستحق بالبال وهى ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع عاملين
 وهما لا يجتمعان على القول بان الرفع التجرد ولا الحلولة محل الاسم اذ دخول عامل
 النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجع فيه
 كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله للآزمتهما النصب) أى فى الأكثر
 المشهور ولغة الجمهور والافقه حكى السكاكى ان الجزم بهما تغلبه بعض العرب
 كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى الثوم لعبد الله
 ابن عمر ان ترع بخذف الالف وقضية كلام السارح ان الثلاثة باقية غير لازمة
 للنصب وفيه انه قيد كى يكونها مصدريه وهى لا تسكون الا ناصبة فاولى تقديرا

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل
 رافعه حلولة محل الاسم وقيل
 غير ذلك وانما مرجع عامل النصب
 والجزم على عامل الرفع اذا
 دخل على الفعل لانه يكونه قويا
 اذ هو عامل لفظى وعامل الرفع
 معنوى (وينصب المضارع
 بحرف واحد من غير بعداء
 منها) بان للآزمتهما النصب

مشاركتها في ذلك ونحوها بالاتفاق على بساطتها بخلاف ان تقبل بان امر كبة
 (قوله وهي حرف نفى الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل
 بالصدر وأوهوم صدر المبنى للفعول ولا يتحقق ان التنبؤ ليس معنى لها بل حكمهم من
 أحكامها وليس المراد ان كلام من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه
 العبارة (قوله هي لنا كيد الخ) أراد باننا كيد ما يشمل التأييد الذي هو غاية
 التأييد ولا ينبغي ان يحتمل على تأكيده لا يشمل التأييد (قوله وفي الانعوج) أي
 في بعض نسخته وفي بعضها على التأييد كيد وانصر الحفيد للزخشرى فقال واعلم ان
 قول الزخشرى ان ليس لتأييد الذي مع انها في سيف فعل متناقض وذلك لان سيفه فعل
 مطلق ونقضه ان يفعل الدائمة ولم تكن لتأييد الذي لم يكن قولنا ان يفعل نقضا
 لقولهم سيفه فعل لانه على ما قولوه من عدم التأييد يجوز ان يكون النفي على حالة
 والاثبات على أخرى فالحق ان التأييد النفي كما ذكره الزخشرى لاسيما ومداولات
 الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عمل وقد نقلها انتهى واعترض باننا
 لانسلم الملامزة ولا نسلم بطلان الثاني ومن أين وجب أن يكون ان يفعل نقضا
 لسيفه فعل حتى يلزم ان تكون لن التأييد الذي بل نقضه ان يفعل أبدا وكلمة طرية ان
 نقض الموجبة سالبها مطلقا وليس كذلك بل نقضها السالبة على وجه مخصوص
 ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جنسا ان نقضها بعض الانسان جنسا فبطل
 قوله فالخلق الحوا ما قوله وهو عدل الخ فخواه انه قد يحسب ما فهمه وغیره عدل
 نقل خلافه مع ان ما نقله لا يناق في نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها في التأيد
 لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله
 فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذ الخلاف
 بين الزخشرى وغيره انما هو في موضوع ان لغة الزخشرى فهم عن اللغة ان معناها
 الحقيقة هو التأييد فاذا استعمت في غيره كافي الآية كانت من باب المجاز وغير
 الزخشرى فهم انما موضوعه لطلق النفي فاستعملها في الآية المذكورة ونحوها
 من استعمال الشيء في بعض ما صدقته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ان في اللغة
 حقيقة فلا يحسن تقييد محمل الخلاف أصلا بما ذكره الله -م- الا أن ثبت عن
 الزخشرى انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا آخر فيجوز
 تقييد الخلاف حينئذ لا يمكن لم نره عن الزخشرى والظاهر خلافه فرار من
 دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضع وقال لو
 كانت ان التأييد كان ذكر الابدي وان يتنوه أبدا تكرارا انتهى قال الشامي
 ولها ناسل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهي حرف نفى وزنها
 واستقبال ولا دلالة لها على
 تأييد النفي ولا تأكيده خلافا
 للزخشرى في ذلك قال في
 الفصل هي لنا كيد نفى
 المستقبل وفي الانعوج نفى
 المستقبل على التأييد ومحل
 الخلاف في انما هل تنقض
 التأيد أم لا فاما اذا اطلاق
 النفي أو قيد بالتأييد اما اذا
 قيد بغيره فحرفان أقام
 اليوم انسياق لا خلاف بينهم
 في انما لا تنقيد وقد ظهر ان
 من رد على الزخشرى في قوله
 بتأييد النفي بهذه الآية وشبهها
 مما قيد بغيرها فهم انهم اختلفوا
 التأييد ليس على تخفي في
 المسألة ورد ما ذهب اليه
 الزخشرى بأنه لا دليل عليه
 قال ابن مالك والحال له على
 أن ان لتأييد النفي

لا يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأنيد نفس معني أيد او جزم معني
 ان وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
 ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد النفي عن الموت منهم على جهة التأنيد
 (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظريه بعضهم بان الاعتقادات لا تدخل اليها في الاوضاع
 اللغوية اذهوثة في النقل هذا وقد يقال المنفي على التأنيد هو الرؤية على وجه
 اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
 (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائلون مكي كما علمت الا انه غير بقوله للتكرير
 ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لكون الفعل
 الذي بعدهما للدعاء وليس المراد انهما من شئ واحد بل دعاء وليس في كلامه ما يدل على
 اختصاصهما بهذا المعنى واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بابل جميع أدوات
 النفي كذلك نحو لازلت منصورا على الاعتداء على أدعواه العموم غير صحيحة فلم
 يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله لن ترالوا الخ) أي لان المعطوف يتم في البيت
 دعاء لا خبر وعطف لانشاء على الخبر لانشاء هو اللانق للناسبة وان لم يعين كون
 المعطوف عليه دعاء والمسألة طرية فاندفع ما للدعائي وقول بعضهم ان الفراء قائل
 بجواز الاستئناف يتم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
 دعاء يغني عن التأويل اقول باقتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقتدر اقول بعد
 ثم أي ثم اقول لازلت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
 أي اقول لن ترالوا فيه ~~كون~~ للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
 عليه لان محل المنع بما لا محصل له قال الشامي وأيضا قوله لن ترالوا لو كان خبرا
 لكان النفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويحاج بان معناه الاخبار ببقائهم على
 هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفت من القرائن المقتضية للبقاء عادة
 أي أنتم لا ترزول عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في
 المستقبل وهذا معني صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
 وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولادليل على ذلك واستدل سيوي على بساطتها
 بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيد الن اضربه وظاهر ان الكلام في غير الفاعل
 ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغي استثناءه من الجواز
 هذا ووجه الاستدلال انه يتمتع بتقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل
 بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب ومنع الاخش جواز التقديم لان النفي له
 صدر الكلام وقيل مركبة من لا التافئة نظر المماثا ومن أن المصدرية نظرا
 لعمالها في ذمتهمزة تخفيفا والالف لاساكتين وردت أموراً فواها انه انما يصح

اعتقاده الباطل من ان الله
 تعالى لا يرى في الآخرة
 جعلنا الله من أهل الرؤية
 وأما استفادة التأنيد في نحو
 لن يتخلوا ذبا بان يتحولن بخلاف
 لن يتخلوا ذبا بان يتحولن بخلاف
 الله وعدمه من خارج كافي
 قوله تعالى ولن يتخلوا ذبا
 وكون أيد فيه للتأنيد
 كما قيل خلاف الظاهر وهل
 تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف
 اخبر في المعنى الاول قال فيه
 وتأتي لن للدعاء وفا الجماعه
 والحجة في قوله
 لن ترالوا كذا لكم ثم لازلت
 لكم خالدا خلود الجبال
 لكم مخرج في الشرح وفي
 لا وضع بخلافه والاصح انها
 بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلوا ولا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين
 (قوله على وضعها الاصل) وقال الفراء أصلها النافية بأبدلت الالف نونا ورتب أن
 الابدال لا يغير حكم المعمل فيجعله معملا وبأن المعهود ابدال النون الفاعلا كمنفعها
 لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيف فعل
 ولذلك لم يحذف لن تفعل ولا تضرب زيد انصب تضرب لان الواو كعامل فلا يفصل
 بينهما وبين الفعل بلا كما يقال أن لا تضرب زيد اهذا مذهب البصريين وهشام
 وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاول والظن والشرط
 (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتقارب وصلح خطا للانحاز
 وانما حقها أن يكتب بامثلةين والانحاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انصب
 أدع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم فوها في ما وفصل بينهما وبين معمولها
 بما الظرفية وصلح للضرورة فان ادع عامل فيما وصلحتها والتقدير ان ادع القتال
 فتدور وبنى أياز يد مقالا وحينئذ كيف يجتمع قوله ان ادع مع قوله ان أشهد
 الهجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطفًا على ادع بل منصوب بأن مضمره بعد
 حرف العطف وان والقفل عطف على القتال أي ان ادع القتال وشهود الهجاء
 على حد سواء ليس عبادة وتقرعني (قوله وأنبهها) عطف على بدأ (قوله بكي المصدرية)
 يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام علمها) لفظا أو تقدير (قوله تحول ككيلا تأسوا)
 أي تحزنوا فالتقدير لعدم أسأكم قال في المصباح وأمسى أسأمن باب تعجب حزن
 فهو أسمى مثل حزين انتهى وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسبكم
 اشتباه لان تأسبت به واتسبت بمعنى اقدت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى
 (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصح أو مع امكان الاحتراز عنه
 بدليل ما يأتي (قوله مخرج السكى التعليمية) فان النصب بأن مضمره وجوباً بعدها عند
 البصريين ولا تظهر اذ ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)
 أي مع عدم اقدم قبلها سالماسياني (قوله كي أن تسكرني) قال أبو حيان والمحموظ
 اظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله كيما أن تغر وتخدعني ولا يتحتم من كلامهم
 جئت كي أن تسكرني (قوله واللام مجسمة كي قبل اللام نادر (قوله أما في الاول)
 وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أي مع امكان
 الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام
 بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية بلما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهي
 داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق
 لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجار على

على وضعها الاصل ولا يفصل
 بينهما وبين معمولها الا في
 ضرورة كقوله
 لما رأيت أياز يد مقالا
 ادع القتال وأشهد الهجاء
 (و أنبهها) بكي المصدرية
 لما رآته اله في العمل من
 غير مل وعلامة المصدرية
 تقدم اللام علمها (تحول ككيلا
 تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ
 كونها جارة لان حرف الجر
 لا يباشر مثله والتقدير
 بالمصدرية مخرج السكى التعليمية
 الجارة وعلامتها ظهور أن
 المفتوحة بعدها نحو جئت
 كي أن تسكرني أو اللام نحو
 جئت كي تسكرني اذ لا يجوز
 حينئذ جعلها مصدرية أما
 في الاول فلو جرد أن المصدرية
 بعدها والحرف المصدرى
 لا يباشر مثله وأما في الثاني

الجار هنا وعدم جوازها فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح ان تكون ناصبة
بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارية مؤكدة وما في سورة تأخر اللام عنها
اضطررنا الى جعلها حرف جرا لا يصح ان تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح ان
تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتبين انها جارية واللام مؤكدة
لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح اقوالهم المراد لا مباشر مثله مع امكان الاحتراز
عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن
بعدها مما أوضحه شيخنا وأشاروا الجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو ان المراد في
المباشرة في الفصح ومحض اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلا يلزم الخ) ودعوى
زيادة كي مردودة بأنه لم نعهدز بادته في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله
أردت لكيما الخ) صدر بيت عجزة * فتمتر كها شنا بيدها بلفع * يقال طار به اذا
ذهب سر يعاوتر كها بالنصب عطف على تطير والشن يشق الشن المجمة اقرب به
الخلق مفعول ثاني لتتركه في حال من مفعوله والبيداء الارض القفر التي تبين
أى تم للشم من يدخل فيها والبلق الارض التي لا شئ فيها (قوله جاز الامران) جواب
المسألةتين اما جواز الامرين في الأولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية
قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت ان بعدها عند البصر بين قال أبو حيان
وانبى على هذا فروع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لان قدرناها
الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما
دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك
اذا لم يمكن الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة تلغى
السبب أو تعليلية فهي مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح
كون الناصبة في هذه الحالة لانها أم الباب فاعتني بشأنها ولان ما كان أم لا
لا يفي أن يجعل تأكيد الغير ولان أن وايت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها
بخلاف البعد قاله المصنف في الحواشي ولان تو كيد الجار بجار أم لا هل من تو كيد
حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ونقل في
التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة
بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهورها بعدها او الحمل على
الغالب عند التردد أولى (قوله كي تنحون) أى كيف تنحون أى تميلون والسلم
بالكسر والفتح الصلح وثبتت منى للمجهول من ثارتا اقتبل قيماته وظنى
مبتدأ وجهه تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله اطول الكلام علمها) فيه
أن هذا انما يناسب أن يكون علما لتأخير أن لا ما ذكره وقد يقال انه علة

فلا يلزم الفصل بين الحرف
المصدرى واصله باللام فان لم
تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها
تحوكلا يكون دولة أو ظهرت
مما كقوله
أردت لكيما أن تطير به فترى
جاز الامران أى كونهما
مصدرية وكونهما جارية والثاني
أرجح عند بعضهم بالنسبة
لظهورهما معا وقد تكون
مختصة من كيف أقوله
سكى تنحون الى سلم وما ثرت
قنلا كم وظنى الهجاء تضطرم
أى كيف تنحون (و) أى
(بإذن) قبل أن أطول الكلام
علمها

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أى معناها الجواب
والجزاء ومعنى كونها جوابا بانها لا تقع الا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر اما
تتحققا واما تقديرها فلا تقع فى كلام مقنصب ابتداء من غير أن يكون هنالك ما يقضى
الجواب لا نظما ولا تقديرا والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت اذن فم الا اذن
وحدوها ومعنى كونها جزءا أن مضمون الكلام التى هى فيه جزءا لمضمون كلام آخر
كما قاله الدمامى بنى رداعلى ما ترجمه المصنف فى حواشى التسهيل (قوله وتكاف تخريج
الح) فقال فى المثال الآتى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أى أنا
متصف بالآرى بحيث لك (قوله اذن أصدقتك) أى أو أظنك صادقا ولم يدخل اذن فيه
مرفوع لان نفاء استقباله المشروط فى نفيها (قوله ولا يتصورها الجزء) الضرورة
ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ولا يصلح أن يكون جزءا لذلك الفعل
اذا شرط والجزاء كما قال الرضى اما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى
الحال (قوله والاصح انما حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض السكوفيين انما
اسم والاصل فى اذن أكرمك اذا جئت أى أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التى
أضيفت اذا اليها و عوض عنها التنوين كفى حينئذ وأضمرت أن فانتصب الفعل
الواقع صدر الجملة الجوابية واصل المفرد المؤنث أن عنده فاعل أى اذا جئت وقع
أكرمك لا مبتدأ وخبره محذوف أى حاصل والاوجب الفاء الرابطة الواجبة
مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئت فأكرمك حاصل (قوله وعليه فالاصح انما
بسيطة) أى لا مركبة من اذن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الذال
الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل فى أحد أقواله (قوله وانما الناصبة بنفسها)
تخفى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي والماجري
والجاذي أنهم ان يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذى أضمرت
أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها فدفعوا هذا (قوله
لعدم اختصاصها) قال المصنف فى بعض تعاليمه ووجه الضعف اللاحق لاذن
انها غير مختصة كذا قال الناطم ولا أعرفه غير هو كأنه نظر الى نحو وان تفعلوا اذا
أبدأ ف رأى لفظة اذن دخلت على الاسم فى كعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى
ومن خطه نقلت (قوله وشرط اعمالها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشرط لغنة
حكاه عيسى بن عمرو ونقلها البصريون بالقبول لانها نادرة جدا ولذلك أنكرها
الكسائى والفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سيأتى قريبا أن الاهمال لا ينحصر
فى هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها
العاطف اللهم الآن يقال ان المراد انه فى هذه الصور يتعين الاهمال ولا يجوز

وهى حرف جواب وجزاء فاذا
قلت لمن قال أروك غدا
اذن أكرمك فقد راجبته
وجعلت أكرمك جزءا لزيارته
ومجئته اللهم أهو نصيبه
واختلاف فيه فحمله الشلوطين
على ظاهره وقال انما هما
فى كل موضع وتكاف تخريج
ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي
على الغالب وقد تمتع
عنده للجواب فاذا قلت ان
قال أحبك اذا أصدقتك فقد
أجبتة ولا يتصورها الجزء
والاصح انما حرف وعليه
فالاصح انما بسيطة وانما
الناصبية بنفسها وكان القياس
الغرض عدم اختصاصها
ولكن أعمالها حمله على
لأن لانها مثلها فى جواز
تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها وتوسطها بين جزئها كما
جاءت ما على ليس وان كانت
غير مختصة وشرط اعمالها
ثلاثة أمور الاول أن تكون
(مصدرة) فى أول الكلام
فان وقعت خشوا فيه بأن كان
ما بعدها معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سياتي يحو ز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو
للاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يار يداذن أكرمك
بل وقضية ما أيضا الاعمال فيما اذا تقدم المفعول نحو زيد اذا أكرم وفي المسألة
خلاف فذهب الفقهاء الى انه يبطل عملها وأجاز اليك ما في ذلك الرفع والنصب
قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في
عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدرية في التنية لان التنية في المفعول
التأخير انتهى ويؤخذ من فعله الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو
يار يداذن أكرمك (قوله أهملت) اضعفها بسبب وقوعها حشواً (قوله خبر
لما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثالين (قوله ان يكون جزء
للشروط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يراد ان يداذن أكرمك جواباً بل قال
أزورك عند أجزاء الشرط مقداراً ان ترزني عند اذن أكرمك لانه انما هو جواب
الشرط مقدراً من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخبر بها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان
المبطل هو تعلق ما بعدها بصناعة لا معنى (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير غيره (قوله
لئن عادلى الخ) اللام موطئة للجيء الجواب لا قسم السابق في البيت قبله وهو
حلفت برب الراقصات الى منى * تقول الفاني نصها وزميلها
والضمير في مثاها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثير مدح عبد العزيز بقصيدة
فأعجب بها فقال تن على أعطك فقال أكون كتاباً لك فلم يجبه به الى ذلك وأعطاه
جائزة كذا قال غير واحد ولا يكتفى لا يناسب قوله في هذه القصيدة
عجبت لتركى حظها المجد بعدما * بدالى من عبد العزيز قبلها
فانه يدل ان كثير المريض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا قبلها جواب
القسم السابق وجواب شرط محذوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط
وجواب القسم محذوف وهو مخالف لما عده المشهورة انه اذا تولى شرط وقسم
فالجواب للاسبق امكن ما قاله جئ أيضاً ولم يحزم الجواب لان الشرط ماض
(قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلاً
وبأن يقع غيره فتمد على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالتى
في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقيد معا هذا كون اذن فيما ذكره من نحو
من يعده اذن ز يدهى التي الكلام فتم محمل نظرية قوى بما مر عن ابن هشام قد بر
(قوله نعم ان تقدمها أو أوفاء) أطلق السيوطى وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء
والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو والمضمر ان بعدها وجوباً وبن المنصوب
بأذن نحو لا ز منسك أو اذن تعضيني حتى (قوله جاز ان نصبها على قلة) أي وجاز

أهملت قال الرضى وذلك
في ثلاثة مواضع الاول أن
يكون ما بعدها خبراً لما
قبلها نحو أنا اذن أكرمك
وافي اذن أكرمك الثاني
أن يكون جزء للشرط الذي
قبلها نحو ان تأتى اذن
أكرمك الثالث أن يكون
جواباً للقسم الذي قبلها نحو
والله اذن لا أخرجن وقوله
لئن عادلى عبد العزيز بمثلها
وأمكننى منها اذن لا أقبلها
ولا يقع المضارع بعدها في
غير هذه المواضع الثلاثة
معتمداً على ما قبلها
بالاستمراء بل تقع متوسطة
في غيرها نحو يقبل اذن
زيد عمر أو ليس الرجل اذن
زيد انتهى نعم ان تقدمها
أو أوفاء جاز ان نصبها على
قلة الشرط الثاني واليه
أشار بقوله (وهو) أي
المضارع الذي يليها

(مستقبل) فان كان حالا
 أهملت كما اذا كان انسان
 بعد ذلك فقلت له اذن
 اصدقك لان نواصب الفعل
 تخصه للاستقبال فلا تعمل
 في الحال للتدافع وماؤهم
 خلاف ذلك فضرورة
 أو مؤول الشرط الثالث
 واليه أشار بقوله (متصل)
 ذلك المضارع بها
 (أو منفصل) عنها ما (نقسم)
 أو بلا النافية كما في المغني
 والشذور وأشار إلى مثالي
 الاتصال والانفصال بقوله
 (نحو اذن أكرمك واذن
 والله نرهمم بحرب) على
 طريق الف والشر المربط
 ومثال الانفصال بلا النافية
 نحو اذن لا افعل وافتقر
 الفصل بالقسم لانه زائد جـ
 به لتأكيده فلا يمنع النصب
 كما لا يمنع الجرفي قوله ان
 الشاة لا تجترق سمع صوت
 والله ربهم أو بلا النافية لان
 الثاني كالجزء من المتني
 فيكاه لا فاصل واغفر ابن
 بادشاذ الفصل بالنداء وابن
 عصفور الفصل بالظرف
 وشبهه وإلى ذلك أشار
 بعضهم حيث قال وفيه أيضا
 ذكر الشرط الثلاثة

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما أقصر الشارع على النصب لان الكلام فيه
 قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان ترى أنزل واذن أحسن اليك فان قدر
 العطف على الجواب جزم وبطل عمل اذن لوقوعها حشا وأوعى الجملة من مع
 جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقبل يتعين النصب لان ما بعدهما مستأنف
 أولان المعطوف على الأول أول انتهى ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف
 إلى الأمرين فمن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هو متصرفية نصب الفعل
 ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بالسبب ربط العاطف ببعض الكلام ببعض
 هو متوسط فيرتفع لفقده الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت
 على الفعل ترفعت قولوا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما
 صرح به في المغني أيضا (قوله مستقبل) نظرا مستقبالية بالنظر إلى ما قبلها كما اذا
 قال شخص جائي زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه
 في الامس والتسليم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء
 اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وماؤهم خلاف ذلك الخ) كان
 ينبغي أن يذكروا قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن
 ذلك قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشا وبين اسم ان وخبرها فهو ما نروية أو مؤول
 على حذف خبر ان أي اني لا أستطيع ذلك أو نحوها ثم استأنف ما بعده بالنصب
 لتحقيق شرطه (قوله بقسم) قال في الارشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب
 (قوله أو بلا النافية) أو هم ما ما كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منه بغير لا لم يسمع
 وان كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل نافي (قوله ابن باب شاذ) هو طاهر بن
 أحمد بن باب شاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور وكذا الصحيح
 السيوطي والظاهر أن باء الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو فاعده المراكبات
 المزجية (قوله نرهمم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو والقاعدة من
 اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر ادوات الجزاء (قوله بالندا) نحو اذن يا عبد
 ما كرمك وزاد أبو جيان نقلا عن ابن باب شاذ الفصل بينهما بالنداء نحو اذن يغفر
 لك بخلاف الجنة (قوله يا طرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور ونحو اذن يوم
 مسعة أو في الدار أكرمك وأما الفصل بمفعول انفع لنحو اذن زيدا أكرم
 يرجع عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان
 قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية
الانضمام بالفعل لانهم ما اسم واحد قال أبو حيان والتصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف
وشبهه وقيل في نوحهم فانه جزؤ من الجملة فلا يقرى اذن معناه على العمل فيها بعدها
وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولا بالفعل اذن أو ولو كان معمولا
لمعمولها في الرضى ما يقتضى الأول فليراجع (قوله اعمل اذن الخ) ذيل بعضهم
هذه الاميات بهت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا نعمل

(قوله المنسبك مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعة والاصالة ألا
تري انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان
المنسبك هو ان وحدها خلا فلان وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والاصل
ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للفسرة الخ) اخراجه لما ذكرنا في
اخراجه لغيره ايضا فانه مخرج لان الاسمية فانه ترد ضمير المتكلم في قول بعض
العرب ان فعلت وضمير المخاطب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوق بجملة
الخ) خرج بقوله المسبوق بجملة نحو وأخبر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأخر
مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عالة في ضمير شان مقدر
وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر ان وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وقوله فيها
معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حرف وف القول فلا يقال لعدم وجوده في
كلامهم وبتقدير وجوده لا تعين ان فيه للتعريف لجواز أن تكون زائدة وفي شرح
الجمال انها تكون مفسرة بعد مخرج القول قال الدماميني ولم أقف على العلة
المنفصلة لا شتر اطاع عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيبي قال السيد في شرح
اللباب عند قول المتن ويختص أي ان التفسير به بما فيه معنى القول دون مخرج
مانه أي مخرج القول لان مخرج القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع
مفعولا لصريح القول وبقوله الملة آخر عنها جملة نحو ذكرت عبيدا ان ذهب العدم
تأخر الجملة بل يجب الا يثبت بأي أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقترب بخبر نحو
كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي
مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم مخرج أو مؤول (قوله
وأوجبت اليه ان اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف
انها مفسرة للفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال
الكافجي والظاهر ان الايجاء متعلق بما هي ناتع لقوله مفعولية فتكون منصوبة
المحل اقنهي فتأمل (قوله التالية للما) أي التوقيفية كما في الغنى احتراز عن

أعمل اذن اذا أتتك أولا
وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحد اذا عملتها أن تفصلا
الاجفاف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بحرف وورع
رأى ابن عمه فور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا
فأحسن الوجهين أن لا نعمل
وينصب المضارع أيضا
(بأن المصدرية) أي
المنسبك مع مدخولها بالمصدر
وهي ام الباب لعملها
(طاهر نحو) والذي أطمع
(أن يغفر) ومضمرة كما
سأبني والتعديد بالمصدرية
مخرج للفسرة والزائدة
فالاولى هي المسبوق بجملة
فهم معنى القول دون حرفه
الماخرة عنها جملة ولم تقترب
بجار نحو وأوجبت اليه أن
اصنع الفلك والسانية قال
في أرضه هي التالية للما
نحو فلما أن جاء البشير والوقعة
بين الكاف ومجرورها
كقوله

الثانية وهي الجازمة وامر حبة وهي التي بمعنى الا (قوله كأن طيبة الخ) صدره
 ويوما توافينا بوجه مقسم * والبيت لارقم الشكرى وتعطو تعطاول الى الشجر
 لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذورق
 والسلم يفتح من شجر والشاهد في كأن طيبة بجر طيبة وان زائدة بين الجار ومجروره
 وروى نصب طيبة على انها اسم كأن المخففة من كأن ورفعه على انها مفعلة أو عاملة
 في ضمير محذوف أى كأنها طيبة (قوله فاقسم أن لو الخ) غامض * لكان لكم يوم من
 الشر مظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة
 المعروفة من انه اذا تولى شرط وقسم وليس هناك الاجواب واحده ولل سابق منها
 لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضرب كلام ابن مالك في
 القسم بل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجواز على ان جواب القسم محذوف
 أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم
 (قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الماء وغامر
 اسم فاعل بمعنى المفعول كعبشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعالى خبر كان
 وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لعالمى والمعنى انه ترك هذا الرجل وعمل في
 انقادا كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمر في اللجة يخرج
 يده ليتناول منه يقدّه وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم
 يكن بلفظ العلم) نحو ر أى وتحقق وتيقن وتبين وطن مستعملا في العلم وخروج
 بتفسير العلم بما ذكرنا من ان العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
 اجاز سيبويه ما علمت الآن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
 اخرى مجرى قولنا أشير عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراء بعضهم أفلا يرون
 أن لا يرجع بالنصب (قوله أهملت) أى لم تهمل النصب في المضارع ولو عبر به كان
 أولى اذى لم تهمل بالكتابة بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فهم ما والجملة خبرها
 واظهار ان الضمير في قوله لم تهمل سبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
 للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوق بعلم ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حره
 شيخنا العلامة الغنيمي وبهذا يدفع ان كلامه يومهم انما بعد العلم هي أن الناصبة
 وأهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة
 تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان باهم ان تدخل للاستقبال فذلك لا تقع بعد
 أفعال التحق بخلاف المخففة فانها تنقض تأكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط
 وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع
 الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدهما غير معلوم

عن طيبة تعطو الى وارق
 السلم أو بين القسم ولو
 كقوله * فاقسم ان لو اتقينا
 وأنتم * زاد في المعنى والواقعة
 بعد اذا كتموه
 فامهله حتى اذا أن كانه
 معالمى يلى لجة الماء غامر
 وحمل النصب بأن المصدرية
 (ما لم تبق بعلم) أى بلفظ
 دال على اليقين وان لم يكن
 بانظ العلم فان سبقت به
 أهملت

التحقق وكوف العلم دالا على ان ما بعده ما معلوم التحقيق انتهى بمعنى فيلزم التنافي
 (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهي ثلثية الوضع اذ هي مخففة من الثقيلة
 وهي مصدرية ايضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بان المصدرية
 ما لم تسبق كما ان اصلها المخففة هي منه كذلك وكان الثنائية الوضع التي تنصب
 المضارع وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أى
 ولم يكن هناك فاصل غير لان كان هناك فاصل غير لا نحو قلت ان ستكون ا وقلت
 ان لن تقوم لم ينعز النصب للفتل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن)
 كأن كان بلفظ العلم مثلا لكان استعماله في معنى الظن الغالب القريب من العلم
 أو جرى مجرى الاشارة كما علم مما صرح (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به
 بأن يحتمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة
 (قوله وهو أرفع) أى في القياس لانه الاسل والاكثر كلامهم * تنبيه
 انهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل
 علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عن ما يكون
 على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كفعال الرجاء
 والطمع أولا يكون فان كان منافيا لتكون ان ناسبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان
 قاله النجم سعيد ويجوز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يحزم
 الخ) قال في المعنى نقله اللغوي عن بعض بني سبأ (قوله ادا ما عدونا الخ) البيت
 لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونخطب بكرهم الطاء المهملة مضارع خطب جمع
 الخطب (قوله حملا على ما اختها) أى المصدرية بتجامع ان كلامها محرف مصدرية
 ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الالهال به او عليه فيقال لم اخنصت بهذا الحكم
 دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أقرآن الخ) تقرأ ان اما في محل نصب بدلا
 من تحملا أو من حاجة في قوله قبله

وتحمله لا حاجة الى حذف مجملها * وتصنعنا عمة عندي ما ويدا

واما في محل رفع خبر مبدأ محذوف عائد الى حاجة أى هي ان تقرأ ان قال المصنف في
 المعنى والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها
 واعترض بأنه لا مانع من عطف ان التامة سابقة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو
 عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى في الحديث الخ) كذا في المعنى قال
 الدماميني ولا حاجة الى أن يجعل ما هنا ناصية فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في
 غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظاما وثراى ان قال
 ولا داعي الى ارتكاب الأمر لم يثبت قال في المعنى والمعروف في الرواية كاتيكو نون

وتسمى حينئذ مخففة
 من الثقيلة (نحو لم
 أن سيكون) أفلا يرون أن
 لا يرجع (فان سبقت بظن)
 أى بلفظ دال عليه وان لم
 يكن بلفظ الظن (فوجهان)
 الرفع والنصب (نحو
 وحسبوا أن لا تكون) قرئ
 بالرفع اجراء للظن مجرى
 العلم وبالنصب اجراءه على
 أصله من غير تأويل وهو
 أرجح ولهذا أجمعوا عليه
 في المأخوذ الناصية أن
 يتركوا ومن العرب من
 يحزم بأن كقوله
 ادا ما عدونا قال ولدنا أهلنا
 تعالوا الى أن يأتنا الصبد
 يخطب * ومنهم من
 أهملها حملا على ما اختها أى
 المصدرية كقوله

أن تقرأ ان على أسماء ويحكما
 بنى السلام وان لا تشعرا أحدا
 كما عملت ما المصدرية قليلا
 حملا عليها نحو ما روى في
 الحديث كذا ونواويل
 عليهم (ومضمرة)
 واضمها

الماجوز أو وجوبا أما

(جوازاً) ففي موضعين أحدهما (بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه

(وليس عباءة وتقرعني) أحب إلى من ليس الشفوف فقرم منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد عاطف وهو الواو وإن والفعل في تأويل مصدر

مرفوع بالعطف على ليس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير وليس عباءة وفوقه عيني وورعاً وقع في بعض النسخ ليس باللام مكان

الواو العاطفة على قولها قبله ليت تخفف الارياح فيه أحب إلى من قصر منيف وهو تخفف منه عليه المصنف في شرح بابت سعاد

ومثاله بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معترفا ضيه ما كنت أوثر أرباعاً على ترب وبعد ثم قوله

أني وقتلي سلبك أثم أعفله كاثور يضرب لمسا عافت البئر وبعد أو قوله تعالى أو يرسل رسولا بالتصبي في قراءة غير نافع

وهي الرضى ونجى ما الكفاة بعد السكاف فيكون لها ثلاثة معان أحدها تشبيه مضمون جملة بعضهم أخرى فلا تقيضي الكاف ما تعاقبه لأن الخبر إنما يطلب ذلك ليكون المجرور مفعولاً لا بد له من فعل أو معناه إلى أن قال ومنه قوله عليه السلام كما تكونون بولي عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم لمكروه أي بحالهم المكروهة ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله) أما جوازاً أو وجوباً أي جائزاً أو واجباً وإذا جوازاً أو واجباً (قوله) وهو هنا (الخ) أي لأنه لم يسمع النصب إلا مع الاربعة قال أبو حيان ولا يجوز في غيرها (قوله) باسم خالص (الخ) أي سواء كان ذلك الاسم مصدرًا كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سديع أو أسول علقما . فأسولك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله) الشفوف بضم المجمة وفاء في الأصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذي لا يحجب عن إدراك ما وراءه (قوله) فقرم منصوب يجوز رفعه تنزيلاً له منزلة المصدر ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه كذا قاله الحاشي تبعاً للعيني وغيره وقال المصنف في الحواشي لا يجوز الرفع

لأن المعنى يفسده إذ يصير المعنى وليس عباءة أحب إلى من ليس الشفوف ثم يقول وتقرعني وليس المراد ذلك وإن ليس العباءة مطلقاً أحب إليه من ليس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو عاطف المصدر المنسب إلى الاسم المتقدم وفيها معنى مع تقدير أيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم منه عليه

عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والحاشي لأنهم لم يجيزوا الرفع على الاستئناف بل على أن يكون الفعل معطوفاً على المتبداً قبله لتنزيله منزلة المصدر وأحب خبر اعلمهم أنه أفعال تفضل بمجرد من أل والاضافة وهذا يؤدي معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله) لولا توقع معترفا (الخ) ما كنت أوثر أرباعاً على ترب * الاعتبار بعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال

وأرضي منصوب بأن مضمرة جوازاً به إذا شاء أو أن أرضى في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معترفاً رضائي أباه وتوقع ليس في تأويل الفعل والارتاب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الزاء وترب الرجل لفته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه (قوله) أني وقتلي سلبك (صديقك) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنعمي عجزه * كاثور يضرب لمسا عافت البقر * وسلبك اسم رجل مفعول قتل المضاف

إلى فاعله وأعقل مضارع عقل القليل أعطى دية منه منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم وإن أعقل في تأويل مصدر معطوف على قتله وهو ليس في تأويل الفعل وكونه عاملاً بشرط العمل أن يصح حلوله أو ما والفعل محسلة لا تقتضي تأويله بالفعل

كما لا يخفى وكالتور خبيران والمراد بالتور رثور البقر وقبل ثور الطحلب وهو الذي
 يملأ الماء (قوله عطفاً على وجباً) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً
 أو من وراء حجاب كنه قبيل وما صرح له أن يكلمه الله الا وحياً أو مسموعاً من وراء
 حجاب أو مرسلات فيكون السكك مصادر وقعت أحوالاً من الفاعل اما الوحى
 والارسال فامرهم ماهين وأمان وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف
 كأنه قيل أو اسمعاً من وراء حجاب أو قبيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً
 أو اسمعاً من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولاً مطاباً على هذا
 التقدير ويجوز أيضاً أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى
 أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولاً
 بواسطة حرف الجر أو اما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال
 الاستثناء ههنا منقطع نظراً الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على
 تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور
 وبشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل
 خبر بلبة محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف
 والاستئناف بعد الواو والقاء خرم في الاخبار وأما بعد أو فبمعنى
 الاضرب لانك اذا قلت الزميدا او يقضيك حقك وجعلته مستأنفاً للمعنى أو هو
 يقضيك حقك أي يقضيك على كل حال سواء التزمته أم لم تلتزمه فكانه قال بل يقضيك
 (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذ كر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفاً
 على فعل كقوله تعالى أن فصل احداها ما قد كرفي قراءة من نصب وقوله تعالى
 يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما
 ذكر ليس بأن مضمرة جوازاً وانما هو بالعطف على ما قبله والعامل الشارح لم يذ كر
 هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر
 متروك من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادى فانه يجب فيه اخفاها بأن
 بخلاف مسئلة فان الاضمار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن
 لان هذا انما يخرج بتقيد الاسم بكونه مفعولاً لا قاصداً في الشذوذ بكونه
 مفعولاً لا خارج ذلك (قوله الطائر يغضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ فقل
 اعراضاً الى ما بعدهما الكون بصورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة
 آل واعطفها بالفاء لم تتحج الى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا في التمهيد قال شيخنا
 اذا كان من عطف الجمل في اخراجه حينئذ نظر لان المحترز عنه انما هو والفعل

عطفاً على وجباً وخرج
 بقوله خالص غيره فلا
 ينصب الفعل المعطوف
 عليه كقوله الطائر
 فيغضب زيد الذباب برفع
 يغضب وجواب لان الاسم
 المعطوف عليه مؤول بالفعل
 لوقوعه صلة لآل أي الذي
 يطير (و) الثاني بعد (اللام)
 الجازة سواء كانت للمعلل
 كما في نحو (انما فتحنا لك فتحنا
 ميذا

(ليغفر الله لك) ما تقدم من
 ذنبك وما تأخر أم للعاقبة
 المصممة بلام الصبر ولام
 المأل وهي التي يكون
 ما بعدها نقیضا لمقتضى
 ما قبلها نحو فالتعطف على
 فرعون ليكون لهم عدوا
 وحزنا فالتعطف على ما كان
 لرأفهم عليه لما أتى الله
 عليه من الحجة فلا يراه أحد
 إلا أحبه فقصدها وان يصير
 قرة عين لهم فأل بهم الامر
 الى أن صار لهم عدوا وحزنا
 أم لتأكيدها وهي الآية
 بعد فعل متعطف وأمرنا
 لنسلم رب العالمين فان مضمرة
 جواز الا اذا اقترن الفعل
 بعدها بلا سواء كانت
 مؤكدة كالتي (في نحو تلا
 يعلم أهل الكتاب) أم نافية
 نحو (لئلا يكون للناس
 فتنظروا) ان وجوبا (لا غير)
 كراهة اجتماع لامين
 (و) الا في (نحو ما كان الله
 ليغفرهم) مما هو مبوب
 يكون

المتعطف على اسم غير خالص لاجملة فتأمل هذا وقال الشاطبي وأما اسم
 الفاعل فله جهة ان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتم ما فيه بحيث يكون نحو قائم
 في حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يجنبني
 فافضل وبتكرّم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبني من رجل ضارب ويشتم
 بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف
 الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذي يعطى معنى الفعل
 اسمها لا لعنايه واهـ مالا للفظه فمكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن
 الحكم بما بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي تبعا للذهب القاسمي في حواشي
 ابن الناطم هـ لا يمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر متعطف على
 مصدر أول من اسم الفاعل فانه كالفعل في دلالة على الحدث ويبقى أن الفعل
 يتأول منه المصدر مولا السكون محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طهران
 فيغضب زيد للذهب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة في الآية
 للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو جبران
 في شرح التسهيل وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب
 الكوفيين وقد عزا بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انهم الام
 السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاطع كونه صار عدوا صار كأنه
 النقط لذلك وان كان التقاطع في الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا
 أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع
 يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم لتأكيدها) وهي
 الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فان مضمرة جوازا) واجازا بن
 كيسان والسيرا في أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها
 نحو جئت لكي أكرمك ومذهب الجمهور أن كي لا تضر لانه لم يثبت اضمارها في
 غير هذا الموضع (قوله بعدها) أي اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام
 والفعل على الابلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بينهما بين الجار
 والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لشيء وجئت بلا زادو يجب ادغام التون
 في لنافية أو زائدة ليغارب يخرجها (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التقاطع
 تقبل جدا (قوله بكون) أي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه
 بذلك دون بقية اخوانه كما صرح ودون غيرها كباب طن لانه لم يسمع وان أجاز كلا
 بعض وأجازهم بعضهم في كل فعل منفى تقدمه فعل نحو ما جئني لتكرمتني وهو فاسد

لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول
 - أتوب ابغضه فرا الله لي قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقبدا نظرف فلا يجوز
 ما كان زيدا ماضا يضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهرة ولو كان غير ظرف زمان
 نحو ما كان زيدا في المدار ليقوم فانظر علمه وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع
 المنفي لم (قوله منفي بما أول) يعني لم يمتنع فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب
 عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد لا يضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال والفرق
 ان التثنية مساط مع لام الجعود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فلم
 من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدها
 نحو ما جاء زيد لا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقدر يتبدل على
 انتفاءه وخرج بالتقييد فقط ان لانها تختص بالمتقبل ولا كذلك ما لم اذني غيره
 بها قليل ولما لانها وان نعت الماضي لا يمكن ساند على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم
 وأما ان فهم ساخلاف قوي واستدل المرادى على وقوع لام الجعود بعد المنفي بها
 بشراة غير الكسائي وان كان مكرهم انزول منه الجبال ونظر فيه في المعنى واستظهر
 ان لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
 لام الجعود نحو ما كان زيدا بذهب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو ما قام زيد بذهب
 عمرا (قوله فيضمر وجوبا) على بأن ما كان زيدا ليفعل نفي كان زيدا سيفعل
 أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما
 فكما لا يجمع بين ان والسيز وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين
 حذف اللام واظهرا ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أى ليفترى وأجيب
 بأنه لا يخفى في الآية لان أن وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر
 عن المصدر بمصدر وهو بمعنى الفترى والا فالقرآن هنا بمعنى المقرء فلا داعي
 لتقدير اللام (قوله بالخاص) أى باسم الخاص لان الجمع في اللغة انكار ما تعرفه
 لا مطلق الانكار وبمذا يدفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها اللام التثنية (قوله
 الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيدا يقوم فالتثنية مساط على المنصوب (قوله واللام
 للتوكيد) أى زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جار الايتعلق فكيف وهي
 عنده غير جارة بل هي ناصبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم أن اصل
 ما كان ليفعل ما كان يفعله ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية التثنية كما دخلت الباء
 فيما زيد بقا ثم فهي عندهم حرف زائد مؤكدا ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن
 اللام الزائدة تعمل الجرى في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
 بأنهم لعالم لا يسلمون هذه الكيفية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري واليكوفي في

ماض ولو لمعنى منفي بما أول
 فقط مسندا أسند اليه
 الفعل المقرون باللام
 كالمى المعنى (قوله ماض)
 وجوبا (لا غير) وتسمى هذه
 اللام لام الجعود من تسمية
 العام بالخاص واختلاف في
 الفعل الواضع بعدها فذهب
 الكوفي الى أنه خبر كان
 واللام للتوكيد

قول مركب من قولين
وذهب البصري الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف

رن الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسب اليه ان
المضرة والفعل المنصوب
بها على الاصح في موضع جر
والتمهيد في نحو ما كان الله
ليعذبهم ما كان الله مريدا
لتعذيبهم ويقدر في كل
موضع ما يليق به على حسب
سياق الكلام والدليل على
هذا التقدير انه قد جاء
مصرحاً به في بعض كلام
العرب قال * سموت ولم تكن

أهلاً لتسمو * فصرح بالخبر
الذي هو قوله أهلاً مع وجود
اللام والفعل بعدها وفي
كلامه استعمال لا غير وقد
صرح في الغني بأن قولهم
لا غير لحن وفي الشذور بأنه
لم تنكحهم به العرب وقد مر
ما فيه وأما اضماع ان وجوباً
ففي خمسة مواضع أحدها
هذا والثاني أشار إليه بقوله
(كافهمها) أي أن وجوباً
(رعد حتى) الجارة نظيماً
وتنزه مجرور بها ان كان اسماً
صرح بها في فيه بمعنى الى
نحو حتى مطلع النجور وان

قولك ما كان محمداً طعماً لياً كل فانه لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيز ان
لا يعمل في ما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تنزع العمل فيما قبلها
ويشهد للكوفيين قوله

لقد عدتني أم عمر وولم أكن * مقالها ما كنت حبلاً لاسمها

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله
لكنه يقول الخ) أي فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انما
مؤكد وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لجملة الكلام
بدون الالاف زائدة ادلو كانت زائدة لم يكن لتصب الفعل بعدها ووجه صحيح وانما
هي لام الاختصاص دخلت على انه هل قصد ما كان زيد مدحراً أو ما لا ان يفعل
انتهى وحينئذ قد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليأتنا مل فان قلت اذا كانت
ان مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجب بأن
الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يعجز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضماع ان
فصار يخرج طاقى سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على
عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا
في الظرف والمجرور انه خبر يتجوز لا لا تخفياً (قوله وان هذه اللام متعلقة الخ)
أي فهي عندهم حرف جر متعلقة بعلق الخبر قال المرادى قوله هم اسم متعلقة بالخبر
يقتضي انما ليست بزيادة وتقديرهم مريداً يقتضي أنما زائدة مفعولة لفاعله انتهى
وفي الغني ان المفعولة ليست زائدة محضة ولا مفعولة محضة بل هي بينهما وفيه وجه
كونها التام كبد عند البصريين ان الاصل ما كان فاصداً للفعل وفي قصد الفعل
أبلغ من نفيه واستشكاله الدما ميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفاد من
في السبب وارادة في السبب (قوله ولم تكن أهلاً لتسمو) هل للكوفيين ان يقولوا
ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الاحب لم يوجد خبر فرره
(قوله في خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضماع
الواجب اضماع ان بعدى التعليمية (قوله أحدها هذا) وهو الاضماع بعد اللام
المحذوف المتقدمة (قوله حتى مطلع النجور) أي الى مطلع النجور والنجور
متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل وجملة سلام هي ليست أجنبية لانها متصلة
بالمكلام ومستدلة فلذا فصلت بين العامل والمعمول أو هي في موضع الحال من
الضمير في تنزل وهي مبدء أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع النجور خبر
لانه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها ل حال

كان مؤقلاً من ان والفعل قد يكون معنى الى وذلك ادل كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو

سائرهما فأخبر عنها بأنهما على حال غيرها فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على
 الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لأسرين حتى تطلع الشمس)
 أي إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى
 كي لأن السير لا يكون سببا لظهور الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم
 مجاز وعند المتأخرين حقيقة ووضعه واختلف في علاقة المجاز فتقبل انتهاء الحكم
 بما بعده لان الفاعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والسبب كما ينتهي
 بوجود الغاية وتعبه السبب بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل
 الصدور الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى السبب الانتهاء إليه واختار أن العلاقة
 مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونفوس فيه بأن
 الغاية لا تستلزم بدليل أكانت السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا
 بالاكل واستمرجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علم ما بعدها) أي مقصودا إلى
 المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح المصدر قبلها إلى الامتداد
 إلى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده
 نعم أن أريد بالسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى
 حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب السلام والاسلام
 سبب دخول الجنة (قوله حتى تفي) حتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها
 متعلق بقا تلوا استعملت الغاية أي إلى أن تفي وهو الظاهر المناسب لسباق الآية
 وأما تعلق التعليق أي كي تفي فيكون للتعليق (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ
 تبعاً للتعليق والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى الاستثناءية استثناء منقطعا كما
 ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر أوى وإن مضى مرة بعدها وقال الكماميني وسواء
 كان الاستثناء متصلاً أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل إلا أن تفعل
 متصلاً فرغاً بالنسبة إلى الطرف إذا لمعنى لا أفعل وقدا من الاوقات الا وقت فذلك
 وفي البيت الآن منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونه اجارة مع انها بمعنى إلا أن عمل
 الجر ثبتت مع افادة الاستثناء كما أشاء وخلا عند الجر بها (قوله في قوله ليس العطاء
 الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وتنبى بمعنى العطية اسم ليس
 ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
 المال وهي ما لا يحتاج اليه منه ومما حقه خبر ليس والمماحة الجود وإن والفعل
 اسم نأوى بلا في محل جر بحتى متعلق بليس والمعنى أن اعطاءك من زيادات مالك
 لا يعد مباحة الآن نهطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في
 وماله لك للمال وما مبدأ موصولة وموصوفة ولديك صلته أو صفة وقليل خبر ما

لأسرين حتى تطلع الشمس
 وتارة تكون بمعنى كي وذلك
 إذا كان ما قبلها فعلة لما بعدها
 نحو أسلم حتى تدخل الجنة
 وتحتها ما في نحو حتى تفي
 إلى أمر الله هذا مذهب
 الجوهري وأثبت ابن مالك
 لها معنى ثالثا وهو أن تكون
 بمعنى الآن واستظهره
 المصنف في قوله
 ليس العطاء من الفضول
 سماعة *
 حتى تجود ومالك قليل

والجمله حال من مفعول تجود المحذوف أى حتى تجود شئ حال كونه قبله عندك
ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى
تجود بدل من سماحة في محمل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد
استعمالها وعن قانونها (قوله مع احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف
لأنه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا وقول
المحشى وانما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده
لا يخفى على ذوى البصائر والمعنى على الغاية أن انتفاء كون اعطاءك معدودا من
السماحة تمتد إلى زمن اعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت
سماحتك والمعنى على التعليل أني أحكم بأن اعطاءك من فضول المال ليس سماحة
لأجل أن أهدئك على الاعطاء حالة الأقل من المال (قوله لاجها) أى نفسها
سواء كانت جارة بأفعار إلى كاذب اليه الكسائي عكس مذهب البصريين
أم بعضها كاذب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى (قوله لا يكون عواملا في
الافعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب تضرب فان الجهة في أى
مخافة فان جزها من جهة تضمها معنى الشرط وجزها من جهة الاضافة ومع اتحاد
المعنى فلا ترد الالام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة وقت تدم فربما في لام
المجود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القواعد (قوله والاشتراك خلاف
الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره ان الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة
بنفسها فتكون مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بأن الاشتراك خلاف
الاصل (قوله ولانها بمعنى واحد) تعليل ثان يستند منه الفرق وحاصله انه لم يكن
أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال
فلم يلزم أن عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال (قوله الا ان كان مستقبلا)
لان نصبه بأفعار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نخون نبرح عليه
ما كفين) مثله تبعالغير لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم ايضا وقد يقال
ان هذا من القسم الثاني فان الكوفى عليه رجوع موسى ماضيا بالنسبة إلى
زمن النزول والرجوع مستقبلا بالنسبة إلى المكوف فهو على حد الزوال وقول
الرسول في الآية الآية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه ما كفين فيه حكاية
لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ لا إلا أن
ولا شأن ان رجوع موسى مستقبلا بالنسبة إلى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية
بخلاف آية الزوال فليس فيها حكاية قول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه
أو امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة إليه فقام

مع ان احتمال الغاية ماثل
وكذا التعليل والاصح ان
النصب بعدها بأن مضمرة
لاجها لانه قد ثبت جرهما
للاسماء فوجب نسبة العمل
هنا لان لما تقرر من ان
عوامل الاسماء لا تكون
عوامل الافعال لان ذلك
ينفي الاختصاص وانما لم
تسكن مثل كى جارة وناصبة
بنفسها قال أبو حيان لان
النصب بكى أكثر من الجر
ولم يمكن تأويل الجر فيكم
به وحتى ثبت جر الاسماء
وأمكن حمل ما نصب
بعدها على ذلك بما قدمنا
من الاضمار والاشتراك
خلاف الاصل ولانها بمعنى
واحد في الفعل والاسم
بخلاف كى فانما سبكت
الفعل وخلصته للاستقبال
ولا ينصب المضارع بأن
بعدها الا (ان كان مستقبلا)
بالنظر إلى ما قبلها سواء كان
مستقبلا أيضا بالنظر إلى
زمن التكلم (نحو) ان نبرح
عليه ما كفين (حتى يرجع
البناموسى) أم لا نحو •

وحتى يرجع متعلق بنهرج على تقدير مضاف أى زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا)
أى الزلزلوا أزعاجا شديد أمشها بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال (قوله فى قراءة
غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما
قبلها والفعل مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك
(قوله بالنظر الى زمن التكلم) أى قص ذلك علينا والمراد بمن التكلم فى الآية
السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم)
أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله.

ومن يكلمهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة
الى أن يكون عزيزا مجتبا واحدا من أنفسهم أو يختارهم فارقهم وقوله أو أن تبين جميعا
أى مفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر (قوله قال
أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقعت عليه فى شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا
الكلام يسير مانعه ومع قول الكوفيين انها التامصة بنفسها اجاز واظهار ان
بعدها قالوا الوقت لا سبرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن
توكيدا كما اجاز واذلك فى لام الجحود انتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على
ما دعاه فنأمله ثم أقول ايضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين
عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصر بين أنها تامة
بنفسها وذلك كما تقول جئت اسكى تكمرنى وأن تحسن الى فهل يمنع عطف أن
تحسن الى على كى تكمرنى فخره (قوله لان التواني تحتمل الخ) ادعى بعضهم
أن ان فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون
مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو باننا (قوله والابتدائية)
أى التى تبدأ الجملة أى تستأنف بعدها لا التى يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها
لانها تدخل على الجملة لاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح
وليسكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الاعلى
المفردات أو ما فى تأويلها خذ لافا للزجاج وابن دريس نوبه حيث زعموا انها جارة
وان الجملة فى محل جرح أو مما يبطل زعمها انهم اذا وقعوا ان بعدها كسر وا
همزها (قوله حتى ما دجلة) أشكل بحزبيت لجر مصدره * فجازالت القنلى
تج دماها * والاشكل الذى فيه يياض وجره مختلطان (قوله أو مؤولاه) قال
المصنف الا ان الحال تارة يكون تخفيفا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرن

وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب فى قراءة غير نافع
فان قول الرسول وان كان
ماضيا بالنظر الى زمن
التكلم مستقبلا بالنظر الى
زلزالهم وقد تظهر ان مع
المعطوف على منصوبا كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم *
أو أن يبين جميعا وهو مختار
قال أبو حيان وفى هذا دليل
على دعوى البصريين من
ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك
ظهرت فى المعطوف لان
التواني تحتمل ما لا تحتمله
الاوائل والقييد بالجار
مخرج للعاطفة وهى التى
تعطف بعضا على كل كما يأتى
والابتدائية وهى الداخلة
على جملة مضمونها غاية شئ
قبلها كقوله

• حتى ما دجلة أشكل
وقوله هم شربت الابل حتى
يحيى البهير يعجز بطنه ولا يكون
الفعلى الذى بعدها الاحالا
أو مؤولاه بخلاف الجارة

حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
 إذا كان السير والدخول قد مضيا وإليك ذلك أردت حكاية الحال (قوله فانه ينعين
 أن يكون مستقبلا أيضا) لماذا كررنا؟ فإما أن النصب بعدها باضماران وهي
 تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فهو لا شرط وأن يكون الفعل
 مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضماران وما لخصوصية حتى الجارة (قوله
 فان اتفق وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه ان الفعل الحالى لا يكون
 الأمر فوعاؤه لا يدخله التأويل بالاستقبال حتى ينصب ويوافق كلام الدماميني
 حيث قال وتخصيص مسئلة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها
 لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان
 حاضر ارفاع أو مستقبلا فنصب انتهى يعنى بالنسبة الى زمن الكلام فانه الذى
 يجب نصبه كحصر حده فى المغنى وأما ان كان استقباله بالنظر الى ما قبله فالفعل
 واذا اقرر هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه المشكل لانه ان أراد ان
 الاستقبال بضميمه الذى قدمه فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب
 فتحذفه كلام المغنى وان أراد ان الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو
 الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
 أيضا قوله فان اتفق وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص به ورة واحدة (قوله
 سببا عما قبلها) لانه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما المناع وجب الاتصال
 المعنوى جبر المسافات ولتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو اياهم سار حتى يدخلها لان
 الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت
 نفي السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير
 قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولولم يكن الفعل مسببا عما قبلها فحسب
 لا سيرن حتى تطلع الشمس وسارت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها
 وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد
 لا يتسبب عن عدم السير فى الثانى وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع
 لزم ان يكون مستقما فاعطوا وقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير
 سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو السبب فيه وأجاز لا خفس الرفع بعد
 الثانى على ان يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل
 حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة لهذا المعنى على سيدو يعلم منع الرفع فيها وانما منع
 اذا كان النفي مساطعا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجرى
 مثل ذلك فى الاستفهام قال الرضى ويجوز ما سرت الا يوما حتى أدخلها بالرفع

فانه ينعين أن يكون الفعل
 مستقبلا كما تقدم وقد علم
 من كلامه ان الاستقبال
 شرط فى وجوب النصب
 فان اتفق وجب الرفع لكن
 يجب مع ذلك ان يكون
 الفعل بعدا عما سببا عما
 قبلها

وما سرت الا قليلا لان التي اتفقت بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما
 يستعمل بمعنىين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت أو وقعت اذا حصرت سيرة فيجوز
 الرفع على فيج لان الحصر كالنفي وأما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى اشجاعة
 والكرم انما انت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح (قوله فضلة)
 فلم يمكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدأ وحتى
 ادخلها خبر ولورفع الفعل اصار المبتدأ بالخبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء
 والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر افظا وهو ظاهر وتقدير الانه
 لا دليل عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيري حاصل وكذلك كان سيري
 أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى بادخلها الخبر ولم يقدرا الظرف
 وهو أمس خبر المكان فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس
 متعلقا بحذف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة
 وحتى فيه ابتداء ثنية وعلامة كونه حالا ومؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع
 حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك
 فهو الآن لا يرجي ومسيباً عما قبله الان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضله لان
 الكلام تم قبله بالجملة المعلىة ويحتمل انه مثال للعال التأو يلى على معنى انه بحيث
 لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله
 العاطفة) أى لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصداً بما قبلها كما
 اشار اليه الشارح فيما سبأنى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف
 عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل
 لكن انظر الفصل باقدم وما قيل بجواز الفصل به في اذن وقتل ابن مالك عن
 الاختش انه جواز الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان أو ناصبة بنفسها
 والقراء الى ان النصب بالخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أوالا) أجود من
 قول بعضهم التي بمعنى الى أوالا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهى ان أو ترادف
 الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح في
 موضعها حتى أوالا لان حتى معنىين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني
 التعليل مثل كي فشم كلامة نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى
 ولا معنى الى لانه يوهى انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيمتعين هنا التعليل وتعين
 الغاية في لا تنتظره أو يجي والاسمئة في لأقلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات
 الثلاث لأزمنك أو تقضيني حتى وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها
 واحدة منها فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد
 حتى أنهم لا يرجونه (و)
 الموضع الثالث مما يجب
 فيه اضممار ان أشار اليه
 بقوله (بعد أو) العاطفة
 الصالح في موضعها الى أوالا
 فلا قول (نحو) قولك
 (لأزمنك أو تقضيني حتى)
 أى الى ان تقضيني حتى
 وكقوله

الصالح وموضعها كى كما عرفت (قوله لاستسملان الخ) صدر بيت عجزه فما انقادت
الآمال الا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال الله ما بيني
وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الاجتماع عليه كما في شرح العمدة وهو
الذى اقتصر عليه سيمويه قال الرضى أو في الاصل لاحد الشئين فاذا قصد مع
افادته هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وان الأول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعداً وفسيدويه يقدر بالا
وغیره بالى والمعيار يرجع الى شئ واحد فان فسرته بالانضمام بعده محذوف
وهو الطرف أى لا زلت الا وقت ان تعطى ففى محل النصيب على انه طرف لما
قبل أو عند من فسرته بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى انتهى
ومع هذا لا يقال ان كلام أبى حسان ليس بشئ وقول الرضى ان الجربا وخلاف
ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فمكانه جعل تقديرها بالاولى تقدير معنى واعراب
ونص ابن مالك فى شرح الكافية على انه تقدير لفظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها ان انما
للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأولى المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وما يؤثر
منه المصدر (قوله بعدفاء السببية أو واول المعية) أى العاطفتين كما يعين من من
التوضيح وغيره وألحق المكوفين بذلك لفظه ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يقولن
احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردانه
يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والغتسال وليس الحكم خاصا بل لوقال
فى الماء فقط كان داخل تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهى التى
قصد الخ) أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعده لان العدول عن العطف الى
النصب للتخصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ما ذالم قصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة علم اقال المصنف فى بعض دعايقه انما نصب واوله انما
فى تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تقطع عنا فتخفوك لم يمكن عطف تخفوك على
تقطع والالزام فى غير المعنى ولا تخفك والمراد ان ينهوا على ان لا تقطع سبب
الحفاء فتزولوا لا تقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصارع عطف
اسم على اسم أى لا يكن منك انقطاع فجاء منافه هذا يدل على السببية وهكذا الكلام
فى اخواتها ولشاركه الثانى مع الاول فى اعرابه علم انه داخل فى معناه ولما عدل به
عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغنى عن أن تأتوا بالفعل اتیانهم
بالمصدر لانهم لو قالوا لا يمكن منك اتیان فاعطاء مناجاز ان يظن انك تنفى كلا

لاستسملان الصواب أو أدرك
المستثنى
(و) الثانى (نحو) قوله
وكنت اذا غمزت قداة قوم
(كسرت كعربا أو تستعيا
أى لأن تستقيم والفعل فى
هذه الامثلة ونحوها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر
متصيد من الفعل المتعدي
أى لا يمكن كون لزوم معنى
أو قضاء منك وليكون معنى
كسرت كعربا أو استقامة
منها (و) أشار الى الرابع
والخامس بقوله (بعدفاء
السببية) وهى التى قصد بها
الجزء (أو واول المعية)

المصدرين بخلاف ما إذا أثبت بالفعلين وخالف بين اعرابهما وعلى هذا إذا كان
 الفعل موجبا نحو يطير الدباب فيغضب زيد لا يحتاج الى ضمائر ان لان دخول
 الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للدول عن الاصل وجه
 فأما * فالحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للأول في
 المعنى لا يجوز ان نصب نحو ما أقوم فاحدثك اذا أردت نفي الفعلين وانما نصب اذا
 كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة بمعنى مع) أي
 التي قصد صاحبها ما قبلها لما بعدهما في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو
 ليس على معنى النصب بعد الناء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا نحو زطاهر
 فان الكلام بالعطف جملة واحدة كساثر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول
 الأول كالجزء (قوله تخرج نحو ألم تاتنا فسكرمك) أي من كل نفي دخل عليه
 اداة استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري
 لا يجاب واهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح
 الارض مخضرة وهذا ما في التوضيح اذكر صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل
 والجزم أيضا ووافقهم انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله
 ألم ألك جاركم ويصون بيدي * وينسلكم المودة والاحاء
 ولاشك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى ألم ليسيروا في الارض
 فمكون لهم قلوب وتوحيهم ان هذا الاستفهام لفظ وهو غير الايجاب ومعنى
 وهو الايجاب فيجوز ان يراعى لفظه في نصب وان راعى معناه فلا ينصب وقبل ان
 عدم النصب في فتصح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض
 مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعلة الرؤية عندهم في مثل هذا ما نفي
 ولذا أجاز والبدل في ما رأيت أحدا يقول ذلك الا يزيد ادون ما جاء في أحد الازيد
 فلم ترفي معني ألم ينزل الله قلت ذلك وان صرح في فعل الرؤية لانه ليس على سبيل
 الوجوب والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا
 كما يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بانه لا يجاب الاستفهام نفسه
 وأسئل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدم الاستفهام
 المذكور ام لا فليحس رشم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم
 ينصب أو النفي اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحس (قوله وما تزال تأتينا
 فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو قلنا
 تلقاني فاكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقص النفي فيه بالاقبل
 الفعل بخلاف المنتقص بالابعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما أتى في كلام

وهي المفيدة بمعنى مع حال
 كونها (م) موقوفة بنفي
 محض أي خالص من معنى
 الانبياء تخرج نحو ألم تأتينا
 فتكرمك وما تزال تأتينا
 فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع
 ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد إلا زيدا أو كرمه فان جعلت الهاء لا حذ
 نصب لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لن يدر فعت لتأخره عنه
 (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى في أنه ليس المراد بالطلب بالفعل بصيغة
 الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور
 على ان ضمة حسب شمة اعراب وأنه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السمكوت
 وهو لا يظهر وقيل أنه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتب وقيل
 ان الضمة ضم تبار وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معروفا وأجاز
 الكسائي النصب بعد الطلب بلغة الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف
 في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان لا طلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان
 لا يبعد الخلاف باسم الفعل خاصة ما يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول
 الجمهور ولا نراهم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم
 الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وان عصفو رفا جازاه اذا كان اسم
 الفعل من لفظ الفعل نحو زال فتحدثت ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه
 فتكبرك قال في شرح الشذور وما أجد هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على
 صريح الفعل) فان البناء مجرد العطف من غير سببية نحو ماتا تذا فتحدثنا فيجب الرفع
 أي فتحدثنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جرمت تشرب (قوله
 والمستأنفتان) فان الفاعل مجرد السببية حيث لا لعطف نحو ماتا تذا فتحدثنا فاعلم معنى
 فانأأ كرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لا تباينه والواو مجرد الاستئناف
 لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا
 نصب تشرب تكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح الوجوه انه لا يصح كونه
 مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم تأويل لكن قال حفيد الموضع كغيره انه مفعول معه
 وحينئذ الواو وليست للعطف فكيف تضم ان بعدها وانما تضم بعد العاطفة كما
 صرحوا به هنا فليجوز (قوله نحو لا يقضي عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضي عليهم
 فكيف يموتون لا على معنى لا يقضي عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يتبع أن يقضي عليهم
 ولا يموتون أي لا يكره فضاء عليهم فموتهم وانما قدر واحد التقدير فيه وفيما يأتي لان
 أن تجعل ما بعده في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه
 وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
 من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كاسياني
 في الاستفهام (قوله وبلاسم) نحو غيرات فتحدثنا بالنصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا غير
 لاصاته في ذلك فخرج
 الطلب بلغة الخبر نحو
 حسبك حديث فينام الناس
 وبالمصدر نحو سياتي عليك
 وباسم الفعل نحو صه
 فتكبرك ولا يجوز النصب
 بعد شيء منها وخرج بقيد
 السببية والمعية العاطفتان
 على صريح الفعل
 والمستأنفتان وعلى قوله ينفى
 محض النفي بالحرف (نحو)
 لا يقضي عليهم فيموتوا) وما
 تأتينا فتحدثنا الا في الدار
 وبالفعل نحو ليس زيدا
 حاضر فكمك وبلاسم
 نحو انت غيرات فتحدثنا
 والنفي مع الواو كذلك نحو

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما نلتقي فسكوني وضكذا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي العرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تتجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لاكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والوافي قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعنوي وأنه انتفى لعدم وقوعه بذلك يعلم الجواب عما يقال لما لا نفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه بتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله وأطلب الخ) في شمله للاستفهام والعرض والتحضيض نظروا قد يقال له أراد بالفاء عمل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف وليتظلم كان الطلب به هذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضاً وكان بخواتم ولعل طلباً محضاً مع أنه قد قيل إنه ما ليس بموضوع للطلب بل الحالة تستلزمه فان اريد أنه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم الجلي (قوله يانا ق الخ) ناق منادى مرخص أي يانا ققو والعنق بفتحين ضرب من السير ونصبه على أنه ناطب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيراً عنقا والفتح الواسع نعت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل آخر جي فاستعمل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها المحذوف لواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم النشأ في أصل الامر وانما يجوز السكون ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبو في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على ما نصه وتقول للمرأة اغزي ادعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم النيات وقوله وأدعو محل الشاهد وأدى بعد صوتاوا ابتدأ بعد الصوت وأدى خبر مقدم وان ينادى في تأويل مصدر مرفوع على أنه الخبر ونظيره في مجي اسم أي ذكره وخبر هام معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم الفتح بالاقال في شرح الشذور ولو تنص النهي بالاقبل لكان النهي بفتح لا زيدا في غضب فيجب في غضب الرفع ويتبع النصب

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله وأطلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمسنى والتحضيض فهذه سبع متع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء التبرجى واختاره ابن مالك لتبوت ذلك معاً فتمبر على هذه السبعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مرواه وأدعوسل وأعرض لحضهم * تن وارج كذلك النفي قد كلاً * منال النصب وهذا الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر يانا ق سبرى عنقا فاسجما الى سليمان فتستريحنا * وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أئدى لصوت أن ينادى داء يان وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطعوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتهى فان نقض بعدها لم يمنع النصب نحو لا تضرب زيدا في غضب عليك الا تأديبا
وانظر تقييده بالاهل بخروج غيرها (قوله لانه عن خلق الخ) صدر بيت لاني الاسود
الذي عجز عار عليك اذا فعلت عظيم * والشاهد في وثاق وعار خبر مبتدأ محذوف
أي ذلك عار عليك وعظيم صفتيه واذا فعلت معترض بينهما والخلق ضم للامم ملكة
تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أصلي
خروج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل
الجنحة (قوله هل لنا من شفعا الخ) من مزيدة في المبتدأ ولنا خبر مقدم ويعجز أن
يكون شفعا فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والقاء
عاطفة للصدر المؤول على المصدر والتعديد عما قبلها أي هل حصول شفعا فشفاعة
منهم لنا (قوله نيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أي هو
مسموع أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضي لقب الطالبيين وهو
وان كان أشعر الطالبيين بل القوشين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين
كما يعرف من ترجمته في اليتيمة والريان ضد الظمان والكبرى النعاس والمراد به في
البيت النوم والمسموع اسم مفعول من أسعته الحية أو العقرب وإليه المسموع كناية
عن ليلة السهر قال في المغني وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه
استشكل قول الشريف الرضي وأنشد هذا البيت وقال كيف ضم التاء من نيت
وهو والعاطف لا للتمتكم وفتحها من أبيت وهو للتمتكم لا لاخطاب فينت للعاكي
ان الفاعلين مضارعان وان التاء فم الملام السكامة وان الخطاب في الاول مستفاد
من تاء المضارعة يعني والهمزة فيه للاستفهام لاهمزة المضارعة والتمتكم في الثاني
مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع للمجول محل الاسم والثاني منصوب بأن
مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام
ايضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجوز لك فان الضرب اذا وقع يتعذر
سبك مصدر مستقبلي منه قاله ابن مالك أخذ من ردائي على تجوز الفارسي والرحاج
في وسكون من قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتسكنون الحق وأنتم تعلمون
النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجتمعون ذاوذا بان اذهار ان هنا
فيجوز ان تسكنون معطوف على موجب وقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم
من السبب في اللام واللام موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من
العلماء اذ اعتد سبك مصدر بما قبله اما ان يكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما
لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يتعذر فيه مصدر مقدر
استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أي ليكن منك تعرف

لانته عن خلق وثاق مثله
وفي جواب الدعاء نحو
قوله اللهم تب علي فانوب
وقوله اللهم ارزقني بهيرا
وأصح عليه وفي جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفعا فيشعر التاء وقوله
أبيت ريان الجفون من
الكبرى * وأبيت منك
بليلة المسموع *
لكن يشترط فيه أن
لا يكون باداة ياء ما جملته
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأذكره بالنصب وفي
جواب العرض قوله

(وفصد) به (الجزء)

لأطلب السابق عليه
 بأن قدر مسيما عنه
 (جزم) ذلك المضارع وجوبا
 باداء شرطه مقدرة هي وفعل
 اشرط (غوى) قل (تعالوا)
 (أتل) فأتل تقدمه طلب وهو
 تعالوا وفصد به الجزء فجزم
 وعلامة جزمه حذف الواو
 والمعنى تعالوا فان أتلى
 عليكم فالتلاوة عليهم مسيبة
 عن يحييهم وئله أين يبتك
 أترك وحده بك حديثهم
 الناس وقوله مكانك تحمدي
 أوتستريحي وكذلك يحزم
 المضارع بعد الترجي اذا
 سقطت الفاء عنه من أجاز
 نصبه قال أبو حسان في
 الارتشاق وقد سمع الجزم
 بعد الترجي واستشهد له
 في شرح القسطل بقول
 الشاعر
 على اتفانك تخوي ميسر
 على منك بعد العسر عطفك
 ليس *

قال المرادى وهذا دليل على
 صحة مذهب الكوفيين فان
 سقطت الفاء بعد غير الطلب
 وهو الخبر المبتدأ والمي أو
 بعد الطلب ولم قصد بها
 بعدهما الجزاء وجب الرفع
 وما ذكرناه من ان المضارع بعد

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تخيبيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم
 ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لانهم آمنوا بآية فمعناها
 الطلب أى آمنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب
 لا يتسبب عن تقصير الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيل
 للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنال (قوله وفصد به) أى بالمضارع
 (قوله لأطلب السابق) أى لأطلب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسيما
 عنه أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) اهتم الجازم ليحيز كلامه على
 كل الأقوال الآتية وفي شرح السكاكية الجزم عند التعرّى من القضاء جائز باجاء
 (قوله باداء شرطه مقدرة) أى بهذا الطلب مدلولاً على ما به وهل يعين تقدير ان قال
 الرضى وأعدل ذلك لاستبعادهم استناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه به مدلاله
 اذا جاز ان يحزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن
 معناها فاعلا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف ما غير واقع وغير
 كثير كما أتى (قوله فان أتلى الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدّر فان
 تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع ولا ماضى حتى توهم بعضهم انه اسم فعل
 (قوله أين يبتك اترك) أى ان تعرفه اترك (قوله وحسبك حديث بين الناس)
 أى ان تسكف عن الحديث بين الناس وذكرنا في حديث وقع في النسخ ثابتاً وفي
 خط المحشي وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ)
 محزيت لعمري وبنا الاطشابة صدره * وقولى كما أجشأت وجأشت * وجشأت
 اضطربت وجأشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى أثبتى وهو في الاصل ظرف مكان
 ثم انفصل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الرضى مكانك تحمدي بالاشجاعة
 أوتستريحي بالقتل من آلام الدنيا (قوله بل) مضارع مجزوء في جواب أترجى
 وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط
 القضاء التصبغ معونهما دليل الجزم بعد اسم الفعل والخبرى اقظ الامر معنى
 (قوله وهو الخبر المبتدأ والثاني) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مفعولة فنهما
 أما الاول فظاهر وأما الثاني فلأنك اذا قلت ما تينا فتجسد تينا لا يكون انتفاء
 الايمان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج في اجازة الجزم في جواب
 النفي بأنه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال النفي قد يكون سببا نحو ما اعظمنا
 نهنك (قوله وجب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو
 ذهب لي من ذلك وابايرتني على راء الرفع كذا قالوا في تفسير ابا معي المسمى
 بالناسبات وقد استشكل القاضى العضد في الفوائد الغيبائية كون يرت على

وما ذكرناه من ان المضارع بعد

وهو الاصح كما في المغني
وقيل انه يجوز ومنه نفس
الطلب لتضمنه معنى
حرف الشرط كما كان انحاء
الشرط انما خرجت لذلك
وهو مذهب الخليل وسيبويه
وجرى عليه في التشرح وقيل
انه يجوز ومنه نفس الطلب
لنيابته عن الشرط كما كان
النصب ضربا في قولك ضربا
زيد التباينة عن اضرب لا
لتضمنه معناه وهو مذهب
الفارسي والسبكي (وشرط
الجزم) بعد الامر صحة
حلول أن تفعل محله كما في
التسهيل والجامع نحو أحسن
إلى أحسن البتة بخلاف لا
أحسن (وبعد النهي) عند
غير الكسائي (صحة حلول
أن) الشرطية مع (لا) التافهة
(محله) أي الهي مع صحة
المعنى وظاهر عبارة الألفية
أن لا هذه نافية بالهاء لا نافية
بالفاء وشرحها على ذلك
الشاطبي والمكودي وذلك
(نحو لا تدن من لأسد نسلم)
اذ يصبح أن يقال لا تدن
من الأسد نسلم راسلا
مسببة بمعنى عدم الدنو (بخلاف)
نحو لا تدن من الأسد
(يا كالك) اذ لا يصح أن يقال
أن لا تدن من الأسد يا كالك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحكي عليه
السلام قتل في حياته ولا يصح كون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى
فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ الاختلاف لمنه عليه
السلام هكذا نقول في غنه وأنا اجله من ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجزأ على
مقامه باختلاف ظنه بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته اربابا مجازا مرسلات باعتبار
ما يؤهل اليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحكي عليه السلام علمه ان عاش بعد
أيامه علمهما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي العلم اربابا على وجه
الاستعارة التسمية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء ولا شكا ان
من ضرورية تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته اربابا حينئذ ضرورة
يؤول من ورائي ما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجوز السؤال
أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شيء ونفس البغوي أول سورة بني
اسرائيل ما يقتضي موت ذكر يا قبل يحكي أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح
يحكي الحال منها نحو ولا تمن تستكثر أو على الاستثناء نحو * وقال را ندمهم ارسوا
نراولها * أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون والاعتذار في الأذن في
الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على
الأذن معناه نفي الأذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما
في المغني) قال فيه لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما اختلاف الاصل لكن في
التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وأيضا فان تضمن الفعل معنى الحذف
اما غير واقع أو غير كثير ولا نائب الشيء يؤدي معنى والطلب لا يؤدي معنى الشرط
ومراوده بالحرف في قوله تضمن معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو
أعم منه ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعسى وزعم متضمنة لمعنى
الحرف الذي حق الانشاء أن يؤدي به واعترض ابن مالك القول بأن الجزم باداءة
شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادي الذين يقيموا الصلاة ولا يذكروا ما كان الله يدبر أن يفعل
ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يختلف أحد من المقول له ذلك عن الاعتقال
والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة أحسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة
للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتمويل هنا (قوله كما ان النصب بضربا
الخ) هو الاصح كما في التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالاسم المحذوف أو
اضرب زيدا ويدر الجزم بلا مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الأولى
من أنواع الطلب ما عدا الهي كالأمر في الشرط المذكور ونحو أين بيننا

أن لا تدن من الأسد يا كالك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

أي ان تعرفه أزر بك بخلاف قولنا أين يبتك اضرب زيد في السوق اذ لا معنى
 لقولنا ان تعرفه اضرب زيد في السوق وقس الباقي (قوله وهذا اجعت السبعة
 الخ) وأما قراءة الحسن البصري فتكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف في الشرح
 بثلاثة أجوبة منها ان تكون بدلا من تمن كانه قيل لا تستكثر أي لا ترى ما تعطيه
 كثيرا وهو وان ربحه أبو حيان واستظهره السمين توزع فيه باختلاف مذهبهم
 وعدم دلالة الأثر على الثاني (قوله وأما قوله عليه السلام) جواب عما احتج به
 السكاني ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي
 كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الإدغام
 نحو ويحرم لكم للجزم (قوله محتج بالسمع والقياس) أما السمع
 فالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو ان المنصوب بعد الإضمار
 فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تقترعوا على الله كذبا فيحسبكم
 بعذاب لان المعنى ان تقترعوا من الجواب عن السماع وأما القياس على المنصوب
 بعد الفاء فلا يحسن لان الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه ورد بأن السكانيين
 يجوزون الجزم بعد النفي أيضا قال العصام والاطهر ان الخلاف أفضى اذا لم يهور
 فهو الوجه تقدير المثبت بجزم وقوعه بعد النفي والسكاني أثبتا عند قرينة تقدير
 المثبت ولا نزاع للجهور في هذه الوجهة وكيف يثار في حذف الشرط بقرينة كما
 لا نزاع له في ان سبق النفي لا يستدعي تقدير المثبت (قوله توهم إجراء الخ) فيجوز
 عنده أيضا سلم تدخل الزار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار (قوله أيضا) أي لا يجوز في
 جواب الطلب (قوله حرف جزم) أي حرف يعمل الجزم (قوله انفي المضارع) أي
 لا اتفاق حدثه في الكلام ايجاز بحذف المضاف ومجاز بالطلاق المصدر واردة
 الحاصلة أو التي مصدر المبنى للفعل (قوله وقلب زمانه ماضيا) المضارع اذا انقلب
 ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى الأول بل يكون منقولاً حقيقة في المعنى الثاني
 وتسمية مضارع باعتبار ابقاء الشيء على ما كان وهذا الاعتبار يجوز ان يكون
 حقيقة في المعنى الأول لاسيما ان الاثبات هو الاصل في الاستعمال والنفي فرع له
 وكون لم ولما قبلان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرز لانهما عنده يصرفان معني
 المضارع الى معنى الماضي دون افعله وان الاصل يفعل فتدخلتا عليه وصرفتما عنه
 الى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيديويه انهما يصرفان لفظ الماضي
 الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل قال أبو حيان قال أصحابنا
 والهجج مذهب سيديويه بدليل انك اذا نعت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت
 لم يتم وان قال قد قام قلت لمما يتم هذا ولما كان القلب من لوازم نزل منزلة المعنى

وهذا الشرط أجعت
 السبعة على الرفق في ولا تمن
 تستكثر وأما قوله عليه
 الصلاة والسلام من أكل
 من هذه الشجرة فلا يقرب
 من مسجدنا يؤذنا فالجزم على
 الابدال من يقرب بدل
 استعمال لا على الجواب لعدم
 صحة ان لا يقرب يؤذنان
 الايذاء انما يتبب القرب
 لانه عدمه وأما السكاني
 فلم يشترط ذلك وجوز الجزم
 في نحو لا تدن من الأسد
 بأكلك بتقدير ان تدن بغير
 نفي محتج بالسمع والقياس
 وبعبارة التسهيل
 توهم إجراء خلاف السكاني
 في مسألة الامر (ويجزم)
 المضارع أيضا (الم) وهي حرم
 جزم لنفي المضارع وقوله
 ما نسيار نحو لم يلد ولم يولد

المستفاد منها والافغنى لم هو اننى لا غير (قوله وقد تم مل) كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصلوة لم يوفون بالجار

(قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أو لا أى كما يقول ابن مالك وقوله هم
أولى لأن ما تنفى المسمى كثيرا وهو بلا قبيل (قوله ليسكن هل هو الخ) القول بأنه
ضرورية هو ما ذهب اليه السعدوظا مكر كلام ابن مالك انه نفية (قوله حكاهما اللغويان)
بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ لم تشرح) قال فى المغنى اعطاهم حكم ان فى
عمل التصيد ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم لم تشرح بفتح الحاء وفيه نظر إذ
لا تخل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله وقبل أصله تشرح
ثم حذف النون الحقيقية وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شد وذان نو كيد المنفى لم مع
انه كالفعل المسمى وحذف النون غير مقتص مع ان المؤ كد لا يليق به الحذف وقال
الداميني يحتج على ان حركة الحاء اتباع لحركة الراء التى قبلها أو اللام التى بعدها
(قوله أختها) احتراز من الوجودية والتى بمعنى الواو انتقد بأن هذين لا يحفظ
دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لطروحه ما بقوله اننى المضارع الان
يكون المراد الاحتراز فى المحكوم عليه بهذا الحكم أى اننى المضارع لئلا يهضم
محموم هذا الحكم لافراد ما فى هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح الطلاق
الحكم وتبنيه على انه قائم عن ما غير النافية (قوله من لم) أى الجازمة وما أى
النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف
أى متظرا وقوع حصول الفعول وذلك لان ما انفى قد يفعل بخلاف لم فانما انفى
يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه المشرح من انه ما قبلان زمن المضارع وان كان
المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لان ما انفى قد فعل بخلاف لم فانما انفى فعمل
وجعله الرضى انفى لما للتوقع غالبا قال وقد تستعمل فى غير التوقع بدل المتوقع أيضا
تخويلهم ايليس ولما يقعها اندم (قوله لما يقض ما أمره) أى لم يفعل ما أمره به
وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أى ما أمره به وردا شرط حذف
المجرور ان يجزى الموصول بمثل ما جربه وان قدر غير مجرور لان أمر قد يتعدى للثانى
بنفسه فان قدرته ملازم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو
متصلا وهو لا يحذف لان حذفه موقوف للغرض الذى انفصله ويجاب عن الاول
بأنه لا يلزم من منع ذلك ما فوطا به منعه مقدرا الزوال القبح اللطفي وعن الثانى بأنه انما
يمنع لاجل اللبس الحاصل ولا لیس هنا (قوله وجواز دخولهم مرة الاستفهام علمها)
دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم لتقرر
والاعتراف بما بعد النفى فيجاب بلى وقد تأنى لغير ذلك كالأطباء نحو ألم بأن للذين

وقد تم مل حملا على ما أولا
فبفتح المضارع وما
ليكن هل هو ضرورة أو لغة
فبفتح لا والفتحة
بها نفية حكاهما اللغويان
وقرئ لم تشرح (ولما)
أختها وهى مركبة من لم وما
وبال فى الحرف خبر لطفى
المضارع وقلبه متنبها متصلا
تفهم متوقعا ثبوته (تخولها)
تفهم ما أمره وبشتر كان
فى الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفى والجزم
والغلب للمسمى وجواز
دخول همزة الاستفهام
عليها وتقدم

أمنوا (قوله بما حجة أدلة الشرط) أى يجوز ذلك بخلاف لما قال الرضى وكان ذلك
 ليكونا فادلة قوية بين الامام الحنفى أو شبهه ومعه وله يرد شبه الحنفى فى أسماء
 الشرط كمن يقول لم يكرمنى أهله ولا تقول من لما قال الامام بنى هذا نص يرجع من
 الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفي وليس
 كذلك وقال السمين فى اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلية على جملة لم
 تفعلوا وتفعّلوا مجزوم بلم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعتزله تابعه
 الهاء السبكي فى العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيئا
 مذ كور ولم يقطع ذلك أصلا كقولك لم يهزم زيد أمس والتحقى ان النفي الذى تكلم
 فى انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بنظر فاقصده بالمتعرق
 النفي الظرف كقولك لم يهزم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا
 تعرض فى النفي اليه لانه نفي ولا اثبات بخلاف النفي الذى لا يتقيد بنظر فانه يستغرق
 الاوقات التى لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أى من أجل انفراد لم بما
 ذكرنا للازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على
 الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله يجوز حذف
 مجزومها) أى لدليل كافى الغنى والتسهيل لان ما نفي قد فعل وقد يجوز حذف
 مدخوها كقوله وكان قد فعل النفي على الاثبات وأورد الاماميين ان لم لنفي فعل
 وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الاعارب) يروى بالعين المهملة والراء الموحدة
 و بالعين المهملة والراء المهملة بمعنى التبعاد (قوله فضرورة) أى فلا يرد نقضا (قوله
 ولا يداخل الايمان فى قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا ولا يست
 تكبروا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولا يداخل
 توقيت لما أمروا به اذ يقولوه وقال النخعي ومافى لما من معنى التوقع دليل على
 ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أى وجه يكون المنفى بلما يقع بعد
 ورد بانما نفي قد فعل وقد لا توقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
 وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يمتنع (قوله الدالتين
 على الطلب) لوقال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها وبمعناها
 الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فلنهد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن شاء فليكن
 ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لهب ذلك لا تطعن وأما لكفى وما آت تنهاهم
 وليتبعوا فيجتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون
 مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما
 غيرهما كلامى التعليل والمجذور ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بالانافية اذ اصلح

بما حجة أدلة الشرطية
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع
 نفي منفيها نحو هل أتى على
 الانسان حين من الدهر لم
 يكن شيئا مذ كور او من ثم
 حاز لم يكن ثم كان وامتنع لما
 يكن ثم كان قال الامام بنى لما
 فيه من التناقض لان امتداد
 النفي واستمراره الى زمن
 التكلم يمنع من الاخبار
 بأن ذلك المنفى المستمر نفيه
 وحذفى المسمى نعم الاخبار
 بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
 ولا بنا فى استمرار النفي فى
 الحال وتنفرد لما يجوز
 حذف مجزومها واختيار انقول
 قارب البلاد ولما أى ولما
 أدخلها وأما قوله
 احفظ وديعتك السنى
 استودعتها * يوم الاغارب
 ان وصات وان لم * ضرورة
 ويقوقع منفيها نحو ولما يداخل
 الايمان فى قلوبكم ومن ثم
 امتنع ان يقال لما يجتمع
 الضدان لاستحالة اجتماعهما
 وتوقع المستحيل محال (و) يجوز
 المضارع أيضا (باللام ولا
 الطليعتين) أى الدالتين على
 الطلب

فدخل في ذلك لام الامر نحو قوله في قوله من شعنه ولام الدعاء (١٩٢) (نحو ليقض) علينا ربك ولا التباهية فتقول

(لا تشرك بالله) ولا الدعائية
نحو ربنا (لا تؤاخذنا) ان
نسبنا أو أخطأنا وجرم فعل
الغائب والمخاطب بلا كثير
قال الرضي على السواء ولا
يختص بالغائب كاللام وفي
الارتشاف ما يخافه وأما
جزمها فعل المتكلم فقليل
جدا سواء في الفعل أم
لفعل وما في الاوضع من
التفصيل فهو طريقة قبله فمهم
وأما اللام الطلبية فجزمها
هل المتكلم مبنيا للفعل فقليل
أقل منه جزمها فعل المخاطب
مبنيا أيضا للفعل وهذه
الاحرف الاربعة المتقدمة
مع الطاب ان قلنا انه الجازم
بنفسه تجزم فعلا واحدا كما
مثلتنا (وبقية الادوات الآتية
تجزم فعلين) متفقين أو
مختلفين فان كانتا متفقين
كضارعين فالجزم للآخرهما
نحو وان تعودا وعدا وماضيين
فالجزم للآخرهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانتا مختلفين ماضيا
ومضارعا وعكسه فكل
منهما حكمه نحو من كان يريد
جرث الآخرة تزدله في جرثه
ونحو من يقيم ليلة القدر ايماننا
واحتمسا باغفر له ما تقدم وهي
(ان واذا) وهما متوسلان
للدلالة على مجرد تعاقب الجزم على الشرط (وأي) بالتشديد وهو موضوع

قبلها كي نحو حجتبه لا يمكن له على حجة وهو قليل ولذا لم يترى له (قوله فدخل في ذلك
الح) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالاتماس كقولك لمسا ويلك ليدفع فلان
كذا وما ذكر من انقسام الطاب لما ذكر ظاهره على القول المرجوح في الاصول
والراجح ان كل ذلك يسمى أمرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأذبا (قوله
نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) قال في الكشف ان قلت النسبان والخطأ
متجاوز عنهما فإسماعني الدعاء بترك المؤاخذة فيه كما قلت الدعاء راجع الى سبهما
وهو النشر بط والعلة قال السبوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق
لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه يمكن
باعتبار الامالة (قوله وفي الارتشاف ما يخافه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب
ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل (قوله وقليل جدا)
منه نحو * لا أعرفن رب رباحورامداعها * وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصول لا يمكن رب رب فاعرفه والرب الرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قليلا
لان الانسان لا ينهي نفسه الا بتجوزا وتزليا لها من ملة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله
تعالى وانحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فاصلا لاكم أي لاجلهم
والفازائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الح) وذلك لان له
صيغة تخصه وهي فعل الامر واخصص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره
باللام لان امر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا
واحدا) أي بالامالة والاقديت بعد الجزم بها بطف أو غيره نحو لا تضرب زيد
وتشتم عمرا (قوله تجزم فعلين) اعلم ان اربا الثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة
تمثله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغائب فان اذا جئ به في مقام التوكيد
مع واو الحال لجزم الوصول والربط تجزم فعلا واحدا ولا يحتاج الى جزاء نحو زيد
وان كثرت اماله بتجيب وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على
ما مر ح م جمع (قوله كمضارعين) أي عربين والنكاف للافراد الذهبية وكان
الاولى فان كانتا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا
على ان الاحسن ان يكونا مضارعين اظهور وتأثير العمل فمما ثم ماضيين للشاكلة
في عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من
الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما حكمه فالجزم وخصومه
بالضرورة وجوزها ابن مالك تبعه الفقهاء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع
التعريف في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايماننا) أي تصديقا بانها حق وطاعة
واحتمسا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للربا ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الح)

اللام للتعديل والغاية لاصلة للوضع لان ما وضع له مجروراته ملحق بالدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) اهل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو أي ضرب تضربا أي ضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذي هو التعليق أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد ينطبق على أدائه (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره انهما مستويان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو وان يشا يذهبكم) أي نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى الجزم وقس عليه (قوله وانك اذا مالخ) الشاهد فيه ظاهر وتأتى آتيا من الاتيان وتلف من أفى اذا وحده (قوله أياما تدعوا الخ) أي أي اسم دعوا فإنى واقعة على الاسماء معنول مقدم لدعوا بمعنى تدعوا وما رائدة (قوله خلبي الخ) الشاهد فيه ظاهر وغيره منصوب بنحو اول من حاولت الشيء أردنه (قوله أيان الخ) صدر بيت محزبه * وأذا لم تدرك الامن من المزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر ومناحل ولم تزل حوالب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المحجمة خبر لم تزل (قوله متى تأله الخ) الشاهد فيه ظاهر وتعشوم من عشا يعشوا ذاقى تارا وجملة تعشوم الفعل والفاعل المستتر فيه حال أي عاشيا (قوله مهما تأتيا الخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما خلا على اللفظ وحلا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كفاي المغنى ان يعود ضمير بهما الى الآية ومن آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجمار والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في نفس الجمار والمجرور مسامحة من قبيل الملاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدي الى الغاء ما رخوا به اذ لا يقع الجمار والمجرور حالا حقيقة وما في فاسخن لك بمؤثر مجازية والجمار والمجرور في محل نصب على الخبر يلقها لان الخبر لم يصب في التثنية بل مجردا من الباء بعد ما الا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من لاتبعض متعلقة بمحذوف لانها مسوقة لاسم الشرط ويضعف كفاي المغنى جعلها لازمة وأية حالا متعلقة بمفرد وقع موقع الجمع أي أي شيء ننسخ من الآيات وهذا المجرور والخم يلبين لاسم الشرط والمزين لاجماده الحاصل من عموم (قوله حيثما تستقيم الخ) الشاهد فيه ظاهر قال في الغنى وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أي لتصرفه بالزمان في قوله في غابر الزمان

اركب لما لا يعقل وفي نحو أي يوم تصم أصم للزمان وفي نحو أي مكان تجلس لجلس للمكان (وأي وان) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وايان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (ومهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع عن يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (وحيثما) وهو كائن وأنى مثال الجزم بان (نحو ان يشا يذهبكم) وبأما نحو

وانك اذا ماتت ما أنت آسر به تلف من اياه تأمر آتيا وأي نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبأين نحو أيما نكروا يدر ككم الموت وبأنى نحو قوله

خليلي اني تائباني تائبيا أنا غير ما يرضيك لا يحاول

وبأيان نحو أيان تؤمنك تأمن غيرنا * وبمتى نحو متى تأله تعشوا لى شؤنا رة تجد خبرنا رة عندنا خبر موقو وعهنا نحوهم ما تأتينا

يس من آية لتسخرنا بها لما نحن لك بمؤثرين ومن نحو (من يعمل أو يجزبه) وبما ننسخ من آية أو ننسخها نأت خبر منها أو مثلها) وحيثما نحو * حيثما تستقيم يقدرك الله سبحانه في غابر الزمان فعلم ان هذه الادوات بالنظر في موضوعها ستة أقسام

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعاً هذا مراده فلا اعتراض عليه
باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتعني
تغير معنى الكلام والاسامع بنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلوحوزان
يحيى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغير
أم مغير لما سمع به بعده من الكلام فينتوش لذلك ذهنه وليكون لها المصدر لا يتقدم
عاملها عليها وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوماً * يلقى فيها حآذراً وطباً
ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقة ما) أى والاتفاق
عليها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والنائب لما كان ظرفاً
فعل الشرط (قوله أو حدث فتعول مطلق) وذلك بتعويل في أى لانها بحسب
ماتصاف اليه وقد تصاف للحدث نحو أى ضرب تضرب أو ضرب وفي ما لانها موضوعة
الى الابدال ومن جملة الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية ان تكون
مفعولاً به لتنسخ أى شئ تنسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو
التعويل به والتقدير أى تنسخ تنسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا يحيى ما صدر
جائز ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم حذف جملة الجزاء من ضمير يعود على
اسم الشرط وان من لا تراد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في
المعنى) قال فيه لان الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان
ظهيره هو الخبر في الذى يأتي فيه فله درهم انتهى وقال في المباحث الضيقة المتعلقة بمن
الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فاعل الجواب وانه
لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه
الامام أحمد من ملأذا رحم محرم فهو حرفان ضمير هو حرفان يعود الى المملوك
لا الى من الواقعة على المالك ومن ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب
الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في الباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المعنى
ان الخبر هو الشرط وحده أو بمجموعهما (قوله أو هل ضمير أو متعلقة ما شغل)
فالاول نحو من رأته فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مفعولاً أو متعلقة ما شغل
يخسر تأنيبه فماتاً ضمير ليخسر لانه من معناه والثاني نحو من رأته فأكرمه
واذا جرى الاشتغال فيما له المصدر قد حذف وخر اعنه كما أشيرنا اليه في الآية
هذا وبقي ما وقع به ما لا يكون واقعة على زمان أو ممكن فعل ناقص فانه
لا يتصف به عدولاً لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محل
نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما ما وقع الناقص بعد ما هو واقع

ولها صدر الكلام وهي بالنظر
الى الخلاف في حقيقة ما أربعة
أنسام الاول ما هو حرف
باتفاق وهو ان الثاني ما هو
اسم باتفاق وهو الباقي ما صدر
اذا ما هو ما الثالث ما فيه
خلاف والاصح ان حرف وهو
اذا الرابع ما فيه خلاف أيضاً
والاصح انه اسم وهو مفعول
ثم ما هو اسم ان وقع على زمان
أو مكان فظرف أو حدث
تفعول مطلق والافان وقع
بعده فعل لازم فمفعول أخبره
جملة الشرط على ما صححه في
المعنى أو متعلقة واقع عليه فمفعول
به أو على ضمير أو متعلقة
فاشتغال وكذا القول في أسماء
الاستفهام (ويسمى) الفعل
(الاول) من الفعلين المجزومين
بأحد هذه الادوات شرطاً

على الزمان أو المكان فهو باق على أنه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفاً لا ينافي
 كونه خبراً كما قالوه في أيما نكروفاً يذكركم الموت وبقى أيضاً ما إذا وقع بعده فعل
 متعدل كنه عمل في غير هلم يتباط عليه ولا عمل في ضميره فانه في هذه الحالة يكون
 مبتدأ كافي من يعمل سواء يجز به وجوزوا في مهماتاً تائه من آية ان تكون مهما
 في محل رفع على الابتداء (قوله ثم علق الحكم عليه) لوقال لانه شرط لتحقيق الثاني لكان
 أولى والمراد ان الاداة ذات على جعله شرطاً وان الثاني مسبب له اذا كان على صورته
 الطبيعية وليس المراد سببته في الخارج فان قولك ان وجد الماء رطبت الشمس
 بالنظر الى الخارج عكس ما قبل واحترزنا بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من
 نحو أنت طائر ان دخالت الدارقان شرطية مع الثاني ليس بسبب والحاصل ان
 معنى شرطية الاول ان العقل يحكم به جود الثاني عند وجود الاول معناه عليه لانه
 شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كفي المطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
 ما تدخل على شيئين فتجعل أولهما سبباً والثاني ما والمراد بجعلها الشيء سبباً ان المتكلم
 اعتبر سببية شيء شيء آخر بل ملزم وميتة شيء وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون الفعل
 الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما ان يصرح
 ان يوردها في صورة السبب بل اللازم والمزوم كقولك ان شتمتني أكرمتك فالشتم
 ليس سبباً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهاراً للمكارم الاخلاق بمعنى انه منها
 يمكن بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله
 جواباً وجزاء) قال الدماميني فهماء عندهم لفظان مرادفان وشرط الجواب الاداة
 كخبر المبتدأ فلا يجوز ان يقيم زيد يقيم فان دخله معنى يخرج منه لافادة جازمه من
 كانت هجرته الى الله ورسوله فهو هجرته الى الله ورسوله (قوله لان مضمونه الخ) فهو
 يعني على الاول ابتداء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جواباً بالخ) هو ما قاله أبو حيان
 وقد يمنع كونه ما مجازاً اصطلاحاً بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
 باعتبار اللغة (قوله لا تجزى الا في الشعر خاصة) لانها موضوعة لزمن معين واجب
 الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا
 ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وطاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في الشعر على
 فله وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في الشعر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله
 عليه السلام اعلى وفاطمة رضيت الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا
 وثلاثين الحديث وذهب بعضهم الى ان التجز في الشعر اذا زيد بعدها ما قال أبو حيان
 في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرط فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
 ولان قيل تكون مضافة وضمت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست

لتعلق الحكم عليه ويسمى
 الثاني منه ما جواباً لانه
 مترتب على الشرط كما يترتب
 الجواب على السؤال وجزاء
 أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون
 الشرط وتسميته جواباً مجازي
 وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل
 المترتب على فعل آخر ثواباً عليه
 أو عقاباً وهذا مفعول هنا
 وأسقط الصنف من الجوانب
 ما ذكره بعضهم وهو اذن
 وكيفية ولولان الشعر في
 اذا انما لا تجزى الا في الشعر
 خاصة كقوله

وفي كيفية اعدام الجزم لعدم
السمع بذلك وأجاز الكوفي
الجزم بما قيا ساعلى غيرها
وكذا أجاز الجزم بما دون
ما وأما الوفا لاصح انها لا تجزم
أصلا ومن أجاز مخصه بالشعر
كقوله
لو يشأ طار بها ذومبيعة *
لاحق الأطال فهدو خصل
وفهم من كلامه ان الجزم بحيث
واذ مخصص باقتران ما بها
كالقطف به وهو الاصح وأما
غيرهما فهو قسمان قسم لا
تلكه ما هو ومن وما رهما
وانى وقسم يجوز فيه الامران
وهو أين وان وأى ومنى وأيان
وما ذكره من ان هذه
الادوات جائزة للشرط
والجواب معاهو مذهب
سبويه ومحقق أهل البصرة
واعترض بأن الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس
لنا ما يتعد عمله الا ويختلف
كرفع ونصب وأجيب
بالفرق بأن الجازم لما كان
تعلق حكمه على آخر عمل فهم ما
بجفاف الجار وبأن تعدد
العمل قد عد من غير
اختلاف كمنعولى طن
مقابل اعلم وقيل ان الشرط
يجزوم بالاداة والجواب

مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا
يحصل بها الربط قال وينبئ على ذلك الخلاف فى العامل فهم ان قال انما مضافة لعمل
الجزم ولا بد ومن منع ذلك اعلم فها فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره
ان الخلاف جار فم ارات كانت جائزة وهو خلاف ما فى المغنى فليترجم (قوله واذا
نصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قيا ساعلى غيرها) ريد بأن معنى أدوات الشرط
تعلق فعل بفعل وكيف لو علفت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل
يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن في ذلك لحفاظها وبأن من الافعال
ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يملق عليه حال موافق قطرب الكوفيين
ومذهب سائر البصريين المجازاة ما معنى لا يعمل لاجلها فتأدوات الشرط بوجوب
موافقة شرطها للجواب ما قال فى المغنى قالوا ومن وردوها شرطاً قوله تعالى يتفق كيف
يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجواب ما فى ذلك محذور فى دلالة ما قبلها وهذا
يشكل على الملاحقة ان جوابها ما يجب ثالثة لشرطها انتهى (قوله ومن أجازها) هو
ابن السجري كما فى المغنى (قوله لو يشاء الخ) الضهير فى بشاء عاتدا لى فارس فى البيت
قبه والمبيعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامرو والأطال جمع اهل بكسر
الهمزة وسكون الطاء المهملة وهى الخماصرة ومهد بفتح التون وسكون الهاء أى
جسم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المججمة وسكون الصاد المهملة كغرفة
وغرف وهى اقية فمن شعر وخرج المانعون الجزم بل هذا البيت على لغة من يقول
شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حدة قوله هم العالم والخاتم ويؤيده انه
لا يجوز مجئ ان الشرطية فى هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالعنى لوشاء (قوله
وهو الاصح) لانه لم يسمع فيها الا مقررين ما وقال الفراء يجوز الجزم بما دونها
قياسا على ان وأخوانا (قوله وهو ان) فى نسخة بدل أين ان وينبئ ذكرهما لان
حكمهما فى ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا ما يتعد عمله الخ) أى ليس لنا عامل
بتعد عمله الا والحال ان عمله يكون مخفيا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين
أم لا ولا يجوز ان يتعد من غير اختلاف والجواز على هذا القول فتعد عمله
ولم يختلف بهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح
فما يأتى وبأن تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل فى بابي
طن وعلم اختلاف عمله لرفع الفاعل فيه ما وعدم اختلاف ما تعدد من بقية
معمولانه لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان تعلق حكم الخ) أى فهو مقتضى
للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما
أحدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن علمين ورد باستغراب

عمل الفعل الجزم وأما حذف الاداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت
 شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لا ارتباطهما ولا حرف الشرط
 لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
 لا يحذف أحدهما جزأيه ويبقى الآخر كما ذكرنا وحيثما وقع الشرط قد يحذف وبأن
 العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحسن من المشركين استجارك
 وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسرله ورد أيضاً بأن الجازم
 لا يحذف بمفعوله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط
 لزم بقاء الجازم مع حذف مفعوله بخلاف ما إذا كان العامل الاداة لبقاء أحد
 معموليهما فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أو رد عليه بنحو وان أطعمتهم انكم
 لمشركون وأشار الرضي الى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له
 ويجوز حذف القسم من غير لام مقدر لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
 لمكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغيره فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد
 لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها
 اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله
 غير لا ولم) أى غير المضارع المنفي بهما أما المضارع المنفي بهما فيجيب بشرطاً امالاً
 فلانما الأكثر استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وألم فلتغيرها معنى
 المضارع الى الماضي صارت كجزمه مع قلة حروفها أما لما أختها فكثيرة الحروف
 وأما الماضي المنفي بلا نقص الرضى على أنه لا يصير شرطاً فلا يجوز ان لا ضرب
 وان لا شتم قلة دخولها في الماضي فاذا وقع جواباً وجبت الفاء (قوله أو مقرون
 بقدر) ما ضيعاً ومضارعاً (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعه مصرح به في المعنى في
 محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ذلك
 الجواب مصدرية حمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
 لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام ويجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم
 الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمك أنت أكرمك أكرمك أكرمك أنت أكرمك
 أكرمك أنت كرمي قال الله تعالى أرايت الذي يكذب بالآية رأاه غير الهمزة فيجوز
 حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الناء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى
 (قوله لا يمنع دخولها عليه) ظاهراً كلام الالفية عدم وجوب الاقران بالفاء لا ممتنعاً
 وأقره المصنف في الجواب في الفعل في التصريح عن ابن الناطم ان الجواب اذا كان
 صالحاً للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بنحو ومن جاء بالسيدة فكبت
 ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف ثم قال وقال غيره اذا رفع المضارع للجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
 ان الابتداء والمبتدأ كلاهما

رفع الخبر وقيل ان الشرط

والجواب تجزما كما قيل

ان المبتدأ والخبر ترافعا

(واذا لم يصلح) الجواب

(المباشرة الاداة) أى أداة

الشرط كأن كان جملة اسمية

أو فعلية فعلاها لم يأت

أو منفي بحرف ناف غير لا ولم

أو مقرون بقدر أو بحرف

تنفيس (قرن بالفاء) وجوبا

لما حصل الربط بين الجواب

وشرطه ونخصت الفاء بذلك

لما فهم من معنى السببية

ولما استعملت الجزاء معنى من

حيث ان معناها التعقيب

بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب

على الشرط كذلك فان صلح

لذلك امتنع دخولها عليه فهم

ان كان مضارعاً مثبتاً

قانون كل واحد من في ضبط
مأذخه الفاعل قدس به اليه
ابن الثالث قال أبو حيان وهذا
أحسن وأقرب مما ذهب
إليه بعض أصحابنا من تعدد
مأذخه الفاعل للجملة الاسمية
(نحو وان يسلك بخير فهو
على كل شيء قدس) والفعلية
التي فعلها لم يحنو كنتم
تحنون الله فاتبعوني وقس
عليه بقية أنواع الطلب
المتقدمة والتي فعلها جامد
نحو ان ترفي أنا قل منك مالا
وولد انعسى ربي والمنفي نحو
وما فعلوا من خير فلن نكفروه
ونحو وان توليتم فأناستكم
من أجروا المقرون بقدر نحو
يسرق قدس سرق أخ له من
قبل ويجوز تنفيس نحو
وان خفتهم عيلة فدوف يغنيكم
الله من فضله وقد تحذف الفاء
ضرورة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان
أودورا كقوله عليه الصلاة
والسلام فان جاء صاحبها
والاستمتع بها ولا يختص
حذفها عما اذا كان الجواب
جملة اسمية بدليل هذا

انتهى وفي جميع الجوامع للسيوطي يرفع الجواب وجوباً ان قرن بالفاء سواء كان فعل
الشرط ماضياً نحو ومن عاد فينتقم الله منه أم ضاراً نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف
وانما يرفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله
منه فهو ولا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجوز ولكن العرب
التزمت رفع الفعل فلم انها غير زائدة (قوله أو من ضيا بلا) أما المنفي فلم تدخله الفاء
أصلاً على الفاعل لانه يقع شرطاً كما هو قال أبو جعفر يجوز دخول الفاء وتركة
ولم يثبت (قوله وجزم به الرضى) قال أما الفاء فلا نعم كما قبل أداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم تؤثر الاداة فهم متأثرات اها كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركة
فلتقدير تأثرها فهم لانها كانا صالحين للعالم والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله
أحسن وأقرب الخ) امل وجه ذلك انه أحصر ولان تعليل حكم بأصل أو عب من
تعليله بالفاظ غنيت بالعدد الجواز الغفلة في الثاني عن بعضها (قوله نحو وان
يسلك الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق في المغنى في الباب الخامس
أن الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل
شيء قدير ثابت سواء وجد الامساس بخير أو لا (قوله فلن تكفروه) ضمن كفره معنى
حرم فلذا عداه لاثنين أولهما مقام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد (قوله وقد
سرق أخ له من قبل) أورد على جعله جواباً أن الماضى بعد قد محقق معنى فيقضى
تقديم سرقته أخ له فلا يصح أن يكون جواباً بالشرط مستقبلاً وأوجب بأن المراد قد
حكمنا بأنه قد سرق ورد بأنه لا يفيد دفع اليراد كما لا يخفى والأظهر الجواب بأن
حرف الشرط خلص الماضى الداخلة عليه قد للاستقبال وفائدة قد تحقق
ترتيب نسبة السرقة إلى أخ له لسكون لا بد من التأويل للمجرد وقوع الجزاء ماضياً بعد
بل لان السرقة المنسوبة إلى الاخ مقدمة في نفس الامر والمعنى قد حكمنا بأنه
سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق فحكمنا
بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشر
بالشر عند الله سيان * و يروى مثلاً والشاهد ظاهر والشر مبتدأ خبره بالشر
وسيان أو مثلاً خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله والا استمتع بها) قال ابن مالك
تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الأولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء
من جوابها والاصل فان جاء صاحبها فأذاها اليه وان لا يجيئ فاستمتع بها والضمير
في صاحبها عائذ على اللقطة (قوله ومن لا يزل الخ) أنى الضلال والشاهد في سيلقى

الحديث وقوله * ومن لا يزل يقاتل الخى والهوى * سيلقى على طول السلامة نادماً * ونادماً
والربط بينهما في غير الجملة الاسمية وأما ما فيكون بها كما تقدم (أوباداً النجاشية) استمعها بالفاء في كونها
لا تبدأ مما لا يتصل به ما هو مقتضى

بما أن لا تكون طليقة نحو
ان أطاع زيد فسلام
عليه ولا مقرنة بأداة في نحو
ان قام زيد فقام عمرو قائم ولا
بان نحو وان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت أحدهما الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها الحالة على المثال فانه
حامع للشروط الثلاثة وظاهر
الاطلاق ان اذ ايربط بها
الجواب وان كان جملة فعلية
وليس كذلك وقد اعذر عنه
في الشرع وظاهره أيضا
كغيره ان اذ ايربط بها

الجواب بعد ان غيرها من
أدوات الشرط ووقع في بعض
نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بما جرى عليه المصنف في
أوضحه والمعتمد في الالحاق
بقوله تعالى فاذا أصاب به
من يشاء من عباده اذاهم
يسمى بشرى ولكن قال أبو
حيان السماع انما ورد في
ان واذا من أدوات الشرط
فيحتاج في اثبات ذلك في غير
ان واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا الفجائية

وتاد ما فعل ثاب (قوله بما قبلها) اعلم تحريف من التامخ وصوابه بما بعدها
و يجوز ان يقرأ قوله قبلها بشفع القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعذر
عنه في الشرع) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا الشجائية الجملة الاسمية لانها
لا تدخل الاعلما فأغنى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه انه ورد الربط اذا
الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها أعوض عن الفاء ولا يجتمعان) يؤخذ من
التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا يجتمعان حيث قد وانما
تجتماعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فستقط قول بعضهم قضية هذا
انها لا تجتمعان وقد قال صاحب الكشف عذر قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اذ هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسددة الفاء كقوله
تعالى اذاهم يقطون فاذا جاءت الفاء معها وانما على وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل
اذ هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم الى ذكره ومعرفة

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه
الجمه هو رمن انه لا واسطة بين التنكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لا ندراج كل معرفة تحتها) لان أنكرات كرات
نبي ومعلوم وكل موحود مرسوم يدرج تحتها والاندراج دليل على الإصالة كإصالة
العام بالنسبة الى الخاص وإصالة التنكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة
أشرف لان التنكير لا يتنازع وهذا مذهب سيئويه والجمهور وخالف الكوفيون
وابن الطراوة قالوا لان من الأسماء ما لم التعريف كالضمير وما التعريف فيه
قبل التنكير كمرت زيد و زيد آخر وقال الشلوين لم يثبت هذا سيئويه الاحال الوجود
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا يختلط بعضها ببعض ولا
يخفى أن ما قاله الشلوين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله ولا الشئ أول وجوده

لمجرد انمو كيد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ومنه بعضهم لانما أعوض عن الفاء ولا يجتمعان فعلى الاول
كلمة أو في عبارته لمنع الاول أو بناء على الغالب كما يشعر به اللفظ وقد في قولنا وقد يجمع **فصل** في تقسيم الاسم
الى ذكره ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (تنكرة) وهي الاصل لا ندراج كل معرفة تحتها
من عكس ولان الشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تدرسه بعد ذلك الأسماء الخاصة كالأدمي اذا ولد
يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مولودا أو رضيعا أو بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو)

المعروف باللام وأما اسم الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل
 أل الموصولة وهي معرفة لاتعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب
 مثلا أو واقع عليه وكذا المقرر وان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة
 ولا يقعان موقع مابية لهما النصهم على انهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم
 الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل وأقام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف
 فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة
 عليه ولومع غير مفعول لا تدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله
 فأنكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فلا يظهر أن أنكر
 النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم تحيز) أي لشموله للجسم
 وهو المركب من أجزاء لا تحيز أو للجوهر الفرد الذي لا يتقسم فليس جسم (قوله
 ثم حيوان) لشموله لليس بماش من الحيوانات كالملك (قوله ما وضع ليستعمل
 في معين) كذا في المطول قال السيد أي المعبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال
 دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرة والمهمات وبها سائر
 المعارف فان لفظ أنا مثلا لا يستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا
 ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لا كانت في غيره مجازا ولا
 لكل واحد منها والا لا كانت مشتركة موضوعة أرضا عابدا فراد التكلم فوجب
 أن تكون موضوعة لفهوم كل شئ شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء
 من انهما موضوعة لكل معين منها ووضعوا احدا عاما فلا يلزم كونه مجازا في شئ منها
 ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولوضع ما يتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات
 لاحقا ن لا يبال لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت
 كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من في
 الاستلزام الى أن يتسلسل في ذلك بأمة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعروف
 بلام العبد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم
 النكرة والتكلام في معرفة ليست في حكمها وبأنه يستعمل في الجنس والجنس معين
 في نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها
 موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى
 واحد منها) أي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الاسم كسبأني وسواء
 كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله
 وهو المنادى الخ) أي بب على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بالحد وقت وال
 لم يحجز لزيادته (قوله ويقال له المضمرة) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شئ ثم مفعول ثم
 جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
 ثم ذور جين ثم انسان ثم رجل
 والضابط أن النكرة اذا
 دخل غير مانتها ولم تدخل
 تحت غير مانتها فهي أنكر
 النكرات فان دخلت تحت
 غير مانتها ولم تدخل غير مانتها
 فهي بالانضافة الى ما يدخل
 تحتها أعسم وبلاضافة الى
 ما تدخل تحتها أخص (و)
 الضرب الثاني (معرفة) وهي
 الفرع الثاني وهي ما وضع
 ليستعمل في معين (وهي
 ستة) أقسام الضمير والعلم
 وأسم الاشارة والموصول
 والمحلى بال والمضاف الى
 واحد منها وزاد ابن مالك
 سابعها وهو المنادى المقصود
 وتبعه المصنف في الاوضح
 وعمله انما ركز كذا كره له
 في باب المنادى كما سيجي
 الاول (الضمير) وبسأله
 المضمرة أيضا والكوفي بسببه
 كناية ومكنيا لانه

لانه من أضمرته أى أخفيتها فهو مضمروا ما الضمير فعلى حذو قوله هم عقدت العمل
فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) أى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف
على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليمه مراد النجاة بقوله هم بعض المعارف
أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذى تطرق الاحتمال
اليه أكثر وبهذا ينحل ما عترض به عليهم أبو محمد بن خرم حيث قال المعارف كلها
سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانه لا تقول عرفت هذا
أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف إن أفعل التفضيل لا يبنى بما
لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى
محاماهم تعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك
الانواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من
ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس
وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة
ما كانت فيه للحضور ثم للعهدى شخص ثم للجنس بقى هنا أمران الاول جعل الضمير
أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضع جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة
منهم اشار ح كما مر فى غاية الاشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعه لا ينبغى القول بأنه
أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعه بخلافه وقد يؤخذ من كلام
المصنف السابق فى بيان مراد النجاة بالأعرافية دفع الاشكال فليتأمل الثانى
جعل الموصولات من المعارف مخالفا لما ذكره الأصوليون من انها من ألفاظ
المعموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون
الآخر لكن ذكر الأصوليون خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة
فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أولا يدرى الحال بها وارجح
السببى الاول وقضيته انه ليس لها الاستعمال واحد حتى وهو العموم وان
الخصوص معنى مجازى لها افا لا شك فى حاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى
مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعها
لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو
الخصوص فى هذا الباب ويؤيدانها عندهم موضوع على الاشتراك انهم فى باب
المبتدأ أقالوا ان المبتدأ اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت العامة فى خبره وتلوا
ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتى

ليس بصريح والكناية
تقابل الصريح وقوله لانه
أعرف المعارف على الاصح
بعدم اسم الله تعالى ولبه
العلم ثم الذى بعده

للعوم ثم رأيت في شرح ألفية البرماوى له مانعه استشكل جعل الموصولان من
صنيع العوم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب الا
اذا قصد الابهام تهويل الصلة نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشهم من
اليم ما غشهم وهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لما قال ان المعروف له
هو أل ظاهرة أو مقسدة فيما ليست فيه كمن وما والعهد بنا في العوم كما يأتي
وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول
المدعى عومه بل في قلبه وقد العلم انما يخص محل عومه ولا يقطع عومه
كما عدت اعبادى الصالحين مالا عين رأيت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج
عبادى عن العوم بل انكبه فان قلت العهد يجعل المدلول معينا والعوم استغراق
بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجز له الامعينا
في الذهن لافي الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذلك بحسب الواقع
ولهذا قال البيانىون في التفسير بالموصول انه قد يكون لثنيه المخاطب
على خطابه نحو قوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا
فانه ليس التصود معينا في الخارج بل كل من ظن به هذه الصفة وقد يكون بالاعياء
الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوم باعياهم وبهم هذا
التقرير يعلم أن نحو فغشهم من اليم ما غشهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله
المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لاعداء خارجيا ولا
ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقدير اقامه فان قيل الحكم بانه معهود في المحلى بال
اشما هو في الاسم الداخلة عليه أل وهو الذي يقضي بعومه حيث لا عهد فلم لا قيل
بعومه ولو كان فيه عهد كافي الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد
انتمى بصفاته برمه لنفسه وكثرة قوائمه (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا
القول وعلى قياسه يقال قولنا منتها الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأل
وسبب أن المضاف في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم
ويحتمل انها ليست حرف ثنيه بل اسم فعل بمعنى خذ فية لاق به كذا أى وخذ
الباقى وعده كذا أى خذ المذكر ورأته في العهد والاخذ الى آخر المعارف (قوله
وضعا) خرج به قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يارب فاعل كذا وقولك عن
زيد الغائب زيد فاعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض ثم
(و) الضمير (هو مادل)
وضعا (على متكلم) كانا
(أو مخاطب) كانت
(أو غائب) كره ولا بد له
من مفسر فان كان متكلم
أو مخاطب ففسره حضور
من قوله أو غائب ففسره اما
معلوم أى متعقل في الذهن

فخرج لفظ متاكم فقله أو مخاطب أى شخص توجه اليه الخطاب به فيخرج
 لفظ مخاطب وقوله أو غاب أى شخص غير متاكم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
 وخرج بقوله المتاكم الخ الواحق فى إياى وإياك وإياه لانهم ادلة على التكم
 والخطاب والغيبة لآعلى متاكم الخ فهى حروف دالة على المعانى ولادلالة لها
 على الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا السكبان اللاحقة لاسم الإشارة
 وليس قول الشارح كانا وما بعده من جر السكبان الضمير المنفصل على حد ما نانا
 كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه)
 الضمير للقرآن فمعه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح
 كما عظمه بأن أسند أنزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير للخير بل وقيل لغيره فدعوى
 الامام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محمل نظر ثم انه يرد على كونه للقرآن ان من
 القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه
 عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال واجب بانه لا محذور
 فى ذلك بناء على جواز مثل أنكم مخبر عن متاكم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
 راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزاءه على التفصيل فيكون الاخبار
 بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حقيقة
 ضمن الجملة لآعلى التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء إشارة الى نفسه فى
 ضم من غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ما عدا انا أنزلناه (قوله مقدم)
 أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على مقدم فتارة يعود عليه
 لفظا وتارة يدبر من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغائب وتارة يعود عليه لفظا
 لا تدبر نحو عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم أى درهم آخر لا نصف درهم
 الاول الذى أخبر به عنه عندك ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من
 طين معنى آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى
 لا تسأوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم ثم قال قدسأ لها يعنى أشياء أخر منه ومرة
 من لفظ أشياء السابقة وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى
 فى الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويدكر مراداه أحدهما
 ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويدكر معنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
 ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والأشياء ليس له الا معنى واحد لا يمكن
 ما صدقانه متعددة وهى التى اختلفت بالارادة فى الآتيين كما اختلفت ما صدقت
 الدرهم فى له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى لى من له اتقان ولا يحتاج
 الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحدهما وهى وذلك كقوله سبحانه وما يعود

فخرج انا أنزلناه وامامه كور مقدم
 وهو الاصل لفظا وترتبة نحو
 واقع وقد رناه أو لفظا لرتبة

من معمر ولا يتقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي
يتقص من عمره ولا باعتبار افظه لانه لا يصح ان تقول لا يتقص من عمره معمر آخر
لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير
عاده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما يتقص من عمر شخص آخر فتدبره فانه
مما لم يحزروه فاغده ~~ب~~ اذا تعدت انهما اثر فالاصل توافقها في المرجع وقد يخرج
عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم احدا فان ضمير فهم لا أصحاب الكهف
ومهم لهم ودقاله ثعلب والمبرزوه مثله ولما جاءت رسالتنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا
قال ابن عباس ساء نظمه بقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم انه لا عيب على من
جعل في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في التيم الضمير الاول للتابوت والثاني
لموسى وانه لا حجة في ذلك ولا تنافر خـ لافا للزمخشري وان أقره المصنف في شرحه
بانت سعادوا السيموطى في الالتفات وهو عجيب منه لانه معترف بأن ذلك انما هو
الاصل وقد عدل عنه في التزويل كما مثلنا ولو كان فيه هجته وتنافر لصين النظم المعجز
عنه وعجبت من الزمخشري أيضا لانه اعترف به في قوله تعالى فن بدله بعلم ما سمعهم
فانما اشبه على الذين يبدلونه فانه أشار الى ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء
الواقع من المختصر والثالث راجع الى التبديل والى الايصاء المبدل المفسر وقد
أشار الى بضاي في آيته الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها
لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلاف في مخالفتهم واعلم ان اختلاف
مرجع الضمائر انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس
في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام
وآيته ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله فتخو
واذا نبلى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخرة رتبة لانه مفعول
ورتيبه التأخير عن الفاعل (قوله فأوجم الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا
متقدم رتبة لانه فاعل ورتيبه الفاعل متقدم على المفعول وغيره من الفضلات
وقبل فاعل أوجم ضمير مستتر وهو موسى يدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البديل
حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانه قول هو على نية تكرار العامل فهو من
جملة اخرى (قوله ذكرها في المغنى والشذور) وهو ضمير الشأن والفصحة والضمير
الخبر عنه يفسر بنحو ما هي الاحياء الدنيا أى ما الحياة الا حيايتها الدنيا والضمير
في باب نعم وربو باب التنازع ان عملت الثاني واحتاج الاول لرفع والمبدل
منه ما عدا المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مخنما) أى معرفة
(قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التكبير أو جازئه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه

فتخو واذا نبلى ابراهيم ربه
أورتيبه لا انظا فتخو فأوجم
في نفسه خيفة موسى أو متأخر
لفظ أورتيبه وهو منضم في
سبعة وانع ذكرها في المغنى
والشذور واعلم ان ضمير
الغيبه ان كان مرجعه
مختصا فهو معرفة لا قضية
ولا انه ما عدا قبل معرفة
مطلقا وهو ظاهر الحلاقة
هنا وفي الاوضح وقيل نكرة
مطلقا وقيل ان كان مرجعه
جائز التكبير فهو رتبة

لا يخص من عاذا اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بأنه
 مخصوصه من حيث هو مذكو رواتررض بأنه انما يتبع اذا كان المعود اليه مخصوصا
 قبل بحكم نحو جاني رجل فاكرمه بخلاف ما اذا لم يخص شئ قبله كره رجلا
 فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاني رجل فاكرمه) انما كان المرجع فيه جائزا
 التذكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان
 المرجع فيه واجبا التذكير لانه في المثال الاوّل تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي
 الثاني مجرور ورب وهو لا يكون في الفصح الا نكرة (قوله امام مستتر) انما يدا به
 لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخص ثم المتصل بالبارز عند خوف اللبس
 بالاستقرار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون
 الامر فوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور وفضلة
 لانهم عامة فعولان فخور والى الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استقام
 الفاعل واكتفوا بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون
 مأيا بقي دال على ما أتى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير ليس له صورة
 وهيئة في اللفظ أي التلغظ وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملقوط
 به وشمل التعريف المستتر جواز افانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة
 الاستتار لا صورته واذا برز صار ظاهرا فلا يضر ان له صورة في اللفظ على أن
 التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي
 وقول النحويين أي هو مثلا ايضا بقى العبارة عبر واعنه بالمرادف وأورد أنهم
 اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام
 من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين
 بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما
 سيأتي (قوله وجوبا) أي تقدير او جوبا أي دار جوب أو تقدير او اجبا فهو وصف
 مصدر محذوف لا تمييز والا كان محذولا عن الفاعل فيسلم أن الموصوف بالتقدير
 الوجود وهو فاسد (قوله وهو ما لا يتخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يتخلفه ذلك في اعرابه
 والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المتكلم وألحقها لان المضارع
 لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والنون وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة
 لان معناه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاثبات بالبارز انما هو للدلالة
 على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بأنه
 بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالتبعية والمبدوء بتاء الغيبة
 كمنه تقوم فانه مستتر فيه جواز او المبدوء بتاء خطاب الواحد والمتني والجمع فانه

نحو جاني رجل فاكرمه
 او واجبه فسكره نحو ربه
 رجلا وره رجل واخيه
 وعليه جرى في شرح الشذور
 (وهو) أي الضمير (اما
 مستتر) ولا يكون الامر فوعا
 وهو ما ليس له صورة في اللفظ
 بل يروي (كا) ضمير (المفتقر)
 اما (وجوبا) وهو ما لا يتخلفه
 ظاهرا ولا ضمير متصل
 وذلك (في) ثمانية مواضع
 أحدها وانما المضارع
 المبدوء بالهمزة والنون نحو
 (أقوم ويقوم) ثالثها
 المضارع المبدوء بتاء خطاب
 الواحد ويقوم

رابعها فعل الامر المسند
 الى واحد نحو استقيم
 خامسها أفعال الاستثناء
 كخلا وعدا ونحوهما نحو
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا
 عمر اسادها أفعال التعجب
 نحو ما أحسن زيدا ما بها
 اسم الفعل غير ماض كآثره
 ونزال نامها المصدر الواقع
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا
 زيدا وعد في الاوضع مما
 يجب فيه الاستئثار بفعل
 التفضيل نحوهم أحسن أنا
 فعل هذا كونه تسمية وهو
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
 في مسألة السكحل كما سيأتي
 (أو جوارا) وهو ما يخلفه ذلك
 كالرفوع بفعل الغائب
 أو الغائبة (في زيد يقوم)
 وهذا تقوم أو بالصفة
 المحضة نحو زيد قائم
 أو مضروب أو حسن أو باس
 الفعل الماضي نحو زيد
 هيات فالضمير في هذه
 الأمثلة مستتر جوارا بدليل
 جوار زيد يقوم أبوه أو ما
 يقوم الا هو وكذا الباقي
 (أو بارز) عطف على
 مستتر فهو وقسم له (وهو)
 ماله صورة في اللفظ ثم هو
 (امامتصل) بعامله

بيزولا يستمر (قوله المسند الى الواحد) خرج المسند الى الواحدة كقوى
 والمسند الى الاثنين والجماعة كقوى وقوم وافته بيزولا يستمر (قوله أفعال
 الاستثناء) قال ابن مالك وانما اتزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة تجزأ بها
 مجرى اداة الاستثناء التي هي أسل فيه وهي الافعال الخمسة لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذا بعد ما تجزأ مجزأ انتهى (قوله ونحوهما) اهل من فوائد العطف
 مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف لان عدم الانحصار في الخارج اذا الكاف
 ربما تكون باعتبار الافراد الذهبية (قوله افعلى في التعجب) لعلمه لم يصفه لها كاة
 هبة ما كتي به عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر ونحوه هيات العقب
 فلا يكون الاستئثار واجبا غير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أى
 الباقية على الوصفية ويشمل أفعال التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية
 كالابطح والاجر والساحب والصفات المذكورة وبعضى صاحب والنسب
 كدمشق (قوله نحو زيد هيات) في هيات ضمير مستتر جوارا عائد على زيد وهيات
 خبرية كون مرفوع المحل يزيد قد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم
 والاولى التمثيل بهيات العقب هيات وهو حينئذ من تو كيد الحمل وقد يقال
 الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالاعمال
 ونظيره انهم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومراهم لا حظ له فيه
 وحده فلا ينافى حكمهم في مواضع على حرف الجر مجروره بأنه مفعول أو نائب
 فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء
 الافعال أفعالها غير مفعولة أنها غير مفعولة لعمول يقتضى الفاعلية أو
 المفعولية فلا ينافى انها تكون مفعولة لعمول لا يقتضى ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن
 المستتر جوارا المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمر مضروب وبكر حسن والظرف
 نحو زيد عندك وعمر في الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكره تقسيم ابن مالك
 وغيره ونظيره في الاوضع فلما جتمع مع ما يتعلق به (قوله فهو وقسم له) ظاهر هذا ان
 المستتر ليس بممتصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسمين
 للشيء وقد جعل في الاوضع في باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز لا
 أن قال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل
 بخلاف أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقاه والمستتر فلا يلزم
 من كون المستتر مقسما كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أى ضميره
 صورة في اللفظ أو المعطوف به ويبنى أن يراد باللفظ ما يعبر عنه باللفظ المتناول
 الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ القائم بالذهن

والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر
بتخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر مصف بدلالة العقل والمحذوف زالت
عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلائلها أضعف من دلائلها كذا
قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على
ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيمكن في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو ملاية بدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به
بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمتصل في الافتتاح تمكن علة لا
وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يفتي عن مباشرة
الفعل من آخره لفظا وتخصيلا حتى يصير للجزء عنه فلا يقع مبدؤا به الكلام ولا بعد
الفعل منه ولا عنه ومراعاة المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينفصل
التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له نحو انت
وحكمهم بانه يبرز في نحو زيد هذا ضار بهم اخرج حتى صرح البدر ان مالك بانه فاعل
الوصف لما مر من أن التعديل جواز كراهية العبارة ولان البارز ليس بفاعل
بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك
هم ففعلوا قلت المراد أن المتصل لا يشع في أول الكلام على معناه الذي كان
عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضربتهم مفعول
به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لوضع أن يقال هم ضربت
على ان هم مفعول به الضمير بت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال
والانفصال ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المتفصل
فالاولى الجواب بان الضمير الغائب في ما ذكره هو اللفظ والخروف اللاحقة له
ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله
اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يحاورنا الا لذياري * قل في التسهيل هنا
وشذذ الالف فلا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يلزم الاختيارا
والاصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما
بعده من اقسام المعرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
ونحوه قلت ذاك مجاز وقرنته التمهيد على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان
بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا قال الناصر اللقاني الا ناد
في قولهم الضمير مرفوع حقيق اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالعنى
مرفوع برفع محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أما كن
وسميت مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية أي مواقع هي

وهو لا يبتدأ به ولا يقع به
الاختيارا وينقسم الى مرفوع
(كثافت) والى منصوب
(نحو) كذا أسركم و
الى مجرور (نحو) هاهنا غلامه
وينقسم أيضا بحسب
مواقع الاعراب الى ثلاثة
اقسام

ما يختص بحمل الرفع وهو أربعة أقسام (٢٠٩) كقوله والاف كقاموا والواو كقاموا والنون كقوله وما هو مشترك

بين حمل النصب والجر وهو
ثلاثة أي المتكلم نحو ربي
أكرمني وكان الخطاب
نحو ما دعتك ربك وهاء
الغائب نحو قال له صاحبه
وهو يحاوره وما هو مشترك
بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو
ربنا اننا معنا وكأعرف
فاننا لنكنا الخ (أو متفصل)
عطف على متصرف وهو قسم
له وهو ما يتدأ به ويقع بعد
الاختيار وينقسم إلى
مرفوع (كانا) للمتكلم
وحده وفروعه نحن له ووجه
غيره أولاعظم نفسه حقيقة
أرادعاء (وأنت) للخطاب
وفروعه أنت للخطابة
وأنتما للخطابين وأنتن
للخطابتين وأنتن للخطابتين
(وهو) للغائب وفروعه
هي للغائبة وهما للغائبتين
مطلقا وهن للغائبتين وهن
للائي (و) إلى منصوب
نحو (إياي) للمتكلم وحده
وفروعه إيانا له ووجه غيره
أولاعظم نفسه (وايانا)
للخطاب وفروعه إيانا
للخطابة وإيانا للخطابتين
مطلقا وإيانا للخطابتين
وإياكم للخطابين (واياه)

الأعراب كقوله حمل الرفع (قوله ما يختص بحمل الرفع) أي ضمير متصل يختص
بحمل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان
له حمل فلا يكون الرفع فلا ينافي أنه قد لا يكون له حمل كقوله فصلًا وقلة أنه
لا يحمل له وهو الإجماع وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سوابه
خمس كما في الأوصاف زيادة في الخطابة (قوله إتياء) أي تاء الأفعال أو نائبه وأطاعها
ليعم تاء المتكلم والخطاب وتبني على أن الضمير في التثنية والجمع مطلقا هو التاء
وما انفصل بها خروفاً على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لأن
فعله انما يتعدى إلى المفعول في فاسم مفعوله كذلك كقوله انما تشتركتنا في كذا فهو
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل فوصفاً متعريفه (قوله وهو نا
خاصة) يرد عليه أن الضمير الثلاثة المشتركين محلي النصب والجر قد تقع في محل
رفع أيضاً نحو عجب من كوفي أو كونك أو كونه فأنما أولئك أن نقول أن وقوع الضمير
فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيهما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الإصالة
والكلام أيضاً فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الباء قد تكون في محل رفع بطريق
الإصالة نحو أضر بي لاني في حالة الرفع للخطابة وفي حالة النصب والجر للكلام
وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على أنه مفعول
مطلق محذوف تقديره أخص على الأجمع من جوار حذف عامل المؤكد وينبغي
منع الحالالية لأنك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة أو التقدير علم وهو نا حالة
كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يتدأ به الخ) يعلم بالقياس
على ما مر في المتصل (قوله ووجه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم يمكن
مشروط بصاحبة غيره والظاهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله
مطلقاً) أي مذكر من كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والخطاب
اصطلاحاً فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكفى عنه بضمير الغيبة وكذا يكفى عن
الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى لأن الغيبة تستلزم الاختصاص
بجزيء دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه إيانا الخ) جعل
المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم أن يكون
اصلاً بصيغة المنصوب كلها إياي لأن الواحق كلها فيه لا حقة لصيغة غير مختلفة
وهي إياي بخلاف المرفوع فإياه أو نحن وأنت وهو صيغ مختلفة قد بد (قوله ولا يكون
الضمير المنفصل) (بجروا) أي بطريق الإصالة والتقديرية تعارض ضمير الرفع
مكان ضمير الجر نحو ما نا كاتب ولا أنت كانا (قوله لا يلزم الخ) عبارة غير لانه

للائي وفروعه إياها للغائبة وإياها للغائبتين مطلقاً وإياها للغائبتين وإياهن
للائي ولا يكون الضمير المنفصل بجروا إلا يلزم تقديم الجر ورعي الجار

في ذلك حروف تبين الاحوال
من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر
كلامه ان كلا من المتصل
والمتفصل أصل برأيه
وذهب بعضهم الى أن المتصل
أصل برأيه للمتفصل محتجا
بان مبني الضمائر على
الاختصار والمتصل أخصر
من المتفصل والضمائر كلها
مبنية لشبهها بالحروف
وضعا كالتاء في ضربت
والكاف في أكرهتك
ثم أجريت بنية الضمائر
كبحر مجراها طرد اللباب
وقيل لشبهها في احتياجها
الى المفسر أعني الحضور في
التكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج
الحرف الى لفظ يفهم به
معناه الافراد وأخصها
أعرفها فضمير المتكلم أخص
من ضمير المخاطب وذا
أخص من ضمير الغائب
واذا اجمع الاخص وغيره
غلب الاخص تقدم أو تأخر
ولما كان المقصود من وضع
الضمائر الاختصار والمتصل
أخص من المتفصل قال (ولا
فصل) للضمير في الاختيار

ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لان خافضه ما حرف أو مضاف
ولا يتقدم الجر وزر على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار
الح) أراد بان ان في أنت وفر وعاء في أنا قوله وما عداهما حروف تبين الخ اذ ليس
في أنا الذي للتكلم حرف بين حالا وانما فيه الالف وهي زائدة عند البصريين ومن
جمله الضمير عند الكوفيين وأيضون أنامة متوحدة لاسا كتنزيهت بعدها الالف
لشبهها بالكلام المعنى يقتضي أن الضمير في أنا أيضا هو التون الساكنة فتأمل فان
فيل كون الضمير هو ان وايا والواحق حروف تبين الحال بوجوب عدم صدق تعريف
الضمير على ان وايا اجيب بانهم على هذا ونسبها بالاشتراك للتكلم والمخاطب
والغائب وكل مشترك ذال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن
القرينة تلك الواحق والقرينة لا تقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول فان
قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك الواحق فلا
يكون الضمير ذال على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات لا يصدق
التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت ذال على
المخاطب بشرط اقتراحه بالواحق لان الخطاب مدلول الواحق والالم يصدق
التعريف حينئذ عليه فلي تأمل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمازني واختاره
ابن مالك ان الواحق اسماء مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو بالظاهر والاضافة
في قوله فايها وايا الشواب فايها ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود
بشده وذو ولم يبعدها إضافة الضمائر ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لاملازمة لها
أدعووا ضامتها اليه والمبني اذ لزم الاضافة اعرب وما ذهب اليه افرأمن ان
الواحق هي الضمائر وايا حرف زائدة عامة يعتمد عليها الواحق ليعضد عن المتصل
وما ذهب اليه الكوفيون من ان مجموعه ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأيه)
لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يدنى عليه سائر غيره به عنه والباء الداخلة
عليه للملازمة في محل نصب على الحال ويجوز أن تكون للسمية والرأس بمعنى
الذات من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا أى أصل بالنظر الى نفسها
لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقبل
لشبهها به الخ) وقبل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير مبنى لهذه
العمل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا لو اختلف اختلاف مرتبة
الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنا فعلنسنا وأنا
وهو وهو أنا فعلنسنا ولا يقال فعلت ما ولا فعلنا يقال أنت وهو وهو وأنت فعلت ما ولا
يقال فعلنا (قوله مع امكان الوصل) احتراز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله ويتمين الانفصال ان انحصر الخ (قوله فحققت وأكرمك) مبتدأ
 خبره لا يقال فيها وإنما اند محذوف أي لا يقال فيها منه أي من نحو وأني بالفاء
 لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ)
 محترز قوله في الاختيار والبيت لزيادة التبعي ومن زائدة وقوم مفعول وفأذ كرههم
 بالنصب جواب أنفي ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وجبا من حبيب مجعول لوصله
 بالي والألوصله بلهم أو فهم مفعول ثان ليزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا
 ولا الفا ولا ياء وهم في يزيد هم مفعول أول ليزيد وهم في آخر البيت فاعل يزيد وفيه
 الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون أنفسهم أو لا يزيدونهم
 خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضمير ين اسمي واحد فلا يجمع بينهم
 في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو اسما فليراجع المغنى في بحث على (قوله في
 ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب
 الفصل نحو العبد سأل زيد أياه أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو
 أعطاه أياك أو أياي وأعطاك أياي أو كان أعرف لكانه مرفوع فيجب الوصل نحو
 ضربته (قوله نحو سئلته) أي أسئله عطفيه أي فهو من سأل بمعنى أسئله عطفي لاجتماع
 استفهم (قوله لكانه فوالخ) فذيقال الانفصال اراجع لم يفرقه من ذلك فدل على انه
 ليس مربعا للانفصال وأيضا يشكل بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله ان
 يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع
 الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه للأنكار التوبيخي أي لا ينبغي ان يكون أي
 أنلزمكم تلك الهداية أو الحقبة أي أنكرهم على قبولها وقرتكم على الاهتداء
 أو اطال انكم لها كرهون بمعنى لا يكون هذا الا لزام (قوله اللهم الا أن يكون
 العامل اسما) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انما عطيك وعطيتك اياه
 والمصدر وسواء كان الاول مجرورا أو مفعولا لا يكون منصوبا بالاعتداء ثم
 والاخفش كما ذكره الرضي وإنما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيماولى
 الضمير المجرور أولى من الانفصال فيماولى الضمير المصوب لان الفعل أتقدم في
 اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما
 لمشابهة وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير تام بخدبل انه ذكره
 عقبه قبل ذكر التامخ وسكت عن الاسم من الفعل التامخ ويحتمل ان يلحقه كما
 ألحق الاسم غير التامخ به وهما شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حسي اياه كانه
 مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة ان لا يكون
 الضمير المتقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان

فحققت وأكرمك
 لا يقال فيها ما قام انارلا
 أكرمك يا الله وأما قوله
 وما أصاحب من قوم فاذ كرههم
 الا يزيدهم جبا الى هم
 فضرورة (الاي) صورتين
 يجوز فيها الانفصال مع تأتي
 الاتصال احدهما ان يكون
 عامل الضمير عاملا في ضمير
 آخر أعرف منه مقدم عليه غير
 مرفوع وذلك (نحو اللهم ان
 قولك لشخص في ع. د. سئلته)
 فيجب وزنها الانفصال
 (مجرورية) ومنه قوله عليه
 السلام ان الله لم يترككم اياه
 ولو وصل اقال لم يترككم وهو
 لم يتركهم من النقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث
 ضمات والاتصال برحان لانه
 الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا
 لم يأت التنزيل الا بقال
 تعالى ان يسألكموها
 أنلزمكموها اللهم الا ان يكون
 ذلك العامل اسما فالفصل
 أرجح نحو عجيبت من حبي
 اياه وكذا ان كان فعلا تامخا
 من باب طن نحو خلتني
 (ولم تنتسكه) فالفصل أرجح
 أيضا عند الجمهور لانه
 خبر في الاصل وحق الخبر
 الفصل قبل دخول التامخ
 ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط (قوله أخى حسبتك الخ) أخى ما مبتدأ خبره
 ما بعده واما مفعول ثان الفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده وليس منادى محذوف
 حرف النداء كما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة وهو مخبران نواحي صدره
 ملئت بما ذكر والارضاء النواحي جميع رجاو وزن عصا والاضغان جمع ضغن
 بكسر الضاء وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع اخنة بكسر الهمزة
 وهى الحقد ايضا فهو من عطف المرادف (قوله اذير بكم الله) أشار به الى أن
 تعاميل الجمهو ولا يتأق في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدأ والخبر في الاصل
 هو قوله فليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت يحجزه * ان لم تزل لا كساب
 الحمد مبتدأ * برأى صادق واخا لك بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
 فتحها وفيه الشاهد حيث لم يسبق اخا لك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في
 التسهيل ورفق بينهم وبين باب كان بان اضمه به هنا يحجزه عن الفعل من مصوب آخر
 بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الامر فوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل
 مباشر له فهو شبهه بما اضمر به ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن
 واتصال باب كان أكثر من خلافهما وخالفهم في الخلاصة فاختارهما الاتصال وعلى
 ما فيها فالمسائل ثلاث باب سلتيه باب خلتيه باب كنهه وقد ذكر الشارح وجه مغايرة
 باب كان لباب سلتيه وبذلك يغيىر باب خلتيه اسلميه ووجه مغايرة باب خلتيه ان
 الفعل في باب سلتيه يشترط أن لا يكون ناسخا ويغيىر ايضا بما مر من ابن مالك (قوله
 بأن ذلك يقتضى الخ) أى لان الاول مبتدأ فى الاصل وحق المبتدأ الانفصال واجب
 بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن
 يكون الخ) أى ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع فى المسئلة وهى
 القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذى يتأق
 اتصاله (قوله أو احدى أخواتها) هو ما فى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن
 الحاجب والذى جزم به أبو حيان فى شرح التسهيل فقلاعن البديع الغرة ان ذلك
 خاص بكنان وان الفصل معين فى أخواتها وقولهم ليسنى ريبك شاذ وعلى الاول
 لا تدخل كادلان خبرها يندركونه غير ماضارع والتادران يكون ماضيا فسطررد
 الشهاب اقامى فى ذلك (قوله نحو الصديق كنهه) أى نحو الضمير الذى يتحقق
 فى هذا الكلام ولك فى الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ)
 قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزرجي واللام موطئة للاسم والمراد بالانسان الانسان
 السكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالظربى الاولى والتقدير فخالفتك
 بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجع) الكون الاسم كالفاعل والخبر كالفعل

أخى حسبتك اياه
 وعند جماعة الوصل ارجع
 لانه الاصل وقد آمدن وبه
 جاء التنزيل قالوا نحو اذير بكم
 الله وورده الشهر كقوله
 بلغت صنع امرئ براخا لك
 وابن مالك اضطرب كلامه
 فتارة وافق الجمهو ورواية
 خالفهم ورد ما قالوه من كونه
 خبرا فى الاصل بأن ذلك
 يقتضى جواز الانفصال فى
 الاول وذلك يمتنع وما أضى
 الى الممتنع يمتنع والصورة
 الثانية أن يكون الضمير
 منصوبا بكان أو احدى
 أخواتها سواء كان قبله ضمير
 أم لا وبذلك فارتق الاولى
 (و) ذلك نحو الصديق (كنهه)
 وكأنه زيد فيجوز فى الهاء
 الانفصال (برجحان)
 كظنته كنه عند الجمهور
 ومنه قوله
 لو كان اياه قد حال بعدنا
 عن العهد والانسان قد يتغير
 وعند جماعة الوصل ارجع
 ومنه الحديث ان يكسبه فلن
 تسلط عليه وحجة الجميع
 ما تقدم

فكسبته كضربه (قوله وتعين الانفصال) أى انفصال الضمير القابل للفصل
والانفصال بنحو انما ضربت بك (قوله بالا) مثاله أمران لا تعبدوا الاياه (قوله
أوانما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احداهم انا ومثلى وذلك بناء
على ان ما كاتبة وقد يقال انما موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما
ولا يضرفوات الحصر المستفاد من انما لموصولة على طريق المطلق زيد يمكن فيه
المطابق ما على من يعقل غير ضرورية وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا
آيات شريفة بنحو انما أشكو بنى وخزنى الى الله قال ولو كان كازعم لكان التركيب
انما أشكو بنى وخزنى أنا قال الهاء السبكي والاصواب مع ابن مالك وان حاله يتلو
انما أشكو بنى وخزنى الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان
المحصور بهم اهو لا خيرا ظا والاول عليه أكثر الناس والثانى أجمع عليه البيانون
وحينئذ يصح ما دعاه لان الوصل يؤدى الى الاتباع وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى
(قوله أوقف بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدائكم استسلامكم فثلا
فلو نصب بمصدره مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربته
ومن ضربته الاياه ولا يجب الفصل الا اذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت
من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بأن
يكون المرفوع ضميرا لجوار اتصاله بأن يفصل بين المتضادتين نحو عجبت من ضربته
الامير بجرا الامير كقوله فان نسكا حهام طر حرام * في رواية جر طر وفي رواية قتل
أولادهم ثم كاهم بنصب الاولاد وجرا ثم كاهم كاعلى أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا اعتراض عليه (قوله أوقف جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هندسارها
هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كافي كافية ابن الحاجب ولا تكون
مسندة الى المستكن والبارز تأكيده اذ رفعه بالصفة صادق الامرين وكا الصفة
الفعلة اذا حصل اللمس نحو زيد عمر ويضربه هو كما قال ابن مالك والطلاق الصفة
مردود مجزئ * لئلا يدقائم أبوه لافاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل
الضمير (قوله أوقف عاملة) بنحو اياه لمن قال من أضرب ومنه فإياك اياك المراء (قوله
أو آخر) بنحو اياك تعبدوا ياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوي
الابتداء بنحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفى) أى او كان العامل حرف نفى بنحو ما من
أماهم وما أنتم مجزئ (قوله أوقف متبوع) أى فصل العامل عن اتصاله
بالضمير متبوع بنحو تخرجون الرسول وياكم واكرمهم حتى اياك فان أردت
حتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يميزه فيظهر الفرق بين العاطفة

وتعين الانفصال ان
بالأوانما أوقف بمصدر
مضاف للمصوب أو صفة
جرت على غير صاحبها أو
انضم عاملة أو آخر أو كان
معنويا أو حرف نفى أو فصله
متبوع

والخاتمة بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعاً له ليشمل مسئلة غريبة ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإياي فاتقون فإنه جعل إياي مفعولاً مقدرًا ما والياء في اتقون تأكيداً لهذه ضرورة وقوعها الضمير تابعاً ولم يفصل لاتصاله بالعمل لفظاً ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفعولاً عن مباشرة الضمير بمتبوع فبفتح من الفصل (قوله أو ولي وأومع) كقوله

فأبنت لأنك أخذت قصيدة * تكون وإياها هم أمثلة بعدى
(قوله أو أوما) أي أو ولي الضمير أوما كقولك أوما أنا وأما أنت (قوله أو أوما فارقة) كقوله

إني وجدت الصديق حقاً لا يالك فرفني فإن أزل مطيعاً
ولم يشل لام ابتداء وإن شمل نحو ان السكريم لانت لان الفارقة لا بد من لام ابتداء
عند أبي على الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان
السكريم لانت ليس من جهة اللام المحسولة بقوله من جهة كونه خبر لان (قوله
ان اتحد اربعة) وذلك بأن يكونا هيرى متكامل أو مخاطب أو غائب نحو علمني إياي
وعلمت إياك وعلمته إياه فان كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو علمني لم يحجز الفصل
(قوله وربما اتصالاً) من ذلك ما حكاه الكوفي من قول بعض العرب هم أحسن
الناس وجوهاً وانضمر هم وهما وهو قليل جداً والوجه الانفصال فان اتفقا في الغيبة
وفي التثنية كبراً والتأنيب وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاوّل مرفوعاً
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاء إياه وأعطاها إياها وهما كذا
والعلم **العلم** هذا ثاني المعارف وعن السكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره
ابن معطي ووجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العرف ولا كذلك الضمير
حتى قيل انه كلي لا جزئي ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولا به يعود على
التكرار ولانه قد يعبر برب (قوله ما وضع لعين الخ) أي تعييناً خارجياً وذهنباً
فيتناول علم الشخص وعلم الجنس وناقلاً العلم واضع باله نسبة اليه فيدخل المقول
من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له
كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها
بأوضاع متعددة والامور التي تختلف بالاعتبار قيد الحثية مراد في تعريفها فلا
حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد
الوضع حقيقة أو تفريلاً وحكم وغلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم
الغالب بقرمدين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك ولا يتنقض التعريف بالمعرف بل بالحقبة لان الانتفاض يتوقف على كونه

أو ولي وأومع أو أوما أو أوما
فارقة أو نصبه عاملاً في
مضمرة قبله غير مرفوع
ان اتحد اربعة وربما اتصالاً
غيبية ان اتحد اربعة وربما اتصالاً
رتبة (ثم) الثاني من المعارف
(الهـ لم وهو) ما وضع لعين
لاية اول غيره

موضوعا بوضع متعدد للخصوصيات وهو ممنوع لادلائل عليه لاحتمال انه موضوع
للفهوم السلكي أو للخصوصيات بوضع واحد فن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته
ودون ذلك خرب القناد (قوله نخرج بالمعين التكرات) لانها لا تعين مسماها من حيث
الوضع وان عرض بعد الوضع لاضر عارض كشمس وقمر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك
لزيادة قيد على وجه منع التكرات وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بأن المراد
وضع لمعين باعتبار تعيينه والتكرات وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله والصالحة
الخ) المناصب لقوله وبما هذه بقية المعارف الخ أن يقول والعرف بالصالحة لكل
واحد من افرادها فاذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه وقول التوضيح
فتخو الرجل انما يعين مسماها مادامت فيه أل مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل
في قولك الرجل لأل ولا مجموعهما بل أل قرية فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ)
أي قول بعضهم ومرفقه هو بيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخيصه الخ) أي
تشخيص مسماها وعدمه والتشخيص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض
التكرات فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصح وقبل الاعلام كلها منه وقيل كلها
مرتجلة قال أبو حيان التقسيم الهم ما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فنخرج عنه
انتهى وقد يدعى أن نعرفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ)
اشهر قوله استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل وكلام العلم ظاهر في عدم
اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل
علما أيضا كاسماء فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرجح
(قوله كعاد الخ) أشار إلى أن المرجح امام قياس بأن يكون موافقا لحكم نظيره
من التكرات وهو كثير كعاد وقيس قال في القاموس قيس من طرف أبو حنيفة
من اسم علم مرجح قيامي واما ما ذكر بأن يكون مخالفا لحكم نظيره من التكرات
كوهب فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضي أن يكون موهبا بكسر الهاء لأن ذلك
حكم كل مفعل مما فاعله واولاه مصححة وفي التسهيل العلم المرجح امام قياس
واما ما ذكره من أن يفتح ما يكسر أو كسر ما يفتح او يفتح ما يعل أو اعلال ما يفتح
انتهى فالشاذ بالفتح كحبب فانه مفعل من الحبب فالقياس يقتضي أن يكون محبا
بالادغام لأن ذلك حكم مفعل مما بعينه واولاه مصححان من مخرج واحد والشاذ بفتح
ما يكسر كاذ كر الشارح والشاذ بكسر ما يفتح كهدد بكسر فان القيد يقتضي أن
يكون معدى لا نظيره من التكرات المعتلة اللام يلزمه الشق كرم ومسي والشاذ
بفتح ما يعل كدين وكثرة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والباء
ألفا والشاذ بعلال ماحقه التصحج كداران ومهان والقياس دوران وموهان

نخرج بالمعين التكرات
وبما هذه بقية المعارف فان
الضمير صالح لكل
متكلم ومخاطب وغائب
وليس موضوعا لان يستعمل
في معين خاص بحيث لا يستعمل
في غيره لكن اذا استعمل
فيه صار جزئيا ولم يشركه
أحد فمما أسند اليه واسم
الاشارة صالح لكل مشار
اليه فاذا استعمل في واحد
لم يشركه فيما اليه أسند
واحد أو لصالحة لان يعرف
بما ذكره فاذا استعملت
في واحد عرفته وقصرته على
شيء بعينه وهذا معنى قولهم
انها كليات وضع جزئيات
استعملت لا يتقسم باعتبار
تشخيصه وعدم ذلك إلى
قسمين لانه (امشخصي)
وهو ما وضع لمعين في الخارج
لا يتناول غيره من حيث
الوضع (انريد) وشبهه
فدخل العلم العارض
الاشتراك كهمز ومسمى به
كل من جماعة وهو ان
مرئجل وهو ما استعمل
من أول الامر علما كعاد
وقيس وموهب ومنقول
وهو الغالب وهو ما استعمل
قبل العلمية في غيرها

كحولان وطوفان ودوران (قوله كنز الدخ) الأول منقول من مصدر والثاني من
اسم بهين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع
والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لم ينفه ان هذا غير صحيح لوجهين
أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما ان يكون من صمت فالأولى
من أصمت مفتوح الهمزة والذي من صمت مضغومها ومضغوم الميم وأصمت
بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمت بهاء التأنيث ولو كان فعل
أمر لم تلحقه هاء التأنيث وإذا التفتي كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال
في غير العلية تعين كونه من تجلجالتهمى وبحسب بانه جاء في صمت يصمت بكسر
الميم أيضا ولا حاجة لدعوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثير اما بغير
أفظها عند النقل ولحقاق الهاء الاعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من
جمله فعلية والثامن من جملة اسمية ولم يقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاله
الخاتمة بقى ان حكم المنقول من جملة الحكاية كفى الاوضح وغيره وفي حواشي
المتوسط للسيد مانعه جعل الشارح مثل تأبط شرعيا من قبيل المنيات الحكاية
على بنائها قيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علميا من قبيل علمية بل عنت
فسمار ايه من مبنى الاصل وان كانت أجزاءها مدعوية واما اذا جعلت علما فقد صار
المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كعلمك لكن لما
كان الجزؤالاخير من تأبط شرعيا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية
امتنع من ظهور الاعراب فيه افظا فصار اعرابه تقدير يا فيكون من العربات
التقديرية لانه من المنيات لكن الحكاية تقتضى التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ
مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بجمع الصرف (قوله وهو ما وضع لمعين
في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بثلث الزيادة من
بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا (قوله أى ملاحظ الوجود فيه) خرج
به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الاجناس
النكرات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانعه في اسم الجنس
النكرة مذهبان أحدهما انه موضوع للشرذمة والآخر وعلى هذا الاشكال
لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للاسمية
وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور والذهنى
وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازا معنى لا بد
ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله
ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور والذهنى وان كان حاصل لم يلاحظ في النكرة

كريدوا احد وحارث وشمر
ويشكر وأصمت وشاب
قرباها وزيد منطاني
(أو جنسي) وهو ما وضع
بين في الذهن أى ملاحظ
لوجود فيه (كأسماء) علم
سبع أى للاسمية الخامسة
في الذهن فهو في التعيين
كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة قولك أسامة أجراً
من تعال بمنزلة قولك الأسد
أجراً من التعال

بجـلـاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه
انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم
التعريف وثبوت المزوم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار
ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن
وليس مغاير له الا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليعتبر
عن سائر الصور الذهنية اذا الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفلة
عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله
يقال أسد أجراً من ثعلب) جعل الجرعة نظراً الى نفس الماهية بدون الملاحظة
للافراد لا يتخلو من خفاء (قوله أى بلاتعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم بمماصر
(قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدته وغيره او دخل في غيرها قيد التعيين
الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أى اعتبار الواسع
لان الدلالة انما تتوقف على اعتبار دون اعتبار المتكامل لان اللفظ اذا لم ينل
على معناه الوضعي اعتبره المتكامل وأراد هـ (قوله ومثلها في الابهام الخ) الا ان
التكررة تدل ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة فتخو ادخل سوف يتخلف
المعرف فتخو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والعضية مستفادة من القرينة
كالدخل مثلاً فهو كما هو مخصص بالقرينة فالجرد دون الالام بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية)
أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله حقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له
ابتداءً وهـ ذا معنى على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي
اماعلى مقابله وهوانه وضع لمردهم فليس استعماله معروفاً بلام الحقيقة حقيقة
كما حققه السيد معتزله اطلاق السعدانه حقيقى لانه اذا كان موضوعاً للفرد
مهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة اراد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً وفيما ذكره
الشارح بحث وهوان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام
الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض اطلاقه
من حيث الحقيقة بشرطها كما مرحت به عبارة ولا يخفى ان مال هـ اذ هو
الطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المهم فلا اشكال واوردان
تضييقاً لكون الاستعمال حقيقة بما حيث كان هنالك الحمل على الحيثية مجازية
زيد في نخور يد حيوان حيث لوحظ ز يد من حيث خصوصه لامن حيث استعماله
على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بجمع انتضائه ذلك بل انما يقضى

ودليل اعتبار التعيين في علم
الجنس اجراء الاحكام
اللافتية لعلم الشخص عليه
كنهه من ال والاضافة
والصرف مع سبب
كالتأنيث في أسامة وعماله
ومجيء الحال منه كهذا
أسامة مقبلا وعدم نهته
بالسكرة واما اسم الجنس
التكررة المعبر عنه في الاصول
بالمطلق فهو موضوع للماهية
مطلقاً أى بلاتعيين كأسف
اسم الماهية السبع فقال
أسد أجراً من ثعلب كما يقال
أسامة أجراً من ثعلب ويعبر
عنه بالتكررة أيضاً لكان
الفرق بينهما بالاعتبار ان
اعتبر في اللفظ دلالة على
الماهية بلا قيد يسمى اسم
جنس ومطلقاً أو مع قيد
الوحدة السابقة يسمى تسمية
ومثلها في الابهام المعرف
بلام الجنس بمعنى بعض غير
معين فتخو ان رأيت الاسد
أى فرداً منه ففكرت فيه ثم
استعمال علم الجنس أو اسمه
معرفاً ومذكراً في الفرد
المعين أو المهم ان كان من
حيث اشتماله على الماهية
حقيقة والا فمجاز ومن
العلم ما كنى عنه

مجازية لفظ الحيوان وزيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه
 من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لعلام الاناسى من باب
 اسماة لانطلاقهما على كل علم منهما فموضوعان لحقيقة اعلام اناسى من عقل
 فانها حقيقة ذهنية كان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسماة واستشكل
 كونها علمين لما ذكر بأمم ألفاظ فاذا قلت قال زيد جاعنى فلان فعنا جاعنى مسمى
 فلان وانما سمى فلان نظ وليس هذا كزيد فى جاعنى زيد لان مسماه ذات وأجيب
 بان معنى جاعنى فلان جاعنى مسمى مسمى فلان فكما صح الإسناد الى لفظ زيد والمراد
 مسماه صح الإسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطابقة)
 أى التى لم تقيده بعد ودمد كورا ومحمدوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل
 على علميتها ان كلامها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا انضم الى العلمية
 ما يتبعه منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله
 والاصح راسمها الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فافهم قالوا انها اعلام توهمت
 فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للجمع الصفة ثم غلبت فصارت كالديران ما لبست
 مشتق من معنى القطع والجمعية من الاجتماع وبقاها من الواحد والثاني
 والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انها غير اعلام ولا مائة للتعريف فاذا
 زالت صارت نذكرات (قوله وان التسمية الخ) أى والاصح ان التسمية غير مطابقة
 لا يبطاها وقيل يبطاها تسمية غير الترخيم ورد ابن جنى بقوله * وكان خريث
 فى عطاء جامدا * يريد الخارث بن وعلة قال فلو كان منكر الادخل عليه أل
 (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف فى حواشى
 الالفية ما نصه وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التمثيل بالسكنية والاسم ان اسم
 الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيرهم من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو
 ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الاصل فان ذلك قد يقصد تبعاقاله السيد فى حواشى
 الاصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار الاقب بالمدح انما هو من جهة ان له فوهما
 آخر يلاحظ فى الجملة وبلغت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل
 المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير
 علمى لم يمتدح فبه اشعار فاندفع ما ردد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد
 بصفة كمال كما اشتهر جاتم بالجوذ فانه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون اقبا والتمامه
 بعيد نعم اذا سمى شخص آخر بزید بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه اقبا وبهذا
 يعلم وجه التعبير باشعرون دل أو وضع لأن العلم انما يوضع لتعيين الذات والمراد
 اشعار قوى بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضى وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض
 الاعداد المطابقة والاصح
 ان أسماء الايام اعلام
 ولا مائة الجمع وان التسمية
 مطابقة لا يبط العلم (و)
 العلم (هو) باعتبار ذاته
 شخصيا كان او جنسيا (اما
 اسم) وهو باعتبار السكنية
 واللقب كـ (مثلا) من زيد
 واسماة (أو لقب) وهو ما
 اشعر برفعة المسمى (كزین
 العابدین) أو بضعته كـ (بنة
 الوقة أو كنية)

من نفس اللفظ والكنية صادق على نحو أي الخير وأي اهب فليزم أن يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللفظ في نحو كرز والكنية في نحو أي بكر ولا مانع من ذلك وبواقته قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحقيقة فاشجار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يصرف قول الشارع والفرق بينها وبين اللقب الخ يحول على غير مادة الاجتماع بقى هنا شي وهو ان ظاهر كلامهم ان ما أشعر بما ذكرنا من ماصدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض على أنه افر بقبه في تكتينه بأي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسم لا كنية وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينها ما اعتد سارى أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أي لا شمارهما بالمدح اشعارا فويا وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ماصدر باب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الاشعار وعليه تكون الاقسام متباعدة ولا يكفي في ثباتها اعتبار ان ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشهر لقب أو صدر كنية لانه يبقى ان ما أشعر وصدر كأي الخير يصدق عليه تعريف الاخيرين ففقطن (قوله وهي ماصدر باب أو أم) أي علم مركب مضاف مصدر بذلك فخرج بالضاف نحو قولك اب لزيد جاء اذا سميت به أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الأول لا إضافة فيه والثاني الاضافة لجزء العلم لانكاه وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ماصدر باب أو بنت كبن داية للغراب وبنت طبق النوع من الحيات (قوله تصريح باللقب الاناث) فيه نظرفة مصدر حوا في قول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بان عنيزة لقب فاطمة المأداة على طريق الترخيم في قوله افاطم هلا وبان ماء الهم لقب أم المنذر اشهر به وورد ان لقب الصديقة رضي الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كطه بلوندم توهيم ان المراد معناه الاصل وذلك مأمون بتأخيره فلم يعد له عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شي من معنى التعت فلوا في به أولا لا غنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقصيته أيضا ان الكنية التي من افراد اللقب كأي الخير على ما سر يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضى (قوله غالبا) احتراز عن قوله بان ذلك لكب عمر اخبرهم حسبا فان تقديم اللقب شاذ عما اذا اشهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كائن عليه ابن الانباري ومنه عند المسج عيسى وقول الشاطبي وقول عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان) قال شيخنا العلامة أو تو كيد اولم أر من صرح به وذلك داخر في تعريف التوكيد

وهو ماصدر باب أو أم
(كأي عمرو وأم عمرو)
قال الرضى والكنية عند
العرب قدبة صدرهم الله عظيم
والفرق بينها وبين اللقب
معنى أن اللقب يمدح الملقب
به أو يذم بمعنى ذلك اللقب
بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المعنى بعناها بل يهدم
التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تأتف من ان
تخاطب باسمها فافادة
ليس في كلامهم تصريح
بالتعريف الاناث وانما
مصرحوا بكنيتهن (ويؤخر
اللقب) في اللفظ (عن
الاسم) غالبا اذا اجتمعا
ويجوز (تأبعاله) في اعرابه
بدلا أو عطف بيان (مطلقا)
أي سواء كانا مفردين
كسيد كرز أم مركبين
كعبد الله زين العابدين أم
مختلفين افسرادا وركبا
كرز يد زين العابدين وعبد
الله كرز وكأي عز ولا اتباع

يجوز القطع من التسمية ما برز خبر المبتدأ محذوف جوازاً أو نصبه (٢٢٠) مفعولاً لفعل محذوف (أو محذوفاً

بإضافته) أي الاسم إلى
 اللقب جوازاً مراد بالاول
 المسمى وبالثاني الاسم ان
 أفردا وذلك (كسعيد
 كرز) فيجوز فيه حينئذ
 الاتباع للاول وهو الاقرب
 والقطع عنه كالمركب
 والاضافة حيث لا مانع منها
 وهي الاكثر وجهور
 البصر ينوب جوبها أخذاً
 من اقتضاسه ويؤيد على
 ذكرها ووافقه ابن مالك
 في الانفية وخالفهم في
 التسهيل واعتد في شرحه
 عن سيبويه بأن الاضافة
 لما كانت على خلاف
 الاصل لان الاسم واللقب
 مدلولهما واحد فيلزم من
 اضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج
 الى تأويل الاول بالمسمى
 والثاني بالاسم حتى يخلص
 من اضافة الشيء الى نفسه
 والاتباع والقطع لا يجوزان
 الى تأويل ولا يوقعان في
 مخالفة أصل سيبويه
 استعمال العرب للاضافة
 اذ لا مند لها الا اسماع
 بخلاف الاتباع والقطع
 قائمهما على الاصل واستغنى
 بالتسمية عليهما عن التسمية

اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الاول بلفظه أو مرادف واللقب مرادف للاسم قال في
 بعض مشايخنا عمل اللقب لما أشعر بحدح أو دم كان غير مرادف فلم يربطوه فكيف
 فأورد عليه الكيفية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم اعراهم أو كيد ابل كاذبان
 يعين فيها ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر
 من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج الى تحوير (قوله يجوز القطع الخ)
 طاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسبأ في باب البدل النص على انه يقطع
 جوازاً وجوباً واستحساناً وأما البيان فلم أره مافيه والظاهر انه كابدل لانه أخوه
 فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرفع رفعاً مستقلاً أو ينصب
 كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الاشياء يحكي عن بعضهم في البيان ومسئلة
 في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك الامعنى القطع الاصطلاحي
 (قوله محذوف جوازاً) قياس ما قلوه في التمتع المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً
 وجوباً وكذا الفعل وان سكت الشارع عن وجوب حذف الفعل (قوله
 أو محذوفاً بإضافته) أي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح
 هو المضاف لان السبب أهم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين
 (قوله مراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من اضافة المسمى الى الاسم
 فعني جاعني سعيد كرز جاعني لقب هذا القبط وانما لم يعكس ويجعل من اضافة
 الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم ينسبون الى الاول مالا تصح نسبته الى الالفاظ
 نحو ضربت سعيد كرز انهم قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الاول
 مالا تصح نسبته الى المعاني نحو كذبت سعيد كرز فليمتثل أقول هذا شيء خارج عن
 القاعدة نأشئ من القرينة الخارجية كما يشهد بقولهم كل حكم ورد على اسم فهو
 على مدلوله الاقرية (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الاضافة اذا كان الاول مفرداً
 والثاني مركباً والوجه خلافه وفقاً للرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أولهما
 جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً
 كقلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكمر والشمع والجادق
 (قوله وهو الاقرب) اعرج وجه الانسية ما يلزم على الاضافة من المحذور الاتي
 في رد ايجاب الاضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الاضافة بان كان
 في الاول آل فليس الاتباع وفاة نحو الحارث كرز ذكره أبو حبان وغيره
 والحصر اضافي أي لا الاضافة والافاق قطع جائز كما هو صريح كلام الشارع اذ لا مانع
 منه (قوله بن سيبويه) جواب لما في قوله بان الاضافة لما كذبت الخ (قوله كنت
 في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب

عليهما ما اذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار امتناع

اعتناع تقديم القلب على الكنية راب الكنية التي من افراد القلب كالقلب المحض
 (بالاشارة) هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أولها لان تعريفه بالعين
 والقلب وغيره لا يعرف الا بوجه واحد ولا نه لا يقبل التنبه كبر مطاغا بخلاف المظهر
 والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الآتية كما تسمى
 بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها ايمان (قوله واشارة اليه) أى حسية بالحوارج
 لا عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للمعهود
 عليه والمظهر التكررة يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد
 معين فلا يطردها التعريف ان كان قضية هـ ان تكون أى الاشارة اليه من جملة
 الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كإيدل عليه اخراج اسم
 الاشارة بمطابقا من تعريف العلم باسم معين انسمى مطاغا ولو كانت من جملة الموضوع
 له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية
 التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار به هذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان
 أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصغيره كالمشاهد قال الرضى
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه
 الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية الحسية مجازا لما
 بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد أعني ذلك ونحوه اذن كضمير
 الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى مقوله
 انتهى ولما تاملت صريحه بالتجوز في البعد مع تصريحه بالوضع له الا ان يكون
 ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة للحدودة الاصطلاحية الواقعة في التعريف
 لغوية فلا دور (قوله املاشرا دلخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا
 اقليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزبدوه ونحو ذلك (قوله لذ كر المفرد)
 أى ولو حكاه نولك ذا الجمع رذ الفرق بقول المصنف في حواشي اللفظة وقد
 يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس
 كيف يبيد * والى كل شئ وذلك في حيزا على القول بأن كلامهم باق على أصله ولا
 يرد على كونه الماذ كر قوله

ثبتت نعى على الشجران زاوية * سقيا ورعي الماذ العائب الزاوى
 لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الزمخشري الاشارة للصفة مثل ذلك
 الكتاب مردود فبال الصفة ذكرت (قوله وذى) بكسر الهمزة ثم ياء ساكنة عن
 أف ذا (قوله وذى) بمنزلة ياء ذى ما عوقفا البيان الياء ثم أجرى الوصول مجزأ
 (قوله وذى) بقاء مكسورة متلو بفتح عن ذال ذى فباء ساكنة فبفتح الجمع بين البدلين

وبليه الآخر معا يا غرله
 مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع
 الثلاثة وقد مدت الكنية
 على الاسم ثم جىء بالقلب
 فيظهر وجوب تأخير القلب
 عن الكنية كما يؤخذ
 من كلامهم وان لم أر
 في ذلك نقلا لانه يلزم من
 تقديمه على احدهما تقديمه
 على الاسم نفسه وهو ممنوع
 (ثم) الثالث من المعارف
 (اشارة) على حذف مضاف
 أى أسماءها حذفه
 لقرينة الدالة عليه وهى
 ما وضع لمسمى واشارة اليه
 والاشارة اما المفرد مذكر
 أو مؤنث أو ثنى كذلك
 أو لجمع كذلك فهذه
 ستة الا انهم اكتبوا
 بالاشارة الى الجمع المذكر
 والمؤنث لفظ واحد فصارت
 الاقسام الوضعية لاسماء
 الاشارة بحسب من هى له
 خمسة وان تعددت ألفاظها
 بعضها كما سيجىء (وهى
 ذا) لذ كر المفرد (وذى
 وذو ذى

التاء والياء (قوله وته) بناء مكسورة مقلوقة عن ذال فيها (قوله وتا) بقلب
 ذال ذاتاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشتباع
 (قوله بالضم) قال المصنف فى حواشى الفهمل هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء
 ولست على يقين من ذلك فان صح قسكون حركة التاء الساكنين وهو ظاهر كفاق
 وقال أيضا الإشارة ذوا التاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء لفرق
 وليست بصفة (قوله المفرد) أى ولو ككلمة قولك ذى الجماعة وذى الفرقه رضى
 الطائفة (قوله وذان وتان) اما دار فتثنية ذوا مثنى فتثنية تالا من أحدهما
 ان يكون المؤنث كذلك كرونا نظيره ذال فتثنية هى المثناة دون غيرها والثانى انها
 التى تثبت فى أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السبراكى
 انه يصلح ان يكون تثنية لتساوق وته وانهم لم يمتواذى وهذه لتلا بتس المؤنثان
 بالذكرين (قوله ويشار بالاقل منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف
 بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين
 فى الاول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ويعتبر ان المعنى وذان وتان ثابتان
 للمثنى فى حالة الرفع وذان وتان ثابتان فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الباء جارا
 ونصباً من ثوب الجزى اسكبه (قوله والاصح الخ) أى لقيام عمله البناء فيها كما
 فى المفرد والجمع وهى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقبل ذيان
 والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية العرب
 المبنية عليه تميزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر
 ولا سند له الا ما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التى هى
 من خواص الاسم معارضة شبه الحرف كما عارضت اضافة أى شبهة فأعربت
 ودعوى ان هذه الأسماء مما توغل فى شبه الحرف ومما شبه ذلك بمعزل عن الاعراب
 ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تمت وينت
 بها وانعمر (قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك ان يمنع انما
 لا تقبل تقدير التكبير وان لم يقبل التكبير (قوله وكلاهما فى الاوضح الخ) حاصله
 الاعتراض عليه بأن ساذ كره ملحق من قولين ويحاج بأن الوصف بصورة المثنى
 لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية امرانه
 موهم فالتلفيق ممنوع (قوله بمدود او مقصورا) حالان من أولاً ومجى عالين
 متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصود والمدود ضرر بان من
 ضرر و بالاسماء المتكثرة لا يقالان فى الافعال والحروف فقوله هم وهؤلاء
 مقصور ومدود تسحق فى العبارة كأنه لما تقابل اللغتان فهما قالوا ذلك مع ما فى

وته) باسكان الهاء وهى
 وتسمى وتا وذو ته بالاختلاس
 وذات بالضم للمؤنث المفرد
 (وذا وذاتان) ويشار بالاقل
 منهما للمثنى المذكور
 وبالثانى للمثنى المؤنث
 ويعربان (بالالف رفعاً
 وبالياء جراً ونصباً) عند
 القائل بتثنيتهما حقيقة
 والاصح وعليه ابن الحاجب
 انهما مبنيان جئ بهما على
 صورة المثنى وليسا بتثنيين
 حقيقة لان شرطاً للتثنية
 قبول التكبير كمر وأسماء
 الإشارة ملازمة للتعريف
 فى حالة الرفع وضعا على
 صيغة المثنى المرفوع وفى
 حالة الجر والنصب
 وضعا على صيغة المثنى
 المجرور والمنصوب وكلامه
 الاوضح عند أنواع الشبه
 بمعنى انهم لنا قولاً يقول
 ناعراهم ماع عدم تثنيتهما
 ولا قائل به بنه عليه العلامة
 خاله (وأولاً) بمدوداً
 ومقصوراً

جاء التنزيل نحو قوله تعالى
وانصرا لغة أهل نجد من
تميم وقيس وربيعة وأسدا
ذكر ذلك الفراء فى لغات
القرآن ولم يخصه بقم كاهو
صريح عبارة الاوضح
ولا كثر مجيئه للغة لا وقد
يحيى لغتهم كقوله
والعيش بعد أو ثلث الامام
وهذه الافاظ المتقدمة فى
المشار اليه القريب (و) اما
(البعيد) فيشار اليه بها
لكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية فى
الآخر تدل على البعد ولا
فرق فى الكاف بين أن
تكون (مجردة من اللام)
فى جميع أسماء الإشارة
(مطلقا) أى سواء كان
المشار اليه مفردا أم مثنى
أم جمعا وهذه الكاف
تصرف فى الكلام تصرف
الكاف الاسمية غالبا
لبيتين بها أحوال المخاطبة
من افراد وتثنية وجمع
وتذكر وتأنث كما يتبين بها
لو كفت أسماءا فتفتح للذكر
وتكسر للمؤنث وتصل بها
علامة التثنية والجمع
فالمخاطبة خمسة أحوال
وان كان أصلها ستة وقد

أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله
لجمعهما) أى موضوع لجماعة المذكور والاثنا فالمراد بالجمع الجماعة وهى
الآحاد المجتمعة لتلايتهم ان أولا جمع أو المراد بالجمع المفرد المذكور والمفرد
المؤنث لا لجمع ذين وتبيلان أولا ليس بجمع وان أطلق عليه الجمع مجازا (قوله
والعيش الخ) مجزئيت بحر يرصد * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق
بمخوف حال من المنازل على تقديره ضاف بين الظرف ومجروره أى كائنه بخدمه فارقة
منزلة اللوى واللواء عمد ودونصره للضرورة والشاهد فى أو ثلث حيث أنه نعمله
فى غير العفلاء وهو الايام ويروى الاقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا
بالكاف) قضية المطابقة ان الكاف تلحق بجميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها
لا تلحق منها الا فى تناوذى قالوا تبت وتلك وتلك تكسر التاء فى الثلاثة وتبت وتلك
بفتح التاء فى ما وتلك وذلك فقد أوردتها الزنجشرى وابن مالك فى الصحاح لاتفـ
ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار للقرىب ذواللام اعظمه المشير نحو ومالك بيمينك
يا موسى واعظمه المشار اليه بنحو ذلكم الله ربى ونحو ذلك سكن الذى لمتنى فيه بعد أن
قأن ما هذا بشر او المجلس واحدا لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ويستعار
للبعيد المجرى لحكاية الحال نحو هذا من شعته وهذا من عدوه وقد يتعاقدان مشارا
بهم الى ما واما كقوله تعالى ذلك تلهو ثم قال ان هذا هو القصص كذا فى الجامع
وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلافظ الغائب
وذلك اذا كان المشار اليه لفظا معمو عالانه باللفظ به زال سماعه كقوله تعالى
كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المتسل الحاضر وقد يذكر
البعيد بلفظ القرىب تقرىب الحسوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله
نصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم باشباع ضمة الهكاف
كقوله * وقد يكون القول الاذلك (قوله غالبا) إشارة الى اللغتين الآتينين (قوله
خسة أحوال) أى وان كان أمما هامة وقوله وذلك خمسة وعشرون أى حاصلة من
خسة أحوال المشار اليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطبة الخارجية ولا شك
ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية
للمشار اليه فى الاحوال الخارجية للمخاطبة فلو ضربت الاحوال العقلية
لاحدها فى الاحوال العقلية للأخرو وأسقطت القسم من المتداخلى لزم أن تكون
الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى به فمهم وذلك لانه اذا ضربت
السة فى مئاه حصل ستة وثلاثون سعة منها اثنان مضروبة فى ستة باثنى عشر
غالبية اذن ان هذه طريقة صحيحة فى الحساب فالموجب لاختلالها وقد بحثت مع

تقدم ان المشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون ضرورة بحسب التقسيم الوضوح

السكاف في ذلك لعدم محل
الهامن الاعراب لاتنفاء
الرافع والاصب والحرف
الجار واتنفاء المضاف لان
اسماء الاشارة لاتضاف
لانها لاتقبل التنكير
والمضاف لابد ان يكون
تذكرا حتى لو كان معرفة
نوي تنكيره لاجل الانساق
وفي السكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى ان تختص
لاختلاف احوال الخطاب
وهذه هي النسخة الثانية
افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها فيكون
المقصود بها على هذه اللغة
التبعية على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مذكورة
في التأنيث فلها على هذه
اللغة حالتان أو (مقرونة)
تلك السكاف (بها) مبالغة
في البعد (الا) في ثلاث
مسائل (في المتى مطلقا)
من غير تقييد بلغة دون
أخرى ولا فرق بين تنبيه
المذكروا المؤنث (وفي الجمع
في لغة من مده) وهم
الحجازيون دون من
قصرهم من أهل نجد كعيس
سهم وأسد وأما بنو تميم
فلا يأتون باللام كاهل الحجاز

جماعة من الفضلاء فلم يحجبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في
الستة بل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الالفاظ الخارجة ستة وعشرين والله أعلم
قوله وانما حكموا (الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الحلية من الاعراب الحرفية بديل
أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا يحمل له من الاعراب ثم في الحصر نظر فقد قال
عضدهم والحايل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وذلك الفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حروفا مع
انه بقي فيه النصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضى عليه ان لنا أسماء
كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك
وأجاب بان بينهما فرق لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى
معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للعرف هو الذي لا يدل الاعلى معنى في غيره
وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو
كان اسما لم يتنع ذلك كافي كاف ضربت (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ) انه ذلك
خير لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لاجل انهم مع ان
المراد بالجمع أو أنهم خطوطوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فساكنه قيل يا فريق
أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفمعة والفرقة وقال الرضى
وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك ان خشى العنت منكم ذلك
ادنى أن لا تقولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كالسبيته بتأويل المتى والجمع بالذكور (قوله بها) أى
باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يقص وانما حركت بالفتح كسر لساكنين وكذلك في تلك لان الباء التي بعد الفتحه
قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فدخلت اللام التي فيها على في ولم تحرك الباء
بالكسر لاجتماع الكسرتين والباء اذن بل بقيت على ساكنها فحذفت الباء لساكنين
وأما ذلك بقالب ألفه بـاء فمعة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك
مشكل لانك تقول ان ذا الاشارة والسكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف
زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قواهم ولزمك أن لا تقول ذلك البعيد
لان الذي أفاد البعد اللام ولو كنهه لا يراه فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الامع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الامع ومع المتوسط ولم
يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤثر في الاشارة

اليه بحرف الخطاب ليقظ له ويتنبه لحمله بالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذا يازيد
فأفهمه كذا في التذكير للصنف وفي قوله ان قلت حرف زائد وال على البعد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكداً لبعد
الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانعه ومن ثم اتجه لناظم في
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت لا بعد كقبل كانت حرف معنى بمنزلة
الكاف وتحتو على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذلك السببي قولاً غير يمان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال للمجرد
التوكيد لبعد المشار اليه بعد الخطاب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبني
على انها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام طلقاً) يستثنى
منه الجمع كما صرح به الاثموني في شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال
الماميني ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم ذكر وأضف الى التنبيه ليتضح المراد به أقوله * ع لار بدنا يوم القي رأس
بدكم * لا يصح أن يضبط همزة بعد الالف اذ ليس لناها تكون للتنبيه أصلاً
واعلم أن دخولها للتنبيه المجرد من الكاف كثير والمفردون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المفردون بالكاف في المتن والجمع فلا يقال هذا انك ولا هؤلاء انك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الامر بتيان وقد ورد في السماع بخلاف من قال
في قوله * من هؤلاء انك الضال والسمر * وهو غير مؤلف وقد يجاب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطرداً وهذا لا يرد مع ورود بيت بخلافه وانه يجوز فصلها للتنبيه
من اسم الاشارة المجرد من كلف الخطاب بان واخواته من الضمائر كثير ان نحو
ها أنتم أولاً ولا يقال ها اناذال لانه غير مجرد وخلقها له قليل وأما ها اناذال
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثير بالكا ونحو أهكذا عرشك * وما هكذا يا سعد
تورد الاب * وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم
الله آمين في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لاها الله ذاقا لقطع الهمزة
ووصلها وكلامه مع اثبات الالف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قابل على ما قاله
الماميني والذي في الرضى والتسجيل أن الأصل بغير الضمير قليل (قوله كراهية
كثرة الروائد) علامة تنوع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علته لانها تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو ممتنع فبالكاف فانها تجتمع مع هاء وهي للتوسط
أوالبعد وقيل لانه يتوهم انهما كلتان ها كلمة وكلمة (قوله لاسكن الجمه وراخ)
ورده ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام طلقاً (وفيها
تقدمه) من أسماء الاشارة
(ها التنبيه) بألف غير
هموزة كراهية كثرة الروائد
قوله هذا ولا يجوز هذا
لأن وسميت الهاء ها التنبيه
لأنها تنبيه الخطاب على
المشار اليه ونفسية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
مرتين قربى وبعدى وهي
للمرة ان مالاً وغيره من
الحققين لكن الجهور على
انه ثلاث مراتب قربى
وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهي
المفردة بهم في غير المتن

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يهبط الضليل إلا أولئك
 فأشار بأولئك وأولئك إلى شيء واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام لا يبعد وذو الكاف
 دون اللام لذي التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض بالحل فدل على الترادف
 ومنها أن الحجاز بين لا يأتون بهم ما عاقلو كان كما قال الاكثر لم يسخ ذلك وأما غيرهم
 فخشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا يبعد وقال المرادى هذا الوجه أفواها قال
 بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتمهين أن لا
 يعلم غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد
 فلمعله لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية
 والنون من ذين وتين شديدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا
 (الموصول) هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطلعها المتكلم
 على العلوم عند مخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة بخلاف
 النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فعنى
 أقيمت من ضربته على الموصولية لقيمت الانسان المعهود بكونه مضر بالث وكفى
 الموصوفية لقيمت انساها مضر بالث فتخصيصه بكونه مضر بالث لا بالوضع لانه
 موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجملة تكررات فكيف تعرف الموصولات
 قلت لان لم تكبر الجملة ولو سلم فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا
 وطويلا لا تخصيص في كل منهما مفردا بل مع التقييد والمراد بالعلوم أعم من أن
 يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من
 حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضهم فلا ينافي ان الموصول يتقسم انقسام
 المعرفة بال وان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالعرف والموصول في
 الاصل اسم مفعول واسطلاحا ماسياقي (قوله حرفي) فدل على أنه أشبهه من الاسمي
 بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك
 وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ماصح أن يؤول
 وقوله ما أول جنس يؤول نحو صفة فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان
 نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتقوى ويخرج بقوله مع
 صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شيء بلها وأورد على الحمد همزة التسوية وأجيب بأن
 المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
 بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الانذار لا استفهام فيه وفيها
 استفهام لا يخفى ما فيه وأورد ان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور
 وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعريف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف
 في التسخين وسطي وهي
 المقرونة بالكاف وحدها لان
 زيادة الحرف تشعر بزيادة
 المسافة وعليه المصنف في
 شرح الامثلة وصححه ابن
 الحاجب (ثم) الرابع من
 المعارف (الموصول) وهو
 ضربان حرفي وهو ما أول
 مع صلته بمصدر ولم يتج

ولم يفتح الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا قبل التقدير
 كالخوض الذى خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبيل بل
 التقدير ولذا صرح أن يقال دخل في المصدر وغير ذلك مما سبق أن عذم
 الاحتياج الى البائت لا ينفى صحة تعاقب العائد به والمراد الثانى لا الاول وكان الاولى
 التقدير بما يقتضيه وان الظاهر أن المترى بالصدر الصلة فقط لا هو محو
 بصلته (قوله وهو أن) أى يفتح الهمزة وتشديد التثنية وتوصل بعده واولها وتو
 بصدر خبرها مضافا الى اسمها فعنى بلغنى أن يدا ذاهب بلغنى ذهابه ويدوكذا
 بلغنى انك فى الدار أى استقرارك فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف وكذا ان
 كان الخبر مجامدا نحو بلغنى انك زيد أى زيدك فان ياء النسب اذا لحقت آخر
 الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون
 وحكم الخفيفة من الثقيلة كالمشردة (قوله وان) أى المفتوحة الهمزة الساكنة
 الزائدة للأضارع لا الخفيفة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا
 انظرا المعنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمرا وأكثر ما يكون ما ضميا
 ولا يشترط أن يكون عامخو أعجبنى ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدليل قوله
 تعالى بما رحبت خلا فالسهلى وشذ وصلها بليس فى قوله

أليس أميرى فى الامور بأنتما * بما استمأهل الخيانة والغدر

وتوصل بحملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخا الف الجهور واستدل بقوله
 كما دمؤكم تشفى من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أول من جعلها
 كافة لانها تكون مع صلتها فى موضع جزف لم يصرف شئ عما هو له بخلاف ما اذا جهات
 كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزمانى وهو يوصل بالحملتين مضافا
 اليهما فاذا وصلت بالحملتين كان فى ذلك اعطسا وها حكم ما هى مناسبة له حتى
 انما ثابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازها فى غيرها (قوله وكى) وتوصل
 بمضارع مقرونة باللام انظرا أو تقديرا (قوله ولو) قال فى التسهيل وصلها كصلة ما
 أى فتوصل بفعل متصرف غير أمرا ومقتضاها جواز وصلها بفعل منى نحو وددت
 لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بحملة اسمية ولا يحفظ ذلك
 فى لى فبفتحى أن يقدوم مراده انما لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها
 نحو لو انهم يادون فى الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر
 محذوف فقد وصلتها بالاسمية هنا على هذا الراى (قوله وهو ما افتقر الخ) أى
 ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بحملة فانما انما افتقر
 اليها حال وصفها بما فقط وبقوله وعائد أو خلفه أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو وان وما وكى
 ولو واهى وهو المراد هنا بقرينة
 ذكره فى المعارف التى هى
 أحد قسمي الاسماء وهو
 ما اقتصر الى الوصل بحملة
 خبرية أو ظرف أو مجرور
 تامين أو وصف مبرمج والى
 عائد أو خلفه وهو قسمان

فمن ومشترا فالنص ما وضع
لغنى واحد (وهو الذى) للمفرد
العالم وغيره (والتي) للمفرد
المؤنث العاقل وغيره
(واللذان) للمثنى المذكر
(واللتان) للمثنى المؤنث
ويعربان (بالا ف ر فعا
و بالياء جرا ونصبا) عند
القائل بتثنيتهما حقيقة
والاصح انهما مثنيان حتى
يتم على صورة المثنى والياء
مثنين حقيقة لا مروي وكلامه
فى الاوضح عند أنواع الشبه
يقضى ما قلناه فى ذين وتين
فمكن على بصيرة فى ذلك ولك
فى نونهما وجوان اثباتها
مخففة ومشددة وحذفها
والاصل التخفيف والتثبوت
قاله فى شرح الشذور وظاهر
كلامه فى الاوضح تخصيص
حذفها بحالة الرفع (ولجمع
المذكر) شيان (الذين)
وبستهعمل (بالياء) رفعا
وجرا ونصبا ولذا قال (مطلقا)
ور بما جاء فى حالة الرفع بالواو
كقوله * نحن الذنون سجدوا
الصياح * وانما لم يعرب كما
أعرب اللذان واللتان لعدم
مجيئه على سنن الجموع من
جهة انه أخص من مفردة
نص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله * سعد الذى أضلنا حب سعاد * كما بأتى قريباتى كلام الشارح
يخرج نحو اذا واذما بفتحهما فتردأما الى جملة لكن لا يقتصر الى عائد أو خلفه (قوله
نص) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة (قوله الذى) أصله عند البصريين
لذى زيدت اللام لثلاثيهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة
للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كانت ذواتا مائة لما شاكل
ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والتى
خمس لغات منها ثبوت الياء شدة جارية بفتح جوه الاعراب كما فى التصريح
وظاهره انها تعرب على هذه النغمة بذلك مخرج الجزولى وهو مشكل لوجود
المقتضى لاثباتها وليس التشديد وجبالة كما قاله الرضى (قوله للمفرد) وان دل على
جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتي لأوريد بالمشرد اللفظ
لا الواحد كقوله والظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للمفرد المذكور
العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمد كالمستحيل تصانفه تعالى لافرق بين
التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعند
الشارح الى قوله للمفرد حسن لوجهين اسلامته من الملاقى المذكور على الله
وليسكون لثمة بغير العالم فائدة (قوله والاصح) مام ببيان) يجيىء فيه
ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما سر) من أن شرط التثنية قبول التذكير ومرافيه
(قوله وكلامه فى الاوضح) مرافيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة
البصائر أو على تبصر (قوله ولجمع المذكور) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقا)
أى متلبسا بالياء حاله كونه مطلقا عن التقييد بحالتي الجر والنصب أى فى أحواله
كلها لاثباته عند أكثر العرب على التقع (قوله نحن الذنون) صدر بيت للعقيلي
عجزه * يوم النخيل غارة لمحاها * الذنون خبر نحن وبجوا جعلوا والصياح مفعول
أول ويوم النخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذنون على هذه اللغة
بلامير ذون لغة من أرمه الياء لانه حاله ثنائيه شبيهة بالحرف واللام للتعريف
على قول ومشابهة لها على القول بأن تعرفه بالعهده الذى فى الصلة فأثروا عدم
ظهورها خطأ حال البناء لثلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيهه
بالحروف وأظهر وما حال الاعراب لا انما مشبه الاعراب لكن المقرر فى علم
الرسم أن لام التعريف تتخذف من الموصول الامتنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقان
الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره ان اللذين واللتين جآ
على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول
بأنهما مثنيتان للذوال الذى والتى والافم يأتيان على سننهما لفظا والقيام اللذان

والتيان (قوله كذا قبل) قاله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمذهبه
كونا اعمالين جمعا عالم ويرد عليه في المحالين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو
انه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
الذوات فان قيل فلم يرد بجمع حيث ذلت لان ذلك لا يخرج عن محال افتتته سن الجمع
لان شأنها أن لا يكون الواحد اعم في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو يتخوه عند
جمعه وعلى بعضهم كونه اسم جمع لاجتماعه أو اطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى
بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تشاركها وبأن الجمع
من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحاطة بها فيه ويرد عليه بأن الذين واللاتين
من المثني اتعاقا للمثنى كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما سلا مانع من
تقدير التنكير بأن بقدر عدم عهديه الصلة لأن المثنى والجمع ههنا من المعارف فليزم
أن الصلة قد ردم عهديه ثم أعيدت عهديه وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف
نونه غم) قال الرضى وقد تحذف النون من الذوات تخفيفا قال قولى الذوات عاقل ومن
الذين أيضا قال وان الذى حانت بنجدم وهم ويجوز فى هذا البيت أن يكون مفردا
وصفه مقدر مفرد اللفظ بمجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقولك كمثل الذى
استوفى نارا أى الجمع الذى فعمل على الناطق ثم قال بنورهم فعمل على المعنى ولو كان
فى الآية مخففا من الذين لم يجز أفراد العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ
صراط الذين وفى التسهيل انما يتخذف أيضا من لذي والاذنان والأتى والاذنان
واللواتى ونازعه أبو حيان فانه لم يذ كر شاهد الجمع ذلك ولا ينبغي القياس فى مثله
(قوله الالى) تكتب غير واو بخلاف الموسوعة (قوله أيضا) أى كالمجمع المذكور وليس
فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافى أن الجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو ازيد
والمراد الجمع الغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الاء اجتزاء بالاكسرة
(قوله وقد تمارض الخ) أى يقع كل منهما ما كان الآخر يعين المراد منهما عود الضمير
اليهما من الصلة (قوله محاحها الخ) صدر بيت الجنون لىلى عجزه * وحلت مكانا
لم يكن حل من قبل * والشاهد فى الالى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير
المؤنث عليهما وحل امام بنى للفعل وناصب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن
فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس وبأن من خبر
والباء زائدة والضمير فى منه راجع للمدح والشاهد فى اللاتى حيث أوقعه موقع
الالى (قوله بمعنى الجمع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من
الصبيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير
بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كنى لا يخلق ومن عنده

كذا قبل وحذف نونه غم
وكذا حذف أل منه (و)
الثانى (الالى) بالقصر أشهر
من المذ (ولجمع المؤنث)
شيات أيضا (اللاتى واللاتى)
بأدوات الباء وقد تحذف وقد
يتعارض الالى واللاتى فيقع
كل منهما مكان الآخر قال
الشاعر

محاحها حب الاولى كن
قبلها * أى اللاتى وقال
فما آباؤنا بأمن منه *
عليها اللاء قدمه والجرورا
أى الالى والمشت ترك هو
الموضوع اعان متعددة بلفظ
واحد فىأتى للمفرد المذكور
والمؤنث ولتتمة كل منهما
وجمعه واليه أشار بقوله
(وبمعنى الجمع) من الذى
وفروعه (من) وهو موضوع
لله المبحر وعرفت من قام ومن
قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهاه ولهذا يصح
العقلاء الى ثلاثة انواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز
ورد باطلاق المهمات عليه فلا حاجة لما ذكره الكفاية الحفيد اقول حاشية المختصر من
الاثر لال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها
مجازا لتغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أهم من أن يكون من المتكلم أو من
غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شي في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب
نقياً أو ثباتاً الا الى العقلاء أجر عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتد
لذلك فيه (قوله فصل بين) اي الموصولة أو عين بكسر الميم (قوله فهمهم من عيشي على
بطنه) انما يذكروهم من عيشي على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالأدعي فيها
وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكروهم من عيشي على أربع لانه
مثل من عيشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من فهم منكرة
موصوفة بالجسمة بعدهما (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها
تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذاهب سيبويه وفي التلويح
كون ما غير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر ون على انه للعقلاء وغيرهم
(قوله وقد يأتي له مع العالم) لوقال وقد تاني للعالم مع غيره كان جيداً فان الذي يحتاج
الى الاستدرا عنه الملاحقة على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم
فالاختلاط انما كان سبباً في الملاحقة على العالم قال في النوا كالحنية والظاهر
ار هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى أقول بل الظاهر ان هذا من
مجازا لتغليب والظاهر أيضاً انه يصح استعماله من هنا نظر للعاقل ويكون أيضاً
من مجازا لتغليب قال في الكفاية

وعند الاختلاط خير من نطق * في ان يعي منهم ما بما اتفق

فاما ان يغلب لا أكثر أو لا شرف ويدل على ذلك استعماله من في المسئلة الثانية مع
المسائل الثلاثة السابقة وبه يعلم ما في قول الزنجشري عند قوله تعالى والله يشهد
ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلاجي بمن تغليب للعقلاء قلت لوحي بمن لم
يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجى بما هو صالح للعقلاء
ولغيرهم ارادة للعوم (قوله ولهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده
حقيقة ولا يجوز استعمال من فهم الا نهما ليسا من أما كن استعمالها كما هو ظاهر
وقوله لا يدري ما هو أي لا يعرف انسانية وعدم انسانية وكذا لو عرف انسانية
واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والافوة ومنه اني نذرت لك ما في بطني

وقد يأتي لغيره في ثلاث
مسائل احدها ان ينزل
مسئلة العالم نحو يدعون
دون الله من لا يستجيب له
اذ يدعاهم الا صنام تزولهم
منزلة العلماء الثانية أن
يجتمع مع العالم فيما وقعت
عليه من نحو كون لا يتخلى
لشعوله الأدميين والملائكة
والاصنام فان الجمع يسع
لا يتخلقون شيئاً الثالثة أن
يجتمع معه في عموم ما بين
عمل بين نحو فهم من عيشي
على بطنه لشمول دابة لهما
من قوله والله خلق كل دابة
من ماء (وما) وهو موضوع
لغير العالم نحو ما عندكم ينفذ
وما عند الله باق ونحو أعجبي
ما اشتريته وما اشتريتها وما
اشتريتها وما اشتريتها
وما اشتريتها وقد تاني له مع
العالم نحو يسبح لله ما في
السموات وما في الارض ولهم
أمره كقول من رأى شيئاً
من بعد لا يدري ما هو أنظر
الى ما ظهر

محور باقي ان الظاهر ان يقال بدل وللمهم أمره ولما لا يكون للثقات الالهي
 من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد لثباته اول نحو لما
 خلقت سدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لذلك مع كون
 المسجود له عاقلا (قوله ولا نوع من يعقل) عبارة غير موصفات من يعقل وفي
 كلاهما انظر كافي التصريح قال في شرح الجمل أى أنكحوا الانواع الطيبة
 لكم أى الابكار والانس والطيور والحيوانات والاشجار والاعمال واعلم ان
 لا ضمهم زاد كونها الاحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما عبد وعبر
 عن ذلك السهيلي بقوله أو وقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
 وما بناها ويحيا وبأن ما فهم ما مصدرية ولا يرد في الآية الثانية ضمير النفس
 الاحتياج الى ما يرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها
 من دابة ومن أقسام المصدرية سبحانه ما ذكر كن انما سبحانه ما سمح الرعد بجمعه
 لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحانه للعلمية أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد
 التسبيح في هذه المدة فقط قلنا انما معناه مادام متصا بذلك (قوله الى معرفة) قال
 الرضى ان يكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات
 بصلاتها وان ال فيما فيه ال زائدة وأجيب بأن ايا محتاجة الى ما يعرف جنس
 من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
 الموصولات فانها محتاجة الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
 نسبي سوا أى فهمى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضيح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر
 الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضيحها بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
 ان اسمها يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
 يقتضى جواز إضافة أى الى ذكره لا لتعريفه بالصلة بل لبيان الجنس التى
 هى بعض مته بالصلة بالذكرة فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة
 اصلاح اللفظ كيلا يضاف ما ريد به التعريف الى ما هو ذكره فيحصل تدافع في
 الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا اشخص معناها
 علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يشخص به بعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى
 انك قد تشاهد شخصا ثم يزاع ذلك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس
 هو فعند هذا اذا جعلت الصلة مميزة بصلته عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
 للبصرى) المنقول عن البصرى بين انه لا يشترط التقديم بل يجوز عندهم ان يتقدم
 العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأكرم أيهم جاء أكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
 ادعى ابن السراج ان العلة لاحقة له وان مراده بقوله أى كذا خلقت انما خلقت

ولانواع من يعقل نحو
 فانكحوا ما طاب لكم
 من النساء مشى وثلاث
 (وأى) نحو وانزع من كل
 شيعة أجمع أشدوهى لازمة
 للانفاقة لغة أو تقديرها الى
 معرفة ولا تضاف الى ذكره
 خلافا لابن عصفور ولا يعمل
 فيها الا مستقبل متقدم كما
 فى الآية خلافا للبصرى
 وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها
 الماضى فلم تلح له العلة فقال
 أى كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضار عن مناسبها بخلاف
 الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن البادش
 أيضا بأن أيام موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
 لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما مشهوران فلما كان
 الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعه على الابهام ورد
 الجوابان لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث
 منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل وبنوس والكوفيون الى اعرابهم مطلقا قال
 ابن الناجم واعربت أي دون أخواتها لاسمها بالحروف في الامة قال في جملة
 معارض لزوم الاضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى أي
 من الاعراب قال العزيز جماعة وفي هذا الإشارة الى تحقيق زيف لما تلقيناه من
 الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع قد علم على مقتضى اذا لم تعدد
 المقضى والا فالمقتضى مقدم لاسلامته حينئذ من المانع انتهى وكأن المراد بالمقتضى
 المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبني في الرابعة) قال الزجاج ماتين لي
 أن سيبويه غلط الا في موضعين هـ ذأ أحدهما فله يسلم انها تعرب اذا افردت
 فكيف يقول ببناءها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانها عند ظهور
 الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لا فبقا المضاف الى المضاف اليه
 وأما عند عدم الاضافة لفظا فيجوز الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثرا من
 الخفي أي هو أظهر في مشابة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى
 من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دفع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول لانا
 نقول لانسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع
 وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتلأ أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي
 حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بناءها بما اذا أضيفت وحذف
 صدر صلتها فظهر عما ذكره قول بعضهم انها بنيت والحالة هذه لانها كالنقطة
 عن الاضافة لفظا وفيه مع قيام موجب البناء وهو الاقرار الى جملة امال لفظا فقيام
 ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة ليكون ما بعده في اللفظ غير صالح
 للوصول لانه مفرد وامانية فلانه لا ينوي المضاف اليه الا عند تقدمه من اللفظ وهو
 موجود (قوله تشبها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه وبينه كما حذف
 من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وبهم مراد على ثعلب) أي بالآية
 والبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة لمكان استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما
 وينبع من استفهاميتها في الآية ان مترع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي

وأجاب غيره بأن ايا وضعت
 في العموم والابهام والمضارع
 مهم فقيه مناسبة لها بخلاف
 الماضي اذ لا يهـام فيه
 فيحصل التنافي والخروج
 عما وضعت له واشترط كون
 العامل متقدما لمتأخره عن
 الشرطية والاستفهامية
 لانهما لا يعمل فهما المتأخر
 واعلم ان لأى أربع حالات
 تعرب في ثلاث منها وهي
 ما اذا أضيفت وذ كر صدر
 صلتها نحو يعجبني أيهم هو
 قائم أو ذ كر صدر صلتها
 ولم تضاف نحو يعجبني أي
 هو قائم أو لم تضاف ولم يذ كر
 صدر صلتها نحو يعجبني أي
 قائم وتبني في الرابعة على
 الضم تشبها بالغايات وهي
 ما اذا أضيفت لفظا وكان
 صدر صلتها ضميرا محذوفا
 نحو أيهم أشد وقوله فسلم
 على أيهم أفضل وجمارذ
 على ثعلب المنكر او صولية
 أي

موصولة وهي المفعول وضمتها بناء على اعراب وأشدد خبرها وهو محذوف والجمله صلة
 وينبغي من استفهامها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار
 بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدور فلا يعمل فيه ما قبله فتعبدت الموصولة وله ان
 يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعمنا للعجور وعلى
 محذوفاً اي لم على شخص مفعول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل في مالي
 بنام صاحبه واعلم انه كثر بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث
 ذهب الى ان أيافهم ما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول نزع في الآية محذوف
 والتقدير لنزع من كل فريق الذي يقال فهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
 لا ضرر من الفاسق بالرفع تقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجمله وعلق
 نزع عن العمل لاجل الاستفهام ورجع امراسكن نقل الرضي انه يجيز التعليل
 في غير أفعال القلوب نحو اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعاق
 يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعق
 الاستفهام أو في أولام ابتداء وأي بعد بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة ادلاً
 عليها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده ويطلب مذهبها
 ما قوله فلم على أيهم أفضل في رواية من رواه بضم أي لان حرف الجر لا يعلق
 ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتته (قوله وأل) مذهب
 الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشف عند
 قوله تعالى كذل الذي استوفدناها األ في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
 الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمع ثم كونه بالحذف فحذفوا تارة الياء
 وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقصر واعلى أل قال الرضي والأولى ان يقول
 اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان
 الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل
 اربابها الى صلتها عارية كما في الا لكائنة بمعنى غير انتهت وبذلك يجاب عن
 استدلال المازني ان كونهما موصولا حرفيا والاختفاء لكونهما احرف تعرفان
 العامل بخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسماء الكمالها موضع قيل
 ويشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه معنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان
 صلتها اسم مركب لم يشبه معنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا يخلص من ذلك
 الا بأن يدعى ان اللام قرأت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم
 واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقى ان كون الكلمة على
 صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل

روا

القضاء على والمفعول
(كالضارب والمضروب)
بخلاف الداخلة على
الاسم السالم من الوصفية
كالرجل أو على ما غلبت
عليه الاسمية كالابطخ
والاجرع أو على ما دل على
تفضيل كالأفضل والأعلم
فإن أُل في ذلك كاسم حرف
تعريف وأما الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فيخ
ابن مالك إلى أنها موصولة
اسمى وجرى عليه المصنف
في الشرح والأوضح في باب
مالا ينصرف لكن قال
في المغنى وليس بشئ لأن
الصفة المشبهة للثبوت فلا
تؤثر بالفعل الدال على
الحدوث ولهذا كانت أُل
الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق
وقضيته أنها حرف تعريف
وبه صرح في الأوضح في باب
الصفة المشبهة وعلى الأول
أجيب بأن الصفة المشبهة
تعمل في النافع الظاهر

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر أعراب الموصول في آخر الصلة
لأنه بينهما نسبة محزنة المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة
لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أُل مفردا جىء بالأعراب فيه على مقتضى الدليل
لعدم المنع مردود بان حق الأعراب فيه أن يدور على الموصول وانما جىء بالصلة
لتوضيحه والدليل عليه ظهور الأعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان
والذون على رأي أعرابهم (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسمى الفاعل
والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فإن أُر يذهب ما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت
أُل الداخلة علم ما حرف تعريف كما في المطول وقال أن كلام صاحب المنتاح
والكشف يدفع عنه في غير ما هو موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجها عن كونها
اسمى فاعل ومفعول و يصير صفة مشبهة كما يعلم من حداسمى الفاعل والمفعول
وحده الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك (قوله
كالابطخ والاجرع) معنى الأول في الأصل ذات ثابت لها البطح ثم صار مختصا
بالميل الواسع الذي فيه دقاق الحصى وجرع معناه في الأصل ذات ثابت لها الطرع
ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير
الخ) أي والضمير بالاسم قراءة غامضة على الأسماء وقول المازني يرجع إلى الموصوف
المقدم مردود بان حذف الموصوف مظان لا يتحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها وان حذف الموصوف لوجاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى
لأن حذف المنكر أكثر (قوله للماصر) من عود الضمير علم (قوله ولاه لا تؤول
الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأؤات مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقرار والألزام
باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز
ورد أيضا القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترفى واليجمع
(قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو فالمغيرات صبحا فأثر أن المصدقين والمصدقات
واقترضوا فيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أُل وبالعكس كما قال
في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا به باسم جملة فائق الاستباح وجعل
الدليل سكا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه

عمل الفعل بالطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب إليه من أن أُل الداخلة على هذا الوصف فذهب
المرجع موصولة اسمى هو الأصح بدليل عود الضمير إليها في نحو قد أُلح المتقرب به وليست موصولا حرفيا ماصرا
ولأنها لا تؤول مع صلها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدلولها عليها ولجواز عطف الفعل على
مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لصرح الحاقها في أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
ويجوز عليه عن مشابته للفعل والألزام متفق الرضى وهذا الخلاف إن لم تكن اللام للعهدة أما إذا كانت له كما
لحقه للثبوت معنى ضارب فأكربت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله

فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت
 عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعة * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ
 وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بنسخ الحاء المهملة
 وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف
 اسماء ويستثنى من قولهم ان الظرف انما وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من
 القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث
 وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى
 رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف
 للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على
 ما حكى الفراء ان رجلاً أقبل فقال له آخرها هوذا فقال لسا مع نعم الها هوذا
 (قوله ما أنت بالحقكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاسيل ولاذى الرأى
 را الجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على نرضى وهو مضارع (تتبعه)
 قال * امينى فى حاشية المعنى ان الجماعاة طاعة والقول بان جملة الصلة لا محمل
 لها من الامر * وبغنى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال امام القول
 بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأومع القول بان ذلك يجوز
 في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وان مالك فان جملة
 الصلة في هذه الحالة تكون ذات محمل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه
 الشئى بقوله لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد آل ليس
 للمفرد بطريق الاصاله لانهم قالوا ان صلة آل فعل في صورة الامم وهذا يعمل بمعنى
 الماضى ولو سلم فأنما ذلك لاواقعة موقع المفرد الذى له محمل والمفرد الذى هو صلة آل
 لا محمل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من آل فأنما لما كانت في صورة
 الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية ككافى الابعنى غير انتهى المراد منه
 وعليه فاذا قلت جاء المضرب فانما هو آل فقط وهى في محمل رفع كأنفعل في قولك
 جاء انى يضرب وهو واضع ويلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مراد بها
 لفظها فاعلا وذلك متمنع ويؤخذ مما قررره الشئى ان صلة آل اذا كانت وصفا
 جملة في المعنى وبه صرح صاحب الفصل وتبعه السعدى المطول في بحث تقديم المسند
 اليه لكن رد ذلك السخاوى في شرح المنفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشى
 ابن الناطم وذكر المصنف في حواشى ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى
 كل فقا بلته للجملة وتسميها في قولهم صفة آل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة
 أو شبهها باعتبار اللفظ ففطن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهوانه

من لا يزال شاكرا على
 المعه وبالجملة الاسمية كما
 في قوله * من القوم الرسول
 الله منهم * ضرورة وكذا
 وصلها بالمضارع كما في قوله
 ما أنت بالحقكم النرضى
 حكومتهم * على المختار في تفسير
 الضرورة (ودون في لغة
 لمى)

خاصة دون غيرهم من العرب بقوله * وبثري ذو حفرت وذو طوبى * (٢٣٦) والشهور عنهم افرادها وتذكر

ويماؤها على السكون
لا على الضم كما توهمه بعض
المؤخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منها ساكن
والبناء انما يسكور في الآخر
ومهم من يعربها بالحروف
اعراب ذى العرب كما مر
وخصه ابن الاثير بحالة الجر
لانه المسموع بقوله * فجي
من ذى عندهم ما كافنا
واستشكل اعرابا بان
سبب البناء موجود مع عدم
المعارض وما جزم به هناك
ان ذو تطلق عند طى على
المؤنث ايضا هو المجرم به
في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع بعضهم
فقال وذو لكل مذكرو ذات
لكل مؤنث ويختصان
بلى ومنهم من يصرفهما
ويعرّبهما ومن يستعمل
ذو الجميع فحكى العموم
عن بعض طي بعد تصديره
بالاول ويؤيده قول ابن
الاصمغ الاصح امتناع
الطلاق على المؤنث (وذا)
حالة كونه (مذما) باتفاق
البصريين (أر) (بعد) (من)
الاستفهاميتين (على الاصح
عندهم والرجوع في ذلك الى
السماع وكلاهما مسموع

مالا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما ذكر
فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليتمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرغوب
حكومته وانما كان المختار لنفسه من الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة
اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره اسكن يلزم
تخيّل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله
خاصة) أي موصولة خاصة بطى لانهم الذين يستعملونها كذلك وطى على وزن
سبدأ بوقبله من العين (قوله من العرب) احتزبه عن تشبهه بطى ممن المولدين
(قوله وبثري الخ) الحفر معروف والطفى بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذو حفر
جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طوتها وزعم ابن عصفور انه ذكر
البئر على معنى القلب (قوله والمشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال
ويظهر المعنى بالعائد فعدّها من المشتراك باعتبار المشهور (قوله ومهم من يعربها
الخ) تشبهاً بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه مقولة من الاشتراكها في
التوصل الى الوصف بها (قوله بل حرفين) صواب بل هما حرفان والنصب يقضي
انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطاً عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو
غير صحيح (قوله انما يكون في الآخر) أنظر هذا مع قولهم الجزء الاول من بعلي بنى
لانه وسط الكلمة الا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا بناء
(قوله فجي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب
بما أسلفناه في الاسماء الستة وان الاقتدار الى جملة عارضه لزومها للاضافة في
المعنى فيثبت على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومهم من يصرفهما
ويعرّبهما) صريح في أن تصريف ذواتا ثنية تصريف ذو بمعنى صاحب
خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضى اسكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن
التصريف يجري على البناء أيضا ويوافق ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومهم
من يصرفهما ومن يعربهما ثم اتم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع
المؤنث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى
صاحب للاضافة اذ لا إضافة هنا الا ان سلم ما قيل ان ذواتا ثنية ملازمة للاضافة
معنى ثم الظاهر أن كلام التنبيه وجمع المذكور يتختم بالتنوين فيقال ذوات وذو بن
وذواتان وذواتين وذوود وذووين وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من
التثنية وجمع المذكور معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا لان اعراب
الجمع هنا حمل على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فجي العموم الخ) أي بقوله
ومن يستعمل ذو الجميع (قوله بعدما) أي واقعا بعدها (قوله على الاصح)

السماء الصبح في ذاك كونها للاشارة فلما دخلت علمها ما وهي في غاية الابهام
جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من
تخصيصها بجن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذي أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز
بيت صدره * عدس ما اعماد عليك امانة * وعدس ان كان اسما للبغل فهو نادى
حذف منه حرف النداء وان كان زحرا للبغل فلا محمل له من الاعراب وامارة بكسر
الهمزة أى حكمهم مبتدأ خبرها العباد واحتجوا ايضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
تقولون أنفسكم وقوله وما تلك بميمتك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمتك
مخوفاً عن صفو رذعلى بميمتك بأعنى محذوف ولا ينبغي أن يقول عليه لان أعنى
معدنفسه لا بالياء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل
خولها التنبيه عليه مبتدأ وطلب خبر وتحمّلين حال من ضميره والتقدير وهذا
طلب محمول لا كأو خبر أول وطلب خبر ثان وهو أظهر لان طلبه موصولة مشبهة
أو بعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
في حواشي الالفية وهذا معنى ما قيل في تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يشي
لان الطلب المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه
وهو لأحدان يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أطن أحد ايقول
ذلك ولا يفويه وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك
الكتاب خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال السيوطي وقال السراج البلقيني
يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
الذى تحمّلين على حدة قوله

فوالله ما لمت ولا نبيل منكم * جمعتل وفق ولا متقارب

أى ما الذى لمت قال ولم أر أحد آخر جه انتهى أقول نص في المعنى على أن حذف
الموصول الاى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط في بعض
كتبه ~~ونه~~ وطوفا على موصول آخر وأنت خبير بأن المقصود تخريج
البيت على طر يق البصر بين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) وقد قدمنا أنهم
احتجوا بما ظاهره مجرى هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
من الموصولات عندهم أيضا الا أسماء المضافة نحو * يادار مية بالعلياء فالسند *
فالعلياء صلة لدارمية والتكررة الواقعة بعدها حلة نحو هذا رجل ضرب بته فضر بته
صلة لرجل قال أبو حيان وأبلغ من ذلك على مذهبهم في الأسماء المذكورة هل هي مبنية
أو معربة وعلى الاعراب يشك كل بأن سب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله

وقصيدة ثنى الملوك غريبة
قد قلنا اليقال من ذاقها
والكوفيين لا يلتزمون هذا
الشرط احتجوا بقوله * أمنت
وهذا تعاملين طلبى * أى
والذى تعاملينه طلبى ولا حجة
فيه ولا يخص دامن بين أسماء
الاشارة بذلك عندهم بل
جميع أسماء الاشارة يجوز
أن تكون عندهم موصولات
وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
الحلى بال من قبيل الموصولات
كقوله

اعلم أنك أنت البيت اكرم أهله
وأقدم من افتائه بالاصائل
أى لأن البيت اكرم أهله
فاكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة اذ لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان ألغيت بأن
كانت مركبة مع ما مؤمن لم
تكن موصولة بل تكون مع
ما قبلها اسما واحدا الاعلى
الاستفهام لا يعمل فيه
فعل متقدم يظهر أثر
ذلك في البدل اذا قلت مثلا
من ذا من بت زيدا أم عمرا
فان رفعت البدل فذا
غير ملغاة وان نصبته
كنت ملغاة وبدل على
انها أيضا اثبات أف
تمام مع دخول الجار عليها
في نحو قولهم عمرا اذا تسال
وكذا ان كانت للاشارة
لانها حينئذ تدخل على
المفرد نحو من ذا الذاهب
وماذا اتواني والمفرد لا يكون
صلة لغيره أل ولما أحس
الكلام على الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال
(وصلة آل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقد مر
الكلام عليه (وصلة غيرها)
من الموصولات (ما جملة)

لعمرك أنت البيت الخ) كأن المادعى للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما عرفيا
ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أى أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أى أنت الذى أكرم أهله
لان الصلة لا تكون الاجملة فإى بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
واضافته الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله دال على الاستفهام) فيه أن الالغاء
لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان اها حين الالغاء معنيين أحدهما
الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا وتكررة موصوفة
وعليه بيت الكتاب * دعى ماذا علمت سأنتقيه * فالجمله ور على أن ماذا كلمة مفعول
دعى ثم قال السبيري وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسي نسكرة بمعنى
شي لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
له اقلته حتى قيل انه لا يوجد الا في الشعر (قوله لا يعمل فيه) متقدم بدلك رذ
ابن عصفور ككون ماذا في قوله دعى ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على انها
للاستفهام لمن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ما قبلها فها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله
عنهم فكأن ماذا الكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
(قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما هو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)
لانه حينئذ يدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
أى لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الاف لان
الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفه وانظر فها فرقا بينا وبين الموصولة
نحو عمرا يقولون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد لا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم
وأقول بمذاخر من سخطه بحذف الاف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص بما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات
وبقي عليه رابع وهو أحد قسمي الالغاء وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه ونقصه بل ذلك يطالب من المعنى وحواشيه (قوله لانها حينئذ تدخل على
المفرد) أى وهو لا يكون صلة لغيره قال المناصر اللقاني لا يخفى ان ذا مشتركة بين
الاشارة والموصولة وقد نص الأصحابون على اطلاق المشترك على معنيين معا
حقيقة على الصحيح فاشتراطه أن لا تكون ذا للاشارة انما ينبغي على المرجوح
اذلا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

لذكور ليس مبنيا على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارية
 مرد كما يؤخذ من كلام الشارح فندبر (قوله وشرطه الخ) قال ابن مالك في شرح
 (قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للخطاب
 قبل حال الخطاب والجل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله
 واني لراج نظرة قبل التي * اعلى وان سطت نواها زورها

اعلى اضمار القول أى التى أقول اعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا
 فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حواشى الألفية وقوله قبل التى اعلى وان
 سطت نواها أزورها عندى كقولهم ان جئتني لا كرمك أعنى انه فى نسبة التقديم
 فى قوله لا كرمك على ما قبله وهوان جئتني على تقدير حذف شئ مدلول عليه بالتأخر
 وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم انترجى وأما تقدير القول فلا يذوقه غافل وتقع
 التسمية صلة نحو وان منك لمن ليطئن فهى مستثناة عن الانشائية وقيل الصلة
 جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فم تذكروا انهم ابل
 لتقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية التعجيبة بناء على انها فلا توصل
 بها لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فقيه
 ايهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى المحتملة الخ) مر
 فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيحسب ايهامها) لا يخفى ان المهمة ضد الصلة
 والجهولة ضد المعهودة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي اذ المهمة معلومة
 للخطاب على الاجمال ولومن الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول معهودة
 مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للخطاب باعتبار الصلة فلا
 ايهام قلنا ذلك بالنظر الى أصل الوضع لكن قديرا بدل عنه كفى المعروف بلام
 العهد الذهنى قيل ووردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واذقوا النار
 التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
 وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل السلاط أرم من النبي صلى الله
 عليه وسلم أو سمعوه قبل هـ هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
 التحريم وان كانت سورة مدنية لالانها مكتبة كما يقصده قول الزمخشري فى توجيه
 تعريف النار فى سورة البقرة وتشكيها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
 التحريم زلت أولا لا يصح ففروا منها انما موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
 البقرة مشارعا الى ما عرفوا انتهى ففسدا عترضه الجلال البلقينى بانه يلزم عليه ان
 تكون سورة التحريم مكتوبة وليس كذلك لانه مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها اسمية كانت
 أو فعلية ان تكون خبرية
 وهى المحتملة للصديق
 والكذب فى نفسها من غير
 نظر الى قائلها وان تكون
 معهودة للخطاب ليعلم
 بها الموصول الا فى مقام
 التوضيح فيحسب
 ايهامها نحو فأوحى الى عبده
 ما أوحى وان لا يكون
 مستدعية كلاما قبلها

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم
لان فيه استعمال لكن من
غير استدراك ولا بد ان
تكون الصلة (ذات ضمير)
غالبا (طبق الموصول) أى
مطابق له فى الافراد
والتركيب وفروعهما
ليربطاهما وهذا الضمير
يسمى (عائدا) اعوده الى
الموصول وقد يختلف الظاهر
فيه قوم وقامه كقوله
سعاد التي أنشأك حسب سعاد
أى حبها وأجاز ابن الصانع
خلو الصفة منه اذا عطف
عليها بالفاء جملة مشتمة
عليه نحو الذي يقوم أخوك
فيغضب هو زيد لحصول
الارتباط بالفاء وصيرورتها
جملة واحدة ولا بد للموصولة
من الصلة ومن تأخرها عنه
لانها من كماله ومنزلة منزلة
جزءه المتأخر

ان أبا حيان تبع الرخشي في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بانها مدنية
ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الا بنقل ويدل على أنه
أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زنبوبت بحش وظاهر عائشة
وحفصة على الكلام الذي قاله كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم ينزل فيه
الآية ولا معاوضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للثوري في شرح مسلم لان
القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شئ ولذا نى الضمير
في ان تنوبان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكنه الخ) ولا جاء الذي حتى
أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقييد بمغيا وفس عليه ما شبهه (قوله
غالبا) من غير الغالب ما أشار اليه بقوله وقد يختلف الظاهر بقوله أجاز ابن
الصانع (قوله طبق الموصول) المراد بالاطابقة ما يشتمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث
يجوز الامر ان أويتمين أحدهما على ما أتى (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته
الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أوسيديه أو محكوم به هو أوسيديه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو
الضمير ولولم يذكر في الصلة لبق الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها قوله
وقد يختلف الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد
بختلف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستقدم ذلك قوله وجود الخلف (قوله
سعاد الخ) صدر بيت يحزه * وأعرضها عنك استمر زادا * وشمله * وأنت الذي
في رحمة الله أجمع * قال بعضهم وسيدويه لا يجوز هذا في خبر المبتدأ فأخرى ان لا
يجوز في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أى ملفوظة أرضوية بدليل قوله
ويجوز زجدها الخ وانما افتقر الموصول اليه ليتعرف بالعهد الذي فيها كحصر
(قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول لان
الموصول كصدر الكلمة والصلة كجزءها فيبقى أن يتصلا ولا يتقدم الصلة وشئ
يتعلق بها وأما وكفايه من الراهدين أى العلمكم من القالين أى السكامن انما يحسن
وأنا على ذلك من الشاهدين فحرف الجر في ذلك وأمانه متعلق بخبر يدل عليه
الصلة والتقدير مثلا زاهد في من الراهدين لا أعنى من الراهدين كما يقول المبرد
لان أعنى لا تتعدى بحرف الجر وهو من الراهدين صفة لراهمين مؤكدة
تقول عالم من العلماء أو صفة مبدية أى زاهد في بلغهم الزهد الى ان يمدوا في
الراهمين لان الزاهد قد لا يكون عريفا في الزهد بحيث يعدى الراهمين اذا عدوا
أو يكون خديرا تانيا كل محتمل وذهب ابن الحارث في الامالى الى ان الظرف في
ذلك كانه متعلق بنفس الصلة لا رأيا كانت صورتها صورة الحرف المتزل جزأ
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها وما ههنا ما رقب

لها يجعل صلتها الوصف الصريح لئلا يكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا سمى
 صا) أى لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل)
 كذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض المراتفصل اجنبي ومنه تابع
 الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
 ياهضرت ومثله الجملة المستترضة كقوله * ذاك الذى وأيمك يعرف مالها *
 ثم اتفقد الكلام بقوية فليست كالا جنبي الصريف وشذ الفصل بالا جنبي كقوله
 وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى وعشر عنهم اذرد
 الى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو اجنبي
 من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه متعلقة بالمضاف الى الموصول وهو أبغض
 والاصل تأخير بعد لسانى أى وأبغض من وصفت فيه لسانى الى معشر ويستثنى
 من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا غير الاجنبي كالمعمول كنون رسول الحرفى
 (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف
 واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما
 من الصلة واشترط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبرة الشارح لا تعيد هذين
 الامرين ثم ان هذا مذهب السكوفيين والبغداديين والافخس ومذهب البصريين
 المنع وما ورد بخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمننا بالذى أنزل البشا وأنزل اليكم
 فأنزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا
 احدها لان المراد كل مكتوب والآف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد هذا
 مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع
 كتابه معطوفا عليها التى اذا قصده الدواهي ليعيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة
 والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ايهاهما باغير صلة معينة
 (قوله جازى العائد وهو) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كفى
 الجامع كالضارب والضاربان والصاربون لانهم لما تروا صلته امتزجة الموصول فى
 الاعراب تروا لها امتزجة فى المعنى والراد بالاعاد ما يعود الى الموصول المذكور رسوا
 كان هو العائد اصطلاحاً وكان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ
 له لفظ ومعنى مختلفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكأى ومن وما
 الشرطيتين واعلم انه قد يجمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع
 فقد ديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أحم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لا أنت
 الهاللى الذى كنت مرتسمه عنه انتهى أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
 ثم لفظه فقال به بالغمية وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو

ولهذا سمى ناقصا ولا يجوز
 الفصل بينهما وبينه بفاصل
 ويجوز حذفها كالموصول
 ان دل علم ادليل كقوله
 نحن الا الى فاجمع جوى
 على ثم وجههم اليها
 أى نحن الا الى عرفوا
 بالشجاعة ^{وتنبيه} اعلم
 ان الموصول ان لم يكن لفظه
 معناه وجب مطابقة العائد
 له لفظا ومعنى وان خالف
 لفظه معناه بأن كان مفرد
 اللفظ مذكرا أو يريد به غير
 ذلك كمن وما جازى العائد
 وجهان أحدهما وهو
 الأكثر مراعاة اللفظ نحو
 ومن من يستمع اليك واتمنى
 مراعاة المعنى نحو ومنهم من
 يستمعون اليك الم يحصل
 من مطابقة اللفظ ليس نحو
 أعط من سألتك

موضوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها مزواً ولعلهم عذاب مهين وإذا تنلى علم
آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القرافي ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى
الآفي موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكور
ومحرم على أزواجنا فأنت خالصة جملة على معنى ما ثم راجع اللفظ فذكر وقال
محرم انتهى وقد يقال كلام القرافي فيما ذالم يكن الامراعاة لفظ ومعنى مرة
واحدة وهنار وعي اللفظ مرة وألا في يشتري ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه
في الحقيقة المنقذ ثم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ويعتبر اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدما ميني
والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من أملك) اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع
ارادة المؤنث حصل الالابس بالذكور فان قيل الالابس بالمفرد موجود ولو قيل فيما
سأف يستمع فهو لا روي دفعه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل
في سابقها فلا يابس (قوله أو تبع نخوم هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أملك أو من
هو احمر أملك لزم الاخبار في جملة الصلة بالذكور عن المؤنث وبالعكس ولو قيل
من هو احمر أملك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشيء واحد
فكانك حينئذ أخبرت عن موصول مدكر بمؤنث وظاهر اطلاقه انه لا فرق في
الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
أو مما يستوي وأجاز ابن المراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث نخوم هو محسن املك لان محسنات شبيه بموضع ونخوم من الصفات الجارية
على الاناث بلفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في الفج من قولنا هي
احمر أملك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن
أملك اذ ايس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز زعمه
من هي ظريف ومن هي كريم املك لشبه ظريف وكريم بحرف ياء بل يلزمه
ان يجيز من هي احمر اشبه بمن هو أفضل لكمه منها واعلم ان المصنف في الجامع
ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعها ماضم اليها مسئلة أخرى وأشار لجهة كلام ابن السراج فقال وينبغي أن
من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه بنحو من كان
يقومان أخوان بخلاف الامن كان هوداً أو الى ايساع مالا يؤنث بالنساء من وصف
خاص بالذكور على المؤنث أو بالعكس بنحو من كانت حمراء وشيخاً جارية بك ومن
كان حمراء أو عجوزاً أملك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سقى

ولا يقال من سأك أو قبح
نخوم من هي حمراء أملك
فكيب حينئذ مراعاة المعنى
وما لم يعضد المعنى سابق
فختار مراعاته كقوله

الموصول كافي البيت أولا كقوله تعالى ومن يفتن منكف لله ورسوله وتعمل
لخافين أنت تعمل وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتقاد
بى قوى جانبه ولا يمكن لمبتدأ عن ترك مراعاته بخذوف ولم يتم الى رتبة الوجوب
قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عائد للمعنى التأنيث
في هي ويقال ما ج التثنية يس وكذا تعوج (قوله ان كان فاء لا الخ) ولا يجوز
الحذف في نحو جاء النائم ان قاما أو ضربا بابتداء ضرب بالفعول ولا في نحو جاء الذي القائم
هو ولا في نحو جاء الذي ان عمرا هو ولا في نحو جاء الذي ما هو مطلقا ولا في نحو
جاء اللذان كانا مطلقين لان الفاعل وتأنيث لا يجوزان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يعمل على ان المحذوف
هو المبتدأ المتكثرة وقوم ضمير او حكم خبر المبتدأ الماسخ حكم خبر المبتدأ واسم الماسخ
كالفاعل كذا قالوا برتهم قال شيخنا العلامة أنت خير بان الفاعل محذوف
في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها اخذ من
لتعليل وان اقتضى الملاحقة خلافا فيجوز جاء الذي ضرب بز يد حسن على انه
مصدر مضاف الى المفعول أى الذى ضربه زيد احسن فحذف مبتدأ مضاف الى
الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر لمجرور (قوله
ان اخبر عنه بمفرد) احترز به عن نحو جاء الذى هو يشوم أو هو في الدار وهو
عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة
فلم يكن فيما أبى دليل ما اتى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
لان تكون صلة لعدم العائدو به صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد في الخ) احترز
به عن نحو جاء الذى ما هو مسافر والذى ما قائم الا هو والذى انما في الدار هو
والذى زيد وهو منطلقان والذى هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الأول
من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه ضرورة
الاخبار عن مفرد مبتدأ وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف سدا
و يشترط أيضا ان لا يكون محذولا لنحو جاء الذى لولا هو اقامت لان الخبر بعد
لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع لا بحذف (قوله الا ان طالت الصلة) اما معمول
الخبر أو بغيره سواء تقدم المفعول على الخبر كآلية أو تاخر نحو ما نال الذى قاتل لك
سواء وانما لم يشترطوا الطول في صلة أى لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
مقام الطول (قوله وهو الذى في الاسماء اله) أى اطول الصلة بالعطف وبالمفعول
وانما احتج الى الاضمار في الآية لان المرفوع ان قد راعا بالظرف فلا ضمير
البتة أو مبتدأ في الظرف ضمير للمبتدأ للموصول قال في الباب الثامن من المغني ولا

وان من النسوان من هي
رونسة * تنج الرياض نحوها
وتصوح * والغالب في
الامانة المشتملة عليه الصلة
ذكره في النقط (وقد
يحذف) مرفوعا منصوبا
ومجرورا المرفوع ان كان
فاعلا نائبا عنه أو خبرا
لمبتدأ أو ماسخ أو ما له لم
يجز حذفه وان كان مبتدأ
جاز حذفه ان اخبر عنه
بمفرد ولم يكن بعد في ولا أداة
حصر ولا معطوفا على غيره
ولا معطوفا عليه غيره
(نحو) لنزاع من كل
شعبة (أيهم أشد) أى الذى
هو أشد ولا فرق في جواز
حذف المرفوع بين صلة أى
وغيرها يمكن لا يكسر المحذوف
في صلة غير الا اذا كانت
الصلة نحو وهو الذى في
الاسماء اله والا فالحذف

بحسن تقدير الظرف صلة والهدال من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
 كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا
 الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون
 موقفا في الجوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
 اله مبتدأ وخبر لا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلوا الصفة من عائد ان عطف
 (قوله قليل شاذ) لواقصر على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة
 شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذي أحسن نضم النون أى
 على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذي
 أحسن من غيره (قوله لا سيما زيد بالرفع) أى بناء على ان ماموصولة لا تذكر
 موصوفة والاصل لا مثل الذي هو زيد لا مثل شئ موزيد (قوله ان كان
 منفصلا لم يجوز حذفه) لان المنفصل قائم بنفسه مجرى الظاهر وأيضا لو حذف
 فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال في التصريح وانما
 حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
 تقديره متصل يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل
 انتهى وأنت خير بان هذا انما يصلح حكمه تقديره منفصلا لا حذفه لأن قال
 ان مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خوفا
 ما ذكر وهو امرافظي فليتامل وهذا ينبغي على مسئلة هي ان المنفصل هل يتمتع
 حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوي كالمحصول في قولك جاء الذي لم أضرب الاياه
 والمحصول كقولك جاء الذي اياه لم أضرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا
 فيتموه في الفعل عن المذكور والمراد فيه عن غيره والثاني مفقود للاختصاص
 لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهرا لتعليل الاول الاول
 وهو ظاهرا لطلاق التسميل وشروطه والاوضح وظاهرا لتعليل الثاني الثاني وبه
 صرح في الجامع فقال وهو اما متصل أو منفصل لغرض افظى تخوفا كهين بما آتاهم
 ربه انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر اياه موه لما قال في التصريح فالفصل
 في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان الممتنع حذفه هو المنفصل بالاقط
 (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى
 ضربته في دار فزيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالجرور
 ولا يدري حيث نأزى المضروب أم غيره ويدل على ذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
 حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
 في المقام وقول المصنف في الحوائى وفيه نظره فانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا في قولهم لا سيما
 زيد بالرفع فانه متعدي غير
 شاذ تزيلا لا سيما منزلة الا
 الاستثنائية والمنصوب ان
 كان منفصلا لم يجوز حذفه
 أو متصلا متعينا للربط

لا يعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية المجرور
للا ربط بحسب الظاهر لا ينافي تعين المنصوب باعتباره مقصدا من الكلام (قوله
وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام التامض نحو
جاء الذي ليس به زيدا وكان زيدا وينبغي اعتباره التمام في الوصف وخرج بالفعل
الوصف مانا صبه جرف فلا يحذف لعدم فضله وعدم استعلال الحرف بدونه
ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشك كل على ذلك تجوزهم
على أن شركا في الذين كنتم تزعمون أن يكون التقدير تزعمون انهم شركاء لان الذي
اعتمد بالحذف الممول المستعمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء
يجوز تبعه ولا يجوز زيدا فلا يحذف الدال تبعه لانه في نحو زيد اضربه
هذا ولما قيل أن يقول محل ما ذكر من الشرط اذ المبدل العائد بعض معمول
الصلة والاجاز حذفه مطاقا بلا شرط نحو أين الرجل الذي قلت انه تريد قلت
انه يأتي أو نحو نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم الجواز حذف المنصوب بشرط
منها أن يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي ضربته نفسه أو وزيد
(قوله غير صلة آل العائد عليها) نحو جاءني الضارب زيد فلا يجوز حذفه خلفه
موصولتها أو الضمير أحد الدلائل عليها واحتج بقوله العائد لها بما لو عاد لموصول
قبلها نحو جاء الذي اتا الضارب فان العائد المنصوب ليس عائد الأول بل للذي فلا
يتمتع حذفه والعائد لآل الضمير المستتر في الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله ما علمت أيديهم) مثال لما نصبه فعل (قوله ما الله موليت
الخ) مثال لما نصبه بوصف غيره لآل وهو صدر بيت بحجزة * فقال الذي غير نفع
ولا ضرر * فقام موصول اسمي مبتدأ خبره فضله والله موليت صلة ما والعائد محذوف
(قوله وأما قوله ما المستفزع الخ) جواب عما قال ان في هذا البيت حذف العائد
المنصوب بوصف هو صلة وقدر الجواب ان البيت شاذ فلا يرد فتضا وعجز البيت
* ولو اتبع له صفوا بلا كسر * والمستفزع بمعنى المستحب اسم ما ان قدرت بحجزة
وخبرها الحمد وأتبع بمعنى قدر هو المعنى ليس الذي استخفه الهوى محمود عاقبته ولو
قدر له صفوا خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف في البيت بأن
يقال في مئة فترضة مبرمة ترفع على به والهوى مفعول والمستفزع بمعنى الخبير (قوله
كثيرا) لان الاصل في العمل لا الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف (قوله كما
توهمه عبارة الافية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لآل
والذي هو صلة ما ان منصوب صلة آل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف
المنصوب بغير صلة آل هو ما في الاوضع وكلام شيخ الاسلام زكريا والسبب في

وناصبه فعل تام أو وصف
غير صلة آل العائد عليها
المنصوب جاز حذفه نحو
(وما علمت أيديهم) أي علمته
كما قرئ به وقوله
ما الله موليت فضل فاحذنه
به أي الذي الله موليكه
فضل وأما قوله
ما المستفزع الهوى محمود
عاقبه * فساد وحذف منصوب
الفعل كثير والوصف قليل
جدوا وان اشتركا في الجواز
وليست جملة ما بين في الحذف
كما توهمه عبارة الافية
والمجرور نوعان مجرور
بالضاف ومجرور بالحرف
فالاول يجوز حذفه ان كان
الضاف

صريح في تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أي ناصبا للعائد تقدير بان تو
 فيه تيروط العمل لان اضافته حينئذ كالأضافة الضمير في محل نصب فهو ومثل
 المنسوب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لوقال بدله وليس نائباً عن الفاعل كما
 عبر في المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول بحسب ما يتبعه رى الى اثنين
 أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائباً عن الفاعل فلا يمنع حذفه (قوله فاقض ما أنت
 قاض) أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الأصل قاض أياماً لانه انما يمنع
 حذف المندرج الواقع بعد الاو قوالهم متى أتى الاتصال لا يعدل عنه الى الاتصال
 محمول على الاستعمال بالفاعل لا التقدير قال المصنف في الحواشي وما هذه بجمل
 أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تضي هذه
 الحياة الدنيا (قوله والله صانع) أي ما الله صانع (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد
 بعد حذف الجور من حذف الجار أيضاً اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان
 يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ورجعاً حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت
 فبدأ أي مررت به وان احتمل مررت له أو بعده ومذهب الكسائي في مثله التدرج
 في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً
 فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاختصاص حذفه ما معاً اذ ليس حذف حرف الجر
 قياساً في كل موضع والمجوز له هنا استطراد الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها
 مع الجور بها (قوله وكان الموصول الخ) ستأتي أمثلتها على الترتيب اعلم ان هذه
 شروط للحذف التيساري في رد على ما فاوه نحو ذلك الذي يبشر الله عباده حيث
 حذف الضمير الجور ورجع انتفاء جرائم الموصول من الحذف فيه جائز غير قياسي وانما
 كن جائزاً لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعيناً جاز الحذف منه اعلانياً
 كما قاله ابن لان ونارعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب
 اليه الا بسماع ولا يفي القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية
 موصول حرقي وحذف وانما كان حذفه عند الشرط المذكور قياساً لان
 الضمير عبارة عن الموصول والجار لها من جهة المعنى واحذفها حذف الجار مع
 الجور وكان في الكلام ما يدل على ما وما كانه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول)
 أي لان المضاف والمضاف اليه كالتثنية الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف
 بالموصول كذلك نحو مررت بفلان الرجل الذي مررت به (قوله أو الموصوف
 بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى)
 أي سواء تعلقاً أو لا وقوله ومثلاً أي افظاومعنى أو بمعنى فقط نحو قوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولنا أنا أشرب بالماء الذي شربت

وصفا عاملا ليس اسم مفعول
 نحو (قاضي ما أنت قاض)
 أي ما أنت قاضيه وقوله
 امرئ ما تدري الطوارق
 بالجمعي ولا تراجل الطير
 ما الله صانع واما ان يجوز
 حذفه أيضاً ان تعين للربط
 وكان الموصول أو الموصوف
 للموصول أو الموصوف
 بالموصول مجروراً بمثل
 ما جره العائد معنى ومثلاً
 ولم يكن العائد محموراً
 ولا نائباً عن الفاعل
 ولا موقعاً لحذفه في ليس نحو
 (ويشرب مما تشربون)

ثم فان كلامنا من الباع ومن للتبعيض فهم ما تمثالان معنى ومعلقة وان اختلف
انظهما وقال المرادى وان تمثالان معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلثة
في اللفظ وكان الشارح لم يتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد ملوا بمثل * فنج
لان منها بالذي أنت بائع * ومثل في الألفية بمر بالذي مررت وحوزوا في الأول أن
يكون من قبل الفاعل وان يكون بهذا اللفظ (قوله أي منه) ولا يقدّر شربونه اذ الذي
يستقر مشرو بالهم لا يشربه أحد (قوله لا تركزن الخ) فأنه كعب بن زهير والامر
القرار من القتل وبعضهم حملت بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) القليل به أولى من القليل بجر ليكون
اختلاف الجار معنى مستقلا يمنع الحذف فانه في مرمتك لذلك ولان الجور نائب
عن الفاعل والغرض عدم تدخل أمثلة المنع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي
والآخر للاصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله
أو نائب عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال
الذكور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملتبسا كترغبت الخ) فانه لو
حذف لتبادر الى الدهن ان المحذوف عنه (قوله لم يحجز الحذف) أجاز ان مالك
في الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد العلة
كقوله

لو ان ما عجلت ابن فؤادها * فقاما السنين به لان الحذف

أي عجلت به وفك كترغبت به ضرورة (قوله من حيث هو) أي لا من حيث
كونه مجرورا أي - واء كالمرفوع أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانما جامعة
للشروط) فيه ان من جملة شروط حذف الموصوب أن يكون تاما - فعلا أو موصوفا
والمجرور وان يكون الموصول أو انضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل
ماجر به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزم أن يدكره من الشروط
ما هو خاص بهذا الباب وقد لم أر كل ما وقع في لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل
كالفاعل في أحكامه رسم الامتناع حذفه وان الفضلة اذا حضرت امتنع حذفها
(قوله أي تتم بها الفائدة) أي بدون ملازمة المتعلق والافتقار الى الذي يثبوت
الذي أمس من أمثلة غيراته من تتم به الفائدة اذ الوجدان التفسير يحصل بك
واسم متقرر أمس وقال أبو حنبل ضابط التمام أن يكون تعلقه بما بالكون التمام
يحصل به فائدة نحو ريد في الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي
تاماف لا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة تأتي بها يحصل
للمحاطب العلم بما المراد من اللفظ حتى يحصل له البيان ولا يشع اليك ما به - الا اذا

انظرها القدر * أي ركزت
اليه وقولك مررت بغلام
الذي مررت أي به ان لم يتعين
العائد للربط كمررت
بالذي مررت به في داره
أو جراما بغير حرف كجاء
غلام الذي أنت غلامه أو لم
يجر الموصول أسلا كجاء
الذي مررت به أو جرحك
تمثال لماجره العائد لفظا
لامعنى كمررت بالذي
مررت به لان أحد الحرفين
للسببية أو لفظا ومعنى
لامتعلقا كمررت بالذي
مررت به أو كان محصورا
كمررت بالذي ما مررت الا
به أو نائبيا عن الفاعل
كمررت بالذي مررت به
أو حذفه ملتبسا كترغبت
فيما رغبت فيه لم يحجز الحذف
في الصور كما هو اعلم ان هذه
الشروط التي ذكرناها
ليجوز حذف العائد
من حيث هو لم يصرح بها
واعلم انما تركها الحالة على
الامثلة فانما اجامعه للشروط
وصلة غير أن اما جملة كما مر
(أو طرف أو) جار ومجرور
تامان أي تتم بهما الفائدة
كجاء الذي عندك أو في الدار
فلا يوصل بما لا يكون كذلك
وكلامهما اذا وقعاهما لسين (متعلقان باستقر)

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوه ما مما سمعوه كوناً عاماً أو
مطلقاً بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في
الموصول نحو ترانا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو ترانا المنزل الذي
البارحة وبحت بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقسم
الدليل عليه والالم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد
فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وهو قياس ما ذكرناه في خبر
المتبدأ (قوله محذوفاً) والعائدة المتقل إلى الظرف نحو جاء الذي عندك أو
في الدار أو مالا يسره فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله
لا فراده) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يحذف في الصلة أن يقال أن نحو جاء
الذي في الدار بتقديمه متفرق على أنه خبر محذوف على حذفه بعضهم تماماً على
الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والحراد هذا قال الدماميني ينبغي أن يعلل المنع
بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحاً للوصل به وهو متوقف في
قولك جاء الذي في الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به إذا جاز والمجرور يصح وقوعه مما صلة
فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خبر من التعليل بقلة ذلك والحراد هذا
المعترف باللام (قوله أي أداة التعريف) أي آتية وأداة التعريف
تصرف إلى آل فهو في حكم المقيدة لا يقال إن هذا الملاق في محل التقيد
(قوله وسيمو به يخالفه الخ) حاصل قوله أن آل يجملتها تعرف وأن الهمزة زائدة
لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذا لمعنى أن آل يجملتها تعرف لا
أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة منافية لكون الهمزة زائدة إلا أن يجاب
بأن المثاني لو وضع آل للتعريف ككون الهمزة زائدة على حرف التعريف لازائدة
في حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفاً أصلياً بدليل سبق وطها ولذلك نظائر منها
استعمل فانه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء فيهما زوائد ومنها العمل فأنها
موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي فارت آل وضعه فأنها
زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوده) قال الصحيح عندي قول الخليل سلامته
من وجوه كثيرة بخلافه للأسل وموجبة لعدم النظر أحدها تصدير زيادة فيما
لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
سكان ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع
لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا بالزوم ونفي السبب
من همزة أين في القسم فأنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل وفتحها الثلاثية نقل

وشبهه مما هو فعل حال كونه
(محذوفاً) وجو بالاجتماع
ولاشبهه مما هو اسم لا فراده
وهما في اصطلاح النحاة
كألفه والمسكين في اصطلاح
الفقهاء إذا أطلق أحدهما
شمل الآخر وإذا ذكر
فلكل معنى ولذلك نظائر
منها الأيمان والاسلام
والشرك والكافر * (ثم)
الخامس من المعارف (دو)
الأداة أي أداة التعريف
(وهي آل) يجملتها للتعريف
(عند الخليل وسيمويه) لكن
الخليل الهمزة عنده أصلية
فهو همزة قطع كهمزة أم
وان حذفت في الوصل لكثرة
الاستعمال وسيمويه يخالفه
في أصل الهمزة فهو
عنده همزة وصل زائدة لكنها
معتد بها في الوضع هذا
ما ذكره ابن مالك في شرح
التسهيل من الخلاف بينهما
ووافق فيه الخليل فيما ذهب
إليه واستدل على صحته بوجوه
ذكرها فيه وأحال في تقريرها

من كسرة إلى ضمتين دون حاجرهم بين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة
المقولة إلى السادس عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الأشد هذا السادس
إنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قولهم أنا الله لأن (قوله
وتأخره أبو حيان الخ) وذلك لأنه اعتبر في الأول بلام فان اللام الأولى زائدة
والثاني بأنه لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث
بأنه مشترك الإلزام بأن عدم الظاهر يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة
قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثر دورها والخامس
بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام لم يرد في العرب ليس أحدهما شاذ وان كان
الأقرار أشهر وقرأهما ورش السادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة
لأن ذلك وانما العمل بالأكثر (قوله وضعت ساكنة الخ) فان قيل ما فائدة وضع
اللفظ ساكناً وسأكر الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة وصل في ابتداء
الكلام فالجواب حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام
(قوله ورده ابن مالك في سبيل المنظوم) وصرح فيه بمخافة الخليل وهذا الكتاب
جزم فيه كثيراً بخلاف ما رده في سائر كتبه لأنه قصد فيه تلخيص الفصل فأنى
بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح قوله لذلك (قوله وهو ظاهر
عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا مريب في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله
فلا تظهر لها) يرد في لغته من ضم الميم وقبل بحرفين (قوله وتكون أل للعهد) أي
لتعريف ذي العهد أي الشيء العهد ودفع كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد
معهو بها) أي عهد مدلول معهو بها أي مسمى الاسم الذي خصته (قوله لماذا كرا)
وذلك لأنه قد مر صريحاً كما قبل به أو كناية كافي قوله تعالى وإيس الذي ذكر
كذلك فان الذكر إشارة إلى ما سبق كناية في رباني نذرت لك ما في بطن عحرا
(قوله توهم أنه غيره) لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالباً
فاظهر المعنى في الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني
مع العهد الذي نعت العهد الخارجي وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام
إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضم بعض الأفراد لعل هذا مراد النحاة بلام
الحسن الذي ذكره في باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالجمع الخبرية بديل وصفهم
له بأنه نكرة معى لافطوا يحتمل أن تركهم له هنا لذلك أعني كونه مذكراً في المعنى
والكلام في المعارف (قوله أو حضوراً) ظاهر منعه من أن يكون مذكراً في المعنى

مذهباً له وقال ابن في كلام
الخليل ما يدل على أن الهمزة
أصلية مقطوعة في الوصل
كهـمزة أم وأن (لا اللام
وحدها) لتعريف وضعت
ساكنة فاجتابت همزة وصل
للتفكير من الابتداء بالسكّن
وفتح لكثر استعمالها
مع اللام خلافاً للاختفاء
وسيبويه في أحد قوليه
الشهور عنه ورده ابن مالك
في سبيل المنظوم واختاره
المصنف في حواشيه وقال أنه
من الحسن عكس ما جمع
ما عترضوا به عليه مقابل
بمثله أو محجب عنه لكنه رجح في
الجامع قول الخليل وهو ظاهر
عبارته هنا وفي التنوير وإنما
لم تترك الهمزة وتترك اللام
صلى قول الاختفاء لأم أن
حركت بالسكر حصل
التقلع مع كثرة الاستعمال
والتبست بلام الحار أو بالتبست
بلام الابتداء أو
بالضم فلا تظهر لها أو غير
أن الهمزة للتعريف واللام
زائدة للفرق بينهما وبين
همزة الاستفهام وتكون

كثيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف وقتضى ما نقله المصنف في
 المغني في بحث أل في الباب الخامس في جواب اشكال تجوزهم في مررت بهذا
 الرجل كونه زعتا أو بياناً والتعقل لا يكون أعرف من المتعقل والبيان لا يكون إلا
 بالاعرف من أن أل إذا جعلت للحضور فهو بها بيان لأن مصحوب أل الحضور به
 أعرف من اسم الإشارة وإن كانت للجنس فهو بها نعت فليحذف لم أر من تعرض
 لذلك (قوله أول الجنس) أي التعريفه (قوله وهي التي لم يعمدها) أي
 مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته (قوله أي لا باعتبار شئ) نفي بقوله
 من حيث هي ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح جعل بعضهم
 العهد الذهني بامطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعروف
 بلام الجنس أي المشاركة إلى الطبيعة والحقيقة قد يعبر به بواسطة القرينة وجوده
 أما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق
 فصارت المساهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود
 شارحاً كما في قولنا الإنسان نوع أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما في المعارف فإن
 التعريف صادق على الأفراد كلاً وبعضاً (قوله من الماء) قيل أل فيه حقيقة
 ماصدق عليه ماء ولومثل بالرجل خبر من المرأة كان ظهوره في الحقيقة لا رجوعها
 في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شئ اسمه ماء (قوله وهذه لا تختلفها كل
 لا حقيقة ولا مجازاً) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي
 ادخل سوقاً فإن كلاً لا تختلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بحد دخولها
 فردمهم وستعرف جوابه واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعروف بلام الحقيقة قطعا
 لأن النظر فيه إلى الحقيقة والمساهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فرد
 أو أكثر (قوله أول استغراق أفراد) أي تعريف الجنس الذي يراد به استغراق
 أفرادها فادأر يدهو في ضمن جميعها والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها
 جماعاً والحداد الجسود على م في شرح التلخيص واستدل به صحة جاءني
 القوم أو العلماء الأزد أو ما تنوع جاءني كل جماعة من العلماء الأزد على سبيل
 الاستثناء المتصل سكن في التلويح في بحث ألفاظ الهام أنه يصح الاستثناء في قولنا
 جاء القوم الأزد يدا مع أنه لا يناول كل فرد باعتبار أن مجيء الجموع لا يتصور
 بدون كل فردو بذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء وما يؤيد ذلك
 أنه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة الأربعة مع أن المستثنى
 جزئ لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق
 الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واللم أنه إذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أول الجنس) وهي التي لم يعمدها
 مصحوبها أصلاً وهي ثلاثة
 أنواع كالتالي للعهد - دلان الما
 أن تكون لبيان الحقيقة
 من حيث هي مسمى أي
 لا باعتبار شئ (كذلك
 الناس الذين أرادوا الدرهم)
 أي جنسهما (وجعلنا
 من الماء) أي من حقيقة
 الماء المعروف وقيل المني
 (كل شئ حي) وهذه
 لا تختلفها كل لا حقيقة ولا
 مجازاً (أولا استغراق أفراد)
 وهي التي تختلفها كل حقيقة
 (نحو وخلق الإنسان) أي
 كل فرد من أفراد الإنسان
 (نسيها) وتعريف بصحة
 الاستثناء من مدخولها نحو
 أن الإنسان لفي خمس

لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو
والجارزى القصرى والجار الجنب لا يصلحها الا الاشقي الذى كذب وتولى وقد
يقال ان اللى ذلك التعريف المساهية واعتبار المعنى كاهلك الناس الدينار الأصغر
والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى والاطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على
ذلك لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت نحو وخلق
الانسان ضعيفا أى كل انسان فاعترضه برأفة في الحال الواقعة منه فافردوا ما
اعتبار المعنى فيه فكذلك قوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك ثم قال انك
بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير
الجمع وان كان مصحوبا بامتنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى
قد أفلح المؤمنون لم يجوز فيما له من نعت وغيره الاعتبار باللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
قد بين الرضى أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى ان كل انسان فى خسرة في مساعيه وصرفه
همه فى مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أولا استغراق صفاته) أى
لتعريف الجنس الذى أريد به استغراق صفاته مباغته فى المدح أو الذم (قوله وهى
تختلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفى نحو جميع الامير
الصاعقة فان كالتخاف الاداء فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وليست ألى ما اغته موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد
خلاف ما ساقى التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفى أريد لكل فرد مما يتناول
اللفظ بحسب اللغة فلم يختلف كل بالاستغراق العرفى اللام مجاز بل حقيقة. و أن
الغرض من نفسه الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه
و بأنه يجوز التعريف بالاعم عند الادباء (قوله أى الجامع اصفاء الرجال الخ) بيان
لما صلل المعنى المراد بالمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مباغته ثم التمييز أنت
الرجل علميا ساقى ان ألى لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا
أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيره أو التمييز
نوع منه فالصواب ان ألى في نحو تعريف الجنس أى المساهية مباغته فيه قال فى التخصيص
فى تعريف المسند باللام وقد قصد قصر الجنس تحقيقا نحو زيد الامير أو مباغته
لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انهم الشمول لخصائص الجنس باعتبار
العنوان الذى عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله فان الجنة هى المأوى) وذلك
ان هذه الجنة خبر من خاف مقام ربهم فلولم تكن ألى فى المأوى نائبة عن

الا الذين آمنوا (أو)
لاستغراق صفاته وهى
التي تختلفها كل مجاز
(نحو زيد الرجل أى الجامع
لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على
وجه المجاز والمباغته اصح
معنى انه اجمع فيه
ما اقرق فى غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد
بغيره لقصوره عن رتبة الكمال
والختار جواز زيارتهم عن
الضمير المضاف اليه نحو وان
الجنة هى المأوى وقوله ابن
مالة

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائداً للمبتدأ (قوله بغير اصله) فخرج نحو
زيد الذي ضربت الظهر والبطن أي ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يمرض لذلك
فلا يفهم آل عنده فقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى
أي عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزمخشري الخ) فإنه قال في وعلم آدم الاسماء
كلها أي أسماء السميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوماً دلولا عليه
بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس
شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من
عرضهم وينتظم معه أنبؤى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافاً أى سميات
الاسماء ليعتظم تعاقب الاسماء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي أن
تكون آل نابتة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجمع هم في المأوى فوجب أن
يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء السميات وان الاسماء أريد بها أسماء معرفة
معهودة فأتى بالتعريف اللامى قائماً مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضاً
عن المضاف اليه توفيقاً بين كلاميه (قوله وأبوشامة نيا بنته الخ) فإنه قال في قوله
* بدأت بسم الله في النظم أولاً * ان الاصل في نظمى ولا يخفى اسماً أجاز أبو شامة
أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل
رأسى (قوله وقد تكون آل زائدة) المراد بان زائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة
للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدمامينى
العلم هو مجموع لفظ آل وما بعده انتهى كالجميع من جعفر ومثل هذا لا يقال انه
زائد (قوله كاللات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات بتثنية التاء وهو
مع قوله انه علم مؤنث محذوف نظر ظاهر (قوله ونحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم
انه قصد المنسكهم به الاشارة الى لاو في علم المختصين ثم الاول بعده في علمهما
أيضا فاللام فيهما العهد الذي لا زائدة ثم لما كان ذلك حالاً والحال واجبة التذكير
أولوا ذات بوصف نسكرة في هذا المراد وهو مترين ومر الكلام على أول في المبنى على
الضم (قوله لغة حميرية) أي منسوبة الى حمير قبله بالين وزعم بعضهم ان اللغة
ابدال اللام ميماً مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها ونحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف ولعل ذلك لغة بعضهم لا الجميعهم
بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذاك خلبى
الخ) ذلك مبتدأ خبره خلبى أى صاحبه وسلمه هنا بكسر اللام وهى واحدة السلام
وهى الجسارة كفى الصاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافة لفظية
كجاء ضارب بزيد الآن أو غداً فإنه لا يعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافة

بغير الصلة وجوز
الزمخشري نيا بنته عن الاسم
الظاهر وأبوشامة نيا بنته عن
ضمير المنكهم قال في المغنى
والمعروف من كلامهم انما
هو التنبيل بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المصنف
ان آل المعرفة اما هدية أو
جنسية وكل منهما ثلاثة
أنواع كما مر وقد تكون آل
زائدة كاللات ونحو ادخلوا
الاول فالاول وقد مر انها
تكون موصولة (وابدال
اللام) في آل المعرفة (ميماً
الغجرية) كقولهم في الرجل
والفرس ام جل وامفرس
راحم نطق بها عليه الصلاة
نحو السلام حين قال له السائل
أمن امبرام صيام في امسفر
فقال ليس من امبرام صيام
في امسفر ونقلت هذه اللغة
أيضا عن نثر من طئ قال
شاعرهم
ذاك خلبى وذو بواصلى يرى
ورأى باسمهم وأمسلة
(ثم) السادس من المعارف
(المضاف) اضافة محضة الى
واحد مما ذكر من الخمسة
المتقدمة

في الابهام كغيره ومثل ولا واقعا

موقع نكرة كجاء وحده (وهو)

في التعريف (بجانب ما يضاف

اليه) عند الاكثر فالمضاف

للعلم في رتبة العلم والمضاف

لاسم الاشارة في رتبة اسم

الاشارة وكذا البواقى (الا

المضاف الى الضمير) كغلامي

(ف) ليس في رتبة الضمير

وانما هو (كاعلم) أى في

رتبه والا لما مع نحو مررت

بزيدا صاحبك اذا الصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

وقيل ان ما أضيف الى معرفة

فهو في رتبة ما تحتها قال لمصف

وبدل على بطلانه قوله

كعذر وف الوليد المتعب

فوصف المضاف الى العرف

بأن بالمعرف هو والصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

ولا بد على المطلق فولهسم

هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة ما لا يعرف بالانافة

كالصفة المضافة الى معمولها

والمتوغر في الابهام والواقع

موقع نكرة لما تقر في باب

الاشافة من ان كلامهم

لا يعرف بالاشافة والمحكم

اذا علم في بابه شئ كان قيدا

للمحكم الذي يذكر مطلقا في

باب آخر

باب في ذكر المبتدأ والخبر

وما يتعلق بهما من الاحكام والمبتدأ هو الاسم

في رتبة الابهام (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أيت ليس
الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله
كغيره ومثل) أى اذا أريد به ما مطلق الغائبة والماثلة لا كماله ما لان صفات
المخاطب المشتمل هو علم ما معلومة فاذا أريد كماله الشخص أو ثبتت اضدادها
كالمشخص فقد تبين ومثلهما ما هو جمعها ما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها
وقال ابن برى اذا أضيفت غير الى معرف له ضمة واحدة فقط تعرف غير لا يختص
الغير به وحينئذ قد خرج ابن الصراح في قوله هذا بقوله تعالى يعمل ما لهما غير الذي
كانا يعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كاعلم) يستثنى
من ذلك المصدر والمعرف المقرر من ان وان فأنهم حكمه والضمير كفى الباب
الرابع من المعنى واقضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره
كما سنبينه في باب انما هو وقوله ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف
الى معرفة في رتبة ما مخصوص غير ذلك فقط (قوله والا لما مع نحو مررت الخ)
كذا في شرح الشذور ولك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك
بدلا لا اعتقادا وقد ذكرنا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك
فليحذر (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة
تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان كتب به المخاطب فذلك ولم يحتج
الى نعت والازادة من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فهو طاهر على رأى
الجمهور وصحح ابن مالك حواشي المعرفة بما هو أخص أى أعرف من المفعول
نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالأخص أى الاقل شيوعا نحو رجل فصيح
وأيدوه بعضهم بقول ابن خروف بوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة
بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دلائل عليه انتهى وحينئذ فليحذر ما وجه
أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عنده هؤلاء لم يقل عنهم خلاف هذا (قوله قال
المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد بينا ما مراده في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت
والا فالمضاف اليها في رتبة ما فلا يطل بما قاله المصنف لان اذا الأداة لا تحت له
فالمضاف اليه في رتبة وحيد فأنما وصفه بما هو في رتبة لا أعرف فأنما له (قوله
كعذر وف الخ) الخذر وف بالذال المحجمة ما يدور العبي وهو المراد بالوليد
بخطيب اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشية من تطيلة فمما تعجب
فيه خيط وتدور تلك الخشية بذلك الخيط

باب المبتدأ والخبر

(قوله هو الاسم) أى الصريح والمؤول ولومنه سمع بالعبي خير من ان تراه لانه

وما يتعلق بهما من الاحكام والمبتدأ هو الاسم

على تقدير ان وقبل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يستندوا بضاف اليه هو
 اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي
 لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة إلى اللفظ
 نسبة المنعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات إلى الكليات فاللفظ
 بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كناية
 والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
 يوجد في المبتدأ عامل لتلغى قط لأنه يتسلم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود
 كتحقيق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد
 نفى الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي
 ونفي الكل يوجد في العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل
 فرد من افراد ما انصف اليه الكل بل من جملة الافراد فيمدق عند عدم بعض
 العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
 ويتعين الأول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة
 الاصطلاح هذا كما ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على
 وجهه اعدول اذ النسبة هنا ايجابية واثبت التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد
 عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحداسم ان ولا التافئة للجنس فانه يجوز رفع
 صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وان أمكن
 في ان لان لا تغير المعنى قطعاً وان لا تغيره وانما هي مقربة له ولا يصح الجواب بأن
 الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لراسمها لا على الاسم وحده والمركب
 مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار
 بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا
 كان مضافاً ولا يصح دعوى التركيب هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل
 للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلام من اسم ان
 ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وانما يعتد به اذا اعتبر
 النصب (قوله أو حكما) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب
 ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيد في الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان
 المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لم فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون
 ناهيك مبتدأ وزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بحذوف وهي مع خولها
 خبر ناهيك أي ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله برزقكم فان خالق
 مبتدأ خبره محذوف تقديره اسكنم وبرزقكم صفة خالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية
 لفظاً أو حكماً

على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرافضة قلت
 التوصيف هنا مجرّد تصوير لا لاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من
 مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحل في برزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا
 كانت هل منتهمة في الاستفهام (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) حال ومعه طوف
 عليه من الاسم بناء على مجيئ الحال من الخبر وأخبار المكان المذوقة من خلاف
 المشهور وأول التقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو مرفوع يغني عن الخبر
 فخرج نحو نزال لانه ليس واحد منهم ما وكذا الاعداد المبرودة وقوله علم منه صريحا
 اشتراط الخبر يفي الوصف بخلاف منيع الا وضع فخرج من الحد نحو لاهية
 قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه
 قد يأتي في غيره نحو لاولئك أن تفعل فانهم اعراب اولئك مبتدأ وان تفعل فاعله
 أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويُدعى
 أن المضاف والمضاف اليه كاشئ الواحد بقي انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجار
 هـ ذالانه في معنى قل رجل فهذا لا وصف ولا فعل بل صفة التكرار بعد مغنية
 من الخبر كما صرح به في التمهيل وأشار لقول آخر اخرج التجمل خبرا وقوله رافعا
 أي من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذهو وصف رافع لوجهه وهو كنف
 به لان الحسن قام مقام وصفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لان
 يث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغنى عنه
 وقوله لما انفصل أي لاسم مستقلة غير ممتدة الى الاتصال بغيره فخرج الضمير
 المتصل فانه لا يبعد مسددا للخبر فلا يقال في أقام زيد وقاعدان فاعله مبتدأ وضميره المستتر
 فيه مسددا للخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية الماضي
 أقام أخوالهم قاعدان قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له
 خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في التواني ثم قال وقد يقال ان
 التقدير ثم هم قاعدان وان المعطوف الجملة انتهت الى وجهه انه انما أغنى فيه
 فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقيدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء
 على أن المراد البارز ولو حكما والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا مكان التنارع
 والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما
 استعمل كان أظهر لثلاثتهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا
 بل مخرج ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضمير المنفصل الا وحده
 الا جماع في ذلك لكن نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله واغنى
 أي ذلك المنفصل عن الخبر احتراز من نحو أقام أبواهم بدفعاً ثم ليس مبتدأ

مخبر عنه أو وصف رافعا
 لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
 التباسه بالخبر المقتصر الى زيد المعود عليه فبمعين كون زيد في المثال المذكور
 مبتدأ أو قائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائمه وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا
 جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه اذهو بمنزلة أقام أبواز يد وذلك يحسن السكوت
 عليه قطعا والاعتناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته
 حصول التماس به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق
 مع عدم الامكان فأن دفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا
 المبتدأ الخاص من خبر اصلا حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسدده ولو تكلف
 له تقدير خبر لم يأت اذهو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم ردنا عنه كلاما
 وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف وورد بانه لاحاجة اليه لتسام الكلام بدونه
 وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أو رده انه يلزم الدور اذا الخبر حينئذ
 يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعرف به مخبرا عنه وهو مشتق
 من الخبر وأوجب بالمنع اذا المراد من الخبر الاخبار الغوى والتعريف صادق على
 نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه يتأويل
 شعري الآن شعري الذي تعده وهو على خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
 الاصل قبل ان تجعل جملة خبر ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها ولا يكون
 فيه الفائدة التسمية المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لانه خارج
 بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيره ما مدخل فأن دفع انه حصلت
 به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتهى نحو ذاهبة
 مرز يد جارية ذاهبة اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير
 الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيدي به ووجهه انه
 مبدوء به في الكلام وانه لا يزل عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته
 اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظر الى انه أصلها) عزى
 القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
 وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب
 أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدة تظهر
 في أولوية المقدرة عند الاحتمال كما اذا وحدثا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فنقول
 في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا لخبره ثم يرجع تقدير ما قبله
 الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بطبيعة السؤال فانه جملة اسمية وأجاب بانه اسمية
 في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجع فيكون

والخبر ما تحصل به الفائدة
 مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور وبدا هنا وفي الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن
 يرى انه أصل المرفوعات
 وخالف في السند ورفيداً
 فانما نظر الى انه أصلها
 كما قال وذهب جميع الى ان
 كلامهما أصل واحتماره
 الرضى قال أبو جحيدان وهذا
 الخلاف لا يجدي فائدة
 (المبتدأ والخبر) كلاهما
 (مرفوعات) باتفاق (كأنه
 رتبة أو محذوف) عليه الصلاة
 والسلام (نينا)

ان ترجع بالاحتمال لا ينافي التراجع بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أي
 كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ماذا كرر واعمل هذا مني على
 مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يصحكتفي بالفائدة الوضعية
 أو المقصوديان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أحصها الخ) ايهما المصنف
 الرابع ايهما يكون جاريا على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر في رافع المضارع
 ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد لا سنده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه
 كالاسم وأل في التجرد للعهد أي التجرد المعالج وهو تجرد الاسم عن العوامل
 اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدأ المقرر بالحرف الزائد وما أشبهه
 وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد لا سنده وهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان
 المضارع واقع مبتدأ بقي ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا
 مرفوع غنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك الأريد (قوله وضع
 رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بان الرفع المبتدأ واعترضه أيضا
 ابن عسور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ
 يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل
 والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الاصل القويان المبتدأ تقديره فاعلا نحو القائم أبوه
 ضاحك فلو كان رافعا للخبر ادى الى اجمال عامل واحد في معمولين رفعهما غير
 تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يتبع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة
 لان ملية للفاعل يخالف ملية الخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أي وان كان
 الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم
 ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة) وأما الخبر فالأصل تنكيره لانه مسند
 فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا
 يصح تجريد الاسم عنه ما تجردناه بما يطروا ويتجلى الى علامه وهو التعريف
 وبقيناه على الاصل وهو التنكير وأما التعليل بما مسند فينبغي أن يكون مجهولا
 فليس بشئ لان المسند ينبغي أن يكون معلوما والذي ينبغي أن يكون مجهولا هو
 انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غيره من لا يشهد) أي
 غالباً أو وردان هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجهما
 بحيث يفيد الحكم عليه والسكلام في مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه السكلام اذا وصف
 الرفع لمكتف به لا يفتك عن كونه تنكراً (قوله يخص بالخدم المتقدم
 عليه) اورده يقتضي ان يجوز لا ابتداء بالندرة عند تقدم الخبر وان لم يكن
 مختصاً او يجب بأنه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص يفر السامع من استماعه

ان يعتقد عدم ايمانه وانما
 اختلافوا في رافعهما على
 أقوال أحصها ان المبتدأ
 مرفوع بالابتداء وهو
 التجرد من العوامل اللفظية
 لا سنده والخبر مرفوع
 بالمبتدأ أو صرح رفعه به وان كان
 يقع جامداً لأن أصل العمل
 الطلب والمبتدأ طالب للخبر
 من حيث كونه محكوماً به
 عليه طلباً بالازم كما أن فعل
 الشرط لما كان طالباً
 للجواب عمل فيه عند
 طائفة واعلم ان الاصل في
 المبتدأ أن يكون معرفة لأن
 الغرض من الكلام حصول
 الفائدة والمبتدأ يخبر عنه
 والاخبار عن غيره معين
 لا يفيد ولان المقصد من
 الكلام اعلام السامع
 ما يحتمل ان يجعله والامور
 المكتبة قل ان يجعلها أحد
 وانما يجهل الامور الجزئية
 وأورد على الاول مجيء
 الفاعل تنكراً وهو مخبر
 عنه وأجيب بأن الفاعل
 تخصص بالحكم المتقدم
 عليه قال الرضي

في يستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع أصالة لغيره فلا يكون نكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحما تسبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدأ النكرة المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت الزم الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع أصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا يفر السامع عند سماعه لعله بانه حديث عن الآتي بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتذكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغى أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل قامن الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا يخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أى تعينت وقيل اشتراكها واجها ما أهم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النكرة الموصوفة أو حكميا كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نصف وثلاثين موضعا) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نصف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مئتي دينار ويخفف وهو واوى العين من ثمانين (قوله رد كر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم
وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتنامل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكافؤ والافق بجزءه في المتن الأول وأوردان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأجيب بانه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان تجعل لبعض الجملة شيئا ليس اسائر امثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليبها فيه كما ينبغي عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شأن ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أى بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في خبر النفي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم منه الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكره فانه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير محصور فله يكون قد حكمته على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بخصص من الخصصات وهي كثيرة وأما ما بعضهم الى نصف وثلاثين موضعا وذكروا بعضهم انها ترجع الى شئ من العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (و يقع المبتدأ نكرة ان هم) كل فرد من جنسه (أو تخص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما راجل في الدار) لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعرف بأل الجنسية) عبارة انتصرح بالاستغراقية رهي الظاهر
 لان الجنسية أعم فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحسلي بلام الاستغراق والمبتدأ
 العام الواقع في سباق النسب من حيث ان الاول معرفته والتاني نكرة تقع
 تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعنى فهو
 معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين له ارض أم لم يتعنه واللام وضعت
 للتعريف والتقي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة
 الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوق للابتداء
 أن يكون بالهـ مزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرة
 الأولى جعل المسوق في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى
 المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحادهما وأجاب الاستاذ الصفوي بعبارة لا يصح بان
 العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكته فتوجد في بعض المواضع وحكموا
 بالطراد الحكم لتلك النكته وان لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكره لا مره عنوى
 بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر طرد الباب انتهى وفي التصريح
 ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والورد على الظرف
 والجور وعند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى التقي ما سحرنا طرد وعلى الاستفهام
 هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب للماء
 نافع وغسلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة
 مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوي
 (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل
 المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم ثمرة خير من جرادة
 وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبه) أي أو جهن يحتمل انه
 خبر وأنه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليله وهذا أولى اذ يلزم على الاول
 ان في اليوم متعلق بكتب والكتب ربه هو الفرض سابق على اليوم والليله الا ان
 يجعل الجار والجور وعلى هذا التقدير خبر ثان (قوله أمر به وف صدقة
 التخصيص فيه بالعمل اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جامعي) ليس
 فيه صفة مقدرة حتى يكون محمقة قدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة
 بقرينة مما قبله من اسماء المتبني والمجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه
 وعرفه فمضمون جماعا على الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهه أو ملبسا
 بأحد فمما نحو زيد منطلق وعمر وقائم أبوه وذو كراين مالكا ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرف بأل
 الجنسية (و) منه نحو (أله
 مع الله) وكل له فانتون ومن
 يضم أقوم معه (و) الخاص نحو
 (لعبد مؤمن خير) من مشرك
 لان الوصف يتخصص
 الموصوف النكرة فتحصل
 به فائدة ليست للعبار الذي
 لم يوصف ويحتمل ان يكون
 من الاول أيضا (و) من
 الخاص قوله عليه الصلاة
 والسلام (خمسة صلوات
 كتبهن الله على العباد)
 لتخصيصه بالاضافة وقوله
 أمر به وف صدقة ونهى
 عن منكر صدقة وقولك
 رجل جامعي لانه بمعنى رجل
 صغير جامعي (و) يقع الخبر
 مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومريانه في بحث الكلام بما لا مزيد
عليه وقدم المقرر لانه الاصل في خبر المبتدأ ان الخبر متحد بالمبتدأ دائماً ولا يتصور
الاتحاد بلا تأويل الا في المفرد (قوله جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد
بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحر وفه ونحوه هذا زيد وهذا أسد مشير الى
السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه مالم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح التحمل
الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبراً لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي
في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ أو خاف الكسائي في ذلك
فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك الاطلاق وقال الاشبه
أن يكون حكمه بذلك في جامد عرف لسماء معنى ملازم لان نفسه كانه كالاقدام
والاقوة لا لا سد وهذا يراد به لا لوافق في المسئلة لان ما قيد به معنى التأويل بالمشتق
ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن
الرواني قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه مؤكداً فيقال
هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقاً فيجمله)
المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحر وفه من الصفات كذا في شرح الكافية لابن
مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت مالم يؤخذ من
مصدر لئلا يعلق على حدث وساحبه قد دخل اسماء الزمان والمكان والآلة والمشتق
ما أخذ من مصدر لئلا يعلق ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل
ضمير نحو هذه البطحاء وانما يتحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد
له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهراً او مضمراً ولا يتحمل الا ضميراً
واحداً وقيل ان قدر خلفاً من موصوف استترفيه ضميران أحدهما للمبتدأ والآخر
للموصوف الذي صار خلفاً عنه فنحو زيد ضارب أي رجل ضارب وان كانت صلة ال
ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ولأن فاذا كد قيل فيه
زيد انما ضمير نفسه نفسه نفسه (قوله مالم يرفع ظاهراً) أي لفظاً نحو زيد ان قائم
أبوهم ما أوحى الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهراً فاعل لا يرفع ضميراً
(قوله أو ضميراً بارزاً) فان رفع ضمير بارزاً لم يتحمل ضميراً نحو زيد قائم
الا هو اذا قدر هو مرفوعاً قائم لا مبتدأ أي بدلالة ومنه ما سبأ في قوله ويجب
ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على
غير من هوله) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما لبس غلام زيد ضاربه
هو اذا كانت الهاء لغلام فان كانت زيدا فقد جرى الوصف على من هوله وانما
وجب ابراز اذا كان اللبس مأموراً نحو غلام هذا ضاربها أي اجراء هذا النوع

جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ
ومشتقاً فيجمله مالم يرفع
ظاهراً أو ضميراً بارزاً
ويجب ابراز المحتمل وان
أمن اللبس اذا جرى الوصف
على غير من هوله

من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المحمل لا يأتي على قول الرضى ان البارز
 تأكيدي للسنن اما اذا جرى الخبر بان هولة فيسنة ترفيه وجوب لان ابراز موضوع
 ليكون الخبر غير من هولة فاذا وقع ابراز مع كون الخبر بان هولة لم يفهم منه الا كون
 الخبر غير من هولة هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند
 ضاربته هي فينبغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما اجازه سيدي في مررت
 برجل مكرم هو من جواز فاعلية هو هذا نحو بر المقام ومثل الوصف فيما ذكر
 الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التمهيد وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال
 الرضى وأما الفعل فبعد ان تقموا كلهم على انه لا يجب تأكيده ميره ألبس أولم
 يلبس انتهى لخالفته للفتوة ولانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد
 وحكم المشتق اذا وقع حالا ونعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حبان الا في مسألة
 واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فيميلين صفة جارية على رجل
 وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيهما بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه
 عائدا على الأبوين المضامين الى ضميره فصار كانه قال مررت برجل حسن أبواه
 جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان
 فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن
 المفردة في قول في المغنى وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد
 قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيدا قائما أو ظننته
 قائما ولاد ما ينفي في هذا المقام ما ينبغي مراعاة وقضية الطلاق انه لا فرق بين أن
 تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرية بان أو حرف تنفيس حتى
 يصح زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تنقيح لدير القول وهو كذلك
 خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الظلمية خبر لانها لا تحتل الصدق والكذب
 والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو
 ما أسند المبتدأ لا ترى انه يقع مفردا اجماعا ولا يحتل ذلك وقال ابن السراج اذا
 وقعت خبرا فاقول قبها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معه موله وادعى وفي
 المطول ان تقدير القول تعسف ونزاعه التبدل بما حاصله انك اذا قلت زيد
 اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالتمكك وليس حالاً من احوال زيد الا باعتبار
 تعاقبه أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه
 خبرا عنه هذه الحيشية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى
 الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيسنة فاد من لفظ اضربه فطلب ضربه
 ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر جملة لها

احتمال الصدق والكذب بحسب الأول أى طلب خبره لا ينشأ في احتماليهما
بحسب المعنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمة تخوز يد والله لا ضربته
قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى للتعنى ان الساكن عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا تصح كون خبر لان الجملة من هنا ليست كجملة الشرح
والجزء لان الجملة الثانية ليست معمولة بشئ من الجملة الاولى واما كون جملة
القسم انشائية ثم رد كلام من النعمانيين ثم ينحى الوقوف على ما نظره في الباب الثالث
(قوله فيها رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا
قصدها جعلها خبره الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية) كقوله
أو فعلية تعريفها لا يتحقق على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى
بقرينة واحدة من تخوز يد كرمته في داره فلا يجوز ان كرمته في داره ولا
أكرمته في دار ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه
الذي يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتى في كلامه مثال مانصب بفعل ومثال
المنصب بوصف الدرهم أنما عطف لك أى معطيه ومثال المجرور باسم الفاعل
* وما كل من وفى منى أنا عارف وانهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز
حذفه سواء رفعه بفعل نحو ال زيدان قام أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد
القائم هو وبه صرح الرضى ويشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو زيدان
كار قائما يقوم عمره ولا تقول زيدان قائما يقوم عمره ومثل ان لوفانه يكتر حذف
كان بعدها وبقاء الخبر هذا وفي المعنى مانصب محذوف ومرفوعا أى ولهذا يربط
به محذوف ومرفوعا نحو ان هذان اسما حاران اذا قدر لهما اسما حاران ومنه هو بالخ
وأفهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور
بحرف تبعيض اذا الناس اذا ذلك من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم
نساء ويوم نسيم * أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر
حكمة التبيين لاول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو
زيد مرتبه ووقع لآلى البقاء في قوله تعالى في سورة الاعراف والذين عملوا السيئات
ثم يابوا من بعدها وآمنوا ان ربك من بعدها الغفور الرحيم ان الذين مبتدأ وما بعدها
خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة
من الصور المذكورة واعلم ان في التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال
مانصب وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبه في العموم
والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك وانزاعه الدمايين في الابعاد لكن
صنيعه يقتضى ان حكم كل مقابر لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا
يربطها بالمبتدأ الذى سبق
له اسمية كانت أو فعلية
ويجوز حذفه ان علم ونصب
فعل أو وصف أو جر باسم
فعل أو حرف تبعيض
أو ظرفية أو مسبق بمائل
لفظا ومفعولا نحو وكلا
وعدا لله الحسنى وقوله

ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث
 كاهن قنلت حمدا وغيره بقوله تعالى افيكم الجاهلية يدعون قال الدماميني
 وفيه ما نظر لان كلام من المسئلةين سابق فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر
 فخر وهو ان الحذف في غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما فيه قول
 الشارح ويجوز حذفه (قوله اصح الخ) صدر بيت بحجزة * فلانك الان في الخيار
 من انفسا * والشاهد فيه ظاهرا حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جرح بحرف
 سابق عليه مماثل للجاء لفظا ومعناه ولا واضح اسمع (قوله واقصر منها هنا على
 أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بمعناه نخوز يد جاعني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله
 كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
 أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير
 مدلول على جوابه بالضمير نخوز يد يقوم عمر وارقام التاسعة آل النابتة عن الضمير
 العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى (قوله وهو الاصل في الربط) اذهو
 موضوع مثل هذا الغرض قال في المعنى قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط
 وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو ونخوز يد قام عمر و
 فهو أو ثم وهو الثانية أن يعاد العامل نخوز زيد قام عمر ووقام هو والثالثة أن
 يكون بدلا لنخوز - من الجارية تعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر
 العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجعن
 العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم ربط به
 الخ) وأما غيره فلا يربط به الا المذكور الان وضع الظاهر موضع المضمير لانه
 تقوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله
 نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة مخصوصة بما
 اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة الى العيد ثم التمثيل بالآية على
 قراءة الرفع وقراءة نافع وابن عامر والكسائي بالنصب نسقا على لباس أي ارتنا لباسا
 مواريا وزينة وأثرنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) اي لانه
 خلافا للفراسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المفعول (قوله اعادة المبتدأ
 بلفظه) أي ومعناه كما في الاوضع (قوله في مقام التحويل الخ) أي فوضع الظاهر
 موضوع المضمير لهذا السبب وهو في معرض ذلك جائز قياسا في غيره يجوز عند
 سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاقل وعند الاخفش يجوز في الشعر
 وغيره وان لم يكن بانظ الاقل نخوز زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد
 (قوله التحويل) أي التخويف (قوله والقارة خبره الخ) يجوز ان تكون القارة

اصح والذي توصي به أنت مدخل
 وروابط الجملة بما هي خبر
 عنه أو صلها في المعنى الى
 عشرة على خلاف في بعضها
 واقصر منها هنا على أربعة
 أحدها الضمير وهو الاصل
 في الربط ومن ثم ربط به
 المذكور (كزيد أبوهم قائم)
 وعمر ووقام أخوه ومحمد ووقام
 مر (و) الثاني الاشارة نحو
 (ولباس التقوى ذلك خير)
 ان قد رد ذلك مبتدأ ثانية
 والابان قدرنا ما للباس على
 انه بدل أو عطف بيان فان الخبر
 مفرد والثالث اعادة المبتدأ
 بلفظه نخوز زيد قام زيد
 وأكثر وقوع ذلك في مقام
 التحويل والتعظيم نحو
 (القارة ما القارة)
 فالقارة مبتدأ أول وما
 اسم - ثم غما مبتدأ ثان
 والقارة خبره وهما خبر
 الأول والتقدير القارة أي
 شيء كما تقول أي رجل
 زيدا اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشانه (و) الرابع
العموم بان يكون جملة الخبر
مشملة على اسم أعم من
المبتدأ فيكون المبتدأ
داخلا تحتها نحو (زيد نعم
الرجل) فال في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل
أفراد زيد فرد منها فدخل
في العموم فحصل الربط
ومنه قوله

وأما الصبر عنها فلا صبراً
والربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي أوجه جماعة
من النسخة وذكره في المغنى
كالنبري منه ثم قال ويلزمهم
أن يعجزوا زيدات الناس
وعمر وكل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار
وخرج المثال والبيت بما
هو مذكور فيه فراجع
ولما كان من الجملة الواقعة
خبراً ما لا يحتاج إلى رابطته
على ذلك بقوله (الافى نحو
الله أحد) مما الجملة
التي هي نفس المبتدأ في
المعنى أى فلا يحتاج إلى رابط
الكتفاء بها عنه لأنها
مفسرة للمبتدأ والمفسرين
المفسر هذا ان قدر هو ضميراً
للاثنان والأبأن قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هي
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدأ) أراد باعتبار منه صدقه عليه
حتى لا ينافى قوله فال في الرجل للجنس ولا ما قررره في باب نعم وبتس من أن آل
في فاء لهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أى صادق
عليه (قوله كالتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور
فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط
كما جازاه أبو الحسن مستدلاً بقوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا
الصلاة أن لا تضيع أجر الصالحين واجيب بمنع كرن الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان آل في فاعل نعم وبتس
للعهد لا للجنس وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً اذ المراد
انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شئ انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم
جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لا يتطوع
ان المتكلم بقوله نعم العبد سبب لم يقصد مدح جميع من في العالم وإنما قصد ما يطاق
هذا الناعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقى انه قد يقال العموم باعتبار
انه ليس لا صبر عنها صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سدا العموم هنا مسد
الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر في أن يكون لا حد صبر عنها وهو عام
فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير ما
الاشارة فلا بد لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ
بمعناه فقد تقدم ردوه وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيدي على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين أم العبد ندو عبدي وثانها حيث قصد التحويل والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء ثم
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى
صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالذكر أن يفيد الربط
بها ثلاث ثم يقول والاولى رد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ماسلكه هنا هو هم
ضعف الربط بجماع الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والاصح
انه ليس نسبياً ولا خاصاً بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الخافقة ما الخافقة لاجازتهم
أه زيدا أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات
الشئ والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انما وقعت خبراً عن مترددة لوله
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل فأنفع انه ان كان المراد انما نفسه بحسب
المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك يصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضي اتحادهما اذا توافرا به ما فيه وما فان تعاريف الذات ينافي وهو واتحاد المفهوم يمنع اسماء أحدهما الى الآخر فان الاستناد نسبة والنسبة معدومة لانفسين المستلزما لا تقييد النسبة لا اتحاد المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك مخدوع اذا الجملة في زيد يقوم أبوه مضمومها استناد القيام الى الاب وهو غير زيد فهو ما و خارجا لكن ان يؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب **تبيينه** كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ انظروا الالتزام انما الحمل متعدي معنى والالتزام حمل أحد المتباينين على الآخر حمل وهو ويتعديه لفظا دادا على الشهرة وعدم التعير كقوله شعري شعري أي شعري على ما ثبت في النفوس من خزالته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء به به باعتبارين أي وشعري الآن، ثم شعري فيما مضى أو لكل منهما مائة على مغايرته على الآخر نحو والسابقون السابقون أي الى الخبرات والى الجنات ومغايرته لفظا ومعنى دال على التساوي حقيقة نحو وأزواجه أمهاتهم أي مساويات لامهاتهم في التحريم والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع نصب خوت أجوانها * لو ينشخون من الخوارة طاروا

أي مساوي للنصب الخوارة الجواف في طيرام بالفتح أو قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله أي ذو درجات أو مشعر بلزوم حال الحق مجازا العين بالمعنى نحو ز يدصوم جعل نفس الصوم به اللفظة وليس بتقدير ذولا به صدق على التقليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أذن الصوم والمعنى ثم امره سائتم (قوله ضمير المسؤول) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أي بناء على حسن ابدال التكرار الغير الموصوفة من المعرفة اذا السفة مفيد منها عالم يستفاد من المبدل منه وأجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبواب البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أي لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظاهرة فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثله زيدا أحد لم يورد العلم بين الحملين اشكال الازدواج بينهما من الثانية كاتمة للاول وتعرف الصدمع تذكيرا أحد العلماء به حديثه بخلاف حديثه (قوله والتحقق ان مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذن المعلوم انه ليس المراد به بالانط ولا يخفى ان المصنف لم يمثل اياه ولم يذكره كرايا شارح مثالا

ضمير المسؤول عنه فالحسب
مفردوه والله وأحد خبر به
نحو أو بدل قال الدماميني
تبع المرادى والتحقق ان
مثل هذا ليس من الاخبار
بالجمل

غيرها فلا وجهه لابراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار
بأنهم نظر واللام - ل فاطموا انه جملة باعتبار انه مركب استنادي غاية التجوز
(قوله بل بالمفرد) يؤيده ما مر ح في المعنى ان الجملة التي يراد بها الظاهر يحكم لها
بمحكم المفردات ولهذا تقع ماعلا (قوله ويقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم
تسمية الظرف والمجرور خبرا مجازا لانه ليس بنفس المبتدأ ولا مشبه به المبتدأ
ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب
اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أي كاي جملة (قوله
منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب
لثلاثتهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ
معنى ويجتز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ترك في هذا المختصر وسفينة
(قوله افظا) أي ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما يتعلق به)
وهو الاصح وقيل التناصب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول في
المعنى وردت مخالفة المشهور من غير دليل وانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب
ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بأنهما معنى لا يختص بالاسماء دون الانعال
فلا يصح أن تكون عاملة لان العام ل اللفظي شرطه أن يكون مختصا بالنعوى
الاضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أي بما يتعلق به والتحقيق ان الذي في
محل نصب هو المجرور وحده لان الجار والموصول للعامل اليه كالهزمة والتضعيف
لكن لما كان الهمز والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منه فلا منه
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هم في محل نصب (قوله الحمد لله)
نوعهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم
يعتمد ان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور مفعول للمصدر
واللام لتقوية كافي فذلك اعجبني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أي في الموصول
والتمهيد بالتمام يمكن ان يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يتبدل بذكر
الا ان عمت أو خصت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكونه لذلك حذف
المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول (قوله فلا يجوز زيد اس الخ) ظاهره
ولو غير قينة تدل على المتعلق الخاص أي سافر أس وواثق بل يمكن التعليل بعدم
الفائدة في حذمه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه على ان تعبيره
بمستقر للتمثيل لا للتمهيد (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو
الظرف والمجرور والعامل صا ونسبهما معا وقيل مجموعهما ان المقصود الاخبار
بوجود اشئ في ظرف الا انهم حذفوا بعضه لزموا وهو الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة
اللفظ كما في عهده
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كثرت كنوز الجنة (و)
يقع الخبر أيضا (ظرفا)
فما نيا أو ما كانا حالة كونه
(منصوبا) افظا بما يتعلق به
(نحو والركب أسفل منكم)
والرجل غدا (و) يقع
أيضا (جارا ومجرورا)
منصوبا أيضا محلا بذلك
(كل حمد لله) رب العالمين
وشرطهما ان يكونا تامين
بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد
أس ولا زيد بل ولما كان
الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا
راجعا في التقدير الى المفرد
أو الى الجملة قال
(وتعاقبهما) حينئذ اما
(بمستقر) ونحوهما هو
اسم فاعل وهو اختيار
طائفة يحتجون بأن المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل
في الخبر الافراد صحه في
الاوضع ورجمه ابن مالك
بأمور

وقال شيخ الاسلام الخلاف انظري لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل
الذي هو الاسم وهو مفيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى
الظاهر المفقود به وهو معمول لاسم لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما
نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لكأن تمنع دلالة هذا على
الاولوية قبل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بحجوة الخ) يحجز
بمعن صدره * لك العزان مولد عز وانين * والهون بالضم الهوان والذل
وبحجوة الشيء يحصاه من مهمتين وبأين مضى ومن وسطه قال الدماميني وقائل
أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل محذوف وهو كائن الذى هو اسم فاعل من كان
الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا فى البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم
الترزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد فى البيت وقال الشعمى
الكون بمعنى الثبوت وهو الصكون العام الذى يقدّر انتهى وهذا لا يدفع
كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى
للسووخ وعدم التزلزل (قوله لا متناع الاثمة ما الفعل) أى لا ظاهرا ولا مقدرا
ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بخير المفرد
أوجبه الشرط لانه لازم المحذوف وهم يعترفون فى المقدرات مالا يعترفون
فى المنفوقات كما أجابه الزعفراني وابن جنى لما أجاز النصب فى فاذا ز يدسر بته
وقال له ابن جنى يلزم لك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذوف أعم من ذلك فلا
يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال
أما فى الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا فى اذا (قوله والاصل فى العامل أن يكون
فعلا) لان العامل انما يعمل لا فتقاربه الى غيره والفعل أشد اقترارا لانه حدث
يقضى صاحبا وزمانا محلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وايس فى الاسم الا الثانى (قوله والحق عندي الخ) أى لان المسئلة متجانسة
الاطراف لان اسئلة افراد الخبر واصالة الفعل فى العمل متقابلان وتعين الاسم
بعد أما واذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح
واحد منهما مبرحا وخا قول بعضهم فى ترجيح الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل
فيما ذكر مانصه واذا تعين اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى
بعض المواضع وجب رد المحتمل الى مالا احتمال فيه ليحصى الباب على سنن واحد غير
جار على سنن الصواب اعلمت من تعين الفعل فى الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ)
معنى كلام الغنى كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدرك اريد المسمى والخال
أو الاستقبال وليس معناه هل جهلت المعنى بان لم تدرك اريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم
الفاعل والظرف قد ورد
كقوله * فأنت لدى بحجوة
الهون كائن * ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف فى كلام
يتشبه به ومنها أن الفعل
المقدر جملة باجماع واتهم
الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول
عنه ومنها تعيينه انشاقا بعد
أما واذا الفجائية لا متناع
ايلاهما الفعل (أو)
(استقر) ونحوه مما هو فعل
وهو اختيارا كثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل
فى الظرف والمجذور
والاصل فى العامل أن يكون
فعلا ويرجح ابن الحاجب
بوجوب تقديره فى الصلة قال
فى المعنى والحق عندي أنه
لا يترجح تقديره اسمولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال
وان جهلت المعنى فقدّر
الوصف لانه صالح للارمنة
كها وان كان حقيقته فى
الحال (محذوفين)

وجوب ذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة والخبر (٢٦٨) على ما يخصه في الاوضح لا الظرف وانما

أطلق عليه الخبر لثبته عن
المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما
الاشدوا وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا
مطلقا وبه صرح في التسهيل
قال في المغنى وهو شرط
لوجوب الحذف وهو صرح فيه
بجواز تقدير الكون
الخاص لدليل ويجوز حذفه
حينئذ وعليه خرج قواهم
من لي بكذا أى من يتكفل
لي بكذا وقوله تعالى الحر
بالحر والعبد بالعبد والانثى
بالانثى أى مقبول أو يقتل
والاصل فيه أن يقدّر مقدما
على الظرف كسائر العوامل
مع مفعولاتها وقد يعرض
ما يقتضى ترجيح تقديره
مؤخرا وما يقتضى إيجابه
وفيه أيضا ويلزم من قدر
المتعلق فعلا أن يقدّر مؤخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا
كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
وفي حاشية الكشف
للتفتازاني مما يجب التنبيه
عليه أنه اذا قدر في الظرف

الفعل وبه يعلم ما في كلام الشارح هذا وقال الدماميني كيف يقدّر مع الجهل مفعول
ظاهري في الحال الذي هو من جملة الامور المجعولة وهل هذا الاتم افتى قال التميمي
لاتم افتى لان تقدير الوصف انما هو واصلا لا لازمة كاهل دون غيره انتهى بقي ان
كلامه ما يقتضى ان المراد بالظال في قواهم الوصف حقيقة في الحال الحال الذي هو
أحد الازمنة وهو ما خرج اليه الشهاب القرافي وبني عليه الاشكال المشهور في
المشتقات الواقعة في القرآن والحق كما كتبه عليه التقي السبكي ان المراد به حال التمس
فلا اشكال في كلام المغنى (قوله وجوبا) اقيام القرينة وسد الظرف مسدود قوله
(الاشدوا) منه * فانت لى بحجوة الهون كائن * (قوله ويجوز حذفه حينئذ) أى
حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطله انما مقتون
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود مفعول فكيف يكون وجود
المفعول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مفعولا للدليل (قوله وقد
يعرض الخ) فالأول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن
المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيد لان لا يلزم امر فوعا وهذا ما ذكره في المغنى في
الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال وكنا فتدنا في نحو في الدار
زيدان متعلق الظرف يقدّر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عال في
الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول الا أن يقدّر المتعلق فعلا الخ (قوله
ويلزم من قدر الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر لان العلة في
امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية
وذلك مع الالتفات لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدّر عندهم في حكم المفعول
فامتنع المقدّر وان كان علة المنع لا توجد في المقدّر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال
شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقديره في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله
ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو
مذهب البصريين وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف
مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف يحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لقولا بالقصة والا لا كان
الظرف في موضع الخبر تقديره كان أخرى ويتسلسل التقديرات (فائدة) اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه
تسمان مستقر يقع الغاف واغرو فالمستقر ما كان متعلقه عام او واجب الحذف نحو وعنده عم الساعة واللغوما كان
متعلقه خاصا كاقاموا والعودسوا وجب حذفه نحو يوم الجمعة سمعت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوا بالسن قال متى
نمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق انما كان اذا حذف انتقل الضمير الى الذي كان مستقرا فيه
الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

نقر يـ بخ العامل من الضمير وهو ممتنع لا لأن سلم امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ
 إلا أن يقال أنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغ ممتنه
 بخلافه قبل الحذف ويحتمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارع ولا يضر أنه يلزم
 حذف الفاعل لأنه أمر اعتباري تقديره غير مشعر (قوله لا استقرار الضمير فيه)
 فضيته أنه لا يسمى لك إذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه لا يرفع
 الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه إلا أن يرى ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض
 كون الفاعل ضمير الفلجحرر على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير
 مطلقاً وإذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عاملاً المحذوف مفهوماً
 منه وإن كان كونا خاصاً وعلماً بأنه استقر فيه بمعنى عامله (قوله ليس زائد) أي
 حقيقة أو حكماً فعمل الباء من في كفي بالله شهيدا وهل من خالق غير الله راعى في لغة
 عقيل * نحو وهل أبي للقرار منك قريب * ولولا فيمن قال لولا لولا لولا على
 قول سيدي به أن لولا لجارة للضمير وإنما لم يحتج الزائد لتعلق لأن معنى التعلق الارتباط
 المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فاهبت على ذلك
 بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا سيما
 يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن وحينئذ نقوض الجر ورنصب لأنه
 مستثنى بعد تعام الكلام فيه نصب كما نصب في قام القوم إلا زيد وتركه عن ذلك
 التشبيه من ذلك وإن قال الأخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشئ لأنه إذا قبل زيد
 كعهر وفان قدر المتعلق استقراره فلا دليل لكاف عليه أو فعلا مناسباً بالكاف وهو
 أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغني والحق أن جميع الحروف الجارة
 الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه)
 كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو
 الذي في السماء اله أي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة به وهو اسم
 غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به وإنما صح التعلق به لتأوله بعبود (قوله أو ما
 يشبهه إلى معناه) عبارة الغني أو بما فيه راحة الفعل كقوله أنا أبو الهال منك
 في بعض الأحيان وقوله أنا ابن مائة إذ جد النثر فتعلق بعض وأذا بالاسمين
 الغلبين لا تأوله ما باسم يشبه الفعل بل لما فيه ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد
 (قوله في ثمانية مواضع) أحدها أن يعاوضة نحو أو كصيب من السماء الثاني أن
 يعا حالا نحو فرج على قومه في زينة فلما رآهم متعرا عنده فعناه عدم الخثرة
 لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يعا صلة نحو وله من في
 السموات والأرض الرابع أن يعا خبر الخامس أن يعا الاسم الظاهر نحو في

لا استقرار الضمير فيه فهو في
 الأصل مستقر فيه ثم حذفت
 الصلة وهي فيه اختصارا
 لكثرة دور بينهم كقولهم
 في المشترك فيه مشترك ولما
 كان الآخر لم ينتقل إليه شئ
 من متعلقه سمي انقواء ولم ي
 كأنه أنى ولم يعتبر اعتبار
 الأول فله الدامني فائدة
 كل طرف أو جاز ومجور
 ليس بزيادة ولا مما يستثنى به
 لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما
 يشبهه أو ما أول بما يشبهه
 أو ما يشبهه إلى معناه والتعلق
 إما أن يكون ملفوظا به أو
 مقدر والمقدر ما واجب
 الحذف أولا وواجب
 الحذف في ثمانية مواضع
 ذكرها في المغني

(ولا يخبر باسم الزمان)

(هـ) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يسكون المبتدأ عاماً والزمان خاصة فتحوّل نحو في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر فتحوّل بدأ ما ملبس عن اسم المعنى نحو الخبز عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غداً والافعال لعدم الفائدة (و) أمّا نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معني مضافاً هو المبتدأ في الحقيقة كقولهم ليلة الهلال الليلة فالأخبار عامها وعن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ لا ما لا خبر به لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يعني عنه نسبة عليه بقوله (ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) مكتفي به فاعلا كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقوله لم يذكر ما تقدم عهدده حينئذ الآن وأصله حين اذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو أوبى الجمعة صعدت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغني وتالله لا كيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر لأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أي منصوباً كان أو مجروراً بانيء أو مرفوعاً لم يرد باسم الزمان أعني الظرف اصطلاحاً وهذا تقييد وتفصيل لقوله يقع الخبر ظرفاً وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أي عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما شتم استعماله فيه في الألفاظ بما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة بالأخبار عنها بمن مخصوص لانه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة ما لم يأت على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يغني عن الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يحول وتصدق فادته والذوات التي لا تتحدد لم يكونها معلومة الواحود في سائر الأزمنة ليست كذلك بخلاف ما يتحدد كالأردن ونحوها لا فيها باعتبار إمكانية لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الإمكانة (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد وجه حصول الفائدة في ذلك بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد يتغير الاجتماع فيه بنحو موت البعض وقصته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف يصح التمثيل ونحن لا اسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل ثموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر انما يصح في حالة أي داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن التائيب ما نصه سألت طائفة أعيوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعبد في فقات مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلهم أنه لا يجوز لأنهم من لواحقه أمثلة التزموا فمأذ كرفي (قوله) وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك أي ان أفاد فان لم يقد الاخبار بالمكان من الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكاناً أو انقال مكاناً وان لم يقد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القاعة الى زمان أو حين امتنع وله هذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات
 يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن
 المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المسقرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة
 لاستمرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للشئ طعم ولا يستمر فينبغي
 جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان
 ويزولان والحركات التي لاستمرارها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل
 اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها بأسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا
 كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبة في معنى الايام ويجوز
 النصب نظر للعمل كالاتماع والمساكن والعود بخلاف ما لا يتضمن العمل
 كالا حد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم
 وأجاز افراءه شام النصب لتأولهما اليوم بالآن فعنى اليوم الاحد الآن الاحد
 والآن اعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان وقتضى قواعدا البصريين في غير
 أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم
^{بوفائدة} اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
 أكثره وكان الزمان نسكرة رفعه غالبا نحو وجمعه وفصله ثلاثون شهرا أو الصوم يوم
 والسر شهر اذا كان السري في أكثره لانه باس تغرقه اياما كأنه هو ولا سيما مع
 التنكير المناسب للضميرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره في خلافا
 للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب
 الكوفيون النصب وان وقع لاقى الاكثر فالغلب نصبه أو جره في وفاقا معروفا
 كان الزمان أو منه كراخو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة
 وأما الحج أشهر ماضية فلما كذا أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
 كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ورجع الرفع نحو موعدكم يوم الزينة
 واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لاقان كان غير متصرف نحو
 زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نسكرة فالرفع راجح نحو
 أنت منى مكان قريب * ودارك منى بين أو شعل

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف امامن المبتدأ الى مكانك
 منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع
 مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين
 قدر اضافة بعد اليه نحو زيد منى يومان أو فرسخان وأما المهم نحو أنت منى زمان
 فلا يجوز رفعه ولا نصبه وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستانك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة
المستحبة واسم التفضيل
والمنسوب (معتمد) ذلك
الوصف ليصح الاكتفاء
بالمرنوع (على) أداة
(استفهام) حرفا كانت
أو اسما (أو) أداة (نفي)
كذلك أو فعلا فالاستفهام
بالحرف (نحو) فأظن قوم
سلي (أو) نون واطعنا بالاسم
نحو كيف جالس العمران
(و) التي بالحرف نحو
(ما ضرب العمران)
وبالفعل نحو ليس قائم
الزبدان وبالاسم نحو غير
قائم الزبدان ومنه قوله
غير ما سوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن
والتي في المعنى كالتي
الصريح نحو انما قائم
الزبدان ولا فرق في المرفوع
أيضا بين أن يكون اسما
ظاهرا كجبر أو ضهير ايارز
كقوله
خليلي ما واف بهدي أنما
وجعل التي بالفعل والاسم
كالطرف فيه نحو زلخروج
الوصف عن كونه مبتدأ
حقيقية واقعا على ما ذكره

نحو ضحية يلزم النصب على الظرفية ويثبت النصب في نحو أنت متى فرحين أي من
أشياء ما سرفنا فرحين وهذا تفصيل معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على
المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلة وغير ذلك مما أوردوه وإن أردت تفصيل
المقام فارجع إلى الرضي وشرح التمهيد (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لا هي
الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل
ما أفضل منك أحد وهذا أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ومثال
المنسوب ما قرشي أبوالأقرشي أبوالأقرشي المعنى المنسوب إلى قرشي أبوالأقرشي (قوله
ليصح الاكتفاء بالمرنوع) هذا مراد به في المعنى وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا
كانت أو اسما أو قوله أو أداة نفي) أي حرفا أو اسما ههنا كذا زعم ابن مالك
فيما على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهم ما اذ لم يسمع سواهما ولكن
لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله فأظن الخ) صدر بيت
عجزه * ان يظنوا فحبيب عيش من قطنا * واقطن الإقامة والظن الرحيل
واظهار ان العطف في أم نو وامن عطف القطعية على الاسمية والشاهد في البيت
ظاهر (قوله ليس قائم الزبدان) الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسما وفاعله
سدم سدم خبرها وفي شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له
مرفوع يعني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء
كما لا يعمل في الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل
الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قيل يقوم زيد فإزان
يعمل فيه (قوله غير ما سوف الخ) قائله أبو نو ومن غير مبتدأ وهو في معنى النبي
والوصف بعده مخصوص لفظا بالانه أفق وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه
قبل ما ما سوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن والتائب عن الفاعل
الظرف وهذا ما قاله ابن التبرج وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابان آخران
ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه
* اذ لم تكوني على من أقطع * والشاهد في أنه ما سدم سدم الخبر بعد التي
وهو ضمير متصل وهو قوله تعالى أراغب أنت عن آهتي يا إبراهيم بما قطع به
على مذهب المانعين رفع الوصف المصروف وضمير ما فعلا على انه ما على به لان
القول بان الضمير مبتدأ يؤدى في البيت إلى الاخبار عن المتبني بالواحد وفي الآية
إلى فصل العامل من معوله باجتناب انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن
يكون انهما مبتدأ خبر الجملة اشروطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف
بهدي والتقدير انهما يا خليلي اذ لم تكوني على من أقطع فلهذا حدوا بهدي

وعن الثاني بان عن آلهي متعلق بخنوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهي
وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما صرح في
الامالي من أن الصفة لا ترفع ضميرها مفصلاً كما مر (قوله شرط لازم الخ) يجوز
الاخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما
أوهم الخ) منه قوله

خبر بنو لهب فلا تسكن ملغياً * مقالة آلهي اذا الطير مرت

خبر مبتدأ بنو لهب فاعل به لا خبر والالزم عدم المطابقة وتناوله ان فاعله لا
يسمى فيه المذكور وغيره على حد قوله تعالى والملائكة به ذلك ظهر (قوله
الابتدائية) أي فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر وقوله والخبر به فيكون المرفوع
مبتدأ. وثم (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرفع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز
وأفهم الخبر لانه لا يتعين في أراغب أنت عن آلهي خلافاً لانه وعلمه بانه على
الثاني يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجنسي لان الازم ممنوع كما
عرفت ولا في أقام زجل كما قبل لانه على الثاني يلزم وقوع التكررة مبتدأ بلام مسوغة
وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا قد ح الخ) أي جواز الوجهين
وأجيب عن القدرح بان الالزام هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخاف
للاصل لان جعل المبتدأ مستنداً وتأخيره خلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زبد
فان كون زبد فاعلاً موافق للأصل فسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس وأورد
انهم أجازوا في حيث أنوز بدو وجهين مع ان أصل الواو وأن تكون للعطف وأجيب
بان الحمل على الوجهين انما يمنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والتسبيل
على المشعولية والرفع على العطف واعتراض عمل حيث أنوز موسى وأجيب بتعيين
المسئلة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بتسبيل ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن
القدح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زبد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها
وفي أقام زبد يجب تقديم قائم تضمينه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتل على
الاستفهام يجب تقدمه فان قلت الضرورة حاصلة في أقام زبد قلت لا ضرورة لجواز
زبد أقام بخلاف زبد أقام (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كيدل عليه المثال ونص
الشاطبي على ان جمع التكمير مثله وقال السموطي الجمع المكسر كالمفرد وكذا
الوصف المنطوق على التثنية والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان (قوله
على اللغة النحوي) احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة كوفي البراغيت فانه لا يتعين
عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التبيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جمهور
البصريين وما أوهم خلاف
ذلك مؤول عندهم ثم هذا
الوصف مع مسوغة اما ان
يتطابقا أولاً فان تطابقا
افرادا نحو أقام زبد جاز في
الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية الا في نحو أقام
اليوم اسرافة يتعين الاول
وهذا يقدح في قولهم انه
متى أوقع تقدم الخبر في اللباس
المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
وان تطابقا تنبيه وجمعا
نحو أقام زبد الزيدان
وأقامون الزيدون تعين
خبرية الوصف على اللغة
النحوي

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحملة الضمير يمنع كونه مبتدأ قال
المصنف في حواشي ابن الناطم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة
ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خبر منه أبو
ومفسرا الضمير موصوف مقدم راقته ويُلزم على ما جوزه الاخبار عن التكرار
بالعرفة في غير ما استثنى الا أن يجاب بان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث يجوز في أقام
أبوه زيد كوزيد خبرا عن قائم (قوله وقد تقدم الخبر) أي في الحال أو الأصل
ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعداد
مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلف
الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطاوعا واختاره
ابن عصفور وكثير من المغاربة . قد رين في صور التعداد لما عدا الخبر الاول
مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أي على (قوله فاذا هي حية تسبح)
يجوز أن يكون جملة تسبح صفة للحية (قوله ثانيا أنها لا يتعد الخ) نباط هذا النوع
أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا
أيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ أي حقيقة اذ لو أريد صحة
الاخبار ولو جاز اخر نحو هو هذا حلوا مض عنه وقضية ذلك امتناع العطف
فيه لكن صرح الرضي بجواز العطف فيه وهو قضية نصريحه أيضا بأنه مثل
قولك هما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف وقال السيدان نظرا إلى تأويله
بالباقى كان الاولى تركه أي العطف وان نظرا إلى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى
أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله اقيام المتعدد فيه مقام
خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم
خلو كل منهما على انفراد من الضمير فلم يخلو الخبر المشتق عن الضمير على انه
يطلبه وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حادثان أجيب بان في كل منهما ضميرا
استحققه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحققه المجموع دفعا للحكم لأن
المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل أحدهما
للضمير واعرابه دون الآخر تحكيم وبان في كل منهما ضمير اصرح به الرضي وغيره
ونقل عن أبي علي ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء
وفي المقام تطوّل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني
بدل لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا امتناع وصف الشيء بما يناقضه
ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلوفيه حموضة والصفة توصف اذا تزلت
منزلة الجامد نحو مرتب بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحملة الضمير وان لم يطابقا
تعيين ابتداء التسمية الوصف وما
بعده فاعلا أو تابعا عنه
مغنيا عن الخبر والأصل
أن يخبر عن المبتدأ الواحد
بخبر واحد كما مر (وقد
يتعد الخبر) جواز اعل
الاصح لان الخبر كالتعريف
فازتعدد وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية
تسبح والتعدد على ثلاثة
أنواع احدها أن يتعدد
لفظا ومعنى لا لتعدد الخبر
عنه وعلامة هذا النوع
صحة الاختصار على كل واحد
من الخبرين أو الاخبار نحو
يدقيقه شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز
انفاقاتها أنها لا يتعد لفظا
لامعنى لقيام المتعدد فيه
مقام خبر واحد نحو هذا
حلوا مض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعه بمنزلة
الخبر الواحد

بينهما وقد تمهما عليه على
الامع ثالثها أن يتعدد
لعدد صاحبها حقيقة
نحو بنوك فقيه وشاهو
وكأن وقوله

يدالك بدخيرها ينبغي

وأخرى لاعدائها غاظة

أو حكما نحو غاظة الحياة الدنيا

امب وهو وزيتة وتفاخر

بينكم وتكثر وهذا يجب

فيه العطف وصرح ابن

مالك في التسهيل بعدم

التمدد فيه وفي النوع الثاني

وفي شرحه بأن التعبير فيها

بغير لفظ الوحدة لا يقال إلا

فجازا فما في الشرح من

حكاية الاجماع على التعدد

فيها منظر رفيه اللهم إلا

ان يريد اجماع من تقدم

فائدة إذا تعددت مبتدآت

متوالية فلا في الاخبار عنها

طريقان احدهما ان تجعل

الروابط في المبتدآت فتخبر

عن آخرها وتجعله مع خبره

خبرا سابقا له وهكذا الى ان

تخبر عن الاول بتاليه مع

ما بعده وتضيف غير الاول

الى ضمير متلوه نحو زيد

مع خاله أخوه أوه قائم

والفني أبو أخى خال عم زيد

قائم والآخران تجعل الروابط

في الاخبار

لوضع هذا الردم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبره متدا محذوف لأن
المراد انه جمع الطعمين (قوله اذا لمعنى هذا من أى يضم الميم وهو المتوسط بين
الحلاوة والحاموضة والمرازة كصفة متوسطة بين الحلاوة والحاموضة اذ هما ضدان
لا يجتمعان وانما الموجود فيهما طعم بين بين (قوله ولهذا المتع توسط المبتدأ الخ)
اى لا يكون مجموعهم بمنزلة خبر واحد ما كان كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط
ظاهر لان بهض الكامة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمتنع
تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علله بعضهم بان الرمان حلوا حامض جار مجرى المثلى
(قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعددا لصاحب حقيقة له صورتان احدهما ان يكون
اسما متعاطفة الثانية ان يكون مثنى أو مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف
بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يدالك الخ) انشده الخليل وقيل انه اطرفة
(قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الاخبار وان
لكل جزء اعراب بما يستحقه المجموع ودفع التحكم (قوله لا يقال الانجازا) بواقعه
مضى الاوضح حيث اعترض على ابن الناطم في جعله النوع الثانى والثالث من
باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حلوا حامض في معنى خبر واحد وان قوله يدالك
الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو وانما الحياة الدنيا لله ولها بثنائى
تابع لآخر ونظر فيه الاشعرون فقال اماما قاله في الاول فليس بشئ اذ لم يصادم
الشارح بل هو عتيه لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره
ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ أو اما الثانى فهو ان كون يدالك
في قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ الى المعنى
وأما الثالث فلا نعلم منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا وتابع من حيث توسط
الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ العطف على الخبر خبر كما
ان المعطوف على الصلة والمعطوف على المبتدأ متدا انتهى وفي الجهة الاولى
من الباب الخامس من معنى اليبس في أثناء كلام مانصه وأما حينا فتعطف على
الحال لا حال انتهى فله لا يلزم الجواب عن الاعتراض الثالث وأما الجوابان
الاولان فانما يشبهان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان
الاختلاف لفظى كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما في الشرح الخ) الذى
في الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من
سبق القم في عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ
لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم
التعدد (قوله والمعنى أبو أخى الخ) في شرح القواعد لا كافى في زيد أبوه غلامه

منطلق في خاصـل المعنى زيد غلام أي به منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
 أن يز يد منطلق وقد سهما معني وقلنا فأنال انتهى وقباسة ان ما ذكره الشارح
 كذلك والصواب زيد غلام خال أخى أي به قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد انما هو
 بين المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره قائم فيه اسناد انما يستحيل ربطه بغيره (قوله
 فتأتى بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتلوا لاني لفظه مجزاه بل لا بد
 أن يقال وكذا الفعلي في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت ولا يمكن ترك ذلك لوضوحه
 وإشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد غلام
 الغلامان أحسن اليهما عنده في دارها لم يتنع وكذا أحسن في دارها اليهما عنده
 (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع عن هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما
 وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد غلام الاخوان
 شار يوهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا
 فلا تنقص بالمنطق زيد والمراد لان معناه وصف لعنانه لان المبتدأ والخبر اصطلاحا
 لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق
 وأوردان الدليل جار في الفاعل ولم يقدم وأجب بان تقديم الحكم في الجملة
 الفعلية لا يكون عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر
 الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرود
 عليه و بان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة
 المركبة مما تقيم الناقص الكامل (قوله فقه أن يتأخر الخ) أي اللاحق والمناسب
 أن يتأخر عنه ذكر الان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شكت ان ترتيب
 الاقفاط على وفق ترتيب المعاني أمرا لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم
 وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو أهل المصنف ذكرها وهي مذكورة
 في الافية (قوله اما جوارا) أي تقديم جوارا أو ذاجوار (قوله في الدار زيد)
 الجمهور ويوجبون في نحو هذا الابتداء والاختصاص والادويون يجوزون ذلك
 وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر
 الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في السكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون
 مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد ابن أبوه اذ لا يطل بتأخير صدره
 اذ خبر المبتدأ الاول ليس له صدر بل جزؤه وهو أن لان ما يقتضي صدر الكلام
 يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ماصار
 من تمامها من الكلام المغيرة قلنا ها كان وسائر ما يحدث معني من المعاني في
 الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضر به أضر به وانما جاز الذي ان تضر به

فتأتى بعد خبر الاخير
 آخر الاول وتال لتلوا نحو
 زيد غلام الاخوان الذين
 شار يوهما عندها ياذنه
 والمعنى الذين الذين شار يوه
 الاخوين عندهم ياذنه
 زيد غلام المثال ونحوه
 يوجد منه في كلام العرب
 وانما وضعه النحاة للاختصار
 والتميز قاله أبو حيان راعى
 ان الاصل في الخبر ان يتأخر
 عن المبتدأ لانه وصف له في
 المعنى فقه ان يتأخر عنه
 وضع كما هو متأخر عنه طبعاً
 (و) لكنه قد يتقدم عليه
 حيث لا مانع اما جوارا نحو
 في الدار زيد أو جواراً
 بان يكون له صدر الكلام
 اما بنفسه كالاسم فقام
 (و) ذلك نحو

يضمر بالان الموصول لا يؤثر في صلته مبنى (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وابن اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف
وليس له صدر الكلام لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جازت تقديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورات تتبع المحظورات ولا
ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت
الفرق بينه وبين زيد قام بقي ان ابن الحجاب مثل هذا المثال للخبر المفرد الذي له
الصدر أو ورد عليه ان قوله ان أين هنا مفرد يناقض قوله قبل ومواقع ظرفا فلا كثر
انه مقدر بجملة وأجاب الرضى بان لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة
وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أي يوم سفر) اي لان الاستفهام له الصدر
والضام اليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لنوهم انه صفة للذكورة)
أي ابتداء والافعال النظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه
التوهم ابتداء ان حاجة المذكرة المحضة الى الصفة ليقيد الاخبار عنها فائدة يعتد
بمثلا أكد من حاجتها الى الخبر لوقوف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان
المبتدأ معرفة أو مذكورة مختصة كأي نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جارية
القديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغي امتناع التقديم
أجيب بانه احتمال في غاية البعد فلا تنفاد اليه وبذلك يندفع ما في حواشي اشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية
باق لان نعت الذكرة اذا تقدم كان حالا (قوله اذلو آخر اؤهم الخ) وانما لم يقدم المحصور
بالامعها وان اتبى المحذور رحمه لاعلى المحصور بانما وطرد الباب (قوله أو يعود
ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور
والمراد متصل بالمبتدأ الذي يمنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده م وكل اذلا
يجب التأخير فيه ونوع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو
على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدأ اجنبي من الخير وأجيب بان الفصل بالاجنبي
انما يمنع اذا لم يكن مستترا في مركزه بدليل انهم يجوز وفي كانت زيدا الحمى
تأخذ ان يكون الضمير في كانت للصفة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستتر في
مركزه بخلاف في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم
يوقنون ونار ع الله يد في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير في عندهند من بجها ليس

(أين زيد) اذلو آخر الخ
ناله صدر الكلام عن

صدر بته او بته نحو

أي يوم سفر أو يوقع

تأخير بته في ليس ظاهرا نحو

عندي درهم ولي وطرا اذلو

آخر لنوهم أنه صفة للذكورة

فالترم تقدمه دفعا للاتباس

أو يكون المبتدأ محصورا

فيه بالانفصال نحو ما لنا إلا

اتباع أحمد عليه الصلاة

والسلام أو معنى نحو انما

قائمز بدا اذلو آخر لا وهم

الاختصار في الخبر أو يعود

ضمير متصل بالمبتدأ على

بعض متعلق الخبر نحو

على القمرة مثلها زبد او على
 مضاف اليه الخبر كقوله
 ولكن مل عين حبيبها
 اذ لو اخر لزم عود الضمير
 على متأخرة نظا ورثية (وقد
 يحذف كل من المبتدأ والخبر)
 جواز العلم به وقد اجتمع
 حذف كل منهما ما بقاء
 الاخرى (نحو سلام قوم
 منكرون) فسلام مبتدأ
 والمستوع له الدعاء والخبر
 محذوف (اي عليه السلام)
 وقوم خبر لمبتدأ محذوف اي
 (انتم) قال ابن ابي اوا
 دار الامر بين كون المحذوف
 مبتدأ او كونه خبرا فاهما
 الاولى قال الواسطي الاولى
 كون المحذوف المبتدأ
 لان الخبر محط النائدة
 وقال العبدى الاولى الخبر
 لان التحوز في آخر الجملة
 اهل وفي المحذوف من نحو
 زيد وعمر وقائم اقوال ثالثها
 الخبر وقد يجب حذف
 كل منهما فيجب حذف المبتدأ
 ولم يبق عليه هنا اذا خبر
 عنه مبتدأ مقطوع لجرد
 مدح او ذم او ترجم كمرت
 زيد المكرم او بمخصوص
 نعم وبشئ مؤخر عنهم او
 بصريح القسم نحو في ذمتي
 لا فعل اي عيني او بعد

متصلا بالمبتدأ بل بما ياتي ما قبله (قوله على القمرة مثلها زبد) كناية عن كثرة بدخلها
 بالقررة والظاهر على القمرة بلاتاء لانه تعريف للقررة الواحدة الا ان بدعي انه
 تعريف للقررة على كل قررة مثلها منه زبد (قوله مل عين حبيبها) مجزيت انصيب
 ابن رباح الا كبر صدره * اهابك اجلا لا وما بك قدرة * على ولكن والشاهد في
 مل عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بان يدل
 عليه دليل حالي او قالي ثم المكايمة منتقضة بنحو ان يقال ان يد حسن جميل فيقال
 ما احسنه وما اجمله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغيران
 لكن العورة اشانة لا نقص بها لان الحذف بلا دليل ولم يذ كر الدواعي المقتضية
 للحذف لانها وظيفة اهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام
 الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد
 من القرينة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين
 محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الابتجاز في قوله تعالى فذلكم
 الذي لم تن في فيه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها احبا او في مرادونه لقوله تراود
 فاما ما فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال احدى القرينتين كاذبة لانها دلت
 على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة امر ظني والظني يجوز تخالف مدلوله
 عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه الى ان المذكو وخبر الاول
 وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه واخرون الى التخيير
 وفي المعنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الاول اسما له من الفصل وكان
 فيه اعطاء الخبر للجاء وربع ان مذهب في ياريد بد اليعملات ان الحذف من الثاني
 انتهى وعليه يتخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة ان يقال التقدير كل
 من ماسنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف ان الحذف من الاول في نحو
 نحن جماعة عندنا وانت جماعة عندك راض والرأى مختلف

واستكاف بعضهم خلافة ومن الثاني في قوله * واني وفيما ربح الغريب *
 (قوله مبتدأ مقطوع) أي مبتدأ في الاصل والافه في حال كونه خبرا لا يكون نعما
 وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها
 قبل جعله خبرا وهو بلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله
 مؤخر عنهم) هذا القيد وان كان لا يضر ما ذكره غير محتاج اليه اذا الكلام فيما
 وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك مقدما (قوله أو بصريح القسم
 نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس بصريح القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
 يتعين له بقوله لا فعل ولا فعلن وسأني ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما

به وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى ثم إن قوله تخوف في ذمتي يقتضي
 أن المسئلة أفراداً غير هذا وظاهر قول الأوضح وفي قوله -م في ذمتي لا فاعان
 بخلافه وانما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم -مدسه وإن كان ذلك لا يلزم
 في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله
 بدلا من اللفظ بفعله) ما يدل من التلطف بفعله فلا يجمع بينهما ما لا يجوز الجمع
 بين العوض والم عوض فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض
 عنه المصدر ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليعيد الدوام والثبوت وأوجبوا حذف
 مبتدأ استعجاب الحالة النصب وأجروا الحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية (قوله
 كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ أو قيل المحذوف الخبر والتقدير صبر
 جميل أمثل من غيره وإكل مرجحات فانظر المطول وفي صور يحذف فم المبتدأ
 وجوبا مذكورا في النكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام
 المصنف وبني صور أخرى ذكرها المنسكت وغيره منها خبر من في حكاية النكرات
 إذا لحقها علامة لا عراب في الاسم فقبل منو ومنو ومنو فتلك العلامة دليل
 الأعراب في الاسم السابق ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت
 مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو ومن الرجل ويلغز في هذه المسئلة
 فيقال ما الذي بيني وفي آخره دليل الأعراب وقد أشار إلى ذلك أبو عبد فرج بن اب
 النداس في نوته بأربعة آيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو
 ما حرف اعراب بمبني وقد * ناب عن اسم حل في الممكن
 (قوله الامتناعية) احتراز عن التخصيصية فائدة التنبيه على بيان المحل الذي يقع
 فيه المبتدأ المذكور والافتراضية لا تدخل الأعلى الأفعال فلا حاجة للاحتراز
 وما ذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوعها وهو مذهب
 الجمهور ورواه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة
 على جملتين اسمية فعلية كل بط امتناع الثانية بوجود الأولى قال الرضوي وبها
 دخلت لولا هذه على الفعلية قال

قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود
 لا در درك اني قد رميتهم * لولا حدثت ولا عذرا لمحدود

أي لولا الحدوث وهو الحرمان (قوله لعمرك) الأصل نعم بك فقيه زيادان التاء
 والياء فخرته وأمعناه البقاء قال في الفاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح
 الدين أيضا ومنه لعمري فان قيل حكم الفقهاء بأن لعمرك كناية لا يعقبه اليمين
 الابالية قالوا والمراد من العمر البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع

بدلا من اللفظ بفعله كصبر
 جميل أي صبري وأما حذف
 الخبر وجوبا فقد نهى عليه
 بقوله (ويجب) أي الحذف
 (في الخبر) في أربع
 مسائل الأولى والثانية (قبل
 جوابي لولا) الامتناعية أي
 الدالة على امتناع الثاني
 لوجه - والأول (والقسم
 الصريح) وهو ما يعلم بمجرد
 انقضاء كون الناحية
 مقسما نحو لعمرك

ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بأنه كان الجمع بان مراد الخو بين بصراحة
 العمر اشعاره بالخلف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حل
 على العبادات ومراد الفقه اعني في صراحته اني كونه مبنيا معتد به شرعا على
 الاطلاق والحاصل اذ لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف الا أنه لا يعتد به
 شرعا **تذرية** **عمر** في قوله -م عمرك الله كيف يلقين ونحوه منصوب
 على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم
 الشريف امامه منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله
 في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته
 عمرت قلبك وامامه فروع على ما حكاه السابق عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
 أضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأعين الله) ينفع همزة
 اعين وضم ميمه وفيه لغات اخرى من اليمين وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ
 لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير يسمى
 عين الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء انتهى ويجاب بأن المثال يكتبه
 الاحتمال ولعل الحذف حتميا غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده وان اقتضى
 كلام ابن الناطم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة
 على المبتدأ المقدس بينها وبين عمرك كما قالوا في أم الخليلس يجوز (قوله وأمانة
 الله) المراد به ما فرض الله على الخلق من طاعته كنهها أمانة له تعالى يجب عليهم
 ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفا به
 وعهد الله ايضا وهوايحه ومعه عهدناي آدم وكلامه الذي يوحيه الى عباده
 من الملاقى المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به وعلم اذ عهد الله من اضافة
 المصدر للفاعل صورته معنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله
 أي أقسمت له به عهد فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف)
 فتقول على عهد الله لا فعلن كذا وعهد الله لا فعلن كذا ولاك أن تقول التماس وجوب
 الحذف أيضا عند التسمية لتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد انظار
 مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبر وامعه
 أن يكون الخبر مدلولوا عليه من الكلام لان قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر
 لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة وقضية الاطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي
 في ضبط الوجوب بما موضحه غيره الوجوب في عهد الله لا فعلن لان الجواب في
 موضع الخبر ويجاب أيضا بان المصنف اعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا
 لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعلن فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع

وأعين الله وأمانة الله بخلاف
 غيره فتجوز على عهد الله فلا
 يعلم ذلك الا بقريته كذا كسر
 جواب بعده فهذا يجوز فيه
 الاثبات والحذف ومحل
 وجوب الحذف في الاولى
 ان تعاقب الامتناع

لجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا
 خلاصا في الواو التي ابتدأت نصافي المعية نحو زيد وعمر وجاءني معا (قوله على نفس
 المبتدأ) أي وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يتعلق بها (قوله كونامطلقا) هو الذي
 لا يتخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوه مامن الافعال العامة التي
 لا يتخلو عنها فاعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحدثة عهد ولعل المصنف
 لم يقيد هنا بالكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
 حيث قالوا لا يذكّر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال
 لولامالمزيد ايانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب انه هنا
 وفي امر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة
 وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونامطلقا
 وفي هذا بأن يكون كونامقبدا (قوله وقيل الخال) لا فرق فيما بين ان تكون اسما
 أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها
 لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مهبطا)
 وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضرب زيد بكلمة أو ضرب زيد الشديدا
 قائما اختصارا بن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهد اوقيل بال منع الغلبة
 معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه
 الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما أضرب زيد الا قائما وهل يجوز ادخال
 كان التاقصة عليه نحو كان ضرب زيد قائما اختصارا السيرافي وابن السراج الجواز
 وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الخال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
 خبره كاربج (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر ضمير هو صاحب
 الحال وشمعل كلامه كون المفسر مفعولا كاملا وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد
 ضاحكا وكونه فاعلا مفعولا نحو تضل بنا قائمين ولا يتجسس ان الاضافة الى الفاعل
 والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمعل ايضا نحو ضرب زيد
 عمرا قائما بالاضافة وأورد على الضابط المذكور ضرب زيد قائما شديدا فان المصدر
 لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمن الممتكلم ولا يكون له مفسر ومراجع (قوله
 أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا الى مصدر عامل في
 مفسر صاحب الحال المذكور كورة اضافة بعض اكل أو كل للجمع (قوله أخطب
 ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير اخطب أكون الامير وانما
 قدرناه بالا كوا ان لاجل اضافة أفعال التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه
 فلا بد من تعدد ولا يقدر بين ما والمصدر شئ وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شئ

على نفس المبتدأ كما هو
 الغالب في لولا وهذا هو المراد
 بقولهم يجب الحذف اذا
 كان الخبر كونامطلقا نحو لولا
 زيد لا كرمك أي لولا زيد
 موجود فان تعلق على نسبة
 الخبر الى المبتدأ جاز الحذف
 ان دل على الخبر دليل والا
 وجب ذكره ونحو لولا قولك
 حديثي عهد بالاسلام
 لهدمت الكعبة (و)
 المسألة قبل (الحال المعتبرة
 كونها خبرا) عن المبتدأ
 المذكور قبلها بأن يكون
 المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر
 صاحب الحال كما سبأني
 أو مضافا الى المصدر المذكور
 نحو أكثر شربي السويق
 ملتوا وأولى مؤول به نحو
 أخطب ما يكون الامير قائما

و بعضهم بقدر محذوف أى أخطب ازمان كون الامير قائماً وقيل ما تذكره موصوفة
 بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف
 والتقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً ففيه الذى قدرته خبر
 يكون والهاء من فيه هو الهاء التى الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ)
 سواء تعدى المصدر ام كان لازماً وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهراً أو
 مضمراً وقيل يجوز اذا كانت من مضمراً وعليه الكسافى وهشام وقيل يجوز اذا
 كان المصدر لازماً (قوله وتوسطه معمولها الخ) عليه البصريون والكسافى نحو
 ضرب زيداً فرساراً كباواً وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
 يمتنع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو ضرب
 ملتوتاً السويق وهذا ما عليه الكسافى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع
 الخ) وخرج بكون المصدر عاملاً فى مفسر صاحب الحال مالم يوصف بالمصدر
 عاملاً فى صاحب الحال نفسه لافى مفسر فانه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو
 ضرب بن زيد قائماً على جعل قائماً حالاً من زيد قائماً عاملاً فى الحال هو العامل فى زيد
 وهو ضرب بنى فلا يغنى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملاً
 فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضرب بن زيد شديد فلا يصح النصب على انه سد
 مسد الخبر لانه بما وقف عليه بالسكون على لغة فتيقنهم انه خبر لاجال ولان شديداً
 يصح ان يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فتيقن رفعه ولا وجه لنصبه واذا كان
 الخبر ملاماً وتوسطاً به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة
 وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال
 المذكورة قائمتان مختلفتان وفى مثال الشارح نظر لان شديداً وان كان حالاً لان
 يكون خبراً عن ضرب بنى لا معنى للاحقية السكونية حالاً من شديداً وقد علمنا ان
 مالم بقول الراجرة * مالم الحال مشهورة * وقولهم حكماً مسمطاً والاولى فى
 مثله ان يذكرا العامل أو يجرأ بالنصب مرفوعاً ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع
 الحال فى الصورة الاولى اختياراً وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع على انه خبر
 ضرب بنى بل خبر مبدأ محذوف فاذا قيل ضرب بنى زيد قائماً فالتقدير ضرب بنى زيد وهو قائم
 والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافاً الى ما الموصولة
 بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائماً ووافقه ابن مالك وقال فيه
 مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى
 تأويل السكون والثانى الاخبار بقائم مع انه فى الاصل من صفات الاعيان عن
 أخطب ما يكون مع انه من المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على
 المصدر عند البصريين
 وتوسط معمولها بينها
 وبين المصدر ومعموله
 لا توسطها بين المصدر ومعموله
 لفصل بينهما وخرج بقوله
 الممتنع الخ الصالح جمعها
 خبر المبتدأ فالرفع فيه واجب
 كضرب بنى شديد وأما
 قولهم حكماً مسمطاً أى
 حكماً لك مثلاً

كأن سائق فان لم تكن ناصيا لها كما
إذا قلت ز يدومحزوا وأردت
الاضرابا برة تراه مجاز ذكره
لعدم النصص على المعية
والحذف اعتمادا على أن
السامع يفهم من اقتصارك
على ذكر المصاحبة معنى
الاقتصران والاصطحاب
وأشار إلى أمثلة ما تقدم من
المسائل الأربعة على طريق
الافعال والشر المرتب بقوله
(نحو) لو لا أنتم لسكننا مؤمنين
فأنتم مبتدأ والخبر محذوف
أي صدقتمونا بدليل أنتم
صدناكم وهذا كإثني
بما تعلق فيه الامتناع على
النسبة وقد تقدم أن حذف
الخبر فيه للدليل جائز ولا واجب
فالاولى التثنية لما يكون
فيه الخبر كونا مطلقا وانما
حذف لانه معلوم بمقتضى
لولا اذ هي دالة على امتناع
لوجود المدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على
وجوده هو المبتدأ واذا قيل

على ذلك قصدا للمبالغة وقد فتح بابا في الجملة فعصبت بأخراها مر فوا وحيد
فأهل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكن
قد يشال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع في المصدر
المرجوح وان لم يوجد مجازا لان باب المجاز لا يحرف فيه ولا يشترط السماع في شخصه
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعنوية (قوله فشاذ)
وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبيرية وكون الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون
الحال من الكاف المضاف اليها في حكم ذلك لان الذات لا توصف بالتفوق (قوله
المبرجة في معنى المصاحبة بأن تكون ناصي في المعية) الظاهر انهم أرادوا بالمرج
والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور والافعال او في مثالهم
تتحمل العطف والمعنى كل رجل وضعته مخلوقا أو معلوما له تعالى أو نحو ذلك
وقوله المبرجة صفة الواو أي المبرجة في المصاحبة بأن لا تحذف غير ها أو
المصاحبة المبرجة هم من باب عيشة راضية والمعنى المبرح بها أي بالواو بأن
لا تحذف غير ها (قوله فالاولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والاصل
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فيكون محذوف وجوبا (قوله لسد الجواب مسده)
أي وان كان محذوف (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لكون الحذف واجبا
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كقيمة المواضع وقال في القواعد الخفية حذف الخبر
وهو حاصل لدلالة طرفه الذي هو اذا أو اذا كان عليه لان الحال يشابه طرف الزمان
الآتري ان معنى جاعني زمان ركو به فالحال دالة على هذا الخبر
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الطرف دون غيره ان الحذف توسع
والطرف أبقى به والزمان دون المكان لان المبتدأ أعتا حدث والزمان أجدر به
ولعل وجه ان الحدث نصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوصا
اذا وامن ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما ضرب
زيد بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما) هو

لولا زيدا لكانت في أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف بعين المحذوف ووجب اسد الجواب مسده (و) نحو
(لعمرك لافعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي للعالم به ووجب اسد الجواب مسده وعمرك بشخ العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مراداه الحياة (و) نحو (ضرب زيد قائما)
فضمي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد بالنصب وقائما حال من الضمير استمكن في كان المحذوف وهو ساد مسد الخبر
والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما حذف حاصل الذي هو الخبر ثم الطرف وكان المحذوف تامة وهذه الحال
لا يصح جعلها خبرا عن ضرب لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنعوب
خبرها لا يبرهن أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضرب زيد قائما فلما لم يتم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوي وأقول
في المثال شبهة ساخنة منسوبة من وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع
خبراً فالاصل والاولى ان يكون الخبر المقدر فعلاً بالهم الحبة قواها على تقدير
اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو امر مرجح لاجدهما
وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الا زمانه أو المراد مجعول واللائق حينئذ
تقدير الصفة قال في المغني واذا جهات المعنى فقد ر الوصف لانه صالح لازمنة وان
كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الا زمانه
قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصريين
انتهى فظهر أن اذ كان لخصوص الزمان الماضي واذا كان لخصوص الزمان
المتقبل أو للاستمرار كما قال الرضي نحو واذا قبل لهم لا تقصدوا في الارض واذا
ما غصبوا هم يغضون وعليه في تقدير اذ اريد الحال أيضاً (قوله الثاني وقوع
الجملة الاسمية الخ) اذا الخبر ليس من مدخل الواو الاعلى وجه التشبيه بالحال
على خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشرفامسي وهو عريان * (قوله كل رجل
وضيعة) استشكل بأنه لا يصح ان يعود الضمير من ضميته الى كل اذ لم تقترب
ضيعة كل رجل من كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون
بضيعة رجل مما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميته ناب عن
ضمائر كثيرة فضمير ضميته اجمالاً ضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع الى
ظاهر في ذلك الجمل فكأنه قيل زيد وضميته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال
الرضي والظاهر ان الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه
أنتم والساعة في قرن والقرن اللعبة وجعل بشبهه بعيران وفيه اننا نسلم انه قصد
بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضميته مقرونان
لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدر المقارنة
على أن الساعة ليست نه في المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقام مع)
هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون
الحذف وجباً وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف
عليه وليس ثم شيء يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف
مقامه قال في الفواكه الخفية واستشكل بأنه من تمة المدة فكيف يسد عن الخبر
وينوب عنه وليس لنا أن نقول ان التقدير كل رجل مقرب بضيعة وضميته
مفترضة فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجيد بل نفعاً في وجوب حذف خبر
المعطوف وهو ضميته لعدم سد شيء مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن البيت الثاني

الثاني رفوع الجملة الاسمية
مفترضة بالواو موضعه
كلما دبت أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد
(و) نحو كل رجل
وضيعة) بالاضاد المعجمة
والله اداة التشبيه وهي الحرف
سبقت بذلك الاسم اذ انكرها
ضاعت فيكون قد ضاع بها
أوضاع تبركها في كل مبتدأ
ورجل مضاف اليه وضميته
معطوف على المبتدأ والخبر
محذوف أي مقرونان للدلالة
بالواو وبعدها على الصاحبة
والاقران ووجب لقيام
الواو مقام مع

يسدده الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
 مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال
 السكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكأن الكلام في كل رجل مع ضيعته
 بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبر به لانه لو كان تابعاً لكان تستحقه
 الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفاً وأجرى
 على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
 والله الوفق لنيل المرام والمأمول من قبض
 فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
 عليه وعلآله وصحبه
 أفضل الصلاة
 والسلام
 تم

﴿تم الجزء الاول من حاشية يس على الفا كهـ و يليه الجزء الثاني﴾
 ﴿أوله باب التواضع﴾

(فهرست الجزء الثاني من حاشية يس - على شرح الفاصكهسى على القطر)

صفحة	
٢	باب التواسخ النوع الاول كان واخوانها
١٩	ما حمل على ليس
٢٥	النوع الثاني ان واخوانها
٣٩	تقمة تنفع ان وجوب الخ
٥٣	النوع الثالث من التواسخ ظن واخوانها
٥٨	باب الفاعل
٧٥	باب النائب عن الفاعل
٨٢	باب الاشتغال
٩٣	باب التنازع
١٠١	باب المنصوبات
١٠٩	فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر
١١١	فصل في أحكام توابع المنادى
١١٤	فصل في الترخيم
١١٦	فصل في الاستغاثة والندبة
١٢١	المفعول المطاق
١٢٩	المفعول له
١٣٣	المنعول فيه
١٣٧	المنعول معه
١٤١	الحال
١٤٦	التمييز
١٥٧	المستثنى
١٧٠	باب في ذكر المحفوضات
١٩٢	فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها الخ
١٩٣	الانضافة
٢٠٣	باب في ذكر الالامعاء العاملة عمل افعالها أحدها اسم الفعل
٢٠٨	الكلام على اعمال المصدر
٢١٢	تقمة يجوز في تابع الفاعل المحرور الخ

٢١٣	إهمال اسم الفاعل
٢١٨	اسم المفعول
٢١٩	الصفة المشبهة
٢٢٥	اسم التفضيل
٢٣٢	باب التوابع
٢٣٤	النعت
٢٤٠	التوكيد
٢٤٩	عطف البيان
٢٥٢	عطف النسق
٢٥٧	تنبيه قال الرضي وقد تكون ثم والفاء المجردة التدرج في الارتفاع الخ
٢٦٧	تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله
٢٧٠	البدل
٢٧٦	تنبيه أعلم أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب الخ
٢٨١	باب العدد
٢٨٣	باب موانع الصرف
٢٩٤	باب صيغتي التعجب واسم التفضيل
٢٩٩	باب الوقف
٣٠٤	فصل في الكلام على همزة الوصل

(تم فهرست الجزء الثاني من إيس على الفا كهي)

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ ابن زرين الدين الحمصي الشافعي
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجمال
عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمحبوب
النسب على المقدمة المسماة بفطر التدي وبل
الصدى لمؤلفه سميويه زمانه أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

م. آمين

م

﴿درهم اسماء شرح الفاكهي المذكور﴾

(باب)

في ذكر ما يفسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والتأنيب وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والتأنيب ما ينصبها معها وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسهبت نواسخ لازاتها حكم المبتدأ والخبر أخذ من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الأول غير متعرض لأفعال المقاربة ثم أعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأسمى وأصبح وأضحى وظن وبات وصار وليس) وفي معنى صار آص ويرجع وعاد واستحال وعار وراح وتقول الشافعي ما يعمل

(باب النواسخ)

جميع ناسخ لأن فاعلا وصفة فاعل يطرد جمعه على فواعل بخلافه مصفا عاقل وافظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الإضافة ولا يردان الباب ليس مما يضاف للجملة لأن المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فتوعان (قوله وأخواتها) أي التي جرت عاداتهم به ذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج إلى قوله وما حمل الخ وإن كان ذلك من الأخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويجوز اختصاص ما حمل بالحكم لا يقتضي العطف على الأخوات لأن ما ذكر في هذا الباب يختص بالحكم كالتأنيب (قوله على ثلاثة أقسام) أي صادة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أي مما سباني في تقديم النفي وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا يساني ما سباني من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعضها (قوله وفي معنى صار آص الخ) كقوله

ر بيته حتى إذا تعددا * وأصغرها كالخسان أجردا

وقوله * ويرجع من دارين بجرا الحنائب * وقوله

وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عا بالرشدا

وقوله

إن العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحنان

وقوله

وما للراء الا كالشهاب وضوئته * يجوز رماد اعداذه وساطح

وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل من اياها تخو ان أبؤسا *

ومن الخو بين من منع ذلك في أضى وعاد تحتج اياهم ما فعه لان تامان يتعديان الى
والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزرالجزر ورواينا الآن يكون التقدير مثل جزر الجزر وما كان من المعرفة على معنى
مثل فقهه في جعل العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعلة في وقتالرواح هو ما عليه جمع وألحقوا بأفعال الباب غدا بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت
الغداة واشتهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تعدو خاسا وترج طائنا ومنع الجمه ورالحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد دلالة لذكره وألحق أيضا أفعال آخر
مدكور في المطولات منها فعه في قدمت كأنها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتكوحاجتك يروى بالرفع فالاستفهامية في محل نصب على انها خبر مقدم لا محل
الاستفهامية والتقدير أيتها حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جازمواسمها ضمير ما وضح تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك ومعه تضي كلام
ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب محي عبا بمعنى صار فانه قال الاولىفي جاء البرق فميز من ان يكون قفيز من خبر الان الحال ففضلة والمعنى على الصيرورة
والخبر محط الفائدة ونظريه تليذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليهابل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم عجيبه
قفيز من وهذا بيان لوجه صحة الطلاق المجي على القفيز من (قوله بشرطه قد يمضي فيالح) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النسب في فلما دخل عليها النبي انقلب
اثباتا بمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوزما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما (قوله ما زال الح) أي ما تصرف منها
أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع اب المذكور رات أفعال ماضية وانتهى لا يدخلعلى الماضي (قوله ماضى يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل
بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضى يزال) بفتح الياء وكان عليه أن يقوللا ماضى يزال بمعنى ما زال السكافي والفراء حكى لزال لنا قصة مضارعا آخر
وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والنقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز اليةكما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعدهم هذا
(قوله متعد الى واحد) وعناه ما زاي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه

من باب ضرب ولم يذ كر لزال اتى من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا أمر

بشرطه قد يمضي في أو
دعاه (و) هو أربعة (ما زال)
ماضى يزال لا ماضى يزال
ولا يزال فانه ما ما من الاول
منهما مصدره الى واحد
ومصدره الزيل

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومنه
 الانتقال ولا يخفى أن الانتقال معني زال ما في يزال وأما قولهم معناه الاستمرار
 فهو ومعني مازال بواسطة التي الداخلة عليها اذ في يستلزم الاثبات أي
 استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها
 نفي الانتقال النسبة التي هي مضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية
 قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك مازال زيد فكأن تامة
 أي مستغنية بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أي الانتقال (قوله وهذه
 الاربعة معانها متفقة) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها افعاءها من قبله أي
 من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتن) أي لا
 وليس منه قوله * فلا وأبي دهمل زالت عزيزة * أي لازالت لان الحذف لم يسمع
 الا من مضارعاته بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان
 خلاف الاولى قال الرضي والاولى ان لا يفصل بين لا وماو بينهما نظرف وشبهه وان
 جاز في غير هذه الافعال تحولا اليوم جئتني ولا أمس وذلك امر كبح حرف النفي
 معها لافادة الاثبات (قوله اذا اصل لا تفتنوا) انما جاز حذف لا لعدم
 اللبس اذ قد تقر رانها لا تكون ناقصة الامعها ولا نفع لو كان انبأ لم يمكن بد من الادم
 والثبوت والحذف في جواب القسم كغيره ثابت في غير هذه الافعال نحو والله
 اقوم أي لا اقوم فكيف بها (قوله فقلت عيني الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس
 عجزه * ولو قطع عوار أسى لديك وأوصالي * وعين الله مبيت أخبره محذوف أي على
 ويجوز النصب لان الحرف لا حذف وصل فعل القسم بنفسه الى القسم به ثم حذف
 وايمينا قسم والجمع عين والواصل الما صل ولا أبرح جواب القسم وجواب
 لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطع عوار أسى لا أبرح (قوله ولا زال منها
 بجزعائك القطر) عجز بيت لذى الرمة صدره * الا يا سلمي يا ذرى على البلى *
 ومنها أي سائلاب شدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجزع تأنيث الاجرع
 رملة مستوية لا تثبت شيئا (قوله وقيد الخ) أي براء على أن لا ترد للدعاء (قوله
 كاعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا نصب لان ما مع صلته نائب عن ظرف الزمان
 فاستحققت اعرابه كما يصرح به كلام المعنى فانه قال والزمانية فتحو مادمت حيا أي
 مدة دواي حيا في حذف الظرف وخلفته ما وصلتها كجاء في المصدر اصرح نحو
 جئتك صلاة العصر ثم قال وانما ساعدت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل
 نحو كلما أنشأ لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة
 والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان

والثاني قاصر ومصدره
 الزوال) وما في وما انفك
 وما برح وهذه الاربعة
 معانها متفقة. لا خلاف مثال
 النفي نحو ولا يزالون مختلفين
 ان نبرح عليهم كافرين ومنه
 تالله تفتن وقوله
 فقلت عيني الله أبرح قاعدا
 اذا اصل لا تفتن ولا أبرح
 ومثال انتهى قوله
 صاح ثمرو لا تزل ذا كرامو
 ت فتنبه بانه ضلال مبين
 والدعاء قوله
 ولا زال من لا بجزعائك القطر
 وقيد في الارتشاف بلا
 خاصة كالي البيت والقسم
 الثالث ما يعمل هذا العمل
 بشرط تقدم (ما) المصدرية
 الظرفية وهو (دام) لا غير
 كاعط مادمت مصيبا درهما
 أي مدة دواي مصيبا
 وسببت ما هذه مصدرية
 ظرفية لانها تقرر
 بالمصدر والظرف فلولم
 يتقدمها ما أو كانت مصدرية
 غير ظرفية

فان كان مستحقة المصعب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالإضافة فكذلك وانما به
 ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها اتهم الجملة لان الظرف فضلة ومن
 هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقبلا لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل
 (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافي انها ترفع الفاعل (قوله مادامت
 السموات والارض) أى ثبت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسيأتى ان غير دام
 مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه
 يذهب الخ) هو نظير زيد وعمرو قائم فقط ما قبل الاولى يذهبان وانه تأويل كل
 (قوله هذه الافعال) لوقال أى هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها)
 التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يحى ثالثا في تصرف الفعل عبارة عن تحويل
 الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره أما على طريقة الكوفيين أو بطريق
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهو في التصريف ثلاثة أقسام مالا
 يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام عند الفراء ومن تبعه والتصرف المراد هناك
 تثبت بقية المشتقات عامله ذلك العمل فلا إشكال في الحكم بان دام غير مصرفة
 مع ثبوت يدوم ودام والدوام وغيرها خلافا للقاني حيث استشكل ذلك وقال تخلف
 العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعال النقصيل من المتعدي مشتق منه وان لم
 يعمل عمله اه على أن الانسلاخ اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كاذكر قد تبر
 وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر
 وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيا ولينظر اذا قيل منهم فل عمرو قائما مثلا فقل
 مبتدأ لانه وصف بعمرو وعمر واسمه وقائما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره
 من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الأول
 بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة
 لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتمأمل وكذلك قولك ما كائن زيد قائما فكأن مبتدأ
 وانغني عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) اسم به وتسمية المرفوع باسمها والمصوب
 بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذا المرفوع ليس اسمها الحقيقية وانما
 اصطلاحا على تسمية بذلك وكذا المنصوب ليس خبرها الحقيقية وانما هو خبر لاسمها
 حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها وان دفع بذلك ما قبل من ان المرفوع
 ليس اسمها وانما هو اسم للذي وضعه واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ
 والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانها الى المفردات لا الى
 الجمل فان ذلك للحرر ولحكمهم توسعوا فيها وانسبوا معانها الى الجمل ورفعوها
 ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها
 منصوب فهو حال كنجبت
 مما دام زيد صحبا أى من
 دوامه صحبا ولا يلزم من
 وجود المصدرية الظرفية
 وجود العمل المذكور
 بدليل قوله تعالى مادامت
 السموات والارض الا يلزم
 من وجود الشرط وجود
 المشروط ولا توجد الظرفية
 بدون المصدرية واتفق النحاة
 على ان كان وأخواتها
 أفعال الاليس فان الفارسي
 ومن تبعه يذهب الى حرفيتها
 والصحيح فعليتها لاتصال
 ضمائر لرفع البارزة وانه
 التأنيت لاسم كنه بها كما
 تقدم (فيرفعن) هذه
 الافعال وكذا ما تصرف منها
 (المبتدأ) تشبها بالفاعل
 ويسمى (اسما الهن) حقيقة
 وفاعلا مجازا (ويصن خبره)
 تشبها بالفعل ويسمى
 (خبرا الهن) حقيقة
 ومفعولا مجازا لكن يشترط
 في المبتدأ الذي تدخل عليه

تقديم الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائماً فهو
في قوة أمر زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائماً فهو في قوة غداً زيد قائم لانها
جميعاً التقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أحملوها في الجزأين وجوز الجمع ههنا
رفع الاسمين بعد كان وأنكره القراء ورد بالاسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في
موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية) فان أخبر عنه بهم لم تدخل عليه فلا يقال كان زيداً خبر به أو لانه أو غفر
الله له لثاقاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال لم يعرف من معناها وبين ذلك الرضي
بما ينبغي مراعاة مقتضى كلامه ان الطاب قسم للانشاء والهج انه قسم منه كالمصر
وأما اذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدر الكلام جازاً لم تصدر هذه الأفعال
بمسألان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو أين تسكن أكر وأين كنت (قوله وان
لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كما جاء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون
بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الهمج لا تدخل عليه وانما لم يجوز أن يكون الاسم
محالة الصدر ويدكر مقدماً كما جاز في الخبر مفرداً طلبياً لان الاسم ينتفع بتقديمه
كما ينتفع تقديم الفاعل لا لتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم
الحذف كالخبر عنه بفتح مقطوع نحو والحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل
عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية وأن لا يلزم
التصدير ولا الحذف ولا عدم
التصرف ولا الابتداءية
سواء كانت لنفسه أو لغيره
لفظي

و يثنى ويجمع وهذا هو المراد من الا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو
عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لا يلزم التكرار بما
يعد هذا الشرط وعلى الرضي اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والتأنيخ
لا يدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه ونظيره لما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا تدخل عليهما هذه التواخيح بطلانه مقطوع به ومن ذلك أين الله في القسم
وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجيبة (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم
أفد رجل يهول ذلك الا زيد وقولهم فوالك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده
أبو حيان بقول التابعين * فلم تملك نواصيتكم أن تشقوني * بضم أوله مضارع أشقذ
بهمزة فشين ففاف فزال مجسمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واعتز على
المثاليين بانهم ما منعوا من معنى لانهم أقاموه مقام ما لا تدخل عليه التواخيح
لان الأول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك أن تفعل (قوله أم لمحبوب
لفظي) مثله ابن قاسم بما رده لولا الامتناعية واذا التعجائية وفيه نظر اذا لا يمنع في لولا

أم معنوى (نحو وكان وبك
قديرا) وأما قوله

وكوفى بالـ كالـ ذكر بنى
فنادر وأعله استغنى عن

ذكر هذه الشرط والحالة
على المثال فإنه جامع لها وما

اقتضاه كلامه من نسبة الرفع
إلى هذه الأفعال هو مذهب

البصريين وأما الكوفيون
فأما لا يجمعون لها عملا إلا

في الخبر لأن الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الأول

بدليل اتصال الاسم بها إذا
كان ضميرا نحو وكأولهم

الطامنين والضمير بالاستشراء
لا يتصل إلا بعامله ويلزم

على مقابلة أن تكون هذه
الأفعال ناصبة لا رافعة

وهذا لا يبعد في الأفعال
والأصل تأخير الخبر عن

الاسم كما في باب المبتدأ (وقد
يتوسط الخبر) بين الاسم

والعمل مع جميعها ولو كان
جملة على الأصح ثم تارة يكون

التوسط جائزا (نحو) وكان
حقا عليها ناصر المؤمنين

وقوله
(فليس سواء عالم وجهول)

وتأية يكون واجبا

زيد سالم لهلاك أن يقال لولا كون زيد سالما فاعل المراد امتناع دخول الناصح الفاعلى
(قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيد والله ذلك ومثل ابن مالك لذلك وقولهم
الملكاب على البقر وقد يعترض بقولهم الملكاب بالنصب بتقدير أرسل فإن لزوم
الابتداءية لأن ير يد أنه إذا وقع لزوم الابتدائية واعلم أن شرط ما تدخل عليه
دام وليس والمنفى بما زاد على ما سبق أن لا يكون خبره مقردا طلبيا لأن له المصدر
وهذه لا يتقدم خبرها وقد صرت الإشارة إليه وسبب أن شرط ما تدخل عليه صار
وما جمعنا ها وذا وما زال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا مضيا وبين ما يتعلق به (قوله
وكوفى الخ) صدر بيت عجزه ودلى دل ما جدد صناع (قوله فنادر) ومع ندوره
هو مؤول بالخبر مثل فليندله الرحمن مداى كوفى تذ كوفى (قوله وهذا لا يبعد
في الأفعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كاذ كرى باب الفاعل فشاذا
لا يردنقضا (قوله كما في باب المبتدأ) أى الخبر الذى في باب المبتدأ فإن الأصل فيه
التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض
معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط تحتل الزمان والمكان وخصه بالمكان
قوله بين الاسم والفعل والأدب يدخل والتعريف بالفعل ذكره غيره وانظر
هل هو لأن الحكم مختص به أولانه الأصل وغيره مثله (قوله على الأصح) راجع
لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعجه الكوفيون في
الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى في دام
و بعضهم في ليس مثله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكي
الاجتماع على الجواز فيها كإن مالك ولا فرق في الجملة بين الإجمية والفعلية
ولا الفعلية بين التي فعلها سار فاع ضمير الاسم ولا خلافا لمن منع مطلقا ومن منع إذا
كان رافعا للضمير الاسم نحو كاذ زيد يقوم وحميمه ابن عصفور قال لأن الذى
استقر في باب كان أنك إذا حذفتم أعاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطها
في ما ذكر على أن يقوم خبرا مدمالما إلى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول)
عجز بيت للسموأل صدره سلى أن جهلت أناس عنا وعندهم والشاهد فيه ظاهر
(قوله لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة) هذا وقع في كلام جماعة
منهم الشهاب القاسمي والحق كما بيناه في حاشية المختصر عند قوله في الديقاجة وعلم
من البيان لم يعلم أن الممتنع تقديم الصلة أو ثبوت من أجزائها على الموصول وأما
تقديم بعض أجزائها الصلة على بعض فأنزومنه تقديم معمول الصلة على العامل
والأول الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك إذا كان المفصود
خبر الخبر في الاسم نحو ليس قائما لا زيد وهذا واضح في ليس لأن خبرها لا يتقدم

نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم (٨) الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرى

ولا تأخير عن الاسم لاجل الضم. يقال الدامى بى وأما تتبهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس يعجب اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون متمعا لما منع كحصر الخبر بنحو وما كان سلامتهم عند البيت الامكنة وتصدية وكشفاء عرام. ما نحو كان موسى مدبني وكما أخر مرفوع الخبر بنحو كان زيد مستأوجه اذ لو قدم وقيل كان حسا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كثرته بالاجنبى (وقد تقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد تقدم المعمول حيث لا تقدم العامل بدليل فأما البيت فلا تفهروا جوارز بنحو زيد المأضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم وان الاولى أن يستهذب بيت العروض وهو قوله

علموا وانظر لو كان الناسخ غير ما نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقدم الخبر على الناسخ وتأخير عن ما قيل ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما بشرط في عمله تقدم الثاني وبين غيره صرح في الاوضع في غيره. مثله الحصر بالجواز مطلقا واظهار جريانه فيها وصرح الرضى بالاتفاق على المتع فيما اشترط اعماله تقدم في قوله بان الثاني نزل معه منزلة الجزاء وأما تقدمه على الثاني فغير جائز لما أتى ومن ذلك اذا كان الخبر منه موصول بنحو كأنه زيد كفى النكت وقوله المصنف عن المعرب ورده بأن الفعل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضربه زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيتك ما دام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الاثام لان ما مصدرية فيجوز فيه تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذي هو ان وعلم ما جميعه لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة لثبوت امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم عليه لان الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كن يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس يعجب) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الانشائي بالنسبة لتأخير لا مطائى الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالافان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائما لم يكن زيد قلت لامتناع تصدير الا (قوله وكشفاء عراهم ما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكما أخر مرفوع الخبر) أما تأخير المصوب بنحو كالا كان زيد طعما ما فلا يمنع تقديمه لكن يقع ما لم يكن ظرفا بنحو مسافرا كان زيد اليوم وراغباً كان زيد فيسك والافلاقع (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مرفى التوسط يعجب هنا وما يدل على جواز تقدم الخبر وهو جملة الآية التي استدلت بها الشارح (قوله كذا قيل) قاله ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للقارى وابن جنى وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح السكاكية فقال وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبا واحتجز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم الزوم (قوله بدليل فأما البيت فلا تفهروا) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان املاياها فعر (قوله وجوازهم زيد المأضرب) انما امتنع تقديم أضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقدم زيد لانه معمول لعامل قوى ولا يصلح هذا

جوابا

شاهدا ما كنت أو غائبا * وقد يجب التقديم

اعلموا أني لكم حاضرا

كان يكون له صدر الكلام أن يكون (4) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الأفعال

(الخبير ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على معنى ونعم بجامع الجمود وما حقه الخبر من قوله تعالى ألا يوم أنتم هم ليس مصروفاعهم لا يحج فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أى يعرفون بالخبر أو أنه طرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جازما عندك زيدها ولم يحزما طعما لمزيدا كلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان طرفا وقد أطلقوا منعه (و) الخبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها واشتلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الاقضية كالشرح أن هذا يجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلمين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجبى أن تكون عالما واذاننى الفعل

جوابا عن التزوم كما لا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أى ما لم يصدر التأخير بها كما مر (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الأفعال أى من خبر هذه الأفعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبني على الفتح لضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصروفا خبره كما قاله ابن الانبارى. ويحتاج على هذا الى تقديم اما ندوان يكون طرفا ليس لانها من معنى النفي كما قاله الدمامينى تبعاً للرضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بل دليل قوله فيما سبق الخبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين اعدم الجواز فى الخبر يجوزون تقديمه موله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهى انهم يتوسعون فى الظرف والمجرورات ملا يتوسع فى غيرها فاعل هذا من جملة ما توسع فيه فى الآية لا ترى انهم يقولون ان بكز يداما أخوذوا غدا أخلدوا راحل فيقدم الظرف والمجروروهما معهما ولا يظهر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المانع من تقديمه ان ليس أشبهت أختها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا وأما تلك القاعدة وهى ان تقدم المفعول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهى منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقدم خبر ليس كائن المالك والجواب عنها بما ذكرنا هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قررناه الشاطبى بما لا ضرر عليه (قوله بعلمين) فما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلاف فهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما مصدرى بقرينة اختلاف فى الفصل الذى ليس لينا فى الاتفاق فى دام لمدر ك يتخصصها وأيضاً يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة لاختلاف فيه هنا وتقدم قال أيضاً لعله لم يعتد بالخلاف أو سبق له هذا وفى شرح التوسيع عند قوله الخبر دام إنما قام نضه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسيطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته ومفعولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عالما وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا تقدم تصرف دام فينبغى أن لا يجوز فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعاً ما قاله الموضع فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيهه المشار الى الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسيطه لا يتخلو عن اجمال وإيهام فليبدأ من قبله ويجزيره (قوله واذاننى الفعل بما الخ) هذا ذهب البصريين والقراء ولا فرق بين أن يكون مادخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفي

بما امتنع تقديم الخبر على ما كابتنع على مادام لان ما لها صدر الكلام

أولا ويرتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن
تصدره لقوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لأنه بالتوسط
تفوت صدراته وهو قول الشارح لا توسطه بقضي خلافه ولكن في الرض
ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج مما غيرها كأم وان ولا وان وجري عليه السيوالي
وقال المرادى ينبغي أن تكون أن كالأنها الصدر بدليل ما يتعلق بخووظون
أن لبتنم الا قليلا وأطلق ابن مالك أن لا تعاقب القياس أنها كعنده وفي المعنى في
بحث إذا أن ما لها الصدر مطلقا باجماع البصرين واختلاف في لا قيل لها الصدر
مطلقا وقيل ليس الصدر مطلقا بتوسطها بين العامر والعمل نحو أن لا قم أنم
وجاء بلا زاد وقيل أن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحصوله المحل
أدوات الصدر والافلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين
ما والفعل ومنعه به ضمهم والصحيح الجواز حينئذ فالتشبيه يدام انما هو في التقدم
في الجملة فافهم ثم لا فرق في الفعل بين أن يكون الفعل شرط في عمله تقدم الذي أولا
كفي منعه التقدم فيجوز التوسط في ما زل نحو ما فائما زال زيد كأي التصريح
وقال الشاطبي وأما ما كان التقى من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم
قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف الذي لأنه لما تلازم ما صار
كأشئ الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بما وحده بل عام في سائر حروف التقى فلا
يصح أن يقال لا فائما زال زيد وما خاز جازمك عمر وانتهى المراد أنه بحروفه
(قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فإنه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم
لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا أما الاسم فلا يشبه الفاعل
وأما الخبر لأنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه في معناه إذا القيام مثلا كون من
أكون زيدوا الأعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين
من أجاز حذفه اختصارا وقصلا ابن مالك فعمه في الجميع إلا ليس إذا كان اسمها
نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيه بالاولا يشك كل على منع حذف
الخبر ما قالوه في أن خبر الخبير لأنه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده الأبشئي
يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدأ في اقتراحه بالاولا إذا كان
جمله تشبيها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) ثلاث (قوله)
مطلقا أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على الاسم) أي وجعل
الاسم غير الاعرف ضعيفا كما يصح بذلك قول المعنى واعلم أنكم هو الان وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير فلهذا قرأت
السبعة ما كان يحتمل أن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا وضعف

لا توسطه بينها وبين الفعل
فيجوز ما فائما كان زيد دون
فائما ما كان زيد واعلم أن
خبر هذه الأفعال كخبر
المبتدأ في جواز تعدده
نوقحه مفردا وجملة لها
ورابطه مع الاسم حالات فان
كانا معرفتين فالاسم هو
المعلوم لا الخاطب أولا
مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وبين هذا وما اجاز به ابن
 مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم
 لا يؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار والتحيز كالأستقوا
 لا يشا وتقيده في المعنى بأن وان اتفاقاً في لا لا حصر بديل الـ لاف في الجهة
 السادسة من الباب انما من ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع
 صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم
 الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضي انه ما لو كانا مقدرين بمصدر نكرة
 لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن ولك
 على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من
 عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف أعم من مرتبة
 الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيه منزلة الضمير فكيف اسم لا يوصف
 وليس بتلك المنزلة وأجيب بأنه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة
 الضمير لان عدم المانع ليس خراً من المقتضى ولا شرطاً في وجوده واقضى كلامه
 ان المصدر المقدر مما ذكر المعروف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير أو غيره بمثابة
 الضمير ولم ينقل عن أحد من الأئمة ما يحذفه والامام ابن هشام نقدي قبل منه ما يقول
 اذا لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضي ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان
 غير مسموياً بمنزلة الضمير خلافاً لما مذهبى (قوله فان علمه الخ) فيه اشارة الى ان كون
 المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مضميناً لان العلم به ما لا يوجب العلم
 انتساباً أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعديين
 في الخارج فاستداهم ما تقدم ان في الوجود الخارجى يجب ان ذات (قوله مالم
 يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكر تعين للاسمية لمكان
 التنبيه المتصل به فيقال كان هذا خالاً وكان هذا زيداً الامع الضمير فان الافصح
 ان المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا ينافي ذلك
 في باب النواسخ لان الضمير متصل بالعمل فلا ينافي دخول التنبيه عليه على انه مسموع
 في بابنا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتحيز فتقول كان زيد
 قليلاً وكان أخو عمر وزيداً (قوله وكذا ان كانا الخ) أى مثل ذلك في التحيز
 بأخاهم خبر من زيد ثم من عمر ووتعكس (قوله وان كان لا أحدهما) نحو كان
 فتقول كما أقر (قوله وان اخلفا الخ) نحو كان زيد قائماً وأما اذا كان للنكرة
 خبر من زيد بن كمالوا ان تجعله الخ به نحو كان عبد الله رجلاً صالحاً والى ذلك
 مرسوم فالأخوه كس (قوله ولا تعكس الا في الضرورة) كقوله * ولا يلبث موقف
 أن تجعله الاسم

فان علمه ما وجه انتساب
 أحدهما الى الآخر فالاسم
 هو الا عرف على المختار مالم
 يكن الآخر اسم اشارة اتصل
 به ما التنبيه فان لم يكن
 أحدهما أعرف والتحيز
 وكذا ان كانا نكرتين ولكل
 منهما مرسوم وان كان
 لا أحدهما فقط فهو الاسم
 وان اخلفا تنسكباً وتعرفاً
 ولا مرسوم فالمعرفة هو الاسم
 والآخر هو الخبر ولا يعكس
 الا في الضرورة وجوز به ابن
 مالك

اختياراً بشرط الفائدة
 وكون التكرار غير مسموح
 محضة ومن وروده قوله
 يكون مزاجها سـلـوماء
 (وتختص الخمسة الاول)
 وهي كان وظل وما بينهما
 (بمرادفة صار) الدالة على
 تحوّل الموصوف عن صفته
 التي كان عليها الى صفة
 أخرى اما باعتبار العوارض
 أو الحقائق فيصير المعنى
 واحداً نحو فكانت هباء
 منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة
 وقوله
 أمست خلاء وأمسى أهلها
 احتملوا * وقوله تعالى
 فأصبحتم بنعمته إخوانا وقال
 الشاعر
 أضحى بمنزلة أنواري وضربني
 بقوله تعالى فظلت أعناقهم
 لها خاضعين وكما تختص
 هذه الخمسة بمرادفة صار
 تختص صار وائس وما بعدهما
 بعدم الدخول على مبتدأ
 خبره ماض فلا يقال صار زيد
 علم ولا مادام زيد فعد وكذا
 البراقى لان هذه الأفعال
 تفهم الدوام على الفعل
 وانما يبرز من الاخبار
 والماضي يفهم الانقطاع
 فتدافعاً

منك الوداعا * والبيت الآتي وأما قراءتان عامرتان لم تكن أهم آية أن يعلم بتأنيث
 تكن ورفيع آية فان قدرت تكثر تامة فاللام متعلقة بهم وآية فهاها وان يعلم بدل من
 آية أو خبر لمخدوف أي هي أن يعلم وان قدرتها قصة فاسمها ضمير القصة وان يعلم
 مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان وآية اسمها واوهم خبرها وان يعلم بدل أو خبر
 لمخدوف أو ما تجوز الزحاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فزومه لئلا ذكرنا من أن
 الاسم والخبر إذا اختلفا جعل المعرفة الاسم واعتذر له بأن التكرار قد تخلصت بلهم
 كذا في الغني (قوله اختياراً) بناء على طريقته في تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من
 أن يقول موقفي بالياء ويرفع مزاجها على أن كان شائفة وقيل ان اليتبين ونحوهما من
 القاب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز زعمه كان قائمٌ زيداً بخلاف كان قرشي زيداً
 (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتفيد التفسير على وجه الانتقال من غير
 ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي وغيره
 وأما محيى * بان بمعنى صار وان ذكره صاحب الكشف فليس بهيچ لعدم شاهد
 عليه وأما أين بات يده والنوم قد يكون بالهنا فيجتمه أن يقال انها خرجت في هذا
 الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار
 زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي
 الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار
 الطين خرما وجعل تحوّل الحقيقة سبباً لتحوّل الصفة لانه يلزم من تحوّل الحقيقة
 تحوّل الصفة وعبارته في شرح الممتمة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من
 صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضاً الانتقال من مكان الى مكان نحو
 صار زيد الى عمرو وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كان تقول مثلاً صار
 الربيع الى الصيف لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فخره بالنقل
 (قوله فكانت هباء مشورا) أي صارت عبارة منتهية (قوله أمست خلاء) صدرت
 بحزبه * اخني علمها الذي اخني على ليد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست
 لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبراً أو يقال
 عليه أي عليه وأهلكه ولما آخرسو راقمان وهو منهرف لانه ليس * (قوله وما
 (قوله أضحى الخ) صدرت بحزبه * أبعد شي بيغي عندي الادبا * (قوله وما كان
 وهي مازال وما قبي وما انشك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كما معنى
 كلام الماشرح خلافة وأما بنية أفعال هذا الباب فالصيريون على حكمه والاشارة
 ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقتراه قد ظاهراً فلا فادفوني
 الصريح خلافاً لما يوههم كلام السعدى حاشية الكشف مشير الى الوارف كان انتهى
 بسبب انتهى

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ما ضيما من غير قد عما ياباه النسخة ليكنه
 واقع في التقريل نحو ان كان قد قدم قبل فلا وجه لمنع انتهى وقد علمت
 التفصيل في المسألة **(فائدة)** قال في المنهل وشرحه ويقع خبر السكون نحو
 كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصح زيد كان صائما وذلك لان كان يدل
 على كون مطلق وأخواته تدل على كون مقيد وفي وقوعها خبر السكون فائدة جديدة
 تحصل بخلاف الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوق فلاخباراذا
 السكون المطلق الذي يدل عليه كان في ضمن السكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها
 وانظر في عموم قول المتن ويقع خبر السكون بلا عكس فانه يشمل ما زال وأخواتها
 والظاهر انه ليس مرادا **(قوله وتختص غير ليس الخ)** يشمل ظل وبه مرح ابن
 مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أودام وقال الرضي قالوا لم تستعمل ظل الاناقصة
 انتهى ونقل عن المها بادي قال أبو حيان وهو مخالف لثمة اللغة والنحو انها
 تكون تامة **(قوله والصحيح انها الخ)** لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف
 الا الحدث فتعين انه مدلولها قاله الثاني وفيه بحث لان الارزمنة الماضية مختلفة في
 نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية وانها رتبة فم لا يجوز الاختلاف بها
 أنفسها وأيضه فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص
 كان اتمامه بتفسيرها بمحصل ودام التامة يبق وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة
 فالمتصف بها انها هي النسبة للمرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده
 وحينئذ فلا إشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطر دلالة لا يظهر في نحو
 أصبح زيد مقبلا وأمسى مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فهمم الا انه في الاول
 ماض مسباح والثاني ماض مسافرا ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا أو صار زيد غنيا
 اذا الماض في أحدهم الم يقرب عنه في الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث
 فأن فاعله قلت مصدر خبر مضافا الى اسمه او قوله الاليس أى فاعله لا تدل على
 الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا أولا فكل فعل يدل على الحدث وضعا
 وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا
 لا بالجنط **(قوله بعشر أمور)** أحدها أن الحكم يكون أفعالا لا يستلزم دلالة على
 غيرها بخلاف ان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لا يمكن تركيب
 ونحوه من اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن
 والآخر في كل نوع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا
 دلالة على أنهما لا يفرق بينهما المصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبين منها اسم
 وانقطعه **(قوله)**

(و) تختص (غير ليس وقتي)
(وزال) من هذه الافعال
(يجوز التمام أى الاستغناء)
(بالرفع (عن الخبر) ويقال
له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح
منه ابن مالك وذهب
الاكثرون الى أن معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان
فهي الاول معنى نقصانها
عدم اكتمالها بالرفع
وعلى الثاني دلالتها على
الزمان فقط قال في المغنى
والصحيح انها كاه دالة على
الحدث الاليس وأبطل ابن
مالك مذهب الاكثرين
بعشرة أمور ذكرها في
تمرحه على التسهيل وفي
الارتشاف وهذا الخلاف
ينبغي عليه خلاف من انما

أمر لانه لا يبنى محالاً دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلها ادا م ومن شرط اصحابها تقدم المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جعلها انفك ولا يدم معها من ناف فلولم يدل على الحدث الذي هو الانفك كالم لازم أن يكون بمعنى ما انفكز يد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نفى المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر (فوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حتى أبوجيان الخلاف في عملها في الحال وأما نص المصدر فالاصح منه على انقول باذاته لها لا أنهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازة السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائماً كونا قال في المعنى واستدل لم يبنى النعت بقوله تعالى أكان للنام عجا ان أوحينا فان الام لا تتعلق بجباله مصدر ومؤخر ولا بأوحينا فساد المعنى ولا نه صلة لان وقدم في عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وسلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بخذوف هو حال من عجا على حد قوله لمية موحشاطل انتهى وقوله وقدم في عن قريب أي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض بعلم سر كم وجهر كم فانه يجوز تعالى في الارض بسر كم وجهر كم ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس معدوما بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلقي الظرف بعجا واعلم أن المصنف لم يشح في المعنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والفعل وسببه كما قال في شرح الفصيحة انه ليس فيه معنى الحدث وقال ولا يتدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه راحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدر اجما تسرون وما نعلمون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل و بمعنى غزل نحو كان فلان الصائم اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن سارت تأتي بمعنى ضم نحو سارت فلان الشيء فمعها البه وزاد في التسهيل ان سارت تأتي بمعنى قطع فاعل المراد ان الاغلب كونه بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء كذا في التفسير به برعته بالازامية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة تحدث نحو اذا كان الشا فادفوني وتارة بحضور نحو وان كان ذو عسيرة وتارة بفسد أو وقع نحو ما شاء الله كان انتهى في ذيل والاعراب بفسد مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحدد السبب بسبب انتهى

هل يتعلق بالظرف والجار
والجور وأم لا فن قال بدلاتها
على الحدث أجازة لفظها
بها ومن قال لا يمنع ذلك واد
استعملت تامة كانت بمعنى
فعل لازم فكان بمعنى حصل
(نحو وان كان ذو عسيرة) أي
وان حصل وأما في واضح
بمعنى دخل في المساء وفي
الصباح نحو فسيحان الله
(حين تمسون) أي تدخلون
في المساء (وحين تصبحون) أي
تدخلون في الصباح وادام

بمعنى بقى نحو خالدين فيها
 (مادامت السموات والارض)
 أى بقيت وأضحى بمعنى
 دخل فى الضحى نحو وأضحينا
 أى دخلنا فى الضحى وبات
 بمعنى عرس كقول عمر رضى
 الله عنه أما رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فبات بجنى
 أى عرس بها وقد رتكون
 بمعنى نزل فالوبات بالقوم أى
 نزل بهم ليس بالوصار بمعنى
 انتقل نحو دار الارض اليك
 أى انتقل وقد أتى بمعنى رجع
 نحو ألا الى الله تصير الامور
 أى ترجع وظل بمعنى دام
 واستمر نحو ظل اليوم أى
 دام ظله وبرح بمعنى ذهب
 نحو واذا قال موسى افتناه
 لأبرح أى لا أذهب وانفك
 بمعنى انفصل نحو فككت
 الخاتم فانفك أى انفصل
 وأمالس وقتئذ وزال فانها
 ملازمة للنقص وماؤها
 خلاف ذلك يقول (و) تختص
 (كان) بمراعاة لم يزل فتفيله
 استمرار خبرها لا اسمها نحو
 وكان الله على كل شئ مقتدرا
 (و) يتجاوز يادتها متوسطة
 بين شئين متساويين

وفيه نظر كما قال شيخنا لان شاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الاصول (قوله بمعنى بقى)
 أى أوسكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمجموعات والراء متبذدة
 والتعريس نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل وخمسه
 بذلك الاعمى وأبوزيد (قوله بمعنى نزل) أى ليل ليل ما بعده (قوله قالوا بات
 الخ) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل
 بالباء بأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف بنفسه (قوله بمعنى ذهب) أى
 أو ظهر كفى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء أى ظهر الامر كأنه ذهب السر
 وزلج جمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلاص قالوا فككت الاسير فانفك
 أى خلاص وانفك فمما طواع انفك خلاف ائنا فانهما كانا طلقا ومعناها زال
 وتختص بالجدة فهذه فروق ثلاثة (قوله وقتئذ) بكسر التاء اذ هى الملازمة للنقص
 وأما فتا بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطه أى كفى شرح التسهيل عن
 القراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأتها وتوهم أبو حيان انه تصحيف
 من ابن مالك وانما ذلك فتأت بالتاء المثلثة وفيه ما ليس بمتبع أن تكون الما دنان
 قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف اعجماءه وانفق
 افهامه وقد انصرف صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم لزمتى نزال النقص
 دون انفك ورجع مع أن المعنى واحد وماسره غير السماع (قوله وماؤها) خلاف
 ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفى حسابية تنجس * ولا يزال وهو ألوى أليس

فاسمغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال
 متنجسا وهو ألوى أليس والتنجس التكبر والاليس التجماع وقوله * انما يجزى
 الفتى ايس الجمل * وتأويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضمير متصلا عائدا
 على الفتى أى ليسه الجمل ثم حذف لانه لا اتصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة
 من حيث هى لا التامسة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة
 قسمتها الا قسم منها والمراد أن تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر
 لا يجمعها عن فلا يشار كها غير هاتى شئ منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافى أن
 غيرهما يختص بأمور كالاحتجافى (قوله بمدافه) لم يزل فيه نظرا لا ترادف بين فعل
 ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بإعادة استمرار خبرها لا اسمها
 والاعترافى كان أن لاندل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من
 دلالة على المضى الانقطاع خلافه لا لاني حبان لانه لا ملازمة بين مضى الشئ
 وانما (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة

وحيثما يجوز زيد كان عالم والأفعل
مرفوعة نحو لم يوجد كان
مثلث والموصول وصاته نحو
لجاء الذي كان ضربته
والموصوف وصفته نحو جاء
رجل كان عالم والمجراد
زيادته أين ما وفعل التعجب
(نحو ما كان أحسن زيدا)
ومعنى زيادته أنه لم يوثق بها
للهناد وفهم من قوله كان
أنها تراد بلفظ الماضي وان
غيرها من أخواته الازداد
وهو كذلك وما ورد بخلاف
ذلك فساد ومن قوله متوسطة
أنها الاتزان في صدر الكلام
ولا آخره وهو كذلك لان
ما ذكر أولاً يكون معني
بشأنه وما ذكر آخره يكون
محط الفائدة وكلاهما ينافي
الزيادة وجوزاً أفراء زيادتها
آخرها قياساً على الغاطن
آخرها والأصح المنع لان الزيادة
خلاف الأصل فلا تستعمل
الافئما عتيد استعماله ليا فيه
(و) تختص بجوز (حذف
نون مضارعها المجزوم) أي
بالسكون اذ هو الأصل
والمبتدأ عند الإطلاق فلا
تخذف من غير المجزوم
والمجزوم بالحذف (وصلاً) فلا

عليها في مثل وكان الله غفوراً رحيماً تصدورها (قوله ليسأجاراو مجزورا) فلا
تراد بينهما الشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة
العرب * ضرورة أو شاذ خلافاً ليدربن مالك والرضى (قوله ومعنى زيادته الخ)
أي والافئما على الماضي مع التثنية أو مؤثر كقوله قطع من غير دلالة على الماضي
نحو من كان في المهد صبيلاً والأمان المعجزة وصدياً على هذا حال وذكر الرضى
ماحله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كالزائدة نحو
ما كان أحسن زيدا فالجزم بزيادته لا يتم له لا يتم على الزمن الماضي وانما
جرت عن الحدث ووجه ذلك عدم عملها لانها اذا جرت عن ذلك لم يبق الا الزمان
وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً فثبت كالظرف قال الشهاب الفاسي ان
تجربدها عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيدي به قال
بزيادته في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها في الضمير ليس ما دعاهم
زيادته ولا فرق بين الضمير والظاهر بل يجوز ان ماله في نحو أأنا أأنا أأنا أأنا
أنحاء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغناء مع الظاهر الذي لا يتأق معه
دعوى التجرد عن الحدث فلتجوز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن
نقل في المعنى في بحث العمل في الكلام على هذا البيت أن الجمع هو على أن الزائدة لا
يحمل (قوله بلفظ الماضي) خلفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فساد) نحو قولهم ما أصبح
أردها أي ان هذا قوماً أمسى أدفأها أي المشية وقبل الضمير ان للذنب ونحو قول
أم عقيل * أنتن كنن ما جددن بل (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضاً زيادة
أفعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذ لم يفتقض المعنى (قوله فون
مضارعها الخ) لم يقل فون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان
ولا يفيد ما ذكره الا بتأويل بخلاف ما اذا أنشيف المضارع الى ضمير كان وحذف
هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال
وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من فتكون له
عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوماً
لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف
ولان النون في غير المجزوم محركة فهي متعاضدية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى
أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان
دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون
لانه لو كان بحذف النون لم تحذف فونه لانها انما تحذف لسكونها آخرها
اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخر لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئته

عليه ما أسكت كعه ولم

يعه فلم يك كام بيع فالوقف

عليه باعادة الحرف الذي كان

فيه أولى من احتلاب حرف

لم يكن وانما لم يلزم منه في لم

بيع لان اعادة الباء تؤدى

الى الغناء لجازم بخلاف

لم اكن فان الجازم انما اقتضى

حذف الضمة لا حذف التون

(ان لم يلقها ساكن) فلا

تخذف من المتصل بالساكن

لنعمها عن الحذف لقوتها

بالحركة اما رضة لانقاء

الساكنين خ لا فاليونس

مستندا الى نحو قوله

اذالم تلك الحاجات من همة الفتى

وهذا ونحوه محمول عند المانع

المعتدى في المنع بطابق الحركة

على الضرورة كقوله

ولالك اسقى ان كان ماؤك

ذا فضل * (ولاضمه بر

نصب متصل) فلا تخذف

من المتصل به نحو ان يكفه

فان تسلط عليه اذا ضمائر

(قوله لان الفعل المجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعا للمصنف هنا يخاف لقوله في
الاول مع قال الناطم وكذا أى تجب ما أسكت في الفعل اذا بقي على حرفين
أحدهما ازانذ تخول به انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف
اذا أرادوا الوقف نحو ولم ألك ومن تق بترك الهاء انتهى وعلى ذلك بخلاف الالتباس
بالضمير المصوب (قوله اذالم تلك الخ) صدر بيت عجزة * فليس بجفن عنك عقد
التمائم * والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذالم تلك المرأة أبدت وسامة * فقد أبان المرآة وجهه ضيغم

(قوله ولاك اسقى الخ) عجزييت للجنائى يصف حاله مع ذنب عرض له في السفر
صدره * قلت بآية ولا أسطيعه * والشاهد فيه انه حذف التون من اسكن وهى
متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل
الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يلك وذيك لان البدأ خو به أصله غير
مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بخسارها لكن الحذف فى التامة أقل (قوله بعد
الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة من ها (قوله ما الزائدة) خصت
ما بالزيادة لمحيثها زائدة فى قوله تعالى فيما رحمة من الله وليكثره مشابها باخت
كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة
للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة فى المطولات (قوله أصله فخرت على
الخ) أشار الى أن الجار متعلق بمحذوف يدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت
بورث فى التركيب ركاز كدوى العنبي فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر
لان قويم لم يأكلهم الضبيع بل المتجه أن يقال مهمانذ كرائت فى حال كونك
مذكورا بالنفر فافى مثلك ذونفر اذ قويم لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على يقومك
ونفرك وهذا ينادى بكون اما نامة عن مهمما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قويم
تعليلا للمحذوف أى ولا اعتبار بفخرتك فان قويم لم تأكلهم الضبيع وبعضهم جعل
التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضع وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

٣ يس فى رد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا وقفت
هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم ألك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو الساكنين والتون للتخفيف
ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تلك حسنة يضاعة فابرفع حسنة (و) تختص أيضا
بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة
فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (فى مثل) قوله (أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قويم لم تأكلهم
الضبيع * أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على الماهول

وضاران أنت ذاتهم ثم زيدت
ما عوضا عن كان المحذوفة
وأدعت النون في الميم لما
بينهما من التقارب في المخرج
فصار أما أنت ذاتهم
وقام ضمير المخاطب فيه
وقمضل سبويه بما زيد
ذاهبا وانما خص ضمير
المخاطب بالذكر لانه لم يسمع
من العرب حذفها الا معه
ولا يجوز الجمع بين ماوكان
لامتناع الجمع بين العوض
والما عوض عنه وجوز المبرد
وجرى عليه في الشرح
(و) تختص أيضا بجواز
حذفها (مع اسمها) ضميرا
كان أو ظاهرا دون خبرها
وذلك مطرد بعد ان ولو
الشروطيتين كما (في مثل)
قول الحريري

فان وصل الألفه فوصل
وان صر ما صر كالمطلق
وقوله الناس مجزون
بأعمالهم (ان يراد خبر)
وان شرا فشر أي ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم خير
وقوله عليه السلام (التمس
ولو خاتما من حديد) أي ولو
كان ما تلمسه خاتما من
حديد وقول الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغى ولو لمسك
أي ولو كان الباغى مسلما

الحال رد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كلمة شرط كالمسكورة ورجح في
المعنى مذهبهم وللتنبية على ان اما هذه مفتوحة (قوله لأفادة الاختصاص) أي
والاهتمام (قوله فان فصل الضمير) اتعذر الاتصال لعدم ما اتصل به (قوله وجوز
المبرد) أي يجوز الجمع بين ماوكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يدغم فتدامن جهة
السماع (قوله وجرى عليه في الشرح) كلامه ليس صريحا في الجواز المقابل للوجوب
لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة نصريحه بان
ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة
المضارع لما يذكروا وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جواز أو في الائمة في عند قول
الخلاصة ويحذفونها وييقون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها
وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شأن لكلام الخلاصة صالح لذلك اذ به الخبر لا ينافي
بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم نحو لا يرتحل ان فارسا
واذا راجلا والمخاطب كقوله * انطق بحق ولو مستخرجا احنا * والغائب كالمخاطب العلم
ولو بالضم ولا يجوز عند عدم الظاهر ان الفعل الا انصبور بما يجوز فيه الرفع والجر
فالقول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثاني بعد ان فقط اذا عا د اسم
كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقوله هم مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح وقيد التمهيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدوم تقدير انه (قوله وذلك مطرد
بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فتخفف بالحذف وخص بأن ولولان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير
الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال في التصريح الغالب في ان ان
تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى
وحقه أن يقيدوا بالتي ما بعدهما يندرج فيما قبلها واعا ية له في شيء كائني بداية ولو
حما رواه يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي ولك في ثلاث صور بعد
هـ لا ولا ولدن أقول وبقي صورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولد كن رسول الله أي
ولكن كن رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لا فترانها
بالواو لا الواو عاطفة لفردين على مفردين لان معطوفها المفرد لا يفتقران سلبا
وايجابا (قوله الناس مجزون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أي يجنس أعمالهم
اذا الأعمال يجازي علمها لا بها (قوله فجزاؤهم خير) أي فالذي يجزون به خير وأشار به
الى أن خبر خبره بتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لانافية فبأبدا مر فوع
ويحتمل أن تكون ناهية فبأبدا مجزوم وكمر لا لقاء الساكنين والدهر
منعوب على الظرفية أي لا يأمن في الدهر الحوادث أو المفعولية أي لا يأمن

غدرات الدهر والشاهد في ولولها كما حيث حذف كان واسمها بعد ولو وجنوده
 مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على التمام
 ملكا وفي البيت وقولهم لا تحذف ولو تواردت على أي حيان حيث شرط أن لا يكون
 ما بعد ولو أملى بما قبلها ولا أعلم فإن الملك أعلى مما قبله والقرآن (قوله) وأما حذف
 كان (الخ) هذا خاص بجملة كان لا يصيغ الماضي ووجه الضعف أن الخبر
 منصوب في بقاءه دلالة على كان المحذوف وقتة بخلاف بقاء الاسم قبل والمضارع من كثرة
 الحذف وفيه أنه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الآن يقال الخبر في سورة الفضة
 والاسم كالجزء لا سيما أنه كان ضمير متصل وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف
 وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لأنه إذا كان
 في العمل خير لا يلزم أن يكون جزءا لجميع الأعمال خيرا (قوله) أي أن كان في عملهم
 خيرا (خبر) اعترض بأن الخير جزء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه خبر كما هو
 المتبادر الآن يقال أنه على الخبر يذهب يكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد
 والمعنى أن كان عملهم خيرا كما أن المعنى أنما نفسهم أدار الخلد قال في التمهيل
 وأما ركاب الناقصة قبل الفاء أولى من أعمار التامة انتهى فتقديران كان في عملهم
 خيرا أولى من تقديران كان خيرا وإن كان أقل لأن كمال التامة قليلة الاستعمال
 ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف وتسكون الشهرة دلالة على المحذوف وأيضا
 في ضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الأول والمعنى على
 تعلقه به (قوله) وقد يحذف (الخ) أشار إلى قلته وصرح بذلك في التمهيل (قوله) أي أن
 كنت (الخ) قال اللسان بنى ولا يحذف الفعل مع المكسورة عوضا عنه إلا في هذا قل
 قلت أما كنت متطلعا انطلقت كانت مازائدة ولا يجوز ما أنت متطلعا انطلقت
 قال اللسان ولا حاجة لما تكافوه لا دليل إذا الظاهر أن ما يزيد لنا كـ تقديران
 الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفها هو الشرط ما أداة شرط مؤكدة فيما
 نظيرها ما في قوله تعالى فامرين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه
 عليه نظير ذلك في التندير

فقطها قلت لها بكاء * والايهل مفرق الحسام

والاصل اقل هذا أن تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه وعليك بالحق وإن
 اقتال الناس وأقول (قوله) ولا هي النافية للخبر كذا في الأوضح والظاهر أن الخبر
 هو المجموع الثاني والمنفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله
 عليه وتقديره فافعله (قوله) تشبها بما في نفي الحال (الخ) المصحح من مذاهب أربعة أنه
 لا يلزم محالة المنفي بما وليس نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فيجب

وأما حذف كان مع خبرها
 وإبقاء الاسم فضعف
 وعليه أن خير بالرفع أي أن
 كان في عملهم خيرا وفي هذا
 ونحوه أربعة أوجه مشهورة
 وإن ضمنت إليه أن شرا
 فشر كان المجموع بالتسمية
 العقلية ستة عشر وجها وقد
 تحذف مع اسمها وخبرها بعد
 أن الشرطية كقولهم افعل
 هذا ما لا أي أن كنت لا تفعل
 غيره فمعا عوض من كان
 ولا هي النافية للخبر ولما فرغ
 من كان وأخواتها أخذ
 يتكلم على ما حمل على ليس
 وهو ما ولا ولا وبدا بما
 فقال (وما النافية عند
 الحجاز بين كليس) في رفع
 الاسم ونصب الخبر شيئا
 بما في نفي الحال والدخول
 على المعارف والتكرار

وفي دخول الباء في الخبر

وبنوعه لا يعملون بل هي
عندهم مهمة وهو القياس
لانهم احرف لا يختص بقيل
بل تدخل على الاسماء
والافعال فاما لو ان لا تعمل
قال شاعرهم

ومهمة هف الاعطاف قلت
له انصب *

فاجاب ما قتل المحب حرام
أي هو عتيبي لا يجازي ولما
كان عمله على خلاف
الاصل شرط الجواز بونه
اربعة شروط أشار الى الأول
بقوله ان يتقدم الاسم على
الخبر فلو قدم الخبر نحو ما
مسي عن أعتب بطل عملها
خلافه فاما ان كان ظرفا
او مجرورا خلافا لابن عصفور
والى الثاني بقوله (ولم يسبق)
الاسم (بان) الزائدة فلو
سبق بها كقوله

فني غدا انما انتم ذهب
بل عماء ارجو باعند
البصر بين انما محموله على
ليس في العمل وليس
لا يقترن اسمها ان فعدت
عن السببه وروى ذهبا
بالنصب وأول على ان ان
نافية مؤكدة لا زائدة
والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالتحاق ويظهر راتو جيبه ولو كان عمل ليس لما فيه ما من
التي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيم الا ان يقال يصح الالتحاق بسبب
المشابهة في التي وان لم يكن شذوب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع فيه عليه
العز بن جماعة على ان لا تعلم ان ذلك من القياس لجواز ان يكون من قبيل الاستفراء
وما ذكره محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) ظاهره ان تقيما لا تدخل الباء في الخبر
وفي الجسي الذي وفي زيادة الباء بعد ما التعمية خلاف منعه الفارسي والنخشي
والهيج الجواز لما في أشعار بني تميم (قوله وبنوعه لا يعملون الخ) لم يقرأ على
اغتهم الا اذا روى الفضل عن عاصم ما من امهاتهم بالرفع وأما قول سيديويه وبنو
تميم يرفعون الامن دري كيف هي في المحف فانه يؤذن بان لكل أحد ان يقرأ على
حسب الغنة من غير توقف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأق لمن دري
ان ينطق بغير اغنة مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل اسكن الحق خلافة وانه
انما يمتنع زطفه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانخطت عن ليس فليس تعمل
دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم
على قول غير ابن مالك من البصر بين واما عدم السبق بأن فأمر لازم وبوجه مول
الخبر فان ولي ليس فلا يعمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذية وان سبق على نفس
ليس ففيمه اضطراب فليجزم مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك
ويقدم عند غيره من البصر بين وتعمل وان سبق الخبر بالاعتماد الجواز بين
دون التعميم بن نحو ليس الطبيب الا المسك فانظر المغني في بحث ليس (قوله ان تقدم
الخ) لانما عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر
وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه علمها لان مالها الصد ولا يتقدم ما في خبرها
علمها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسي الخ) يحتمل ان مسي
مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرته بعد
ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بان) هو ان صدق بسبق أن على ما في غير مراد ذلك
الصدق قطعاً والمدار أخذاً من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحدهم ادون
الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم بوجه مول الخبر ولو عبر بالرفع كان أولى اذا اقترن
بما ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف التافية كجيد عليه قوله الآتي وأول
على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوباً عند البصر بين) يوهم انه لا يبطل عملها
بند الكوفيين وليس كذلك فاهم عندهم لا تعمل وما بعده هاجرة وأخبر وان تصاب
الثاني بمنز الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا التخريج انما يتأق

على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية حتى هم اوكيدا قال ابن مالك في
شرح التمهيد والذي قاله مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية معزكة
لم يتغير العمل كالاتغير بتكريرها كقوله

لا ينسلك الاسي ناسيا فلما * ما من حمام أحد معتمعا

فكرهما النافية نحو كيدا أو أبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد
ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن
ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولة من مسوغ انتهى وفيه أمور
الاول يتأمل في الردع انه نقل عنهم اهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه
على ان ما اذا كررت لا يطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح
التوضيح خلافه كما سيأتي الثالث انهم يقولون ان ان زائدة ان الاستفاحية ومدة
الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة قوله ولا يجمع مول الخبر) يعني
ولم يسبق يجمع مول الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر
وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه
دون الاسم جازا عما لها كقولك ما زيد طعنا مأكلا كذا لان يكون الخبر مو جبا بالاً
فلا يجوز انما لها خلافا للسائي والقراء كقولك ما زيد طعنا مأكلا كذا لانتهى
وانه لو سبق الاسم يجمع موله لم يطل عمله او ان كان غير ظرف وقوله ما زيد اضارب
فانما وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونهضها ولا يجوز الفصل بأجنبي
بينه أي بين اسم لا وماو بين عاملة وهو ما ولا تقول ما طعنا مأكلا زيد بآ كل ينصب
بطعنا مأكلا انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافي مني الخ) يجوز
بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفه المنازل من مي * والشاهد
فيه حيث أبطل عمل ما بالانها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور
وعنه اعلی رواية نصب كل وامان روى رفع كل فهو على الجوازية والجملة
في موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أي عارفه (قوله اضعهما الخ) قضية
التعليل عدم تقديمه على ما نهضها بالاولى وامتناع الفصل بين ما وسميها يجمع مول
اسمها نحو ما زيد اضارب قائما وقضية ايضا منع الفصل بما ليس معمول لا اسمها
ولا نظيرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضية ايضا انه يجوز تقديم معمول الخبر
عليه اذ توسط بينه وبين الاسم وسيأتي جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها
وخبرها اذا كان غير ظرف و جار ومجرور لان ان أقوى من ما كما بينا في بيانه
(قوله بتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه
لا يطل ولوا جتمع الامر ان فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز فاقى كلامه

(ولا يجمع مول الخبر) فان
سبق به نحو
وما كل من وافي مني أنا عارف
بطل عملها وأوجب الضمة في
العمل فلا يتصرف في مول
خبرها بالتقديم (الا) اذا كان
المعول (ظرفا أو) جار
(مجرورا) فانه لا يطل نحو
ما عندك زيد تقديم ما وافي
أنت معني بالتوسم فهم فمما
ملا يتوسع في غيرهما ولم يذهب
على هذا الشرط في الشرح
والى الرابع بقوله (ولا
الخبر) فالرفع عطفا على
الضمير المستكن في بيتي أي

ما نفي خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بالا) فلو
 الخبر بالا) فيه اشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبره نحو ما زيد مقيد بالا
 عند محمروا والا في المداور وهو مظهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة
 اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الاوجب النصب عند البصر بين نحو ما زيد غير
 قائم وأجاز الفراء الرفع نفي ان المتبادر الكلام من انه لا يكون لا يحجب الخبر وحينئذ
 فلو كانت سابقة على الخبر لم تكن من تعلقات الاسم نحو ما تقوم الازيد قائمون
 يذني ان لا يطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقص بانما كالتقص
 بالا على ما في جميع الجوامع ولم يمثل في شرحه فانظر مثاله (قوله ان لا تكرر) فان
 تكرر تطل عملها وصر عن ابن مالك خلافه (قوله وان لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد
 حكم البدل والمبدل منه والما لا يقدّر عام لها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابه ليس
 في النفي وقد انتقض النفي بالا أي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء من النفي اثبات
 للنفي بما بعده الاول ما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى
 هذا التعليل ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كرىما
 والثاني اهذاعمر الا أبو حفص وايراجع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله
 ما زيد بشئ الخ) اي هو ملحق بالعدومات فليس شيئا حقيقيا فضلا عن العظيم وقوله
 الاشئ حدير لان التذكير للتحقيق وقوله لا يعا به أي لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو
 صفة اشئ وانظرا هرا نه مرتا كيد الذم بما يشبه المدح وشئ بالرفع بدل من شئ وهو
 خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب
 البدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شئ حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه
 قد يكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأوحك الظهور أثره فيه
 والقدر كالمعطوف والباء هذه زائدة اذا المعنى ما زيد بشئ الاشئ لا يعا به فانه اثبت له
 النشئية فقوله الاشئ يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت وهي لاتراد
 قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال والاصل ويكون في الكلام استغناء مهمل أو نفي (قوله
 تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر
 وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع
 والاستثناء لان بل ولكن لا يعطفان الجملة وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل
 على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامهم يهيم تساو بل ولكن وهو
 في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سبق في باب العطف لان
 العطف هنا المتعاضد لا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف
 به ما موجب) هذا رأى الجمهور ورواها على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) فلو
 قبحا نحو ما محمد الرسول
 بطل عملها لبطان معنى
 ليس وزاد بعضهم شرطين
 ان لا تكرر وان لا يبدل
 من خبرها موجب نحو ما زيد
 بشئ الاشئ لا يعا به فاذا
 توفرت هذه الشروط عرفت
 كايس (نحو ما هذا بشئ)
 ما من أمهاتهم واذا عطف
 ما من أمهاتهم بل يمكن أو بل
 على خبرها بل يمكن أو بل
 تعين في المعطوف الرفع على
 انه خبر مبتدأ محذوف نحو
 ما زيد قائما لكن قاعد
 أو بل قاعد ولا يجوز النصب
 لان المعطوف به ما موجب
 وما لا تعمل الا في

النصب لانه متفي لان بل عنده تنقل التي جواز من الاول الى الثاني بقياسه انه
يحوز ما زيد قائما بل لا بد و يختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول
يونس أن لا يمنع نصب المعطوف بـ بل ولكن لانه يرى ان لقاء التي ليس بشرط في
عمل ملانه أجاز اسمها مع انتفاض التي بلا (قوله وأما المعطوف بغيرها الخ)
أما النصب فبالعطف على خبر ما أو أما الرفع فعلى اسمها وهو وقبل اتباعا على المحل
وفيه ان الرفع مفسوخ فلا محمل للرفع ومراعاة المحل بشرط لها وجود المحرز أي
الطالب لذلك المحل **(ثمة)** لا يجوز حذف اسم ما قيا سوا لا خبرها كذلك فان
كفت بان جاز تشبها بالاختلاف ان من حديث ولاصال التقدير فإذ حديث
ولاصال منقبه وإذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغربها عن العمل وأجاز
السكافي اسمها وأشهد فقلت والله يدري ما فر أي ما يدري ومنعه
البصر بون وشذبهاء النكرة معها تشبها باللامع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها
بدل موجب خلاف للاختصاص (قوله عند الجواز بين) قال أبو حيان لم يصرح أحد
بأن العمل لا محمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزي فإنه قال بنوعين
لا يعملون أو غيرهم يعملها وفي كلام الزخشري أهل الجواز يدعونها دون طيء
وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اسمها هو يحتمل أن يكونوا وافقوا أهل
الجواز (قوله كليس فيما تقدم) أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة
ثانيها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلا وثالثها
انما غير عاملة واختاره الرضي وسماع نصب الخبر بطلهما (قوله الألفي الشعر)
لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو أي عمل ليس في لاشاذ قال الجاهلي يقتصر
عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده
في الشعر وقول التسهيل ويحق بها ان المناقبة قليل ولا كثيرا ظاهره بخلاف ذلك
ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فلم يجوزو على كل حال لا تعمل الا بالشروط
المدكوكة فلا يتوههم ان الشعر محمل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماء سدا
الثاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانم الا يتأق معها
دخول ان في القياس وان دخلت عليها فالحكم الالهال انتهى وحديث هذا الشرط
لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله فتكثير معولها) لعل وجه ذلك انم التي الجنس
راحتا وفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنصب وانظر هل يكون
الخبر جملة لانم النكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جاز كما ذكر
ذلك في لا العاملة عمل الك فانظر مر ذلك (قوله ولا تعمل في معرفة) وذلك انتقصان
مما بينهما بل ليس لان لا التي المطلق بخلاف ما (قوله مع نصريح في التسهيل بالتدوير)

وأما المعطوف بغيرها فيجوز
فيه الامسان والنصب
أجود (وكذا الالنافية)
للوحدة أو للجنس ظاهرا
عند الجواز بين كليس فيما
تقدم لكن عملها قليل جدا
لم يرد الا (في الشعر) خاصة
(وبشرط) له مع ما تقدم
في عمل ما من الشروط الاربعة
ما عدا الثاني وزيادة على
ما سار (تكثير معولها) فلا
تعمل في معرفة خلافا لابن
جني مستندا بقول النابغة
وحات سودا القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن جهام تراخيا
وأجاز في شرح التسهيل
القياس عليه مع نصريحه
في التسهيل بالتدوير وأقوله
المازوني على جعل أنا
مرفوعا بفعل مضمر وباغيا

الناس شيئا وهو الملام
 القول البياني ان زيدا
 ليس بقائم فيه توكيد ان
 لكن ذكروا في باب
 لا التبرئة ما ينافي الاطلاق
 (ولكن) بالتشديد وهي
 موضوعة (للاستدراك)
 وهو رفع ما توهم من الكلام
 السابق رفعها شيئا بالاستثناء
 تقول زيد شجاع فيوهم
 اثبات الشجاعة لزيد اثبات
 الكرم له لان من سمة
 الشجاعة الكرم فاذا أردت
 رفع هذا التوهم تأتي بلكن
 فتقول لكنه تخيل وقس
 على هذا التنفى ولا بد أن
 يتقدمها كلام امامنا فاض
 لما بعدها نحو ما هذا ساكن
 لكنه محرك أوضحه
 نحو ما هذا أسود لكنه أبيض
 أو خلافه على الاصح نحو
 ما قام زيد لكن عمر وأشاره
 ويمنع أن يكون مماثلان
 باتفاق قال أبو حبان في
 انسكت الحسن وقد تأتي
 للتوكيد نحو لو جاءني
 أحسن اليه لكنه لم يجيء
 (ومكان) بفتح الهمزة
 والتشديد (للتشبيه) المؤكد
 عند الجمهور اتركها

سادة مستد جزأى ايت وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
 ومنسوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشي واحد باعتبار بن (قوله وظاهر
 الملاحظة الخ) بذلك صرح المصنف في المغنى في بحث انما (قوله وبشهادة الخ)
 يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه تردد من اصطلاح
 النحويين كما قاله حفيد الموضع ثم الظاهر ان الافتوحة كالسكورة (قوله
 للاستدراك) أى التدارك (قوله رفعها شيئا الخ) لان قوله لكنه تخيل بمعنى الا انه
 تخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن
 لكنه محرك وعلى القول بأن الاستدراك فيه فاعل يجب كونه هذا استدراكا
 مع ان مبناه على توهم الخلاف انه قد ذهب عن مناقضة الحركة كلاله كونه فيوهم
 انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء الركون لتوهم امكان الواسطة (قوله لو جاءني
 الخ) وذلك لان امتناع المجي عمدهم من لولانها حرف يقتضى امتناع ما يليه فقوله
 بعد ذلك لكنه لم يجيء توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف
 أهل العربية من أن لولاد لا على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما
 على عرف الناطقة من ان الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتألمها والاستدلال
 بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم
 على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تألمها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلام
 الفريفي لا يتركها استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذا لم يجمع بضمون عن
 أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أى لا تشابه تشبيه اسمها بغيرها أى
 لبيان ان اسمها مشبه بغيرها ان قلت الذى يفهم من كان على القول بالتركيب
 التأكيدي المشبه لا التشبيه المؤكد لان السكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد
 دخلت على التأكيدي المستفاد ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيد أسد ان زيدا
 كالأسد وهذا تشبيه مؤكدهم قدمت السكاف اذا تألم بأن الكلام مبني على التشبيه
 من أول الامر (قوله لتركها الخ) أى وانما كان كان للتشبيه المؤكد لتركها الخ (قوله
 سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والسكافيون هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا
 نحو كان زيد أسد وللتشبيه بغيره بالظن ان كان مشتقا نحو كانك قائم لان
 الخبر هو الاسم والشي لا يشبهه بغيره وجوابه ان المعنى كانك شخص قائم ولما قام
 الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بغيره صار
 الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهاذا يقولون كانى اشي
 وكانك تشفى وأجاب بعضهم بأن الشيء يشبهه في حالة بماه في حالة أخرى فكانك

السكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتا كبد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا
 أسد اذا ضله ان زيدا كاسد قد قدمت السكاف على ان يدل الكلام على التشبيه من أول وهلة

شبهت

وفتحت همزة كان الجار وصارا

جرفا واحدا مدلولاً لهما
على التشبيه والتاكيد وقيل
انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب وبإلزام عليه
أن يكون لطلق التشبيه
وبلها المشبه دائماً بخلاف
الكاف ومثل فان الذي
بليهما المشبه به (أولاً لظن)
على رأى بعضهم نحو كان
زيدا كاذب والصحيح ان الا
تسكون الا للتشبيه فلا تأتي
للظن بل ولا للتقريب ولا
للتحقيق وما أوهم خلاف
التشبيه فقول له (ولبت)
وهي موضوعة (للتعني) وهو
طاب ما لا طمع فيه
نحو لبت الشاب يعودون
فان عوده مستحيل عادة أو ما
فيه عسر نحو لبت لي مالا
فأحج منه فان حصول المال
ممكن ولكن فيه عسر
وتعلق التني بالمستحيل كذا
والممكن قليل فلا يكون
في الواجب ويوجب في التني
اذا كان متعلقه ممكناً
لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا صار ترجيحاً
ولعل وهي موضوعة
(للتعني) وهو توقع المحبوب
المستحيل حصوله نحو اهل

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً والتقدير كان هيئة زيدا هيئة قائماً (قوله وفتحت
همزة كان) لو قال أن كان احضر واختلف على هذا من تنعلق هذه الكاف شئ
على قولين أحدهما لانهم ما فرق الموضوع الذي يمكن ان تنعلق فيه بخلاف قول
ما كان اهما من التعلق (قوله فهو موقوف له) قد مر ما تعلق بالظن ومثال ما قيل
انه لا تحقق قوله * كان الاوص ليس بهامشام * اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس
في الارض حقيقة وتوابعه ان المراد بالظرفية السكون في بطنه الا السكون على ظهرها
فالعنى انه كان ينبغي أن لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه كالتغيب لها ومثال
التفريب كاذب بالندى لم تكن وبالأخرة لم تزل وتوابعه من وجوه منها أن الكاف
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان (قوله ولبت) يقال فيها لبت يا بادل الباء تاء
واذ غابها في التاء (قوله للتعني) أي لا تشاءه واحداً له لا لاختياره بأن التني ماض
وقس عليه ما بعده (قوله وهو طاب ما لا طمع فيه الخ) لا ينبغي ان هذا التعريف
يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيره ماع الحبسة أو كون
المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد أن
المعتبر في مفهومه هو ما ذكره قط وغيره يعتبر فيه من ياد مع هذا كالا سعة معاني الامر
أولاً يعتبر فيه هذا بل بعضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان التني اسم
لحالة نفسانية يارزها الطامع والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء
امكن الحصول أو لا فلا يراد ان التني قد يكون محالاً لمعالم الاستحالة والما قبل
لا يطلب ما علم استحالة وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أي ان عسر
يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشخوخة والقول بأنه يمكن عقلاً مبنى على
تفسيره بالسنان الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين
(قوله لبت لي مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء لبت الخ فان قلت هذا من
النوع الذي قبله اذ لا طمع لمقطع الرجاء في الخلق قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه
أن لا يطمع فيه أحد والمال الذي يتجرب به يتعلق به الاطماع غالباً (قوله ولا يكون في
لواجب) فيمتنع تمني وقوعه في وقته بمرسة قولهم فلا يقال لبت عبد الله حتى فلا يرتدى
لموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن نفوه (قوله وطماعية)
بختيف الباء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعاً وطماعية فهو طمع
وطمع بكسر الميم وضعها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ وله آخر الطماعية
ويستعمل في الاول اهل وفي الثاني عسى (قوله والاصار ترجيحاً) يؤخذ منه
أن الترجي والتني متباينان ويصير حديثك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن
لترجي ليس بطامع بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشتقاق) أي

الله رحماً (أولاً لاشتقاق) وهو توقع المكروه

ولا يكون الترجي الا في الشيء
 الممكن بخلاف المعنى فانه
 يكون فيه وفي الممتنع فانتزعا
 واما قول فرعون لعلي ابلغ
 الاسباب اسباب السموات
 فقول منه او اذ لك فانه في المعنى
 ولو عبر بالترجى لكان اخصر
 لهوله لما ذكر (اولا لتعليل)
 على رأى الكسافى والاخذ
 بنحو قولاه قولنا لعنه
 نذكر كراى لكى يذ كرو هذا
 ونحوه عند الجمهور للترجى
 وترد للاستفهام عند بعض
 السكونيين كقوله تعالى وما
 يدركه له يركى وقوله عليه
 الصلاة والسلام لبعض
 اصحابه وقد خرج اليه
 مستجلا لعنا ان يحناك والآية
 عند السانغ محمولة على الترجي
 والحديث على الاشتقاق
 وعقيل تجيز حذف لامها
 الاولى وجرا سها وكسر لامها
 الاخيرة وهى حينئذ غير
 هامة عمل ان كفى المعنى
 وكلامه في الاوضح يشعر
 بتخلافه (فينصن) هذه
 الاحرف المتقدمة (المبتدأ)
 انما يابد خولها عليه ويسمى
 (امالهن ويرفعن الخبر)
 أى خبر المبتدأ ويسمى (خبر)

الخوف اذا عدى عن فان عدى على كان بمعنى العطف (قوله اعلم باخبر نفسك)
 أى قائل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقع لها حسرة على ما فاتك من اسلام
 قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجي أو الاشتقاق قال التفتازانى فى حواشى
 الكشاف وانتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
 يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجى) أى معزوط
 للمخاطبين أى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستفهام) واهذا علق الفعل فى
 الآية المذكورة وفى لا تدركه له المعنى لا تدرك جواب ذلك أمر أو التفسير لا تدرك الله
 يحدث وما يدركك أى والمعنى لا تدرك جواب ذلك لكان قال صاحب الكشاف
 فى وما يدركه لك أى أى شئ يجعلك داريا حال هذا الاصحى له يركى أى
 يظهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ يدركك ليس متعلقا بما بعده لعل حتى
 يعاقب عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعشى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة
 الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقصود ان غيرهم وهو الناصب بهم بالوفاء فهم
 فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله
 وجرا سها) أى فالجرا سها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما
 جروا بها تنبيه على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل الخاص
 بها (قوله فينصن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بمن الجزأين كقوله
 * ان حراسنا أسدا * وقوله * كن أذنيه اذا تشرفا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا
 رواجعا * وقد يرتفع بعد من المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه
 الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون أى انه من أشد
 والمصرون مبتدأ خبر الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند
 ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال فى التسهيل وللجزأين بعد
 دخولهن ما لهن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدأ عينا أو معنى وكون
 الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما يبينوه وبقي انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف
 وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها
 انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يفتضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز
 الاقبات بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيدا وان عمرا منطلقان
 ومنعه السيوطى لان الخبر يكون معمول لا عاملين لكان نص الرضى فى باب لا على
 جواز ذلك لكان العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لوقال أى هذه الاحرف
 لكان أظهر وسيبويه عبر بالحروف التمامية وانه قد اعترض عنه بأنه من وضع جمع
 المتكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعدى من أن الجمعين انما

يُشْتَرَطُ فِي أَهْمِهِمْ مُتَقَدِّمٌ فِي اسْمِ (٢٩) كُنْ وَأَخَوَاتُهَا وَنِسْبَةُ الرَّفْعِ إِلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ هُوَ هَذِهِ الْبَصَرِيُّنَ وَأَمَّا

الْكُوفِيُّونَ فَهَذِهِ إِلَى أَلْفِ
الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ بِمَا كُنْ
مَرْفُوعًا قَبْلَ دُخُولِهَا لِأَنَّهُ
لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا كَانِ عَلَيْهِ مَوْلَانَا
لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ زَيْدًا وَلَوْ كَانَ
مَعَهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فِي
الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ هَذَا الْأَحْرَفُ شَمَا
بُكَانَ التَّائِيَّةُ فِي زَوْمٍ
دُخُولِهَا عَلَى الْمَبْدَأِ وَالْخَبَرِ
وَالِاسْتِغْنَاءِ بِهِمَا فَغَطَّنَ
عَمَلُهَا مَعَكُوسًا لِيَكُونَ الْمَبْدَأُ
وَالْخَبَرُ مَعَهُ كَمَا فَعُولٌ قَدِمَ
وَفَاعِلٌ آخِرُ تَبَعُهُمَا عَلَى الْفَرْعِ
وَلَا نَ مَعَانِيهَا فِي الْأَخْبَارِ
فَسُكِّنَ كَالْعَمَدِ وَالْأَسْمَاءِ
كَالْفَضَلَاتِ فَأَعْطِيَهَا عَرَابِ
الْعَمَدِ وَالْفَضَلَاتِ كَذَا قِيلَ
فِي تَقْرِيرِ الْعِلَّةِ وَهِيَ مُتَأَنِّبَةٌ
فِي الْحِجَازِ يَقُولُ لَمْ يَتَقَدَّمَ
مَنْصُوبُهَا وَيَذْنِي عَلَى هَذَا
الْخِلَافِ خِلَافٌ فِي جَوَازِ
الْعَطْفِ بِالرَّفْعِ عَلَى اسْمِ مَنْ
قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ فِي نَسْبِ
الرَّفْعِ لَهَا مَعَ الْعَطْفِ لِأَنَّ
يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ أَنْ عَلَى مَعْمُولٍ
وَاحِدٍ وَمَنْ مَنَعَ أَجْزَاءَ الْعَطْفِ
لَا تَنْفَاءً ذَلِكَ وَمَا اقْتَضَاهُ
كَلَامُهُ مِنْ نِسْبَةِ الْعَمَلِ لَهُمْ
بِحَالِهِ (أَنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِمْ
مِنْ الْحَرْفِيَّةِ) الرَّائِدَةُ فَانْقَرَضَتْ
بِهِمْ (تَحْوَانَا اللَّهُ الْوَاحِدُ)

يَقْتَرِفَانِ فِي الْغَايَةِ لَا فِي الْمَبْدَأِ فَجُمِعَ الْقَلْبُ مَخْتَصِصٌ بِالْعَشْرِ فَادُونَهَا وَالْكَثْرَةُ غَيْرُ مَخْتَصِصٍ
لِأَنَّهُ مَخْتَصِصٌ بِمَا فَوْقَ الْعَشْرِ فَقَالَ وَهَذَا أَوْفَقُ بِالْأَسْمَةِ عَمَلَاتٍ وَأَنْ مَرْحُومٌ بِخِلَافِهِ
كَمَا مِنْ التَّمَاتِ وَاسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَفِرْقُوا فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ بِمَا يَفِيدُ
الْأَسْمَةَ فَرَأَى فِيهَا حَيْثُ جَعَلُوا كَلَامًا أَقْبَلَ الْمُشْرُوكِينَ وَأَكْرَمَ الْعُلَمَاءَ حَيْثُ
جَعَلُوا كَلَامًا لِلْإِلَهَةِ وَمَا فَوْقَهُ أَفْضَلُ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنْ كَرِينَ أَعْمَا هُوَ فِي
جَانِبِ الزَّيَادَةِ بِذَلِكَ يُنْجَلُ الْأَشْكَالُ عَمَّا لَوْ أَقْرَبُ دَرَاهِمٍ حَيْثُ يَقْبَلُ بِتَفْسِيرِهِ ثَلَاثَةٌ
وَأَمَّا الْجَوَابُ أَنَّ جَمِيعَ السُّكُونِ قَدْ طَلَقَ عَلَى الْقَلْبِ بِحِجَازِ أَفْهَامِهِ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَلْفاظِ
بِحَقَائِقِ الْأَلْفَاظِ فِي الْأَقَارِبِ بِالتَّفْسِيرِ بِالْحِجَازِ لَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَقْرَبُ بِالْفَلْسِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ
التَّفْسِيرُ بِفَلْسٍ وَاحِدٍ مَعَ حَقِّهِ أَطْلَاقُ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ بِحِجَازِ (قَوْلُهُ لَكِنْ يَشْتَرَطُ
الْخ) أَيْ فَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَبْدَأٍ أَخْبَرْتَهُ بِجُمْلَةٍ طَلِبِيَّةٍ وَلَا انْشَائِيَّةٍ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ
وَمِنْ هُنَا يَدْرَأُ عَلَى جَمَلِيٍّ نَعَمْ وَبِشْ خَبَرٍ يَتَنَبَّأُ لَا انْشَائِيَّةً لِقَوْلِهِ نَعَالِي أَنْ اللَّهُ نَعْمَا
يُعْظَمُ كَيْدُهُ وَقَوْلُهُ نَعَالِي أَنَّهُمْ سَاعِمًا كَلَوَافِعُهُمْ لَوْ رَجَعُوا بِمَا أَذْخَلْتَ أَنْ عَلَى مَا حَبَرَهُ
نَهَى فَيُثَرِّقُ لَخَوَلُهُ

أَنْ الَّذِينَ قَدَّمُوا اسْمَ سَبْدِهِمْ * لَا تَحْسِبُوا إِلَيْكُمْ عَنْ لِيَاهُمْ نَامَا
وَقَدْ يَكُونُ خَبَرُ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ طَلِبًا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا
أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَوَذِيَّانُ الْمَشْهُورِ أَنَّ الطَّلِبِيَّةَ لَا تَقَعُ خَبَرًا وَلِذَا أَقُولُ أَنَّ الَّذِينَ
قَدَّمُوا الْيَتِيمَ فِي عَسِيَّةٍ صَائِنًا وَفِي الْمَكْشَافِ لَا تَكُونُ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ لِأَنَّهُ لَا يَدُ
مَنْ قَدْ دُوِّقَ بَعْضُهُمْ الْحَقُّ أَنَّ الطَّلِبِيَّةَ بِهِيَ الْخَبَرِيَّةُ لَفْظًا تَحْجُوزُ وَمَنْعُ مَبْرُكٍ وَتَبَعُهُ
الْحَرِيرِيُّ وَقَوَعُ الْمَاضِي خَبَرًا عَنْ أَدَلِّ لِأَنَّ أَدَلَّ لِلتَّرْجِيهِ وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمَسْئَلَةِ قِيلَ
وَبَرَدُهُ وَمَا يَدْرَأُ بِأَعْلَى اللَّهِ الطَّلِبُ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ الْحَدِيثِ وَمَنْعُ الْأَخْفَشِ وَقَوَعُ حَرْفِ
خَبَرِ الْيَتِيمِ لِأَنَّ لَيْتَ الْمَالِ يَثْبُتُ وَسَوْفَ الْمَالِ يَثْبُتُ (قَوْلُهُ فِي زَوْمٍ دُخُولُهُنَّ) خَرَجَ
بِالزَّوْمِ الْأَوَّلُ أَمَّا الِاسْتِغْنَاءُ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَةِ تَارَةً وَعَلَى الْفِعْلِ
أُخْرَى (قَوْلُهُ وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهِمَا) أَيْ عَنْ دُخُولِ كَانٍ عَلَيْهِمَا بِحَيْثُ يَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ
وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَخَرَجَ هَذَا الْقَيْدُ لَوْلَا الْأَمْتِنَاعِيَّةُ وَإِذَا الْفَجَائِيَّةُ
فَانْهَمَا وَإِنْ أَشْهَمَا كَانَتْ فِي زَوْمِ الْمَبْدَأِ وَالْخَبَرِ لَكِنَّهُمَا إِذَا قَرَأْتَهُمَا مِنْ حَيْثُ اقْتَرَا لَوْلَا
إِلَى الْجَوَابِ وَإِذَا إِلَى كَلَامِ سَابِقٍ (قَوْلُهُ فِي تَقْدِيرِ الْعِلَّةِ) أَيْ جَنْبِهَا الصَّادِقِ بِالْعَلْتَيْنِ
لَا تَنْفَاءً ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّافِعَ الْمُبْتَدَأَ غَيْرَ (قَوْلُهُ مَا الْحَرْفِيَّةُ الرَّائِدَةُ) مَا ذَكَرْنَا أَنَّ
مَا هَذِهِ حَرْفِيَّةٌ رَائِدَةٌ كَافَّةٌ هِيَ الْمَعْرُوفُ وَقِيلَ مَنَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ اسْمَ مَهْمٌ بِجُمْلَةٍ مَهْمٍ
الشَّأْنُ فِي التَّفْخِيمِ وَالِابْتِهَامِ فِي أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ مَقْسُومَةٌ وَخَبَرُهَا عَنْهُ وَبَرَدُهُ
أَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى الْبَدَأِ بِهَا وَلَا لَدُخُولِ نَاسِخٍ غَيْرِهَا وَأَخَوَاتُهَا وَقِيلَ إِنَّهَا مُتَأَنِّبَةٌ وَأَنَّ ذَلِكَ

وَقِيلَ أَنْهَا يَوْحَى إِلَى أَنَّهَا الْهَيْكَلُ الْوَاحِدُ وَكَأَنَّهَا سَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَلَكِنَّا أَسْمَى مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ

ولهذا سميت ماهذه كافة
لكنها ما اتفرت من اعم العمل
ولا يستثنى من ذلك
(الايت فيجوز) حيث
نما (الامر ان) أى الاعمال
وهو الارجح لبقائهم اعم
اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حملا
على أخواتها وقد روى بها
قول النابغة

فالت ألا لبقما هذا الحمام
الابن قال ابن مالك في شرح
المكانية ورفع أقيس وما
انقضاء كلامه من الالغاء
فيماء البيت وجوازه
هو الراجح وقيل يجوز
في الكل وهو ظاهر الالغية
وقيل بوجوب الاعمال في
البيت وخرج بالحرف الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثلا ما المصدرية نحو ان ما
فعلت حسن أى ان فعلك
حسن ويحتملها قوله
انما صنعوا كيد ساحر
وليس لك أن تفردا كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد
ساحر ووقع في الشرع وفي
بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله وانما يقضى فسوف

سبب افادتها للحصر وردة في المعنى (قوله ولعلنا الخ) صدره * أعد نظرا باعد
قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمام الفعلة الشنعاء (قوله
على الاصح) مقابلة ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وطاهرا قزويني من جواز لبقيا
زيدا ألقاه على الاعمار ويمتنع على اخهار فعل على شرطية انفسه لان ذلك يزيل
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الربيع وطاهر وان أمحت كان ما
لجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها
لأخواتها في عملة الاله مال التي هي زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح)
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفع أقيس في المعنى)
وأما قول النابغة * قالت ألا لبقما هذا الحمام لنا * فيمن نصب الحمام وهو الارجح
عند النحويين في لبقما يذوقها فإزاء غير كافة هو هذا اسمها وانما الخبر
سيدويه وكان رتبة بن الجراح ينسده فما انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون
ما كافة وهذا محتمل أو يحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمخزوم أي لبت الذي
هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أى مع عدم طول
الصلة وقوى لتضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل يجوز في الكل) أى قياسا
على ما سمع وان كان نادر اقال الجار بردي المراد بالاشاذي كلامهم ما يكون بخلاف
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
تخلاف اقياس كخزعال والضعيف ما يكون في شبوته كلام كثر طاس بالضم انتهى
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان ينفه وبين الشاذ هو ما وخصوصا من وجه
تأمل ولانه يكفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصل ولا يضر عروض زواله
ولذلك نظائر اعتبر فهم الاصل منها ان المكسورة المخففة (قوله وقيل بوجوب الاهمال
في لبت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع قوله وانما يقضى
الخ) يحجز بيت صدره * فوالله ما فارقتكم قالبا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود
الضمير المستتر في يقضى عليها ودخول الفاعل على حرف التنفيس المصدرية خبرها شبه
المرسول بالشرط في عمومها واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملها) أى الاسمية
والصدرية وقضية ان ما سبق لا يحتملها وفيه ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية
أيضا أى ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيدا سحر) محل احتمالها في
قراءة رفع كيدا فان عاملة وما موصول محتمل للاسمي والخرفي أى ان الذي صنعوه أو
ان صنعهم ومن نصب فسا كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما
مرأها فيه موصولة (قوله زوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص وفيه انه يخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت بالافعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين ان الخففة المكسورة والمفتوحة وتوان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا جرت عقيل بل لعل لا هذا العمل تدبر (قوله وانما أعملت قلبا لا الخ) انما جاز انما لها قليلا و بطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضوعين زوال الاختصاص لأن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة امر أجنى عنها وهو ما يخالفه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال والاولى انما فان ولها فاعمل فالواجب انما الاول لا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قاله شيخنا **الشيخ** انما هو ان المهملة في ظاهر الامة لا في نفس الامر اذا واصلها اسم يجوز معناه **الشيخ** انما هو الشأن كما فتوحة فبكون عاملة وهو ما جاز به بعضهم ومنه أبو علي بل ظاهر إطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا واصلها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من افعال الميتة والخبر للثاني زول عنها وضعها بالكسبة لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موقرا عليها اذا لامحان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد النائم فعنه ان زيد القائم وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها شابهة لافعال مفتوحة ومعنى فمصدوا بعد تخفيفها أن بدخلوها غالبا على ما هو مشابها لافعالا ومعنى وهو الماضى ولان الماضى أشبه بالتأكيدي من المضارع لدلالة على اوقوع والحصول في ماضى دون المضارع وشرط النسخ كونه غير ياف كيمس وغيره من كزال واخواتها وغير صلة كادام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناطم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك في شرح التمهيد وهو مع قوله في مثله ويقاس على نحو ان قلت للمسلم عجيب لو ورد الاول في القرآن نحو وانظروا لنظائكم من الكاذبين بخلاف الثاني (قوله ان يزينك الخ) بفتح خرف المضارع من يزينك ويشينك والهاء من الهاء لا يفتق ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما لان الخ) اعلم ان لان تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بهم تميز الخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخففة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان فظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الامر كبد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة تكونها مصدرية بعض حروف المقرد بخلاف المكسورة وحاصله انما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي أرادوا ان يكون بينهما ارتباطا

وانما أعملت قلبا لا استحييا
للاصل وقد قرئ بهم ما قوله
تعالى وان كلا لما يوفيه
ويكثر كون الفعل الداخلة
عليه ناسخا والاكثر فيه كونه
ماضيا نحو ان كان لك كبيرة
وان وجدنا أكثرهم
لنفسه ووقع غير
الناسخ بعدها نادر والمضارع
أندر كقوله ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهية
واذا أهملت لم الخبر اللام
في الغالب كما سيأتى للا
يتروهم كونها نافية (وأما
لمكن اذا كانت مخففة)
من الثقيلة (قوله مل وجوا
لزال اختصاصها بالاسماء
بدل ولكن كانوا هم
الظالمين وعن يونس
والاخفش جواز الاعمال
قياسا عن يونس انه حكاة
عن العرب (وأما أن)
المفتوحة اذا خففت
(فعمل) وجوبا كما اذا لم
تخفف بخلاف المكسورة
فانما أشبه بالفعل منها فله
ابن مالك في شرح الكافية
(و) لكن (يجب في غير
ضرورة حذف اسمها

اللفظي لبطاق اللفظي والمعنوي وبهذا يدفع ما قبل ما وجه التفرقة بين المفتوح
والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي وأنه
حيث فرقوا فيه يعني ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة اصل والاصل
أقوى من الفرع ووجه دفع الأول ظاهر والثاني انه لا يعد في اختصاص الفرع لما
لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن
خبر به عطوف المقدور ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخافة اظاهر كلام الأوضح
(قوله تباع في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهر او لا صريح بذلك بل ظاهره
خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح
المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصد به قال

في قبة كسوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحكي وينتعل

فلو لان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبرهنا فالذي يسوغ التقديم كونه جملة
واقعة خبره فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز بطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبر
والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق ليدن بدل على انهم يعجبون
بعد تخفيه في امتناع تقديم الخبر ما يعجبونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن
في مقدر لا يظهر وحيث جرت زواجر عمل المكسورة أهلها في ظاهر لا مقدر لانها
كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام اعمالها في الظاهر مربية للفرع على أصله في
الظاهر فجعلوها في الظاهر كاللغة وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليرى في الظاهر
انه قدر بالاصل على الفرع اذا العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وهذا
يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي فيه (قوله حيث
لم يذكر الاسم) وأما اذ كر فيجوز أن يكون مقدر كما يأتي (قوله كقوله) أي
الفاعل أو الشخص لان البيت جنوب أخت عمرو ذي الكلب وقوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرأفق وهبت شملا

وبذلك مع الاستشهاد به على الخفة لانها لا بد ان تقدم عليها لفظ دال على اليقين
والغيب المظهر والصلوات ومرجع يضم الميم على الأول ويفتحها على الثاني
والثالث بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصلة الخ) انما احتج الى ذلك
لتمييز بين المصدرية والخفة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها
وبين ما تفرقه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسم ولا الفعلية
الشرطية ولا التي فعلها جامداً ودعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كما قالوا ويرد عليهم
ان لا التافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وأنه ما المحجوج الى المميز اذا تقدم
على الخفة ما يدل على اليقين فانه لا تشبهه بالمصدرية لأن يقال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تباع
في هذا ابن الحاجب وأما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل
يجوز أن يكون غيره وهو
ظاهره بارة المصنف في
التدوير والوضع (وكون
خبرها جملة) اسمية كانت
أو فعلية لا شتمها لها على
المسند والسند اليه محاذة
على الأصل حيث لم يذكر
الاسم وأما في الضرورة فلا
يجب شي مما تقدم كقوله
بأنكر بيع وفيه صريح
وألك هذا لكون التماسا
وكون الجملة (مفصلة من
أن ان بدت بفعل متصرف
خبر دعاء)

فأعلم فاعلم الرتبة

أن سوف يأتي كل ما ذكرنا

(أو) نحو (نفي) نحو

وحسبوا أن لا تكون فتنة

علم أن أن نحو هو أوجب أن

لم يره أحد (أول) الامتناعية

نحو أن لو شاء أسبغناهم وذل

من بعدها من الخاة

وربما جاء ذلك بلا فصل

كنهه

علموا أن يؤتوا الخادوا

وأطلق الثاني هنا وقيد

في الأرض بلا ولن ولم

فانقضت ذلك أنه مقصور على

أحدهما وأفهم كلامه أن

الجملة ان بدت باسم أو فعل

جامد أو دعائي لم تنجح

إلى فاصل بينهما وبين نحو

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين وأن ليس للإنسان

الامساوي والخامسة أن

غضب الله عليها في قراءة

بعضهم (وأما) إذا خفت

(تفعل) وجوباً عند الجمهور

استحساناً بالأصل وجعلها

على أن المفتوحة لكن

تخالفها في أن خبرها بالزم

احتاجوا لذلك وبعضهم هنا كلام لا يحصى دفعاً في المرام (قوله ما بعد الخ) زاد في التسهيل والشذور أو أداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله تعالى من هذه فاعلموا أن الكلام في الاسمية نحو وأعلم من زيدان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر أن في الآية مفسرة لأن نزل عليكم مضمّن لمعنى القول وفي التسهيل والجامع لو رب كقوله

ثبتت أن رب امرئ قيل خائناً * أمين وخوان يخال أميناً

(قوله علموا الخ) صدر بيت بحز * قبل أن يسألوا بأعظم سؤال * والشاهد ظاهر والسؤال بمعنى السؤال (قوله فاقضى أنه مقصور على أحدهما) قال حفيده ولم أعلم له مخالفاً ولا ينبغي أن يتأمل وجه الاختصار على هذه فإن فيه دقة (قوله وأخر دعواهم الخ) يتأمل في القبول بذلك للتحفة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على البقن إلا أن يقال اشتراط تقدمه أغلبي كافي التصريح (قوله تفعل وجوباً عند الجمهور) وقبل تنهمل وعليه السكوفون وقيل تعمل في الضم لا البارز واستظهر الحذف القول بالغلطية أهمها الألام الحاقها بالسكورة أولى لمشايتها إليها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخله بخلاف المفتوحة لأنها مع معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قبل ولا يظهر تعيينه لجواز كونه ضميراً عادداً إلى المتقدم ذكره أي كأن الصدر وفديكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع طيبة (قوله كان طيبة) بحزبت لعلياً من أرقم الشكرى صدره * ويوماً وافينا بوجهه مقسم * والموافاة الأنيان والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب طيبة) على أنها الاسم والجملة بعدها مفعلة والخبر محذوف أي كان طيبة عاطفية هذه المرأة على عكس التشبيه وقبل غير ذلك (قوله ويفصل الفعل الخ) أي ليحصل الفرق بين كان الحنفة من الثقبلة وبين كان المركبة من كف الجر وإن الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائياً أولاً وكان قياس ما تقدم في ذلك (قوله بل) ذكر الحلال السيوطي أن مثله المالكين أبو حيان قال لم يحفظ الفصل بل ما ينبغي أن يتوقف في جواره (قوله أوقد) أي أن كان الفعل مانعاً مثبتاً (قوله فجذورها) كأن الخ) قبله * لا يهولك

يس في كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضميراً شأن ولا حذفه بل يجوز تطاهره كما قال

(ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله * كان طيبة تطو إلى وارق السلم * في رواية نصب طيبة (و يفصل الفعل)

انصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبرياً (منها) بأدب شين لا غيراً (بل) نحو كأن لم تغن بالأمس (أوقد) نحو

فجذورها كأن فداً * فإن كان خبراً مقرداً أو جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان وروى كأن ثدييه حقان وزل ذلك كرايت وإل لانهم لا يخففان

اصطلاح على الحرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنسوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركو اشياء لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن هذه الاحرف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي معكسها ولم يجوز تقديم خبر المفتوحة حملاها على المكسورة فانهم افرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدمة على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سيأتي فال في الغرة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما قدر الخبر وهو غير ظرف ومثله في المغنى وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله لعارض وهو لزوم عود التعمير على متأخر لفظا ورتبة في ما مثله بقي انه قد يجب تأخير الخبر كونه طرفا نحو ان زيد في الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله مطلقا) أي سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعابه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كقوله

فلا تلحقني فمافان بجها * أخلأ صاحب القلب جم بلا له

ومنع الاختفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمله ورعى المنع وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمه ور في مجرور وبقي معمول اسمه انخوان ضمير في زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومول صفة اسمها وأخبرها انخوان ر جلاشار بازيدا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند مجرور يريد السفر هل يجوز بلاؤه فليجروا يظهر ان معمول الصفة لا يجوز بلاؤه لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت أم لا وذهب ابن مالك الى انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مر تحلا وذهب الفراء الى انه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كاليث ورد المذهبان بالسماع ففي الترتيل ان الذين كفروا بالذ كر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا وصدون عن سبيل الله فان خبر محذوف وليس الاسم سكرة ولم تتكرر ان أي لهم عذاب شديد ويجوز تقديره في الآية الثانية هل كفروا وقبل الخبر وصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فالفرق قلت لا مانع تقديم الخبر في هذا الباب جبر

والحاصل أن ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة أقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة

وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمنع الغاؤه وهو أن المفتوحة وكان المحقة بها (و) هذه الاحرف (لا توسط خبرهن) بينهن وبين اسمائهن لضعفهن

في العمل لعدم تصرفهن وان عمن عمل الافعال وكذا لا تقدم علمهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى (الا) اذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا

(و) مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فهم ما مع تأخرهما عن العامل نحو ان في ذلك

معرفة مثال المجرور ان لدينا أنسكالا) مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان

عنده عند عداها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم

معمول خبرهن علمهن مطلقا ولا بلاؤه لهن الا اذا كان

ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند

سبب هو وقد يجب

يجوز حذفه (قوله اذا ستمسده واو المصاحبة) حكى سيدو به انك ما و خبر اى انك
 مع خبر وما زائدة والخبر محذوف وجو باو حكى الكسائي ان كل ثوب لو تمته با دخول
 اللام على الواو (قوله احوال) نحو ان ضربني زيد قائما (قوله او مصدر مكرر) نحو ان
 زيد سيرا اى يسيرا (قوله و بعد ايت شعري الخ) الشعر بمعنى الفظة
 مصدر قولك شعرت اشعر ك: نصرت انصروا المعنى ليت على بجواب هذا الاستفهام
 حاصل فحذف الخبر لكونه في معنى ليت اشعر والتزم الحذف لان الاستفهام
 سادس من ادخل خبر وجلة الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدر به لا يمكن
 استا على الرضى ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله
 ود محوله فحذف بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
 بل هو خبر وجب حذفه بلا سادس منه لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج
 الى ان جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح الى سيدو به قال
 بتحقيقه ان شعري بمعنى مشعور والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذي
 ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعور ان يكون الاصل ليت مشعور وي
 جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها الفظة اى جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف
 واقبح المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلوم قيام زيد وعدم قيامه لان احدهما
 الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا
 وبهذا يدفع ان ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الظلمية (قوله قاله
 في الكافية الكبرى) وكذا في التسهيل (قوله ومن جوزة خصه الخ) هذا أحد
 أقوال منها انه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدي حذفه الى أن يلي ان وأخواتها فهل
 فانه حينئذ قبح ومنها أنه حسن فلهما ان لم يؤدي الحذف الى أن يلي ان وأخواتها اسم
 يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن زنجي
 عظيم المشافر * اى ولا يمكنك * ليت رفعت الهم فنى ساعة * اى ليتك
 تتقته * سكتوا عن التفرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أو مع
 الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل
 ليت محذوفة وذكر الدماميني في الكلام على قوله فلو لا الغم مدحها اسلا لأن
 الاصل ان الغم ثم حذف ان و ارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت
 لا تعمل ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجهاء قراءة حمزة والكسائي بنصب آيات
 في سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهي العاملة للنصب وردده السفاقي بأنه
 لا يصح لان لا عمل مضمرة واذا لم تضر ان وهي أم الباب فقيرها لا يضر بالاولى
 انتهى ورده المصنف في باب العطف على معمولي عاملين بقوله واضمار ان بعيد

اذا ستمسده واو المصاحبة
 احوال أو مصدر مكرر
 و بعد ايت شعري اذا أردف
 باسمه قاله في الكافية
 الكبرى وأما حذف الاسم
 فخاص بالضرورة كما صححه
 ابن عصفور وخبر به في
 سبك المنظوم ومن جوزة
 اختيار اخذه بضمير ان
 غالبا واعلم أن لهمزة ان
 ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان الساقى أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكرنا في باب الاستثناء ان
 السيرافي يحكي عن المكسائي ان ناصب المستثنى ان يفتح الهجزة وتشد النون
 محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز ان يكون تقسيم برأين شركائي الذين كنتم
 تزعمون تزعمون انهم شركائي وفيه حذف ان ومعمولها وما حذف الاسم والخبر
 وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة انه لا يجوز وايد بذلك كون
 ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما ان ورا كما يجمعني نعم لكن يرد عليه قوله قالت
 وابن وقوله وكان (قوله ان لم يسهل المصدر الخ) قال اللقاني انما ان يقول ان اريد
 سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر ان تقض بالواو ان بعد فاء الجزاء
 فاما تفصح جواز الانها يسهل مسدها مصدر هو مبتدأ بقدرله خبر كسبي وان اريد
 سد المصدر اعم من ان تتم الفائدة بما ذكرنا وبه مع تقدير شيء في المانع من وقوع
 المصدر في أكثر المواضع العشرة موقوفة على انه مبدأ حذف خبره وقد يجب بان
 الجملة المقرونة بان ان قصدها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجوز ان يقع المصدر
 موقفها وان قصدها نسبة تقييدية مسندة او مسند اليها او مفعولا أو غيرهما جاز
 سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مفعول وفيه نظر اذ يعود
 الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة
 التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده
 تعين المكسر لا غناؤه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير معهما أمكن لان
 الاختصار معهما أمكن مطلوب اه فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما
 قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا اؤتت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك طنت
 زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة المكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول
 الثاني كذا قبل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزيئها في محل مفرد فصحيح وأما
 انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان يؤول
 والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض التمازعة في
 التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عاب بالسد حينئذ فيقال لم يقل المفرد
 لانها اذا سدت سد مفرد غير مصدر لم تفتح كطنت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتبار ان)
 أي السد وعدمه فلا اعتباران بمعنى المعبرين (قوله أي في ابتداء الكلام)
 أي لا الخجرد للاسناد فان الواقعة فيه مقبوضة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها
 مجعما عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المقبوضة أول الكلام
 فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نخوانا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي ونديقوف
 فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بان البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسهل المصدر مسدها
 ومستهووا او وجوب
 الفتح ان سدت ذلك وجواز
 الامرين ان صح الاعتبار ان
 وعلى الحالة الاولى اقتصر
 المصنف وكرم صوره
 اربعة تعال (وتكسر ان)
 اذا وقعت (في الابتداء) أي
 في ابتداء الكلام حقيقة
 ارجعكم (نخوانا أنزلناه)

الكلام . الى الآية وبجاء الضمير (قوله ألا ان اولياء الله) مثال للابتداء المحكمي
 لتقدم ألا الاستقراطية عليها ومن الابتداء المحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم اذا
 كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم يد انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع
 عليه ما تقدمه . ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم . ان العزة لله جميعا (قوله بأن تقع
 جوابا له) أي الاسم المقسم به وما ذكره ذهب البصر بين وقيل يختار الفتح وقيل
 يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احدهما معمولة للاخرى
 فيكون القسم عليه مقفولا لفعل القسم أولا فن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي
 توكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسرو من حترز الامرين أجاز الوجهين (قوله
 والكتاب المبين) الواو لعطف ان كان جم مقسمه به باضمار حرف القسم لا للقسم حتى
 لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والافل المقسم وجواب القسم انا أنزلناه لا
 اعتراض تنجيها للمقسم به والجواب انا منذرون خلا فالابن عطية للسبق واسلامته
 عن الفل فان قوله يفرق الآية من تقية الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه
 (قوله لم يجعلها جوابا بالقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو
 تخليق بواسطة نزاع الخافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه
 والمجرورها هو المحلوف عليه وفي التصريح ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى
 انطلب القسم لا قسم اذا الاصل في الجواب أن يكون مذكورا او المفتوحة
 لا تصلح له لانها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمي
 وكونه ليس قسمه ما أوضح في مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس قسمه
 بل طالع من غيره ان يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا الا مانع أن
 يكون قسمه ولهذا قال فقهنا في حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت انه عيني
 ان نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه
 وان لم يكن الجواب امطلاحا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو
 أم لكم كتاب فيه تدرسون اداكم فيه ما يتخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ
 أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك ما أن يكونا خطوبا بذلك في الكتاب على
 زعمهم أو الاصل ان لهم ما يتخبرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (قوله
 قال اني عبد الله) الظاهر ان مقول القول اني عبد الله الى قوله حيا والتم بر يقال
 اما بعبارة مرسلة في نواته أو يجعل الحق وقوعه كالواقع وقيل كمال الله عظمة
 واستبناة طفلا (قوله أو ما يؤتى معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله
 تعالى قال له ابراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ)
 فان العزة الخ ليس محكية افساد المعنى لان ذلك ليس من معموله لانه لا يحزنه قولهم

ألا ان اولياء الله اذ لو فتحت
 اصارت مبتدأ بلا خبر تأويلها
 بالمفرد وهو لا يستقل به
 الكلام (و بعد القسم) أي
 بأن تقع جوابا له سواء وجدت
 معه اللام (نحو يس
 والقرآن الحكيم انك لمن
 المرسلين) أم لا كما في
 (والكتاب المبين انا أنزلناه)
 لان جواب القسم يجب أن
 يكون جملة ولا يمارض
 ما هنا الجارة الوجهين بعد
 فعل القسم حيث لا لام معه
 كافي الاوضح وغيره نحو
 أو تخليق بر بك العلي
 أني بوأ ذالك العبي
 لان من فتحتها لم يجعلها
 جوابا بالقسم (و بعد القول)
 بأن تقع مع معمولها محكية
 به (نحو قال اني عبد الله) لان
 محكي القول لا يكون الا جملة
 أو ما يؤدى معناها فان وقعت
 بعد القول غير محكية وجب
 كسرهما نحو ولا يحزنك
 قولهم ان العزة لله جميعا
 وفتحتها

في نحو

أخضك بالقول أنك صالح
 ونحو أقول ان زيد عاقل
 (وقبل اللام) الابتدائية
 المتعلقة بالعمل من العمل
 (نحو والله يعلم أنك لرسول)
 لوجود اللام اذ لو فتحت ان
 انزم تسليط العامل عليها
 ولام الابتداء لها صدر
 الكلام وماله صدر الكلام
 لا يعمل ما قبله فيما بعده
 وهذه اللام وان تأخرت لفظا
 لما منع فرتبتها التقديم على
 ان وتكسر أيضا اذا وقعت
 في أول الجملة المخبر بها عن
 اسم مبنى وفي أول الصلة
 والصفة والجملة الحالية
 والمضاف اليها ما يختص
 بالجمع كذو حيت وقضية
 كلام ابن الحاجب في كافيته
 وجوب التثنية بعد ما يختص
 بالجملة

ذلك وكونه من مقولهم على جهة المخبرية فيحذفه بخلاف الظاهر لا قرينة عليه (قوله
 في نحو أخضك الخ) فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني معقول للقول
 بمعنى الظن (قوله وقيل اللام الخ) سكت عن بقية العلاقات فلم ينظر الفرق بين اللام
 وغيرهما من بقية العلاقات التي تنصو رمع ان هذا وقال الرضي وتكسر أيضا اذا
 دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تتجمع الا المكسورة لان وضع لام
 الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهماسواء في المعنى انتهى وعلى
 هذا كان الاولى ابقاء المتن على الملافة لان اللام أعم من المتعلقة اذ المتعلقة خاصة
 بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا فعلا لان اللام ليست للابتداء
 لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما
 أخرت لئلا يدخل عرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان فتحتها بالعمل (قوله وتكسر
 أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتكسر في الابتداء وأمثلة
 الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب التكسر في ذلك
 لان المصدر لا يتغير به عن أسماء الذوات الابتأويل وذلك بمنع مع ان وجوب
 التكسر مبني على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيين يمنعون صحة التركيب
 أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا التكسر وهمامة لزمان وأما الواقعة خبرا
 عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادي أنك فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة
 وافتظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب التكسر لان الصلة
 لا تكون الاجملة بخلاف الواقعة في حشا الصلة صورة وافتظا نحو جاء الذي عندي
 انه فاضل والانهى واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة
 لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ والظرف قبله خبره وانما وجب كسرها
 في نحو أعجبني الذي ابوه انه فاضل مع وقوعها حشا الصلة لانها خبر عن اسم مبنى
 (قوله والصفة) أي وتكسر أيضا اذا وقعت ان مع معموليها في أول صفة قال في
 التصريح لاسم مبنى قال شيخنا وانظر هل له محذور انما وجب التكسر لان الفتح
 يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالصادر وهي لا توصف بها الابتأويل مفعول مع
 ان وأما الواقعة في حشا الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو مرتت برجل عندي انه
 فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتكسر أيضا اذا
 وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا لان
 الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتتحها التكسون
 في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذلك اذا كان طريق المصدر لا المؤول
 به لانه يؤول بمعرفة وشروط الحال التكسير لكن ذكر السباني أن وضع الموصول

وصلته في تحوّلها وما حصل زيد أنصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو
 أرسلها العراء وهذا لا يحتاج إليه مع الواو لأن الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله
 قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله القسائي ويؤخذ من التعليق أن جواز الوجهين
 لا يختص بـ (قوله) إذا وقعت فاعلا أي إذا وقعت هي ومعها ولا فاعلا نحو
 أولم يكفهم أنا أنزلنا وأنا نب فاعل نحو قد أرخى إلى أنه استمع نقر من الجن لأن
 الفاعل وثابته لا يكونان المفردين (قوله) أو مفعولا به (نحو) ولا تخافون أنكم
 أشركتم بالله لأن المفعول لا يكون المفرد أو الأولى أن لا يقيد بقوله به لندخل
 الواقعة مفعولا نحو جئتكم أني أحبكم ومفعولا معه كما قال ابن الجبار نحو يعجبني
 جالسك عندنا وإنك تحبنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتمرار
 من نحو طيننت زيدا أنه قائم فيجب أن يكسر هنا (قوله) أو مبتدأ أي في الحال نحو
 ومن آياته أن ترى الأرض آوى الأصل نحو كان عندي أنك فاضل لأن المبتدأ
 لا يكون المفردا (قوله) أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه (نحو
 اعتقادي أنه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة خبرا
 من غير رابط بخلاف قولي أنه فاضل واعتقاد زيدا أنه حق فيجب الكسر لأن الجملة
 في القول فصح كناية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا يحتاج لرباط أي قولي هذا اللفظ
 لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الأخير وأعله
 لذلك أسقطه الشارح ولا نه يرد عليه نحو عملني أحمد الله فإن حمد الله صادق على
 عملني مع ان الفتح واجب وتحرير المقام بطاب من حواشي التوضيح (قوله) أو مجرورة
 بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الحق لا اله إلا هو وبالحرف لا يلدن المفردا (قوله) أو
 بما لا يختص بالجملة) نحو مثل أنكم تنطقون فقل مضاف وأنكم تنطقون مضاف
 إليه وماسة وذكر الحفيدان هذا مما يجوز فيه الأمران ووجه ظاهر قوله أو
 تابعة لشي من ذلك أي مما يجب فيه فتح ان ودخل في التابعة المعطوفة نحو إذا كروا
 نعمتي التي أنعمت عليكم وفي فضلتهم والمبدلة نحو إذا عبدكم الله إحدى الطائفتين
 أنهم سالمكم والمؤكدة كقوله كيد الغيا نحو يعجبني أنك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة
 أولى من تعبير الموضع بالمعطوفة والمبدلة (قوله) بعد إذا الفجائية) نحو إذا الله عبد
 التقوا والله أعلم (قوله) كسر على معنى فإذا هو عبد التقوا والفتح على معنى فإذا العبودية
 أي حاصلة (قوله) أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل مثكم سواء
 بجهالة الآية الكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة
 أي حاصلان أي فالغفران والرحمة (قوله) أو ما) بفتح الهمزة وتختص بالميم
 نحو أما أنك فاضل فالكسر على ما حارب استفتاح والفتح على أنها بمعنى حق وهو

قال بعض العلماء والأوجه
 جواز الوجهين بعد حبت
 الكسر باعتبار كون المضاف
 إليه جملة والفتح باعتبار
 كونه في معنى المصدر ولزوم
 إضافته إلى الجملة لا يقتضي
 وجوب الكسر لأن الأصل
 في المضاف إليه أن يكون
 مفردا وامتناع إضافته إلى
 المفرد انما هو في اللفظ
 لا في المعنى على أن الكسائي
 جواز إضافته إليه ومن ثم
 قال المرادي ويخرج الفتح
 على مذهب الكسائي وعلى
 ذلك يفتي جوازه أيضا
 بعدا ويؤيده جوازه ما
 في إذا الفجائية مع اختصاصها
 بالجملة (قوله) فتفتح أن وجوبا
 إذا وقعت فاعلا أو ثابعا
 أو مفعولا به غير محكية
 أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق
 عليه خبرها أو مجرورة بحرف
 أو بما لا يختص بالجملة
 أو تابعة لشي من ذلك
 وتكسر ان أو تفتح إذا
 وقعت بعد إذا الفجائية
 أو فاء الجزاء أو ما

قابل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح وهو الغالب على أن جرم فعل
ماض معناه وجب وأن وصلت ما فعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه
وقال الفراء لا جرم كسرة كسرة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا يدوم بعد هاء مقدرة أي لا بد من
أن الله يعلم والكسرة على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها بمنزلة اليين فيقول
لا جرم لا تنبئك (قوله أو أو الخ) نحو أن لا تنجوع فهم ولا تعري وأن لا تنظما
فيها ولا تضحي فالكسر اما على الاستئناف أو بالعطف على جملة أن الأولى والفتح
بالعطف على أن لا تنجوع واحتراز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك نلى مالا
وإن همرا فاضل فإن سلامة فرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن نلى وفضل
همر فيجب كسر أن (قوله أو وقت الخ) نحو أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى إنا كنا
من قبل نذوه أنه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل
مستأنف استئنافا لبيان أنه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قبل لم فعلتم ذلك (قوله
أخبرنا عن قول الخ) نحو قولني إني أحمد الله فالفتح على أن القول على حقيقة منه من
المصدرية أي قولني حمد الله فالفتح بمشرد الكسر على أنه بمعنى القول أي موقولي أي
أحمد الله والخبر جملة وهي مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعنى ولو اتفق
القول الأول فتح نحو قولني إني أحمد الله أو القول الثاني أو اختلاف القائل كسرت
فالأول نحو قولني إني ومن الثاني نحو قولني أن زيد أحمد الله واعلم أن الضابط
يصدق على أول قولني إني أحمد الله لأن فعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيصدق
على أن ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوال حمد الله تعالى من
حيث هو بأي عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوال هذا اللفظ المعين
قال شيخنا فيكون إني أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا إنما يتجه إذا كان القول
مؤولا بالقول أي أول مقولاتي هذا اللفظ المعين بخلاف ما إذا لم يكن بمعنى القول
بل باقيا على مصدرية اللهم إلا أن يقال بقدر مضاف قبل قوله إني أحمد الله أي
قولي إني أحمد الله ويحتمل أن قولني هذا المقدر خبر عن أول وجهه إني أحمد الله مقولة
فإن قلت قد لزمت من كلامك أولا أن جملة أحمد الله مضاف إليها والجملة لا يضاف
إليها فقلت إذا كانت في تأويل مفرد صح أن تكون مضافا إليها كما في قوله هذا يوم
يقع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدماميني على الرضى في تقدير القول
بمعنى القول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفي شروح التسهيل في هذا التركيب
ما ينبغي مراعاته لا ريب (قوله عند ارادة المبالغة في التأكيد) أشار إلى أن الفائدة
اللام ذلك قال في المعنى ولهذا راجع قوله في باب أن عن صدق الجملة كراهة ابتداء
الكلام بمؤكدين انتهى ولها فائدة ثانية وهي تخليص المضارع للحال وكأن

أولا جرم أو أو مسبوقه
بمجرد صالح للعطف عليه
أو وقت في موضع التعليل
أو خبرا عن قول وخبرها
قول وفعل القولين واحد
وقد بسط في الاوضح الكلام
على هذه الامور (ويجوز
دخول اللاحق) الا بتدنية
عند ارادة المبالغة في
التأكيد

الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة
 اني ليجزني ان تذهبوا به فان الذهب كان مستقبلا فلو كان يجوز حال لم تقدم الفعل
 في الوجود على فاعله مع انه اثره واجيب بان اللام في ذلك الجرد التوكيد مسلوكة
 الدلالة على تنقيص المضارع للاستقبال وأجاب في المغنى عنه بذلك فليراجع
 (قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها في خبران الذى في
 أوله لام قسم وجب الفصل بينهما بالكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلالنا
 لوفينهم فصل بينهما بما جاء الزائدة انتهى وانظر جعله مازائدة فان غيره جعلها موصولة
 أو موصوفة وزاجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انما لا تدخل على ان
 وعلمه ما مر عن المغنى اسكن اذا أبدت همزة انهاء جاز دخول اللام عليها عند
 سيبويه كقوله * له نك من يرق على كريم * لزوال لفظه ان وظاهر كلامه انه
 لا يشترط في الخبر ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف
 الشرط فلا تقول ان زيدا ان ضربته بضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان
 اللام والشرط مرتبة كليهما المصدر فتنافرا وحذر ان التباسها بالموطئة لانها
 ذهب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخوله على جوابه لانه غير صالح
 للموطئة فتحو ان زيدا ان يأتى ليحسن اليه لانه غير صالح للموطئة وردبانه لم يسمع ونص
 الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها فتحو ان
 زيدا ان ائتاك محسن (قوله وان تقدم معموله) فتحو ان زيدا اطعماك لا كل وان منع
 البدر ابن مالك من ذلك فقدمه المصنف والوارد من ذلك في التبريل كثير فتحو
 ان ربهم يومئذ تخيير فلا التفتان ان تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها المصدر
 لما يأتى انما الاصدارة لها في باب ان (قوله وان زيدا لا يؤه قائم) نبه به على انه لا فرق بين
 الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخوله
 اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه الحسن وهو نعت عيب لان حقها ما
 سقطت عن التصديران لا تتأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى
 في شرح التهليل بأنه شاذ وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى
 وان دخولها على الثانى جائز من غير ضعف رمنه قوله * وانك من حاربه لمحارب *
 وعلى هذا يخرج ان هذان اسما حران ولا يحتاج الى تقدير مبدأ (قوله منقيا)
 أى بحرف لان أكثر المنفى عما أوله لام فذكره دخول لام على لام ثم أجرى النقي على
 سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا ليس قائما وتدخل على الثانى اذا كان اسما
 فتحو ان زيدا الغير قائم ويدل عليه لعندى غير مكفوف وقد خلت على معمول ما عمت
 فيه غير وعلم من قوله كالكو كان مع تأخره منقيا أو ماضيا الخ أى فانه يمنع دخولها

(على ما) أى الذى أو شئ
 تأخر من خبران الميكسورة
 وان تأخر مع قوله فتحو ان
 لوزيد وان زيدا لا يؤه قائم فلو
 قدم الخبر لم يمنع دخول اللام
 عليه كالكو كان مع تأخره
 منقيا أو ماضيا متصفا فالحال
 من قد

عليه في ذلك انه قد دخل على ما ليس واحد اعماد كرو هو المفرد نحو ان ربي لجميع الدعاء والخمسة الفعلية التي فعلها مضارع نحو ان ربك ليحكم لثم بالاسم ولا فرق في المضارع بين المنصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيد البذر الشر والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها والظرف والمجاز والمجرور ونحو وانك اعلى خلق عظيم ومجمله اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضى الجماد نحو ان زيدا الذم الرجل والمقرون بعد الظاهرة نحو ان زيدا القدام والمقرون بعد المقدرة كما يقتضيه الملاقاة نحو ان زيدا لقام بتقديره وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا فرق في المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فقد دخل على الاول مطلقا والثاني مع قد امكن ببقى الكلام في دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هانعم قال ابن مالك ورمبما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضى الله عنها في قوله انى كانت عن هذا الغيبة فأشار الى فائمه من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما ساف عن الرضى والمرادى فى الاسمية كما لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الاعلى الجزء الاخير (قوله وهذه اللام الخ) قضيته انه ليس حقها الدخول على ان وفى الغنى ما يخالفه فانه قال وليس لها الصدر بقى باب ان لانها مؤخره من تقديم ولها تسمى المرحلة لان أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فذكر هو افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ (قوله كراهة اجتماع حرفى توكيد) احرز باجتماع عن نحو ان زيدا قائم و بحرفى عن نحو قام زيد نفسه عينه وفى المغنى وان لم يقيد بحرفين اسكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا الاخير والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما السكون يرد على ذلك ان السكاكى ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان لا تأكيد وما كذلك وان ابن مالك قال فى التوضيح قد يجمع بين الاوماتو كيد للتثنية وان فى مثل اسوف يقدم زيد اجتماع حرفى توكيد فليحذر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على متأخر من اسمها الخ وحكى السكاكى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وبغنى ان يقدر الفاصل أى فاذا ان بالمكان لغدا أنا (قوله أرفعن معمول خبرها) قال الرضى ولا يسكر محل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لثقة من الحق من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الاصح ومنع المغاربة وحرفى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تردد معمول الخبر مع التقديم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك انظر الخبر اذا تكرران قلنا يجوز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه فى دخول اللام عليه انتهى وفى شرح التسهيل للمرادى أن فى جواز الفصل بمعمول

فهذه اللام هى الداخلة على المبتدأ وانما آخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى تأكيد وتسمى اللام المرحلة وزحلفت دون ان لثلاثية تقدم معمولها عليها (أو من اسمها) عن خبرها نحو ان فى ذلك لغيره لأولى الابصار ولا يكون الخبر فى ذلك الاطرافا أوجارا ومجرورا أو عن معمول خبرها نحو ان قبل ان زيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضى أن تأخر الاسم على الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك بل الشرط أن لا يلى ان لثلاثية مع بن حرفى تأكيد كما مثلنا (أو ما توسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو ان زيدا اطعمك آكل وان فى الدار لعندك زيد اجالس فلأخر فن الخبر امتنع دخولها عليه

سم نخوان في الدار لسا كننا زيدا بنظر (قوله كالأول كان مع توسطه حالاً) فإنه يتنوع لانه
 وسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال و بين ما فاعل نظر
 لتصرف ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نيابة عن
 الفاعل وقال بعضهم ودخل في المفعول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه
 على عامه اذا كان فعلاً متصرفاً انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدراً
 أو مفعولاً له نخوان زيدا فاعيا ما قائم وان زيدا الاحسانا يزورك فهو مندرج في قولهم
 انما تدخل على معمول الخبر ويذهب في ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاسماع
 (قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفاً
 مفعولاً متعلقاً به جار ومجرور ونخوان عندك اني الدار زيدا او قلنا يجوز دخول اللام على
 معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما
 تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمارا ضرب
 لتأخر معمول الخبر في الأول وليكونه حالاً في الثاني واسكويه فعلة متصرفاً خالياً من
 قد في الثالث لان دخوله على معمول فرغ دخوله على العامل (قوله وخرجت على
 زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيذ كلام الابتداء
 ومما سمعت زيادتها فيه واوالمعجبة المغنية عن الخبر حتى السكافي عن بعض العرب
 انه قال ان كل ثوب لو شتمه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر بوضعيته لان
 الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤية عجزه وترضى من اللعم بعظم
 الرقية * والشاهدة بظاهر والشهيرة الجوزا القانية (قوله واسكنني الخ) لا يعرف
 له قائل ولا نعمة ولا رواه عدل والشاهدة بظاهر (قوله ان الخلافة الخ) دمية
 بالمال المهمة من الامامة وهي الحقايرة والخلائف جمع خليفة وظرف بضم الظاء
 المتجمة جمع ظرف وما عني من أي لمن الذين أحقرهم بالذنية الى من ساف
 وان كان الذين أحقرهم طرفاً والشاهدة في دخول اللام في قوله للسا وانما كان
 حسناً لدخولها قبل ذلك على خبران (قوله دفعه اللبس) يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة
 وخفيف اللبس بان كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوداً والزمنة اللام كافي الرضى قال
 الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العاملة بالمهمة نخوان هذا الفاعل وان الفتى
 لقاعدته قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذا المعنى الاصل لم يتغير بخلاف
 اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تسلم اللام مع

أيضا وهو ما صحه ابن مالك
 وأبو حيان وصح بعضهم
 المنع لان الحرف اذا أعيد
 للتأكيذ كبدل بعد لامع ما دخل
 عليه أو مع ضميره ولا يعاد
 مع غيره الا في ضرورة
 ونضبة كلام بعضهم أن
 توسط المفعول بين الاسم
 والخبر شرط لدخول اللام
 عليه وليس كذلك بل الشرط
 أن يفصل المفعول عن
 ان كما مثلنا (أو من ضمير
 الفصل) نخوان هذا هو
 القصد الحق سمي به اسكويه
 فاسلا بن الخبر والتابع
 والسكوفيون يسمونه عمادا
 لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى
 اوله حافظ لما بعده حتى
 لا ينفك عن الخبرية
 كالعماد في البيت الحافظ
 لاسقف من الحقوط والصحيح
 أنه اسم وأنه لا محل له من
 الاعراب ومن في قوله من
 خبر ان للبيان (تنبيه) لا تدخل
 اللام في غير ما ذكر وسمع
 في مواضع وخرج على
 زيادتها نحو
 أم الحليس لجوز شهيرة

ولكنني عن جها العيين * قال البدر بن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لدمية *
 وخلائف طرف لما أحقر * (ويجب دخولها مع) ان (المخفة) المكسورة الهمزة ان أهملت وان لم يظهر
 المعنى لان المأهملت صارت بصورة ان النافية خفيف اللبس في بعضها باللام دفعه ونسب اللام القارة فان
 أهملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية

بأن يكون الخبر منفياً نحو ان زيد ان يقوم أو معنوية (٤٤) كان يكون الكلام سبباً للمدح كقوله

التخفيف مطلقاً أمام العمل فليأخذ كر وأمام العمل فللطر (قوله بأن يكون الخبر منفياً) لأنه بعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفي النفي ونفي النفي إثبات فلا حاجة للنفي بل الموضوع موضع الإثبات (قوله ان ابن الخ) قاله الطرماح وأما كنهضة جمع آب بمعنى ممنوع والضم الظلم ومالك اسم أبي القبيصة والثاني القبيصة ولو سأل قال كانت وصرفه سائر أعاد للحي وصرفه المعداد لدخول أن عليه لا لضرورة كما قيل والتثنية بذلك يدل على الاحتياج للام مع الإعمال وان دخلت على الفعل (قوله) وذهب بعضهم - م الخ من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليق في علم زيد القاطم ولما دخلت في الابدخله لام الابتداء نحو وان قلت لمسلم وان يزنيك لنفسك والجواب ان المثال مخترع ويلتزم تعليقه الافعال الفعل لودخلت على أول مفعولها الساكنها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الأول فخلوه عن المانع فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء واما ان قلت لمسلم وان يزنيك لنفسك فتشاذ فان قلت هذا يدل على ان اللام مع الفتحة لا لفرق مع انما لا تنبسط بالنافية قلت قد يقال انها دخلت بعد المكسورة لافرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون السكسر ونصبه لافرق سابقاً عليه ثم يتغير الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الاعلى المكسورة (قوله فتحها) اذ لا مانع من تساطع الفعل قبلها علمها قال أبو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الواو نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمؤمناً الا السكسر لانهم عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الامؤمناً انتهى (قوله) نافية للجنس) أي اصفته وحكمه والافالجنس لا نفي واستاد انفي الهم المجاز من اسنادا للشيء الى آتته (قوله وكانها تدل على البراءة منه) عبارة الدماغي كانه مأخوذ من قولك برأت فلان عن كذا اذ اذنته عنه فهي - برة للجنس أي نافية له والحال المصدر علمها لعمد المبالغة كما زيد عدل (قوله وهي التي دخلوها الخ) يعني باعتبار اراصل المعنى والافكل زائد في بدخوله التأكيد وخروجه يخل بذلك (قوله ويرق بين ارادة الجنس الخ) من قرأت ارادة الجنس بل امرأة ومن قرأت

أنا ابن أبة الضم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لم يجب دخولها بر قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في التمرح أن هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى أن اللام أخرى اجتناب لفرق وشرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم علمها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمناً فن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما أخرى فتحها (ومثل ان) المشددة في نصب الاسم ووقع الخبر (لا النافية للجنس) لمشايتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا النافية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيأ وهي التي دخلوها

كلام تكرر وجهها بقوله للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ارادة

س قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا الجمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة

فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل

ارادة غيره بل رجالاً أو رجلاً (قوله لا تقدم في ما) أي من انها حرف لا يختص بقبيل
فأصلها أن لا تعمل وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها التثنية
العام اختصت بالاسم فليست اذن المدخلة على الفعل فقال اذا قصد بالانفي الجنس
على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التخصيص
يستلزم وجود من انظر اومهني ولا يليق ذلك الا بالاسماء المتكررات فوجب للاعتد
ذلك القصد عمل فيما يلزم ولا يمكن أن يكون جرائل لا يعتقد انه بمن فانه في حكم
الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا نفعاً لاعتدائه بالابتداء فنعين النصب
انتهى مع اختصار (قوله في الجنس) أي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والا
فليس التثنية بالاسم بل الخبران مفردا مفردا وان مثنى أو جمعاً فجمع ومعنى في
الجنس والوحدة في المثنى والجمع في كل مثنى وجمع وفي فرد من افرادهما لكن
كونها انفي الجنس في المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد في
حواشي المطول الى أن في الجمع يحتمل في كل فرد وفي قيد الجمعية وانه ليس بها
في في الجنس فراجعوا لعل المراد انفي الجنس نصافي الجملة وقضية كلام السيد
ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع أحاد فيكون لزوم ذلك في غير المتكررة المتفدية
بلا فيلجئ (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافاً نحو هو ابن لاشئ
أو حرف جر نحو غضبت من لاشئ جرائل متكررة ولم تعمل لان الجار انما يتعلق
بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقاً بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولاً للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافاً لما في لاشئ
عالم ضعيف وأما لا كذلك رجلاً ولا كذلك رجلاً ولا كالتعبير زائر اسم
لا في الاوabin محذوف أي لا أحد ورجلاً تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان
خبرها ظرفاً أو مجروراً أو لا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو مفعوله
أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فلجئ رجلاً فهم كلامه انه
يشترط في لاشئ عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في الباب
وحكمه حكم خبر ان الا في جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان
ظرفاً يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فاخطت مرتبتها
عن مرتبة أصلها انتهى * بقي ان محموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لاشئ عدم
انتفاض نفسها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله
يحشر الناس لابن ولا آباء الا وقد عنتهم شؤون
ان جلة وقد عنتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها يمكن
شرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصريح حواشي في باب

لا تقدم في ما التافيه لكن
ورد السماع بعملها على خلاف
القياس وانما تعمل بشرط
ارادة الاول أن يفصل بينهما في
الجنس على سبيل
الاستغراق الثاني أن
لا يدخل عليها جار الثالث
والرابع أن لا يفصل بينهما
وبين اسمها فافصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما يعمل
مع الانثناء وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم
في لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها مع عمل الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة
بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفضيل
مذاهبهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا باله ولاغلامي له
ولا سلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انه مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى
واللام تتعصم بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهه ور
الحجة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب اللغوي بانها نكرة
صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المعنى في بحث اللام
حيث قرأناها مع تنبيههم من وجهه دون وجهه وان لها منزلة بين منزتين فراجع
(قوله والهمما أشار الخ) في كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى
(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضي واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الحلال بنكرة فينصب بالالتبرئة وتترفع منه لام
التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري أو مما أضيف اليه نحو
لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تعالى ولتاويله بالنكرة وجهان أحدهما ان بقدر مضاف
هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغيه في الالهام وذلك المضاف هو المعنى بالحقيقة
وانما تزع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما ان يجعل العلم لا شتهاره
بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فعني والا باحسن لها ولا فصل
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرات انتهى ملخصا وقدرة بعضهم يلاسمي بهذا الاسم
أو بلا واحد من سميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله
سميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقديره بأنه قد ذكر مثل في
قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد في معنى العلم المقرون بلا
فتقديره مثل خلاف المقصود بان المقابل بهذا قد يكون اتفاه مثله معلوما لكل أحد
فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا نصرة لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقتضي كل موضع ما يلقى (قوله ان كررت) أي على سبيل العطف ولم يذكر
الا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة

وان يكون هو والخبر نكرتين
والهم أشار بقوله (لكن)
عملها خاص بالنكرات
المتصلة بها) فلا تعمل في
معرفة وما أوهم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا في
نكرة منفصلة فاذا وجبت
هذه الشرط عملت وجوبا
ان أفردت وجوز ان
كررت ثم اسمها ان كان
مضافا) نحو لا صاحب علم
يموت) أو شبهه نحو
لا حسنا وجهه في الدار
(ولا خبرين درهما عدي)

ربحها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار لامرأة ولا في الدار رجل
 لهم امرأه ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا
 رأف خارجها على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم
 الخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق) هذا مبني على الاعمال الاعراب
 يرد نحو لا كزيد عنهما فان انتم لا فيه معنى على انه مضاف وانتم الم بين المضاف
 المفرد لتعذر التركيب والحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به قال
 التسهيل وقد يجعل على المضاف مشابهة بالعمل فيترك تنوينه انتهى وذلك نحو
 طالع جبلا بلاتنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب بل يمكن ترك تنوينه اشبه
 ما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت
 شيئا في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شيء الخ) ان
 يريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق فيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر
 مضاف أى من مفهوم تمام معناه وأيضاً فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها
 وان أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز قول الشارح سواء الخ
 صريح في الأول (قوله مرفوعاً) نحو لا فيها فعله (قوله او منصوباً) نحو لا طالع جبلا
 حاضر (قوله أو مجروراً) نحو لا خيراً من زيد عندنا (قوله اعمله فيما بعده) قال
 شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبهة بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو
 زيد وعمر وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب في باب التداء
 فالشرط فيه أن يكون نابعاً له من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملاً فيما بعده
 فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم
 في ضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على
 ما ينصب به) أى على شيء ينصب به من حركة أو حرف وقضيت به انه مبني على حركة
 لاستحقاقه في الأصل قبل البناء عكس ما عُلِّق به بناء المنادى على الضم من
 مخالفة حركة بناءه لحركة اعرابه ولعله للإشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة
 في الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد
 انه مبني غالباً لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه
 معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اما لان لارجل في الدار جواب سؤال محقق
 أو مفرد وهو ل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب اي طابق
 السؤال الا أنه استغنى بذلك في السؤال واما لان لارجل بالفتح أبلغ في التقي من لا
 رجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام
 به كذلك الا بحرف مؤكداً للتقي في المسند اليه وهو من فانه يؤكده التقي في المسند

ظهر نصبه وكان معرباً
 باتفاق والمراد بشبه ما تعلق
 به شيء من تعلم معناه سواء
 كان ذلك الشيء مرفوعاً
 أو منصوباً أو مجروراً وانما
 يسمى شيئاً بالمضاف لعمله
 فيما بعده كماضاف (فان
 كان اسمها غير مضاف) الى
 نكرة (ولا شبهه) بأن كان
 مفرداً أو مبني أو مجموعاً
 (بني) معها على ما ينصب
 به لو كان معرباً لتضمنه معنى
 من الجنسية فان كان مفرداً
 لفظاً ومبنى أو لفظاً فقط
 أو جمع نكرة بلذكر
 أو مؤنث بني (على الفتح)

اليه من اجل ما جاء في من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدر او الباء وان كانت
مستزادة لتأكيدها في الاصل كيدني الحكم في الخبر نحو ان زيد بن طلحة
والقول بأن علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعترض بأن المتضمن لمعنى من
لانفسها الا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنم ازايدة مؤكدة
التنصيص عموم النفي ولا يدفعه الادعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغراق
فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معها ما وفيه
ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا يديها هو مذكور في
التصريح بهذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما
اذا كان اسمها مبني وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ولا يشك اعراب
المضاف وشبهه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
وهو الاعراب والحق ما شبهها الاسمية وهذا المتضمن ليس في أصل الوضع بل عارض
وقد استشكل البناء لاجله لا لاشتراطه في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون
بأصل الوضع ومن ثم لم يبين الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ
يجوز للبناء بالنسبة للوضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن
الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما في نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان
مفردا الخ وفيه من اعاد الترتيب وعلم منه ان المراد بالمراد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه
وان مشي أو جع أو قوله في الدار ما خبر لقوله لا هو بدو خبر الباقي محذوف أو خبر
للجزم مع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة معتفرا تترى بها منزلة الواحد (قوله
ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا طرف احتمل أن يكون متعلقا به
وان يكون متعلقا محذوف نحو لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم
فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبهه بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن
التسهيل وان جعل متعلقا محذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز
الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلان أن تقول
تعلق ولان أن تقول لا تعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في معنى
اللبس ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقصر على ان ذلك يخرج
على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام
وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فنع
من الدخول على المبني ومنهم من يبيده على الكسر مع التنوين قياسا لا سيما انظرا
الى ان التنوين للمقابلة (قوله نال الخ) هو بعض من بيت الامة بن جندل لا مقبل
خلاف لابن عصفور وعنايه * ان الشاب الذي مجد عواقبه * فيه وتلدنا

كما في (نحو ولا رجل) ولا قول
(ولا رجل) ولا منوفي
الدار ومنه لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منع (و) بني
(عليه أوعلى الكسر) مع
عدم التنوين عند الجوهور
ان كان ما جمع بألف وناه
كما في (في نحو لا مائة) وقد
روى به ما قوله
نلذ ولا لذات للشيب
فالكسر استعجابا بالاصل
والفتح نظرا للاصل في بناء
المركبات قال المصنف وهو
أرجح والتمه ابن عصفور
(و) بني (على الباء)

موقية على انه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح
 شيخ الشين (قوله على الأصح) مقابله قول المبرد أن لاعامة في افظ المثني والمجموع
 على حده فهما عنده معربان لا مبدیان وعمل مذهبه بما رده الرضي فان قيل يشكك
 على الأصح أنهم جعلوا مجيء اللذين واللتين على صورة المثني معارضاً لشبه الحرف
 بهذا أعبر بانه لا كانت التثنية هنا على صورة شبه الحرف قلت أجاب الشهاب
 القاسمي بأن الشبه هنا هو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك
 وهو الافتقار إلى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المثني فاضعت سبب البناء لان
 للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعت سبب البناء لان
 الاقوال اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع
 ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة تخص بالاسم لوجود صورة
 التثنية والجمع في الفعل بل قيل يجمع الفعل انتهى فان قلت قد بيني المثني على
 الالف في نحو لا وتران في ليلة على لغة من يجري المثني بالالف على كل حال قلت
 الظاهر انه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الالف لانه لو نصب على هذه
 اللغة كان منصوباً بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب
 به (قوله من كل تركيب تكررت الخ) أي ولم يذكر الا خبر واحد الى آخر
 ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان)
 أي بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يهين بل يجوز أن يقدرا لها ما
 خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان
 لا المفتوح اسمها الانعزال في الخبر وأما على مذهب غيره فلا نعم وان كانتا علمتين
 الا انه ما أمثالان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عمل واحد (قوله زائدة) أي
 لتأكيد النفي (قوله على محل اسم لا قبلها) أي اسم لا قبلها باعتبار محله الذي
 هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعراب
 كما في التبعار عليه الرضي (قوله لان نسب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلي
 عجزه * اتسع الخرق على الراقع * وروى بدل الراقع الراقع وهو ان نسب بالبيت قبله
 (قوله والكلام حينئذ جملة) أي بناء على تقدير خبر واحد ما لان العامل
 لا وحدها فان قدرنا كل خبر وهو واجب عند سيبويه على ما بينه في التصريح فالكلام
 جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس
 خاص بالشعر (قوله أو يزيدتها) أي لتأكيد النفي لا الاولى (قوله على محل لا الاولى
 مع اسمها) أي على لامع اسمها باعتبار المحل وقصته ان لا من جملة المعطوف
 عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة قلنا ككبد النفي

على الأصح ان كان مثني
 أو مجموعاً على حده كما في
 نحو ولا رحاب ولا مسلين
 عندك وقد تقدم أن لا
 اذا كررت كان صها جائزاً
 لا واجباً لذلك قال (ولك في
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله)
 من كل تركيب تكررت فيه
 لا واسمها مفرد (فتح الاول)
 من الاسمين واذا فتحت (نفي
 الثاني) ثلاثة أوجه (الفتح)
 على اعمال لا الثانية نحو
 فلا رقت ولا فسوق بالفتح
 فيما والكلام حينئذ
 جملتان (والنصب) على
 جعلها زائدة وعطف الاسم
 بعدها على محل اسم لا قبلها
 فان محله نصب نحو * لانسيب
 اليوم ولا خلة * بنصب الثاني
 والكلام حينئذ جملة
 واحدة (والرفع) على
 اعمالها عمل ليس أو زيادتها
 وعطف ما بعدها على محل
 الا الاولى مع اسمها فان
 موضعهما رفع بالابتداء

والوجه ان المراد ان طف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لان- ما بالتركيب
صارا كالشي الواحد) استشكل بانه كيف تجعل السكمان معاً مبتدأ مع أن
تعريف المبتدأ غير صادق عليهم لان مجموع لا واسمها ليس اسماً مجرداً ولا
صفة معتمدة وأجيب بأن لا نسلم انه ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من
مركب من كلمتين كحمة عتمر ولا يخفى عليك أنه ليس هنأ تركيب اذ لو كان
لم يكن لا مستعملاً في النفي وانما هنأ شبه تركيب (قوله والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدرا الخبر له- ما جميعاً الثلاث لمزج اجتماع عاملين على
معمول واحد بل امتحانين لان خبر لا التبرئة مرفوع عما أو ميار ترفع به خبر
المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الارجحة الثلاثة الخ)
لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبني)
أي على فحمة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثني والجمع عند التركيب فان المفرد
يشملها ما ويستوى فهمها المتفوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز
بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تشكيروا ان كان هو مبني
على الياء نحو لا بنين طرفاء انتهى وانظر لوانعت جمع المؤنث المبني على الكسر
بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لارجل طرف على الفتح قال
بعضهم- هم الظاهر الامتناع لان التركيب يشتمل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد
تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هنأ مقيد القول- هم يجوز الوجهان أي
ان لم يركب فلينحروا يخرج بقوله المتصلة الرفع الثاني وما بعده فلا يجوز فيها البناء نحو
لارجل طرف عاقف والضابط المذكور صادق بنحو بارد في المثال الآتي (قوله
ولا ماء بارد اعندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه
تأكيده خطأ انتهى ونحو يرأفام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على
أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرا في وقديقال أي حاجة الى اعتبار
التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذي قدمه
الشراح وما المانع على هذا من أن تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لاثم اذا كان
تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فلا اعتبره الشراح فيما تقدم في بناء الاسم
اجراء للصفة والموصوف في علمه بناءهما على سن واحد هذا والتركيب قبل دخول
لا لا يقتضي البناء لان كلام الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم
تركيباً يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة أما
على القول بامامية فهي مبنيّة بدون اعتبار التركيب فمنأ فائدة فيه فلا أبدلوا
قبل جمع الآن يقال لم يدروا الثلاث يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لاعلمها

لانهم ما بالتركيب صار
كالشي الواحد وحق الاسم
الخبر عنه أن يرفع بالابتداء
والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان وهذه الارجحة
الثلاثة جائزة في الثاني
أي اذا كان اسم لا الاولى
معر بانحوا غلام رجل
ولا امرأة (كك الصفة)
اذا كانت مفردة متصلة
باسم لا المبني كما (في نحو
لارجل طرف) ولا ماء
بارد اعندنا فالفتح على ان
الصفة والموصوف ركب
تركيب خمسة عشر ثم أدخلت
لا علم- ما بعد ان صار
كلمة واحدة

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا في آخر مجعومعه ما لا في
 كل منهما و يؤيده التشبيه بمجوعة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة
 الاسم لا) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بأنه حمل على
 اللفظ لان فتحه لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضه احركة الاعراب كما
 في الذاء ووجه الاول بية طاهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة
 عرامية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هنا والذاء بأنه هنا يمكن اتباع
 النصب للاعراب الاشرف فكذلك أولى بخلافه في الذاء اذ لا اعراب رفع للمنادي
 المبني لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها المحل لامع اسمها) لان موضع لامع
 اسمها رفع بالابتداء كما مر اصرورتها بالتركيب كشي واحد وفيه ماسر ولا يختص
 ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التسهيل بقي أهم ان أرادوا مع ذلك ان
 الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التي بنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو منافي
 لكونه لانفي الجنس أي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر
 خبرا عن مجعومع لامع اسمها لا يتصور أن تكون لفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه
 من أن لا التانية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لانفي الاولى فاعلمهم
 تسجوا في قولهم ان لامع اسمها مبتدأ أو أرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما
 هو منسوب أي بالنفي للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد اللفظي المتصل) نحو
 لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعنوي فلا يتأتى هنا الامتناع توكيد التكررة
 به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو
 لا رجل في الدار رجلا ورجلا (قوله فكما الصفة المفصلة) أي فيجوز فيه النصب نظرا
 لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو
 في نية تكرار العاقل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك
 وقبل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة
 ويجوز رفعهما وهذا هو ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لا مكان بدل
 البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل
 في التكررات لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده
 على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل
 مستقلا هنا كالتداء لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو ممنوع اذ لا جائز أن يركب مع
 البدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب
 حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالاستقل
 لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالاستقل

والنصب على اتباع الصفة
 للمحل الاسم والرفع على
 اتباعها للمحل لامع اسمها
 وكالصفة في ذلك التوكيد
 اللفظي المتصل وأما البدل
 فان كان تسمية فكالصفة
 المنصولة على ما يأتي نحو
 لا أحد رجلا وامرأة
 في الدار ومثله عطف البيان
 ان أجريناه في التكررات
 وان كان معرفة

وجوب الرفع كأنه في المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لك (٥٢) فيه أيضا (رفعه) أي الأول على

الابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وإذا رفعت (فيمتنع) صحتها في الثاني (النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً) و يجوز فيه الفتح على أعمال لا الثانية نحو * فلا لغو ولا تأنيب فيها * والرفع على أعمالها عمل ليس أو زبادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا تأقلى فيها ولا جمل * ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجوان في الأولى وثلاثة في الثانية ولوقت لا رجل ولا طاعنا جلا امتنع الفتح لا متناع تركيب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف نحو لا رجل فيها كرميا (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبهة به سواء أكلن الموصوف مفرداً أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد

وان لم يكن فيه مانع لانه في معنى البدل ولهذا كلما جازا عرابيهما نال جازا عرابيه بدلا الاساستثنى (قوله وجوب الرفع) لان مقتضى النصب منتهى (قوله أو على أعمال لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لان أعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لأمية بن الصامت من قصيدة ذكر فيها أو صاف الجنة وأهلها عجرة * وما فاهو أبداً مقيم * (قوله والرفع على أعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى انه يتصور حينئذ أوجه لان لا امام لغة أو لا ونايباً أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى لغة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبرها بكل وقتدبره لهما أما في الأول فظاهر اذا لا عامل الا ابتداء اذا فرق بين يديويه وغيره وأما على الثاني فلمقتضى العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبرها بكل لا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب (قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره * ومهجرتك حتى قلت معلنة * وقوله لا ناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءته منه وهو مثل شهوري في هذا المعنى (قوله اعدم لا في الأولى) ويرى ما فتح منو يامعه لا حكي الا خفس لا رجل وامرأة بشع المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه * اذا هو بالمجدارتدى وتازرا * وأراد بانه عبد الملك (قوله اذا علم) أي بقرينة حالية أو متعالية (قوله ووجب عند بني عيم والطائين) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني عيم اسم لا يظهر من خبراً مرفوعاً وظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيديويه (قوله ولا اله الا الله) قدأ أكثر الناس من المنصنيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا تظيل بذلك (قوله لا أحد أعز من الله) في صحيح البخارى باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أعز من الله قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطال بل لفظ أحد بدل شخص فكأنه من تعبيره انتهى فكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة على الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم ينفع البخارى بالطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وخبر بعده بتسميته شيئاً لظهور ذلك فيما استدلل به من قوله تعالى قل أى شئ أعكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

نحو لا غلام مفرط ريف عندنا (امتنع) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة (الفتح) اعدم (قوله لا في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشي واحد جاز فيها الرفع والنصب كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * يروى بنصب ابن ورفعه * ثمسة * اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيراً عند الحازم بن ووجب عند بني عيم والطائين نحو قالوا لا نصير أى علينا ولا اله الا الله أى موجود فان جهل وجوب ذكر كثر العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أعز من الله عز وجل

(قوله وقد يحذف اسم لا) أي مع وجود الخبر ولا يحذف مع التثنية يكون اجزا خلافا
 لاغراء واصحابه ولا يحذف اسم في قوله * اذ الداعي المثنى قال بالا بناء على أن الأصل
 بالزبداء آل زيد لحوازان يكون الأصل يا قومي لا فرار خذف المثنى وخبر لا (قوله
 بمعنى الحسابان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اهتم) أما
 الذي بمعنى اهتم فتعريف زيد أي اهتمته فتعدي لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى
 علم) أي فتفيد اليقين فتعريف أي ملاق حاسبه (قوله بمعنى علم) أي فتفيد
 اليقين لانه المثبت ادر من العلم فينصرف اليه الاطلاق انه بمعنى علم ولا ينافي ان العلم
 قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأي) أما التي منه فتارة تعدي لمفعولين كراى
 أبو حنيفة كذا خلا لا وتارة الى واحد هو مصدر تانها مضاف الى أولهما كراى
 أبو حنيفة حل كذا كان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضوي وهذا
 يعلم فصور قول من قال رأى من الرأي تخور رأى فلان كذا أي اعتقده انما تعدي
 لواحد خلا فلان قال انها تعدي لاثنتين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان
 لانه المتبادر من الظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجبها لليقين
 والرجحان في قوله تعالى اهتم برونه بعد انراه قريبا (قوله وهي كظن) فالغالب
 كونه للرجحان كقوله * وكنا حسبنا كل بيضاء شجوة * وقد تأتي لليقين كقول
 الآخر * حسبت التقي والخود خير شجرة * ومن العجب ما قبل ان ظاهر كلام الشارح
 انها تأتي لليقين (قوله ودرى في لغة بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حنبل لم
 يمدأ أصحابنا فيما تعدي لاثنتين ولعل قوله * دريت الوفي العهد باعر وفا غبط *
 من باب التضمن ضمن دريت بمعنى علمت والتضمن لا يقياس (قوله فان دخلت
 علمها اللهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل اداة
 الاستفهام والا تعدي الفعل الى ثلاثة فتعريف قوله تعالى وما أدراك ما القارعة
 فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله
 وهو كظن) أي فيفيد الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالأول كقوله * اخالك ان لم
 تغضض الطرف ذاهوى * والثاني كقول الآخر * ما خلعتني زلت بعد كم ضمنا *
 (قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب
 فكان ينبغي لشارح عدم الاحتراز عنها فانه في باقي الأفعال لم يحتز عن ذلك مع انها
 تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سبأني (قوله وهو كظن) أي
 فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الا وضع انه لا يستعمل الا في
 الرجحان (قوله والا كالمرفوعها على التوان الخ) فتعريف قوله تعالى الذين كفروا
 أن ان يبعثوا قول الشاعر * وقد زعمت اني تغيرت به سدا * (قوله بمعنى علم)

الزواجر (ظن) من الظن
 بمعنى الحسابان لا بمعنى اهتم
 وقد ترد بمعنى علم (ورأى)
 بمعنى علم لا من الرأي وقد
 ترد بمعنى ظن (وحسب)
 وهي كظن (ودرى) في لغة
 بمعنى علم والاكثر تعديها
 بالياء لواحد فان دخلت
 علمها اللهمزة تعدت لآخر
 بنفسها (وخال) ماضى
 يخال وهي كظن لا ماضى
 يخول بمعنى تكبر (وزعم)
 وهي كظن والاكثر وقوعها
 على أن وأن وسلمها تعدد
 مسد مفعولها والرفع قول
 يطلق على الحق والباطل
 وأثرها يقال فيما يشك
 فيه وفي شرح التلخيص
 للسبكي ولم يستعمل الرفع
 في القرآن الا للباطل
 واستعمل في غيره للصح
 كقول هرقل لاني سفيان
 زعمت وهو كثير وليكن
 اذا تأملت متجده يستعمل
 حيث يكون المتكلم شاكا
 فهو كقول لم يقيم الدليل على
 صحته وان كان صحيحا في
 نفس الامراته -ى ومن
 استعماله في الصحیح قول أبي
 طالب
 ودعوتني وزعمت انك ناصي
 * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * (ورجد) بمعنى علم

أي القائم معانيها بقلب
ما إذا كانت معانيها غير
قلبية قائم تكون لازمة غالباً
كأرى بمعنى أبصر كرايت
الهلل أي أبصرت وحسب
بمعنى احمرلونه وبيض يقال
حسب الرجل إذا احمرلونه
وابيض كالبرص ودرى
بمعنى خذل نحو درى الذئب
الصبي إذا خذله واستخفى له
لغة ترسه وخال بمعنى ظلم
يقال خال الفرس إذا ظلم
وزره بمعنى سمن أو هرل
نحو زعمت الشاة أي
سممت أو هزلت ووجد بمعنى
استغنى يقال وجد زيد إذا
استغنى فصار ذا جدة وعلم
بمعنى انشقاق الشفة العليا
يقال علمت الشفة إذا
انشقت وهذه الأفعال
الذكورية وكذا متصرفاتها
تدخل على المبتدأ والخبر بعد
استيفاء فعلها (فتنصهما)
معاً (مفعولين) لها عند
الجمهور (نحو) وظنوا أن
لا ملجأ من الله إلا إليه وقوله
(رأيت الله أكبر كل شيء)
محاولة أو أكثرهم جنوداً
وقوله

حسبت التور والحد خير تجارة

ظاهره أنه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشيء على صفة والعلم لازم له
لان من وجد الشيء على صفة فقد علمه علمها وهذا هو المحذور أعني من أفعال القلوب
كوجود والافتقار باعتبار معانيها الأصلية ليسامها (قوله لا بمعنى خزن أو فقد)
فانما لا الزمان (قوله بمعنى تبين) ظاهره أنه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح
في التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم أنه لا اله
إلا الله أي تبين وقال فان علمتموهن مؤمنات أي ظننتموهن وليس في قول العصام
في شرح السكافية وهو أي علمت لليقين اتفاقاً ما يقتضي أنه لا يستعمل إلا فيه كما
لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذي بمعنى عرف فبمعنى لواحد نحو علمت الشيء
وهل ذلك مقتضى لفرق معنوي بينهما أم لا بل هو موكل إلى اختصار العرب فانهم
قد ينعصون أحد المتساويين في المعنى بحكم اللفظي وذهب ابن الحاجب إلى الأول
والرضي إلى الثاني لكن ناقض الرضى نفسه في الكلام على كاد حيث قال كاد في
أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الحجى
ومعنى أو شئت في الأصل أسرع وتستعمل على الأصل فيقال أو شئت فلان في السير
انتهى بقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد في المعنى عدم
الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها الحن للزوم
الفعل (قوله فانما تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه إجماع لا تدخل إلا على ما فلا يرد
حسب أن زيد قائم أو أن يقوم زيد على مذهب سيبويه أنه لا حذف فيه وذهب
المبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير حسب قيام زيد ثابتاً أو مستقراً وذهب
السهمي إلى أن مفعولي ظن ليس أسلهم المبتدأ والخبر بل هما كمنعولي أعطى
بدليل ظننت زيداً عمر وأجاب السكافيجي بأنه من أوال بأن المعنى ظننت الشخص
المسمى بز يدعى بعمر وكما أن قولك زيد قائم بمعنى زيد مثل قائم بشهادة المعنى
(قوله بعد استيفاء فعلها) جرى على التائب فلا يرد أن الفاعل قد بدأ آخر وتقدم
المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد تقدمان على العامل (قوله فتنصهما مامفعولين) أن
فيل الفاعل تقتضي نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً والحال أن نصب المبتدأ
نصب الدخول عليه لا علم مامعاً فالجواب أن المراد تعقيب المجموع للمجموع
ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الأول للأول ونصب الثاني
للتالي (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهمي السابق (قوله فاغبط) من الغبطة
وهو أن يبقى مثل حال المغبوط من غير أن يبرز أو الهال (قوله ضمناً) بفتح الصاد
المجمعة وكسر الميم الزن المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف أن العلم هنا

وقوله **فَرَيْتَ الْوَفَى** أي عداً وعرفاً غبط * **وقوله** * ما خلعتي زلت بعدكم ضمناً * **وقوله** * بمعنى
زعمته شخا واست شيخ * **وقوله** * أنه لا يوجد ناه ما برا وقوله فان علمتموهن مؤمنات

معهم بحجوبة (و يلبغين
برحان) والالغاء ابطال
العمل لفظا ومحلا لضعف
العامل بتوسطه أو تأخره
(ان تأخر) عن المفعولين
(نحو) قوله (القوم في أثرى
ظننت) فأخرا الفعل وأهمل
لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ
وخبر (و يلبغين) بمساواة
لأعمالهن (ان توسطن)
بينهما (نحو) قوله

أبلا راجيزا بن المأثم فوعدي
(وفي الأراجيز خلت المأثم
والخوثر) فتوسط الفعل بين
المأثم والأراجيز وأهمل
لضعفه بالتوسط أيضا
وإنما كان الالغاء والأعمال
مع التوسط على حد سواء
لان ضعف العامل بالتوسط
سواء مقاومة الابتداء له
فكل منهما مرجح قال أبو
حيان وقبل الأعمال أرجح
لان العامل المافظ أقوى
من العامل المعنوي وبه
جرم في الوضع وفهم من
كلامه ان الالغاء حينئذ
جائز لا واجب وأنه لا يجوز
مع تقدم العامل على المفعولين
وان تقدم عليه غيره وهو
كذلك على المشهور (و) هذه

بعض الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تبين فكان ينبغي ان يذكر باعلم أنه لا اله
الا الله (قوله و يلبغين برحان) قال الحفيد وإنما جاز الالغاء هذه الافعال دون غيرها
لانما تضعفه ووجه تضعفها ان معانيها قائمة بجوارحة تضعفه وهي القلب ثم يضم
الى ذلك ما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المفعول
ولو كان قويا يحصل له نوع وهن يدلان لئلا يضر بتوابعه ضربت لئلا يذبحا
الغاوها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم تضعفت هذه
الافعال بما ذكر حتى يطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برحان الخ) محل
ذلك المالم يؤكد العامل المتأخر والمتوسط بمصدر منصوب والافلا يحسن الالغاء
قال الرضي وتأكد الفعل المنفي بمصدر منصوب صحيح اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال
ذلك العامل والالغاء طاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبهة التماثل وأما توكيده
بالضمير وأما الإشارة المراد به المصدر فأسهل اذ ليس يصح في المصدر بحين في المصدرية
(قوله القوم في أثرى ظننت الخ) بعض مصدر يت بفتحة فان يكن * ما قد ظننت
فقد ظفرت وخاطبوا * (قوله بالاراجيز الخ) قاله متاثر بن ربيعة والمأثم بالهمز ان
يجمع في الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء والخوثر بفتح الخاء المعجمة الضعف
(قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل
القلي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو ما عجبني
ظننت زيد قائما وعلمت لئلا يدقائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو
زيد قائم ظني غالب أي ظني زيد قائما غالب اذا المصدر لا يصب ما قبله كقيل
وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعمل للفعل وكذا اذا
حذف جوارزا في صورتين يجوز الالغاء الفعل وأعماله متوسطة ومتأخر السكت
الالغاء فيج وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظننت لئلا
قائما أي ظننت لما فاعله من قال العامل الفعل دون المصدر هو كالو حذف جوارزا
نحو متى زيد ظننت قائم ومتى زيد قائم ظننت ويجوز الاعمال أيضا لان العمل
الفعل لا المصدر وكذا عند من قال اما المالم هو المصدر لقيامه مقام الفعل لانه لا يكون
مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرها أي المفعولين
ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول السكوفيين
والاخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير وجه عند غير ابن مالك ويشع
عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وما اخل لدينا من تنويل * ما يقتضي
مراعاتهم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله
في جواب قسم) هذا هو الصحيح كافي المعنى في بحث اذا وقيل له المصدر مطلقا وقيل

الافعال (ان ولهن) ماله صدر الكلام وهو راجع من سنة وهي (ما مطلقا) (ولا وان) في جواب قسم مفعول به أو مقدر

ليس لها مطلقا (قوله النافيات لما ولمن) احترزه من غير النافيات كما الموصولة
ولا وان الزائدين وكان الخفيفة وقيد لا في شرح الباب بالتي انفي الجنس احترازا
عن التي بمعنى ليس والله يشير كلام الرضي (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان
للقسم الظاهر واذ اسقط القسم كانا مثالين للمقدرو جهة القسم وجوابه في الجميع
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان
المعلق متأخر عن القسم لان القسم قد كور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم
يتصدر عليه الا أن يحاجب أن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم * ان قلت يتم بترق الاعمال
والاغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة
ما هو لا ينطقون لا محال لها بل لا جزئها و بعد التعليق لا محال لا جزئها بل لها
فليشأمل (قوله أولام الابتداء) يدرج فيه نحو ان زيد اقام ان قبل يرد عليه عدم
اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انما لا تدخل الاعلى جملة فان لام الابتداء
تدخل على المفعول في نحو ان زيد اقام فالجواب قد صدر جوابا عن الاصل في التقديم
وأصله لان زيدا اقام ثم أخرت اللام لصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)
أى لان الاصل للملاقاة بذلك يندفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق
العامل وليس كذلك والما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور
في المقرب وغيره ولا ين مال في شرح المكافئة ان يستدلوا على جواز الاغناء لاجل
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل
والله يعلم انك لرسوله وهذا يحزيت صدره * كذلك أدبت حتى صار من أدبي *
(قوله وقد علمت الخ) صدر بيت للسيد بن عامر يحجزه * ان المنا بالانطيش - ماها *
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني
ان أقوال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجب به القسم كقوله واقيد علمت
الخ ونحوه في الرضي (قوله أو استفهام) الهلالية يشمل الاستفهام به وفيه مخلاف
واستش كل تعاقب الفعل بالاستفهام في نحو علمت أو يد عندك أم عمر و واجب
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبرناه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب
ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو اظن ان
تقوم فانه جائز دون اظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاستناد وغلبة اللفظ
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضى والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس لها مصدر الكلام
الاحتمال (النافيات) لما
ولمن نحو علمت ما زيد قائم
وعلمت والله لا زيد في الدار
ولا عمر و علمت والله ان
زيد قائم (أولام الابتداء)
نحو وقد علموا ان اشتراه
الآية ومنه قوله
في رأيت ملاك الشبهة الادب
(أو لام) القسم نحو علمت
والله ليقوم زيد بقوله
واقيد علمت لتأتين منيتي
(أو الاستفهام) سواء تقدمت
اداته على المفعول الاول
نحو وان أدري أقر بأم
بعيد ما قد عدون أم كان
المفعول اسم استفهام كما
سبأني أم أضيف الى ما فيه
معنى الاستفهام كعلمت
أبو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا أبو من هو

الكلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام ارايت لزيد ما صنع و ارايتك
 زيدا ابومن هو فانه واجب الاعمال * قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية
 (قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق
 موجبا وانظر الماغنى في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحنفية انما
 كان له أى المعلق عمل فى المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزئى الجملة
 لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها فى مضمون
 الجملة ليس طريق الاصل وحيث امتنع عملها فى الجزأين رجع الى الاصل
 وهو محل الجملة قل الشهاب القاسمى ان قبل المعلق له الصدف فاعده جملة
 لا مفرد فكانت الجملة فى ذمة المفرد المعمول لا قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت
 محل المعلق وما بعده معا لا محل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينهما وبين
 معمولهما او يرد عليه بهض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة
 اعطى بالنصب الخ) قال فى التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال
 شارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة
 فلا يقال علمت لزيد قائم وعمره وهو يدل على منع عمره اجالسا بالنصب وفى كلام
 الرضى التصريح بجواز ذلك وله وجهه انه عمره اجالسا يتضمن معنى الجملة
 لانه جزأه ويستفاد من جواز اعطى بالنصب على المحل ان المعلق انما امتنع العمل
 بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها و يقتضى ان المعلق انما يعلق
 عن المعطوف عليه دون المعطوف وان سدادته بالنسبة للمعطوف عليه دون
 المعطوف السكن على اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم ولا كما يدل
 عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) وافقه أبو حيان لانه
 مثل الاستفهام فى انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يهل فيه وقال فى الجامع
 ويختص بدرى نحو وما يدرك لعله يركى (قوله و جزم به فى التسهيل) لم ار له ذكر
 فى التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد فى شرح الشذور لو بالشرطية ولم
 يذكر المحترز عنه وعذ فى الشذور و شرحه من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام
 عليها فى شرح الشذور وفى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب الرابع من
 المغنى ولم يدكر الخويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفى النوع الثانى
 عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم
 ونص فى شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التى فى خبرها
 اللام نحو علمت ان زيدا قائم ثم قال وانظرا هرا ان المعلق اللام لان الان ابن الحجاز
 حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه

فلا رجع نصب الاول لانه
 غير مستفهم به ولا مضاف
 اليه قاله ابن مالك فى شرح
 السكاكية (انظر عملهم) أى
 عمل هذه الافعال (فى اللفظ)
 دون المحل (وجوبا) لوجود
 المانع من العمل وهو
 اعتراض ما صدر الكلام
 (ويسمى ذلك تعلقا) لانه
 ابطال عملها فى اللفظ مع
 تعلق العامل بالمحل فهو
 كالرأى المعلقة التى هى
 لا مرفوعة ولا معلقة بدليل
 صحة اعطى بالنصب على
 محل الجملة التى تعلق
 العامل عنها ولا فرق
 فى الاستفهام بين أن يكون
 عمدة (نحو علم أى الجزئين
 أحصى) ونحو علمت متى
 السفر أو فضله نحو وسبى علم
 الذين ظلموا أى متغلب
 يتقدمون فأى متغلب مفعول
 مطلق منصوب بما بعده
 لانه مفعول به منصوب بما قبله
 لان الاستفهام له صدر الكلام
 * تنبيه * ذكر أبو على فى
 التذكرة ان من جملة المعلقات
 لعل كقوله تعالى وان
 أدري اهل فتنه لكم وخبر
 به فى الشذور و شرحه وذكر
 بعضهم من جملة الواو جزم به
 فى التسهيل والمصنف فى
 الشذور و شرحه أيضا كقوله

فعل في هذا المعاق ان انتهى وليس مراد ابن الجبار بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كسر ان وهو صادق بالواجب الذي هو المراطع عرفت ان التعليل واجب ولم يستثنوا الصورة واحدة وعلى الاول فإظهار ان الاسم كالتخبر نحو علت ان في ذلك عبرة ويستفاد من قوله وإظهار ان المعاق انما هو الادم ان التعليل لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان الادم حقه في الاصل صدر الجملة يمكن زحلقته عنه كما تقدم فهي مصدرية حكيم (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر وشرأء المال كثرته وغوه والوفرا الكثير يقال وفرا المال ككبره ووعده كثر (قوله ولا يجوز الخ) أماعدم جواز حذفهما فمن سبويه والاختصار وان مالاً وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة في أفعال الظن دون أفعال العلم وأماعدم جواز أحدهما قبل الإجماع (قوله لا نك اذا اقتضت الخ) تعليل للسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأرداد قولك هل ان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والافلا انسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شيء وفلان يعلم بهذا المعنى فيعلم انه كثير العلم على انه لا يتحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة متعدية كما يقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن أو تقول علمت علماً أو ظننت ظناً السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هذا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالإجماع وأما الثاني فبأنه ابن مالك كون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في التصريح (قوله مطلقا) أى نصباً مطلقاً فيكون مفعولاً مطلقاً ويتحمل انه حال من الضمير المستتر في نصب أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شيء (قوله بمضارع مبدوء ببناء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير بناء الخطاب (قوله بعد استهفام) أى بحرف أو باسم ويستفاد من قولهم بعد استهفام انه لا يشترط أن يكون مستهفماً عنه فصح قول التوضيح الحق ان معنى طرف التحمينا لا تقول في قوله * فتي تقول الدار تحمينا * فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالاً خلافاً لمن رده عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستهفماً عنه ولا يكون عاملاً (قوله نحو أو قول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

باب الفاعل

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهر أو مضمرباً رزاً ومستتر بقرينة مقابلة بالماضول

لقد علم الاقوام لو أن خاتماً اراد شرأء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الغير دليل لأنك اذا اقتضت على ظننت مثلاً لم تكن فيه فائدة اذا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك (تبيينه) قد بضم القول معنى الظن في نصب المبتدأ والخبر مفعولين عند تسليم مطاقاً وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء ببناء الخطاب بعد استهفام متصل به أو منفصل عنه نظراً أو مفعول نحو أقول زيداً مطلقاً وأنى الدار تقول عزماً متبهما وأجها لا تقول بنى لوى فان لم يستوف الشر وط فعيبت الحكاية

باب

في ذكر الفاعل وأحكامه (الفاعل) وهو اسم

(قوله أو مافى تأويله) ما واقعة على لفظ وفي النظر فية وتأويله مصدر بمعنى اسم
المفعول تام مضاف أى لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك
ما بعده ولو قل أو مؤول به كان الظهور واخصر ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف
سابق وهو هنا ن وان ومادون كي ولو أو بغيره في باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة
خلافاً لبعضهم فانظر المعنى وشرح الشذو وفي بحث الجملة النفسانية وأجاز ابن
مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا
بهم ان فاعل تبيين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفي أولم
يد لهم كم أهلكم كأنه على تأويل أولم يد لهم كم أهلكم (قوله قدم عليه
قوله تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كافى الفاعل المستتر
فان التقدم هنا حكمى كوجوده وانضمير في عليه وتأويله وكذا ما بعدهما راجع
الى أحد الأمرين المستفاد من لفظ أو أو التقدم المأخوذ في الحديث تقدم العامل الذى
هو وقوع الفاعل بعده المأخوذ فيما ساقى حكماً والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع
فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لا مكان تصوره تقدم الفعل على اسم أسند اليه
بدون تصور الفاعل وخرج بقوله تقدم الخ تخويزاً بقام أو قائم فان كلام السعد
في بحث التقوى صريح في أن المسند إليه عمل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره
وهما مسندان الى زيد ومثله شبيهه ولوسلم فاستناد الجملة يتضمن استناد الفعل في
ضمناها بل هو المقصود بالاستناد فيصير عليه وأسند اليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج الى
اخراجهم ولوسلم فلم يولدفع انهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع
انهم أمرهم وما جوزه العلم وابن عصفور في * وقلم * وصال على طول
الصدد ويدوم * من ان وصال فاعل يدوم تقدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ
خبره يدوم ولوسلم لا يرد فيضالان الضرورة لا يجب أن تدخل في التعريف
فان دفع مافى شرح التسهيل للدما مبنى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى
فاعلاً لا باطلاً ولا جواً الرادجى في تأويله ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى
المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التنصیل
والمصدر واسم الفعل والظرف وعدله المعتمد ان قال أبو جيان أو اسم موضوع
موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجا في اياك ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية ولذلك أكد بالمتنصل وعطف عليه المرفوع وياك وضع موضع احذر
انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد
ففي أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد رفع الظاهر نحو زيد أسد
غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة له اصطلاحاً ما ذكر باعتبار

أو مافى تأويله تقدم عليه فعل
تام أو مافى تأويله وأسند
اليه على جهة قيام به أو
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاستناد بالنسبة دخل فاعل شبه بالفعل ويريد في ان ضرب زيد
ولم يضرب زيد لظاهره وتحقق النسبة والربط ولا يشعل جفند المفاعيل ونحوهما
لتجروها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعلقات المنسوبة والمتبادر من الاستناد
الاستناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه ما يعرف بخرج التواضع أي بعضها وهو
المعطوف بالحرف والبدل اذلا استنادا الى التابع لانها بخلاف البقية على أنها
لا نسلم الاستناد في البدل بناء على أن عامله متدر من جنس الاقول (قوله وله أحكام)
جميع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور ولغة الجمهور ووجه
نصبه ورفع المنعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أبد على حسب العلامة
التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسئل القرية انما تعرب على حسب
حركتها لا على حسب الاصل (قوله أوحكا كالجور من الزائدة الخ) هذا ما ذكره
جميع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات
وقدمضى في بحث الاعراب انه يشكك عليه قول الرضى ان معنى ككون الكلمة
معربة بخلاف انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فانه يقتضى
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة ويشكك عليه أيضا فرقه بين
الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بحملة الكلمة وفي التقديرى
بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في الجور من الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير
فاظهار أن يكون الاعراب فيها تقدير او بظنك صرح العينى في شرح الشواهد في
الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * في محل رفع لانها صفة للحكمين
وهو مرفوع تقديره لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكي به
والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديرى اتفاقا (قوله بما استند اليه) أي على الاصح
وراءه أقوال لا تطيل بها والمصنف أهم الرافع ليجرى على كل الاقوال (قوله اما
حقيقة) أي لفظا أو تقدير او غير ذلك كما أولى (قوله كفام زيد) أي كرفع
زيد من فام زيد (قوله أو بضافة المصدر اليه) الباعية للسببية والسبب أهم من
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص من أو اضافة بمعنى مضاف واضافتها الى
المصدر بيانية ولا يأتى أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وكما صدر
اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء وقال الشافعى ان فاعل المصدر اذا اضيف
لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كذا يسمى زيد في زيد فاعلا ولا في زيد
مضروبا مفعولا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وفيما من الجور بالحرف

وله أحكام منها انه (مرفوع)
بما استند اليه ورفعها
حقيقة (كفام زيد) ومجرو
قائم أبوه (ومات مجرو)
وخالد ميت أبوه أوحكا
سك الجور من الزائدة نحو
وما ياتى من مرزوق
أو بضافة المصدر اليه نحو
ولو ادفع الله الناس

يكون المسند قائما كالثاني

(و) منها (أ) لا يتأخر عامله

عنه (ب) بأن تقدم الفاعل

عليه لانهما الماسكانا

كالكلمة الواحدة المتع

تقديم الفاعل عليه كما يتع

تقديم عجز الكلمة على

صدرها واستدل أبو البقاء

في الباب على انهما كالكلمة

الواحدة باثني عشر وجها

أخذها من سر الصناعة

لأن جنى قان وجدنى اللفظ

ما ظاهرا أنه فاعل مقدم

وجب تدبير الفاعل ضميرا

مستترا وكون المقدم اما

مبتدا كما في نخور يد قام واما

فاعلا بفعل مخذوف كما في

نخور وان أحد من المشركين

استخارك وأما نخوفول

الزما

مالبعمال مشها وتيدا

فضرورة أو مؤول (و) منها

أن عامله (لا تلحقه علامة

تنبيه) اذا كان الفاعل متنى

ظاهرا (ولا علامة) جمع

اذا كان مجمعا وظاهرا فلا

يقال على اللغة الفصحى قاما

رجلان وقاموا رجالا وكن

نسوة (بل يقال قام رجلان و)

قام (رجال و) قام (نساء)

تجريد العامل من علامة التنبيه والجمع وبها جاء التبريد

الزائد كذلك وحيدته فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل لاحتياج الى تعميم
الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثل ان الخ) وزادا الشارح من ان تدبها على أن ما في تأويل
الفعل منه في كونه نوعين (قوله لانهما الماسكانا الخ) قد يقال هذا كما يتعنى منع
التقديمية فتعنى منع فصله عن عامله فلم جائز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال
في الباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها
ان آخر الفعل يمكن ضمير الفاعل بمثل ما لا يوالى أربع متحركات كضربت وضربنا
ولم يمكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انه لم يجعلوا
النون في الامة الخمسة علامة لرفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء
من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يعطفوا على ضمير المتصل المرفوع من غير
توكيد لبريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع انهم وصلوا التانيث
بالفعل لالة على تأنيث الفاعل فكان كجزء منه الخامس انهم قالوا القيا
وقسامك القيا وقف وقف ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب
منه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل
كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم ألغوا واظنت اذا توسطت أو
تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل
ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من
تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا احدا بجزء واحد لا يقدم مع انه فعل
وفاعل العاشر ان النحويين من جعل جدي في موضع رفع بالابتداء وأخبر
عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا هي بها والحادي عشر انهم جعلوا اذا في جدي
بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني
عشر انهم قالوا في تصغير جدي اما أحيدته فصغر والفعل والفاعل وحذفوا من
الفعل احدي الباء ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تخبذه فاستق
منهما (قوله كما في زيد قام) أى على الأصح وقال المبرد وما بعده ببحان ذلك على
الافعالية (قوله واما فاعلا بفعل مخذوف الخ) أى على الأصح وجوز الاخفش
والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالذكر تقديم الشرط
أو نفعه بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشها مبتدا حذف خبره) أى يظهر ويؤيد
كقوله حكمك مسطحا فانظر التوضيح وشرحه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) تجريد العامل من علامة التنبيه والجمع وبها جاء التبريد
نحو قال رجلان وقال له ون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) تجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا
لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتبريد تجريد العامل دفعا لهذا الابهام
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشد) الحاقها بالفاعل المسند اليها بعدها

ما مصدر ية والمصدر المنسب لك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف
معمول اي قال أى يقال قولاً كالقول قام رجل (قوله من مثني ومجموع) أى حقيقة
أو حكماً فيعمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز
بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه *
والمارقين الخوارج والمبعداما منهم فاعل أو اسم مفعول واخيم القريب والشاهد
في الحاق الاف في أسلماه (قوله يلومونى الخ) قائله أمية والشاهد في يلومونى
حيث لحقته العلامة مع اسنادها لظاهر وكلامهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز
خبره اسم تفضيل من ايم بالبناء للمفعول (قوله نتج الريع الخ) الريع الزمان
المعروف والمراد بالحاسن الازهار وضمن التيجان معنى أولاد فلذا عداه الى ضمير
الحاسن ولا يتخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألتجها حيث لحقته
العلامة (قوله وهذه لغة طى الخ) قال لدمامنى وبنى أن يكون أصحاب هذه اللغة
يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم أحوالك جوازاً واذا قالوا قام الأحوالك وجواً
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التخرج أن
من يعجز الحاق البناء وعدمه مع الفصل بالا يجوز الحاق الاف ايضاً ما وفي المعنى
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جأؤى من جاءك لاسم لا يسمع الاعم ما انظره جمع وأقول
اذا كان سبب دخولها بيان ان الناعل الآتى جمع كان لحاقها هذا أولى لان الجمعية
خفية وأطال في ذلك فراجع مع حواشيه ^{فائدة} قال الدمامنى اذا قال أرباب
هذه اللغة فاسألوهم أحوالك وأعملوا أحدهما فانهم يسمون في الآخر ضمير اثنين
في متصل بكل من الفعلين ألف واسكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى
وانظر لو قلت قام غلامك أو اخوتك أو عكسه فان الناعل غير واحد قطعاً فهل
يراعى ما اتصل بالاعمال أو يجوز الحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة
ما اتصل بالاعمال وفي المعنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء طاهر الخ) انما قال طاهر
لاحتماله تغييرها بأن يكون مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة
بدلاً من الواو في يتعاقبون واسكنه خلاف الطاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة
الخ) هو طاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره ان الله ملائكة
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم
تعود الاولى عقب الثانية (قوله أو يخرجى هم) بفتح الواو لانها لا تعطف وقدمت
همزة الاستفهام لصدارتها وقبل الهمزة في محالها والمعطوف عليه محذوف
وكون طاهر هنا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح
فانما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله يخرجى خبر مقدم وهم مبتدأ

من مثني ومجموع كقول

الشاعر

وقد أسلماه مبعده وحيم

وقوله

يلومونى في اشتراء الخيل

أهلى فكلهم ألوم

وقوله

نتج الريع محاسنا

ألتجها غرا السحاب

وهذه لغة طى تسميها

النحويون لغة أكلوف

البراعث وعليها جاء طاهر

قوله عليه الصلاة والسلام

في الحديث (يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل والنهار)

وقوله أيضاً لو وقع بن نوفل

(أو يخرجى هم) بتشديد

الداعحين قال له ورقة ليتنى

أكون معك اذ يخرجك

قوله

مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن الذمكة لان اضافة مخرجي
غير محضة قال ولوروي بتخفيف الياء على انه غير مقدم مضاف لجاز وجعل مبتدأ
وما بعد فاعل سد مسد الخبر كما تقول أخرجني بنو فلان وقال ابن الخاحب انه خبر
مقدم قال وكذلك جاء تشديد الياء لانه جمع أي ويمتنع كون هم فاعلا لان مخرجي
جمع والوصف وما بعده اذا نظر بقافي غير الافراد كان الاول خبرا مقدما والثاني
مبتدأ مؤخرًا ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خفت لم يجوز
لانه لا يكون هم مبتدأ مخرجي اذ لا يخرج عن الجمع بمقدور ولا يكون
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرًا مفصلا الى جنب
عام له لا تقول قام انا انما تقول قلت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو
أومخرجي قوم قال وهذا فصل يديع (قوله وأصله أومخرجي هم) الاصل الاصيل
أومخرجوني سقطت نون الجمع للانضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة
للتخفيف كما فتحت الياء (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح اقول الائمة
ان ذلك لغة تقوم بعينين وقيل انها هاترا اما علين وما بعده ما مبتدأ وخبر على التقديم
والتأخير وتاسع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأتى
في قوله وان كانا له نسب وخبر لان ان الشرطية لا تدخل على الجملة الاسمية على
الصحيح والوجه الثاني لا يتأتى فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرًا مفصلا نحو وما قاما
الا هما وما قاموا الا هم وماتن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع
المتصل فكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم
بأعيانهم الا أن يقال الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب
أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجماع
الفرعية عن الغير فالمتى والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله
المتعاطفة) أي بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد او عمر وقال الدماميني يمتنع
اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام أخوك أو غلامك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك فينبغي أن لا تلحق
لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لان قدمت المفرد انتهى
ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تخفى
فاعلية من جهة المعنى لا تدخل له في ذلك وهل قياس ما فعله من اللهاق في قام
زيد وعمر ولهاق الواو في قام أخوك وغلامك فيقال قاموا أخوك وغلامك وبقي
بالو عطف بالفاء أو ثم ردتا يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة

وأصله أومخرجي هم
اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
في الياء وكسر ما قبلها فصار
أومخرجي هم وفهم من كلامه
أن هذه الحرف اللاحقة
للعامل ليست بضمائر
وهو كذلك على هذه اللغة
بل هي علامات للفاعل
كالتاء في قامت هذا والصحيح
ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين
أو المفردات المتعاطفة

لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة نعمت المفردات وحذف نعمت المفردين
 لدلالة عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال لانهم أحد ابين قما زيد وعمر وولا
 قاموا زيد وعمر ووبكر ورد عليه أبو حيان بقوله وقد أسلمنا معه وخم * وقوله
 وان كانا له نسب وخبر وقياس * وردفهم قاموا زيد وعمر ووبكر قال فى المغنى
 وائس بشئ لانه يمنع النحر ج لا التركيب (قوله يعلمان من أفظد دائما) لان المراد
 علمهما من الافظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدره بدليل ما بعده فلا يريد
 نه قد يسمى المفرد جثنى أوجع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الوضوء لا يعلم من
 افظه ان المراده اثنان أوجع وقد مر من المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المسند
 اليها واعلم ان كلام الشارح بهم انه لم يعلم مما سلف علمه تجر يد الفعل من علامة
 التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك فربما حيث قال اذ لو قيل فاما الخ فكان عليه
 ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا
 وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المثني وفى المغنى وجمع المواقف انما هي خاصة
 بالتثنية (قوله بأن يكون مقدر التانيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تانيث
 المغنى كطلحة (قوله مع ان فى الحاق الخ) فيه تأمل وفرق فى النص بجمع ما هو أظهر
 فراجع (قوله لتحقق علامة التانيث) للاندان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث
 وسوى ابن مالك بالتاء من النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فاعل ضمير
 الوحدة الخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز أن تحذف علامة التانيث بل لا يمكن
 وقوله مضارع ماضى واحد المتكلمة مع انه لا يجوز تانيث فعله وانما لم تدخل
 فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معنية للمؤنث فلا
 التباس فالمراد ان عامه لتحقق علامة التانيث حيث لا مانع يمنع من تانيثه ويستثنى
 من الوصف ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كنعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل
 واسم التفضيل فى بعض احواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف
 واسم الفعل فلا تحذفها علامة التانيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى
 تانيثا معنو يا اما لفظا أيضا اودون افظ ورد عليه مالا يميز مذكرة من مؤنثه نحو
 برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ذكر أبو حيان رذ كران ما فيه تاء التانيث
 ولا يميز مذكرة من مؤنثه نحو غلة مؤنث وان أريد به مذكرة والمثله مشهورة
 وما يتعلق بها من حكاية أى حنيقة ولا يميز مناقشة مع أى حيان لا تطيل بها وقد
 انظمت فى المقام اياها الالباس بارادها وهى

ما فيه تاء التانيث حيث يعلم * تذكرة تذكرة
 كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا ميزت أى أورد كـ

خلافا للخضراوى وانما
 سكن الفصحى لا علامة تثنية
 الفاعل وجمعه كس علامة
 تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان
 من افظه دائما بخلاف
 تانيثه فانه قد لا يعلم من
 اظنه بأن يكون مقدره
 التانيث مع ان فى الالحاق
 هناك زيادة تشبه بخلافه ثم
 (و) منها ان عامه (بالحقة
 علامة التانيث) فى آخره
 ان كان ماضيا أو مضارعا (ان
 آوله ان كان مضارعا (ان
 مؤنث) الفاعل (مؤنثا)
 حقيقيا كان وهو ماله مرج
 كذا مت (مذ) وتقوم
 عدوز بدقائه أمه أو مجازيا

وحيث لم
واحكم بنذ كبر الذي تجردا * من تاء تأنيث سوى ما وردا
مؤنثا فحرص على اتباع * فذلك مقصور على السماع
هذا اذا كان مجازيها * أما اذا كان حقيقيا
فان تمثيله فأنث ان يرد * مؤنث وعاكس كهنذ وأود
أما اذا التميز صار ساقطا * فذكر المكلة كذا الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو آنته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب
ليكونه في معنى الحقيقة وما كتب التأنيث باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف
صالحا لل حذف نحو كاشميرت صدر القناعة من الدم (قوله متصل) هو الذي لم يوصل
بينه وبين عامله شيء وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الاخلاق فمثل
نحو كفي يند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه
في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناء بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه
لا يقتضي عدم جواز التأنيث اذا جاز الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة افضة
وسبأ في جواز الوجهين في الجوز ومن وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما
هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفي في نحو كفي يند لان العرب
الترمت ذلك كما صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو
قامت هندوزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه
السفاقي (قوله ولومتي) وأما متني ابتناى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على
انه ماض ولا ضرورة اليه كافي الغنى لجواز جعله مضارع محذوف من أوله احدى
التأنيث (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد ما لم يتصل من العامل وان يراد به
المنفصل اصطلاحا ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه وقضية
الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالان نحو هند ما قام الا هي أولا ونحو
غلام هند حضرت هي معه ومصرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل
بغير الا وفي كلام الدمامي ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أي سواء كان
حقيقيا التأنيث كهنذ طلعت أو مجازي به كما مثل ومن المجازي اسم الجنس واسم
الجمع والجمع المكسر وبحت الشهاب القاسمي أخدامن الرضى انه يجوز تذكير
ضمير جمع التمسك بوزن كذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول
بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله
وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(وهو بخلافه نحو) طلعت
الشمس (وتغرب الشمس
واليوم طالع الشمس فيه
من جهة الجنوب والخاصة
له واجب اذا أسند الى
ظاهر متصل حقيقيا التأنيث
ولومتي أو مجموعا بالالف
والهاء كقامت الهندان
أو الى ضمير متصل عائد الى
مؤنث مطلقا كالشمس
طلعت وشذ قول بعضهم قال
فلانة وأما قوله ولا أرض
أقبل بقاها * فضرورة
(ويجوز الوجهان)

(في) العامل إذا أسند إلى
(مجازي التأنيث الظاهر)
المتصل (نحو) طلع أطلعت
الشمس والمنفصل (نحو) قد
جاءتكم موعظة) ونحوه قد
جاءكم بيعة وكلامه في
الشرح بقضى أن التأنيث
في هذا أرجح وكلامهم
مخرج في خلافه كما ستره
(و) الثانية (في) العامل
إذا أسند إلى حقيق التأنيث
(المتصل) من العامل بغير
الانحوا) قامت اليوم هند
(وحضرت القاذى امرأة)
ونحوها جاءك المؤمنات
وقوله
ان امرأه أغره منسكن واحدة
وخرج بقوله الحقيقي غيره
نحو طلع اليوم الشمس فترك
العلامة أحسن الظاهر الفصل
الحقيقي على غيره قاله
الداميني في شرح القهليل
نقله عن النخاعة ثم قال والذي
يظهر لي خلاف ذلك فإن
الكتاب العزيز قد كثر
فيه الاتيان بالعلامة عند
الاستناد إلى ظاهرها غير
الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه
من ذلك ما ينبغي على ما نرى

عجز بيت لعامر بن جوين الطائي صدره * فلا ضرورة ودقت * وانظر الكلام
عليه في التصريح واعلم ان الهاء السبكي ذكر في عروس الأفراح من اخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكس قال فالاول لتخفيفه ونحو
فن جاءه موعظة من ربه ولذا لا يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه ولا أرض أبطل
أدبها لانه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينبغي لك انه
لا ضرورة في البيت لانه انما يكون شاذاً اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير
الغائب مذكراً فليتامل (قوله أى الحاق العامل للعلامة) الظاهر الحاق العلامة
للعامل ولعله أراد ذلك قلب (قوله والالحاق أرجح في جميعها) في الداميني ان
الحنيف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كذا - وفوج جمع المد كرابالاف
والقاء العاقل وغيره كطلحات ودرهمات ليكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل
منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيق التأنيث المتفصل الخ) دخل فيه المتفصل بمن
وقال المصنف في حواشي الالفية لوقيل ما جاعني من امرأه هل يجوز انفصال بمن قال
الشيخ شري في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى
تأنيثها غير حقيق ومن فاصلة أو على معنى شئ - فنجوى انتهى رأ قول محل النظر
انما هو اذا كان المتفصل بمن حقيق التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست
كذلك فكلام الشيخ شري ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الآية في التذكير
للفصل بمن وللا تأويل لان مجازي التأنيث يجوز فيه الامران وسبأني جواز
التذكير في مثال المصنف للافصل بل لارادة الجنس ودخل المتفصل بالياء في مثل
كفي بهند وقد تم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وماذا كان المؤنث
الحقة - يبقى المفصول منه ولا من اسم مذكراً كالموسم أي بزيد قال الجاهلي يبعين
الاثبات دفعاً لا لالاباس وفيد العمام بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث فنحو جاءت
اليوم زيد الكريمة فلا يجب التأنيث قال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال
مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأ الخ) صدر بيت عجزه
* بعدى وبعدك في الدنيا مغرور * والشاهد فيه طاهر كعناه بتقدير غيره منسكن
امرأة واحدة وقد رده المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيث مجازي
هذا وقال ابن سيده أراد مغرور جداً ولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لانه قد علم ان
كل من غرّفه ومغرور وأي فائدة في قوله لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله
والذي يظهر لي الخ) ان كان ما ذكره أولاً في المحترز منقول الأئمة أمسك

موضع ووقع فيه مما ركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً وكثيرة
أحد الاستدلالين دليل على أرجحية فينبغي المصير إلى القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى
موافق لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار إليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعله لانتضاء الحال ايها (قوله في باب نعم وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس) أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيقة التأنيث اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل وصار وما أشبهه بحما فيه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بهما الجنس بل المراد واحدة والعموم لاجتماع من الثاني قاله الشاطبي وقال قيل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا يدم التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس وقال المصنف لا يقال كفت بمن دبل تعين كفي فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدة تين وفي الرضى التوسية بينهما في جواز الأمرين وأقول مران وجوب التذ كبر خاص يكفي في كفي بمن دمر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التوسية بينهما مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تحقه علامة التأنيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشيء وعموم الجنسية والظاهر خلافه لاننا نأمر القاتل ان المراد بالهلام الحقيفة ولا ينافيه ما مر في بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقة على المبتدأ لا شموله للمبتدأ وبغيره بقي ان الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تشبيل المصنف والشارح كلا لافيه نعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بكرة مؤنثة ونحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء بتأنيث المضمرة (قوله اذا أسند الجمع) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا الجمع الصبيغ واللام يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع فافادة حسنة به قال ابن جني اذا أثبت الجمع العاقل اعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته اعدت اليه مذكرا تقول قامت البرجال الى اخوتهم واقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قات الاعراب) الصحيح انه اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قات الهنود لان المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذ كبر الحقيقي في رجال (قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاقي واللائي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان مثل يذهب اللذون وذهب اللذون وفي الاوضع في الجواب عن التذ كبر في اذاجك المؤنثات ان التذ كبر جاءك للفصل أولان الفصل

(في باب نعم وبئس) وذلك
نحو (نعمت) أو نعم (المرأة
هند) فالتأنيث على مقتضى
الظاهر والتذ كبر على
ارادة الجنس اذ ليس المراد
امراة واحدة بل المرأة
الجنس فدحوه أو ذموه
محمول على خصوص من أرادوا
مدحه أو ذموه بما لغة بكسر
سين (و) الرابعة (في)
العامل اذا أسند الى
(الجمع) سواء كان جمع
تذكير لذكر (نحو قات
الاعراب) أو مؤنث كقامت
الهنود أو اسم جمع كقامت
النساء

التسمية المؤنثات أولان أل مقدره باللاتي وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه
 يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبني (قوله اسم
 جنس) أي جئني بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيدته في الجمع بالمؤنث وأطلق
 في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فهمها كالجمع وفي الرضى كلام يتعين
 مراعاته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت تحبير بأن التأويل بالجماعة في
 التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاسناد
 اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرهما من غير فرق فلا وجه لاقول بأنه يلزم على طرد
 تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاث وتأييد المسند
 اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفردة مؤنث في اللفظ جمع
 في المعنى فيجوز وضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة
 المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله
 تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوفد
 نارا فلما أضاعت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذي يحذف النون
 لم يجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة
 اذا أسند الى ضمير نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير
 لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أثرنا اليه
 وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة
 كثيرا التأويل به بجماعة نحو واذا الرسل أفنت وكضمير الغائب قليلا التأويل بهم
 بواحد منهم نحو وبالبد ومننا اسددة يحفظوننا * اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن
 الفتيان وأنبه ومنه وان اسكنكم في الانعام اعبرة نسقكم بحسب في بطونه ويعامل بذلك
 ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعال التفضيل كثيرا ودونه قليلا والجمع الغائب غير
 العاقل مالاغائبة نحو واذا النجوم اسكدت أو الغائبات تخوفان أن يحملنهما
 وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه باكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس
 (قوله الاجمعي التحجيم) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذين
 الجمعين أو المراد به ما يشمل المحقق بما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه
 العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد به ما يشمل المحقق بما حيث
 لم يتغير واحد لامتطافا وهو مشكل فقد صرح الهمامي بأن الواجب حكمه
 جواز حقوق العلامة ووجهكم واحدة امتناع لحوقها أو امر فيه بالتأمل وصرح
 الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شرطه وقال
 أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لم فيه تغيير الواحد وليس فيه شرطه كارضين

أو اسم جنس كقوله
 التذكير والتأنيث في ذلك على
 التأويل بالجماعة
 والتذكير على التأويل
 بالجمع ولا يستثنى من الجمع
 (الاجمعي التحجيم) المذكور
 والمؤنث (فكم فرديهما)
 أي في التذكير والتأنيث
 فيجب التذكير على الجمع
 في (نحو قام الزيدون) مما
 هو جمع كذكر السالم كما يجب
 في (نحو قام زيد) لان سلامته
 نظمه يدل على التذكير وقضية
 هذه العلة جواز الوجهين

وعزبن وسنتين جازفيه الوجهان فتقول مضت ستمون ومضى ستمون وذهب
 الذنون وذهبت الذنون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لهات
 حكم التاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فاهما
 لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أى من كل ما لازم فيه تغيير
 الواحد أو غلب قلل بعضهم وقضيت أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز
 فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور
 البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم
 ورده في التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع
 الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشككة وأشكل منها قول السيوطي أرجعوا
 بالالف والتاء لذكره يعني يستوى فيه اللاحق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت
 الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو جاءت
 الهندات الاعلى اذ قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبرنا التذكير فقط في جواز
 الوجهين واعتبرنا التانيث فقط في وجوب اللاحق الا انه عاى لسلامة نظم واحدة
 ولا يخالف ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يميزون
 الوجهين في الجمع من غير استثناء شئ أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير
 في جمع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف المخنثه ويوجبون
 التانيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحدا مؤنثا حقيقيا سالما عن التعغير
 أيضا وما عداه من مذكرة حقيقة أو حكا أو مؤنث حقيق متغيرا أو غير حقيقي
 مطا فاجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في
 المغير جوازه ما في جمليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب واتباعه يجوزوا
 الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها
 ما يكون للمذكرة حقيقة أو حكا نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر
 ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو تمرات وخطوات فجواز
 الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث
 نحو الهندات والزيبان وظاهر اللاحق انظم الخ (قوله في كمه) أى كل واحد
 من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق
 في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخه تحريف أو
 اختلاف **فائدة** قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر
 الاسماء وهذا من أحسن ما يعذر به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس
 بازغة قال هذا زبي فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول إبراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون تنغير نظم
 واحد وبه مذهب بعضهم
 بل نقل الشاطبي الاتفاق
 على ذلك (ويجب التانيث
 في نحو) قامت الهندات
 مباح وجمع المؤنث السالم كما
 يجب في نحو قامت هندوهذا
 مذهب جمهور البصريين
 وصححه المرادى وغيره
 واستثنوا منه ما يكون واحدا
 مذكرا كالطلحات أو مغيرا
 كبنات فحمله حكم جمع
 التذكير ونقل الشاطبي
 الاتفاق على ذلك أيضا في
 الصورة الثمانية

فلم منعتم التأنيث في نحو
ما قامت الالهة مع أنه حقيق
التأنيث أشار الى دفعه بقوله
(وانما امتنع في النثر) أن
يقال (ما قامت الالهة)
بتأنيث الفاعل (لان الفاعل)
في الحقيقة ليس هو ما بعد
الاول وانما هو (مذكور
محذوف) والقول مسند
اليه وما بعد الابدال منه
والقدير مقام أحد الالهة
وقضية هذه العلة امتناع
نحو ما طلعت الالامس
وافهم كلامه جواز التأنيث
في النظم وهو مذهب
الاخفش كقول الشاعر
ما برئت من ربي و ذم
في حربنا الابنائ العم
وقضية كلام الالفية
والسهيل جوازه في النثر
وصححه المرادي بقوله وصرح
المصنف في الشذور
بمرجوحته ومنه قراءة أبي
جعفر ان كانت الاصححة
واحدة بالرفع وحذف الفاعل

شخصنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة الخبر وأعتبر بالركوب (قوله ولما كان هنا
سؤالا) لا داعي لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف أكونه اسم كان مرفوع
المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما وسؤال امما
اسكان مؤخر اول وجه لانه عاد ذلك فان قدیم الخبر خصوصا الظرفي مما اشتهر
(قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعلم ان الفصل غير الامن أدوات الاستثناء
كالفصل بالاول ولا ينافيه ان غير ملامذ كر لانه يكتسب التأنيث من اضاف اليه
(قوله وما بعد الاميدل منه) هذا البديل يخاف سائر الابدال من وجهين الاول عدم
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء
المتفصل يشهد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير
والثاني مخالفة للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتساق في غير باب
الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث في نحو
ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو ما قامت
الالهة حتى احتاج الى أخذه من تعميل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التأنيث
فيما أسند الى الحقيق التأنيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برئت الخ)
الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو قامت
الهنات مما يقوى حجة الاخفش لا مما يردعاهما كالمثل لانه اذا جاز في المكسر
التأنيث جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفا على انه ينبغي أن يقول وليس نحو
ما قامت الالهة ان يكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادي الخ) وجهه
أن يقدرا الفاعل المحذوف مؤنثا عاما مستثنى وغيره كبسات في البيت وصححة في الآية
وفي شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع
فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاختلاف النسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانما يحتاج الى الشاعل المخصوص الغير المعلوم لاجل الحدث (قوله
لا بمعنى وفي) أما التي بمعنى وفي فلا تتراد الباء في فاعلهما نحو كفت هذا بينهما ومنه
قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله و يضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضا

في هذا جائز نظرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما (في نحو وأطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعم نحو
مصدر وفاعله محذوف والتقدير وأطعمهم يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب النياية عن الفاعل (نحو
قضى الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمعهم
وأصبر) أي هم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في
بابه لكن لما غيرت الصيغة وقع رفعه لظاهر كونه على صورة الامر فربذا الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفي لا بمعنى وفي فلهذا أربعة مواضع يطرده حذف الفاعل فهاو يضاف اليها فاعل فعل الجماعة كذا
بالتون واصر بن باز بدون واصر بن ياهند كما قرر في محله (ويمنع) حذفه (في غيرهن)

وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ كذلك واضح والافهوض غير

مستتر راجع املئذ كجوز
كهند قامت أولا دل عليه
الفعل كقوله عليه الصلاة
والسلام ولا يشرب الخمر
حين يشربها أى لا يشرب
الشارب وحسن ذلك تقدم
نظيره في قوله ولا يزن الزاني
أولما دل عليه الحال أى
المشاهدة نحو كلا اذا بلغت

التراقي أى بلغت الروح
(والاصل في الفاعل أن)
يلى عامله) لأنه كجزء منه
ولذلك سكن له آخر الفعل
اذا كان ضميرا كراهة تولى
أربع متحرركات وانما
يكرون ذلك في كلمة واحدة
دل ذلك على أنهما كالسكامة
الواحدة بخلاف المفعول
فالاصل فيه أن ينقل عنه
ويتأخر عن الفاعل لأنه
فضلة (وقد) يجاء بخلاف
الاصل فيلى المفعول الفعل
(و يتأخر) الفاعل (عنه)

اما (جوزا) كما في (نحو) وقد
جاء آل فرعون النذر) وقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
(كما أتى به موسى على
قدر) ولا يضر في هذا اتصاله
بضمير الفاعل المتأخر
لتقدمه في الرتبة (و) اما

نحو اضر بها القوم يضر بها القوم باز يدان واضرب القوم ياهند بحذف
الواو والالف والياء لا تقا الساسكين وحذفه اذا قام مقامه حالان نحو
تلقه فها رجل رجل لان أصله تلقه فها الناس رجلار جلا لانهم أجروا على ان
الفاعل لا يتعمد فلما حذف الفاعل وافهم الحال ان مقامه جعل كشي واحد ولم
يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فزجل رجل حيل بمنزلة قولك الناس مفصلين
وبهذين والمسئلة التي زادها الشارح به ترض الملاق قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن
الجواب قد برب (قوله لأنه حمدة وكجزء من السكامة) اعلمه مجموع الامرين لا كل
على انفراد ليرد على الاول ان المستند محذوف ويحتاج الى الجواب بأن
المستند اليه يتوقف عليه الاخبار والمستند لأنه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف
والمستند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وارجع السكامة بحذف وقال بعضهم انما
لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ الا ان الفعل عرض قام به فلو حذف
لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما
بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في سورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل
قوله والافهوض غير مستتر اذا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله
أى ولا يشرب الشارب) لوقال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفق بقوله ولا
فهو ضمير (قوله أى بلغت الروح) فيه ما عرفت تبلى (قوله والاصل في الفاعل الخ) أى
الاولى فباحث الوحوب عديلة له ويدل عليه مقوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به
ن أنه أوضع لان في لفظ الاصل للحالي أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة
لا يجوز حذفها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولى اقرب
وباشترط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير أى ان يتصل به ويتأخر عنه أى يقع
بعده حقيقة أو حكما كاستيفان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولهذا) لأن
الخ لا يقال هذا لا يدل على كونه كجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه
ممنوع ولذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يعنى عنه ما قبله
لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلى عامله كما قاله ابن جني والاختش
والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاعمال لكن قد
يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة السكامة (قوله جاء
الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير المدح وأومعنى الواو وقد رأى مقدرة من غير سعي
والسكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب سقفة مصدر محذوف أى آتينا
كبيان موسى (قوله اذ لو آخر الخ) يؤخذ من هذا التعاميل انه لو تقدم المفعول على

(وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضميرا لمفعول كما في نحو واذا تبلى ابراهيم اذ لو آخر
لازم هو الفاعل يرب على متأخر لفظا رتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأما هذا ابن خن

في الترتيب بقله وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول (٧٢) يقوم مقام تقديمه الثانية أن يكون

المفعول ضميرا متصلا
بالفعل (و) ذلك نحو ضربني
زيد اذ لو قدم والحالة هذه
لا انفصل الضمير مع تأتي
انفصاله وهو لا يجوز الانفصال
استثنى الثالثة أن يحضر
الفاعل بانما نحو انما
يحشى الله من عباده العلماء
أو بالا على الاصح نحو ما
ضرب عمر الازيد (وقد
يجب ذلك الاصل الذي هو
ايلاء الفاعل لعماله) وتأخر
المفعول عنه وذلك في ثلاث
مسائل أيضا أحدها أن
يكون الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل (كضربت زيدا)
اذ لو قدم على الفاعل
لا انفصل الضمير مع امكان
اتصاله ولا ينبغي عليهما أن
تأخير المفعول انما يجب
اذا كان ضميرا متصلا أيضا
والا فتقديمه على عامله جائز
كما ضرب به في الاوضح
واعترض فيه على ابن مالك
بأن كلامه في الافية يوجبهم
امتناع التقديم الثانية أن
يخاف التباس أحدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب
وعدم قربته تميز أحدهما
عن الآخر سواء كانا
مقصودين أم احدى اشارة

الفعل لم تمنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
وجب تأخير الفاعل ولك في المفعول التقديم على الفعل والتوسط بينهما وبين الفاعل
انتهى المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عده هذه الصورة وصورة
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله
يوم لا تنفع الظالمين منذرهم وهل اذ لا يمنع من التقديم علم ما أو على الفعل فقط
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أي والفاعل طاهرا ذل كان
ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كسبأني وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد
أيالك فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور في خصوصية قلت اذا حصر الفعل
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أي من وقع منه ذلك
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه أي من وقع منه
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر السكبي ولم يؤخر بل
الذي أخر فرده لا ناقول تأخير فرده تأخير له لاتخاذ به مع ان المراد بقوله ان
يحصر الفاعل انه لم يوجب غيره والذي لم يوجب غيره هو بعينه الذي أخر وتقدم
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)
مقابل ما ذهب اليه السكابي وخجته وردها نطلب من التوضيح وشرحه (قوله
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أي المفعول
(قوله أيضا) أي كالفاعل أي ولا حصر في أحدهما كما في الاوضح وبه يعلم ان
الشراح تصرف في عبارته (قوله والا) أي وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان طاهرا
كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا متصلا أيضا نحو
ما ضربت الاياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو مع عطوفها والتقدير
ان انصرف الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الانشائي أي بالنسبة الى التوسط بين
الفعل والفاعل أو يحتمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب
عن المصنف هنا (قوله الثالثة أرى خاف الخ) انما لم يجوز في هذه الصورة تقديم
المفعول على العامل ولا ليس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلبس بالمبتدأ كما قاله
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتب بقوله ولا قربته لان
القربة لا تشمله اذ هي أمر يدل بالوضع وان فوفش في هذا (قوله سواء) أي
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أو هذا ذلك أو من في الدار من (٧٣) على الباب في معنى في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافاً لابن

الحاج محتجاً بأن العرب شجيز
تصغير عمرو وعمر على غير
و بأن الأفعال من مقاصد
الافعال بأنه يجوز ضرب
أحدهما الآخر وبأن
تأخير البيان لوقت الحاجة جائز
عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح
وبأن الزجاجة مثل الاتفاق
على أنه يجوز في نحوها
زالت تلك دعواهم كون تلك
أفعالاً ودعواهم خبرها
و بالعكس (بخلاف) ماذا
وجدت قرينة لفظية
أومعونة فلا يجب التأخير
بل يجوز التقديم كما في (نحو)
أرضعت الصغرى الكبرى
وضربت موسى هدى
الثالثة أن يحصر المفعول
بأنما نحو أنما ضرب زيد
عمراً أو بالأعلى الأصح نحو
ما ضرب زيد العمراً (وقد
يتقدم المفعول على العامل
والفاعل أما جواز نحو
فريقاً هدى) وفريقاً حق
عالمهم الضلالة وما وجوباً
وذلك في مسئلتين أن يكون
له صدر الكلام (نحو) أنا
تدعوا) فأما اسم شرط
مفعول مقدم تدعوا و
صلة تدعوا مجزوم بآيات كل
منهما عامل في عامله من

يزيد أم محتجاً في وليس في عبارة أو أفعال إنما المنع الخلو هذا وبقى نحو ضرب سيدي به
ضرب به أو الذي قام أبوه وهذا أو غلامى أو عيسى ولو كان أحدهما اعتراضاً مقدراً
والآخر اعتراضاً ظاهراً وهناك ليس نحو ضرب سلى سالى (قوله محتجاً بأن
العرب) ما يحتج به من الوجه الأول مبنى على عدم الفرق بين اللبس
الموجود هنا وهو أن يسبق إلى أنفسهم بخلاف المراد بين الأفعال وهو أن ينف
الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فنضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه
وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور إذا صدق اسم زال وخبرها واحد وليس
متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر في
تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو
ضرب فتاة موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فإن العقل
يدرك أن الموضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال لما القرينة اللفظية وهي اتصال
علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يراد أن القرينة أمر يدل بالوضع والتاء موضوعة
لتأنيث المسند إليه فكيف تكون قرينة لفظية لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق
المسند إليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله أن يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وأنما
وجب تقدم الفاعل على المفعول المحصور فيه لأنه لو أخر قلب المعنى المراد كلاً
ينبغي قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا نحو
ما ضرب أحد الأزيد وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضر وباله قال
العصام قلت فيما إذا كان الفاعل عاماً لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا
أبقى الفاعل على عموميه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في بدو الكواذب
لأنبألى بها ولا تدخل تحت التخصيص والمقصود التخصيص من المثال المذكور ما ضرب
أحد من الجماعة المختصة التي تخص مقام الأخبار العامة بها وحينئذ يصح أن
يكون زيد مضر وبالغير وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصاً فذهول
يجب كفو وهو لا يصح في مثل ما خلق الله تعالى على أحد من الصور الأيوسف
لا يصح أن يقال فيه المقصود وحصر خافية الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون
يوسف مخلوقاً غير الله تعالى فتحت باباً لا تقص تأتي فيه الأمثلة منسلسلة ودفع
الاشتباه أن المراد بجواز كون المفعول مع المفعول الآخر الجواز بالنظر إلى
الهيئة التركيبية فإن هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا
المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مع فاعل لغير هذا الفاعل والمنع أنما
بأق فيهما يأتي من خصوص المادة فلا يأتي دعوى الجواز (قوله على الأصح) مقابله
قول البصريين والكسائي والفرعوا وابن الأنباري يجوز تقديمه مع لا ما نظر

جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامله

فمكبروا الحامل أن الفاعل ثلاث حالات تأخره جواباً أو وجوباً وتوسطه وجوباً ولأنه قول أربع حالات تأخره وجوباً وتوسطه وجوباً وتقدمه عام وجوباً وعلى الفاعل جواباً ويوجد في بعض النسخ (وأن كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) أما ظاهر أو ضمير فظاهر يجب أن يكون (معرفاً بالجنسية) على أحد القولين أو العهدة على القول الآخر والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازاً أو لأنه مذهب الذهني أو الشخصي مذكور في المطولات (نحو نعم العبد) أنه أقواب وبئس الشراب (أو مضافاً للماهی) أي آل الجنسية (فيه نحو ولتعم دار المتقين) وبئس مثنوى المتكبرين أو مضافاً إلى مضاف للماهی فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشترط كقول الظاهر بال أو مضافاً للماهی فيه هو الغالب كما

التوضيح وشرحه (قوله هدفاء الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ حدثنا من أن ظهر الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المصدرة كما أشار إليه بالما قبل (قوله غسيرة) أي المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احتراز عما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فانه يكتفي بالنصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر طرفاً نحو أما اليوم فاضرب زيداً ومفعولاً آخر نحو أما دره ما فاعطيت زيداً وأحالا نحو أما مجرداً فانا نثار بك أو مفعولاً مطلقاً نحو أما ضرب الامير فانا نثار بك أو مفعولاً لا نحو أما تأديبه فانا نثار بك والاضابط صادق على نحو أما زيد فاضرب عمراً ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين اما والما عشي آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء عقيباً قبلها لانه ليست في مركزها الاصل بل مؤخره من تقديم (قوله أو ضمير) أي مستتر أو بارز (قوله امام عرف الخ) خرج مانه آل وليست معرفة بخواله والذي (قوله مذكور في المطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله ولتعم دار المتقين الخ) ان قات المتقين جمع متق والمتكبر من جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدث أو اما هو بمعنى الثبوت فكذلك المشبهة آل فيه لا يعرف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للعرف بال ليتجه السؤال بل الماهی فيه هو الذي صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة للماهی فيه بل لنفس آل ولو قال مضاف للعرف بال كما عرفنا ولا بقوله امام عرفنا بال كان أولى ليخرج مامر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافاً للماهی فيه ولو بواسطة (قوله قد حكى الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً الى ضمير مافيه آل كقوله

* فعم اخوا الهيجا ونعم شهداها * قال الله مبنى فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازة قياساً فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذاً قلت الذي اجاز في الاضافة * الواهب لما تها الهيجا وبعدها * قياساً يلزمه ان يعجز هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وبعدها تابع المافيه آل ويعترف في التابع ما لا يعترف في غيره (قوله مقردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أي على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمراً حذف تفسيره (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه يبي في قال المرادى فقد حكى الاخفش أن ناساً من العرب يرفعون بهنم التكررة مفردة ومضافة وأجاز الخرمي أن يكون علماً كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوايد وهذا ونحوه مما يوم ظاهراً أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذاً ومؤولاً وكون المرفوع بعدهما فاعلاً هو عند القائل بغير علمتها وأما من يرى انها قال صاحب البسيط ينبغي أن يكون نابعاً للنعم أو بدلاً

السلام في نحو نعم رجل لا زيدو يحتمل أن يقال إن رجل لا يتميز من النسبة التي
تضمها نعم بمعنى المدح أو أي المدح من جهة الرجولة زيدو يحتمل أنه حال
والثاني أنه قدس ما ذكره في نعم الرجل جبرالود فيما استدلوا به من قوله ما هي
بنعم الولد أي ما هي بالمدح والولد فلعله سمى بروونه بالجرافان فرض أنهم يروونه
بالرفع فاعله مقطوع عما قبله أو تابع على المحل بحمل الباء الزائدة في الخبر أو المبتدأ
وكذا يقال في بنس العير ولينظر ماذا يقال في قول الرازي

صحبك أفع خير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

فعله إن جر طير لزم اتباع نعم بنكرة إذا التقدير حينئذ بالمدح طير ما كنه لا مانع
من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل أن جره بإضافة نعم اليه وبنعم بدل من خير
اتهمى والذي نقله عنهم أبو البقاء في المبتدئين أن ما بعده نعم وبنس مرفوع بهما كما
يرتفع بالمدح والذم موم وعليه لا اشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز في تنبيه ولا
جميع خلافا للسكوفين ونحو نعم رجلين ونعم وارجالا شاذ وذلك من أحكام هذا
الضمير ومما أنه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد إيهامه تعظيما
للعناء وانما نحو نعمهم قوم أنتم فشاذا وما التمييز فيجوز وسفقه نحو نعم رجل صالحا
زيدة نقله أبو حيان عن المبسط (قوله بتميز) يشترط أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم
شمس هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم
جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس
(قوله قابل لال) لأنه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحية لها فلا يفصح
بمثل وغيره وأفعال التفضيل وهذا يشكل على ما في نحو نعمها هي فانها تتميز عند
الاكثرين إلا أن يقال حلت محل ما قبل ال (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن
عصفور واختاره في التسهيل والسكاكية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في * جاوزت فلذاه اكتفى

ونص صيبويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فهم وانعمت شاذ (قوله بنس للظالمين
بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالنظر وهو كذلك ولا يفصل
بينهما بخبره لشدته احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأه) قطعة من بيت تيمه
لم تعروا نوبة * الاوكان لمرتاحها وزر * أي لخائفها (قوله فتأمل) امرأه بالتأمل
لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) في الرضى ولا يجوز
تأخير التمييز عن الخصوص وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر

باب النائب عن الفاعل *

هكذا ترجمه ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور

أو عطف بيان ونعم اسم براديه
المدح أو ما أفاضل المضم
فقد أشار إليه بقوله
(أو ضميرا) مفردا (مستترا)
وجوبا (مفعرا) لكونه
مهما (بتميز) بعده قابل
لال مذكور غالبا (مطابق)
ذلك التمييز (لخصوص)
بالمدح أو الذم أفرادا
وتد كبر أو فرعهما (نحو
بنس للظالمين بدلا) ونحو نعم
امرأه ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا زيدون
والخصوص بالمدح أو الذم
مبتدأ أو الجملة خبره تقدم
عليها أو حوالا رابط بينهما
العموم فيما إذا كان الفاعل
ظاهرا كما مر وكذا إذا
كان مضمرا فتأمل ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل
ولا بينه وبين التمييز فلا
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم
زيد رجلا ويجوز حذفه
لدليل نحو أنا وجدناه صابرا
نعم العبد أي أبوب

باب *

في ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان التائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره
والثاني ان المتصوب في قولك أعطى زيدا ديناراً يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي
لم يسم فاعله وليس مفعولاً لهم انتهى ونارعه الجوهرى بأن المفعول الذي لم يسم
فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث
لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة
الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف
الفاعل فتواضعا بالقوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعولاً لم يسم لانهم
يرون ان الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما
اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة فهو به زاهر أهل المعاني وعلى هذا فعبارة
أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فندفع بان كلامهم في المرفوعات وفيما
قاله أولاً وأيده بكلام أهل المعاني نظراً لا يتجنى على من للمعاني يعانى وذكر في المغنى
لبیان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انما أخصر والثاني انما أفصح في المراد
بالمعرب ينبغي أن يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم
لانها لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضح فموجودة أيضاً
(قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح بخوضه بزيد والمؤول بحرف
مصدرى يستحسن ماقت أى قيامه أو بغيره نحو لا يبالى أقت أم قد عدت وقوله
حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى
ملازمة والمراد فاعله الاصطلاحى فلا يشترط التعريف بنحو أن ثبت الربيع البعل
حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع
الى ما وقوله هو تأكيده للستتر فيه تنبيهاً على مكانه والضمير في مقامه يرجع الى فاعله
وخرج بذلك بقية الفاعيل التي نعلمها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله
بالغرض اللفظى والمعنوى فاشعرانه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم
يخط الغرض وادخل ابن مالك في الغرض المعنوى ليس بظاهر وان تبعه بعضهم
ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصح
باسم الفاعل لأن يحذف كيف وكل فعل يجوز ذلك أن يستند الى اسم الفاعل
المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سام وسام وهذا لا يعوزك في وقت ما
ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن التقي السبكي ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال
جاء جائى وان كان الجائى أخص من شئ لان جاء مستند الى الفاعل ومعرفة
المستند اليه سابقة على معرفة المستند فتعرف الجي فلا يبقى في الاسناد فائدة
والشئ قد لا يعرف بحقيقته قال ولده الهاء في العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد

وهو ما حذف فاعله وأقيم
هو مقامه (يحذف الفاعل)
الجهل به كسرق التماع
أو تعرض لافظي كسرق
الانظم أو مصدرى كانه عظيم
فنيوب عنه في أحكامه
كلها من وجوب الرفع

عليه أني أتوخوا به هريرة ودها وان لام لانتم * فان التشكيك في ذلك المعنى خاص
وكلامنا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص
بالتشكيك يمكن في كل موضع فصع قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل
المصدر لا يعوق في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن صابقة
لتحصل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال في عرف الخ أي متى عرف
الجبى وحديثه في جمع جاء علم ان هناك جائي أي شخص متصف بالجبى وحينئذ فلا
يبقى في الاسناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا
يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكان لافاضل أن يقول ان أراد
عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع
لا افادة نفسه لانه مستفيد بذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى
السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه أولا ففي سماع التركيب تستفيد بواسطة
الاسناد فيه ثبوت المسند افاعل مانع يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول
المقصود منه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا مبني على ما فهمه عن السبكي
من أن المراد بقوله في عرف الجبى المفهوم من المسند اليه فكانه أخذه من قوله
ومعرفة المسند اليه سابقه الخ وائس بمجته وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على
الدما مبنى في زعمه اندفاع نظير المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند
الخاص بالنظر لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا خروا وكذلك هنا
بأن يقال الجمل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف لجواز أن يعبر
عنه بأمر يشمله وصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن
يكون المراد الجمل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد
اشداه الابهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وإبراجع انتهى
ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجمل به عدم معرفته
ولعله أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انه احاصلة من سماع التركيب
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل (ما قوله

والتأخير من العامل أي وجوب التأخير من العامل عند جمهور البصريين (قوله
وتأنيث العامل تأنيثه) أي جواز أو وجوبه بان كان مؤنثا ولا بد نحو صرحت لان
الفاعل مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس يؤنث ولذا لم
يستثنه (قوله من الاحكام) أي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في باب
كصيرورته كالجزء منه فن للبيان لكن على تقديره مضاف (قوله أحسن من عبارة
الوضع) وهي فينبوب عنه في رفعه وهمدية وجوب التأخير من فعله واستحقاقه
للاقتضال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لأنه أدخل به في الاحكام
لان مما استنادا الفعل أو شبهه اليه بأن استند اليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما
وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لوقال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن
اذ كل من الثلاثة واجب والتبابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل
وهمدية لكن يرد على عبارته ههنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع
باسم الفعل وبالنظر والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع
النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر النخل خلاف وانه اذا قدم
الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا كان طرفا أو وعديه لا يكون
مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده
ولا يمتنع نيابة مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد
الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب
الخ) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينا وارضا رب زيد عمر احتي
أن بعضهم جوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كيجوز نصب وصف المرفوع راشدة
شبهه بالفعل في توقف فعل العمل عليه ما ولان غير المفعول به انما ينوب بعد أن
يقدم مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير ما لا لزوم بتقديم
الفرع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه
ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التسكيم به اذا مانع
من التسكيم بالمجاز مع امكان التسكيم بالحقيقة ثم لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول
به حقيقة والى غيره مجاز وجهه وذكرا لاسنادا اصفوى ما يقتضى ان الاسناد
الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك في سبيل المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاخفش بشرط
تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا
لم يخصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله سم رمضان) ظرف زمان متصرف
مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف ممكن متصرف مخصوص

والتأخير عن الفاعل
واستحقاقه للاقتضال به
وتأنيث العامل لتأنيثه
وامتناع حذفه وغير ذلك
من الاحكام للفاعل وهذه
العبارة لعدمها أحسن
من عبارته في الوضع
(مفعول به) اذا وجد هو
النائب عنه بالاصالة ولهذا
لا ينوب عنه غيره مع وجوده
نحو فقهى الامر كيتهم من
نحو قوله (فان لم يوجد) في اللفظ
(ف) ينوب عنه (ما) أي الذي
أو شيء (اختص وتصرف
من ظرف) زمانى أو مكانى
نحو سم رمضان وجلس
امام الامير والمتصرف
فما لم يعمل في الظرفية

بالإضافة (قوله وغيرها) كالأفعالية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرها ما
 كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما
 يأتي في المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذا الفعل لا يدل على خصوصية الوصف
 وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول ووضع في الثاني ويمتنع نيابة
 نحو عندك وعلك ونحوه وعوض لانهم فلا تصرف فلان تقع ولونابت لرفع
 وعن الانخس نياية غير المنصرف مع بقاءه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك
 كاللام والباء ومن لان المجرور به مفعول لاجله والجمه ور على منع نيابة خلافا
 للانخس وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول لاجله مبني على سؤال فكأنه من
 جملة أخرى وبهذا يعمل منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعول لاجله
 عند الجمه ور نظرا لانه لا يوافق المنقول عنه وانما هو مذهب ان الحجاب هذا
 ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابة * لان النائب
 ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام
 الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في
 المغني بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بحذف حالا أو صفة وأن لا يكون
 علة نحو خرج لا كرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مسألة الحال والصفة
 الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق
 بحذف على انه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعنا نظر الاصل في الحقيقة
 قال شيخنا ولم يبين كونه متصرفا يدبرهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص
 وهو محتمل نظر فقد صرح الرضي بمانصه وكذا يشترط الفائدة المتحددة في كل
 ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضربت شيئا وجلس مكانا أو زمان أو في موضع لان هذه
 الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متحددة في ذكرها انتهى فأنمل مجموع قوله
 وكذا يشترط الفائدة المتحددة في كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو في موضع اذ يعلم
 منه انه لا بد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى
 ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في
 المجرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الافية ما نصه والجاء المجرور شرطه أمران
 التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جرائها والاول الفائدة
 اما الاختصاص بالإضافة نحو سير بآيك أو بال نحو بال رجل أو بالوصف نحو رجل
 حسن أو بالعلية نحو سير بزيد أو بة بيد الفعل نحو سير في طريق سير اشد أو لم أر
 أحدا ذكر شرطي الجارية المجرور لأن ابن الناطم أطلق اشتراط التخصيص أو
 التقيد المذكور بن قمت الطرف والمصدر والمجرور ولا يرى ذلك في المصدر بل

وغیرها والاختصاص
 بعلیة أو إضافة أو غیرهما
 (أو مجرور) بحرف لغير
 تعلیل نحو والماء في
 أيديهم ومعنى كونه متصرفا
 أنه لا يلزم الجارله وجها
 واحد في الاستعمال كذا
 وارب وماخص بقسم
 أو استثناء

والكوفيين وقال ابن مالك
النائب الجرح مع مجروره
وفي الارتشاف أنه لم يقل به
أحد وقال الفراء النائب
الجرح فقط وهو بعيد
اذا الحرف لاحظ له في
الاعراب لا انقطاع ولا محلا
(أو مصدر) نحو فاذا انفج في
الصور نفخة واحدة
والمصرف منه ما فرق
النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ثا
من الاختصاص كتحديد
العدد وكونه اسم نوع وأنهم
عطفه هذه الاشياء بأوليه
لأولوية لبعض منها على
بعض واختار في الجامع
تبع الابن عصفورا ولوية
المصدر وفهم من تخصيصه
النباية بما ذكر أنه لا يجوز
نباية الحال ولا التمييز ولا
المستثنى ولا المفعول له ولا
المفعول معه ومن في قوله
من ظرف للبيان وقد أشار
الى ما لا تنافي النباية بدونه
بقوله (و يضم أول الفعل)
المصرف عند اعادة اسناده
الى النائب لفظا أو تقدير
(مطابقا) أي ماضيا كان
أو مضارعا ثانيا أو رباعيا
مجردا أو مضريدا (وشاركه)

لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا
من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال انه عبر
بالمجرور عن الجرح تسمية لكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أسلى أو
زائد نحو ما ضرب من أحد أو علم أن هذه الاقوال تخبري بها في نحو مررت بزيد كما
قاله الدماني (قوله مع مجروره) معناه الجرح والمجرور لأنه الذي قاله ابن
مالك في التمهيد فلما لم يجز و هو النائب بالاصالة والجرح تابع له كما تقتضيه
مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على أصالة الجرح في النباية عنده اقتضاره
في الاقضية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا أصالته
لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجرح فقط) بناء على قوله ان الباء في مررت بزيد في
موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سيرا حيث
سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فرق النصب الخ) بخلاف
ما لزم النصب على المصدر بنحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب
فعله المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله اعدم تصرفه ومنه معاذ الله وخاتمت
(قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو به نحو ما ضرب الضرب أي المفعول
بخلاف المهم بنحو سير سيرا فيمتنع لعدم الفائدة فلا فادولو بوصف محذوف جازت
نبايته في التمهيد أي أجازوا سير سيرا بتقدير الصفة أي واحد وفي نكت المصنف على
الاقضية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لأنه قد يكون
المراد الابهام فينبوب قال تعالى فن عفى له من أخيه شيء أي نوع ثامن أنواع العفو
وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين
الاختصاص أو تقدير الفعل فلا بد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة
بتعقيد الفعل لا يطرد بدليل اعتد في زيد أمر وأثبت له شيء ومرة عن المصنف
انه لا بد من كون المصدر مائة فلا يكفي التعقيد وفي شرح الشذور كلام يتعلق
بالآية يبرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة
شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تشكيك شيء
من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن ليسكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا
للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون
حالا من شيء (قوله باو) أي الدالة على مطابق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول
الفعل اليه بنفسه والمساوية بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أي مع كونه في
مقام بيان النائب والافالض على الشيء لا يفي ما عداه (قوله انه لا يجوز نباية الحال)
أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا غير المصدر وخالف في التمييز الكسائي

(نحو انطلق) واستخرج ج
(ويفتح ما قبل آخره انظرا)
أو تقدير ان كان مضارعا
مجردا أو مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا ان كان أوله مضموما
في الاصل (ويكسر) كذلك
(ان كان مضيا كضرب)
زيد بضم أوله وكسر ما قبل
آخره ويضرب عمر و بضم
أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر
وأما الفعل الجامد فلا يبنى
للنائب اتفاقا وفي كان وكاد
وأخواتهما خلاف مذهب
الجمهور الجواز وعليه فلا يصح
أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا
انها تعمل في الظروف أقيم
والاعتين ضمير المصدر ولم
يتعرض لرفع النائب اذا
كان اسما ذكر في الجامع
أنه لا يغير اذا كان مصدرا
ويحول اسم الفاعل الى اسم
المفعول (ولان في) فاء الفعل

ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومبر بعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز
عند البصريين نيابة الفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتمدة)
انظر ما معني الاعتقاد وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعنى رمسه
أي ستره فاما زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس بهذا الفعل حال الوقف باسم الحب
المعروف لان الظاهر انه مضموم النساء والميم (قوله تعلم وتضروب) التاء في الأول
للاطارعة وفي الثاني غيرها (قوله مجرد أو مزيدا فيه) فيه نظرا لان المضارع لا يكون
الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف
وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها معتمدة الى التكلم أبدا كما
قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) نظره استواء بابهم ما في الخلاف وليس
كذلك قال في الارشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز
بنيائه للمفعول الا السكاسي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى
المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له
وللسكاسي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آ واحد
(قوله ومعني الاشمام الخ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التمهيد
(قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذف حركة العين لاستعقال السكسة على حرف
علة بعد ضمة فحذفت السكسة وسلمت الواو اسكونها بعد حركة تجانسها وقلت الياء
واو اسكونها انضمة في ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله
حوكت الخ) صدر بيت عجزة * تحتبط الشوك ولا تنسك * الحياكة
النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره و رداءه وكذا فيهما بعده والثوب
اذا نسج على نيرين كان أصفقا واصفا قتها تحتبط الشوك ولا يؤثر في (قوله ليت
الخ) عجزييت صدره * ليت وهل ينع شأيت * وشبا باسم ليت الأولى
وجملة نوع خبرها وليت الثانية فاعل يرفع والثالثة توكيد للأولى ولا عمل لها

ا ا يس في الثلاثي المعتل العين (نحو قول) بماعينه او (وباع) بماعينه ياء (السكس
مخلصا) نحو قيل ويبيع والاصل قول ويبيع نقلت حركة العين لاستعقالها الي ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء
اسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني اسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والسكس مشما ضما)
تبنيها على أن الضم هو الاصل ومعني الاشمام هنا شوب السكس شأ من صوت الضمة ولا تعبر الياء وهذا قيل ينبغي
أن يسمى روماع أن الفراء قد عبره وهذه اللغة الوسطى وما قرأ ابن جابر والسكاسي في قبل وغبض (والضم مخلصا)
نحو قول ربوع بحذف حركة العين وقاب الباء واسكونها وانضمها ما قبلها ومنه قوله * حوكت على نيرين ان تذخلك
وقوله * ليت شبا يابو عفا شريت * وهذه لغة ضعيفة وظاهرا لطلاقة جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل
لبس وهو مذهب سيوري وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
بأحد الوجهين الثلاثة اجتنبت

والجمله معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيأ مفعول مطلق أى زعمنا شيأ لا مفعول
به خلافا للعنى (قوله كبرت وعفت) والاصل يا عنى عمر ورواقتى عن كذا ثم
بنيا للمفعول وأبدل من ياء المنكسمة تاء لاشتراكهما فى الدلالة على المنكسمة فلو قيل
عفت بالسكسمة وعفت بالضم لتروهم انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فحين فهم ما
الاشتماع أو الضم فى الاول والكسر فى الثانى (قوله نحو اختاروا نفاذ) يمكن
ادخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما اعتلت عينه وهو ثلاثى أو على
افتعل أو وانفعل

باب الاشتغال

(قوله أن يتقدم اسم) اراد به الجنس فبشمل الواحد والا كثر قال الرضى وقد
يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربته أى اهنت زيداً
ضربت أخاه وزيد أخاه غلامه ضربته أى لابت زيداً أهنت أخاه ضربت
غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز أن كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول
عنه فلو كان الناصب لالا كثر فعلا واحداً مقدراً امتنع الاعتدال لاختش كما بينه
الشاطبى (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيداً لان العامل لم يتأخر
والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل أن نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع
فهو مبتدأ خبره ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفاً وهو
هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها وان يكون عاملاً وان يكون
صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لوقال أو لا به
لكان أولى ليتناول نحو زيد امرت به ويتبادر من الشغل عن الشئ احتياجه اليه
فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد فى الدار فأكرمه وجوز عمل ذلك العامل فيما
قبله والالم يكن الضمير أو لا به شاغلاً به بحيث لو فرغ من الضمير أو لا به عمل
فى الاسم المتقدم فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لذاته كفعول التعجب وأفعول التفضيل
والصفة المشبهة واسم الفعل فانما لا تصح أن تطلب المتقدم وقصة ذلك ان الاشتغال
لا يحرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر
فيه ذاتى ويؤيده انه لما قال فى المعنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر
عاملاً قال الدمامى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى باب
الاشتغال انتهى فأفاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده
قول التوضيح فى التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كما فى
المنصوب لكن سابقاً ان الشارح يقول ان الاشتغال يحرى فى المرفوعات وصريح
به السبوطى فى التكملة وغيرها ويوافقه قول التسهيل وان رفع المشغول ضمير

كجاءت وعفت مبنيين
للمفعول فلا يجوز عنده
الكسر فى الاول ولا الضم
فى الثانى وخبر به فى الجامع
ومثل قال وباع نحو اختار
ونفاذ على عمل عينه
باب الاشتغال
أى اشتغال العامل عن
العمل وهو أن يتقدم اسم
ويتأخر عنه عامل مشغول
عن العمل فيه بالعمل فى
ضميره

شأغله الخ وحيدته فالتعريف المتقدم خاص بالاستغفال في المنصوبات ومراد
الشارح بالعمل وإن أطلقه فعمل النصب كما صرح به غيره واشترط صحة عمل
المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لولم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطاقا كما قرئناه والآخر ج مسائل
وبخوب الرفع لكن الشارح ذكر انما التماسا ذكرت فقه وان الضابط غير صادق
عليها فانه كانه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع
للمصنف في الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين
هذه لكن يرد عليهم قول الالفية

وسوفي ذا الباب بوصفا ذا عمل * بالعمل ان لم يك مانع حصل

اذهوا احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا
أن يقال التقييد اجماع النصب لا يكونه من الاشتغال قال المحشي وترك من الشروط
اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لا خارج زيدا جلست مكانه فلا يجوز
لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى
وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلست
لا يمكن أن يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بان العج انه لا يشترط اتحاد جهة
النصب في المشغول به والمشغول عنه لان الاختفش حكى في الاوسط عن العرب
أزيدا جلست فندة قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون
المشغول جائزا للعمل فيما قبله (قوله أو ملاسه) أي ملاس ضميره بأن يعمل في
مضاف الى ضميره نحو زيد اضر بهت أخاه أو غير ذلك كافي التوضيح (قوله اعمل
هو) أي ان لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أي ان منع مانع (قوله والمراد بالعمل الخ)
لا حاجة لذلك لعدم مخالفة (قوله اعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر
جملة والاصل فيه الافراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية
الصدر فعالية المحرز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل
الظاهر المؤخر على كونه مانعا غير عامل في الضمير ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه
البحر في الجر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا لا بحرف
الجر وأيضا لا يمكن الانغاء في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيد
ضربت غلاما رجل يحبه وقال الثراء الفعل عامل في الاسم والضمير معا ورد
بلزوم تعدى المتعدي لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم لاقواعد وقيل غير ذلك (قوله
الاسمانع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدرة نحو أيم ضربته أولانه
يلزم على تقديمه الفصل بين أوالا فاعنحو وأما ثودفهديناهم في قراءة النصب

أو ملاسه لولا ذلك لعدم
هو أو مناسبه فيه والمراد
بالعامل هنا ما يجوز عمله
فيما قبله ثم الاسم السابق
بحسب الاعراب على خمسة
أقسام ما يرجع رفعه على
نصبه وما يرجع نصبه
وما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يستوي فيه الامران
هكذا ذكره النحويون
وتبعهم المصنف شرع في
بيانها بقوله (يجوز في نحو
زيد ضربته أو زيد ضربت
به أو زيد اضر بهت أخاه)
أو رجلا يحبه (رفع زيد)
بالابتداء وهو الراجح لعدم
احتياجه الى تقدير (فالجمله)
في محل رفع على أنها (خبره)
والرابط بينهما الضمير وجمله
الكلام حقيقته اسمية ذات
وجهين (ونصبه باضمار)
عامل على الاصح موافق
لما ذكره كورافظا ومعنى أو معنى
فقط مقدم على الاسم الا
لما منع فيقول في المثال الأول
(ضربت) فيقال ضربت زيدا
ضربتة لعدم المانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور يزيد مثلاً وهو محاذاته وقت السير فيه مدق حينئذ على المحاذي انه ماز بزيد لا يجاوز وكيف يكون المرور وهو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل هذا الجدار وهذا الجدارا

ويجيب بأن المفهوم من المرور المعدي بالبإيرادف المجاوزة بخلاف المعدي بعلى كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمنازع في الأول صناعى وفي الثاني معنوى ويقدر في زيد امررت بأخيه لابت لا جاوزت وفي زيد اضربت عسدها كمرمت زيدا ضربت عسدها والمنازع فيها معنوى كالقول وقس على ذلك قال في المغنى وليس المنازعان في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى انه لا منافع في زيد اشكرت له لان شكرك يتعدى بالجوارى بنفسه وكذا مسألة الظرف نحو يوم الجمعة صحت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا لا منافع في نحو زيد أهنئت أخاه لان أهنئت أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي الثالث أهنئت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظراً لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى مدل عليه اللفظ بالمطابقة أرى الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر في المثال الأول ضربت وفي بقية الصور من معناه أولاً لازمه أو قال من مناسب كان وانما والمراد الزوم العادى العرفى فلا يرد انه لا لازم بين ضرب شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا أو أكرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدّر ضربت زيدا ضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أو رجلاً لا يجبه) أشار به الى أن العاقبة كما يحصل بالاسم الشاغل تحصل بتتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبى نعماً كالتمثال لان الهاء من يجبه حصل بها الربط أو بياناً نحو زيد اضربت عمراً أخاه اذا لم يجعل الاخ بدلاً أو نسقاً بالواو وخاصة بشرط أن لا يعاد العامل كفى التسهيل نحو زيد اضربت عمراً أو أخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو اطلاق الجمع في المفردات فلا سمان أو الاسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع لكن اطلاق الرضى العاطف واستظهره الحقيقد وفي القصريات ان بعض أصحابنا يميزه مع إعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيداً لاوياً وان سمي بيه لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البديل مبنى على ان عامل البديل غير عامل البديل منه على كلام فيه والافهوكالبين قال في التصريح وبقى من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدأ فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا في المعنوى وأما اللفظى فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت)
فيقال جاوزت زيدا امررت
به اذا لا يصل مرت الى
الاسم بنفسه (و) في الثالث
(أهنئت) فيقال أهنئت زيدا
ضربت أخاه أو رجلاً لا يجبه
لأن من ضرب به قد بدأه
زيداً لا اسم في هذه الامثلة
منه وبالعوامل مضمرة
(واجبة الحذف) لان
المذكور عوض من المذكر

ما سلف من القصبات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه التقض بقوله تعالى اني
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا
 الباب لان الجملة الثانية لم تأت بالمجرد التفسير بل أتت بالتبيين الجملة الاولى قبل
 تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علت زيدا علمته كاتبا
 ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بمفسر السنين عوضا عن
 المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندي عبيد أي ذهب رقول بعضهم ان الاولى التعليل
 بالاختراز عن العبث لا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم
 المذكور نحو أهت زيدا ضمير بت أخاه فالاولى التعليل بما يعبر جميع افراد الباب
 (قوله لكونها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح
 كما ينسب في المعنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تعمى في
 الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل حملها تفسير وقديقال الظاهر ان المفسر بكسر
 السين الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون
 جزئها لا محل له الا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزء فيه لا فعل وحده لا الجملة
 بأسرها (قوله فان لم يصلح كما في رجلا كرمته) لكونه مذكورة غير مخصصة (قوله
 خلافا للفارسي) فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابنته عوها انه منصوب على
 شرطية التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي
 يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء
 فتأمل وقد بين في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أي على
 من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن
 الشجري رد عليه فراجع به يعلم ما في قول المحشي ان أبا علي أجاز النصب على
 الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أي بنفسه أو غيره لا فرق بين
 طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له أولا يعذبه والياء
 في بصيغة اللامسة (قوله بل منعه بعضهم) أي واذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف
 فيه فالخالف بالمتفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر
 المبتدأ على ما مر في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال
 مقدر كما لا يخفى امكن السؤال لا يجبه لان أفعال في التعجب لا يدل على الطلب كما
 يأتي في بابها وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبنى على الظاهر (قوله في محل رفع)
 أي على الفاعلية وزيدت الباء لاصح للاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا
 ان قلت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
 عاملا (قوله وأما نحو لا ارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (قوله
 موضع للجملة) التي هي
 (بعده) من الاعراب لكونها
 مفسرة وجملة الكلام حينئذ
 فعليه ومحل جواز الوجهين
 صلاحية الاسم السابق
 للابتداء كما مر فان لم يصلح
 كما في نحو رجلا كرمته
 تعين نصبه خلافا للفارسي
 (ويترجح النصب) على
 الرفع (في نحو زيد اضربه)
 أولا تضربه عما الفعل
 المشغول ذو طلب ولو بصيغة
 الخبر وانما رجع (لطلب)
 الواقع بعد الاسم اذ في الرفع
 الاخبار بالطلب عن المبتدأ
 وهو خلاف القياس بل منعه
 بعضهم وأول ما ورد من ذلك
 وانما وجب الرفع في نحو
 زيد احسن به لان الضمير في
 محل رفع (و) ام نحو
 واسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما فانما جمعت
 اقراء البعثة على الرفع فيه
 مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجع قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان
 لم يكن ممنوعاً وغير واقع أو قليل الوقوع جداً وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد
 عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآية أنه لا يمنع اجماع القراء على أحد
 الجائزين وان كان مرجوحاً لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت
 الشمس لتكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي، بالافاضل (قوله متأول) أي عند سيبويه بما
 ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فانه صار الشارح على تأويل
 سيبويه وهو يومهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على
 حذف الخبر) يجوز الالهي فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذا بيان حكم
 السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة
 لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وإذا كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى بشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل
 بالخبر بحيث لم يشغل به غيره ^{من نفسه} السابق (قوله في نحو هذا) أي مما
 لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته ^{أخيه} السابقة (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت
 المرفوعة فعل بالقوة والرجل أقوى ^{بأنه} منظر لا يدوم السارق والزانية فعل بالشهوة
 والمرأة أكثر شهوة فقدمت الزانية (نفسه) أي للاسم السابق وفيه
 مسابحة اذ المعطوف عليه انما هو الجاء ^{كانت الاله} كما يأتي وأطلق العاطف في مثل
 الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أي مصدرية بفعل وكالفعل الصفة
 الناصبة للفعل لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمراً وهذا ينافيها
 بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التمجيدية نحو
 أحسن بزيدهم ويضربه لكونه فعل التمجيد لجموده وتجرده عن العوارض
 لاحقاً بالاسماء واعتراض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه
 لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيدهم
 والله أحسنه مع أنهما يضر به استعمل في انشاء التخزين والتخسر على أنه مبني
 على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والشهور خلافه قال العصام وما أظنه
 ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملة من مقول القول نحو قال زيد عمر وقائم بكر
 اضربه فإنه ليس المعطوف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى
 يتفاوت الاسمى والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما ممولان ولا تفاوت في
 المقولية بين الاشياء (قوله لان ما الخ) لكونها من الحرuf التي يتبدأ بها الكلام
 فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجح رفعه قبل اهدم احتياجه
 الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد ما أن الواو والهاء علم اللام تشاف

متأول) عند سيبويه على
 حذف الخبر والمضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه والتقدير
 مما يتلى عليكم حكم السارق
 والسارفة ثم استؤنف
 الحكم وذلك لان الفاء
 لا تدخل عنده في الخبر في
 نحو هذا ومثله الزانية
 والزاني فاجلدوا (و) ترجع
 أيضاً في نحو والانعام خلفها
 لكم) بعد خلق الانسان من
 نقطة مما الاسم السابق
 واقع بعد عاطفه على جملة
 فعلية ولم يفصل ذلك
 العاطف بأما وانما رج
 (للتناسب) بين المعطوف
 والمعطوف عليه بعطف جملة
 فعلية على مثالها وهو أولى
 من التخالف فان فعل مما
 قبله بأمثلة نحو قام زيد وأما
 عمرو فأكثر ترجيح الرفع
 لان أمثلة قطع ما بعدها مما
 قبلها واحتي واسكن وبل

فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح النصب نحو وأما
زيدا فاعلم كرمه والاستوى الامران لتقابل المرححين بلا مرجح ثالث لا جدهما عند
بعض أو ترجيح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخر وفي حكم
أما إذا الفجائية نحو رأيت عبدا لله وإذا زيد اضرب به عمر وفان اذا من ادوات
الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف)
انما قال كالعاطف لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا
فعل فعملت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت
القوم حتى زيد اضربه) هذا مرجح في أن المصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر
لا معطوف على المصوب قبلها خلافا لمرحواه في قوله والراذ حتى زله
ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قلله الاقاضي قال الشهاب الاقاضي قد يجاب
بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لا مكان محل ألقاها على التوكيد لقوله
ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم
حتى زيد اضربته حتى حرف ابتداء فلما واما في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت
العاطفة فاعطى تأنيها ما يعطى تالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيد اضربه
فلا جود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربه موقدا فلو قلت ضربت
زيدا حتى عمرو ضربه تعين رفع عمرو ون وال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة
اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فأنت تراه جعل الاجود هنا العطف
وجعل جملة ضربه موقدا وما عترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد
والتأسيس فالجمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا يمكن يجعل النصب هنا من
باب الاشتمال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت
ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق بقي
أن تعين الرفع في ضرب زيد حتى عمرو اضربه موقدا فلو نظر لانه اذا كان حتى
الابتدائية مختصة بالاسماء يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن
ترجيحه وقد جوزه ورجمه والافعال المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى
داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله
كان ولا التافيتين) أي ولا بد ان يكون التاني أحد هذه الثلاثة كما في التوضيح
لان غيرهما لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع ليكن في الشعر فالاول كليس والتاني
كقوله

ظننت فقيرا اذا غني ثم ثلثته * فلم ذار جاء القم غير واهب

أراد فلم ألق ذار جاء الله وفي التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

* كما عطف حتى زيد اضربه
القوم حتى زيد اضربه
في الأوضح (و) يترجح أيضا
في نحو (أشبهت) تأنيها
تبعه وما زيد اضربه
الاسم السابق واقع به
فعل دخول على الفعل
كان ولا التافيتين وحيث

مجردة من مانحو حيث
زيدا تلقاه فأكرمهم وانما
رجح (الغلبة) ونوع
(القول) بعده مرة
الاستفهام وما الثانية نعم
ان فصل بين الاسم والهمزة
بغير طرف نحو أنت زيد
تضربه فالختار الرفع
ويترجح النصب أيضا اذا
وقع الاسم السابق جوابا
لاستفهام منصوب كزيد
ضربه جوابا لمن قال أيهم
ضربت أو من ضربت أو كان
رفعهم أو أنهم أن الفعل
المتنقل بالضمير صفة لما
قبله نحو أنا كل شيء خلقناه
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع
نصبه

لم ولما وان في الرضى أن لم ولما وان مختصة بالضاير ولا بقدر معمولها
في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوبا لأنه يكفي
هو بصدده وفي وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله بمجردة من
لانما تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يلزم ما غالب الا فلو فان اقترنت بما صارت
شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح المكارم
أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون
بدون ما قبله راجع (قوله الغلبة دخول الفعل بعده مرة الاستفهام) . وانما لم يجب
دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب رهم يتوسعون في الامهات
(قوله فالختار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت
مبتدأ كما هو رأى - يسويه رجع الاخفش النصب وهو مبني على قوله ان الضمير
فاعل فعل محذوف وانفصل بعده حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق
الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أي فأنت تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال
في الاسمية (قوله أو كن رفعه يومهم الخ) انما قال يومهم دون بليس لان الرفع
لا يستلزم البس لانه يمكن رفع البس بغير سنة وترجح النصب لا غناؤه عن تكاف
القرينة ولو كان في الرفع ليس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو أنا كل شيء
خلقناه الخ) قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمال خلقه انما ان يكون خبره له
فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو
مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقنا صفة شئ ويقدر خبر كل
والاختصاص بالصفة يومهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي
الخلقومية المنسوبة له فالخلقومية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر يومهم أن ثم
مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وهذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية
لا يرام الرفع الصفة المحلة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل
خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه
اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل
شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شيء قدير لان معناه أنه قادر على
كل ممكن غير متناه ففني كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقناه والخير كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذا فظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس
مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على

فلا يمكن أن يكون الرفع أرجح إذا لم يلب لغيره ولا مسوى (قوله لان الصفة لا تفعل أي زيد أنها تكون خلقاً ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فتحو كل رجل ضربته بفتح - ا ر ان علقته في الدار ضربته صح أيضاً فيه الاشتغال وان علقته نحو حذف أمربه امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ مضافة (قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) أي الإباب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن العامل المنصوب اما المرفوعات على شريطة تصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملاً كما صرح به المصنف في شرح المعنى في بحث اذا واغترض على الغنى في بحث حيث لا يمام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصاً بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو له مل الخ و يحتاج لافرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلاً على المحذوف من غير تعويض كما في شرح التسهيل لصفته وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه اذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بتفسير المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالنا كيد بأحد التوئين وم هذا يندفع كثير من التشبيه فاحفظه فان قيل الاسم المشغول بالضمير حال عمله في الضمير لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف يفسر عاملاً المراد أخذ من التعريف وقولهم لولا هو الخ ما لا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل يجب أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى عمر اتلقه الخ) وجه الجزم في تلقه مع أنه ليس بياناً ولا دليلاً ولا فعل شرط انه مفسر للعجز وم فأعطى حكمه (قوله هل زيداً حدثته) فيه نظر لما يأتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل ذملاً فلا يرد انه اذا كان بعد فعل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيداً ناضربه لا يتعين نصب الاسم الذي يامانهم ليس في كلامه اشعار يقع هل زيداً ضربته وكلام الرضى صريح في قبحه (قوله فلوجاز الرفع الخ) أي على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب النصب فلا ينافي جواز رفعه على النافعية بفعل مضمر مطاوع للظاهر أما لفظي كافي * لا تجزعي ان من نفس اهله كتمه * في رواية رفع من نفس أي ان هلك من نفس أو معنوى كافي * لا تجزعي ان نفس اتاها حمامها * أي ان هلكت أو ماتت نفس اذا ذاك لازم لآتاها حمامها (قوله الا في الشعر) استشكاه اللقاني بقوله تعالى وأما عود فهدى بهم بنصب ثم ودفعه منصوب على الاشتغال بقدرة هذه وأما من أدوات الشرط كالأخفى وقال الشهاب القاسمي يجب باستثناء ذلك بدليل أن الفعل الذي يشترط أن يلها هو الشرط وشرط أمم محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب أمافيا قبالها اذا كان من بعض اجزاء الجزاء كما

لان الصفة لا تفعل
في الموصوف وما لا يعمل
لا يفسر عاملاً كما أنشأنا في
ذلك أول السبب (ويجب)
النصب اذا وقع الاسم السابق
بعده ما يختص بالفعل كما
اذا وقع بعد أداة شرط
(في نحو) ان (زيداً اقبت)
فأكرمته (ومتى عمر اتلقه)
فأحسن اليه أو أداة
تخصيض كما في نحو ألا عمراً
أمنتته (وهل زيداً أكرمته)
أو أداة استفهام غير
الهمزة نحو هل زيداً حدثته
وانما وجب (لوجوه) أي
لوجوب وقوع الفعل بعد
هذه الأدوات فلوجاز الرفع
لخرجت عن اختصاصها
بالأفعال وصرح في الاوضح
بأن أدوات الاستفهام أي
غير الهمزة وأدوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدهما
الا في الشعر الا اذا كانت
أداة الشرط اذا

مطلقاً أو أن والفعل ماض
 فيقع في الكلام (ويجب الرفع)
 على الابتداء إذا وقع الاسم
 بعد ما يختص بالابتداء كذا
 الفجائية كما (في نحو)
 خرجت فإذا زيد يضربه
 همرو) لأن إذا الفجائية
 لا يلزم الامة ابتداء أو خبر نحو
 إذا لهم مكر فلا يجوز
 النصب بفعل مضمر
 (لامتناعه) أي لا متناع
 ونوع الفعل بعدها وهذا
 قدره ملحق الخبر بعدها
 اسماً كما مر في باب المبتدا
 وكذا يجب الرفع إذا وقع
 الفعل المشتغل بالضمير
 بعد ماله صدر الكلام
 كلاً استفهام وما النافية
 وأدوات الشرط نحو زيد
 هل أكرمه وعمر وما صوته
 وخالد إن رأيت أكرمه
 لأن ماله صدر الكلام
 لا يعمل ما بعده فيما قبله
 وما لا يعمل لا يفسر عاملاً
 وذكره لهذا القسم افادة
 لتمام التسمية وإن كان ليس
 من هذا الباب لعدم صدق
 ضابط الباب عليه كما قاله
 في الأوضح (ويستويان)
 أي الرفع والنصب إذا وقع
 الاسم

يشوه في مجتأ ما فأنظره ويحتمل أنه جرى على أن أماً ليست اداة شرط
 في عروس الافراح عن شجته أي حيان ونصير جمع جمع بانهم شارب شرط
 تضمن المعنى الشرط لا باعتبار انهما وشوؤه ولا إضافة لادنى ملازمة
 مطلقاً) أي سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أي
 أو معنى نحو أن زيداً لم تلقه فأنظره (قوله في الكلام) أي في نثر الكلام
 كذا الفجائية) أي على الأصح وقبل يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا ما
 وهو ظاهر كلام سيويو به ومشي عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانهم لا يلزم المبتدأ
 بعدها ما مشكل لأن يريد الزوم في غير كيب الاضمار على شرطية التفسير أو يرى
 به غلبة الوقوع وقبل يجوز في نحو فإذا زيداً فذكر به همرو والمنع بدون قد وجه
 المصنف بأن التزام الاسم معهما انما هو لافرق بينهما وبين الشرطية المختصة
 بالفعلية وقد يحصل بينهما الفرق إذا تقرر الشرطية بها (قوله لا يلزم الامة ابتداء
 أو خبر) أي أو ان المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المسكورة لأن الكلام معهما مجتمعة مية بل
 وخبر والمراد لا يلزم الفعل ظاهر ولا مضمر واجاز العرفاني إيلاء المضمر إذا لزم
 الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيت أكرمه) ينبغي
 أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع الجزوم لا الأمر ولا الفكان يجب فأكرمه
 بالفاء (قوله كلاً استفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه ادوات العرض
 والتخصيص والتمني بالاختلاف الجزولي حيث جعل توسط التخصيص وأخويه
 قرينة تجمع بها النصب أو يمنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كان
 المفتوحة قال الرضي وأما ان المفتوحة فانه وإن لم يجب تصديرها لكن لا يعمل
 ما بعدها فيما قبلها واعلم انه يتبادر من كلامه ان بقية الحرف النافية لا تكون كما
 وهو كذلك الآن ولا على خلاف مروفي الرضي وكذا أي من الواجب التصدير ما
 وإن من جملة حروف النفي بخلاف لم ولن ولا إذا العامل قد يخطأ ما قال

قد أصبحت أم الخبار تدعى * على تنبها كالم أصنع

بروي برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظراً الى كونها النفي الى جهة
 صدر الكلام وأداة الاستعانة نحو زيداً يضربه لا يعمل ما بعده ما فيها
 قبلها ولهذا رجع على من زعم في وان كلاً ليسا بوفيهن كون ان نافية واللام من لمسا معي
 الا وكلاً منصوباً بخلاف يفسره لبوفيهن وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله اكرم
 صدق ضابط الباب الخ) لانه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من
 الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يتقدم عدم صدق
 الضابط بكون العامل لو فرغ لانه قد تقدم نصبه فإذا قد شرنا فيما لم يلف بان المراد

فلا معنى لعمل في ذاته لا مطلقا (قوله بعد عطف) أى أو ما هو بمنزلة وهو حتى
 زيد فإنه يمكن (قوله غير مفصول باما) احتراز عن زيد قام وأما عمرو فأكرمه فان
 بعض فيه راجع ولا أثر للعطف ومجمله كما هو خذ ما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب
 أما إن يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظرا الفصل إذا الفعائية فان تسمية
 الإبدال بمفعولهم وجوب الرفع وبعضهم تركه (قوله ذات وجهين) أى اسمية
 لعدم رفعية الجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب
 عمرو وبكر أكرمه بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكر
 أكرمه لان مشابهة للفعل غير تامه وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير
 تعجبية) احتراز عن التعجبية فتوما أحسن زيد وعمرو أكرمه فلا أثر للعطف
 على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومروجه ومافيه (قوله لاجله) أو
 فعمرو أكرمه فالرابط اما الضمير من لاجله أو المفعول المفيدة للسمية (قوله ولا
 مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالأصل الذى هو السلامة من الحذف ورض
 بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهى معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجاحى فان
 قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبرى أيضا قرينة غير مفصلة عنها
 قلناه ذابا اعتبارا انتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب بانتهى واعترضه
 العصام فراجع بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتبع اذا عطف مفردات الجملة
 الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق
 بعد الآن يقال بتقدير النصب تعين القرب بتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون
 حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على
 معمولى عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد مجتدا
 المعطوف عليها (قوله جزم به في الجامع) أى تبعاً للتسهيل حيث قال وانولى
 العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية المصدر فعلية الجز استوى الرفع والنصب
 مطلقا خلافاً للاختلاف ومن وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف
 خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قد ترناه منازل
 قرأاً لرميان وأبو عمرو بالرفع والباقيون بالنصب وهى في النصب معطوفة على
 تجرى من قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها وليس في الجملة المعطوفة
 ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء وهى معطوفة على
 يجرد ان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على
 النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أى لانه لا يجوز العطف على الصغرى
 لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويتنع عليه والواجب

بعد عطف غير مفصول باما
 مسبوق بجملة ذات وجهين
 غير تعجبية كما (في نحو زيد
 قام وعمرو أكرمه) لاجله
 أو فعمرو أكرمه فيجوز في
 عمرو والرفع والنصب (للكفاية)
 الحاصل على كل تقدير لان
 الجملة الاولى اسمية المصدر
 فعلية الجز فان راعيت
 مصدرها رفعت وان راعيت
 مجزها نصبت فالتساكل
 بين المتعاطفين حاصل على
 كلا التقديرين ولا مرجح
 وظاهره تنبيهه بما ذكرناه
 لا يشترط في الجملة المعطوفة
 وجود رابط يربطها
 بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
 في الجامع حيث قال ولا
 يشترط الرابط ان نصب
 وقفا سيبويه والفارسي
 لكن خالف في أو ضمه فجزم
 بشرط ذلك ومنع النصب
 في نحو المثال المذكور اهدم
 الرابط

تبعاً للاخفش والسيرافي

قال وهو المختار (وليس

منه) أي من باب الاشتغال

(وكل شيء فعلوه في الزبر)

أي المكتبة لعدم صحة

نشاط العامل على ما قبله

اذلومح لكان تقديره فعلوا

كل شيء في الزبر وهو باطل

فرفع كل واجب على الابتداء

وجملة فعلوه في موضع رفع صفة

كل أو في موضع جر صفة لشيء

وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل

شيء منقول لهم ثابت في الزبر

(و) كذا ليس منه (أريد

ذهب) به البناء للمول وفاقا

للسيويه لعدم صدق نشاط

الباب عليه اذلومح نشاط العامل

على ما قبله لامتناع أعماله

النصب فيه فرفع زيد واجب

أما على الابتداء أو على افتعال

فعل تقديره أذهب زيد

ذهب به ولم ينبه على هذا في

الشرح (نقطة) الاشتغال

كما يجري في النصب يجري في

الرفع بأن يكون الرفع على

الابتداء أو على الفاعلية

باعتبار فعل ويأتي فيه الأقسام

الخمس مذكرة في الأوضح

والجامع وابن مالك في التسهيل

والكافية الكبرى فيجب

الابتداء في نحو خرجت فاذا

زيد يذهب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ استعملها على رابط يربطها به وهو
ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن المسألة
أكثرى لا كلّي فقد يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل نحو
ومحتملها وعن الثاني بأن الأعراب لما لم يظهروا المعطوف عليه جازأية
عليه جملة لا أعراب لها ثم انه ما لم يمنع من النصب وقدر الجملة جازأية
معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فإن عطف الاسمية على الفعلية وعكسها
الأأن يقال أمكان أعطف على الكبرى جازأية الرفع والنصب فلا وجه لتخصيص
بالنصب (قوله تبعاً للاخفش والسيرافي) انما منعنا أنه عطف بناء على الصغرى
فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الاخفش ومن وافقه رجعوا الرفع (قوله
وهو باطل) قال الجاهلي لأنه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقوله في
الزبر ان كان متعلقاً بفعلوا انسداد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محللاً لأفعالهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذا المنصود ان كل شيء
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
متطير لان كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله
وفاقا لسيويه) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادى نصب زيد في المثال ونحوه
فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون الجرور في موضع نصب
والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والنوى الذي تضمنه الفعل وردّه ابن مالك بأن
الفعل لا يتضمن المصدر غير مختص والاستناد اليه منطوق به غير مقيد فكيف
اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع أعماله النصب فيه) لان الحار والجرور
في موضع رفع يذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذلك انما شبه أعنى اذهب قال
الجاهلي فان قلت لا ينحصر المتناسب في اذهب فليقتدر متناسب آخر نصبه فمقتدر
بالنصب أو اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد بالانصب اذهب أو بالانصب
أحد بالانصب قلنا المراد بالمتناسب ما يردف الفعل المذكور أو بالانصب مع اتحاد الاستناد
اليه والاتحاد في ما ذكرته منقود وفي كلام الشارح ما عرفت مما سبق (قوله أو
على افتعال فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجري
الخ) مرافقه (قوله باضمار فعل) أي بسبب اضمار فعل والسبب أعم من العامل
أو بفعل مضمّر على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)
أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل نهى الأفعال على الأعم

فلا يجوز أن يرفعها بفعل مقدر (قوله ويرجع في نحو زيد قام الخ) قال المرادى
فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما
أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا تعلم من أجاز رفعه الى الفاعلية أى بفعل محذوف
الإن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد ويبنى ان يزداد السكون فيكون لانهم
قالون يجوز ان يرفع الفاعل على رافعه فيكون جوازا الاشتغال عندهم أي ليس
من جواز عند من قال لا يتقدم (قوله وتجب الفاعلية في نحو ان امرءا ملك) أى من
كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويبحث فيه الاسم الاتفاقي بأن
إداء الشرط انما تقتضى فعلا لا ما أهم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون
استحراك نفسه لا يتعين لجواز أن ينصب أحد ما وجدت مثلاً بمرئية المقام
فاستحراك نعت لا تفسر بانتهى وقد يجب أن الغرض القبول لا الاستشهاد
والتمثيل بكيفية الاحتمال ولو سلم ان المتراد الاستشهاد على وجوب الرفع على
الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان
أولى ليدخل نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للفعل (قوله ويرجع
في نحو أن يرفع يده) أى يرجع الرفع أى أو الثبابة عن الفاعل على الابتدائية
في كل موضع وقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجم الرفع
على ما ذكر في كل موضع يترجم فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان
في نحو الخ) أى فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية
الصدر ففاعلية العجز وانما استعمل المحصول التناسب فهمه فان قلت يترجم
الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل * قلت عند قصد
العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفاعلية أرفع
من التخاف وهو يقتضى الرفع بتقدير فعل وأيضا اقرب المعطوف عليه معارض
للسلامة من الحذف وهو ما يأتي هنا

باب التنازع

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحذوفان لقريظة كقولك زيداني جواب
من ضربت أو أكرمته وعليه فهل يجوز اجمال الاول فيضمير للثاني فتقول يا مزيدي
حصل الضمير به محذوف العامل لكن ذكر في التصريح انهم لا يبدآن بكونا
مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان)
عبارة الاوضح فعلا متصرفان أو اسمان يشبهان ما أوفعل متصرف واسم يشبه
انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تنبيه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه
ويحتمل أن المراد به اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون

ويرجع في نحو زيد قام
عند المبرد وتجب الفاعلية
في نحو ان امرءا ملك وتبين
في نحو أن يرفع يده وتبين
ويستويان في نحو زيد قام
ومحذوف
باب التنازع
في العمل وهو أن يتوجه
عاملان متصرفان

قيدته وكذا قوله أو اسم يشبهه أى الفعل فى العمل بان يتضمن الحاشية بخلاف
الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثرت) كذا وقع فى عبارة ابن
عصفور قال المصنف فى الحواشى تبعاً لابي حبان وهو يوهم انه سمع فى أكثر من
ثلاثة وليس كذلك فالأولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدمامينى فى شرح التسهيل
قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعد فى شرح الحاشية شاهداً على تنازع أكثر من
ثلاثة قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى ولبتى * فعدت ولم أسع الهندى عند سائب
(قوله ليس أحدهما مؤكداً للآخر) خرج نحو تأتاك تأتاك الملاحقون وقيد وقال
لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لأن المؤكد لم يتوجه للمعمول أم لا ولم
يطلبه لأنه لم يؤت به للاستناد بـ تنبيه لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثانى
امام معمول لا لأول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهاً على الله وانهم ظنوا كما ظننتم
أومر مطوفاً عليه نحو أخرجوا وأختى وأدعوا لله أو جواباً له معنى يا نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم فى المكالملة أو صناعياً نحو أوتى أفرغ لانه بمعنى أن يستفتونك فقل
وأن أتوتى أفرغ قال المصنف فى الحواشى وليتظر فى هاؤم أقرؤا كتابه فقد يقال
ان الثانى مسبب عن الأول (قوله الى معمول فاكثرت) شمل الظاهر والضمير وقول
ابن الحاشية شرطه أن يكون ظاهراً ان أراد مقابل المسبب فذلك والالزامه أن
لا يكون نحو ما ضربت وشتمت إلا يالك وقت وفعدت بل من باب التنازع مع انه
منه واهله جرى على الغالب أولان فى الضمير فصيلاً كما بينه الرضى والحامى وحاصله
انه لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولاً لغيره ولا فى
المرفوع او وقع بعد الا كظاهر لواقع بعدها المسماة أى (قوله متأخر عنهما) علم
منه انه لا يقع فى متقدم ذالمتقدم يأخذه الاول قبل وجود الثانى ويستحقه قبل
وجوده فلا يكون فيه مجال لتنازع لان الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينزع فيما
أخذه الاقرب لا يرد ان استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لاعتين اعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى وقال ابن مالك لانه اذا قلت زيدا اكرمه
و بكرمى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد يتنازع فيه بان
ذلك الاخ لا يمتنع بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرد الى الاسم
السابق فمكلمة ما طلب له وقد صرح الهندى بان التنازع فى القلب بمعنى ان
يقصد توجه الفعلين مثلاً الى امم واحد اما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه
اللهدى بان المحذوف فى باب التنازع محذوف نسبياً كما أشار اليه الرضى ولا معنى له

فأكثرت ليس أحدهما
مؤكداً للآخر الى معمول
فاكثر متأخر عنهما
(يجوز) لك اذا تنازع
عاملان اتفاقاً فى العمل
كفهم وقعد أنحواله أم
اختلفا (فى نحو ضربت
وضربت زيدا اعمال
الاول) منها

سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمنعول يجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المنعول فكذلك المعلى وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ المتوسط والتقدم انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاحبر وأما الاقل ففيه انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على انه معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه ر بما وجب نحو أى رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا في جميع اعمال الأول لاجتماع صفتي الغرب والسبق ولا في متوسط لما تقدم في تعيين المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفاعل يجوز في المتقدم لا يقول يجوز في المتوسط وان الفارسي لا يقول يجوز في المتقدم فليحذر وليتأمل الفرق ان كان الامر عندهما كذلك وليتأمل على قول الفارسي اذ تنازع ثلاث معه ولا تأخر عن اثنين منها وأعمات الثاني هل يحذف الضمير من الاخبار منها أولا لانه لا يلزم اضماع ما قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضم في الاخبار لعدم لزوم المحذور ويصدق ان الثاني أولى بالنسبة الى الاخبار والظاهر ايضا على الجواز في المتقدم جواز الاضماع في المبنى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضماع قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أى ترك اعماله (قوله فيضم في الثاني) أى يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لهما لا يضمران فاذا قلت قت وخرجت عسرا أو نصبت وامتلأت عرقا كان من الحذف لادليل لامن التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله * بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شامه * (قوله الا ان يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخاذا في الافراد والتدكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو التنازع فيه نحو اطن و يظنان أخوا الزيد أخوين وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسألة وشرحها والحق كما قال الأشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فموجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت به تسلط اطن واعماله (قوله اختاره البصريون) أى ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجع قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله كأنهم خيل في أجسد قمر * وليأبى به بالامعرا للحرب

في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقوته بالسبق (فيضم في الثاني) الماهل (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى المتقدم وتب لانه معمول للأول نحو تام وقعدا أخوالك وأقام وضربتهما أخوالك وقام وممرت بهما أخوالك وقد يحذف منصوبا للضرورة عن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في الظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقوته

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مقسرا
 لاضمه الذي في ولي ولا يمكن ان يتخطاها الى تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها على
 ما قبلها لان المفسر نائب المفسر كما انه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ
 ما يرجع احدا العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضرب نحو ضربت
 بل اكرمت زيد او جب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيد او العاقل
 الملقى نحو كان أرى زيد اذا بها (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي فيها اذا لم
 يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاني لا اكرامه زيد
 وكاد يخبر ج زيد وهذا يجري في سورة العطف وغيرها اول سلامته من العطف على
 الشيء وقد بقيت منه بقية في سورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه
 يقتضي وجوب اعمال الثاني فلت نص الرضى على جواز الفصل بالاجنبي عند
 قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق
 موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مفعول
 عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى
 والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعهما بخلاف ما اذا اختلفا
 فلا اعتبار بالاقوى والمقدم من الشرط والقسم اقوى لبقائه على التصدر بخلاف
 المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان المتنازع قد يقع بين القوي
 والضعيف كالفاعل واسم الفاعل والمدار على السابق فهماء عند السكوفين والقرب
 عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم ومرجح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي
 في وقت انه يترجح اعمال الاول في كل قائمات زيد لانه فعل فهو اولي بالاعمال وقوى
 ذلك عند قول الرخشي في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرون جون ولما
 وفقت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انما نفعوا والكوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما مضى

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما أظننه وهذا البيت ما أحسن طبعه فليستنا
 انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان المسامى جليلا فادنى المصائب
 الى الانسان يشغله عن ابعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن
 محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصامي في شرح السكاكية
 واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالقرب رعاية للقراب انتهى
 وقال الدماميني في شرح التسهيل وما أحسن تعبيرا لمصنف بالاقرب والاسبق
 لكونه آفاده الحكم شعرا بشبهة كل من أهل البلدين وتسموله لما اذا كان
 المتنازع بين اكثر من عاملين وان كان هناك بعدد كرا عاملين على الخصوص

ولسلامته من الفصل بين
 العامل ومعه موله بأجنبي
 وهو اصح لان اعماله في
 كلام العرب أكثر من
 اعمال الاول ذكر ذلك
 سيويع قال المرادى واذا
 تنازع ثلاثة فالأحكم
 كذلك بالنسبة الى الاول
 والثالث قال الشيخ خاله
 الازهرى وسكتوا عن
 المتوسط فهل يلحق بالاول
 لبقية على الثالث أو الثاني
 لقربه من المفعول بالنسبة
 الى الاول أو يستوى فيه
 الامر ان لم أر في ذلك نقلا
 (فبضمه في الاول) الموهل
 (مرفوعة فخط) فاعلا
 كان أو نائبه

انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول
 عند البصريين يسمع قوله في التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله
 مطابقا للاسم الخ) أي غالبا كما في التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيديو يضر بني
 وضرب قومك نصب القوم أي ضرب بني من ثم وحكم بفتحهم وأجاز وافي * تعق
 بالارطى لها وأزادها * رجال * أن ينوى الضمير في تعق مفردا باعتبار تأويله
 بالذكور (قوله لا متناع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب
 الانضمام لا مكان وجوب الظاهر وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات
 وجوب الانضمام بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الظاهر فله دلائل آخر
 وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل
 في مواضع معروفة وعبارة بعضهم يسوق تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر
 أو الاتيان به لجرد التفسير كما في نعم رجال زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في
 ضمير الشأن والثلاثة معقودة في ضمير المتنازع فيه (قوله لو وقع في غير هذا
 الباب الخ) بحث فيه اللقاني بأن جواز الانضمام فيه لغرض إيراد الشيء مجملا
 ثم مفصلا ليعكون أو وقع في النفس لا يفيد جواز مطلقا وأجيب بأن المقصود
 الاستدلال على أن الانضمام قبل الذكرك في حذائه ليس أمرا متعاضدا ولا شبهة
 أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنع
 لما جاز مطلقا فاصل الكلام أنه لما ورد الانضمام قبل الذكرك في غير هذا الباب
 دل على أنه ليس ممتنعاً في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي
 اليه وهو امتناع حذف العمدة ولست بباح التكرار بالظاهر فيعين الانضمام
 فتأمل فانه واضح عند من كان له ذاب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما المانع من
 كون الغرض هنا الاجمال ثم التسهيل (قوله بل وفي هذا الباب الخ) فان قلت
 هذا لا يفيد اطراد الجاز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطردات لوصح
 لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لور ودذلك في كل محل بل الواجب حمل
 ما ثبت عن العرب على الاطراد ما يدل دليل على خلافه لا يقال ماتت بكه
 السكائي يدل على خلافه لا تنازع ذلك لانه يثبت شعري يمكن تأويله بانضمام المفرد
 فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين في الانضمام قبل الذكرك (قوله حكاه سيديو)
 أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم يقله عن العرب بل
 هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفوني الخ) عزاه
 ابن الناطم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب السكائي
 حذفه) قبل ما قرأ اليه أشنع مما قرأ منه فان حذف الفاعل أشنع من الانضمام

مطابقا للاسم الظاهر
 لا متناع حذف العمدة
 وان لازم منه الانضمام اقبل
 الذكرك لو وقع في غير هذا
 الباب كباب نعم و يثنى بل
 وفي هذا الباب ثرا ونظما
 (نحو) ضربوني وضربت
 قومك حكاه سيديو وقوله
 جفوني ولم أجف الانخلاء
 انتهى * ان غير جميل من
 خطي مهمل
 السكائي حذفه هو ما من
 الانضمام قبل الذكرك لفظا

والفراء ضمارة مؤخر
ان طلب الثاني من باب
يلزم من الضمار قبل الذكر
أو حذف الفاعل والا
أعمالهما في المرفوع وهو
مشكل فان اجتماع مؤثرين
على أثر واحد منوع في
الاصول والخويعون
يجوزون العوامل كالمؤثرات
الحقيقية قاله الرضى وأقبحهم
كلام المصنف حذف غير
المرفوع وهو كذلك ان
استغنى عنه كضربت
وضرب بن زيد وضربت وضرب
زيد ولا يجوز ضمارة لثلاث
يلزم الضمار قبل الذكر
من غير ضرورة فان لم
يستغن عنه بأن أوقع حذفه
في لبس كرغبت ورغبت في
الزيدان عنهما أو كان عمدة
في الاصل بأن كان العامل
من باب كان أو ظن نحو كنت
وكانت زيد صدقة ما به
وظننى وظننت زيدا قائما
ايه وجب ضمارة مؤخر
عن المتنازع فيه لحذف
اللبس في الاول ولكون
المضروب عمدة في الاصل في
الثاني امكن صحح في الاوضع
جواز حذفه في الثاني قال
لانه حذف لدليل (وليس)
في هذا الباب نحو ما قام
وقعد الازيد

قبل الله كره لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ وهذه تخطئة في القيام
والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضرع ولا تحذف وهذا هو المشهور عن
الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي
انه يجوز حذف الفاعل في نحو ضرب بن وضربت الزيد بن باطل هو عند مستتر في
الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح فيهم انه انما عمل الاول
وأبغى الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فتقول على هذا ضربت وضربت بن
قوله كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء ضمارة الخ) اعلم ان النقل
عن الفراء محتمل وماتله الشارح هو ما في المعنى لكن قد صوروا استواء العاملين
في طاب بكون العطف بالواو نحو قام وقعد أحول (قوله حذف غير المرفوع)
أى من متعوب لفظا أو محملا والمراد بالنصب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه
وبالنصب محملا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالنال (قوله كرغبت
الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت في الزيد بن بقرينة معمول
الفعل الثاني مع ان المراد رغبت عن الزيد بن أما لو أراد رغبت في الزيد بن فينبغي
جواز الحذف اذ لا لبس لان الذي يقادربنه هو المراد فتقول التصريح تعليلا
للبس لانه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب
فانه اجبال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف لدليل) هذا
لا يجري في باب كان لان خبرها لا يحذف قياسا للدليل كما مر في باب كان وقال القاني
ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل
المنع من الثاني وهو تهمة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه
جائز قلت التهمة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله بمعنى وقطعه عن العمل فيه
هو عدم عمله في لفظه وفيما يرافقه ولا ينبغي أنه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله
من المعمول بالعامل الثاني وجبته لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور
بجواز حذف الفضله مع ان عاملها متبني للعمل فمما لا التبيين بالمعنى الذي
ذكرناه من منف من عامل الفضلة (قوله نحو ما قام وقعد الازيد الخ) بل هو
شتمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بأنه يلزم حذف
الفاعل وأجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده
معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الازيد فاعل له ما معنى وان كان من حيث
اللفظ لا حده ما وضعه غير خفي وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع والرائع
به الدالين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب
على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك باب التنازع فان أراد

ان ذلك على قول القراء في رفع الفاعل بالفعلين فمكن ان يكون القصد تنحيزه
 على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع
 (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما
 موجهان الى الفاعل وعند ذلك يتنفي أحد الفاعلين عن المذكور بعدهما والمقصود
 حصرهما في وجه واحد وبإزالة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الملقى من
 الإيجاب ولزم في نحو ما قام وتعد الا انا عادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجهه
 المنصف لزوم اخلاء الملقى من الإيجاب بقوله لان الفعل المنفي انما يصح به موجه
 بمقارنة الاعمولة لفظاً ومعنى وعلى تقدير التنازع يقرن الاعمولى للملقى لا لفظاً
 ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في
 الاوضع المدار على كون السببي مرفوعاً لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع
 وهو مرجع في الحوائشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع
 والمنصوب والربط اما بالضمير أو بالعطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقع أدبوا به
 قاله الله مامني قال في الحوائشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وتعد
 لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى
 والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام
 الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن والاصل يتربصن أزواجهن ثم جىء بالضمير
 مكان الأزواج لئلا يمتد ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان التوابع لا تضاف وقدقات
 العرب زيد قائم أبواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطاً بهذا وأجاز بعضهم
 التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين أعمال مطول
 كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع في
 الثاني لا في الأول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه ابية ومنع مررت برجل
 ابية عاقلة أمه بافتقار الاسم في ابية وهذا يرجع الى قولهم يغتفر في التواني لا يغتفر
 في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع
 معنى كان فيه يكون مطول قد جرى على غير من هوله فيلزم ظهور الضمير وان رفع
 بمطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل بعمل الفعل مع وصفه واعتراض بأر هذا
 لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعاً على قول السكوفيين
 اذا حرت العفة على غير من هوله وظهر المراد اجاز استنارها واذ لم يكن البيت من
 التنازع تعين كون عزة ميمناً أول وغريمها ميمناً ثاني ومطول معنى خبر ان
 أو مطول خبر معنى لفقته ببناء على أن المشتق يوصف فيه مذهباً و بناء على أن

لان انعكاس معنى المهمول ولا
 نحو * وعزة مطول معنى
 غريمها * لزوال الارتباط قاله
 في الجامع ولا قول اسم
 القيس
 ولو أن ما أسجي لادنى معيشة
 (كأنني ولم أطلب قائل من
 المال)

الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثلثا وصحوه بوصف بعد العمل لا قبله ارحال
من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا بالاحال من نفس مطول خلافا لمن
غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند
الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه تأكيذا ومحايدل على فسادهم جوزوا
كونه خبرا والخبر لا يكون توكيذا (قوله لفساد المعنى) انظر المعنى في بحث الاشياء
التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لانسلم
ان الواو لا عطف فلتسكن واو الحال أو واو الاعتراض سيما انه لا عطف فلتسكن
للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لما قبل ان الاحتمال الرجح في
الواو العطف والراجع هنا العطف على الجزاء والرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا
استلزم الرجح فساد المعنى ترجع المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد به منه الحالة
والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن معذرة لم أطلب الملك
والجد بقرينة قوله * ولكنهما أسعي لمجد مؤثر * ولا يخفى انه وان خرج هذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معذرة
كفاني ونفسه الا أن يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام
البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

ومماثلة في الناس الامم لكنا * ابوامه حتى ابوه يقاربه

وشحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى ان كان سعي المشاهد دلادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثل على تقدير
اكتناغ ما دنى المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الاشرف معى وانعامهم فى حق
ولكنهما أسعي لمجد مؤثر فصار الناس خصمى واحتجبت الى طاب قليل من المال
فتردا استدلالهم بأن اختصار غير الافصح على الافصح من شمة البليغ اذا دعا اليه
المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه
لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار التصانعة
للدينورى ان معى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعذر فذلك لم يحفل به ولم يهمل الا
الاول قال ولا أدري كيف خفى على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت
شاهد الجواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفى على
اصحابنا فكيف وما تكفوا (قوله لزمت اجتمع الخ) أى طلب القليل وعده
ولو قال لزمت من ذلك التناقض كان أولى (قوله لا لولا الخ) أى تدل على امتناع الجزاء
وانتفاءه لا امتناع الشرط وانتفاءه غالباً يعنى ان الجزاء متبى بسبب انتفاء الشرط
هذه هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورداء تراضه السعدنى

فساد المعنى اذ لو وجبه
كفاني ولم أطلب الى
قليل لزمت من ذلك اجتماع
التقييد لان لولا امتناع
الشئ لا امتناع غيره

وامتناع النفي اثبات فيكون
السعي لادنى معيشة متفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو
وجه ولم أطلب الى قليل
اكان طلب القليل مثبتا
اذ هو منفي في سياق جوابها
وهما واحد في المعنى فيؤدى
الى اثبات الشئ ونفيه في
كلام واحد وهو باطل
فمعين أن يكون مفعول
أطلب محذوفا تقديره ولم
أطلب الملك والمجدريد
عليه قوله بعد

ولكن كما أسعى للمجدوئل
وقد يدرك المجدوئل امثلى

باب

في ذكر انشعوبات وبدانها
بالفاعل لانها الاصل في
النصب وغيرها محمول عليها
فقال (المفعول منصوب)
أيضا كما أن الفاعل مرفوع
أيضا وسبب ذلك أن الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف
المفعول والرفع أثقل والفتح
أخف فاعطوا الأثقل الاثقل
والأخف الاكثر ليكون
نفس الرفع موازنا لثقل الفاعل
وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول (وهو خمسة) على
المشهور أحدها (المفعول
به) وقدمه على غير من

شرحى التخصيص والمطوّل (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أى فى الواقع اذا كان صادقا
والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه البكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات)
أى نفي النفي اثبات أى مستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي بتوقف على
تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في
المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل
بدون السعي (قوله فى كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في
كلام العمام دفع المماثلة

باب المنصوبات

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر طرفا لانه أعم من الباب الذى هو
العبارة المحمودة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم
مما أنه طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب مفعول ذكر المنصوبات
(قوله المفعول منصوب) أهم ناصبه ليحرى على كل الاقوال والصحيح انه الفعل
وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما أتى لا الفاعل ولا بمجموع الفعل والفاعل ولا
معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أى لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد
وأما ثلثة هارجل رجل فرأى الاسمين فيه فى معنى اسم واحد أى تلتقها الناس
(قوله بخلاف المفعول) أى فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل)
لانه بالضممة التى هى أثقل الحركات وبالواو التى هى أثقل الحروف واما الالف فليس
رفعا أصليا بل نصب أصلى على ان علامة الثقل تكفى (قوله والفتح أخف) لوقال
والنصب أخف لان علامته فتحة وهى أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح)
لوقال وخفة الفتح كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به
الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم
فهو نظير السكاة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصح
الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل فاعون ووجه الدفع ان عدم الصحة بالعدم
ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربى ورومى وهندى لارادته فتدبر
(قوله على المشهور) مما به ذكره المصنف فى الشرح (قوله المفعول به) قال العمام
ولامعير فى المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعهم ومن قال الضمير
المستتر فى المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه
ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على
غير من هى له ويتجه على كون الضمائر الجوزرة راجعة الى اللام أيضا لو كان
كذلك لما جاز حذف اللام وتذكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعهم كثيرا

المفاعيل لانه أخرج الى الاعراب ان الالة باسمه بالفاعل

بلاضنة ونذكر بالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام
 ليس موصولا اهدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يعد كما قال السيد الصفيانى ان
 امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى ما باللسانية
 فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ)
 أى اسمه اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع
 عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل
 بالانقاط من حيث الاعراب والبناء وقبل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يحرون
 صفات المدلولات المطابقة على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا
 به وليس وقوع الفعل عليه من صفات المدلولات المطابقة بل التضمنية لان المتضمن
 للمعنى الاستفهام مثلا دل على المعنى مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام
 طارئة ولذا عداها والمراد أيضا ما ذكرنا على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر
 له لم بالمقصود فتخرج المبتدأ فى نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل
 عليه بل ذكر ليدل على انه المبتدأ اليه وانما اتفق انه مفعول به فى المفعول واحد
 فتوهم انما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يصبه قصد مدلوله
 باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد
 ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفة فكيف جعل
 الاخفى معرfa لا يظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
 أو حكم فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
 فاعله وهذا انما يحتاج اليه لولم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الا ليق
 بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكون مفعولا به لم يسم فاعله لا يدل على
 تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهمان فى نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه
 وقع عليه فعل الفاعل الحكيم الاعتبار اسناد الفعل اليه فان مفعول مالم يسم فاعله
 فى حكم الفاعل وبما ذكره طهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
 الفعل اسكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج
 شبه الفعل والمساحة فى اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت
 زيد اخبر بمبدأ محذوف (قوله زيد مفعول به) اشارة الى أن فى العبارة مسامحة
 والمراد كزيد من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به
 بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا به الساكن
 بواسطة فن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد اعم (قوله
 بحيث لا يعقل الخ) أو رد عليه ان كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف

(وهو) كما قال ابن
 الحاجب (ما وقع عليه
 فعل الفاعل) وذلك
 كضربت زيدا (زيدا
 مفعول لوقوع فعل الفاعل
 عليه وهو الضرب والمراد
 بوقوع الفعل تعلقه بشئ من
 غير واسطة بحيث لا يعقل
 الا بعد تعلق ذلك الشئ
 بنقطة ما قبل من أنه غير
 جامع

عليه نعمل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضرب زيد ابل
يتوقف على شخص ما واجب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص مافيه
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الماعل
لانهم ما كذلك أوجب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعمله على
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياسا واستنادا والتعاقب
مخصوص بالفضل لا كما قاله السيد في حواشي الرضى على ان المفسر بما ذكر ليس
بمجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله
السيد لدفع دخول عمر في اشتراك زيد وعمر وقد نقض الرضى به التعريف وأشار
السفوي لدفعه ونحوه يجعل ماعبارة عن منصوب (قوله نخرج نحو ما ضربت زيدا
الخ) اذا الفعل فهم الم يقع على المفعول وكذلك بسقط بذلك ما يتوهم من خروج
نحو عبد الله وشافهت زيدا أو وجدت ضربا أو ضربت يد عمر مع كذبه وأجاب
العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة العبارة
دلت على وقوع الفعل على المفعول فهم ما ولولا دلالة لم يند دخول حرف النفي في
الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب أعلم
نظر اذا العلم والاعلام التماثلان على غيرهما فليتأمل (قوله اذا المفعول المطلق
نفس فعل الفاعل) اذا دلل الفاعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني
على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر رأى الاثر لا المصدر الذي هو
التأثير ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في الملاحظاتهم فلا يرد مصادر الفعل المتي نحو
ماضى بت ضرب با ولا نحو ضربت ضربا كذا ولا نحو مات موتا وجسم جساما
لان ما ذكر ليس فعلا فاعل الفعل المذكور وأوجب عن هذا أيضا بان الكلام
مبني على التصامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته وطال انه ليس
بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام يطالب من
الحامي (قوله اما فعل) أى متعتام فلا ينصبه لللازم ولا الناقص (قوله او وصف)
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال
الغريزة (قوله ومع رفعه ونصب الفاعل) مر ما يتعلق بفى الفاعل (قوله ورفعهما)
قال في المعنى كسولة

نخرج نحو ما ضربت
زيدا ولا تضرب عمر اذا
الفعل لم يقع فهم ما على
المفعول وخارج بقوله رفع عليه
فعل الفاعل بقية الماعل
اذا المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل والمفعول له
وقع لا جله للمفعول فيه
وقع فيه والمفعول معه وقع
معها والناسب له اما فعل
نحو وورث سليمان داود أو
وصف نحو ان الله بالغ امره
أو مصدر نحو ولولا دفع الله
الناس أو اسم فعل نحو
عليكم أنفسكم ومع رفعه
ونصب الماعل ورفعهما
ونصبهما والمبني لذلك
فهم المعنى وعدم الالباس
ولا يقاس على شيء من ذلك

ان من ماذعفة المشوم * كيف من ماذعفة عاقان ويوم
(قوله ونصبها) قال في المعنى كقوله قد سالم الحيات منه القديما في رواية من نصب
الحيات وقيل القديما بنية حذف توبه للضرورة كقوله هما خطنا ما سار ومنة *

فمن رواه برفع اسار ومئة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله للعلم به)
 أى اقرينة مقابلة كما مثل لان اقرينة فيه سؤال السائل (قوله اما حوازا) أى
 جائزا أو ذا جواز (قوله قالوا خيرا) أى انزل خيرا (قوله أرعى الاختصاص الخ)
 كل من هذه بابية تكفل ببيانها فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق
 بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء
 وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه
 وضمها والهمزة في آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلت معهم
 في النادى وهو مجاسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)
 أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لان
 التامب عنده الفاعل واجاز لم يرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما سخن فيه
 (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسئول اجابته بذكر المزموم واردة الا لازم فلا يرد
 نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فن باب الاستعارة بالسكينة ونداءها استعارة
 تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك انه لما شبه الجبل بالحیوان المميز
 فى الانقياد للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب
 الاقبال الحقيقى فى الادعائى فينبى ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم
 تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل
 التخييل ويمكن الجواب بأن المنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يؤهم اثبات المثال
 المتبقى بالعقل والنص والافاشة تراث القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة
 والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيكون بناء الاستعارة على
 هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال ادائه
 ولا يخبرج عن التعريف نحو يازيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوب به
 ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى
 ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلقت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما
 بكونه مسئول الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أولان المقصود
 طلب الاقبال اما حذونا أو بقاء (قوله بحرف) منه لاقى بالمطلوب أى بواسطة
 حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جار يجرى لفظ
 مكان لكونه داميا فيه معنى الاستعارة رأى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل
 محله لاقى العمل والالم يكن المنادى محذوف الفاعل اقبام قرينة (قوله انظرا)
 أو تقدير (دفع اليه) اليا بهم التيا بهم وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور فى قوله هم
 مثلا المفعول به عائد الى آل أى
 الذى يفعل به فعل وقد
 يحذف عامله للعلم به اما
 يجوز ان حذو لوان خيرا أو
 وجوب باقيا أو ذلك فيما
 نصب على الاشتغال كما
 تقدم أرعى الاختصاص
 نحو نحن العرب أقرى
 التامب للضعف أو على
 الاغراء نحو السلاح
 السلاح أو على التعذير
 نحو الاسد الاسد أو على
 النداء كما اشار اليه بقوله
 (ومنه) الاسم المنادى
 بجميع أنواعه وهو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب
 ادعو انظرا أو تقدير فان
 قولك مثلا يارب

خاصة كافي المغني والتصريح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً مدغمه يمكن دفعها بأل النائب يحذف اذا كان له نائب كافي ضربى زيد اقامتها والقرينة ثمانية (قوله أصله ادعوزيدا) المتبادر منه ان ادعوم قد قبل المنادى كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن سيوريه ان الاصل يا اياك أعنى وكأله رأى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعددين فتناسب التقدريم للاختصاص وتقدير ادعوا نسب بمقام النداء وأنسب منه تقدير ادعوا وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية بل جواز ان يقصد به الانشاء الآن الاولى تقديره بلفظ الماضى لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كما سلمها وهو خلاف المقصود منها وافتل بعضهم يازيدا أصله ادعوك فأقيم المظهر ومقام المظهر وحرف النداء موضع ادعوك وقوانا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا مقام مقامه وهو يازيدا فاندفع ان ادعوزيد يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يازيد عنه لانه لا يحتملها وأورد على كون الاصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادى وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر فهو (قوله وليس يدلى على الانشاء) أى نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) برده عليه المستغاث اذا جاز باللام والمضاف الى باء المنكسك اذا كان مقصورا أو صحيح الآخر ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بخلافه للعرب فهو والذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده به ما قبل المحلى فيدخل فيه النصب تقدير انحويا فتأى وياغلامى لكن يردنحويا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما به معنى وياغير من يضرب وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب (قوله كيا عبد الله) التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن عالما وان كان عالما ففيه مسامحة لان العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه (قوله لا يستلزم اجتماع النقيضين) لوعبر بالتمافض امکان اولى لان دعوى الاستلزام قد تمتنع لان دلالة الاقفاط وضعية لا يلزم من وجودها وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ايسر بخاطب لان الكاف للخطاب والغلام غير الذى له الكاف وانما جازى في الندبة لان المندوب ايسر منادى حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما الا لان أحدهما باقنى عن الآخر فمحل نظر (قوله او كاشبهم) وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه يختص بما بعده ويفتقر اليه كان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه بالمضاف بين أن يكون عالما أو مذكرا مقصودة أو غير مقصودة لان النصب انما هو

أصله ادعوزيد الحذف
الفعل وعوض منه حرف
النداء للتخفيف ولابد على
الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض
والعوض منه ثم المنادى
فثمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو
بخلافه والاول ثلاثة أنواع
وقد أشار الى ذلك بقوله
(وانما بالنصب) المنادى لفظا
اذا كان (مضافا) سواء
كانت الاضافة محضة (كيا
عبد الله) أم لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسماء
المضافة يجوز أن تكون
منادى الا المضاف الى ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلامك
لا يستلزم اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من
حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما (أو) كان (مشبه)
وهو ما نزل به شئ من تمام
معناه

للتأنيب وهي في الجميع ويظهر الفرق بالثبوت فاذا سميت رجلا طالعا جبالا
أو واجهت رجلا يطالع الجبل بذلك كان نعم ما معرفة والآن كان نكرة (قوله
اما يعمل) أي فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظرا إلى الضمير
المتكسر فيه ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيت به أيضا على
الضم أو على الضمير المتعدي ذاهب نصب ذاهبا له في زيد يوصو اسطة الحرف ولذا
وجب نصب مـ ثم كمن قولك يا مشركا وزيد عطفا على الضمير ادم استغناء
بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا بالضاف
لجواز جعله مفردا معرفة لا متقللا نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد
العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك
لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميت بذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما وبذلك
يصريح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
لشيء واحد سواء كان علما أو لم يكن علما لان المجموع اسم له دمعين كأربعة
فهو نكبة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضع وشرحه في الكلام على هذا النوع
(قوله اما في فاعل) لوعبر برفع شمل التائب نحو يا محمدا فاعله (قوله ويا طالعا
جبالا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مفتر لم يصح عمله وان اعتبر كان
مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن
مضارعا للضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المتعوت المذكور والمقدر
اكن بنى شيء وهو ان طالع اجاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد
تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف بدرجة في باب يا رجلا طالعا فهو مما يمتنع
تعريفه خلافا لـ الكسائي وقولنا يا طالعا جبالا معرفة بدليل تعريفه بصفة في شجر
يا طالعا جبالا الظريف وأجاب اللهدي بأن تقدير الموصوف لا بدرجة في باب يا رجلا
صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفة بـ لاف يا طالعا جبالا اذ المنادى فيه
الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وان لم تدرك
فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مفتر غير معتبر عند الجمه ورذكره
الرضي وجعل طالع اجبالا من كلام المولدين ثم ألم بصح الاكتفاء بالموصوف
المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبالا حذف اللام الاكتفاء
بـ فاستغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا
التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله وأوجه و) عمل المنادى في

اما يعمل أو عطف قبل
النداء والعمل اما في فاعل
(كـ يا حسن وجهه) أو مفعول
كـ يا شار باز يد (و يا طالعا
جبالا) أمجد وركبا خبريا
من زيد (و يا رفيقا يا عبادا)
ومثال المعطوف عليه قبل
النداء يا ثلثة وثلاثين فيمن
نعمية بذلك ويمنع ادخال
بـ على ثلاثين لانه من العلم

المجرور والنصب محلا (قوله ومن المشبهة بالح) هو منه عند المصنف لان جملة برجي في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه والعامر في الحال هو العامر في صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالته على معني في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملقى بالشبهة لانه غير من المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء عطف انتهى فاقضى خروج النعت واقضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبهة بالمضاف وقضى بذلك تقدير الفهم في آخره وذكر الرضى في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبهه بالمضاف وكلام ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه في تنبيهه بشرط في النعت أن يكون جملة أو ظرفا فتحوالا ياخذ من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفه لا يجوز ان الظرف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفه لانه لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار والذي هو المطلوب في النداء ألا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف وهذا لم يجعله في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظرفا في الدار بل يقال لا ظرفا في الدار ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا في الحواشي الغفورية وقرئ بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لان وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف المنفى لان في الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا يكون الا ذكره لكن في التهويل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفي شرحه للدمايني والمسئلة مشككة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثليار جعل عالما ان يفتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما تمحّل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء اخلا على الموصوف وصفتة جميعه لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي أن يجوز تعريف الموصوف فنقول بار جلا الظرف فاعل كذا في الشبهة بالمضاف اذا اراد به معينين وبذلك صرح الرضى ونصه وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يجمل القدوس وادارا بنجروي الدارسة لكن كرهه وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن المشبهة عند المصنف
والرضى قولهم يا حليما لا يجمل
ويا جوادا لا يجمل (أو)
كان (نكرة غير موصوفة)
سواء أكانت جامدة
أو مشتقة (كقول الاعشى)
وفي معناه العريق (بارجلا)
خديدي) ويا وائفا أنت فاني
وقد أشار الى الثاني بقوله
(والمفرد) وهو ليس مضافا
ولاشبهه

كان موصوفاً بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليماً لا يجعل غفارا الذنوب
انتهى (قوله ولا نكرة لم تقصد) الصواب حذفه لأنه ليس معتبراً في معنى المفرد
في باب النداء وأيضاً فاحذفه في تعريف المفرد بوجوب الاستغناء عن قول المصنف
المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يا زيدا فان قبل العلم
إذا أريد أيضاً فاحذفه كرسماً للفرق قلت الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة
الاتعريف المضاف أو تخصيصه فالواصف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا
لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الامتثال لافاء
الكلام فلا حاجة إلى تكبير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة
(قوله لفظاً) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لأنه لا يتناول المبني وكان ينبغي
أن يزيد أو تقدير أو يستثنى من كلامه المستغاث الذي في قوله اللام أوفى آخره
الالف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء حالة الأعراب والمراد على ما يرفع به لولم يناد
فيدخل ما لا يستعمل له إلا في النداء ويرفع مستنداً إلى الحار والمجرور راعى فلا ضمير
شبه والمعنى على ما يقع الرفع به أو إلى الضمير العائد إلى الاسم لا على المادى لأن
المادى لا يرفع بحال ويبيده ان الضمير في بيني عائد إلى المنادى فيلمز انتشار
الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهة كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب مشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنى في أياك فكأنهم ما تمثالان فلا يلزم الاستعارة
من المستعير وهو ممنوع يمكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السبيل في شرح
السكافية العلة لمشابهة لكاف ذلك في الخطاب والأفراد بلا واسطة (قوله من حيث
الأفراد) خرج المضاف وبطلت دعوى أنه إنما أعرب مع وجود التشبه بالكاف لأن
الإضافة تمنع البناء لانها تعاقب التوابع المتألفين للبناء لكنها لا ترفع فلا ترد الظروف
المبنية للملازمة للإضافة وانما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبنى إلا مشابهة الحرف أو الفعل
(قوله اذ لو بني على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند
حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادى
الامضافاً (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن
اقتصراره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله ولابني على الالف الخ)
ان قبل العلم اذا شئ أرجع لزوم فيه اللام فكيف مع يازيدان و يازيدون قيل مع
أقيام مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لم يجتمع اداني
تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أي حقيقة أو حكماً فلا يرد ولو وطئ عما هو
معنى الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التوابع لحدوث البناء
وابتات الباء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب اللين إلى أن الباء تحذف

ولا نكرة لم تقصد (المعرفة)
أي المعين سواء كان معرفة
قبل النداء أم بعده نصب
محلان اعراب المبني
اعراب محله (ويبنى) لفظاً
(على ما يرفع به) من حركة
أو حرف لمشابهة كاف
الخطاب في نحو أدعوك من
حيث الأفراد واتعريف
والخطاب ووقوعه موافقه
وبني على الحركة للاعلام
بأن بناءه غير أصل وكانت
على صورة الرفع للفرق بينه
وبين المادى المضاف إلى ياء
المتكلم في بعض لغاته
اذ لو بني على الكسر لالتبس
عند حذف يائه ما اكتفاء
بالكسرة عنها أو على الفتح
لالتبس به عند حذف ألفه
اكفاء بالفتحة عنها وتعبيره
بما ذكر أولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لثقله
للبني على الضم (كبا زيد)
وللبني على الالف نحو
(يا زيدان) للبني على الوار
نحو (يا زيدون) من المبني
على الضم النكرة المقصود
نحو (يا رجل معين) ثم المبني
على الضم ان كان صحيح
الآخر ظهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو يا موسى
ويا قاضي وكذا ان كان مبني قبل النداء نحو يا هدام ويا سيرو به

قول من الغداء دخل على اسم منون محذوف الباء فبقى حذفها بحال وتقدر الضمة فيها

ألفظ (قوله ويا برق نخره) قضية ثان المحكي مبنى وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد

(قوله موصوفين مرحاشية المتوسط بأن اعرا به تقديري (قوله جازان ينون الخ)

الوجه الضم استحباب الأصل والنصب انه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه

جواز الأمرين ولو فيما ضمه مقدور وبفرق بين هذا وما يأتي بأن التمسك بالاتباع

للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفين) أى مجردا عن التاء أو ملحوظا

بها معنى ابنه ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقد رده في الاوضح والكلام على هذه

المسئلة مبسوط فيه فلا نظير له

فصل (قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما دخل نحو طي ودلو في الصحيح الآخر

مخرج نحو يا مسلمي قال العصام وأما ما سلمى جمعها وتثنية فينبغي أن يجوز فيه

اسقاط الباء لدلالة الباء الجمع والتثنية على الاضافة فتعوزم الالباس بالفرع المعرفة

في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما في حكمها أو ما اذا

كان اكتفاء بالاشهرة كافي لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء

فينبغي أن يجوز نحو يا قتا اذا اشهر باضافة الى باء المتكلم ولا يخفى على ما شأنه كان

الاكتفاء بالكسرة بخصوص بغير ياقنأ كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر

في الجمع لا لتباسه حينئذ بالفرع في صورة اثبات ياء ساكنة (قوله أى مفتوحة)

أردت فتح والتأويلان يجوزان في قوله واسكانا (قوله اضعفها حذف الباء) لانها

اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها ألفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الباء ألفا

لتحريكها وافتتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن

يحكم بانها مضاف اليه وانما في محل جرب قد يدعى أن هذه الالف بياء المتكلم غاية

الامران ان تعبرت صفتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما مفتحة مقدرة والفتحة

الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن بياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيهه

ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على

الضم قال أبو حيان ان حكمه في اتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم

المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في

سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا لما رادى انه معرف بالاضافة لا باقتصد

والامكن لغة في المضاف وحينئذ فصبه مقدور ويجوز في تأويل الوجهان ودعوى

أن الاتباع جرى على حكمه المعارض لاداييل عليها (قوله وانما يفعل ذلك)

أى الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه

(قوله مشروط بما الاضافة فيه للخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة

والجامع احترازا عما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمى يا ضاري

أنها مفتوحة لا غير المنادى
المعتل المضاف الى الياء نحو
يا فتى ويا فاضى ولا يجوز
ذفها لالاباس ولا استكانها
لثلاثى ساكنان ولا
تحرى كها بالضم ولا بالكسر
لثلاثى ما على الياء (و) تقول
فى يا أبى ويا أمى زيادة على
اللفان الست (يا أبت
ويا أمت) بفتح وكسر للثاء
المزيدة عوضا عن ياء المتكلم
والكسر أكثر فى كلامهم
ولكن الفتح أقبس وجمع
ضمها تشبها بنحو ثمة رهبة
وهو شاذ وقد رى عن هذه
نوع لغات جائزة فى الأب
والاممضاف للياء فى النداء
وسأنى أن فهم لغتين
آخرين فالصومع أحد
عشر لغة على خلاف
فى بعضها (و) تقول فيما
إذا نوى المضاف الى المضاف
الى الياء وكان افظ أم
أو عم (يا ابن أمى ويا ابن عم)
أو بالفتح أم ويا بنت عم
(بفتح) آخر كل منهما للفتحة
وقيل انهما ركبا وجعلا
اسما واحدا مبنيا على الفتح

كبنى فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراء من توالى
الياء مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود التنوين وليس بعد اختيار التنوين
الاز ومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفاعل التزم
حذفها لأنها بدل مستقلة انما فى ان ثابته ياءى بنى حذفتم ادغمت أولاهما فى ياء
المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فى يدى ونحوه قاله ابن مالك فى شرح الكافية
وعلى القول بأن أصلها الكون بوجه الفتح بأنه لدفع التثنية الساكنين والفتح أخف
(قوله فليس فيه الالفان) ينبغى أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو
يا ضاربى ويا ضاربى فليس فيه الا اثبات الياء مفتوحة ونحوه والظرف مائة قدم عن
العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو طوبى ودولان حكمه حكم الصحيح
ونحو بنى وأما أخ المحذوف لانه فلا تردخ لافا للبرد (قوله لثلاثى ساكنان)
وتسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقت (قوله لتقلها ما على الياء)
أى الساكن ما قبلها (قوله يا أبت وامت) قال صاحب المكنى فان قلت كيف
جار الحاق تاء التانيث بالمد كقولك كما جاز حامة ذكر وشاة ذكر فان قيل
كيف جاز تاء التانيث من ياء الاضافة قلنا لان التانيث والاضافة
متناسبتان أن كلامهما از ياء مضمومة الى الاسم فى آخره انتهى واعلم ان
كلاما من ياء أبت ويا أمت من حوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة
على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها ففتح
ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن
أمى ويا ابن عم) قال الله تعالى أن يقول الالف عوض عن الياء حذف الالف
يستلزم حذف العوض والعوض وذلك غرير صحيح انتهى وعنه فى الهمع عن أبى
حسان لكن قال الدمامنى لانسليم ان العوضية تنافى الحذف بدليل واقام الصلاة
وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا يدل على الياء نهى بجزئتها ورفق بين العوض
والبدل (قوله أو بالفتح أم أو بالفتح عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجاهلي أنهم
يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الاربع (قوله كلكمها فى غير النداء)
أى من ثبوت الياء لا غير وهى اما ساكنة أو متحركة (قوله ولحق الالف الخ) كان
الظاهر أن يقول ولحق الياء أو الالف بفتح ريم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم
الشارح رحمه الله تعالى على الحاق الياء ككسر راعى فى التنبيل كلام المصنف

(وكسر) دلالة أيضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسر وقد رى (قوله)

ناله من فى السبعة وانما جاز فهم الوجهان لكثرة استعمالهما فى النداء فغفقا بالحذف بخلاف غيرهما
فى الياء فيه كلكمها فى غير النداء نحو يا ابن أخى ويا ابن صاحبى (والحق الالف أو الياء للاثنتين) وهما
يا أبت ويا أمت (تبيع) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوذ عنه أو بدله

يسير في مستخفرا لجب
وقوله

يا أبتى لارت فبنا فاما
(والخاتمة للآخرين)
وهما ابن أم وابن عم
(ضعيف) لا يكاد يوجد
الافى الضرورة كونه
يا أبتى عم الأتولى وأهجي
وقوله

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

فصل في أحكام نواحي

المنادى (ويجوز ما أورد

أو) ما (أنشأ) حالة كونه

(مقرونا بأل من نعت)

المنادى (المبني) العلم

والنكرة المقصودة

(وتأ كيد) وعطف يانه

(و) عطف (نسة المقرون

بأل على لفظه) أى المبني

فيرفع مراعاة للفظ (أو)

على (محله) في نصب مراعاة

للعمل نحو يا زيد الكريم

أو الكريم الأب بالرفع

والنصب وياتيم أجمعون

واجمعين وياسعبد كرز

وكرز أو يا جبال أوبي معه

(قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضع وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك
بالشعر ويؤيده انه قرئ يا أبتى أى أخاف وفي المراتى وأجاز كثير من السكوفين
قوله أجمع بينهما في الكلام ونظيره فراءة أى جعفر يا حذر تاي فجمع بين العوض
والجاء العوض (قوله يسير في مستخفر) في القاموس المستخفر الطريق استقام

فصل في أحكام نواحي المنادى

(قوله وتأ كيد) أى تنوى وإطلاقه عتداء على اشهر أمر اللفظى فقد علم أن
حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات فتأتى به
على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أى الممتنع دخول يا عليه احترازاً
عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى جملا على لفظه والمراد به ما قبل المحلى بدليل
معادته له فشم ما كان فمعه مقدرا عما كان مبدا قبل التداء نحو يا سيدي يا سيدي العالم
ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيهها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن
يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه أوجب بأنه أراد
التنبيه على الاستدلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموماً بغيره حال رفع التابع أن لا يكون محله نصباً اذ ليس مفعولاً به بل تابع له
(قوله لكن عبارته تقتضى أن الصورة ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة
التي اشتمل البيان عليها في القسمين الذين اشتمل عليهم المبين وما اقتضاه كلامه
مشكل لان التأ كيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف
البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافاً وان كان مقروناً بأل نحو
يا زيد والضارب الرجل فتكون الصورة التي يجوز فيها الامران ستة لخمسة (قوله
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع
المضاف المقرون بأل وقد أوجب وانصب المنادى المضاف مطلقاً قلت انما تعين
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر
او بناء وانما يجوز والرفع في التابع لامكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع
فتأمله ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب
نصب النعت المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشعري بما لا يخلو

والطريقى بالرفع والنصب والا قول مختار الخليل والمجازي تنبيهاً على انه منادى ثان والتسا في مختار أبي عمر ويونس
لان ما فيه أل لا يلى حرف التداء فلم يجعل لفظه كأنه ما وليه وفصل المبردين ما فيه أل للتعرّف بالنصب وما لا فرفع
كالبيع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصورة ثمانية فان من قوله من نعت المبني
بيان لما في قوله ما أفرد أو اضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير
مختصة فلم يعمدهم وأخرج بالمبنى المعرب فان تاءه من نعت وتو كيد وبيان ونسق مقرون بأل

الله كرفا ويا عبد الله
والخاتر وسبأني حكم البدل
والنسق المجرد واما التابع
المضاف المجرد فقد أشار إليه
بقوله (ويعبري ما ضيف)
من نعت وتوكيد وبيان
حالة كونه (مجردا) من ال
(على محله) دون انظره
في نصب فقط كما لو كان
المنادى نحو يا زيد صاحب
عمر وروايتهم كلهم أو كلكم
ويا زيدا يا عبد الله واما
لم يعجز فعه ثلاثه فضل
الفرع الاصل (و) يعبري
(نعت أي) وأتيت في تبعيته
للمتبع (على لفظه) فيرفع
فقط لانه المقصود بالنداء
نحو يا أيها الانسان يا أيها
النفس وجوز المازني
صيه على المحل وقرئ شاذا
قل يا أيها الكافرين ولا
تعت الا بما فيه أو باسم
اشارة عامر من كاف الخطاب
نحو يا أيها الرجل (والبدل
والنسق المجرد) من ال
(كالمندى المستقل)
في بيان على ما يرفعان به
حيث يبين المنادى ونصبه
حيث ينصب وان كان

عن نظر فانظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع منادى نصب فقصه اذا وقع تابعها
أولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجزوء باللام فانه لا يجوز
في تاءه الا الجر (تتبعه) تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل
فاذا قل يا زيد الظريف صاحب عمر وفان قدرت الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير
أو نعتا لنعت المنادى لفظه كما لفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جى مع
تابع المنادى بضمير جارية أن يأتي بلفظ النعية باعتبار الاصل ولفظ الخطاب نظرا
لان المنادى مخاطب في المعنى وانما لم يعجز أن يقول المسمى يزيد يضر بتلايه
ليس فيه دليل التسكيم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يعجز فعه)
أجاز الكسائي واقرء وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور
على القطع لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية ما بين النظم في باب التاكيد بجمع قطعه
(قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لانها غير مقصودة أصلا فالرجل
وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون
بإدخاله فيه لكونه مقصودا في الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصب لانه بحسب الصناعة
ليس فعولا بل تابع له لكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ومع
ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على
المحل فهم ما فليراجع (قوله الاجمافيه ال) أي الجنسية لا الغالبية على الاسم
كالصق ولا التي يجبرهم ا فقد العلية كالزيدان وقد نبه على هذا في التسهيل بقوله
ويوصف بمصوبها الجنسية وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوشعي لجواز
يا أيها النبي وأما قول المراد ان صارت بعد أي للحضور وقرأ ان ما فيه ال ما وقع
صفة لاى المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لا أن المراد
انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يفيد بها اذا وصف بدى الاف واللام تبعها
للتسهيل واما في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيها اذان كلزاد كما (قوله وسبب
ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في
البدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم ولكن البدل
كلستقل لا يصح الاذا صغ مباشرة حرف النداء وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا
الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة

المبين بخلاف ذلك ولهذا اقل مطبعا أي مبينا كان أو معربا نحو يا سعيد كرز لا يحذف
ويا عبد الله كرزو يا زيدا يكررو يا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كأنه على العامل وقيد النسق بالمجرد

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) فضيحه تعين الضمة فيما يجوز
فيه الجمع بين يا وأل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاختصاص لا فهم
وحمل التعديل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولا في تكرير
لفظ المنادى المبني على الضم مضاف) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ
أدى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أى صورة فلا ينافي
قوله مضافه يقال المراد المبني على الضم في الجملة ومضافا في الجملة ووصف الشيء
بصفتين متماثلتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا يجي محالين متماثلين ولك أن تجعل
قوله مضافا محالين المنادى بدون صفة والمراد أنه مضاف في الجملة فلا يرد عليه ان
من جهة الوجود الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا إضافة حينئذ واحترز بالمبنى من
نحو ياتيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف اليه وهو قوكيد وقوله مضافا من نحو يارب
زيد فلان في الثاني الضم على انه منادى ثان ولم يحز من مالك غير مورد تجويز الأكثرين
البدلية بأنه لا يتحد لفظ البديل والمبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان استمع
أول أو توكيد لفظي والرفع والنصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل واعتطف
البيان بأن الشيء لا يبين نفسه (قوله فتعهما) لم قل ضمهما مع كونهما عربين ليكون
السلام جارا على كل الأقوال (قوله وهو تعجم) أى الثاني زائد قال في التصريح
وهذا مبني على جواز اقحام الامعاء وأكثروهم بأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين
المتضامين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن يكون الثاني اعدم إضافة انتهى قالوا
ولا يجوز الفصل بين المتضامين غير انظر في الا في هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام
التصريح ان الاسم الثاني غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادة الزيادة المرادة
في زيادة الحروف كالباء ومن في النفي ففتحته حينئذ غير اعراب اذهى حينئذ غير
مطلوبة تعامل وانما حرك بها لانه مصدر زيادة هذا الاسم الخصوص على هذا الوجه
ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه ولاصل ياتيم عدى تيم أو ياتيم عدى تيم
عدى ملحوظ ان يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن نصب
الثاني توكيد بوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتاكيد للفظي وقال الدماميني ان
التاكيد اللفظي أبقى ولا يفسر بما قبله وما بعده مما كان عليه انتهى ولا يصح أن
يعرب حار اقحامه بدلا أو عطفي بيان كما في صورة الرفع لانه انما يدل من الاسم بعد
كمله والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه غير مضاف (قوله
أو باضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا
الوجه والذي قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وان
قبل ان البديل على تقدير تكرار العامل لانه كالنفس بدرا المعنوي (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بأل لم يطر حكم
المستقل اذهى تمنع من
تقديره منادى اذ حرف النداء
لا يجمع معها (ولان) في
تكرار لفظ المنادى المبني
على الضم كما في نحو قوله
يارب يارب بالبعملات القبل
نظا اول الليل عليك فارتد
وحده ان الاول (فتعهما) على
أن الاول مضاف لما بعده الثاني
وهو تعجم بينهما ونصبه على
التاكيد أو على أن الاول
منادى مضاف الى محذوف
مما دللنا اضيف الى الثاني
على أنه عطفي بيان أو بديل
أو باضمار يا أو أعني وقال
المفراء كلاهما مضافان الى
ما بعده الثاني وهو ضعيف
فيه مر تواردها لمن على
معمول واحد (و) الوجه
الثاني (ضم الأول) منهما
على أنه منادى مفرد معرفة
وهو الاربع ونصب الثاني

لما فيه من توارده عاملين على معمول واحد لكنه يقول به وقد قال ان العاملين
لما اتحداه مني وعملانزلا منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أي على انه عطف
بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا وأغنى قال ابن مالك أرتو كيداً لظلي واعترضه
أبو حيان والمصنف بما أحبيب عنه

﴿فصل في الترخيم﴾

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما تناول البعض تنزيلاً في شمل التعريف
حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وناء التأنيت وأما الجواب
بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها فبها أنه لا يدل على أن معنى الترخيم
حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره ألا يخفى ان هذا تعريف
للترخيم مطلقاً وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على
الوجه المخصوص أن يكون اعتباراً لجواز الخرج المحذف في باب عصا وقاض
لان المحذف لعلته وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لان الواقبت ساكنة لثبات
الامر المطلوب من الاعراب ولو تخرجت لحصل النقل فحذفها لعلته تصير بنية
ويخرج أيضاً حذف لام بدو منه لانه واجب لكن يرد نحو ودادته منقوص من
الذدن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض
الكلمات حذف آخرها اعتباراً لجواز امع انه ليس ترخيماً (قوله المعرفة)
المراد ما في المؤنث بالهاء المعين ليشمل التذكير المقصودة نحو يا شاول يا حارلعتين
وفي غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولات
وأشار الشارح الى ورود ذلك على المطلق المصنف (قوله ولا المضاف) أي حقيقة
أو حكماً فدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاستنادي
واحتتربه عن المزجي وبعضهم يقول السماع مفقود من التعرّب في ترخيم
المركب المزجي وانما أجاز به بعضهم قياساً على ما فيه ناء التأنيت لان الجزء الثاني
يشبه ناء التأنيت من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفته في النسب وتصغير صدره كما ان
ناء التأنيت كذلك (قوله حذف آخره) أي المنادى وذلك متعين على كلام الشارح
كلا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا ينبغي هنا تخريج الجامي ارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخرج الآخر المحذوف في غير الآخر
ولم يشهد الآخر بكونه حرفاً كما قد بان الحاجب فتمل كلامه الحرف والحرفين وخز
المركب من غير تكاف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿تنبية﴾
قال المرادي أجاز الجمعه وروصف المرخم ومنه ما القراء والسيرافي واستفهمه ابن
السراج انتهى وانما أخرته على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للافظ وأما

على ما سبق وفهم من كلامه
أنه لا يجوز ضم الثاني ولا
يختص الوجهان بالعلم بل
اسم الجنس والوصف كذلك
نحو يا رجل رجل القوم
و يا صاحب صاحب عمرو
﴿فصل في ترخيم﴾
المنادى وهو لغة تزيق
الصوت وتليينه يقال صوت
رخيم أي رقيق واصطلاحاً
حذف بعض الكلمة على وجه
مخصوص وهو ثلاثة أنواع
ترخيم نداء وترخيم ضرورة
وترخيم تعبير وعلى الأول
اقتصر فقال (و يجوز
ترخيم المنادى) لا مطلقاً
بل (المعرفة) لأنها أكثر
نداءاً فدخلها التخصيف
بحذف آخرها فلا يرخم نحو
يا رجلاً خذ يدي لانه تذكير
وكذا لا يرخم المستغاث ولا
الندوب اتفاقاً ولا المضاف
خلافه كوفير ولا المحكي
خلافه لابن مالك ولا المبني
قبل النداء كخدام خلافاً
لبعضهم قاله في الجامع
(وهو) اصطلاحاً (حذف
آخره تخفيفاً) على وجه
مخصوص ونخص الآخر
بذلك لانه محل التغيير ثم
لما دى ضر بان مخموم نداء
التأنيت ومجرد عنها (فقد
النداء) يرخم (مطلقاً)

ا ما حرف واحد وهو الغالب
 وقد أشار الى الثاني بقوله
 (و يحذف من نحو سلمان
 وضور ومسكين خرفان)
 الحرف الاخير وما قبله مما
 استكمل شروط الترخيم
 وكان ما قبل آخره حرف ابن
 سا كننا زائد اكم لا أربعة
 أحرف فصاعدا قبله حركة
 من جنسه ولو قد برأفتقول
 فيها يا سلم ويا متص ويا مسك
 بخلاف نحو سفر رجل وهبيخ
 ونحو سمر وسعيد وفرعون
 وغريق والى امثال بقوله
 (ومن نحو معدى كرب)
 مما هو مركب تركيباً
 مفرجاً (الكلمة الثانية)
 فتقول فيه ياء معدى وفعل
 كلامه ما آخره ياء كسبية
 وما سمي به من العدد المركب
 كخمسة عشر وليس يسمي ترخيمه
 من العرب وإنما أجازوه
 الفخوريون قياساً وقد تقدم
 أن المجرد انما يرحم بشرط
 فيه وكان هذا مقتضى وكما
 يجوز ترخيم الاسم في البناء
 يجوز ترخيمه في العمارة على
 اللغتين بشرط صلايته
 لان يادى ومجاورة ثلاثة
 أحرف ان لم يكن البناء
 (فصل في الترخيم)
 والندبة فالأندبة
 من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة

حرك بها نحو مضار ومحتاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون
 حرك بالفتح نحو اسبح واسم بيت اذا جعل علماً او كذا نحو خوخ يوصف غير خاص وتعود
 التوب لو سميت بهما (قوله اما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفاً نحو انى
 عشر واثنى عشرة عليان لان عشرو عشرة بمنزلة النون اسكن قال ابن الخاجب الثاني
 اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف
 نحو ربه وناو رغبتا اذا سمي به ما عند الكوفيين فيقولون يا رغب ويله رب ولم
 يحذف البصريون الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس
 فتقليله أولى (قوله وكان ما قبل الآ خر الخ) أى زيادة على تلك الشروط وبشرط أيضاً
 لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوماً بالياء لان ما قبله التانيث اختص بأحكام
 منها انه اذا حذفت منه التانيث توفرت من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها
 فتقول في عقبته يا عقبته بالالف (قوله ما كنا) المحققون لا يطاقون أحرف اللين على
 أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقولته ساكنة ووصف كاشف (قوله ولو قد برأفتقول
 مصطفون ومصطفين مسمى بهما الحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة لظاهره
 وانما هي مقدرة اذا أصل مصطفون ومصطفين مصطفين ياء مضمومة
 في الأول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه ياء مصطفى بحذف الواو والنون كما
 مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن يقال يا مصطف حذفت الالف لانتقاء
 الساكنين وترك ما قبله اعلى ما كان عليه من الفتح اسكن هذا يؤدى الى الحذف
 من غير موجب اذ موجب حذفها وارا الجمع وياؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا
 الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا ياء مصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد
 لان الترخيم على من نوى به الم حذف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفر رجل الخ)
 محذورات قوله حرف ابن مالك الخ على الترتيب والهبج يفتح الياء والباء الموحدة
 وتشديد الياء الحقيقية وبالهاء المعجمة الغلام الممنلى (قوله وانما أجازوه النحويون)
 أى بعضهم وقد تقدم انه يحذف من اثنى عشر واثنى عشرة مع الجوز اذا لم يكن
 هذا مستثنى لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصوراً بلغة عرابه اعراب ما لا
 يصرف (قوله بشرط صلاحية لان يادى) احتراز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأن
 ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله * قواطن مكة من ورق الحمى * وانما
 هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورة ثلاثة أحرف الخ)
 مثال الاور قوله * لنعم الفى تعشوا لى ضوئنا * طريف ابن مال ليلية الجوع
 والخصر * ومثال الثاني قوله * ليس لى حتى آل بن حنظل * أراد حنظلة

ويصرف الاسمعة نحو اسدبة

(قوله وتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى أن المستغاث الذي تتضمنه المعنى وإيقاع الاستغاث على الاسم اصطلاحى والأفالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف الانظر بحقة المعنى وكذا يقال فى المستغاث من أجله (قوله الأيا) ذكر بعضهم أن ياء النداء العبيد أو كالبعيد فلم ين أن لا يستغاث بالقرب إلا أن كان كالبعيد أو يقال الاستغاث كالبعد لا حتماً جهاً إلى هذا الصوت لأنه أعون على اسراع الاجابة المجتاج لها (قوله أن يجرب لأم مقنوعة) أي عما كان يجرب به قبل النداء ما اخترت اللام لمناسبة معناها معنى الاستغاث وهى لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزداد فى آخره الخ) فشرح الجامى كالرضى بأنه حديثاً مبنى على الفتح وان تواليه لا ترفع ومقتضاه أن أف الاستغاث إذا لحقت المثني والجمع على حده صارا مبنيين على الياء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فإن الالف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناءً بل مناسبة وعلى كونه مبنيًا على الفتح هو فى محل نصب كالموظاهر لأنه منقول به فلا تغفل (قوله لتزليه منزلة الضمير) أى فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو بالهكحول وللشبان فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثاً واقعا موقع الضمير فالحق أن الفتح لا مبرر هنا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو بالظلم أى يا قوم للظلم وجعل الجامى هذا الأخير ففتح لام المستغاث والأول علة عدم عكس الاسم **تنبيه** محل ما ذكر فى الأسماء الظاهرة داخل الأصل فاعبر بالفرق فيما أسامع المضمر فتفتح اللام معهما الأمع الياء فتكسر فمما قال فى المعنى ذا قير يالكو والى احتمال كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله وقد أجازهما ابن حنى فى قوله * فباشق ما أبى ويالى من النوى * وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثاً من أجله لأنه لو كان مستغاثاً كان التقدير يا أدعولى وذلك غير جائز فى غير باب طننت وفتدت وعدميت وهذا لازم لابن حنى (قوله أقول) أى فيه أقول وأقول بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه أن الفعل فى النداء يتعدى بنفسه وبدايز محبة اسقاطها ومما قبلها اللام ورد بأن الزيادة على خلاف الأصل والقول بأنهما متعلقان بـ ياذهب إليه ابن حنى جرياً على مذهبه أن حرف النداء اسم فعل وغيره لا فى حرف النداء معنى الفعل ورد بأن معنى الحرف لا يعمل فى الجر وروفيه نظراً لأنه قد عمل فى الحال فى قوله * كأن قلوب الطير وطبار يا دسا * والبول بأنهما متعلقان بالفعل المحذوف ذهب إليه سيويه واختاره ابن عصفور أعرض بأن فصل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما انتمزضما به ضعف

وتضمن المستغاث والمستغاث
من أجله والمستغاث ولا
يستعمل معهما من أحرف
النداء إلا بالخاصة ويجب
ذكرها لأن الغرض من
ذلك إزالة الصوت والحذف
مناف لها وله ثلاثة أحوال
أحدها أن يجرب باللام مقنوعة
وهى أكثر أحواله الثانية
أن يزداد فى آخرها ألف
تعاقب اللام الثالثة أن
يجرد من اللام والالف
ويجعل كالتنادى المستعمل
وهذه أقلها وإذا تقرر هذا
فعلى الأول (قول المستغاث
إذا استغاث بالله بالله
للمسلمين ففتح لام المستغاث)
وجوباً لتزليه منزلة
الضمير وجره بالتخصيص
على الاستغاث وهى
زائدة أو متعلقة بـ يا
أو بالمحذوف أو بال
أعرب المستغاث لتركبه مع
اللام

قوى ورد بان اللام المقوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة واعتبر ايضا
 بأن اللام لا تدخل في نحو زيد امر به مع ان الناصب ملتزم الحذف واجب بانه
 اذا كسر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك
 حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا للنية
 لم يجوز حذفه ثم انه ليس باللفظ المحذوف فلم ينزل منزلة من كل وجه وأجاب ابن
 أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا زيد امرو والتعجب في نحو
 يا لدا واهي (قوله فاشبه المنادي المضاف) ولان علة تاءه مشابهة للحرف واللام
 الحارة من خواص الاسم فبدخولها ضعف المشابهة فأعرب على الاصل (قوله
 واذا نعت جاز في نعت الجراح) أي ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل ان يا صار
 حكمة في النداء حكم العامل اذا البناء فيه ما يشبه الاعراب فلما دخل الحرف
 اعتاد زال عمل اللفظ او صار بمنزلة ما زيد يجار فعلي هذا هو موضع رفع فينعت بثلاثة
 أوجه وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر (قوله غالبا) من غير الخاب فتحها معه
 اذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجوز المستغاث له من لان اتأني للتعليل كاللام
 كقوله * بالرجال ذوى الالباب من زفر * كذا في التسهيل وقيل المستغاث
 في شرح الكافية بالتعجب وقال وقد نغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة
 معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد
 الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به أو بما وقع نزوله به فعلى الاول يصح المجيء
 باللام والمجيء بمن نحو يا زيد للظالم ويا زيد من الظالم وعلى الثاني بتعين اللام ومعنى
 يا زيد للظالم ادعوك له لتخاضعنا منه (قوله متعلقة بحذوف) أي فعل محذوف
 تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملة ان وقيل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن
 المضاع ورد بان فعل النداء ضعيف لا يقوى ان يتعلق به حرفا جرو قيل بحال محذوفة
 فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) اللفظة شاملة للعطف بغير الواو كالقائه
 ونحو لا مانع منه اذ قد تنقصد لاشارة الى تأخر وترأخي رتبة الثاني عن رتبة الاول
 في النجدة والاعانة (قوله يا لدا كقول) يجوز بيت صدره * يبكيت ناء بغيد الدار
 مغرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهم منه ان الالتباس
 موجود فبما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له فبدلي حرف النداء اذا حذف
 المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لو علم فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما
 فعل غيره (قوله يا زيد العمرو) المنادى في هذه الحالة مبنى على الفتح وصيغة
 الكافية وشرحها للجامي وفتح أي يبي المنادى على الفتح لالحاق الفها أي ألف
 الاستغاثة بآخره لا قضاة الالف فتح ما قبلها انتهى وحينئذ فليس في تابع هذا

فأشبه المنادى المضاف
 واذا نعت جاز في نعت الجرح
 على اللفظ والتعجب على
 المحل نحو يا زيد العا دل
 لظالم وأما المستغاث له
 ولامه مذكورة على الاصل
 فبما متعلقة بحذوف
 بخلاف المستغاث فلامه
 مفتوحة (الا في المعطوف
 الذي لم تذكر معه يا نحو
 يا لدا كقول ولا شباب للجب)
 فنه انما كسر لانه لا من اللبس
 ادعطفه على المستغاث
 الذي قبله فينصبي أنه مستغاث
 أيضا لا مستغاث من أجله
 وكذا تكسر اذا كان ياء
 المتكلم نحو يا لي للناسية
 فاذا تكررت معه يافتحت
 اللام نحو
 يا قومي وبالأمثال قومي
 (و) على الحالة الثانية تقول
 (يا زيد العمرو) بالطاق
 ألف في آخره عوضا من
 اللام في أوله

ولا يجوز أن ينادى العمد (و) على (١١٩) الحالة الثالثة نقول يازيد لعمر و يضم زيدا كالمنادى المستعمل

ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للحبب المحبب)

وللغفلات تعرض للارباب

وقد يكون المستغاث مستغاثا

له نحو يازيد زيدا

أدعوك لتتصنف من نفسك

وأما التذبة فهي يذاه

المتفجع عليه أفقده حقيقة

أوحكا أو المتوجع منه

له كونه محل ألم أو سبب له

نحلت أمرا عظيما فاصطبرن له

وقت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله

فواكبدا من حب من لا يحبني

ومن عبرات ما هن فناء

وهي من كلام النساء

في الغالب والغرض منها

الاعلام بعظمة المصاب ومن

ثم لا يندب الا المعروف وأما

قواهم وامن حفر بئر زمزم

فهو في قوة قواهم واعبد

المطلباء اذن المعلوم ان من

حفر بئر زمزم هو عبد

المطلب ولا يستعمل مع

المنسوب من حروف النداء

الاحرفان او هي الغالبة

فيه والمختصة به ويا اذالم

يلتبس بالنادى المحض

وحكمه حكم المنادى فيضم

المنادى الا انصب ويدل على صرح الجاحي (قوله ولا يجوز ان ينادى العمد) لان اللام

تقتضي الجر والالف الفتح وتبين انما تناف فلا يجوز الجمع بينهما (قوله وقد

يكون المستغاث الخ) أي تشرعوا وتهددا (قوله نهى نداء الخ) أي اصطلاحا وأما

لغته فالتفجع على الميت وذكر خلاله جملة في زعم النادب ثم المراد ان ينادى

صورة لاحتمال ما ينبغي (قوله أوحكا) كقول عمر رضي الله عنه وقد أخبر

بجواب شديدا صاحب قوما من العرب واعمره (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع

عليه (قوله وهو له ذاكبدا) مثال للتوجع منه لكونه محرا ألم ومثال التوجع

له لكونه سبب ألم وقوله تنكبهم دهما معولة * وقول سلى وارزيت

والرزيت سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب المسكرة فلا

يقال وارزلا مخرلا فان أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمره اصحابه

وأوجب بأن المسكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال وعمره ومقتضى كلامه

في الاوضح ان العلم يندب وار لم يكن معروفا ثم هذا في المتفجع عليه أما المتوجع منه

فان لم نقول وامصيبناه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى)

فيه إشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف

مخصوص نائب مهاب أدعو ومن ثم معوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد

المسلمين ينافض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التذبة والاعلام

وتقدم سبب آخر لتع يا غلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني اذا وقع

الندوب على صورة قسم من أقسام المنادى في حكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك

القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع

نكرة كالتقدم ولا إشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه

اذا اضطر الى تنوينه جازمه وفتح كقوله * واقعسا وابن قيس * (قوله

واضار يازيده) مثله واذا لا وثبتناه * (قوله ولك زيادة ألف في آخره) أي

مع آخره أي بعد آخره أو آخر ما فعل به على ما سمي أي وطاهره سواء كان واوا أو ياء

لمكان أو جب بعضهم لحاق الالف بياثلا ليلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير

الحاق الالف في المستغاث وقت مرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح وقياسه

أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في نعته الا انصب لكن

الشالبي يجوز تقدمه يراضم مع ألف التذبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فلجوز

المقام (قوله أولضمر نحو ورا ساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

ان كان مفردا نحو وازيد ينصب ان كان مضافا أو ضمها به نحو واعبد الله واضار يازيدا ولك زيادة الالف في

آخره وهي أكثر أحواله واليهما أشار بقوله (والنداب) أي يقول (وازيدا) بالاف في آخره مفردا كان أو مضافا

لظاهر نحو (وا أمير المؤمنين) أولضمر نحو (وارأها) أو ضمها بالاضمار نحو والعا ج لا أو مر كبا

شعروا ممدى كراويحذف
لهذه الالف ما قبلها من ألف
شعروا موساه أو توين في
سلة أو غيرها شعروا من
نصر محمداه وشعروا بابكره
أو ضمة اعرابية أو بناءية
شعروا ممداه فبن اسمه ممد
أو كسرة كذلك نحو واعبد
الملكاه واحدا ممداه فان أوقع
نحذف الضمة أو الكسرة
في أبس ابقيا وقلت الالف
يا بعد الكسرة نحو واغلامكي
وواو بعد الضمة نحو
واغلامهوه واغلامكمو
لأنك لو أبقيت الالف
لأدغم الاضافة الى كاف
الحاظا لم وهاء الغاء فوالمتى
(ولت زيادة الهاء) بعد ألف
النسبة أو بدلها (وقعا)
نحو وازيد واغلامكيه
واغلامكموه لان الغرض
مدا صوت والتطويل
وأفهم كلامه أنه الاتراد
ومداهم تراد فيه ضرورة
مفهم ومفهم مكسورة ومن ذلك
قوله
ألا يا همرا وهمرا
وهمروبن الزبيره

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالالف أمام على لغة من قال يا عبدى بفتح الباء
أو يا عبدى باسم كاف يقال في النسبة يا راسى بالهاء الفتح على الأول واجتلابه
على الثاني (قوله من ألف) أى مقصورة غير مبنية كما مثل فاء كانت مبنية كفى
عصا فانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقى مع ألف النسبة فتحذف
وتبقى ألف النسبة حذافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها
عن ألف النسبة ويرد ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة
وألف النسبة كلمة وان ألف النسبة اجتمعت لمعنى فحذفها لا يلحق أما الممددة
فانهم لا تحذف سواء كانت للتانيث كهمراء أو غيرها كزكريا (قوله نحو واموساه)
لا يبعد ممددرا الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشعوى للشهاب القشبي وفيه
ان المندوب المحذوف بالالف مبنى على الفتح كما هو التحقيق وينبغى أن يكون الفتح
مستدرا على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء
كالا عراب من أحوال الاواخر (قوله اعرابية) فتقول واقامز يده (قوله كذلك)
أى اعرابية أو بناءية (قوله واعبد الملكاه واحدا ممداه) الاول لما كسرت اعرابية
والثاني لما كسرت بناءية وينبغى أن يكون المضاف اليه هنا أعنى الملكاه معربا
مقدرا للجر ولا يقال انه مبنى على التثنية كفى واذا لا نه غير مندوب فليس منادى
حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر
والمندوب انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف النسبة
لا تقتضى البناء على الفتح الا اذا خلقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف
اليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القشبي عند
قول الاشعوى وقائل واعبد يا واعبد ما نصه الظاهر ان عبداهذا ونحوه منصوب
بفتح ممددة منع من ظهورها الفتح لاجل الالف لامه الفتحه الظاهرة لانها
لاجل الالف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل (قوله
نحو واغلامكي) قياس ما ذكره عبد الملك ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا
وان الضمائر المضاف اليها في محل جراد لا تصور فيها الاعراب التقديرى (قوله
والمتنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الغم
في قولك غلامكم اليوم رد اللين الى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء
(قوله الا يا همرا) هذا البيت من مجزوء المصارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن
فاعلان مرتين والجزء اسقاط جزأيه لافرق بين كونهما العروض والضرب
أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني
الحشوة فتطبعه ألاباعم مفاعيلن ر واعمرام مفاعيلن ر واعمر مفاعيلن

ن الزبراء فاعلاثن وبهم ذا الظهر ان الهاء التي لحقت المذروب الاول وقعت في
الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء
الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال اما يجوز ان في الوصل فتناسب لاجراء
الوصل مجرى الوقف واما كسرهما أو ضمهما فليس كذلك

في المفعول المطلق

قوله أي الذي يصدق عليه أي لغة وأما اصطلاحا فيصح المصطلح على كل من
ساعيل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطابق بما كان فعله عاما كقوله
وعملت وليس ما يتخيله بالذي يوجد مخالفا للجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة
الصدق لغة اندفع ما في المغني من قوله وحري اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول
وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خفوا اسمه وانما كان حق
ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول
الا قيد بقيد الاطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة
وأياها هنا باعتبار ما ينبغي وما هنا لا باعتبار (قوله اسم مفعول) أي
اسم هو لفظ مفعول فالإضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد
باسم المفعول الذي يشتق من مصدره لالدلالة على من وقع عليه الحدث فان ذلك
مقابل لاسم الفاعل وان لم يذكر بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي
ما ينبغي منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أي بجار حرف أو اسم لانه المفعول
الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن اطلاق المصدر
والفعل على الأثر يعني المفعول المطابق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الأثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر
تأثيرا كان أو أثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا
وقيل انما سمى المفعول المطلق لان المفعول عند المصطلح لا يصرّف اليه أو لانه
مفعول لكل فعل اذا من فعل والا لانه مفعول مطاق بخلاف باقي المفاعيل وفيه
نظراذ لافعال الجمادة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزنجشري
الخ) يعني انما قدمناه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول
حقيقة كامرا آتفا فقط ما قيل ان في كلام الشارح نظرا لانهما لم يقدماه لذلك
بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية
كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو بفسه أو معه
وبذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان ذلك من ضرورة
صدق القيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغيرا في لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء انما ينبغي
الوصل بالوجهين ولا يفرغ
من المفعول به شرع بكم
على المفعول الثاني (و) هو
(المفعول المطاق) أي الذي
يصدق عليه اسم مفعول من
غير قيد ومن ثم قدمه
الزنجشري وابن الحاجب
على المفعول به بخلاف بقية
المفاعيل اذ صدق المفعولية
عليها قيد بالاداة

الاجتناب الصوري ووجهه الطع على المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة الحلاق
 المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أي الصريح فلا
 يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضرب به أنه أن اضربه لان أن تخلص
 الفعل الى الاستقبال والتأكيده انما يكون بالمصدر والمهم ولان أن يفعل يعطى
 محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسعج ان تقع مع صاتها
 موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فان المنصوب مفعول به وأجيب
 بأن الكراهية افعال اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق
 منها فعل اسند اليه وكونها بحيث رفع علمها فعل الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل
 بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهتي فهي مفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو
 كرهت كراهتي فمفعول به (قوله الفضلة) أي ليس جزأ من الكلام بأن لا يكون
 مسند اولاً مسنداً اليه (قوله فخرج بالفضلة) لم يذ كر ما خرج بالمصدر وهو
 الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ومأقوله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول
 مفعول مطلق رده في المعنى وحديث الاخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن
 التنبيه عليه (قوله نحو فيا ملأ الخ) أي نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه
 خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب بالضرته وان حصل به
 بيان العدد (قوله وجد جده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جدي زيد جدي ثم
 قصده المبالغة في وصفه الجرف اسند الى الحد مجاز للابسة بينها وهو صدوره منه
 (قوله مؤكداً عاملاً) أي مقر رعايته وفائدته دفع توهم السهو والتجاوز وعليه
 حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أي كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم
 لموسى فهو من قبيل التأكيده اللفظي كما مر ح به ابن جني خلافاً لا لادى حيث قال انه
 ليس من التأكيده اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا
 لا يأتي التأكيده في المجاز وقوله

بكي الحزن من روح وانكر جلده * وعجت عجيحاً من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه واحراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد مخرج بأن
 التأكيده اللفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السعد ومراده بقوله
 مؤكداً انه يجي للمجرد التأكيده والافانوعى والتعددي بقيدان التأكيده أيضاً ولعله
 انما اقتصر فهمها على غير التأكيده لان الغالب عند افادة النوع والعدد أن يكون
 المقصود بالذات مجرد بيانها (قوله ان كان) أي العامل (قوله والافل مصدر) أي
 وان لم يكن العامل مصدر بل فعلاً أو وصفاً فالفعل المطلق مؤكداً لمصدر المفهوم
 من ذلك العلم وبهضم أطلق ان المصدر مؤكداً له توسعاً ومن العجب شرح

(وهو المصدر الفضلة) أي
 المستغنى عنه (السلط عليه
 عامل) ينصبه (من) مدة
 (لفظه) وذلك (كضربت
 ضرباً أو) عامل (من معناه)
 بأن واقعة في المعنى ولم يكن
 من مادته وذلك (كفعدت
 جلوساً) ألا ترى أنهما
 متحدان في المعنى دون
 المادة فخرج بالفضلة
 العدة نحو قيام لقيام
 حسن وجد جده وعما بعدها
 نحو عمت حديثك وقت
 احلالاً لك وانتصاب المصدر
 المرافف بالفعل المذكور
 وهو مذهب المازني والمنقول
 عن الجمهور أن ناصبه فعل
 من لفظه مقدر ثم المفعول
 المطلق ثلاثة أقسام مؤكداً
 عاملاً ان كان مصدر اولاً
 فله مصدر المفهوم منه

لشأن كلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لأنك
بضم ب ضمير بأفالتا كذا لغتها والمصدر الضمير وحده لا للأخبار والزمان
ينضمهم ما الفعل قبل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي
كبد حقيقة (قوله بضم ب الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لأنه
أنه تكرير الفعل) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفيه اشكال
لأنه أنما هو بأكبر مصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا ما هو بأكبر فثبت فيجب أن لا يصح الاسناد إليه كالأصح الاسناد إلى الفعل
بإضافة مفهوم المصدر وهو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فاني يكون
مفهومه مفهوم الفعل وأجيب بأن المصدر بغير مفهوم الفعل حقيقة ويتقدم
مفهومه باعتبار من جهة أن الحدث هو الأصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد إليه باعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا
يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لأنه دال على الماهية
المعبرة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث
عن المصدر كإثرائها الأجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى
أن لا كل أ كلاً كان عاماً حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر
نفس الماهية المعبرة عن الوحدة والكثرة لما كان عاماً فلا يقبل
أن لا يصح منه المصدر لمفهوم من الفعل وأنه لو قال إن أ كات ونوى أ كلاً
ولا كل لا يعمل بنبته (قوله ومبين لنوع عامه) أراد به ما يدل على نوعه فقط
ول ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربته جميع أنواع الضرب
قوله له عدد عامه) أي وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرآت صدور الفعل)
صافه مرآت للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله أضافه) لا يمنع عمل الفعل
بمصدرين ولا ثلاثة إذا اختاب معناها وفاقا للسيرة في ابن طاهر وإن منع
أن لا يخفى والمبعد وابن المراج والاكثرون وفي البديع إذا قلت ضربت
بشديد ضربتين كان ضربتين بدلا من الأول ولا يكونان مصدرين لأن الفعل
واحد لا ينصب مصدرين فأما قوله
ووطئت أو طئت على حقيق * ووطئ المقيد ثابت القدم
لا يكون الثاني فيه بدلا لأنه غير موكنه بمعنى مثل ووطئ المقيد أو على أفعال فعل
قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يعمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو
ما لك من ديفا (قوله كجبت من ضرب بك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم
أو كم جزء موفور لأن جزءا وان كان بلافظ المصدر لكن معناه المجزى به

نحو ضربت ضربا أو الصافات
صفا وأنت مطلوب طلبا
وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه
باتفاق لأنه بمثابة تكرير
الفعل ولاه اسم فعل محتمل
للقليل والكثير ومبين لنوع
عامه بأن دل على هيئة صدور
الفعل أما ما هم خاص نحو
رجع القهقري أو بإضافة
كضربت ضربا الأسم
أو بوصف كضربت ضربا
ألبا أو بلام العهد كضربت
الضرب أي الذي عهد
ويسمى المختص ويجوز تثنيته
وجمعه ان ختم بقاء للوحدة
كضربة وظاهر كلام سيبويه
المنع واختاره السلاطين
ومبين لعدد عامه بأن دل
على مرآت صدور الفعل
كضربت ضربتين وضربان
وهذا جازي تثنيته وجمعه
باتفاق وأدرجه ابن مالك
في التسهيل في المختص
وجعل الأفعال المطلق
قسمين مبهما ومختصا فعلى
المختص قسمان معدود وغير
معدود وناسبه أمانه
أو وصفه كما مر أو مصدر مثله
كجبت من ضرب بك ضربا
شديدا

لحمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشيء الذي يقترن به ولذا قال المكشاف
وانتصب جزاء بما في فإن جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو بأفعال تجازون
أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالموفور ولا يتحقق أن ذلك غير متعين لأن المصدر قد
يخبر به عن اسم العين من غير تأويل قصد المبالغة على حذف تاء هي أفعال وإدبار
(قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به أفعال التعجب وليس وعسى وتبارك وقد
يتألى قوله وفعله بالإضافة أي فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعله المصدر
وذلك لغة وفي الجملة (قوله والتمام) خرج به كان وأخواته فإن العلم مني نص على
أنها لا تنصب المصدر وان الخبر قائم لها مقامه (قوله المدح على الحدوث) خرج به أفعال
التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطابق من حيث هو مصدر أو مصدر
هما معا عن عمل الأفعال ولأن عمل الصفة المشبهة مقصور على السبب وأفعال
التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد أو ماقوله * أما الملوكة
فأنت اليوم الألهة لهم لئلا * فلو ما منصوب بخذوف (قوله وقد يحذف ناصب غير
المؤكد) هو المبين للثبوت أو العدم دلالة على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول
به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله أنه لا يجوز حذف عامله وبحسب معرلده وتحرير
ذلك يطلب من شروح الافية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق
والاعناق أي يمسح مسحا (قوله جوارا) أي حذف جوارا أو جوار (قوله القرينة
حالية أو مقالية) أي وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أقم الصلاة
لدلوك الشمس إلى غسق الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ما يرجعها إلى
المعنى من شهادة أو غيرها والافظية ما يرجعها إلى اللفظ (قوله كفولك للقديم)
أي فالقرينة حالية وقوله أولان قال أي فاقترنته مقالية (قوله خير مقدم) أي
قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضاف
إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما ضيف إليه (قوله وجوب اسماء) أي حذف
واجبا أو ذا وجوب اسماء موقوف على السماع لا قاعدة له (قوله وحمدا وشكرا)
اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وأوجب أن ذلك ليس من كلام
الفهامة وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا
لأنشاء أو الكلام عند قصد الانشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث
ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أي حذف قايما أو ذا قياس يعلم
له ضابط كلي يحذف معه الفعل (قوله تخوفا مامنا) أي من كل ما يكره تفصيلا لا عاقبة
ما قبله في طلبه أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليها وتأتي
على أثرها فالطلب كالأية فإن طلب شد الوفاق يترتب عليه فوائد فصحت بمجاد كمر

توسيط الفعل التصرف
والتمام والوصف الدلالة
على الحدث وقد يحذف
نائب غير المؤكد جوارا
لقرينة حالية أو مقالية
كقوله لك للقديم أو ليس قال
ساقدم عليك خير مقدم
أي قدمت ووجوب اسماء
تخوفا ورعا وحمدا وشكرا
وقياسا في مواضع
مناعد واما فده

من المصادر والخبر قول الشاعر

لا جهدن فاما درء وانعة * تخشني واما بلوغ السؤل والام

واحتمال كون منا خفاءه فعولاله لا شذلا بطوى هذا القسم اعدم الاحتمال في
وهبتك الفا فاما اعانة واكراما فلا يصح تقدير الام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعال واخترت زوايق القليلة عن نحو امانا تدب زيدا الضرب تادبا او يملك
هلا كما اضربه فلا يجب الحذف فيه وقد بان الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب
الحذف فيما يقع نصه للاحقة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة او يفهم اغناء ما
وجعل المصنف في الارض كابن الناطم هذه الامثلة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله
فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظروا مقتضى
ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطابق تفصيلا
مباحة بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض
المفصل (قوله وانبت سير اسير الخ) أى من كل مصدر مستمر للجمال لا تقطع اولا
مستقبلا كما نص عليه سيديو يه ولم يشترط المصنف كابن مالك مكررا أى ذكر
مريض كسر أو محصورا بما والا أو بانما وعمله خبر عن اسم عين وان دخلت
عليه التواضع نحو ان يدا سير اسير قال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الاسير
من هذا ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم
لا يكون المفعول المطابق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ في مفهوم
اسم العين تفصيل فليتامل (قوله وهذا ابني حقا الخ) أى من كل مصدر مؤن كد نفسه
أى لثله لأن الشيء لا يؤكده نفسه وهو الواقع بعرجة هي نص في معناه كالتمثال الثاني
فإن الجملة نص في الاعتراف لا يحتمل لها غيره أى بما يصاده ويقابلها أو غيره
وهو الواقع بعد جملة تحتعمل معناه وغيره بما يصاده كالتمثال الاول فإن الجملة
تحتعمل عقلا الباطل والكنب وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان أريد أن الجملة في
المؤكده لنفسه لا تحتعمل غير معناه مطلقا ممنوع ان تحتعمل المجاز ولا تحتعمل
غير معناه حقيقة فالمراد بغيره كذلك اذا احتمل هذا ابني بغير معناه عقلي ليس
مدلول اللفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التاكيد كالتوسع نحو ان يقال
له على ألف درهم اعتراف زيدا فيجوز تنقيته وجمعه حينئذ نظروا لا يبعد صحة وقوعه
كذلك فلجبر والنقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين ان تقدم خلافا لما أجازه
واسد دل بقولهم أحقاز يدمه طلق وأقول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على
المصدر أى أى حق نص عليه سيديو ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه
ان جاج نحو زيدا حقا أخوك وان التقدير في هذا ابني حقا أجق حقا وأحق حقا

وانبت سير اسير او ما أذنت
الاسير وهذا ابني حقا وله
على ألف عرفا أو كثر ما يكون
المفعول المطابق مصدرا

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين
فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات
الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملات الانما يتحمل البنية والتبني ويجوز
أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولاً حقاً لما قاله الرازي من أن جميع الأمثلة
الموردة للمؤ كدفعه ما صريح اقول أو ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر مفعول
مطلقاً اقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المنقدمة لان المتكلم اذا
تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) ماى اللفظ الدال
على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرهما
والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والوردان
اللون قائم بغيره وليس حدثاً سواء صدر عنه كالضرب والشيء أو لم يصدر كاطول
والقصر والجريان على الفعل اشتماله على حرفه لفظاً أو قد يراد باليس له
فعل كالعالية ويلا يسمى مصدرهما هذا المعنى وان سمي مصدرهما معنى آخر
وخرج به هذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر والآخر
بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علماً اسم الحدث اذا كان علماً مثل فخار وحماد
وأما المبدوء بجميع زائدة غير المفاعلة فالقيد انه مصدر وتسميته في بعض الاحيان اسم
مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لوقال عن المصدر الى ما هو جار
مجرأ كان أولى (قوله على المصدر) أى عناء الذى هو الحدث وفي قوله وقد
ينوب عنه الخ اجمالاً تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفة ومشاركته في
المادة بأقسامه الثلاثة والثائب عن المبين مانقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ
الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة لفعل عادة فلا يجوز ضرب به
عمود لانه لا يعد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضرب به حجار لان
الحجر عهد الرمي به ولا ريبه آخرة لان آخرة لم تعد للرعى (قوله وأقيم ما بعده
مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تننية أو جمع وقول ضرب به
سوطاً وسوطين واسوطاً (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر
وليس بمصدر موضوع له وذلك اما بعدد صريح يميز بالمصدر كمثل أو غير غير نحو
ضرب به أنشأ (قوله ما دل على كناية أو بعضية) إشارة الى انه لا يختص بكامتى
كل وبعض كما هو منه كلام الاوضع قد دخل ضرب به جميع الضرب وعامة
الضرب ونحو لا تظلمون تقبر اولاً تضر ونه شيئاً وضرب به يسير الضرب فلا حاجة
الى زياده بعضهم كفى ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى قيام

وهو اسم الحدث الجارى
على الفعل وليس علماً وقد
ينفك عن المصدرية الى
ما هو جار مجرأ كما ان
المصدر يكون غير مفعول
مطلق فينبى ما هو مفعول من وجه
كما يفهم من التعريف مع قوله
(وقد ينوب عنه) أى عن المصدر
(غيره) فينصب على أنه
مفعول مطلق لما فيه من
الدلالة على المصدرية اناب
عن المبين للعدد اسم الآلة
(كضربه سوطاً) أى
ضربه سوطاً مخذف الجار
والمصدر وأقيم ما بعده مقامه
واسم العدد نحو (فاجلدهم
ثمانين جلدة) أى جلداً
ثمانين جلدة مخذف المصدر
وأقيم العدد مقامه وعما
ناب عن المبين للنوع ما دل
على كناية أو بعضية مضافاً
للمصدر نحو (فلا تظلموا كل
الميل) أى ميلاً كل الميل
(و) لوقول عايناً بعض
(الافعال) وعما ناب عن
المؤكداً مشاركته في مادته
وهو ثلاثة

شئت نعم ومثله في الاستقامات والكم فاستمعوا لهسم ونحو ما تضر بزيد أي أي
 ضم تضر ب وما أعني عني ماله (قوله اسم مصدر) فيده في التسهيل
 بفعل اسم احترامان من نحو حماد علما للحمدة فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم
 لا يدل على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين فعل وأورد على ذلك
 سبحانه فانه اسم مصدر علم التسيغ وقد استعمل مؤكدا للعامل المحذوف
 وقد يجب ان يجمع عليه وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الارض نباتا)
 تسع في جعله من الالفاظ كرا لا اوضح وجعله النخلة مثلا للاسم العين وفيد مع
 بين ما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشيء النبات ويجوز أن يكون
 مثلا للثابت فيه مصدر فعل آخر كالنار الذي بعده خلافا لناصر الالف في قد صرح
 السفاقي في قوله تعالى فاخر جناحه أبو جاجن نبات شتى بان النبات مصدر يسمى
 به النبات كما هي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل نباتا قال الشاطبي
 وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نباتا عن انبأنا (قوله
 لمصدر له فعل آخر نحو وتبتل اليه تبتلا) وذلك لان تبتلا مصدر وتبتل لا تبتل
 وهو مصدر تبتل تبتل فتاب تبتلا عن تبتلا لان معنى تبتل تبتل فني به على معناه
 مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب في جميع الاقسام المذكورة
 منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي ان لقائل أن يقول ان كان مراده
 باسم المصدر مالم يس جار ياعلى الفعل العامل فيه وان كان جار ياعلى فعل آخر فكان
 ينبغي أن يدخل فيه تبتلا وان كان مراده مالم يس جار ياعلى فعل أصلا فتحمل الغل
 والوضوء والاعطاء ليس كذلك لجر يابها على غسل وضوء وعطى أي اخذ الا أن يجب
 بأن مراده مالم يس جار ياعلى فعله مادخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله
 وجعل في الاوضح الخ) هو مذهب المازني والمبرد والسيدي واختاره ابن مالك قال
 الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بالضرورة فليجئ اليه ومذهب سيبويه
 ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو متقول عن الجمه وروى التقدير اجيبته ومفته مقفة
 وفرحت وجذلت جذلا والمقفة بكسر الميم مصدر ومن مرادف للجمعية والجذلة بذال
 مجتمعة وبفتحين مصدر جذل بكسر الميم (تمت) مما ينوب عن المصدر
 أيضا فمير نحو عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكدا أو نوعي انظر
 التمهيد و اسم الإشارة يشار به الى المصدر كضم بته ذلك الضرب ولا يشترط
 جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه
 ذلك ونخطئ منه من حمل قول المتنبي * هذي برزت لنا فجهت ريسا * على انه
 أراد هذه البروزة وعلاه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام العرب

اسم مصدر نحو واغسل غلا
 واسم عن نحو والله أنبتكم
 من الارض نباتا ومصدر
 افعل آخر نحو وتبتل اليه
 تبتلا وجعل في الاوضح
 مما ناب عنه مرادف مجذلا
 أحبته مقفة وفرحت جذلا
 (وليس منه) أي من النائب
 عنه صفة كرا غدا في قوله
 نه الى (فكلامها رعدا)

طنت ذلك يشيرون به لافطن ولذلك اقتصر واعليه والوقت كقوله ألم
 تقدم من عينك ليلة أرمد بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتمضنا
 مثل اغتمض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه
 كثير نحو جئتكم صلاة العصر وأسماء اعبان على خلاف في ذلك يقال ترابوا جندلا
 في معنى تراب يده أى لا اصابته ترابا والتراب والتراب والجندل الحجارة قال
 سيبويه جعله بدل من قولك تراب يدها فانه صاب ترابا وجندلا عند السلوين
 وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول ترابك كما تقول سعيالك والاصح
 وهو ظاهر كلام سيبويه انهم امنصرون على المفعول به والتقدير الزمك الله ترابا
 وجندلا والهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال
 من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر المفعول والاصل فكلاهما
 أى فكلاهما كل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد في المغنى وبدليل انه لا يحذف
 الموصوف الا والصفة خاصة بخبره تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان
 الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندي فيما احتجوا به انظر
 اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف
 وتصير الصفة مفعولا على الـعة ولهذا يقولون دخلت الدار يحذف في توسعا
 ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز
 ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سبر عليه زمن طويل فاذا حذفوا
 الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا ما الثاني فلان التحقير ان حذف الموصوف
 انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وأتاله الحد يدان العمل
 سابغات أى دروعا سابغات وعما يقدح في قولهم محبي نحو قولهم اشتمل الصماء أى
 الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعذر بقية انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون
 بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استتلال كل منهما بالارادة
 كافة قليلة فيما مثل به واتقدمها وحذف موصوفها فلا يتقص كلامه بنحو أحيانا
 الارض شباب الزمان قال الدماميني ولا حاجة لما اجاب به الشعمي عما هو في محل المنع
 كما حررنا ذلك في رسالة بدعيه سمينها الاحكام المجاز الى احكام نعدد المجاز بينها
 ما وقع افضلا له من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام نعدد المجاز
 أربعة الاول ان يجمع معاني كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منه
 فالجيب للدماميني من اراده الثاني ان يجمع معاني كلمة من جهتين مختلفتين وفي
 الحقيقة انما اجمع فيه جهتنا مجاز وأمثله كثيرة الثالث أن يجمع معاني كلمة
 ويكوأ أحدهما مبنيا على الآخر ويبرع عنه بالمجاز في المرتبتين قال الفري وهو غير

وانما هو حال من المصدر
 المفهوم من الفعل والتقدير
 فكلاهما كون الاكل رغدا
 بدليل اقامتهم الجار والمجرور
 دون المصدر في قولهم سبر
 عليه طويلا فدل ذلك على
 انه حال لا مصدر والاجاز
 اقامته مقام الفاعل اذا المصدر
 يقوم مقامه باتفاق والقول
 يجمع اقامة صفة مقامه تتبع
 فيه سيبويه لكن خالفه
 في الاوضح تبعاً لابن مالك
 (و) الثالث من المفاعيل

عزيز وقد أوردنا منه في رسالة الأئمة وذكر منه أمثلة في الأساس عنوان عليها بقوله
ومن مجاز المجاز الرابع أن يجتمع على كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذه
اذعى العدل اتفاق على بطلانه وفي جميع الجوامع تصح وقوعه وهو الذي أراده
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمرآة تلك الرسالة

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية
وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مهـ درا وذكره بن الحاجب بعد المفعول فيه
لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع
لأجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون
الفعل كما في قدمت عن الحرب جينا أو تأخر كما في جئتكم املا حال فان قلت من
أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون
التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة في إيجاد التأديب وتصور التأديب
وتدبره سبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير
الوجه الذي كان سببا فالجوهتان مختلفتان قال الرضي وإذا كان الحدث المعال
نفسه لا وتفسيرا المصدر المجهول كما في ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا
حدثان في الحقيقة حتى يشتر كان في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى
أدبه بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة
ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي
أثره أي ضربته تأديبه لكن لو صحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم
المشاركة في الفاعل والزمان اذ بما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قوله من زينه * لم يقم التثقيف منه ما اتوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظرا لما منع ان التأديب عين الضرب
لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص أو أحداث التأديب والضرب سبب
ذلك ووبيلته كالشتم وأيضاً فلم يمنع تأديب السفر (قوله وهو المصدر) لاجراءه أما
العبيد قد وعبيد ينصب العبيد لانه مؤول فانظر المعنى والوضع (قوله الفضلة) أي
ليس جزءا من الكلام بان لا يكون مصدر اولاً من ذلك (قوله قد شارك الخ) حال
من المعال لمحل النصيب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعال وضميره
المنسوب يعود على الحدث كما أشار اليه السارح ويجوز أن يكون نعتا لحدث

(المفعول له) أي الذي يفعل
له فعل ويوقع لأجله (وهو
المصدر) القلبي الفضلة
(المعلل) بكسر الهمزة أي
الواقع علة (لحدث) نفسه
(شاركة) المعال (وقد
وناعلا) أي في الزمان
والفاعل

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا مذهب يعرود الى الحدث وضميره المنسوب يعود
 على المفعول والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب
 آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الخبر بدليل جئتكم اصلاحا
 لما لك وشهدت الحرب ايقاعا لهدنة وأول زمان الاصلاح وايضا ع الهدنة لا يلزم
 أن يكون هو آخر زمن الجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يبعد أخذنا
 من النظائر الا كفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس
 بالتعزيل ما لغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في **فجئت** وقد نصبت لثوم أيامهم
 من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لان الانسليم
 الاثم الالم المذكور بل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم
 لا فرق في المشاركة في الفاعل بين المظنية **كضمير** بتة تأديبا والتقدير به كقوله
ثم سأل يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري
 نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثة وغاية) أي سواء كان باعثا من
 حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجنان مختلفان (قوله
 وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه الشرائط لانه
 بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
 ما اذا اختلفت شيئا منها انتهى (قوله والاعل انما تكون بالمصادر الخ) أي غايها فلا يرد
 والارض وضربها الا انما ويخوه (قوله وما قلبي نحو جئتكم قراءة للعالم الخ) قال
 الرضي وتربط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على اتحاد الفعل
 والحامل على الشيء متقدم عليه موافا لالجوارح كالضرب والقتل تتلشى
 ولا يتبع حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
 فانها تبقى والحواس ان اراد وجوب تقديم الحامل وجود الغم نوع وان اراد
 وجوب تقدمه ام وجودا أو تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض بخوار نحو جئتكم
 اصلاحا لامر ك وضربته تأديبا انما قالان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح
 وارادة تأديب قلنا بجواز أيضا جئتكم **ك** كراما لي وجئتكم اليوم كراما لك
 غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم ممتنا وعلا فظهر ان المفعول له هو
 الظاهر لا المقدر فقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون
 عام له نحو قد جئتكم فهو من افعال القلوب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل
 تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقربا رجته اصلاحا
 (قوله وبؤخذ منته) أي من اجازته هذا المثال لان عدم اشتراط كون المصدر
 قلبيا لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتكم

سواء كان باعنا وغاية
 (كقمت اجلا لالك) أم
 باعنا فقط كقمت عن
 الحرب جينا فالا لا لا مصدر
 قلبي علة لا قيام باعثة عليه
 وغايته وزمنه وزمن القيام
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم
 وجينا مصدر قلبي علة لا تعود
 من الحرب باعثة عليه
 وابست غاية له وعلامة
 المفعول له وقوعه في جواب
 لم فعلت وانما اشترط فيه أن
 يكون مصدر لانه علة للفعل
 والاعل انما تكون بالمصادر
 لا بالذوات وخرج به غيره
 كسباقى وبالقلبي نحو جئتكم
 قراءة للعالم كما اعتمد
 في الاوضح تبع الابن الخباز
 وغيره وخاف في هذا
 الفارسي فأجاز جئتكم
 ضرب زيد أي لتضربه
 وبؤخذ منته أنه لا يشترط
 الاتحاد في الفاعل أيضا
 وبالفضلة نحو حصل لي رغبة
 في الخير وبالاعل الحدث بنية
 المذاعيل اذ لا تعليل فيها
 ومجا بعهده

العلل) لحدث عامه (نبرها)
مما تملكه ان تغربها (جر)
وجوبا (بحرف التعليل)
وهو اللام ونحوها مما فيها
التعليل وهو من والباء في
والكاف والظاهر انهم
ارادوا بالشرط ما لا بد منه
والا فقيه نظر ففانسد
المصدرية (نحو خلقكم)
فالخاطبون علة للخلق
وايس فغيرهم مصدرها
فلذلك جربا للام ومثله قوله
عليه الصلاة والسلام ان
امراة دخلت النار في هرة
أى لا جسد هرة فواقده
الاتحاد في الفاعل (نحو)
(وان لتعرفني لذكرائي
هزة) *

كانت نفس العصفور بلام

القطر

فالتذكير هي علة
عرو الهزة وزمنها
واحد ولكن فاعلمها
مختلف وفاعل العرو الهزة
والذكرى هو التكلم لان
المعنى لذكرى اياك فلذلك
جربا للام والهزة في النشأ
والارتياح ومنه نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات اكلت لهم
واذ كروه كما هذا حكم
وفاد الاتحاد في الوقت نحو

قراءة العلم وما مثله الرضى ومن هذا ظهر ان مائة في التمسح مع الشالهي من
ان اشتراط الاتحاد فاعل بمعنى من اشتراط كونه قليلا ليس ظاهرا فتدبر (قوله)
ما يختلف فيه زمان الفعل والمعلول وما اختلف فيه فاعلمها استثنى أوجهان بهما
لاين مالاً من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا تابعا المصدر تقول جئتكم
أنزها بكرمى وجئتكم أن بكرمى زيد وجئتكم الساعة أن وعدتكم أمس ويجذف
معهما حرف الجر أيضا قال المرادى في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة
بنفسها أن تقع ما ولا لانه اذا كان ينسبك منها مصدرية تكون مثل أن وأن وهل
نحو ما المصدر يجوز أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أرورك لما تحسن
الى أى لاحسان قال الشيخ أنير ليس لأعرف في ذلك نصا عن أحد قوله جرب وجوبا
بحرف التعليل أى عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في
شرح اللمعة حروف السبب سبعة اللام نحو هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا
والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفى نحو لكم فيها أفضن فيه
هذا ب عظيم أى بسببه ومن نحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله أى بسبب فضله
لا باهما اتا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة
والكاف نحو اذ كروه كما هذا كم أى لهداية اياكم وكى نحو جئتكم كي تكرمنى
وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانه لا تكون للتعامل الامع الفعل المقرون بالحرف
المصدرى انتهى وهذا قد بلى ما سبق في أن وأن وصلت ما وكى وما يأتى من التمثيل
باذ كروه كما هذا كم الآن قال المراد اسم الاتدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر
لم يستوفها فلا يمكن من المفعول فليتم تأمل ومما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلهتنا
عن قولك (قوله فالخاطبون علة للخلق) في هذه العبارة خزازة قال الجلال الدواني
اعلم انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع والامكن لاشئ
فما باعته على الفعل وان كانت معلومة لله تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجل
الثمرة يعلم ترتيب المنافع الاخرى على ذلك الغرس كالاتملا لاه والانتفاع باغصانه
وغيرهما والباعته على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح
بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغرس والآيات والاحاديث
الموجهة باعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكيم والمصالح اذا تبينت ذلك كله علمت
ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية
بالحكم والمصالح ظاهرا كاجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه
ذلك وأما تعميمه بأنه لا يتخلل فعل من أفعاله عن غرض فجعل بحث كلام غير
مختول فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعتبار فلتا شئ من أفعاله

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علمنا وبعضها مما يخفى الاعمال
 الراسخين المؤيدين بنور من الله (قوله ونصت بتخفيف الضاد) قال الجوهرى أيضا
 نوبه أى خلعه وأشد البيت ثم قال ويجوز عندى تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه
 وتعينه) لو انقصر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه
 أرفع فيفسر ما قبله (قوله يجوز فيه أن يحجر بحرف التعليل) قال فى الارتشاق
 ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان الاعلى جهة البدل أو اللفظ سواء جرح بحرف
 السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكركم بمحشى فيصوب بفعل
 مضمر وانتهى ولا عدم جواز تعدد المفعول له منع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
 لتعدوا وتعلق لتعدوا بتمسكوهن على جعله رازما فعولاله وانما يتعلق به على
 جعل ضرارا حالا وفى الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى ان عصره باله قال فى
 نفسه برقوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة
 بحذر أو بالموت لا يجعلون للموت تعدد المفعول له من غير عطف واعتراض عليه
 فى اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاول تعليل للجهل مطلقا والثانى مقيد بالاول
 والمطلق والمقيد غيران فالعامل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ انتهى أقول هذا
 يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المحرور بالحرف
 مفعولاله هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور وان المحرور بالحرف
 مفعول به بواسطة الحرف مخرج به عقيل منا والجامع فى المفعول فيه بقى ان بعضهم
 قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيول والبغال والحمير اتركبوها
 وزينة وان قد شرط فى الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو وعدة
 لخلق المذكورات وحجى به مقرونا باللام لا خلافا لفاعل لان فاعل الخلق هو الله
 جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم أو ما الثانى فلم يفقه فيه الشرط لان فاعل
 الخلق والتركيب هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقه الشرط فى الاول
 انما يأتى على ما تقدم من أن حيوانا بالابن مالك فتهنطن **(خاتمة)** يجوز
 تقديم المفعول له كما فى قوله

لجئت وقد نصت لنوم نيامها
 لدى السترا لا لبسة المتفضل
 فالنوم على طالع الثياب
 ولكن وقتها مختلف
 فوقت الطلع سابق على وقت
 النوم فلذلك جربا للام
 ونصت بتخفيف الضاد
 المحجمة من النضو وهو الخلع
 ولبسة بكسر اللام هيئة من
 اللبس والمتفضل هو الذى
 يبقى فى ثوب واحد ومثله نحو
 كما أرادوا أن يخرجوا منها
 من غم أى لاجل الغم واعلم
 أن هذه الشروط معتبرة
 لجواز النصب لا لوجوبه
 وتعينه حتى ان المستوفى
 لجميعها يجوز فيه أن يحجر
 بحرف التعليل كما قال
 فى الالفية وابن عتيم مع
 الشروط سواء كان مجردا
 من آل والاضافة أم مضافا
 أم محلى بالمكن الارجح
 فى الاول النصب وفى
 الثالث الجرح ويستويان
 فى الثانى

فما جزم عارب الناس أبكى * ولا حرم على الدنيا اعتراى
 وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطى من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك
 كنه هذا قبح لانه مع الجرح ليس مفعولاله كما مر نعم يدل له نحو يزعم فى قول الناظم
 ترخيها أن يكون مفعولاله ومنع ثعلب تقديمه مردودا لبيت المتقدم بقوله
 * وما شئت الى البيض أطرب * ومحل التقديم لم يكن العامل معنويا راجع شرح
 الشواهد للمصنف

المفعول فيه

(قوله ما ساط عليه الخ) أي باطراد بأن لا يختص الساط به امل فخرج نحو دخات
الدار اذا قال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما يصح من مصدر عام له وينبغي
أن يستثنى أيضا المقادير اذا لم يعمل فيها الاما دل على حركة لا يقال تعدت ميلا ولا
رقت ميلا ولا اذهب السهل الى ان تصب اعلى المصدرية واسقط بعضهم قيد
الاطراد لان نحو دخات الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج
لعملي معنى في فقدر (قوله ينصبه) بينه ان معنى ساط عليه عامل ينصبه عامل
وذلك ان دفع ما قال لم يعن في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا يدمه وقد استمداد
ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا
لذلك (قوله من فعل أو شبهه) يان اعمال لذك كان مبهما شاملا لكل عامل وان لم يكن
واقعا فيه نحو ما صحت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلط على المفعول به
لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه
(قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وراءكم فوراءكم اسم فعل معناه
ارجعوا وانما جامع بينهما ما نأ كيد او انما لم يكن طرفا لان الطرف انما يجاء به لتقييد
عامله وهو متصف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الراء والرجوع لا يكون الا في الراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك فانه جامع وورده السمين بجواز كونه طرفا اذ المعنى ارجعوا الى
الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو الى الدنيا قالتموا
نورا بخصيص سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى
ويرد ايضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ
ينصبه مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يشكاف ويقدّر بل يكون مفعولا به
(قوله لوقوع الفعل عليه لافيه) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم
والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم
نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه
في مكان لكن هذا المعنى على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج
التنزيل عليه ولهذا قال الله ما يصح في حواشي المعنى ولو قيل ان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من طرفيتها
والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أو في رساله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من
الطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال واستم كذلك انتهى واعتبر به به بعد
لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفة وبعض صفة ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل
(المفعول فيه) وهو المسمى
لطرفا (وهو ساط) عليه
(عامل) ينصبه من فعل
أوشم وان لم يكن واقعا فيه
(على معنى في) الظرفية
وخرج بهذا القيد بقرينة
الفاعل فان تسلط العامل
عليه ليس على معنى في لما
تقدم سلك في نحو يخافون
يوما لله أعلم حيث يجعل
رسالته فليس المنصوب فيها
مفعولا فيه بل مفعولا به
لوقوع الفعل عليه لافيه

ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشئ فيه وفي الخبر ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السبعة أو مفعول به على غير السبعة تأباه قواعد النحو لأن النجاة نصوا على أن حيث من الظرف التي لا تنصرف ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الامتصفاً وإذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السبعة ولا على غيرهما والذي يظهر لي أن أقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين العلم معنى ما يندى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته الظرفية مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خناق هذه الصناعات من أن حيث لا تنصرف وأما ما اختاره ففقيه نظر لأن اشكاله لم لا يندفع ولو قدر أنه نافذ لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشافعي وأقول في كلامه ما يندفع هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فإنه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي ثم لا حاجة إلى ذلك براد لا مانع لعمل أعلم في الظرف والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يريد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل المانع (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوم الظهور أنه يتخافون (قوله لا ينصب المفعول به أجماعاً) كذا في الأوضح وفيه نظراً فنظر التصريح (قوله بيان لما) أي هذا وما بعده بيان الجنس الحد الذي هو إذا كان معهما اصطلاحيته لكل ما لا يعقل والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكماً فإن أراد باب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف فلا يرد عليه ما زاد في الأوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما أو جاز مجراه أو يقال أنه تعريف بالأخص أو أن المقصود تعريف المفعول فيه أصالة وما زاده في الأوضح من قبيل التائب ويوافق ذلك ما صنع في المفعول المطلق واليه يرشد قول الأئمة * وقد ينوب عن مكان مصدر * فتدبر ألا أنه يعده ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كمنع في المفعول المطلق ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الأوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشعل التائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول فيه من أسماء معدود ونحوها ثانياً (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بخلافه للهم في معناه ولو أوقف الباء مكان أو وضع وأخصر (قوله كاسماء الأيام) السبب والادراك كاسماء الشهور والاصب والثناء وما اختص من الأربعة بصفة أو إضافة أو دخول آل عليه (قوله وهو الريحان ورمضان) أي فلا يضاف إليها الشهر

وناصب حيث يعلم محذوفاً دل عليه أعلم لا هولاً ن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به أجماعاً وقوله (من اسم زمان) بيان لما نضم اسم الزمان فسمان بهم ومختص وذلك من مفاد من قوله (كسمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعاً) فالهم ما دل على قدر من الزمان غير عين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الأيام قال المرادي وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافاً لـ جعله اسمائاً انتهى وبعبارة المصنف في الجامع وما صلح من الزمان جواباً لما في كسره رمضان تختص أولكم كيومين معدوداً ولهم ما يختص معدود كاسماء الشهور غير ما أنصب اليه شهر وهو الريحان ورمضان وغيرهن منهم كمين (أو اسم مكان منهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وايس كذلك ونظم ذلك فقال

ولا تنف شهر الى اسم شهر * الاما اقله الافادر

واستثنى منها رجبا فيمتنع * لاتهم فيمار ووه ما مع

وكأن وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تنقض خلافه لانهم يقررون من اجتماع المثلين

كأن يشهد به الادغام الكبير لاثني عمرو ان افطر يسع مشتركة بين اسم الشهرين

واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربع وأنه ورد ان رمضان من اسماء الله تعالى

فانصف شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه السلام والاسلام من صام رمضان

فما اذا واعتمد على القرينة وهي صام كما هو أحد الاقوال الثلاثة التي ذكرها

النورى (قوله بالجبر) أى عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مهما كان أو مختصا

(قوله الاما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من

دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالاته

على الزمان قوية تعدى الى المهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالاته على

المكان شائعة تعدى الى كل اسمائه بل الى المهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة

والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حيث نفذ

(قوله وهو مالا يختص بمكان بعينه) دخل في عموم مداخل وخارج وجوف وباطن

وطاهر ونحوه من اذا ريد بشئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز ان تصاحبه على الظرفية

بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت طاهر باب المفتوح لحن (قوله

الجهات الست) أى اسماءها في الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات اسماءها

من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه من الجهات صارت حقيقة في اسمائها (قوله

وعكسهن) بالجبر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها أقسام

وخلف وذات العين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى

ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعند هى

اسم لما كان حاضر او قريب فالاول نحو فلما رآه متفرا عنه والثاني نحو وراقراه

قوله أخرى عند سدره المتسمى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب

معنويين نحو قال الذى عنده علم من الكتاب ونحو رب ابنى عندك بيتا وقد تنفتح

قافيه وقد تضم ولا تقع الامتصوية على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنه الغرض الحر يرى

بقوله وما من صوب أبدا على الظرف ولا يختص به سوى حرف وقول العامة

ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى)

هى الغنة فى لدن والصحيح انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحصى نحو اذا القلوب لدى

الحناء جرو المعنوى نحو قولك لديه علم وتقاب ألقها يا مع الضمير فى لغة الجمه ورو

بالجرو وهو مالا يختص بمكان
بعينه وهذا القيد يشعر بان
اسم الزمان يتنصب مفعولا
فيه مطلقا وان اسم المكان
لا يتنصب منه الاما كان
مهما (وهو) ثلاثة أقسام
أحدها (الجهات الست
كلامم والقوق واليمين
وعكسهن) أى ورأى تحت
وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكائن
في المكان فان له ست جهات
(ونحوهن) فى الابهام
(كعند ولدى) واحية مكان

(و) ثانيها (المقادير) أي المدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (١٣٦) (و) ثالثها (ماضيغ) أي اشق

(من مصدر عاملة) الماط
عائنه (كقعدت مفعول زبد)
ورببت مرمى مرمى وقت
مقام خالدا وأنا قائم مقام
وسرى جلوسى مجلسا فان
صبغ من غير مصدر عاملة
تعين حرو في كجاست في
مرمى زيد كجاست في ذلك مع
غيره هذه الاقسام الثلاثة
من اسماء المكان كصليت
في المسجد وأقمت في الدار
وأما نحو قولهم دخلت الدار
فندوب على المفعول به
نوسه أو شذ قولهم هو منى
مقعدا القابلة ومن جهر السكب
ان قدر عاملة مستقرا
أو نحوه فان قدر قعد
في المقعد وزجر في المزجر
فلا شذوذ وما أوردناه كلامه
من أن المقيد لا يقدار قسم من
المهم هو مذهب الجوهري نظرا
الى أنه لا يختص بصفة معينة
وبعضهم جعله قسمه
نظرا الى أنه دال على كمية
معينة وهو ظاهر عبارة
الشذوذ وما أفهمه أيضا من
أن ماضيغ من مصدر عاملة
قسم من المهم مخالف لما
في الاوضح والجامع والشذوذ
من أنه قسم له لا قسم منه وهو
ظاهر كلام ابن مالك في

وهي معرفة و الظاهر ان اعراهم مقدر على البناء نصب أيضا وتعارف لدى عنه
من أوجه مذ كرها في المعنى والوضع (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهيلي
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لا يقدر في ولا يعمل فيه
الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه
كل ناصبه فهو اسم ناطق معدودة فكان سرت خطوة مصدر فكذلك ميلا
ونحوه (قوله من مصدر عاملة) قدر لفظ مصدر ولو وافق ما هو المختار من أسالة
المصدر واكتنه لا يتناول ما ذا كان العامل مصدر أو فاعل الشارح له في الامثلة
محل نظر (قوله فان صبغ من غير مصدر عاملة تعين جره في) مخرج في المعنى في
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالوافق المعنوي كما في المصدر
قالوا افرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا فيجب أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا داع له من
القياس ورد بذلك جواب أبي حيان عن ردائي على قول الزجاج في وا قعدوا
لهم كل مرسد ان كل طرف بأنه انما يكون ظرفا كناية ما كان مـ ما حيث
قال اقعدا وليس على حتمية بل معناه ارسلوهم ويصح ارسلوهم كل مرسد
فكذلك يصح قعدت كل مرسد وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك انظر
حاشية الاوضح للعقيد ومثل في ما في معناها وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد
(قوله من اسماء المسكن) أي المختصة وهي ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد
وكذا تعين الجري في مع ضمير الظرف مكانا أو زمانا مبهم أو غير مبهم وأما قوله وما
شهدناه فشاذا (قوله نوسعا) أي باسقاط الجاء واجراء القاصر مجرى المتعدي
وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره
فنصب على الظرفية قبل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل
انه مفعول به صريح لا على اسقاط الخافض ودخلت به في نفسه وبحرف الجر
وأكثرية الأعراب فيه تقتضي انه ما أصلان وهو مذهب الأخفش (قوله وشذ
قولهم هو منى مقعدا القابلة الخ) أي فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر
عاملة (قوله وهو ظاهر عبارة الشذوذ) قال في شرحه وخفية القول فيه ان فيه
ابا ما من جهة أنه لا يختص بصفة معينة واختصاصا من جهة دلالة على كمية
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية)
عبارة فيه وأما المسكن فلا يكون من اسماء ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما أو مشفها
من اسم الحدث الذي اشق منه عاملة الخ ولا يخفى ان مجلسا زيدا مثلا وان تعين
بضافته اليه لئلا يمتنعهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبر أو صغرا وعدم

شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الامة علمه قد تحذف ناصب المفعول فيه

كونه محذوذاً في الواقع فيصع فيه الاعتباران (قوله جوازاً) أي جائزاً أو ذا جواز
وقر عليه ما بعده (قوله كما إذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف في هذه المواضع
الاربعة ان قدرا عاملاً المحذوف كوناً عاماً كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلة
ظاهرة واعلم انه ليس في كلامه إلا أن الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه
لأن كل ظرف يقع فيها فلا يرد أن ما قطع عن الإضافة وبني على الضم لا يقع فيها
ولهذا رد في المغني قول من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف
نم ما ينحصر على انها مصدرية وهي وصلت في موضع منع بالابتداء لكنه استشكل
بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الله ما ينبغي وهذا الاشكال مبني
على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي أكثرهم مشركين
انتهى وأجاب الاستاذ اني سمعت أن للمتنوع وقوع نفس الظرف أحد
المذكورات والواقع في الآية خبراً أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه
أن أباحيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يحذف بالحرف أو لا فالحق في الجواب
أن محل المنع إذا لم يكن المضاف اليه معلوماً لعدم الفائدة وهو في الآيتين معلوم في أن
يما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوباً ما إذا وقع الظرف مستغلاً عنه نحو يوم
الخميس سمعت فيه أو يستعمل المتعالي محذوفاً في مثل أو شهم كقولهم لمن ذكر أمراً
قد تقدم عهد حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ وسمع الآن

في المفعول معه

مرفى المفعول به ما يتعلق به لا تغفل (قوله للخلاف في كونه قياً) الأصح انه
مقيس (قوله ولم يقع في القرآن بيقين) قال في المغني في حرف الواو فاما قوله تعالى
فاجمعوا أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم
بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردة على مفرد بتقدير مضاف
أي وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أي واجمعوا شركاءكم بوصول الهمزة
وموجب التقدير الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا
هلي كذا بخلاف جمع فاته مشترك بدليل جمع كبده الذي جمع ما لا وعدده وقرأ
فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويشترأ برفع الشركاء عطف على الواو للفصل بالمفعول وهو
أمركم (قوله بعد وارجع الخ) لم يثبت في العربية حذف الواو والمفعول معه قاله في الجملة
الثالثة من الباب الخامس من المغني ورد بذلك قول بعضهم في ومالتا أن لا تقا تل في
سبيل الله أن الأصل ومالتا وان لا تقا تل أي ومالتا وترك القتل كما تقول مالك وزيدا
انتهى وقال في الحواشي واختار بعضهم حذفها مستدلاً بالقياس لأن أصلها واو
العطف وهي قد تحذف وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع في الأصل التوسع في الفرع

جواز الدليل كقولك يوم
الجمعة لمن قال متى سمعت
وجودها كما إذا وقع صفة
أوصلة أو خبراً أو حالاً (و)
الخامس من المفاعيل
(المفعول معه) أي الذي
يفعل معه فعل وأخره
للخلاف في كونه قياً
غيره ولو سول العامل اليه
بواسطة الواردون غيره ولم
يقع في القرآن بيقين (وهو
اسم فضلة) واقع (وهو
أريد به التخصيص على
المعنى) حالة كونها (م- ب- وقته
بفعل)

ولو تقدير (أو) اسم (مشغل على ما فيه حروفه) أى الفعل (١٣٨) ومناه فالأول (كسرت والنيل و)

الثاني (أناسر والنيل)

والثالث متروكة ونصبها

نخرج بالاسم غيره نحو

لاتنه عن خلق وتأتى مثله

بناء على أن المؤول من أن

والفعل لا يسمى مفعولا معه

وبالفعل العمدة نحو

اشترك زيد وهمر ورو بالعبدية

بقية المقابيل وبحرور مع

وبناء المصاحبة نحو جئت مع

زيد وبعثك العبد يشابه

وإن أناد المعبة ونحو

خرجت عسلا وما أذالوا

فيه لالطف والمعبة استفدت

من العامل ومعتها

مشاركة ما بعدها لما قبلها

في العامل في وقت واحد

وبما بعدها كل رجل

وضيعة أعدم سبق شئ من

ذلك ونحو هذا وأياك فلا

يشكم به خلافا لى على

أعدم حروف الفعل وإن

كان فيه معنى أنه وأشير

واستقر قال بعض العلماء

وانتمال بقدر والفعل فيه

كما قدره في مالك وزيدا

(قوله ولو تقدير) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ما قاله المصنف

قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبى أن يدخل حكمه وقد صرح بعضهم أنه مفعول

معه وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعتها مشاركة

ما بعدها الخ) أى معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة

في قولك سرت وزيدا زيدا مشاركة للتكلم المدلول عليه بالباء الذى هو معمول

الفعل الناصب للمفعول معه في السرى وقت واحد أى رفع سريهما جميعا على وقت

واحد وفى قولك سار زيد وهمر وشارك زيد وهمر وفى السرى أيضا لكن لا يلزم

أن يكون ذلك فى وقت واحد (قوله وبما بعدها الخ) أى خرج بما بعده العربة وهو

قوله مسبوقه بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى فلا يستقيم فيه النصب على

المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيرى فأجاز النصب على

المفعول معه عند تمام الاسم كالتميز بلانأويل وقال الأهدى انما يستقيم هذا

الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقر وإن أمة فإن أمة لا قد مر فردا وعطف وضيعته

على التمهيد المتصل أى كل رجل مقرون هو وضيعته فلا نه على هذا يكون من قبيل

جئت أنا وزيد (قوله وأياك) بالموحدة (قوله خلافا لى على) فانه أجازهم مثلا

بقوله هذا ردانى مطويا ورو بالاً وأجيب بان العامل فى سربا لا مطويا (قوله

وإن كان فيه معنى أنه الخ) معنى أنه معنى حرف التثنية وأشهر معنى ذوا استقر

معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالدا لأزهرى (قوله بسبب تقدم

ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لقوات معاضدة الاستفهام

بأمر آخر وفى حوائى الحفيدان قلت لم اكثنى الجمهور بتقدير الفعل فى ما أنت

وزيدا ولم يكتفوا به فى هذا لك وأياك مع أن الفعل فيه مقدّر لان معنى هذا لك هذا

استقر لك قلت قبل بين التقديرين فرق فان تقديره فى هذا لك وأياك على جهة

امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره ففعل جواز ذكره منزلة

تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب فى هذا وامتنع فى هذا لك وأياك (قوله ما فيه

من الامراخ) وذلك لان النهى عن الشئ أمر بضم دة وعمل الدمامينى الامتناع

هنا بدم الفائدة لان لانه عن السمع معناه لانه عن اتیان القبيح لان النهى

حيث أرجو ما فيه النصب على المفعول معه اتقوا الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب

تقدم ما الاستفهامية التى هى بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا تضاه ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأياك

فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه لثلاث حالات

والها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنوا كان (كقوله) لمن ينهى

من الصبيح ويأنيه (لانه عن الصبيح واتباه) فلو عطف لكان المعنى لانه عن الصبيح وعن اتباه وهو خلاف المعنى

المر بلى فيه الامر بشئ بالصبيح واتباه ونه ما تزد ويطولع الشيمى

حيث أرجو ما فيه النصب على المفعول معه اتقوا الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب

تقدم ما الاستفهامية التى هى بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا تضاه ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأياك

فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه لثلاث حالات

والها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنوا كان (كقوله) لمن ينهى

من الصبيح ويأنيه (لانه عن الصبيح واتباه) فلو عطف لكان المعنى لانه عن الصبيح وعن اتباه وهو خلاف المعنى

المر بلى فيه الامر بشئ بالصبيح واتباه ونه ما تزد ويطولع الشيمى

استوى الماء والخشبة أو متاعيا (١٣٩) ومنه فث وزيدا وممرت بلث وزيدا) فلو عطف الزم في الأول العطف

على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير متصل أو متصل تام وفي الثاني العطف على الضمير المجزوء من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز (على الاعم) من القوانين (فيهما) ويرجح النصب على القول الآخر (ويرجح في غير كركن انت وزيدا كالاخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه أيضا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبقرير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المفعول أو ماني معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره لازم أن يكون فعل الاسم رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قد ران مالك في نحو

أما يكون من الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتياناه معني عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينضم مانعا بديل فساوهما أصاحم في سبيل الله وماضوهوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذمومة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجبى استقام ولا يرتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلوى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أى عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبه وان اختار المصنف كان مالك في باب العطف بخلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح التسهيل (قوله أو ماني معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام أنا لكن يصح قام وأنا بمعنى أنا (قوله ما بعد الواو المفعول معه) أى من خبر كالتال أو حال نحو جاء البرد والطيان شديدا لا يجوز زيد يدين (قوله فلا يجوز كالاخوين) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثرا نحوين لا يقبلونه وقال الجوهري قد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالاخوين قال الدماميني وينبغي أن ينعين ما قاله ابن كيسان عند الجمع في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلاف في كان المقدمه نص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع النصب على الحال وأما ما فلا تسكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها السؤال عن الحال والجمع انها ناقصة وكيف وماني موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المعنى قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر غير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شئت فسمه ما بعد أو خذ به اذ لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بعمل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تسكون فليست في الفعل برز الضمير والفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وما قبله قد يما يكون وما قبله ماني موضع نصب خبره يكون أو مفعولا لا تصنع ومثل ذلك في استوى زيد الا انك اذا قدمت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به (قوله من فعل أو ماني معناه) أى من فعل لازم أو متعدي خلافا لمن زعم أنه لا يشترط الاعم للارز ولا يقال ضربك وزيدا على أنه مفعول معه أو اسم على دال على

سكن استوى وجعل الجنة فعلا محذوفا أى وليسكن وأقره عليه في المعنى بل تأمعه عليه في الاوضع وانهم قوله كالاخ أن ما بعد الواو على معناه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين (ويضعف في نحو قام زيد وعمره) لان العطف هو الاصل وقد أمكن للاضغف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصه من تريد والنصب فيهما يكون مضمره وليست واقعة في الامعان فاعمله ما سبقه من فعل أو ماني معناه

معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو يستثنى عما في معناه اسم التفضيل فلا تقول
 أنا أسير الناس والنيل وهل كلامه المفعول الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال أنه
 لا يصبه لانه ليس فيه معنى حدث يعدي بالواو وهو مردود لأن الصحيح ان الافعال
 الناقصة مشتقة وانما يدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * تكون واباهما
 من لا يعدي * وقال * فمكونوا أنتم وبنى أبيكم * وأفهم قوله ما سببه انه
 لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أهل رواه العطف والمطوف لا يتقدم
 على عامل المطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لأرى منها من تقدم
 المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع الواو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيد او صهر اقيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو قيل غير
 ذلك مما لا يطيل به (قوله وانه مقبوس) أى والاصح انه مقبوس واختلف القائلون به
 فقوم فاسوه في كل شيء وقوم خصوا به بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا
 يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث يمحض
 معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذى سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من
 المشاكاة التى تؤثرها العرب على غيرها الى النسب وقال المبرد والسيراني فيما كان
 التاني مؤثرا لاوول وكان الاوول سبيله نحو جاء البرد والطيبا سنة وبعض النحاة
 يقتصر في سائله على السماع قال ابن مسعود ورواه عنه انه لا يجوز فيه الاحي
 لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورده هناك وقال الاستاذ
 أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النسب
 كقولك ما قام زيد وعمر وهذا لا يقال بالنسب الا ان سمع ومنه
 * تبكى عليك بنجوم الليل والقمرا * أى مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص
 في المعنى نحو استوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو مشيت والنيل فينبغي أن يكون
 الخلاف في هذا اقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أى والاصح
 انه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جني ~~تسميه~~ كتابه بأنه قد جاء ذلك في
 العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله
 * جمعت وخشا غيبة ونعمة * ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو محذور
 بالضرورة لا يقياس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب
 التامية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الاصل بقوله واضطرار
 جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف لامن المفعول معه
~~تسمية~~ لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بطرف ولا غيره فلا يقال
 قام زيد واليوم قمرا وان جاء الفصل بالطرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لم يكن

وانه مقبوس
 على المصاحب
 وأنه لا يتقدم

الواو هنا تزل مستقلة الجار المحرور وفي النهاية استوى والخبئة وشغبير الوادي
 سألت شيخنا فقال الواو الاولى واومع والثانية واوا العطف قلت فهل يجوز اظهار
 واو بعد هاء فلم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان
 أصلها واو العطف لم يجوز الجمع بينهما وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان بمعنى
 (قوله ولما انتهى الكلام على المفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن
 لان المتبادر منه ان اقط الحال مبتدأ الخبر محذوف أو بالعكس أى الحال من
 المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكروا يؤثباته هو الخبر المحذوف وهو
 خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير هو يذكروا يؤثباته وصنيع المتن
 حيث قال والحال بواو العطف كافى لجميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف
 على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على
 مقابله أى بالحال منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن
 فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

الحال

(قوله يذكروا يؤثباته) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله
 على حاله لو أن في القوم حاتما * على جوده لضم بالماء حاتم
 وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أى باعتبار يذكروا
 الفعل المسند اليه وتأنيثه ويذكروا الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان
 وأعجبك قال

إذا أعجبك الله رجال من امرئ * فدفعه ووا كل امرئه والبايا
 ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو أفصح أى التأنيث معنى أفصح في اللغة
 (قوله وهو نون) أى باعتبار التبيين والتأنيث (قوله وسبأى) أى في التمييز (قوله
 وهو وصف) هو مادل على حدث معين وذات مهمة وذلك كاسم المفاعيل واسم
 المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل (قوله ولوقد يراى)
 مشن الجملة وشبهها فاتها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انظر واوثبات
 فانه بمعنى متفرقين (قوله أى ليست أحد جزئى الكلام) أى وليس المراد بالفضلة
 ما يستغنى الكلام عنها واللام تدخل في التعريف نحو كالى من قوله تعالى
 قاموا كالى فان كالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب
 كيف) أى يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا البيان الهيئته أى للدلالة
 على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أولا للمفعول حين وقوع الفعل عليه
 أولهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أى المبتدأ المشتق والمؤولة

ولما انتهى الكلام على
 المفاعيل أخذتكم على
 بقية المنصوبات مبتدأ
 بالحال فقال (والحال)
 يذكروا يؤثباته وهو
 وهو الإفصح وهو نون
 مؤكدة وسبأى ومؤنة
 وهى ملاية فادعها
 بدون ذكرها والها أثار
 بقوله (وهو وصف) ولو
 تقدير (فضلة) أى ليست
 إحدى جزئى الكلام (يقع
 في جواب كيف) فخرج
 بالفضلة نحو القائم زيد
 قائم ومباركها نعمتها
 رأيت رجلا فضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقى انه يخرج
بذ كرا الوصف فهو القهقري في رجعت القهقري كما في الاوضح وكان الشارح
ترك لان فيه الاحتمال تراز بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة
التمييز أو يقول التمييز المشتق وكله اعتمد على المثال ثم ما ذكره منى على الصحيح
ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أنتجب منه في حال كونه
فارسا وردنا به لا يستقيم كونه حالا مقيدة لانك لم ترده المدح في حال الفرس وسية
بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبان لم يكتب ولا حركه لان شرطها
أن يكون الحال فهو ما من الجملة التي قبلها والله دره لمحمول للفروسية وغيرها
وقال الرضى وأنا لا أرى بينهما افرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تدحه
في حال فروسيته الانها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال
فروسيته (قوله اعدم صلاحيتها لذلك) أى للوقوع في جواب كيف لانها لم يذ كرا
ليان الهيئته فمقابل لبيان جنس المتجيب منه وهو القروسية والتقدير الموصوف
وجاء بيان الهيئته ضمنا (قوله أن تكون مشتقة) أى غير لازمة اصحابها لانها مأخوذة
من التحول وهو التثنية فلا تكون أمرا خاليا فلا يجوز جاز يذ أحرا وطوب لا
ومن غير الغالب أن تقع وصفاتنا وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المعنى والاضح
(قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غيره واحد ولا يقدركونه من المصدر كما
في مستخرج من الخبر ومستخرج من النسب ولأنك تجعل اشتقاق هذه من المصدر
كالاستخبار والاستسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها في المعنى
صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جملة مؤولة بالاشتق وذلك في ثلاث
مسائل وجملة غير مؤولة بالاشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه
(قوله كذا عز يدركا) أى كرا كما من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن
المفعول) منه المنادى في جواز مجيء الحال منه مذهب اصحابها كما في الجامع الجواز
(قوله نحو لقيه راكبين) فراكبين حال من الفاعل وهو الثناء ومن المفعول وهو
الهائم لانه ذكر لبيان هيئته أى صدور اللقي من التكمم حال كونه راكبا فوقع
اللقى في المفعول حال كونه راكبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)
فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة فنحو ضربت غلاما هذا لم يميز
مجيء الحال منه وأدعى ابن مالك في شرح التمهيد الاتفاق على ذلك وتبع مؤلفه
وفي نظره ان الفارسي ذهب الى الجواز ومن نقله عنه ابن الشجري في الامالى قال
في التصريح وانما اشترطوا أحدهم هذه الشروط لئلا تتكرر فاهتمهم وهي ان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافا اليه يكون مغنوا للمضاف

والتمييز فهو لله دره فارسا
اعدم صلاحيتها لذلك
والغالب في الحال أن
تكون مشتقة أى غير لازمة
اصحابها مشتقة من المصدر
للدلالة على متصف بها وتأني
من الفاعل كما يزيد
راكبا ومن المفعول
(قصر بيت الاصل متوقفا)
ومنهما معا نحو لقيه
راكبين ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو
وزعنا ما في صدورهم من
غل اخوانا أو كان كعبه
في جهة حذقه والاغتناء عنه
المضاف اليه نحو أن اتبع
ملا ابراهيم حبيبا أو كان
عاملا في الحال عمل الفعل

والضام لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفا
 فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معه ولان لشي واحد واذا كان المضاف جزأ
 من المضاف اليه أو كجزءه فلكثرة اتصال الجزء بكاء أو بما نزل منزله صار المضاف
 كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن
 كذلك فإنه لا يسبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال
 لا تكون مقيمة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيدي به مجيئها من المبتدأ وهي
 بعد الخلاف في الخبر وغيره في قول ذلك بالفاعل والمفعول في الحال على نحو زيد
 في الدار جالس الحال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معني أو حال من زيد
 وهو وان كان مبتدأ صورة إلا أن معني الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو
 فاعل معني والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقترا في الكلام لانه مبتدأ لا يمكنه
 مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخنا في هذا على شيئا
 حال من يعلى وهو مفعول معني لان التقدير أنه على يعلى أو أشير الى يعلى وجرى
 على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا
 أو معني نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه
 مجيئها من المضاف اليه فاعله لا يثبت له ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من المجرور
 بالحرف فراجع للفعل معني وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الحلال من اسم كان
 بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في اسم كان الا ان في النظر
 النحوي انه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم
 يعود في المحقق بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع
 لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل
 انتهى وانما في النظر بالنحوي لان أهل المعاني قالوا ان مطلقا في كان زيد
 مطلقا هو المستدحقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد مطلقا (قوله اليه
 مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع
 والقياس فتح الجيم اذا المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبتني مضربك زيدا
 (قوله من حيث هي) أي من غير نظري كونها مؤكدة أو مؤسمة متقلة أو لازمة
 من الفاعل أو غيره فالجينية ابيان الاطلاق لا للتقيد أو التعليل (قوله التنكير)
 أي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلامه ينصب على الحال نحو أخذت المال كلاما
 انه معرفة لكونه مضافا الى التعريف لانه ذكره صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن
 معني الشرط كما يأتي أولا نحو جازم زيد الراكب ووجههم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا
 (و) الحال (سرها) من
 حيث هي (التنكير) خلافا
 ليرنس واليه ادب مطلقا
 ولا كوفين

فما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها (١٤٤) ان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع

الافعل منه أو عايد وذلك حاصل بلفظ التذكير فلا حاجة الى تعريفها صوتا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بذكره محافظة على ما استقرها من لزوم التذكير نحو اجتهد وحده أى منفردا واذا دلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصفه في المعنى (التعريف) لانه مخبر عنهما في المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المستوعبات في ايضاح المعنى وهو ما (التخصيص) بوصف أو إضافة أو جمعول غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلوهما أو شبهه من نهي أو استنفهام (أو التأخير) بأن يتأخر عن الحال فالاول (نحو خاشعاً أنصارهم يخرجون) في شأ حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف والثاني

وعلى ما فهم من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) يجوز بدل الراتب أحسن منه الماشئ فان الراتب والماشي حالان وقد تعربا فهما لتاويلهما بالشرط اذا التقدير يذاذ كآب أحسن منه اذا مشى وانت زيدا أشهر منك همرا أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمهور والاول المنصور في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخرين فعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولولنا ويلاو قوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التذكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغي أن يصح تعريفه ان كان التفسير مقصودا والمنع مطلقا وعلل بعضهم وجوب تذكيرها بانها مخبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تذكيره فالدليل لا يوافق المدعى ان التذكير شرط واجب والدليل يقتضي أن يكون جائزا لا واجبا وعله بعضهم بعدم توهم كونها انصاعا عند نصب صاحبها أو خفاء عرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال مذكرا مفعولة مثلا منصوبة (قوله نحو اجتهدا وحده) أى من كل ما عرف بالانضافة وقوله واذا دلوا الاول فالاول أى من كل ما عرف بأل وقد دعي المؤول بذكره علما كقولهم جاء الخليل يدا فد اداعلم جنس وقع حالا لتأويله بذكره كأنهم قالوا جاءت الخليل متبعدة (قوله لانه مخبر عنهما في المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الامعرفة أو مذكرا بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل في يخرجون) يجوز أيضا كونه مفعولا مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ تنكر قوم خاشعاً أنصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطا لضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثاني لكنه من المختص بالوصف وانما قل ومنه لاحتمال كون مفعولنا حالا من الضمير المستتر في ما خرم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما أسلف باضافة أو وصف والفعل في البيت يضم الادم وماخر بكسر المعجمة مفعول وهو الذي يشق الماء واليم البحر والشاهد في مشعونا أى عملوا حيث وقع حالا من ذلك مع انه مذكرا لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجب الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على في أربعة أيام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه مذكرا لتخصصه بجمعول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله يا صاح الخ) نطع مصدر بيت بقيقته فترى لتعسف العذر في ابعادها الاملا * هل للامنة فهم الانكارى وحكم يضم الحاء المهمله بمعنى نذر والشاهد

نحو (في أربعة أيام سواء للسائلين) فهو حال من أربعة اختصا صها بالانضافة ومنه قوله في حيث يارب نوحا واستجبت له * في ذلك ما خرم في اليه مشعونا * وقولك عجب من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا الهام نذرون) فجاءه لانه نذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو يسع امرؤ على امرئ مستهلا * ونحو قوله * يا صاح هل حم عيش باقيا * (و) الرابع نحو

في باقية حيث وقع حال من عيش مع انه منكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خال)
 بكسر الهمزة المعجمة بجمع خلة بكسر هاء ايضا وهي بطنه كانوا يغشون بها أجفان
 السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا تنور تلبس ظهوره سبيق القوس
 وقال اللطفي والخال من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني
 انتهى واعتراض أنه لا معنى لنقبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال بلوح كأنه حقير مع
 ان ابي يطلق على العظيم والحقير انما هو الخال بالجم المقنوعة (قوله وسوغ مجي)
 الخال منه متأخر عنها) في المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ
 الخال منها بل لئلا يفتش الخال بالصفة حال يكون صاحبها منصوبا وفي الرضى
 ما يوافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة بلوح (قوله وقبل حال من الضمير في لية) زعم
 ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا وبحرور الاضمير فيه عند سيويه واقرأ
 الا اذا تأخر واستدل بأنه لو تحمل ضميرا عند التقديم لجاز ان يؤكد وان يعطف
 عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو مخا ف لا طلاقهم ولقول أي الفتح في
 * عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل
 وزوده في التكرار بربطه سواها والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون
 من قبيل الخ) كذا في النسخ والاصواب اسقاط لا كالا يخفى وقيل في الكلام قلب
 هذا الكلام في تأخر صاحب الخال لاني تأخر الخال (قوله والقولان مبديان على جواز
 الاختلاف بين عامل الخال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف
 المعطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حال من لمل
 مبنى على جواز الاختلاف لان لمل حينئذ مبتدأ لافاعل بالظرف قبله لعدم اعتداده
 الاعلى مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخال الاستمرار
 الذي يتعلق به الظرف ولم يجوز ان يعمل معنى الابتداء في الخال لانه ليس المعنى
 بل ان الابتداء لفظ لمل للاستناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الخال
 وليس مقيد به وكونه حال من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل
 في الخال وصاحبها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستمرار (قوله وجمعه في
 الجامع) استشهد في المعنى في الباب السادس بأمور ثم ردها وهذا قال اللطفي
 في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن
 العامل في الخال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيويه في هذه المسئلة في
 معرض الرد على المعربين في أمور اشهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان

(لية موحشا لخال)
 بلوح كأنه خال
 موحشا حال من لمل الذي
 هو صاحبها وسوغ مجي
 الخال منه تأخر عنها أو
 الوصف أو هاء وقبل حال
 من الضمير في لية وحينئذ
 لا يكون من قبيل تأخير
 الخال عن صاحبها والقولان
 مبديان على جواز الاختلاف
 بين عامل الخال وصاحبها
 وجمعه في الجامع والمشمور
 المنع وقد يقع صاحبها منكرة
 من غيره وسوغ ومنه الحديث
 وصلى وراءه رجال فيا مافلا
 قياس عليه

الحركة ينافض أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سبويه فقد ذهب إلى جواز
كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انتمت لخت التقييد العامل
فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها)
أشعر كلامه بأن الأصل فهم التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله الالمانع) كان تكملة
نكرة محصورة نحو ومنزل المرسلين الالمشركين مؤنذرين أو مخبرين أو مخبرين
جرحير زائد أو باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال لأنها
في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما يتبع فيه تقديم الحال على صاحبها أن
يكون منصوبا بكان أوليت أو فعل توجب أو اتصل به صلة أو نحو انما صدك سائلا
زيدا وانصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو وصفة
نسبه) أي الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفة مشبهة والحصر في
المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر الثاني عن فعله كضرب زيد بمجرد أن
الظاهر أنه كالمصرف واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو
الأصح وبقى أقوال لا تطيل بها (قوله الالمانع) نحو لا صبر من محتسبا ولا عزم من
صائما فان في خبر لا م الابتداء ولا م القسم لا تقدم علمها (قوله وقد يجب ذلك)
راجع لكل من المسائلين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محمورا نحو
ما جاء راكبا الأريديو يجب تقديمها على عاملها إذا كان لها مصدر الكلام نحو
كيف جاء زيد أو كانت فأنه لو كان العامل أفعول تفضيل عامل في حالين لا صبر
متخذ المعنى أو محتسبا فيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطالب
من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل ما لم يتب
عن غيرها انتهى أي سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل
الشارح عنها لأن الثاني لم يتضح له مثال لأن الظاهر في نحو أنتما مرة فوينا أخرى
انتهابه على المصدر ونحو قائما وقد تعدد الناس صاحب الحال ضمير قائما
والعامل قائما (قوله أو منها عا) أي توقف المار على ذكرها فلها ما شاركتها
في ذلك وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه ونحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما
لأعين وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وبأن في غيره كقوله تعالى وهذا لي شجنا
وقول الشاعر * انما الملت من يعيش كثيرا * (قوله كضرب زيد قائما)
تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أبوك عطوفا) سبأ الكلام
عليه في باب التمييز

التمييز

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ والخبر محذوف

عند الخليل ويونس ويجوز
تقديمها على صاحبها الالمانع وكذا على عاملها إذا
كان فعلا متصرفا أو وصفة
نسبه الالمانع أيضا وقد
يجب ذلك ويجوز حذفها
الالمانع ككونها نائبة عن
خبر كضرب زيد قائما
أو جوا يا نخورا كبا لمن قال
كيف جئت أو منها عا
نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى ويحذف عاملها
حوازا كقولك للسافر
راشدا مهديا أي اذهب
ووجوبا كضرب زيد
قائما وزيد أبوك عطوفا
(و) من المنصوبات (التمييز)

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مررت الاشارة اليه في باب
 الحال (قوله أي المميز بكسر الباء الخ) فهو مجاز من الطلاق المصدر واردة اسم
 الشاعر وقوله لكن اشتر الخ أي فيكون الطلاق المصدر على الاسم المذكور
 حقيقة عروبة فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله أفعال مترادفة) أي لغة
 واصطلاحا وهي في اللغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتاز واليوم أيها
 المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغبط أي يفصل بعضها من
 بعض (قوله وهو اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا ومن غير
 الغالب أن يكون مشتقا كما يأتي (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن
 الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات غايته ان الذات امام كورة وامامة قدرة
 غايته انه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظر الظاهر وفي المنهل الصافي
 للمامني النسبة على الحقيقة فلا يرفع الابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم وانما
 الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن
 يكون دارا وعلماء وأتوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي
 النسبة في المعنى فكيف يرفع الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي عند قول ابن
 الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو أمثالهام مثل طاب زيدا نفسا الخ وقد عرفت
 ان التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير
 طاب شيء من زيد أو التمييز بين ذلك الشيء (قوله فخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم
 الجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راى
 ان الجنس من شأنه الادخال وان جاز الاخراج اذ كان بينه وبين الفصل عموم
 وخصوص وجهي كما هنا كما لا يخفى (قوله وطببت النفس الخ) قطعة من عجز بيت
 بقيته * رأيت لما نأعرفت وجوهنا * صددت * قائله رشيد البشكري
 يخاطب قيس بن مسعود بن خالد البشكري وأراد بالوجوه اعيان القوم ومثله في
 مجيئ التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث ان امرأة كانت تهرق
 الدماء فالدماء تميز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الأصل
 تهريق ثم قلبت النكرة فتحقة والباء ألفا كقولهم جارية وناساة قال في المغنى وهذا
 مردود لان شرط ذلك تحريك الباء كجارية وناسية أي لان الغرض انما يحصل
 حينئذ أو ما في تهريق فلا حاجة لقباء الباء ألفا لانها اكنة فاندفع قول الشافعي ان
 ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الباء لا ما كرضي لان اشتراط ذلك ظاهر لا يبع
 حدا انما لفته قد برأ ما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود
 عشر ومن الدراهم ونحو ذلك فليس المجزور من تمييز اصطلاحا بدليل عدم

أي المميز بكسر الباء على
 البناء للفاعل لكن اشهر
 الطلاق المصدر عليه والتمييز
 والتبيين والتفسير أفعال
 مترادفة (وهو اسم فضلة
 نكرة جامدة) غالبا (بفسر
 ما نههم من الذوات)
 أو النسب فخرج بالفضلة
 غير ان يجوز يد قائم بالنكرة
 المعروفة بخوزيد حسن وجهه
 وقد يأتي بلفظ المعرفة
 فيؤول بنكرة معني كقوله
 وطببت النفس يا قيس عن عمرو
 أي نفسا وعباده سائر
 الفضلات كالحال فانه مبین
 للهبة لا رافع لابهام ذات
 ولا نسبة وكانت فانه
 مخصص أو مقيد ورفع
 الابهام انما حصل ضمنا
 لان هذا ورب شيء بقصد
 معنى خاص وان لم منه
 معنى آخر واعلم أن التمييز
 كالحال

افراد هو اما طرث بعيشتهما قليل طرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل واقربان
 النجوم أى مدة عيشها ومدة أديار النجوم وأما سفة نفسه فثبتي تأكيد وقيل غير ذلك
 فهم ما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل
 أعرب نفسه من قوله تعالى الامن سفة نفسه نو كيد المن ومن منهو به على
 الاستثناء وفي يرغب ضمير ه وفاعله واعتراض بأن المعنى على الرفع والتفريع اذ المعنى
 ما يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفة نفسه يؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله
 الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من معنى اللبيب
 بعد ان اعترض على الزنجشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في
 السموات الآتية ونظيره هذا على العكس قول السكراني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
 الامن سفة نفسه ان من نصب على الاسمية ونفسه نو كيد فعمل قراءة السبعة على
 النصب في مثل ما قام أحد الازيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا
 الخ) ومن جهة كونه اسماء مذكورة ولذا قال في المعنى انهما يشتركان في خمسة أوجه
 بقي انهما يشتركان في انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المعنى انهما سبعة
 وزاد على ما هنا ان الحال قديمة توقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تش
 في الارض مراحجا بخلاف التمييز قال التميمي ولقائل أن يقول ان التمييز قديم توقف
 معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا وان الحال تنقدّم على عاملها اذا كان
 فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن
 مالك على الجواز بقوله

رددت بمنى السيد ثم ملص * كيش اذا عطفاه ماء تجليا

وقوله * اذا المرء عينا قربا بعيش مثرها * فسهولان عطفاه والمرء فروعان
 محذوف يفسره المذكور والنائب للتمييز هو المحذوف وأما قوله
 * وما رعويت وشديرا رأسي اشتدلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المتى *
 فضرورتان وانما لم يقدر للرفع فروع فهم ما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق
 لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية وأما هنا فلا محذور فمقط
 ما للدما ميني في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهولان لا يصح
 استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهم ما يليانها
 في ذلك فمقط ما للشمى فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز
 كذلك وهو بخلاف ما مشي عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يتوكدان وأن
 الحال تعدد كقوله

على اذا ملزمت اليى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

من جهة كونه منصوبا
 وفعله وفسر الالهام الا
 أن الحال تخالفه من ثلاثة
 أوجه أحدها أنها في
 الغالب تكون مشتقة
 أو مؤولة به والتمييز الغالب
 فيه كونه جامدا ووقوعه
 مستندا قبل

بـخلاف التمييز ولذا كان خطأ قول بعضهم في * تبارك رحمانا رحيمًا ومولانا * أنهم ما
تميزان والعواب لرحمانا منه وبناضمار أخص أو أمدح ورحيمًا حال منه
لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبنو دا أيضًا
يبطل كونه تمييزًا وقول قوم انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو
الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العنقي البجائي في هذه المسئلة رسالة قد ذكر ان
سبب تصفية ما وقع ان الكلام فيها بين جميع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب
وان سبب ذلك ما وقع في توقيف بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون قطارا
عسلا قصبًا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل
احد تمييز لما قبله وهذا يقتضي ان التمييز تمييز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب
في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبنوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فأنه
لما قيل في المفصل ان الزجاج قال لو ان تصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا
قد ابشوا تصب مائة قال هذا الذي ذكره يردده قراءة الاخوين ادلاوجه لها الا التمييز
وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمع فأنه مثله في ثلاثة
اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل
الجمعة جعل على الاصل لا على الوجه الذي ألزمه واصل الشارح انما اقتصر على
ما ذكره من الفروق لان ما عداها ما محل نزاع وفيه خلاف وبعضه اعتمد المصنف
في غير المغنى خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان
انتهاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
المفصل لا لا يخفى ان يكون مالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما ما غير مقيد فقيم اما
المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترده المدح في حال الفروسية وانما ترده المدح
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبًا وان لم يكتب بل تريد الاخلاق بذلك وأما
المؤكد فلان شرطها أن يكون معنى الحال منه وما من الجملة التي قبلها وأنت
لوقلت لله دره كان محمدا للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهم ما فرقا لان
معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو
المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انما ابيان الهيئة) قال المصنف
في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو
المتبادر وحينئذ يخرج مثل تسكع صادقًا ومات مسليًا وعاش كافرا وان أرادوا
الصفة فالتمييز بها أو وضع لصفودهم لكن يخرج منه جائز يدرك الشمس طناهة وجاء
زيد وعمر وجالس قال الدماميني هـ ما في معنى جاء مفارنا الطولوع الشمس وجعل
عمر وجلس التأويل لا يخرج لانهم احببوا ميبنا للهفة انهم وقال السيد

نحو لله دره فارسا فانها انما
ليان الهيئة وهو تارة لبيان
الذوات وأخرى لبيان
جهة النسبة ثالثا انما تقع
جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم
بما سأل التمييز نعمان تمييز
نسبة وشيئا وتعيين فردوه
المراد بقوله

كقميز برا (وماع تمرا) أو
ورن كطرز ريتا (ومنون
علا) والجرب مقدار
معلوم من الأرض ومنون
ثنية منابا الخفيف والقصر
كقضي وهو آلة الوزن
يعرف بها مقادير الموزونات
وقد يقع بعدم ما يشبه المقادير
نسبه المساحة نحو ما في
السماء موضع راحة سحابا
وشبه الكيل نحو خفي سمن
وشبه الوزن نحو مثقال ذرة
سيرا وقوله -م على القمرة
مثلها زيدا يستعمل الوزن
والمساحة وقد يقع بعدم ما هو
فرع له نحو هذا خاتم حديد
فإن الخاتم فرع الحديد (و)
أكثر وقوة أيضا بعد
(العدد) الصريح (وهو)
من أحد عشر فما فوقها إلى
تسعة وتسعين بإدخال الغاية
(نحو) أني رأيت (أحد
عشر كوكبا) وبعثناهم
اثني عشر نقيبا واعدنا
موسى ثلاثين ليلة الآية
وهكذا (إلى) آخر ذلك نحو
أن هذا أخيه تسع
(وتسعون نجمة ومنه) أي
تميز العدد (بتمييزكم
الاستفهامية) بأن تكون

ركن الدين إذا قلت آتيتك وزيدا قائم فإن الحال لم تبين حيث الفاعل ولا المفعول
وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول وقد شتهر التعبير عن اللازم
بالزوم فكأنه بين ذاتهما انتهى وقد تكلم في المعنى على تأويل الجملة الواقعة حالا
في الترجمة التي نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يشبه المقادير) حال المقادير في عبارة
المتن على أنه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج إلى تقدير له ما يفيد لأن التمييز
في الأمثلة وقع بعدم ما يعرف به قدر الشيء كالجرب ولو جعل المقادير جمع مقدار
بمعنى ما يعرف به قدر الشيء لم يحتاج إلى حذف وهو أظهر مع أنه يلزم على صبيغة حذف
الموصول وبعض الصلة أن جعلت مأموصولة وقال في القواعد الخفية بعد أن فسر
المقدار بما يعرف به قدر الشيء والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدار الآلة التي
يقع بها التقدير والالوجيت الانساقفة نحو اشتريت قفيز برتر يد المسكالك الذي يكال
به البرانتمى فقامله فإن كلامه أولا يقتضى أن المقدار اسم لآلة وثانيا أنه مصدر
بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لأن الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار لأنفس
المقدار (قوله ثنية منابا الخفيف والقصر) وله لغة في المن بالتشديد (قوله فشمه
المساحة الخ) إنما كانت هذه الأمور شبهة ما ذكر لا عينه لأنها ليست معدة
لذلك وانما تشبههم ومثل في التوضيح أشبهه المساحة بلوجتنا بمثله مددا وقال وحمل
على هذا أن لنا غير ما ابلا (قوله نحو خفي سمن) النحي بكسر النون واسكان الحاء
المهملة وبعدها يا اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعدم ما هو فرع له الخ) هذا مقابل
الأكثر واعلم أنه يجوز في مثل هذا خاتم حديد ثلاثة أوجه - النصب ما على
التمييز كما ذكرنا على الحال وينبئ علمها بالخلاف في الاتباع فنخرج النصب
على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال أنه نعت والاول أولي
لأنه جامد مجودا محض فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهي
أرجحها لما فهم من التخفيف بحذف الثنوين (قوله الصريح) انما يقيد به مع
أن المصدر قد ذكرنا العدد كناية وهو كماله فصح له بجمعه فعلم أنه لم يرد النعميم
كما يشير الشارح إليه فقدر (قوله وبتين أفراده) وكذا نصه لأنها كانت
كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر إلى مائة لأنها لو جعلت
كناية عن أحد طرفي العدد لما كان تحكيما ووسط العدد مميز منسوب مفرد ولما
كان الوسط عدلا بين الطرفين إذا حظ من كل منهما ما يلزم التحكم في الحمل
عليه فسلط اعتراض الحديثي (قوله مهم الجنس) أي الحقيقة بأن لا يدري أنه
من الأحاد أو غيرها أو قوله والمفرد أرى السكينة بأن لا يدري أنه خمسة أو غيرها

(قوله) جميع أي عدد وبتين أفراده وكذا نصهم نحوكم عبد الله (مالم تجزكم بحرف كاسياني فعبدا
منسوب على تميز السكينة وهو مفعول مقدم كناية عن عددهم الجنس والمقدار

أيد انضافتم اليه حلالها
على ما هي مشابهة له من
العدد وهو حينئذ تاما (مفرد)
وهو أكثر وأبلغ (كتمييز
المانعة فوفا) من
المئين والالوف فانه مجرور
مفرد فقول كم عبد ملكك
بالجر والافراد كما تقول مائة
عبد أو ألف غلام ملكك
وفي معنى المفرد ما يؤدى
معنى الجمع نحو كم قوم
سعدوني وقد تميز المائة بمفرد
منصوب كقوله
إذا عاش الفتى ماتت عينا
وقد نضاف الى جمع نحو
ثلاث مائة تسعين على قراءة
الاضافة (أو مجموع كتمييز
العشرة) مفردة (فما دونها)
من التسعة الى الثلاثة فانه
مجرور بمجموع الا اذا كان
باللفظ المائة كعشرة مائة
أو ثلاث مائة رجل فمجرور
مفرد فتقول كم رجال
ملكك بالجر والجمع كما
تقول عشرة رجال أو ثلاثة
رجال جاؤك وقد يكون تمييز
العشرة فما دونها اسم جنس
أو اسم جمع فيغير معنى في

(قوله) وهذا فصل تمييزها الخ أى لتكون اكنائية عن العدد لا عدد صريح (قوله)
فالمميز الخبرية) فان قلت مالم معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر
وهو قسم الطلب وهو الذى يتجمل الصدق والكذب لامن معنى الخبر الذى
الاستدلال الذى أن قول القائل كم عبد ملكك يستدل بوجه
الكذب الى فأنه فيمات كثيره وافقر (قوله فمجرد وابدأ) أى
مالم يفعل قال فى الجمع فان نصب حلالا على الاستفهامية كقوله
كم تالى منهم فضلا على عدم * ورجما نصب غير مفصول روى كم عمة
لثالث * بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغتهم وذكره سيوييه عن
العرب قال أبو حيان وهى لغة قبلية انتهى وفي المختصر للورد قالوا اذا فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدد وجب الاتيان بين الثلاثين بالفاء قول (قوله)
حلالها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة في
جمع المميز وللمائة في افرادها (قوله كقوله اذا عاش الفتى الخ) صدر بيت لامية عن
شيعى انقراة بنجر * وقد ذهب المصنف والافتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهى
قراءة الاخوين حمزة والكسافى قبل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت
عشر العشرات والعشرة عشيرا للأحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن ثون فقل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبه لا لازمة فلا يرد أنه على البدل
يصير المعنى ولشواقي كفههم ستمين فيقول التنصيص على كية العدد ولا يكون ستمين
تميز المائة أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها)
فيه تخصيص كموم قوله فما دونها اما دق بالواحد والاثنتين لانهما لا يميزان
فاخرجهما من محوم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف بهم انه يميزان
(قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال والعدد هو من
أحد عشر الخ وقد علم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان
غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب
عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر وباه واجب الافراد والتمييز في
الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف
ولو كان تمييزا لذكر اوردلان السط مذكر (قوله وأما بالابدل من اثني عشرة)
أى بدل كل من كل قال فى التصريح والافول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل

بالبحر عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يميز بالاضافة نحو تسعة عشر قط وليس فيما دون خمس ذود
هذه وعبارته نوه أن الواحد والاثنتين يميزان وليس كذلك كفى الشذو وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الواحد
من التسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثني عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أى فرقة
الطاهل من اثني عشرة (ولان في تمييز كم الاستفهامية)

أطهارها لا بإضافة كم اليه
لانها بمنزلة عدد مركب وهو
لا يعمل الجبر في تميزه
فكذلك ما كان بمنزلة
(ونصب) على التمييز فقول
بكم درهم أو بكم درهم
أشريت عبدك وقبدها
بالمجروزة لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها
كما اذا جرت بالحرف ولم تصل
بها وفي كلامه دليل على
أن كم اسم سواء كانت
منها مائة أم خبرية ويشتكران
في الاسمية والبناء على
السكون ولزوم التصدير
والاحتياج الى التمييز
ويفترقان من عشرة أوجه
كرها بن الأنباري في شرحه
على الفقيه وأشار الى
النوع الثاني بقوله (وقد
يكون التمييز ضمرا للاسمية)
في الجمل كما سياتي
وفي الوصف الى مرفوعه
كزيد من باب عرفا وشهد
طيب نقسا وفي الانافة
كأعجبني طيب زيد علما وقرب
محمد دارا أي طيب علم زيد
وقرب دار محمد وهو قسمان
لانه اما أن يكون (محولا)

منه على نية الطرح قالوا ولو قيل وقطعناهم اسما لكانت فائدة كمية العدد
على غير الغالب لا يجد من يخرج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه
الاخوين في ثلاث مائة من مع قرب الحامين (قوله اذا كان متصلا) افهم أنه يجب
فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار
وان لم يجز في عشرين وأخواته الا اضطرارا او يكثر بالظرف والمجروزة وقد يفصل
بعاما أو بأول الخبر نحوكم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل
والاقوى وما وجهه جواز الفصل فهم انهم المألزمات الصدر ونظيرها من الاعدا
التي نصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر او غير صدر جعل هذا القدر من التصرف
عوضا عن ذلك التصرف الذي سلمته انتهى وتفيد جواز جرت بمجروزة بالحرف
من بالاتصال لم يند كره في الاوضح والجامع ولم يند كره السيوطي في جمع الجوامع
وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بنعل معتد لا تجب من
وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا وجوب زيادة من في التمييز لئلا يلبس
بالمفعول كفي الخبرية (قوله ويجوز اطهارها) كذا في التصريح يمكن في المغنى
ان الاضمار واجب (قوله لانها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله
كما اذا جرت بالحرف) ولم يصل بها هذا مفهوم شبيهه السابق لكلام المتن بالاتصال
ومر مافيه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لانه ذكر ان الخبرية تضاف
والاستفهامية تتجر بالحرف والمضاف والمجروزة لا يكون الاسما لكن لا يخفى انه
لم ينص على ان جرت بالخبرية بإضافته اليها وعلى بعضهم اسميتها ما بان ما يجزى ان
بالحرف والانضافة نحوكم درهم اشتريت وعلاكم كم ملكك (قوله والبناء على
السكون) انما بنيت تضمها معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير
للاشبه الحرف وضعها خلافا لمن رخصه لان شرطه كون الثاني حرف لين وقد مر ما يتعلق
بذلك في باب المعرب والمبنى (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الحار حرقا كان أو اسما
وذلك في الاستفهامية طاهر وفي الخبرية لانها لا انشاء التكثير فوجب لها صدر
الكلام كلو يجب لرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لانها مضمرة لامها
موضوعة لعدد الماهم ولذا راد في المغنى وغيره من وجوه الاشتراك الامام وعدها
خمس (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها بن الأنباري الخ) الاول ان تمييز
الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا أو جمعا وان كان الافراد صمرا وبالغ الثالث

انما أقسام محمول عن مضاف فاعل (كشعة على الرأس شيئا) أسهل اشتمل شيب الرأس ان
محول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه شجي بالمضاف بعد ذلك تمييزا بفاعلة وكذا اذ كرر الشيء بجملا
تتم عليه الموقوف في النفس من ذكره مفسرا أولا

أن الفصل بين الاستفهامية وعبرها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وبينها
إلا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافاً لبعضهم والخبرية
تدل عليه خلافاً لابن طاهر وتليذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعط
علمها بالخبرية مطلقاً علمها بقول كم رحل جاني لارجل ولا رحل
السادس أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والوجودي جوابها
أن يكون على حسب موضعها من الأعراب ويجوز رفعه مطلقاً السابع أن الخبرية
تختص بالإنشائي ~~تكتب~~ بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبداً ملكه الثامن
أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع أن
المبدل من الخبرية لا يقرن به من الاستفهام العاشر أن الاستفهامية إذا فصل
عبرها في السعة الظرف والمجرور كان واجب النصب وعبرها الخبرية إذا فصل
في الضرورة فنصبه تحتها راجعاً على الاستفهامية ويجوز جرّها بالإضافة بالحرف
وقد نظم الهلالي هذه الفرق العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر في عشر استوضحت كالنجم الزهر
نصب المفسر مع أفرادها أبداً * وحذف تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جواباً في السؤالها * ومبدلاً يقتضيك الحرف في الأثر
وأيضاً من خبرها التكثير ثملاً * عطف عليها بلا في سائر الزر
ولا تضاف إلى ما بعدها شها * وقد ترى بعدها الابتسار
وكل هذا فالاستفهام يحكمه * وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصرت في المعنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الأول والثاني والسادس
والسابع والثامن عما أسلفناه (قوله ومحوّل عن مضاف مفعول الخ) انكر هذا
القديم الشلوطين وتبعه تليذه الأبدى وابن أبي الربيع وتأول الشلوطين عيوناً
في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً وانما صارت عيوناً بعد
ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف
الضمير رأى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثاً أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولاً
بأسقاط الجار ورتباً لو كان كزعم لم يترجم العرب في مثل ذلك التكثير والتأخير
عن الفعل ولصريحه بالجار في وقت رأياً فليس العيون مفعولاً بل هي نفس
الشيء المفجّر وقال المصنف في الحواشي طهر لي أن تميز الجملة الفعلية في المعنى
مسنداً إليه نفس الفعل أو مطاوعة أو أصله أو مسند الفعل إلى مصدره فإنه لا يخرج
من هذه الخمسة فالأول طاب زيد نفسه والثاني نحو وفجّرنا الأرض عيوناً لأن
مطاوعة تفجّرت عيون الأرض والثالث نحو امتلأ الأناء ماءً لأن مطاوعة مملأ الماء

ومحوّل عن مضاف مفعول
نحو وفجّرنا الأرض عيوناً
أصله وفجّرنا عيون الأرض
فقول المفعول وجعل تميزاً
انتهى وأوقع الله على
الأرض ومحوّل عن مضاف
غيرهما كمحوّل عن مبتدأ
(و) ذلك بعد اسم التفضيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيد ارب جلالان اصله يجوز ان يقال
فيه حسن رجل زيد ويحتمل ان يكون زيد بدلا والخامس كفي بالله شهد الان المعنى
كففت شهادة الله بدليل اولم يكف ربك انه على كل شيء شهيد (قوله الصالح
للاخبار به عنه) اى عن التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب الخفض فان قلت
يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح ان يقال
الامدا احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا يقع تفضيل
فليس مما نحن فيه واما مفعول ولما لبثوا حال من امدا واما مصدر لانه لغة
التي ذكرها اذا تقدمت اعربت حالا وقبل احصى افعول تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد لان افعول التفضيل لا يؤخذ من المزيد واما منصوب بفعل دال
عليه التفضيل كقوله واغرب مننا الى يوف القوازا فان قلت يرد قوله تعالى
واشدد خشية او اشدد كرا فت الاول حال تقرر كدوى خشية الله والثاني اما
عطف على آياتكم او خبر ما كوفوا مقدرا مدلوله عليه بالمعنى او حال من ذكر
لانه زعم له في الاصل تقدم عليه وما عجيء الحال منه مع تذكيره بتقديمه عليه
او ذكر مصدر لا ذكره واو اختار هذا ابو حيان وانه قد مره المصنف بانه يلزم منه
الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدرنا المصدر في باب شعر شاعر
فيصح جعله ما حينئذ يربن اسكون ما ما عطين في المعنى مجازا فان قلت يرد قولهم
زيد افضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر ضافة افعول مرتين (قوله
نحو ما تلاء الاناء ما) كون هذا غير محمول معنى على انه لا بد في التمييز المحول ان يكون
فاعلا لافعل المذكور والتحقق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاسناد للارزاه اولم تعد به
فالمثال من المحول عن الفاعل والاصل ملاء الماء الاناء وقد مر عن المصنف في
الحواشي ما يؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو يا لرجلا
ويا لها امرأة وكون ما ذكر من تبيين النسبة طهران عرف المقصود من الضمير
برجوعه الى سابق معين نحو اقيت زيدا فقلته دره فارسا وجاءني زيدا فله الرجل ونحو
ذلك او كان كاف الخطاب لشخص معين او اسم مظهر نحو قوله ولك رجلا ولله در زيد
رجلا فان كان الضمير ميم لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير حينئذ يحتمل ان يكون المراد منه رجلا وامرأة او سببا او عبدا او علم
ان اللام في باله رجلا وباله اقصه لام المستعانة لنحو بالاسماء (قوله فالحال الموكدة
الح) قد تكون الحال محتملة للتأكييد والتأسيس نحو هنيئا لك بحسب ما قدره
وقولهم انما علمنا فاعلم لان العامل ان قدره انما الخبر وما بعد الفاعل اى فاعلم كور
عالم ووزو الحال خبر الخبر فهي موكدة وان قدر ثبت لك الخبر ومه ما يند كمران

الصالح للاخبار به عنه نحو
(انا أكثر منك مالا) أصله
مالى أكثر من مالك فحذف
المضاف وأقيم ضمير المتكلم
مقامه فارتفع وانفصل فصار
أنا أكثر منك ثم جى بالمحذوف
تمييزا ومنه زيد أكثر منك
أبوابا منكم وجمعا (أو غير
محول) عن شئ أسلا وهذا
هو القسم الثاني (نحو ما تلاء
الاناء ما) ولله دره فارسا
ونحوه مما يفيد التعجب
لان مثل هذا التركيب
وضع ابتداء هكذا غير محول
وهو قليل في الكلام
(و) الحال والتمييز (قد
يؤكدان) فلا يفسران
هيئة ولا ذاتا بل يفيدان
مجرد التأكييد فالحال
الموكدة وهى ما استنفيد
معناها من غيرها ثلاثة
أقسام لانها إما موكدة
لعملها الفظا ومعنى

في حال علم فهي مبيضة وينبغي هذا بعد أمان في نحو أمانها لمافه وذنوعلم أو فانه عالم أو لا
 علم له (قوله نحو وأولئك للناس رسولا) أي فرسولا حال من المكاف وهي
 مؤ كدة لعاملها وهو أولئك لفظا ومعنى وتوافقهما في اللفظ والمعنى (قوله
 وأما المضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيثة من حيث
 دلالتها على الاستناد فقط كقيلام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى
 من الحمد لله وأما ما دلل على من هو أي مع الركب اليمانيين معده انتهى وهذا
 أولى من قول الجاهلي في باب المفعول المطلق انه معدها المضاف الى الفاعل
 أو المفعول لأنه يحتاج الى أن يراد الفعل ولو معنى ليس عمل المبتدأ ثم انه يرد
 عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمر متعلق برب زيد مضافا
 ريد مضافا وفي شدة الوفاق شدة كم الوفاق فتأمل (قوله ومثله ولي مدبر الخ)
 لان الادبار نوع من التولي والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين
 الخ) فلو كانت الجملة فعلا لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في
 قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤ كدة من فاعل شدة ونحو قوله تعالى انا
 أنزلناه قرآنا عربيا مائة الف مرة لا في سبعة أعين ولا في سبعة آلاف سنة
 الى انه لا يجوز كون الحال مؤ كدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت
 مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو والله شاهد قائما بالقسط لان العامل
 حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا والله تعالى أن يكون الجمود
 محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ
 مؤ كدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفاً من
 المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لمسا فيه من معنى
 الاشتقاق (قوله فعطوفاً حال المضمر زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية
 وهي تقرير الابوة ولا تقيد بها فان الاب لا يكون الا عطوفاً ولو في الجملة (قوله تقديره
 حقه) أي بفتح الهمزة وضمة من حقهت الاسم بمعنى تحققت وسرت منه على
 يقين أو من أحققت الامر بهذا المعنى يعني به من أي أثبتته أي تحققت أبوة لك
 وصرت من على يقين أو أثبتت لك عطوفاً ومح تقدير ما ذكر ان كان المبتدأ غير أنا
 فان كان أنا فالتقدير أحقني أو أعرفني وأشار المصنف في الجامع الى انه يقدر بعد
 غير أنا أحق مني بالفاعل وبعده مبيد المفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان
 صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كون مؤ كدة لمضمون الجملة قلت
 لاشك ان الابوة يلزمه إعادة وغالبا العطف كما أنه لافنا فكون الاب عطوفاً متفاد
 من قولنا زيد أبوك قال متفاد من عطوفاً متفاد عما قبله فلذلك كان مؤ كدا

نحو وأولئك للناس رسولا
 أو معنى فقط (نحو ولا تؤمنوا
 في الأرض مفسدين) لان
 العدو هو الفساد معنى ومثله
 ولي مدبر انقسم فاحكا
 وأما مؤ كدة صاحب الخ
 لأن من في الأرض كاهم
 جميعا وجاء الناس فالحية
 وأما المضمون جملة قبلها
 مركبة من اسمين معرفتين
 جامدين كزيد أبوك عطوفاً
 فعطوفاً حال مؤ كدة
 لمضمون زيد أبوك وعاملها
 محذوف وجوباً بقية دبره
 أحقه أو أعرفه

(قوله ومثله قوله أنا ابن داره الخ) هو صدر بيت أسلم بن داره البريحي يسبحون فزاره
 بحزبه وهل بدارة الناس من عار * والشاهد في معروفاً له حال مؤ كذا فلهضمون
 الجملة الاسمية أعني أنا ابن داره وبها نائب عن الفاعل ويرى لها ونسبي فاعل
 معروفاً وهل استفهام على وجه الإنكار ومن زائدة والتهمة يرهل عار بدارة وبها للناس
 معترض بـ المبتدأ والخبر وبالجملة التنبية أو للنداء والمنادي محذوف أي يا قوم قاله
 العبي ويرد على الأول وإن اشترأه كالأندلس لا ينادى إلا الله تعالى به الألهي وعلى الثاني
 أن المنادي لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر ~~بـ~~ كقراءة الكسائي ألا يا
 اسجدوا أو دعاء كقوله الأيا سلمى نص عليه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله
 يا الناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقه في المعنى) حيث قال ولا يقع التمييز
 كذلك أي مؤ كذا فأما عنده الشهور وعنده الله ثمانية عشر شهراً مؤ كذا فلهضمون
 من أن عده الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو ثمانية عشر شهراً وأما ما جازاه المبرد
 ومن ووافقه نعم الرجل رجل يزيد فردود وأما قوله

ترودم مثل زاداً ليت فنيا * قدم الزاد زاداً ليت زاداً

فالصحيح أن زاداً معمول لتروداً ما مفعول مطلق أن أريد به أن تروداً مفعول به أن
 أريد به الشيء الذي يترود من أفعال البر وعلية ما نحن نعت له فتروداً فصار حالاً
 وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت * رداً التحية نطقاً أو بآباء

فتاة حال مؤ كذا أقول أتأويل في مثل من خير أديان البرية ديناً يزيد ولهذالم
 يمرض له في المعنى واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغليبيون الخ) أي قول
 جرير ~~بـ~~ حوالا خطل والتغليبيون جمع تغلب بالفتح المنجمة وكسر اللام نسبة إلى
 بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل والزلاء بفتح الزاي
 ونقش ديد اللام مدودة وهي الامة العجز خفيفة الالية ومنطبق بكسر الميم
 صيغة ما الغنيسوى فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تمارز
 بحشية تعظم ما يحزها والتغليبيون مبتدأ وجملة بدس الفعل فلهضمون فخلا خبره وفخاهم
 من هذه الجملة مخصوص بالذم بدخبره جملة بدس الفعل على أحد أعراب
 والشاهد في ذلك لا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر لئلا كبد (قوله
 مفسرة أن كان مفرداً) اختلف في صحة أعماله مع ما جاءه فقبل شهم باسم الفاعل
 لانه طاب له في المعنى عشرين درهما فله شبهة بضار بن زيد وأورطل زياتاه
 شبهة بضار بن عمار في الإسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التسمي وهو التثنية
 والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً بان يكون منوناً ومعنوناً

ومثله قوله

أنا ابن داره معروفاً بنسبي
 (و) التميز المؤ كذا نحو
 (قوله) هو أبو طالب بن
 عبد المطلب

وله دخلت بأن دين محمد
 (من خير أديان البرية ديناً)
 قد يما تميز مؤ كذا كما قال ابن
 مالك والجمهور منعوا
 وقوع التمييز مؤ كذا وأولوا
 ما ورد ووافقه في المعنى
 (ومثله) على القول بجواز
 الجمع بين فاعل نعم و بدس
 الظاهر وتميزهما قوله
 والتغليبيون (بدس الفعل
 فلهضمون * خلا) وأهم زلاء
 منطبق * وصحة ابن مالك
 قال لأن التمييز في دعاءه
 نو كذا كما سبق (خلافاً
 لسبويه) وموافقه في منع
 ذلك لاستغناء الفاعل
 بظهوره عن التمييز المبين له
 فعلا عنده حال مؤ كذا
 وأعلم أن ناصب التمييز مفسر
 أن كان من رداً والفعل
 أو شهم أن كان نسبة
 ولا يتقدم على ناصبه

التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضى قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ
وذلك في اثنين الضمير واسم الإشارة فاحفظه وقيل شبهه بالفعل وذلك في خامس
مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمدا واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي
لا تعمل الا في السببي وهي أصل لأفعله من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في
مسئلة الكحل وهو أصل للقادير لانه يعمل الضمير وهي لا تتحمله (قوله مطا)
أى متصرفا فكان أو جليدا (قوله ووافقه في التسهيل الخ) تلك بما أسلفناه مع
رده فيما افرق فيه الحال والتمييز (قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ) أى اذا حذف
ما به تنبيهه من تزيين ظاهر أو مقدر أو تون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أى فان نفسه واحد وجمع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرين رجلا فلو
أضيف الى المميز لزم الاتباس فلا يعلم هل هو تمييز اول او لم يعكس الامر فدعا
لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه
يقضى امتناع اضافة العدد مطا الى المميز مع ان تمييز الثلاثة والصفة وما بينهما
والمائة والالف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ
مرتين (قوله وجره من الخ) أى ولا جره من واختلف في معناها قبل التبعيض
ولذلك لم تدخل في طاب نه سالان نفسا ليست أعم من المهم الذى انطوت عليه الجملة
وقال السيلو بين زائدة عندهم يدعى التبعيض قال في الارتشاق ويدل على
محتمه انه عطف على موضعها نصبا قال الخطيب

طافت امامة بالركبان آتية * يا حسنها من قوام ما و متعبا

وبحث الموضع في الحواشى انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب
الفحوليين ما عدا لا خفس ان من لا ترادى في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أى فلا يجوز جره من اعدم محتمه على ما بعدهاء على ما قبلها السكون العدد دالا على
متمدد والتمييز مقرر من الميمنة وضعها كما يأتى أن يعمل ما بعدهاء على ما قبلها (قوله)
فلا يجوز بالاضافة لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجوز من اذا كان غير
محول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان ونوع من الميمنة أن يفسر
بها ويضمونها اسم جنس سابق للحمل ما بعدهاء عليه نحو من اساور من
ذهب والحمل ممتنع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكر وجاز في
غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطابقا خلافا لما كان في
والجواز في المبرد في الفعل
المتصرف ووافقه في
التسهيل والعمدة ونص في
الالفية على قلته ولك في تمييز
المفرد جره باضافة المفرد
اليه الا اذا كان المفرد عددا
كعشرين رجلا أو مضافا
ككل الأرض ذهابا وجره
أيضا من الا اذا كان المفرد
عددا أو ما تمييز النسبة فلا
يجوز بالاضافة ويجوز من
اذا كان غير محمول نحو
ما أحسنه رجلا والله دره فارما
ونعم رجلا لا زيد بخلاف ما
أحسنه أدبا وطاب محمد
نفسا وزيدا كسر لا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ الخبر محذوف وفيه ما من (قوله وهو كما قال
الرضي المذکور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المبتدأ في جملة تبارك المعنى بعد واحد
لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير
مخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعدد درجتهما بعد واحد نعم يمكن حشد هما بعد
واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذکور بعد الواحد أو إحدى أخواتها كذا
في شرح السكاكية وقوله المذکور جنس شامل للتصل والمنقطع وغيرهما بما يذكر
في الكلام ولم يقل المخرج إلا يخرج المنقطع وفيه ما في المنقطع اخراجه من حكم
مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء
ما يتعلق بهم أيضا فقوله المذکور الا الحمير اخرج من هذا المفهوم كما خرج بذلك البدر
ابن مالك ولذلك أخذوا هذه في التسهيل المخرج جنسا وجعله في التصل تحفة مقاوفي
المنقطع تقدير افعال هو المخرج تحفة أو تقدير من مذکور أو متروك بالا أو ما في
معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن
حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد قلت لان هذا في قوة حين لا أحد واحد
اذا وفي قوله أو تقدير للتفصيل نعم يرد أيضا صحة تعريف المطلق لان مقتضى ارجاع
أنواعه في التعريف الآن قال مراده انه لا يمكن ذلك بحيث يتميز أنواعه في
التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله
فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة فلا يعمد الى انكاره ثم اخرج من ذلك
التناقض كذا قرره الشافعي وأورد عليه انه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفي
اثباتا وبالعكس لان ما لم يرد دخوله لا يعنون حكم المستثنى مغاير لحكم
المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمه فغير ابن الحاجب
والرضي بالمذکور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الواحد إحدى أخواته افعال مخرج لما
هذا المستثنى وقوله بخلاف ما قبله الخ حكم وليس من الحد ولذا سقطه ابن
الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احتراز به عما كان
المستثنى منه مذكرا في ايجاب لم يخص نحو ما في ناس الا يزيدا ومعرفة والمستثنى
مذكرا لم يخص نحو قام القوم الاربعة لانهم كانوا في ناس الا يزيدا ومعرفة والمستثنى
ما جاء في أحد الاربعة أو الا يزيدا ونحو ما في رجال كانوا في دارك الاربعة
أو كان المستثنى من المعرفة مذكرا لم يخص نحو جاء القوم الاربعة لانهم كانوا
في الجمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس مبني على ان الالفاظ
موضوعها باراء المعاني الشارعية مثلا لدلول ما في القوم الا يزيدا وقوع التسمية
الخارجية بين القوم الخارجين والمجيء الخارجين وقد اخرج زيد عن هذا الحكم

(و) ومنها (المستثنى) وهو كما
قال الرضى المذکور بعد الواحد
أو إحدى أخواته افعال
لما قبله انقباضا

الذي هو الثبوت الخارجى فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد
وعدمه فى الخارج أما ان قلنا انهم اوضحوا المعانى الذهبية فلا فان مدلوله هو
الصورة الذهبية وهى ايقاع النسبة الذهبية بين القوم للذهنى والمجئى الذهبى وقد
أخرج زيد عن هذا الحكم الذهبى فلا دلالة فى اللفظ على أن الاستثنى حكما مخالفا
لحكم المصدر فانما يجوز أن يرتفع الإيقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم
البراءة الأصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفى
مثل ليس على الاستعانة لا يثبت شئ بدلالة اللفظ لغتيل بالعرف وطريق الاشارة
كفى كلمة الترخيد حيث يجعلهم الايمان من المشرق بحسب عرف الشرع (قوله
وهو) أى المستثنى وقوله من حيث هو أى سواء كان بالأو غير هار سواء كان
المستثنى بالامتصاص ومنقطعاً تاماً أو فرعاً عاماً لحيثية الطلاق (قوله على سبيل
الاستطراد) هو ذكر الشئ فى غير محله مناسبة وذكر الاستثناء أقسام المستثنى المرفوع مما ليس
محله لان الكلام فى المنصوبات لكن ذكر الاستثناء أقسام المستثنى (قوله وإفادة
الح) عطف على معلول (قوله وأما الاستثناء) أى الذى هو مصدر المستثنى وفيه
إشارة الى أن تارة بالمصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذى من
المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من غير بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم
المفعول لكن قال السعدى بنى على أن اذ قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق
على اخراج زيد وعلى زيدا المحرَج وعلى لفظ زيد المان كونه الا وعلى مجموع
لفظ الا وزيدا وبهذه الاعتيادات اختلفت العبارات فى تفسيره فيجب أن يحتمل
كل تفسير على ما يناسب من المعانى (قوله حقيقة أو حكما) نعم فى الاخراج
ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفه جوازاً وان لم يبق قدمها
ان ولو أى حقيقة كان لاخراج كافى الاتصال وحكما كافى المنقطع ويحتمل انهما
منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجئى الحال من الخبر والا قرب
انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهذه معان
فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق فى المتعدد بين أن يكون
مذكوراً كافى الاستثناء أو لم يذكروا كافى لمفرغ والظاهر ان هذا حكم من
أحكام الاستثناء وليس من الحدود كما ينبغى أن يقول وشرطه أن يكون من متعدد
والا لم ينصوا للاخراج (قوله وهو حقيقة فى المتصل الخ) قال فى التلويح قد اشتهر
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة فى المتصل مجازى فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية فى الفهمين بالانزع ثم انه كره على مصدر
الشرعية ان لفظ الاستثناء مجازى فى المنقطع فعلى هذا يكون محتمل الخلاف صبيغ

وهو من حيث هو منصوب
وغيره وذكر غير المنصوب
مع انما هو على سبيل
الاستطراد وإفادة تمام
التسميات وان كان مما ليس
الكلام فيه وأما الاستثناء
فهو اخراج بالأو واحد
أو اخراته حقيقة أو حكما من
متعدد وهو حقيقة فى المتصل
مجازى فى المنقطع

وأدوات الاستثناء ثمانية
وهي أربعة أقسام ما هو
حرف وهو لا وما هو فعل
وهو ليس ولا يكون وما هو
مشارك بين الفعل والحرف
وهو خلا وعد او حاشا وما
هو اسم وهو غير سوى
بلغنا ما بدأ بالكلام على
المستثنى (بالا) لا أصل
أدوات الاستثناء وغيرها
يقتربها وان كان الأولى
البداءة بما هو متعين نصبه
على كل حال كاللستني
بليس ولا يكون كما فعل
في الشذور ثم المستثنى بالاله
أحوال لانه ان كان (من
كلام تام) بأن كان المستثنى
منعذ كورا (موجب)
ينفع الجيم بأن لم يسبق في
أوشم وجوب نصبه بها على
الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا (مخوفشروا منه الا
ندلا) أو متقطعا نحو قام
القوم الاحرار انا اخر المستثنى
عن المستثنى منه كما مر أم
تتقدم نحو قام الازيد القوم
فان كان الكلام تاما ولا يمكن
(نقد) منه (الاجاب) بأن
لها على نفي أوشم

الاستثناء وهو ظاهر كلام العبد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا
يرد عليه بله ولا سيما المكر يرد عليه لما قال المصنف في الخرائطي من حروف الاستثناء
لما صكفوا ثمة بعضهم ان بكل نفس لما علم ما حفظ وان كل جيب وقرا ابن
مسعود وان من المسألة مقام وقال الشاعر قالت له والله البيت وليس منها بلة خلافا
للكوفيين والبعديين وبعض البصريين ولا سيما خلافا للكوفيين وبعض
البصريين لان ما بعد ما دخل فيما قبله او وجهه ان هشام قوله هم بأنه لما كان
ما بعدها بعضا مما قبلها وخر جاعته بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه ما
فسمى استثناء وأقرب ما يشبهه قول النابغة

ففي كلمات خيراته غبرانه * جواد لما بقي من المال ما بقا

لان كونه جوادا خيرا لا يمكن زادا في هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ايضا)
أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيته ما طلقا كما مر
أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناسا للمستثنى بمعنى
الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب
بأنهم لما اثار كباغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو
خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فم الا الفعلية (قوله
وحاشا) أي عند الحرمي والمزني وجماعة وذهب سيبويه وأكثرا البصريين الى
حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الأولى البداءة
بما هو متعين نصبه الخ) أي لانه المناسب للقيام لان الكلام في المنصوبات (قوله
أوشم) هو الهمي والاستفهام الانكاري (قوله وجوب نصبه) لانه شبه بالفعول
والمراد وجوب نصبه في لغة لا أكثر فلا ينافي انه يجوز اتباع المؤخر في لغة حكاهما أبو
حيان وخرج عليهم اقراء فشر بوا منه الا قبل والكلام فيما اذا كان الاستثناء
كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا مردان غير ان نصب جائز في نحو قام القوم الازيدا
اذا جرت الاستثناء على الاول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الازيد لغاية وفي
القرآن لو كان فيهما آية الا الله افسدنا (قوله بها على الاصح) هو مذهب ابن مالك
وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ووجه ما قاله الرضي ان الامور يقام بها الاستثناء
ومحصلته وانما عمل ما يقتضيه المعنى المقضي للاعراب وان الثانية عن استثنى
كما ان حروف الذاء نائبة عن انادي ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها
في التصريح (قوله فشر بوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمهيل لوجوب
النصب بذلك فربما بعضهم الا قليلا بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا
في معنى لم يكورا مبي بدليل فن شرب منه فليس معنى فهو من الاستثناء المفرغ واما

لانه على لغة كحمر عن أبي حيان وقيل الا وما بعد هاء فقه قليل ان الضمير بوصف
في هذا الباب وقيل من ادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض
ان كذا لا زمالان عطف البيان كالتعب فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف
خبره ان لم يشر بها كذا في القاعدة الاولى من الاسباب الثامن من مغنى اللبيب
على الاخيرة الاستثناء منقطع فيكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه
مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم
المسبوب اليه بعض الحكم المسبوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجع البدل)
للمشاكفة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كقائل الابدى يعوز فيه مخالفة الثاني
للاول فانه قد وردت له بان كيف يكون بدلا وهو موجب وشيوعه منفي (قوله
والنسق عند السكوف) لان الاعضاء هم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
وهي عمدة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالفا لما قبلها واعترض مذهبهم نهاب
بانها لو كانت عاطفة لم يباشر العامل في نحو مقام الازيد لان ذلك ليس شأن حروف
العطف وأجاب في المغنى بانها لم يباشر العامل في التقدير اذ الاصل مقام أحد
الازيد (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل
جاء بنوك الانبوز يدمن قطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل
بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجع الاتباع في المتصل
مشروط بكونه غير مودعه كلام يضمن الاستثناء والاعتين النصب قصد التطابق
بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الازيدا وأنت تعلم خلافة تقول قاموا
الازيدا وبكونه غير مترسخ عن المستثنى منه كافي التسهيل فان كان مترخبا عنه
ترجع النصب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاكل بطول
الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا
ثم احتسبه الا الجنسية ووقع لزم مشرى ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله
تعالى الا من خطف الخطفة يدل من الوار في لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين
الا الشيطان الذى خطف ولم يذكر النصب فليحور (قوله خلافا للمأزني كما سيأتي)
يا أنى شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ) انما تعذر
لان الجنسية في المثال الثاني لا تعمول في معرفة قولنا في موجب وما ذكر من الابدال
على المحل في ذلك المثال مشكل فان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا
قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لام اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيويه
لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وجهين بقوت النفي والاثبات وبين عدم
توجهه للدخول على أحد ان احدا على هذا التقدير بدل من لام اسمها الا من

(ترجع) عند البصريين
(البدل) أى اتباع المستثنى
للمستثنى منه فى اعرابه بدل
بعض من كل والنسق عند
السكوفيين على النصب
(فى) الاستثناء (المتصل)
بان كان المستثنى من جنس
المستثنى منه (نحو ما فعلوه
الاقليل) برفع قليل على أنه
بدل من الواو فى فعلوه وقراء
ابن عامر بالنصب على
الاستثناء والدليل على ان
الاتباع ارجح اجماع السبعة
على الرفع فى قوله تعالى ولم
يكن لهم شهداء الا أنفسهم
وقوله تعالى ومن يفتظ من
رحمة ربه الا الصائلون ولا
يمنع ترجع البدل تأخر صفة
المستثنى منه عن المستثنى
خلافا للمأزني كما سيأتي
واذا تعذر البدل على اللفظ
أبدل على الموضع نحو ما جاءنى
من أحد الازيد ولا أحد
فهما لا يعمرو وماز يدبشئ
الاشئ لا يعبا به بالرفع
فى الثلاثة

الاعم فقط فالداخل على الجلالة اتمها هو الابتداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها
 لان البديل على نسبة تكرار العامل والمختار ان احدث بدل من الضمير المستتر في الخبر
 العائد لاعم لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يبعد لان في
 موجب واحد وزيد فمما موجب ان بدخول الاعام مما فزيد في المثال الاول
 مرفوع على البدلية من احدث لانه في موضع رفع بالفاعلية وشياً في المثال
 الثالث منصوب على البدلية من محل ثنى لانه في موضع نصب على الخبرية
 ليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما سرح به الرضي فقال أهمل الحجاز
 يوجبون نصب المنقطع مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في النص من كلام
 العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا نيامهم لوجعل الثياب بدلا كان
 بدل اشتغال الا ان يمنع كونه اشتغالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب
 منتظرا للبديل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيئاً (قوله في المنقطع) يقدر
 البصريون الا في المنقطع بل يمكن وغيرهم يسوي ويرجح الاول أموراً أحدها انه
 تأويل حرف بحرف الثاني انه تفسير مالا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير
 ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بياناً للعنى وان المنقطع
 بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما بهوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج
 حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير يسوي (قوله بان كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقوله قال الشارح في شرح
 الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه سواء كان من غير
 جنس ما قبله وهو ظاهر من جنسه كجاء القوم الا زيد ما يشير بالقوم الى جماعة
 ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
 يحتل الانقطاع والاتصال ف تعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بان يصح تسلط
 العامل على البديل فخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال
 زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل
 عاصماً على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله
 تعالى ونفعه قوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير
 لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكان من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع
 ولا يصح هنا تسلط العامر على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من
 رحم ولو رد الحذف منه أعني الخبر لم يجوز ذلك لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم
 لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قالوا في قوله الا الله

على البدلية جلا على المحل
 وبالنصب على الاستثناء
 (و) ترجع (النصب) على
 المبدل (في المنقطع) بان
 كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه (عنه) (نفي) (تثنية)
 نحو ما قام أحد الاحبار
 بالنصب على الاستثناء مع
 حوازيل الرفع أيضا على البدلية
 اذ يصح حذف المبدل منه
 واقامة البديل مقامه

ان اسم الله بدل من محمل لامع اسمها ومنعوا هذا الابدال كاترى وأيضا ما نصه قيل
 في لا عامم الآية لم يجمع الابدال اعدم صحة الاحمال محمل الاول فقلت لم لا يصح
 قيل لان لا لا تدمحل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا
 الا لا يحير اليوم بما فاضت به * سوارمنا الامر اذان معلنا
 وقالوا ان الاتباع هنا مجتمع وهذا انكره وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل
 لا يحذف فقيل يصح فيه التفريق نحو ما قلنا لا زيد ولا كذلك هنا الوقت لا في الدار
 الارجل لم يحذف لانها فصلت بين لا وما تركت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت
 لو كان المعتمد لانعلم يحذف الابدال في لا اله الا الله وأيضا فالابدال هنا باعتبار المحل
 لا باعتبار لفظ لان لا لا تدمحل في الواجب فقيل انما يشترط صحة الابدال كون
 الثاني صالحا للحال محمل الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انما قلنا
 سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد
 من رحم البارى وكأله قبل لا عامم اليوم الا اراحم أو ان عامما بمعنى معصوم
 وفاعل قد يعنى بمعنى مفعول نحو ما دافى أى مدفوع ومن مرادها المعصوم
 والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله لا من رحم الله فإنه معصوم أو اراحم في الكلام
 مضافا حذفوا والتقدير لا يعصمك اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم
 واحد وهو مك من رحم الله تعالى ونحوه يعنى في السفينة وعلى هذا اقتصر
 الزحشرى (قوله استدلالا بقوله) أى استدلال بنوهم على جواز الرفع استدلالا
 بقول عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الخ فابدل العافير والعيس من انيس
 والا الثانية مؤكدة للاولى واما عافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية
 والعيس بكسر العين جمع عيساء كلبيض جمع يضاء وهى الابل البيضاء يخاط
 بياضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم
 بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن
 فلا استثناء متصل أجب بأن الاستثناء انما يعبرع المستثنى منه فقط ولا عبرة
 بالحكم قال البيضاوى ويجوز ان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى
 تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى وتيم بقرؤن الرفع
 على انه بدل من العلم باعامة الموضع كفى شرح المصنف والتصریح ولى نظر المسوغ
 اقراءتم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يومه خلافه (قوله)
 ومالى الا آل احمد الخ الاصل ومالى شيعة الا آل احمد ومالى معب الامم الخ الحق
 والشعب الطريق والشعبة الاعوان قال ابن عمريون وهذا البيت مشكل لان
 العامل في شيعة الابتداع وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله

وبلدة انيس بها انيس
 الا انما عافير والعيس
 (ووجب عند الحجازيين)
 وبلغتهم جاء التنزيل (نحو)
 ما لهم به من علم الاتباع
 الظن بالنصب في قراءة
 السبعة ونحو من نعمة
 تجزى الاتباع وجسه به
 الاعلى بالنصب وأجب
 عن البيت بان المراد بالانيس
 ما يؤانس فهو أهم من
 الانسان فيكون متصلا
 لا منقطعا وهذا كله (مالم)
 يتقدم المستثنى على
 المستثنى منه (فيهما) أى
 في المتصل والمقطع الكائنين
 في كلام تام غير موجب فان
 تقدم (فالنصب) حيث
 واجب كقول السكيت
 ومالى الا آل احمد شيعة
 مالى الامذهب الحق مذهب
 وانما امتنع فيه الابدال لان
 التابع لا يتقدم على متبوعه

في الجار والمجرور فليقدم المستثنى وزوجه كلامهم مائة امة لهم في لمية ممر حشا طلال
اذ قالوا ان الحال من الذكورة قال المصنف في الحوائش خيمه يكون شبهة مبدأ
مردود بل الأرجح انه فاعل لا عتد ماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه
(قوله ومثله في وجوب النصب عند المازي الخ) أي كانه ابن الخبار في النهاية
والصواب ما نقله عنه في التوضيح انه في هذه الحالة يختار النصب فنصب أبو خبان
صاحب النهاية للغلط وانما أوجب المازي أو رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل
التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى في بعض الوجوه
والموصوف مرعى الجانب فتدفع كذا في التصریح فليتلأمل (قوله والراجع
ما تقدم) هو الابدال (قوله يكون المستثنى) بيان لتعلق الجار والمجرور والمراد
يكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كالمثل أو المفعول لاجله
نحو ما نرى به ذلك الاجد لا أي لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل
أو المفعول فيه نحو ان لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريق في المفعول المطلق المهم ونحو
ان نظن الاظنا مبين بتقديم اصفه نحو لا تانيكم الابعة ويحوز كون هذا حالا
أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أي لا تبعثكم الابعة فالمستثنى
المجموع وهو جملة حاله فيكون من التفريق للجدال نحو ما كان لهم أن يدخلوها
الاخافين ونحو لا تتحرفا القتل ولا في المفعول معه لا يقال ما صررت الا والنيل وأما
التواسع فلا يجوز التفريق فيها الا في البذل وأجازه الرخصى وأبو البقاء والرضي
في الصفات وكلام الكويين كافي المعنى بخلاف ذلك (قوله أو الجرح) عبارة
التصریح ويوان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحسب
جرحا يرتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عاملا سببا للمستثنى في
جنسه وفي صفة وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الازيد مقام
انسان وفي ما ثبت الاقيصا ما ثبت ملبوسا وفي ما جاء الاشحا كما جاء على حالة من
الاحوال (قوله لجواز مقام الاهد) أي يجوز يد الفعل من علامة التأنيث مع كون
الفعل في الظاهر حقيقي التأنيث (قوله تقدم في) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا
الا واحدة (قوله أو شبهة وهو الهى) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله
الا الحق والاسم فتهام الانكارى يخوفه ليلنا الا القوم الفاشقون ولا يتأتى
التفريق في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد الا انه يلزم
منه انك رأيت جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة نظرا للظاهر فادفع ان ذلك
غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ان
الحاجب التفريق في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن اليوم كذا فاما

ومثله في وجوب النصب عند
المازى تقدم المستثنى على
صفة المستثنى منه نحو ما أتى
أحد الأباك خبر من زيد
والراجع ما تقدم وأما تقدم
المستثنى على جزي الكلام
نحو الازيد ما جاء أحد
فغير جائز (أو فقد التمام)
من الكلام المنفى بأن لم يصح
فيه بالمستثنى منه (فعل
جيب العوازل) الواقعة
قبل الا يكون المستثنى ولا
عمل لا لافيه بل العمل لما
قبلها فان اقتضى الرفع رفع
ما بعدها (نحو وما أمرنا الا
واحدة) أو النصب نصب
نحو ولا تقولوا على الله الا
الحق أو الجرح نحو ولا تتجادلوا
أهل الكتاب الا بالتي هي
أحسن (و يسمى) هذا
الاستثناء (مفرغا) لان
ما قبله لا تفرغ للعمل فيما
بعده وان كان المستثنى منه
مقدرا في الحقيقة لجواز
اقام الاهد وامتناع قام هند
شرط صحة التفريق
تقدم في أو شبهة

بشيء) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاعه لانه أحرف الجر والاصواب عندي الأول لانها لا تعدى الأفعال
إلى الإسماء أى لا توصل معها اليا بل تزيل معانيها عنها فاشبهت في عدم التعدية
لحروف الزائدة ولانها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني ان
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل الى الجر وروى المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كمتعلق
حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب
والاخراج (قوله فى نحو قام القوم حاشاك) أى ما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام مذكور فى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ
للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)
لتعين حاشا لانفعالية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف استهزاء هذه منها
(قوله والصحيح اسم حينئذ اسم الحرف) مقابلة ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والوكوفيون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخلها فى بابها على الحرف لان هذين الدليلين
انما يفيان الحرفية ولا يثبتان النفعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير جربنا نب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع
يقال لك أنشغل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ متعدي للفاعل) لأم التقوية
هى الزائدة التقوية عامل ضعيف لما يتأخره أو بكونه فرعاً على العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالانفعالية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة
لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على النعماء هذا الاشبه
كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى ان
اللام فى رعبالك لتبيينه للتقوية فهذا انحاء ما قبله قال فى المعنى بعد ان قسم لأم
التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المدينة للفعولية سقيا الزيد وجدعاله فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانها مائة بيان ولا هى مقوية
للمعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جرعاً يا مخرافاً
لابن الحاجب ذكره فى شرح الفصل ولاهى وتخفوضها صفة للمصدر فتعلق
بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فيكذا اقيم مقامه وانما هى لام مدينة للمدعولة
أو عليه ان لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوماً وليس التقدير

فلهذا قال أو قد أدى التمام
والايجاب لكان أولى
(ويستثنى بغير وسوى
خافضتين) للاستثنى دائماً
بأضافتهما اليه (معربين)
أى غير لفظا وسوى تقدير
(بأعراب الاسم الذى يقع
بعد الاء) وهو المستثنى
على التفصيل السابق فيجب
النصب فى نحو قام القوم
غيراً وسوى زيدا يترجم
عند تعميم فى نحو ساقى أحد
غيراً وسوى زيدا

في حواشي الالفية فان قلت بفتح غير والافى احكام احدهما ان نحو ما جاء في أحده
غير زيد الاربع اذا أتبع أن يكون على الوصف لا البدل وفي الا بالاعكس والثاني
أن نصب تالي الابه الا بالاعمال قبلها ونصب غيره على العكس والثالث أن مستثنى
غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا مستثنى بهما
لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين كلمة الواحدة
غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جزم مستثنى غير
وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدل في نحو ما جاء في أحد غير أرسوي زيد)
ترجع البدل على النصب لا ياتي في ان الذي يترجح في غير الصفة لا البدل كما
صرح به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أي اذالم
يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تشعب في الرفع والجر لاضاهم الى مبنى أي
كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حامة في غصون ذات أو قال

قال اللماميني وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى
مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تصف في الحقيقة الا لعرب
فقلت العرب انما هو الاسم الذي تؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته مذني
الآتراهـم يقولون الاسم في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه هو
مجموع أن نطقت حامة اذا قيل بانه معرب لم يخجل أن يكون اعرابه انظما أو تقريبا
وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر
المعرب وهذا ليس كذلك قطعاً وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه
الجملة وفيه أمران الاول انما يريد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذي صرح
به الرضي ان البناء كالأعراب من عوارض الكلمة الثاني في الرضي ما نصه قال
الفره يجرز أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه
معنى الحرف يعني الا ومنعته البصر بولائه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا
أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير
أن نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغيرة في الباب الرابع من
الترجمة التي فيها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف
في الحواشي في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكرناهم جملة ما ياتي في المضاف من
المضاف اليه كانه المضاف اليه ونظيره هذا تمليل بعضهم أنطه الزحشري البناء في
يوم لا تملك ناس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بان أحد الا لا يخجل الاضافة
للعرف انتهى (قوله في قوله فسوال بناءه الخ) يحز بيت صدره

والبدل في نحو ما جاء في أحده غير
أوسوي زيد على حسب
ما يقتضيه العامل من فاعل
أو مفعول أو غير ذلك في نحو
ما قام غير أوسوي زيد وما
رأيت غير أوسوي زيد وما
صررت غير أوسوي زيد
وكون أوسوي كغير فيما تقدم
هو منه بذهب الزجاجي واختاره
ابن مالك الورودها فاعل في
حكاية انشأ أنا في سوال
ومبتدأ في قوله فسوال
بأنها وأنت المشتري * وانما
لا في قوله

* واذا تباع كريمة وتشترى * الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث وقع صرفه بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد بذكر عينة فعله كريمة أى حسنة وأوبى معنى الواو قاله النعماني وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وبنوى من سفاهته كسرى

انتهى وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقعة بعدها ماضية مرفوعة على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب بخواتم البيت ثم وقع في الارجاء ما نشاء أو مجزوم بخواتم كل البيت وتشرب الابن كما يشرب به كلامهم فقدر بجعل أو في قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد انه اذا وجد أحد هذين الامرين من شخصين فسواك بائع وأنت مشترى (قوله أترك ليل الخ) الاستفهام للاستنكار وبينى وبينهما متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد وان تقدير ليس سوى ليلي ليلة كاشته بينى وبينها وجه ليس ومعهم ملها حال ولا يحتاج اقد كما يأتي قريبا محملا لا يكون من فاعل أترك المستترا ومفعوله وهو ليلي والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينهما اذا في قوله اني اذن ظرفية محذوف الجملة التي أضيفت اليها وعوض عنها التثنية والتقدير اذا تركتها في هذه الحالة وابست اذن الناصبة كما يتوهم (قوله الاطراف) أى ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره في الاوضح والجامع) لان ما استدله ابن مالك لا ينهض جملة لاكثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الطرف عن الزوم وهو الجرو وبعضه قابل للتأويل (قوله وفتحها مدودة) لا بمعنى وسط كالتى في قوله تعالى فأتقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى قام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستتر كالتى في قوله تعالى فهم فيه سواء أى مستوون نعالوا الى كلمة سواء عينا أى متسوية بيقنا (قوله ولا تعجب ما) أى خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بدرج برده في المغني بأن ما ناقبه لا مصدرية وما حاشا فعل متصرف بمعنى أستنتى لا الاستثناءية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستنتى فاطمة فهو بأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدلا بل ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

وأب الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضاهم فعلا

فتأدرا وحاشا فعل متصرف من حاشيته بمعنى استنتيته واشتقاقه من الحاشية

أترك ليلي ليس بينى وبينها
سوى ليلة اني اذا الصبور
ومجرورة في قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربي
ان لا يسلط على امي عدوا
من سوى انفسهم ومذهب
الجمهورية لا تستعمل
الاطراف ولا يخرج عنه الا
في الضرورة وقال الرمانى
انما تستعمل ليل فاعلها
وكغيره ليل واختاره
في الاوضح والجامع وفيها
أربع لغات كسر السين
مقصودة ومعدودة وضمها
مقصودة وفتحها مدودة
(و) يستنى (بجلا وعدا)
مجردين عن ما (وحاشا) ولا
تعجب ما (نواصب) للمستنى
على تقدير كرم انما لا

كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبني (قوله متعددة اليه) قال المصنف في شرح اللوحة فان قلت هذا انصح في عند الكون متعديا قبل الاستثناء كقولك عد فلان ظهوره أى تجاوزه لم يصح في خلا الكون فاقسرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك ان كل من خلا من شئ فقد جاوز (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو عاشوا فالتقدير عدا هو أى التقاض زيدا وقس عليه وأوردناه غير مطرد لتخلفه فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شئ ونحو القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المصنف في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة وكذا القوم بنوك ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء الحمدون ما عدا هذا فانه ليس من الحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه تبين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتعبد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فاعني في المثال خلا هو أى منتسب الاخوة الى زيد أو خلا المنتسب اليك بالاخوة زيد وهذا كما جازى القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف والتقدير خلا هو أى قيامهم قيام زيد لكن أو رد عليه ان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أو رد عليه ان المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا ما ملان زيد الميكن عنهم ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاورة البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى وفيه ان الحلاق البعض على الاكثر قليل والاطهر الجواب بأن البعض الذى هو الفاعل مهم ومجاورة البعض المهم لزيد ملا وخلا لزيد البعض منه لا يتحقق الا بمجاورة الكل وخلوه عنه أو ان البعض فى سياق النفي يعم كل بعض (قوله هل هو حال) أى على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا (قوله أو متأنفة الخ) المراد بكونها متأنفة عدم تعلقاتها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الازيد هو لا موضع لها من الاعراب مع تعلقاتها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فاتهم قالوا انهم منصوبة اما على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ما عدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغي أن يجري هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى الغنى انهم غير متعلقة

جامدة متعددة اليه استبر
فاعلى اقام وهو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من البعض
السابق أو على البعض
المفهوم من الكل السابق
وجملة الاستثناء هل هو حال
فدعوا الاستثناء أو متأنفة
ولا محل لها فاولان صحيحان
عنه فذكر منهما الثاني
(أو نحو افض) له على تقدير
كونه احرف جروا اختار فى
الغنى انهم غير متعلقة بشئ
وفيد يجوز

بشيء) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقبل تنهاق بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاع له أحرف الجر والاصواب عندى الأول لأنها لا تعدى الأفعال
إلى الإسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيد معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية
لمحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الأولى وهي غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجر وروى على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك فى على الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق
حاشا بما قبلها عند من قال بها لام أو وصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضرب
والاخراج (قوله فى تخو قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام مذكور فى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فإذا قلت
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجراى تعين حاشا حينئذ
للحرفية ذلك كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)
لتعين حاشا الانعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها
(قوله والصحيح اسم حينئذ اسم الح) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وابن جنى والكويتون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخلها فى إياها على الحرف لأن هذين الدليلين
انحصار فيان الحرفية ولا يشهدان النعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير جازى بغير جازى يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى فى كل موضع
يقال لك أن فعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية
هى الزائدة التقوية عامل نهيف إياها متأخرة أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالانعالية وانحصار التنوين فى قراءة السبعة
بناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على النعماء هذا الشبه
كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبا لك) لا يخفى أن
اللام فى رعبا لك لتبيين اللاتقوية فهذا يعاىف ما قبله قال فى المعنى بعد أن قسم لام
التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المبدئية للفقولية سقيما يزيد وجده ذعالة فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلها ما المقدرين لأنها مامة عديان ولا هى مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالترام الحذف أن قدرانه الفعل لأن
لام التقوية صالحة للفقول وهذا لا يقط لا يقال سقيما يدار لا جازعا إياها خلافا
لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولاهى وخفوضها صفة المصدر فتعلق
بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا أقيم مقامه وانحصار لام مبدئية للمدعولة
أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فى تخو قام القوم حاشاك
كون الضمير منصوبا وكونه
مجرورا فإذا قلت حاشاى
تعين الجراى حاشاى تعين
النصب وكذا القول فى
خلا وعد انتهى وإذاولى
حاشا مجرور باللام فارت
الحرفية قطعا إذا لا يدخل
جاء على جاروالصحيح أنها
حينئذ اسم متص
انتصاب المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل
ومعناه التنزيه فبن قال
حاشا لله كانه قال تنزيها
لله واللام حينئذ مقوية
للعامل كما فى تخو فعال لما
يريد قال فى المعنى ويؤيد
هذا قراءة بعضهم حاشا لله
بالتنوين فهذا كقولهم
رعبا لك (و) يستثنى (بما
خلا وما عدا أوليس

ولا يكون نواصب) للمستثنى
 قسط ولو كان ماقبله متفيا
 وانما وجب النصب بعد
 الاولين لوقوعهما بعد ما
 المصدرية التي لا يليها الحرف
 لكن نص في التسهيل أم
 لا توصل فعل جامد قد دخلوا
 على هذا مشكل وجوز
 بعضهم الجري ما بتقدير
 ما زائدة وردة في المغنى
 وموضع ما وصلتها نصب بلا
 خلاف لكن مل هو على
 الحال والمغنى قاموا مجاوزين
 زيدا أو على الظرفية على
 حذف مضاف والمغنى قاموا
 وقت مجاوزتهم زيدا فيه
 قولان وانما وجب نصب
 المستثنى بعد الآخرين لانه
 خبرهما وانما مستتر
 فيهما أو الكلام فيما يعود
 عليه وفي محل الجملة كانه كلاً
 السابق في خلا وعدا وحاشا
 المستثنى بخلا وما بعدها
 منقطع وأفهم كلامه أن
 جواز الوجهين في خلا
 وهذا اذا تجردا عن موان
 حاشا لا تقترب بما هو كذلك

باب

في ذكر المحفوضات وهي
 ثلاثة أقسام *
 فوض بالحرف ومحفوض
 بالمضاف ويرجع اليهما
 المحفوض من التواصب

أعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير اراد في ليد انتهى واعلم
 انه ليس في المغنى ان اللام في حاشا الله للتقوية ولا التنظير برعيك وعبارته في بحث
 حاشا والصحيح انها اسم مراد للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما
 يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هي حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضعها معنى
 الحرف (قوله التي لا يليها الحرف) أى قد عينت فعليتها (قوله قد دخلوا على هذا
 مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالخامد
 الجامد أسأله وهذا متصرفان في الأصل (قوله وجوز بعضهم الجري بما الخ) هو
 الجري والربيع والكسائي والفارسي وابن جني (قوله وزده في المغنى) قال فيه فان
 قالوا بالزيادة قياسا فساد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عمه اقبل
 وان قالوا ذلك سمعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أى
 على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أى الزمانية وهذا القول ينبغي
 أن يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان)
 بقى قول ثالث ذكره في المغنى والتصريح فقال أو على الاستثناء كاتتصاب غير
 في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفي محل الجملة) فان قلت كيف
 يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو
 مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان ونظرا لما ادعى
 لذلك وهلا قبله بتقدير (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهرة له لافرق بين
 كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذي في الارشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به
 يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء
 المنقطع لو قلت ما في الدار أحد دخلا جارا لم يحجز (قوله وأفهم كلامه) ان جواز
 الوجهين الخ أى النصب والحذف لا لما ذكره ما بداهة ما قال نواصب
 أو خوافض ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترب
 بما) لانه انما ذكرهما غير المقترب بما لا مع ما يقترب بما (قوله وهو كذلك) أى في
 الوجهين وأما متجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد سرده
 فلا تغفل

باب في ذكر المحفوضات

(قوله ويرجع اليهما المحفوض من التواصب) جواب عما بدع على الحصر في الثلاثة
 وذلك لانه في رابع وهو المحفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل
 في التواصب هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع اما الحرف
 أو المضاف وكان عليه أن يقول والمحفوض بالتوهم كقول الشاعر

بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا
يجري انى على توهم دخول الباعى خبر ليس فكأنه قال بدرك لانه واردا ايضا على
الحصر والجواب انه ير جع الى المحفوض بالحرف التوهم (قوله ومخفوض
بالمجاورة) كفواهم هذا بخبر ضرب خرب بخفض خرب بالمجاورة لضرب وحقه الرفع
لانه صفة للمجرور قول امرئ القيس

كأن أبا نافي عراني وبه * كبريأ ناس في بجاد مزل

وذلك لان مزمع - لاسفة كبريأ فكان حق الرفع ولكن خفض المجاورة المحفوض
وهو بجاد كما مر حنه المصنف في بعض تعاليمه لكونه فى الرضى آخر باب النعت
مانه وانجر مزل بالمجاورة لانه لا يجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزمع
والنعت كبريأ ناس مزل فى بجاد انتهى فليأتى مزل قوله لان الجار والمجرور لا ينفصل
يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض للمجاورة بجاد المنهزم لفظا وأما قراءة وأرجلكم
بالخفض مع انه معطوف على أيديكم على لرؤسكم اذ الارجل مغسولة لا بمسوحة
فليس من هذا الباب لان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت
قليل كما مثلنا فى التوكيد نادرا كقوله

يا صاح يا غدى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انخبت عرى الذنب

بخفض كلهم للمجاورة الزوجات مع انه توكيد لذرى ولا يكون فى النسق لان العاطف
يمنع من التجاور بسل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة
تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عطف على المسحوح
لا التمسح ويمكن لبنيته على وجوب الإقتصاد فى صب الماء عليها ولهذا جىء بالغاية
وهو قوله تعالى الى المكعبين امطه لظن من يظن انها مسوحة لان المسح لم يضرب
له غاية فى الشريعة (قوله واسطة اشذوه كالرفوع ما) فيه ان الخفض بالمجاورة
فى النعت قابل لاشاذ كما فى المعنى ومثله الرفع بالمجاورة عز يزدها فى جميع
الجوامع ولم يمتها فى الشرح وقد رأيت مثاله للشخ فى حبان رحمه الله فى العطف
على الجوارز كمرأواها ان قاضى القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانه
وقال بعض معاصرينا أكثرهم بعتده مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء فى المرفوع
وأشذ

السالك الثغرة اليقظان كالها * مشى الهلوك عليها الخيل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقرب قلت وليس الرفع كما ذكرنا بابعاد الخيل بل رفعه
على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تشي الهلوك الفضل وعليها الخيل
انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاد لا العكس

ومخفوض بالمجاورة وأسقطه
اشذوه كالرفوع ما وقدم
الاول لانه الاصل ثم انه
نوعان ما بحر الظاهر والمضمير
وما بحر الظاهر فقط وأشار
الى الاول مبتدئا له عمومته
بقوله (بخفض الاسم اثنا
بحرف مشترك) بين الظاهر
والمضمير

ودليل التقدير انهم الامم ولا يحمل الاسم دون حمل الحرف في القياس ولا ان
 المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب تدريج
 اللغة انه انما جاز غلام من تصوب اضرب جلا على من تمرر أمرر وذلك لان الأصل
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجرسيل لأن يعلقوه
 استجازوا فيه ذلك فلما صاغ لهم أعماله فيه تدريجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم
 (قوله وهو سبعة) أي بالنظر لذلك كور في هذا الباب فلا ينافي أن خلا وعدا وحاشا
 وأعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشي الألفية عند قولها بالظاهر انحصار الخ
 مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يعجز الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد
 قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجرو وكذا أنت قام القوم حاشاك
 وخلاك وعداك أما في التكلم فانك تقول قاموا عدائي وخلافي وحاشائي ان قدرته
 فعلا ولا غير تون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لهي أفعل أو لهلك تفعل
 احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجرو الا فهو على التنبه هذا اذا
 كان عقيل يوجبون الجربا والافهه على الاحتمال واذا قلت زيدا أخذت
 الثوب منها بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا
 المعنى اثنتي عشرة جملة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها
 اذا بينت معرفة كالأية التي مثل بها أي الذي هو الاوثان فان كنت تذكره فهي
 ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فهم من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله
 وللتبعيض) هذا المعنى أثبتته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها
 جوار الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى
 أكثر مما بعدها لان الرجم مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من
 يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقدير او اعلم أن البعضية المعتمدة
 في من التبعيضية هي البعضية في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير
 الذي يكون للتبعيض على رأى السبيل فان المعتمدية البعضية في الافراد لا البعضية
 في الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ما سر حبه الرضي حيث قال
 وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها هم يصلح ان يكون المجرور من
 تفسيره ويقع ذلك المجرور على ذلك المسمى كما يقال مثلا للرجم انه الاوثان
 والعشر وانما الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية
 فان المجرور به الاطلاق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض
 المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشريت
 بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشر من ثمن تبعيضية لان العشر من

(وهو) سبعة (من) نحو
 منك ومن نوح وهي لبيان
 الجنس نحو فاجتنبوا الرجم
 من الاوثان وللتبعيض
 نحو ومن الناس من يقول
 آمنا بالله

ضها وان أردت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيان لجهة الإطلاق المجزور على
 عشر من انتهى وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله
 وكفيل المدة في قوله تعالى سبحانه الذي أمرى بعده ليلامع أن الاسراء لا يكون
 إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أمرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على
 البعوضة مذكرة وفي الكشف واعترض عليه بأن البعوضة المستفادة من التنكير
 هي البعوضة لا الأغردا البعوضة في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلان
 الاسراء كإحدى بعض من أجزاء ليلة فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الاسراء في ليل
 أو لفائدة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بأن ما قاله خاف فيه الشيخ عبد الله هرقاه
 قال في دلائل الإعجاز أن التنكير في حبة في قوله تعالى ولكم في القصص حياة
 للدلالة على أن تلك الحياة قليلة واعلم أيضا أن البعوضة التي تدل عليها من هي
 البعوضة المجردة المنافية للسكينة لا البعوضة التي هي أعـم من أن تكون في ضمن
 الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة
 على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر
 الذنوب جميعا إلى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم
 أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم فتحصيص
 النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الأمة ولم يذهب أحد إلى أن
 التبعيض لا ينافي السكينة وإنما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المناقاة بينهما
 حيث قال ولو كان أيضا خطا بالأمة واحدة تغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران
 كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لأن كلام الرضى غير مرضى لما عرفت
 ويرشد لأن مدلول من التبعيض المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى واما
 رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيض صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
 المنهي عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيض في قوله تعالى وآمنوا به
 يغفر لكم من ذنوبكم فإنه لو كانت دلالتها على إطلاق البعوضة الشاملة لما نفي عن
 المكينة أضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على أن المغفور بالآيمان بعض الذنوب
 لا كلها قال البيضاوي وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فإن
 المظالم لا تغفر بالآيمان والنجب له أنه مع تصريحهم بهذا قال في تفسير سورة نوح
 بعض ذنوبكم هو ما سبق فإن الاسلام يحبه فلا يؤخذكم به في الآخرة حيث أخذ
 حب الاسلام عاما لتوحي الذنوب ففائدة قوله لعل عمن في خطاب الكفرة دون
 المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي في تفسير سورة
 إبراهيم ولعل المعنى فيه أن المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفرة فارتبة على

الايمان وحيث جاءت في خطاب المؤمن من مشفوعة بالطاعة والتجيب عن الغاصي
 ونحو ذلك في تناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال ما شاهدها انما يتناول بحسب
 الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل
 للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف **فائدة أخرى** في تضيئة كلام
 الزنجشري في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كان مقول
 للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا
 لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسمها كعن في قوله
 من عن يعني مرة وأما في انتهى واهذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزمه نظم الترتيل
 في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعية اسماء تدل ومن يقول خبر اذ لم
 يستقل على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل ان كان قال السيد من الثمرات
 على تقدير التبعية مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره
 شيئا من الثمرات وما يقال من ان معناه فأخرج به من الثمرات فهو حاصل المعنى وقال
 السعدى ومن الناس من يقول بعد كلام قرر فقال وجهه أن يجعل مضمون الجار
 والمجرور مبتدأ (قوله ولا ابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان
 سائر ما فيها راجعة اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة الطلاقة لا اسم
 الجزء على السكل اذا الغاية هي النهاية وليس اما ابتداء وهذا ظهر معنى قولهم الى
 الانتهاء الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء
 والشيء انما ينتهي بحدده فكيف يكون جزمه بل انما يطلق على آخر جزء منه
 لمجاورة يندسه وبين النهاية قال الفناري ولأن تقول غاية ما في الباب أن تكون
 الغاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثله غير عزيز قال الرضي وتعرف من الابتدائية
 بأن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
 معنى أعوذ به التحي اليه فالبدء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من
 البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والاعفاس وان درستويه
 ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشافعي معتذرا
 عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل
 وما سواه راجع اليه بالمجاز فكله جعل الاستخاص اما كن بالتأويل للملازمة الا كن
 لها الا يقال من فلان الى فلان الاولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من
 أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله
 من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه
 لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء شخصيهما

ولا ابتداء الغاية مكانا
 أو زمانا أو غيرهما نحو من
 المسجد الحرام من أول يوم
 انه من سليمان

(قوله وللبدل الخ) أنكروا معي من للبدل وقالوا التقدير أرضيت بالحياة الدنيا
بدلاً من الآخرة فالبدلانية متعلّقة بالمحذوف وأما هي فلا بداء (قوله وللتعليل)
أي عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقد مات
العلة على العلول للاختصاص (قوله وللتأكيّد) هذه هي الزائدة وهي الدالة
على التخصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص النفي نحو ما جاءني من
رجل أو أنا كمد التخصيص عليه وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو
ما جاءني من أحد المواد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها
فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها محتملاً بالمعنى المراد كما قالوا في لا
أشهر زائدة في قولهم جئت، لازاد مع ان سقوطها محتمل بالمعنى (قوله بعد نفي الخ) لا بد
أيضاً أن يكون مجروراً بذكره وإن يكون ما فاعلاً نحو ما يأتهم من ذكر أو مفعولاً به
نحو هل تحس منهم من أحد أو مبتدأً كـ كما مثل والراد شبه النفي النفي بلا
والاستفهام هل وأجار بعضهم زيارتها بشرط تكبير مجرورها فقط نحو قد كان
من مطرواً قل هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطر أو المطر
خفف شيء وأقيمت العفة مقامه والاختفص والكساف وهشام بلا شرط ووافقه
ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزايد في معمول فعل نسبة لمعولانية على سبيل
الاجتناب في اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي نحو ما يولد الذين
كفروا من أهل الكتاب ولا الميركين أن ينزل عليكم من خبر من ربكم لأن المعنى
يؤدّب أن لا ينزل عليكم من خبر من العرب قد تدخل النفي على شيء ومراعاة نفي
غيره إذا صح استلزامه لوجه ومن هنا ما علمت أحداً يقول ذلك إلا أن يدلان معناه
ما يقول أحد ذلك في علمي ولهذا تأقّلوا * وما خال لدينا من شيء ينزل * على معنى
أخال إن لا تنزلنا وقد أشار إلى هذا أبو العباس ذهب في أماليه (قوله نحو هل من
خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ أو غير الله فتم على المحل والخبر محذوف
تقديره ليحكم وأيسر يزفكم الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على
الاصح انتهى وقوله على المحل معنى على أن المجرور بحرف زائد أعراه محلى وإن
الأعراب المحلى لا يختص بالبنيات بدليل فاعل المصدر المحذوف بأنساقه إليه
ونحو ذلك فقد سرحوا بأن أعراه محلى وقد أسلفنا في باب المبتدأ أن القياس
أن يكون جميع ذلك من الأعراب التقديرى لقولهم إن الأعراب المحلى إن تكون
السكامة في محل لو كان فيه اسم معرب لسكان أعراه كذا وهذا لا يصح في السكامة
المعربة وقوامها المنافع في الأعراب المحلى قائم بجملة السكامة وفي التقديرى بالحرف
الآخر وأي فرق بين المتبع والمحمى والمدغم فإن أعراهم التقديرى وبين المجرور

ولابدل نحو أرضيت بالحياة
الدنيا من الآخرة وللتعليل
نحو مما خطاياهم أغرقوا
وللتأكيّد بعد نفي أو شيء
نحو ما ليغ من مفر وهل
من خالق غير الله

بحرف زائد أو بإضافة المصدر وتحوه الآن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة
 المصدر والحرف الزائد وشبههم ما عرابة استبعدوا أن يكونوا تقدير الثلاثين
 الاسم معرنا بعرابين في محل واحد وان كان أحدهما فقطيا والآخر تقدير بأول
 نظيره بخلاف غيره مما جعلوا عرابة محمداً فان حركته إمائية أو لا عرابة
 ولا إمائية (قوله ولا استعلاء) عند الانحسار والكوفيين وعبري المغني عن هذا
 والذي بعده قوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما شبه مما استعملت فيه من معنى
 هو المعنى الأصلي سارف غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي بعضها كالإاء
 جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في ٢ لامية بين الطرفين
 وله في التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لامة من إمام أن الحرف مشترك
 بين تلك المعاني وأنه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز ما في الفعل أو الحرف على
 ما استعمله (قوله وتحوه) من القوم أي عامهم وخبرها المانعون على التضمين
 أي منعناه بالنصر من القوم كذا في المغني وهو مبني على أن التضمين إثراء لفظ
 معنى لفظ آخر وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال
 خمسة في التضمين والمختار منها عند الحقيقة أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
 مع حذف حال ما خذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية بمعنى يقلب كفيه
 على كذا أي نادى على كذا ونادى به كس كافي يؤمنون بالغيب أي يعتزفون به
 مؤمنين وبهم نادى دفع أن اللفظ المذكور أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر
 وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وإن كان فهم ما أزم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعمولة قيمة فاما
 جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله وللظرفية) عند الكوفيين مكانية
 أو زمانية فالأولى كالأية التي مثل م أي ماذا خلقوا في الأرض والظاهر أنها البيان
 الجنس مثلها في ما نسخ من آية والثانية نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي
 في يوم الجمعة وأوصل في المعنى معاني من إلى خمسة عشر وأعلم أنه قال في المغني في
 حرق الباء مذهب البصريين أن أحرف الجوز لا يوجب بعضها عن بعض بقياس كما
 أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوههم ذلك فهو عندهم انما يؤول
 تأويله لا يقبله اللفظ كما قيل في ولا يلبسكم في جذوع النخل أن في لبست بمعنى هل
 وامكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وأما على تضمين الفعل معنى
 فعل بمعنى بذلك الحرف كما تضمن بعضهم شرب في قوله شرب بن ماء البحر معنى
 روين وأحسن في وقد أحسن في معنى لطف في وأما على شذوذ إمائية كلمة عن أخرى
 وهذا الأخير هو محل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون

وللاستعلاء نحو ونصرناه
 من القوم وللظرفية نحو
 ماذا خلقوا من الأرض
 (والى) نحو إلى الله مرجعكم
 جميعاً واليه ترجعون

ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً انتهى وقال في الباب السابع الثلاث عشرة أي من
الأمور التي اشتهرت بهذا المعنى والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر
عن بعض وهذا أيضاً مما ابتدأوا لونه ويستدلون به وتصححه بأدخال قد على قولهم
ينوب وحسنه فاعتذر أسامة لا لهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لأن سلم
أنه نافعاً وتعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت
من عمرو وكتبته إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي
ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وإن العامل ضمن معني عامل يتعدي
بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف انتهى وفيه أمور الأول أن
كلامه في حرف الباء يفتضى أن الذي يقول بالتضمنين انما هو البصريون وإن
الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينفه أحد ممن تكلم على التضمنين على
الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني أن كلامه يقتضى أن البصريين
يحيون فيما أومأ أنه حرف عن حرف مما سمع تخريجاً على الأوجه الثلاثة وكان
ينبغي أن لا يصار إلى الثالث الا حيث تعذر الأولان وكذا لا يصار إلى التضمنين الا
حيث تعذر التأويل الذي قبله اللفظ لأنه صريح في المعنى في الجملة الثلاثة مما له
محل من الباب الثاني بأن التضمن لا يتناس وبه صرح ابن جنى لم يكن في التصريح
آخر باب المفعول معه أن الأكثرين على أنه قياسى وظاهر كلام الجماعة حيث
يتكلمون على معاني الحروف أن انابة حرف عن حرف لا تثبت إلا أن يشتر التضمنين
فإنهم كثيراً ما يردوا شاهد الانابة باحتمال التضمن وهذا ما بناء على أن التضمن
قياسى أو على أن التجوز في الفعل أسهل كما أشار إليه في المغنى في الباب السابع
وبه يدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمنين على تلك الانابة مع أن كلاً لا ينفاس فليحرج
الثالث يرد على ما قل في الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين
وبعض المتأخرين فإن مذهبهم أقل تعسفاً كما اعترف به في حرف الباء الرابع
صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذاً إن القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح
ما ادعاه في تصحيه ما من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخير وعليه أنه
كان مذهبهم أن الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع منه وإن كان
مذهبهم إنما تنوب سماعاً وإن تلك الانابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع
من غير احتياج إلى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز
أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل وقوله لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف
لأنه قبل لا مجاز في الحرف وإلى ذهب الفخر الرازى واتباعه استناداً إلى أن
مفهومه غير مستقل بنفسه فإن ضم إلى ما يفتى فيه كان حقيقة والافهو مجاز

في التركيب لافي المفرد وكلامنا في المفرد دور هذا التفسير وان الحرف له مدلول
في الجملة يظهر في الوضع سواء استعمل بنفسه أو قام بتفسيره فان استعمل فيما وضع له
كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل
المعاني (قوله وهي لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يثنى له
وذلك نحو والى هرق ملك الروم (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد انه يدب والمطلبي
المدهون وفي الصحاح القار القبر وقبرت اسفينة طليتها بالقار قال في المغني وتأول
بعضهم البيت على تعاقب الى محذوف أي مطلى بالقار مضافا الى الناس في حذف وقلب
الكلام أي لانه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حقه ان تدخل
عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلى ورفع القار عطلى وكان
حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير عطلى وهذا على رواية رفع القار وأما على
رواية جره فهو بدل من الضمير المحرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين
مطلبي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في الجاز زيد الى الكوفة وفي قوله لو صح
الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أو صلها في المغني الى ثمانية معان (قوله
وهي للمجاوزة) لم يذكر البصر بون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء
الموحدة (قوله تتركين طبقة عن طبقة) أي حال بعد حال ويحتمل أن تكون عن
على بابها والنقدير طبقة متباعدة في الشدة عن طبقة آخر دونه فيكون كل طبقة أعظم
في الشدة مما قبله قاله الدماميني (قوله فانما ينجل عن نفسه) أي علمها ويحتمل
التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالنجل قاله الدماميني وفيه ما مر وعلى
طريق المحققين فقدير التضمين فانما ينجل معبدا بالنجل الخير عن نفسه (قوله
وغير ذلك) أو صلها في المغني لعشرة معان (قوله وعلمها وعلى الفلك تعلمون) قال
الزنجشري معناه وعلى الانعام وحدها لا تعلمون ولكن علمها وعلى الفلك في البر
والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى
توفقت في هذا الكلام ونظري في شيدتين أحدهما مدلول وحده والتأني ما كتبه
في مسئلة كل اما الاول فقال النجاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحاد واتحادا موضع
موحد او مع الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته
في حال اتحادى له بالضر بومذهب المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه
مفرد بالضر بومذهب أبو بكر بن طلمة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا
ارادوا الفاعل قالوا امررت به وحدي كما قال * والذهب أنشاء ان امررت به
وحدي * وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فهم من قال

وهي لانتهاء الغاية مطلقا
نحو والى المسجد الأقصى
ثم أتوا الصيام الى الليل
وللصاحبة نحو ولانأكلوا
أموالهم الى أموالكم
والظرفية نحو
فلا تتركني بالوعيد كتنى
الى الناس مطلى بالقار أوجب
وغير ذلك (وعن) نحو
بيضا عرض عن هذا
الله عنك وهي للمجاوزة
كمرت عن البلد للبعدية
نحو طبقة عن طبقة وللبدل
نحو يوم لا تجزي نفس عن
نفس شيئا ولا استعلاء نحو
فانما ينجل عن نفسه ولان ليل
نحو الا عن موعده وعدا
ايه وغير ذلك (وعلى) نحو
وعلمها وعلى الفلك تعلمون
وهي للاستعلاء

مصدر على حذف حرف الزيادة أى اتحادهم ومنهم من قال مصدر لم يوضع له
فعل وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى أنه متعصب انتصاب الظروف
والمتأخر ما قاله ابن ملحة وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضر ب مجمول عليه لانه
انما يوجد بالضر باذالم يكن غيره مضروبا معه وقد يشارك الضارب غيره فى
ضرب ذلك المضروب بالآثرى أنك تقول ضرب بناريدا وحده وضرب بت وحده
زيدا وعمرنا علم أن معناها افراد ما نضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحده
واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فانه زيد
استقر وحده فعنى الحصر والافراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير
نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحده المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل
هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده وارىدت
لامضروب لك سواء هل حصرت فى ضربك أو حصرت ضربك فيه قد بين ان المراد
الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلامضروب لك غيره وقد
يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمنا والتمقييد انما هو للفعل فى
المفعول ونما بين هذا ان الحال تمقييد للفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبر ثبات فاذا
قلت رأيت زيدا راكبا فكذلك أجبته برؤيته وكونه فى حال الرؤيته بخلاف قولك
رأيت زيدا راكبا لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفه فوحده اذا امر بته
حالا ظهر فيه هذا وان امر بته ظهرا وهو بعيد فكذلك لان العامل فى الظرف هو
الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تمقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك
معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلك وحصرت فيها
فليس لك مأكل غير الانعام فكانت أكلت بعض الانعام ولم أكل شيئا غير
ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الأول
من الشكل الأول لاشتراط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام
وحدها فلو ادخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفي
أن يكون أشكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من
غيرها ويكون التقييد لنفي الكل لاللا كل النفي واحتمل أن يكون النفي
للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت
من غيرها واحتمل أن تكون أكلت منها وان لا تكون فصارت هذه القضية
بدخول حرف النفي تحت مثل ثلاثه معان أن لا تكون أكلت شيئا الا منها ولا من
غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها
وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلبت المركب

من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه فلو أخرته فقلت
الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كالموتة في النقي أو نقول يختلف
المعنى كافي تقديم النقي على كل وتأخيرها عنها والذي اذوقه من قولك لانعام
وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تسكون أكلت من غيرها
ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد للنقي الاكل فني الاكل مفيد
بالانعام وايض المراد في الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه
القضية هو النقي فهى في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة للبسيطة اذا

عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تتحملون معناه تقييد في الحمل بالانعام
لان في الحمل المقيد بالانعام كإفهامه الزمخشري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين
سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النقي فهو سلب الحكم فان كان
المحكوم به واحدا اتقي وان كان مركبا اتقي المركب والمركب يتقي بانتفاء أحد
افراده واذا تأخر النقي فلا يتخلو ما أن يصح تسلطه على ماقبله واعماله فيه أولا فان
صح واقضت العربية ان لا يتخلو ما أن يصح تسلطه على ماقبله واعماله فيه أولا فان
فجئتم المعاني الثلاثة كالوتة تقدم كما قال الشاعر كاه لم أسنع بنصب كاه وان لم يعمل فيه
كان النقي هو المحكوم به فتمعن ماقبله سواء اشتغل بضمير بحيث لم يشغل به
لعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تتحملون من هذا لان تتحملون والحالة
هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام
وحدها لا تتحملون لكن عليها وعلى الفل فلذلك لم ينجرع على ماقبله الزمخشري
أول ما رأيت ونظر طبعي منه ثم عرضته على الميزان فظهر لي ماقبله لك وأما ما كتبه
في مسألة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت به والله أعلم انتهى
ما حره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واخبرتم
منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أى العلو) يعنى ان السلب في
الاستعلاء ليسب للطلب ثم ان العلو ما على الجور وهو الغالب كما مثل أو على
ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (قوله على ملك سليمان) أى في زمن ملكه
ويجوز أن تلوا الضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولوة قول علينا (قوله اذا رضيت
الح) صدر بيت الخفيف العامرى بحجزه * لعمري الله أعجبنى رضاها * وبشرى بشر
القاف وقع الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون
رضى ضمن معنى عطف قاله في المغنى وقال السكساني حمل على نفسه وهو مخطئ قال
في التمهيد بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساء اغ هذا لان معناه اقبلت على
التمنى والظاهر ان هذا ارجع لطريق التضمن فانيته انه ضمن رضى معنى اقبل

أى العلو وهو حصى كما
ومعنى نحو على العرش
استوى للها حبة نحو وان
وبك الله ومغفرة الناس على
ظلمهم وانظر في نحو على
ملك سليمان والمعجزة نحو
اذا رضيت على بشرى
لعمري الله أعجبنى رضاها
والتعليل نحو

لنكبروا الله على ما هذاكم (١٨١) واغيز ذلك (وفي) نخوف جنات النعيم وفيها ما تشتهي الابصار

وهي للظرفية أى حلول
الشيء في غيره حقيقة أو مجازاً
قال الجرجاني فالظرفية
الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللظروف تحيز
نحو الدرهم في الكيس
والجازية إذا فقد الاحتواء
نحو زبد في البرية أو التحيز
نحو في صدر فلان علم أو قد
معانحو في نفسه علم
وللمساحبة نحو أدخلوا
فيهم وللسببية نحو سلمكم
فيما أفضتم فيه ولاستعلاء
نحو ولا سلمكم في جذوع
النخل واغيز ذلك (واللام)
نحو لله ما في السموات له ما فيها
وهي للالك نحو المال لزيد
وللاستعلاء نحو الجنة
للمؤمنين ولاستحقاق نحو
النار للكافرين أى عذاب
وللتعليل نحو
وانى لتعرونى لذكر كراهة
وللتعجب نحو * لله درك
فارساً ولاستعلاء نحو
يجرون للادفان ولانقسم نحو
لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة
نحو
لدوا الموت وابنوا للخراب
فسلكم يصير الى التراب
ولغيز ذلك (والباء) ولا فرق
بين أن تكون (للتسم) نحو
بالله لا فعلان و بهاء فعلان (أو غيره) من تبعه نحو عينا شرب بهاء عباد الله

والفعل الذى يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تعينه بل الشرط صحة تسليطه
على الحرف المذكور تدبر (قوله ولتكبروا الله على ما هذاكم) في الكشف وانما
صدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لانه مضميناً معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا
الله جامدين على ما هذاكم واعتز به المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يعده قول المداعى على الصفا والمروقة الله أكبر على ما هذانا والحمد لله
على ما ولا نأفأى بالحمد بعد تعدية التكبير على قال الدمامي وفيه نظر لان
المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال المصنف وأيضاً على الثانية ظاهرة
في التعليل فكذلك نظيرتها الاولى قال الدمامي قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل
(قوله واغيز ذلك) أوصل في المغنى معانيها الى تسعة (قوله الظرفية) أى مكانية
أو زمانية (قوله ولا سلمكم في جذوع النخل) في هنا ليست بمعنى على واسكن شبه
المصلوب لتمكنه من الجذع بالخال في الشيء كقبر للمقبور (قوله واغيز ذلك) أوصل
معانيها في المغنى الى عشرة (قوله ولا استحقاق) فسر هـ في المغنى بانها الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله والمالك لله والامر لله قال ومنه وللشكاف من النار أى عذابها
ففيه على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في
اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافر لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون
عذابها ثم تجوز اللام فيه للاختصاص كفى الجنة للمؤمنين لان النار ليست
مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً لرساء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون
الا للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله وانى لتعرونى) صدر بيت لاني سخر الهذلي
بحجزه * كما تنفض العصفور بلبلة التطير * ومرا الكلام عليه في باب المنعول له
(قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله ولا استعلاء) حقيقة كما مثل
ومجازاً نحو وان اسأتم فلها أى علمها (قوله وللتسم) وتختص بالجلالة لا بما خاف
عن التاء المتناهية (قوله وللعاقبة) وتسمى لام المصير وقرئ المآل (قوله لدوا الموت وابنوا
للخراب) تمامه * فسلكم يصير الى ذهاب * فان الموت ليس علة للولادة والخراب
ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهم ما واما الهم الى ذلك ومنع بعضهم المصير وقرئ
اللام ورد هـ الى التعليل بخذف السبب واقامة السبب مقامه وأهل البيان يجعلون
ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقر به يطلب من موضعه (قوله واغيز ذلك)
أوصل معانيها في المغنى لاثنتين وعشرين (قوله من تبعه) أثبتة الاصمعي والفارسي
وابن مالك (قوله عينا يشرب بهاء عباد الله) قيل ممن يشرب بمعنى يروى وقال
الزمخشري المعنى يشرب بهاء الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعمل قال بعضهم
ولو كانت الباء لتابع بعض لصح زيدا بالقوم تر يد من القوم وقبض بالدرهم أى من
بالله لا فعلان و بهاء فعلان (أو غيره) من تبعه نحو عينا يشرب بهاء عباد الله

الدرهم اه وقد قدما ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير
ما قاله الشافعية نقلنا عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا تعدي بالباء كان المقصود
التبعية لأن هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله وليست عانة)
هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لأن الفعل لا يتأق
على هذا الوجه إلا كمال الإجماع على أحد القولين فيها (قوله ونظرفية) زمانية كما مثل
أو كانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسمة على القول
الظاهر عند الرنخسري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا
اقتصروا على السكافية المكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان
وأما ما يفرق بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل
على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على
الأعواض والأشمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافات أحسانه بضعف قال في المعنى
ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدروا بباء السببية كما قال المعتزلة
وكما قال الجهمي في أن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى يعوض فديعطي مجازا
وأما المسبب فلا يوجدون السبب وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية
لاختلاف محمل الباءين جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزادتها في
سنة موضع الفاعل وزادتها في واجبة وغاية وجازة وضرورة والمفعول والمبتدأ
والخبر وهو ضرر بان غير موجب فيقتاس وموجب فيوقوف على السماع والحال المنفي
عام لها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من الغنى (قوله
نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في الغنى والغالبة في فاعل كفى
(قوله وكفى بجسمي الخ) صدر بيت المتنبي * لولا تخاطبتي أياك لم ترني * قال في
الغنى في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مفعول لانه قبل خبر موطئ
كسوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

واسمه ان تخوكت بالعلم
وطرفه تخوكتناهم بغير
ومصاحبة نحو ادخلوا
بالص وسببية نحو فيما
تفضيهم ميثاقهم وتعويض
نحو رعت هذا من توكيد
نحو كفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحو لا اني رجل

كفى بجسمي نحو لا اني رجل * لولا تخاطبتي أياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما لا الهما انتهى وبه يعلم أنه لا تغليب
في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التخصيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ
خلافا لما في عروس الأفراح ولما في الغنى في القاعدة الرابعة من الباب الثامن
لأنه مبني على أن ضمير تجهلون لقوم لأنتم وبه يعلم أيضا رد قول الدمامي في الشرح
المرج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأني بضمير الحضور وفي صفة رجل
مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لا كونه مسندا إلى ضمير الحاضر من قوله اني

ومثله يجوز فيه الامر ان نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل
قام (قوله وبدل) قبل الشهاب القسامي كأنه انفارق بآء التعويض بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب
الآخر مسمى في مقابلة هو المراد به أنه أن يختار أحدا الشيئين على الآخر بحيث لا يسد
الآخر عنده مسد الأول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي
الظاهر ان بآء العوض داخل في بآء البدل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه
لا يظهر في إيعوض المعنوي الا بتكافؤ (قوله وتعدي) قال حفيد المونخ في
حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدي في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تجمعت
للتعدي ولم تفر غيرهما بخلاف بقية الموانع فانها أفادت مع شئ آخر فلذلك أفرده عنى
التعدي وجعل قسمها على حدة انتهى وهذا يقتضى ان المراد بالتعدي المفردة مطلق
ايصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدي بهم هذا
المعنى ليست من المعاني التى وضعت الحروف اها وانما ذلك أمر لفظي يشترك
فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم
أن يعدوا التعدي معنى لكل حرف جارا اذا لم يظهر له معنى غير ما ولم يفعلوا ذلك نعم
هذان مالكا التعدي من معاني اللام واعترضه الشاطبي بأنه لم يذكر أحد من
النحويين هذا المعنى فى اللام فيما أعلم وعاد ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك فى التوضيح
قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن
التعدي المعدودة من معاني الباء تعدي خاصة وهو الحق لان المراد بها التعدي
المعاقبة لهمزة فى نصير الفاعل مفعولا قال الجاهلي عند قول الكافية والتعدي أى
جعل الفعل اللازم متعديا تضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب يزيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهب يزيد صيرته ذاهبا والتعدي بهما
المعنى مختصة بالباء وأما التعدي بمعنى ايسال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف
الجر فالجرف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو
ذهب الله بنورهم) فيه إشارة الى رد قول المبرد والسهيل ان بين التعدي بالباء
والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهب يزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب كما فى المعنى
ونوزع فى ذلك بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به
كما وصف نفسه بالحنى فى قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال فى المعنى وأما لو شاء الله
لذهب بهمهم فاحتمل أن الفاعل ضمير البرق والكون المراد بالتعدي المذكورة
فى معاني الباء ما ذكرنا اعتراض على من مثلها بمررت بالوادى اذ لا يصح أن يقال
المعنى صيرت الوادى مارا (قوله ومجاورة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرى أنسى
شهدت بدرا بالعمية
وتعديت نحو ذهب الله بنورهم
ومجاورة نحو فأسأل به خبيرا

لا تختص بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام (قوله واصاق) قل في المعنى قبل وهـ
 معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره
 والبداءية كما صنع في المعنى (قوله حقيقة) وهو نوعان ما لا يصل الفعل الجعوف
 كسطوت يزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت يزيد فان الباء اذ قدت إن
 امساك لا يزيد كمن مباشرة من ذلك بخلاف أمسكت زيدا فإنه يفيد منه التصرف
 بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على يدل وانكم
 ترون عليهم مصحين ورده في المعنى بما حاصله ان كلامنا الاصاق والاستعلاء
 لم يكن حقيقة بقاءه واستعمال حرف الاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف
 الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه
 يدفع اللدما مبيتي واعلم انه ذكر في المعنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح
 أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المعنى من معانيها التعليل وقد
 ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا ونحو فظلم
 من الذين ثم قال واحتريت بغالبا من قول العرب غضبت فلان اذا غضبت من أجله
 وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا
 هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شئ واحد قل السبب على هذا هو الحق
 انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال الحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا
 بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لا صاحب جمع
 الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحو وترعا
 قال اللغويون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموه الخليل سببا وذكروا
 ان العلة المرض وكلمات بدو ومعناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكروا
 النجاسة ان اللام للتعليل ولم يشعروا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
 للتعليل وذكروا ان مالك السببية والتعليل وهذا يرجح بانهم ما غير ان وذكروا
 أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء لا تدخل على الاسم الذي
 لوجوده أثر في وجوده متعلقها ان نسبة العامل الى معكوبه انجاز افعال للاستعانة
 نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والافان كان المتعلق انما
 وجد لا لاجل وجوده مجرد ورها فباء العلة نحو فظلم ألا ترى أن وجود التحريم ليس
 الوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالباً لخلل اللام محلها وان لم يكن المتعلق
 كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات
 مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا
 التفسير علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والاصاق حقيقة نحووناي
 غرام أي اصق به بمعنى قام به
 أو مجازا نحو مررت بزيد
 أي أعتبت مروري بعبك
 بقرب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عند لابه والعلة ما يحصل به وأنشد ابن
السمعاني على ذلك

المتران الشيء للشيء علة * تسكون به كالنار قدح بالزند

والمعلول يتأثر عن عاتيه بلا واسطة بينهم ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده
والسبب انما يقضى الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى
توجد الشرائط وتفتق الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها الا لشرط لها بل متى
وجدت أو جيت معلولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والابدي وغيرهما ووجهه
بدلائل كثيرة وهو ان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب
بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع انه لا ايجاب للفعل فلازم العلة والمعلول
واسمحاله ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق
بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر
في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالفق والحزوان لم
يؤثر في الزهوق ولكنه أثر في حصوله فهو السبب انتهى لمخلصا وانما سنده
لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجز الظاهر فقط
(قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز الى التضمين فالإدخال
على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص
والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصل أن تدخل الباء على المقصور وعليه
فيقال اختصاص الجود بن يد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عربي
حيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص
شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا في حواشي
المطول حتى صار كانه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمن شهادة المعنى
فملاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن ويقدر التضمن فيه
اخرى فيقال في تخصصك بالعبادة غير ذلكم المخصصا ايها بلك انتهى وقد عرفت منه أن
دخولها على المقصور وعليه سر المفهوم الاختصاص الاصل وان دخولها على
المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية
عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد وافق للسعد في أن دخولها على
المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد
والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها
على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر
لاختصاصها بالمتكرر وستعرف وجهه اعلم ان رب حرف زائد في الارب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله
(أو مختص بالظاهر) أي
بمقتضاه (وهو) سبعة أيضا
(رب)

معرفة بشئ دون المعنى لدلائلها على التسكين أو التقليل ولا تختص من بين حروف
الجبر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في لغة من جزم بها ما في هذا الحكم
كما نص على ذلك في بحث لعل والباب الثالث وقول الشافعي المراد اختصا بها بذلك
عن الحروف المشهورة دون النادرة كامل والغير المشهورة كالواو بهم أن النادرة
كأهل الاعتاق وفيه ان متى في لغة هذا وكى من الحروف النادرة وظاهر كلامهم
انهم ما يتعلقان كمتعلق ما استعمل به مناه فان متى بمعنى من وكى بمعنى اللام واذا علمت
ان رب حرف زائد في الاعراب فحل مجرور رها في نحو رب رجل صالح عندي رفع
على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن
يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط محذوف أى اقيمة لان في ذلك تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح اقيمة رفع أو نصب ويقدر التبع
بعد الجبر ولا قبل الجار لان لها المصدر ويجوز مراعاة مجمله كغير نحو رب امرأة
صالحة لقيت ورب رجل صالح وان لم يجز نحو ممرت يزيد وعمرا الأقل لانه عليه
في المغني لكنه قال في الكلام على أفسام العطف وله أى للعطف على المحل شروط
ثلاثة عند المحققين أحدها مكان ظهور ذلك المحل في النصح وهذا الشرط
مفقود هنا فاعلمها مستثناة فلم يجز (قوله وهي موضوعة للتسكين والتقليل) أى
لانشائها (قوله لكن استعماها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا لكثرين
ولللتسكين دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه ربحا يود الذين
كفروا) كانوا مسلمين في الكشف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال
فان قلت متى يكون وادعتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال
المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فسامعنى التقليل قلت
هو وارد على مذهب العرب في قولك لعليك تسند في فعلك وربما تدم الانسان
على فعل ولا يشكون في تدمه ولا يقتصدون بتقليله وانكسرهم أرادوا لو كان التدم
مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقل لا يتحرون
من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القابل كالمسكين وكذلك المعنى
في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم
يودونه كل ساعة وقيل تدمشهم أحوال ذلك اليوم فيبقونهم ودين فان كانت منهم
أفاق في بعض الاوقات من سكرتهم تنوا ذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
ودادتهم وانما يحى به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حالف الله لافعل ولو
قال لو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها مصدر الكلام) لان ما وضعت للانشاء
وكل ما هو كذلك موضعه المصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهي موضوعة للتسكين
والتقليل لكن استعماها
في الاول كغير ومنه ربحا
يود الذين كفروا ولو كانوا
مسلمين ولها مصدر الكلام
من بين أحرف الخفض

كلام هي فيسموان كان ذلك الكلام منبئاً على غيره ألا ترى أن ما حوت في صدر
الكلام وأنه يصح أن زيد ما قام فاندفع إيرادها وقعت خبراً لأن المشددة في قوله
أما ربي أني رب واحد أمه * قلت فلا قبل لدى ولا أسر
والن الحقة في قوله

تبغت أن رب امرئ خيل خائلاً * أمين وخوان يخال أميناً

على أنه قد يدعى أن ذلك ضرورة (قوله ولا يجربها إلا فرد خاص من الظاهر وهو
المنكرة) علاه الرضى بالرب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثر
حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين والمعرفة ما دالة على القلة فقط كالفردي
المعرفة أو الأكثر فقط كالجموع وأما المنكرة فللقلة والكثر معاً نحو جاءني رجل
أى واحد وما جاءني رجل أى هذا الجنس انتهى ملخصاً ويمكن أن يخص منه
التوجيه وإن قلنا إنه للكثر كثيراً ولتفصيل قليلاً ثم المراد لا يجربها إلا ذلك
باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجرّب ربه ضمير الغيبة (قوله نحو
تجرّب رجل وأخيه) فـرجل منكرة لفظاً ومفهومه وأخيه منكرة بمعنى فقط لتأويله
المنكرة قال المصنف في حواشي التسهيل وجواز رب رجل وأخيه شبهة بقول الهذلي
وإذا المنيّة انشبت لظفارها * قال الدم ما بيني ووجه الجمع أنه أنشأ في نفسه تشبيه
المنيّة بالسبع ودل على ذلك بذلك كونه من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المنكسك
ثم قال المذكور نوى بالمضاف التشكيك ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم
تشكيكاً انتهى ولا يجوز جرها للثاني الا بطريق التبعية للأول فلو قيل رب أخيه
لم يجزكم في القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغني (قوله والغالب
في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقابل الذي هو مدلولها لانه
اذا وصف الشيء ساراً خص وأقل مما لم يوصف قال في التسهيل خلافاً للمبرد ومن
واقفه قال المرادى وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تنهوى واستدلى من لم يلتزمه بالسمع
قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصيح وأنشد على ذلك أيّا تامها
قول أم معاوية

يا رب قائمة غدا * يا لهف أم معاوية

ولأول ان يقول الموصوف محذوف أي يا رب امرأه قائمة ألا ترى أن جميع ما في
الآيات التي استشهد بها مصفات (قوله كان الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره في
المغني في بحث رب حيث قال في عدم انفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بجعداها
متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أي مما استثنى من قوله لا بد لحرف الجر من
متعلق رب في رب رجل صالح لقبته أو لقبته لان مجرورهما مفعول في الثاني ومبتدأ

ولا يجربها إلا فرد خاص
من الظاهر وهو المنكرة
لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط
نحو رب رجل وأخيه والغالب
في هذا الظاهر وصفه كما أن
الغالب حذف متعلقها

في الأول أو مفعول على حيز بدأ بخر به ويقدر أن تصب بعد الجهر لا قبل الجار
 لأن ربها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثاليين لأفادته أكثر أو
 التقليل لا تعدية عامل هذا قول الرمانى وإن طاهر وقال الجمهور روى فهم ما حرف
 جر معه فإن قالوا انما عدت العامل المذكر فخطأ لأنه لا يتعدى بنفسه ولا يستغفنة
 مفعوله في المثال الأول وإن قالوا انها عدت محذونا تقديره حصل أو نحوه كما صرح
 جماعة فقيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلتفت به في وقت انتهى فني بحث
 رب شئ على كلام الجمهور ~~لكن~~ دعوى أن الغالب حذف المفعول لم يذكره من
 الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن
 بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ثم إن كلام الجمهور لا يناسب دعواه
 هناك أن ر حرف جر زائد في الأعراب وانما يناسب كلام الرمانى وابن طاهر ومن
 ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله أن كلامه متدافع وقول الشنمى في الجواب
 مراده بالمعدي الفعل الذي يحجر ورهنا مفعولا لا يتعدى بنفسه هذا وقوله لأن
 يحجر ورهنا مفعول في الثاني فيه أمران الأول أن كونه مفعولا لا ينافي التعلق
 والثاني أن التعلق بمعناه أن المتعلق معمول بحسب المحل لأن يراد أنه مفعول
 للفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعدية لأنه لا يدل مقابله هذا
 الكلام بقوله وقال الجمهور روى فهم ما حرف جر معه ثم انه يمكن الجواب عن
 اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الأول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه
 بالحرف إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فاته
 معنى التقليل أو التكميل وتظهر صحة قولنا أخذت من البرقعديت الفعل بمن
 لأفادته معنى التبعض وإن كان يتعدى بنفسه وأخذ مفعوله في المثال الثاني لا يمنع
 جعله مفعولا لمثله كما في زيادة خبره واعتراض الدماميني على الجمهور بأنه لو كان كما
 يقولون لم يعطف على محل محجر ورهنا فعا ونصبا في الفصح وقيل يجوز قول رب رجل
 وأخاه أكرمت فيجعلون إياهم الزائد في الأعراب وإن لم تكن زائدة في المعنى
 ولا يجوز في الفصح يزيد وأخاه صرحت ويجاب بأنه انما صح العطف على محل
 محجر ورهنا لأنها كالزائد بخلاف ما نظره فليتأمل (قوله ومضيه) أي والغالب مضى
 متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما في قول بخدر

فان اهلك فرب فتى سيبي * على مذهب رخص البيان

وقوعه حالا كقوله * رب مهئ في وقتنا مستريح * وهذا ما مشى عليه
 في المغنى ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبيت بخدر
 مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبي جواب ان وأما ان جعل صفة

ومضيه وقد تحذف ويجب
 بناء عليها وذلك بعد الواو
 كغير مفعوله

جرو رهنا وحذف الجواب اي لم اقض حقه فلا يبقى في البيت حجة وذهب ابن
 اعراب الى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل
 سبعون إلا أن يرب رجل موصوفهم هذا الوصف (قوله وابل كجوج البحر) الخ
 صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على بأنواع الهموم ابتلى * والشاهد
 في وابل حيث حذف رب فيه بعد الواو أي رب ابل كجوج البحر في كثافة طلته
 وأرخى صدوله صفة للبل أي ستوره وقوله ليل في أي ليل طر ما عذى من الصبر
 والجزع أو يبعذني وأصله ليتليني حذف المفعول (قوله فتل حبل الخ) صدر
 بيت لامرئ القيس عجزه * فالتيتا عن ذي تمام غيل * والشاهد في قوله
 فتل حيث حذف رب فيه بعد التاء ومعنى طرقت أيها اليل ومعنى التيتا شغلتما
 والتتام التعاو يذو حدتها تميم والمقبل بضم الميم وسكون القين المججمة وفتح الياء
 آخر الحروف وهو المرشح وأمه حبل أو الذي يرشح وأمه تجامع وأما الغيلة بكسر
 الغين فهي التي تقوى وهي ترضع أو حامل ويروى يحول على الاصل والقياس محيل
 (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لا يشتري كتانه وجهرمه *
 والشاهد في قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل أي بل رب بلد والفجاج الطرق
 والفتح الغبار وقوله وجهرمه أصله جهرمية ياء النسب وهي بسط شعر نسب الى
 قرية بفارس تسمى جهرم ففتح الجيم أو جعل الهمزة بها بإخراج ياء النسبة عنه
 ونقي أن رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله
 * رسم دار وقت في طلة * أي رب رسم دار وقد جعل في التوضيح الحذف بعد
 التاء كثيرا وهذا الواو أكثر وبعيد قليلا ويدون أقل (قوله وقد تحجر رب
 ضمير الغيبة) اختلاف في هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون
 وقيل نكرة واختاره الخشري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التذكير
 (قوله فلزم أفراد الخ) استغناء بمطابقة التمييز للغنى المراد هذا مذهب البصريين
 وحكى السكونيون جواز مطابقة أفعال تحور بها امرأة ورهبان رجلين ورهبان
 رجالا وزمهن نساء (قوله ومدومند) لانها الماخصة بالوقت اختصا بالظاهر
 الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يجرب ما الا نوعا خاصا
 الخ) قد يوجه بان معناهما إذا كانا اسمين الوقت فخصا بجزا الاوقات للنسبة بين
 معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيتهم منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله
 خلقه (قوله المعين) خرج الميم فلا يقال منذ أو منذ يوم أو منذ لانها انما يدخلان على
 الوقت الذي يجاب به متى وكه وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيتهم منذ يومين ولهذا
 قال المصنف في الحواشي شرط الوقت أن يكون معدودا أو موقفا وقال وكالزمان

وابل كجوج البحر أرخى صدوله
 وبعدا فناء قابل كقوله
 فتل حبل قد طرقت ومرشح
 وبعيد أقل كقوله
 بل بلد مل الفجاج قومه
 وقد تحجر رب ضمير الغيبة فيلزم
 أفراده وقد كبره وتفسيره
 بتمييز مطابق للمعنى تحور به
 رجلا أو امرأة أو رجلين
 أو رجالا أو نساء (ومندومند)
 ولا يجرب ما الا نوع خاص
 من الظاهر وهو الزمان
 المعين غير المستقبل

ما يستلزمه عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً قال ما رأيت منذ ثلاثة أيام
 فتقول منذ كم ويقال ما رأيت منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذاى وقت ولا يجوز
 مذما لان لا تكون ظرفاً وأجازوه بعضهم لان ما قد تشبه بالظرف ألا تراها هل تكون
 مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو سبحان ما سبحركن لنا وسبحان
 ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضاً التصرف فلا يجوز زمذ سبحركن ترديه
 سبحرا بعينه لانه لا تصرف فلا يجوز ولا يرفع (قوله ما نسبنا كان الخ) هذا مع المعرفة
 كما مثل فان كان المجرور به ما منكرة معدودة كانا بمعنى من وإلى بقي هنا شئ وهو
 أن عامله ما اذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلاً ما نسبنا
 كما في أمثالهم أو يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً ما نسبنا لم أو غير منفي بمعنى الحال وأما اذا
 كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لان ما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر
 فيدل على زمانين الحال والمستقبل فظنوا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول
 ونحو ذلك فلجرح أمرها كذا يحط شيخنا الغني به امس الاشعوني (قوله ولك
 رفع نالهم ما خبرا عنهما) - توغ الابتداء به ما عنهما فترتان بمعنى الامداد والمدة
 وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحارث وسرح بانه مذهب المحققين قال
 الدماميني وهو مشكل بانه مذوم منذ في الظروف لان كونه ما مبتدأين مناف
 لكونه ما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنا في الالوسرح بان ما طرفان
 لا تصرفان وبجوردهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية
 فليتأمل زعم قال المرادى لا تكون مذوم منذ عند الاخفش لا مبتدأين فهو ما اقض
 لغزوله ظرفيتهم ما اذا اوله ما اسم مفرد وقال الاخفش وجعاة طرفان مخبر بهما
 هما بعدهما ومعناه ما بين وبين مضافين فعني ما لقيته منذ يومان بيني وبين لقائه
 يومان وقيل هما طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى منذ كان أو مذمضى
 يومان وعليه يكون الكلام كلاماً واحداً مستملاً على جملة من وعلى القولان قبله يكون
 كلامين وتكون جملة مذلا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما لعل
 ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والراط موجود
 بحسب المعنى وان لم يكن موجوداً لفظاً لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن
 الصائغ في رسالته في بيان مذوم مذ واعلم ان من اعرب منذ ومذمبة تدان ينبغي أن
 بعدهما ما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما ما خبرين ينبغي أن بعدهما
 فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطري ولكنه يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن
 تعليله بقوله تمكثهما و بان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك
 انهما اذا كانا حرفي جري لزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

مضياً كان وهما فيه لا ابتداء
 الغاية نحو ما رأيت مذموم
 الجملة أو حاضر وهما فيه
 لا ظرفية نحو ما رأيت منذ
 يومان قال في الجامع والرفع
 نالهم ما خبرا عنهما

(قوله لعنه - ما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان
 حاضرا أو معدودا (تقريبه) قال المصنف في التذكرة كان يخطو لى ان قائلا
 قد بدأ لادليل على حرفة مذومندبل قد ثبت اسميتها اذا ارتفع ما بعدها
 أو كما فعلية فليحكم عليها حالة الجر بانهم اسمان أضيف الى ما بعدهما وهو
 كما يضافان الى الجملة حتى رأيته منقولاً انتهى ومن خطه نقلت (قوله
 كان) لأن دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كان فطرد
 المنع قاله الرضوي وعلاه الجاحي بالاستغناء عنها بجملة ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه
 أنه - لا استغنى عمل ونحوه في المظهر أيضا ويحتاج بالفرق باحتياج الضمير لضعفه
 بخفاء معناه وقلة حر وفيه غالباً الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جرح غير
 الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم المرادها (قوله للتشبيه) أى ايمان ان شيأله
 مشاركة ما مع مدخوله في شئ (قوله وللتعليل) أثبتته قوم ومثله بالآية التي مثل بها
 الشارح ونفاها الا كثرون وأجابوا بان الآية وضع الخاص موضع العام اذ لا ذكر
 والهداية يشتر كان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما
 أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هي الزائدة واشترط في التسهيل لزبادتها أمن
 اللبس (قوله نحو ليس كمنه شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس
 شئ مثل مثله لزم المحال واثبت المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد في المثل لان
 زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً وقبل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما
 زيدت في فان آمنوا بجملة ما آمنتم به وانما زيدت هنا لفصل الكاف من الضمير قال
 في المغني واقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت
 وقبل غير ذلك قال الشهاب الفاسي وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتعميل
 بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مآل الاحتمالات واحداً ويقال اذا صم
 ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها الى المعنى الى خمسة (قوله
 وجرحها للضمير شاذ) كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * وجعل ذلك في التوضيح
 ضرورة والكوفيين والقراء لا يخشون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع في
 عبارات المصنفين ثم ان الشارح قد صدق ذلك الجواب عما ردد على جعل الكاف مما
 يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص
 بالظاهرة هي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات اذا
 تكررت والشارح لم يقدّر في كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمه
 ذلك ليقرب رأي ان جرهما للضمير كقوله
 أنت حالك تقصد كل فج ترجى منك أم الا تخيب

للعنه ما الابتداء أو الامدان
 ويردان طرفين مضافين
 للفعليه بكثرة والاسمية بقلة
 (والكاف) وهي للتشبيه
 نحو زيد كلاسد وللتعليل
 نحو زاد كروه كها كهم
 وللتوكيد نحو ليس كمنه
 شئ وانما زيدت كوجرحها للضمير
 شاذ (و) كذلك (حتى)

سهرت البارحة حتى نصفها
ثم ان كان ما بعدها اسمًا غير
داخل فيما قبلها انما يكون
غير جزء له نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر أوله يكون جزءا
كيوم لم يقع الفعل عليه نحو
صمت الايام حتى يوم العيد
فالجزءان متعينان وان كان
جزءهما قبلها ولم تعذر
دخوله نحو صمت الايام حتى
يوم الثلاثاء فالجزء مجاز
ويجوز اللفظ (فائدة)
مقابلة قرينة على دخول
الغاية في حكم ما قبلها أو على
عدمه فوافع أنه يعمل به
والافاقول أصحها الدخول
مع حتى دون الى حملا على
الغالب لان الاكثر مع
القرينة عدم الدخول في
الى والدخول في حتى فان
كانت حتى عاطفة دخلت
اتفاقا لانها بمنزلة الواو
(والواو) أي واو القسم نحو
والله والنبى والكعبة وهي
مع ما قبلها لا تختص بظاهر
معين (والتمام) أي تأوّه ولا
يجزى باللفظ الجلالة ورب
مضافا للكعبة أولياء
التمسك بنحو تالله ورب
الكعبة وتربى لافعلن
وقوام بالرحمن وبخمانك
نادروم حرروا الخاضع خلا وهذا وحاشا وقدم الكلام علمها أيضا

شاذ فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجزا الضمير شاذ وعمل
اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المعنى وعلمه ابن الحاجب بما
معناه انم الدخول على الضمير لم يخرج من أن تبقى الفها أو قلب بامر كلاًهما
لا يستقيم فتعذر دخولها على الضمير اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان
القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن قلب بامر اذا اتصل
بها ضمير نحو اياه وعليه وله ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها بامر لان القاعدة
ان الضمير لا يغير الكلمة اللاحقة ولا حادثة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى
وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة
نظرا لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا انظروا الى
ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعلمه الجاهلي بانم الدخول على الضمير
لا تبصر الضمير المجزوء بالنصب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية
مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقي من معانيها انما تكون لانه ليل وجمع
الا الاستثنائية وكأنه لم تعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب (قوله ولا تكون
جارة لآخر الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المعنى والشرط الثاني أي من
شرطي حتى خاص بالسبوق بذى اجزاء وهو أن يكون المجزوء آخر نحو أكلت
السمكة حتى رأسها أو ملا قبا لآخر جزءه نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت
البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل
به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عنيت ليلة فما زالت حتى * تصفها راجيا فعدت نؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط ان لم يقل لما زالت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان
المعنى عليه وان لم يصريح به ونأش الدماميني بانم في حكم المنفوط بها ولا أثر
لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجزءان متعينان) أي وبتنوع العطف أما في الاول
لان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها بمراد به ادخال
ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا تعذر (قوله أصحها الدخول مع حتى) زعم
الشهاب القاسمي ان لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك لالخلاف
فيها مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر حطها عن رتبة أصلها وهو
الباء بتخصيصها بأحد التسمين مخصص الظاهر لاصالته (قوله ولا يجزى باللفظ
الله الخ) أي فهي تختص بظاهر معين وذلك حط لمرتبته عن مرتبة أصلها الذي هو
الواو بتخصيصها ببعض الضمير وخص منه ما هو أصل لبياب القسم وهو اسم الله
والحق به مما كثيرا استعمله في لسانهم في القسم (قوله وقدم الكلام علمها) أي

لعل ومتى وكى ولولا وانما
أسقطها لان الجر بها شاذ
(تنبيه) قال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف
الجر على أربعة أقسام قسم
لا يستعمل الا حرفا وقسم
يستعمل حرفا واسما وهو هذا
ومنذ وعن وكاف التشبيه
وقسم يستعمل حرفا وفعل
وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل
حرفا واسما وفلا وهو على
انتهى وكذا عدا كما مر
وفي الخبيصى أن اللام جاءت
فعلاني قولك لزيدا ومن
كذلك اذا كان أمرا من كان
يعين والى اسماء معنى النعمة
وفي فعل أمر ملوث من وفي
ينى واسماء الاسماء الستة
ولما فرغ من القسم الاول
أخذ يتكلم على الثاني فقال
(أو باضافة ايهم) أى
يخفف الاسم بما مر
أو بسبب اضافة اسم اليه
اذا العامل في المضاف اليه
هو المضاف كافي الاوضح
وغيره وهو الاصح لاتصال
الضمير المضاف اليه وهو
لا يتصل بالاعماله لا
الاضافة نفسها

في باب الاستثناء (قوله لعل) أى في لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم علينا *
ونحو ورها في موضع وقع بالابتداء لتزيل لعل فزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق
بعامله (قوله ومتى) أى في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من
بعضهم أخرجهامتى كنه أى نكه (قوله وكى) انما يخرج بها ثلاثة أشياء
ما لا يستفهم كقوله في السؤال عن علة الشيء كنه وما المصدرية وصلتها كقوله
* فانما * براد الفتي كنهما يضر وينفع * أى لضر النفع وأن المصدرية وصلتها انحو
جئت كى تكبرنى اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا واصلها به غير مرفوع
تحو لولاى ولولا لثمولولا غندسيو به والجمه هو رفاقم قالوا انها جارة للضمير مختصة
به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تعلق بشئ وموضع الجورور به ارفع
بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكم انما
الضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت ويرد بان النيابة انما وقعت
في الضمائر المنفصلة اسمها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جمع الكلام
الاخفش فلم يرد في حروف الجر (قوله وهو ومنذ) تقدم الكلام عليهم ما (قوله
وعن) وذلك اذا دخلت عليها من كقوله * من عن يميني مرة وامامى * فعن اسم بمعنى
جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها
خاصة بالشمر كقوله * يضحكن عن كابر المنهم * * * فرع * * * ماز يد كهمر ولا شبيها
به ان انصبت شبيها فاما عطف على الكاف على أن اسم أو على محل الجار والمجرور وان
جعلتم احرفا فان خفض المعطوف قد نفى ان يكون كشيبه عمر وقا ثبت له شبيها وان
زيد لا يشبه ولا يشبه من يشبهه * * * كذا قاله سيديو به والاخفش وأجاز الفارسي
أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة المكاف وقال الاخفش اذا انصبت لم تثبت
له شبيها وهذا الذي قاله نص عليه سيديو به قال المصنف في هامش الاقبة لينظر
في فائدة النصب فان قولك ماز يد كهمر وفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو
بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية المكاف لا تختص بالشعر (قوله
وهو على) أما حرفيتها فقد تمت وأما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله
* غدت من عليه عدما تم طمها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فتحو
فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن) كذلك اذا كانت
أمر الخ قد مر أن الطيبي جعل من التبعية اسماء فالادوات التي ترد اسم او فعلا
وحرفا ثلاثة على ومن وفي

❖ الانضافة ❖

(قوله اذا العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباع في قول المصنف

أو باضافة السمية لالاستعانة التي يعبر عنها بالالة وهذا التسمية على الفرق
بينهما أو قد مر ما يتعاقب به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لانه المناسب لقوله أو لا يحرف
(قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح بوجهه انه
لامعنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ان البادش ورد هذا
القول بأن الحار لا يحذف ويبقى عمليه الا في ضرورة أو نادر كلامه وبقي قول رابع
ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أي اسطلاحا
وأما غة فهي الاضاق والامالة قال امرؤ القيس

فلما دخلنا ماء أضفنا راحنا * الى كل حارى حديد مشطب

ومراده بالاسناد ضم كامة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي
سبق أول الكتاب واللام يصح الحذف لانه حينئذ ميان للمحدود ولا فرق في الاسم
المستندين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني
من جزأى الاضافة قد يكون جهة تحريف حينئذ وقد يكون موصولا تحريفيا وصلته
نحو من بعد ما علقوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال
الى اسم غيره ثم قال ولولا أن نأتم قوله اسناد اسم الى غيره جفس شامل للمحدود
مما ضم فيه كامة الى أخرى على وجه جعل احدهما محدثا عن الأخرى أو وصفها لها
أو غير ذلك وقوله بتزيله أي الغير من الأول أي الاسم الأول من تنوينة أي
الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التي تلي الاعراب وتلك النون المثني
وما الحقي به ونون الجمع وما الحقي به فصل مخرج للمعاد المحدود ووجه التزيل اجراء
الاعراب على الجزء الأول من جزأى الاضافة كما جرى على الحرف الذي قبل
التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما للحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله واهذا
وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف من تنوينة
أو ما يقوم مقامه فقوله واهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه
لما نزل منزلهما لم يجمع معهما لان الجمع بينهما وبينهما كما في الجمع بين العوض
والمعوض وعلى غير ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف
ولا تتجمع تنوين النون المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا
لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو استسين زيد ولا فرق في التنوين
بين أن يكون ظاهرا أو منثرا كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لانه غير
منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقد رفيعه التنوين ثم حذف حينئذ أضيف
(قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضار بازيد والاصل

كما هو ظاهر عبارة خلافه
للاختصاص ولا الحرف المقدر
خلافا لبعضهم والاضافة
اسناد اسم الى غيره بتزيله
من الأول منزلة تنوينة أو ما
يقوم مقامه ولهذا وجب
تجريد المضاف من التنوين
ومن النون قيام المضاف
اليه مقامه في نحو ضار بازيد

ضاربان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم
 انضمام هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كافي شرح الحدود لقيامها في ذلك
 مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذي جعل علة
 لحذفها وظاهر صفة أنه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله
 له فان أراد أنه علة ثانية لتلخيص حذف النون فكان يجب العطف مع ان
 المخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد
 تدبر (قوله لا تصح بادنى ملازمة) فتحصل بالاضافة خصوصية ما نحو كوكب
 الحرفاء لا ملازمة تستقبلها هو الغزل في زمن ملابس الكوكب ونحو الاعشبية
 ونحوها أنسب الضم إلى العشبية لما بينهما من الملازمة باعتبار كونها
 في النهار ونحو ولا نكتف شهادة الله أنسب الشهادة إلى الله لأنه حكم الله
 قال السيد في شرح المفتاح الهيممة التركيبة في الاضافات للملازمة موضوعية
 للاختصاص الكامل الصحيح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا
 استعملت في أدنى ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما توهم لان المجاز
 في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محله الا إلى محل آخر لا حل ملازمة
 بين المحلين فظاهر أنه لم يفسد بصرف نسبة الكوكب عن شيء إلى الحرفاء بواسطة
 ملازمة بينهما ما يلزم نسب الكوكب اليها لظهور جردها في تسمية ملابس الشتاء
 فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطيف وأراد به الرد على
 السيد حيث قال في شرح المفتاح فلاضافة بأدنى ملازمة تكون مجازا حكما مشعر
 بعمل تلك الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة ورده مردودا مأولا فلا بد أن
 ترتب المجاز الأقوى أن يكون لفظا والهيممة التركيبية ليست كذلك وأما انما
 فلا يلزم صرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ
 والحق مذهبه كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف
 الخ) أي لا ما يقابل الفعل والحرف الشامل للعطف والمناسب لقول المصنف الآتي
 أو باضا فلو وصف إلى قوله أن يقول ما يقابل الوصف المضاف لمعوله ثم يذ كفيما
 دخل خالق السماء لان المراد بمعول الوصف المضاف لمعوله ان ترفع الصفة أو تنصب به كونه
 مفعولا به قال الرضي وفيه تغير الوصف المضاف لمعوله يشمل الوصف المضاف لغير
 الفاعل والمفعول كنهاله والمضاف إلى أحدهما الكون لم يتحقق فيه شرط العمل
 اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستقر وهذا ما جزم به في المغنى
 وكذا الزنجشري عند الكلام على مالک يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام
 على قوله تعالى وجاء الليل سكا والشمس والقمر فانه يجوز أن يكون الشمس

وتصح بأدنى ملازمة
 بالاسم ما يقابل الوصف
 العامل محل الفعل بدليل
 العطف الآتي الدال على
 المغايرة فدخل نحو كوكب
 النجاشي وأبجني نرب
 زيد عمرا اذ المضاف في
 الأول وان كان وصفه ليس
 العامل وفي الثاني وان كان
 عاملا ليس بوصف

والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا إلى أن المراد بالجل جعل مسمر
في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فـ تكون إضافة محضة
فلا تعمل فيظهر أن بين كلاميه نعارضاً وأجاب الدماميني بتعالجواشي الكشاف
بان اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستقرار في إضافته اعتباراً أن أحدهما أنها محضة
باعتبار معنى المضى فيه وهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وانهم ما أنها
غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للذكر وهو
فيماضيف إليه بقي أن من الانضافة المعنوية إضافة أفعل التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضوي وقال ابن عصفور إن الفظية تبدل من رت برجل أفضل
القوم ولو كانت معنوية لزم وصف الذكر بالمعرفة وتخرج على البدل فيه أن
البدل بالمشقة يقل والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثير وهو خارج من
الانضافة اللفظية لأن الوصف لم يصف له موله في أفضل القوم ودخل في المعنوية
على ما قلنا دون كلام السارح لأن أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل
فتدبر (قوله وهذه الإضافة ثلاثة أقسام) سيأتي أن الأكثر جعلها قسمين
وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل
رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقوداً ما بالغته (قوله التي للآل أو الشبه) المالك ما حقيق نحو غلام زيد
ومال عمرو أو مجازي نحو زيد ورجل خالد وأما شبه المالك فهو الاستحقاق
حقيقة بأن يكون الثاني مستحقاً للأول نحو حصر المسجد وسرج الدابة ورب
الناس لأن الناس يستحقون رباً بعدونه أو مجازاً نحو إذا كوكب الخرقاء لاح
بسمرة (قوله تحقيقاً حيث يمكن الخ) هذا ما أشار إليه في التسهيل وقال
حفيد الموضع ليس المراد من قولنا أن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام
أو من مقدرة وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من
معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لا حظ لها في الاعراب انتهى قال الجاهلي أخذوا
من الرضوي وأعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح اتصافها ببلع بكفي إفادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله لا يلزم يوم الأحد وعلم الفقهاء وشجر الأراك
بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام فيه وهذا الأصل يرتفع الأشكال عن كثير من
مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد (قوله إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف الخ) فان اتفق الشرط الأول نحو
يزيد زيدا وان كان كلاً للبدل لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد
زيد فاضافتها من إضافة الجزء إلى كاه وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الإضافة ثلاثة أقسام
لأنها إما على معنى اللام
التي للآل أو الشبه تحقيقاً
حيث يمكن النطق بها
(كغلام زيد) وتقديراً
حيث لا يمكن ذلك كزيد
نحو وعند زيد ومع بكر
نحو وهذا بان يؤتى مكان
وامتحان هذا بان يؤتى مكان
المضاف بمباراة أو ببارية
نحو صاحب ومكان
ومصاحب (أو) على معنى
(من) البيان وذلك إذا
كان المضاف إليه كلاً للمضاف
وصالحاً للاختيار به عنه

الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس
 لكن الخميس ليس كالأيام فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهي على معنى
 اللام أيضاً والشروطان معانحوثو يزيد - وغلامه وحده - ير المسجود وقد يله فان
 المضاف اليه ليس كالألف المضاف ولا صالح الاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام
 الملة كما في الاولين والاختصاص كما في الآخرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب
 الشرط الثاني واشترط الحاجي أن يكون المضاف أيضاً صادقا على غير المضاف اليه
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضاً أن يكون المضاف اليه أصلاً
 للمضاف والا فمضى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
 بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي تبع الأستاذ الصغوي بانه لا يوافق
 نصهم بان اضافة المقادير والاعداد كشيء أرض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم
 ان الاضافة التي عر معنى من هي المسموعة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من
 البيانية وقد أشار لذلك الحاجي بقوله فاضافة خاتم الى فضة بيانية وقد علمت
 احتمالهم في شروط الانافة التي على معنى من فلذا اختلف اطلاقهم في الانافة
 البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول
 شيخنا العلامة الغنيمي الاضافة البيانية لها معنيان لغوي وهو ما يكون المضاف
 اليه كصفة للمضاف وبيانه سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا
 ومن ثم قيل ان اضافة شجر أرك الى بيانية وانه طلاحى وهو أن يكون بينهما - ماعوم
 وخصوص من وجه فان هذا يوههم اتفاق الاستطلاح على ذلك وليس كذلك
 واضافة شجر أرك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهم ما بيانية
 وأعجب منه قول السيبوطي في التناوي ان الاضافة البيانية هي اضافة شيء الى
 مرادفه وانما ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
 للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال
 هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن مشققة وقس عليه
 قوله وثوب خزوما أشبهه (قوله اذا كان الثاني طرفاً لاول) سواء كان طرف زمان
 كمال الاول أم ممكن كالثاني والمراد من حيث انه طرف أى اذا قصد بيان
 الظرفية فان أضيف الى الطرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في مصارع مهر
 ويبع الدار فهو بمعنى اللام لاني كما شرحه ابن الحاجب في الامالي ثم
 الظرف انما تنسب الى المصروف وما تضمنه فلا يلزم جهة غلام الدار بمعنى في (قوله
 واختاره ابن مالك) خافه ولده محججا بامور احدها انه يلزم كثرة الاشتراك في
 معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على محبتها بمعنى في على معنى لام

كخاتم حديد) وثوب خز
 ولك في هذا نصب الثماني
 على التمييز أو الحال واتباعه
 الاول بدلاً أو عطف بيان
 أو تعيلاً أو يله بالمشققة أى
 موصوع من حديد (أو) على
 معنى في (في) الظرفية عند
 بعضهم وذلك اذا كان الثاني
 طرفاً لاول (كذكر الليل)
 وشهد الدار واختاره ابن
 مالك لكثرة وقوعه في الكلام
 التصحيح بالنقل الصحيح
 وأكثرهم في هذا القسم
 وما أوههم معنى في فهو على
 معنى اللام مجازاً (وتسمى)
 هذه الانافة المنقصة لما
 ذكره محضة لانها خاصة
 من تقدير الانفصال
 (ومعنوية) لا فادتها أمراً
 معنوية (لانها) مفيدة
 (للتعريف)

الاختصاص المجازية ممكن فربما يصير ابنة من وجهين أحدهما أن
 المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثاني ان الاضافة للمجاز الملك
 والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق
 عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الليل اما بمعنى
 اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى في على بقاء الظرفية وان كان
 الاول حمل على المتفق عليه كما في صيد عليهم يومان وولد له ستون غلاما والثاني حمل
 على المختلف فيه وأجاب الشاطبي عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل
 على وجود اضافة في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهين الامر الثاني
 بانه ما رضى بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والسبب في خلافية كما ذكر في
 الأصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به
 اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاسرى في
 الظرف الذي وقع فيه الفعل ان يبقى على ظرفية كما اذا سبكت من المضاف فعل نحو بل
 مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب اليه ابن الناطم فانه لما قرأ انه
 يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو مدلول اللام قال فالاولى
 اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقيل كبر بلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف
 الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام نحو
 كوكب الخرقاء وهي الاضافة التي يقال انه الادنى ملازمة وتبعه الجاهلي وقال
 فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
 الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قلبا لردودها الى
 الاضافة بمعنى اللام تقابلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
 فالاولى بها ان تجعل قسمها على حدة اه وذهب ابن الصائغ الى ان الاضافة
 لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعاً لابن
 درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والازم تساوي العبارتين في المعنى
 وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تنبيه برامطاً بقا من كل
 وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تنبيه معنى الاضافة خاصة
 من جهة الملك أو الاختصاص لامن جهة أخرى (قوله أي لتعريف المضاف
 بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحد ما دل على المضاف مع
 المضاف اليه مريد خصوصية فاذا قلت غلام زيد راكب ولز يد غلمان كثيرة فلا بد
 ان تشير الى غلام من غلمان له مريد خصوصية بزيد اما لعظمه أو شهرته أو يكون
 غلاما معهودا للمؤثرين الخاطب قال الرضي وتبعه الجاهلي وقد يقال بان في غلام زيد

أي التعريف المضاف
 بالضاف اليه ان معرفة
 ضارب زيد أمس
 (أو التعريف أي تخصيص
 المضاف بالمضاف اليه ان
 كان نكرة كضارب رجل
 أمس قال في المعنى

من غير إشارة الى واحد من لكتنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوي
وأقول لا يصير بذلك تبييناً فأن التحقيق أن التعريف الإضافي بقصد به أحد
الغايات الاربع المعلومه للتعريف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب
عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ان التخصيص وتعرف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيماً وذلك بأن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص
لا قسم له فالإضافة انما تقيد التخصيص لكن أقوى مراتب التعريف وهل
إضافة الجمل تفيد التعريف كما مال اليه أوجيان لان في تأويل المصدر المضاف
الى فاعله أو التخصيص كما سيظهر المراد لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير
معنى فلا يثبت اليه كالاتي تعرف غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضاً لا يلزم
في المصدر ان يقدر مضافاً بل يقدر مضافاً الى الوجه الأول لان المختار ان المضاف
اليه لا يكون الاسماء فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث
بقاعله تقدير المصدر مضافاً اليه فاعله هو مضمون الجملة الذي هو المصدر
مضافاً لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل فصيح نظراً لظاهرها وهذا
واضح اذا كان الفاعل معرفته وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون
نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغللاً في الابهام) أي شديد الدخول يقال
وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد بهم ما مطلق المغايرة والمماثلة)
أي لا كما هو ما بيان الابهام انك اذا قلت غريب زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحداً واشتركا في
وصف من الاوصاف ولا تسد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من
التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارضاه الشلوطين ورد بان كثرة
المغايرين والمماثلين لا توجب التذكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام
زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تذكيره ما ان اضافته للتخفيف
لشابهة ما اسم الفاعل ألا ترى ان غريبك ومثلاً بمنزلة مغاربك ومماثل ذلك جعل
بعضهم المقضي التعريف غير انما هو وقوعه في كقولهم الحركة غير السكون
وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ومرجعه منه شبهك وجهك
وألفاظاً سمعت قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يشر رجوعاً الى تحقيق
شدة الابهام في حسابك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف بقوله متوغللاً أي
أو كان واقعاً موقع نكرة وهذه التعميم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة
(قوله كما عازد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أبالة) لان لا لا تعمل في
المعارف (قوله ورب رب واحد) لان رب واحد لا يحيران المعارف

والمراد بالتخصيص الذي لم
يلتزم درجة التعريف فان
غلام رجل أخص من غلام
انكته لم يقين بعينه كما تميز
غلام زيد وغلام رجل
ما كان متوغللاً في الابهام
كغيره ومثل اذا أريد بهم
مطلق المغايرة والمماثلة
أو واقعاً موقع نكرة لا يقبل
التعريف كما عازد وحده
ولا أبالة ورب رجل وأخيه
وكم ناقصاً في الابهام أو إضافة
الوصف (عطفاً على قوله
أو إضافة اسم فتكون
أو إضافة أي تنخفض الاسم
بإضافة الاسم كغيره أو إضافة
الوصف العامل عمل الفعل

واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي المعنوية كما
لا يخفى وعلى هذا فاللفظة ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل
والالتفة ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى
في ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظية في سوى ذلك وقضية
كلام ابن الحاجب في الكافية انما على معنى حرف ليكن لم يبينه قال الاستاذ
المصنف ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كطالم نفسه
وسكنت عن الاضافة الى الفاعل فقبل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير
من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك شرح به ابن جني والشلو بين وبه يتضح انه
لا اشكال في قول بعضهم ان مطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر
لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انما اللفظية فصع جعل ممطرنا معنا
لعارض ولم يلزم نعت الله مكرر بالمعرفة وكون الاضافة في مطرنا لفظية شرح به
المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد دلالة به سنى الاستقبال كما يقتضيه نظم
الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشقة على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا
مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في
قوله تعالى صدقنا ما معهم وقوله تعالى لما يريد وقد يتوقف في ذلك بان هذه اللام
اللام المسماة بالام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام
المصنف في المغني فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة
بالتحمة وهي المعترضة بين المتضامين وذلك في قولهم يائوس للحرب وهل انجرار
ما بعد هاهنا أو بالضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يتعلق ثم
قال ومنها اللام المسماة بالام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل ضعيف ما بتأخره
أو بكونه مرفوعا في العمل نحو صدقنا ما معهم فعلم لما يريد هذا وفي جعل
الضافة اللفظية على معنى اللام نظرا لظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن
مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو وكأله الدمايني في شرح التسهيل وبه أيضا
يسقط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قبل زيد حسن
لم يعلم ان أى شئ منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أى
ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما يده به كثير من المحققين بل ادعى
التنقازي الاتفاق عليه وعمم الرضى المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى
الفاعل أو المفعول به أو نية فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل
أنه منصوب بمعنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع بمعنى وهو معمول اسم المفعول
والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال
سواء كان اسم فاعل
(كبابغ السكينة) وضارب
زيد الآن أو غدا أم اسم
مفعول

غير محضة لانها في تقدير
الانفصال (ولفظية)
لا فادتها أمر القبطا (لانا)
جى بها (لمجرد التخفيف)
في اللفظ يحذف التنوين
أو ما يقوم مقامه أو لرفع الفج
كافي نحو حسن الوجه فان
في جره تخلصا من رفعه
لخلو الصفة لفظا من ضمير
يعود على الموصوف ومن فح
نصبه باجاء وصف العاضرا
يجرى المعتدى فلا تعيد
المضاف تعريفا وله ذامع
وصف التكررة به في نحو
هديا بالغ الكعبة ووقوعه
حالا في نحو ثاني عطفه ولا
تخصيصا لان اصل ضارب
زيد ضارب زيدا لا ضارب كما
نوهم فلا اختصاص بوجود
قبل الاضافة (ولا تجامع
الاضافة) وجوبا (توبنا)
ولومة ذرا لانه يدل على
الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما
(ولاننا نالها للاعراب)
وهي نون المثني والمجموع
على حده وشبههما كضاربا
زيد وضاربو عمرو

(قوله كمر وع القاب) يفتح الواو والشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها في تقدير
الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد افا ضمير المستر
في الصفة فاصل بينهما وبين مجرورها تقديرها (قوله فان في جره تخلصا الخ) قال في
التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لا تنفعا نفع الرفع ونحو الحسن وجهه لا تنفعا فح
النصب لان التكررة تنصب على التبيين (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك
كما في الغنى في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كما في الاشياء التي
تحتاج الى رابط قال وقيل أل ثابت عنه (قوله ولا تخلصا) عطف على تعريفا أى
ولا تعيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فال تخصيص حاصل بالعمول قبل أن تأتي
الاضافة (قوله كاتوهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تعيد
الاختصاص فقال بل تعيد أيضا التخصيص فان ضارب زيدا أخص من ضارب واعلم
ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التسهيل قسما
ثالثا وهو الشبه بالحمزة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة
واضافة المسمى الى الاسم واضافة الصفة الى الموصوف وانشافة الموصوف الى القائم
مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعبر الى المعنى واضافة المعنى
الى المعبر ونوزع في بعضها فارجع شروحه ومما ينبغي ان ينبه عليه ان الاضافة
في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول
للفنارى عند قوله في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى
من البيانية (قوله ولو مقدر) كما اذا كان المضاف غير منصرف كما مر (قوله
والمجموع على حده) وأما قوله لا يزالون ضاربين القباب * فنقول بارجحه
في الغنى والتصریح في باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع مع عرب
حينئذ بالفتح على النون كساكن لا بالنون (قوله بما يأتي) في الصور والمستثناة
من عدم مجامعة أل (قوله بل هو نالها أو عليها) أى على الخلاف في أن الاعراب
واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبقى قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض
المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد
أشار الجعبري في نوته الى الأقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقتبران
(قوله ولا ما به أل) وأما ثلاثة الأتواب فال فيه زائدة أو الأتواب بدل (قوله لان
المقصود منها) أى الاضافة وقوله أسالة التعريف أى والتخصيص وان قصد

٢٦ يس في (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجع التكرير كشيطان
وشياطين فانما اجتماع لانها غير نالها للاعراب بل هو نالها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها اصاله
التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها

منها فليس بطريق الاصاله وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى
غير الاضافة وهو أل فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه نفع اضافة
المعرفة الى التكرار يكون بطريق التبع وعمله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعه م اضافة المعرفة
جعلها علما في نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرفة
وأجيب بانه ليس في جعلها علما تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين
صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة قائما له (قوله) ولهذا
لا تتجمع العلم الخ) أى لتكون المقصود من الاضافة اصاله التعريف لا يضاف العلم
باقيا على علمية لمحصل المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله) ويقدر في زيد
الشيوع) لا يبق على علمية ومن ذلك قوله

غلا ريدنا يوم النفا رأس ز يدكم * بأبيض ماض الشفرة بين عاني
وقوله فان قرئش الحق ان تتبع الهوى * ولن يقبلوا بي الله لومة لائم
والاضافة في ذلك لادى م لاسبته وجعل ابن مالك في التسهيل ذلك من اضافة
الموصوف الى القاسم مقام وصفه أى ع لزيد صاحبنا رأس ز يد صاحبكم وان
قرئنا أصحاب الحق * ثقة لا تتجمع الاضافة أيضا ان التأنيث ن أمن اللبس
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوا عد الامر الذي وعدوا *
أى ع ل الامر فان حصل ليس لم يجر حذفه ونحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله) فهذه
المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة لان المقصود من الاضافة
اللافتية التي هي هذه الخمس منها التخفيف أو رفع القبح وذلك حاصل في الصفة المشبهة
التي هي الاصل في ذلك فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بها كالجمد الشعر بحذف
الضمير أو الجار والمجرور لان الاصل الجمود شعره أو شعره من فلما اضيف حذف
الضمير والمجرور بالاضافة أو بالحرف فيحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فانه من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى
المضاف كإليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة فنحو الضارب الرجل المشابهة
لها من حيث ان المضاف في صورتين مضافة متسرونة بآل والمضاف اليه مقرون
بها واذا كانت أل في المضاف اليه التاني كانت كأنها في الأول لان المضاف والمضاف
اليه كائني الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل من منزلة الاسم المقرون بآل
والطال الوصف التاني والمجموع واحتاج المزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل
في المضاف اليه (قوله) وما عداها لا يجوز فيه ذلك على (الراجع) فيمتنع الضارب زيد
وأجازة القراء والضمير في الضارب بك والضارب في ونحوه ما منصوب المحل على

ولهذا لا تتجمع العلم باقيا على
علمية فلا يقال الغلامى ولا
زيدكم بل يجب حذف أل
من الغلام ويشترى زيد
الشيوع) الا في نحو الضارب
زيد) مما المضاف فيه وصف
مثنى والمضاف اليه م موله
(و) نحو (الضارب زيد)
مما المضاف فيه وصف
مجموع على حد المثنى
والمضاف اليه م موله (و)
نحو (الضارب الرجل)
مما المضاف اليه الوصف
بآل أيضا (و) نحو (الضارب
رأس الرجل) مما المضاف
اليه مضاف لما هي فيه (و)
ومررت (بالرجل الضارب
غلامه) مما المضاف اليه
مضاف لضمير عائد على ما هي
فيه فهذه المسائل الخمس
اغتفر فيها الجمع بين أل
والاضافة وما عداها
لا يجوز فيه ذلك على (الراجع)

المفعولية لا يجوز بالاضافة والتشوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطالب من المطولات (قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في الغني انها أخذت عشر أربعة منها علمت من هنا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع الضمير والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو وثقأ كلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكشوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كقوله هم قطعت بعض أصابعه وشروط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فين أعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف معها كغيره ومثل ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا ماضيا او المضاف اليه ما ذا الثالث ان يكون زمانا ماضيا والمضاف اليه فعل مبني ببناء أصليا والحادي عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم البتة في غلام من عندك وذو كر الرضى ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل أخيك ولا يكتسب فيقولان والجمع كقوله * فاحب الديار شغلن قلبي * ورادى الاشياء والنظائر يكتسب التثنية وهو سلب تعريف العلمية

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

(قوله المعتمد) أي عن أبي أو استندهم أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه فحينئذ يرجع في المرفوع بعده ما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما وهذا مختار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور بقضيه وقيل يرجع كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلا ما وجوباً أو جوازا راجحاً أو مرجوحاً فهو له عامله الفعل المحذوف أو أحدهما التباينة عن استقرار وفريه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني بدايين أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالس ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقامه قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الطرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع استقرار التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال بوجود النسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمه وكون زيد مبتدأ ما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله فال في المفعول لان الاعتماد عندهم ليس شرطاً قال ابن جماعة هذه

والامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة عشرة
ذكرها في الغني

باب

في ذكر الاسماء العاملة
عمل افعالها

عمل عمل فعله من الاسماء

سبعة) وزاد في الشذور

اسم المصدر والظرف

والجور المعتمد فعل

هذان سكون عشرة أحدهما

(اسم الفعل)

مصادره واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر
 من نيابته عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان وهذا ما صدق بالقول بأن مدلوله
 لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وفادته ما يفيد على الأول بواسطة وعلى الثاني
 بلا واسطة والمراد الأول لموافقة الاصح الآتي لئلا يحتاج على هذا القول وليس
 فضلة المقصود به اخراج الحرف في نحو يازيد وان يدا فأنم لأن الحرف لا دلالة
 له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد
 يخرج به ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من الحدث فقط وعلى هذا
 فيصدق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل)
 فصل خرج به المصدر في نحو ضرب يازيد والصفات في نحو أقام يدا فأنم وان نابت
 عن الفعل لأنها متأثرة بالعوامل (قوله والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل) فصح مثلاً
 اسم لفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشئ إذا العربي الفصح الخالص ربما يقول
 سمع أنه لم يخطر به اللفظ اسكت وربما لم يسمع أنه لا قبل مدلوله المصدر
 ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بنى اسم الفعل وأعرب المصدر
 وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان لأن الفعل يدل على الزمان بالصيغة
 واسم الفعل بالوضع وقيل أنه فعل حقيقة (قوله وأنه لا موضع له من الاعراب) أي
 والصحيح أنه لا موضع له وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم
 الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمبنى الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى
 مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب
 المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب
 لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له
 يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب
 في حكاية الأقوال أنه الاصح وشرح به في التصریح في باب الإضافة لكن كلامه
 في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على أنه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية
 واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل
 في الاستعمال لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية
 كالنواصب والجوازم وقد مر ماله تعاقب ما في بحث الكلام عند تمثيل الشارح
 بزید هيمان (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح أن فيها إحدى وأربعين لغة وفي
 شرح التسهيل للصف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرها وبعضهم
 يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والتنوين
 قراءة عيسى وقرأ ابن أبي حنيفة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ هيمان هيمات

وهو ما ناب عن الفعل وليس
 فضلة ولا متأثر بعامل
 ويدل على اسميته قبله
 بعض علامات الاسم
 كالتنوين والتعريف
 ومخالفة أو زانه أو زان
 الفعل والصحيح أن مدلوله
 لفظ الفعل وأنه لا موضع
 له من الاعراب وهو ثلاثة
 أنواع ما هو مجزئ الماضي
 (كهيمات) بتثليث التاء

فالمجروح خبر عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني ويكون ههنا اذ قال مصدر
 بني في قول أبي علي لفعله بضم كنه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم
 الفعل لا موضع له وقيل التقدير ههنا هو أي التصديق وقيل في كل منهما ما عير
 الاخراج لانه قد يضر في ههنا كقوله ههنا قد سفت أمية تراها * أي ههنا
 هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعندها باب انها اذا كررت كانت
 كبيت بيت ورده الفارسي بان التركيب غير معهود في اسم الفعل ويرد عليه حييل
 وألف ههنا عن ياء كاف حاجيت فيكون من الهبة وهو زجر باعداد كقوله
 * ههنا من مخزن هية * أي بعد بعده كقولهم جن حنونه فبني منه مصدر على
 فعول كالززال وأيضا فاعل باب حاجيت أكثر منه (قوله وشتان)
 بفتح الش وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرهما (قوله وأف) ذكرهما في أول
 التصريح بأربعين لغة ومحل كونه اسم فعل مالم تؤت بالتاء فتصب مصدر او ذلك
 قولهم في الدعاء أفقوتة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعوا وقد يرتفع فيكون أيضا
 دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد ينجي اللعين نحو كان الأمر على أفه أي حينه وأوانه
 (قوله وهو دون الأول) بل لم يشبهه ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان أف بمعنى
 أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحالي (قوله
 كقوله ههنا الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع
 بالجاز فاعل ههنا الأول والثاني تا كيد لم يؤت به لانه نادف لا تازع في العام ابن
 خلا فالأبي على أنه يمكن مال ابن عصفور في شرح الأبيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد
 لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد منقاد لذل قال ما أ كدت
 الجملة كلها جاز كززال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق ويروي وأهله
 واخل بكسر الخاء أي صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في ويجوز
 أن يكون حالا من الهاء في نحو له وجملة نحو له في موضع رفع على أنها سفة لخل من
 حاولت الشيء اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيد الزمخشري
 بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والهمة والسمة فلا يستعمل
 في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكيم (قوله شتان هذا والعناق
 الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة
 بقوله العناق الخ والدوم شجر المقبل (قوله وقد تراد ما الخ) عبارة المصنف في شرح
 الشذور ولان زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نومي على كورها * ونوم جبان أخي جابر

ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمر ووجوزه غيره محتملا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهن

بمعنى الأصم نحو (صه)

ودونيكه وعليكه وهو

الغالب (و) ماهو بمعنى

المضارع نحو (و) وأوه وأف

وهو دون الأول فههنا

(بمعنى دون) كقوله

فههنا ههنا العقيق ومن به

وههنا نخل بالعقيق نواضله

وشتان بمعنى اقرب كقوله

وشتان هذا والعناق والنوم

والشرب البار في ظل الدوم

وقد تراد ما قبل فاعل شتان

كقوله * لشتان ما بين الزيد بن

في الزند * وصه بمعنى اسكت

ودونيكه بمعنى خذوه وعليكه

بمعنى الزم نحو عليكم

أنفسكم (و) وأبمعنى

(أعجب) كقوله

لشتان ما بين اليزيديين في الندي. وأما قول بعض المحدثين

جازيوني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمحلال ماموصلة بين وذلك على قول الكوفيين ان الماموصلة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان بقوله شتان ما نوى لان نوى فاعل شتان والمعنى افترق نوى على كور الابل ونوم الشخص المذكور وما ما في قوله لشتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين لا تقع على المتعدد بل ماموصلة وهي الفاعل وبين صلته ما قبله واللام في قوله لشتان مؤطبة للقسم وثقة البيت * ين يدسليم والاغر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزندون الآخر واعلم ان شته الاصحى ان شتان سمع فيه الكسرة فهو ثمانية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولا ملو كن جمعاً لجازا ن يجمعى الفاعل على أكثر من اثنين يعطف أو دونه ولم يجوز حذو لجار شتان ما بين زيد وعمرو ولم لاخبار بالمتى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويردشتم ته اللغات العليا فتح التون قال الرضى ينبغي أن لا يجوز الا ما قاله الاصحى لا ما قاله بل لان ما ما زائدة فبين هي الفاعل وفاعل شتان لا بد ان يكون متعدداً وبين ليست كذلك واما أن تسكون موصولة وهي الفاعل فليس هنالك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساويين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد غابة والغرض في قوله لشتان ما بين اليزيديين في الندي ان اليزيديين افترقا في صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الآن يكون شتان بمعنى بعد ذلك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما في غابة الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد استمر كافى صفة الكرم فتأمل (قوله وبأبي الخ) صدر بيت لراجزيم عجزه * كأنما ذير عليه الزرنب * فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور وخبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ وخبر وقوله بكسر الكاف مبتدأ والاشنب صفة من الشنب بفتح السين وهو وحدة الاسنان وخبره كأنما ذير من ذررت الحب والزرنب ضرب من الثب طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح السكا فرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والسكا حرف تعليل وأن مصدرية أى أعجب لعدم فلاح السكا فرون هذا قول الخليل وسيدي بنوقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * وواها السلى غمراها وواها * (قوله وآف بمعنى انضج) أى بالشرط المتقدم (قوله ما صيغ من فعل الخ) أى منصرف تصرفاً كاملاً لا يفرج بالثاني نحو دحرج لانه باعجى

وابأى أنت وفوك الاشنب
كأنما ذير عليه الزرنب
أوزنجيل وهو عندي الحبيب
ومثله وى وواها وآف بمعنى
أنوجع وآف بمعنى
أنضج وهذه الأنواع كلها
سماعية وأما ما بين من اسم
الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي
تام على وزن فعال كترال
وشد صوغه من الر باعى
كقصر فار بمعنى قزقز قد
يؤخذ مما قلنا أن اسم
الفعل نيران من تعجل وهو
ما وضع من أول الاسماء
للفعل كشتان

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبنس لانهم اجمادان ونحو يذرو يدع لانهما
 ناقصا التصرف (قوله ومثني) هو وامنه قول من ظرف للكان نحو ذنوبك زيد بمعنى
 خذوه مكنانك بمعنى اثبت اومن جار ومجرور كمثل والغالب في المجرور في القسمين
 ان يكون ضمير الخطاب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى اولي وقد
 يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسني فعليه يا صوم وقد يكون ظاهرا حكى
 الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان
 يحذف احدكم الارنب والثاني نظير * فلا تحب احبا الجهل واياك واياه *
 والثالث نظير فايا وايا الشواب كذا في حواشي الخلاصة للصف واستفيد منه ان
 على فيما حكاه الاخفش مخففة لامشدة خلافا للدماميني حيث فهم ان على بتثني
 الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لا بدال الظاهر من ضمير
 الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم ان كلامهم في
 تقسيم اسم الفعل لم يتجمل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور
 وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويفضى ان اسم الفعل انما هو
 الجار فقط وذلك لانهم اختاروا في الكاف المتصلة بعلبك واخوته فقال ابن بابشاذ
 حرف خطاب وقال الجمهور ضمير الخطاب ثم اختاروا في موضعها من الاعراب فقال
 الكسائي نصب على المفعول والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم انت
 نفسك وانظر ما تناسب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم انفسكم وقد يقال
 ان على تنعدي لاثنين وفي حواشي الاشعري للشهاب القاسمي او نصب عند
 الكسائي على المفعولية ويرده قولك تعليق زيد اجمعي خذو خذنا تنعدي لواحد
 وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول
 الشهاب في حواشي الاشعري ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى ان
 نداء ضمير عن ضمير انما جاء في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا
 وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كتوله * ان لا يحاورنا الا لدار *
 الا ان يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء ان ضمائر الرفع لا تنسب ترفيها
 فلجور وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها
 اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر والمعنى الزامك
 واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى
 الزامك فلا كفا موضع خفض ورفع وانظره نذامع ماصر جوابه وسياقي في كلام
 الشارح ان اسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان
 غير الماضي يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أي غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضعه غيره ثم
 نقل اليه كمالك واليك ثم انه
 يعمل عمل مسماه

بذلك في التسهيل إذ قد يكون مسماء متعدداً ويكون مفعولاً لا مفعولاً أمين فانه لازم ومسماء استحب وهو متعد وهذا انما يبصار اليه اذا تعذر الجريان على الاسل ولهذا اعترض في شرح الشذو على من فسر به با كفف بان كفف متعد ومه لازم فالاولى أن يفسر بان كفف ولم يجعله من غير الغالب لان مكان الجري على الغالب هنا بخلاف أمين (قوله ويرفع الفاعل) أي مطلقاً (قوله ويعدي إلى المفعول بواسطة) ان كان مسماء متعدداً وغيرها ان كان مسماء متعدداً غيرها (قوله يلزم البناء مطلقاً) أي سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع والفعل منه مبني وهو الأمر والمضارع منه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتعدي من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا إليه أول الباب (قوله ولا يتخذف) وانما ذارد على ابن مالك حيث جوز في قوله

* أيها المأخوذ لوى دونك * أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك المفقوطة (قوله ولا يبرز ضميره) بشكل على بعض الأقوال السابقة في الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الأمور التي يخاف فيها اسم الفعل مسماء وفيه نظر قال في شرح المتعة عنه قد قولها ولا يضاف مانعه كما ان مسماء وهو الفعل كذلك ولذا اقلوا في لزوم بدور و يبرز بدا الجرائم ما مصدران والفتحة فيهما مفتحة أعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول بأن مسماء المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما يخاف فيه مسماء فلا يتأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجزي بيت لعمر وبن اللمنا به صدر * وقول كمال جشأت وجاشت * والضميران في جشأت وجاشت لنفسه ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله وانكسبه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب

الكلام على أعمال المصدر *

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فلا نفاق من إضافة الدال إلى المدلول

(نحو) قوله * مكانك نعمدى أو تستريحى * فكانت بمعنى أثبتى وتعمدى مجزوم بفعل شرط ثم محذوف تقديره فان تثبتى نعمدى (و) لكنه لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا نقول نزال فتحذف بال نصب على الأرجح * (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل على فعله الذى اشتق منه ويرفع الفاعل ويعدي إلى المفعول بواسطة وغيرها وقد تعدي إلى متعولين فأكثر وقد مر أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند استاده إلى نائب الفاعل وفي تمثله للمصدر بقوله (كضربوا كرام) إشارة إلى أن المصدر المزمع يعمل المجرد لكن فعل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودى واليه أشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدر بقوله زمان ماض أو مستقبل كجيت من ضرب بلز بد الأمين أو غير أى من أن ضربته

مطلقاً والتعدي من العوامل وأن منه ما ينون لزوماً ونحو واهاو ويها وجوازا كصه ومه وذلك للتسكير وانه لا يؤكده بالون ولا يتخذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سأتى (ولا يتأخر عن مفعوله) أقصو درجته عن مسماء بسبب كونه فرعه في العمل خلافاً للكسافى (و) تسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لاجتماع فيه لانه (متأول) على أنه مصدر منصوب بانتمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكاؤه قال كتب الله ذلك عليكم كتاباً وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف (و) يجوز في الفعل المضارع في جواب الطلب منه أي من اسم الفعل كما يجوز في جواب الطلب من الفعل

ثم الحدث اما قائم هنا على كثر زيد فرحا أو صاد عنه حقيقة كقصد نودا أو مجازا
 كترض مرضا أو واقع على مفعول كصدر مالم يسم فاعله كره ووجنون وقوله الجاري
 على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل
 منه تأكيده وبيان النوع أو عدد مثل جلست جلوسا و جلست و جلست فقل
 القادر بقوله العالمية مثل ويلا وويحاله مما يشق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
 الاخباران مفعولا مطلقا كذا في الجامعي ويحمل أن المراد بالجريان على الفعل
 الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجاري الخ
 مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد دلالة على الحدث
 ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث
 ويتعدى الى مفعولين كعجبت من ذلك زيدا قائما وقوله فاكتر كعجبت من
 اعلا ملئ زيدا عمرا فاعلا (قوله فقط) قيد لخلول الفعل وما محل المصدر والمقصود
 بالقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان حال لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر
 بل ما وليس الغرض ان لا يتصل مع الفعل الا اذا كان الزمان حال لا يتصل معه
 مطلقا غاية الامر ان أم الحروف المصدرية بحيث أمكن حلولها لا يعدل الى
 غيرها وهي اذا كان الزمان حال لا غير ممكنة الحلول لما قامت له فعدل الى ما لا نه
 لا تنافيه ولا غيره ومثله التاويل بما عجزت عن من ذكرها من النجاة (قوله كما
 في نحو ضرب زيدا) أي من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي
 من المصدر المؤكد لعماله (قوله خلا فلا ين مالكا في الاول) فانه ذهب الى جواز
 اعماله وصحح المصنف في شرح التفسير المنع وعمله بأن المصدر هنا انما يحل محل
 الفعل وحده بدون ان وما يزيد في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
 المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال
 في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز أن يتعلق به وهما ما هما
 في التعلقي بكل غادر راجع الآن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثاني في قام
 قام لم يأت للاستناد انتهى لكنه في شرح بان سعاد قال ان المصدر انما يتدر بأن
 أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف تخول يد معرفة بالخود ككاهن في
 الطب قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول
 الصريح قال لان الظرف يكفيه راحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي في حواشي
 ابن الناطم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان
 المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لا تنفاه المانع من تقديمه
 وهو تقديم ما في حين الحرف المصدرى عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أمس ومن أن تضربه
 غدا (أو) مع (ما) أخيرا
 والزمان حال فقط كعجبت
 من ضرب زيدا الآن أي
 مما تضربه الآن فان لم يحل
 محله ذلك امتنع عمله كما في
 نحو ضرب زيدا وضربت
 ضربا زيدا فلا يصح نصبك
 زيدا بضربه لان فلا ين مالكا
 في الاول ولها هذا جعل الثاني
 في نحو فاذا له صوت صوت
 حماره منصوب بفعل محذوف
 لا بالمصدر لاسي الثاني
 عدوى وهو المشار اليه بقوله
 (ولم يكن) المصدر (مضغرا)
 فلا يقال أعجبتني ضربك
 زيدا

المشي عمن وهو المحسن
فبج عدم حروف الفعل
واهد اليه حمل محذوفا كما
سيأتي (ولا محذودا) بالهاء
فلا يقال أعجبتني ضرب بك
زيد لان صيغة الوحدة
ليست الصيغة التي اشتق
منها الفعل فان ورد حكم
بشذوذه (ولا منعوتاقبل)
تمام (عمله) فلا يقال عرفت
سوقا للفيف الابل لانه مع
معه وله كموصول مع صاته
فلا يفصل بينهما فان نعت
بعدد جاز نحو ان هجرنا
اياي المفرط لهلاك ونوقال
ولا متبوعا لكان أولى فان
حكم سائر التوابيع حكم
النعت (ولا محذوفا) لعدم
وجود حروف الفعل (ولا
مقصولا من المفعول) أى
من مفعوله بأجنبي لان
مفعوله بمنزلة الصلة من
الموصول فلا يفصل بينهما
(ولا متأخر عنه) أى عن
مفعوله ولو ظرفا فلا يقال
أعجبتني يدا ضرب بك لما مر
من أن مفعوله بمنزلة الصلة
وهي لا تتقدم على الموصول
قال التنفازاني والحق حواز
تقديم مفعول المصدر اذا

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المعنى انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي
الارض يعلم سركم وجه ركنكم تعلق في السموات وفي الارض سركم وجه ركنكم
لان المصدر ليس مما يتحذف لان والفعل وغفل الدما ينبي عن مراده فقال المصدر
اذا لم يتحذف لا روافد الفعل فالحذف لا يجوز ان يظن أن المراد في التأويل
بجده من ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا تأمل (قوله بعد شهم عن الفعل
بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما يعمل لانه أصل الفعل
لا لما شهم منه لانه لا يناسب أن يعلل بان صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها
الفعل (قوله ولا يصغرا) أى خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقم * وما هو عنها بالحديث المترجم
فان قوله عما يتعلق به والعائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والمجرور
(قوله ولا مفصولا من مفعوله الخ) ليس اذ ارد على الرخشمى ان يوم تبلى السرى
مفعول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو انما ارد قاله في المعنى ويؤخذ من ذلك
انه لا يعمل مفعولا ولو كان المفعول ظرفا يؤخذ من اعتراضه على الرخشمى
ادخل اياها بالصيا من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم اياما ما بان فيه الفصل بمفعول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو
الفصل جارا ومجرورا فار قبل اهل الرخشمى بشدركا كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب فلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل مفعوله (قوله
لان مفعوله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المفعول ليس صلة حقيقة
وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان واما الفعل فهو صلة لموصول حرفي
(قوله قال التنفازاني والحق جواز تقديم مفعول المصدر الخ) حاصل ما اشار اليه
التنفازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى ناويله بان واما والفعل
لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لتتميز به من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وقال الرضى بجواز تقديم المفعول اذا كان ظرفا
واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشي لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا ولا
يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدرى عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك
اذا كان مقدرا ويؤيده ان لامع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخفى لو من الدلالة على
الزمان الى غير ذلك مما اترق فيه المصدر المؤول والصريح عبارة الشارح قوهم
ان التنفازاني يقتضيه تقديم مفعول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى
والفعل ولا يمنع هذه الحلة تقديم الصلة على الموصول تأمل وفي حواشي ابن

كان ظفاله مما يكفيه راحة الفعل ونظاما اقتصاره على ما ذكرنا لا يشترط في عمله أن يكون جماعة
بمعنى ال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لسكون أصل الفعل

بجاء في مباحث حذف المسند اليه لأن أن تقول هذا الكلام أي قوله راحة الفعل
بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من
وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما يعمل
لمشابهة الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال
(قوله لمختم اعمال المثني والجمع) هو قياس اشترط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا
وان علل التبع غير عام في كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء
(قوله فان ظفرا بشي من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع في قوله
فخر به فما زادت تجاربهم * ابا دامة الا الحزم والنفعا
الفتح الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما انشيف للفاعل مع
ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائي) مثال لما انشيف للفاعل مع حذف المفعول
(قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحي البيت من استطاع اليه سبيلا) قال
في التصریح ولما منع أن يجيب بان الحديث يحتتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد
فيه انتهى وهو ميل الكلام إلى حيار حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال
بالاحاديث الشرعية بقصة على الاحكام النجوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد رد عليه
بار الاسل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي الى ذلك بقوله
قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب بطرق منه الى
عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهذا مخالف للاجماع والمسئلة
ببساطة في شروح المغنى وانما استبدل بالحديث لا بالآية لان من في الآية آيات
فاعل المصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرباط محذوف أي منهم
وما شرطية والجواب محذوف أي فليحجج وذلك لئلا يلزم أن يجيب على الناس أن يحجج
لمستطيع منهم كما فاه في المغنى وغيره قال التاج النسبي في بعض مجاميعه وهو مخدوع
وأى مانع من ذلك ويكون في الحجج شيان فرض كفاية على كل الناس أن يحجج
مستطيعهم فان لم يحجج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا
أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
ولارافعي بحث ان الحج لا يتعين وانه يغني عنه العمرة وفي هذا تقرير رده عليه
وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هناما باحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض
كفاية وفرض عين فبظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير
المستطيع فلو تجتمع غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ولا تقول
انه حج عن الغير لان الحج لا ينافيه فيه عن مستطيع وبقى على المستطيع فرض
العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب

بجاء في مباحث حذف المسند اليه لأن أن تقول هذا الكلام أي قوله راحة الفعل
بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من
وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما يعمل
لمشابهة الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال
(قوله لمختم اعمال المثني والجمع) هو قياس اشترط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا
وان علل التبع غير عام في كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء
(قوله فان ظفرا بشي من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع في قوله
فخر به فما زادت تجاربهم * ابا دامة الا الحزم والنفعا
الفتح الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما انشيف للفاعل مع
ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائي) مثال لما انشيف للفاعل مع حذف المفعول
(قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحي البيت من استطاع اليه سبيلا) قال
في التصریح ولما منع أن يجيب بان الحديث يحتتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد
فيه انتهى وهو ميل الكلام إلى حيار حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال
بالاحاديث الشرعية بقصة على الاحكام النجوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد رد عليه
بار الاسل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي الى ذلك بقوله
قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب بطرق منه الى
عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهذا مخالف للاجماع والمسئلة
ببساطة في شروح المغنى وانما استبدل بالحديث لا بالآية لان من في الآية آيات
فاعل المصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرباط محذوف أي منهم
وما شرطية والجواب محذوف أي فليحجج وذلك لئلا يلزم أن يجيب على الناس أن يحجج
لمستطيع منهم كما فاه في المغنى وغيره قال التاج النسبي في بعض مجاميعه وهو مخدوع
وأى مانع من ذلك ويكون في الحجج شيان فرض كفاية على كل الناس أن يحجج
مستطيعهم فان لم يحجج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا
أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
ولارافعي بحث ان الحج لا يتعين وانه يغني عنه العمرة وفي هذا تقرير رده عليه
وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هناما باحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض
كفاية وفرض عين فبظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير
المستطيع فلو تجتمع غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ولا تقول
انه حج عن الغير لان الحج لا ينافيه فيه عن مستطيع وبقى على المستطيع فرض
العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب

فيعمل مل فيما بعده الرفع
والنصب نحو عجبت من
ضرب يوم الجمعة زيد عمرا
(و) اعماله حال كونه
(منونا) أى مجردا من أل
والإضافة (أفيس) من
اعماله مضافا بال لأنه يشبه
الفعل لكونه مذكرا (نحو)
أوأطعم في يوم ذى مسغبة
يتبعا) أى أن يطعم يتبعا
(و) اعماله مقرونا (بال)
شاذ) لبعده عن مشابهة
الفعل باقتراءه بال (نحو)
قوله

(عجبت من الرزق المسبى الهه)
ينصب المسبى ورفع الهه
بال رزق الذى هو مصدر
وعورض بأن الانسافة
كالتعريف بال فلا بعده معها
المصدر عن الفعل وأجيب
بأنها متأخرة عنه فهو قبلها
واقع موقع الفعل بخلاف
المقرون بال (نقمة) يجوز
في تابع الفاعل الجبرور
بالمصدر كعجبت من ضرب
زيد انظر كيف الجر حلا
على اللفظ والرفع حلا على
المحل وفي تابع المفعول
كأعجبتنى أكل اللحم والخبز
الجر أيضا على اللفظ
والنصب على المحل ان قدر
المصدر بأن وفعل الفاعل

استقام ما في ذمتهم من فرض العين فإذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول
من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خذوه من حج المستطيع لا محوم
حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أربح لان حاصله ان الله على الناس أن يكون
البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي أن يحدد الجواب
هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل
فيما بعده الخ) أى فتكون حيث تدبر كالنون في انه يرفع وينصب وبه ذابتم للمصدر
المضاف خمسة أحوال وهذا ككـ في مصدر الفعل المتعدي بواحد فان كان
مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان إضافة الى فاعله وإضافة الى طرف متع فيه
كأعجبتنى قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد أو متعدي لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه
كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا المشبه
الفعل فالأظهر أن يقال لان القنة كبر أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن
اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من أن قرئ
قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غير واجب اعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل
كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب وإذا اقتصر
على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ماذ كرت انتهى وقال المصنف فى
حواشى الاقنية اعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما
ذوال فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول تلخص ان عمل المصدر فى الفاعل
ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) مصدر بيت هجره * ولترك بعض
الصالحين فقيرا * (قوله فى توابع الفاعل) طاهر هذا جوارى الرفع على المحل فى جميع
التوابع وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله)
الجر حلا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيدته فى التسهيل بما ذكر
لم يمنع مانع قال الدمامي سنى كفى أعجب سنى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدى
الى العطف على الضمير المحذوف وبدون إعادة الخافض وهو ممنوع كى يستعرفه
فى باب التثنية (قوله والرفع حلا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن
أولئك عليهم لعنة الملائكة والناس أجمعون وحل عليه بعضهم قوله فى الحديث
أمر يقتل الأبر وذر الطفتين وأنشد سيبويه

بالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على نعمان من جاز

(قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذكرا الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان
وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع
نائب الفاعل ويقتدر بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه

جمهور البصريين ومشي عليه في التسهيل ومنه بعضهم لما فيه من الالباس لانه
يقادرون من صبغة المصدر انهم المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله
ملازم للبناء للفعول كز كم فيجوز ان يجنب ز كام فزيد ولا من الاتيان بحرف مصدرى
موصول بفعل مبنى للفعول نحو يجنبني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله
تعالى فاصدع بما أمر مصدرية وسط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحل
في جواز الاتباع على المحل هذا خلافا وحكاية في اسم الفاعل فاهم الاتفاق عليه هنا
وليس كذلك فانما يجوز من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أشهر عاملا
كافي الباب الرابع من معنى اللبيب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(قوله ولومتنى أو مجموعا) كقول عنقرة * والناذر ين اذالم انهم مادمي * فقدمي
منهوب بالناذر ين وهو ما تنبئ ناذر بالذال المجبة وقوله تعالى والذاكرين الله
كثيرا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص
بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم تطرق الخلل الى صبغة مفردة
من حيث ذاتها بالخاق علامتى التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل
تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتام
(قوله لمن قام به) أى لذات مقام بها الفعل ولوقال لما قام به الفعل لكان أولى لان
ما جهل أمره مذ كمر بلا فظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل
(قوله على معنى الحدوث) أى الوجود بعد ان لم يكن يعنى انه وضع لذات حصل لها
الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضارب بمعناه شئ ثبت له
الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث
كافي الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوى وهذا يخاف
ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق هلى أكثر من ثبوت
الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لا اختلاف علماء النحو والمعاني
فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر
على الوضع فليتام وقوله ما شئت من مصدر فعل شامل للحدوث وغيره وقوله من
قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما شئت
من قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

(و) الثالث منها (اسم
الفاعل) ولومتنى أو مجموعا
وهو ما شئت من مصدر
فعل لمن قام به على معنى
الحدوث

والثابت ودلائله على المصدر
واحتماله أحد الزمانين
ودخول لام الابتداء عليه
وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله
(كضارب ومكرم) إشارة
إلى أنه يصاغ من الثلاثي
على زنة فاعل ومن غيره على
زنة المضارع بإبدال حرف
المضارع ميما وكسرا قبل
آخره ثم إنه ان صغرا أو وصف
لم يعمل لمبايعة الفعل
حينئذ إذا تصغير الوصف
من خصائص الأسماء فإن
لم يصغروا لم يوصف (فان كان)
مقرونا (بال) كالضارب
(عمل) عمل فعله (مطلقا)
أي ماضيا وحالا ومستقبلا
معتمدا أو غير معتمد لوقوعه
حينئذ موقع الفعل اذحق
الاصلة أن تكون فعلا كخاء
الضارب زيد أمس أو الآن
أو غدا (أو) كان (مجردا)
منها (فيسر طين) لا بد منها
لصحة عمله في المنصوب (كونه
حالا أو استقبالا) لتحقى
مشايمة للمضارع (واعتمادا)
ولو تقدير (على نبي) نحو
ماضرب زيد عرا الآن
أو غدا (أو) على (استفهام)
نحو اضرب زيد بكر الآن

خرج بمقابلته (قوله ويعمل عمل فعله) إلا أن اسم الفاعل نحو زاضافته لمعموله
ولا يجوز ذلك في الفعل وإن الفعل لا تدخل اللام على معمله المؤخر وهذا
يجوز فيه ذلك نحو ومار بك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل إذا كان خبرا عن متنى
لا يعمل في مقدمته تقول هذا ضارب زيد وتاركة ولا يجوز هذا زيد ضارب وتاركة
لأن الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضاربين عرا وتاركة وجاءني
رجلان ضارب عرا وتاركة (قوله ثم إنه ان صغرا أو وصف لم يعمل) قال المصنف
في حواشي الألفية فاقالت فيما بالكم تتعنون افعال المصغر وقد حكى أطنى
مرتخلا وسوير افر سخاقت ما أحسن قول أبي الطيب

وشر ما قصته راحتي قصص * شهب البراة سوءا وفيه والرحم
يعنى أن الظرف وعديله يستوى العامل القوي والضعيف في العمل فهم ما قلن في
عمل المصغر في غيرهما فان قلت فكيف أيضا منعوا افعال الموصوف وقد أجاز
الكسائي أناز يداضرب أى تدارب وقال الشاعر

إذا فاق خطباء فرخين رجعت * ذكرت سلمى في الخلط المزابل
قلت الأول من كلامه مبنى عن مذهبه فلا يتجوز به وأوله ان مالك على أن يأخذ برئاء
وليس بشئ لأن اليا لا يتخذ موصوفا الاشياء مسموعا لأنهم لم يتمكنوا من
الصفات والثاني قالوا بتقدير قدت فرخين وقالوا أيضا لأجل مخالفتهم الاخفش
أذا رجعت فينبغي التقدير إذا رجعت فاق خطباء قدت فرخين رجعت فيفصل في
التقدير بين الجملة المنصورة والمصورة بجملة أجنبية وأخف الأمرين ارتكاب
الابتداء في فاق دأما عمله فلا لأنه ليس أهلا له لعدم من علامة التأنيث مع
أنه أثبت بدليل خطباء ولا يكون الخبر قدت فرخين لأنه يزيل ارتباط رجعت بـ
رجعت الخبر وذلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبدية لأن فاق وما هو على طريق
الاستثناء وفي التصريح ان الكسائي حالف في الشرطين وظاهر كلامه ان
اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائي يحجز أعماله بملقا
وكلام بعضهم يقتضى خلافه لأنه قال أجاز الكسائي أناز يداضرب أى ضارب
دون أناضرب أى ضارب زيد فاقوله دون كذا يقتضى أنه لا يجوز أعماله الا اذا وصف
بعد العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافى بعض أصحاب الكسائي في الموصوف
قبل العمل لأن ضعفه يحصل بعدوا لاقبلها (قوله لا بد منها لصحة عمله في المنصوب)
أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما
والأول صرح به غيره واه رفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضرا بلا خلاف

كما قال ابن عصفور يمكن رد بان ابن خروف وشيخه ابن طاهر من معاصمه في المظهر
وطاهرهما على طاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جني والشلوبين وأكثر
المتأخرين انه لا يرفعهُ وأما الثاني ففي المغني ان الإظهار الجمهو ومنعوا قائم
الزيدان لغوات شرط الاكتفاء بالرفع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام
لأن لغوات شرط وهو الاعتماد وعلى ذلك يامرين ثالثهما ان الاشتراط لا يعتمد
وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال اعتمادا هو لا عمل في المنصوب لا المطلق
العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبو أمس وانهم لم يثبت شرط الوصف نحو
قائم لزيد ان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه القليل فيما
يأتي بقوله نعم على مختلف ألوانه وانما عمل لرفع قد بر (قوله ومختلف ألوانه) أي
صنف أشار الى أن الاعتماد على المقدركا اعتماد على الملقوط به لكنه جعل الاعتماد
في الآية على الخبر عنه لمقتضى انه في التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر
وكلاهما صحيح والنظري الأرجح منه - ما لان الوصف المحذوف في الاصل مخبر
عنه وبحسب الظاهر لمخبر عنه اعتمادا هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو
يا طالعاجلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه
كلام الافية لان حرف النداء يعده من الفعل لكنه ليس في الافية ادعاء ان النداء
مستوعب ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك سادق ان المستوعب الاعتماد
على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافته الى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر
لحي أنا كائن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما
الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيحذف ما يليه لا غيره وما عداه أمره - بكل
اذ يضاف اليه مرتين ولا يصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السب في نصبه لانه
اكتسب بالاضافة الى لا أول شها بحسب الاف واللام من حيث التعريف لان
الاضافة محذوفة بالمتون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناطم المصحح ان نصب اسم
الفاعل بمعنى الضي اغير المفعول الأول هو اقتصاء اسم الفاعل اياه ولا بد من عمله
فيه قياسا على غيره من المقضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجرف وجب النصب - كان
الضرورة انتهى ونقص بقوله هذا ضرب اليوم زيد أمس فاعلم لا يجوزونه وقيل
العامل في غير الأول محذوف واعترض أنه غير ماض في هذا المكان زيد انما نطقا
لانا ان لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قدرناه فإنا نصبه
وأجيب بارجحه أحسنها انما يمنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين
(قوله ولك في تابع المجزور والحق) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز زجره لان شرط
الاتباع على الموضع أن يكون يحق الاسالة والاصل في الوصف المستوي لشرط

ومختلف ألوانه أي صنف
(أو) على (موصوف) نحو
مرت رجل نارب عمرا
الآن أو غدا ومنه بالماله
جبل أي بار جلا أو على ذي
حال كجاء زيد كجاء
الآن أو غدا - ثم ان وجود
هذين الشرطين لا يوجب
عمله بل تجوز اضافته الى
مفعوله وقد قرئ بالوجهين
ان الله بالغ أمره - هل هن
كشفت فخره فان اقتصى
منه ولا آخره من نصبه نحو
أنت كأمي فالتنوين بالآن
أو غدا ولك في تابع المفعول
المجزور باسم الفاعل كيتننى
جاء وما من شخص

العمل أعماله لا اضافته لاحاقه بالفعل وأجازوه البغداديون تسمية قوله
 فظل طهارة اللحم ما بين منفع * ضعيف سواء أو قد ير مجمل
 وأجيب بأن الأصل أو طابع قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله
 الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا أن منع مانع نحوواضارب الرجل وزيد كما علم من
 باب الانساق وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر
 في التواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو ربح رجل وأخيه وأى فتى هجاء أنت وجارها
 واحتج لهم بأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه وإنما
 جاز ما أورده المحقق لأن اضافة في تقدير الانفصال إذا التقدير ربح رجل وأخيه
 ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط
 في العطف على المحل وجود المحرر الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أى متون
 وقوله أو فعل إما ماض أو مضارع أو ماض أو مضارع أو مضارع أو مضارع أو مضارع
 ولأن حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز انصب بأشعار ما ذكر
 جواز انصب بالعطف على تابع الوصف المحرر وإذا لم يكن عاملا وان كان كلام
 الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ما وقع واقعا الآن) قيل وإنما يفعل
 ذلك في الماضي المنعرب كأنك تحضره للعطاط وتصوره فيعجب منه وقبل
 معنى حكاية الحال أن تقدير نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت
 تملظ به إذ ذلك كما في قولهم دعنا من تمرنا وردنا المقصود بحكاية الحال حكاية
 المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبر بنولهب الخ) لا يخفى
 أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقدم مران الشرحين انما هما العمل في
 المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد أو العمل المصنف في هذا
 الكتاب يرى أن الاعتماد بشرط العمل مطلقا وإن حقق في المعنى خلافه فكان
 ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبع على ما قاله في المعنى وأعلم أن
 محل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع انما يسمو بالخبر إذا اعتمد
 على ما في المعنى فالبيت من مشكلات باب المبدأ والخبر من مشكلات باب الفاعل
 (قوله ولو لم يثنى أو جموعا) سواء كان جمع تعجب أو تكسیر وهو في التثنية وجمع
 التعجب أقل إسلامة منظم الواحد فلما جازاة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للبالغة
 والتكثير) هما تغايران فالبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال
 الشاطبي في شرح الانشبه هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام
 أحدها هذا الذي ذكر والثاني أن تأتي للبالغة في الصفة لا في كثره الفعل

من كلامه أن اسم
 الفاعل إذا كان بمعنى
 الماضي أو لم يعتمد لم يعمل
 وقد خاف في الأول التكاثر
 فأجاز عمله مجتزا بقوله
 تعالى وكنهم (باسط
 ذراعيه) فباسط بمعنى
 الماضي وقد عمل في ذراعيه
 النصب ولا حجة فيه لأنه
 (على) ارادة (حكاية الحال)
 الماضية بان يفرض ما وقع
 واقعا الآن فيعبر عنه
 بالمضارع بدليل أن الواو في
 وكنهم للحال ولهذا قال
 وقلمهم ولم يقل وقلمناهم
 وخاف في الثاني الاخفش
 فأجاز عمله (و) احتج بقوله
 (خبر بنولهب) فلا تملكها غيا
 مقالة لابي اذا اظهر مرث
 ولا حجة فيه لجواز عمله
 (على التقديم والتأخير)
 يجعل الوصف خيرا مقدما
 ولما كان هذا الحمل يلزم
 منه الاخبار بالمفرد عن
 الجمع قال (وتقدير خبر
 كظهير) في والملائكة بعد
 ذلك ظهير وفعل على زنة
 المصدر كالصهيل والتعيق
 والمصدر يخبر به عن المفرد
 والمثنى والمجموع فاعطى

كذلك وان كان اذا ادخلها معنى النسب نحو قول فان معناه المبالغة في القول
وتكثيره لا هي بمعنى الفعل بل على معنى ذى كذا كانه يقول ذوقول أو على الباء
كانه يقول قولى في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلامى كذا نص وطامث وله ذلك
لا تدخلها الياء للثبوت فاذن لا تعمل عمل الفعل أصلا لادخلها من معنى النسب
كما لا يعمل نحو تمار والشافى أن تاتي غير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كرم
وشرف فهو شريف وصديق فهو صديق وما أشبه ذلك مما هو جار على فاعله قياسا
في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلالة من فاعله (قوله
الثلاثى) قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل والعمل في فعال
أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاسم (قوله على جواز اعمالها)
أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون ال و زعم ابن طاهر وتلميذه ابن
خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال اقوتها بالمبالغة ولان السماع
ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لان دلالتها على المبالغة متعددة لها
من شبه الفعل وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حلال على
أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذى حوالت عنه ومن ثم رد قول كثير من
الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه الطاهر لغيره فان الطهور رخصة بدليل ماء
طهورا وهو محمول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا
كذلك لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا
فذكر ابن فارس انه مع محمد بن هارون يقول سمعت نعلما يقول الطهور الطاهر
في نفسه الطاهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الطهور وماؤه بعد قولهم أتوضأ بماء
الجروفيه وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وعن الثاني بأنه انما يتعدى لعل
وفعول في التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة
التكرار كصبر وصابر ولا يمكن الفرق في طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان
الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لا فادتها ما يفيد مكررا) هذا معنى على ان
الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر ان من قسم لهم
من يكثر السؤال سائل وسائلة وان المواب سائل وسائلة وقد ردها
فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى وحينئذ فهمى عن
فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الالفية اسم الفاعل دال على
الفعل كثيرا كان أو قليلا يقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثروا من وقع منه فعل ما
لكونه من جهة وقوعه لا لاشعاره بخصوص فاعله فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة
وشهوا لها ما لا دلالة عليها ففعل في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثى (الى) صبغة (فعال)
بتشديد العين كضراب (أو)
فعل (بفتح الفاء كضروب
(أو فعال) بكسر الميم
كضراب والتخويل الى
هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا
وافق جميع البصريين
سيبويه على جواز اعمالها
(أو فعيل) بكسر العين
وبعد ياء كمسيع (أو)
فعل (بكسر العين من غير ياء
كحذر والتخويل اليها
بقلة) ولهذا منع بعضهم
اعمالها وأما الكوفيون
فذهبوا الى العمل الخمس من نظرا
الى أنم لا تجارى الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد
شبهها عنه وقد روي للمنصوب
بعد ما عا لا ولا الهج جواز
اعمالها حلال على أصلها
وهو اسم الفاعل لا فادتها
ما يفيد مكررا ولورود
السماع به (نحو) محاكة

سيبويه

(أما العسل فأنشأ) بنصب العسل وأنه الخار بها أنكها وقولهم (٢١٨) إن الله غفور ذو نيب الغاصين وإن الله

تجميع دعاء من دعاء وقوله
أتأتى أنهم غرقون غربي
والشهور أن هذه الأمثلة
لا تتفاوت في المبالغة (و)
الخامس منها (اسم المفعول)
ولومته في أوجع وعاء وهو ما
اشتق من مصدر رجع لمن
وقع عليه ومنه له بقوله
(كفر وبمكرم) إشارة
إلى أنه يصاغ من الثلاثي على
زنة مفعول ومن غيره على
زنة المضارع جميع مضمومة
في أوله وفتح ما قبل آخره ولا
يصاغ من اللازم إلا هدا
يعتدي بحرف الجر إذا ليس
له مفعول كمرور به أو
بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى
حينئذ ولا يجمع كالنفع
بمخلاف المصوغ من المعتدي
(و يعمل عمل فعله) المبني
المفعول فيرفع نائب الفاعل
تقول زيد مضروب عبده كما
تقول ضرب عبده وما سواه
مما يتعلق بالرفع إن كان
منصوبا بالنظا أو محذورا
(وهما) أي المثال وأسم
المفعول (كسم الفاعل)
في جميع ما اشترط فيه لجهة
عمله حتى في عدم التصغير
والوصف ولك في اسم المفعول
خاصة اضافته إلى مرفوعه

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل تقبين أن كل واحد منها يدل من فاعل في المعنى
(قوله أما العسل فأنشأ) فيه دليل على جواز تقديم مفعولها (قوله أنه الخار
بأنكها) منخار بالخاء المهملة مبالغة في ناحرو البوائك جمع بأنكته وهي الهيئة
الحسنة من النوق (قوله وقوله أتأتى أنهم الخ) صدر بيت لبيد الخيل بحز
* بحاش الكرمين لهم فديد * والشاهد في نصب عرضي غرقون جمع
غرق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه
و بحاشي عنه وقوله بحاش جمع بحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدأ محذوف
أي هم بحاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والتقدير التصويت
وفي الكلام تشبيه بالبيع لولا القوم بالبحاش السكاكين في هذا الموضع واستعارة
على الخلاف في نحوه (قوله والمشهوران هذه الأمثلة الخ) ذكر الحار يرى
أن العرب بنوا لمن فعل مرة فعلا كقتلوا وضاربون كمر والفعل فعالا
كقتل وقتل وقتل ولمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولين اعتاد
الفعل فعلا كامرا أممذا كمر أو مينا أو معقاب إذا كان عادتها أن تفلد
الذكور أو الأناث أو نوبة كذا أو نوبة كذا ولين كان آلة للفعل وعدة له مفعلا وكتب
عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيو به فاعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك
مفعالا كلها بمعنى واحد نحو ضرب وضارب ومضرب

اسم المفعول

(قوله لمن وقع عليه) أي لذات ثامن حيث وقوع الفعل عليه فضررب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب وفي التعبير عن ماض في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما
عدا الحدود (قوله في جميع ما اشترط فيه لجهة عمله) أي النصب على ماض وكان
الاطهر أن يقول في أنهما إذا كانا بالعلاما مطلقا والافعال الشروط المتقدمة (قوله)
ولك في اسم المفعول خاصة يريدان هذه استثنى من تشبيه باسم الفاعل فانه خالفه في
هذا الحكم وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه لجهة فلا تقول هذا ضارب
أي به زيد لأنه إضافة الشيء إلى نفسه إذ كان مدلول ضارب هو الارب وكان الاصل
في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه لجهة لكن لما كان إذا
تعدى إلى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح إذا لا يمتد في غير المعتدي
الإضافة والمعتدي لا كثرط الب جمعناه للصوب فيكون معنى العلاج باقية فيه وشرط
اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويناسب في العلاج وان لم

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببها فلا يظهر له عمل في شيء الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه مجاز فيها والمراد انه انشرد يجوز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والافاهيم الفاعل يضاف الى مرفوعه يجوز يد كآب الاب فيمن نسب أبوه نتج واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافة لمرفوعه ان كان من قامر اتفاقا أو من متعددا لو احدث على خلاف أما اذا كان متعددا بالاكثرون واحد فاطلح قوا له لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حجة من صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة ان فاعل اذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يتمضمية تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة لم يعتبر وان تعريفه الدلالة على حدوث وان وقع للتحديد في ذلك ما فيه خفاء فهو وارد على الثبوت لا يصير وقوع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولذا رسالة حسنة في ذلك بحث فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله في شرح الالفية لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقام فان من جملة مقاصده لا يمنع ان يقال فيه محمود المقاصد

الصفة المشبهة

(قوله في أمور ستأتي) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفصيل ومن ثم لم يحز في مشيخوا ومعه لوجاء من الشيخ والعلم أن يعمل الرفع خلافا للفراسي لانهم ما لا يفرقان التأنيث واليسا جارين وأجابا الفارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبهة للجارى لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبهه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصل لا المشابهة كما يأتي (قوله ولهذا سميت بعمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فبعمله بطريق الاصل (قوله ولكونهم أخذوه من القاسم) أي اصاله أو عروضا كما في رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدى لواحد اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتغزيل أو النقل الى فعل ضم العين

والاصل مضروب عبده
فجاءت الاسناد ثم أضفت
وهو حجة في جاري مجرى الصفة
المشبهة (و) السادس منها
(الصفة المشبهة اسم الفاعل
المتعدى لواحد) في أمور
ستأتي ولهذا سميت بعمل
النصب وان كان الأصل
أن لا تعمل لمبايتم الفعل
بدلائم على الثبوت
ولمكونهم أخذوه من القاسم
(وهي الصفة المصوغة) من
فعل قامر (الغير تفصيل
لافادة) نسبة الحدث الى
موسوفها على جهة (الثبوت)
فإذا قلت زيد حسن فعناه
انبات الحسن به

(قوله واستقراره) استشكل بمماصر حبه أئمة المعاني من أنه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت وجميع بأن للاسمية دلالتين إظهارية على مجرد الثبوت وعلية على الاستمرار والمثلي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا اعتمادا لأن الأصل في كل ثابت استقراره (قوله ويدل على ذلك نحو بل الصفة على صيغ الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تبدل على الحوادث وفي التصريح بما يقتضي ان تبدل عليه لأنه لما قال في التوضيح في باب ائمة اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بجميع الصفات صفات مشبهة قال اذا قصد بها الحوادث انتهى وهو يدل على ان نحو بل الى فاعل عند قصد الحوادث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدل لا شيء ذكره وهذا المراد بتحويل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحوادث (قوله والاعتماد على واحد بمماصر) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطابق فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لأنه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لأنه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فيها مطابقة على الاصح من أن اللاحقة عليها معرفة ومالم تكن صلة لأن ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجارية) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزنجيري وابن الحاجب الى انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام أي على في الايضاح ورد ابن مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولقائل أن يقول ان ضامرا أو مطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على الفاعل اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معها) أي دائما بقوله بخلاف منصوبه أي اسم الفاعل فإنه قد يتقدم منصوبه في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيد اضارب الا اذا كانت فيه آل وقد جاء ما طاهره التقديم على ما فيه آل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قابل زيد او صرحت بضارب زيد فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا فيقول عمرا بضارب ومنع ذلك المسبوق هذا وقيد المفعول بالمنصوب لأنه محلى التمييز

ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحوادث كما في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به مدررك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما يمكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثبت وتميز عنه بأمرئها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أم الزمن الحاضر الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انما تكون غير مجارية للخارج في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبني من الثلاثي (كحسن وظريف و) مجارية له نحو (طاهر وضمير) واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا (و) منها انما (لا يتقدم معها معمولها) المنصوب عليها انما فرغ اسم الفاعل في الفعل بخلاف منصوبه ومن ثم صحت النصب في

أذا المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف (قوله يجوزيد أناضاربه) أي لأن ما يعمل في المتقدم عليه
يصح أن يفسر عاملاً ثم انه كان الصواب أناضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون
من مسئلة تقديم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محذوف وهو ستأتي في كلامه
وهذه العبارة وقعت في الأوضح هكذا فقلها غافلاً عن كونه لم يذكروا في المرفوع
مسئلة الحذف وانه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً
(قوله في يجوزيد أبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معقدة على
رديفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المشبهة لا تعمل في
متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة
خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الأب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أي اسمها ظاهراً)
فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مفعولاً كافي قوله حسن الوجه
طلقة أنت وفي الحرب كالح مكفهر قال المصنف في الحواشي عند قول الألفية وكونه
ذا سببية وجب فيه نظران معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً أو الضمير يذكرو
الحاجة في مقابلة السببي قال الصيرى الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف
وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير
لأنه ليس باجنبي وقد أشار إلى هذا من قال يعمل في السببي دون الاجنبي انتهى
فكان ينبغي للشارح أن يعم في السببي ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على
اشاره بقوله الآتي والمراد بمعمولها الخ وعملها في المرفوع ليس بحق النسبة لأننا
نقول ذلك بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد أو بالنسبة فلا اشتراط
كونه سببياً فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسناً
نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على
تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تمة تأتي نعم يرد أنها تعمل
في الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي (قوله ما عملها فيه بحق الشبه)
وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك
أن مرفوعه لا يشترط أن يكون سببياً وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الألفية
والرئسي وعبارة الرضي تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخرها ضمير
صاحب النحو برجل طبيب في داره ومثله وكذا إذا عمت على حرف الاستفهام نحو
أحسن الزيدان وما تبع العمران فأم الإصاحب لها هنا حتى تعمل في سببه
أنه جى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذي أسلفناه لأن ذلك يفرض في غير
هذه الأمثلة تدبر (قوله ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قدم حيث قال

يجوزيد أناضاربه وامتنع
في يجوزيد أبوه حسن وجهه
(و) منها أن معمولها
(لا يكون أجنبياً) بل سببياً
أي اسمها ظاهراً متصلاً
بضمير موصوفها ولو تقديرها
كما في يجوزيد حسن وجهها
أي منه فلا يقال زيد حسن
عمرها كما يقال زيد ضارب
عمرها لأنها مأخوذة من
فعل لازم وقد جرت على
الاسم فلا تقي حيزاً لا
ضميره أو سببيه كما في اسم
الفاعل اللازم والبراد
معمولها ما عملها فيه بحق
الشبه ولا يرد زيدك فخرج
أدجمها في الظرف وعدله
لما فيها من معنى القول
ومنها أن معمولها مشبه
بالمفعول به

ليكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل
الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدن والرجل مرجح سببويه بأن ذلك ممنوع وأنه لم
يسمع وأجازه القراء هذا في موضع الرفع وأنه في موضع النصب نحو هو وحسن الوجه
والبدن فقصوا كلهم على أنه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز أن يختلفوا في
تأويله فقبل على الموضع وقيل بانحصار عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لأن
إن أنصرت فعلا فالفعل لا يشبهه أو وصفا فالفعل المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف
اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة وقضيت أنه مع موهل يجوز أن يوصف ونص
الزجاج وبعض المغارب على خلافه وإن استشكل في المعنى بالحديث في صفة
الجمال أغور عينه المعنى لأنه يمكن أن يكون شاذاً ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي
لشارح أن يذكر أولاً فيما امتازت به أن معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع
غيرها ثم يذكر أن التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو طرفاً) قال أبو حيان
ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينهما وبين معمولها امر فوعا ومضرباً
منفحة لهم الأبواب انتهى وكنه أراد أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله
وإنما لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال
الارتشاف ثم المعمول أمان يكون ضميراً أو ظاهراً إن كان ضميراً امر فوعا مستوفى
الصفة أو غير مرفوع وبأثره الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غير الضمير
مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز القراء التنوين والنصب فتقول جميل أياه
أو ينصب بها ضمير غير فالتنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس
وجوهاً وأنضمهم هو لا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوهه ومقرونة بال
وهي متصرفية في الأصل نحو الحسن الوجه الجميله في هذا الضمير خلاف قبل في
موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب أعراب الصفة في نحو
الحسن وجهها الجميله الهاء في موضع نصب وعند سيبويه يظهر من كلام القراء ترجيح النصب
يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفية في الأصل وقربت بال نحو الحسن الوجه
الأحمر فالضمير في موضع نصب عند سيبويه يظهر من كلام القراء ترجيح النصب
على الجر وعن المسيرد الجروان لم تقترب بال نحو رأيت رجلاً حسن الوجه أحمر تعين
الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يحرفه أحد من القدماء
النصب إلا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت الإضافة
قلت مررت برجل أحمر الوجه الأصفر وإن لم تقصد الإضافة قلت لأصفره (قوله
ولا تعرف بالإضافة دائماً) أي واسم الفاعل قد تعرف بالإضافة إذا كان بمعنى
الماضي أو أريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يراعى له محل بالعطف
وغيره ولا يصل بينه وبينها
بفعل ولو طرفاً وأنها
لا تعمل محذوفة ولا تنصب
الضمير ولا تعرف بالإضافة
دائماً

غير ضعف ولا قوة في الكلام
 وأن ال الداخلة عليها حرف
 تعريف واسم الفاعل على
 الخلاف منها في ذلك كله
 (و) لمعمولها بالنسبة لمعملها
 فيه ثلاث حالات أحدها
 أن (يرفع على الفاعلية)
 باتفاق بعد إخلالها ضرورة
 من ضمير موصوفها كزيد
 حسن وجهه (أو) على
 (البدال) عند بعضهم من
 الضمير فيها (و) ثانيها أن
 (ينصب على التمييز أو) على
 (التشبيه بالمفعول) به أن
 كان نكرة كزيد حسن وجهه
 أو عليه فقط أن كان معرفة
 كزيد حسن الوجه ولهذا
 قال (والثاني متعين في المعرفة
 و) ثالثها أن (يخفض
 بالإنشاء) أي بسببها كزيد
 حسن الوجه إلا إذا كانت
 الصفة بآل وهو مجرد منها
 والإضافة كالحسن وجهه
 أو مضاف للمجرد منها
 كالحسن وجهه أب أو مضاف
 لضمير الموصوف كالحسن
 وجهه أو مضاف لضميره
 كالحسن وجهه أي به لا متناع

الجامعي وانظر هذا مع قولهم إن إضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي
 وغيره كشرح القمعي بل بدلا لتعال على الاستقرار بل ومع قول التوسيع إن اسم
 الفاعل إذا ربد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون
 إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب
 في كون الإضافة لفظية لأن دلالة على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة
 المشبهة فلا ثم أعلى ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة
 (قوله وإثبات أثبات بالالف) أي كاثبات بالباء وما اسم الفاعل فلا يثبت بالإنشاء
 (قوله من غير ضعف ولا قوة) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه انما يضاف إلى مرفوعة
 على ضعف وقلة فتجوز يد كتاب الأب وهذا انما يظهر إذا لم يكن في هذه الحالة صفة
 مشبهة (قوله حرف تعريف) أي على الأصح وبقي عليه مما عتاز به ما ذكره المصنف
 في الحواشي وهو مبنى على هذا الأخير وهو أنه لا يجوز زام الحسنا وجهها ولا الحسنا
 وجهها بخلاف الثبوت مع النصب للتعصير وذلك فيما عزم بعض المغاربة وقال ومن
 جاز ذلك فهو مخطئ لأنه لا يسمع بذلك ولا قياس يقتضيه لأن المسوغ لذلك في اسم
 الفاعل انما هو أطول بالموصول والصلة وأل هنا ليست موصولة لأن الموصول هنا
 لا يكون في تأويل الفعل لأن الفعل لا يشبهه وظاهر كلام سيدي جواز ذلك (قوله
 أو على الببدال) أي بدل بعض من كل ويرد حكاية القراء مررت بامرأة حسن
 الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز بمرجل مضروب الأب بالرفع
 وليس هذا البديل كالأول ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي
 (قوله أي تشبيها) فلا ينافي أن الصبح أن العامل للخفض المضاف لا الإضافة
 ولا الحرف المقدر (قوله إذا كانت الصفة بآل وهو مجرد الخ) محله إذا كانت الصفة
 مفردة إذا التثنية والجموعة تجوز إضافة إلى ما ذكره حصول الفائدة من التخفيف
 بخلاف التثنية وفي الرضي بعد ذلك وجه الامتناع في الصور الأربع ما نصه وأما
 المثني والجموع نحو الحسن وجهه ما والحسنا وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة
 فيجوز عند سيدي به أن يكون على قبح كافي حسن وجهه على ما ينبغي من الخلاف (قوله
 كالحسن وجهه) أطلقوا الامتناع هذا التركيب ولم ينظروا إلى إمكان أن الأصل
 بالرجل الحسن وجهه أو وجهه أيه فيكون المضاف فيها مضافا لضمير ال أو مضاف
 لضمير ال إلا بتعين أن يكون الأصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التمهيد على
 جواز مررت بالرجل الحسن وجهه أن كان قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

إضافة ما فيه ال لشيء من ذلك وإذا خفض المعمول بالإضافة فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لأن الخفض
 ناشئ عن النصب لا عن الرفع للملابز إضافة الشيء إلى نفسه إذا الصفة عين مرفوعة في المعنى وغيره نحو ما راعى
 أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها

في صفة فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم
 ولم نصف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحبيب وجهه اذ العود الى
 ما قبله ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذ ارفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن
 افرادها وتذكيرها واضدادها) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد
 أنهي صورها بضمهم بالتعالي ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا
 ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر الضمير (قوله فالتعجب أربع صور) ضابطها
 أن ترفع الصفة مطلقا المتكثرة وتحت هذا أربع صور حسن وجهه والاب الحسن
 كذلك وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال ايام السببية في المعنى مقام وجودها
 في اللفظ لان المراد من الحسن وجهه الحسن وجهه له وأوردناهم عدوا في أمثلة الحسن
 الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بجمع انتفاء السببية في
 اللفظ لان ال قائمة مقام الضمير عند السكوفين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم
 وان مشي ابن الناطم والمصنف في باب الاضافة على ان كلام من الرفع والنصب في باب
 مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان في الجرح تخلصا من ذلك فانه مبني على رأيي
 البصريين كما أن هذه الصورة قبيح مبني على ان معناه مطلقا لا يكون أجنب
 ولو مرفوعا وتذكر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة
 المتكثرة المعرفة مطلقا وتختص صاحب الضمير أو صاحب صاحبها فالاولى نحو
 حسن الوجه والثانية حسن وجهه والاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجهه
 أيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجهه أيه ووجه الضعيف ان في
 النصب اجزاء الوصف القاصر بحرى المتعدي وبهم اذ عبر عنه المصنف في باب
 الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجزاء لازم عرفت الصفة أو تكررت فلم خصوا
 الضعيف بكونه متكثرة وأجاب الشهاب في حواشي الاشعري بان في الصفة المعرفة
 اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قبل بانها موصولة فهو على ذلك
 القول ~~الصفة~~ منافع لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع
 والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منها ما انتهى
 وأقول الاعتماد على ال لا يدخل له مع تصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في
 عمل الرفع ان قبل ان ال موصولة لا محالة لا يحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على
 غيرها وفي الجرح شبه اضافة الشيء الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا من صور
 الحسن حسن الوجه وحسن وجهه الاب وحسن وجهه بالجرح في ذلك شبه اضافة
 الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه ~~يكون~~ في صورتين هاتين العدول الى الرفع
 ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها
 وتذكيرها واضدادها
 ست وثلاثون صورة لان
 الصفة اما متكثرة او معرفة
 وهي اما رافعة او ناصبة او
 جارية فلهذه ست حالات من
 ضرب اثنين في ثلاثة
 ومعها ما له أيضا ست
 حالات لانه اما بال كالوجه
 او مضاف لما قبله ال كوجه
 الاب او للضمير كوجهه او
 مضاف لمضاف للضمير كوجه
 أسه او مجرد من ال والاضافة
 كوجهه او مضاف للمجرد
 منها كوجهه أب فالصور
 ست وثلاثون صورة من
 ضرب ست في مثلها الممتنع
 منها الاربع التي استثنيت
 والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا
 وضعيفا وحسنا فالتعجب
 أربع صور والضعيف ست
 والباقي حسن

وأخوه لأن عمله في المرفوع
 الظاهر غير مطرد كما
 ستعرفه (وهو الصفة الدالة
 على المشاركة والزيادة)
 لصاحبها على غيره في أصل
 الفعل وشرط التفضيل أن
 يكون على وزن أفعل سواء
 صيغ من فعل لازم
 (كالكرم) أم من متعدّد
 كضرب وأعلم ولا يردّ خبر
 وشرطها للتفضيل أن
 أصلها أخير وأشر مخففاً
 بالحذف لكثرة الاستعمال
 ورجحاً على القياس وأما
 قوله * وحب شيء إلى الإنسان
 مأمراً * فضرورة ولا يصاغ إلا
 مما صيغ منه فعل التعجب
 كما يأتي في باب (ويستعمل
 بمن) ولو تدير اجارة للفضل
 عليه إذا جرد من آل والاضافة
 نحو أنا أكثر منك مالا
 وأعز نفراً وهي لا تبدأ
 الغاية ارتفاعاً وانحطاطاً أو
 للمجازاة ولا يوصل بينها
 وبين مجرورها بأجنبي ولا
 يجوز تقديمها على اسم
 التفضيل إلا أن يكون اسم
 استفهام أو مضافاً إلى
 استفهام فيجب حينئذ
 كمن أنت أفضل ومن غلام
 من أنت أجمل

التصديق في الأولين العبدول إلى الرفع بناء على أن ال فائضة مقام الاضافة إلى
 الضمير وبالجملة والمقام لا يتلوه الا لـ (قوله وبيان ذلك يطلب من
 الميسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع
 غاية التحرير والاتقان

* اسم التفضيل *

قال المصنف في حواشي التسهيل الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قديني بما
 لا تفضيل فيه نحو أنجل وأجمل ويمكن أن يحجب بان هذه العبارة في الاصطلاح
 صارت اسماً للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهم لم
 يشتقوا من فعل خواف لفظهما فعلى هذا فمما شذوذ أن حذف الهمزة وكسرهما
 لان فعل لهما (قوله ورجحاً على القياس) كقوله * بلال خير الناس وابن الأخير
 (قوله ولو تقدرا) أي لعلمهما كافي وأعز نفراً (قوله ارتفاعاً) في نحو أفضل منه (قوله
 وانحطاطاً) في نحو شر منه وهذا قول سيويوه والمبرد لأن سيويوه أشار إلى انهم
 ذلك تقديم معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وبطل
 ابن مالك أفادتها التبعيض بعد صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاماً
 نحو الله أعظم من كل عظيم والانداء أنه لا يقع بعدها إلى وسبقه إلى ذلك ابن ولاد
 قال المرادى وليس بالازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه
 لا يتحدد الاخبار به ويصـ يكون ذلك بلغ في التفضيل إذ لا يتقف السامع على محل
 الانتهاء (قوله والمجازاة) هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل
 زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمراً في الفضل (قوله كمن أنت أفضل)
 كذا مثل ابن مالك في الافية ومثل المصنف في التوضيح قوله أنت عن أفضل قال
 شارحه وتمثيل الموضع أحسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله
 بأجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه
 لا يوصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهم ما جازلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل
 الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لان ذلك انما يتبع بالنسبة إلى العامل
 فقط اه وفي قوله انما يتبع الخ نظرون وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي
 الصدر مع عمله لفظاً فيه نحو صحيفة أي يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدرة
 في سورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
 والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم سر حوافي
 صور جمع تقديم معمول ذي الصدر لئلا يخرج عنه صدرية من ذلك خبر ما النافية

(ومضافا لتكررة مطابقة)

للفضل وجوبا (فيقر
ويذكر) في هذه الحالة
وكذا في التي قبلها وجوبا
وان كان الفضل بخلاف
ذلك فتقول في الحالة الاولى
زيد او هذا والزيدان
والهندان او الزيدون او
الهندان افضل من عمرو
واما قوله

كان صغيرا وكبرى من
فوقهما فاما الحسن اولم
يقتضيه حقيقة المفاضلة وفي
التأنيف يدا افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال
وهذا افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نساء واما قوله تعالى
ولا تسكنوا اول كافرين
فالغدير اؤل فريق كافرين
ولا يمكن كل منكم اول
كافرين (و) يستعمل مقرونا
(بال فيطابق) وجوبا
موصوفه افراد او ذكرا
وفرعهم ما تقول زيد افضل
والزيدان الافضل لان
والزيدون الافضلون او
الافاضل وهذا الفضلي
والهندان الفضليان
والهندات الفضليات
او الفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان لا يخصص من كلامهم انه
يتمتع أن يقدم على ماله الصدر ما يعمل في اقضاه الا بالاساقيل ما سر أو ما هو أحد
اركان جملة واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان آخر
معمول افعل عنه ومعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم ويرجح ابن
مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لان التقديم معمول افعل عنه كما اشار
له بقوله ولدى اخبار التقديم زراورد وفيما سلمك المصنف في التوسيع بقاء
المحذوران كالا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين افعل ومعموله بالاجنبي
وفيه قال ان افعل ومعموله كالضاف والمضاف اليه فهلا قد با على الابتداء وتكون
الصدارة سر لا افعل من معموله الا ان يقال تلك الصراية خاصة بالاضافة وقد دفع
هذا التقديم معموله عليه فكان يقال عن افضل انت ولا يلزم على ذلك شيء وهو
المناسب للتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شأن ان افعل مع معموله مفرد لا جملة
ليقال يكفي صدره في جملة نحو زيد ان داره بقي ماذا كان الاستفهام بالهمزة
نحو ان زيدا انت افضل فهل يجب التقديم ايضا ونحو ان يقال ان اريد الاستفهام
عن الفضل عليه وجب التقديم فقد قرر في المعاني ان المسؤول عنه بالهمزة هو
ما يليها فيجب التقديم ليسكون المسؤول عنه والذي وليها وان اريد الاستفهام عن
الفضل وجب التأخير فتقول انت افضل من زيد بليليا المسؤول عنه وفاء بالقاعدة
(قوله ومضافا لتكررة مطابقة الخ) لا تكون التكررة مضاف اليها افعل الامن
جنس ما صدر اليه افعل فلا يقال زيد افضل امرأة لان افعل بعض ما يضاف اليه
(قوله وكذا التي قبلها) لا تظهر رلا فصل بكذا احكم قبل الاظهر ان يقول في هاتين
الحالتين (قوله فاما الحن) أي حيث أنت صغير وكبرى وكان يجب ان يقول كان
اصغرا وكبريا تذكيرا وكان يأتي بال أو الانثى ولا يأتي بمن (قوله اولم يقصد
حقيقة المفاضلة) فهو كقول العرويين فاصلة صغيرة بفاصلة كبرى وقول الفرزدق
* وأنتم ما أقام الأثم * أي لاثم وهذا يدل على أن الجرد كالضاف لمعرفة يؤول
بما لا يفضل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التمهيل قال في المغني وقول بعضهم
ان من زائدة وانما مضافان على حد * بين ذراعي وجهه الا سدره ان الفصحح ان
من لا يتعسم في الايجاب ولا مع تعريف المحذور انتهى وفيه انه لا يلزم الخروج
الخروج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع الحن أن يكون الكلام جائزا على قول
بعض الأئمة وقد أجاز الاخفش والكسائي وعشام زيادة من مطلقا واختاره ابن
مالك (قوله واما قوله تعالى ولا تسكنوا اول كافرين) جواب عما رد على قوله بعد
قول المصنف ومضافا لتكررة مطابقة للفضل عليه فان التكررة في الآية مفردة

والفضل عليه هجر الجمع وأجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الأفراد مع جمعية ما قبل
المضاف فلا ترد الآية عطفًا فقال وقد تضمن المطابقة والأفراد قوله

وإذا هم طعمه وأفلام طاعم * وإذا هم جاعوا فسر جيا

قال وإنما أجاز الوجهان مع المتن لأنه وافعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به

والفعل ومن إذا أريد بها جميع يجوز في ضميرها الأفراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو

حيان ومقتضى كلامه جواز الأفراد والتثنية إذا كان قبل أفعل تسمية نحو الزيدان

أفضل مؤمن وأفضل مؤمنين (فائدة) قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه

الصلاة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل التوراة وهو ما عنكم انتهى فان

قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل

الكتاب قال المصنف في حواشي الألفية قد ترجح هذا الضمير المسمى هذا وأورد

أيضاً على وجوب المطابقة في المضاف لشكركه قوله تعالى ثم رد دناؤه أسفل سافلين

وأوجب بأن الإنسان مناعام وال فيه للجنس فعاد الضمير في رد دناؤه إلى لفظه وجميع

سافلين حملاً على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافاً لعرفة فوجهان)

لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف إليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف

أحسن أخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب وخالف في ذلك ابن

عصفور وقال الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف وال لازم تفضيل الشيء على نفسه قال

ولكن العرب لا تضيفه إلا ما يصلح أن يكون بعضاً عند المقابلة (قوله وهو الغائب)

أوجب ذلك ابن السراج وأكبر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرمه مفعول أول

منعوب لا مجرور وإنما يلزم الأفراد والتذكير في أكبر لأنه غير تفضيل فهو مثل

وأتم ما أقام لأنهم لم يحسن وهو شبهه بما يضاف في اللفظ وقال الجواليقي الأجود

المطابقة ورد على صاحب الفصح وقال كان الأولى أن يقال فيها هن لأنه الإفصح

كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والاشبع) الناقص بزيد بن الوليد بن عبد المان

ابن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والاشبع لقب عمر بن عبد العزيز

رضي الله عنه لقب بذلك لشجته كانت يجيئنه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا * منابر كض الجياد في السدف

فلاستعمل بمن مع الاناقة وقوله

ولست بالأكثر منهم حمى * وإنما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع آل فسادان ومؤولان فأنظر المعنى في الباب الثالث فإنه تكلم على

البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب

الخامس على الثاني (قوله والتمييز) إن كان فاعلاً معنًى ولم يضاف غيره (قوله على

(ومضافاً لعرفة فوجهان)

أي المطابقة لأجرائه مجرى

المعرف بأل نحو الكاثر

مجرمه أو عدمها وهو الغائب

أجرائه مجرى الجرد نحو

ولتجدنهم أحرص الناس

نعم إن استعمل أفعل لغير

تفضيل وجبت المطابقة

كقوله الناقص والاشبع

أعدلابني مروان أي

عادلاهم إذ ليس فيهم عادل

غيره ما حتى يقصد التفضيل

ولا يقاس على ذلك خلافاً

للبرد وفي هذه الحالة والثنين

قبلها لا يستعمل بمن وأعلم

أنه ينصب التمييز والحال

والظرف (ولا ينصب)

المفعول له ولأمه ولا المطلق

ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اى سواء
كان ظاهرا أم غيره بل يصل
اليه باللام كزيد أدمى العلم
وأبدل المعروف أو بالباء
كما قد اعترف بالخصو
واجمل بالفقه فان كان فعله
يتعدى لاثنتين نصبت الآخر
بفعل مقدر كزيد أدمى كسى
للفقراء الثياب اى يكسوهم
الثياب وأجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المصنف في
حواشي التمهيد عن ابن
مسعود وبعضهم ان اول
جاء لا تفضيل فيه قال
الدماميني وهذا الراى
حسن فيمنصب حين
التأويل كما انه يضاف حيث
الى ما ليس بعينه فيجوز
حكمه نصب والجر على
طريقة واحدة كما انه اذا
حل الفعل محل رفع الظاهر
قد استعيان لك ان ما في
الشرح من حكاية الاجماع
على منع محله فيه منظوره فيه
ويرفع الظاهر المستتر في كل
لغة (ولا يرفع في الغالب)
اجما (ظاهرا) وضميرا
منفصلا لا يكون له فعل
بمعناه (الا في مثل الكحل)
فانه يرفع ذلك اجما عا لانه
يصح رفعه ففعل بمعناه
وموقعه وشا بطها

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليعين بعينه) اى مع كون المضاف
معرفة (قوله اى ما في الشرح الخ) عبارة اشعر واجمع وعلى انه لا ينصب المفعول
به ولهذا قالوا في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يصلح له ان يصيبه ان من ايت
منه صوبه باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضاف اليه لان الفعل بعينه ما يضاف اليه
فيكون التثنية را علم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اى يعلم من
يضل انتهت (قوله ولا ضمير امتهن صلا) يكرر ادخاله في كلام المصنف بان يزيد باظهار
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بعينه موقعه) قال انه قد بان طلق فصح رفعه
الظاهر كما يصح اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في صلة الآف واللام واعتراض دان
ال الموصولة تطالب الفعل وليس هنا ما تطالبه هذا والتعليل لرفع الظاهر بمعاقبته
للفعل ذكره ابن مالك وتاقش في ذلك أبو حيان لان التثنية في صورة اسم التفضيل
منصب على الزيادة في عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالساواة ونقصانها عن
غيره يزيد في صورة الفعل التثنية منصوب على المعاملة وهي تصدق بشئتين الزيادة
والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي
الثانية ثبات الزيادة لثاني فضاء الحق التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل
وقوعه موقع الفعل فكأن ينبغي جواز رفع الفعل التفضيل لاسيما نحو ما رأيت رجلا
أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل لانه يصح في
ذلك وقوع الفعل موقعه فقلت أجب البديريان مالك بان المعتمد في المطرادر رفع
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيد افادته وما
أورد ليس كذلك الا ترى انك لم قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة فأتيت موضع
أحسن بمضارع حسن فأتيت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه
أبوه فأتيت بمضارع حسنة اذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذى يبنى
منه أحسن وفات الدلالة على الغريزة المستفاد من أفعل التفضيل ولورمت
أن توقع الفعل موقعه أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو
رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه السكحل كحسنة في عين زيد أو يحسن
في عينه السكحل كلا في عين زيد فأتيت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى
الغريزة في الثاني انتهى والحاصل ان قوله في صدر الجواب الذى يبنى منه شرط
وقوله مفيد افادته شرط آخر فخرج بالاول أن يتيم مقام أحسن في المثال يحسنه
أى يغلبه في الحسن وفي الثاني ان أتى يحسن قال المصنف في الحواشي قال في
طالب بعد ما قدرت له هذا الموضع أقليما اذا قبل زيد ما رأيت رجلا يزيد يحسن

يعم على حسنة حصلت الزاوية ريدافها بما قلت هذا فعل مخالف للمادة التي
 لفعل البتة فلا يعتد به وقال أيضا ان قلت هلا قال في الثاني والاثنيان بالفعل الذي
 في منه فانه يفوت كما كانت في المثال السابق اذ هو بالنسب للمصدر به كلامه أول
 ثم كراغرية ثم قلت المعنى واحد فان حسنة فاقه في الحسن وحسن هو غريزة
 كظرف فكانه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذي
 وضع له فعل كظرو وشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق
 بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجهه المنع جار في تلك الصورة كما قاله
 الشهاب القاسمي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا للمعرفة
 في الخطاب قد بر (قوله أن يكون صفة لاسم جنس) فضيحه اعتبار موصوفه وهو
 قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهره الا اذا كان شيء أي صفة شيء وهو
 ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قبل امتناعي التسهيل واعتراضه بأنه مجرد دعوى
 وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعتراضه بان ذلك يكفي فيه التي
 فتقول ما أحسن في عين زيد العمل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان فرفع
 الوصف مكتبي ~~العمل منه في عين زيد~~ ~~العمل منه في عين زيد~~ ~~العمل منه في عين زيد~~
 الممول به مطلقا على الصحيح لا وجبت تلاو ط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل
 وقال الجامي وانما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتا شيء وهو في المعنى السببي يحصل
 له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه
 كالصفة المشبهة لا تخطأ وتثبت عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
 سواء كان من متعلقات الموصوف أولم يكن (قوله مسبوقا في أو شبهه) يعنى التهمى
 والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعتراضه بعدم السماع في ذلك وليس
 موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر ان التهمى والاستفهام الانكاري يعبران
 بحرى النفي في أخوات كان الاربعة والاستثناء وتوسيع نجي الحال من الذكر
 في النصح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجامي وانما اشترط أن يكون اسم
 التفعيل متقبلا اذ عند كونه متقبلا يكون معنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا
 انه عند كونه متقبلا يكون معنى الفعل لانه بمعنى حسن وهما العبارة تحتعمل
 معنيين أحدهما أن يكون أحسن بعدا نفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
 اسم التفعيل توجه النفي الى قبلة الذي هو الزيادة وفيه يدانه ليس حسن كح
 عن رجل زاندا على حسن كحل غير زيد فيبقى أصل حسن كح عن رجل مقيسا
 الى حسن كحل عن زيد يدا ما أبداويه أو يكون دون المساواة باباها مقام المدح
 مرجع المعنى الى أنه حسن في عين كل أحد كحل دون حسنة في عين زيد فيكون

ان يكون صفة لاسم جنس
 مسبوقا في أو شبهه

أحسن مع النسب بمعنى حسن وثلاثها أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
 عن الزيادة عرفا لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقى أصل الحسن وقوجه النفي إلى
 حسن رجل مقبلا إلى حسن زيدا بالساواة أو بكونه دونه والقباس بكونه دونه
 لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلا حسن في عينه السكحل حسن في
 عين زيدا فالتى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن
 يقصد بدني المساواة نفي الزيادة أيضا لأن في الزائد على شيء ما مساو به مع زيادة
 فيه مع أن يقصد به عرفا نفي المساوى مطلقا ولو في ضمن الزائد فالتى الزائد أيضا
 فتحصل من جميع ذلك أن حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كمال
 المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة الانطية بالنفي يقتضى جواز حمل اسم التفضيل
 في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز
 في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
 متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه في
 مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالسكينة
 ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد
 فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن
 يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برهنا لأن به
 يتضح الحال ويزول الاشتكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك
 قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية
 والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فإن أراد بدر الدين بالأجنبي نفي السببي
 الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه
 أبوه فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لم يكن هذا القيد كان
 مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وإن أراد به نفي السببي الذي
 للموصوف به تعلق ما فلا يس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يجعل
 كلام الشيخ أبي عمرو عليه وإن يكون أجنبيا بالمعنى الأول ليخرج رجلا أحسن منه
 أبوه لم يكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين)
 قال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
 بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كل عينه من
 كل عين زيد فانهم مختلفان بالذات بخلاف السكحل المحوطة مطلقا المقيدة تارة بهذا
 وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولثلاثي على ما هو الأصل في اسم
 التفضيل وهو التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراج

ومرفوعه أجنبيا مفضلا
 على نفسه باعتبارين نحو ما
 رأيت رجلا أحسن في عينه
 السكحل منه في عين زيد وبه
 عرفت المسألة بحسب السكحل

في التخصيل بالنفي كما استضعف فائدة انتهى وأشار بقوله كما استضعف فائدته الى
 ما قدمناه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصانع واعلم أن رفع أفعال الظاهر
 على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هن هذا الفعل من أول الفعل في
 جميع استعمالاته لم أجد شئ القليل في هذه المسئلة والذي ينبغي أن يقال هذا مبني
 على اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل
 ولا الوصف المشبه للفاعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
 سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا
 افعله عمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أبوه لانه
 يبنى ويجمع اذ ذلك وكذا اذا ضيف الى معرفة يجوز بدأفضل الناس أبوه لانه يجوز
 تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا يبنى أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال
 معني التعليل بالاول ان اسم التفضيل لم يلم قبل العلامات في بعض الاحوال الخط
 عن غيره مطلقا (قوله وأوردت بالتأليف) أفرد هابذاك الشيخ شمس الدين ابن
 الصانع من أجل تلامذة أبي حيان وسعى مؤلفه الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر
 وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام السكاكيني رحمه
 الله أفرد هابذاك مؤلف غير نحو وورقين سماء زهرة الاصحاب وذيل عليه بأخر نحو ربع
 الاول سماء مرض الاسرا ولم يتقدم بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل الفعل
 في الاسم الظاهر باعتبار معني نفسه لا باعتبار معني الفعل لان العامل اللقضي
 انما يعمل في معنوله باعتبار افضاء معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه
 في التخصيص هو معني مضاف الى أمرتها مضاف العمل الى اللفظ لكونه محتاجا اليه
 في فهم معناه لاسماع قال وما لا استدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال
 بالخفي على الجلي وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التفسير ولان معني
 الفعل ليس منطاط الاعراب وانما مناطه في أفعال التفضيل وفي معنوله هو المعني
 النحوي لان محل الاعراب انما هو المعاني النحوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب
 ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منقيا (قوله باجني) وهو
 المبتدأ قال الرضي ونعني به هنا مالا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي
 لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والسكحل مبتدأ وأحسن خبره فله تعلق من
 هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأي حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخرا
 عن من قبل قال ما رايت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل أو قدما فيقال
 ما رايت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤخر خبره باعن فبح
 اجتماع تذييل الضمير على مفسره وانحمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو

وأوردت بالتأليف والاصل
 ان يقع هذا الظاهر بين
 ضميرين أولهما لا يوصف
 وثانيهما الظاهر كما في المثال
 وقد يحذف الضمير الثاني
 ويدخل من اماعلى الظاهر
 نحو من كحل عين زيد أو
 يحمله نحو من عين زيد أو ذئ
 المحل نحو من زيد ولم يقع هذا
 التركيب في القرآن ولا
 يجوز أن يعرب المرفوع فيه
 مبتدأ أو فعل خبره لا لا ينم
 الفصل بين الفعل ومن
 باجني وقد يرفع الظاهر
 مطلقا في لغة حكاه سيبويه
 نحو ما رايت رجلا أفضل منه
 أبوه وعنها اجتزأ بقوله
 في الغالب

من أفعال القلوب ولم يقدم صيغة راءة ان يقتضوا الغير ضرورة ما ليس بأهم فان
الامتناع من رفع الفعل التفضيل الظاهر ليس اعملة موجبة فاعسا هولا من استحسانى
فيجوز التخاف عن مقتضاه اذ في حقه ما راءة أولى وهو تقديم ما هو أهم وإبراده في
الذكر أتم وبين لك مما ينبغي مراجعته وكتب المصنف بما مشه عند قوله بتجنبنا عن
قبح الخ قبل لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في التية فهذا مثل فأوجب في نفسه خيفة موسى
ومثل في داره زيد وأما اعمال أفعال في ضمير ين فقطير لا زم على رفع العكسل بالفعل
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على
الكحل انما عاد باعتبار اقطه لا باعتبار اقطه ومعناه فهو كل آخر لا نفس ذلك
الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب أورد على قوله لتسلا يلزم
الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ولان
المحذور واقع في التدبير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل
منه في غيرها

باب التوابع

جواب التوابع
وهي جميع تابع وهو المشارك
ما قبله في اعرابه الحاصل
والمجند غير خبر والحلاق
التابع على الحرف والفعل
الغير العرب

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج من هذا حال المرفوع وتبينه ونحو ذلك وخرج بقوله
والمجند حال المنصوب وتبينه والمفعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط
المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقد خبر مبدأ فلا يشارك الاول وخرج
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلوحا مضى فانه وان شارك ما قبله في ذلك لكنه
ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حاضرا خبر لا خبر فزاد وليس خبرا
ولا جزاء خبر واعلم أن المشاركة في ما يشبه الاعراب كالشركة في شبه خفيشة شمل
التعريف نحو يازيد الفاضل واباسعيد كرزو ياتسم أجعون مما اتبع فيه
الماضى على اقطه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والحلاق التابع على الحرف)
أى في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أى في قولهم يؤكدا الفعل
الماضى والا مرجمتهما وأما قولهم يدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على
الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل عرب كالماضي ومثل ذلك الحلاق
التابعة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير العرب) فيه ادخال آل
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحو بين يمنعون ذلك والله بأن غير
لا تعرف بالاشافة وفيه انه قال غير واحد بانها تعرف بما هو بأن المقصود من دخول
آل تشخيص مدلولها واذا قبل الغير لا تشخيص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

الذهني الذي هو في المعنى كأنه كرات (قوله مجازاً إذا عراب الخ) هذا بيان أهمية
 المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فأنه غير ظاهرة وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب
 الأعراب سابقه أن كان له أعراب وبعضهم بأن المراد أعرب بأعراب سابقة وجودها
 وهذا (قوله والعامل في التابع الخ) أي على الاسم (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الأولى
 لا يقول بطل أجنبي مبين فانه قد يكون أجنبياً وليس مبيناً ولذا قال بعضهم يجوز
 الفصل بغير مبين بالكتابة كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
 نحو سبحان الله هما يصنفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أريد انضمت العالم
 والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمتدأ الذي خبره متعلق بالموصوف
 نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبر يجوز بد قائم العاقل وجواب القسم
 نحو بلى وربي تأتيناك عالم الغيب والاعراض نحو وانه أقسم لو تعلمون عظيم
 والاستثناء نحو جاءني أحد الارز يدخير من من الفصل بين التأكيد والتوكيد
 ولا يجوز ويرضين بما آتاهن كهن وبين المتعاطفين واسمكوا برؤسكم بين الايدي
 والارجل في قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد
 الاعلام بترتيبه وبين البدل والبدل منه قم الدليل لافلا نصفه بخلاف المبين
 بالكتابة فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت
 مهملاً ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيداً وطلمعت
 الشعري العبور ضرب هذا زيداً الرجل والشعري طلمعت العبور او كان النعت
 ملازماً للتبعية كايض يقي ولا بين جرأى صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا
 بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والتوكيد كدبا ما خلا فاللكنائي والشرافي هذه (قوله
 ولا تقدم عليه) وأما قوله عليك ورحمة الله السلام فضرورية وخرجه ابن جني
 على العطف على المستتر في الظرف لانه يتحمل ضمير المتدأ وان تأخر على الاصح
 وناقشه المصنف في المعنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير
 المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشراؤون من بعض وقد
 ذكروا مسئلة مفهوما ان النعت اذا صلح مباشرة العامل جاز ان يتقدم بشرط
 جعله مستقلاً والثاني بلا منته كررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكریم نعت
 مقدم بل مستعمل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البدیع تقديم الصفة على
 الموصوف اذا كانت لاثني أو لجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة
 ومنه أي ذالهي الاكرمان وخالياً وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع
 على المتبوع كهذا المعامل رجل يأكل وتبعهم الرخشري في قوله تعالى وقل أهم في

مجازاً إذا عراب فيه ما تقع
 فيه التبعية والعامل في
 التابع هو العامل في
 المتبوع الا في البدل فان
 العامل فيه مقدر خالفاً
 للبدل بدليل ظهوره في بعض
 المواضع ولا يجوز الفصل بين
 التابع ومتبوعه بأجنبي
 ولا تقدم عليه كما يفهمه قوله
 (يتبع ما قبله في اعرابه
 خمسة) بالاستقراء نعت
 وتوكيد وعطف بيان ونسب
 وبدل ومن فصل في التوكيد
 جعلها مستقلاً ومن أطلق
 العطف وجعله شاملاً للبيان
 جعلها أربعاً

أنفسهم قولاً بليغاً فعلق في أنفسهم بيلغاً (قوله والاولى أن يشدأ منها) أي في
 الترتيب بدليل ما بعده (قوله وبرادفة الوصف والصفة) قال ابن باز في شرح
 الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضدّه والنعته
 لا يطلق الا على ما يتغير فقط وهذا يقال صدقات الله ولا يقال نعوتها انتهى ووقع في
 عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح الجملة المرفقة بالنعته واحد وقيل
 النعت يكون بالحلية كالطوبى والفصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى
 هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى القول يقال
 موصوف ومنعوت وفي غير ذلك (قوله منها) أي الخصصة (قوله ما دل على حدث الخ)
 ثم إذا فسر هذا ما دل في شرح الكافية ودعى بعضهم انه اصطلاح نحوى لان
 المشتق عند الصرفين مأخوذ من انظر المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
 فشمع اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا يعتد بها فلا فسر في شرح الكافية بما
 ذكره المشرح والا قرب انه تفسير مراد وان مجاز من الحلال العام على الخاص
 على ما فيه مما مقرر ومجمله لانه لا يعرف اصطلاح النكتة في المشتق (قوله
 والفضل) سواء كان في الفاعل كحمار حل أو في المفعول كاجن
 من زيد (قوله كاسم الإشارة) أي غير الكافية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع
 انه يعبرم نحو مررت برجل هنا ط الكلام فيما يكون تعابده حقيقة والالم
 يصح التفتيد بالمشتق وشبهه والنعته حقيقة في المكان هو المتعاقب وهو امام فرد
 فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور
 (قوله وذى معنى صاحب) ومثلها مروءة هارولى أو توكذا ذو الطائفة وسائر
 الموصولات البدوأة همزة وصل كفى التسهيل خرج ما ليس بيد أمهمزة كمن وما
 وما هو يدو همزة قطع كأي ولم أقف على علة عدم النعت ما قال ابن هشام ينبغي
 أن يعيد ذلك أي النعت بذى بمعنى صاحب بالنعته الذى هو شبه النعوت فلا يجوز
 برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الجباز وعلمته ان فيه جعاً بين مجازين وان الوصف
 بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وانظر وجه الجمع بين مجازين
 ثم هو ليس بممتنع مطلقاً كما حررنا في رسالة هيناها احكام الجار الى احكام تفسده
 المجاز نعم نقل ابن جنى من الاكثرين منع النعت بذى الصاحبة في غير ما ذكر
 وأنهم علموه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه ضعف عن العمل في
 الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك يبيده من الفعل الثالث انه على حرفين
 وذلك أيضاً يبيده انتهى قال الحفصيد وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع
 فليس كذلك وان أراد باعتبار الصور فقط لم يسكن ليس هذا من شبه الفعل

والاولى أن يشدأ منها
 بالنعته ثم بالبيان ثم
 بالتوكيد ثم بالبدل ثم
 بالتسقيط بل قبله هو الصواب
 لانها اذا اجتمعت في التبعية
 رتب كذلك كما في
 التسهيل أحدها (النعته)
 وبرادفة الوصف والصفة
 (وهو التابع) هذا
 كالتسقيط (المشتق أو المؤول
 به) أخرجه غيره منها ما عدا
 التوكيد والتسقيط المشتق
 بقوله (البيان للفظ
 منبوعه) المشتق ما دل
 على حدث وصاحبه كاسماء
 الفاعل والمفعول والتفضيل
 والصفة المشبهة والمأول به
 ما أقام مقاماً من الاسماء
 العارية عن الاشتقاق
 كاسم الإشارة وذى بمعنى
 صاحب

(قوله والمنسوب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالباء كما مثل أولنا ونحونا مخرج
 بالمقصود ونحوه فمما هو منسوب في الأصل لا يمكن غلب على جفس لا تعرض فيه
 الانتساب (قوله أي الحاضر) أو المشار إليه (قوله من المؤول به الجملة) أي فيصم
 التبعث لم لا يبدل على معنى في المتنوع وكل ما كان كذلك مع التبعث به إلا مانع
 (قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الطلبية فلا يصح التبعث بها وأما وهم ذلك
 مؤول وأدفع الأخبار بها لأن التبعث به من المنعوت ويخصه فلا بد أن تكون
 الجملة الولاية لغة معلومة لا مانع من قبل أن يمكن التبعث به والتخصيص ولا يكون
 كذلك إلا خبرية لأن لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الانشائية إذا خارج
 ها (قوله ونحوه وأبوها) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط
 والمنعوت منه كرا لا نظار ومعنى كالأية أو معنى لا مطلقا كالشاهد (قوله ولا بد
 في الرابط هذا أن يكون ضميرا) قال الحفيد ذلك أن تقول ما الحكمة في أهم جعلوا
 في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصره هنا على
 كونه ضميرا من أن المقصود في كل منهما رابط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب
 لا يسمي قديما لما كان المبتدأ يستلزم الخبر نوى طلبه فاكتمل بأى رابط
 بخلاف التبعث لما يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط وهو
 الضمير ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر
 قليل ومنتهى هذا الفرق العكس لأن يقال شدة الاحتياج في الخبر اقتضت
 مزيد الاعتناء بالرابط الصحيح للاخبار انتهى وأقول قد تقرروا الأشياء التي
 تحتاج إلى رابط أحد عشر والرابط في مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر
 أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع هذا وقال لمصنف في حواشي الألفية
 أن رابط هنا يكون بإعادة انظاره واستشهاده عليه قول كثير

هل وصل عزه أو وصل غايته * في وصل غايته من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلوا وعجز البيت * فاعف ثم أول لا يعني * جملة
 يسمي في موضع جرعت للثيم وهو الذي الأصل الصحيح لنفس ومعناه بالجملة
 نظرا إلى معناه فإن المعصوف بالإنسية لفظه معرفة ومعناه مذكورة قبل ولا ظهر
 كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة
 وردبانه ليس المعنى على أنه يسهل حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه نعم أن جعل
 الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لثيما لا يتم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم
 دوام سببه لا تفيد به حال المرور وقيل الحالية أولى لأن أدل على المقصود لأن
 الوصفية تختمل أمرين أحدهما ماقصود وهو أن هذا الوصف دأبه ودينه مرأول

والمنسوب كما في قوله هذا
 أي الحاضر ورجل ذو مال
 أي صاحبه ورجل دمشق
 أي منسوب إلى دمشق ومن
 المؤول به الجملة الخبرية في
 نحو قوله وأبوها رجلا
 إلى أنه وقوله ولقد أسمى
 على الاسم يعني

وذي عدل عند البصرين
(وفائدته) حقيقيا كان أو
غيره (تخصيص) لمتبوعه
ان كان مذكورا كخاني رجل
تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص
تقابل الاشتراك في
النسب (أو توضيح له) ان
كان معرفة كخاني زيد
الفاسل أو الفاضل أبوه
والتوضيح رفع الاشتراك
في المعارف (أو) مجرد
(مدح) له نحو الحمد لله رب
العالمين (أو دم) نحو أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم
(أو ترحم) عليه نحو اللهم
اللطيف بعبادك الضعفاء (أو
توكيد) لسادل عليه متبوعه
كضربته ضربة واحدة
لانه قد علم من ضربة أنها
ضربة واحدة فلم يفسد
الاعتدال بمجرد التوكيد
ومنه قوله بنم مضي أمس
الداير له وقال بعضهم أو نعيم
نحو ان الله يحشر عباده
الأوليين والآخرين أو
تفصيل نحو مررت برجلين
عربي ونجمي أو إيهام نحو
قد صدق بصدق فلبه أو كثيرة

بمررت ونائبهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف تأسس له في الجملة ولا دوام له
يقطع حال مروره وأما الحالية فلا تشمل خلاف المقصود لأن ما هاته
السبب وهو يعرض عنه نكرنا (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر
ثلاثي أو مزيدا من ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مفعولا وقد يشير إلى ذلك قوله
في نحو الخ فإن قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماح وحينئذ لما اتفقت فيه
الشروط غير مسموع فافادة هذه الشروط قلت فائدة ما ضبط ما سمع وأفهم كلامه
انه من المؤول بالاشتقاق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح واما عند
البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبة فالنعت به في الحقيقة فهو من المؤول
بالاشتقاق وانه ملتزم الافراد والتذكر على القولين وهو كذلك اذا المصدر من حيث
هو مصدر لا يشي ولا يجتمع فأجروه على أصله وبعبارة التوضيح فهم خلاف ذلك في
الامر من هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في أن يتبرك كضافة
قال البصريون ان ركعة أجمعني راكضا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد
يقال ان كذا ذكر في كل من الموضعين وهو بعض الجائز عنده (قوله أي عادل الخ)
وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر
قال في قول الطنساء فأنما هي أقبال وأدبار * لم يدربا لاقبال والادار غير معناه
حتى يكون المجاز في الكامة وانما المجاز في ان جعلتم الكثرة ما تقبل وتدبر كأنها
تجسمت من الأقبال والادبار وأيسر أيضا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه وان كونه منه أدلوقنا أريد أنما هي ذات أقبال وأدبار أنفسنا
الشعر على أنفسنا ونخرجنا إلى شيء مقبول وكلام عامي مردول لا مسامحة عند
من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني (قوله تقابل الاشتراك في النسب) قال
السيد في حواشي المطول انظارهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما
يتصور فيه بالاعتدال كفي رجل عالم ونظارته فلا تكون جارية في قوانين جارية
صفة مخصوصة وقد يتعمد الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي
وتجمل جارية بصفة مخصوصة لانها قلت الاشتراك بان وقعت مقتضى الاشتراك
اللفظي وعينت معنى واحد فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى اه وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند الكوفيين عن
التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك محمدا يندفع

سؤال

قال البدر الدماميني عن بعض يوم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر

يقال لك أي ليت فأنى بلدنا فتقول رأيت فاضلكم الكريم الفقيه وايس هذا للتوضيح لان مرادهم به الابصار
للمخاطب وهو بافترض في مثلنا عالمه ادكر غير محتاج الى ايضاحه ولا لمدح فان غرض المتكلم اعلام

البلد راد ما يعني عن بعض يوم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر

قال مشهور قال ابن عرفة رحمه الله يريد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان
استعاذة استخارة والإستخارة بعدادوه ومن باب النفي وقد تعلقت بالانحصار لان
شيطان الرجيم أنحص من طلق الشيطان ونفي الانحصار لا يستلزم نفي الاصح فلا
يزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من طلق الشيطان
اجاب بأن النعت قسمان نعت بتخصيص ونعت للمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف
ذم ساء على لان رجيم بمعنى مرجوه والمراد مرجوم بالشبه أما اذا أريد مرجوم
سواء والمقت وعدم الرحمة فالنعت لتأكيده لان كل شيطان كذلك انتهى
قال في التبيين في السؤال وفي شرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص
احتمالان هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له
من حيث هو أي سواء رفع ضمير استعرا أو ضمير بارزا واسما ظاهرا
من بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولواختلاف اللفظ وتقدير او محلا كما
في اسم ومن الاختلاف هذا بخلاف خبر ببحر خرب فانه تابع بحر ورفعه مقدر
مع منه اشتغال المحل بحركة الجا ورفعه بذي ذين رفع ان اتابع والمتبوع في
المثال اختلغا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جميع لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي
وذلك لان الذي يدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يجوز مخالفة للموصوف زعموا
وقد كبروا لا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالانصاف للمعرفة وهو نكرة
لان إضافة الوصف له محوله لفظية لان محمل ذلك كما اف مالم يرد به الاستمرار في
جميع الازمنة والا فلا إضافة معنوية (قوله يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة)
لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله
كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تنكير الرجل في الجدل على زياده أل
والخيل الى تعريف خبر عن تقدير أو ما ذكره الشارح فيه سلامة من تكاف
الزيادة والتقدير والتخصيص في ذلك بالإضافة وخبره نك بالعلم (قوله ويجب في
النعت ان يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل
سبب ذلك ان الاختصار يؤثر في اطوال فوجب لذلك أن يسد بالانحصار
ليقع الاكفاء فان عرض اشترائه لم يوجد ما يرفع الا المساوي انتهى وفي قوله لم
يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو بدون لانه
قد يحصل به رفع الاشتراك وجميع ابن مالك يجوز ان النعت بالانحصار يؤيده قول
ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كقوله كل نكرة بكل نكرة قال وما
ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل أي لان المضاف للضمير في مرتبة

من حيث هو (يتبع من معد
في اثنين من خمسة) واحدة
من أوجه الاعراب (الثلاثة
الرفع والنصب والجر) (و)
واحد (من التعريف
والتنكير) (سواء رفعه
ضميره أم اسما ظاهرا فلا
يتبع معرفة بنكرة ولا
عكسه نعم المعرفة بلا
الجنس يجوز ان يتبع بنكرة
مخصوصة كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خبره منك
أن يفعل كذا ويجب في
النعت ان يكون مساويا
لمتبوعه في التعريف
أردونه فتحو بالرجل
أخيل بدل (ثم ان رفع
الذم ضمير استعرا) عائدا
على المذموم (تبع من معد
ولو كان معناه المساوية

(و) واحد (من الافراد
وقريه) من تنبيه وجع
في صير هذا مع ماصر
مطابقا له في أربعة من
عشرة ما لم يمنع مانع من
الشيء كافي الماتزم افراده
وتد كبره كانه ل من أو
تد كبره كقول بمعنى فاعل
ونعيل بمعنى مفعول كامرأة
ص: ورو جريح أو تأنسه
كرجل ربعة وهمزة أو
امرأة ربعة وهمزة (والا)
أي وان لم يرفع ذلك بأن رفع
ظاهر أو ضميرا بارزا (فهو)
فانسبة الى الخمسة الباقية
(كافعل) الحال محله فيفرد
رفعه ذلك وبطابق في
التذكير والتأني المرفوع
لالمفعول كرون برجلين
فأنت أمهما وبرجل قائم
آياؤهم كافي الفعل الحال
محله ويسمى حينئذ سببيا

أو في زنة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام (خ) قوله كافي نحو جاني زجل
(الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير
(قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت نحو جاني
كالفعل أيضا الان فاعله الضمير الرابع الى موصوفه وافعل اذا أسند الى الضمير
نخسة الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور العاقل والنون في الجمع مع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الايام والعشرة
وكان لا يخرج منه مشابهة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه للتبعية اكتفى فيسببه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكن فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعية
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده اي بين حاله عدم التبعية (قوله نعم ان
رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمعة كسيرا يكون
الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة التعدد
لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السبوطي في الذبك حكم المفردة
في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز قطع الاعم تعدد المنعوت
(قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعم التوضيح) ومنه قول الالفية
قال محمد هوابن مالك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله أو كانت للتوكيد)
نحو نخسة واحدة وفي صور ان ذكره ما في النكت اذا كان التبع حاسبا
جاء عليه واذا نفي المنكح كلامه على ذكر الصفة (قوله اذ لم يعلم موصوفها الا بها)
منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعروف فان نعمت الكثرة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في
قطع نعمتها تقدم نعمتها آخرها لم يتقدم ليجزأ القطع الا في الشعر ويحتمل أن يكون

نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسيرا لجر يانه مجرى المفرد بل يرفع على اذ افراد ولها
قال والاحسن نحو جاني زجل وهو غلمايه) بافظ التكسير (ثم قاعد) علمانه بالا افراد الذي هو قياس الفعل لان
يقول قعد غلمايه لا قعدوا غلمايه في اللغة الفصحى وقيل اراده ارجع مطلقا لجر يانه مجرى الفعل وقيل ان تبس
مفردا او متنى (ثم) اراده باق (قاعدون) غلمايه جمعه جملة سلامه وهو ضعيف لانه خاص بلغة كاري
البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت التبعية (المعلوم موصوفها) يدونها (حقيقة ارادعاء) بأب يعزل
منزلة المعلوم لامرما (رفعا بتقدير مو) في حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر) بتدبيره
(أعنى) في نعم التوضيح (أو أمدرج) في المرح (أو أدم) في الذم (أو أرحم) في اترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار المقدار الا في نعم التوضيح والتخصيص وذات الصفة على مشاربه أو كنت لا تو كبد أو
ماتمة الذ كركالجم الغفيرا منع قطعها فانه منع اذ لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق

• ونعرج بمكان فقر أي هو فقر كافي الأطول وان أمكن أن يقال أنه
مورد تسديرا لا شغلا لا خبر حركة الروي (قوله حينئذ) أي حين اذ لم يعلم
نوعها إلا ما (قوله لولا احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات
قوله تقدم التسبغ) أي على المطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض
على فلا يحكم له وقد قال تعالى والمقيم الصلاة والمؤتي الزكاة وقالت الخرق
لا يبعدين قومي الذين هم * سم العداقة وآفة الجزر
بالتأزين بكل معترك * والطيبون معاقد الأزر
أي يرفعها وتضعها وتضربها ولورفع الثاني وعكسه وأجب بأن الرفع فيه على
رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء ثم انهم عللوا ما هو الاصح من وجوب
الاتباع بثلاثة أحده لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين التعتين بجملة أجنبية
وان طباع العرب تأتي الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التثنية بعد
التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا
بتسكير الجمل وعلى الأخير من لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجي على مذهب من
يجوز الفصل بالاحبي تمامه طاعا واذ لم تتحضر أجنبية وسقط التوقف في عدم
تجوز الوجهين في رسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه
(قوله وكافهم) أي مطابقة اخلاف الكسافي في نعت ذي الغيبة فمسكها معهم
من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره بحمله بدلا للوضوح في غير الغائب
بحمله على اخواته وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى
صف بربانها وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم
لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن
أن يجاب بأن الصفة الموصفة هي الاصل وغيرها محمول عليها وأجاز الكسافي
أن نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدماميني في المنهل الصافي
ذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم
فتضيق بذلك لانه سأل عن الحكمة في افتراق آبي السجدة وسبأ حيث قبل
في ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب
النار التي كنتم به تكذبون وأجاب بان النار في آية السجدة وضعت موضع المضمر
لتقدم ذكرها في قوله تعالى وأما الذين فسقوا فإنا هاهم النار كما أرادوا أن
يجر جوامعهم أعييدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابهم ولما لم يكن
لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حمل محله وأما
آية سبأ وهي قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التي كنتم به تكذبون فلم تقدم

حينئذ بين تعددها واحتجاجها
لواحتجاج في حال تعددها
الى بعضها فقط جزئيا
عدا ذلك البعض المطع
والاتباع والجمع بينهما
بشرط تقدم التسبغ وفي
قوله رفع الى آخر إشارة
الى حقيقة القطع قال
الشاطبي وجملة الصفة المطفوعة
مع غاملها لا محال لها من
الاعراب اذ القطع مقتضى
للاستئناف (فاذلة) اعلم أن
الاسماء في نعتها والنعت بها
على أربعة أقسام قسم
لا ينعى ولا ينعى به كلام
الفاعل وكافهم ولو لغائب
لانه لما شبه الحرف من جهة
اقتضائه الى ما يفسره لم
ينعت ولكنه ليس بمنشئ
ولا في حكمه لم ينعى وما
أحسن قول القائل

للتأريذ كرىلها مسترلة المظهر فصيح ومنه ما انتهى وهو منتهى
 ذكرى باقى فصح الرحمن فانه نقل هـ هذا الكلام وأقربوه وهو منتهى
 المعاني بأنه يعدل عن المظهر الى الظاهر لا غرض منها التمكن من الوصف كـ
 فى قوله * الهى عبدك العاصى انا كـ وفى الكشف فى تفسير قوله تعالى فأتوا
 بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبى بل عمل عن
 المظهر الى الاسم الظاهر لتجرى عليه الصفات ولما فى الالتفات من خريد البلاغة
 وكالمظهر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل فى الابهام وكم المخبرية لكن
 شرح الرضى بجواره فى كم من قرينة هـ كـ فى قرينة ضمنية لكم (قوله هوى
 شاذن) يقال طوى قد شذن أى نزع ع

التوكيد

(قوله من الملاقى المـ در مراد الخ) أى فهو مجاز مرسل والداعى الى ذلك ان
 الكلام فى التواضع والذى منها التواضع هو المؤكد كدلالة المعنى المصدري (قوله و يقال فيه
 التأكيدي لا اول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأكيد ونوكد
 وتأكيدهما أصله لهجاء وفى الكشف فى قوله تعالى ولا تتقوا الايمان بعد
 توكيدهما وكذا كـ دافعتان فصيحتان والاصل الواو والهزة بدل وفى شرح
 التوضيح وكذا كـ دافعتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا فى كلام العرب انتهى فان
 أراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخالف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثرة
 الاستعمال فيفيد ان تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد
 فى بحث التوكيد لان كـ من شرح الفتح قال فى الديوان التوكيد بمعنى التأكيدي
 عريضة مولدة قال الفاضل اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكذا وكذا
 بمعنى ويقال هذه عريضة مولدة والظاهر ان قوله عريضة مولدة ابتداء كلام فى
 بيان لغة وكذا لغة بيان لغة التوكيد واقريئة ان صاحب الديوان لم يذكر لغة
 التوكيد فى غير هذا الموضع وأقول ذكر فى المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيدي
 ليس بجيت وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى
 واعلم ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه لان الذى فيه
 امر ان أن وكذا كـ بمعنى وليس فى هذا شعار بان أحدهما أصل للأخر ولعل
 منبهة تقديم وكذا وقوعه فى القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح
 بهم ذلك لاستعماله ويقال مع ان كلامه ربما أوهم عود اسم الإشارة الى أ كـ
 تقر به وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفاضل غير سديد ثم فى
 صاحب المغرب كون الوكادة من أكدا شعار له بأن أكدا أصل لو كذا وأما

انتهى فى القالب هوى شذن
 مستغسل بالهوى لا ينصف
 وصفت ما انتهى بواله
 فقال الى المظهر لا يوسف
 وقسم بنعت ولا ينعت به
 كالعلم وانما نعت لازالة
 الاشتراك ولم ينعت به لما
 صرقة بنعت وينعت به
 وهو اسم الإشارة وقسم
 بنعت به ولا ينعت وهو أى
 كمررت برجل أى رجل (و)
 التانى من التواضع
 (التوكيد) أى المؤكد
 بكسر الكاف من الخلاف
 المصدري مراد به اسم الفاعل
 ويقال فيه التأكيدي
 والاول أفصح وعرفه ابن مالك

وتعرج من سكن من التوكيد لامن التاكيد (قوله بأنه تابع الخ)
 تنوع حسن وقوله يقصد به معنى انه يقرر أمر المتنوع في النسبة أو الشمول يخرج
 ما عدا التوكيد (قوله أو موافقه) كما في سبلا جاجا وكافي أجل جبر الاني (قوله نحو
 قوله أهلك أهلك) قاله مسكين الدارمي والشاهد في أهلك أهلك ونصهم ما على
 الاغراء والهيجاء الحرب تمدونه مصر (قوله ومنه تو كيد الضمير المتصل بالمنفصل) ان
 كان المنفصل ضمير رفع أكديه المتصل مطلقا مرفوعا منصوبا ومحرورا نحو وقت
 أنت وأكرمك أنت وممرت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكده المتصل مطلقا
 عند البهريين ويؤكدها كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكدها كان
 منصوبا عندهم نحو رأيتك أياك ويؤكده مثله نحو فإياك أياك المراء عند الجميع ثم
 كلام الاقضية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكده مثله ولا ضمير منصوبا
 حيث سكننا من ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول زمقضى منسج الثاني انه
 لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله في قوله فأن الى أين
 الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بخذوف أى الى أين تذهب والنجاة بالمعد
 الاسراع مبتدأ خبره الى أين مقدما وفي قوله أياك أياك تو كيد الفعل بالفعل لان
 الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثاني جى به لمحض التاكيد
 فلا يطالب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين والاقوال أتوك أياك أو أياك
 أقول ويرى الملاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب ويسقط التون واحبس فعل
 أمر وفاعله مستتر فيه وجوابه مفعوله محذوف تقديره نفسه نحو جملة احبس الثاني
 لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوابه مفعوله لا لاولى فقد اجتمع في البيت الامران
 (قوله لا لأبوح الخ) فأنه جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي في الجفس
 للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثقة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء
 بالثنية وفتح الذون وفي آخره هاء اسم محبوبة والمواقف جمع موثق بمعنى الميثاق
 أو أصله موافق جمع ميثاق خذفت الياء للضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح
 سقط لانه فيها ما صورته ومواقف جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موافق كصايغ
 خذفت باؤه للضرورة وانتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق خذفت الياء هو
 القياس كما تجدوه مساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جبر الخ)
 محذوف بيت صدره * وقلن على الفردوس أقول مشرب * والدعائر جمع
 دعور وهو الحوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير الجوابي) وأما الجوابي
 فلا يشترط في توكيده شئ ومنه ما تقدم من لا لأبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)
 كقوله

بأنه تابع يقصد به كون
 التبعوع على ظاهرة (و) هو
 وتسمان لانه (أما القلي)
 وهو عادة اللفظ الاول أو
 موافقه ويجرى في جميع
 الالفاظ فيكون في الاسم
 (نحو) قوله

(أياك أياك ان من لا
 أخاله) * كساع الى الهيجا
 غير سلاح * ومنه تو كيد
 الضمير المتصل بالمنفصل
 (و) في الفعل وحده وفيه
 مع فاعله وقد اجتمعا في
 (نحو) قوله

فأن الى أين النجاة يفتأ
 أياك أياك اللأحقون)
 احبس احبس * (و) في
 الحرف (نحو) قوله

(لا لأبوح بحب بثة انما)
 أخذت على موافقاه وهدا
 ومنه قوله

أجل جبران فكانت أبيت
 دعائره *

و يشترط في الحرف غير
 الجوابي أن لا يعاد الاعم
 ما اتصل به كجبت منك منك
 وان زيدا ان زيدا أو انه
 قائم وما ورد بخلاف ذلك
 فشاذ

ان ان الكبريم يحلم بالم *
(قوله ولان تقول الخ) يمكن أن يجاب بان الكلام وانما الحاجة انه ليس نو كيدا لا كذا
بل أعادوه تارة وأعادوا منه مرة أخرى - **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
لا يؤكده الظاهر (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
السلام والله لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
تخصيص العاطف بهم والحكم على الواو هنا بانهم **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
التأكيدها في العلم المعاني لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
الاطباء ان منه التكرار لكمة كذا كبر الانذار نحو كذا سوف تعلمون ثم
كلا سوف تعلمون قالوا وفي الايمان ثم دلالة على ان الانذار الثاني بالبعث فبين
الكلامين تناف والاول مخالف الكلام الحاجة ويجاب بان كلام أهل المعاني في
الوصل والوصل محمول على غيرهم أو غيرها وغير انفاء فلا ينافي ما في الالفاظ
ولا ما قاله الحاجة ولا يصح أن يجاب بان كلام النحويين محمول على ماله محمل وكلام
أهل المعاني في ما لا محمل له لان الحاجة مشلوا بما لا محمل له والجواب بان ما في الفصل
والوصل مفروض بما اذا لم يتزل الثاني منزلة غير لكمة بتقصها المقام فيجعل
كلها غير له وفي باب الالفاظ لما قصد الترتيب كان يقع منزلة الغاير فاما يرفع
التخالف بين المتماثلين في المعاني فتدبر (قوله وفيه في الارشاد والجامع) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
اقتصر الميز كذا غيرهما وعبارة الجامع فالاجود الفصل بهم والبعث
التخصيص ما أقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الترتيب
انتهى موضع نظر اذا لا اقتصر لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التمهيد
اقتصر على ثم فلا حاجة انقل ذلك على زعمه عن الارشاد (قوله الآية) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك (قوله فالاكثر اقترانها بالعالم) **المعنى** لا غرض من ذلك
الى أن المؤ كذا ما بعد ثم وفي ذلك تعريض ابن الناطم حيث مثل بأولى لك فأولى
ولم يزد الآية فاهم ان المؤ كذا الجملة المقر ونها اناء لكن اجيب عنه بان الرضى
صرح بان انفاء كتم وفيه انما يظهر اذا كان أولى أفعال وهو مبتدأ ولان خبره وقدر
لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا
يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لانه لم يعلم يعرف به الخ) قال الدماميني
في باب الحال في ادخلوا رجلا وعلمته الحساب يا ابا يا قال الزجاج انتصب
الثاني على انه تأكيده والحال هو الاول فكأنه رأى يا ابا الاول بمعنى مرتبا ففعل
الثاني تأكيده ولا يرد اني الثاني غير صالح لسقوط فهو مؤسس لانه أن يقول
انما التزم ذكره وان كان تأكيده لان ذكره أمانة على المعنى الذي قصد بالاول

ولان تقول من أين اهتم
ان التأكيده في مثل هذا
للحرف وحده ولم لا يجوز أن
يكون لمجموع الحرف وما
انصل به واذا كان التأكيده
جملة فالاكثر منه اقترانها
بالعاطف حيث لا ينس
وقيده في الارشاد والجامع
بهم خاصة نحو أولى لك فأولى
الآية فان حصل ليس وجب
تركة كذا خبرت زيدا خبرت زيدا
اذلجى به لتوهم تكرار
الضرب منك والغرض أنه
لم يقع منك الامرة واحدة
(وايس منه) ما كرر في قوله
تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤث
به لتأكيده مؤداه غير مؤدى
الاول وانما هو منصوب
على الحال والمعنى مكررا
عليها لذلك كعبه الحساب
يا ابا يا ابا وهو ظاهر قول
الزجاج شري (و) في قوله
(صفا صفا) لما مر بل على
الحال ايضا

وبشي لا يلتزم ابتداء ثم يلزم كعارض انتهى ومنه يؤخذ الجوان عن قال ان الثاني
 من التوكيد اللفظي بان يقال دكا الاول بمعنى دكا مذكرا ووصفا الاول بمعنى
 صفوفا كثيرة والثاني منهما نانا كيد جعل اماره على المقصود بالاول فلذا الزم
 (قوله أي مصطفىين) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله او ذى صفوف) أي
 على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذور في دكا دكا) أي بخلاف مضافا
 وعلى ذلك جرى الرضى في بحث عدم تأكيد الاسم المنكرة (قوله لان مجموعهما
 هو الحال) أي أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث
 هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر فتحكم اعراب كل جزء بالاعراب
 الذي استحقفه المجموع وهذا للتحكم في جملها مض (قوله في الستة) هي عبارة
 ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم عقلي لكون التجويز في
 الاستناد وقول شارح بان يرفع الخ مطابق له لكون هذا ظاهرا اذا كان المسند
 فعلا أو مفعلا الأ أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك وقول
 المصنف في التوضيح يؤيد بانفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضي ان المجاز
 لغوي وأنه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيجعل أنه اراد بالخليفة أبا عواسا تعمل
 لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهرا اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجويز في
 الاعلام كائن عليه في جميع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيجعل
 انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواته لا تؤثر كدورها
 لرفع احتمال تقدير مضاف قد دل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على
 حذف مضاف لا يتجويز في اسم الذات لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه
 غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه محذوف توسعناهم قال
 جماعة منهم البدر بن مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذي
 تحرران نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاستناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر
 اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز
 لمعنى التهموز وان أطلق عليه المجاز لغير اعرابه توسعنا كما هو مقرر في محله
 (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهرا اننا كيد في هذا القسم
 يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العقلي بان يظن في جاء القوم ان المجيء
 مما وقع من بعضهم واستناد الى الجميع مجازا للعلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف
 ان قدرا لفظ بعض اندفع بالتاكيد بكل وأخواته وان قدرا لفظ علما أو أشقا أو
 نحو ذلك فاعلموا كد بانفسهم أو أعينهم امالانه يرفعه أو لانه يضعفه على ما يأتي وتقدم
 ان المصنف في التوضيح قال ان كل وأخواته لا تؤثر كد لرفع احتمال تقدير مضاف

أي مصطفىين أو ذى
 صفوف كثيرة وقيل ان
 المذكر فيماد كرتو كيدوعليه
 كثير من النجاة وجرى عليه
 في الشذور في دكا دكا والخ
 في نحو علمه الحساب بابا بابا
 ان المذكر وما قبله منصوبان
 بالعامل المتقدم لان
 مجموعهما هو الحال ونظير
 في الخبر هذا حالو حاضر
 (أو مفعول) قسم قوله
 لفظي (وهو) قسم ما يبقوه
 أمر المتوهم في النسبة بأن
 يرفع توهم الاستناد الى غيره
 وما يقرر رأسه في الشمول
 بان يرفع توهم ارادة الخصوص
 بما ظاهره العموم فالاول
 يكون (بالنفس والعين) كجاء
 زيد نفسه أو عينه فلو اقتضرت
 على التوكيد بفتح المكان
 لاحتمل أن الجاني خبره
 أو متاعه بارتكاب المجازي
 فيذكر التوكيد

انرفع ذلك الاحتمال مما
 ظاهره الحقيقة وتكون
 العين (أو خرفة عنها) أي عن
 النفس وجوبا (ان اجتمعا)
 في اللفظ كما زيد نفسه عينه
 لان النفس عبارة عن جملة
 الشيء والعين مستعاره في
 التعبير عن الجملة (ويجوعان)
 جمع قلة (على أفعال) بضم
 العين (مع غير المفرد من)
 اثنين أو جماعة لكن ذلك
 مع الجماعة واجب ومع
 الاثنين أرى وجوبه للأفراد
 تقول جاء الزيدان أو زيد
 وعمر وأنتسهما أو أعينهما
 وجاء الزيدون أو زيد وعمر
 ويكرانفسهم أو أعينهم
 وجاءت الهندات أنفسهن
 أو أعينهن ويختصان بجواز
 جرهما أيا من ائدة ولا يؤك
 بهما غالبا بغير رفع متصل
 إلا بعد تو كيد به متصل
 مطابق للؤ كد كز بداء
 هو نفسه والزيدان جا آهما
 أنفسهما وعلم بما مرانه
 لا يؤ كد بنفسه وعين

ومن ذلك يعلم وجه توهيم ان الفاظ التوكيد مجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن
 الاتصاف فيما اذا كان المؤ كد متعدد على التأ كيد بكل ليس لتعنيته وأنه على بعض
 هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقيير النسبة هذا وأورد على
 الشمول انه يشمل البدل في نحو مررت بقومك أو لهم وآخزهم بغيرهم وكثير
 قال الهاء السبكي في هر وس الافراج في كون التأ كيد بني ارادة التخصيص
 بالبعض نظر الأثرى الى قوله فآخزموا كلهم الا باقتداء لم يحرم كيف دخله التخصيص
 مع تأ كيد ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا إبليس ان كان الاستثناء منه
 وان تخيل في جوابه ان التأ كيد مقدور حصوله بعد الاخراج فأنشأ كذا انما هو غير
 المخرج ورد قوله تعالى واقعدار بناء آياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان
 آيات الله تعالى لا تنهاى انتهى وفي الكشف في تفسيره هذه الآية ما يفيد عدم
 الاستدلال بها (قوله انرفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف
 ولا يرتفع قال ولهذا يأتيان الاثبات بانفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه
 وأورد عليه ان الجملة ههنا قالوا ان العرب قد تفرقت كحديث لا يراى وقوع الاحتمال
 كما أنوا بجمع واستمع بعد كل ولا احتمال يرفع مع الرفع بكل والاطهر في تعليل عدم
 رفع الاحتمال انه مع التأ كيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على
 السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسيد بان النسيان والغلط انما يرتفعان
 بالتأ كيد اللفظي (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التأ كيد بهما انما هو عند
 استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعماله بمعنى آخر كما استعمال النفس بمعنى الدم
 نحو أرقى زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارية نحو طرفت زيدا عينه
 لم يكن تأ كيدا بل بدلا (قوله يجوز جرهما الخ) أملا جوازا بجمعهم بضم الميم فليس
 من التوكيد لان الباء لازمة له والاثبات بالضمير لو كان تأ كيد السكبان وروده بدو
 غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو مجتمع لقولنا جميع فليس جمع فليس (قوله غالبا
 كذا في السهل) واختار به عما حكاها الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموس
 أنفسهم (قوله لا بد تو كيد به متصل) أو فاسل نحو هو لكم لكم أنفسكم فانه جائز
 بلا خلاف كما في الارشاد للفصل بالكم وخرج بالنفس والعين تو كيد
 الضمير المذكور بغيرهم أو بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك في نحو قام الزيدون
 أنفسهم مجتمع التأ كيد بالضمير لانه لا يؤ كد الظاهر وفي نحو نرسبهم أنفسهم
 ومررت بهم أنهم وقاموا كلهم التأ كيد بالضمير جائز (قوله وعلم بما مرانه
 لا كذا الخ) لانه قال جمع قلة على أن فعل فخرج جميع السكينة وجميع القلة اذ لم يكن
 على فعل وقضيته انه لا يؤ كد باعيان لم يكن نقل المصنف عن شرح العمدة

جاء الزيدان نساءهما أو أنفسهما وإنما كان نحو نساءهما

مرجوحا وان كان هو
الاسل كراهة اجتماع
تثنيتين فمما هو كالشيء الواحد
وعدل إلى الجمع لان التثنية
جميع في المعنى (و) القسم
الثاني يكون (بكل) وكذا
جميع وعامة وأسقطهما
أغرابه التوكيد بهما (أغبر
المعنى) من مفرد أو جمع
ولكن انما يؤثر كذا (أن
تجزأ) الغير رأى كان ذا أجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه
أما (بنفسه) كجاء القوم
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
(أو بعامله) كجبت العبد
كله أو جميعه أو عامته ولما
كان الغرض من هذه الالفاظ
رفع توهم ان يراد بالتبويع
الخصوص اشترط فيه
ما ذكر يمكن توهم ارادة
البعض الكل فيرفع بالتوكيد
(و) يكون (بكله أو كماله) أي
للمعنى (ان صح وقوعه المفرد
موقعه) لم يمكن توهم ارادة
البعض بالكل كجاء الزيدان
كلهما والمرأتان كلناهما
اذ يصح حلول المفرد محل
المؤكدم ما ويجعل أنه
أطلق المعنى وأراده واحد

والفصل وكفاية ابن الخطيب جواز في هذا الباب (قوله) وأنه يجوز على مرجوح
(الخ) عبارة أن وضع وترجح أفرادهما على تثنيتهما عند التأطيم وغيره يمس ذلك
انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وان بعضهم رجحها على الأفراد وذلك يبطل
مدعى جبان على أن التأطيم جوازها وأنه لم يقل به أحد من النحويين ويرد بعضهم
عليه بان الرضى نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادي بان ابن أياز أجاز التثنية لـ
تعب بان أبا حيان لا يبعده من النحويين على أنه متأخر عن ابن التأطيم هذا وجواز
التثنية يؤخذ مما صرح به النجاة من أن كل معني في المعنى اضيف إلى متضمنه يجوز
فيه الجمع والأفراد والتثنية وان اختلفت بالارضية والرجعية والضعف (قوله
كجبت العبد كله) قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشترى العبدين واشترى
العبد من افتراق الأجزاء حكما حتى المفرد اعني اشترى العبد كله لكنه لم
يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدها لوقا اشترى العبد كلهم لرفع افتراق
الأجزاء حكما لا شبهة برفع افتراق الأجزاء حسا والاحتمال الثاني الطهر لكون افتراق
الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع الاحتمال الثاني
قلت اشترى جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبد انتهى وقد فهم جواز
التأكيدها اذا اريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه اذا اريد الاول لكنه قوله فاذا
أردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله) ويحتمل أنه المعنى وأراده واحد في المطول
وأما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لان المعنى
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه
لرفع توهم ان الخاق واحد منهما أو الاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم
السامع ان الخاق رسولا هـ ما أنفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه
جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الخاق أحدهما
والآخر محض باعث ونحو ذلك فأنما يدفع بتأكيدها لئلا يظن توهم المحازاة وقع
فيه انتهى ونوزع بأنهم قالوا ان العرب تتخاطب الواحد بصيغة المعنى كما قرره
محمدة (قوله) لعدم صحة ذلك (وأما احتمال لكون عبد الزيدان ثم لم يحذف
المضاف ليرتفع المضاف اليه فأنما يؤثر كدرفعه بالنفس والعين فقول المصنف في
التوضيح ان التأكيدها بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان
لا يحتمل ذلك صحيح لان مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكده بالفاظ الشمول (قوله)
واستدعي المسند أي وان اختلف لفظه فيجوز ان يطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على
على منع جاز يذكاه لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جميع والمنقول عن الجوهري والجواز وعليه ابن مالك محتمل بان
التوكيد قد يأتي للتفوية لا لرفع الاحتمال (واستدعي المسند) الى التوكيد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

وهو ما جزم به ابن مالك تبعاً للاختلاف قال أبو حيان ومحتاج ذلك إلى سماع من العرب
حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المتع لانه لا يتجمع عاملاً لأن على مقبول واحد
فلا يتجمعان على تابعه (قوله وتجميع هذه الالفاظ المقدمة) وهي النفس والعين
وكل وكلة أو كلا (قوله يضمن وجوباً للضمير) أي انظر ولا يكتفى بنبته كإدلال عليه
قول الافية بالضمير وولا الاله من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس
من التوكيد قوله تعالى تعالى خالق لكم ما في الارض جميعاً وهو مسمى ابن عقيل
والسفاقي فقالا جميعاً تو كيداً للموسوعة الواقعة فتعول الخلق ولو كان كذلك
بقال جميعه ثم التا كيداً بجميع قليل فلا يحتمل عليه التثنية بل في المعنى ولا قراءة
بعضهم - انا كلاهم ساخذ لالفاظ الفراء والزنجشري بل جميعاً في الآية الأولى حال
مؤكدة لان الموصول من أدوات العهوم خصوصاً والمقام مقام الامتنان فان
قيد الحاشية تقتضي ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع وليس
كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفي القراءة قبل من اسم ان أحوال من الضمير
المرفوع في فهم الالكن ضعفه في المعنى بتمدده على عاملة الظرف وتذكير كل اقطعه
عن الاضافة لفظاً ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول
أي حبان يدل كل من كل لكونه مفيداً للاحاطة لم يتحيز جهة لاني لم أجد البديل
الذي من هذا النوع الا التجميع بالضمير المبدل منه فان قال مقدراً فاجعله توكيداً
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بأنه لا بد من الاضافة هنا لفظاً ولا يكفي التقدير كما مر
بخلاف البديل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سيأتي أنهم
اكتفوا في أجمع واخوانه بنية الاضافة على قوله وتركوها الاضافة رأساً على القول
بأن تعريفها بالعلية قلت لما كانت في الاغلب تابعة توسعوا في أمرها (قوله
مطابق للمؤكد افراد الخ) قال المراد في الكلام على التا كيداً بكل فتقول جاء الجيس
كاهوا القبلية كاهوا الزيدون كاههم والرجال كاههم أو كاهها أو كاه على قياس هو أحسن
الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كاهن أو كاهها وحكى الخليل
كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاه في الرجال انه على معنى الجماعة عولا
يجوز منه في جميع التصحيح لان له حكم مفردة لاسلامته فيه ووجه كاهه في معنى
الجمع (قوله وأما قوله بأشبه) أي مما أنشبه فيه كل الى ظاهره مثل المؤكد
وهذا عجيب لانه برعزة صدره * كم قد ذكرتك وأجزي بذكر كم * وكم
خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بما زاعى قوله
في التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى
ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ لانه قال المصنف في

الاختلاف المستدوكاؤ كد
بشكل الجمع وبكلا المتنى
أو كدبهم ما في معنى ذلك
كجاء زيدو بكر وعمر وكاهم
وجاء زيدو خالد كلاهما
(و) جميع هذه الالفاظ
المقدمة (يضمن) وجوباً
لضمير (مطابق) (للمؤكد)
افراداً وتنبه وجمعاً
وتذكيراً وتثنية ليرتبط به
وليدل على من هو له كما مثلاً
وأما قوله * بأشبه الناس
كل الناس بالقمر * في كل
فيه نعت أي التكامل في
الحسن كما في مررت بالرجل
كل الرجل (و) يكون
(باجمع) للفرد المستدكر
(وجمعاً) للتثنية (وجمعهما)
بجمع أجمع أجمعون وجمع
جمعاً

لغني ان قول أبي حيان ايس شيء لان التي نعت بها ادالة على السكال لا على محرم
 لا افرادوا المحجب من النار خ كيف لم يستحضر مع شغفه بكلام المصنف ومن
 شهاب القاسمي حيث اجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا
 مردخ في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر كلام المغني اغناه
 هذا التفسير (قوله جمع) يضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكده) اللفاظ
 كثيرا لا بعد كل) أنهم ان المؤكده متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه
 مع من قوله التأكدها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعد فلا ينافي انه كثير
 فيه فصحاك كثيرا وروده كقوله تعالى لا غور بينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير
 مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على مساني وعلى القول بأنها معارف بالعلمية
 بالنسبة على الاحاطة والشمول فلا مضافة لالفاظ لانية (قوله وزعم بعضهم) هو
 القراء (قوله وهو مراد بقوله تعالى لا غور بينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد
 القراء انهم ترفع ما ذكرنا او وقعت بعد كل لا مطلقا فلا ربا لانية (قوله وفهم من
 كلامه) حيث اقتصر على جمعها ولم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان
 ولا الهندان جمعان ولا ماللا كوفين والاختصاص أجازوا ذلك قياسا مع اعتبار فهم
 بعدم السماع (قوله وان ما عداها ما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف
 لضمير المؤكده فلم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا
 القول اسبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علمت على معنى الاحاطة بما تتبعه
 كسماة ونحوه من أعلام الاختصاص وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره
 ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شهها
 وما منه وليس كذلك وهو معرفة فالما نفع هو تعريف العلية قوله جمع بالواو
 والنون ولا يجمع من المعارف بما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب
 مواضع الصرف (قوله ومثله جمعا) وكذا نوابه الآتية (قوله بما كتع الخ) فين لا معنى
 لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بن وقيل اكتب مشتق من حول كتيع
 أي تام وأبصح بالمهولة من بصح العرق أي سال وبالجملة من بضع أي روى وأتبع
 من البتبع وهو طول الغنى مع شدة مغرزه وعلى هذا فليست من التوكيد من
 بالمرادف وبه صرح الهندي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيد باللفظ
 اما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف لا في اللفظ
 اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما يكون للثاني معنى ظاهر نحو هبة امرئ ثا ولا
 يكون له معنى أصلا بل ضم الى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
 يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بن أو يكون له معنى بتسكاف غير طاهر نحو

جمع ولا يؤكده
 الالفاظ في الاكثر لا بعد
 كل فلهذا كانت (غير مضافة)
 لضمير المؤكده كما جاء الجيش
 كما أجمع والقبيلة كما جاء
 وانقوم كهم أجمعون
 والنساء كهن جمع والظاهر
 أن التوكيد بهما بعد كل
 توكيد بالمرادف وزعم
 بعضهم أن كل ترفع احتمال
 التخصيص وأجمع ترفع
 احتمال التفرق وهو
 مردود بقوله تعالى
 لا غور بينهم أجمعين اذا غوا
 لا يختص بوقت واحد فلا
 دلالة لجمع على اتحاد
 الوقت وفهم من كلامه أن
 أجمع وجمعا لا يثبتان وان
 ما عداها ما من ألفاظ
 التوكيد معرفة وأما أجمع
 فصريح في التاخر بانه
 معرفة بنية الاضافة ومثله
 جمعا (ثمة) أكدوا بعد أجمع
 بأكثر فابصح فأبتع وبعد
 جمعا كعبه فبصع فبصع

أبصعون أتبعون ولا
يخوفني ألفاظ التوكيد
القطع الى الرفع ولا الى
النصب ولا عطف بعضها
على بعض ولا اتباعها النكرة
بجلا في النعت كما قال (و)
هي (بجلا في النعت)
المتعددة لواحد نحو جاء
زيد النخلة الكاتب الشاعر
يجوز ان تعاطف لا اختلاف
معانيها كقوله تعالى سج
اسم ربك الاعلى الآتي (لا)
يجوز ان تعاطف المؤكدات
بمثل قوله متتابعة دون
فصل كما تقدم لاتحاد
معناها فترت منزلة الشيء
الواحد واذا نعت بمفرد
ونظرف وحده قال في الجامع
قاله جمع أن يبدأ بالمفرد
فالظرف (ولا ان يبين نكرة)
مطلقا عند البصريين لما
تستقيم من أنهما عارف
بالاشارة (وندر قوله)
لكنه شافه أن قبل دارجب
(بالت حول كله رجب)
وأجاز بعض الكوفيين ذلك
مطلقا وبعضهم أن أفادت

خبيث نبيث من نبت الشيء أى استخرج به وقوله أكتفون أبصعون أتبعون قبل
من القسم الاول أى لا معنى لها انه مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا
(قوله وشدحى الخ) كقول بعضهم أجمعه أضعه وقول آخر جمع تبع وقوله
الارتفاع حول أجمعها ونقل المصنف في التذكيرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب
وابتغ وقال ابن مالك في سكنت الحاجية لك ان تبدأ بعد اجمع بأيهما شئت
ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع أى لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد الم
مع المؤكد معنى ويقارق النعت بان المقصود منه المعنى على الذات والمعنى مغاثر
ثم يجوز في نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطرار
تعاطفها وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معانيهما (قوله ولا)
اتباعها النكرة) لانها معارف اما بالاشارة لفظا أو بالعلمية الجنسية على ما مر
تنبيه لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بما على الاصع وأجازوا لفراء صرحت
بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعا المحذوف عنه الماخرب
وأجازوه الخليل وسيبويه كما يونه في مباحث الحذف من معنى اليبس (قوله لا اتحاد
معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجع أن يبدأ الخ) من ذلك قوله
تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحديثه فلا حاجة لقوله ب
تخلص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو أخرتوهم أنه صلة يكتم
ولم يقد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر
معترض كما بيناه في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي
الله بقوم يحكمهم ويحيونه أذله وجعله بلاضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن
هشام في قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فحتميل
أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدري وجه ذكر هذه المسئلة وحتمها أن تذكر
في باب النعت (قوله لانها معارف بالاشارة) أو بالعلمية (قوله لانه شافه الخ)
الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفعه على انه فاعل شافه وبالمجرد
التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أى أفادت أم تقدم وقول
الوضع واذا لم تنقد النكرة لم يجوز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة)
اقتضى كلام الرضى والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

النكرة واضحة في الاوضع وقال ابن مالك هو اول بالصواب لجهة السماع بذلك ولان
من قال سمعت شهرا قد يرد جميعه وقد يرد أى كثره في تيلة احتمال يرفعه التوكيد واسطة في السماع الى شواهد
من كلام العرب أو ردها من الواردة لعلنا نرضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صا
شهرا كله الارض ان شغل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كإلى اليبس
ومما أنشأه ما كان حول قد حصره قاله في الاوضع (و) الثالث منها

ملوه المقدار وان لم يكن زمنا محدودا انهما ملائمة في دار ودرهم

عطف البيان

(قوله أي معطوف) اشار الى أبا العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه سار حقيقة عرقية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح في المكشاة ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصر نصير او بعبارة المصنف في الشذور وحق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب جامع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل أو بمنزلة أي بأن كان في نصار علما بانه كالعق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أي فيكون جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابيع) لا يردان البذل والسر كيد قديس كان لانه غير مفصود بها بالذات فان قبل يشكل على خروج البذل ان كما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البذل اما استثنى وذلك يدل على ان المقصود فيها واحد واجب بان جواز الامرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفرع على كونه كالاعتناء على أن المتبادر اللفظ الحقيقي وتوافقها لازم الالفاظ اسكونه مما يتولى فيه المذ كروا المؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابي لا روية تجزعه ابن يعش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما به ما من نعب ولا دبر * وأصل قوله ذلك انه استعمل الامام عمر وقال ان ناقتي قد نعبت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتنبه كبر الشراطه موافقه له في ذلك قال في التوضيح وقول الرخص شري ان تمام ابراهيم عطف على آيات بينات يخالف لاجتماعهم وحكم عليه بالسهم في الباب الرابع من المغني واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البذل بعطف البيان لتأخيرها وهذا الاعتذار لا يصح لان البذل والبذل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعة في بديل كل من كل كما هو المتبادر هنا وله انصوا على ان البذل منه اذا كان متعدد او كان البذل فخر وافي بالعدة تعين القطع وحينئذ فتمام ابراهيم مبدأ حذف خبره أي منها والخاصل ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفا وتكثيرا والتخالف افراد او جمعة لان التوافق فيها مشروط في البيان كما عرفت ومانعا من البذل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الاعلى التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك لما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعة اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة اظهر شأنه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أي معطوف

البيان سمى بذلك لانه

تكرر في اذهيان فكانت

ردته على نفسه ولم يتخج الى

حرف لانه عين الاقول (وهو

تابع موضع) لم تبوعه ان

كان معرفة (أو مخصص) له

ان كان نكرة كالتعب لانه

مخالف له في انه (جامد غير

مؤول) بمشتق وقد تقدم مع

التوضيح والتخصيص

وخرج بقوله موضع أو

مخصص بقية التوابيع غير

الاعت وبعده النعت

(فيوافق متبوعه) الى أربعة

من عشرة تقدمت في النعت

(كاقسم بالله أبو حفص

عمر) فعمر عطف بيان لأبي

حفص ذكر لا يضاحه وقد

تبعه في الرفع والافراد

والنذكر والتعريف (وهذا

خاتم حديد) بخلاف عطف

بيان لخاتم ذكر لتخصيصه

وقد تبعه في الثلاثة الاول

والتكثير وأنهم كلامه ان

عطف البيان لا يخالف

متبوعه تعريفا وتكثيرا وأنه

يكون في التكرار ومنع

بعضهم ذلك وخصه بالمعارف

وأوجب البديلية

لا يبين المجهول ودفع بأن
بعض التكرارات قد يكون
أخص من بعض والاخص
يعني غيره (ويعرب بدل
كل من كل) لما فيه من
تقريره معنى الكلام وتوكيده
بكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد (ان لم
يتمتع) الاستغناء عنه أو
(الخلاله محل الأول) فان
امتنع ذلك زعم كونه عطف
بيان كقولك هذا قام زيد
أخوها فأخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العاقل هو
من جملة أخرى فتخلوا الجملة
المخبر بها عن رابط لها
بالمبتدأ أو كقوله أي الشاعر
(أنا ابن التاركة البكري
بشر) * عليه الطير
ترقبه وقوله فبشر عطف بيان
على البكري لا يدل اذ لا يحل
محله لانه يشترط إضافة
الوصف المفرد المقرون بال
إلى الخالي عنها وعن الإضافة
لتأنيدها وغيره جاز كما تقدم
وقوله
أبا أخوين عديته من وفلا
أعبد كما بالله أن تحذنا حرا
فعدت من وفلا عطف
بيان على أخوين لا بدلان
لانهم لو كانوا كذلك لكان في تقدير جرح النداء فليزعم قول لانه مفرد معرقة

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة معها
وغوصه فيها إلى الكعبين والانه بعض الصخور دون غيره بقائه دون سائر آيات
الأنبياء وحفظه من كثرة الاعتداء آية مستقلة وفيه القراءة على التوحيد
أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان سمح بالقطع على البدلية
هذا وقال الدماميني حيث أراد الزخشي البدل فلا يتعين أن يقطع الا اذا لم ينو
معطوف محذوف يحصل به منضم الى المان كورا المطابقة للبدل منه كما اذا نوى فلا
يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي مقام
ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهت مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء
التي تختص الى رابط عند قول المصنف ولا شترط الرابط في بدل البعض وجب
في نحو قولك مرتب ثلاثه زيد وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع السكاب بدل بعض
من غير تغيير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيد
بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزخشي في الآية واقضى
كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد محال ليس وافيا بالعدة
بدل بعض بتقدير الضمير وقد ثبت وقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتمال
يقدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقى عليه أن يقول ان
كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه
بالموافقة في مطاق التعريف قال في التوضيح وقول الزخشي والجرجاني يشترط
كونه أوضح من متبوعه بخلاف قول سيبويه في ما إذا الجملة ان ذال الجملة
عطف بيان مع ان الإشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداء انتهى وهذا القول
اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة اذا كان جامدا ما نالا تعار ورجع على من
جعل له زعمنا وقال أكثر المتأخرين يقاد بعضهم بمضاف في ذلك والحامل لهم عليه
نوعهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد
هدى ابن السبكي الى الحق في المسئلة فحل ذلك مطاقا لزمته وكذلك ابن جني انتهى
وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيؤيد به في ذلك على ان في
الجملة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغنى
عن ابن عصفور في بحث آل والجملة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم
ان اسم الإشارة أعرف من المعرف بال كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة
والذكر (قوله فيما استدل به المجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجر
مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه من ماء

وعامة منع أحلاله محل الأول
 نحو يازيد الحارثي يأيها
 الرجلز يدو خالد أفضل
 الناس الرجال والنساء
 (تنبيه) تعين عطف البيان
 فهما ذكر مبني على أن
 البديل لا بد أن يكون صالحا
 للأحلال محل الأول قال
 المصنف في حاشيته على
 التسهيل وفيه نظر لأنهم
 يغتفرون في التواني مالا
 يغفرون في الأوائل وقد
 أجاز والي أنك أنت كون
 أنت فوكيد او كونه بدلا مع
 أنه لا يجوز أن أنت وقال أبو
 سعيد على بن مسعود في
 كتابه المستوفى أولى ما يقال
 في نعم الرجل زيد أن زيد
 بدل من الرجل ولا يلزم أن
 يجوز نعم زيد وقال الإمام
 الرازي وهذا الاستثناء مبني
 على أن المبدل منه ليس
 مهذرا بالكسبة لأنه قد
 يحتاج إليه لغرض آخر
 كقولك زيد رايت غلامه
 رجلا صالحا فلما سقطته لم
 يصح الكلام وعليه السعد
 وقد ذكرنا فرقا آخر بين
 البيان والبديل يطلب من
 المطولات (و) الرابع منها

وعامة المنع تدأو جملة ترقبه خبر والجملة لاجال من بشر ووقوعه من قول له أي
 لاجل الوقوع عليه (قوله) وعامة منع أحلاله محل الأول نحو يازيد الحارثي
 ما فيه ال لا ينادى الامع أي أو كان لفظ الجلالة أو علما محكيما من جملة (قوله)
 أي الرجل زيد (لأن صفة أي يجب أن تكون مفعولة بأل وتويز من زيد) (قوله)
 أن أفضل الرجال والنساء) هما أضيف فيه أفعول إلى عام اتبع بنفسه لأن أفعول
 مضيل به من ما يضاف إليه فيلزم كون خالد بعض النساء وعامة منع أحلاله محل
 أول نحو يازيد هذا ما اتبع فيه المنادي باسم الإشارة لأنه لا يحذف حرف النداء
 باسم الإشارة وأحسن ممن ذلك أن يقال لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف
 (قوله لا بد أن يكون صالحا) هذا لا يظهر في نحو هذا قد قام زيد أخوها وانما وجهه
 عدم الاستغناء كما مر (قوله لأنهم يغتفرون الخ) قضيه جواز نصب البديل المفرد
 ذاتي مع منادى م وبالأصل البديل من التواني وهذا يرد قوله أن البديل في
 النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البديل أشكل الفرق بين
 البديل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظرا إليه فهم ما الآن يفرق بينهما
 ضعف استقلال المعطوف على البديل لعدم مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع
 (قوله وقد يجوز الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما به معنى
 تمت مع إعرابه يجوز أن يلي إن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه
 وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخات مع أن رب مختصة بالذكورة
 لأن ما به معنى سخات في الجملة كقولك وسخلة لها بالارب ولا يرد نحو رب أنت فأنت
 فوكيد لفظي مع الأمر لا يعمل في المماز ففقد اعة وروا في الثاني ما لم يغتفر وافي
 الأول وذلك لتسامح في التأكيد اللفظي لأنه غير مقصود للحكم فليتأمل (قوله)
 وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر في جميع الصور (قوله)
 يطلب من المطولات) ذكر منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد
 عليه من الفروق أنه لا يتبع ضمير الاني في البيان بمنزلة النعت في المشتقات قال في
 لغتي في بحث أن يدخل عن هذه النكته الزمخشري فأجاز أن يكون ان اعسدوا
 نالها في الاما مرتبة به قال الدماميني وليست هذه النكته بالتي تصل في القوة
 بحيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما نزل
 في الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل
 في الضمير والضمير لا يثبت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى عند
 هو وانتهى وقال في الباب الرابع ان الكسائي أجاز أن نعت الضمير بنعت
 أو ذم أو زحم وأجاز الزمخشري مجي عطف البيان للدخ فعلى ذلك لا يمنع

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى ملخصا ومنها ان عطف البيان
تابع الجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في
والوصل وجعلوا جملة فقال بالآدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان واءت
لم يحذف في المعنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل الجملة
ولا في بحث الجمل التي اهاجمل لكنه في بحث الجمل التي لا يحمل اها في الكلام على
الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجملة ووقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي
المراوى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى ان
قال وفي الارشاد ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فلنجرد ذلك عما يمكن أن يجعل
من الفروق ولم يذكره في المعنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف
المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلاف في البدل منه كما ذكره في بحث
الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البعدايات انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث
الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وقد حذف المبدل منه ونسله غيره عن
ابن مالك والاخفش وانما اخرجاه عليه ولا تقولوا لما نص في الاستسكام السكتان وان
الاسل ما تصفه والسكتان بدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المعنى ان
البدل يقطع كما سيأتي في باب اختلاف عطف البيان

عطف النسق

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الاضافي اسما صلاحيما
للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق (قوله
وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حذف التابع بأدوات
محمودة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره
ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حذافيه نظر لان تلك العبارة ان
كانت نحو تابع بأداة محصورة أو بالواو الخ وهو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان
هذه حدود لانه لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تورا المعرف وان اراد انه
يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون
قصور معناه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذي ذكر جنس (قوله بتوسط) أي
أي افظا أو تقدير الان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل اخرج ما عسى
النسق ونحو جاء زيد بنفسه وممرت بغضه فمرأى أسد وقوله الآية فصل آخر
هذين لان الباء رأى ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف العطف
مطلقا ورأى ليست منها على الصحيح وشمل التعريف التعريف المعطوف وهو صحيح
اعرابها بالعطفية لا بالاتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح وقد

(عطف النسق)
بفتح السين اسم مصدر بمعنى
اسم المفعول يقال نسقت
الكلام أنسقه أي عطف
بعضه على بعض والمصدر
بأنسكين وهو تابع بتوسط
بينه وبين متبوعه في الاتباع
أحد الحروف الآتية ثم
العطف اما على اللفظ وهو
الاصل وشروطه

امكان توجه العامل
الى المعطوف أو على المحل
وله شروط ثلاثة امكان
ظهور ذلك المحل في القصر
وكون الموضع بحق الاصل
ووجود المحرر رأى الطالب
لذلك المحل أو على التوهم
وشروط صحة دخول ذلك
العامل المتوهم وشروط حسنة
كثرة دخوله هناك وحروف
الاعطف تسعة وهي قسمان
ما يقتضي التشريك في اللفظ
والغنى وهو ستة الواو والفاء
وتم وحتى واو وأما وما
يفتضي التشريك في اللفظ
فقط وهو ثلاثة بدل وليمكن
ولا والاعطف يكون (بالواو
المطلق الجمع) بين المتعطفين
في الحكم لا بغير ترتيب ولا
معينة فتعطف الشيء على
مصابحه في الحكم نحو
فأخيه وأصحاب السفينة
وعلى سادة نحو أقد أرسلنا
نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه
نحو كذلك يحيى البكر والى
الذين من قبلك فلو قيل جاء
زيد وعمر واحتمل المعاني
الثلاثة المذكورة وهي
مختلفة في الكثرة والتمثلة
فمعينها للعبارة أكثر
ولترتيب كثير ولعكسه قليل

بوقوع الطاهر وكلام اس الحاجب يقتضي خلافه فانظر شرح الكافية
زوجه لاجل الغنى (الاعطف على المعطوف) فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا
زيد ولا الرفع عطفاً على الموضع لان من الزائدة لا تعطف على المعارف (قوله وله شروط)
الى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في القصر) نحو ليس زيد بقائم فيجوز
ان يفسد الباء فينصب ولا يجوز حررت زيد وعمر اخلاقا لابن جنى لانه لا يجوز
حررت زيداً وأما تروون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع
بأن يكون العامل في اللفظ زائداً بدليل

فان لم يتخذ من دون عدنان والدا * ودون معدن فترى العواذل
وقوله تعالى ومن آتاه الليل فسبح وحراف النهار فاطران منصوب عطفاً على
محل آتاه ويست من زائدة (قوله وكون الموضع بحق الاصل) فلا يجوز هذا ضارب
زيداً وأخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعجماله لاضافته
لاحقاقه بالفعل واجاز ذلك البغداديون تسكياً لقوله

فقط ما اقاله لم ما بين منفتح * ضعيف سواء أو وقدير مجمل

بعطف قد ير بالجر على مجمل ضعيف المنصوب والقدير المطبوع في القدر واجب
بأن الاصل طابع قد ير ثم حذف الضاف وأبقى جر المضاف اليه وأنه عطف على
ضعيف وليكن خفض على الجوار أو على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة (قوله
وجود الطالب الخ) بهذا المنع مسائل منها ان زيداً وعمر قائمان لان الطالب
لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في
هذا الشرط بعض البصريين ومرة في باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعاقى بذلك (قوله
صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذات رب ففهم * ولا ففهم ففهم

التريب التسمية والفعل الكثير التسمية والفعل المضاعف ذات البين فقوله ولا ففهم ففهم
ففهم عطفاً على داعي توهم انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان
كان قبله (قوله كثره دخوله هناك) كقوله

بدالى أفى لست مدرك ما مضى * ولا سابقاً شياً اذا كان آتياً

بجر سابق على مدرك توهم انه مجرور بالباء ودخول الاء في خبر ليس كثيراً واعلم
انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع أيضاً في المرفوع اسمها وفي المنصوب
اسمها وفعلها وفي المركبات فانظر الباب الرابع من الغنى (قوله المطلق الجمع) قال في
الغنى ونقول بعضهم ان الجمع المطلق غير شديد لتقييد الجمع بغيره الاطلاق وانما
هو الجمع بلا قيد انتهي واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من

قد ظهر لك ان اسمها الهاء في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتمييز بالطلق والطلاق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا
 تفرقة الفقهاء بين مطلق ما والماء المطلق لان الماء المطلق غلب في عرف الشارع على
 شيء خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقي) لانه استعمال للكلمة فيما وضعت له
 وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر بخصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا
 جار في كل عام استعمال في فرد من أفرادها (قوله فعل بك بالمطولات) قد ذكرها
 في شرح التوضيح واقصر في المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لتقائها المهر فشرح
 التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا محاسن أفرادها في تطف سبي على أجنبي
 في الاشتغال ونحوه نخوة بخوة يدا ضربت مجرا وأخاه وزيد مرتب بقولك وقوله
 وقد يقال ههنا كنفوا بالربط بالغاء كما كنفوا بها عند الاحتياج الى الربط في
 الجمل وعلوه بأنها تجعل الجملة واحدة ويقدار انما اذا كفت في ربط الجمل
 يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح قد سماه تفريده امتناع
 الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيد بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر
 لانهم أطلقوا العاطف الذي يجمع اقترانه بين الحكاية وبعدهم خصه بالو والفاء
 ولم أر من خصه بالو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يطل حكاية التامع بها
 نخوة من زيد او عمر لانهم اشترطوا الحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التامع
 انما متصلا بعلم أو علما معطوفا بالو او بقى هناءة لا بأس بذكرها وهي ان الرضى
 قال ~~فإنه~~ في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو
 وغلط والثاني تداركه له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا انفتحت نحو
 جاءني زيد وعمر ومثلا وقلت ملجأ في زيد وعمر وفهمي التي المركب أعني المجئين
 والمركب كما ينبغي بانتهاء جزأيه معا يتقن أيضا بانتهاء أحد جزأيه دون الآخر
 فتحتمل أن يكون معناه ان في المجئين كلاهما وأن يكون المعنى ان في أحد المجئين
 فاذا قصدت التخصيص على المعنى الأول جئت بملا الزائدة بعدد او والعطف فقطات
 ملجأ زيد ولا عمر ووجه تزايد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى
 ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
 بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء من الآخر
 وما قيل من أن زيادة لادفع وهم ان المنفي هو المجئين المقيدان بقيد الاجتماع
 في وقت ليس بشئ لان في الشيء مطلقا واردة نفسه مقيد خلاف الظاهر كما تقول
 ملجأ في رجل وزيد رجلا صيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ملجأ في زيد و ملجأ في
 عمر وفهم عند سبيل في المجئين المنقطع أحدهما عن الآخر كمن الخطاب توهم
 انه حصل محي كل واحد منهما لكن منقطع عن محي الآخر فنفعت بهذا الكلام

استعمال حقيقي وفرد
 ذكرها وأحد وعشرين
 حكما تخص بها من بين
 أخواتها السبا بصد ذكرها
 فعل بك بالمطولات (والفاء)
 للجمع في الحكيم

وهمه وعند المأزني هو ان في مطلق المجيء بين معناه كما كان من دون تكرير العامل
 وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفاية لزيادة لا بعد الوان نعم تكرير
 الفعل المنفي في ذلك الغرض أمر ح (قوله مع الترتيب المعنوي والذي كرى) المعنوي
 هو أن يكون المعطوف به لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وادك كرى هو أن
 يكون وقوع المعطوف به بعد المعطوف عليه بحسب الذي كراهه لا أن معنى
 الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى
 الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لامن المتكلم ولامن الفاعل (قوله وأكثر
 ما يكون هذا) أي ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجع لانه قال وذ كرى
 وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر اذ خلوا ابواب جهنم خالدين فيها
 فيئس مشوى المتكلمين وقوله تعالى تتوأم من الجنة حيث تشاء فتعم أجرا العالمين
 فان ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) انما الاحتياج لذلك لان تمام
 التفصيل في بقية ما (قوله لكنه في كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير
 الى ما قاله ابن الحاجب من ان الاعتبار ما بعد في العادة مترتبة من غير مهلة فقد بطول
 الزمان والعادة تنقضي في مثله بعدم المهلة وقد ينصرف العادة تنقضي بالعكس فان
 الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد
 الزمان الاقرب بالنسبة الى طول امر يقضى العرف بخصوله في زمن أقل منه قلت
 والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه
 من الاول سواء قصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز و كلام المصنف
 ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي
 فتأمله انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطف مفردا على مفرد
 اما في ملاستهما المعنى اعلم بأن بلاسته ما قبلها قبل ملاسته ما بعدها أو في تعاقب
 مدلول العامل لموصوفهما نحو يتقدم الافة فلا قرأ المغني التعقيب هنا كما هو ظاهر
 الحكم باستحقاق الاقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الافة أو في تحقق
 الاتصاف بهما جازي زيد الاكل فالتأتم أي الذي انصف بالزوم عقب اتصافه
 جلا كل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطف جملة على جملة أفادت ان ابتداء
 حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة
 واما كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهل كاهها الخ)
 جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلا لا وقتيقبال لوجه
 لا يراد بعد حمل الترتيب على ما شغل الذم كرى وانما يتجه اذا خص بالمعنوي
 يدل لذلك انه لما قال في المغني ان الفراء اختج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مسع (الترتيب) المعنوي
 والذي كرى وأكثر ما يكون
 هذا في عطف مفصل على
 مجمل نحو ونادى نوح به
 فقال رب ان ابني من أهلي
 الآية (والتعقيب) وهو
 وقوع المعطوف عقب
 المعطوف عليه بلا مهلة
 لكنه في كل شيء بحسبه
 تقول فام في بدفع عمر واذ أعقب
 قيام عمر وقيام زيد ودخلت
 البصرة قال الكوفة اذا لم تقم
 في البصرة ولا بينهما وترتج
 فلان فوله اذا لم يكن بين
 التزوج والولادة الامدة
 الحمل مسع لحظة الوطء
 ومقدمته وأما قوله تعالى
 أهل كاهها الخاء ما بأسنا
 فعناه أردنا أهلا كها خاءها

وأجيب بأن المعنى أردنا هلا كهذا أو بأن الترتيب المذكور قدام (قوله وقوله
 فجعله غناء الخ) أراد على التعقيب لأن جعله غناء لا يسهل بقراجه وقد يقال هذا
 لا يراد بعد قوله أن التعقيب في كل شيء بحسبه وانما يظهر إذا حمل على المتبادر منه
 وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لأنه لم يفسره وأورد ما ذكره
 يتبينه شارحه لذلك وهو الذي أرفع الشارح وبيان ذلك أن الفاء في الآية مثله في
 ترويضه يدفوله ويدل على ذلك أن المصنف في المغني مثل للتعقيب بعد تنفيره بما
 ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم قال وقيل
 الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في
 الشرح فتدبر هذا وأوردان تقدير فضت مدة لا يدفع الاعتراض لأن مضي المدة
 لا يعقب ما قبله ويحاج بأنه يكفي أن أول أجزء المضي يعقب الإخراج وان لم يحصل
 بتمامه إلا في زمن طويل كما أثرنا إليه آتفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول
 وجعلوا منه فتصبح الأرض مخضرة وأعلم أنه ان فسر الأخرى بالأسود من الجفاف
 واليبس فأخرى سنة لغناء وان فسر بالأسود من شدة الخضرة فكثيرة الرى كما فسر
 مداهمان فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وجعله صفة لغناء كما جعل فيما
 صفة لغو كما قاله المصنف في الباب الخامس من المغني (قوله بين الجمل) أو الصفة أن
 تحولا ككون من شجر من زقوم فما لثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم
 (قوله وقد تأتي الفاء لجرد السببية الخ) قال الرضي بعد أن تكلم على الفاء العاطفة
 والتي تغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص
 بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كداسة الشرط نحو ان اقبله فأكرمه ويدونها
 نحو زيد فأنزل فأكرمه وتقر به بأن يصلح تقديره إذا الشرطية قبل الفاء وجعل
 مضمون الكلام السابق شرطاً لأن المعنى في مثله أن كان كذا فأكرمه وهو كثير
 في القرآن المجيد وغیره قال تعالى أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال
 فأخرج منها أي إذا كان عندك هذا الكبير فأخرج وقال رب فانظرنى أي إذا كنت
 لعنتي فانظرنى وقال فانك من المنظرين أي إذا احترت الدنيا على الآخرة فانك من
 المنظرين وتقول أكرم زيداً فإنه أفضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى
 كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تأتي بين السببية والعاطفة
 فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد في غضب عمر ولكن لا يلزم
 العطف نحو ان اقبله فأكرمه وقد يوفق في الكلام بقاء موقع فاء السببية وهي
 زائدة وفائدة قريادتها التنبيه على أن ما بعده لا يلزم لها لزوم الجزاء للشر
 ولكي كافى إذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى إذا جاء نصر الله إلى قوله فس

وقوله فجعله غناء أحوى
 لغناه فضت مدة فجعله أو
 الغناء بمعنى ثم وقد تأتي
 للسببية فيلزمها التعقيب
 وهذا هو الغالب على الفاء
 المتوسطة بين الجمل
 العاطفة نحو فوكره
 موسى فتضى عليه وقول
 كعب يابن سعد فلي
 اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لجرد السببية
 والربط لا غير نحو ان جئتني
 فأنا كرمك وحينئذ
 لا يلزمها التعقيب وعلى هذا
 يحمل الحلاق قول ابن
 الحاجب في أماليه ان الفاء
 السببية لا يلزمها التعقيب
 (وتم) للجمع مع (الترتيب)
 كما تقدم (و) المهلة أي
 (الترخي) في الزمان نحو
 ثم إذا شاء أشهره ونحو
 اجتبا به فتابع عليه وهى

وتضمن كلامه ان اذا الشريعة تتحول مع فعل الشرط وعلمه يتخرج ما يقع
 السنين كثير من تقدير اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط
 في حله وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة
 وجعل منها بالواو في الاعراف والقصة واحدة واعلم ان قومنا هموا انها لا تفيد
 الترتيب وتسمى كوا بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في الغني عنها
 بجملة أجوبة ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو اذ هان العطف على محذوف أى
 من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجا الثاني ان العطف على واحدة على
 تأويلها بالفعل أى من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا الثالث ان الذرية
 أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيره الرابع ان خلق حواء من آدم
 لم يجر عادة بمثله أى يتم اذا بالترتيب وترأخيه في الاعجاب وطهور القدرة لا لترتيب
 الزمان وترأخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تختلف
 عن المهلة والترأخي بدليل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان
 ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بن قال في المغني وجعل منه ابن مالك
 ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك يعني ان ثم في الترتيب الاخبار
 ومن العجب قول شرح التوضيح انه في المغني قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه
 واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع الفاء
 في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من
 الاشكال (تذييل) قال الرضي وقد تكون ثم و الفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان
 يكن الثاني مرتباً في الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظ من نحو بالله
 والله والله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
 وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما قوله تعالى فاليوم مرجعهم ثم الله
 به يد على ما يفعلون أى ثم يخافونهم بما عملوا لانه كان شهيداً على ما يعملون فقام
 العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار ربنا وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أى
 بقي على الهدى من التوبة والايان والعمالة الصالحة استعمل ثم نظر الى تمام
 البقاء واستعداد المرتبة البقاء عليهم امن مرتبة ابتداءها لان البقاء علمها أفضل انتهى
 وقد تجبى ثم فصيحة كما قيل في قول المفتاح ثم تفرع لافصاحها عن محذوف أى
 فيحصل الائمة ثم تفرع وفي شرح المشارق انها تجبى لجرد استفتاح الكلام وزعم
 الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم
 دعوا تاب هو الجواب و ثم زائدة وقد ورد بالفتح وان الجواب محذوف تقديره فاستأوا الى
 ثم فاستغفروهم ثم تاب عليهم وى البحر تقديره تاب عليهم وكررت وكسداً أو أريد

وقد تاتي بمعنى الواو نحو
 خلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل منها زوجا وبمعنى
 الفاء كقوله
 كره الرديني نعت المباح
 جرى في الانابيب ثم اضطرب
 (وحكى) الجمع مع (الغاية)
 بأن يكون ما بعدها غايتها
 قبلها

بلاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن
وتبقى لجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبله او هو نحو قوله
واما قول زهير

ارانا اذا أصبحت أصبحت ذاهوى * فتم اذا أمم بيت أمميت عاريا

فاللغز فيه زائدة لاثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتمعا في قوله

فهو رناكم حتى السكاة فأنتم * ثم ابونا حتى بيننا الاصاغرا

(قوله يقطع الحكم عنده) أي ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان
أولى لان أو هاتين نوعيه وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة تنص عليها لا بدى قال
المصنف في بحث الجملة المعترضة من المعنى وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان
الغاية والتدرج انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كما في قوله أني الخ) قاله ابن
مروان في قصة التماس وهي مشهورة والحقينة الكتاب الذي ألقاه في النهرو بالغ
بالقاء الزادوا العمل ليخفف عن راحلته ويخفون عنه وهو يخفف منسوب بان
مضهورة بعد كي والزاد بالصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان العمل ليس
بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم في باب
الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منسوب بفعل محذوف يفسره
المذكور روتة لم ذلك مع جوابه وما فيه بابه (قوله وشروط المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها مقولة من الجارية وهي مختصة
بالاسماء ولولا تأويلنا لم نعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج
الفعل لانه مفرد وعمل في المعنى عدم عطفها الجمل بأن شرط معطوفها ان يكون
جزأ عما قبلها أو كجزء لا يتأخر ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل
فعلت من زيد ما أقدم عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة
وقد صرح النحاة وأهل اللغة اني بان الجملة تبدل عما قبلها تبدل بعض من كل نحو امدهم
بما تعلمون أمدهم بانعام وسين والفعل يدل من الفعل كذلك في المعنى وان تبعه
عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل
فما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو وكونه اسما عطف على مدخول اشترط
وبذلك اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في المطول
في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجمل لانه ما ذكر صاحب
التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما ماجة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التضمن بل كالفاعل وحسبى لكن صرح بعد ذلك بان لا تعطف الجمل قال

في زيادة أو نقص يقطع
الحكم عنده (واتدريج)
بأن يقتضى ما قبلها شيئا
الى أن يبلغ الغاية ولهذا
اشترط في المعطوف بها أن
يكون بعضا مما قبلها ولو
تقدير كما في قوله
أنى العجينة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله أنماها
اذ الزاد أنى ما قبله حتى
نعله أو شيئا بالبعض نحو
العجينة الجارية حتى كلامها
و يمنع حتى ولدها وشروط
المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا

السيد وظاهر الافتتاح بشعر فوقعها بين الجملة حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي غفلة قوله

وكفت حتى من جندا ليس فارقي * في الحال غنى صار ليس من جدى
اذا المتبادر انه مثال لحق بالعاطفة وحيث يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى
العاطفة المفردات وحيث يمكن أن يقال حتى في البيت استثنائية فأنها والعاطفة
يرجعان الى أصل واحد هي الجارية فانه باز التدرج في أحدهما يغنى عن اعتباره
في الأخرى رعاية الجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن أن يجعل جارة بتقدير حرف
المصدرية ولا تعطف الصغرى فلا يقال قام القوم حتى أتوا هذا الشرط نقله المصنف
عن هشام الخضراوي وقال انه لم ينف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم
من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا
للمسبوق والمآز في نعم على اشتراط ذلك فيها مأمور منها ما يقتضي اعتبار هذا
الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة وورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط
وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز
صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى أى لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل
صومه ووطن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا
المثال شرعي والكمال في حتى على طر يق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني
الوافوق وان يمكن التمثيل بمات الناس حتى يحجب الذنب فلعنه أو نزع من مثاله وان
كان لا يتخلو من شيء نعم اشتراط الغاية يغنى عن هذا الشرط (قوله قال المصنف
والضابط) ينبغي تدرجه على قوله وشروط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى
(قوله والتفتازاني في المطول) عبارة والتحقيق ان الاعتبار في حتى ترتيب اجزاء
لما قبلها ذهنا من الانعكاس الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى
لما واز أن تكون ملازمة لفعل لما بعدها قبل ملازمة الاجزاء الأخر فتحويلات كل
أبلى حتى آدم أو في آثائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء
القوم حتى خاله اذا جازك جميعهم ويكون خاله أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده
أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المغنى ورده أبو حيان وقال هي
في المثال جارة اذ لا يشترط في نال الجارة أن يكون بعضا أو بعض بخلاف العاطفة
هذان منعوا أن يحق الجارية حتى ولدها وفي البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك
أو قوله

جود بمنالك فاض في الخلق حتى * يائس دان بالاساءة دينا

فحتملة وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن
ما صاع استثناء وصح دخوما
عليه وما فلا (لا للترتيب)
فلا تقيد به بل هي كالأول والجمع
لا كالفاء خلافا للترتيب
لانك تقول حفظ القرآن
حتى سورة البقرة وان كانت
أول ما حفظت ومات كل
أبلى حتى آدم ومن ادعى
أنه للترتيب فراه الترتيب
الذهني على سبيل
التدرج كما أفصح به
من الحاجب والتفتازاني
في المطول والسكاكيني في
شرح القواعد واذا عطف
على مجرور فلا حرج إعادة
الجارة فانيها وبين الجارة
وقال في التسهيل يجب مالم
يتعين العطف كنجبت من
القوم حتى بينهم واستحسنه
المصنف والمهماني وجزم به
في الجامع ورده أبو حيان
والعطف بها قليل ولذا
أنكره السكوفيون (واو
لاحد الشبثين) نحو ثابوتا
أو بعض يوم (أو الاشياء)
نحو فكفارة الطعام عشرة
مساكين الآية

كعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع التحجير الجارية حتى إنها امتناع عجبت من القوم حتى منهم لأن اسم القوم يشمل البناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضوع الذي يصح أن نحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارية فبعد ذلك يحتاج إلى إعادة الجارية عند قصد العطف نحو اعتسكت في الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدماميني لا يحيان أن يقول انما يشمل اسم القوم البناءهم إذا لم تقم قرينة على خلافه وهذا قامت قرينة وهي إضافة البناء إلى ضمير القوم وأجاب الشمني بأن المراد شمول اسم القوم للبناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا الخاص ولوسلم فاضافة البعض إلى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبناء لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه كالضمير في قوله تعالى وبعوثهم أحق بردهن فإنه راجع إلى الطلقات وهو أخص مما يرجع إليه لأن المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كإلزام الاسم الظاهر وخصص وقال الدماميني أن قوله أن لا نحل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى أنهم وإن فوض الجود في الخلق انتهى إلى البائس فيكون المحل صالحا لآل وأجاب الشمني بأنه ليس المانع من ذلك معنوا يدل سماعي أمافي المثال فلان حتى الجارية لا تقابل من وأما في البيت فلان حتى الجارية إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون الجورور بها بعضا أخيرا أو كيعض والبائس وإن كان بعضا من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير قال وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكره التحقيق الذي قد مناه (قوله بعد الطلب) أي بعد صبغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب نفس إذا لطلب في الإباحة والتحجير ثم الحمل على الحقيقة بعد صبغة الأمر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام كجاء الرضى حيث قال وإذا كان في الأمر فله تغيبان التحجير والإباحة ثم قال وأما باقي أقسام الطلب فالاستفهام نحو أريد عندك أم عمر ولا تعرض فيه شيء من المعاني المذكورة وأما التمني نحو ليت لي فرسا أو حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع إذ في الأغلب من يمني أحدهما لا ينكر حصوله ما معا وأما التخصيص نحو هل تعلم الفقه أو النحو وهل تضرب زيدا أو عمر فالكلام في احتمال الإباحة والتحجير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهم ما جواز الجمع في الإباحة المح) قال المصنف في الحواشي يقولون وأنتي للتحجير تنافي الجمع وأما الإباحة فلا ياباه يعنون أن لا تافيه ويقولون إن التحجير فيها أصله الخطر والإباحة فيها أصله الجواز ويرد على الأول ترك في هذا أو اختار ترك في هذا أو ثبت

(مقيدة بعد الطلب) أما
(التحجير) بين العاطفة
نحو تزوج هذا أو اختارها
(أو الإباحة) نحو تعلم فقهها
أو نحو والفرق بينهما جواز
الجمع في الإباحة دونها قال
الشمني وأبى المراد بها
الإباحة الشرعية فلان
الكلام في معنى أو تحجب
اللفظ قبل ظهوره رأسا على
المراد الإباحة بحسب العقل
أو تحجب العرف في أي
وقت كان وضد أي قوم كانوا

قالوا الاصل الاباحة في الادماع فسد بالمثل الاول وان قالوا المنع فسد بالثاني
 لان في الاول للتخيير معنى والثاني للاباحة والحق ان اومس تركه وانما يتبين أحد
 من انهما بالقوية كسائر المشتركات انتهى وفي القول والفرق بينهما ان التخيير
 يثبت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجميع ايضا لكن
 لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك
 الخ) فظاهر ان ماعد التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح
 وبذلك يتبرج الاشعري فقال ومساوهما بعد الخبر ومرح الشاطبي بان الشك
 والابهام يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضوعين وكلام المغني يشعر به (قوله
 نحو انا اياكم) قال في المغني شاهد في الاولى وقال الدماميني فیهما والا قربان
 الشاهد الثاني قط لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله اعلى
 هدى ثم ما قبله ليس لا ما والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال فان اياكم اعلى
 هدى كلام خبري وأوفى ضلال مبین للابهام فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن
 قد يقال ان اعلى هدى أوفى ضلال مبین خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو
 بالعكس أو لا يتبين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وبقى انه قال
 في المثل السائر انما خواف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب
 الحق كانه مستعمل على جوادير كضربه حيث شاء وصاحب الباطل كانه مستعمل في
 ظلام متخفض فيه لا يدري أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشرعت صوبت
 تقول اشرعت الرمح نحو العذو اذا صوبته الى جهة وقصدت طعنه به ارادانه لا بد
 من القتل أو الاسرف اشار باشرع صودر الرماح الى الحالة الاولى وبالاسلال الى
 الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما فحذف
 المضاف كما قيل في يخارج منهما اللواثر والمرجان تنبيه من مجيء الواو والتفسيح
 قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقد يتوهم
 انها بمعنى الواو والواو الفاء البقي منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء
 السمع عن الجسد والاجتماع وتخصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لا بد من
 الامر من جميعا فلما قام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان
 منها ما يكون في غاية السكال والاشراق ويكون مخاها انما السائر القوى العقلية بالسك
 واليكف أما اليكف فلان حصول المقدمات البدئية والحسية والتخيرية منها أكثر
 وأما اليكف فيستر كعب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقيقة بأسهل وجه
 واسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الاشياء عن الغير
 لأن ذلك في غاية الندور والبسالة فبذلك ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما
 (الشك) من التسليم كما
 زيد أو بغير (أو)
 الله سبحانه (للسامع أي)
 ايقاعه في الشك ويعبر
 عنه بالابهام نحو وانا أو
 اياكم اعلى هدى أوفى
 ضلال مبین أو التفسير نحو
 الاسم فذكره أو معرفة ومنه
 قوله لا ائنه ان لا بد من
 صدور رماح اشرعت أو
 سلال *

وذكره بافظ التنكير ليدل على الكمال التام أى لمن كان له قلب عظيم الاستعداد
لوقوفه على عالم القدس فان التنكير يأتى للتعظيم وقوله أى الذى السمع وهو ثمرة
إشارة الى التامى واكثره هذا انفس امرى أكثر الآيات الطلب والمكسب نحو
ألم يسير واى الارض فتسكون لهم قلوب يعقلونهم أى وأذان يسمعونهم افتأمل
(قوله قال بعضهم أو الانزب) قال ذلك سيدي به بشرط تقديم نفي أو نهي وأعادة
العامل وقوله الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر
القول بالانزب فيها على هذا وقد اولاها فى المعنى بامور راجعه وظاهره هذا أن
أوراقى للانزب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الإجمال لانه العطف لا يختص
بالمفردات وكلام الرضى يقتضى انها غير عاطفة بل احتشافية (قوله بمعنى الواو)
قد يكون لاطلاق الجمع واعلم أن ابن جنى أثبت محجى أو بمعنى الواو ووجهه من
تدرج اللغة وعفدله باباى الخصائص قال وذلك أن يشبه شئ شيئا فى موضع فيمضى
حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه الى غيره فن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن
سيرين ولوجالسهم جميعا كان مطيعا لاخا لداوان كانت أو انما هى فى أصل
وضعها لاجد الشئين وانما جاز ذلك فى هذا الموضع لاشئ يرجع الى نفس أو دل
لقربة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغبت فى مجالسة الحسن
لما فى مجالسته من الحظ وذلك موجود فى مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو فى هذا
الموضع مجرى الواو وتدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله

فمكان سيات أن لا يسرحوا غنما * أو يسرحوه ما واغبرت السوح

وسواء سيات لا تستعمل الا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجر يمدح به
سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال فى المعنى والذى رأيت
فى ديوانه اذ كانت قال الدمامين هو لا بدح فى رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه
لأنه وكانه قال نال الخلافة ما أرادها لانه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء
من الله به وكأنه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها أحق
بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذى يعنى الله به من فيبلغهم أعلام المراتب
(قوله والتسوية تقتضى نفس أحدهما) الظاهر ان يقول والتسوية تقتضى تعددا
والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التى لا تقوم الا بثنى فصاعدا والعطف
فيها مما اختصت به الواو وفى المعنى ان أم التصلة تشاركها فى ذلك لعطفها فى نحو
سواء على أقت أم فعدت مما لا يستغنى لسنه قال فى الحواشي ان هذا الكلام
منظور فيه الى حاله الاصلية والأصل سواء قياما وقعودا فالعطف بطريق
الاصالة انما راء الواو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

قال بعضهم أو الانزب نحو
وأرسلناه الى مائة ألف أو
يزيدون وقد تانى معنى الواو
كقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
فان تانى الأولى لا يعطف
بأو بعده من التسوية للتناى
بينهم إلا أن تقتضى أحد
الشئيين أو الاشياء
والتسوية تقتضى الشئين
فحسوا على أقت أو فعدت
فان لم توجد الهمة جاز
العطف بها نص عليه السيرافى
فى شرح الكتاب نحو سواء
على فته أو فعدت ونحو قول
الفهاء سواء كان كذا أو
كذا أو قراءة ابن مجيبين أو لم
تدرهم وأما مقطعة المصنف
لهم فى ذلك

فقد ناقشه فيهما (الساماني) بسنده في المناقشة عبارة السيرا في قال اعلم أن السيرا في قال
 ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء
 على أقت أم تعدت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي بوجه قول الفقهاء إلى أن قال
 فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأن مقتضى شيئين نساءدا
 وأولاً جرد الشيين أو الاشياء قلت وجه السيرا في بأن الكلام محمول على معنى
 الجاراء فإذا قلت سواء عقت أو تعدت فتقديره ان قلت أو تعدت فهما على سواء
 وعليه فلا يكون سواء خبراً فتمالوا لمبتدأ فليس التقدير قيامك أو تعددك سواء
 وسواء على قيامك أو تعددك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء
 وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ومخرج الرضي بمثل ذلك وحكي
 أن أباه على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ورده واهله مستند المصنف والعجب
 أنه أورده كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح
 والغرض أنه لا يصح في شيء من ذلك وكأنه توهم أنهما لا ضرورة بعد كقوله سواء في
 أول جملتها فتدبر الهمزة إذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء
 وغيرهم وهو مندفع بما انتهى إليه من ملخصه وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن
 السيرا في ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً لأنه لم يتعرض
 للعطف بأو بعد سواء إذا لم توجد الهمزة وإنما نص على لزوم أم بعد سواء إذا دخلت
 ألف الاستفهام واحترز بذلك عما إذا كان أب الاستفهام بدون سواء فإنه يعطف
 بأو ولا تعين أم ولا اعتراض على الفقهاء لم يشأ من الهمزة وإنما شأ من التسوية
 لما علمت من أن معناها منافي لمعنى أو وما وجهه العطف محتاج إليه مطلقاً
 وجدت الهمزة ولا يعطف بأو أو أم كما تقدم غاية الأمر أن هذا الموضع سمع
 فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو أو فأول ما سمع ولا تجاوز مورد السماع وإن
 أمكن فيه ذلك وما تقدير الهمزة فلا هم نصوا على تقديرها إذا حذف مع أم أو
 أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر أن أو تأتي بمعنى الواو وحملوا على ذلك ما سألوا به
 المعطوف عليه نحو ما بين سابقه مهمل أم لم يحمّل قبل بمثله في كلام الفقهاء وقراءة
 ابن محيصن في البحر الرافع (قوله إذا نسي عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي
 كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك في المغنى بقوله تعالى ولا تطعم منكم آثمًا أو
 كفورًا وإذا دفع توقف الدمامي بأن طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور
 مباح أصلاً بل تحرم الكفر ما قال بعد ذلك وأعمل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان
 كفاراً بعتدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا خرج على من ارتكبها
 وله هذان القولان جاربان في نحو ما جاء في زيد وعمرو (أي مما وقع فيه العطف

فقد ناقشه فيها الدمامي
 الثانية إذا نسي عن المباح
 امتنع فعل جميع ما كان
 مباحاً باتفاق من النجاسة
 وحكم المخبر في حكم المباح
 عند السيرا في وواقعه في
 المغنى وصححه ابن عصفور
 وجوز ابن كيسان كون
 النهي عن واحد وعن
 الجميع فإذا قلت لا تأخذ
 ديناراً أو قوماً جازعه أن
 يكون نهياً عن الجميع وعن
 أحدهما على مقابلة الأمر
 لأن الأمر مكان يأخذ
 أحدهما وهذان القولان
 جاربان في نحو ما جاء في زيد
 أو عمرو (وأم طلب
 التعيين) ان وقعت (بعد
 همزة داخلية على أحد
 المستويين) في المحكم في
 طن المنكح نحو أريد عندك
 أم عمرو إذا كان عالماً بأن
 أحدهما عند المخاطب
 لا يعم ما هو واجب تعيين
 أحدهما إلا بعد أن أحدهما
 لا يعلم للسائل وعلاهما

بأوبعد التثنية فعلى القول الأول يكون التثنية الجميع وعلى الثاني يجوز
 التثنية واحدا وكونه الجميع وعلى القول الأول جرى ان الحاسب في قوله تعالى
 لا جناح عليكم ان طلقتم النعائم ما لم تمسوهن أو تفضوهن فريضة وقال ليس
 المعنى مدة انتفاء أحدهما بل يدانه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر التثنية
 واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح في الجناح عند
 انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحدا منهما وذلك صادق بنفهم ما جبا
 لانه نكرة في سياق التثنية الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفى الا أحدهما ولا
 حاجة لجعل أو بمعنى الا في الاستثناء والمضارع بعورهما منصوب بان ومثله قوله تعالى
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اخبرنا حفظه بقي
 هنا فائدة وهي ان الدماميني قال في حاشية البخاري عـ ند قوله ففزلت هذه الآية
 واذا رأتوا تجارة أولهوا انفضوا اليها حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين
 وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشخونية عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام
 الى انه اذا ذكر متعاطفان بأوفانه يعاد الضمير الى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم
 بعض أصحابنا ان منه هذه الآية وهو خطأ لانه لم يعد الى أحدهما لا بعينه بل الى
 أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم اما الحذف او الاثبات
 بما الفائدة فيه والا قول خلاف الاصل والثاني بالحل لانك اما أن تقر اليه فيلزم الاول
 أو لا تقر شيئا البتة فيلزم الثاني لان ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا بقدر اليه
 للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عنه من دوحه عنه فاستمع بعد ذلك وكاد
 يقطع باستحالة فقلت له يمكن أن يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية
 كانه قيل واذا رأتوا تجارة أولهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو
 فاستحسنه ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشر بن سنة في شرح الحاجبية للرعي وفي
 غيره انتهى أقول وقوله انه يعاد الضمير الى أحدهما محمول على ما اذا كانت أول الثابتين
 ونحوه مما تكون فيه لاحد الأمرين لا التي للتبويب لانها بمنزلة الواو وكاتبه عليه
 الأبدى وأقره في المغنبي في بحث الجملة المعترضة كما مر في باب كثير من الذمير
 يبقى الكلام على عمومته وليس كذلك وما يدل على ان التزويج يعطى بطابق الضمير
 معها الماذكر قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذي
 ظله الرضي في الآية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليها واعلم أن الرضي قال ولئن ذكر
 بقبية أحكام العطف الى ان قال ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو
 وحتى مع العطف في عايله يجب تطابقه ما مطلقا يجوز بدو عمرا آفي ومات الناس
 حتى الانبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار الى دفع ما يتوهم

من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله
وأما قوله تعالى والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها إلى أن قال وقوله تعالى
ذارأوا تجارة أولها وانفقوا المال إلى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا
منظر الادلة والآن حرف العطف فيها أو وقد نكلم علم صاحبين نكلم على
ووقفة قال لما كانت آفة بها تنويعه وهي بمقالة الواو ذكرها هنا وذكرها في
الكلام على أي نظرا للفظها هذا أو وادناه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا لها
مع انهما مضافة على الانفضا وسبب له هذا بعيد سيما إذا كانت الرؤية الثانية
في الأولى المستفادة من قوله واذارأوا ويمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير
البصرية والثانية على البصرية لا يمكن بلزم اختلاف الضمير ورجعه إلا أن يقال
لما كانت غير البصرية بضمها والادراك وهو من حيث يصدق بالمعنى الحاصل
بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا في مرجع الضمير وأن الرؤية في
الاصل تصدق بالبصرية وبغيرها حملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير
إليها على الماسدق الثاني على طريق الاستخدام وقال الناصر الثاني وقد سئل عن
لأنها للرؤية جزئية ان احدهما من بعيد وهو مكمل الصلة السابقة على
الانفضا حاملة عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضا لا يمكن بينهما
جدة مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو طابق لرؤية أعني جنسهما المعقول علمها
فهما على الرؤية بين الجزئيتين متغيرتان بحسب الشخص ومحدثان بحسب
الجنس ولا استحالة في تصادق المتضادين على شيء باعتبار بنى وتمسك بها إذا كان
العطف بالفاء أو ثم جازا لافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وإن كان
العطف بلا فاء في الارتشاف الذي يقتضيه النظران الحكم في ذلك للأول وقال ابن
عصفور الضمير على حسب المتأخر وإن كان العطف بيل أو بل لكن قال في الارتشاف
الذي يقتضيه النظران الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما
وعمدة القولين تظاهرا إذا كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء
عن أبي أي مضافة للضمير المتعاطف فيقال في المثال أيهما عندك) (قوله تسميتها
لأن الخ) أي لأن الاتصال على هذين السابق واللاحق فالحق علمها متصلة
اعتبار متعاطفها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لا مر خارج عنها وقيل سميت
بصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
نرى أنهما جميعا بمعنى أي واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الأول لأنه
لا يرد إلى نفسها لكنه انما يأتي في المسبوبة تسمية همزة الاستفهام فيترجم الأول لشمولة
بمعنى (قوله نحو ما أدى الخ) إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عنها بأبي
وتسمى حينئذ متصلة لأن
ما قبلها وما بعدها لا يقتضي
أحدهما عن الآخر فتسميتها
بذلك لا مر خارج عنها
ويقال لها المعادلة لها أدلتها
الهمزة في افادة الاستفهام
وتسمى أيضا بذلك لأن وقعت
بعد همزة التثنية وهي
الداخلية على جملة في محمل
المصدر نحو ما أدى أقت أم
فعدت سواء عليه كسم
أدعوهم أم انتم صامتون
فان وقعت أم بعد غير همزة
التثنية وهو همزة يطلب
بها أو بأم التعيين كانت
منطقة بمعنى بل

مخرج في انما يقال ما جاء في قوله لكن محمول على اعتقاد ان المجيء معتد عنهم ما جئنا
 لا لمن اعتقد ان زيد اجتهاد هو وعلو ما وقع في الافتتاح وأما انه يقال ان اعتقد
 انما جئنا لك فصاعلي أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أي من أجل
 انما أتت من ربحكم متلوها واثبات نفيها ما (قوله وجوب الرفع في نحو الخ) أي
 لان متلوها امن في نفيها مثبت وما لا تعدي في مثبت فلا يجوز ان تصب على استعمال
 ما بل يجب الرفع على ان الواقع بهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن وبل من
 حروف العطف لما يأتي من أن شرط معطوف بها الافراد (قوله وشرط العطف بل من
 افراد معطوفها) سكت عن اشتراط ذلك في بل فأوهم انها تكون عاطفة في الجمل
 وحي على ذلك ان التاليم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال
 الزكشي وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما
 الفرق بينهما وبين الواو التي يظهر في الفرق ان بل لما كان أصلها الاضراب
 صار ما قبلها كأنه لم يذ كر فكان لا شيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا يعطف
 المفردات لكن لما حصل التشريك في الاضراب وكان ما بعدها معطوفا لما قبلها
 أمكن الغاؤه من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا
 في نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع
 بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كالي فلما وقع بعدها
 الجملة لم ينعزل عماؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية
 تعطلت حرف عطف ولهذا يدعى فمناهم كونها عاطفة معني الغاية انتهى ولا يخفى
 ما فيه أما أولا فلا خصوصية ابل في كونها غير عاطفة للعمل على ما عرفت فيما مر
 من ان يمكن ولا كذلك لما وجه تخصيص السؤال بها وغاية ما دل كلامه على
 ان حتى تشاركها في ذلك لما قاله وأما ثانيا فسلان كلامه بوجه ان معنى الغاية
 لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها لا يفسد أن يكون غاية
 ما قبلها (قوله ووقعها بعد نفي) هذا الاحاطة لكونه للعلم به من كلام المصنف
 كان ينبغي أن يقول وعلم من كلامه أن شرط العطف بل من وقوعها بعد نفي
 ونفي وبق من شروط افراد الخ (قوله وأمر أرغسي) اذا داخ في هذه الحالة
 تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التمهيد فلا يجوز هل زيد
 لكن محمول ولم يشم (قوله ولعريف الحكم الخ) الحاصل انهم اتفقوا مع النفي
 الرغسي أمرين تأكيدي وهو تقرر بما قبلها وناسي وهو اثبات نفيها لما بعدها
 بعد غيرهما أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها (قوله
 وزوده المبرد وعبد الوارث) قال في شرح التوضيح ويلزمه أن لا تعمل ما في قائما

ومن ثم وجب الرفع في نحو
 ما زيد قائما لكن اوبل
 فاعد وشرط العطف بل من
 افراد معطوفها ونوعها
 بعد نفي أرغسي وعدم
 اثباتها بالواو وان تلها جملة
 أو ثلث واو أو وقعت بعد
 اثبات أو أمر فسي حرف
 ابتداء للاستدراك (ولعريف
 الحكم) عن التلو بان ينقل
 (الي ما بعدها) ويصير التلو
 كأنه مسكون عنه (بل) واقعة
 (بعد ايجاب) أو أمر بكاء
 زيد بل محمول وان ضرب زيد
 بل محمول فادها نقل الحكم
 بالمجيء والامر بالضرب عن
 زيد واثبات ذلك لمحروا أنهم
 كلامه أن يمكن لا يعطف
 بها بعد الايجاب وهو مذهب
 البصريين لانه لم يجمع
 وجوزوه غيرهم قيا على بل
 وان بل في غير الايجاب
 لا تنبذ صرف الحكم الى
 ما بعدها وجوزوه المبرد كما بعد
 الايجاب فعلى قوله يجوز
 ما زيد قائما بل فاعدا بالنصب
 على معنى ما هو فاعدا
 واستعمال العرب على
 خلاف ذلك في تنبيهه يجوز
 عطف الفعل على مثله

المصدق والمصدقان سبحانه قيل ان الذين تصدقوا أو أقرضوا على أن يكون الذين
 أصب قواشام لا لئلا كرمي والمؤثبات أو اعتراض بين ان وخبرها أو مستأنف (قوله
 وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج المحي من الميت
 ويخرج الميت من المحي وليس ما ذهب اليه مجتهدين بسبل هو مرجوح قال الزنجشيري
 يخرج عطف على فائق ويخرج المحي من الميت جملة مبينة فائق الحب والنوى لان
 فاقههما من جنس اخراج المحي من الميت لان النامي كالحب وان انتهى وعند هذا
 يخرج بل يعين بعقضي علم المعاني عطف يخرج على فائق الحب والنوى لا على
 يخرج لعدم صلاحية تعيين فائق الحب والنوى بقى انه على تقدير كون ويخرج
 عطف على يخرج يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة لان جملة
 يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتناء والمراد السابق لكن كان ينبغي أن ينص
 على ذلك وقد مر في الارشاد بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
 تعالى بيانا أو هم قانون وقال السبوطي في الهمع بعطف المفرد على الجملة وبالعكس
 ومثله الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائماً أو قاعداً قال قاعداً عطف على
 لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعد في المغنى من الجمل التي لها محل الجملة
 التابعة المفرد وقال انه ثلاثة أنواع أحدها المطفوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
 أحب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر
 في المغنى ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول الكوايين في باب الاشتغال
 في مثل قاذييد وهو وأضكره من ان نصب همرو أخرج لان تناسب الجملةتين
 المتعاطفتين أولى من تخالفهما والمانع مطلقا والثالث لاني على انه يجوز في الواو
 فقط قال وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره (قوله
 والاعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كررت برجل سواء
 والعدم أي مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل المفصل
 بالتوكيد بالضمير المتصل نحو قوله كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلاين العاطف
 والمطوف نحو ما أثر كـ نا ولا آباؤنا خلافا لما حكى حيث جعل الآية من العطف
 من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف بعطف
 على الظاهر والضمير المتصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمر و
 وابال والأسود جمعناكم والاقاب وإنما اشترط في العطف على المرفوع المتصل
 الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه مكان كالعطف
 على بعض حروف التكلمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول
 الكلام و بطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحائض وعورة

وبالعكس وعطف الاسمية
 على الفعلية وبالعكس
 والعطف على الضمير المرفوع
 المتصل من غير فاصل ضعيف
 ولا يجب إعادة الحافض
 اذا أريد العطف على
 الضمير المجرى

أن يخبر - وأمنهم غم وأقصد نجيته نبي إسرائيل من العذاب المهين من فرعون
 وقيل إذا كان غير جار وأمن الألباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
 لا يسألكم أجرا والثاني أنه إنما يذكر إذا كان جاريا ونحو اتبعوا من لا يسألكم
 أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل وإذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح
 الترمذي في باب الاشتغال أن عامل البدل ليس كاللفظ به من كل وجه حتى يصح
 أن يكون خبرا أو مفعلا غيره ولهذا امتنع زيد اضرب عمرا أخاه بالرفع والنصب
 والاعراض فمديره منون لا يمكن من بدل المفرد وما في قوله هذا المثل لبطل الظاهر
 من الضمير المفرد لا لاجل ما به قوله تعالى تكون لنا جهدا لا لنا وآخرنا وآخرنا
 بدل من الضمير المحرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لأن كلامه أولا يقتضي أنه
 لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله واللام يمكن من بدل المفرد
 لا يخلو عن نظرية صرحوا في التوكيد اللفظي بأن تجوز وقت من توكيد الضمير
 فقط كإسار وكلامه ثانيا يقتضي أنه يلفظ به بالفعل وهو الحق أي كن تخصيصه بعامل
 المحرور وتخصيص الجار باللام يذهب إليه أحد هذا وقال أيضا وقوله المبدل
 في حكم المخرج إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت
 يداي إذ لولم يعد بزيدا أصلاً لما كان للضمير ما يعود إليه انتهى وفي الفصل قوله سم
 في حكم تسمية الأول أي أن منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التوكيد والصفة في
 كونهما تسمية من لما يقعانه لأنهم يعنون أهدار الأول والجرأحه فلا يمنع ابدال
 ضمير المفعول من الجور وفي علمهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان
 المبدل منه مهذرا بالكلية لكن خاف هذا في الكتب أف في قوله تعالى ما قلت لهم
 إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله قال يمنع أن تكون مأمورة بالافعل وإن أعيدوا
 المبدل من الله أف في ذلك الوقت أن أعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت إلا
 ما أمرتني بأن أعبدوا الله بقى الموصول بلا عائد عليه من صلاته انتهى وقال في
 التسهيل والله لا يكون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم المفعول انتهى وقال
 المصنف في الجامع بعد قوله ونحو تابع مفعول بالحكم بلا واسطة فن ثم كان
 هو المعتمد كونه حجة فافتن ونحو * كانه * ما حاجبه معين بسواد * مؤول انتهى
 وقال في التذكرة سلكك العرب في المبدل منه ماسكين أحدهما أنه ليس في تقدير
 المخرج ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

أن السيوف غدوها ورواحها * نركت هو وزن مثل قرن الالهضب
 غدوها بدل اشتغال وما أن أنه الا الشيطان أن أذكره * كانه * ما حاجبه معين
 بسواد * وتقول انتهى مرتب به أي عبد الله ولو فرضت المراح الأولى لحالت الصلة

من عائدوا ما ملوكمهم عدم الاعتداد به في قولهم في الغلط مرون رجل سحر لانه
لم يصد بالخطب انتهى ومن خطه فقلت وفيه نصيح بان ما عدا بدل الغلط ليس
في تقدير الطرح وقوله ما حاجيه الخ من ايات الكتاب مصدره وكنه له في السراة
مكأنه يصف نور وحش أبيض المرأة وهي اعلا الظهور اسقع مأحول عينيه
وما في قوله ما حاجيه زائدة وقوله معين خبر عن حاجيه وهو بدل من الهاء المنصوبة
في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والاقوال معينة وان اردت نحو ما روي فيه ذلك
كقوله ان السيف الخ وتاويله اما فسكانه ما حاجيه الخ فلان ما هو متبني في البدن
يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتنبه على اللفظ ومن الافراد قولهم العينان
تهل * اولان معين مصدر كمزق في قوله تعالى وضربناهم كل ممزق واذا اخبر
بالمصدر كان موحدا واما ان السيف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الظرف
كنه فوق النجم وكانه قال ان السيف وقت غدوها ورواحها وهذا الذي شئ
عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وادعى انه لم يجزئ ما اظهره الاعتماد على المبدل
منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما لم يكت
به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا اجفها فتر نصب العينين
والحق فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني لان المعتمد عليه هو المبدل والمبدل منه
في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشف والوقوف عند أحدهما فصور كما
وقع للسعد وأبي حبان في المطول في آخر بحث بيان المبدأ الى ان سلم ان البدل
يجب محبة قياسية مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه ففعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حبان ما أجازه لا يجوز
وعلى ذلك بأن شرط البدل ان يكون على نسبة ذكر او العامل على اشهر القولين
او معهما ولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا اذ لا يصح ان يحل الجن
محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشف في هذه القاعد مضطرب
لبنا ثم اقول في بعض المواضع على اجد المسلكين السابقين وفي بعض آخر على
المسلك الثاني هذا ينبغي ان يحجرا مقام (قوله وهو ستة اقسام) قال أبو حبان
ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لاقية غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون
ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد منه الاعلى طريق
الاتساع ولا يكون غلط لان الذي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السبكي
قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدعون الجنة ولا
يظلمون شيئا جئات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الأول) فيه نظروا الظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها
(بدل كل) من كل وهو ما
كان مدلوله مدلول الأول
(نحو ما جاز احداني) رجائي
زيد اخوك وسماه ابن
مالك البدل المطابق لوجوده

وهو ما كان مصادقه ماصدق الاول اذا المدلول يختلف الا ان يقال أراد بالمدلول
 الماصدق قال الجلال المجلى في شرح جميع الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات
 اللغوية والملاقى المدلول على الماصدق شائع والاصل الملاقاة على المفهوم وهو
 ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الاصل ما قبل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى
 اعتباري باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه
 وانما ترص أيضا القول باتحاد الماصدق في هذا البديل بمنزلة جازي يداخلك قال
 لا بما يسميهم في مصادقه عليه اذ ليس لزيد ماصدق عليه وقال الاول أن يقال
 ان بديل الكل من الكل ما يتحد فيه البديل والمبديل منه في الوجود فان زيدا وأخاك
 موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يختص
 بما يكون كليا ولا شكا ان زيدا وأخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ويؤيده
 ما لم لا بد في المبتدأ والخبر ان يتحد ماصدقا ويتخلقا مفهوما وهو شامل لما لزيد
 في معنى المطول بالاتحاد في الذات فقل في تعريف بديل الكل من الكل
 انه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما متغايرين انتهى ثم
 ان يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
 ان اثنين اذا جعلنا هدا بديلا يكون بديل الكل
 اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح
 في المبدل منه والبديل في هذا القسم كالبتدا
 وهو اسم لله تعالى نحو الى صراط العزيز
 من العزيز بديل مطابق ولا يقال بديل كل من
 بجزأ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله
 يشام انه لا يقع الاعلى مادون النصف ولهذا
 أحدهما قال المصنف في الحواشي لما لم يقع
 في عرف الناس مطافا الاعلى الاقل من النصف خصه بالكسائي
 ثم ورد بقوله

دايت أروى والديون تنقضي * قطلت بعضا وأدت بعضا
 ما انا ذلك في التميز قال الله سبحانه أفتمؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
 ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر في حديث وفارق سائر من مطلقا على
 اقل في الاكثر قال بعض العلم باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السور وهو
 البقية وفي الحديث واذا شربتم أنشروا ولو تسكنا ظاهرا لا شقاق وهذا الحديث
 على عكس هذا المذهب لمشي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

فما لا يطلق عليه كل ولا
 يحتاج الى تعبير به ودال
 المبدل منه كالجمله التي
 هي عين المبتدأ (و) ثانيها
 بديل (بعض) من كل وهو
 ما كان مدلوله بعض مدلول
 الاول سواء كان ذلك
 البعض نصفاً أو أقل أم
 أكثر على الصحيح

إذا دخلت رأسي في الرأس أكثرى * وغودر عند الملقى ثم سائري

واعلم أنه اختلاف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الاضراب أو ليس
من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم المييل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف
نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم المييل الا نصفه وذلك لانه
يسمى النصف قلبا ولا اقليل مهم فبينه بالنصف فهمير نصفه ليل قال المصنف
لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضمير ان بعده بالنصف واستدل بالآية
على استثناء النصف قال ولو أعيد الضمير ان الآخر ليل لزم أن يقول لم أكثر
الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للتليل وهو بدل بعض من كل وان كان
القليل مهم لان القليل قد تعين بالعادة أي قم ما يسمى في العرف قليلا قل والا
فن قام نصف المييل لا يقال قام القليل ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال
ان أراد ان العادة عين القليل مقدر احمدا كالثقل فقط أو الريح فقط
في باطل وان أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل أكلت قليلا
من الرغيف نصفه أي نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال
بل النصف بدل من المييل بدل اضراب وابن خروف يحيزه وقال الا بدى الواجب
عندى اكون النصف لا يطلق عليه انه قليل أ يكون نصفه مقعولا بتقدير قم
نصفه قال أبو حيان وفيه نظر لانه يكون أمرا أو لا يقيم الكثير ثم قيل قم النصف
أو انقص منه أو زد عليه وذلك بخلاف الامر الاول فيكون تامغا والناجح لا بد
من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأعراب السهمين نصفه بدل بعض
من المييل وبه قال الزجاج (قوله ولا بد من اتصاله الخ) هـ إذا ما ذهب اليه
أكثر النحويين ومشي عليه المصنف في الغنى والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية
الصحيح عدم اشتراطه لمكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل
انه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام لكن مثل لما يقوم مقام
بيدل الاشتغال وسأقي في كلام الشارح (قوله نحو قوله على الناس الخ) مر
الكلام على هذه الآية في باب انفعال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أریده
خاص) فهو افظ منه عمل في بعض مدلوله فعمومه ليس مراد الانا ولا ولا
واهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو افظ أریده معناه مخرج جام
بعضه فعمومه مرادنا ولا احكاما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطالب من جهة
الجوامع الاصولي وشروحه وليكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا ذهب ابن
برهان بقوله لان الله افاض قدبر (قوله لازمتها لاضافة) اما لفظا أو بنية ولهذا حتى
سيبويه مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان

ولا بد من اتصاله ببعض بعد
الى المييل منه مذكور
سما كانت الرغيف نصفه أو
ثنيه أو مقدر (نحو) والله
على الناس حج البيت (من
استطاع اليه سبيلا) أي
منهم من بدل بعض من
الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كاهم وقال ابن
الدهان بدل كل والمراد
بالناس المستطيع فهو
عام أریده خاص لان الله
لا يكاف الخ من لا يستطيع
موضع ادخال الـ على كل
وبعض هو مذهب الجمهور
للازمتها لاضافة وهي
لا يتجامع ال كاهم

صاحب الحال قد يكون نكرة من غير موصو غ نحو عليه مائة ماضا وعلى وراءه رجال
 نياما (قوله وأجزاء الاخفش والفارسي) حكى الاخفش مررت بهم كلابا بالنصب
 على الحال فهو دليل على نكرة (قوله أي تعلق بغیر الصكايبة والحزنية) أي اما
 اشتمال الاول على الثاني نحو أعجبني زيد مدله أو باشتمال الثاني على الاول
 أعجبني زيد أو باشتمال اءامل على الثاني بمعنى تعلق به وان تعلق في اللفظ
 فافصا قاله أعم من الاقتصار في بيان الاشتمال على بعض الوجة المذكورة
 أعجبني بغیر الصكايبة بدل كل من كل وقوله والحزنية بدل بعض من كل
 الثاني في المثالين يعلم أن الفرق الخلاف في المشتل في بدل الاشتمال هل هو الاول أو
 الثاني في المثالين قال قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثاني والثالث لا يطردان
 لان بدل الاشتمال أعجبني زيد فصاحته وكلامه وكربت زيد أعجبته وسأني خالد
 فطرده وترجعه والثاني في هذه وانما لها غير مشتل على الاول فلم يطرد كون الثاني
 مشتلا أو ما عديم الطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر
 فترام قتال فيه والعامل ليس مشتلا على بدل الاشتمال ثم قال في آخر كلامه عن
 الفرق في خلاف نحو تربت زيدا عده فانه بدل غلط لان تربت زيدا مفيد غير
 محتاج الى شيء آخر لا تقول في بدل الاشتمال قتل الأمير يافو بني الأمير وكلاؤه
 لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى
 المبدل لاجل ما في فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل
 الأمير ان القاتل يافو وكذا في امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى ويرد
 عليه ان الاول لم يشتمل على الثاني في سلب زدتو به بل الثاني اشتمل على الاول لان
 القاتل اشتمل على لابه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثاني بطريق التعليل
 وقوله ما عديم الطراد الثالث فظاهر لان الح فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله
 عليه تعلق به وان تعلق في اللفظ بغیره (قوله ونحو قتل أصحاب الاخدود) ذهب
 المصنف الى ان الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما
 اشتمل عليها كقوله هم عقيم الازار وقال بن هشام الاولى أن يكون على
 ال مضاف أي اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادي
 ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيدانه
 وجده في قول ذي الرمة

لمبا في شفتها حوة اس * وفي اللغات وفي أنباها شنب

والحزنية وأمره في الضمير
 كما مر بدل بعض من كل
 (نحو) يسألونك عن الشهر
 الحرام (قتال فيه) فقتال
 بدل اشتمال من الشهر
 الملازمة له وقوعه فيه ونحو
 قتل أصحاب الاخدود النار
 أي فيه أو الأصل ناره ثم
 نابت أل عن الضمير وشرط
 صحته امكان فهم معناه عند
 حذفه وحسن الكلام بتقدير
 حذفه ولهذا جعل نحو
 أعجبني زيدا حوه بدل
 اضراب الا يمكن فهم المعنى
 عند حذفه وامتنع نحو
 أسربت زيدا دابته لانه
 وان فهم معناه عند الحذف
 لا يحسن استعماله بدل
 لاستعماله وتقدير ورود
 مثله يحمل على الغلط أو
 نحوه (و) راها ليدل (اضراب)
 وهو ما يقصد كونه متبوعا كما
 يقصد كره ولا علاقة
 بينهما أو يسمى بدل البداهة
 لان التكلم بخبر شيء ثم
 يبدؤه أن خبر آخر من غير
 ابطال الاول ونفاه بعضهم
 وادعى أن ما استدله عليه

نحو محمدا على اضمار بل (و) خامسها بدل (غاط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق انمه الا ان وخسه بعضهم بالشعر
 قاله جوده فيه دون انثرو عكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تزوف كرونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم
 وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والا كثيرين

جوازهم مطلقا (و) سادسها بديل (نسيان) وهو ما يفهم من متبوعه ثم يتبين (٢٧٦) فسادة تصدق بغيرهم

(نار) هذا يصلح مثلا لثلاثة
الاخيرة ان يتحقق ان يكون
لشكك قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم
اضرب عنه الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وحصل
الاول في حكم التبرك فيكون
بديل اضرب وهذا معنى قوله
(بحسب قصد الاول
والثاني) وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق
بالدينار سبق اسانه الى
الدرهم فيكون بديل غلط
أي بدلا من اللفظ الذي
ذكر غلطاً وهو البديل منه
وهذا معنى قوله (أو الثاني
وسبق المان) الى الاول
وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم يتبين
له ان العواب الاخبار
بالتصدق بالدينار لظهور
الخطأ في القصد الاول فيكون
بديل نسيان أي بديل شيء
ذكر نسياناً وهو هذا معنى قوله
(أو الاول وتبين الخطأ) في
قصد والاحسن أن يعطف
التابع في هذه التلازمين
فيكون من عطف التبع

قال فالحسن بديل غلط لان الحوة الدواد بعينه واللعن بسواد مشرب بجمعه وردبانه
من باب التقديم والتأخير والتقدير في شقها حوة وفي الثاني لعن وفي انيام اشنب
(قوله جوازهم مطلقا) أي نثرنا ونظاما (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقا) أي
سواء كان بديل كل من كل أم غيره (قوله بأب يكون أحدهما مصدرا) نحو ومازرا
حدائق وأنا ما قاله أبو حيان قال الدما مبنى وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى
والصدر يشتر على الاثنين والجماعة فذلك ايدل الجملة ما منه (قوله أو قصد به
التفصيل) كقوله في الحديث أذن لها بنفسين نفس في الشيا ونفس في الصنف قال
الدما مبنى وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فان البديل ليس واحدا من
شيء التفصيل وانما هو مجع وعهما هو مطابق لآثرى ان قوله نفس في الشيا ليس
على افراد بديل من نفسين وانما البديل هو مجع وع المعطوف والمعطوف عليه وهما
متطابقة ان من حيث هما اثنتان والبديل منه كذلك غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان
مجموعهما هو البديل فما هو العامل في كل منهما مع انه مجع فرد غير بديل وهذا في
البديل كقولهم في الخبر الرمان حلوا حاص انتهى أي قول قد مر في باب الخبر الجواب
وحاصله ان العمول في الحقيقة مجع وعهما النكرة من حيث هو معمول لا يمكن
ظهور اثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر فتحكم فظهر في كل
منهما مدفعه للتحكم (قوله فتبديل المعرفة من مثلاً) يجوز الى صراط لعزير الحمد لله
في قراة من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله
(قوله والنكرة من مثلاً) نحو ومن زاحدائق وأعنايا (قوله ومن المعرفة) نحو
النفوس بالنار نارية ناصية قال ابن الحارث ان قيل لم حسن الجمع بين الناصية
وناصية فانت ذكرت الاولى للتنبص على ناصية المذكور و ذكرت الثانية لتبينها
بالصفة على علة السمع ليشعر بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن
يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها
قال أبو الفتح ابدال الثانية من الاولى لأن في الثانية ذكر سبب الجثو واقضى كلامه
انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة
من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافا للنكرة فيسبين ولمن تبعهم في ابدال
النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالغدادين والزنجية مري والجرجاني قالوا
لان البديل لا يوضح عما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تتمة) اعلم أن البديل يوافق متبوعه واحد من أوجه الاعراب مطلقا كذا في واحد من التذكير (قوله)
والافرد ضرر بهما ان كان بديل كل لم يمنع مانع من التثنية والجمع ليكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل
بحاق في التعريف والاطمئنان وضد بهما في بديل المعرفة من مثلاً ومن النكرة والنكرة من مثلاً أو
المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلاً اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في أنه يشترط فيه أن يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال وابدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يفت بمره في غيره ولا تعرض له أبو جيبان في الارتشاف بنى ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقال وابدلوا الفعل من الفعل إذا كان معناه قال ابن الجباز فما يكون ذلك إذا ترادف اللفظ كقولك من يأتي عيش إلى أكله لأن عيش في معنى يأتي فان قلت من يأتي يفهم أن أكله معروف يفهم وجعلته حالاً لأنه ليس في معنى يأتي انتهى والظاهر أن ذلك مبني على أن يبدل الفعل من الفعل بديل كل فقط والحق كما قال الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بديل الاشتمال والبعض اظهر وأن ذلك خاص بالاسماء المذروعة الضمير على الأفعال كما سيأتي عن شرح التوضيح وأدعاء السيوطي في الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لأن الفعل لا يتبع فيه نظراً لأنه أن أراد اللفظ الفعل لا يتبعه فالاسم كذلك وإن أراد معناه فهو منه وورق معنى الفعل أي الحدث لا شبهة في أن المصنف قال في حواشي الألفية ينبغي أن يشترط لبدال الفعل من الفعل ما شرط لأطف الفعل على النعر وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز أن يجتمع في نفس إلى أكرمك وما بديل على أن البديل في نحو يأتي أنا ما يضاف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه فأنفذ قول الحفيدي في حواشي التوضيح أنه من بديل الجملة من الجملة وتوابعه أن الاستاذ السيد الصفوي التزم أنه لا يكون مضارعاً صرفوياً متبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما المضارع صرفوياً لأنه أجاب عما أورد على البياض في قوله أن يترك بديل من يؤتي في قوله تعالى الذي يؤتي ماله يترك من أن البديل تابع والتابع كل ثان أعرب بأعراب سابقه ويترك هنا ليس معرباً بأعراب يؤتي لأن سبب الأعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد فرفعه التجرد لأنه لا يكونه تابعاً لما كان ثان أعرب بأعراب سابقه لولم يكن معرباً بقتضي الأعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون مضارعاً عند التبعية صرفوياً بالتبعية وإن كان فيه مقصود آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر (قوله ويبدل لظاهر من مثله) كما تقدم في الأمثلة (قوله ومن المظهر) نحو على حالة لو أن في القوم حاتم * على جوده لمن يله حاتم فقام الجرم من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الخليل (قوله والمضمر من مثله) نحو كذا يا أبا له وقال المكوفيون وابن مالك توكد لا بديل قال ابن مالك لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

كما في ابدال الفعل من مثله
ويبدل الظاهر من مثله
ومن المظهر والمضمر من مثله

المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع تو كيد باجماع فليكن المضموم تو كيد فان
الفرق بينهما ما تحكمم بالادليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يتخلو
عن نظر ان تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضموم من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف
بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث التفاحية أكلتها اياه وحسن الجارية أعجبتني
هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو انه أمل
فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمنع للاتفاق بل لا رابط لانه الضمير يعود على المضاعف ليه
وعلى الثاني يجوز الا أنه يحتاج الى جماع انتهى وقوله لثلاث في بل لا رابط فيه ما تعرفه
عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا اياه
(قوله لكن خالفهم في الاوضح تبع لابن مالك) قال في الاوضح ولا يبدل مضموم
من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمضموم انتهى ومقتضاه
الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضموم من
مضموم لكن في جمع الجوامع وشرحه ومع ابن مالك بدل المضموم من الظاهر بدل
كل قال لانه لم يسمع لانظما ولا نثرا ولو سمع لسكان تو كيد لا بدلا وأجازه الاصحاب
نحو رأيت زيدا اياه وفي حوازي بدل البعض والاشتغال خاف فيسئل يجوز نحو
ثلث التفاحية أكلت التفاحية اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع
قال أبو حيان وهو كاخلاف في ابدال مضموم من مضموم ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي
شرح الاقبة لابن الصائغ ومنعهما أي بدل المضموم من مثله ومن ظمير ابن عصفور
في البعض والاشتغال لخواججه لانه عن رابط نحو ثلث التفاحية أكلتها اياه وثلث
التفاحية أكلت التفاحية اياه وحسن الجارية أعجبتني اياه وحسن الجارية أعجب
الجارية اياه قال ابن الصائغ ولك ان تمثل بمستنغن عن رابط نحو كبرت ثلث الخيرة
فأكلتها اياه فاما ان لا يعمل المنع او يعمل بعلامة عامة وتعليقه انما يأتي على ان البدل
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذهب فيه ثلاثه فلو قيل بان
عامله العامل في البدل أو غيره وقد نائب عامل المبتدأ ما به حصل الربط على انه
لو قيل بالا قول أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتغال داخلان في الاول
على حدز يد نعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا
عبيدا الاولنا وآخرنا فان لم نفدها نحو رأيت زيدا اياه امتنع خلافا لما اخفش لانه
انما يجيى بالبيان ونهيه المنكس والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وانما
قوله لعمري ليجمع منكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم
فان خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج بي بدل البعض
والاشتغال في بدل من الظاهر من غير شرط نحو * أوعدني بالسجن والاداهم *

وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في شرح
النسب وراى كنه خالفهم
في الاوضح تبع لابن مالك
ولا يبدل ظاهر من مضموم
ما يبدل كل الا اذا افاد
الاحاطة

رجلى * وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أي بدل بعض من كل كقوله تعالى
أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنيين واشتمل كقوله * أقول له ارجل
لا تقهين عندنا * وغلط نحو قوم أقعد فقال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمع لتعذر عود الضمير عليها
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كونه البدل جملة من الخلاف (قوله ومن
المفرد) فبدله في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله

الى الله أشكوا بالديانة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وفي شرح الآية لا فارضى انه بدل اشتمال * بقي ابدال الفعل من اسم
يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيت
في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس
كما جاز اقطع نحو زيد من يخاف الله او يخاف الله متى انتهى وكون هذان من
ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف واما الثاني فقال ابو حيان و الجوز
أن فيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد أي جعله مستقيما قيما واما
الثالث فقد قال لشهاب الداعي انهم سكتوا عنه و أقول قد ذكره سيدي به وجعل
منه أي بعدكم انكم اذا تم وكنتم ترايا وعظاما انكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا
من الاولى لا توكد كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في انه من عمل منكم
سواء الآية يشبه ان تكون الفاعل زائدة كزيادة ما وأن بعدهما بدل من التي قبلها
واما اراككم وجعل الفاعل جزءا (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) أي سواء
فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بني الاسلام على
خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث أو لم يفصل به شيء نحو مررت بزيدا خولا نص
سيدي به والا خفش ومنه بشر من ذلكم النار واقصر في التسهيل على القطع
في المفصل فقال وما فصل به مذكور وكان وافيًا ففيه البدل والقطع وان كان خبر
وواف تعين قطعه ان لم ينحو حذف انتهى ومثله جواز قطع البدل عزيزة حتى ان
بعضهم لم يباب العلم أنكرانه يقطع وقال المعرف انما هو قطع النعوت وتقدم ذلك
في باب (قوله ويجوز مع الفصل) فضية كلام الارتشاف وستأتي عبارة ان هذا
غير البدل الذي فصل به ماقبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السبوطي في جمع
الجموع فقال ويجوز انقطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقع ما لم يطل
الكلام (قوله مع الفصل) أي بين البدل والبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله
من ذلكم (قوله ويجب ان تتبع الخ) لم يذكر هذا السبوطي في جمع الجموع وهو

وتبدل الجملة من مائها ومن
المفرد قال في الجامع ويجوز
قطع البدل ويجوز مع
الفعل نحو بشر من ذلكم
النار ويجب ان تتبع مقتدا
ولم يفصل بنحو التقى الموقفات
الشرك

حبيب فانه ملخص من التسهيل ولا رتشاف وقد أسقطت بعبارة التسهيل وقال
في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كلاهما بالمفصل
وان لم يفان لا يطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجل زيف وهو صرور
وبتلاته بكر وخاله أي مهمم وليس من شرط القطع التتصیل بل يجوز في مررت
يزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه شيء وبه الاختفاء وهو قبيح عند
بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلکم الذارفان جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا بقول
الجمع على انه متجاوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور
الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرقتها * استأعوام رذا العام صابغ
رمادا كسكحل العين لا أيدنه * ونثو يا كجندم الحوض أثلم خاشع
يروى برنجم رماذ ونثو على القطع من آيات أي منها رماذ ونثو وبنيهم ما على تأويل
آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على إقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف
يضعه الاتباع أي رماذ ونثو أو تأنيبه انتهى تلخيص بشرق قوله بحذف الامثلة
وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب
القطع في اتقوا الموتى ونحوه انما هو حيث لم ينو عطف يحصل بانضمامه
لأن كور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جازا البديل كانه قبل وأخواته ما لان
الموتى بقات سبع كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أهم ما أحق
بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموتى الشرب والسحر وروى
بالرفع على القطع وبالنصب على البديل ونية عطف محذوف **تنبيهان** الأول
الاحسن أن لا يفصل بين البديل والمبدل منه وقديفصل بالظرف والصفة
ومع مول الفعل نحو أكانت الرغبة في اليوم ثلثه وقام زيد الظرف بأخوك
وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه **الثاني** يجوز البديل من البديل قال شيخنا العلامة
الغنيي واستشكاه شيخنا العلامة محمد النخعي بأن مقتضى كونه بدلا أن يكون
هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد
مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبة اربابنا لا مانع
من كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبارين باعتبار كونه بدلا
مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله
الشيخ شمر في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى **حتم تنزل الكتاب** ما
الله العزيز العليم الآية واعترضه أبو حيان فمار وقوله انما كلها الابدال فيه تكرار
الابدال اما بديل الابدال فقد تكررت فيه الابدال وأما غير فلا نص عن أحد

وهو ما وضع لكمية آحاد
الاشياء قاله ابن الحاجب
فالواحد عنده عدد وثنو
الاثني اقول النحاة ان
الواحد والاثني وما وازن
فاعلا يجريان على القياس
(واحد من ثلاثة الى تسعة)

جار على خلاف القياس لانه
(يؤنث مع المذ كروند كرو
مع المؤنث) ولو مجازا مفعلا
كان العدد (نحو) ثلاثة
رجال وتسع نسوة (وسبع
ايال وثمانية ايام) أو مركبا
مع العشرة نحو ثلاثة عشر
رجلا وتسع عشرة امرأة
(وكذا العشرة) تؤنث مع
المذ كروند كرو مع المؤنث
(ان لم يركب) بان كانت
مفردة كعشرة رجال وعشر
نسوة فان ركبت جرت على
انقياض وأما نحو من جاء
بالحسنة فله عشرة أمثالها
فعلى حذف متصاف أى عشر
حسنات أمثالها ولولا
اقيل عشرة لان المثل مذ كرو
والمعتبر مع الجمع حال مفردة
في التذكير والتأنيث ككفى
الانسية والقسهيل ومحمل
ما ذكر اذ الميحذف المعدود
فان حذف جاز حذف التأنيث
مع المذ كرو نحو أربعة أشهر

التحريم اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه في المعنى في بحث اذ ولا نعرف ان
البدل يتكرر الا في بدل الاخر اب وناقش أبا حسان الدماميني في شرح الخطب رزمية
بما من بجماعة ان ابن الحاجب قال في الامالي والاكتفين في ذى الطول انه بدل ثان
من البدل انتهى وفيه ان هذا انما يدل على جواز البدل من البدل لا على تكرار
البدل لانه لم يقل بدل ثان من البدل منه فتأمل

باب الماعدد

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ماساوى نصف
مجموع حاشيته القريئين أو ابعدين فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ
للمعدود ليس له حاشية سقلى (قوله لانه يؤنث مع المذ كرا لمخ) قال ابن مالك وأما
حذف التأنيث عن عبيد المؤنث وثبتت في عدد المذ كرو في هذا القسم لان الثلاثة
وأخواتها اسماء جماعات كزمررة وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق
نظائرهما فاستحبب الاصل مع المذ كرو لانه قد تم وتيقنه وحذف مع المؤنث فالتأخر
رتبته (قوله ولو مجازيا) كايال وأيام (قوله ولولا ذلك لقبل عشرة) كذا في التوضيح
وفي الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكيره بان الامثال حسنات وبعضهم
بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث (قوله حال مفردة) فان كان مفردة
مذ كرا أنت عدده وان كان مؤنثا ذكره تقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات
اعتبارا بالاصطبل والحمام فالحتم هاء مذكرا وان ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا
للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال
معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحم ما ذكر اذ الميحذف المعدود) فان حذف
جاز حذف التأنيث ظاهره بانثاءها هو الاربع وبه صرح في شرح التوضيح وفيه
ما تفرقه قريبا وانه لا فرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا أطلق غير
واحد منهم المانصف في الجامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أى اصول
أو اركان وقيد الشيخ الامام في الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابرار الحكم
من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ماسواها من المذ كرو
وبنى على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير
هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو
الافصح من ان الذى ثبت في جميع طرقاته ثلاثة بالهاء وألحال في تفسير ذلك
والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالي والايام وحذف نحو سرت خم أو أنت
ثريدهم أو من الايام فقط نحو صمت خم الان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت
تاء في العدد ما في الاول فالتغليب لليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

من تغليب المذكر على المؤنث إذا عده برهنهما بلفظ واحد ومن إغاة السابق منهما
إذا كان في شيء يتعلق بهما كقوله يستند إليهما وعددهما بينهما ما نحو هذه سبب
جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار وتقصير المقام بطالب من التسهيل وشرح وجه
وفي المغني أن المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسئلة وفي قولهم ضبعان في تنقية
ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت اللبالي على الايام وصحلت
الايام تأهلهما اجري على الايام حكم اللبالي واما في الثاني فلانه صلح اليوم مكانه
مندرج تحت الليلة وجزءها فيدل عليه اسمها واذا كان الحكم للالبالي خذف التاء
هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عن قوله اقال سيبويه ان اثباته لا ينجوز
في القياس ولم ينجده في كلام العرب وكلام النحويين موافقه وما ذكره النحوي
من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف واذا كان العدد من غيرهما واجب
مطابقة القاعدة من التذكير مع العدد والمؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه
لخالفه ذلك لان وجه المخالفة مع اللبالي والايام تغليب اللبالي ومع الايام الاندراج
الحكمي كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور
الاندراج في غير الايام فتدبر هذا وتذكر الاستاذ الصفوي في شرح كافيته ان
الحاجب عن الذوى انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا
بعد اسم العدد واما اذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد والحق التاء وحذفها مع كل
من المذكر والمؤنث وقال الصفوي فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليها الخشبي
في حواشي شرح الآخرومية قواها والمضارع ما كان في أوله احدي الزوائد الاربع
والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحده الزوائد وشيئا من الالمام الغني في قول
الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا يحل اقول الاكل القياس
أن يقول ست لان الفرائض جمع فريضة يمكن قاله على تأويله بالفروض الذي هو
جميع فرض ولا يقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث رجع عن العرب
ما يحيا القياس في باب العدد وليس انما رتب كتابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن
العرب وأقول يكفي في منازعة الصفوي في هذا المقيس الذي لم يذكره ابن مالك في
التسهيل ولا أبو حيان في الارشاف ولا المصنف في شيء من كتبه اني رجعت شرحه
على مسلم فلم أرفقه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع
المذكر محله اذا ذكر العدد وقال قد بسط المسئلة في تهذيب الاسماء واللغات
وشرح المذهب فراجعته ما قلتم أرفقه ما زاد على ما في شرح مسلم الاعز والتمهيد
المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أي من الاتصال بال عشرة
(فليس هو من آيات الخ) معناه وقع في وهوى أي ذهني علامات للارادة فعرفت

من واحد واثنين (و)
تساوونه (فاهل) من ألفاظ
العدد (كثالث ورابع)
الى حاشية جريان (على
القياس) فيذكر ان مع
المذكر ويؤنثان مع المؤنث
(دائما) مفردا كان العدد
أو مركبا تقول في المذكر
واحد واثنان والجزء
الثالث أو الخامس عشر
أو السادس والعشرون وفي
المؤنث واحدة واثنان وثلاثة
والفالة الرابعة أو الخامسة
عشر أو السادسة والعشرون
ولاسم الفاعل المصوغ من
اثنين فافوق الى العشرة
أربعة أحوال (فيصرف فاعل)
من الاضافة فيفيد حينئذ
الاتصاف بمعناه مجردا
كثالث ورابع ومعناه واحد
موصوف بهذه الصفة قال
التابعة

قوله من آيات انما عرفت
لسته أعوام وهذا ما سابع
(أو يضاف لما اشتق منه)
فيفيد حينئذ أن الموصوف
به بعض تلك العدة المعينة
لا غير كرايع أربعة أي بعض
جماعة منحصرة في أربعة

من الورد في يد جندهم في
التصوير والتجويد كقوله
رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة
بنفسه أربعة قال تعالى
ما يكون من مخوي ثلاثة إلا
هو رابعهم ولا خمسة إلا هو
سادسهم وقه من اضافته
ان كان بمعنى الماضي والا
جاء تنوينه والذهب به كما
قال (أو ينصب مادونه)
لكونه اسم فاعل حقيقة
ليكن بشرط الاعتماد على
واحد مما سمي في اسم الفاعل

فيقال هذان اربع ثلاثة كما
يقال هذان اربعا زيدا
ويستثنى من الحلاقة ثان فلا
تجوز اضافته لمادونه ولا
اعماله نص عليه سيوري
واجازه الكسائي وحكا
عن العرب

باب

في ذكر موانع الصرف
اعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بنى وسمى غدا
تممكن والا عذب وسم
تمككاه المتمكن ان لم يش

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي تانيه سابع (قوله وهذه الاضافة)
أي اضافته لا صلة ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال انين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا
غلط المصنف في قوله

ولقد شئت النفس من برحائها * أن صار يالك جاو مازيار
ثانيه في كبد السماء وليكن. * كائين ثان اذهما في الغار

وأجاب الجلال الباقيني بأن في الكلام قد عيناونا خيرا وتعلينا للتركيب وتغيبنا
والله قد يوليكم كئين اذهما في الغرثان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية
أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما المصنفى الغلط فغالط في واضح واعتراضه
لنفسه فانص و قد صدقنا قص ذهنه عن الكلام في حل تركيب استاذ الادباء أبي
تمام بحيث لم يفرق بين كائين ثان وبين كئاني اثنين والفرق ظاهر عند سماع
صار عن الافة اذا اول تركيب جملة والثاني تركيب اضافته وظهور النون جعلهما
كالنصب والنون

باب موانع صرف

(قوله وسمى امكر) اسم تفضيل وينادونه من مكن مكانة اذ بلغ الغاية في التمكن لان
تممكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد
شاذ وقد أمكن غيره للاضافة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي
من العال التسع الآتية وخروج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ
كأذربيجان فلا يمنع من الصرف ولها قول بعضهم انه احتراز عن أجعمال اذ فيه
التصغير وهو فرع التذكير والجمع وهو فرع الافراد وجههما اللفظ وعن حائض
وطامثان فمما التأنيت وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن
الموصوف فنية نظران التصغير ليس من العلل المعيرة والتأنيت راجع مطلقا الى
اللفظ وليس من العلل ما يرجع للعبثي الا العلمية والوصفية (قوله وهي اشتقاقية من
المصدر) هذا في قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول
الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم
كالمفرد لبالحة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

الفعل صرف وسمى امكن والامتنع الصرف وسمى غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف
كون الاسم فيه فرعتان احدهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقام موالا في الفعل فرعية
عن الاسم احدهما لفظية وهي اشتقاقية من المصدر والاخرى معنوية وهي اقتضاه الى الفاعل والقاعد
فيكون الا اسماء لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعية
الاسمية امهما وحده يتقبل كالفعل

وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما يخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان قرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتركيب وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع الزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحدة منها مانعا وعلة مجازا ذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام وعلة التامة

(قوله فلادخله جر ولا تنوين) سهل عدم دخوله ما طريق الاصاله وعدم دخول التنوين طريق الاصاله وعدم دخول الجر طريق التبعية فيه بخلاف دخول التنوين طريق الاصاله وعدم دخول الجر طريق التبعية فيه بخلاف والتحقبة في الثاني كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشرون الالف الزائدة في آخر العلم سواء كانت لالهاق كاربطة او التثنية كقبح عثري وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مرعاة الاصل نحو آخر بعد التنكير وقد قيل ان الالف الحكيمة والتركيب فالحكيمة في وزن مع الوصف كحجر او مع العلمية كيزيد لانه كالم يدخلها كسر وتنوين قبله وتظهر ما من الفعلية لم يدخلها ما بعد التثنية وأما التركيب ففي البوتى كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخلا في العلمية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله كما يجد ودانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تنكيره حرفان كما سجد او ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن كما صايح (قوله والتأنيث المعنوي) أي الذي ليس علامته نطقية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والاشكل على ما قرر من ان ما فيه علتان لا بد أن تكون احدهما راجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أي مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع مستق كانه هذه الصفة كان

خارجا

منها مانعا وعلة مجازا ذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام وعلة التامة منها ما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامها وهذه التسع يجمعها * جيع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تأنيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح ومن قوله * (وزن المركب عجمة تعريفها) * عدل ووصف الجمع زديا (لذكرها كما بصرائح اسمائها من غير اشتقاق وأشار الى أمثلتها الى الترتيب (كاحد) فيه الوزن والعلمية (وأخر) فيه الوزن والوصف (وبعلت) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم) فيه العجمة والعلمية (وجمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) يضم أوله ونسخ ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودانير) فهمما الجمع أي صبغة منه في الجمع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الالف والنون (وسكران) فيه الوصف وزيادة الالف (وفاطمة) فيه التأنيث بتمام العلمية (ومثله) (طهمة) وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التأنيث يكون مذكرا ايضا (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوي (وسلمى) فيه التأنيث بالالف المقصورة (وجمراه) فيه التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستعمل بالمانع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر ولا بد فيه من مجامعة مانع آخر ثم ما مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدي علميه والاخرى مانع آخر ثم ما مانعان قسمان قسم يمنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان التركيب والتأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان موازن الفعل أو معد ولا وفي آخره ألف وتنوين وقد شرع في بيانها بعد ذكرها الجالا فتال (بألف التأنيث) مطلقا نحو وأسدقاء (والجمع الذي لا تفسيره في الأحاد) العربية أي لا مغر على وزنه وهو ما أوله مفتوح ثلاثة ألف غير عرض بعد احرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن

خارجا عن صيغ الآحاد العزائية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعد ما حرفان
 أو ثلاثة الا وأوله مضبوط كنهذا فربا العين المهملة والذال المججمة والفاء والراء الجمل
 الشديدا والالف عوضا عن احدى باءى النسب فتحة كما كيمان وشام وأصلهما عيني
 وشامي أو تقديرهما كنهما فان الالف في تمامه موجودة قبل النسب فهي كالعوض
 كانه نسب الى فعل كشام يسكون العين أو نجر كمين بفتح العين أو ما بلى الالف
 كن **ك** عال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي
 العمل يقال أنقى عليه عبالة أي ثقله أو مفتوح كبيرا كالبفتح الموحدة والراء
 وهو الثبات في الحرب أو مضموم كندارك ممدردارك تدار كأوأراض الكسر
 لا جمل اعتلال الآخر كنوان وتدان أصلهما تواني وتداني بضم النون فمما قلبت
 الضمة كسرة أو علألال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين
 أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
 الالف في الوجود سواء كانا مضافين بالالف كظفاري و وبارى نسبة الى
 ظفار و وباري لثنيين أو غير منفذين عن الالف كقواري وهو انما صرحوا الى وهو
 الحمال بخلاف نحو قواري وكراسي فان الباءين فمما موجودتان في المفرد وهو قري
 وكراسي فليست اليها أن عارضتين في الجمع فقاماري ونحوه بمنزلة صايح (قوله
 وما بلى الالف مكسورا الخ) أي لفظا كصايد ومصايح أو تقدير كدواب ومداري
 أصلهما دواب ومداري بالكسر فمما وهذا حكمه تكرير الشارح المثال وقوله
 لا عارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالجمع)
 لهذا قالوا وهـ من قال في حواء امشع للتأنيث والعلية واستغرب قول أبي علي
 في الايضاح حراما لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)
 لان التأنيث يستلزم لانه في الالف فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يراد أن المؤنث
 بالتمام لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفيكا كوجوده نظير كهمزة لان همزة
 كطوم ومنه ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفيكا كالموجوده نظير كخزيرة
 وعروة اذ ليس في كلامهم فعلى ولا فعل لان ذلك من غير الغالب (قوله في المؤنث
 به الخ) كذا وقع في كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقرر رأولا
 من أن هذه الالف قائمة مقام عالتين وهذا التقرير يقتضي أن في المؤنث به عالتين
 واحدة تقوم مقامهما والمناصب له أن يقول في المؤنث به افرعية ذات جهتين
 جمعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فلما نسب أن تجعل
 في التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعة للمعنى لانه يستلزم
 له لوله لماء رقت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

وما بلى الالف مكسورا
 لا عارض كصايح ودواب
 (كل واحد منهما) على
 انفراد (يستأثر) أي يستلزم
 (بالجمع) من الصرف من غير
 جماعته مانع آخر قيام مقام
 هاتين أما الالف فلا
 زيادة لازمة لهما هي فيه
 دالة على تأنيثه بخلاف غيرها
 في المؤنث به افرعية
 وهي لزوم الزيادة حتى
 كما أصلية و افرعية
 وهي دلالة على التأنيث

العلمية والوصفية قد تدور ولا تدخل عندئذ في رتبة التقليد فانه آفة اطلاق وحرمان
 المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله ولا يظهر أن يقال فلان فيه
 فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم
 النظر لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظر (قوله نظر الى أصله)
 لانه منقول عن الجمع فانه في الأصل جمع حضر معني عظيم البطن معني به
 الضيق مبالغة في عظم بطنها كذا كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان
 في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أي نظر الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو
 اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لاني الحال ولا في الأصل
 (قوله حل على موازنه والعربية) لانه في حكمه من حيث الوزن فهو وابل لم يكن
 من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من
 أن تكون حقيقة أو كلفيا وهذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادته وب
 وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سرولة تقديرا) أي كانه معي كل قطعة من
 السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل وقيل انه جمع سرولة تحقفا
 لقوله عليه من التوم سرولة ويرد بأنه مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد
 سأني الولد الاعز اسماعيل في صباه حين قرأ على هذا المدرس في بلد هراة فجمع
 الفضلاء الهداه انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عريا حتى اختج الى
 تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بأن للجمعي غرض
 في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال
 الآخر فانه اذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا
 العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) اقوله أولا كل منهما
 يستأثر بالمانع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمانع (قوله ما وضع) أي
 اسم وضع أو الذي وضع فانه كرموزة أو معرفة موصولة والجملة بعد هاء سفة
 أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح الملاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك
 المعنى كاحمر يطلق على كل من له حمرة (قوله مقصود بالوضع) فيه قصور لانه لا يشمل
 أر بيع في نحو مروت بنسوة أر بيع فانه موصوع لم رتبة معينة من مراتب العدد
 ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرشت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو
 الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أي في البيت الذي جمعت فيه العلل ولما قال
 ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الجاسي وانما جاءت مشروطة
 بالعلمية لان تعريف المصمرات والمهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من
 احصاء المعربات والتعريف باللام أو الأضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلاك فيه فرعية
 لاختصاصه من جهة عدم النظر
 وفرعية معنوية من جهة
 الجمع واذا سمى به كضاجر
 منع الصرف نظر الى أصله
 وكذا الوطأ تركيزه بعد
 التسمية لذلك وأما منع
 سراويل فانه لانه أعجمي
 حل على موازنه في العربية
 اعتد اذ اشبه الجمع أولاته
 مربي جمع سرولة تقديرا
 (والبواقي) من الواضع (لا)
 يستأثر كل من بالمانع بل
 لا (بذ) في تحققة (من جماعة
 كل صلة) المناسب مانع
 (من) أحدا من أما
 (الصلة) وهي ما وضع للاث
 مهمة باعتبار معنى معين
 فقه ود بالوضع (أو العلمية)
 وهي المراد بالعرفة وانما
 وجب ذلك

سبحي فلا يهتوز كونه صيا للتعريف العلي وانما جعل
 المعرفة صيا والعليية شرط لها ولم يجعل العلية صيا كما جعل البعض لان فرعوية
 التعريف بالتبكيك اظهر من فرعوية العلية له (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا يقيد
 اعتبار خصوصيات العليين المعنويين فيما يرجع للعنى اذا لعل الراجعة للعنى
 كثيرة والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص السمة اللفظية مع كثرة ما يرجع
 لالفظ (قوله وافهم كلامه ان الصفة والعليية لا يجتمعان) لان الظاهر ان اولى قوله أو
 العلية منه فلهذه حقيقة (قوله وتعين العلية مع التركيب) الحاصل انما يتعين مع
 التركيب والتأنيث والجمعة وانما تعين مع التركيب لبا من من الزوال فيحصل له
 قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليسير التأنيث لازمالا لعلام مخفوفة
 عن التصرف بقدر الامكان ولان العلية وضع ثاب وكل حرف وضعت الكلمة عليه
 لا يتصل من الكلمة ومع الجمعة الثلاثية يعرف فيها من كل تصرفاتهم في كلامهم
 فضعف فيه الجمعة لا يتصل سيد المنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلية في هذه
 الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذ هو المانع من الصرف) أى
 المزجي المختوم بغيره (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسبويه ونفطويه (قوله وما
 ركب من الاعداد) كحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح
 مساء أى كل صباح ومساء فخذ العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو
 أنفقت قلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء فله المصنف في شرح الشذور
 وظاهر ان العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفي الرضى انه الفاء حيث قال
 وانما يتعين في الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر
 لثمة وصرح الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير
 الحرف وأن لا يكون فادقنا فقلنا ان معنى اقبته يوم يوم وصباح مساء وحين حين
 أى يوما فيوما وصباحا فساءا وحيناً فحيناً أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء
 تؤدي هذا العموم كما في قولنا انتظره ساعة فساءة أى كل ساعة اذا فائدة الفاء
 ان تعقيب فبكون المعنى يوما فيوما فلهذا لا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من
 قول المصنف أى صباحا مقترنا بمساء وما قاله الحريري في درة الغواص من
 ان الطواص يومه مون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان
 اراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح
 مساء والمراد به عند البر كيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاسل صباحا ومساء
 ارده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السبكي في اختلافه وعلله بانك
 اذ لم ترد ان السبر وقع فهم ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

لما مر من أنه يعتبر في اللفظ
 أن يكون إحدى العليين
 لفظية والآخرى معنوية
 والصفة والعليية معنويتان
 والست الجواني كلاهما لفظية
 وأفهم كلامه أن الصفة
 والعليية لا يجتمعان وهو
 كذلك (وتعين العلية مع
 التركيب) أى المزجي
 المختوم بغيره
 كركب اذ هو المانع من الصرف
 بخلاف ما ختم بويه
 وركب من الاعداد
 والظروف

المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينهما وبين حرف حركتها الخذف
 ما أضيف اليه بين الأولى وبين الثانية وخذف العاقل وركب الظرفان (قوله
 والاحوال) فهو جارى بهت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بيتا
 لبيت أى ملاسقا لخذف الجار وهو اللام وركب الايهان وعامل الحال ما في
 قوله جارى من معنى الفاعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر
 الى وأن لا يدر جار أصلا بل العاطف (قوله فبني) أما المختوم به فعلى الكسر
 أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التثنية الساكنين ولا يجوز فيه عند
 سيبويه الا الكسر وزعم الجرجي انه يجوز أن يهرب اعراب ما لا يضر ف قال أبو
 حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والالم يقبل لان القياس البناء لا يخلط
 الاسم بالهوت وصير ورتبه ما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها
 فعلى النسخ لما مر أول الكتاب وسبق هذا اشارة اليه وليس البناء فممن واجبا
 أتماما لعددى فلا نزاع فيه وأما العددى فرعن الرضى ما يقتضى وجوب بناءه
 وقول المصنف في أول الكتاب في لزوم النسخ بهم وهو الجواب عنه اذ هو اذا
 اضيف لمستحق العدد ونحو خمسة عشر يجوز فيه اعراب المجمع فاء المصدر
 مفتوحا واعراب المصدر مع جرائم بالاضافة وهذا وظاهر كلام الشارح ان
 المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفي كلام بعضهم ما يوهمه
 وقد صرح جميع بانهم من أقسامه ولذا أورده على قول ابن مالك * وما عجز عن كتابه
 اذا ان يغير ويهتم اعرابا * وكلام المصنف في الحواشي مصرح به كما يعلم مما مر أول
 الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين تراث ثابتهما من لفظا ثابتهما
 قبلها اجتماع ان الجزء الأول ملازم للنسخ ان لم يكن ياء والثاني معربا باعتبار أكثر
 أنواعه بدليل ان المختوم به مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات
 المذكورة منه أو يقال يكفي في كونها منه صدق تعريفه علما باعتبار بعض
 أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف أول جزأى المزجى الى ثانيهما أو بناء على
 النسخ فان ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا في أشهر
 أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا نظمه ورأيه
 اذا اضيف أول جزأيه الى الثاني يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى
 خصروف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر في
 المضاف اليه ما يضافه (قوله فحكى) لان التسمية بها انما هي لبدلاتها على قصة غريبة
 فلون طريق انما التغيير يمكن ان ينفوت تلك الدلالة لكن فيه انما هي الحكاية معربة
 تقدير اوده لا ينافى منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصود الذى فيه علتان

والاحوال فبني والاضافى
 خصروف والاسنادى فمحكى

بانه يمكن (و) مع (التأنيث

(أى بغير الالف

لاستغلاها بالمنع كما مر سواء

أ كان علما مؤنث أم لذكور

زائد على ثلاثة أحرف

أم لا بحرك الوسط أم لا

أحدهم لا أم لا منقولان

مذكراتى مؤنث أم لا لكن

شرط تحتم التأنيث

المعنوى في منع الصرف أحد

أمو وأربعة أتمار بادة على

ثلاثة أحرف كزئيف

لتزبل الزائد منزلة التاء أو

تثورك الوسط كسفر لتزبل

الحركة منزلة الزائد أو

الجمجمة كبلج اسم بلد

لتزبلها منزلة الحركة أو

الثقل من مذكراتى مؤنث

كزبد اسم امرأة لانه بنقله

الى المؤنث حصل ثقل عادل

حقة اللفظ وماءه لذلك

من الثلاثى كهنديجوز

فيه الوجهان كما سيبيء

وإذا سمي بالمؤنث المعنوى

منصرف فشرطه في منع

الصرف الزيادة على ثلاثة

أحرف ولو تقديرا (فائدة)

أسماء القبائل والبلدان

والكسوم وحروف الهجاء

كوسى تقدر فيه الكسرة جزلان المانع منها في غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون
الاسم الاسنادى محكما وهو ما شرحه صاحب اللباب والسيد في حوائى المتوسط
وهو من الجواب الى أنه مبني وحينئذ فخر وجمة ظاهرا لان منع الصرف من
حكم العربات (قوله ولا أفصح فيه) أى فى المركب غير ما تقدمه مقابل الأنصح
فأمرنا اليه آتيا من بناء الجوازين على الفتح واعراب الاول واضافته لثاني ثم ان
كان فى الثاني ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرمرى وإذا كان آخر الاول باء
فصيرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالالف لزم فى التركيب لزيادة
الثقل ما كان جازا فى الأفراد وقيل يفتح فى الثعب ما لم يكن آخره ماء فيسكن للثقل
بالتركيب والاعلال كعدى كرب وقالى فلا وزاد بعضهم ما لم يكن فواتحو بازنجانه
فيسكن أيضا وبدل على تركيب بازنجانه قول بعض العرب فى تصغيره انه غير
ترجم بدينجانه بفتح النون بسيل الجيم وليكن القياس فى التصغير بوزنجانه (قوله
ليكن شرط تحتم التأنيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والأفالة تأنيث مطلقا
راجع للفظ كما تقدم (قوله او الجمجمة كبلج) انما لم تعتبر الجمجمة مانعة والتأنيث
شرط التحتم منعهما مع سكون الوسط اقوة التأنيث بظهور علامته القدرة فى بعض
التصرفات (قوله لتزبلها منزلة الحركة) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الخفاء وعلى
فى التصريح بقوله لان الجمجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت
الجمجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها انما لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه (قوله
ولو تقديرا) قيدنا رادى فى شرح الالفية بقوله كالألف قال ابن هانئ يعنى بقوله
تقدير كالألف ما حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالألفوظ
به ومنه محو تخفيف حواب اسم بقعة وشغل تخفيف شمال واحد فرزه مما هو
على غير قياس كايى من أيم من باب هين وهو فليس المحذوف من هذا كالألفوظ به
فان قيل لم يكن قواها فخريلك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه
ليكن المعنى مذكرا ضعفه اعنى التأنيث جد البكون اللفظ والمعنى مذكرا
احتاجوا الى تقوية معنى التأنيث بأقوى الامور القائمة مقام التأنيث وهو
لحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحريك الوسط
دليل انه يمنع من ردها فى التصغير كما فى صغير بخلاف حركة الوسط لا تقع من ذلك
كما فى قديمة ولهذا لم يكتفوا بالجمجمة (قوله أنا وأحيا) أى فى أسماء القبائل
زيادة الالف كمنه وتعيم والحى ككفر بش وتعيم وقوله أو مكانا أى فى أسماء

الارضين وقوله اوله نظا أو حرفا أي في أسماء الكلام وقوله أو أمثلة أو مفعلة الخ على هذا
الترتيب وكما ذكر المعنى في الأول والأخير في إرادة المعنى المذكور كمرعيا في إرادة
معنى المؤنث وإرادة الأم في القبيصة كقبالة والقبيصة لهمود وأعلم أنه قال في
التفسير وقصدت بعين اعتبار القبيلة أو القبضة أو الحى أرا المسكان قال الدماميني في
شرحها قيل ذلك وهذا أمر بنبه عليها أحدها أن الحلاقة هم القوم يجوز أن الأمرين
محمول على ما إذا لم يصدق ما نعا من العهرى فان تحققتا فخرج الصرف بكل حال نحو
تغلبوا بهمة وخولان ونحو ذلك الثاني نحو الأمرين بحسب الاستعمالين
أنما هو موكول إلى استعمال الثاني الالفاظ نحو كذبته زيد فاجده وكذبته زيد
فأجدها وأما ما عدا ذلك فشرط باستعمال العرب في ذلك الخاص فاعتبه فيه
من صرف ومنع اعتباره وإسناد أن يقرر ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف
سوى بين الجميع في اللغة كرفية تنفي أن الحكم في الأنواع كلها واحد ويقوى
إرادته ذلك قوله باثر هذا الكلام ونحو الخ انتهى ومثلهما يشهد فيه اعتبار القبيصة
بهمود ونحوه والقبضة بدمشق والحى بكاء المسكان يدر (قوله إن تغلب الكرامة)
هذا اختلاف المشهور في الهمع وهو يشترط أن يكون علما في لسان العجم قولان
المشهور لا وعليه الجمع هو ربيعة أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدماح
وابن الحاجب ويقبل عن ظاهره مذهب ديوبندى على ذلك صرف نحو قالون
وبندارفة صرف على الثاني لأنه لم يكن علما في لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن
في لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني أي أقوله
في الكافية ان شرط المحمة أن تكون علمية في المحمة لكن في الحاشي ان معنى
كون العلمية في المحمة أن تكون مفعلة في ضمن العلم في العجم حقيقة كإبراهيم
أو حكمايان نقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير أن تصرف فيه قبل النقل
كما قالوا فانه كان في لغة العجم اسم جنس للحيد يسمى به أحد رواة القراءة لجودة
قراءته قبل أن تصرف فيه العربية فمكاه كان علما في الأعجمية انتهى فقول
الشارح بخلاف ما نقل من أسماهم الخ مبني على تفسيره المخالف للجمعة وروى البنادرة
تجار يلزمون المعادل وفي بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ بقوله بخلاف
الثلاثي إلى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح اب وشرمشوش ويحتاج
إلى زيادة واقبل لفظة بخلاف الثانية إذا ارتباطا لها بدون ما لحظ ومعه لا حاجة
إليها (قوله كثر) يفتح اثنين المحمة والثالثة المة أفوق اسم فاعلة فيه إشارة إلى أن
حركة لوسط لا أثر لها مع المحمة بخلافها مع التانيث وذلك لأنهما معهما مقام
علامته والمحمة لا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

فإن تغلب الكلام معى علم
في الجسم إلى لسان العرب
بخلاف ما نقل من أسماهم
وهو كثر في كلامهم وما كان
مكتوبا في لسانهم ثم نقل في
أول أحواله علما كإبراهيم
فيصرف أيضا لا يستغنى
عليه في لغة العجم (وزيادة
على الثلاث) كإبراهيم
بخلاف الثلاثي فيصرف
وان كان علما في العجمية
كإبراهيم وعرف محمة الاسم
بما ورد منها وأخرجه من أنية
العرب

بغير تنوين فقل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن مسفة لا خبر واوردناه لو كان صفة
 لكان الخبر مفعول تقديره مغبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وجههم
 اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي بعضهم لا في
 الحكاية لان الخبر اذا وصف الخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير
 تعرض للحكم فظريته انكار الوصف فقط فكذلك هنا كالمثل قلنا قالوا هذه النقطة
 المذكورة ولم تعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان اليراد للشيخ عبد
 القاهر في دلالة العجز كانه له الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب البيهقي
 والعجب لا يحكي كيف لم يستحضر ذلك وبني اليراد على أن الانكار لا يكون مستكذبا
 انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس
 بلام وان كان أكثر كما ذكره ولداه الهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في
 بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة
 التي تضمها اليه غير مستقيمة في زيد بن همر وانما لابنوه زيد ومن ثم قال مالك
 وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة مطابقة بالنسبة
 ضمنا والوكالة لا انتمى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون
 التقدير في المحكي لا دخل له في الجواب وانما سهل لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان
 الظاهر أن بقدر مطلق الكلام فيقال مع وجودنا أما على تقدير انه من الحكاية
 فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ مضافا لها
 وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده الهاء في العروس
 واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الانافية بما جاء في الخبر من فروا يقال
 للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيه قولون كنا نعبد المسج ان الله يقال كنتم
 ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة المندي فيه فمودة بالحكم نحو
 الكريم بن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب
 اليها في المطول فقبل الباب الاول مانع من تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف
 لاتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المنع ومنه قراءة قره هو الله أحد
 الله الصمد ولا الدليل سابق التار بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار (قوله)
 وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة (الخ) الاولى أن يحتمل الكلام على أنه أفهم انها
 لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان
 أفهمه هذا الكلام لم يكن له مجرد منه لانه علم مما مر من أن ما منع صرفه
 بعلمين لا بد أن يكون احداهما مضمونة ولا أخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه
 علمان لفظيان تقدير (قوله وطريق لعلم بعدل ما جاء الخ) قيل له دور ولا يخفى على

وأفهم كلامه ان هذه الموانع
 الثلاثة لا تؤثر في مناهي
 المنع مع غير العلمية وهو
 كذلك فتصرف صفة
 قائمة وان وجد في ما علة
 أخرى مع التانيث وهي
 الجملة في صفة واصفة في
 قائمة ويصرف أنز بيجان
 اذا انكروا بوجد فيه
 الجملة والتركيب والزيادة
 وأن غيرهما من العدل
 والوزن والزيادة لاتعني
 العلمية وهو كذلك أيضا
 فيمنع مع العلمية تارة ومع
 الصفة أخرى فقال العدل
 مع العلمية هم وزفره دواين
 عن عامر وزا فرتق ديرا
 وطريق العلم بعدل ما جاء
 على فعل علماء سماعه غير
 مصروف عاريا من سائر
 الموانع فان ورد مصروفا فغير
 معدول وكذلك ان ورد ممنوعا
 وفيه مع العلمية مانع آخر
 كطوى فان فيه مع العلمية
 التانيث باعتبار البقعة فلا
 حاجة الى تكاف العدل مع
 إمكان غيره ومثاله مع الصفة
 عشى وثلاث ور باع

الى عشار ومشر ومثال
الوزن مع العلية أحذو
الصفة أحر ولا يكون مائعا
من الصرف مع الصفة الا في
أفعل بخلاف الوزن المانع
مع العلية وشرط تأنيده
اختصاصه بالفعل كشر
وضرب علي أو كونه بالفعل
أولى كاصبع واحمر علي
ومثال الزيادة مع العلية
عثمان وعمران ومع الصفة
عطشان وسكران ولا
تكون مائعة من الصرف
الا في وزن فعلا نبتغ الفاء
بخلاف الزيادة مع العلية
وأما حسان وشيطان فان
جعلان الحس واشيط منعا
او من الحسن والسطن
صرفا و شرط (الصفة)
أي تأنيدها (التي على) وزن
(أفعل أو) على وزن
(فعلان) أميران (أصلها)
بأن تكون الكامة في
الأصل صفة (وعدم قبولها)
(الاء) أمالاه لا مؤنث لها
ككبراء كبير الكمره ولجان
ككبراء للعبة أو لها مؤنث

من تأمل دفعه لأن معاج عبده مرفعه لا يتوقف على معرفة أنه معدول لأنه أمر
محموس واحد ادراكه يثبت عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي
وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في المعنى في بحث أم أن المتنبى لحن
في قوله أحاد أحاد في أحاد * ليلتنا المتلونة التناد
حيث استعمل أحاد سدا من معني واحدة وست ونقله في الباب السادس عن
أبي طاهر خزن الحسن الاصفهاني في كتابه المعنى بالرسالة العربية عن شرف
الإعراب وأطال فيه فراجعوه به تعرف سقوط الدوال المشهوران الوصف في
هذه الانفاط عارض لانها من باب العدد وذلك كمروض الوصف باربع في قولك
مررت بنسوة أربع مكيف أثر الوصف فيها ولا يؤثر في أربع وأجيب بان هذا
التركيب المعدول لم يوضع الا وسقا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف
اسم العدد نحو أربع فاه لم يوضع وصف في الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق
العر وض لان ذلك مبني على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوز بعضهم العدل
الى عشار ومشر) على قوله يخرج كلام المتنبى في البيت السابق ولا يكون قوله
سداس لحذا قول المتنبى انه لحن ثلاث لحانات متقدم وهذه وتصغير ليلية على ليلية
وانما صغرتم العرب على لوباية بزيادة الياء على غير قياس تحامل (قوله اختصاصه
بالفعل) المراد باختصاصه أن لا يوجد في غيره الا في علم أو انجمي أو يدور
(قوله كثرهم) بالشين المجعولة وتشديد الميم علما الفرس (قوله وضرب) أي على
وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالبا
فيه أو لكونه ميذا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون
الوزن لازما قايما بخلاف الطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الاقضية (قوله
الا في وزن فعلا ن) أي بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلية) لام ان تكون مع
فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعنا) الزيادة لالف
والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع
من الصرف اعطاء البدل حكم البدل منه وذلك نحو اصل لال سمي به أصله أصيلان
ثم تغيرا بل صلي غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي فون صرف نحو حنان سمي به
أصله حناء أبدلت همزة نونا (قوله اجز على الخ) هذه الايات ما عدا الاخير لابن

على فعل بالضم كافضل أو فعل بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلی الاربع عشرة لفظة
جاءت مؤنثاتها على فمالة تقصرف ويجمعها أجزء لافعلانا * اذا استثبتت حيلانا ودخانا وسخنانا *
رسفانا وصحبانا وصوبانا وعلانا * وتشوانا ومسانا وموتانا ونمنا * وأتبعهن نصرانا وزدقهن خصانا
على لغة ألبانا ونهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتأثير لها في المنع

بمعنى (ذليل) أى ضعيف
(معمرفة) أقبل الأولين
الثانيه تقول عربانة وأرملة
ولعروضه غيبة الأخير
اذ سفوان فى الأصل
وضع اسمها للحجر الامس
وأرب وضع اسمها لدة
معروفة فلا أثر لطور الوصفية
كلا أثر لطور الاسمية كاطح
وأدهم وأرقم (ويجوزى)
نحو (هند) مما هو ساكن
الوسط (وجهان) الصرف
لا تنفاه شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوى وعدمه
وهو أولى نظرا الى وجود
العلتين فهما يؤثران جواز
منع الصرف لا تنفاه
وأوجب السرا فى الصرف

مالك والاخير لارادى وتنفى هذه الالفاظ الجلال الملتى عبطا وبوم دخان
فيه كدرة وسواد وبوم سخان حار ورجل سيفان طوبى لمحموق ضامر البطن
وبوم صبيان لا غيم فيه وبغير صبحان ناشر الظفر ورجل علان صغبر حفر ورجل
قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لثيم وموتان الفؤاد أى غير حديد وذي مان من
لنادمه لامن الندم ونصران واحد النصارى الشكر لم يصبه عمل الاياه النسب
والايبان كبير الالية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فمر بان الخ)
انت خير بان الكلام فى صفة على وزن فعلان لمفتوح القلة لانه الذى له الحالتان
قبول التام وعدمه وانما فعلان المضموم الفاعل فتمه بالياء ليس غير وفلان المنكحور
الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ سكاك المناسب للمصنف أن يأتى بدل عريان
باقظ من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء واما
عريان فخارج عن الاعتبار من المقسم الشروط لانه قبول التام وعدمه لان المفتوح
الفاء لانه المقصود فى قوله أو فعلان لمينأمل (قوله وقد مر الكلام علم ما الخ) مر
لنا هناك مائة اتي بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله
مدلر مما فيه أل) لانه لما أرى يده معين كان الأصل فيه أريد كرمعربا بال

باب صبغى التجب واسم التفضيل

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثير الشيء عن غيره مادام
تأثرا كانه قطع مادام يتقطع والمتنحن مادام يتنحى فهو عبارة عن تأثير النفس

نظرا الى أن سكن الوسط قابل احدى العلتين فذا فبقى لا سبب واجرى المبرد

عن
والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زيد وسقرو بلخ) وزيد اسم امرأة فاما متنوعة الصرف حقا
لوجود العلتين فهما مع وجود شرط تحت منع صرفها كالتقدم (وكه مر) فى منع الصرف العلمية والعدل (عند) جهور بنى
(تيم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما المؤنث وهو مدول عن فاعلة (المجتمعات) فان ختمها (كسفر)
بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمر العرب) بأى يراد به اليوم الذى فى ليل يوم وهو
مدول مما فيه أل وهو الامس (ان كان صرفوعا) نحو مضى أمر بالرفع وهو غير متوهم فان كان منصوبا أو
مجرورا بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (و بعضهم) أى تميم (لم يشترط) لما اشترطه
الجهور هم (فيها) أى فى باب حذام وفى أمر بل ذهب الى اعراب ما لا يصرف مطلقا وقد مر الكلام
عليه ما فى صدر الفم (وهو) كه مر (محرر عند الجميع) من العرب (ان كان) طرعا (معينا) بأى يراد به محروم
بعضه وهو مدول مما فيه أل وهو المحرر نحو حشة ومجموعة محرفا كان مع ما لى ذكره فى صرف نحو نخبناهم
نشرأومته لا غير طرف وجب ذكره بال أو بلا ضافة نحو طاب المحرر محرفا لانه كان بال ومضافا صرف
أيضا كالتلويح الجمجمة المحرر أو محرر (باب) فى ذكر صبغى التجب وما يبنى منه فعلا التجب واسم
التفضيل التجب انه مال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر حتى سببه

لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد

منه في كلامه العزيز

كقوله فما أسرهم على النار

مصرف الى التحطاي

يجب أن يتعجب العباد منه

وله صيغ كثيرة والعلمية منها

ما هو بالقرينة نحو كيف

تكفرون لله رب العالمين

ان المؤمن لا يتعجب وللعبرة

فارسا ومنها ما هو بالوضع

وهو ثلاث صيغ انصرمها

هنا على صيغتين لاشتهارها

فقال (التعجب له صيغتان)

وهي الانشاء أحدهما

(ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن

زيدا (و) هذا اللفظ

(اعرابه ما مبتدأ) لانها

مجردة عن عامل افعلي

للاستاد اليها وحكي عن

الذكاء اني أنما لا موضع لها

من الاعراب وهي عند

سببها مذكورة تامة (معنى

شيء) وتوغل الاستدعاء

تفهمها معنى لتعجب (وأفعل

فعل ناض) غير متصرف

للزوم مع ما المتكلم من

الوقاية نحو ما أقرني الى عمرو

اللهو ما نوله باما أميل غزانا

من الشعور بالاضمحلال كوريلاد مت متأثرة (قوله وخرج عن نظارته) أو قلت
نظرة (قوله ولهذا) أي لكونه عند الشعور بأسر حتى يبيح (قوله منها ما هو
بالقرينة) يتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو كيف تكفرون
بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستعمال واستعملت في التعجب مجازا لما قال
في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال السعدوني تحقيق
كيفية هذا المجاز وان الله من أي نوع من أنواعه عالم بهم حوله أحرق قد بين
ذلك السيد بن يوسف وقد تبين من المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في
حاشية المختصر ما فيه افظحة الجلال (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع
للتعجب لله وسبحان الله للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبه بآتم استعماله في
التعجب وأصل ذلك بان يسبح لله تعالى عذروا المتعجب منه من صنائه ثم كثر
حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله وثمة دره فارسا) أصل هذا الاخبار بان ابن
المحدث عنه الله ثم استعمل في التعجب كما مر في التمييز (قوله انصرمها هنا على
صيغتين) أما في الجامع والشذور فذكر اللفظ وهي فعل نحو حسن وشرف وهي
مذكورة في باب زهم وبس من التوضيح تبعاً للاسمية (قوله وضعاً لانشاءه) وأما
نحو عجب من زيد ونحو عجب فللاخبار بالتعجب وضعاً لانشاءه (قوله تضمنها معنى
التعجب) كما قالوا في قوله

عجب تلك قضية واقامتي * فبكم على تلك القضية عجب

عجب مبتدأ وسوق الابتداء به دلالة على التعجب واثبات خبره وقضية تمييز أو حال
وقبل التقدير أمرى عجب ثلثا وفيه يلجوز رفع قضية على تقدير هي قضية فوزع
الأعلم ان عجب تلك من فروع على الإعمال كذا في الارشاد في باب المفعول
الطابق (قوله للزوم مع ما المتكلم) كذا في التوضيح قال الالفاني قد تقدم في أول
الكتاب وأما نحو عجب في ما أحسن أي بدون فون غني على ان أحسن
عندهم اسم فالمراد بالزوم هذه الملازمة بحسب الاستعمال المقول البناء لا الزوم
الذي هو الإيجاب ألا يحسن للاحتلال بدلالة اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله
الأميل الخ) صدر بيت لامر جي عجزه * من هاتوا ما كن الضال والهمر مصغر
لمع من لمع الشيء لاحتوشدن بمعنى قوبن يقال شدن الظبي اذا قوبن وطلع قرناه
وقوله من هاتوا ما كن متعلق بشدن وأشار الشارح الى السؤال وجوابه تقرير

شدن انا * فتناذ (وفاعله شعير) مستتر مفرد مذ كمرغاب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على
(ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) نصب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدي أفعل بمزة النقص (والجملة)
الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها وانكسرة ناقصة بمعنى شيء
والجملة صفة لها أو علمها

منه والفعل خبر ما والتقدير
أى شئ أحسن زيد أى
بهذه حسنا قال ابن الخياط
وهذه التفسيرات ما تثار
الأصل قبل نقلها إلى التهجيب
لأنها الآن بهذا المعنى وإنما
معناها الانشاء كما قول فى
نعت قول ماض وفاعل يعنى
فى الأصل اذا كنت مریدا
به معنى الانشاء فكذلك
هذا (و) الثانية (أفعل به)
كأحسن يزيد (وهو بمعنى
ما أفعله) فدلوا ما من حيث
التعجب واحد وأفعل فعيل
تعجب لازم لصيغة الأمر وليس
بأمر حقيقة اذ لا معنى له
(وأصله) عند سيبويه
(أفعل) بصيغة الماضى
وهو مزة للأمر (أى صار
ذا كذا) كأفعل البعير أى
صار ذا فاعله) وأقبلت
الأرض أى صارت ذات بقل
وأثمرت الشجرة أى
صارت ذات ثمرة (ففسير
اللفظ) من صيغة الماضى
الوصيغة الأمر (وزيدت
الباء فى الفاعل) فاستدرا
(للاصلاحه) لأن أفعل لما
غيرت صيغته فمع استناده

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أصل اسم لا فاعل لان التثنية صغرة وشرط
المعبر ان يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ لا تثبت به الاية (قوله
فاظهير محذوف أى شئ عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما
تقديم الانتهاء بالهالة أو صفة وتأخير الإيهام بالتزام حذف الظهور المعتاد فيما تضمن
من الكلام أفهاما وإيهاما تقدم الإيهام والثانى التزام حذف الظهور ونشئ بسد
سد (قوله وعند بعضهم استفهامة) هو القراء ابن درستور به فنظر هذا القول
فى شرح التوسيل عن الكونين وهو وادى لقولهم بأية أفعل فان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يلبس إلا بالامعاء (قوله وليس بأمر) أحسن من قول تنويع
أفعله الأمر ومعناه الظاهر لأن معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل
الانشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر (قوله فقير اللفظ الخ) وعلى هذا فإظهاره
مبنى على فقه مقدرة على آخره يمنع من ظهورها بحسبه على صورة الأمر ونقل شيخنا
الغضائى عن مشايخه انه ينبغي أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى
حذف الآخر ان كان معطلة فإظهار الصورة الآخرة (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها)

كقول الامام أبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه

وقال أمير المؤمنين قدّموا * وأحببنا أن تكون المقدما

وفى شعر الثعلبى الرضى حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهوز على اذا امتلأت من الكرى * أى آيت بليلة الماسوع

وفى النهاية لا يجوز حذفها. وعلما علم أن ما كان فى شرح القليل ولو اضطر
شاعر الى حذف الباء المصاحبة غير أن هذا أفعل لأنه أن يرفع وعلى حذف القراء
يأقرم التعجب أى لأن ذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حجة له فى قول الشاعر

لقد طرقت رجال القوم ليلى * فابعد دارم فحل مزارا

لا مكان جعل أبعد دعا على. معنى أبعد الله دارم فحل عن مزار محبوبته كأنه
يخبر عن نفسه على الإقامة فى منزل طروق ليلى لأنه صار بطرقتا مزارا ولا حجة له فى
قول الآخر * وأجدر مثل ذلك أن يكون لا حقال أن يكون أجدر فعل (أى مزارا من
التعجب بمعنى أجدر مثل ذلك جديرا بأن يكون أى حقا فاما السكون فإل جدير بكذا
جداره وأجدر منه أى جعلته جديرا به أى حقيقا ويخفى أن يكون أجدر ففعل
تعجب ثم حذف الباء فطوارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لمكنه مبنى
لاضافته الى مبنى (قوله كقوله كفى الخ) يحز بيت لمحييم صدره * عبيرة روع

تجوزت

الباء صوابا لفظ من الاستقبال (فن ثم) أى من

أجل ذلك (لزم) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا ان كان الفاعل أن وصلتها (بجلا فاعل كفى) فيجوز أن كما
كأن كفى الشيب والاسلام للرفاهية

للتعدي فعله هذا يكون
أفعل امر حقيقة لا خبرا
وفيه ضمير متعذر هو الفاعل
ليكن ذلك الضمير ضمير
المصدر عند رفضهم كانه
قيل يا حسن احسن بزيد
وعند رفضهم ضمير المخاطب
أمر انك واحد بان يحسن
زيد احسن أي ان يصدق
بالحسن ثم أجرى مجرى
الامثال فلم يعبر عن لغة
الواحد فنقول يا رجل
ويا هند ويا رجلا
ويا رجال احسن بزيد ولما
شارك افعل التفضيل فعلى
التعجب فيما يبينان منه فمعه
الم ما حفظا على الاختصار
فقال (واغمايبي) قياسا
فعلا لا التعجب وافعل
التفضيل من فعل
متصرف فلا يبنى بن اسم ولا
من فعل غير متصرف كنعيم
وئر (ثلاثي) مجرذ فلا
يبنى من رباعي مطاوعا ولا

تخبرنا غاديا ضمير منصوب بوع وهو اسم مجزوء وبته وغاديا من الغر وهو الغهاب
والشاهد في قوله كفى الشيب حيث ترك الباء في فاعل كفى (قوله فعله هذا يكون
أمر حقيقة) وبأنه محتمل للصدق والكذب ولظواهر ان هذا يراد على الاول لان
المقصود بالصيغة انشاء التعجب وبأنه لا يحجب بالفاء وبأنه بليد ضمير المخاطب نحو
احسن بك ولا يجوز ذلك في الامرا يا فيه من افعال فعل واحد في ضمير فاعل
نقول لعمري واحد وبأنه لو كان التام في امر بالتعجب لم يكن متعجبا كالا يكون
الامر باعلى فحالفا (قوله احسن بزيد) أي دمه (قوله ثم أجرى مجرى الامثال)
جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم ان يطابقه تأنيده وتثنية وجمعها
والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احتززه بما ورد من بناء فعلى
التعجب وافعل التفضيل من غير ما وجدت فيه اشروط قولهم ما أفعله بكذا وما
أجدره وهو أقن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطاوعا) أي
مجردا أو مزيدا لان البناء منه يشوب الدلالة على المعنى المصود اما ما أسوله أربعة
فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة وما المزيدي فلانه
يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيد) الامر
من ان حذف الزيادة يحل بالمقصود وفي افعال خلاف فاعل يجوز البناء منه مطاوعا
وقيل يمنع مطاوعا وقيل يجوز ان كانت همزة غير النقل نحو ما ظلم الليل (قوله فلا
يبنى من مفعلي) لثلاثي ليس المعنى بالثلاث لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فمفعلي
وايست الصيغة سالحة للاثني (قوله وان لم يكن ملازما للاثني) أي سواء كان ملازما له
أولا والمثال الاول اغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثاني الملازم وهو ما قبلها ففي
القبيل ألف وشعر مشوش وكون عاج بمعنى اتنع ملازما للاثني قاله ابن مالك في شرح
العمدة وعبارته عاج يعجب بمعنى اتنع لم يستعمل الامتناع وعاج يعوج بمعنى مال
استعمل مبتدأ ومنه ما ينوزع في اختصاص الاول بالثني فانه ورد
ولم أر شيئا بعد ابلي الله ولا مشر يا روي به فاعجب

٣٨ يس في من ثلاثي مزيد كد حرج وتد حرج واطلق واستخرج (مبتدأ) فلا يبنى
بمعنى وان لم يكن ملازما للاثني نحو ما ضرب بزيد وما عاج بالدواء أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل
لانه لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كانت وقفي لان حقيقة ما لا تتفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبني
فعل) فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب بزيد خوف الاناس بالفاعل فان آمن الناس بأن كان ملازما للبناء
جاز ذلك وقد منع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بها جئت من شعر وأعجب وعنى بالبناء
وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على وزن) (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب
ما هو كذلك كعور وشهل

(قوله أشد لا يتبس الخ) وقيل لأن الألوان والعبوب الظاهرة جرت مجرى انطلق
الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها ورده ابن الحارث
بأنه يقال ما أشد سواده أو أكثر جرمته قال فإن قيل إنما تعجبنا من أشد قلنا التعجب في
التعجب ليس إلا للسواد وتعليلنا إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله
فيتوصل إليه بأشد وأشد إلى آخره) المتبادر منه أن أشد وأشد وشبههما أفعال
ينبغي منها ما ذكره من نظره وجهين الأول أن الكلام فيجب يحصل بالبناء عنه
الخلاص من البناء من فاعل الشروط وأشد وماه من جهة فاعل الشروط إذ ليس
ثلاثية الثاني أن ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم إلا ما قال في
الاصحاق والقاموس أشد الرجل إذا كالمعه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو أشد
استخر جاعداً عليه دبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار إلى أن المصدر الواح
بعد أشد ونحوه ما مضى مع وذلك فيما عدا المني والمبني للفعل وما مؤول بذلك
فهم ما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر في النوع الأول أي الذي
يؤتى له مصدر مع مع والآخر الثاني أي الذي يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان
بالمؤول في المني المتمكن من أن يمتد عمل معه النفي ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب
بسميه كافي التصريح وفيه بحث إذا استعمل النفي يتصور مع المصدر الصريح نحو
ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعجب بمرمع النفي بأكثر دون أشد أن النفي
لا تفاوت فيه بالشد وفي المبني للفعل أن يبقى فقط الفعل المبني للفعل لا يتبس
مصدره بمصدر المبني للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمكن اللبس جازيلاً والمصدر
الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع عن نفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال
لم يؤمن اللبس هذا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل إلا أن تصور
هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض بقي أن بعضهم نقل البناء
للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مال
المبني للفاعل والمبني للفعل هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لأن الجامد
لا مصدر له فينصب أو يحجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر
ليس قابلاً للتفاضل إلا أن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أجمع موته
وأجمع بموته كما أشار إليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك
لأنه محل الخلاف وصح في التوضيح أن يقال إن مالاً جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن
بالرجل أن يصدق وما أجمع أن يكذب أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمفعول فعل
التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقاً كافي التسهيل نحو ما أحسن ممتسكاً في المسجد
وأحسن بجاس عندك

ثلاثاً يتبس اسم التفضيل
منه باسم الفاعل وقيل
عليه فعل التعجب
لأنهم ما وزنوا ومعنى
وجر ياء ما مجرى واحد
في أمور كثيرة قاله ابن مالك
وقد تبين إذا اردت
التعجب أو التفضيل من
فعل صدم بعض هذه
الشروط فتوصل إليه بأشد
أو أشد أو أشبهما أو جعل
مصدر العادم منصوباً بعد
أشد ونحوه فهم ما مجرى
خالف بعد أشد ونحوه تقول
زيد أشد بياضاً وما أشد
سواده وأشدد بياضه وما
أكثر أن لا يقوم وما أعظم
ما ضرب وأما الجامد ومالا
يتفاوت معناه فلا يتعجب
منه البتة قاله في الأوضح
وإذا صدم التعجب منه
جاز حذفه كقوله تعالى
أجمعهم وأبصر أرى بهم
فقر على رضي الله تعالى عنه
جزى الله عني والجزاء بفضله
وسعه خير مما أظف وأكرما
أي ما أظفها وما أكرها
ولا يجوز تقديمه على الفعل
وإن قيل إن المجرور بالباء
مفعول بعد يهرف الفعل
ولا الفصل بينهم ما يغير ظرف
أو مجرى فمتعلقين بالفعل

باب الوقف

قوله وهو قطع الخ لم أره هنا الا حياوي بالياء الفظة التثنية لا الاختباري
 بالوحدة ولا الاستنباطي كقولك أبون لم قال جاء قوم ولا التذكير كقولك
 قالنا انما نفتح تتركز المقول ولا التثنية كقوله * ألقى اللوم عاذل والعنان *
 (قوله لوم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالمفعول وحقيقته
 الالة الناشئة الى الحركة هذا المكان من غير نصوب (قوله في الافصح) سياتي
 ابيه (قوله لا يفسر بالضمير المفعول) أي وحمل ما لا يفسر فيه على ما فيه ايسر
 (قوله كأخت وبنت) قضيت ان التاء فيهما التثنية وهو ما ذكره في الاوضح في هذا
 الباب لكنه في باب الذب سلم قول يونس ان التاء فيهما البتة للتأنيث لان
 ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيح فتحذف وسأق في كلام
 الشارح في بحث الخط الخبز بان تاء هما للتأنيث (قوله وكسلمات هـ هـ) في
 التوضيح ان هـ هـ هما اسمي به من الجمع تقدير افان الى التقدير جمع هـ هـ والاصل
 هـ هـ حذف اللام وهي الباء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان معنى به أي
 بالجمع تحقيقا واللام يحتاج اذ كرهه من تشبيه هـ هـ بكسلمات أو يكون مشي
 على القول باب هـ هـ فردوا أصله هـ هـ على وزن فعلة من المضاعف كالقائلة
 قلبي الباء التي بعد الهاء التامة الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها الساكن يرد على هذا
 القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لانه فليتلأمل (قوله وأولات)
 هو اسم جمع لا واحد له من افظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كانه تم ص ر
 التكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل
 من أرى يرى أصله مري فاعل اعلال فاض وحذف عينه وهي الهمزة بعد حذف
 حركتها وجب اذ وقف عليه ردا الياء لام الواحذف لم يبق الا اسم على أصل واحد
 وذلك بجفاف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت

وفيه وجود ثقل في الحس
 والمحل وهي أحمدة عشر
 بالاستفراء الاسكان المجرى
 الروم الاشمام ابدال تاء
 التأنيث الاسمية هاء زيادة
 الال الحاق هاء السكت
 اثبات الواو والياء أو
 حذفهما ابدال الهمزة
 التضعيف نقل الحركة اذا
 علمت ذلك فيوقف
 (في الافصح) من اللغتين
 (على نحو رمة) من كل اسم
 آخره تاء التأنيث قبلها
 محذوف ولو تقدير الحكاية
 وقاية فان أصل هذه الالف
 حركت على محذوف انقلب
 عنه (الهاء) أي بابدال التاء
 هاء فراقين التاء اللاحقة
 للاسم واللاحقة للمفعول ولم
 يمسكوا لانهم لو قالوا في
 ضربت ضربت لا تفسر
 بالضمير المفعول فان كان
 ما قبل التاء ساكنا صحيحا

كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كلاحقة لامل والحرف يوقف في الافصح (على نحو كسلمات) مما هو جمع
 مؤنث سالم وان سمي به (بالتاء) من غير ابدال لانه لا تاء على التأنيث والجمعية جميعا ذكرها ابطال صورتها
 بخلاف التاء في المفرد فان قل على التأنيث المحض وكسلمات هـ هـ وأولات (وهي) نحو (قاضي) مما هو مفرد صحيح
 مؤنث غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أي محذوف الباء لان التثنية باقية تقدير اوهو المارحوب بالحذف تقول
 هذا قاضي ومررت بقاضي ففهم من كلامه أنه اذا رقت عليه نصب الانحذف ياؤه كسباني ومنه في الحذف عند سبويه
 المنادى المقصود منه كيا قاضي لان التاء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هذا واثار الخليل اثبات الياء
 لان التثنية سقط متعين وهو متعين في المنادى المقصود (وهي) نحو (القاضي) مما هو مفرد مؤنث ومن باب
 (فيها) أي في الرفع والجرا (بالتأنيث) الياء اذ لا موحى لحذفه فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها
 بالاعراف منه بالإضافة نحو قاضي مكة

لذلك ولا يكون الفعل على الاسم

مزية (و) على (نحو واستزيدا) مما هو منصوب

بالشبهة متعين مجرد من الالباء

(بالالف) اي بابدال تنوينه

القائلا التنوين حرف حي

به للدلالة على الامكنة

وليس في ابداله التناقل

بخلاف المرفوع: لمجرد

التنوين فلا يبدل التنوين

في الاول واو او لا في الثاني

ياء بل يحذف لثقل الواو

والتباس الياء ياء المتكلم

وفيل يبدل حرف مد

في الاحوال الثلاثة فيقال

جاء زيد ورأيت زيدا ومررت

بزيدا لانه يجرى مجرى حركة

الاعراب لانه تاسع له فسكنا

لا يوقف عليه الا يوقف عليه وقبل

صورته اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليها ان هذا ما طرد في ان ونحوهما
(قوله لذلك) اي لان صورته تنوينا التوكيد الحقيقية في اللفظ صورة التنوين (قوله
والاصرف في كناية كل كلمة) مدار الرسم على معرفته هذه القاعدة وما خرج عنها
ومدار ما خرج منها على خمسة اشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا
صورة تخفيه وفيما لا يوصل اوزن يادة او نقص او بدل الاول المهموز وهو اول
موسم وأخرا لا اول يكتب الف مطلقا والوسط اما ساكن فيحذف حركة ما قبله واما
متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك قبله متحرك فيكتب على
ما قبله والظرف الذي لا يوقف عليه لا اتصال غيره كالموسم وأما اللول فقد رملوا
الحروف وشبهها بحروف الحروفية ونحوها انما الحكم الله وأينما كن اكر وكلما اتيت
اكر ملها بخلاف ان ما عدي حدي وأين ما وعدتني وكل ما عدي حدي حسن وأما
الزيادة فسيأتي مثالها في كلام المصنف وأما النقص فحذف الف ابن بشر وطه والف
الحالة في بسم الله الرحمن الرحيم وأما البديل فسيأتي في كلام المصنف وتفصيل
تمام يطلب من الشافية وقد افرد هذا الفن بانه تصنيف (قوله ومن النكاحات من
يأذن بالتون) قال أبو العباس محمد بن يزيد اشتمى ان أكرى من يكتب اذن
بانه لا يملك ان يور ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أو مضارع) على

يخذف غير اياه الى في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المتون وقوله بالالف متعلق
بالمسائل الثلاثة وتوقف علمها بالالف (كما يكتبين) هما اذا اصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب
صورة افظة بتقدير الانداعم او الوقف عليها ولذلك كتب من انكسبهم مرة وصل لانك لو ابتدأت بانه لم يكن بدء
منها وكتب ان زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجه باله لان الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات
وقامت النساء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا غير ياء نحو القاضى فبها بالياء لان الوقف عليها
كذلك ومن النكاحات من يكتب اذا بالتون لانهم من نفس الكلمة ككون من وعن وهو الاول لا رقي بينهما أو بين انى
هي طرف ويحذف كتابة التنوين الحقيقية بالالف عند عدم اللام اما ان حصل ليس نحو لا تضر بن زيد او اضر بن عمرا
فتكتب بالتنوين على الأصح لانه ليس بأسر الواحد أو غيرهما أسرا الاثنين او غيرهما في الخط (وتكتب الـ) زيادة
في الخط (بعد أو الجماعة) المتطرفة المتصلة بقول ماض (كفألوا) او امر كفألوا او مضارع كان يقولوا فإيدوا
وبير واو العطف قال الجار بردي فانه وان لم يجعل التباس في نحو كأوا وائر بوالان وان كتب متصلة بخلاف
واو العطف لكان قد يجي عن الافعال ما لا تنصل به الواو صورة نحو جاد وارسادو فيحصل الالتباس فجعلوا الباب
كله واحدا طرداله (دون) الوار (الاصالية) في انية الحكمة فلا يكتب بعدها (كز يدعدو) ويغزول وعدم
الالتباس وان قدر الالف لان المفرد ليس يدع ويغزودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لا ي
لالتباس واو العطف الذي يحى بعد تمام الحكمة

كالمز مع ما قبله مع انه ضمير
 منفصل واتا الواو المتصلة
 بالاسم كضاربوا زيد فم
 من يكتب بعدها السا كما
 في الفعل والاكثري حذفونها
 لفظة اتصال الواو الجمع
 للاسم فلم يبال فيه بالتباس
 ان وقع ومنهم من يحذف
 الالف في الفعل والاسم
 وان لم التباس لندوره
 وزواله بالقرائن (وزسم
 الالف) المنطرفة في الخط
 (ياء) عند الجمهور (ان
 تجاوزت الالف الثلاثة)
 الاحرف بأن كانت رابعة
 فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء
 سواء كانت زائدة لاحاق
 أم لتأنيث أم غير ذلك
 وسواء كان ما هي فيه فعلا
 (كسندى) واستقصى
 أو اسما كالمستقصى

ما اختاره السكاسي من أن الالف تسكتب بعد الواو المتصلة
 ويدعو ونصب ان يحذفوا واو افتحوا في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على
 الخلاف في سبب زيادتها ولعللة التي ذكرها شارح نسيم في الرفع للاختلاف
 وابن دة في العسيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بأنه لما كان يضع الواو على الالف
 وعلى أ لا تحرك أصلها زادوا بعدها الالف لأن صوت المار بها انتهى إلى مخرج
 الالف وانه على مذهب السكاسي بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفرق بينهما
 زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله
 عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم ان جميع
 ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تسكتب
 على صورتها الأعلى أصلها ورد بها الالف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض
 الاحوال كرحبان وردت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود
 إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي
 وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت الالهة الرجوع إلى الياء فلتكتب
 المنقلبة عن الواو واوا وان كانت الالهة التفرق في لزم الاعتراض بالهمزة بل
 الاولى أن يقال للفارسي فرفت العرب بين هذين الالفين بالماله فعمل الخط فيهما
 على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الابججي وربي) الحق المبرر بجبي كل علم
 منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروابي علم فيكتبه
 بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال
 ان الالف أخف من الياء في الرسم (قوله وكون الفاء واوا) ويكون الفاء ياء لا ج
 اللام حينئذ واو لا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مـ ياء لا يديت بمعنى انعمت

(والصوتي) فان كان قبلها ياء عرفت ألفا كدنيا ومجيارا حيا كراهة اجتماع ياءين في الخط
 الابججي وربي غير فيرسمان ياء فرقا بينهما علين بينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا الفعل والصفة وكون الالف أخف
 من الياء (أو لم تجاوز الثلاثة وتولسكن) كان أصلها الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل (كربي)
 وهدي ام اسم كالرحى (والفتى) فان اتصل بالالف ضمير متصل فاختار رسمها ألفا كرماء واستدعا ومصطفا
 (و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما صر بأن كانت نالفة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل
 أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالفقا (واصفا) ثم اشار إلى ما يعرف به الواو من الياء
 بقوله (ويستكتب امراف الفعل بالياء) أي باتصال ياء الفاعل به فمما ظهر فهو واسلة (كربيت وصفوت) فعل
 بالاول ان الف ربي منقلبة عن ياء والثاني ان الف عفا عن واو وقال بالضمير المرفوع المتحرط امكان أهم لشهره
 خصوص في وصفوت ويكتشف أيضا بالاضارع كبرو ويحذفون التاء في مكسور العين والواو مضمومة ويكون
 التاء في الواو ان اللام حينئذ ياء واو

الابدى يبنى موقوته اذ ليس في كلامهم ما فاؤده ولا مه واو قال السعد الالفاظ
 واو لا حاجة له لان التثنية بالنسبة للافعال وكأنه قد بين ان الحكم عام لم يستثن
 لا هذا الالفاظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال (قوله
 تكون العين واو) الظاهر ان يقول وتكون العين يا لان الالام حينئذ واو لا يا
 ليس في كلامهم ما عينه يا ولا مه واو قال السعد عند قول القراء الرابع المعتل
 العين واللام وقال له القيف المقرون ما نعم والقصة تنقضي ان يكون هذا النوع
 اربعة اقسام لكن لم يجئ ما عينه يا ولا مه واو انتهى اتمام عينه ولا مه واو
 خود في كلامهم نحو قوتى فادأله فو ويقو فو اعل اعل رضى يرضى ولولا قول
 الك ارجح فيما ساقى في الاسم وتكون الفاء والعين واو الساكن وشذخا القوى
 الى سوى الجزمت بان في عبارة الشارح تحريف فاعل مراده انه ليس في كلامهم
 ما كرم على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمال
 لا سيما في ان اجتماع واو ين مستعمل وكان لم يقل هنا فاسا اعلى ما باقى وشذ
 فو قوتى وصوى لانه غير محتاج اليه لاكتشاف امره لانه يا في الالفاظ فليتام
 قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كتابا علمها وكان القياس ان تكتب بالياء
 في الشارح اربعة (قوله لان الالف منقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم ان الالف
 منقلبة عن يا كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حمل على الى)
 قول ابن انباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لاتصال فرقا بين دخولها على
 الضمير والضمير فلزمت الالف مع الضمير حين قالوا حتى وحذالك وحذاه
 وانما حملت الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا وحمل كتابة الى وعلى وحتى
 بالياء على اتصال اتصالهما بالالف كمن بالالف لو وقعها وسطا نحو والام
 وعلام وحذاه واعلم ان رسم الضمير متبع لما صدر من الالف رضى الله عنهم وقد
 وقع فيه اشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم الجروض نحو الف لما تقرر لان أهله
 يكتبون بضم مع خاصة لان المعتد به في صناعتهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها
 الوزن فيكتبون التوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا
 ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط العالف والنون والتاء
 وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود هو الفرق بينها
 وبين السين حاصلها والا كثر على نقلها بثلاث واختار الر الجاني وجهه نقط ها
 التانيث في نحو رحمت فرقا بينها وبين ها الضمير وها السكت والاداء منهم الحررى
 يحدونها في الحروف غير المنقطه ولها في الايات والرسائل التي التزموا
 بحروفها على حرف مشوط ونقط أهل غرباء الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس في كلامهم ما فاؤده ولا مه واو قال السعد الالفاظ
 ولا مه واو يكون العين
 واو كسوى لان الالام
 حينئذ يا واو اذ ليس في
 كلامهم ما عينه ولا مه واو
 (و) امر الف (الاسم
 بالثنية) فهما ظهر فيها
 اسله (كسوين وقين)
 فعمل ان الف عصا عن واو
 والف فتى عن يا وشذخ
 ايضا بالجمع بالالف والتاء
 كالفتيات والفتوان ويكون
 الفاء والعين واو الساكن
 وشذخا القوى والصوى
 فان جهل حال الالف امنت عليه
 عن واو يا بان لم يكن بها
 شيء من العلامات المذكورة
 فان أمليت كتبت بالياء
 كحتى والبالاف وانما
 كتب والدى بالياء لانقلاب
 الفاء مع الضمير في لم يكت
 وكلا يكتب بالالف اذ الم
 نصف الى مظهر لان الف
 منقلبة عن واو عند البصريين
 واما الحروف فلم يكتب منها
 بالياء غير بلا مالة ألفه
 والى وعلى لانقلاب الفاء
 مع الضمير في اليك وعلى
 وحتى حمل الى لانها حذاه

الحال حسن الخاتمة وهي
همزة ساكنة مع وجوده في
الابتداء مفقودة في الدرج
نعت بذلك لان الكلام
يتوصل بها الى لفظ
بالساكن ويسمى الخابل
سلك الاسار لذلك وقيل
لنقطة ما عند وصل الكلمة
بما قبلها ومذهب الجمهور
أنها زبدت ساكنة لسانية
موتقيل من الزيادة ثم لما
احتج الى تحريكها حركت
بالكسر كما هو الاصل وظاهر
مذهب سيبويه أنها زبدت
متحركة بالكسرة السخية
اهل لا تحتاج الى تحريك
الساكن أول الكلمة
فزيادتها ساكنة ليست
بوجه قاله التنخاري وقد

مبالغة في الايضاح الالحاء اذ لو كانت الهمزة بالفتح والهمزة

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

(قوله وسميت بذلك) أي مع أنها تسقط في الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل بها الى الخ)
قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة الوصل (قوله وقيل انهم لم يوافقوا الخ) أي
ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا
يكون في مضارع مطلقا) اهنا قالوا لا يجوز الادغام في مثل تنذر كذا في بحر الخ
اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين سموه كفتو) وقيل ان
أصله وسمي بفتح الواو (قوله لتسكيره على اسماء الخ) قوله كان أصله وسمي لكان
جمعها أو ساما وتصغيره وسمي واعة أو القاب بعيد (قوله للثقل تعاقب الحركات
الاعرابية عليها) أو رد عليه دلوه وطي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم
يحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو
وبرمي (قوله أصله سته) حذف لامه وهي الهاء تشبه بحروف العلة وسكر أوله
وحجيء بالهمزة وفيه لغتان أخريان سمى بحذف العين فوزنه فله يستحذف اللام
وهي الهاء فوزنه فع (قوله لتسكيره على أسماء) هذا دليل على تحريك عينه وأما
دليل كون الحركات فحققة فالخفة ودليل حركة قائمه وانما افتحة قولهم ينون (قوله سمع)
أي في قوله

وهل أم غيرها ان ذكرتها * أي الله الا أن أكون لها ابنة
(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فأنه ابدل الخ) هذا خلاف ما سلفه في قول باب الوتر

تفتح تحذيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رابعي ولا
حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسيحي بل تكون في مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة
اسم) مبتدأ متبره سبأني وأصله عند البصريين سموه كفتو لتسكيره على اسماء وتصغيره على سمي حذف لامه
لأنه تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل ساكن الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في
أوله (بكسر الهاء) وهم قول ويلو والجور في محل نصب على الحال (و) همزة (است) هو الذي أصله سته بفتح أوله
وثانيه لتسكيره على استاء وتصغيره على سته (وابن) أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضا لتسكيره على أبناء
افعال حذف لامه تخفيفا وسكت فاو لتسكون الهمزة موضعا من المحذوف ثم أتى بها للتوصل اسماء
بالساكن (وابن) كوابن زبدت فيه ميم المبالغة مع حفظ ولم يفس عليه ونونه تابعة ليمه في الاعراب كقول
ولبت الميم بدلا من اللام كما هو بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لأم عوض (وابنة) التي
كشجرة لانها مؤنثة ابن فأنما لتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فأنه ابدل من اللام لان التأنيث لا يكون ما قبلها
لوسمي ما راجلان وانما استفيد التأنيث من ميمتها (وامرء وامرأة) أصلها امرء وامرأوهما لغة أخرى سمى
أولاهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة والخفة ما الخفيف فيقال مرمو
نحو يا بني (وابنة) وتبين ان اي السبعة المذكورة

ونحذف لامهما من ثنيان
فحذفت اللام واسكت
الفاء وجيء بهمزة الوصل
(والغلام) ونحوه مما يبدئ
بسلام التعريف وكلام
التعريف جميعه في لغة طي
وحذف اللام الموصولة
والزائدة وقد مر ان الخليل
يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال
(وايمن الله) بناء على أنه
مفرد لا جمع بين اذلو كان
جمعا لم يصح كسر همزته ولم
يشعر فيه بحذف بعضه كما
سيأتي وهو مشتق من اليمن
بمعنى البركة ولا يستعمل الا
(في القسم) فاذا قال القسم
ايمن الله لافعلن فكأنه قال
بركة الله فسمي لافعلن

كانهم اعل ذلك هناك (قوله بخلاف جميعه) ثم اهره ان السبعة تجميع وفي الصحاح
المرة الرجل يقال همزة وهما مرآن ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال
امرؤ امرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على أنه
مفرد) أي كاذب اليه البصريون (قوله لا جمع بين) كاذب اليه الكوفيون
وقالوا ان همزته همزة قطع (قوله وفيه ما ثمانية عشر لغة) ذكر في فتح الباري انه اثنتان
وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة القاموس تقيده بذلك ونصها
عن الله وأيم الله ويكسر أولهما وايم الله بفتح الميم والهمزة وتسكروا يمين الله
تكسر الهمزة والميم وهم الله بفتح الهاء ومضم الميم وأم الله مثلثة الميم وأم الله
بكسر الهمزة ومضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر الزون ومن الله مثلثة الميم
والزون ومن الله مثلثة وايم الله وايم الله اسم وضع لنفسه والتدبير ايم الله قسمي
(قوله فافق واكسر) أي وميم ايم على الوجهين مضعومة (قوله بالثلاث)
رابع لم ومن (قوله وايم اختمه) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان
هذه الهمزة تثبت تعيين في الميم الضم وان كسرت جازنم الميم وفتحها وما
بناه هذين البتين هو ما دل عليه كلام ولدنا طمعه في شرح الخلاصة (قوله
وكذا همزة أمره كاستخرج) لم يقيد به بأن يكون ثاني مضارعه ساكننا لفظ
كم بدلثة أمر الثلاثي فيما سيأتي لانه بالاستقرار لا يكون ثاني المضارع متحركا
فهي له واذا ساكن فاحتجج الى همزة الوصل ابداء (قوله ويستثنى من ذلك خذلج)
هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أو خذوا وكل واومر كأومل

٣٩ يس في والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايم وهو واجب في نحو الغلام
لكثرة الاستعمال جاز في ايم الله برحمان كما افهمه قوله (أو بكسرى ايم) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله
همز ايم وايم فافق واكسر أو أم قل * أو قل أم أو من بالثلاث قد شككلا وايم اختمه والله كلا أضف *
فسمي تستوف ما نقل (همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعى ويطردف قياسا في لام
ف وميم وفيما ذكره قوله (وكذا همزة الفعل) (الماسني المتجاوزا ربعة احرف) من الحماسي والسادسي
الانحلال (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعها لفظه
وصلا لا يشرى احد عشر بناء الاقتعال كالا ككتاب والانفعال كالا نطلاق والاستفعال كالا استخراج والانفعال
الانحلال والانفعال كالا حيار والانفعال كالا عيشاب والانفعال كالا جلوا والافعال كالا تعناس
الانحلال كالا سلقا من مزيد الثلاثي والانفعال كالا حرجام والانفعال كالا شعرار من مزيد الرباعي
معدود (همزة أمر) (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ساكننا لفظا عند حذف اوله والافعال كالا
معدود كافي بوعده وقول ويستثنى من ذلك خذوا وكل ومرا اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعه ساكن لفظا مع
الانحلال كالا كثر الى الهمزة (كافعل واغزوا غزى بضمهم) أي بضم همزته من مراعاة لعين الفعل

من الهمزة وأصله
عاشت نقلت الكسرة
ووقعت الى ما قبلها
سقطت الواو لا تقاء
الكسرة واضربوا مشوا
عبروا كسر أي بكسر
ضربا من وجوب مراعاة
من الفعل في الأول وكذا
في الثاني اذ جهة شبه عارضة
وأصله أمشيوا فاستقلت
الهمزة على الياء فقلت الى
من ثم حذفت الياء لا تقاء
الكسرة وأما الثالث فأنما
مراعاة المراعاة فأوجبوا
كسر اللام يلبس
المضارع المبدوء بالهمزة
بالة الوقت وفهم من المثل
أن الهمزة في الأمر من
الثلاثي الوصل سواء كان
من مضارعه مفتوحة أم
مضمومة أم مكسورة وأنه
لا اعتداد بعروض الكسر
أو الضم (كالباقي) أي كما

من تأمل السكهم لما اشتقوا الأمر عطفوا الهمزة الأصلية لتكررة الاسم
همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها الزوال ابتداء بالسين وهو حذف غير قياسي
واجب في حذف كل بخلاف ما فإنه أكثر استعمالا كقوله السيد (قوله وبأبيه
اغزوى الخ) فاضم نظر الى ان الضمة الأصلية مقدره لان المقدر كذا وجوزوا أكبر
نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعرض وعدمه قال في
التصريح ولم يجوز هذا الوجهان في أمشيوا لأن الأصل كسر الهمزة وفيه عطف
بأصل الكسرة فأنفي العارض لمعارضه أصليا ولا كذلك في (قوله حذفت همزة
ذاع لاصل هو الكسر فإزاء الاعتداد به دون التمسك به) (قوله حذفت همزة
الوصل) أي سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير في هروم والأخو من أن لا فهم
سخر بأوقراءة الجميع استغفرت لهم والأصل أي لا فهم في كسرة مفتوحة
للاستفهام فكسورة لا وصل فحذفت همزة الوصل للاستفهام من أن لا فهم
أو مضمومة نحو واضطر الرجل والأصل اضطرهم همزة مضمومة فحذفت همزة
الاستفهام حذفت (قوله فتبدل الفا) أي على الأوجه قال الخليل في أمشيوا
على وجاعه غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاف في كلامه
همزة الوصل لا تثبت في الدرج الاضرورة كقوله
أنا من أحسن شئمة * على حدثنان الدهرمي ومن جلي
وقد تسهل بين الهمزة والالف مع التضر وهو القياس لأن الابدان شأن الر
وقد قرئ في السبع بالمدة والتسهيل نحو الذكرين (قوله لا يلبس الخ)
مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آتيا
في هذه الحواشي جعله الله خالصا لوجه الكريم وسبيل الفوز
الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

(ي) ما يدوم
يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره وادب وانين فهاه
المقدم ثم اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستفهام عنها بل لا اتحاد
فتبدل ألفا على الأفصح نحو الحسن عندك وأمين الله بمحمد ثلاثا بمن الاستفهام بالخبر لم يلبس مع فيه على
همزة الاستفهام ولكن هذا آخر ما أردنا برأده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من المفعول بعد مطا
أي اسلاحة من لم يمكن الجواب عنه على حقه من يكون ممن يدفع بالتي هي أحسن لكسر الزوال ولو لا طبع
في الأصل والخلل وبعدم أورده فيه أهل فقه فان واضحه معترف بقصر الباع وكثرة التمسك لتكليم الال
سبح الله الذي إذا حلت ابن آدم انقطع عمله الا مناهما كشف فضاخه ولا عرض فذكرنا
الحديث الذي هذا الهذو ما كما لنهدي لولا ان هذا الله رب أوزعني أن أرتضى الله ولا أرتضى

يقول راجي عفو الصمد محمد البليسي بن محمد

الحمد لله الذي فتح قدر احبائه ونصهم اعلاما لمن راع الوصول الى جنابه والصلاة
المعلى سيدنا محمد بن محمد صدر الافعال الحميدة وعلى آله واصحابه الموصوفين
هو ائمة مصر في الموطن العتيقة اما بعد فان حاشية فخر العلماء وقطب دائرة
الادب العلامة الشيخ عيسى العظمي الحمصي ابن زين الدين من اجل ما سنف على
شرح الفاتحة على قطر الندى لما فيها من الابحاث الشريفة والتحقيقات التي
تخلوا صدا ولاننا عيون الراغبين رامة اليها واعزة وجودها لم يفت
غالبهم علم احق كتابها الطبع ثوب الظهور وطرزها بشرحها
فثبتت كالشمس في بروجها تدور وكان المستمزم لطبعتها
والمندولوا تدفعها المكرم الشيخ عبد الله البار
سلك الله بنا وبه سبيل المفاخر بالطبعة الوهية
آلهية اخرى المطابع المصرية وذلك
في اواسط ذي الحجة الحرام حتام
عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين
وما تيسر بعد الالف من
هجرة من هو للرسول
حاتم صلى الله
عليه وعلى آله
والناسحين
على منواله
آمين

